٣٣

حاشية الكشاف
للعلامة السكوني

من كتب الفقير نقاوي زاده

RAĞIP P.
Ka. Nu.
177

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 135

RAĞIP P.
Ka. Nu.
177

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده

١٧٨

رب يسر ولا تعسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وافضل المخلوقين وعلى آله الطاهرين وصحابته الاكرمين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين اما بعد فان هذا مختصر في اصول الدين مجموع من قطعيات كلام المتقدمين من اهل الحق والمتاخرين واضح المسالك محرر المدارك وجعلته لكتابي المسمى بالتمييز لما اودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسيره للكتاب العزيز لنفع الاشارة الى دلائله عند تكرار الزمخشري واعتزاله مع ايات القران لئلا يطول الكتاب بتكرار الدلائل في الرد عليه عند تكرار الاعتزال والله سبحانه المسؤول في المعونة والقبول انه ولي كريم ولنقدم ذكر فصول تحتوي على حقائق واصطلاحات لاهل هذا العلم معينة على فهم المقصود منه ان شاء الله تعالى فنقول والله الموفق للصواب علوم المحققين كلها ترجع اولا الى ثلاثة اقسام ضروريات ونظريات وخبريات فالضروريات ثلاثة اقسام بديهيات ووجدانيات وحسيات ويدل على حصرها في هذه الاقسام انها اما ان يحتاج العالم منا في علمه الى واسطة اولا فان لم يحتج الى واسطة فهي الضروريات ومنكرها تسقط مكالمته او يحتاج الى واسطة والواسطة اما خارجة عنه بعيدة بالخبر وهي الخبريات اولا وهي النظريات وسميت نظريات لانها حاصلة عادة عند تقدم النظر في ارتباط اللوازم بالملزومات من المعقولات في طرفي النفي والاثبات او في احدهما كالعلل والمعلولات والدلائل والمدلولات والشروط والمشروطات والحدود والمحدودات ومن هذه العلوم ما ينفرد في تعلقه بمتعلقه ومنها ما لا ينفرد كالعلم بقرائن الحالات وارتباط العادات وصدق الاخبار المتواترات وما علم صدقه بالقطعيات لانه يجتمع اذ ذاك علم حسي بالحاصل من ذلك في الوجود ظاهرا كخجل الخجل ووجل الوجل وعلم بديهي بما حصل في باطن الموصوف بذلك من الوجل وشبهه وكذلك سمع الخبر المتواتر والعلم بصدقه والعلوم البديهيات هي العقول كالعلم بافتقار الفعل الى الفاعل واستحالة اجتماع الضدين وجواز نزول المطر ومجي زيد والوجدانيات كما يجده الانسان في ذاته من وجد وضد ذلك وشبعه وريه وضد ذلك والحسي ما توقف على حاسة كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس وعند خلق هذه الادراكات للمحسوسات تخلق علوم ضرورية في القلب بما ادرك بالحاسة وبانه ادرك ذلك والمعلومات اما نفي او اما اثبات والمنفيات اما مستحيلات الثبوت واما ممكنات فالمستحيلات كاجتماع المتضادات ونفي روابط المرتبطات من المعقولات كالشروط والمشروطات الى ما تقدم ذكره من ذلك والممكنات منها ما عدا ذلك والثوابت من المعلومات منها ما تحقق له الوجود

كسائر الموجودات ومنها ما صح له الثبوت دون الوجود لما يلزم عن وجودها من التسلسل ولو وجه من الاستحالات وذلك مثل النسب والمقارنات والازمان والاقترانات وكالاحوال التي تتميز بها المعلومات وهي المعبر عنها بصفات النفس للموجودات كالتحيز للجوهر والبياضية للبياض من الصفات والموجودات من المعلومات قسمان موجودات لها اول وهي سائر الحادثات وموجود ليس له اول وهو الواجب الوجود تعالى وهو موجد سائر الحادثات وهو تعالى واحد وله سبحانه ما يليق بجلاله من محامد الصفات على ما نذكر دليله بعد هذا محققة مكملة ان شاء الله تعالى والمحدثات كلها على ثلاثة اقسام جواهر افراد متحيزات واعراض هي معان قائمة بها واجسام مركبة من الجواهر لا يصح في الممكنات وجود لما سوى ذلك على ما ياتي برهانه ان شاء الله تعالى مسئلة وبالعلم بهذا الحصر للممكنات في الجوهر والعرض والجسم والعلم باحكام هذه الموجودات على ما ياتي ذكره ان شاء الله تعالى يعلم بطلان اوهام القائلين بالطبائع والعناصر والاسطقسات والهيولى والمادة وما يتوهمه الملحدون من اثار الاجرام العلويات واوهام القائلين بالعقول الفعالة عندهم والروحانيات والجواهر المفارقة بذلك يعلم ايضا حقائق الارواح والعقول والملائكة والانبياء عليهم السلام والجن والانسان والمعاد والجنة والنار والعرش والكرسي واللوح والقلم وجميع ما ورد في السمعيات من الاسراء والمعراج وصحة الخرق الى غير ذلك من كل ما وردت به الشريعة في الافلاك العلوية وانشقاق القمر وتكوير الشمس وانتثار الكواكب الى غير ذلك من كل ما وردت به الشريعة مما توهم الملحدون بطلانه من اجل ادلة فاسدة لهم بنوها على جهالات بالحقائق وهم كما قيل فيهم عمي القلوب عموا عن كل فائدة لانهم كفروا بالله تقليدا مسئلة فالجوهر هو جزء الجسم وهو المتحيز الذي لا يقبل والجسم هو المتحيز القابل للقسمة والعرض هو المعنى القائم بالجوهر مسئلة واذا الف جوهران كانا جسما لان حقيقته القابل للقسمة وسمي كل واحد منهما جسما باعتبار تركيبه مع الاخر ومنه قوله تعالى وانه خلق الزوجين الذكر والانثى فسمي كل واحد منهما زوجا لما قدناه مسئلة ولا يشترط في تسمية الجسم جسما سوى التاليف فقط دون نظر الى ابعاد ثلاثة من طول وعرض وعمق ولا غير ذلك يدل على ذلك قول العرب فلان اجسم من فلان معناه اكثر تاليفا فاحصل فيه التاليف صحة له التسمية بانه جسم والتاليف حاصل بين اثنين من الجواهر فصاعدا فكان ذلك جسما ومن اشترط في تسمية الجسم جسما ابعادا الثلاثة فقد غير لسان العرب واخرجه عن وضعه فكان مبطلا للاحكام الوضعية فان تسمية الجسم جسما من لسان العرب مسئلة ثم عند تعدد الجواهر وتركيبها تظهر الاشكال والصور الحسية بترتيب الجواهر في الاحيان من الطول والعرض والعمق والاستدارة والتربيع والتثليث الى سائر الاشكال وكل ذلك بمشية خالق الجواهر ومركبها لما شاء من ذلك سبحانه وتعالى ومن هنا يتشعب علم الهندسة باسره ومن معقول الاعداد والكميات يتشعب علم الحساب باسره مسئلة والدليل على حصر الممكنات كلها في الجواهر الافراد المتحيزة والاجسام المركبة منها والاعراض القائمة بها ما علم ضرورة من ان كل ممكن يصح حصول مثله في الوجود والموجود الذي لا يكون متحيزا ولا قائما به لا يصح حصول مثله في الوجود فلا يكون ممكنا فعلم بذلك انحصار الممكن في المتحيز والقائم به وهو المطلوب اما قولنا في المقدمة الاولى لهذا البرهان كل ممكن يصح حصول مثله في الموجود فمعلوم ضرورة اذ لو امتنع مثل الممكن لامتنع هو وانقلب الممكن محالا وهو محال واما تحرير المقدمة الثانية وهي قولنا والموجود الذي لا يكون متحيزا ولا قائما به لا يصح حصول مثله في الوجود فبانا لو قدرنا وقوع مثل لذلك الموجود فاما ان يتميز عنه اولا فان لم يتميز عنه فلا عدد فلا مثل وان تميز فاما بالتحيز والقيام بالمتحيز ولا فان تميز بشي من هذا لم يصح لانه خلاف المفروض في اصل المسئلة وان تميز بما سوى ذلك فاما بامر خارج عن حقيقة اولا والخارج عن الحقيقة لا يتميز به الذوات والراجع الحقيقة اما معقولية الوجود وما يتميز به الموجود من صفات نفسه ولو تميز بذلك لكان لازم معدوما وبطل المثل ولو تميز عنه بصفة نفس للوجود لزم ان يكون خلافا اذ حقيقة الخلافين كل موجودين لم يتفقا في صفات النفس وان اتفقا في جميع صفات النفس فهما المثلان واذا كان خلافا فليس بمثل فاستحال مثل له اذا وهو المطلوب فعلم بهذه الدلالة القطعية ان الموجود الذي لا يكون متحيزا ولا قائما بمتحيز يستحيل ان يقدر متعدد المبطلان التميز لاحالة التحيز والقيام بالمتحيز والا لكانا متحيزين او قائمين بمتحيزين وهو خلاف المفروض ولا معنا معقولا بصفات النفس والا لكانا خلافين فاستحال ان يكون للذات المقدر مثل وهو المطلوب وما استحال مثله استحال امكانه ضرورة ما علم من صحة المثل لكل ممكن كما تقدم فما استحال مثله وجب

وجوده ووجبت وحدانيته وهذا هو وصف واجب الوجود سبحانه وتعالى واما القاضي ابو بكر بن الطيب رحمه الله فقال حصر الممكنات
في الجواهر المتحيزات والاجسام والاعراض معلوم بالضرورة وليس لمدعي زائد في الممكنات دليل ورد القول بذلك على معمر بن المثنى
المعتزلي في ادعائه ذلك في الارواح في كتاب الهداية وليس للمخالفين للحق عمدة في القول بذلك كابن سينا من الفلاسفة ومن وافقه
وبعض المتاخرين سوا التعويل على ابطال الجوهر الفرد المتحيز قالوا فاذا كان لا بد من انقسامه لم يصح قيام العلوم به لان المعاني
لا تنقسم فلا يصح قيامها بالمنقسم ولا بد من محل للعلوم فما لا يكون منقسما فلا يكون متحيزا اذ كل جوهر متحيز ينقسم ولا يصح ايضا ان
يكون عرضا لاستحالة قيام المعاني بالمعاني فلهذا قالوا بالجواهر المفارقة وسموها بسيطة وقالوا فيها انها لا متحيزة ولا قائمة بمتحيز وما ذكر ده
في ذلك باطل كما تراه لانا نبين بالدلائل القطعية المستندة الى الضرورة استحالة انقسام الجواهر الافراد المتحيزة فصح قيام العلوم بها فبطل
شبهتهم من جهة المعقول واما ابطالها من جهة السمع فبقوله تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله اخبر تعالى ان ذوي
العلوم بما سوى الغيوب في السموات والارض وهذه سمات المتحيزات فالموصوفون بالعلوم سواه من المتحيزات وهو المطلوب
ووجب ان يكون الاستثنا في هذه المسالة منفصلا لاستحالة المكان في حق الله تعالى وورد بالسمع في الارواح بقوله تعالى فلولا اذا
بلغت الحلقوم وبقوله تعالى اخرجوا انفسكم وفي الحديث قوله عليه السلام لعمر ونفسك التي بين جنبيك ورأى عليه السلام ليلة المعراج ج
عن يمين ادم اسودة عن يساره اسودة فسأل جبريل عليه السلام عن ذلك فقال له انها نسم بنيه اي ارواحهم الحديث بكماله الى كثير من
دلائل الشرع على ذلك والاجماع منعقد على نزول جبريل عليه السلام على الانبياء عليهم السلام من السماء وصعوده وقال تعالى في العقل
فتكون لهم قلوب يعقلون بها فاخبر ان العقول في القلوب وهذا كله يرد على من يقول ان هذه المعلومات من تلك الجواهر التي توهم المخالفون
ثبوتها وادعوا انها لا متحيزة ولا قائمة بالمتحيزات وقد بطل بهذه الدلائل ما قالوه وتعاضد المعقول والمنقول على صحة ما قاله اهل الحق
مسألة واما احكام المعلومات فتحقق لنا احكام جمع حكم والحكم عند اهل الحقائق يعبرون به عن ارتباط معلوم بمعلوم في النفي والاثبات
او في الوجهين معا اذ لو لم يكن بين المعلومين ارتباط لكانا متباينين ولم يكن بينهما حكم ولم يدل احدهما على الثاني بل يكونان من قسم المفردات
من المعلومات ثم الارتباط بين المعلومات ينقسم اربعة اقسام ارتباط عادي وارتباط وضعي وهو قسمان وضعي شرعي ووضعي غير شرعي
مسألة فالحكم العقلي هو ارتباط معلوم بمعلوم من غير جواز تبدل نفيا كان ذلك الارتباط او اثباتا وله اقسام ثلاثة من وجوب وجواز واستحالة
ولكل قسم منها ثلاثة اقسام على ما سنذكره بعد ان شاء الله تعالى والحكم العادي هو ارتباط معلوم بمعلوم من غير قضية عقلية ولا
وضعية مع جواز تبدله عقلا كارتباط الاحراق عند مس النار وخلق الشبع عند الاكل والري عند شرب الماء وقد امنت العقول تبدل
هذا الارتباط الا في مواضع خاصة للمعجزات الانبياء عليهم السلام وفي حق الملائكة عليهم السلام وكرامات الاولياء وفتنة الدجال
والساحر والجن وعند الموت وفي المعاد وقال تعالى فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد وقال تعالى يوم تشهد عليهم
السنتهم وايديهم الاية علم ارتباط المعتادات ضرورة مع تجويز العقل انخراقها وعلمت ارادة انخراق ذلك الارتباط من خالقها
سبحانه وتعالى ومقدار ارتباطها خبرا فيما لم تشاهده من ذلك كالملك وعند الموت وفي المعاد ومشاهدة فيما شاهدناه من
ذلك للدلالة بذلك على النبوة او صدق الحال في الوقت او الفتنة فلا تنخرق الا مع اقامة دلالة بها على مدلول يعلمه المخلوق من
تصديق نبي او كرامة ولي او فتنة شقي او افات معينة عظم شانها بذلك الخارق فيها كحالة مفارقة الدنيا كما ذكرناه من الدلالة
على ذلك بقوله تعالى فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد وبقوله تعالى يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم الاية فالعلم
حاصلا من عدم خرقها الا القصد لشي من ذلك والحكم الشرعي هو ارتباط معلوم بمعلوم بخطاب مشترط فيه العصمة وله اقسام
ياتي بيانها ان شاء الله تعالى والحكم الوضعي المجرد عن اشتراط العصمة في المخبر به هو ارتباط معلوم بمعلوم في نحو مخبر غير مشترط
فيه العصمة بخلاف الشرعي مع جواز تبدله عقلا بخلاف العقلي كوضع لفظ السماء لما فوقنا والارض لما تحتنا الى ما سوى ذلك
وضع الالفاظ للمعاني المدلول عليها بها مسألة ويدل على انحصار احكام جميع المعلومات في هذه الاقسام الاربعة ان الارتباط
بين المعلومين اما ان يمتنع تبدله وهو العقلي او لا يمتنع تبدله وحينئذ اما ان لا يحتاج الى واضع وهو العادي او يحتاج فاما

الا يشترط

الا يشترط في مخبره العصمة وهو الشرعي او لا وهو الوضعي المجرد مسألة في بيان اقسام هذه الاحكام فاقسام الحكم العقلي ثلاثة
وجوب وجواز واستحالة تابعة لواجب وجائز ومستحيل فالواجب من الاحكام العقلية هو كل معلوم ثبت واستحال مقابله نفيا كان
او اثباتا فالوجود الواجب وجود الله سبحانه والنفي الواجب كنفي النظير والشريك في حقه تعالى والمستحيل من الاحكام العقلية هو كل
معلوم امتنع حصوله نفيا كان او اثباتا فالمستحيل من معقول النفي كانتفاء القديم تعالى او صفة من صفاته وكانتفاء الشرط مع ثبوت
مشروطه وذلك كانتفاء الحياة عن المتصف بالعلم حال اتصافه به والمستحيل من معقول الاثبات كاجتماع المتضادات وكاستحالة ثبوت
شريك او مثيل لله سبحانه او ما ضاهى ذلك من المستحيل ثبوته مسألة ثم للواجب والمحال من الاحكام العقلية في النفي والاثبات
اربعة وجوه من الارتباط ارتباط وجود بوجود كارتباط وجود المشروط بوجود شرطه وارتباط عدم بعدم كارتباط عدم الشرط بعدم
مشروطه وارتباط وجود بعدم كارتباط وجود الحركة بعدم السكون في الجوهر الخاص وارتباط عدم بوجود كارتباط عدم السكون
بوجود الحركة في الجوهر الخاص مسألة والجائز من الاحكام العقلية هو كل معلوم لا يلزم من تقدير اثباته ولا نفيه محال لمعقوليته
كوجود العالم بدلا من استمرار عدمه وكنزول المطر مسألة ويدل على حصر هذه الاحكام العقلية في الاقسام الثلاثة المذكورة هو ان
المعلوم ان لم يقبل الوجود البتة فهو المحال وان قبل الوجود فان لم يقبل العدم البتة فهو الواجب وان قبل العدم مع قبوله الوجود على البدل
فهو الجائز مسألة واقسام الواجب العقلي من الاحكام المتقدمة الذكر الثلاثة ثلاثة واجب مطلق لوجود الحق سبحانه وواجب
مقيد كوجود الجوهر في زمان وجوده المقيد اذ لا يجوز عدمه في زمان وجوده مع وجوده وانما يجوز بدلا من وجوده وواجب
لغيره كقيام الساعة في وقتها المعلوم لله سبحانه المخبر عنه عنده يجب حصول ذلك لا لنفسه بل لاجل خبر الصادق وارادته
لذلك وكذلك سائر المخبرات الشرعية والمقدرات واقسام المحال العقلي ايضا ثلاثة محال لمعقوليته مطلقا ومحال مقيد ومحال
لغيره فالاول كاجتماع الضدين والثاني كعدم الجوهر في زمان وجوده والثالث كامتناع شي او حصوله من الممكنات لا عيانها
على خلاف الخبر الشرعي والقدر الرباني وجائز وقوعه اقلي كدقائق الحروف والصناعات وانواع الحيل والنارنجات واحد
قسمي السحر وهو كسحر سحرة فرعون من التخيلات وهذا القسم يصح التوسل اليه بالتعلم والتوسط بالافكار بخلاف القسم الاول
من هذا القبيل وجائز وقوعه اكثري كنزول المطر ومجي وقيام عمرو واقسام الحكم العادي ايضا ثلاثة واجب وجائز ومستحيل فالاول جب
من الاحكام العادية هو كل معلوم ارتبط بمعلوم اخر واستمر ارتباطه استمرارا امنت العقول خرقه الا لموجب
على ما تقدم بيانه ثم الارتباط العادي يكون في النفي ويكون في الاثبات مع جواز تبدله عقلا فالارتباط العقلي من معقول الاثبات
كخلق الري عند شرب الماء والشفا عند استعمال الدواء ومن هذا الاصل يتشعب علم الطب باثره اذ ليس الطب كله سوى العلم
بمعنى ذات الحق سبحانه في خلقه شيئا عند شي والارتباط العادي في معقول النفي كانتفاع استطاعتنا على المشي والطيران
في الهوى مسألة والمحال من الاحكام العادية كل معلوم استمر توالي نفي وقوعه استمرارا امنت العقول ايضا من تبدله الا
لموجب على ما تقدم بيانه مع جواز تبدله عقلا فالمحال العادي من معقول الاثبات كحصول ولد من غير ابوين وزرع من غير بذر
والمحال العادي من معقول النفي كانتفاء الري عند شرب الماء وانتفاء الالم عند وقوع الضرب مسألة والجائز من الاحكام
العادية كل معلوم لم يرتبط استمرار تكرره ولا توالية نفيا ولا اثباتا كنزول المطر ومجي زيد مسألة وللواجب والمحال من هذه
الاحكام العادية اربعة اوجه في الارتباط ايضا ارتباط وجود بوجود كوجود الاحتراق عند وجود مس النار وعدم بعدم
كارتباط عدم الاحتراق بعدم مس النار وعدم بوجود كعدم العطش عند وجود شرب الماء وارتباط وجود بعدم كارتباط ط
وجود العطش بعدم شرب الماء ومن هذه الارتباطات ما هو بواسطة كخلق الجرح والالم عند الرامي بالسهم ومنها بغير واسطة
كوجود ذلك عند المباشرة بالضرب مسألة والحكم الشرعي ثلاثة اقسام ايضا طلب للفعل وطلب للترك وتخيير بينهما
ثم طلب الفعل قسمان طلب مع توعد بعقاب على الترك وهو الايجاب ومع عدم التوعد بذلك وهو الندب وطلب الترك قسمان
ايضا طلب مع توعد بعقاب على الفعل وهو التحريم وطلب مع عدم التوعد بذلك وهو الكراهة والتخيير بين الفعل والترك هو

الا باحة والمباح في مقابلة الجائز من الاحكام العقلية والواجب الشرعي في مقابلة الواجب العقلي والحرام في مقابلة الممتنع العقلي
مسئلة والدليل على حصر الاحكام الشرعية في الجملة المذكورة هو انما تعلق به الخطاب الشرعي من افعال المكلفين وترددهم
اما ان يتساوى طرفا فعله وتركه بالنظر الى الحكم الشرعي وهو المباح او لا يتساوى وح ان ترجح طرف الفعل فاما مع توعد بعقاب ب
على الفعل وهو المحرم او لا وهو المكروه ومن هنا يتشعب النظر في دلائل هذه الاحكام على وجه كلي من الاحكام والسنة والاجماع
والقياس والاستدلال وهو علم اصول الفقه باسره والكلام على تفاصيله يحال على كتبه ثم يتشعب من هنا ايضا الكلام على
تفاصيل هذه الاحكام الشرعية وجزئياتها التابعة لجزئيات المسائل من افعال المكلفين وتروكهم وقضايا تصرفاتهم الجزئية وهو
علم الشريعة باسره وهو المسمى في الاصطلاح فقها واما في اللسان فالفقه هو العلم مطلقا فاذا حددناه قلنا هو العلم باحكام
افعال المكلفين الشرعية تحرزا من العقلية التي ينظر فيها المتكلم ونزيد على جهة التفصيل تحرزا من اصول الفقه فانه العلم بها
على وجه الاجمال والعلم بادلة تلك الاحكام هو العلم باصول الفقه اذ تلك الادلة هي اصول الفقه اذ مبناها وصحتها موقوف على
ثبوت تلك الادلة لها وتحققها مسئلة والحكم الوضعي المجرد الذي لا يشترط العصمة في المخبر به والواضع له هو الراجع الى تعلق
الالفاظ بمعانيها وهو على قسمين لان الواضع ان كان هم العرب فقط فهو الوضعي اللغوي او لا يكون كذلك وهو قسم العرفي كاطلاقات
اصحاب العلوم والصنائع واصطلاحاتهم وما تواضعوا عليه من التسميات لمسمياتها كالحيز والمتحيز والتحيز والجزئي والكلي
عند اهل اصول الدين والناسخ والمنسوخ والقياس والعام والخاص عند اهل اصول الفقه وللحكم الوضعي الذي ليس بشرعي ثلاثة
اقسام ايضا واجب وهو اتباع حملة لسان العرب على ما نطقوا به من احكام الفاظهم وممتنع وهو مخالفتهم باللحن وجائز وهو الاصطلاحات ت
العرفية كما ذكرناه عن اصحاب الحرف والصناعات واختلف العلماء هل ثبت للشرع في التسميات تصرف وتغيير عن موضوعاتها
في اللغة ام لا بل اقرها ولم يتصرف فيها فذهب القاضي ابو بكر الى ان الاسماء الدينية التي هي عند قوم ليست باقية على ما كانت
عليه في اللغة كاسم الصلاة والزكوة والحج باقية على اصلها في وضعها لافعال خاصة وهي مقررة به على ما كانت مع بعض تصرف فيها
وهو زيادة شرطها معها او فعل احكام الركوع والسجود مع الدعاء الذي هو المسمى صلاة وذلك لا يغير تلك التسمية عن ما وضعت
له تلك التغيير وهذا هو الصحيح مسئلة ثم يتشعب من هذا الموضع الكلام على فن من احكام الالفاظ بحسب نسبتها الى المعاني
نفيا واثباتا فمنها ما ان يدل على معنى ويسمى مهملا والدال على معنى ان لم يصلح ان يخبر به ولا عنه فهو الحرف وان صلح لذلك فان
دل بهيئته على زمان معين فهو الفعل والا فهو الاسم ثم الكلام على احكام هذه الكلمات بالنظر الى رفعها ونصبها وخفضها وجزمها
والمبتدا منها وخبره وما هو منها نعت وعطف وتوكيد وبدل ودخول العوامل على كل قسم مما يعرب منها واحكام الماضي والمضارع
وفعل الامر والتخليص للاستقبال وما تعدى من الافعال وما لا يتعدى والنواصب والجوازم وحروف الخفض ونحو ذلك واخوات
الاسم والخبر منها كان وكان واحكام ذلك الى تمام علم العربية يحال تفصيل ذلك على كتبه فلتنظر هنالك ثم يتشعب من هنا
ايضا الكلام على الالفاظ بالنظر الى وضعها لما وضعت له واستعمال اهل اللسان فيه ويسمى ذلك لغة ولها كتب خاصة بها
ايضا فيها استيفاء هذا العلم ثم يتشعب من هنا ايضا الكلام على الالفاظ بالنظر الى ما منها اوقع في النفوس في دلالتها على المعاني
وابلغ في ادائها الى ذلك وبلوغها له من حقيقة او مجاز او استعارة ومن حذف وتمثيل وتاخير الى غير ذلك ويسمى علم البديع
ثم يتشعب من هنا ايضا النظر فيما يكون من الالفاظ اوقع في افادة للمعنى الفائق باللفظ الرائق في نظمه وترتيبه ويسمى هذا
النمط الفصاحة ثم النظر الى قلة اللفظ وكثرة المعاني ويسمى بلاغة ووجازة فهي بالنظر الى كثرة المعاني بلاغة وبالنظر الى قلة الالفاظ ظ
وجازة والى العوص على هذه المدارك والمعاني تسابقت انفاس الخطباء ومصاقع الشعراء مسئلة ويتشعب من
هنا ايضا الكلام في احكام الالفاظ بالنظر الى دلالتها على مجرد معانيها وتسمية دلالتها بحسب ذلك في الاصطلاح فيسمى قوم دلالة
اللفظ على ما وضع له مطابقة ودلالته على جزء ما وضع له ومن حيث هو جزء تضمنا
وعلى لازمه من حيث كذلك التزاما الى اخر اصطلاح المنطقيين وكثير من حدودهم وما يشترطونه في الحدود ومدخولاتها

لايعلي

له على نهج التحقيق وكثير من اشكال ما يسمونه برهانا لا يحتاج اليه في شيء من الاستدلال كالشكل الثاني والثالث والرابع وعلى
هذين الركنين مدار معظم ذلك الاصطلاح وقد صنفنا مختصرا سميناه بالمنهج المشرق في الاعتراض على كثير من كلام اهل المنطق
على ما سلكه القاضي ابو بكر رحمه الله في كتابه المسمى بالدقائق والتحقيق ما عليه اهل الحق رحمهم الله في حدودهم وحقائقهم
وبراهينهم وذلك ان تاخذ في المحدود حد ذكر ما تميز معقوليته عن كل معلوم لا يشاركه في ذلك الوصف الذاتي ان عقل له ذلك
الوصف وان امتاز عنه بذكر ذلك الوصف لبعض المعلومات ونفى بعضها مما لا يماثله زدت ذكر وصف اخص له يميزه عن ذلك
المعلوم ولا تحتاج ابدا في مثل هذا النمط بذكر الوصف الاعم بل ذكر الاخص فان لم تعقل له صفة ذاتية بذكر ماله في تميزه
وتحديده عما لا يماثله ميزته بذكر خاصيته التي تميز حتى تطلع العالم عليه غير ملتبس بما لا يماثله مع قولنا في تعريف العالم هو من
له علم اذ لا يعقل عالم الا كذلك فان لم يكن العلم صفة نفس للعالم ومثاله قولنا في الجوهر هو المتحيز الذي لا جزء له فبذكرنا
تحيزه تميز عن القديم سبحانه لانه ليس بمتحيز وكذلك عن صفاته تعالى وتميز عن جميع الاعراض ولم يبق من المعلومات
سوى الجسم لم يتميز عنه فيز وصفنا بما يتضمن تفرده تميز عن الجسم فنقول الذي لا جزء له فخرج الاجسام لان الجسم له جزء
ولا يبقى مع الجزء تحت حده الا ما كان مماثلا له وهو الجسم وباخراج ما تقدم ذكره من المعلومات عن حده هو المنع واذا اجتمع
في الجمع والمنع صح وهو حقيقة المنع الطرد والعكس لان الطرد هو الجمع والعكس هو المنع لانك تقول في الجمع كل وفي المنع
ليس ولبس ابدا تلى الوصف الاعم تقول ليس كل حي عاقلا وكل تلى الاخص لانك تقول كل عاقل حي والعاقل اخص من الحي وتقول
في حد الجسم هو المتحيز الذي له جزء كما تقدم بيانه في الجمع والمنع وتقول في العرض هو المعنى القائم بالجوهر فبقي لنا المعنى خرج
عنه كل معلوم قائم بنفسه لانه ليس بمعنى ونفى صفات الباري سبحانه لانها ليست معنا ها ان قديمة فاذا قلنا القائم بالجوهر
خرجت صفات القديم سبحانه لانها قائمة بالرب تعالى ويستحيل قيامها بالجواهر والعمدة في ذلك ان تذكره صفة النفس او
المعقولية للمطلوب متى وجد الى ذلك سبيلا فان لم يوجد بذكره خاصيته المميزة له فذاك قائم مقام صفة النفس في المطلوب
من التمييز فان لم يوجد سبيل الى شيء من ذلك فهو ما يتعذر تحديده ولا يشترط في الحدود ذكر جميع صفات المحدود لانه
تطويل من غير فائدة لان التمييز اذا حصل بذكر صفات النفس او بذكر معقولية المحدود فهو المطلوب من الحد الا ترى
انا لو زدنا في حد الجوهر قولنا القائم بنفسه القابل للاعراض لم يحتج الى ذلك لان تمييزه قد حصل بما ذكرناه وما كل معلوم
يتاتى تحديده فاعلموا ذلك ارشدكم الله واما الركن الثاني وهو الدليل ويسمى برهانا وحجة وسلطانا الى غير ذلك
من اسمائه فالعمدة في ذلك رعاية الحقائق من حيث هي وارتباط بعضها ببعض في معقولياتها كارتباط التغير بلزوم الحدوث
للمتغير وارتباط معقولية الحدوث بالافتقار الى المحدث وارتباط معقولية التخصيص بالافتقار الى ارادة المخصص والايجاد
بالقدرة والاتقان بالعلم وارتباط معقولية العلم بوجود الحياة قائمة بمن اتصف بالعلم حال اتصافه به الى سائر الروابط
العقلية وتلك الروابط هي الدلائل في الحقيقة وانما ذكرنا نحن لها وعبارتنا عنها بما يحصل ذلك المطلوب على وجه كلام العرب
من الوجازة البلاغة كما قال الخليل عليه السلام فلما افل قال لا احب الافلين فجعل الافول دلالة على الحدوث باوجز عبارة
واذا تعقل العاقل ذلك بالاوجز فلا وجه للاطول ولانه اخراج للسان عن وضعه فكان افساد الا بما ذكره القاضي رحمه
الله وهو الحق وباي لسان عبر عن هذه المطالب كان استدلالا ايضا لاهل ذلك اللسان وان كان مطول العبارة فقصدت الشرع ح
والبيان الا ان ذلك اللسان وان كان مطول العبارة مما لا بد منه في الاستدلال سوغ في ذلك تسمية عبارتنا عن الدلائل
دلائل من حيث كانت عبارة عن الدلائل الحقيقية وكذلك الصحيح في الحدود انها ما يتميز به المعقولات في معقولياتها فبذلك
تحدد بعضها عن بعض وان لم ننطق نحن ولم نحدد ثم تسمى عبارتنا عن الحد حدا كما ذكرناه في الدليل قال بعض الائمة ويؤيد ذلك
قوله تعالى وكاين من اية في السموات والارض يمرون عليها وهم عنها معرضون اي وكاي من دلالة وكذلك ما حد بعضها عن
بعض حتى تميز بعضها عن بعض فصح ما قاله اهل الحق والحمد لله والقاضي رحمه الله على قول المنطقيين في حد الانسان هو

الحيوان الناطق اعتراضات لا تبقي من هذا التحديد كلمة صحيحة البتة يطول ذكر ذلك هنا وهو من اشهر حدودهم واكثر
تداولا على السنتهم مسئلة يكون حد الحد على التحقيق المتقدم الذكر انه ما تميز به المعلوم في معقول ليتميز عما لا يشاركه في
ذلك وحد الدليل على ذلك التحقيق ايضا ما توصل بصحيح النظر فيه الى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارا او على قول
من يرى ان الحد راجع الى قول الحاد وتبيينه لحقيقة المحدود وان الدليل راجع ايضا الى العبارات عن الروابط يكون حد
الحد انه القول الجامع المانع للمحدود وعبر بعضهم عنه بانه شرح ما دل عليه اللفظ بطريق الاجمال ويجب على هذه العبارة ان
يجتنب في عبارة الحد الاجمال والمجاز والاحتمال ويكون حد الدليل هو تقديم مقدمات خبرية يلزم من التصديق بها التصديق
بخبر اخر هو المدلول وهو المستدل عليه وهو المطلوب بالدليل والاول هو التحقيق والنمط الثاني انما هو عبارات عن الحد
والدليل الحقيقيين فسميت العبارة عن ذلك حدا ودليلا لاجل ذلك مسئلة النظر لفظ مشترك بين معان متعددة
منها الروية بالابصار والترقب والانتظار ويكون للحنان وللوكالة وهو التصرف في المصالح ومنه يقال ناظر القرية وللمقابلة
ومنه يقال دار فلان تنظر الى دار فلان اي تقابلها وللفكر والاستدلال وهو ما تقصده اهل الاصول بلفظ النظر مسئلة حد
النظر على ما تقدم بيانه ان تقول هو الفكر الذي يطلب به من قام علما او غلبة ظن وهذا احسن ما قيل في حده على ما قدمنا
تحقيق ما يحد به المعلوم مسئلة حد العلم معرفة المعلوم على ما هو عليه وعلى النهج الذي قدمنا ذكره في التحديد حده
انه صفة توجب لمن قامت به ان يكون عالما والى هذا اشاره الشيخ ابي الحسن رحمه الله فبقولنا صفة خرج كل قائم بنفسه
ليس بصفة وبقولنا توجب هذا الحكم الخاص تخرج جميع الصفات الا ما كان علما وانما توجب الارادة حكما اخر وهو ان يكون
من قامت به مريدا او حالة كون العلم عالما والمريد المعلوم ضرورة فاندفع بهذا ما قيل في الاعتراض على هذا الحد
وايجاب العلم ذلك الحكم الخاص انما هو لصفة بنفسه هو عليها ليست هي عين معقول كونه صفة لكن تلك الصفة لم يوضع
لها في اللسان عبارة تخصها فلذلك احتجنا الى اظهارها بالحكم الذي توجبه وبتلك الصفة النفسية تميز العلم عن الارادة
وكل صفة ليست بعلم مسئلة حد العقل ان يقال هو العلم بالواجب والجائز والمحال وهذا على الصحيح جار وهو احسن
ما قيل في تحديده بعد طول كثير في ذلك ومما ذكر ما وقفت عليه في مطالعاتي ان الاقوال اشتهرت في العقل الى ان الذي في
الروح الى الف قول ومحله القلب لخبر القران عن ذلك قال الله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وقد يطيب الالم
في غير محله فلذلك قد يطيب العقل في الدماغ مع كونه في القلب كذب العركوي غيره وهو رائع ومجرد احتمال
هذا كاف في بطلان القطع في الاستدلال مسئلة حد الجوهر قد تقدم ذكره وكذلك تقدم ذكر الجسم والعرض مسئلة
من حكم الحد كونه مطردا منعكسا وكذلك العلة ومن حكم الدليل ان يكون مطردا غير منعكس وبعكسه الشرط مسئلة يدل
الوجود على الوجود كالفعل على الفاعل وكالمشروط على الشرط ويدل العدم على العدم كدلالة عدم الشرط على عدم المشروط وعدم
الجوهر على عدم اعراضه ويدل الوجود على العدم كوجود الحركة في الجوهر الخاص على عدم السكون فيه في ذلك الزمان
ويدل العدم على الوجود كدلالة عدم الحركة في الجوهر الخاص مع بقائه على وجود السكون مسئلة يدل الحدوث على
الحدوث كدلالة حدوث الاعراض على حدوث محالها ويدل القدم على القدم كدلالة قدم الحق تعالى على قدم صفاته
وكدلالة قدم علمه على قدم حياته ويدل الحدوث على القدم كدلالة حدوث المصنوعات على قدم صانعها سبحانه ولا يصح ان
يدل القدم على الحدوث لما يلزم من قدم الحادث وهو محال لان الدليل لا يوجد غير دال لانه يدل لمعقوليته مسئلة
جميع ما يعلم من مفردات المعلومات ينقسم العلم به الى ضروري كالعلم بحقيقة الوجود والى كسبي كالحقائق التي يحصل
العلم بها بالحدود مسئلة جميع ما يعلم من المركبات ينقسم العلم به ايضا الى ضروري كالضروريات وذلك
كالعلم بوجود الاحتراق عند مس النار بحكم العادة وكسبي كالمعلوم بالبرهان وذلك كالعلم بحدوث العالم وما يجب
لله تعالى من الكمال والجلال مسئلة العلم ينقسم الى القديم والى الحادث فالعلم القديم صفة الله تعالى الموجبة له

بحكم

حكم الاحاطة المتنوع عن كونه ضروريا وكسبيا وليس له انقسام مسئلة والعلم بالحادث ينقسم الى الضروري والكسبي والضروري
ينقسم الى البديهي والوجداني والحسي ومن الضروري ما يتوقف على سبب كالعلم الحاصل عن خبر التواتر والعلم بقرائن الحالات
وروابط العادات ومنه ما لا يتوقف على سبب كالبديهي وهو العلم بالواجب والجائز والمحال والوجداني كعلم الانسان
بفرحه والمه وجوعه وعطشه وعبر عنه بعضهم بحاسة النفس وكالحسي المتوقف على احد الحواس الخمس السمع والبصر والشم
واللمس منها وذاق الطعم مسئلة حكم العقل بامر على امر نفيا او اثباتا اما غير الضروريات اما مع الجزم او لا فالجزم اما غير مطابق
وهو الجهل او يكون مطابقا فالدليل وهو العلم او لا لدليل ثم اما لجر بخبر مخبر من غير حجة وهو التقليد او لا وهو الهاجس وغير الجازم
ان كان التردد بين الطرفين على التساوي وهو الشك او احد الطرفين او الاطراف ارجح فالراجح هو الظن وان تاكد فهو غالب الظن
والمرجوح هو الوهم مسئلة جرت العادة بان كل علم كسبي نظري ثم في مقدور الله سبحانه احداث علم او احداث القدرة عليه من غير
تقدم نظر قال بعض الائمة كعلوم الانبياء عليهم السلام التي ليست ضرورية ولا نظرية فيخلق لهم العلم لا بتقدم نظر لئلا يكونوا زمان
النظر شاكين وذلك لا يصح عليهم في التوحيد ولو كان ضروريا لم يكن عليه اجر فجمع بين كونه مكتسبا دالا لينالوا الاجر وعدم تقدم النظر
لينتفي النظر والشك عنهم والتردد في التوحيد مسئلة اورد بعض الائمة تقسيما رام به ان يدير اقسام علوم المخلوقين بين
النفي والاثبات فقال اما ان يشارك العاقل غير العاقل في ادراك المدرك او لا فان شارك فهي الحسيات المجردة والوجدانيات
كادراك الالم واللذة ولا يشارك وح اما ان يتوقف على نظر ودليل وهو العلوم النظرية او لا وهي العلوم الضرورية ثم اما ان تحصل
لا عند سبب وهي العلوم البديهية كالعلم بالواجب والجائز والمحال او عند سبب وهي العلوم الحاصلة عند حصول الخبر المقطوع
بصدقه وكذلك العلم بروابط العادات وما سوى هذه الاقسام فهو جنس تفتقر في العلم بمطابقتها الى مخبر يخبر عن ذلك
معلوم صدقه ولزم ذلك الاحتمال المطابقة وعدمها وبخلاف هذه الضروريات والمحصلة بالبراهين مسئلة اضداد العلوم
متعددة منها الجهل والشك والظن وغالب الظن والوهم والاعتقاد والغشية والوسواس والسهو والنسيان واعتقاد المقلد
والهاجس والفكر والنظر والموت مسئلة التضاد خمسة اقسام تضاد تناقض وتضاد صريح وتضاد تعلق وتضاد تضمن
وتضاد تماثل فالاول كتضاد الحركة والسكون لا يجتمعان ولا يرتفعان والثاني كتضاد السواد والبياض لا يجتمعان ويصح ان يرتفعا
والثالث كتضاد العلم والجهل لا يتضادان على المحل الواحد وانما يتضادان على المتعلق الواحد لصحة اجتماع العلم بزيد والجهل
بعمرو في المحل الواحد في الزمان الواحد والرابع كتضاد العلم والموت لما ضاد الموت الحياة رفع شرط العلم فمن تضمن ذلك ومن رفعه
رفع المشروط وهو العلم فاستحال لذلك اجتماع والعلم فهما ضدان لكن ضديته تضمن والخامس كتضاد البياضين على المحل الواحد اذ
يستحيل اجتماعهما فيه في الزمن الفرد لان احد البياضين يوجب الحكم للمحل وهو ان يكون ابيض فلا يبقى للاخر ما يوجب فتبطل صفة
نفسه فيلزم عدمه ولانهما لو قدرا في المحل الواحد فاما ان يتميزا او لا فان لم يتميزا فلا تعدد فلم يجتمع المثلان وان تميزا فاية المثا
وهو الوجود وليس ما به الامتياز فثبت ان ما به الامتياز صفة نفس للوجود لا مشاركة فيها وهذه حقيقة الخلاف فاستحال ان
يجتمع المثلان على كل تقدير مسئلة الصحيح من النظر هو المودي الى العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل والفاسد ما عداه
والفاسد فيه من وجهين اما اصلا في وضعه من شبهة او فرعا لطرق مضاد له وقاطع مسئلة الصحيح من النظر يحصل العلم
عقبه مع بقاء العقل والذكر عقلا لاستحالة اجتماع الضدين لانا اذا علمنا ان العالم متغير وان كل متغير حادث وتوالى ذكر هذا
يستحيل حصول ضد العلم في المحل والا لزم حصول القول بانه متغير لا متغير وانه حادث لا حادث وهو محال مسئلة النظر
الموصل الى المعارف الواجبة والظنون الواجبة واجب ومدرك وجوبه الشرع وكذلك سائر الواجبات الشرعية لما علم من
ان تحقق الوجوب بالعقل لا بنصب عقاب على الترك وذلك غيب لانه احد الجائزين والغيب لا سبيل للعقول اليه الا اطلاع عليه
الا بالخبر الصدق وهو خبر الله وخبر رسوله الموحى اليه فتحقق بذلك ان الايجاب ليس الا لله تعالى وقول المبتدعة يلزم
الدور على القول بان الايجاب شرعي لان المكلف يقول للرسول عليه السلام لا انظر في معجزتك الدالة على صدقك حتى يجب

ركة

على ذلك ولا يجب على ذلك حتى انظر كلام فاسد اذ لا يشترط في الوجوب سوى تمكن المكلف من الوصول الى علم ما وجب عليه
دون علمه والى التمكن مما وجب عليه دون حصوله والا لكان تكليفا بتحصيل الحاصل وهو محال ولان الاجماع منعقد على
ما قلناه وكان يلزم لو لم يجب ذلك سقوط كثير من الواجبات عمن لم يعلم وجوبها عليه مع تمكنه من الوصول الى العلم بذلك فقط
كاهل الجبال الناسية والاقطار الشاسعة مع بلوغ الدعوة اليهم وسقوط الفرائض عنهم باطل باجماع الامة نعم يشترط في الوجوب
على المكلف العقل والبلوغ الدعوة ثم يتوجه عليه الطلب بالطلب ليعلم قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فبعد تمكنه
بكون اعراضه كسبا وكذلك جهله وقبله ذلك ضرورية والطلب بالكسبي لا بالضروري وقول المبتدعة العقل يحث على التحوط فيو
النظر في المعجزات قلنا التحوط الذي اشرتم اليه لصحبه بالضرورة امكان عدم اللزوم والايجاب الزام قطعي فانحط ذلك التحوط
عن درجة الايجاب الشرعي القطعي فلم يكن ايجابا وهو المطلوب قالوا يلزمكم تسليه النبي بالمتنبي في لزوم امتثال امره في
النظر فيما يأتي به حقا كان او باطلا قلنا انما هذا لازم لكم في قولكم بالايجاب العقلي للتحوط وليس بلازم لنا لان الوجوب الشرعي عيه
ثابت في نفس الامر لمدعي النبوة المحق دون المدعي المبطل جوابا صحيح في نفي وجوب امتثال امر المبطل في نفس الامر
دون المحق ولا جواب عندكم اذ قد اوجب العقل عندكم النظر فيما ادعاه المبطل اية له كما اوجبه في المحق ولم يجب في نفس
الامر عندنا الا المحق دون المبطل فان قالوا تكليف العبد بان ينظر في اية من لا يعلم المحق هو ام لا من تكليف ما لا يطاق قلنا
ليس كذلك لانه متمكن من ذلك ثم لو كان كذلك فتكليف ما لا يطاق سنبين بالدلائل القطعية في موضع ذكر ذلك انه على الله جائز
عقلا وواقع شرعا فجعلوا هذا الموضع من ذلك ثم قد جبل الله سبحانه البشر على الاقبال على النظر في الامر الغريب فاحرا في خوارق
العادة ان يجبلوا على النظر اليه ذلك محقا كان الداعي اليها او مبطلا فيتبين عند النظر المحق من المبطل ولما انفصلنا عن الدور
الذي الزمنا المعتزلة على القول بالايجاب الشرعي وعطفنا الزامهم اياه على قولهم بالايجاب العقلي بقولنا الهم يقول المكلف انه
العقل لا يجب على شيء بايجابه حتى انظر ولا انظر حتى يجب قالوا في الجواب ما تسقط به مكالمتهم وهو انه قالوا يبعث الله ملكا
لكل مكلف يقرر له ثبوت الوجوب قلنا الهم يقول المكلف انه الملك كما قال للعقل لا يجب على حتى انظر ولا انظر حتى يجب ثم قد
ادعى النبوة كل احد من الناس وهو كفر اذ فيه مخاطبة له عن الله تعالى والا لزم الدور ايضا فيه مخالفة الضرورة لعلمنا
ضرورة بنفي ما ادعوه من خطاب ملك لنا الى اوجه في من الباطل كثيرة تبطل ما قالوا مسئله كل معلوم فلا بد ان يكون
واجبا او جائزا او مستحيلا وقد تقدم بيان الوجوب والجواز والاستحالة وحدود هذه الاحكام وحصرها في الصدر ثم تنقسم
المعلومات الى موجودات وغير موجودات وما ليس بموجود منها اما معدومات واما احوال هي نسب واضافات
ليست بموجودة في الاعيان والا لزم التسلسل بالثبوت احوال لها التي تتميز بها في وجودها ولا مفقودة في الاذهان
والا لما تميز بعض الحقايق عن بعض وبطلانه معلوم بالضرورات العقول مسئله الحال صفة لموجودة ولا تتصف لعدم
ولا بالوجود ولها الثبوت ويفسر هذا الحد بانها لا تتصف بالعدم في الاذهان ولا بالوجود في الاعيان مسئله المعد مات
اقسام وذلك بحسب اقسام الموجودات لان العدم لما كان في معقوليته مقابلا للوجود انقسم في معقوليته على حسب
مقابله وهو الوجود فان كان الموجود واجب الوجود كان العدم بالنسبة اليه مستحيلا وان كان المعلوم الوجود كشريك او
شبيه لله سبحانه كان العدم والانتفاء بالنسبة اليه واجبا وان كان المعلوم ممكن الوجود وهو الجائز كان العدم بالنسبة
اليه جائزا والغالب في اصطلاح اهل هذا العلم اطلاق العدم والمعدوم على الممكن في حال عدمه دون المحال ويسمى ما
عداه نفيا او منفيا وان كان المعلوم الجائز الوجود لمعقوليته محالا لغيره كقيام الساعة الان كان عدمها الان واجبا
لغيره وان كان وجوده واجبا لغيره كقيامها في وقت المعلوم لها كان عدمها اذ ذاك محالا لغيره وان كان وجود المعلوم ذا
عاديا كوجود البحار الان كان عدمها محالا عاديا وان وجوده محالا عاديا كطيرانا في الهوا ومشينا على الماء كان نفي ذلك
ذلك واجبا عاديا وان كان شرعيا كان شرعيا كالمخبرات الشرعية اذ لا بد منها لاجل الخبر الصدق لا لمعقوليتها او كذلك

الماضي والمستقبل والحال فان كان المعلوم موجودا في الحال فقط كالغرق في زمان وجوده كان عدمه حاصلا في الماضي والمستقبل
وان كان موجودا في الماضي فقط كان عدمه حاصلا في الحال والاستقبال وعلى حسب ذلك يتصرف العقل في الحكم على الحقايق
والمعلومات باحكامها مسئله الموجودات في معقوليتها على قسمين موجود قديم وهو الله سبحانه وله صفات قديمة على ما
يأتي بيانه وحادث وهو العالم وهو جميع المخلوقات وذلك لان الوجود اما ان يكون له اول او لا فان له اول هو الحادث وما ليس له
اول هو القديم مسئله قسم قوم الثوابت التي تشتمل على الموجودات والاحوال والنسب والاضافات الى عشرة اقسام ور عوا
فيها الامكان غالبا فقالوا موصوف وعبروا عنه بالجوهر وكمية وعبروا عن ذلك بالعدد وكيفية وعبروا بذلك عن الاعراض
كالالوان والاكوان والاضافة وعبروا بذلك عما كان كالابوة والبنوة والمكان وهو معلوم والزمان وهو نسبة حادث لحادث
بالمقارنة او التقدم والتأخر واضافة ملك او استحقاق وعبروا عن ذلك بالقنية له ووضع نحو القيام والقعود ويعبر عن ذلك
ايضا بالنية وانه يفعل وان ينفعل اي المعلوم قابل لذلك ومعنى متقدم وهم ومتاخرهم على انهم حصروا بما ذكروه جميع المعلومات
الثابتات وليس كذلك فانهم ليس يذكروا فيها الصفات النفسية كالتحيز للجوهر ولا الاحوال المعللة ولا عللها كالعالمية وموجبها
فان قالوا قصدنا حصولها في قسم الكيفية كان مردودا فان الكيف على التحقيق ما تمكن مفارقته وليست كذلك صفة النفس وانما
فهو ابهام واجمال في موضع التفصيل فكان خطا لانه كيف تحل الصفة النفسية مع الزائدة والوصف المعلل مع ما ليس بمعلل والزائد
مع ما ليس بزائد وتحل العلة مع معلولها ايضا فكان دعوى الحصر فيما قالوه غير صحيح فالتحقيق ما عليه اهل الحق من بيان تلك الحقا نق
مفصلة والزيادة عليها لما ذكرناه وما لم نذكره كالامكان بالنظر الى الممكنات وكثير من الاحكام التابعة للمعلومات على ما تقدم ذكره
في الصدر فالامر اوسع مما ذكروه مسئله قد تقدم تقسيم الحوادث وحصرها فاغنى ذلك عن الاعادة هنا وكذلك تقدم بيان
حدود تلك الاقسام مسئله الجوهر الفرد لا ينقسم لان القول بانه اقل من غيره مع القول بانه ينقسم ابدا الى غير نهاية مما لا
يجتمعان فوجب ان يكون القول به باطلا اما انه اقل من غيره من الاجرام فمعلوم ضرورة فوجب انتفاء انقسامه ابدا ولما وجب
تناهي القسمة ثبت الجزء الذي لا يتجزا وهو الجوهر الفرد فان قلت نقدر الانقسام امكانا لا وقوعا والمعبر عنه بالقوة عند
قوم قلت الممكن هو المعقول الذي من حقيقته انه يصح حصوله ولما بينا استحالة حصول الانقسام في الجوهر الفرد استحال امكان
ذلك فاستحالت هذه القوة فان قلت نقدر الانقسام وهما قلت لا عبرة بالظن في هذه الحقائق فكيف بالوهم الكاذب المعلوم كذبه
بالبرهان المستند الى الضرورة في ذلك علم ان كل ما يقابل ذلك شبهة لا عبرة بها فاما ان ترد اجمالا بقولنا كل ما يقابل ويناقض
الحق المقطوع بصحته فهو باطل فهذه الشبهة باطلة او يتعين الرد على كل شبهة بالتفصيل وذلك كقول المخالف في هذه المسئلة لو
وضعنا جوهرا بين جوهرين تقديرا فما يلاقي به الاخر ضرورة واذا ثبت التعدد بطل كونه فردا والجواب هو ان المماس لو ماس
احد الملاقيين بجزء منه وماس الاخر بجزء اخر كما توهمه الخصم لزم ان يكون احد الجزئين المتوسطين ماس كل واحد منهما
بجزء ايضا لا بكله وذلك الجزء كذلك لم يماس هو وانما ماس جزءه وهلم جرا ويلزم منه التسلسل ودخول ما لا نهاية له في
الوجود من الاجزاء والمماسات وذلك كله محال ويلزم ان لا يماس شيء شيئا ابدا والمماسات معلوم حصولها بالضرورة وكل
ما يتوقف حصوله على انقضاء ما لا ينقضي فحصوله محال وكل ما يؤدي الى اجتماع الحصول ونفيه ففيه اجتماع النقيضين
وهما محال ولما اورد الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني ره هذا البرهان على الفلاسفة في ابطال قولهم بانقسام الجوهر الفرد
غيروا وقالوا لو ماس بجزئه لزم التسلسل وانما ماس بسطوحه وليست السطوح باجزاء وانما هي اعراض فقال لهم فلان
سلمتم المسئلة اذ لا يلزم من تعدد اعراض الجوهر تعدد اجزائه وبالله التوفيق وبمثل هذا يقطع الجواب عن كثير من شبههم
في هذه المسئلة ولولا خوف التطويل لذكرناها وذكرنا اجوبتها على التفصيل مسئله كل ما دخل مع الجوهر الفرد تحت
حده فهو مثله فله حكمه لان ما زاد على ما ذكر في حد الجوهر من القيود اما ان يكون نفسا لما حصل تحت الحد او زايدا
فان كان نفسيا لزم حصوله لما دخل تحت الحد فيطرد ويلزم حصوله لما حددناه وان كان زايدا لم يدخل في الحقيقة فلم توج

اختلافا فيلزم ما قلناه من المماثلة بين كل حقيقيين دخلا تحت حد واحد فثبت بذلك ان جميع جواهر العالم متماثلة في الحد والحقيقة وينبني على هذه الحقيقة كثير من مسائل هذا العلم مسئلة الجوهر هو المتحيز وتحيزه صفة نفس له والحيز هو الخلاء الذي يشغله الجوهر ولو قدر عدم الجوهر او نقلته عنه صح اشتغاله بجوهر اخر له وصح ان لا يشغله جوهر خلافا للفلاسفة في انكارهم حصول الخلاء في جوف العالم وقد دلت عليه دلائل منها انا لو رفعنا سطحا عن سطح فلابد في وسطه من حصول الخلاء ولو زمنا فردا اذ يتقدير دخول اجزاء من خارج لابد من حصول الخلاء في اولى ازمنة الدخول قبل الوصول الي وسط السطحين مسئلة لا يلزم من حصول الخلاء محال والتقدير له راجع الي تقدير طول جسم او عرضه لو حصل فيه فرجع التقدير الي الجسم لا الي شيء مسئلة وبالعلم بتماثل جواهر العالم يعلم صحة الخرق في الافلاك وصحة ما ورد في الشريعة من الاسراء والمعراج بنبينا عليه السلام الي السموات حسًّا ويقظة بجسده وروحه وصحة رفع عيسى عليه السلام بجسده وروحه الي السماء وان الجنة حسية في السماء وان كشطها وانشقاقها وتكوير الشمس والقمر وانتثار الكواكب كل ذلك صحيح جائز عقلا وواقع شرعا على ما ورد مسئلة وبالعلم بان الجوهر فرد لا انقسام له يعلم انه يستحيل ان يتولد منه جوهر اخر او يمكن فيه او يخرج منه ولا يكمن فيه ايضا عرض ولا يكمن عرض في عرض تعين الدليل على ان الدليل العرض ايم شيء واحد ولا ينتقل الي العرض والا لزم اتصافه وبقاؤه وهما محالان فكان شيء ظهر من الكائنات عند شيء من الجواهر وعند خلق شيء من الاعراض فلا اثر فيه للجوهر ولا للعرض ولا انفصال له عن شيء من ذلك وانما هو خلق للفاعل المختار سبحانه مسئلة الاعراض تنقسم الي ما يشترط فيه الحياة وهي الاعراض الجمادية كالاكوان والالوان والطعوم والروائح وغير ذلك وكلها مستحيلة في حق الله سبحانه لانها ليست بواجبة والرب سبحانه يستحيل اتصافه بما ليس بواجب لاستحالة حدوث القديم واعراض تشترط فيها الحياة كالعلوم والقدر والارادات وما تشترط فيه الحياة على قسمين كمال ونقص فالكمال كالعلوم والقدر والارادات // والادراكات والنقص كالجهل والشك واضداد الادراكات والنقائص كلها مستحيلة على الله سبحانه مسئلة من صفات نفس الجوهر التحيز كما تقدم ذكره ومنها قيامه بنفسه وبهذه الصفة استحال عليه ان يكون صفة لاستحالة اجتماع النقيضين وعد قوم منها قبوله للتركيب وظهور الصور عليه والاشكال بتركيبه مع ما يماثله ومنها قبوله للاعراض ومنها قبوله للعدم ومنها ما امتنع به لنفسه عن قبول الضد وان كان له المثل والخلاف ومنها قبوله للبقاء بخلاف العرض ومنها افتقاره الي الفاعل وعدم قوم منها وحدته التي يفارق بها الجسم في صحة الانقسام ومنها انه على صفة نفسية يمتنع عليه لاجلها عروه عن الصفات بخلاف العرض وعد قوم منها حدوثه وذلك راجع على التحقيق الي سبق العدم لوجوده مسئلة ومن صفات نفس العرض الافتقار الي الفاعل ومنها افتقاره الي المحل لنفسه اي هو على صفة نفسية يمتنع عليه لاجلها قيامه بنفسه ومنها انه على صفة نفسية يستحيل عليه لاجلها قبوله للبقاء ومنها انه على صفة نفسية يمتنع عليه لاجلها قبوله للاعراض بخلاف الجوهر ومنها انه على صفة نفسية يضاد بها ضده وعلى صفة نفسية يخالف بها خلافه وما به يكون شرطا في مشروطه ان كان شرطا وما به ان تكون مشروطا ان كان كذلك ومنها تعلق ما يتعلق منها ومنها ما يمتنع عليه لاجله ان يكون متحلا ومنها ايجابها احكامها لمن قامت به واختصاص احكامها بمن قامت به وعد قوم من ذلك حدوثها وذلك راجع الي سبق العدم لوجودها كما تقدم ذكره في الجواهر امكان الممكنات لا يصح عنده صفة نفس للممكن لان صفة النفس ليست الا النفس والنفس المراد بلفظها هنا الوجود والامكان في معقوليته يتبع الممكن في حال عدمه كما يتبعه في حال وجوده وعين ما خص ليس عين ما عم والا لاجتمع النقيضان وهو محال فعلم بذلك ان الامكان انما هو حكم عقلي يتبع الممكن في حال عدمه كما يتبعه في حال وجوده ويقضي العقل عليه به سواء كان موجودا او معدوما فالممكن في تعريفه هو المعلوم الذي يصح في معقوليته ان يكون موجودا او ثابتا ويصح ان يكون معدوما ومنفيا على البدل اذ لا يعقل اجتماع العدم والوجود والنفي والاثبات عليه في زمان واحد لانهما نقيضان وليس للامكان عند اهل الحق سوى وجه واحد وهو ما قدمنا ذكره خلافا للمنطقيين حيث اطلق

علي هذا

٧

على هذا انه امكان عام ثم قالوا والامكان الخاص سلب الضرورة عن احد الطرفين كالواجب والمحال فان الواجب ليس بضروري العدم والمحال ليس بضروري الوجود والممكن ليس بضروري الوجود ولا بضروري العدم لان هذا اصطلاح فاسد وبيانه هو انه افساد للسان العرب وفيه ايهام لحوق الامكان لواجب الوجود سبحانه بهذا الاطلاق وقد اجمعت الامة على منع كل اطلاق يوهم ما لا يجوز في الدين اصلا او فرعا فكان الاطلاق ممنوعا شرعا ويوهم لحوق الامكان للمحال وفيه ايهام فساد الحقائق ئق فكان فاسدا وكذلك جعلهم الحاد ليس بخبر عن المحدود بل كانه يقول هذا الذي عندي في حد هذا المعلوم هو الينا افساد للسان العرب وقول الحاد هذا الذي عندي اشارة الي خبره ثم اما ان يكون مطابقا وهو المسمي صدقا او لا وهو المسمي كذبا في نفس الامر ولا يشترط قصده المخالفة وصح تسميته كذبا بل بمجرد المخالفة لانه حكم اللسان العربي مسئلة يستحيل ثبوت وجود مرسل اي ليس له صفة نفسية يماثل بها مثله او يخالف بها خلافه وقد قال بعض علمائنا ان استحالة وجود ذلك معلوم بضرورات العقول وابطله بعضهم نظرا واستدلالا وهو المختار فما يدل على ذلك انا علمنا معلومات متميزة بصفات انفسها كالجواهر والاعراض فالوجود المقدر مرسلا اما ان يكون مساويا لهذه الموجودات او مماثلا لها او لا لما بين النفي والاثبات على الضرورة فان ساوي فهو المماثل لها في صفات انفسها فليس من مرسلا وان لم يساوها فهو المخالف وح اما ان يخالفها في مجرد الوجود ومعقوليته فيلزم ان يكون عند ما فليس وجودا مرسلا وان خالفها بمعقول ليس هو عين الوجود بل تابع للوجود وهي المعبر عنها بصفة النفس فليس مرسلا فان قلت تعذر المميز وجود يا ابدا على مجرد الوجود او كالاعراض للجواهر قلت يبطل ذلك من وجهين الاول ان ما كان زائدا او عارضا فلا تتميز به الحقائق وانما تتميز بما هو ليس زائد على حقائقها فان الزائد على الحقيقة قد تحققت الحقيقة بدونه فلا يكون مميزا لها فان قلت تعذر المميز سلبا ونفيا محضا قلت يبطل ذلك بان السلب لا شيء فقولك تميز بلا شيء كقولك لم يتميز بشيء فلم يتميز فهو المثل ولو قدرت الافتراق بسلب من احد الطرفين فليس احدهما اولى من الاخر في الاثبات فوجب كونهما ثابتين ايضا فاما ان يتعذر قائما بنفسه او قائما كان فليس مرسلا فبطل كونه مرسلا على كل تقدير فاستحال ثبوته وهو المطلوب وبهذا يبطل مذاهبه قوم ضالين نفوا الصفات الازلية وتاهوا في الظلمات من انواع الجهالات والضلالات وهم الدجالون الكذابون اتباع الدجال والمتمذهبون بمذهبه وقد قضى عليهم الحق بسلطانه والايمان ببرهانه والحمد لله مسئلة المعلومان اما ان لا يكون بينهما ارتباط البتة وهما المتباينان او يكون بينهما ارتباط ثم اما ان يكون ذلك الارتباط من طرفي النفي والاثبات وهما العلة والمعلول او من احدهما وح فاما ان يكون الارتباط من طرف الثبوت وهما الدليل والمدلول او من طرفي النفي وهما الشرط والمشروط فالمتوقف هو المشروط والمتوقف هو الشرط كالعلم المتوقف وجوده على وجود الحياة في محله مسئلة الدليل مطرد غير منعكس غير مطرد والعلة والمعلول والحد والمحدود مطردان منعكسان تقول وجود الفعل يدل على وجود الفاعل ولا ينعكس وتقول ليس كل حي عالما وتقول كل من قام به علم فهو عالم وكل عالم فقد قام به علم وكل علم معرفة وكل معرفة علم وما ليس بعلم ليس بمعرفة وما ليس بمعرفة ليس بعلم مسئلة الغيران كل موجودين جازت مفارقة احدهما للثاني بزمان او مكان او وجود او عدم او تقول كل ما عقلت حقيقة الشيء بدونه فهو غيرها مسئلة يصح في المعقول معلومان لا يكون احدهما هو الثاني ولا هو غيره كالواحد من العشرة ليس هو العشرة ولا هو غيرها والا لعقلت العشرة بدونه وليس كذلك فليعقل ان العالم القادر اذا استحالت مفارقة علمه وقدرته له ولا يعقل هو بدون علم ولا قدرة فليس علمه هو ولا هو غيره وكذلك قدرته وهذا حكم صفات الحق سبحانه وكذلك حكم العلم القديم مع القدرة القديمة لا يقال هي هي ولا هي غيرها مسئلة جميع الحقائق الموجودة عند تعددها اما ان يكون متماثلة او مختلفة والمختلفة اما متضادة او لا لان الحقيقين ان تساويا في جميع صفات النفس فهما المثلان وان لم يتساويا فان لم يصح اجتماعهما فهما الضدان ان صح ارتفاعهما والا فهما النقيضان وان صح اجتماعهما فهما الخلافان مسئلة المثلان هما الموجودان المتساويان في جميع صفات النفس هبون

مسئلة المثلان كل موجودين لم يتغايرا في جميع صفات النفس بل لو تباينا في صفة واحدة من صفات النفس كانا خلافين
مسئلة الضدان كل صفتين يستحيل اجتماعهما في المحل الواحد في الزمان الواحد كالسواد والبياض مع صحة ارتفاعهما من
المحل بضد ثالث او ازيد كالالوان يرتفع احدها بواحد لا بعينه من جنسه مسئلة التضاد انما يقع بين انواع الجنس
الواحد من الاعراض كالالوان لا بين جنسين اذ لا تضاد بين الالوان والاكوان لصحة اجتماعهما فآحاد النوع متضادة ضد
التماثل وآحاد الجنس الواحد متضادة ضدية الصريح وآحاد الجنس مع آحاد جنس آخر مختلفة يصح اجتماعهما وقد تقدم
ذكر اقسام التضاد مسئلة النقيضان كل معلومين استحال اجتماعهما على مورد واحد وارتفاعهما عنه كالحركة و
السكون والحياة والموت والوجود والعدم والنفي والاثبات مسئلة الواجب والمحال من الاحكام العقلية يعلم ثبوتها
مطلقا ضرورة والمعلوم بعينه نظرا والجائز ان شوهد ثبت حصوله بالمشاهدة وان غاب عن الحس والضرورة فليس للعلم
بثبوته او نفيه طريق سوى خبر الصدق وهو خبر الله سبحانه وخبر رسوله وخبر التواتر مسئلة التقليد قبول قول بلا
حجة فلا يفيد علما البتة ولا اعتقد العاقل الواجب جائزا في حال عقله وهو جمع بين الضدين وهو محال مسئلة الحاجس
لا يفيد علما لاحتماله كما تقدم بل احرى مسئلة مجرد الاعتقاد او غالب الظن لا يفيد علما لاحتماله الا ان يخبر مخبر صادق
انه مطابق ومنه فراسة الصالحين فهي غالب ظن من غير قطع اذ لا طريق للقطع مع احتمال عدم المطابقة واذا كان الاعتقاد
بمجرده لا يفيد علما فاحرى الظن مسئلة رؤيا المنام اعتقادات منها المطابق ومنها الغير مطابق وهي مبشرات ولا
يقطع بها في الاحكام الظاهرة وانما لها تأويلات قد ينور الله قلب عبد لتأويلها على احسن الوجوه مسئلة ومما يبين
عدم تحصيل التقليد للعلم هو ان قبول المقلد قول المقلد ان كان لمجرد قوله اني صادق لزمه قبول قول مناقضه لانه
كذلك يقول ففيه الترجيح من غير مرجح واجتماع النقيضين وكلاهما باطل وان زعم انه قبله لضرورة او دليل نظري بطل
التقليد لان المعتمد غيره وان قال قبلته لخبر مخبر آخر اخبر عن صدقه لزمه عين هذا الالزام في الخبر الثاني لم قبله ويؤدي
الى التسلسل فلم يبق الا انه لا مستند له فلا يؤدي الى علم البتة مسئلة نصب الحجاج واقامة المناظرات لتحقيق
الحق وبطلان الباطل مامور به شرعا ويجب عند ظهور الشبه والبدع واهلها فيجب اقامتها لمحو ضلالهم وطمس
آثارهم واطفاء نارهم قال الله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن وقال تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن وقال تعالى قالوا يا نوح قد
جادلتنا فاكثرت جدالنا وقال تعالى وحاجه قومه قال اتحاجوني في الله وقال تعالى وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات
من نشاء قال علماؤنا فمن آتاه الله اقامة حجة الله فهو مؤمن رفع الله درجته لان العلماء ورثة الانبياء ثم نقول لو ذم الجدال مطلقا لزم
ذم ما مدحه القرآن من ذلك كما ذكرناه وهو ما جاءت به الرسل عليهم السلام ولو مدح كله لزم مدح ما ذمه الشرع في قوله تعالى
وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فلما بطل الاطلاق في المدح او الذم لم يبق الا التفصيل وهو مدح الممدوح منه شرعا وذم المذموم
فكل ما كان نصرة لاقامة حجة الله على خلقه من عارف بعلم التوحيد وادراك الحقائق فهو الممدوح شرعا دون غيره من نصرة باطل او
مراء جاهل وعلى اقامة المناظرة لنصرة الحق درج المرسلون عليهم السلام والعلماء بعدهم الوارثون لهم ولم يزل الامر على ذلك ولا
يزال الى قيام الساعة وقد بينا وبسطنا كثيرا مما جرا من ذلك في العلم في كتابنا المسمى بعيون المناظرات

الباب العالم بحدث

العالم العالم له اطلاق لغوي وهو اطلاقه لبعض اجناس المخلوقات كقولهم عالم البر وعالم البحر وعالم السماء وعالم الارض ولذلك
صح جمعه بجمعه تعالى في قوله رب العالمين وهو ماخوذ عندهم من العلامة المميزة له عن غيره والدالة على افتقاره الى غيره وله
اطلاق اصطلاحي وهو ان يطلق ويراد به جميع المخلوقات ومع هذا لا يصح جمعه اذ لم يبق ما يجمع معه نحن على الاصطلاح
ان نقول هو كل موجود سوى الله تعالى وصفات ذاته فان قلت فلو خلق الله جوهرا فردا فقط اتقولون فيه عالم وهو كل موجود وهل
يصح فيه اذ ذاك كل او يبطل المذكور قلت الحد لا يزال صحيحا لان الجوهر الفرد لو قدر خلقه دون خلق جوهر آخر فلا بد له
من اعراض تقوم به لما قام من برهان استحالة عرو الجوهر عن اعراضه فيصدق اذ ذاك كل وعالم فان قلت عرفتم العالم
لتتوصلوا

لتتوصلوا به الى معرفة الله سبحانه ثم اوقفتم معرفة العالم على معرفة الله سبحانه بقولكم كل موجود سوى الله تعالى وما لم
يعرف الرب تعالى لم يعرف ما هو سواه ففيه لزوم الدور فالجواب هو ان العقول بضرورتها انما اوقف بوجود الخالق سبحانه
على جهة الاجمال قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالعلم بالعالم موقوف على ما يعلم ضرورة وهو وجود الله
سبحانه صانع العالم والعلم بالله سبحانه تفصيلا كالعلم بوجوده وصفات كماله وجلاله ومجده وعليائه واستحالة مشابهته
لخلقه وبهذا جاءت الرسل عليهم السلام ولم تات بدعوة الخلق الى ان الصنع لا بد له من صانع لان هذا كان مجبولا في فطرهم
فتأمل ذلك والعلم بذلك موقوف على العلم بالعالم تفصيلا ايضا فلما اختلفت الجهتان انفك الدور مسئلة فان قلت
ليس حدكم للعالم جامعا اذ قد خرجت منه الاحوال والنسب والاضافات لانها ليست موجودات وهي من العالم قلنا انما العالم
كل موجود سوى الله تعالى فليست الاحوال منه بل تابعة له لا تعقل بدونه فالحد صحيح والحمد لله مسئلة العالم منقسم
كما تقدم بيانه الى جواهر وازواد متحيزات واعراض قائمة بها وقد تقدم بيان القسمين وحصر المخلوقات فيهما وهو العالم
مسئلة للعلم بحدوث العالم طريقتان مختصرة ومستوعبة مسئلة الطريقة الاولى هي ان تقول تغير العالم معلوم
ضرورة واستحالة عدو اجرامه عما قبلته من الاجتماع والافتراق والحركات والسكنات وضروب من التغيرات معلوم ضرورة
ايضا كتقلب الليل والنهار وافول الشمس والقمر والكواكب بعد طلوعها وطلوعها بعد افولها وتقلب احوال الانسان وسائر
الحيوان والجماد ومعقول التغير هو عدم ما كان وحدوث ما لم يكن اذ لو بقي ما كان على ما كان لم يعقل تغير البتة وقد عقل التغير
في العالم على الضرورة فحصل الحدوث فيه على القطع وعقل ان ما لا يسبق الحوادث فهو حادث على الضرورة ونعلم ان الحوادث
كلها اول بانها لو كانت لا اول لها في تعاقبها لكان عددها كذلك لما عقل بقاؤها البتة ولما علم بقاؤها ضرورة بالحادث الآن
لانه آخر ما مضى منها لزمت النهاية لعددها ضرورة فلزمت الاولية لجميعها ضرورة وهو المطلوب مسئلة طريقة الثانية في
بيان حدث العالم هو ان تناوب الاحكام الطارية الجائزة وتعاقبها على اجرام العالم معلوم ضرورة كتحرك الجسم والجوهر
بعد سكونه وسكونه بعد حركته الى غير ذلك وهذه الاحكام ليست مستحيلة والا لما حصلت ولا واجبة والا لما فقدت وتبد
مع بقاء الذوات واذا لم تكن هذه الاحكام الطارية على الذوات نفسية وجب كونها لمعان زائدة مقتضية لهذه الاحكام لما
علم ضرورة من استحالة كون الجائز ثابتا بلا مقتض ثم يتعين قيام ذلك المقتضي بالجوهر والا لما كان بايجاب الحكم له اولى من
ايجابه لغيره وذلك هو المسمى بالعرض فان قلت لعل المقتضي لذلك الحكم فاعل بالاختيار وليس بموجب لذلك الحكم بالذات
قلت بالفاعل لا بد له من فعل وذات الجوهر قد كانت متقدمة الوجود قبل طرو الحكم الطاري الآن فتعين كون الفعل زائدا على
الجوهر ويتعين ايضا قيامه بالجوهر والا لما كان بايجاب الحكم له اولى من ايجابه لغيره فتحقق وجود الاعراض واما حدوثها
فمعلوم بطرو الطاري منها وعدم ضده عند طروه ودليل على حدوثه ايضا اذ لو ثبت قدمه لاستحال عدمه على ما سياتي بيانه
وبرهانه في اثبات العلم بوجوب بقاء القديم سبحانه وتعالى ولا يصح ان يقال لعل هذه الاعراض الظاهرة كانت كامنة قبل ظهورها
في الجواهر او انتقلت اليه من محل آخر ومنه الى غيره عند غيبتها فقلتم انها حدثت وانعدمت لانا نقول لو كانت الاعراض
المشاهد طروها في اجرام العالم موجودة قبل زمان مشاهدتها وظهورها لم يخل اما ان تكون لا في محل وفيه قيام العرض بنفسه
وهو محال اذ فيه بطلان صفة نفسه وهو كونه صفة لشيء واذا قدر قيامه بنفسه لم يكن صفة لشيء او تقدر في محل ثم اما
ان يكون ذلك المحل هو هذا الذي ظهرت فيه الاعراض الآن وهو جمع بين الضدين وهو محال او في محل آخر وفيه انتقال العرض
وهو محال اذ فيه اتصاف الصفة والتسلسل وفيه بقاء العرض وهذا كله محال ثم كذلك القول بعينه عند فقد الاعراض من
المحل اما ان تكون باقية في الوجود او انعدمت وتقدير بقائها في الوجود اما ان يكون ايضا لا في محل وهو محال كما تقدم بيانه او
في محل اما هذا وفيه جمع الضدين وهو محال او في غيره فيلزم انتقالها ايضا وبقاؤها وهذا كله محال فلم يكن لظهورها
وجه البتة الا من العدم ولا لفقدها وجه الا الى العدم وهو المطلوب من العلم بحدوثها لان الحادث هو الموجود بعد

العدم وان حررنا الدلالات على منهاج اخر في الاستدلال فنقول القول بان العرض لا يبقى زمانين مع القول بكونه وظهوره ممالا يجتمعان
فوجب ان يكون القول به باطلا وايضا القول باستحالة اجتماع الضدين مع القول بكونهما وظهورهما ممالا يجتمعان فوجب ان يكون
القول به باطلا وايضا القول بالكمون والظهور مع القول بان الجوهر لا ينقسم ممالا يجتمعان فوجب ان يكون القول به باطلا وكذلك ينسع
القول الى ذكر اوجه كثيرة مستحيلة لازمة عن القول بالكمون والظهور مثل لزوم التسلسل وقلب الحقائق وتخلف صفات الانفس وكل
ذلك محال وسياتي الدلالة في ذلك على ما تقدم من البيان فلما علم حدوث الاعراض قطعا على ما مر من البيان ثم اجرام العالم وهي المتصفة
بهذه الاعراض المتجردة والقابلة لها يستحيل عدوها عنها اذ لو عري القابل عن مقبوله لكان عروه اما لنفسه فلا يكون قابلا وهو خلاف
المفروض والمعلوم او يكون عروه لعلة وهذا هو معنى الضدية الضدية وهو عروه عن معنى لاجل معنى اخر ثم قد علم انها لا تتضاد
الا احاد الجنس الواحد كالالوان فيعرى عن لون لاجل لون اخر قام به لاجل حركها وطعم فاي عرض قدر عرو الجوهر عنه لاجل عرض اخر فهو من
جنسه فلم يعر الجوهر قط عن عرض واحد من كل جنس من اجناس الاعراض وبهذه الدلالة تعلم ان اجناس الاعراض منحصرة والا لزم دخول
ما لا نهاية له في الوجود من اعداد احاد اجناس الاعراض وهو محال وعلم بهذه الدلالة استحالة عرو الجوهر عن فرد من كل جنس
وبالضرورة علم استحالة عرو الجواهر عن الحركة والسكون ولخذ هذا الجنس وحده من الاعراض في الدلالة على حدث العالم كاف
والحمد لله فنقول لما علم ان اجرام العالم لا تعرى عن الحوادث فلا تسبقها وعلم بالضرورة ان ما لا يسبق الحوادث فهو حادث علم ان
اجرام العالم حادثة كلها واعراضه كذلك فالعالم حادث والحادث هو الموجود الذي سبقه العدم وكان بعد ان لم يكن ثم من الدلائل
على استحالة حوادث لا اول لها انا اذا نظرنا الى زماننا الذي نحن فيه مع ما مضى من ازمنة العالم ثم زدنا زمانا عشر مثلا مع ما مضى فاما
ان يكون ازيد او لا وبالضرورة يعلم انه ازيد وكان يلزم لو لم يكن كذلك ان يكون الاقل مساويا للاكثر وجمع النقيضين من الطرفين لانه يكون
الاقل والاكثر اكثر من الاكثر وهو محال فلزم ان يكون من زماننا الى ما مضى انقص من غيره وكل ما هو انقص عددا من غيره فهو على
الضرورة متناه وكل متناه فله اول فللعالم اول ومفتتح وهو المطلوب وهو معنى قوله سبحانه خلق الله السموات والارض
وخالق كل شيء وقوله تعالى هو الاول اي وحده قبل خلق كل شيء من المخلوقات وفي صحيح البخاري كان الله ولم يكن شيء غيره
دائم فانه لما عقل للحوادث اخر ضرورة بزمن الحال لانه حد ما مضى فوجب ان يكون لها اول لان الاخر المعقول من المضاف
لا يعقل الا مضافا للاول كقولنا النصف وثلث وربع لا يعقل معلوم من هذه المعلومات المضافة الا متناهيا له اول واخر والا لم
تعقل البتة فلما ثبت الاخر للحوادث ضرورة وجب ثبوت الاول مطابقا مسئلة ومعارضة الملحدين لاهل الحق //
بمستقبل الازمنة منذ فعة بان ما مضى قد نفد وانقضى كما تقدم بيانه فلذلك وجبت نهايته وما يستقبل لا يصح ان يقال
فيه نفد وانقضى والا لكان المستقبل ماضيا وهو جمع بين النقيضين اذ فيه كون المعلوم ماضيا لا ماضيا ومستقبلا لا مستقبلا
واقعا لا واقعا وهذا كله محال فوجب نهاية الماضي بخلاف ما يمكن عقده توالي وقوعه في الاتي مسئلة لما تقدم بيان حدث
العالم وعلم افتقاره ترقى من العلم بذلك الى العلم بذلك وهو الله سبحانه مسئلة والعلم به سبحانه هو اول الواجبات
على المكلفين وقد قيل اول الواجبات العبادات البدنية على حسب ترتيبها وشرط مشروط ورد هذا القول بوجوب تقدم الايمان
على العمل اذ لا يصح عمل كافر بالاجماع ثم لابد للايمان من علم بما يؤمن به المكلف ثم لابد للعلم من نظر اذ ليس العلم بالله ضروريا والا لما
كان مكلفا به ولا مثابا عليه ثم لابد للنظر وهو الفكر من قصد ولهذا قال امام الحرمين في افتتاح الارشاد اول ما يجب على
البالغ العاقل باستكمال سن البلوغ او الحلم شرعا القصد الى النظر الصحيح المفضي الى العلم بحدث العالم فان قلت هذا القصد
ان كان ضروريا لم نكلف به وان كان كسبيا احتاج الى قصد اخر وتسلسل قلت هو كسبي ويحتاج الى قصد اخر هو ضروري
وهو المعبر عنه بالرهبة والرغبة عند قيام دلائل المعجزات على صدق الرسل المخبرين عن الجزاء بالنعيم المقيم والعذاب الاليم
وتجبيل الخلق على الميل الى النعيم والفرار من العذاب الاليم فنشاء عن ذلك بفضل الله قصود ضرورية تحصل بها قصود
كسبية لتحصيل ما به النجاة من العذاب باب ذكر العلم بالله سبحانه واقسامه والعلم به ثلاثة اقسام العلم بما يجب له

سبحانه

سبحانه والعلم بما يستحيل عليه والعلم بما يجوز من احكامه في خلقه وعلى هذا الترتيب جرى ترتيب الارشاد لامام الحرمين رحمه الله //
باب ذكر القسم الاول وهو قسم الواجبات لله سبحانه فاول ذلك وجوده تقدم بدلالة حدوث العالم على وجود محدثه لكون
خلقه وقدم ذلك لتوقف العلم بثبوت صفات الكمال الواجبة لله سبحانه على العلم بوجوده ووجه الدليل على ذلك هو ان تقول
قد علم بما تقدم ان العالم كان معدوما ثم صار موجودا وهو معنى الحدوث وكل ما كان معدوما ثم صار موجودا فقد جاز عليه
العدم وجاز عليه الوجود وهو المعبر عنه بالمعقول الممكن ثم ضرورة العقل قاضية بتساوي طرفيه بالنظر الى الوجود والعدم
من غير ترجيح لاحدهما على الاخر من حيث هو هو فلو قدرنا رجحان وجوده بدلا من عدمه او بالعكس من غير مرجح لزم حصول
الرجحان حال حصول التساوي وهو ان الرجحان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال بداهة العقول ويلزم رجحان الطرف الاخر
ضرورة تساويهما في الامكان وفيه اجتماع النقيضين ايضا او يمتنعان معا وفيه رفع النقيضين وكل ذلك محال فنعلم قطعا
انه لابد له من مرجح فان قلت نقدر المرجح عدما قلت يلزم انه لا يقبل ذلك الممكن حالة اخرى غير التي هو عليها ضرورة كونه
العدم غير مؤثر بلا اختيار لو اثر فيلزم ان يصير الممكن واجبا او مستحيلا وهو محال فان قلت نقدر المرجح موجودا لاهل هذا
الدليل الا انه هو عين ذلك الممكن رجح نفسه قلت ذلك محال لانا نقول متى رجح نفسه وهو معدوم او وهو موجود //
والقسمان مستحيلان فترجيحه لنفسه مستحيل لانه ان رجح نفسه وهو معدوم لزم ان لا يفارق الممكن حالة واحدة ضرورة
كون العدم غير مؤثر بلا اختيار لو قدر مؤثرا كما تقدم فيلزم ان يكون الممكن واجبا او مستحيلا وهو محال ولان الضرورة قاضية
بان العدم لا يكون فاعلا او مفعولا لانه ان رجح عدمه وهو معدوم كان تحصيلا للحاصل وهو محال وان رجح وجوده وهو
معدوم كان جمعا بين النقيضين وهو محال وان رجح نفسه وهو موجود ان رجح وجود نفسه كان تحصيلا للحاصل وهو محال ولزم
لزوم ان يكون الممكن واجبا وهو محال ايضا وان رجح عدم نفسه وهو موجود لزم اجتماع العدم والوجود عليه في حالة
واحدة وهو اجتماع النقيضين وهو محال وكل ما ادى الى المحال فهو محال فترجيح الممكن لنفسه الى طرف العدم او الى طرف
الوجود محال فنعلم بهذه الدلائل اليقينية انه لابد للمصنوعات من صانع صنعها ومدبر حكمها وقدرها وانه ليس من المصنوعات
ولا بعضها ولا مماثلها والا لزم احتياجها الى مرجح كاحتياجها ولزم التسلسل وهو محال وعلى هذا المطلوب نبه قوله تعالى ام
خلقوا من غير شيء اي من غيرها ثم ام هم الخالقون اي ام هم الخالقون لانفسهم فلا العدم اوجدهم ولا هم اوجدوا انفسهم
وما تقدم من الدلائل شرح لهذه الاية فتدبروها وصل الله ارشادكم ومن باسعادنا واسعادكم فنعلم قطعا انه لابد لهم
من خالق خلقهم لا يشبههم ايضا لما خلق المبدعات ضرورة استحالة ابداعهم لنا ويشهد لهذا المطلوب من هذه الاية قوله
تعالى ام خلقوا السموات والارض بل لا يوقنون وتاملوا التنبيه على ان حقيقة تدبر هذه الاية ونظايرها محصل لليقين حتى
يصير العبد يعبد الله كانه يراه وهي درجة الاحسان التي نبه عليها النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث بقوله اعبد الله كانك
تراه الحديث وهنا قال بعض العارفين ٥ اثارة تنبيك عن سلطانه ٥ حتى كانك بالعيان تراه ٥ فانظر بعقلك هل
ترى من اية الا وتشهد بالذي قلناه مسئلة ثم بعد العلم اليقين بوجود الخالق سبحانه يترتب العلم بما وجب له سبحانه
من صفات الكمال والجلال النفسية والمعنوية بصفة النفس هي كل صفة اثبات النفس لازمة ما بقيت النفس غير معللة والصفات
المعنوية هي الاحكام الثابتة للموصوف بها معللة بمعان قائمة بالموصوف مسئلة فاول ذلك العلم بانه تعالى واجب
الوجود والدليل على ذلك هو انه قد علم بما تقدم من الدلائل توقف حدوث جميع الموجودات من الممكنات على موجد
لها موجود ثم لا يخلو اما ان يكون ذلك الموجد واجب الوجود او لا وهو الممكن الوجود وهذه القسمة ضرورية الحصر للوجود
فلو قدرنا ممكن الوجود لزم ان يتوقف هو ايضا في وجوده مع سائر الممكنات على موجد وكذلك ان قدرنا ذلك ممكنا ايضا ويلزم
التسلسل وهو محال ويلزم توقف الكل حتى لا يمكن صدور شيء من الممكنات البتة ويلزم ان يكون الممكن محالا لان فيه قلب
الحقائق وجمع النقائض ويلزم عن ذلك ايضا عدم العالم في زمان وجوده وهو جمع بين النقيضين وهو محال فلما استحال ان يكون

ممكن الوجود بما لزم عن ذلك من اوجه المحال علم يقينا انه تعالي وتقدس واجب الوجود مطلقا و واجب الوجود وهو محال العدم
مطلقا فان نظرنا الي استحالة العدم السابق في حقه تعالي قلنا هو الاول وهو القديم وان نظرنا الي استحالة العدم اللاحق في حقه
تعالي قلنا هو الاخر وهو الباقي وان نظرنا الي استحالة العدم مطلقا في حقه تعالي قلنا هو سبحانه واجب الوجود مسئله ومن
الوجبات في حقه سبحانه الوحدانية وللعلم بذلك ثلاثة اذ كان استحالة الكم المتصل واستحالة الكم المنفصل في حقه سبحانه واستحالة
الشريك في الافعال ولهذه المعلومات الثلاثة عبارة اخري وهي العلم بانه تعالى واحد في ذاته بنفي الانقسام واحد بنفي الشبيه
واحد في افعاله بنفي الشريك والدليل علي ذلك هو انه قد علم بما تقدم وجوب توقف جميع الممكنات علي موجد لها واجب الوجود
ثم لو قدرنا التعدد في حقه تعالي لزم عن ذلك المحال وذلك انه اما ان يكون كل من ذلك العدد قادرا علي ان ينفرد بمقدوره
ومصنوعه عن الاخر حتي لا يمكن انفكاكا للاخر علي منازعته اولا فان لم يقدر كان عاجزا وان قدر كان الاخر عاجزا فالعجز لازم
عن العدد المقدر في الالاهية علي كل تقدير والعجز ينافي ظهور الصنع فظهور الصنع يدل علي وحدانية الاله سبحانه وهو معني
قوله تعالي لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي لم يظهر من المصنوعات شيء ودليل اخر علي ذلك وهو انه لو قدر علي العدد في
حق الخالق سبحانه لزم عن ذلك استحالة صدور شيء من الممكنات فيلزم ان يصير الممكن محالا وهو محال فالتعدد في حق واجب
الوجود تعالى محال بيانه هو ان احد الواجبين عند تقدير التعدد ليس بان يتوقف معقولية الامكان عليه باولي من الاخر فتوقف
الممكنات علي احدهما يمنع من توقفها علي الاخر ضرورة استحالة صدور اثر بين موثرين فيلزم استحالة صدور الممكنات وهو محال
فلزومه محالا وهو تعدد واجب الوجود تعالى وحدانيته واجبة فهذه دلالة بالنظر الي الممكنات اما بالنظر الي ما علم في حق
واجب الوجود تعالى فنقول ورود قدرة احد الواجبين علي الممكن في الايجاد يمنع من ورود قدرة الاخر ضرورة استحالة صدور ود
اثر بين موثرين وكذلك الاخر فيلزم تبدل القدرة القديمة عن صفة نفسها من صلاحيتها لايجاد المخلوقات وتبدل
صفات النفس محال وعدم القديم محال فتعدد الخالق سبحانه وتعالى محال وايضا فيلزم منه ان يصير الممكن محالا وهو محال
فلزومه محال من تعدد الخالق سبحانه وتعالى فتعدده محال فوحدانيته واجبة والمطلوب فان قيل هذا الاستدلال مبني علي
استحالة تقسيم الممكنات بين فاعلين فبينوا استحالة ذلك قلنا هذا التقسيم اما ان يقدر واجبا او جائزا او مستحيلا فان قدر واجبا جبا
لزم ترجيح اختصاص كل واحد منهما بما اختص به من الممكنات من غير مرجح وهو محال وايضا فيلزم القهر والتخصيص في واجب
الوجود الكامل وذلك كله محال ولزم ذلك ضروري لما علم من تساوي الممكنات بالنسبة الي كل واحد من الواجبين المقدرين ين
وان قدر انقسام الممكنات جائزا لزم المحال من وجهين الاول تخصيص كل واحد منهما بالبعض وكل مخصص حادث فيلزم حدوث
من وجب قدمه وهو جمع بين النقيضين وهو محال والثاني جوازان لا تنقسم الممكنات ضرورة تساوي طرفي الجائز فيلزم جواز
ان يصير الممكن محالا كما تقدم بيانه وهو محال فلم يبق الا ان يكون تقسيم الممكنات بين فاعلين محالا وهو المطلوب فعلم بما تقدم انه
ما من جوهر من جواهر العالم ولا عرض ولا ممكن من الممكنات والا كان معدوما الا ودلالة الوحدانية ثابتة فيه علي ما تقدم
بيانه ولهذا المعني قال بعض العارفين ٭ فواعجبا كيف يعصى الاله ٭ ام كيف يجحده الجاحد ٭ ولله في كل شيء تحريكة ٭ وتسكينة
في الوري شاهد ٭ وفي كل شيء له اية ٭ تدل علي انه واحد ٭ وهذه الدلائل التوحيدية مطردة في بيان اركان الوحدانية
الثلاثة من استحالة الكم المتصل والمنفصل واستحالة الشريك في الافعال في حق الخالق سبحانه وتعالى لانك لو قدرت عددا في
الالاهية او شركة في اختراع الافعال اوردت الادلة المذكورة فيحق الحق ويبطل الباطل وبها يتبين انقطاع القدرية فيما يدعونه
من استبداد المخلوقين ببعض الافعال دون الفعال علي الحقيقة سبحانه وتعالى وكذلك يتبين بها بطلان ما بايدي الطبائعيين
والمنجمين وكل مدعي خلقا واختراعا وابراز شيء من العدم الي الوجود لغير الله سبحانه وبها يعلم ان جميع ما صدر في العالم
من كفر وايمان او طاعة او عصيان فبقدرته تعالى صدوره وبقدرة تقديره اذ لا خالق سواه علي ما تقررت براهينه ويبين
ان بارادته تعالى تقدير جميع الحادثات وتخصيصها لزوم توقف الفعل المرجح وجوده بدلا من عدمه علي ارادة مخصصة وستزيد

هذا بيانا

هذا بيانا من بعد ان شاء الله تعالى مسئله ومما يجب له سبحانه وتعالى قيامه بنفسه ومعني ذلك على التحقيق هو انه تعالى
علي صفة نفسية وجب له لاجلها الاستغناء عن المحل والتمايز بها عن الصفات لانه سبحانه موصوف بالعلم والقدرة والارادة
والصفات لا تتصف بالاحكام التي توجبها المعاني لاستحالة التسلسل علي ما سياتي بيانه ان شاء الله تعالى وزاد الاستاذ ابو
اسحاق الاسفرائني رحمه الله في معقولية حقيقة القيومية الاستغناء ايضا عن المخصص فقال القائم بنفسه هو المستغني عن المحل
والمخصص وانما قال ذلك ليحصل العلم بانفراد الخالق سبحانه بالقيومية عن جميع الموجودات لان الجوهر الفرد يصح استغناؤه
عن المحل لانه ليس بصفة ولا يعقل استغناؤه عن المخصص فافاد ما ذكره الاستاذ رحمه الله العلم بوصفين لله سبحانه ما به خالف
وجوده سبحانه وجود الصفات والوصف الثاني وجوب الوجود هو الذي خالف به سبحانه الممكنات المفتقرة الي المخصص
فالقيومية في حقه تعالى هي المعبر عنها بالصمدية اي انه سبحانه علي صفة نفسية تقتضي ان يصمد اليه ولا يصمد هو الي غيره
فبالصمدية باين سبحانه الصفات وبالاحدية المقتضية لنفي الانقسام والتحيز المصححين للكم المتصل والمنفصل باين سبحانه
الاجسام والجواهر ولما كان التحيز وقبول الانقسام ملزومين لحدوث من ثبتا له وكانت صفات هذه الذوات الحادثة
تابعة لها لزوم الحدوث كانت الاحدية والصمدية ملزومين لنقيض الحدوث وهو القدم اذ نقيض الوصف ملزوم لبعض
الحدوث وهو القدم اذ نقيض الوصف ملزوم لنقيض ملازم عن الوصف المناقض له فلما وجب انتفاء الصفات الملزمة للحدوث عن الباري تعالى
الاتصاف بنقائضها وجب له القدم ووجب افتقار الحادثات في وجودها الى القديم سبحانه ضرورة استحالة اضافة الافعال الي
العدم او الي شيء حادث لما يلزم عن ذلك من التسلسل واوجه من المحال عديدة ولهذا كانت سورة الاخلاص بين الله سبحانه فيها
للخلق ما يجب من مباينة الخالق سبحانه للمخلوقات وانفراده تعالى بالاحدية والصمدية وفي تضمنها ما شرح للانام ابتداؤها لان الاحدية
والصمدية يلزم عنها استحالة الولد والوالد والكفو في الايمان فعال وفي طي هذه السورة علم متسع يطلع عليه من فهم معانيها مسئله
ومن الصفات النفسية الواجبة له سبحانه قبول الصفات الموجبة لاحكامها كالعلم والقدرة والارادة وهذه الصفة النفسية
ايضا مميزة للذات عن الصفات لان الصفات من صفات انفسها لا تقبل الصفات المعنوية مسئله وقد اعتقد بعض الناس
ان هذه الصفات النفسية في حقه تعالي سلوب وليس كذلك بل صفات ثبوتية لان الوجود الذي خالفه القديم سبحانه بهذه
الصفات النفسية ان كان ما به خالف وجوده ايضا سائر الموجودات سلبا عاد الامر الي القول بالوجود المرسل وهو محال
كما تقدم بيانه وان كان ثبوتا فهو المطلوب ثم ليس احد الموجودين بان يتميز بالثبوت باولي من الاخر فلم يبق الا التميز بالثبوت
في الموجودين وهو المطلوب وايضا فليس الاعتقاد لكون المميز سلبا في احد المعلومين المتميزين احدهما من الاخر باولي من اعتقاده
سلبا في المعلوم الاخر فلا يبقى عن ذلك سلوب مجردة فيلزم ثبوت الوجود المرسل وهو محال كما تقدم بيانه ويلزم ان لا يقع
تميز بين المعلومات البتة وبطلانه معلوم بضرورات العقول وايضا فالسلب من المعقول المضاف لا بد في تعلقه
من مسلوب ومسلوب عنه فالمسلوب هنا ان كان سلبا كان هذا الوصف ثبوتا لان سلب السلب ثبوت وان كان ثبوتا
لم يكن هو بالثبوت اولي من المعدود سلبا في المعلوم الثاني والا كان ترجيحا من غير مرجح وهو محال فتعين انه لا بد ان تكون
صفات الانفس في جميع الموجودات ثبوتية وبها تميز الموجودات بعضها عن بعض وقد امتنع بالبرهان القطعي العرو
عن الصفات المعنوية وامتنع بالضرورة تبدل الصفات النفسية لاستحالة مفارقة الشيء النفسية وحقيقته ولما علم من استحالة
وجود مرسل استحالت مفارقة الانفس باب اثبات العلم بما يجب لله سبحانه من الصفات المعنوية فمن ذلك العلم بانه تعالى مريد بدليل
تخصيص الممكنات فوجود ما وجد منها بدلا من عدمه وعدم المعدوم منها بدلا من وجوده وبيان ذلك انه قد علم ضرورة
من ان الافعال لا بد لها من فاعل موجود ثم اما ان يكون فعله لها بصفة يصح منه بها التخصيص والتقديم والتاخير او لا
بصفة بل بمعقولية ذاته ووجوده ولو كان فاعلا لها ليس الا بوجوده لا بصفة يصح بها التقديم والتاخير لزم عن ذلك صدور
الممكنات عنه صدورا واحدا لا متاخرة ولا مسطورة في الواح اطوار الموجود والعدم والزمان والمكان والصفة بل

من الصفة والمحل بدلا من المحل الى غير ذلك من انواع اوجه الممكنات وايضا فكان يلزم ذكرهما ضرورة استحالة تخلف المقتضي
عن مقتضاه الذاتي فيلزم عن ذلك كون الممكن واجبا والحادث قديما وهو محال فدل تطوير الممكنات في انواع اوجه الجايزات وحدوثها ثنا
على ان خالق العالم تعم فاعل بصفة يصح منه بها التقديم والتاخير هذا برهان المعقول واما المنقول فاي من القران كثيرة
كقوله تعم فاراد ربك وفعال لما يريد وفي الحديث كل حدث فيه ذكر المكر لان القدر الارادة من غير خلاف وتسمى اختيار
ومشية ومحبة الى غير ذلك من اسما هذه الصفة والعلم شامل في تعلقه لسائر المعلومات والقدرة بها التنفيذ لصدور ما يصدر
من المقدرات وبهذه القواعد العظيمة اشار تعم بقوله ذلك تقدير العزيز العليم لان العزة هي القدرة وبها اشار عليه السلام
بقوله اذا ذكر القدر فامسكوا اي اليه منتهي تخصص الممكنات وابداع الكاينات بدلا من عدمها اذ جميع الممكنات لها معقولية
الامكان لازم ضروري فلا يترجح منها ممكن على نقيضه او مثله او ضده الا بارادة مخصصة والامكان للممكنات والوجوب للواجب
والاستحالة للمحال من المعلوم بضرورات العقول وعلى العلم بهذه القواعد مبنى كثير من الحقايق في المعقولات وعليها ينبني
هدم كثير من مذاهب سائر فرق الضلال كالقدرية وغيرهم ولا يغفل الناظر ايضا عن قواعد تبطل بها اراء حزب الضلال
منها النظر الى الامكان كقول القدرية انما منع الله سبحانه الكافرين اللطف بهم ولم يمنعهم الايمان فقيل لهم واللازم عن منعهم اللطف
كاللازم عن منعهم الايمان فلا منجى لكم قالوا انما منعهم اللطف لانه علم انه لا ينفع فيهم شيئا فقيل لهم ان قلتم ان ايمانهم وانتفاعهم
باللطف من قسم المحال المعقولية سقطت مكالمتكم وان قلتم انه من الجائزات وهو الحق فاحد الجائزين لا يقع بدلا من الثاني الا
بتخصيصه سبحانه على ما قام برهانه في دلالة الواحدانية فالعلم بالواجب والجائز والمحال دارت المسئلة من اوهامهم الى
اصلها من ان الله تعالى يهدي من يشاء ويضل من يشاء لان سائر الممكنات ملكه ببراهين الوحدانية اليقينية المتقدمة الذكر
وكذلك لا يغفل الناظر عن قاعدة اقرار القدرية بان الله تعم علم الاشياء قبل كونها فانها قاعدة تهدم كثيرا من ارائهم الاعتزالية
وكذلك اقرارهم بان دواعي الخلق الى افعالهم من خلق الله والا لو كانت من اكساب العباد لاحتاجت الى دواع اخر ولزم
التسلسل فانه ايضا مما يبطل كثيرا من قواعد اعتزالهم ويبين قهر الخالق سبحانه لخلقه وحكمه فيهم بما يشاء من غير حجر عليه ولا
اعتراض مسئلة ثم الخالق للصنوعات بالاختيار كما تقدم بيانه يجب ان يكون متصفا بالعلم والحياة اما وجوب اتصافه
بالعلم فلان الارادة وهي الاختيار مشروطة بالعلم بالمراد ومحال وجود المشروط بدون شرطه واما وجوب اتصافه فلان المختار
للشيء ان كان غير قادر عليه تعذر عليه صدور مختاره ومراده ولما شاهدنا بالضرورة القادرات صدرت عن فاعلها المختار
من غير تعذر علينا قطعا انه تعالى قادر على ايجادها ثم يعلم قطعا ان من كان مريدا عالما فلا بد ان يكون حيا ضرورة استحالة
ثبوت المشروطات بدون شرطها العقلي مسئلة ثم قد وجب انه لا يتخصص علمه تعالى في تعلقه بمعلوم دون معلوم لوجوب
قدم المنافي لقبول التخصيص فوجب ان علمه تعالى سائر المعلومات الكليات لانها والجزئيات لانها معلومات ايضا ولوجه اخر
وهو انه تعم مريد لايجاد الجزئيات والارادة للشيء المعين بدلا من نقيضه ولوجوده بدلا من نفيه مشروطة بالعلم بذلك
المراد الجزئي مسئلة ومن الجائزات التي يريد سبحانه ايجادها على اوجهها الخاصة في الممكنات المرئيات للرائين ورؤيتهم
لها على الوجه الخاص والمسموعات للسامعين وسمعهم لها والمدركات للمدركين وادراكاتهم لها ثم الاحاطة بهذه الجزئيات على ما هي
عليه وتعيين اوجهها الخاصة هو المسمى سمعا وبصرا وادراكا اذ لا بد من ادراكه تعم لما يدركه المدرك منا والا لما صح تخصيصه
تعم للمدرك منا بالادراك الخاص على الوجه الخاص بدلا من نقيضه فوجب بهذا الدليل اتصافه تعم بالسمع والبصر والادراكات ولما
علم بضرورات العقول من استحالة كون المخلوق اكمل من خالقه ولما علم ضرورة ايضا من وجوب الكمال في حقه سبحانه ولان
الحي قابل للسمع والبصر والكلام والادراكات ولاضدادها على البدل وهذا معلوم ضرورة واضدادها هذه الصفات افات
ونقص على الضرورة ومعلوم بالضرورة العقلية امتناع الافات والنقائص على الباري تعالى فوجب اتصافه بنقائض ذلك
وهي صفات الكمال اذ كل قابل لنقيضين على البدل يستحيل عروه عن الشيء ونقيضه ولان الموصوف بالنقص مقهور والقهر نقص

الالهية

الالهية وها ان المقدمتان معلومتان على الضرورة فالنقص محال في حق الربوبية فالكمال واجب ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين
على ما تقدم بيانه في اول هذا الكتاب وايضا فلو اتصف تعم بالنقص فاما بكله او ببعضه والو اتصف بكله فمن ذلك العجز والعجز
ينافي الصنع فيلزم عن ذلك عدم العالم في زمان وجوده وهو جمع بين النقيضين وقلب الممكنات باسرها مستحيلة وذلك كله
محال ولو اتصف ببعض النقائص دون بعض لزم التخصيص في حقه سبحانه والحدوث وحدوث القديم سبحانه محال فلم يبق الا
الوجه الثالث وهو استحالة جميع النقائص في حقه تعم فوجب الكمال فوجبت صفات الكمال له تعم فوجبت له الادراكات مسئلة
فان قلت فلعل العلم في ذلك كاف كله عن الادراكات قلت العلم يتبع المدرك تعلقا به في حالتي عدمه ووجوده على وجه واحد
والاحاطة به مدركا يخص حالة وجوده ولا تتبعه في حالة عدمه وما لم ليس هو عين ما خص والا لزم اجتماع النقيضين وهو
محال فثبت بهذا انه تعالى سميع بصير مسئلة وبعين الدلالة على ثبوت السمع والبصر له تعالى وجب ثبوت ادراك له تعالى
للمشمومات على ما هي عليه وادراك للمذوقات وادراك للملموسات وادراك للالام واللذات على ما هي عليه في حقائقها
من غير ان يلزم من ذلك ان يكون سبحانه تعم شاما ولا ذائقا ولا لامسا لان الاستدعات الحسية والاتصالات والانفصالات
الجسمانية مستحيلة في حق الله سبحانه وكما ان الادراك زايد على الشم فكذلك هو زايد على اللمس لان اهل اللسان يقولون شممت
التفاحة فلم ادرك رائحتها ولمست الجسم فلم ادرك حرارته او برودته اذا قام مانع بالمحل يمنعه من الادراك وكذلك لا يلزم
ان يكون تعم متالما ولا ملتذا بل يدرك هذه المدركات على ما هي عليه قائمة بمن قامت به من المخلوقين موجبة احكامها لمن
قامت به كما يدرك تعم الحركات والسكنات على حقائقها قائمة بمن قامت به من غير ان يلزم من ذلك ان يكون تعم متحركا
ولا ساكنا بل مدركا ولا يعزب عنه تعم من تلك المدركات مدرك على ما هو عليه بما تقدم من البراهين على ذلك مسئلة
فان قلت فلعل صفة واحدة تقوم مقام هذه الادراكات كلها قلت كل صفة من هذه الادراكات توجب لمن قامت به
حكما يخالف الحكم الذي توجبه الاخرى وهذا معلوم على الضرورة والعلة المفردة الموجبة لحكمها انما توجبه من صفة نفسها والمعقو ليفها
المفردة فلا يعقل تعدد معلولها ولا اختلافه مع اتحادها وكذلك لما اختلفت في العالم الاثار علم قطعا ان فاعلها موثر فيها بالاختيار
وبهذه النكتة استحال ايضا ان يكون لمعلول الواحد علتان متعددتان متماثلتان او مختلفتان وهو من باب استحالة اثر بين
موثرين لان احدهما اذا اوجبه ان كان ان كان معلولا او اثره وابرزه من العدم ان كان معقولا لم يبق للاخر فيه ما يوجب
ولا ما يوجد لاستحالة تحصيل الحاصل ويلزم بطلان صفة نفس ذلك الموثر فيجب نفيه ولاستحالة انقسام المعلوم المفرد بين
موثرين اذ الواحد محال ان يفارق نفسه وهذا معلوم على الضرورة وينبني على هذه القاعدة مسائل عظيمة من علم الحقائق
مسئلة والرب تعم متكلم بكلام قديم ويدل على ذلك اوجه اولها ما قضت به بداية العقول من امتناع وجود الكلام الحقيقي
الذي هو القول القائم بالنفس قائما بما ليس بحي من الوجودات فلا بد من مصحح لوجود الكلام زايدا على مطلق الوجود والا لما
صح ان يتكلم كل موجود من غير اعتبار امر زايد على الموجود حتى الجماد وذلك معلوم بطلانه بضرورات العقول ثم لا بد من اعتبار
الحياة في التصحيح بضرورات العقول ايضا ثم يبطل اعتبار زايد على الحياة في التصحيح لاعتبار ثبوت حكم عقلي عن مقتضيين اذ
علمت ما تقدم بيانه ولهذه النكتة لا يشترط في تصحيحها المصحح شرطا اخر لانه اما ان يشترط في التصحيح وهو باطل لبطلان التر كيب
والعدد في المصححات العقلية كما تقدم بيانه ولان المصحح مصحح من صفة نفسه فلا يحتاج الى شرط فيه لانه لو صح لمعنى لقام
المعنى بالمعنى وهو محال واما ان يشترط في وجود المصحح واذا علم وجود المصحح كالحياة فذكر شرط وجوده حشو لا يحتاج الى
ذكره فخرج من ذلك ان الحياة فقط هي المصحح لوجود الكلام الحقيقي قائما بالحي فلكل حي قابل لقيام الكلام الحقيقي به والباري
سبحانه وتعم حي على القطع فصح اتصافه تعالى بالكلام الحقيقي على القطع وكل ما صح في حقه تعم وجب لاستحالة اتصافه سبحانه
بممكن فوجب اتصافه تعم بالكلام الحقيقي ولان كل قابل لنقيضين على البدل يستحيل عروه عن الشيء ونقيضه على الضرورة ونقيض
الكلام افة ونقص بضرورات العقول وهو الخرس والنقص ملزوم لعجز من اتصف به على الضرورة والمقهور مخصص حادث

والموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه فلما استحال عليه سبحنه الاتصاف بضد الكلام الحقيقي وجب اتصافه
به تعالى به قطعا لما علم من استحالة عرو القابل عن مقبوله عن مقبوله على ما تقدم بيانه وليس في هذه الدلالة مقايسة
بين القديم والحادث كما ظنه بعض المتاخرين وانما فيها طرد الحقايق العقلية والالزم بطلان معقوليتها وهو محال وهو
المعبر عنه عند اكابر اهل هذا العلم بطرد الشاهد غائبا في الحقائق العقلية كالدليل والمدلول والحقيقة والمحقق والشرط
والمشروط والعلة والمعلول ولا يصح ايضا اعتراض هذه الدلالة بالالام واللذات والمنول والشهوات لان الحياة المصححة
لقبول هذه الصفات مع استحالتها على القديم سبحنه وتعالى لانا قلنا في اول الدلالة كل قابل لنقيضين على البدل يستحيل عروه
عن الشيء ونقيضه والقديم سبحانه قابل للكلام الحقيقي الذي هو القول القايم بالنفس وكذلك العلم والقدرة اذ لا يلزم عن
شيء من ذلك محال البتة بخلاف الشهوات والالام واللذات لان هذه دلايل على حدوث من اتصف بها على القطع لان التمنيات
والانتفاعات افتقارات واضطرارات ونقص على الضرورة والقدم ينافي ذلك كله ولا بد من طرح المحال قبل النظر في كل دليل
ومدلول وحقيقة ومحقق وقبل كل تقدير لان الواجب والجايز والمحال هي الحقائق الاول المعلومة بضرورات العقول فلا
معلوم قبل العلم بها ولا بد من طرح المحال ايضا متى ودي النظر اليه في اي وجه كان من المعلومات فمتى ثبت وجود
قديم فهو معقول وعلم قديم معقول ايضا اذ لا وجه من المحال فيه كما قلناه في وجود قديم ووجوب واجب وكذلك حياة
قديمة معقول يصح وارادة قديمة معقول ولو قلت تغير قديم فهو غير معقول لقولك حادث قديم فانه غير معقول
بل متناقض وكذلك شهوة قديمة او الم قديم فانه غير معقول لانه يؤل الى القول بحادث قديم وهو غير معقول فان
قلت فما الدليل على اثبات كلام غير الاصوات والحروف قلت ما تحقق عند ذوي العقول السليمة والبلغاء والفصحا
من اصحاب اللسان قال الشاعر من غير اعتراض من احد منهم عليه في ذلك بل اتفقوا على استحسانه وهو قوله
لا يعجبنك من اثير خطه :. حتى يكون مع الكلام اصيلا :. ان الكلام لفي الفواد وانما :. جعل اللسان على الفواد دليلا :. وهذا
هو من اوجه اخبارهم عن الحقيقة ومميزها عن المجاز كقولهم انما الاسد هو الحيوان المفترس وانما سمي زيد اسدا لتشبهه
بالاسد في الشجاعة ومن ادلة اثبات الكلام النفسي قوله تعالى ويقولون في انفسهم والقول والكلام مترادفان على معنى
واحد ومن ادلة ذلك قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وما كذبوا في قولهم بالنظر الظاهر للنبي عليه السلام
نشهد انك لرسول الله لان هذا صدق فلم يبق الكذب الا في قولهم في نفوسهم انه ليس كذلك والصدق والكذب انما
يعتوران على الكلام فثبت ان الذي في النفس كلام وهو المطلوب وقد اعترض هذه الدلالة بعض المتاخرين وهو
الفخر الرازي فقال لم لا يجوز ان يكونوا كاذبين في قولهم الظاهر نشهد لانهم اخبروا عن شهادة قلوبهم بالتصديق وليس
كذلك فلم ينحصر الكذب فيما في نفوسهم فلم تتم الدلالة والجواب هو انه قد علم انهم انما شهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم
بحضرته وهو صلى الله عليه وسلم انما طلب المكلفين بظاهر الشهادة واحال امر قلوبهم على الله تعالى فقال عليه السلام امرت
ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله اي فيما يكون صدق ورحمة
ولما كانت الاخرة باطن الدنيا والدنيا ظاهر الاخرة وكان القلب باطن اللسان واللسان ظاهر القلب جعلت الشريعة الظا
للظاهر والباطن للباطن فجعلت اللسان للدنيا فينتفع فيها في حقن الدم وصيانة الاهل والمال وجعلت القلوب
للاخرة بقوله وحسابهم على الله في بواطنهم فطلب عليه السلام المنافقين بالشهادتين على ما علم من الشريعة فشهدوا
بما طلب منهم ولم يقع تعرض منهم للاخبار عن بواطنهم لانه قد صح الحديث انه عليه السلام لم يومر ان ينقب عن القلوب
ولكنهم امروا ان يومنوا بقلوبهم لا ان يخبروا عن قلوبهم اذ لا يفيدهم وانما يفيدهم الايمان بالقلوب لا الخبر عن ايمان القلوب
والوجه الثاني ان من يعقل لا ينبغي ان يحمل كلامه على انه يخبر عن امر لا يفيده ولا ينتفع به لانهم لو قالوا وقد امنا بقلوبنا
لم يقطع بصدق خبرهم ولم يعلم صدقهم من مجرد خبرهم فاي فائدة ذكرهم ذلك لغيرهم وانما اخبروا عن ما يفيدهم //

ينتفعون

وينتفعون به في حقن دمائهم وصيانة حريمهم واموالهم فتحقق بهذا انهم انما اخبروا عن ظواهرهم دون قلوبهم فالحمد قولي في ذلك اداو جعلوه
انشاء الشهادة في ذلك الوقت المعين فلم يبق لتوجه الكذب الصادر عنهم مورد الا الكلام الذي في نفوسهم انه عليه السلام ليس
برسول الله وانما يكون صدقا او كذبا ما هو كلام فثبت بذلك ان الذي في النفس من الخبر كلام وهو المطلوب وادلة القران على ذلك
كثيرة وايضا فلا وجه لما ذكره هذا المعترض من انهم اخبروا عن شهادة قلوبهم لان هذا الخبر لا وجود له في السنتهم في ظواهرهم
لم ينقل ذلك عنهم انما قالوه بالسنتهم لا في الاية ولا في نقل عنهم انهم قالوا ذلك ولا وجود له ايضا في قلوبهم لانهم لو قالوا ذلك
في قلوبهم لكانوا مومنين اذ ذلك هو حقيقة الايمان وهو ان يخبر المخبر بقلبه انه مومن اذ لا يخبر عن ذلك في قلبه الا من ما وقع في
قلبه وانما يقع الكذب في العبارات لا في كلام النفوس لان كلام النفوس مطابقا لما تعتقده القلوب ولم يقع منهم ظاهرا ولا
باطنا فكيف ينسب اليهم ولما بطلت نسبة ذلك اليهم صح ما قاله القاضي رد في اصل المسألة وبطل الاعتراض عليه ومن الادلة
على ذلك ايضا قول عمر رضي الله عنه زورت في نفسي كلاما يوم السقيفة وهو من العرب العاربة وقد اوردنا ايمة لسان العرب على
ما قلناه ادلة وان العرب تطلق الكلام وتريد به معان كثيرة منها اللفظ المركب المفيد بالوضع ومنها ما في النفس وهو ما قلنا
ومنها ما يفهم من حال الشيء وهو المسمى لسان الحال ومنها الخطوط والرقوم المرسومة في الالواح والاوراق ومنها الرموز
والاشارات واختلفوا في الحقيقة من ذلك كله على ثلثة اقوال فقيل الحقيقة من ذلك كلام النفس وقيل الالفاظ الدالة عليه وقيل
بل لفظ الكلام مشترك فهو حقيقة فيهما والراجح من هذه الاقوال ان الحقيقة من ذلك هو القول القائم بالنفس لما قدمناه من
دلالة قولهم ان الكلام لفي الفواد وانما :. جعل اللسان على الفواد دليلا :. ويدل عليه من طريق المعنى ان العربي انما يسمي
المتكلم متكلما لقيام صفة به موجبة لذلك الحكم كقولهم ابيض وقاعد وقائم ومريد وعالم ثم اما ان يكون العربي يعتبر في الو
المقتضي لهذه التسمية المعنى الذي في النفس او اللفظ والنطق ويبطل ان يعتبر في ذلك الالفاظ لان الموجود منها في الزمن
الواحد حرف واحد والعربي لا يسمي الحرف الواحد كلاما وما تقدم ذلك الحرف الواحد كلاما وما تقدم ذلك الحرف او ما
بعده عدم في زمان وجود ذلك الحرف والعدم ليس بكلام الا ان يسمى كلاما بطريق المجاز فلم يبق للفظ الكلام حقيقة سوى المعنى
القائم بالنفس وهو المطلوب ويدل على ذلك ايضا ان المعنى القائم بالنفس معقولية الامر والنهي والخبر والاستخبار
منه لا تختلف بل يجدها العاقل من نفسه على وجه واحد كما يجد علمه بالمعلوم وارادته للمراد ويوجب له الحكم على وجه واحد
كما توجب الارادة حكم ان يكون المريد بها مريدا على وجه واحد والعبارات والالفاظ عن الامر والنهي والخبر القائم بالقلب تختلف
بحسب اختلاف اللغات والحقائق الموجبة احكامها للذوات لا تختلف حقايقها بحسب اختلاف اللغات والاماكن والجهات
والعلم والارادة فعلم بذلك ان الكلام الحقيقي هو المعنى القائم بالنفس فاذا عقل كلام حقيقي قائم بالنفس ليس بصوت ولا
حرف فليعقل كلام قديم للخالق سبحانه وتعالى ليس بصوت ولا حرف وكما لا تشبه ذاته سبحانه ذوات خلقه فكذلك لا يشبه تم
كلامه كلام خلقه مسئلة ومن دلايلنا على الحق على انه تعالى متكلم امر ناه حقيقة ان بداية العقول قاضية بان العالم //
يمتنع اخباره عن معلومه وما صح في حقه تعالى وجب لاستحالة اتصافه تعالى بممكن وايضا فان الرسالة مشروطة ثبوتها بثبوت
كلام المرسل والمشروط ثابت قطعا بدلالة المعجزات المنقولة تواترا الدالة قطعا المحصلة للعلم الضروري بصدق الرسل فوجب
وجود كلام المرسل سبحانه على القطع لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه وايضا فان المعجزات المعلوم ثبوتها بالتواتر تدل
دلالة ضرورية على ان الله سبحانه مصدق رسله والمصدق لا بد من قيام تصديق به فوجب له هذا الحكم حقيقة المصدق
من قام به تصديق كما ان حقيقة العالم من قام به علم والتصديق القائم بالمصدق هو القول صدقت كما ان علم العالم هو معرفة
المعلوم على ما هو عليه فوجب ان يكون تعالى مصدقا متكلما ومتى وجب ثبت امره ونهيه وخبره ووجب قدم كلامه تعالى لاستحالة
اتصاف القديم بما يدل على حدوثه فان قلت فقد اوقعتم في بعض دلايلكم هذه العلم بثبوت الكلام القديم على العلم بثبوت
الرسالة وثبوت الرسالة موقوف على ثبوت الكلام القديم وهذا يلزم منه الدور وهو محال قلت صحة الرسالة متوقفة على

صف

ني

السلام
ثبوت الكلام القديم في نفس الامر لا على العلم بثبوت الكلام القديم فاذا علم مشاهد والمعجزات دلالتها على قصد تصديق الرسل عليهم
الذين ظهرت على ايديهم علما ضروريا وان لم يخطر ببالهم العلم بالكلام القديم ثم لهم بعد ذلك طرق الى العلم بثبوته منها النظر في وجوب
الكمال لله سبحانه واستحالة النقص في حقه كما تقدم بيانه او بالنظر في الرسالة وانها مشروطة في نفس الامر بثبوت كلام المرسل
او بالنظر الى دلالة المعجزات على تصديق الله سبحانه للرسل عليهم السلام على ما تقدم بيانه او غير ذلك من الطرق مسئلة ومما يستدل
به من السمع على ثبوت الكلام القديم صفة لله سبحانه قوله سبحانه وكلم الله موسى تكليما اكد تعالى بالمصدر نفيا للمجاز فوجب ان يكون كلاما
تعالى صفة له حقيقية قديمة لاستحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه ويدل على ذلك ايضا قوله انما قولنا لشيء اذا اردناه ان
نقول له كن فيكون فلو كان كلامه مخلوقا لم يكن صفة له ولزم ان نقول له كن بكلام اخر ويلزم منه التسلسل وهو محال فلا بد من قدمه
فاستحال حدوثه واستحال كونه ليس بصفة حقيقية لله سبحانه فوجب قدمه وكونه صفة حقيقية له سبحانه وهو المطلوب ويدل على
ذلك ايضا قوله سبحانه الا له الخلق والامر ففرق تعالى بين الخلق والامر فوجب ان يكون امره سبحانه غير مخلوق والادلة السمعية
على هذا المطلوب كثيرة حتى ان كل حرف من القران والكتب المنزلة على المرسلين دليل على ذلك لانه معلوم على القطع انها لم ترد على
السنة المرسلين الا على وجه العبارة عن كلام رب العالمين الحقيق الذي هو متكلم به امر ناه مخبر ويدل على ذلك ايضا اجماع المرسلين
عليهم السلام وسائر اممهم على ان الله سبحانه من صفات ذاته انه متكلم وله كلام صفة له سبحانه امر نهي خبر وعد وعيد دعا وعهد
الحقائق مبني جميع الرسالات والنبوات وايضا فقد وقع الاجماع على ان موسى عليه السلام كليم الله سبحانه ولا يعقل له الانفراد بالمعنى
المجمع عليه الذي اختص به الا ان يكون سمع الكلام القديم الذي هو صفة لذات القديم سبحانه لا مخلوق من خلقه لان العبارات على
ذلك قد سمعها غير موسى عليه السلام حتى نحن مسئلة فان قلت هذا الكلام المستدل عليه الذي ثبت انه صفة للرب سبحانه
لم لا يجوز ان يكون قائما بالشجرة او ببعض اجرام العالم على ما توهمته القدرية ويستدل به على ان الله تعالى خاطب خلقه قلت لو لم يقم به سبحانه
ذلك الكلام لما صح ان يوجب له حكمه من كونه متكلما به اذ ليس ايجابه حكمه له على هذا التقدير اولى من ايجابه لغيره فتعين لاجل
ذلك ان لا توجب الصفة حكمها الا لمن قامت به ثم ان قدرنا ذلك الكلام قائما بنفسه لا بمحل كان محالا لاستحالة قيام الصفة بنفسها
كما تقدم بيانه في الصدر وان قدر ذلك الكلام قائما ببعض اجرام العالم كما توهمته القدرية لزم ان يكون ذلك الجرم هو الامر
والناهي دون الله تعالى ودعي عبادة الاوثان حتى من الانبيا عليهم السلام وامتثالهم لاوامر الاصنام والاجرام والقول بصراح
من قال الله لا انه تكفير للانبيا عليهم السلام فبطل ما توهمته القدرية وايضا فتلك الاصوات والاحرف المقدرة المخلوقة في بعض
الاجرام على ما توهمه المخالف الم تدل على انه تعالى امر ونهى واخبر لم تكن كلاما له لا حقيقة ولا مجازا وان دلت في حقه تعالى على صفة
له بها خاطب خلقه وهي التي دلت عليها العبارات والاصوات المذكورة ففيه اثبات الكلام صفة لله تعالى ووجب قدمه وهو
المطلوب فان قلت فلعل تلك الاصوات والحروف تدل على الارادة في حقه تعالى او على العلم قلت وجدنا مخالفة الامر والنهي
الشرعي قد وقعت في العالم من المخلوقين وتعلق مخالفتهم للارادة القديمة او للعلم القديم اذ ضد ورجع الصادرات مشروط
بها فثبت ان الكلام ليس هو الارادة ولا العلم بل صفة اخرى توجب حكمها الخاص بها فكلامه سبحانه الحقيق صفة له وجودية
وهي التي سمعها الكليم عليه السلام وهي التي دلت عليها جميع العبارات والاصوات كما تقدم بيانه وايضا فكل المخلوقات
تدل على الارادة والعلم كما تدل على القدرة فما الفرق بين ما هو عبارة عن الكلام او يقدر كلاما له تعالى وبين غيره وبالاتفاق
والتحقيق ليس كل مخلوق هو كلام لله تعالى ولا عبارة عن كلامه بل افعال خاصة يجب ان تدل في حقه تعالى على صفة خاصة والا
فليست بكلام له مسئلة ونزول جبريل علم اعامه بالعبارات ومعنى النزول ان ما سمعه جبريل في السما وداه في الارض
لاستحالة انتقال الصفات حادثة كانت الصفة او قديمة مسئلة وكلام الله تعالى سبحانه ليس بصوت ولا حرف لان الاصوات
اعراض حادثة ممكنة الوجود والعدم لا يجب شيء منها بدلا من شيء فكل ممكن لا يكون موجودا الا بالفاعل فلا يكون الا حادثا والقديم
سبحانه يستحيل اتصافه بممكن لاستحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه واما الحروف فاصوات مقطعة ولما علم حدوث

الاصوات

الاصوات لزم حدوث الحروف بل اكد لزيادة التقطيع في دلائل الحدوث ولان الحروف متضادة لا يجتمع حرفان منها في محل
واحد بل يحدث البعض منها بعد البعض والقديم سبحانه يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه كما تقدم بيانه مسئلة وكلام
الله سبحانه واحد باجماع الامة فان قلت فقد اثبت عبد الله بن سعيد الكلابي من ائمة اهل الحق خمس كلمات لله سبحانه قلت
هو قد صرف التعدد الى اختلاف ابهام الخلق عند سماعهم كلام الله سبحانه فتخلص الاجماع عن هذا الاعتراض ولان كل ما
دل على وحدة علمه تعالى وقدرته وارادته فهو دليل على وحدة كلامه فان قلت وكيف يعقل ان يكون الامر والنهي والخبر شيئا واحدا
قلت لا بعد على التحقيق في عود تعدد اوجه الكلام الى ما تقتضيه بذلك الكلام الواحد من الاعلام اذا تعلق بنصب ثواب على
فعل وعقاب على تركه سمي ايجابا ورجع مسمى الامر اليه واذا تعلق بضد ذلك سمي تحريما او رجع مسمى الامر اليه واذا تعلق بما لم
ينصب عليه ثواب ولا عقاب وكان اعلاما سمي خبرا فالمتعلقات قد تختلف مع اتحاد المتعلق كما ان العلم الواحد متعلق
بالمختلفات مع اتحاده فكذلك يفهم في الاعلام كما فهم في العلم فاذا سمع تعالى كلامه من شاء خلق له العلم والفهم عند سماعه
لما شاء من المعلومات وذكر بعض علمائنا هنا وجها اخر وهو ان الكلام القديم قد ثبت انه واحد بالدلائل القطعية وهذه الاوجه
المتعدده راجعة الى صفات نفسية للكلام القديم فمتى اسمعه تعالى من شاء من خلقه خلق له الفهم لما يشاء من تلك الاوجه فيكون
مامورا او منهيا او مخبرا وقد يصح ادراك الشيء وفهم بعض اوجهه دون بعض فلما علم بالدلائل المتقدمة الذكر ثبوت الكلام الحقيقي
وهو كلام النفس صفة لله سبحانه وعلم قدمه قطعا لاستحالة اتصاف القديم بصفة حادثة علم استحالة ان يكون ذلك القديم اصواتا او حروفا
لما علم قطعا من حدوث الاصوات والحروف وحكم ايضا ان كلامه تعالى القديم الذي هو صفة من صفاته الازلية سماه الشرع قرانا
وذلك مما اجمعت عليه الامة قبل خلق اهل البدعة اجمعت الامة على ان القران كلام الله سبحانه ليس بمخلوق ولذلك اجمعوا على تفسيق
من قال ان القران وكثير منهم كفره ثم اختلف العلماء هل تسمية الكلام القديم قرانا من الاسماء الدينية التي تتلقى من الشرع توقيفا او
ماخوذة من طريق الاشتقاق فقال كثير منهم هي تسمية دينية كاسم الصلاة والزكوة وقيل هي مشتقة من الجمع ثم اختلف القائلون
بهذا فقيل لان الكلام القديم جامع للامر والنهي والخبر فلما كان جامعا لهذه الاوجه سمي قرانا والعرب تسمي الفاعل باسم المصدر
وبالاسم المنزل منزلة المصدر كتسميتهم العادل عدلا والخاصم خصما وليس حمل القران على المجموع اولى من حمله على الجامع وقيل
سمي قرانا لاجتماع حروف العبارات عنه كتسميتهم المطر سماء والنظر في ماخذ التسميات بعد تحقيق الاصول والمباني وثبوت القواعد
والمعاني قريب وقد اشتهر اطلاق القران في الكلام القديم حتى لا يفهم عند الاطلاق الا ذلك وهو الحقيقة في هذا الاطلاق ثم يطلق
لفظ القران على ثلاثة معان سوى الكلام القديم فيطلق على الرسوم التي في المصاحف والالواح وعلى القراءة التي في الالسنة وعلى الحفظ
الذي في الصدور وهذه كلها مجموع عليه وسنزيده بيانا ان شاء الله تعالى وعلى هذا لا يجوز اطلاق القول بخلق القران لان القائل بذلك
ان قصد خلق الكلام القديم التي قامت براهين ثبوته وقدمه فهو محال وان قصد خلق العبارات عنه التي تسمى قرانا ايضا امتنع الاطلاق
ذلك لانه يوهم خلق الكلام القديم المسمى قرانا حقيقة وقد اجمعت الامة على منع كل اطلاق صريح في امر ممتنع شرعا او يوهم ذلك وكذلك
امتنع ايضا ان يقول القائل لفظي بالقران مخلوق لاجل الايهام ما لم يرد بشيء من ذلك اطلاق شرعي فانه يطلق كما ورد ويتاول كقوله
تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث فيحمل اما على ان يكون المراد بالذكر هنا الرسول عليه السلام كقوله تعالى قد انزل الله اليكم ذكرا
رسولا او على العبارات وللشارع ان يطلق ويتعبد الخلق بالتاويل لا انا العزيز وليس للمخلوق بين ذلك وكذلك قوله تعالى انا جعلناه قرانا
عربيا فالجعل لفظ مشترك يكون بمعنى التسمية فقط كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن اناثا اي سموهم وبمعنى الاعتقاد
كقوله تعالى الذين جعلوا القران عضين وبمعنى الخلق والاختراع كقوله تعالى وجعلنا سراجا وهاجا الى غير ذلك من الاوجه التي يحتملها
الجعل في اللسان فلما قامت دلائل قدم كلام الله سبحانه وتسميته قرانا شرعا ولغة وجب تاويل هذه الاوجه كلها وما اشبهها
الى وجه يليق بالكلام القديم لاستحالة حدوث ما علم قدمه ويجوز ان يقال العبارات عن القران مخلوق والحروف والاصوات
والخطوط والرقوم مخلوقة مسئلة الارادة القديمة والقدرة القديمة والعلم القديم والحياة القديمة والسمع والبصر والكلام

القديم والادراكات القديمة صفات وجودية لله سبحانه قائمة بذاته والدليل على ذلك هو ان معقول قولنا موجود عالم ليس
هو عين معقول قولنا موجود لانه يحتاج في الاول الى دليل ليس هو دليل الثاني وايضا فكان يلزم ان يكون كل موجود عالما
وليس كذلك فدل على ان العلم للعالم زائد على وجوده وكذلك قولنا عالم مع قولنا قادر وكلا الوصفين واجب للرب تعالى
فلو كان المعقول من الصفتين واحدا للزم ان يكون كل معلوم مقدورا وليس كذلك لان الواجب والمحال معلومان وليسا بمقدورين
وهذا الدليل لا يرد عليه اعتراض على القول بنفي الاحوال واما على القول باثباتها فان قال قائل فما المانع من كون هذه الصفات
احوالا وصفات نفسية لمن تثبت له فالجواب هو ان القول بذلك يلزم عنه اجتماع النقيضين فهو محال بيانه هو ان الحياة لا
تتعلق والعلم يتعلق فلو كانا صفتين نفسيتين للذات للزم ان تكون الذات الواحدة لها التعلق ذاتيا ونفي التعلق ذاتيا وهو
جمع بين النقيضين وهو محال فان قلت المتعلق وما ليس بمتعلق هما الصفتان دون الذات قلت المتعلق للمتعلق حال يتميز بها وكذا ما ليس بمتعلق
فيه اثبات الحال للحال ويلزم منه التسلسل وهو محال فليس الا اثبات الصفتين موجودتين وهو المطلوب وبهذه الدلالة يبطل قول من قال
باثبات صفة للذات تنوب مناب سائر الصفات المختلفات وبوجه اخر وهو ان الاحكام التي توجبها هذه الصفات لمن قامت به مختلفة
على الضرورة ومحال على الضرورة ايجاب العلة الواحدة معلومات مختلفات لمعقولياتها وبوجه اخر وهو محال ان تنوب صفة واحدة مناب
السواد والحلاوة لان معقولية كونها سوادا لا تضاد المرارة ومعقولية كونها حلاوة تضاد فيلزم كون المعقول الواحد يضاد ولا يضاد وهو جمع
بين النقيضين وهو محال وكذلك مضادة السواد للبياض والحلاوة لا تضاد البياض فيلزم اجتماع النقيضين ايضا وهو محال مسئلة فان قلت
فلعل هذه الصفات مجرد نسب واضافات كما ذهب اليه صاحب الكتاب نهاية العقول وهو الفخر الرازي قلت ليس ذلك بصحيح لانه ليس بعض
الذوات اولى من بعض بتلك النسب والاضافات فلولا وجود صفات حاصلة لبعض الذوات لما حصلت لها تلك النسب والاضافات فان
قلت فلعل هذه الصفات التي تميزت بها بعض الذوات حتى ثبتت لها لاجلها تلك النسب والاضافات صفات نفسية لا معان وجودية
قلت الصفة النفسية لا تتعلق لان التعلق صفة نفس المتعلق وصفة النفس لو ثبتت لصفة النفس لزم التسلسل فلم يبق التعلق بالمعلوم
والمقدور الا للذات العالمة والقادرة ولو تعلقت الذوات بالمتعلقات لزم انقلاب الذوات وعودها صفات وفيه قلب الحقائق
وفي هذه المسئلة قال شيخنا ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه المتعلق بالمعلوم علم معناه فلو تعلقت ذات الله سبحانه بالمعلومات لزم ان يكون لها
احكام الصفات والصفة لا تقوم بنفسها والرب تعالى قائم بنفسه ففيه انقلاب الحقائق والاله تعالى هو الذي يقدر ويعلم لانه
يقدر به ويعلم به ولو كان الاله ليس هو الا صفة للاله وهو باطل بضرورات العقول لانه قلب الحقائق ويلزم من القول بذلك صحة كون الشيء
الواحد يقوم به صفات مختلفة وقد تقدم بيان ابطال ذلك في مسئلة سواد وحلاوة بما فيه كفاية والحمد لله فعلم ان الصفات ثابتة وجودية
وان لكل صفة حكما خاصا توجبه للموصوف بها ليس هو للصفة الاخرى فثبت بذلك وجود الصفات للحق سبحانه وتعالى وكذلك ثبوت وجود
سائر الادراكات وبهذا صرح التنزيل في قوله تعالى وما تحمل من انثى ولا تضع الا بعلمه وقال تعالى ذو القوة وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء
وقال تعالى يريدون ان يبدلوا كلام الله وقال تعالى قوله الحق وقال تعالى ومن اصدق من الله قيلا مسئلة ولا تتعدد الذات المتعددة
ولا تتكثر لاجزائها الا بصفاتها وقد وجبت الوحدانية لله سبحانه ووجب اتصافه بصفات كماله وجلاله لا افتقارا الى شيء من ذلك
بل ذلك لازم لزوما عقليا كلزوم معقولية وجوب الوجود للوجود في حقه تعالى وكذلك لزوم معقول القيومية لوجوده تعالى اذ لا يعقل
معقول من ذلك بدون وجوده تعالى من غير افتقار ولا حدوث اتفاقا وتحقيقا مسئلة وتعلق هذه الصفات في الازل صحيح فقدرته
تعالى متعلقة في الازل بوجود العلي وسمعه متعلق في الازل بكلامه القديم وتعلق ادراكاته تعالى بما سوى حد من المدركات مشروط بوجود
المدركات وتعلق الصلاحية حاصل في الازل بجميع الادراكات والصفات العقلية المتعلقة لان الصلاحية صفة نفس المتعلق من
الصفات وانما المشروط تعلق اخر وهو حصول المدرك مدركا متعلقا للادراك فللمدرك نسبة متجددة بتجدده وذلك نحو كون الحق
مفعولا بالقدرة القديمة فتنعطف هذه النسبة وهذا التعلق من جهة الحادث ووقوعه بالقدرة وكذلك حصول المدرك مدركا
للادراك القديم فان قلت فلم تاخرت هذه النسبة الى وقت خاص قلت لتعلق الارادة بتخصيص ذلك في ذلك الوقت المعين واما

تعلق العلم

تعلق العلم والارادة الازلية بالمعلومات والمرادات فبين لانه لا يشترط في هذا التعلق وجود المتعلقات وهي المعلومات والمرادات
لان العلم يتعلق بالموجودات والمعدومات والنسب والاضافات والارادة تتعلق بالايجاد والاعدام تخصيصا وتعلق الابراز
من العدم للقدرة فقط مسئلة وامتناع اهل الحق من اعتقاد صفات زائدة على ما ثبت له سبحانه بالدلائل العقلية والشرعية
مستند الى الاجماع شرعا ومن جهة المعقول الى انه لو قدر نفي ما ادعي زائدا لم يلزم عنه محال وكل ما لم يلزم محال من نفيه لم يكن واجبا
والرب سبحانه لا يتصف الا بواجب اذ الموصوف بالقديم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه مسئلة صفات الرب تعالى
وتقدس تنقسم الى ستة اقسام صفات نفسية نحو القدم والبقاء والوحدانية ومخالفته سبحانه لما يخالفه وصفات معنوية
نحو كونه تعالى عليما وقديرا وسميعا وبصيرا ومتكلما وحيا وصفات هي معان له سبحانه نحو علمه تعالى وقدرته وارادته وسمعه وبصره
وحياته وصفات فعلية نحو كونه تعالى خالقا رازقا محسنا منعما وصفات تنزيهية نحو كونه تعالى قدوسا سبوحا غنيا وصفات سمعية
توقيفية وهي جنسه الوجه في حقه تعالى واليدان والعينان اثبتها الشرع له سبحانه وتعالى ولا مجال للعقل فيها عند اكثر العلماء مسئلة
تاول امام الحرمين الصفات الخمسة السمعية مما تقدم ذكره فحمل الوجه في حقه تعالى على الوجود واليدين على القدرة والعينين على الرؤية
قال لان الشرع اثبت اليدين والعينين متعلقة بالمتعلقات فقال تعالى لما خلقت بيدي وقال تعالى تجري باعيننا قالوا والتكثير للتعظيم
والاعتناء والتنويه وقدرته تعالى قامت البراهين على استحالة تخصيصها وعلى عموم تعلقها بجميع المخلوقات وكذلك تعلق رؤيته
بجميع المرئيات قال فلو اثبتنا اليدين صفتين متعلقتين بالخلق على ظاهر ما ورد لزم تعداد قدرته تعالى وهو محال وكذلك الكلام في
العينين اذ لو تعددت صفاته تعالى كعلمه وقدرته لزم اما اجتماع المثلين او تخصيص القديم وفيه لزوم حدوثه وكل ذلك محال على ما تقدم
بيانه فلما لزم المحال وجب التاويل فالقدرة تسمى في اللسان يدا يقول قائلهم ما لي بهذه المسئلة يد اي قدرة وتسمى الرؤية عينا يقول
لبني فلان عين عليكم اي رقيب ينظر اليكم والتثنية للتسوية والتعظيم كما يقول العربي اذا اخبر عن اعتنائه بمسئلة اخذت مسئلتك
بكلتا يدي اي باعتنائي وجدي واما الوجه فالجارحة في حقه تعالى محال والوجه بمعنى صفة مفقود في لسان العرب فلم يبق محمل
الا على الوجود فانه موجود في اللسان يقول قائلهم ادفع لي درهما بوجهه اي بحقيقته ووجوده دون عوض من العروض في عوض
ومن ذلك قولهم ما وجه هذه المسئلة اي حقيقتها فان قلت فلعل الوجه الوارد ذكره شرعا في حقه تعالى اطلقه الشرع على صفة
من صفاته تعالى ولم تطلقه العرب على صفة ويكون ذلك من الاسماء الدينية كاسم الصلاة والزكاة قلت ذلك موقوف على ان يثبت
للشرع في ذلك عرف معلوم للمكلفين ولم يثبت ذلك بعد في هذه المسئلة كما وقف الشرع على تعيين ذلك في الصلاة والزكوة لان
العرف الشرعي موقوف على التوقيف بالتعيين المعلوم قطعا ولم يعين الشرع هذه الصفة المسماة بالوجه عند من قال بذلك من
الائمة فوجب الرجوع بذلك الى ما تعرفه العرب من مجاري هذا الاطلاق في لسانهم على ما قدمناه ذكره وكذلك لفظ الاستواء على
العرش الوارد ذكره في الشريعة لما استحال حمله على الاستقرار وجب حمله على ما يليق بكماله تعالى وجلاله مما يطلق عليه لفظ الاستواء في
لسان العرب لما علم قطعا من نزول القران بلسانهم مما لا يستحيل عليه سبحانه كالقهر والاستيلاء كما قال قائلهم قد استوى بشر
على العراق ∴ من غير سيف ودم مهراق مسئلة وصفات الكمال والجلال الواجبة له سبحانه يستحيل وجود اضدادها
والدليل على ذلك هو انه لو قدر وجود ضدها لها اجتماع الضدين واما عدم القديم وكلاهما محال لانا ان قدرنا ورود الضد حال
وجود صفات الكمال لزم اجتماع الضدين وان قدرنا وروده حال عدمها لزم عدم القديم اذ قد علم قدم صفاته تعالى وعدم
القديم محال فلما كان كلا اللازمين محالا كان الملزوم محالا وهو طريان ضد لصفاته تعالى فاستحال في حقه سبحانه النوم والسنة
والموت والعجز والقهر واضداد العلم وجميع النقائص والافات لانها مضادة لصفات الكمال وكذلك استحال عليه سبحانه كل
وصف يدل على حدوث المتصف به مسئلة ولا يتوقف وجود الصفات على نفيه شاهدا وغائبا لان الصفة لا تقوم
الا بموصوف واحد لاستحالة انقسامها واستحالة اتصافنا لان الانقسام افتراق والافتراق اتصاف بالمفارقة ولانه لا
يوجب واجبا الا لشيء واحد لما تقدم بيانه من استحالة تعدد العلة واتحاد المعلول لانه من باب اثر بين مؤثرين وهو محال

كما تقدم بيانه مسئلة وما يقال في صفاته سبحانه هي هو ولا هي غيره لانه تعالى قائم بنفسه والصفات يستحيل عليها ذلك ولان الصفات
لا تتصف بالصفات المعنوية وقد وجب اتصافه تعالى بها على ما تقدم بيانه وبرهانه فلا هي هو لاجل هذه الاوجه ولا هي غيره لاستحالة مغايرة
الصفات الازلية للموصوف بها بزمان او مكان او وجود او عدم وغير الحقيقة ما جازت مفارقته له بوجه من تلك الاوجه ولان غير الحقيقة
ما عقلت الحقيقة بدونه ولا تعقل حقيقة الالاهية بدون العلم والقدرة والارادة ولا يستبعد في المعقول حصول ذلك بين معلومين اذا ودي
اليه تحقق الحقايق الا ترى ان الواحد من العشرة لا هو العشرة ولا هو غيرها الا ان الواحد ليس هو العشرة على الضرورة ولا هو غيرها والا
لعقلت العشرة بدون ذلك الواحد منها اذ ليست عند انتفاء الواحد منها عشرة بل حقيقة اخرى كما تقدم بيانه مسئلة والقدم والبقاء
في حقه تعالى راجعان الى وجوب الوجود الذاتي اذ لو ثبتا معنيين لوجب ان يكونا قديمين باقيين بقدم وبقاء ايضا لكل صفات ويلزم منه التسلسل
واتصاف الصفات بالصفات المعنوية وهو محال هذا الذي ذهب اليه القاضي ابو بكر رضي الله عنه في الهداية وهو التحقيق في هذه المسئلة
مسئلة ثبت ان لله سبحانه الصفات العلى على ما تقدم بيانه وبرهانه وله سبحانه الاسماء الحسنى ولا يسمى سبحانه الا بما يسمى به نفسه
او سماه رسوله او اجمعت عليه الامة فاسماؤه سبحانه موقوفة على الاذن الشرعي لان قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى نزل بلسان العرب و
عدد تعالى الاسماء هنا وهو تعالى واحد علمنا ان المراد بالاسماء هنا التسميات والتسمية عند العرب الموضوعة التي انما يضعها الامر له
عليه ولاية والا كانت لقبا او وصفا ولم يكن اسما له بمقتضى لسان العرب وقد علم انه لا ولاية لاحد على الله سبحانه فوجب لذلك رجوع
اسمائه سبحانه الى اذنه وايضا فقد منع الشرع اطلاقات في حقه تعالى تصح معانيها له كعارف وسخي وفاضل وذلك كله ممنوع
اجماعا واطلق ما يمتنع ظاهر معناه نحو النور والشكور والباطن والصبور فوجب اتباع الاطلاق الشرعي في ذلك والتاويل له ولو
على معنى النظر في اطلاقها الى مجرد المعاني دون الاذن الشرعي والا اطلقنا ما منع الشرع ومنعنا ما اطلق وهو باطل باجماع الامة و لا
يلتفت ايضا في ذلك الى القياس ولا الى الاشتقاق ولا الى الاصطلاح والاختيار من الخلق والتسمي بعين ذلك الدليل وايضا فقد علم في
المقدمات التي تقدم بيانها ان الحسن ما حسنه الشرع وقد قال تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في اسمائه
سيجزون ما كانوا يعملون والالحاد فيها هو الخروج عما اذن فيه الشرع اذ ما اذن فيه الشرع هو الحسن على ما تقدم بيانه وقد توعد
الله سبحانه على الالحاد فيها بالعذاب فحرم الالحاد فيها ووجب الوقوف فيها مع الاذن الشرعي وهو المطلوب مسئلة وقد وقف
الحديث على التسعة والتسعين المعلومة المشهورة وما الحق الاجماع بها في جواز الاطلاق هي التي ينادي بها لقوله تعالى فادعوه بها لانها الاجماع
من الطرق الشرعية ايضا واعتضد حديث ابي هريرة فيها على تخريج الترمذي بالاجماع على اكثرها وما الحقه الاجماع بالتسعة والتسعين
لحق بها في جواز التسمية به والدعاء لا في العدد المعين بدليل ان الحسن ما حسنه الشرع كما تقدم بيانه وذلك كاسمه تعالى القديم
اجمعت الامة عليه ذكره الاستاذ ابو بكر بن فورك رحمه الله في كتابه الكبير في الاسماء والصفات وان كان هذا الاسم لم يرد في الا
التسعة والتسعين ويكون تعيين الحديث للتسعة من اسمائه تعالى الشرعية تيسيرا على الامة وتقريبا لكلفة طلبه لهم في موارد
الشريعة وورد وعد كريم بان من احصاها دخل الجنة فقيل من احصاها اي من عدها ذكرا فقط وقيل اي من حفظها وقيل
من حفظها وعلم معانيها وقيل مع ذلك وعبد الله سبحانه على مقتضاها ومعنى ذلك انه اذا علم انه تعالى الرقيب وعلم معناه
راقبه مع ذلك بالخشية واذا علم معنى الوكيل توكل عليه مع ذلك واذا علم معنى العظيم عظمه باستحضار الهيبة ولزوم الطاعة
وهذا اكمل اوجه الاحصاء وقيل في كونها تسعة وتسعين لانه تعالى وتر يحب الوتر كما قاله صلى الله عليه وسلم تسليما وقيل مع ذلك
لان درج الجنة مائة على ما ورد في الحديث اعلاها الوسيلة لا تنبغي الا لنبينا عليه افضل الصلاة والسلام على ما ورد في الشرع
فلم يبق من درج الجنة لمن سواه سوى تسعة وتسعين فلكل درج منها احصاء اسم من اسماء الله سبحانه قال تعالى من احصاها
دخل الجنة وقيل عددها هو عدد افتقارات الخلق الى الخالق سبحانه فجعل اسم لكل وجه من افتقار الخلق ليلجئوا الى الله تعالى
بالدعاء بذلك الاسم لذلك الوجه من افتقارهم فلما افتقروا الى الوجهة دعوا بالرحيم والى المغفرة دعوا بالغفور والى الرزق
دعوا بالرزاق وكذلك الى سائرها ويحتمل ان يكون المخلوقون نبهوا بها على معظم اوجه افتقارهم وان كانت اوجه افتقارهم

الى الخالق

الى الخالق سبحانه اكثر من ذلك مسئلة واما الاوصاف في حقه تعالى فما ورد فيه الاذن الشرعي اطلق وما لم يرد باطلاقه اذن شرعي
فان كان يوهم نقصا منع اجماعا وان لم يوهم ذلك وكان مدحا فقد منعه الشيخ ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه ووسع في حمله على البراءة الاصلية القاضي
ابو بكر في الهداية اذ لا قبيح ولا مانع وتنبني على قوليهما مسئلة وهي ان من كان من الناس لا يفرق بين ما يوهم وما لا يوهم فلا يجوز له ان يطلق في
حقه تعالى الا ما اذن فيه الشرع حذرا ان يقع في الممنوع وتخصيص القاضي رضي الله عنه المنع بما عين الشرع منعه وابقاء ما عدا ذلك مما لا يوهم نقصا
على البراءة الاصلية معترض من جهة الشيخ ابي الحسن رضي الله عنه بما علم من الدين ضرورة من وجوب الادب مع الله سبحانه متوقفا على الشرع لما علم من انه ليس
للعقول مجال في التحسين والتقبيح اذ لا توصل للعقول الى الاحاطة باحد الجائزين الغائبين عن الحس والضرورة من ثواب وعقاب على الافعال
او التروك لان ذلك لا يدرك ضرورة ولا تبطل به من صفات النفس الا فعال معقول فيدرك نظرا فلم يبق الا طريق الخبر والمخبر عن الله
سبحانه بالمعاد وما يؤول اليه امر العباد هم الرسل عليهم السلام فوجب رجوع جميع احكام التحليل والتحريم وقضايا التكليف والتحسين والتقبيح
الى الشرع فقط مسئلة هل يشترط في الخبر الذي يتوقف اطلاق اسمائه تعالى واوصافه ان يكون متواترا او يكتفى في ذلك بالاحاد اختلف
علماؤنا في ذلك على قولين مبنيين على ان الاطلاق في حقه تعالى هل هو من باب العلم او من باب العمل والعمل يكفي في لزوم امتثال الاوامر الواردة
به الاحاد والعلم لا يكفي فيه الا التواتر واختار الشيخ ابو الحسن رضي الله عنه انه من باب العلم لقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون ولا يحصل العلم في
المخبرات الا بالخبر القطعي فلا بد ان يكون هنا متواترا لان خبر الاحاد لا يحصل عنده سوى الظن لامكان تواطئ مخبريه على الكذب عادة بخلاف خبر
التواتر مسئلة واحسن الطرق الواردة شرعا في الاسماء التسعة والتسعين عند ائمتنا رحمهم الله رواية الترمذي وقد شرحنا جميعها في
الكتاب المسمى بالوسيلة الى الحسنى بشرح اسماء الله تعالى الحسنى وبينا فيه ما يتعلق بها من المسائل واقسام الاسماء وما يصح اطلاقه وما لا يصح
وبينا الممتنع في كتاب اوجزناه برسم ذلك وسميناه بلحق العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ونبهنا بما ذكرنا فيه على ما نذكره مما يطلقونه مما هو ممتنع
من طريق العقائد فهنالك استيفاء هذه المقاصد والله سبحانه ينفع بذلك بمنه وكرمه مسئلة العرب تطلق الاسم وتريد به
المسمى وقد ورد في القرآن وذكره ائمة اهل اللسان كقوله تعالى سبح اسم ربك وتبارك اسم ربك والمسبح اجماعا هو الله تعالى وقال اهل
اللسان العرب تقول ذات وعين وحقيقة واسم بمعنى واحد وهو عين المسمى وحقيقته وقال سيبويه واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ
احداث الاسماء والتسميات لا احداث لها فلم يبق الا انه اطلق الاسماء واراد بذلك اعين المسميات وهي الاشخاص التي لها احداث ثم يطلق
الاسم على التسمية لما قامت مقام الحقيقة المسماة بذكر ما يدل عليها من الكلام سمي ذلك اسما والاول هو الحقيقة في هذا الاطلاق وعلى
هذا التحقيق بنى الشيخ ابو الحسن رضي الله عنه تقسيم اسماء الله تعالى فقال واسماؤه تعالى ثلاثة اقسام اسم هو هو وهو وجوده تعالى واسم هو غيره وهي
اسماؤه تعالى بكلامنا المخلوق والفاظنا المحدثة وتسميتنا له تعالى كقولنا الله الرحمن الرحيم الى سائر اسمائه تعالى واسم لا يقال هو غيره وهذا
القسم هو قسم اسمائه تعالى بكلامه القديم لانها تسمية قديمة سمى نفسه تعالى في الازل بكلامه كقوله تعالى انني انا الله الى سائر الاسماء
لان ذلك من مخبراته تعالى اذ خبره سبحانه يجب تعلقه بكل مخبر ثم تنقسم اسماؤه تعالى بحسب ما ترجع اليه وتدل عليه الى ما يدل على وجوده
تعالى كاسمه الحق والى ما يدل على صفة نفسية له تعالى كاسمه الباقي والى ما يدل على صفة له تعالى معنوية كالعليم والى ما يدل على فعل من
افعاله كالخالق الرازق والى ما يدل على تنزيهه كالقدوس والى ما يدل على ما يحتمل من هذه الاوجه وجهين فصاعدا ولا يدل على جميعها
كالمومن والى ما يدل على جميع معاني الربوبية واوصاف الالاهية باسرها وهو القسم السابع وهو اسمه تعالى الله باب
ذكر القسم الثاني وهو قسم المستحيلات في حقه تعالى فمن ذلك استحالة العدم في حقه تعالى لانه واجب الوجود اذ لو كان ممكن الوجود افتقر الى مرجح
وكذلك القول في مرجحه ويلزم التسلسل وهو محال فلما استحال الامكان في حقه تعالى وجب له الوجود وواجب الوجود لذاته هو العدم
لذاته مسئلة ومما يستحيل في حقه تعالى الجهات والدليل على ذلك هو ان الجهة اما ان تقدر في حقه تعالى واجبة او جائزة او مستحيلة
ومحال ان تكون واجبة اذ فيه قدم العالم وهو محال ومحال ان تكون جائزة لانه يلزم منه تخصيص القديم تعالى ببعض الجهات دون بعض وفيه
حدوث القديم وهو محال ايضا فالقول بوجوبها وجوازها في حقه تعالى لا داء ذلك المحال الى المحال فلم يبق الا استحالتها في حقه سبحانه
وهو المطلوب وبهذه الدلالة ايضا يستحيل في حقه سبحانه المكان والزمان وهو دليل ايضا على استحالة مشابهته سبحانه للجواهر والاجسام

لان هذه القيود ليست بمحيلة عليها او قد ذكرنا ان الجواهر كلها متماثلة في الحد والحقيقة لتساويها في جميع صفات النفس فالعلويات
منها والسفليات انما يختص البعض منها دون البعض فاعراضها وما خصصها به مخصصها كالالوان والاكوان الذي يختص البعض منها دون
البعض فتتباين في الجهات والاماكن اذ لا يختص بعضها بحيز بدلا من حيز الا بمخصص مختار اذ لو كان الحيز الخاص ذاتيا للجوهر للزم تداخل
الجواهر كلها في حيز واحد وهو ممتنع اذ فيه بطلان تحيزها النفسي لها وهو ممتنع مع بقائها او عدم ما لم يحصل في حين الحيز من جواهر
العالم لما علم من تماثلها وهو ممتنع ايضا لما علم وشوهد ضرورة من وجودها وفيه لزوم عدم ما لم يحصل في ذلك الحيز في زمان وجوده ان
وهو جمع بين النقيضين وهو ممتنع مسئلة ومما يدل على استحالة مماثلة الرب سبحانه للجواهر والاجسام ما علم من ان المثلين هما المتساويان في جميع صفات النفس على ما تقدم بيانه ومن صفات نفس الجوهر قبوله للاعراض وهي حادثة والرب سبحانه يجب له التنزه
عن قبول الحوادث ومنها قبول الجوهر للتركيب والرب سبحانه منزه عن النهاية والتحيز ومنها قبول الجوهر العدم وفي هذه الاوجه كلها
دلائل حدوث المتصف بها وواجب الوجود سبحانه يستحيل اتصافه بما يدل على حدوث والا لزم اجتماع النقيضين وهما القدم والحدوث
لموجود واحد وهو ممتنع على الضرورة وبهذه الدلائل تحقق ايضا تنزهه سبحانه عن مشابهة الاجسام وبما تقدم العلم به ايضا من وجوب //
وحدانيته سبحانه مسئلة وما علم من وجوب قيامه تعالى بنفسه على ما تقدم بيانه دال على استحالة مشابهته سبحانه للاعراض اذ لا
تعقل الاعراض من صفات انفسها الا في محل فلا تعقل قيامها بانفسها والا بطلت صفة نفسها لانها صفة من صفة نفسها وايضا فان العرض
محال بقاؤه لانه لو قدر بقاؤه في ثاني زمان وجوده لاحتاج الى مرجح يرجح وجوده في ذلك الزمان بدلا من عدمه الجائز ولا يجوز ان يرجح
العدم لما تقدم بيانه من ان العدم لا يكون فاعلا ولا مفعولا وهذا معلوم ضرورة ولا يجوز ان يرجح هو وجود نفسه لمعقوليته والا لزم
ان يكون الممكن واجبا وهو ممتنع او يلزم ان يكون العرض فاعلا بالاختيار ان قدر ترجيحه لنفسه اختيارا وفيه لزوم اتصاف الصفة ولم يحل
ايضا اما ان يرجح نفسه وهو موجود وفيه تحصيل الحاصل وهو ممتنع او يرجح وهو معدوم وفيه كون العدم فاعلا او مفعولا وهو ممتنع على
الضرورة وفيه ايضا اجتماع النقيضين من وجه لزوم كونه متقدما لكونه فاعلا ومتاخرا لكونه مفعولا ومن وجه اخر وهو لزوم كونه
معدوما موجودا في زمان واحد وهو ممتنع ولا يصح ان يكون المرجح موجودا اخر غيره اذ لا يصح ترجيح وجوده بفعل ذاته لانها معقولة في //
الزمان الاول ولا ان يفعل فيه شروط بقائه بنفسه بها كما هو كذلك في الجوهر لان الاعراض لا تقبل الاعراض فاستحال رجحان وجوده في
الزمان الثاني من حدوثه على عدمه فيرجح عدمه على عدمه الاصلي له ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين واجتماعهما فخرج من ذلك
ان عدم العرض واجب في ثاني زمان حدوثه ابدا وقول صاحب نهاية العقول وهو الفخر الرازي يلزم على القول باستحالة بقاء العرض
انتقال العرض من امكان الوجود الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو ممتنع قول غير وارد لانا انما احلنا بالبرهان المذكور توالي الوجود
للعرض وهو البقاء لا نفس الوجود لان توالي الوجود معقول ليس هو معقول الوجود لانه يعقل الوجود للحادث في اول زمان حدوثه
من غير دوام فتدبروا هذا وفقكم الله تعالى فلما استحال بقاء العرض وبقاء الرب تعالى استحالت مماثلة الرب سبحانه وتعالى للاعراض
وهذه الموجودات الثلاثة هي اقسام كل موجود سوى الله تعالى على ما تقدم بيانه وهي الجواهر والاجسام والاعراض فلا يشبه //
سبحانه شيئا مما سواه ولا يشبهه شيء مسئلة فان قلت فاذا حصرتم بالدليل جميع المخلوقات في الجواهر والاجسام والاعراض
وهذه معلومات فما معنى قوله تعالى ويخلق ما لا تعلمون قلت لما قام دليل حصر اجناس المخلوقات فيما ذكرناه وجب تاويل الاية الى
معنى ما لا تعلمون ما الحكمة في خلقه ولا ما السبب فيه والاي شيء خلق ولا شكله وكيفيته لا نفس حقيقته ويدل على ذلك سياق الاية
وهو قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فذكر الحكمة والسبب ثم قال ويخلق ما لا تعلمون اي ما لا تعلمون ذلك منه
بوجوب حمل اخر الاية على صدرها لانه المناسب جمعا بين المعقول والمنقول مسئلة فان قلت فما حقيقة العقل من اقسام الحوادث
المذكورة فان اقوال الناس قد كثرت في ذلك حتى اعتقد بعضهم انه جوهر مفارق اي ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز وقد بطل القول
بذلك ببرهان حصر الحوادث في الجوهر المتحيز والجسم والعرض قلت العقل بعض العلوم الضرورية وتقسيمها هو العلم بالواجب
والجائز والمحال ولكن صفة قائمة بالعاقل لما كان بايجاب الحكم له اولى من ايجابه لغيره على ما تقدمت الاشارة اليه من قبل مسئلة

ومحل

ومحل العقل القلب لقوله تعالى لهم قلوب يعقلون بها مسئلة فان قلت فالروح ايضا من اقسام الحوادث فانه حادث لتجدد الطارئ
عليه والقديم لا يقبل التغير وقد كثرت ايضا اقوال الناس فيه قلت الحق في ذلك ان اسم الروح ليس من اسماء المفردات اذ الحياة
على انفرادها لا تدرك الالام واللذات وانما هي شرط في الادراك ولا الجوهر على انفراده هو الروح والا كان كل جوهر روحا ضرورة تماثلها
فلا بد ان يكون هذا الاسم للمحل بشرط اتصافه بالحياة وهي التي تصحح الادراك وهو الذي ينقل البدن الى عليين او الى سجين وهو المعني
بقوله تعالى حتى اذا بلغت الحلقوم وهذه الحقيقة تارة يعبر عنها بالنفس وتارة بالروح وعلى ذلك شواهد شرعية وعقلية واصطلح
اهل التصوف رضي الله عنهم على تسميتها بالروح متى اتصفت بصفات حميدة وطاعات وبالنفس متى اتصفت بضد ذلك مسئلة
ويستحيل ان يحل تعالى في شيء لاستحالة العرضية والجسمية في حقه تعالى اذ لا معقولية للحلول سوى ان يكون كحلول العرض في الجوهر او
كحلول الماء في اللبن بمجاورة اجزاء الحال لاجزاء المحل وذلك من سمات المتحيزات وكل ذلك على القديم سبحانه محال لوجوب قيامه //
سبحانه فاستحالت العرضية في حقه ولاستحالة التحيز في حقه سبحانه اذ الموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه
مسئلة ويستحيل ان يتحد سبحانه بشيء لان كل ما سواه ممكن الوجوب كما تقدم بيانه فلو اتحد بشيء لزم ان يكون الواجب الوجود
ممكنا وهو ممتنع وايضا فيلزم القائل بالاتحاد نفي الاتحاد على تقدير ثبوته وهو جمع بين النقيضين وهو ممتنع بيان ذلك هو ان زمان الاتحاد
اما ان يكون المتحدان موجودين او معدومين او يكون احدهما موجودا والثاني معدوما فان كانا موجودين فلا اتحاد وكذلك
ان كانا معدومين وكذلك ان كان احدهما موجودا والثاني معدوما فلزم نفي الاتحاد واستحالته وهو المطلوب ويلزم ايضا نفيه على
تقدير اثباته فيلزم اجتماع النقيضين عن القول بذلك وما لزم عنه المحال فهو ممتنع فالقول بالاتحاد ممتنع مسئلة يستحيل ان تحل صفة
من صفاته سبحانه في شيء من المخلوقات لاستحالة انتقال الصفة لا سيما انتقال الصفة القديمة واستحالة قيام الصفة الواحدة بموصوفين
وتقدير الانتقال في الصفة النفسية ادخل في المحال وهذا موضع قطع النصارى في قولهم بالاقانيم وحلول اللاهوت في الناسوت
المسيح عليه السلام وتعديهم في الاعتقادات الباطلة والاطلاقات الفاسدة وفيما قدمناه كفاية في ابطال جميع رأيهم مسئلة
ويستحيل في حقه سبحانه الصاحبة والولد وان يكون سبحانه مولودا لاستحالة الجسمية في حقه سبحانه ووجوب قدمه مسئلة
ويستحيل افتقاره سبحانه الى شيء لان كل من سواه مفتقر اليه ومقهور تحت ملكه ومملكه لانه الواجب الوجود سبحانه وكل ما سواه
ممكن مفتقر الى مشيئته تعالى واقتداره مسئلة ويستحيل في حقه سبحانه ان يشاركه احد في خلق شيء من المخلوقات لاوجه
منها ان المشارك ان قدر قديما فقد ابطله ما علم من وجوب وحدانيته تعالى في الالاهية على ما تقدمت براهينه في قسم الواجبات
وان قدر المشارك مخلوقا ابطل ذلك من اوجه منها ما يلزم عن القول بذلك من تخصيص القدرة القديمة وفيه لزوم حدوث //
القديم وحده وشرح كما تقدم بيانه اذ فيه الجمع بين النقيضين من ثبوت الاولية ونفيها الموجود واحد ومنها ما علم قطعا من وجوب
تقدم قدرة الابراز من العدم الى الوجود لان قدرة الابراز متوجه الى تحصيل ما ليس بحاصل فمحال توجهها لابد من وجوده لاستحالة
ان يحصل العدم شيئا ولابد اذ ذاك من عدم المقدور والا كان تحصيلا للحاصل وهو ممتنع بالضرورة فعلم انه لابد من تقدم قدرة الابراز
من العدم وقدر المخلوقين اعراض لا بقاء لها فيستحيل تقدمها على المخلوقين فقدر المخلوقين لا تصلح للابراز من العدم الى الوجود وهو المعبر
عنه بالخلق والاختراع ومنها ان شرط الابداع العلم بتفاصيل المبدع وهو مفقود عند المخلوقين فاستحال الابداع والاختراع منهم
لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه ومنها ما علم من ان تعلق الابراز والابداع متوجه الى تحصيل الوجود على شرط الامكان اذ هو
المصحح للحدوث في الموجودات الحادثة ومعقولية الوجود لا تختلف فيها الموجودات وانما تختلف الموجودات بالاحوال النفسية فلو
اثرت قدرة مخلوقة في عرض لصح تأثيرها في جوهر وهو ممتنع اتفاقا وتحقيقا اذ لا تعلق القدرة المخلوق الا بما في محله لامتناع التمانع بين
فاعلين المفعول الواحد فلو تعلقت قدرة المخلوق بجوهر لزم تداخل الجواهر من تحيزه عن مثله وابطال صفات الانفس مع بقائها
الانفس محال والا لما كانت صفات الانفس صفات النفس وفيه اجتماع النقيضين وارتفاع النقيضين وكل ذلك محال فلما استحال
تأثيرها ايضا في الاعراض لان الباب واحد ولانه لا تعلق لقدرة العبد بالالوان التي في محل العبد والطعوم وكثير من الاعراض مع وجودها

في محله فاستحال تاثيرها في الاكوان ايض لان باب الايجاد واحد فان قلت فيلزمكم ايض انه متي لم يصح اكتساب العبد للاكوان ايض
لان الباب واحد فيبطل عليكم القول بالكسب والجواب هو ان باب الابداع والاختراع وابراز الممكن من العدم الي الوجود واحد في
الايجاد لان الوجود لا تختلف معقوليته المقابلة للعدم باختلاف الموجودات في احوالها وصفات انفسها وهذا معلوم على القطع
اذ لو خالف موجود موجودا في معقولية الوجود لزم ان يكون احدهما معدوما وقد فرضناه موجودا فيلزم اجتماع النقيضين وهو
محال فلزم تساوي باب الايجاد لوجوب تساوي معقولية الوجود بخلاف باب الكسب فليس الكسب ايجادا فينفك عن باب الايجاد
وتنشئ التسمية الي باب نسبة تحصل بين القدرة الحادثة وبعض الحادثات لاجل كونه كونا او علما كسبيا او ارادة حادثة في محل المكتسب
لا لاجل معقولية وجوده والنسب تحصل وتنتفي بحسب اختلاف الحقائق التي تلك النسب ثابتة لها فصح اختصاص القدرة الحادثة
بنسبة الاكوان اليها واجناس المكتسبات دون غيرها فافترق البابان وتبين انقطاع القدرية في دعواهم انهم يخلقون افعالهم دون
الله تعالى عن قولهم علوا كبيرا مسالة ويستحيل ان يشاركه سبحانه احد في حكم من احكامه فلا حكم سواه اذ لا اله سواه وبني الجهال لعون
المتكلمين من ارائهم الفاسدة في مسائل التعديل والتجوير والصلاح والاصلح والالام والاعراض على قولهم بالتحسين العقلي والتقبيح
وجعلوهما حكمين عقليين وهو باطل وقد علم بطلان ذلك بما علم من ان موضوع مسألة التحسين والتقبيح انما هو اعمال العباد بالنظر
الي حصول ثواب علي بعضها في الاخرة وعقاب بعضها وبهذا يتحقق المسألة اذ قد علم ايض انه لا سبيل للمخلوقين الي العلم بالغيوب
وانه لا طريق الي ذلك سوى الخبر الشرعي عن الله سبحانه والثواب والعقاب المترتبان غيب فوجب رجوع ذلك الي خبره سبحانه وتعالى
عن ذلك اذ اعمال العباد لا تقتضي في معقوليتها شيئا من ذلك الا ترى ان احد الفعلين المتماثلين كالوطي نكاحا شرعيا وزنا احدهما
حسن اتفاقا وتحقيقا والاخر قبيح ولو كان هذا الوصف لصفة نفس كونه حسنا قبيحا وهو جمع بين النقيضين وهو محال ولو قدر حسن
افعال العباد عرضيا لزم قيام العرض بالعرض وهو محال فلم يبق الا ان يكون حسنها اضافيا الي حكم من يثيب عليها ويعاقب وليس
الا الله سبحانه بدلائل وحدانيته الالاهية وهو المطلوب وما يجده الانسان من كراهية بعض اعمال العباد والميل الي بعضها مجردا
عن النظر الي الشرع فكذلك كما يجده ايض من حب بعض الماكل والملابس وليس ذلك موضوع المسألة ومما يبطل قول المبتدعة في
ذلك ان ما زعموا ايجاب العقول له وانه من الحكمة بزعمهم وهو وجوب رعاية الاصلح للخلق فاريناهم مسألة من علم الله سبحانه انه يكفر
فلم يمته قبل كفره مع قدرته تعالى علي ذلك بل ابقاه حتي كفر ومات علي ذلك وخلد في النار فبالضرورة يعلم ان اماتته صغيرا قبل
بلوغه حد التكليف كان اصلح له مع ان الله سبحانه لم يراع ذلك ولا فعله وهو تعالى لا يترك الحكمة اتفاقا وتحقيقا فلو كانت هذه هي
الحكمة لما تركها ولما علمنا انه سبحانه لم يفعل ذلك علمنا ان ذلك ليس هو حكمته تعالى والا لما تركها والا لكان بتركها خارجا عن
الحكمة وهو محال ايض اتفاقا وتحقيقا فلم يبق الا ان يكون حكمته في ذلك كله الواجبة له علمه بالمعلومات ووقع ما وقع من الممكنات واندفع ما
اندفع منها بمشيئته وابداع قدرته فظهر فضله في قوم وعدله في اخرين مسالة ويستحيل ان يقع في ملكه سبحانه ما لا يريده من الكائنات
والا لزم القهر والنقص والحدوث في حقه وذلك علي القديم تعالى محال وايض فقد علم ان جميع الكائنات خلقه والخلق مشروط بارادة تخصيصه بالوجود بدلا من العدم كما هو مشروط بقدرته وعلمه وحياته التي هي شرط في هذه الصفات فلا بد ان يكون مريدا لجميع الكائنات
لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه مسالة وكل ما ورد في الشريعة من المتشابهات التي تقتضي ظواهرها اضافة شيء مما
يستحيل في حقه سبحانه اليه فلا بد من حمله علي وجه من اوجه التاويل يصح في حقه سبحانه لما علم من وجوب الصدق في حقه سبحانه وتعالى
لذلك ان لا يرد نص في متشابه فكل متشابه لا بد ان يكون اما ظاهرا او مجملا يحتاج الي بيان وتاويل فيجب اطراح المحال ثم بعد ذلك
لائمة السنة طريقان منهم من وقف عن تعيين التاويل بعد طرح المحال ومنهم من رجح بعض اوجه التاويل علي بعض بالنظر الي الدلائل لقوله
تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار وهو مختار شيخنا ابي الحسن الاشعري رضه والدليل يعضده مسالة وكما استحال ان يقع خلاف ما علمه
وهو من اوجه ما يعبر عنه بالمحال لغيره اذ لو وقع ذلك لزم قيام ضد العلم به سبحانه وعلمه تعالى قديم دلت عليه الافعال المحكمة والارادة
المتعلقة بتخصيص الكائنات اذ لا بد من اشتراط وجود العلم بالمراد فلما ثبت قدم علمه سبحانه استحال عدمه فلو وقع خلاف المعلوم

لزم اما اجتماع الضدين او عدم القديم وكلاهما محال فوقوع خلاف المعلوم محال فلا بد من وقوع كائنات العالم بالقدرة القديمة علي
النظام الذي قدره الحق سبحانه في الازل بارادته وعلمه وذلك نظام لا يختل وترتيب لا ينحل فالطمع في تبديل شيء منه طمع في المحال
فوجبت الطمانينة والرضاء بقضاء ذي الجلال والكبرياء سبحانه مسالة وكلما استحال في حقه تعالى من الاوصاف والنسب
والاضافات فيمنع كل لفظ يجري عليه السنة الناس لا سيما العوام مما يكون صريحا في مستحيل في حق الله تعالى او يوهم ذلك او في حق
رسله عليهم السلام او في حق دينه سبحانه ومنع ذلك مجمع عليه وقد نبهنا علي كثير مما تطلقه العامة من هذا النوع في الكتاب المسمى
بلحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام كقولهم يا ساكن السماء ويا ساكن الخضراء ويا من يري ولا يري واشباه ذلك ولا يجوز ان يطلق احد
من الخلق ما لا يجوز ظاهره ويكلف الناس ان يتاولوا ذلك له الي وجه جائز لما يؤدي ذلك اليه من بطلان الدين والتاويل للزنادقة
والملحدين وذلك باطل بالاجماع وانما تعبدنا بتاويل متشابهات الشريعة ويجب اخذ الناس بظواهر الفاظهم واعمالهم واجراء احكام
ذلك عليهم وتفويض امر بواطنهم الي الله سبحانه لقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا
مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم علي الله اي فيما تكن صدورهم والاجماع منعقد علي هذا ايضا ولا يجري بحكم الخالق سبحانه في ذلك
علي حكم الخلق لان الله سبحانه عز من قائل تكليف العباد بتاويل ما ورد شرعا مما يستحيل ظاهره فله تعالى ان يحكم في خلقه بما يشاء مطلقا
وليس للعبد المحكوم عليه شيء من ذلك لان افعاله موقوفة علي اذن خالقه سبحانه علي ما تقدمت براهينه مسالة وقد
قدمنا ذكر طرقة الاشياخ العلماء في المتشابهات من تعيين التاويل او الوقف عن التعيين من اتفاقهم علي طرح المحال وذكرنا الارجح من
اقوالهم وانه تعيين التاويل اذ الوقف عن ذلك يسد باب العلم وقد امرنا به بقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار وفي التاويل
الجمع بين الحقيقة في التوحيد ومعاني الشريعة في التكليف فما عدوه من المتشابهات قوله تعالى الله نور السموات والارض فقيل في تاويله
اي هادي اهل السموات والارض او مظهر السموات والارض او منور السموات والارض ووجب التاويل لاستحالة الجسمية
والعرضية في حقه سبحانه كما تقدم بيانه وظاهر النور اما عرض في جسم او جسم موصوف بالعرض الذي هو الضياء ومن ذلك حمل
ذكر الجنب في حقه تعالى علي الجانب والحرمة وهو الذي وقع فيه التفريط من العبد في قوله يا حسرتا علي ما فرطت في جنب الله وقوله
تعالى يوم يكشف عن ساق عبارة عن شدة هول الحشر كما تقول العرب قامت الحرب علي ساق وكشفت الحرب عن ساقها اذا اشتد امرها
وقوله تعالى وجاء ربك اي جاء نفوذ حكمه بتنفيذه تعالى لذلك في عباده باخذ الظالمين وانصاف المظلومين ووجب التاويل هنا
لاستحالة الحركة والسكون في حق الله سبحانه لانهما دالان علي حدوث المتصف بهما وقوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام
اي ياتيهم عذابه وانتقامه في ظلل من الغمام كما قال تعالى فاتى الله بنيانهم من القواعد اي اتى اهلاكه بنيانهم من القواعد ويحمل النزول
علي الرحمة والقبول والاستواء علي القهر والاستيلاء والضحك علي القبول والمحار دلائل الرضي ويحمل قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم وما اشبه
ذلك علي العلم والاحاطة وتعلق الادراكات ومعنى يحاربون انبياء الله ورسله واوليايه كما ورد انه تعالى يقول للعبد في المحشر مرضت فلم
تعدني واستطعمتك فلم تطعمني الحديث اي مرض عبدي فلم تعده اكراما مني سبحانه لذلك العبد الذي مرض وكذلك قوله تعالى يؤذون
الله وان تنصروا الله ومن ذا الذي يقرض الله وان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم والكل ملكه كل ذلك محمول علي التاويل
وتعداد نعمه تعالى علي عباده في الاعطاء علي الاعطاء ثم في القبول والرضاء ثم في الاضافة والثناء وما اثني به عليهم خلقه فمن فضله
فالكل خلقه والمدح والاضافة اليهم فضله ولذلك قال سبحانه ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله ويحمل ذكر القدم الوارد
في الشريعة في حقه تعالى علي خلق من خلقه اذا القوا في النار قالت قط قط اي كفاني او يضع فيها قدم جبار من الجبابرة العتاة وتخلقه
الله سبحانه لذلك ويحتمل ان يكون اسم جنس لجميع الجبابرة فتعض النار بهم فتقول قط قط اي اخذت من في كفايتهم وفيه كفاية لي
ويحمل حديث الصورة التي انكرها المؤمنون في المحشر علي صورة حسنة ياتيهم فيها اختبار الله سبحانه لهم وامتحانه لعقائدهم يوم تبلى
السرائر والصورة الثانية المذكورة في الحديث بنفسه وهي التي يعرفونها تحمل بالتاويل علي الصفة او علي الحقيقة كما تقول العرب ما صورة
هذه المسألة اي ما حقيقتها وما صفتها فياتيهم تعالى اي يريهم وجوده العلي المقدس علي الصفة التي عرفوه عليها في الدنيا من انه تعالى

ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا يشبهه شيء وانه سبحانه موصوف بالعلم والقدرة والحياة والارادة والسمع والبصر والكلام والادراكات على ما تقدم ذكره في قواعد هذا العلم العظيم وهو العلم بالله سبحانه هذا هو الذي عرفه العارفون به تعالى في الدنيا وهو الذي يرونه في الاخرة ويحمل قوله عليه السلام خلق ادم على صورته اي على صورة العبد المضروب لانه ورد انه عليه السلام سمع رجلا لطم وجه عبده وقال لعن الله هذا الوجه ولمن اشبهه فنهاه عليه السلام عن ذلك واعلمه ان الله سبحانه خلق ادم على صورته فتسبب بذلك السب الانبياء عليهم السلام فتكفر ومن هنا يوخذ تعليم العوام الناطقين بالممتنع اطلاقه شرعا واقالة عثراتهم الان تعلم له زندقة وجهالة سوء فتشتد عقوبتهم بحسب حالهم في ذلك وقيل في تاويل الحديث خلق ادم على صورته اي على صفته اي خلقه حيا عالما قادرا مريدا وفيه اثبات طرد الحقائق العقلية شاهدا وغائبا وانه لا تختلف معقوليتها من كون العالم عالما بعلم وكون القادر قادرا بقدرة لان ذلك يطرد في حق القديم والحادث وذلك جار على هذا الوجه من التاويل والحديث يحتمله وما لم نذكره من المتشابهات يحمل على مثل ما ذكرناه من اوجه التاويل ولا يفقد الموفق العارف بربه وجها صحيحا من التاويل يحمل عليه ما اشكل من مثل ذلك وقد صنف الاستاذ ابو بكر بن فورك رحمه الله في ذلك ما فيه ها
شفاء للصدور والحمد لله

باب في ذكر القسم الثالث وهو قسم الجائزات من احكامه تعالى في خلقه

فمن ذلك اختراع الكائنات وايجادها لانه تعالى لا يجب عليه ذلك لا شرعا اذ لا امر سواه اذ لا مالك سواه ولا خالق سواه على ما تقدمت براهينه ولا عقلا والا لزم قدم العالم وهو مح وقد تقدم بيان ذلك

مسئلة ومن الجائزات اعدام العالم بعد وجوده بقطع امداده باعراضه المتوالية عليه وذلك راجع الى ارادته سبحانه ومن الجائزات اعادته بعد عدمه لان ذلك كالنشاة الاولى ولما جازت الاولى جازت الثانية والثالثة الى ما شاء الله تعالى ضرورة ما علم من تساوي المثلين في الاحكام العقلية

مسئلة ومن الجائزات ارسال الرسل واظهار المعجزات الدالة على صدقهم على ايديهم ووقوع ذلك دليل ايضا على جوازه وتحقق الوقوع معلوم بما ظهر على ايديهم من البراهين الدالة على صدقهم المعجزة للخلق المنقولة تواترا مع ما علم من انه ليس في الارسال وجه من وجوه المح مع ما تقدم من العلم بما وجب لله سبحانه من وجود كلامه وصحة سمع كلامه لانه موجود وصحة فهم معانيه ايضا وصحة تبليغ ذلك للخلق واكثر هذه الاوجه معلوم بالضرورة ومنها ما هو معلوم بالبرهان المستند الى الضرورة ولما علم صدق الرسل عليهم السلام قطعا بظهور المعجزات على ايديهم بشروطها المعلومة من كونها فعلا خارقا للعادة موافقا للدعوى مقرونا بدعوى النبوة مقارنا في الزمان او في حكم المقارن متحدى بها مع العجز المتحدون عن معارضة مصدقا سواء كان من جنس مكتسبات العباد او من غير جنس ذلك في زمن يصح فيه ذلك تحرزا من زمان علم قطعا من طريق الخبر المتواتر عن الصادق امتناع ظهور المعجزات فيه وبعث الانبياء وهو ما بعد نبينا عليه السلام الى قيام الساعة فعند ظهور المعجزات على الشروط المذكورة مع العلم بوجود الله سبحانه والعلم بصحة لدعوى النبي فيظهرها على ما تقدم بيانه من الموافقة والمطابقة والمقارنة فكل مشاهد لذلك يجد العلم الضروري بان الله سبحانه مصدق له بها وذلك بمثابة القائم بين يدي ملك مدعا عليه انه امره بتبليغ رسالته لرعيته ثم طالبته الرعية بدليل صدقه على ما ادعاه فقال ايها الملك ان كنت صادقا عليك فحرك الستر ثلاثا او قم واقعد ثلاثا على خلاف عادتك فيفعل الملك ذلك على ما اقترح فان كل مشاهد لذلك يحصل له العلم الضروري بان الملك مصدق له بذلك وعند العلم اليقيني الضروري بصدقهم على الله سبحانه بصدق على الله سبحانه بتصديقه تعالى لهم يجب اتباعهم وان لا يمين بجميع مخبراتهم فمن ذلك احكام افعال العباد والى هذا مرجع الاحكام الشرعية باسرها ومن ذلك الغيوب واحوال المخلوقات في الماضي والحال والمال والمعاد واحوال داري السعادة والشقا مجملا ومفصلا

مسئلة ومن معجزات نبينا محمد عليه السلام القران العظيم وهو اعظم الدلالات واظهر الايات واظهر خوارق العادات منقول بالتواتر المحصل للعلم الضروري باق على وجه الدهر يسمع جديدا لا يبلى وهذا خارق لعادة كلام الخلق لا يقدر احد من الخلق على تبديل شيء منه وهذا خارق اخر والاعجاز فيه من اوجه كثيرة لانه منطو على الاخبار عن الغيوب على التفصيل وهو من المح العقلي توصل الخلق الى شيء من ذلك من قبل انفسهم وهو ايضا خارق لعادة نظم الخلق ونثرهم في كلامهم وخارج عن نمط فصاحتهم وبلاغتهم ووجازة كلامهم بلا قدرة لهم على التوصل اليه وهذا مما لا يحتاج فيه لنصب دليل لبيانه فهذا من الزمان ما هو الا قرب الى الالف سنة ولم يقدر احد في العالم على ان يعارض قدر ثلاث كلمات منه مع كثرة الكفرة والزنادقة والمرصدين للدين واعداء الاسلام والمسلمين واكثرهم على عادة سبل

من تقدم

من تقدم من العلماء في اقامة البرهان نقول من المعلوم ضرورة بالنقل المتواتر ان نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم تحدى بالقران جميع الخلق ثم كان في زمانه اظهر من في العالم من الفصحاء والبلغاء ثم من المعلوم ضرورة ايضا انهم لو قدروا على ثالث كلمات من القران لما تركوها لدفعهم بها ما نزل بهم من ضرب الرقاب وسبي الاموال والحرم وابطال ما كانوا عليه وما كان عليه اسلافهم قبلهم نعلم الضرورة يعلم ان العاقل لا يقدر على قدر انا اعطيناك الكوثر السورة اذ على قدرها وقف التحدي لقوله تعالى فاتوا بسورة وهي اقصر سورة فنعلم انه لا يترك العاقل ذلك مع القدرة عليه ويعدل الى ما ذكرناه من ضروب المهالك فلو قدروا لفعلوا وهذا قطعي ايضا لدفعهم به عن انفسهم تلك العظائم ولو ظهر لنقله الناس لانهم جبلوا على نقل الغرايب لا سيما مثل هذا النبا العظيم والخطب الجسيم ولارتفعت عنهم المطالبات ولبطل التحدي بالقران ولكف عنهم القتل والسبي والطلب بالعبادات والتكاليف وفي كل زمان فيهات فيهات فشيء من هذا لم يكن وهذا معلوم ضرورة فشيء من المعارضة لم يقع ولا قدر عليه احد من الخلق فبطل بهذه الدلالة ان تكون المعارضة من جنس المقدور العادي للخلق لا في قسم سهلة ولا ما لا يتوصل اليه الا بتجر القرائح والتعملات كدقيق الحرف وخفي الصناعات اذ هذان القسمان منحطان عن خوارق العادات وثبت ان معارضته من قسم المح وبطل قول القدرية وطوائف من النصارى ان المانع العرب عن المعارضة انما كان لصرفهم بما شغلوا من الحروب وسيوف الاسلام تقطر من دماء المشركين شيء من الخوف وشيء من اشتغالهم عنه بالحروب وكل عاقل يعلم على البديهة ان هذا الكلام من قسم الهذيان لا وجه الاول لما قدمناه من الدلالة على انه ليس من مقدورات الخلق معارضته فكيف يعقل انصرافهم عما ليس من مقدوراتهم بل هو من المح في حقهم الثاني ما علم ايضا من انهم عكفوا كثيرا من الايام وسهروا طويلا من الليالي قبل نصب الحروب وبعد نزول اية السيف وكذلك بعد رجوعهم من الحروب وجعلهم الجعائل للفصحاء على المعارضة وطلبهم بذلك الوليد بن المغيرة فلم يقدر احد على شيء الثالث ان الزمان بعد انقضاء الحروب الى الان في خلواتهم ومجتمعاتهم طامعون في شيء من ذلك فلم يقدر احد منهم على شيء فنعلم بذلك انخراج عن جنس مقدورات الخلق

مسئلة ثم بعد ما تقدم بيانه هل استحالة المعارضة عليهم معدودة من قسم المح العادي كالطيران في الهواء والمشي على الماء وانه من جنس مقدورهم عقلا وان امتنع عادة او لانه من قسم المح العقلي الصريح او من المح لغيره والتحقيق في ذلك ان يقال القران معجز من اوجه فاما وجه اعجازه في اخباره عن الغيوب وكونه في نفس الامر عبارة عن كلام الله سبحانه القديم فالتوصل الى ذلك من غير وحي من المح العقلي الصريح اذ لا طريق من طرق علوم الخلق يوصل الى ذلك وليس لذلك طريق سوى خبر الله سبحانه وهي النبوة فانسد باب المعارضة وهو المطلوب واما وجه اعجازه من جهة النظم البديع للكلمات والترتيب والفصاحة والبلاغة والوجازة وكونه رائقا يعرف اسماع الخلق الى نفسه وتذهل الالباب من عظيم خطبه وامره فذلك من المح العادي كالطيران في الهواء والمشي على الماء وبيان ذلك هو انه ليس في ان يخلق الله سبحانه على لسان عبد من عباده الفاظا فصيحة بليغة وجيزة رائقة ويعلمه بنظره واستدلال من توحيده تعالى وصفات كماله ما يخبر عنه على وجه خرق العادة من غير دعوى النبوة فليس في هذا وجه من المح العقلي الصريح لبلوغ الخبر الالهي له اما بواسطة او بسماعه هو له من غير واسطة وهذا الوجه هو الذي بينا استحالة بلوغ الخلق له من قبل انفسهم من غير وحي من الله سبحانه لهم وهو من المح العقلي اذ لا بد في النبوة من خبر الله سبحانه فلا تعقل بدون ذلك والوجه الذي ذكرناه من البلوغ الى البلاغة الخارقة للعادة من غير خبر من الله سبحانه ولا دعوى النبوة هو من المح العادي كالطيران في الهواء والمشي على الماء وهو ايضا من المح لغيره لقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاطلق القول فامتنع لاجل خبره حتى بمجرد الاتيان بمجرد العبارة خاصة فلو لم تتضمن اخبارا عن غيب اي ولن تفعلوا الاتيان لا اخلق مثل ذلك العبارة على السنتكم ولا في قلوبكم فاستحال وقوعه خلاف خبره تعالى فكان مح من هذا الوجه ايضا فلما علم امتناع المعارضة على الخلق من كل وجه علم على القطع صدق الرسل عليهم السلام لان الله تعالى صدقهم بالمعجزات وتصديق الكاذب كذب وهو على الله تعالى بضرورات العقول ولهذا استحال اظهار المعجزات على ايدي الكذابين ولذلك ايضا استحالة المعارضة للمعجزات على من يدعيها وذلك من المح العقلي الصريح ان ادعى مع ذلك النبوة او الخبر عن الله سبحانه بالغيوب او التغيير عن كلامه

القديم واما مجرد دعوي معارضة من غير دعوي نبوة ولا خبر عن الله سبحانه ولا خبر عن غيب فذلك من الجحد العادي بالمنظر المعقولية
فقط ومن الحجة لغيره بالنظر الي اخبار الله سبحانه عن نفي وقوع ذلك بقوله ولن تفعلوا كما قدمنا بيانه فهذه نكت مبينة لدقايق
هذه الحقايق والحمد لله كثيرا مسئلة وقد ظهر علي يدي نبينا محمد صلي الله عليه وسلم اعداد من المعجزات سوي القران بلغت
الي ان يدمن الف معجزة والاعظم من ذلك كانشقاق القمر وتسبيح الحصا ونطق العجماء ونبع الماء من بين اصابعه واخباره عن
الغيوب المتعددة تفصيلا فيما عدي القران وحنين الجذع وسقي الجيش من قليل من الماء والايات في الطعام من اراحتي اشبع
واروي من اليسير الخلق الكثير علي وجه خرق العادة المعلوم عند العقلاء قطعا مما لا يصل اليه المخلوقون الي غير ذلك مما لا في
به المجلدات ومن هذه المعجزات ما متواتر مما حضره الجم الغفير والجمع الكثير فتواتر عين تلك المعجزة ومنها ما ثبت نوع آخر من التوا
وهو التواتر المعنوي الا تري ان شجاعة مولانا علي كرم الله وجهه وسخا حاتم افراد القضايا التي ظهرت فيها الشجاعة والسماحة
وان لم تتواتر فقد حصل للخلق العلم الضروري بوجوب ذلك وليس الا لحصول التواتر المعنوي وهو الشجاعة والكرم لانه متواتر
عن النقلة الفلانية بعينها وكذلك معني الخرق للعادة علي وجه التحري ومعني النبوة اخبر عنه عليه السلام بهذا المعني وظهر
علي يديه من يستحيل تواطئهم علي الكذب ومن انكر ذلك سقطت مكالمته كما تسقط مكالمة منكر شجاعة علي وكرم حاتم مسئلة ثم
ينقسم الكلام مع المخالفين لملة الاسلام فان كان المخالف برهميا منكرا لجميع النبوات اقيمت عليه الدلالات المتقدمة الذكر في اصل
الجواز ثم سردت عليه شواهد الوقوع تواترا وكذلك ان كان فلسفيا واما ان كان مليا يهوديا او نصرانيا فيقام عليه من الدلايل ما
اقيم علي البرهمي تأسيسا للدلالة ويقول في اعتقاده الذي اعتمده في حق نبيه وملته بمثل قوله في حق ملتنا فلا يجد انفصالا ولا جوابا
فيبطل ما بيده او يرجع الي الحق في الاقرار بثبوت النبوات مطلقا بالمعجزات بشروطها المعلومة المحصلة لليقين المنقولة تواترا فتثبت
نبوة نبوة جميع الانبياء عليهم السلام وهو الحق المبين ويجب عند ذلك علي جميع الملل الدخول في الاسلام ولما قامت هذه الدلالة
القطعية علي ابي عيسي الاصبهاني اليهودي وعلي اتباعه من اليهود وهم العيسوية وحررت المناظرات من علماء الاسلام لهذه الضوابط
وراي انه لا مخرج له في قوله بدلالة معجزات موسي عليه السلام علي صدقه عن طردها والا انعكست الدلالة وبطلت عليه اليهودية
لان الدليل متي لم يطرد بل ينعكس فسد فطرد دلالة المعجزات علي صدق من طردت علي يديه فالزم القول بذلك في حق نبينا محمد عليه
السلام باقطع الطرق واجلي الايات فانه لم تطرد الدلالة انعكست عليه في موسي عليه السلام ولم يبق بيده شيء فالتزم صدق
نبوة نبينا عليه السلام وخصها بالعرب فانقطع بما علم قطعا من ان النبوة لا تكون الا بصدق وبما علم ضرورة من دين نبينا عليه السلام
انه بعث الي الخلق كافة وتواتر بذلك القران والاثار وقتاله عليه السلام لليهود في خيبر وغيرها ومنكر ذلك تسقط مكالمته فانقطع
ابو عيسي الاصبهاني وطائفته مسئلة ومن احكام الانبياء عليهم السلام وجوب العصمة عن الشك في الله سبحانه والجهل
به قبل النبوة وذلك شرعا لا عقلا ويجب عصمتهم عن ذلك بعد النبوة وعن الكذب عن الله تعالى عقلا لان وقوع ذلك مناقض لدلالة
المعجزة علي صدقهم ويجب عصمتهم عن الكبائر التي دون الكفر بعد النبوة اجماعا وعن الصغائر تحقيقا ونظرا فما يدل علي ذلك قوله تعالى
فاتبعوه وهذا الاطلاق يقتضي ما قلناه من العصمة مطلقا ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقتدون بحركات نبينا عليه السلام
وسكناته مطلقا ولو جوزوا عليه صغيرة ما صح ذلك ولان من ودي الامانة في الكبيرة فاحري ان يودها في الصغيرة كادائها في
المال لان الكل امانة وقد وقع الاجماع علي ادائهم الامانة في الكبير فكان اولي في الصغير ولان الله سبحانه شهد لهم بقوله تعالى
وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وهذا الاطلاق لا يصح تقييده بمحتمل للتاويل وكل ما ورد في الشريعة من ذكر ما يقتضي ظاهره
معارضة هذه الشهادة الربانية والتزكية الالهية باصطفائهم وطهارتهم مثل ما ورد في قصة ادم عليه السلام من قوله تعالى وعصي
ادم ربه فغوي ومثل قصة داود ويوسف عليهم السلام فلذلك كله تاويلات مذكورة عند محققي علمائنا ومن ذلك حمل
قصة ادم عليه السلام علي النسيان قال تعالى ولقد عهدنا الي ادم من قبل فنسي ولله تعالى ان يواخذ عبده بالضروري ان شاء كما له
ان يواخذه بالكسبي وصحة تكليف ما لا يطاق من قواعد اهل السنة وقصة يوسف عليه السلام محمولة علي ان في الكلام تقديما

وتأخيرا وهو من المعروف في لسان العرب اي ولولا ان راي برهان ربه لهم بها ويحمل قصة داود عليه السلام علي الخواطر الفطرية
عند وقوع نظرة ضرورية اولا علي ما نقله بعض المفسرين في قصة الطاير هذا اقصي ما ورد ما علي تقدير صحة فالنظرة الاولي
ضرورية خارجة عن قبيل العصيان ولهذا ورد في القران قل للمومنين يغضوا من ابصارهم فمن للتبعيض اي الواقع من النظر
اكتسابا زايدا علي النظرة الاولي التي لا اكتساب فيها فخطر له عليه السلام عند تلك النظرة خاطر ضروري ان لو كانت تلك المراة زوجة
له بالحكم الالهي فلما تخاصم عنده الملكان ظن عند ذلك ان الله سبحانه يطالبه بالضروري لعلمه بعزته تعالى فظن انه فتن وكلف
بذلك الضروري فاخذ عند ذلك في البكاء والاستغفار ولو كان عليه السلام اولا قد ارتكب منهيا عنه صغيرا او كبيرا لما اخر
الاستغفار والبكاء الي حين التحاكم عنده من الملكين بل كان يبتدي ذلك اولا لان ترك التوبة من الصغيرة اصرار والاصرار
معدود في الكبائر والانبياء عليهم السلام معصومون من الكبائر اجماعا فبقيت العصمة محفوظة علي الانبياء عليهم السلام
من الخم لم يقصد واقط مخالفة ولا اكتسبوها وبقي العزم معلوم من قبل الله سبحانه لانه تعالي له تكليف ما لا يطاق وله من
المواخذة بالضروري والكسبي مسئلة ومن احكام الانبياء عليهم السلام وجوب برهم وتوقيرهم وتعزيرهم وان من
سب نبيا او تنقصه قتل كفرا ولم يستتب اما قتله فمجمع عليه واما ترك استتابته فلوجهين الاول ردعا للزنادقة والملحدين
فلو فتح لهم باب الاستتابة في ذلك سبوا الانبياء عليهم السلام وتنقصوهم جهارا ثم قالوا قد تبنا والثاني ان حقوق سائر
الامة قد تعلقت بمطالبته لانه تنقص دينهم بتنقيصه لنبيهم فوجب الاخذ لهذا الحق لتعذر العلم بترك جميعهم لحقوقهم في ذلك
والتوبة تنفع في الحقوق الربانية دون الحقوق البشرية ولان ترك هذا الحق البشري لا يجوز لانه يشعر بزندقة تاركه
وسوء الظن به والتعرض لذلك غير جائز فانسد باب الاستتابة في سب الانبياء عليهم بخلاف حكم من سب الله سبحانه
فانه يستتاب لعظيم كرم الله سبحانه وجوده ولقلة جرأة الخلق بما جبلوا عليه من تعظيمه تعالى ولانه تعالى غير قابل النقص فمن نسب
اليه ذلك فقد اعتقد الخ او نطق به او ظنه فقد تنقص نفسه لا ربه ولهذه النكتة اشار عليه السلام بقوله في المصلي وقد غلبه
النوم فيسب نفسه ولم يقل فيسب ربه انما تنقص بنفسه في قوله الخ وظنه له ويكون الحكم فيمن اضاف الي الله سبحانه نقصا يجب
ما يظهر من حاله من تعمد ذلك او الغلط فيه وحاله من العلم ببراءة ساحته من سوء الاعتقاد فيعلم او يرد فيادب ويشدد في
ادبه ان علم سوء عقده وان لم يتب من علم تنقيصه لله سبحانه قتل كفرا وان علم زندقته اي ابطانه من الكفر بخلاف ما يظهره
من شعائر الاسلام قتل ولم يستتب اذ لا سبيل الي الظن منا لتوبته كما هو كذلك فيمن لم تعلم زندقته فلم تفد الزنديق عند نا توبة
في اجراء الحكم عليه ولو قدرناه صادقا في نفس الامر لانتفع بتوبته عند الله تعالى في الدار الاخرة مسئلة ومن الجائزات ان
يخلق الله للمخلوقين رؤية يرونه بها ويجب وقوع ذلك في الدار الاخرة للمومنين للخبر الشرعي الوارد بذلك والاجماع المنعقد
عليه وهذا الوقوع المعلوم قطعا من دلايل جواز رؤية الله سبحانه ومن دلايل ذلك ايضا من الطرق العقلية ان المعلومات منحصرة
في ثلاثة موجودات ومعدومات واحوال والنسب والاضافات راجعة في هذا التقسيم الي قبيل الاحوال فاما المعدوم فلا
تعلق الرؤية به وهذا معلوم ضرورة واما الاحوال والنسب والاضافات فلا تعلق للرؤية بها ضرورة ايضا لما وجب من تميز
المرئي في حكم تعلق الادراك والاحوال والنسب والاضافات ليست بذات ولا موجودات فتتميز في حكم الادراك فلم يبق من
المعلومات ما تتعلق به الرؤية سوي الموجود لا يخالف في كونه موجودا اذ لو خالفه بكونه موجودا لزم عدمه والغرض وجود
الخلافين فعلم ان الخلافية بين الخلافين المعلوم وجودهما او المقدر وجودهما انما تقع بالاحوال التي هي صفات الانفس وقد
بينا انه لا تعلق للرؤية بها فلزم من ذلك انا لما راينا موجودا صحت رؤية كل موجود لما علم يقينا من انه متي لم يختلف الموجب
وكذلك تعلق سائر الادراكات لانها انما تتعلق بالموجودات لوجودها وتميز المدركات باحوالها التي هي صفات انفسها
ولو كان المقدر المميز من ذلك هو المصحح للرؤية لم تصح رؤية الخلافين وليس كذلك بالضرورة فعلمنا ان المصحح للرؤية
هو الوجود وهو الحاصل لكل موجود بخلاف المميز والرب سبحانه وتعالى موجود فصحت رؤيته وصح ايضا سمع كلامه القديم

لانه موجود فان قلت فلعل المصحح للروية الوجود مع حال او امر اخر قلت لا يصح ان يكون المصحح لحكم عقلي متعدد الاستحالة انقسام
الحكم المصحح وتجزيه على اعداد المصحح فلما وجب اتحاد الحكم في المعقول اذ لا يعقل بعض صحة او نفيها ولا يعقل بعض صحة وجب اتحاد موجبها
وهو الوجود فقط وهو من باب استحالة اثر واحد بين موثرين فان قلت فلعل المصحح للروية عين الجمع بين الوجود وامر اخر وهي النسبة
التي بينهما وهي مفردة قلت تلك النسبة المفردة هل صححت من حيث نسبة امر الى امر او لخاصية اخرى والاول باطل والا لزم ان تصح الروية لكل
نسبة حتى نسبة وجوب عدم العرض لعدم جوهره وهو باطل على الضرورة فلم يبق الا ان تكون صححت لخاصية والنسب ليست لها خواص والا
لزم التسلسل كما ليس للاحوال احوال فلم يبق الا الخاصية في المنسوبين او في احدهما فان قدرناها في كل واحد منهما لزم التعدد في الموثر
واحد وهو مح كما تقدم بيانه فلم يبق الا في احدهما ولا بد من احد الوجود في تصحيح الروية على الصورة فوجب بطلان ما عداه وهو
المطلوب فان قلت فلعل المصحح الوجود مشروطا بحال قلت ان قدرنا شرطا في الوجود فالشرط يصح عقلا حصوله بدون مشروطه والحال
لا صحة لها بدون الوجود فبطل هذا الوجه ولو قدرنا صحته للزم على ذلك ان تصح روية كل موجود لا عند حصول الشروط وهو الوجود يجب
حصول شرطه وهو تلك الحال فعلى ذلك تصح روية كل موجود وهو المطلوب فان قلت نقدر تلك الحال شرطا في صحة الروية مع الوجود
لا في عين وجود الموجود قلت يعود الامر الى تعدد المصححات للحكم الواحد العقلي وهو مح بما قدمناه فان قلت فلعل تلك الحال شرط في
تصحيح الوجود للروية لا في الصحة قلت الوجود مصحح للروية لمعقوليته كونه وجودا لا امر زائد على ذلك اذ لو قدرنا ارتفاع معقولية
الوجود فقط لما صحت الروية وهذا معلوم على الضرورة والمعقوليات وصفات الانفس للموجودات لا تتوقف على شروطها فلا يتوقف تحيز
الجوهر وقيامه بنفسه على شرط كما يتوقف العلم على الحياة وهذا معلوم من حقائق المعقولات اذ لا يعقل انفكاك صفات الانفس والمعقوليات
فتتوقف على شرط كما يتوقف ما يعقل انفكاكه في التعقل وايضا فيلزم من القول بذلك فتح باب الهذيان وابطال الحقائق والمعقولات
لان ذلك بمثابة ان لو قال قائل لعل العلم ليس هو الموجب لمن قام به ان يكون عالما بل لامر اخر وراء العلم هو شرط في ايجاب هذا الحكم
ولعل وراء ذلك الامر امرا اخر وكذلك يلزم ان لا تكون القدرة هي الموجبة لحكمها وكذلك سائر الصفات حتى البياض والسواد وسائر
الاعراض وهلم جرا وفيه فتح باب التسلسل وان لا حقيقة ولا تحقق وكل هذا باطل ببداية العقول فان قلت فلعل المصحح زائد على الوجود
والوجود شرط في حصول ذلك المصحح قلت فيلزم على ذلك انه مهما حصل الشرط وهو الوجود صح حصول المشروط وهو ذلك المصحح فيلزم
ان تصح روية كل موجود وهو المطلوب لان مصحح المصحح مصحح فان قلت نقدر الوجود مع المصحح علة ومعلولا قلت فيلزم انه مهما ثبت الوجود
ثبت صحة رويته فتصح روية كل موجود اذ لا تتخلف العلة المعقولية عن معلولها ولا المعلول عن علته وهو المطلوب وان جعلت
المصحح مع الموجود دليلا ومدلولا بطل لانك ان جعلت الوجود دليلا على المصحح المقدر صح المصحح بدون الوجود لصحة ثبوت المدلول
بدون دليله وصحة الروية بدون الوجود مح فاستحال هذا القول ولو قدرنا صحته للزم منه صحة روية كل موجود لان الدليل
مهما ثبت ثبت مدلوله ولا ينعكس فمهما ثبت الوجود لزم ثبوت مدلوله وهو المصحح وهو المطلوب وان جعلت المصحح دليلا على
الوجود لزم صحة ثبوت الوجود بدون تصحيح الروية بصحة ثبوت المدلول بدون دليله وفيه اسقاط الوجود عن ان يوجد
في صحيح الروية وهو باطل ببداية العقول وهذه اوجه جميع الارتباطات بين المعقولات على السبر والتقسيم الحاصر للمرتبطات
من المعقولات فان الارتباط بين المعلومين ان كان من الطرفين فهي العلة والمعلول وان كان الارتباط من احدهما فان كان من طرف
الثبوت فهو الدليل والمدلول فان كان من طرف النفي فهو الشرط والمشروط وقد بينا صحة رويته كل موجود على كل تقدير منها وابطلنا
ان يكون المصحح سوى الوجود على تقدير كل قسم منها فان قلت نقدر انه لا رابطة بين المصحح لو قدر زائدا على الوجود وبين الوجود
قلت هذا بين في البطلان فانه يلزم منه ان تصح الروية للمرئي بدون وجوده وهو مح وان لا يوجب الوجود مصححا للروية وكل ذلك
فلا يبقى لتصحيح الروية بعد هذه التقاسيم الحاصرة والدلائل القاطعة سوى معقول الوجود فاذا رئي موجود لزم عقلا صحة روية
كل موجود والبارى تع موجود فصحت رويته وهو المطلوب ثم لو قدر المصحح امرا اخر ويكون مشروطا بالوجود فاما ان يكون
واجبا في حق الرب تع او جائزا او فان قدر واجبا صحت الروية وان قدر جائزا لم يصح هذا التقدير لان القديم تع لا يتصف بجائز

وان قدر

وان قدر محالا فلا يكون الوجود شرطا في المحال لان كون الشرط شرطا في مح فان قال قائل الوجود مشروط في مصحح المحال بل لما ضده محال كالحياة
المصححة للعمى او الصمم لما صحت الادراكات قلنا فالمح منتف فيجب وجود ضده وهو الكمال فتصح الروية ويجب السمع والبصر والكلام ولا
يصح ان يقدر المصحح صفة او عرضا زائدا على وجود المرئي قائما به لجميع ما تقدم من الدلائل ولدليل اخر وهو انه كان يلزم من القول
بذلك انه لا تصح روية الاعراض لاستحالة اتصافها بالاعراض ورويتها ثابتة بالضرورة العقلية والحس وانما معنا في بيان هذه
المسلة لان صاحب نهاية العقول استشكلها واستصعبها واورد عليها اسئلة ثم قال في بعض تواليفه فمن اتى بعدي وله استطاعة
على تتميم المسلة فليفعل او كلاما هذا معناه وفيما ذكرناه والحمد لله تتميم للمسلة والله ولي كل نعمة **مسئلة** واما الدلائل الشرعية
النقلية على جواز روية الله تع فكثيرة منها اجماع الامة على طلب ذلك بقولهم اللهم اجعلنا من اهل النظر اليك وجهك الكريم والمح
لا يطلب ولا الواجب وانما يطلب من اقسام المعقولات الجائز فقط ومنها سوال موسى عليه السلام الروية بقوله ارني انظر اليك
مع انعقاد الاجماع على انه عالم بالله تع والعالم بالله تع لا يساله ما يستحيل في حقه والا كان متهما ونابه وذلك على الانبياء عليهم السلام
ممتنع لانهم معصومون منه بالاجماع وقول المعتزلة انما طلب الروية لا لنفسه ولكن ليرى قومه منع ذلك فيحصل عليهم باستحالته
كلام فاسد لانه تاويل للكلام واخراج له عن ظاهره لا لضرورة فكان تحريفا للقران محرما بالاجماع وايضا فلو كانت ممتنعة لم يكن موسى
عليه السلام شاكا في امتناعها لانه عالم بالله سبحانه اجماعا فعلى هذا واجب ادبه مع الله تع المعلوم في حقه ايضا اجماعا ان يقول
الاهي زدني علما بامتناع الروية في حقك واما ان يعرض ويوهم بطلبها جوازها مع علمه بامتناعها فليس من باب الاداب والانبيا
عليهم السلام معصومون من هذا بالاجماع وقول المعتزلة ايضا في بعض تحريفاتهم للقران انما سال موسى بقوله ارني علما ضروريا
اي هب لي علما بك ضروريا والجواب من اوجه الاول ما قالوه تاويل للقران من غير ضرورة فكان تحريفا وتحريف القران الحاد
في الدين الثاني هو ان الضروري لا ثواب عليه لا سيما عند المعتزلة فكيف سال موسى عليه السلام الانتقال من ما يثاب عليه الى
ما لا ثواب عليه وهو عندهم انقص وعلم موسى عليه السلام ينافي الانتقال من الاعلى الى الانقص الثالث هو ان كلامهم هذا متى
كان باطلا بيانه هو انهم جعلوا السوال هنا متوجها الى العلم الضروري وجعلوا جوابه متوجها الى منع الروية بقوله تع لن تراني
وهذه غاية في التناقض لا يرتضيها عاقل وكيف يرضى ذو عقل ان يجعل سوال القران وجوابه متنافرين غير متفقين فان كان موسى
عليه السلام اجيب بلن تراني في منع الروية فهي التي سال وهو قول اهل الحق وان كان انما سال علما ضروريا كما قالوه فالممنوع اذا
اذا العلم الضروري فلم يمنع تع الروية بلن تراني وبطل قولهم بعينها بذلك لان معناه من المطابقة لن تعلمني وليس بمنع للروية ولا
جواب المعتزلة عن هذا ومن الدلائل النقلية في ذلك ايضا قوله تع فان استقر مكانه فسوف تراني واستقرار الجبل من الجائزات
فكان ما ربط به من الروية من الجائزات لاستحالة ربط المح بالجائز من الحكيم العليم علم بربط بالجائز الا جائزا فالروية جائزة في حق
الله تع وقد انعقد الاجماع على ان موسى عليه السلام سمع هذا الخطاب العزيز قبل تدكدك الجبل لاجل التجلي فخلق الحياة للجبل
والروية حتى راى الله تع فتدكدك وليس للتجلي معنى يعقل في هذه المسلة سوى ذلك ثم حكم استقرار الجبل في حين سمع موسى
عليه السلام لهذا الخطاب الجواز فتعلقت الروية المعلقة على الجائز اذ لا يعلق مستحيل بجائز والا اقتضى ذلك جواز المح وهو قلب
للحقائق وتعلق خبر الله تع بذلك مح كما تقدم ذكره وهذه النكتة هي القاطعة لرقاب المعتزلة في تشغيبهم في هذا الموضع بقولهم ربطت
الروية باستقرار الجبل في زمان تدكدكه وهو جمع بين النقيضين وهو مح فالروية مح وما قدمناه قاطع لهم جارا مويه لان موسى سمع الخطاب
تدكدك الجبل واستقراره اذ ذاك معلوم الجواز وصار ما قالته المعتزلة اخراجا للقران عن ظاهره فكان تحريفا والحادا في الدين فبطل
ولو اراد تع الاخبار عن استحالة رويته لقال تع ان تراني او روبتي مح ابدا فان وقع الح فسوف تراني ومن الدلائل في ذلك ايضا قوله تع
لن تراني لان لن عند العرب تقتضي نفي المرة الواحدة فقط والمح لا يصح نفيه بذلك قال سيبويه رحمه الله لن لنفي سيفعل وسيفعل يخرج المخبر
عنها من ثبوت الفعل بالمرة الواحدة فقط فكانت لن لنفي المرة الواحدة ويفعل تع بعد ذلك ما يشاء من خلق او ضدها ومن دلائل ذلك
قوله تع لا تدركه الابصار وجه الدليل في ذلك هو انا اجمعنا على ان هذه الاية للتمدح وليس في كون المعلوم لا يرى تمدح والا لزم كون

العدم محمد وحا بكونه لا يري وذلك باطل اتفاقا فلم يبق التمدح الا في وجه كونه تعم قادرا على ان يحجب الابصار خلقه عن رويته وقد
ثبت في الحقائق ان القادر على الشئ قادر على مثله وضده لان ضد العرض من جنسه وتعلق القدرة بالاجناس من صفة نفسها فلما
قدر تعم على منع الابصار عن رويته لزم منه اقتداره تعم على خلق ضد ذلك وهي رويته تعم ومن دلائل ذلك قوله تعم فلما تجلى ربه
للجبل معنى في هذه الاية سوى الروية والا خرج كلام القران عن الفائدة وهو ح فلما راى الجبل ربه جاز ان يراه غيره ولان الوقوع
يدل على الجواز ولا ينعكس ومن الدلائل في ذلك قوله تعم وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي
باذنه ما يشاء فقسم تعالى تعلق خطابه بالبشر على ثلاثة اقسام فجعل منها من وراء حجاب فاقتضى ذلك ان يكون الوحي لا من وراء حجاب
والا تداخلت الاقسام ولم تكن ثلاثة ولم تفصل ايضا باو وبلاغة القران المعلومة قطعا تقتضي نفي التداخل في الاقسام والتهافت
في الخطاب ومن الدلائل في ذلك ايضا قوله تعم وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة اثبت تعم بالكلام الاولي النعيم وبالثانية رؤية
الله تعم ولما اجمعنا على ان هذه الاية من باب تعداد النعم وجب حملها على حصول الروية لا على ما ادعته المعتزلة من نظر مع عدم رؤية لان
من ينظر ولا يرى فهو ممنوع عن النعمة العظمى والاجماع يبطل ان تحمل الاية على نظر من غير روية لما علم من ان ذلك عذاب فضلا عن
ان يكون نعمة ومن الدلائل في ذلك قوله تعم كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فذكر الحجاب يشهد بصحة الروية لله تعم لانه من
استحالت رؤيته فلا يحتاج الى حجاب عنه لم تخصيص   ربن بالحجاب دليل ايضا على ذلك لان المعلوم الذي تستحيل رويته لا يختص
احد دون احد بنفي رؤيته واخراج هذه الايات عن هذه الاوجه من الدلالات تاويل من غير ضرورة فكان تحريفا للقران محرما
باجماع الامة ويدل على ذلك من الاحاديث الصحيحة في صحيح المسلم ترون ربكم وفي بعض الروايات عيانا كما ترون القمر ليلة
البدر فالتشبيه في هذا الحديث بين الرؤيتين لا بين المرئيين ولو كان بين المرئيين لكان كالقمر وانما قال ترون والاحاديث في هذا
الباب كثيرة لو اوردناها لطال الامر وقول المعتزلة فلم قال موسى عليه السلام تبت اليك ولم يتقدم الا طلب الروية فالجواب
انه لما ثبتت صحة الروية وجب حمل سوال موسى عليه السلام لها على ظاهره كما تقدم وجب صرف تبت اليك الى امر غير
معقول لسوال الروية الجائزة فاما ان يكون ذلك راجعا الى سواله الروية لشدة اشتياقه الى رؤية الله تعم عند سمعه للكلام
القديم فشغلته شدة الشوق عن ان يستاذن في طلب الروية او على عادة الانبيا عليهم السلام لانهم متى راوا اية كبرى بادروا الى
الاستغفار كما قال تعم اذا جاء نصر الله والفتح الاية ثم قال فسبح بحمد ربك واستغفره اي لعلمكم بنفي قيام المخلوقية بعظيم حقوق
الالهية فليس الا يحوجكم الى الاستغفار والتوبة او غير ذلك من الجائزات عن الانبياء عليهم السلام مما ليس بصغيرة ولا كبيرة وقيل
تبت اليك من طلبها في الدنيا وقد خصصت لمحمد عليه السلام وقول المعتزلة يجب تاويل جميع ما تقدم من الدلائل الشرعية لاجل
لزوم اتصال الشعاع بالمرئي ولزوم المقابلة وهما مستحيلان على الله سبحانه كلام فاسد لانهم قد اجمعوا معنا على ان الله سبحانه يرى
خلقه الا الكعبي منهم فانه انكر ذلك فكفر باجماع الامة فاذا راى تعم خلقه من غير شعاع ولا مقابلة صح ان يراه خلقه من غير شعاع
ولا مقابلة لان الحقائق العقلية تطرد شاهدا وغائبا وكما علمناه تعم من غير مقابلة صح ان نراه من غير مقابلة والقول بالشعاع
باطل من اوجه منها انه ان كان عرضا يستحيل انبعاثه لاستحالة تحيز العرض وانتقاله واستحالة القائه بالانتقال واستحالة بقائه ولما   بد
الحكم لمن لم يقم به زمان انبعاثه وان كان جوهرا او جسما استحال القول بانه يدرك به لان المدرك انما يدرك بصفة توجب له هذا
الحكم والجوهر لا يقوم بالجوهر لاستحالة تداخل المتحيزات ولا بطل تحيزها وهو صفة نفس الجوهر فيلزم لو تداخلت الجواهر عدمها
لبطلان صفة نفسها وهو التحيز ولما بطل القسمان بطل القول بالشعاع وكذلك لو كانت المقابلة مشترطة في الروية اشتراطا عقليا
لاطردت شاهدا وغائبا ولم تصح رؤية الله سبحانه لخلقه من غير مقابلة ولا صحت عند مقابلتنا المراة رؤيتنا لوجوهنا من غير
مقابلة وكذلك رؤيتنا للسماء والكواكب عند النظر الى الماء وكل ذلك روية لمرئي من غير مقابلة فلما صح هذا كله علم انه ليس
ارتباط الروية بالمقابلة ورجوعها الا عند مقابلة بعض المرئيات ارتباطا عقليا ولا مما يتبدل بل انما هو ارتباط عادي والاخرة من جملة
المواضع التي تنخرق فيها العادة على ما تقدم بيانه فتنخرق العادة هناك ويري المومنون ربهم من غير مقابلة ولانا نرى الاعراض

كالالوان

كالالوان والاكوان من غير مقابلة لان المقابل لا بد ان يكون متحيزا والاعراض ليست بمتحيزة فلا تقابل ولا تقابل فلما لم تقتض الروية
المقابلة بل تصح الروية بدونها وجب حمل الدلائل الشرعية على الروية على مقتضاها من غير تاويل لشئ من ذلك اذ لا ضرورة توجب
ذلك بل يكون التاويل تحريفا للقران والحادا في الدين محرما باجماع الامة **مسئلة** واما وقوع هذا الجائز فليس له طريق
من طرق علوم المخلوقين سوى الخبر الصدق الرباني وقد وردت ايات من القران تقتضي وقوع ذلك في الاخرة لاهل السعادة
وكذلك وردت احاديث كثيرة من صحيح الاثار واجمعت الامة على ذلك قبل خلق المبتدعة **مسئلة** اختلفت الصحابة رضي
الله عنهم ومن بعدهم من علماء الملة في انه هل راى محمد صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج ام لا على ما ذكره القاضي ابو بكر في
البداية ومن قال منهم لم يره بعيني راسه تلك الليلة قال انما راه بعين قلبه قال الشيخ ابو الحسن الاشعري ره فقد وقع اجماعهم على
انه صلى الله عليه وسلم راى ربه وانما اختلفوا في محل الروية لا في نفس حصول الروية قال الشيخ ابو الحسن ايضا وقد اجمعنا على انه
كلمه فاسمعه كلامه القديم قال تعم فاوحى الى عبده ما اوحى فقد كلمه وحيا بمقتضى هذه الاية وقد قال تعم وما كان لبشر ان يكلمه
الله الا وحيا او من وراء حجاب فاقتضى ذلك ان المراد بالوحي في الاية حصول الكلام من غير حجاب لقوله تعم ولو لم نقل ذلك
لما صح هذا التقسيم لكنه صحيح بالاجماع فالروية حاصلة مع هذا الوحي وهذا القسم الاعلى حصل لنبينا عليه السلام ولموسى عليه
السلام القسم الذي يليه وهو سمعه الكلام القديم مع خلق الحجاب وهو خلق المانع عن الروية في بصره ولباقي الانبياء عليهم
السلام القسم الثالث وهو ارسال جبريل عليه السلام يبلغهم العبارة عن كلام رب العالمين **مسئلة** ومن الجائزات في احكامه
تعم ايلام الابرياء والبرئ هو الذي لم يتقدم منه ذنب وله تعم تكليف ما لا يطاق وانه تعم يضل من يشاء ويهدي من يشاء وكل ذلك
عدل منه سبحانه بحق ملكه على عباده وانه تعم لا يجب عليه رعاية الاصلح بل ذلك كله من الجائزات ومما يدل على ذلك كله انه قد علم
قطعا انه لا خالق لجميع المخلوقات سواه ولما صدر في العالم بالمشاهدة والضرورة ايلام من لا ذنب له كالاطفال والبهائم ووقع
تكليف من علم الله سبحانه انه لا يقع منه ما كلفه به كالكافرين الذين قال سبحانه وتعم فيهم سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون
وهم مكلفون بالايمان اجماعا ولو اطاقوا ما كلفوا به لاطاقوا تبديل خبر الله سبحانه وعلمه القديم وارادته وكل ذلك مح وقد علم ايضا
على القطع ان الله سبحانه قادر على ان يخلق الخلق في الجنة ابتداء من غير تكليف وعلى الضرورة يعلم ان ذلك كان يكون اصلح لهم لكنه
تعم لم يفعله بل فعل ما شاء لبيان عدله وعزه وحدي الاخرين لبيان فضله تعم وكرمه لا حجر عليه سبحانه في شئ من ذلك ومعلوم
ان حكمته تعم انما هي فيما صدر من احكامه تعم في خلقه وهذا متفق عليه وتحقق ان الحكمة في ضد ما قالته المعتزلة من وجوب
رعاية الاصلح وقول المعتزلة في ايلام الابرياء على ما بيناه انما صدر ذلك من حكمه تعم في خلقه ليجازيهم بذلك في الاخرة تسليم منهم
للمسئلة لانهم غفلوا عن حقيقة البرئ وقد بينا ان البرئ من لم يتقدم له ذنب يعاقب عليه وقد سلمه الخصم في ايلام الاطفال والبهائم
ما يصدر بعد ذلك من اعطاء او منع مسئلة اخرى لا معارضة لها على الاولى ثم من المعلوم ايضا من معتقداته تعم ان يعطيهم النعم
من غير تقديم الالم فتبين ان ما تقدم من الالام في الحقيقة لا في مقابلة شئ بل بمطلق مشيئته سبحانه واذا لم تكن بين الاعطاء والايلام
رابطة موجبة ثبت فضل والايلام عدل وايضا فاما ان يراعي اختيار من له اختيار من اهل الالام الذين لم يتقدم لهم اجرام اولا
فان روعي ذلك فمختار من يعذب ان لا يعذب وان يعطي النعيم من غير عذاب وهذا معلوم ضرورة وان لم يعتبر باختيارهم في
ذلك بالالام من غير التفات الى اختيارهم ولا اجرام تقدمت لهم هو عين ايلام البرئ وعين تنفيذ الحكم بالقهر والعز وهو عين
ما قلناه وقد تقدم ابطال الايجاب عليه سبحانه من كل وجه وعلم انه تعم لا ينتفع بالالام ولا يتضرر بذلك حتى يزيل ذلك كما
يعوضهم به من النعيم لاستحالة الوجوب عليه فاي شئ فعل من ذلك فله تعم فعله من غير وجوب هذه نكتة هذه المسئلة ولا يعقل
منه الظلم سبحانه لان الظلم هو التصرف في ملك الغير بغير اذنه وذلك مح عليه سبحانه اذ لا يملك احد معه شيئا لانه خالق كل شئ
وقول المعتزلة العدل وضع الشئ في موضعه حد فاسد لانه مبهم ثم ان ايلام البرئ وضع الالم في محله فهو موضعه لانه قائم به فهو
محله فان قالوا اردنا ليس محلا له بالنظر الى التحسين والتقبيح العقلي قيل لهم وهو محل النزاع ومن سلم لكم القول بذلك حتى تبنوا

عليه مسالكم وقد بينا ابطال القول في غير ما موضع وكذلك يستحيل نسبة الجور الي الله تعالى لان الجور هو الخروج عن الحد والرسم
المرسوم للمكلف وليس مع الله سبحانه اله يرسم له الرسوم ويحد له الحدود لوجوب وحدانيته سبحانه فكما استحال في حقه الظلم
والجور وجب ثبوت العدل والفضل ولما تحقق ما قلناه من صحة ايلام البري بني عليه من باب اوجب في الصحة صحة ما ورد في الشرع يعة
من الوعيد بتعذيب المجرمين علي اكسابهم وان كانت خلقا لله سبحانه في محالهم ومقدرة في الازل عليهم وجعلت لهم تلك الاكساب
علامات علي انفاذ تلك الاحكام **مسئلة** وحقيقة الكسب ما وجد في محل العبد وله عليه قدرة حادثة **مسئلة** والدليل من
طريق المعقول علي ثبوت قدرة للعبد متعلقة بما يكتسبه ما يجده المكتسب ضرورة من التفرقة بين حالتي كسبه وجبره واضطراره كما لو
قدرنا ماشيا كسبا واختيارا ومجرورا جبرا او اضطرارا وتسوية الجبرية بين الحالتين معاندة لما علم ضرورة والمخالف في الضروريات
تسقط مكالمته ويحط عن درجة المناظرة وتلك التفرقة الضرورية لا تعقل الا لصفة قائمة به حالة الكسب والا لما ضرورة يعلم انه
لا يقع الفرق بنفي في الطرفين والنفي في احدهما ليس باولي من الطرف الاخر فلم يبق الا الثبوت في الطرفين معا فالقدرة ثابتة في حال
الكسب وضدها وهو العجز ثابت في حال الاضطرار فان قلت فاذا ثبت للعبد قدرة فيلزم ان يقدر بها علي الخلق والايجاد كما
قالته المعتزلة قلت ما قالته الجبرية من نفي قدرة العبد حالة الاكتساب باطل بالضرورة وما قالته القدرية من لزوم تاثير
قدرة العبد في الخلق والابداع باطل بالبرهان وذلك ان قدرة العبد لو تعلقت بشيء علي وجه الابراز من العدم وهو الايجاد
والاختراع للزم المح من اوجه منها لزوم حدوث القديم اذ يلزم تخصيص قدرته تعم القديمة ببعض ما هو صالحة له دون
بعض وكل مخصص حادث ومنها بقاء ما لا يبقى ومنها اجتماع النقيضين لان قدرة الاختراع لا بد تقدمها علي المخترع لتبرزه من العدم الي
الوجود فيجب ورودها عليه حال عدمه لتصيره موجودا لحقيقة الابراز هو تسبيب الشيء من لا شيء الي شيء اذ لو وردت عليه
حالة عدمه فقط لم يظهر ابراز وحالة وجوده فقط لكان تحصيلا للحاصل وهو مح فلا يعقل التاثير في الوجهين علي تقدير افراد
الزمان لزم تعدده فلزم وجوب بقاء قدرة الابداع وقدرة العبد عرض يستحيل بقاؤه فاستحال التاثير به فوجب عزل قدرة المخلوق ثين
عن التاثير والخلق وانفراده بقدرة الخلق سبحانه بذلك قطعا ويلزم ايضا لو استقبل الابراز بزمن فرد من الزمانين المقدرين ان يكون
المبدع موجودا معدوما في الزمن الفرد وهو مح سواء قدرت زمان الابداع زمان وجود المبدع او زمان عدمه لان العدم يطلبه
لاجل الابداع واجتماع النقيضين مح وما ادى الي المح فهو مح فوجب تعدد الزمان وتقدم قدرة الابداع وهو المطلوب وان نظر
الي وقوع الكائن بالقدرة المؤثرة فاول زمان حدوثه هو المعبر عنه بزمان الكون بالقدرة واما التكوين فلا بد فيه من زمانين زمان
عدم المكون وزمان وجود بالقدرة المتقدمة عليه وبعد ذلك الزمان يكون باقيا ان توالى عليه الامداد بالابقاء من الله سبحانه
وهذا فيما يصح بقاؤه وهي الجوهر ولان من شرط الخالق ان يكون عالما بما يبدعه وبتفاصيل ما يخترعه اذ ليس بعض تلك الدقائق
مرتبطا ببعض علي ما ثبت في الحقائق فيلزم تعيين كل دقيقة بالارادة اليها بدلا من عدمها والارادة لها مشروطة بالعلم بها وهذا
معلوم ضرورة والعبد غير عالم بتفاصيل ما يظهر علي محله من الاكوان والاعراض المكتسبة ومتى بطل الشرط بطل المشروط عقلا وايضا
فلو اثر العبد خلقا وايجادا في عرض لزم ان يؤثر في جوهر ضرورة تساوي معقولية جعل الشيء شيئا بالقدرة والاشياء لا تختلف في
معقولية الشيئية ولما استحال اختراع العبد اتفاقا وتحقيقا استحال اختراعه لعرض ايض هذا من جهة المعقول واما من جهة
من جهة المنقول فادلة هذه المسئلة كثيرة كقوله تعم هل من خالق غير الله وقوله تعم اروني ماذا خلق الذين من دونه وقوله تعم
افمن يخلق كمن لا يخلق وقوله تعم والله خلقكم وما تعملون وقوله تعالى الله خالق كل شيء خرج القديم تعم من هذا العموم لاستحالة
حدوثه ووجب بقاء كل حادث يجب خلقه وايجاده والاجماع ايض منعقد علي هذا المطلوب قبل خلق القدرية وقوله تعم بما كنتم تكسبون
ولم يقل بما كنتم تخلقون الي غير ذلك من الدلائل فلما بطل الطرفان من ان يكون العبد خالقا او ان يكون مجبورا بالضرورة تعين القول
بحالة متوسطة بين الحالتين وهي المعبر عنها بالكسب ومما يزيد بيانا هو ان العبد اما ان تكون حالته بالنسبة الي فعله حالة محو
صرف وجبر محض حتى ليس له فعل بوجه من الوجوه اصلا وهذا باطل علي الضرورة علي ما قدمنا بيانه وعند بيان بطلان هذا

القسم تعين ان يكون للعبد فعل ثابت ثم هذا الثبوت اما ان يكون استبداده بالخلق والاختراع او منحطا عن ذلك وباطل ان يكون
استبداده لاجل البراهين المتقدمة الذكر فلم يبق الا كونه فعلا مثبتا متعليا عن الجبر المحض بالضرورة منحطا عن الاستبداد بالخلق
بالبراهين القاطعة فتعين بهذا التقسيم الحاصر القول بثبوت حالة متوسطة هي المعبر عنها بالكسب وهو المطلوب ولا يلزم انحصار
التعلق المطلق في وجه الاختراع فقط اذ تعلق الارادة معقول من غير اختراع وكذلك تعلق العلم ولا يلزم ايض انحصار تعلق القدرة
في التاثير بل اوجه التعلق متعددة فقد عقل تعلق قدرة الباري تعم بالمقدورات في الازل من غير حصول التاثير في الازل وذلك التعلق
يعبر عنه بالصلاحية فليعقل تعلق للقدرة الحادثة يعبر عنه بالكسب موازيد في معقوليته من مجرد الاقتران الزماني لان قدرة العبد
تقارن اعراضا كثيرة في محلها كالالوان والطعوم ولا تعلق لها بها اكتسابا **مسئلة** ولا يقال لم لا تكون قدرة العبد صالحة للخلق لمعقوليتها
وامتنع ذلك لما يؤدي اليه من المح وهو تخصيص قدرة الرب تعم لان هذا لا يصح اذ لو كانت قدرة العبد صالحة للخلق لكانت قدرة الرب سبحانه
صالحة للتخصيص اذ لا يقال لكذا الا لما يصح حصوله والا فليس بصالح اذ لا صلاحية لشيء بتحصيل المح ويلزم من القول بذلك صلاحية القدرة
القديمة للحدوث وهو مح وايض فيلزم علي القول بذلك ان يكون قدرة العبد صالحة للبقاء المشترط في قدرة الخلق علي ما بيناه وذلك
كله مح والمح لا يصلح لشيء ولا يصلح له شيء والا لما كان محالا وفيه خلط الحقائق وقلبها وهو مح تضيره رات العقول فان قلت فهلا اشترط لم
بقاء قدرة العبد ايض بالنظر الي تعلقها كسبا فيبطل عليكم القول بالكسب ايض بما به ابطلتم علي القدرية ان يكون بها الاختراع قلت لا يلزم
ذلك لان تعلق الكسب ليس تعلق ابراز من العدم الي الوجود بل نسبة يعلمها العبد بين قدرته ومقدوره في محله ضرورة ويفارق
بها حالة المجبور والنسب يصح حصولها في الزمن الفرد اذ ليس ذلك بتعلق ابراز اذ قد ابرز ذلك الفعل غير العبد وهو الله سبحانه بل
تعلق قدرة العبد تعلق تمييز عن حالة الجبر وبذلك التمييز تميز ايض بحصوله مكلفا عن من ليس بمكلف كالمضطر والمجبور وذلك
كتمييز بين تعلق الارادة وتعلق الكراهة وتعلق العلم فيحصل التمييز من غير تاثير لشيء من هذه الصفات وايض فقد علمنا ان ارادة الله
سبحانه تتعلق بما لا غاية له علي وجه النفوذ وعدم التعذر ولم يخرج كون ارادة المخلوقين يستحيل عليها هذه الاوجه من التعلق عن ان تكون
ارادة وكذلك علمه تعم بما لا غاية له تفصيلا لم يخرج استحالة تعلق علوم الخلق علي هذه الاوجه عن ان يكون علوما فكذلك القول في القدرة
لم يخرجها استحالة الاختراع بها الذي وجب انفراد الله سبحانه به عن ان تكون قدرة **مسئلة** ويؤيد ما قلناه ان الله سبحانه يحكم
في خلقه ما يشاء ولا تتوقف احكامه في ثوابهم وعقابهم علي ان يكونوا خالقين لافعالهم اذ انه تعم نصب الثواب والعقاب علي ما وقع مباشرة
قدر ما حكم به عند الرمي بالسهم مثلا وغيره والكسب ليس الا في محل المكتسب اتفاقا وتحقيقا اذ لا تصرف للعبد في الخارج فلا تصرف
له ايض بالوضع لان القادر علي الوضع قادر علي ضده وهو الرفع فلما لم يقدر العبد علي رفع ما رماه ولا علي رده لم يكن هو القادر علي ارساله
ووضعه حيث وقع **مسئلة** وقول المخالفين هنا بالتولد ويسمونه فعل فاعل السبب قول باطل لان الشيء الذي يدعون تولده لشيء اخر لا
يخلو اما ان يكون فاعلا للمولد بالذات او بالاختيار او يكون الشيء المتولد بزعمهم وقع من العدم الي الوجود من غير فاعل وهذا القول
الاخير باطل ببداية العقول ويؤدي الي القول بالتعطيل وهو كفر صراح وقد تقدم في الصدر بيان براهين دلالة الصنع علي الصانع باوضح
المسالك واقطعها فلا بد للفعل من فاعل قطعا فان قدر المولد فاعلا بالذات لزم ان لا تناهي للحركات ضرورة تماثلها في الحد والحقيقة فالجزء
من الحركات المولدات عندهم عند ذهاب السهم مماثلة لما قبلها فيلزم ان تولد ايض وكذلك التي بعدها ويلزم دخول ما لا نهاية له من
الممكنات في الوجود في الزمن الفرد وهو مح في المعقول وباطل بالمشاهدة والحس ويلزم وقوع المتعاقبات بالمشاهدة غير متعاقبة بل
تقع دفعة واحدة وهو جمع بين النقيضين وهو مح فان قيل انما لم تولد الحركة الاخيرة حركة اخرى لاجل مصادفتها المانع قلت فالمانع منعها
عن صفة نفسها لان توليدها عندهم انما هو لصفة نفسها واذا منعها عن صفة انتفى عدمها واذا اقتضى عدمها بدلا من وجودها فيلزم عدم
التي قبلها لبطلان صفة نفسها ايض وكذلك رجوعا الي الاولى فتبطل فيلزم عدم الكل من ذلك فيلزم بطلان التولد وهو المطلوب ويلزم بطلان
التولد علي تقدير وجوده وهو جمع بين النقيضين وهو مح فالمؤدي اليه وهو القول بالتولد مح وان قدر المولد علي زعمهم فاعلا بالاختيار
لزم اوجه من المح منها اتصاف الصفة بشروط الافعال وهي العلم والقدرة والارادة وهو مح او صدور الافعال من غير شروطها وهو مح ومنها

لزم خلق المخلوق وقد قدمنا ابطال ذلك ومنها لزوم تخصيص قدرة القديم سبحانه وذلك مح ومنها لزوم بقاء الاعراض وهو مح ومنها لزوم
تاثير صفة حادثة في الايجاد وهو مح ويلزم كل وجه من المح لزم لكل من قال بان المخلوق يخلق وخصوصا من ادعى ذلك للاعراض لانه ادخل في
المح فعلم ان القول بالتولد المودي الى هذه الوجوه من المح مح وقد علم ايض ان العرض لا ينقسم وان الجوهر الفرد كذلك فلا يخرج عرض من عرض
ولا جوهر من جوهر ولكن الرب سبحانه يخلق عند شي وتارة يخلق شيئا لا عند شي ومن ذلك خلق الشبع عند الاكل والري عند شرب الماء
والشفاء عند استعمال الدواء والنبات عند نزول المطر من غير انتقال عرض ولا تاثير حادث في حادث مسئلة وقد بنا المخالفون السنة
ادعاءهم انهم يخلقون اعمالهم وادعاءهم التولد عن ذلك وتسميتهم ذلك فعل فاعل السبب على القول بالصلاح والاصلح والتعديل والتجوير
وعلى هذا بنوا القول في الالام والاعراض وبنوا على ذلك في الايجاب العقلي وكل ذلك مبني على التحسين العقلي والتقبيح وقد قدمنا ابطال التحسين
العقلي والتقبيح في المقدمات في صدر هذا الكتاب وعند ذلك بطلت جميع مبانيهم التي بنوا على القول بذلك مسئلة ومن الجايزات
خرق العادة في افعال الله سبحانه اكراما لاوليائه الذين والى هدايتهم نوالوا طاعته سرا وعلنا ولازموا التشمير في الخدمة على موافقة السنة
والصبر على المكاره وحفظ الكرامات فيظهر الله تعالى لهم الخارق للعادة باجابة دعوة او ابتداء من غير طلب دلالة على صدق اتباعهم وموافقتهم
وهي الحقيقة راجعة الى النبي عليه السلام اذ بموافقة الولي له اكرم لخرقت العادة ويشترط في الولي ان يكون غير مدع للنبوة والا كان كاذبا
ولم يكن وليا ومن هنا فارقت الكرامة المعجزة وكذلك مفارقة خارق العادة من السحر للمعجزة بعدم الدعوى ايض وبموافقة الولي للسنة
ومخالفة الساحر في نفس الامر ولذلك نقطع بمعجزة النبي بشرطها ومنها دعواه النبوة ولا نقطع بما يظهر بغير دعوى لاحتمال الامر في باطن الحقيقة
وانما نحكم بكون الخارق كرامة على تقدير ان كان من اتقى سرا وعلنا الله سبحانه لا يوالي الا الصادقين مسئلة ويشهد لجواز الكرامات
ووقوعها قطعا اهل الكهف والاجماع منعقد على انهم لم يكونوا انبياء وخوارقهم متواترة وكذلك كرامات مريم عليها السلام متواترة
قال الله تعالى وامه صديقة ولو ثبتت لها النبوة لما عدل عن ذكرها بالوصف الاعلى الى الوصف الذي لم يبلغ الى ذلك لان درجة
النبوة اعلى من درجة الصديقية اجماعا فكل نبي وليس كل صديق نبيا وهذه الدلالة رد قول من ادعا ان مريم وام موسى عليه
السلام ثبتت لهما النبوة وقد استفاض في العالم وقوع الخوارق اكراما للاولياء كثيرا بالكثرة استفاض وقوعها للصحابة رض
كقصة عمر رض في قوله على المنبر يا سارية الجبل ونحو ذلك مما يطول ذكره جرى لهم ولمن بعدهم من التابعين وتابعيهم مما لا
دلالة عند ذوي الابصار ومن وقف على كتب مناقبهم ككتاب الحلية وامثاله اطلع على كثير من ذلك ولم تزل تقع للاولياء
الى الان والى قيام الساعة مسئلة لا يقض بالكرامة على العاقبة اذ لا رابطة بينهما لا شرعية ولا عقلية فلا يعلم احدهما يؤول
اليه امره الامن دفع الشرع عليه كالعشرة واهل بدر وكاويس القرني رض عنهم اجمعين مسئلة ومن المستحيل العقلي
اكتساب النبوة والرسالة لان حقيقة هذين المعلومين تعلق خطاب الله سبحانه بالعبد على وجه الانباء له والارسال وكلام الله سبحانه
ازلي وتعلق خطابه تعالى على التحقيق ازلي والازلي مح اكتسابه على القطع وايض فالتعلق ليس بموجود في محل العبد والمكتسب حقيقة ما
وجد في محل العبد وله عليه قدرة حادثة كما تقدم بيانه فخرج من ذلك ان النبوة والرسالة مستحيل اكتسابهما وهو المطلوب وغاية العابد
ولو عبد الله الاف من السنين ان يكون عابدا لما قام في محله والنبوة والرسالة امر اخر وراء ذلك كله ولذلك قال تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالاته وقال تعالى اهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم وهنا غلطت الفلاسفة غلطا عظيما وهو من جملة كفرهم كصاحب رسائل
اخوان الصفا وغير منهم حيث قالوا ان الانبياء والرسل عليهم السلام هم وضعوا تلك النواميس من قبل انفسهم مصالح للخلق فكانت
حقا من هذا الوجه وهذا باطل بما قدمنا بيانه وبرهانه من انه لا قدرة للخلق على خوارق العادات ولا على النبوات والرسالات ولو
كان ما قالوه صحيحا لوضع كل واحد منا نواميس على ممر الدهر والاعصار وفي كل المداين وهيهات هيهات وانما هي اختصاصات
الاهية وامور ربانية يهبها من يشاء فاخطاؤهم والحق في نفس المسئلة فكان خطاهم هذا كفرا صراحا فنعوذ بالله من الضلال والخذلان
ونسأله تعالى ان يديم علينا نعمة الاسلام والايمان ويوزعنا شكر ذلك انه جواد كريم مسئلة قد تقدم بيان الدلائل على توحيد الله
سبحانه فكان له سبحانه تعبيد عباده بحق ملكه عليهم فلا يتوجه لهم طلب للاجر على اعمالهم لانها خلقه تعالى فان اثابهم على ذلك

فصل

در البصائر

نفضل منه مبني على فضل خلقه سبحانه لاعمالهم وخلقهم او لا فتفاوته فضل اذ خلقهم وخلق اعمالهم فضل وقبوله ذلك فضل ولكنه
سبحانه جعل اعمالهم علامات على ما شاء انما اخبر عنه من الثواب او العقاب هذا ما اقتضته البراهين القطعية مسئلة ومن
الجائزات بناء على ما تقدم غفران ذنوب المذنبين وقبول توبة التائبين وقبول شفاعة الشافعين والدليل على ذلك كله ان التكليف
ولا غيره واجب عليه سبحانه كما تقدم بيانه وكذلك نصب ثواب عليه او عقاب اذ له تعبيدهم بحق ملكه عليهم والجاين وضعه جائز
رفعه وهو دليل على جواز نسخ الاحكام الشرعية بعد استقرارها مسئلة والقول المقتضي لنصب الثواب والعقاب على افعال العباد
وتركهم هو الخبر والخبر ينقسم الى ثلاثة اقسام خبر جزم يفهم من قرائن الخطاب به نفي اضمار شرط وخبر مشروط بشرط وخبر
محتمل للشرط فالقول المقتضي لنصب الثواب على الفعل او الترك يسمى وعدا والمقتضي لنصب العقاب يسمى وعيدا وزجرا وتهديدا
وتخويفا فاذا ورد هذان الخبران وتبين منهما احد الوجهين من نفي شرط او ثبوته حملا على ذلك وان لم يتبين منهما ذلك فهو القسم
المحتمل بقوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار وقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار
جهنم فالاية الاولى قد علم من الاجماع ومن موارد الشريعة اشتراط الموافاة بذلك من غير تبديل فحملت الاية على ذلك اجماعا والاية
الثانية ان كان العصيان فيها كفرا مع الموافاة فقد علم ايض من موارد الشريعة والاجماع بتنفيذ هذا الوعيد على التابيد من غير احتمال
وعلم ذلك من الدين ضرورة وان كان العصيان دون الشرك بالله سبحانه كان محتملا لشرط باقيا على الاصل في لسان العرب ثم للعلماء
هنا طريقان فمنهم من جعله خبرا عاما والعام محتملا التخصيص في الاصل ثم مخصصه قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فلم يتناول
الخبر في نفس الامر الا البعض وان احتمل ظاهره العموم وعلى هذا يجري سائر الالفاظ المدعاة للعموم وهذا هو مذهب شيخنا ابي
الحسن الاشعري ره ومنهم من قال انه في لسان العرب اعني الوعيد محمول على التهديد والتخويف لا على الجزم والقطع بل للمتكلم بخبره
في تنفيذ مقتضاه وعلى هذا مبناه عند العرب لانهم يتمدحون بالعفو وهم لا يتمدحون بالكذب قال شاعرهم واني وان اوعدته
او وعدته ٥ لمخلف ايعادي ومنجز موعدي ٥ والقران نزل بلسان العرب فالزجر والوعيد حاصل بالوعيد الشرعي دون وقوع
المخوف به مشروطا بالمشيئة الا ما استثناه الشرع ونص على نفي غفرانه وهو الشرك بشرط الموافاة به وله سبحانه مشيئته في غفران
ما دون ذلك بنص الاية وهي قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولاجل ذكر هذه المشيئة في غفران بعض الذنوب وتخصيص
العموم قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وامثال ذلك خرجت هذه الاخبار
عن الخلف عند شيخنا ابي الحسن ره وطائفة من العلماء وخرجت عن ذلك عند اخرين منهم بان وقوع الزجر من حيث هو هو لا فيستلزم
وقوع المزجور به ولو لم يقع له تخصيص ولا اشتراط فيه شرط وعلى ذلك يسمى الوعيد في اصل الوضع عندهم اي على التخويف فقط وقول
الشيخ في هذه المسئلة اوجه لانها قاطعة للنزاع مسئلة وما اورده عمرو بن عبيد القدري على ابي عمرو بن العلاء الامام
السني في المناظرة الشهيرة في هذه المسئلة لما قال له الامام ابو عمرو الاعاجم يتمدحون بالعفو وانشده البيت المتقدم الذكر فقال
عمرو بن عبيد المعتزلي القدري فيلزمك ان تسمي ربك مخلفا اياه فاسد غير وارد لان العفو مدح في الحقيقة وليس بكذب ولا
يمدح بالكذب وتسميات الله سبحانه اخرى من باب اخر يمتنع فيه ما لم يصرح او يوهم في حقه تعالى ما لا يجوز فاين باب التسميات من باب
المعاني الا ترى انا نتلو قوله تعالى والله خير الماكرين ولا يجوز اجماعا ان نسمي الله سبحانه ماكرا ولا ساخرا ولا مستهزيا من قوله تعالى
سخر الله منهم والله يستهزئ بهم لكن المعتزلة قوم لا يعقلون وقول الشاعر في هذا البيت لمخلف ايعادي يعضد مذهب الشيخ ابي الحسن
في هذه المسئلة والا لو كان الوعيد مجرد تهديد وقد حصل فلا خلف فيه وقد سمى الوفي نفسه به مخلفا فكان خبرا ويكون معنى
مخلف فيه يخلف ظاهره من العموم او ظاهره من التنفيذ وقد يفهم معه الخبر به الا ان يشفع فيه شافع او الا ان يخلق الله عندي
عند تنفيذه وكل هذا يصح الحمل عليه مسئلة ولا بد من تنفيذ الوعيد في طائفة من عصاة هذه الامة الا ما قالته المعتزلة من
ورود مجرد الوعيد ولكن لما علم من احاديث الشفاعة المتواترة في خروجهم من النار ومعلوم انهم لو لم يدخلوها لما عقل
خروجهم منها ولو لم يكونوا مومنين لما خرجوا منها مسئلة ولا يبقى في النار احد ممن مات على الايمان بالله ورسله الاجماع

المنعقد على ذلك قبل خلق القدرية وللاحاديث المتواترة في ذلك ومنها احاديث الشفاعة وهي ايضا متواترة كما بيناه مسألة والشفاعة من الجائزات ايضا عقلا ومنكر جواز ذلك تسقط مكالمته وقد وردت بثبوتها في المعاد ادلة سمعية قطعية كالاجماع والاثار متواترة وهي ما ورد في شفاعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من الاحاديث فوجب الايمان بذلك وله عليه السلام شفاعات متعددة في القيامة منها عامة ومنها خاصة على ما وردت به الاثار فيشفع عليه السلام في تعجيل الحساب وفي السلامة من العذاب ورفع الدرجات ويشفع في اخراج من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ولو مرة واحدة من عمره ومات على ذلك من نار جهنم كل ذلك متواتر مسألة وليس في ثبوت الشفاعة اغراء بالذنوب كما توهمته القدرية لان من الشفاعات الشفاعة المخبرة في الاخراج من النار فارتفع بذلك العذاب الاغراء مسألة ولا محابطة بين الاعمال والدليل على ذلك هو ان الاعمال اعراض ما بينهما مضادة لا ابطال لثواب ولا عقاب فليس من حقائقها ان يبطل هذا ثواب هذا ولا هذا عقاب هذا وهذا معلوم على الضرورة وانما ذلك للشرع على ما تقدم بيانه في مسألة التحسين والتقبيح فتدبروه وفقكم الله وقد قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات من غير عكس مسألة فمن وافى بالايمان فهو داخل في وعده تعالى المقطوع شرعا بوصول ثوابه وابديته فان اصحب ايمانه مخالفة ما دون الشرك فهو في المشيئة كما تقدم بيانه فان عوقب بها ولم يعف عنه ابتداء وبشفاعة قبل دخول النار فلا بد من تقديم عقابه قبل دخوله الجنة بالايمان ولا تقدم دخول النار للاجماع المنعقد على ان من دخل الجنة لم يخرج منها ابدا مسألة ثم المعاقب بما دون الشرك لا بد من خروجه من النار بشفاعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لان احاديث الشفاعة متواترة وقطعية كما تقدمت الاشارة الى ذلك وفي الصحيح حتى لا يبقى في النار الا من حبسه القرآن وهو قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به مسألة والايمان هو تصديق القلب بالله سبحانه وبرسوله وما جاء به والاسلام هو الانقياد والاستسلام فبقيا على وضعهما في اللغة فكل ايمان اسلام وليس كل اسلام ايمانا فالاسلام اعم والاصل عدم نقل الشرع لاصل الوضع حتى يدل على ذلك دليل ولا ينافي الايمان في محله الا الكفر حقيقة في المعقول وثوابا وعقابا في الشرع المنقول مسألة والاسلام مشروط قبوله شرعا بالايمان والصفة انما توجب الحكم لمن قامت به فمن قام به الايمان فهو مومن والعصيان الذي دون الكفر هو خلاف للايمان وليس بضد له والخلافان يصح اجتماعهما فيصح مومن عاص ومن قال يجب رفع حكم الايمان لاجل وجود العصيان معه قوبل بنقيض قوله فلا يجد انفصالا فلاجل هذه النكتة المعلومة حقيقة وشرعية لا يكفر احد من اهل القبلة بذنب مسألة والايمان بالقدر واجب شرعا والقدر ارادة الله سبحانه القديمة المتعلقة في الازل بتقدير مقادير الموجودات من قاطع دلالة افتقار الممكنات الى ارادة المخصص لبعضها بدلا من بعض ثم تلك الارادة لو كانت حادثة لافتقرت الى ارادة اخرى مخصصة لها بالوجود بدلا من العدم ولزم التسلسل وهو ممنوع فوجب قدم الارادة ازلية وهو القدر السابق من غير خلاف والعلم القديم شامل متعلق بذلك كله مسألة والقدري هو مدعي تقدير افعال نفسه لنفسه من خير او شر وانما قلنا ذلك لا من اثبته لربه لوجهين الاول ما علم من ان الصائغ في لسان العرب من يصوغ ويدعي ذلك لا من يصاغ له والثاني انه اسم ذم في الشرع اجماعا ومخالف القرآن والحديث هو المستحق لذلك الذم دون الموافق لهما في اثبات القدر لله سبحانه مسألة ومن الجائزات التي تعلق بها القدر الازلي الاجال فلا ينقص شيء من ذلك ولا يزيد عما قدره سبحانه من اجال جميع ما خلق للفناء من حيوان او جماد اذ كل ذلك راجع للتقدير والتخصيص باحد الجائزين فوجب كونه متعلقا بالارادة القديمة فلا تبديل لشيء من ذلك لان كل مراد من ذلك مشروط بالعلم القديم لا يتبدل ومن الاجال ما يقدر نفاذه لا عند سبب ومنها ما قدر نفاذه عند سبب وتلك الاسباب من جملة المقدرات كالاجال مسألة ومن ذلك الارزاق على ما سبق بيانه وبرهانه في الاجال لان الكل من الجائزات والرزق هو ما وقع الانتفاع به وان لم يكن ملكا للمنتفع به لان البهائم مرزوقة اتفاقا وان كانت غير مالكة مسألة والاسعار من جملة المقدورات والمقدورات لانها من جملة الجائزات فلا بد لها في معقوليتها من الافتقار الى المخصص ومرجع الاسعار الى ما يخلقه الله

سبحانه

سبحانه في القلوب من الرغبة عن الشيء او الرهبة والطلب له وليس ذلك براجع الى الكثرة والقلة ولا الامر المخلوقين لان المشاهدة تبطل ذلك لوقوعها بخلافه مسألة ومن الجائزات جميع السمعيات على ما وردت عليه في الشريعة فمن ذلك الحشر والنشر وعذاب القبر وسؤال منكر ونكير والصراط والميزان والحوض والشفاعة وخلق الجنة والنار والخلود الابدي فيهما بعد خروج من يخرج من النار بالشفاعة ومنكر جواز شيء من هذه الامور على ما وردت عليه في الشريعة تسقط مكالمته لما علم جوازها عقلا وقلنا في جميعها جائز عقلي اخبر الصادق المويد بالمعجزات عن وقوعه اخبارا لا يحتمل التاويل اذ لا معارض يعارض صحة وقوع شيء من ذلك كله فوجب الايمان بجميع ذلك على ما ورد به الخبر عنه صلى الله عليه وسلم من كونه حسيا او كونه حقيقيا ومنكر شيء من ذلك مكذب للخبر الصدق فكان كافرا مسألة ومن الجائزات نصب امام يقوم باقامة الحدود واستخراج الحقوق والزحف بالجيوش والجهاد وقطع اهل البغي والفساد وتنفيذ احكام الله تعالى ولما علم جواز ذلك عقلا ولم ينكر ذلك سقطت مكالمته ايضا ثم قد علم ايضا ان احد الجائزين العقليين لا يعلم ان في فعله ثوابا وان في تركه عقابا الا من جهة الشرع وكذلك سائر الاحكام التكليفية مسألة ثم وجوب نصب الامام معلوم باجماع الامة قبل خلق الاصم وجميع صحبه المنكرين لوجوب نصب الامام مسألة ونصبه من فروض الكفايات اذ قام به بعض الامة سقط عن الباقين اذ لا يجوز اقامة امامين مسألة ولثبوت الامامة لمن ثبتت له طريقان العهد من السابق بالاستشهاد او الشورى بعد وفاته او ما يقوم مقام وفاته من عذر مانع من القيام بما نصب له كعدم العقل او الردة عن الدين او عدم شرط من شروط الامامة وهي عشرة نظمها الراجز في قوله وشرط من يصلح للامامة ۝ العقل والعلم والاستقامة ۝ والسمع والبصر والكلام والميز للامور والاقدام ۝ ومنه في كل ما له نصب ۝ وان يكون قرشيا في النسب ۝ والاسلام داخل فيما ذكره من الاستقامة فنفقد الامام ايضا كموته مسألة وقد ثبتت امامة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين واستوفت فيهم جميع الشروط على اكمل الحالات مسألة فثبتت امامة ابي بكر الصديق رض بالشورى اذ لم يكن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نص على احد ولما غاب ذلك عن الصحابة رض عنهم لانهم اقرب الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما في مثل هذا المهم العظيم فكيف غاب ذلك عنهم يوم السقيفة حتى قال قائل الانصار منا امير ومنكم ثم رجعوا بتوفيق الله سبحانه الى خبر ابي بكر رض وهو ما ذكره لهم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال هذا الامر في قريش الحديث وقصة يوم متواترة يومئذ على الوجوب اجماعا منهم لانهم اذ ذاك اطبقوا على ان لا يبقوا من امير ولان ترك اقامة امام تعريض للمهالك وتوريط الامة كلها لذلك والتعريض للهلاك حرام فاقامة الامام واجبة ثم صحت اذ ذاك بالشورى اجماعا لفقد النص اجماعا والوجد اجماعا قرشي اجماعا افضلهم اجماعا مهما قدر على ان يكون افضلهم وقد اجمل الصحابة رض الاستدلال في الافضلية بقولهم لابي بكر رض رضيك رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا فكيف لا نرضاك لدنيانا عنوا بذلك تقديمه صلى الله عليه وسلم لابي بكر للصلاة بهم فسار في الخلافة احسن سير ولم تتفحه سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم المويدة بالعصمة مسألة ثم ثبتت امامة عمر رض بعهد ابي بكر رض وذلك من جملة احكام ابي بكر رض التي يجب الاقتداء به فيها وامضاء حكمه وكان جوابه لطلحة في القضية المشهور اقول له قدمت عليهم خير اهلك وكان من حسن سيرة عمر رض ما ملأ الدواوين ثم فتح الله سبحانه على يديه الامصار وانتشر الدين في الاقطار مسألة ثم تركها عمر رض شورى في افضل من بقي من الصحابة وهم الستة باقي العشرة وجعل النظر في ذلك لعبد الرحمن بن عوف فطلب مبايعة علي رض على التزام الحكم بسنة الشيخين على ما ذكره القاضي ابو بكر ره في الهداية قال نفهم علي من ذلك التقليد فابى قبولها على التقليد لانه علم ان الامام لا يصح اماما حقا الا ان يكون مجتهدا فذهب عبد الرحمن بن عوف الى عثمان فعرض عليه ذلك وطلبه بقبولها اذ لا بد من قيام لها شرعا وذكر له التزام سنة الشيخين رض فقبلها عثمان رض على التزام ذلك ولم يفهم التقليد بل فهم انه من جملة سنة الشيخين ان يكون الامام مجتهدا فاختلفت المفهوم ليصدر في الوجود ما سبق به العلم القديم من المعلوم لان الله سبحانه قال وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض

كما استخلف الذين من قبلهم ذهب المفسرون الى ان المقصود بالآية الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو ولي علي قبل عثمان لكان عثمان او بقي عثمان غير وال والوعد صدق فرتبهم القدر في الخلافة على حسب ترتيب اجالهم فجرى رض على ملازمة السنة كما اشترط والاقتداء بمن قبله **مسئلة** ثم قتل عثمان رض يوم الدار شهيدا اذ انقضى حميدا وتولى قتله قوم من اهل البغي والظلم ولم يثبت موجب لخلعه ولا لقتله اجماعا من علماء الامة ثم ساحت نار الفتنة بالمدينة بعد قتله فرفع الله سبحانه ذلك ببيعة علي رض فانعقدت على اكمل الشروط في المعقود له والعاقدين وهم اهل الشورى يومئذ **مسئلة** ثم جرى ما قدر من حروب صفين وذلك كله مبني على الاجتهاد من الفريقين والتحقيق ان كل مجتهد في مسائل الاجتهاد وهي مسائل فروع الشريعة مصيب لانه حاكم بما امره الله ان يحكم به اجماعا ولا تجمع الامة الا على الحكم بحكم الله سبحانه فهو اذن حكم الله لان الامة محفوظة من الخطا لقوله عليه السلام لن تجمع امتي على ضلالة ولان العادة قد ارتبطت بان الجم الغفير لا يتفقون على القضايا الظنية بل يختلفون في ذلك عادة فان اتفقوا علم ان ذلك لدليل قاطع قام عندهم اوجب اجماعهم فظن علي كرم الله وجهه ان الارجح تاخير قتل قتلة عثمان رض اذ لم يتمكن اذ ذاك من تعجيل قتلهم لتلاطم امواج بحار الفتنة وظن معاوية رض ان تعجيل قتلهم ارجح لئلا يوقعوا بعلي ايضا ما وقعوا بعثمان فكل واحد منهما مصيب في اجتهاده **مسئلة** ومن لا علم لديه برفيع مقام الصحابة رض وبعدالتهم وتزكية الله سبحانه لهم وجميل مقاصدهم وحميد مصادرهم فالكف عما شجر بينهم واجب عليه ومن له بذلك علم فبيان الحق في ذلك عليه واجب والرد على فرق الضلال المعترضين عليهم كالروافض والخوارج والشيعة وغيرهم **مسئلة** لا يجوز خلع الامام بعد العقد له الا بعذر من فقد شرط من شروط الوجوب وهي التي يجب رعيها على الدوام كالعقل والاسلام والسمع والبصر والكلام والقدرة على تنفيذ الاحكام لا بفقد شرط من شروط الكمال كالعدالة والقيام بالقتال لان مثل هذا مما يشترط اولا فان طرا ضده او نقص ذلك فلم يوجد سئل من الله سبحانه صلاحه وهدايته لانا لو اخذنا في خلعه اثرنا فتنة لاجل نقص المزايا فتكون بذلك كمن يهدم ليبني قصرا فان الضرر المتوقع في الخلع والابدال اعظم من الذي فات من المزية المفقودة **مسئلة** وله هو ان يخلع نفسه من غير وجود ذلك العذر بل اذا راى في ذلك مصلحة لنفسه وللمسلمين ويقول للناس انظروا لانفسكم كما فعل الحسن بن علي رض لما راى في ذلك من المصلحة بعد خلافة ستة اشهر على شروط الصحة واما قول ابي بكر اقيلوني فقال عمر والله لا نقيلك فذلك محمول على انه لما سبقهم بالبيعة اولا راى ان لا بد في ازالة التهاعة من رايهم لانه قد اسبقهم فهو من باب تكميل مقاصد الراغبين ولو عزم لنفذ خلعه لنفسه كما فعل الحسن وغيره من افاضل الامة **مسئلة** وعقدها بالاشهاد احسم للفتنة والعناد واقطع لدواعي الفساد **مسئلة** ولا تملك الامة الخلع كما ملكت العقد كما ان الولي في النكاح له العقد وليس له الحل شرعا وذلك مجمع عليه نعم يجب ذلك لعذر مانع من القيام بها كما قدمنا ذكره او خوف هلاك الامة فلذي الحق عند ذلك ترك حقه لحقن دماء المسلمين كما فعل الحسن رض بعد صحة بيعته وكمالها **مسئلة** ولو اتفق وقوع العقد لامامين فالامامة لمن انعقدت له اولا فان وقع التساوي في الزمان كانت لمن بايعه اكثر الناس فان وقع التساوي من كل وجه فالوجه خلعهما اذ ليس احدهما بالخلع اولى من الثاني ولا يصح بقاؤهما معا للاجماع المنعقد على ان الامام لا يكون الا واحدا فلم يبق الا خلعهما وينظر المسلمون لانفسهم بعد ذلك واقرب ما تحمل عليه قصة الحكمين هذا الوجه وراى ابو موسى الاشعري ره ان عليا هو الذي يختاره الناس لانفسهم بعد خلع الاثنين فكان ما قدر الله تع ان يكون **مسئلة** الفضل في المخلوقين انما هو بحكم الله تع لما علم تعالى بما تقدم من مماثلة الجواهر الافراد في صفات انفسها وقبولها لسائر الاعراض لمعقوليتها وهذه جميع المخلوقات فعلم بذلك ان الكمال الذاتي ليس الا لله سبحانه وحده ثم تفضيل الله سبحانه لبعض المخلوقين على بعض من الجائز العقلي فلا طريق الى العلم بذلك الا بالخبر الشرعي او ما يقوم مقام ذلك من قرائن الاحوال **مسئلة** وقد اجمعت الامة على فضل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع البشر وانما الخلاف في التفضيل بين الانبياء عليهم السلام والملائكة عليهم السلام فاكثر اهل السنة على تفضيل الانبياء لقوله تع ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين والملائكة داخلون في العالمين بمقتضى اللسان العربي ولا ضرورة للتاويل فوجب اعتقاد مقتضى الدليل وكثير من الايات والاحاديث تدل على ذلك الا ترى ان اسجاد الملائكة لادم محفوفا بقرائن التفضيل ولذلك قال ابليس عند امره بالسجود ارايتك هذا الذي كرمت علي فانه مما يدل على ذلك وذكر القاضي ره في الهداية اجماع الامة على قولهم نبينا هو خير الخلق والخليقة والاصل عدم التاويل وكل

ما يعارض

ما يعارض هذه الدلائل ليس في رتبتها فوجب اعتقاد مقتضاها وتاويل ما عداها مما يعارضها **مسئلة** وقد علم ان نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء اجماعا ثم الانبياء عليهم السلام افضل ممن سواهم من البشر اجماعا ايضا فلا يلحق الولي درجة النبي اجماعا ثم الصحابة رض افضل ممن بعدهم اجماعا وافضل الصحابة الخلفاء الاربعة ابو بكر اجماعا ثم عمر اجماعا ثم اختلف العلماء رض فالاكثرون على ان ترتيبهم الباقي في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة لان الصحابة رض رتبوا الامر كذلك وكانوا لا تاخذهم في الله لومة لائم ولا يصرفهم عن الحق صارف ومن العلماء من ذهب في ذلك الى الوقف وتخالج الظنون بين عثمان وعلي رض عنهما لاجل تعارض الدلائل وتقابل القرائن **مسئلة** وحب جميع الصحابة رض فرض لثناء الله سبحانه وتزكيته لجميعهم قال الله تعالى محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم الاية الى قوله تع ليغيظ بهم الكفار الى ما سوى هذه الاية من الايات الدالة على عظيم فضلهم وعلى مقامهم عند الله تع وكذلك كثير من الاحاديث المتواترة والاثار المتظاهرة دالة على ذلك والحمد لله كمل الجزء الاول وكملت مقدمة كتاب التمييز لما اودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسيره للكتاب العزيز مقدرة بالبراهين اليقينية ليرجع اليها عند التحاكم في جميع مسائل الكتاب التي جعلت مقدمة له ولينتفع بها من قصد الى ذلك والحمد لله كثيرا يتلوها ان شاء الله تع في اول الكتاب **باب** ابتداء الرد على الزمخشري في مقاصده الاعتزالية وارادته المخالفة للقواعد السنية والله سبحانه ولي الاعانة والتوفيق بمنه وكرمه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

رب يسر ولا تعسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

فالحمد لله الكبير المتعال ذي العزة والجلال والقدرة والكمال المسبح له من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال خالق الاعمال ومقدر الارزاق والاجال واليه يرغب في التوفيق لاسد المقال وصالح الاعمال وجب له الوجود وشمل عباده بالكرم العميم والجود فاليه افتقار جميع الممكنات وهو الموصوف سبحانه بجميع محامد الصفات المنزه عن جميع النقائص والافات الذي لا يشاركه احد في خلق شيء من المخلوقات المتعالي عن التقيد بالزمان والكيفيات والمكان والتقديرات والكمية والمثليات وجميع المماسات والجهات وعن كل وجه دل على حدوث المحدثات المنفرد بالقدرة القاهرة والارادة النافذة والعلم المحيط بجميع المعلومات الذي لا يشغله شان عن شان من الكائنات شهد اختراع مصنوعاته وتخصيصها بذلك وشهد ذلك بانه سبحانه الحي السميع البصير المدرك لجميع المدركات المتكلم المالك بعث المرسلين رحمة للعالمين وايدهم بقواطع البراهين وختمهم بسيد الاولين والاخرين وافضل جميع المخلوقين محمد المخصوص عنده باعلى المقامات وارفع الدرجات اللهم صل عليه وعلى اله واصحابه وانصاره واتباعه صلاة هي افضل الصلوات وحيه واياهم باكمل التحيات انك ولي الخيرات ومجيب الدعوات **اما بعد** فانه لما كان كتاب الله سبحانه هو العروة الوثقى والى فهم بعض علومه ومعانيه من المخلوقين غاية المرتقى فكل عارف باي نوع كان من العلوم فمن بحاره المحيط يغترف ثم انقسم المتكلمون على تفسيره الى سالك على الجادة والى منحرف وكان الزمخشري ممن تكلم على تفسيره فمزج احكامه النحوية والنكت اللغوية باراء اعتزالية ومقاصد مخالفة للقواعد السنية فمن طالع كلامه غير متمكن من علم اصول الدين الذي هو في الحقيقة اصل كل العلوم خيف عليه الهلاك بما اودع فيه من انواع السموم ولما رايت هذا الامر قد سرى في كثير من الناس الفت هذا المجموع نصيحة للدين وحماية لقواعد عقائد المسلمين وسميته بكتاب التمييز لما اودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسيره للكتاب العزيز وقد كان والدي ره ابتدا هذا التاليف ثم من الله سبحانه باكماله على يدي ولله الحمد وقد قدمت له مقدمة من علم اصول الدين محررة المدارك واضحة المسالك مختصرة مجموعة من قطعيات كلام المتقدمين من اهل الحق والمتاخرين فمن اراد الوقوف على ما في علم التوحيد ليقف عليها مع العقائد اهل السنة وتواليفهم في التوحيد كالارشاد ونحوه كافية في بيان ذلك والحمد لله لكن قدمتها جلية قطعية لتقع الاشارة اليها

ان شاء الله تعم عند تكرار الزمخشري اعتزاله مع الايات لئلا يطول الكتاب بتكرار الرد عليه وذكر ما دل على ذلك من الدلالات فنقول بعونه
الله وتوفيقه باب ابتداء الرد على الزمخشري في مقاصده الاعتزالية واراءه المخالفة للقواعد السنية قوله
الزمخشري في اول تفسيره الحمد لله الذي انزل القران كلاما مولفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما مفتتحا مختتما ثم اصنافه الى الفصول والغايات ثم صرح بكلامه بمقصوده
الذي اشار اليه القول بخلق القران وهو مذهبه مذهب المعتزلة فقال وما هي الا صفات مبتدا مبتدع وسمات منشا مخترع يعني القران
فاعلموا وقاكم الله البدع والفتن وجنبكم الاسواء والمحن ان القول بخلق القران بدعة في الاسلام شنعا مخالفة لما عليه اجماع الامة وفي شهرة
امتناع صدر هذه الامة من القول بذلك ما يغني عن التطويل في بيان ذلك حتى نالهم من المحن على ذلك ما نالهم كاحمد بن حنبل رحمه الله في ضربه
على ذلك وما جرى له من العجايب في ذلك وخوارق العادات المعدودة في الكرامات واحمد بن نصر الذي انتهى الامر به الى ان قتل على ذلك ولم يقل به
قطع راسه وصلب سمعوا راسه ليلا يقرا القران وهو يقول الم احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين
من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين وما جرى لعبد العزيز الكناني المكي السني مع بشر المريسي المعتزلي ورده
عليه في المسالة في المناظرة الشهيرة بينهما بحضر المامون على ما تضمنته كتاب الحيدة وهي المناظرة التي اودعت لبابها كتابي المسمى
بعيون المناظرات ثم لا يخلي هذا الكتاب من بيان نبذة في المسالة ان شاء الله تعم على وجه الاختصار يتضمن الرد على القايلين بخلق
القران فاصل هذه المسالة العلم بان الكلام الحقيقي الذي هو القول القايم بالنفس صفة لذات الله تعم قديمة قايمة وان الشريعة
سمته قرانا فعند حصول العلم بهاتين المقدمتين في هذه المسالة يلزم العلم ببطلان القول بخلق القران قطعا لان الزمخشري وكل قايل بخلق
القران ان عنى بما قاله الصفة القديمة التي هي كلام الله سبحانه الحقيقي القايم بذاته فذلك لاستحالة حدوث القديم وان خلق العبارات
عنه التي تسمى قرانا الدالة عليها على القران الذي هو صفة الله سبحانه القديمة لان اجماع الامة منعقد على منع كل اطلاق صريح في منع
او يوهم ذلك نعم يصح ان يقول القايل الحروف مخلوقة واما ان يقول القران مخلوق او مخترع او مبتدع او منشا فباطل عقلا وشرعا
ان عنى خلق الصفة القديمة واجماعا ان عنى خلق العبارات عن القران لما يقتضي اطلاق ذلك من الايهام الذي قدمنا بيان منعه
بالاجماع فاما بيان المقدمتين فبيان الاولى وهي ان الكلام الحقيقي الذي هو القول القايم بالنفس الذي هو امر ونهي وخبر صفة لذات
الله سبحانه قديمة فقد تبين بيان ذلك في مقدمة هذا الكتاب وفي جميع
عقايد الاسلام بما فيه شفاء الصدور وكذلك بيان المقدمة الثانية وهي بيان تسمية الشرع للكلام القديم قرانا قدمنا بيانه
ايضا في المقدمة ويويد ذلك قول مولانا علي كرم الله وجهه على روس الملا من الصحابة رض ولم ينكر ذلك عليه احد منهم فكان
ذلك اجماعا حيث قال في قصة التحكيم والله ما حكمت مخلوقا وانما حكمت القران مع ما علم من احوالهم ضرورة من انهم كانوا لا تاخذهم
في الله لومة لايم ولا يصرفهم عن الحق صارف حتى قال شاعرهم معشر المسلمين ان عليا لم يحكم في دينه مخلوقا انما حكم
القران وقد كان بتحكيمه القران حقيقا اعلم الناس بالكتاب وبالسنة والله يلهم التوفيقا الى تمام الابيات المشهورة وقد بينا
ايضا وجه الاشتقاق في هذه التسمية على القول بالاشتقاق في ذلك او انه من الاسماء الدينية على القول الاخر فلنغني عن اعادته
ههنا فلما تحققت المقدمتان ومما وجود كلام الله تعم القديم وانه سمي قرانا وجب تحقق العلم بامتناع القول بخلق القران وهو
المطلوب وقوله استاثر بالازلية والقدم غلط منه لان العرب تقول استاثرت فلانا بكذا اي خصصته واستاثرت انا بكذا اي خصصت
نفسي بذلك وهذا الاطلاق لا يستعمل الا في الممكن المخصوص واما قدم الله سبحانه وبقاوه وكماله وجلاله فواجب والواجب لا يعقل
القول فيه بانه اثر نفسه به دون غيره او استاثر به عن غيره لانه محال في حق غيره فالمحال والواجب لا يقبلان هذه العبارة ويلزم
مطلق هذا اللفظ التناقض لانه ان كان عالما بوجوب قدم الرب تعم وبقايه فكانه يقول اثر لم يوثر وان كان غير عالم بذلك فجهل
عظيم بما يجب للرب سبحانه وتعم ولما اوهم هذا الاطلاق مكان صفات الله تعم ادعم حدوثها وكل لفظ موهم لما يستحيل في حق الله
سبحانه وفي حق صفاته فهو ممنوع باجماع الامة كما تقدم بيانه فلو قال الزمخشري فسبحان من انفرد بالازلية والقدم لصح اذ لا عين لهذا
الاطلاق انفراده تعم بالقدم عن كل من سواه وكل غير له تعم واما قصده الزمخشري هنا من انفراده تعم بالقدم عن كلامه لاعتقاده خلق
القران

القران وانه غير الله سبحانه وقد ابطلنا قوله وقول شيعته المعتزلة حيث اعتقدوا ذلك وبسطنا القول في ذلك في مقدمة هذا
الكتاب وبينا ان كلام الله سبحانه صفة لذاته وان صفاته تعم ليست باغيار له سبحانه وهي هو على ما تقدم من تحقيق ذلك فبطلت اشارته
الى القول بخلق القران كما بطل تصريحه بذلك وقوله ووسم كل شيء سواه بالحدوث والعدم اشارة منه ايضا الى القول بخلق
القران واهل السنة لا يقولون ان القران سوى الله سبحانه لان السوا هو الغير وقد بينا ان صفاته تعالى ازلية ليست باغيار له وبينا حقيقة
الغيرين في صدر هذا الكتاب فلم تنفعه اشارته ايضا الى القول بخلق القران نعم كل شيء هو غير الله سبحانه فهو مخلوق فنقول بموجب
كلامه ولا يمس لنا محل النزاع الذي قصد هو القول بخلقه لانه ليس سوى ولا غير الله سبحانه فلو قال قصدت خلق العبارات والحروف
والاصوات فقط قلنا له اخطات من وجهين الاول لانك اطلقت لفظا موهما لخلق القران الكلام القديم الذي هو صفة لله سبحانه الذي
يسمى قرانا حقيقة وقد اجمعت الامة على منع كل لفظ موهم لما يستحيل في حق الله سبحانه وفي حق دينه كما بيناه والثاني من حيث اعتقادك
نفي كلام الله سبحانه القديم واعتقادك ان كلام الا العبارات والاصوات فاخطات من حيث اللفظ ومن حيث المعنى وقوله انشاه
تصريح منه بخلق القران وقد قدمنا ابطال القول بذلك وقوله على وجه كل زمان ودار على كل انسان وفي كل مكان كل هذه الاطلاقات
والكلمات يروم بها تاكيد القول بخلق القران فكله اعتزال ولم يغنه شيء من تصريحه بذلك ولا من اشارته اليه لما تقدم من بيان الابطال عليه
وعلى شيعته وساير الفرق القايلين بذلك في الصدر و القول بذلك عقد الاستحالة حدوث صفة الله سبحانه والادلة
بحمد الله ما يوهم ذلك من الجمع على القطع وجود كلام الله سبحانه القديم صفة لذاته سبحانه بالبراهين اليقينية وعلى استحالة
حدوثه وخلقه وعلم ايضا تسميته قرانا شرعا وجب تاويل كل ما يرد من مثل قوله تعم ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث فيحمل الذكر
المحدث اما على العبارات المحدثة المعبر بها عن كلام الله سبحانه القديم وقد قدمنا بيان ان للشارع ان يطلق ما يحتاج الى التاويل
كالمتشابهات مما ليس لنا نحن ان نطلقه من تلقاء انفسنا او يحمل ذلك على ان قصد به الرسول عليه السلام نفسه ذكر
القيام الذكر لله سبحانه بجملته قال الله سبحانه قد انزلنا اليكم ذكرا رسولا يتلوا عليكم ايات الله مبينات والتاويل يجب لاجل الضرورة
الموجبة لذلك وقد بيناها وقد تقدم هذا في الصدر وقوله ونزله بحسب المصالح قلت من مذهب المعتزلة القول بوجوب
رعاية الاصلح على الله سبحانه تعم الله عن قولهم علوا كبيرا ومن مذهب اهل السنة ان الله سبحانه لا يجب عليه شيء فلا يجب عليه الاصلح
ولا الصلاح وانما يفعل سبحانه من ذلك ما شاء وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة من امرهم فاي اي فعل من ذلك فهو
مما يجوز من احكامه تعم في خلقه فليتحرز منا من اعتقاد المعتزلة لهذا الاطلاق فلو قال بحسب المصالح جوازا وتفضلا لا وجوبا عليه تعم
لتخلص كلامه من الاعتزال فاطلاقه القول وتركه لهذا البيان اعتزال منه مع ما علم من ان من مذهبهم القول بوجوب ذلك في
حقه تعم وعمدة اهل الحق في هذه المسالة وجهان الاول ما علم من استحالة توجه الوجوب الى من يستحيل في حقه ذلك وهو الموصوف
بالعز والكبرياء اذ لا يتعرض لان يجب عليه واجب الا من ان تركه لحقه العقاب من الموجب عليه والقدم الواجب للرب تعم ينافي
دلايل الحدوث لان الموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه وان ادعى القايل بالوجوب المذكور وجوبا عقليا
لا شرعيا بل كما يجب انتقال الفعل الى الفعل ووجود الشرط عند وجود المشروط وهو احد الاحكام الثلاثة الضرورية البديهية الاولى
التي عليها مبنى حقايق المعلومات لزمه قدم العالم اذ يجب ان لا نعتقد المصالح للمصلحين ازلا والقول بقدم العالم باطل وكفر وان
قصد انه ذلك الوجوب من الاحكام الثلاثة العادية لزم منه الحد ايضا لانه مبني على ضرر عاجل كما يقال يجب على العطشان ان يشرب الماء ليدفع
عن نفسه ضرر العطش لاجل تحمل الضرر العاجل وهذا كله في حق واجب الوجود والكمال والجلال محال بضرورات العقول فاستحال ورود
جميع اقسام الوجوب شرعيا كان او عقليا او عاديا على الله سبحانه وهو المطلوب والوجه الثاني لاهل الحق في بيان هذه المسالة ما علم
قطعا من وقوع نقيض رعاية المصلحة في الوجود ولو وجبت لما وقع نقيضها اتفاقا وتحقيقا لان الواجب ما امتنع نقيضه على
اي وجه تقرر الوجوب من الاوجه الثلاثة المتقدمة الذكر وبيان وقوع نقيضها في الوجود ما تحقق بالمناظرة الشهيرة بين الشيخ
ابي الحسن الاشعري شيخ اهل السنة رحمه الله والجبائي شيخ المعتزلة حيث قال له الشيخ ابو الحسن ما الحكم في الاخرة على ما تقوله

المعتزلة من وجوب رعاية الاصلح للخلق في اخوة ثلاثة مات احدهم مومنا والاخر كافرا والثالث طفلا صغيرا دون البلوغ قا اما
المومن ففي الدرجات واما الكافر ففي الدركات يعني دركات النار واما الطفل فمن اهل قال له ابو الحسن فان قال الطفل
يا رب لم رفعت درجة هذا المومن علي فقد كان الاصلح لي ان تطول حياتي حتى ابلغ فاجتهد فاكون مثله في الدرجات قال الجبائي يقول
الله سبحانه له علمت انك لو بلغت لكفرت فكان الاصلح لك اماتتك في الصغر لئلا تكفر قال له ابو الحسن يقول الاخ وينادي
معه اهل الدركات الاهنا وخالفتنا فقد علمت ايضا منا انا اذا بلغنا كفرنا فهلا بلغت لنا الاصلح فاماتنا في حال الصغر قبل بلوغنا وكفرنا فهو
كان الاصلح لنا فانقطع الجبائي ولم يجد جوابا فعلم بهذه المناظرة ان احكام ذي الكبرياء والجلال تتعالى على ان توزن بميزان الاعتزال وعلم
بها ايضا وقد وقع في الوجود ما ليس هو الاصلح لبعض المكلفين فلو كانت الحكمة في رعاية المصلحة لزم خروج حكم الحق سبحانه عن الحكمة
في ذلك والقول به كفر صراح بالاجماع وباطل بالبرهان العقلي فما بطل بهذا البرهان ان تكون حكمته سبحانه تعالى هي رعاية المصلحة
ثبت ان حكمته تعالى علمه الذي به احكم اي اتقن ايقاع معلومه وارادته على ارادته فحكيم في حقه تعالى بمعنى محكم للمصنوعات لانه تعالى موصوف
بالعلم فالاحكام من متعلقات العلم وقوله تعالى ان ربك حكيم عليم اي محكم لمصنوعاته لانه عليم بها وعليم فيه عموم في التعلق لان العلم
يتعلق بالمصنوعات وبالقديم وبالمحدث وقد يرجع حكيم ايضا للحكم بين عباده واذا رجع الى الاحكام فمعناه ان شيا من مصنوعاته لا خروج
له عن علمه تعالى وارادته وقدرته سواء كان المخلوق مصلحة او ضد ذلك فقد احكم تعالى وقوعه اي لا خروج له عن تعلق صفاته سبحانه
لان اصل اشتقاق الحكمة من المنع قال الشاعر ابني حنيفة احكموا سفهاءكم اني اخاف عليكم ان اغضبا اي امنعوا سفهاءكم
وقال حسان بن ثابت فنحكم بالقوافي من هجانا ونضرب حين تختلط الدماء اي فنمنع فليست الحكمة في حقه تعالى رعاية المصلحة
والا لزم خروجه تعالى عن الحكمة بما قدمنا بيانه وهو محال فبطل قول المعتزلة بذلك فلم يبق الا ان ما ورد من ذلك فليس الا على وجه الجواز والفضل
من الله سبحانه لا على وجه الوجوب عليه تعالى الله عن ذلك فان اصلح فبفضله وان اضل واهلك فبعدله لان جميع المخلوقات ملكه ملكه قال
سبحانه وتعالى ان اراد ان يهلك المسيح بن مريم وامه ومن في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض **وقوله** فلم يقصد للاتيان بما
يوازيه يعني القران ففي كلامه هذا اشارة الى القول بالصرفة وهو اعتزال وذلك ان المعتزلة ان وجه اعجاز القران صرف دواعي
العرب عن التصدي لمعارضته ولو لم تنصرف دواعيهم عنه خارق للعادة وبه وقعت الدلالة على صدق الرسول عليه السلام لا بالقران
وبلاغته وفصاحته وما تضمنه من اوجه الاعجاز وهذا غلط منهم عظيم في الحقائق ومخالفة الاجماع الامة ونصوص القران اما بالاجماع فقد
انعقد على ان القران خارق لعادة كلام الخلق وبه يديه ما علم قطعا من ان بضعا وسبعمائة علم قد انقضت الان ولم يقدر احد من الخلق على معارضة
قدر ثلاث كلمات منه مع ما علم من توفر دواعي من يطلب المعارضة على دفع الهلاك عن نفسه فهادع عن ماله واهله وولده ودينه ودين
ابائهم قد علم انهم سهروا الليالي العديدة واعملوا الفكر في الايام المديدة في جمعهم ورجوعهم من الحروب الى منازلهم فلولا القهر الالهي والمنع
الرباني وان القران خارق لعادتهم في نظمه وفصاحته ووجازته لعارضوا منه ثلاث كلمات لتوفر دواعيهم لذلك وهذا هو حكم المعتاد من الخلق
في العلوم بضرورات العقول ولما لم يقدروا على معارضته لزم كونه خارقا للعادة لا لاجل الصرفة بل لكونه فيما ذكرناه من وجه اعجازه كالطيران
في الهواء والمشي على الماء وهو المطلوب هذا اذا نظرنا الى وجه اعجازه وخرقه للعادة من جهة الالفاظ والفصاحة والبلاغة فقط واما اذا نظرنا
الى ما تضمنه من الاخبار عن الغيوب فمعارضتهم له من هذا الوجه من المحال العقلي اذ لا طريق من طرق علوم المخلوقين التي بينا حصر اقسامها
وانضباطها لذلك في صدر هذا الكتاب الى الاخبار عن الغيوب فقد خرج القران عن مقدورات المخلوقين من وجهين الاول من جهة خرق
العادة اذ لا قدرة لمخلوق على ان يخرق العادة لان المقدور لهم الحركات والسكنات كما ان المقدور لهم في الكلام الحروف والاصوات فقط واما خرقها
فهو لهم والثاني اخبار المخلوقين عن الغيوب وذلك مستحيل في حقهم عقلا فمن ظهر هذا الخارق عليه مع دعواه النبوة فقد وجب صدقه قطعا
وعلمت نبوته يقينا اذ لا سبيل للخلق الى شيء من ذلك على ما تقدم بيانه في الصدر فبطل من هذا الوجه من الدلالة قول المعتزلة بالصرفة واما نصوص
القران فقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا اي معينا ونصيرا مع اجتماعهم لذلك
دون نصر فلم عن ذلك وقال تعالى وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين وقد علم ان المعتاد من الافعال والاقوال ليس هذا القبيل بضرورات
العقل

العقول واما المعقول فقد بينا ان خرق العادة بمجرده وان الاخبار بالغيوب من المحال دخول شيء من ذلك في قدرة المخلوقين ولان مقدور العبد انما
وجد في محله وله عليه قدرة حادثة والخرق في المباين لا قدرة للمخلوق عليه ولا وجه للاستطاعة عليه وعلى ما يقدر صدوره من ذلك في محله كتلك
سكنات في ايدي جميع الخلق عند تحريك النبي يده لو قدر التحدي بذلك فبان بذلك ان الخرق كله لا قدرة للخلق عليه ولا استطاعة لان المستطاع
عليه مستطاع على تركه بضده منه لتمكن الانسان من حركاته وسكناته المعتادة والخرق للعادة ليس كذلك على الضرورة الا ترى احدنا
لا لو رام ان يطير في الهواء او يمشي على الماء ما استطاع ذلك الا ان يخلق الله سبحانه ذلك بقدرته وحده وبزيد المسئلة بيانا ان جميع القران قد
تحقق بالبراهين في نفس الامر ان كل منه عبارة عن الكلام القديم وهو غيب عن المخلوقين فكل كلمة منه محال حقيقي على المخلوقين الاتيان بمثله فبطل
القول بالصرفة من كل وجه فان قلت لم طولبوا بالمعارضة في مثل قوله تعالى فاتوا بمثله والمحال لا يكون مطلوبا به قلنا يصح الطلب بالمحال من اوجه دون اوجه
فيصح على وجه التعجيز وهو بيان العجز والامتناع وهذا الموضع من هذا القبيل كقوله تعالى قل كونوا حجارة او حديدا ولا يصح طلبه طلبا مقرونا
بارادة وقوعه ويصح الطلب به على وجه اظهار علامة على ارادة عذاب المخلوق بالملك والقهر والعز كطلب الايمان من ابي لهب مع اعلامه انه
لا يومن ابدا وكذلك كل من اخبر عنه تعالى انه لا يومن وامره بالايمان والمحال لغيره في معقولية الامتناع كالمحال لعينه لانه لا يقع كما ان الاخر لا يقع
فاذا كان التكليف بهذا عدلا كان الاخر كذلك وما نادعي ذلك فمن قبيل الطرديات في نفس المسئلة لا عبرة به فالطلب للخلق بمعارضة القران من باب
التعجيز لبيان عجزهم اي استحالة تعلق قدرتهم فيه ليعلم صدق من اظهره الله سبحانه عليه فبطل قول المعتزلة بالصرفة بطلانا بينا بما قدمناه ولا
لا يعقل انصراف احد عن الاتيان بالمحال لان المحال مندفع بمعقوليته ولا يعقل انصراف المنصرف الا عما يصح وقوعه منه البتة **وقوله**
ثم من افاضل الفئة الناجية العدلية يعني شيعة المعتزلة فقولنا الناجية مجرد دعوى بغير دليل بل قد اكذبها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
القدرية مجوس هذه الامة وقوله ايضا لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا انا اخرهم وقوله ايضا ينادي مناد يوم القيامة اين خصماء الله فتقوم
القدرية والفرقة الناجية هي الموافقة لكتاب الله وسنة رسوله عليه السلام وهم اهل السنة والجماعة اماموا فقتهم لكتاب الله سبحانه فهو
لقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فاثبتوا القدر ونفته القدرية ولسنته عليه السلام فلقوله في الصحيح وتومن بالقدر خيره وشره وللاجماع
المنعقد على ذلك ومن مثل هذا في الشريعة كثير وهم موافقون لذلك كله خلافا للقدرية وفي الصحيح قول ابن عمر في القدرية لو ان لاحدهم مثل
احد فانفقه ما قبل الله منه حتى يومن بالقدر وقد قامت الدلائل على انه لا يحبط العمل الا الكفر وهذا من دلائل تكفير القدرية فشهادة الزمخشري
بتزكيته سوء لا مخالفة الشريعة لانها تزكية من جرحه الله ورسوله وجرحته وابطلت قوله دلائل العقول اذ لا بد من ارادة قديمة للمخصصات
والا ادى الى التسلسل وانقلاب جميع الممكنات مستحيلة ولزم عدم كل حادث في زمان وجوده وهو محال والقدر هو الارادة من غير خلاف
فبطلت هذه التزكية من كل وجه واما **قوله** فيهم العدلية فباطل ايضا لانهم يعنون بتسميتهم عدلية كونهم على زعمهم يخلقون افعالهم قالوا ولو
لم يكن الامر كذلك لما كان تعذيبنا على ما ليس خلق لنا عدلا بل جورا وهو ان يعذب على فعل غيرنا وسموا اهل السنة مجبرة لاعتقادهم ان الله
سبحانه لا شريك له في افعاله ولا خالق لشيء من المخلوقات سواه واجاب اهل الحق عن ذلك من وجهين الاول ان العباد مكتسبون لافعالهم
وليسوا بمجبورين على ما تقدم بيانه وبرهانه في صدر هذا الكتاب والثاني هو ما علم قطعا من ان الله سبحانه مالك للعباد ملكا مطلقا
لانه خالقهم من العدم فلو اعادهم الى العدم كما كانوا وله تنعيمهم وله تعذيبهم بلا من ذلك هنا كله من الجائز العقلي اذ لا ينقلب وجه من اوجه
الجواز الى الاستحالة البتة ولا معنى الظلم سوى التصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا معنى للجور سوى الخروج عن الحد والرسم المرسوم من
الامر على ما تقدم بيانه في الصدر ولا مالك مع الله سبحانه اذ لا خالق سواه ولا اله الا هو فلا حكم الا حكمه ولا رسم ولا حد الا ما للعباد فاستحال
الاعتراض عليه لان الاعتراض حد ورسم وقد استحال ورود شيء من ذلك على الله سبحانه لوجوب وحدانيته في الالهية والاختراع وخلق
المخلوقات ولان الاعتراض من لحوق المضاف الى معترض فان قدر تقديرا بطل ذلك ببرهان وحدانية الله سبحانه في القدم وان كان
حادثا فليس الابناء على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلنا ذلك من قبل فبطل الاعتراض على الله سبحانه في احكامه من كل وجه فخرج من
ذلك صحة ايلام البري وانه عدل منه سبحانه لانه من اوجه تصرف المالك في ملكه المطلق كيف شاء كما تقدم بيانه واذا وضح الدليل بصحة
ايلام البري كما قال تعالى ان اراد ان يهلك المسيح بن مريم وامه ومن في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض فليكن ادخل في الصحة

ايلام المكتسب على كسبه بالعقاب وتنعيمه ايضا على كسبه بالثواب وجعل سبحانه ذلك الكسب علامة على ما شاء من تنفيذ احكامه في مخلوقاته
وظهور الشريعة بالاداب في الاكتساب ومبين الحقيقة بخلق المسببات والاسباب وقد حجبت القدرية والجبرية عن فهم هذا المقام وقد وضحت
هذه المسألة مناظرة جرت في صدر هذه الامة بين الاستاد ابي اسحق الاسفرايني من ائمة اهل السنة وبين المعروف بالقاضي عبد الجبار من
شيوخ المعتزلة فقال عبد الجبار في ابتداء جلوسه للمناظرة سبحان من تنزه عن الفحشاء يعني عن خلقها كما تعتقده المعتزلة فقال الاستاد في ابتداء
جلوسه ايضا جوابا له سبحان من لا يقع في ملكه الا ما يشاء فقال عبد الجبار افيشاء ربنا ان يعصى فقال له الاستاد افيعصى ربنا قهرا فقال
عبد الجبار القدري ارايت ان منعني الهدى وقضى علي بالردى احسن الي ام اساء قال له الاستاد ان كان منعك ما هو لك فقد اساء وان
كان منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء فانقطع عبد الجبار القدري وخرج من ذلك حصول العلم اليقين بان عدل الالهية لا يقاس
على عدل العبودية اتباع الاوامر والنواهي وعدل الربوبية التصرف في المخلوقات والمملوكات على الاطلاق من غير حجر فبطل القياس هنا لوجود
الاختلاف في الاحكام وقد بينا في الصدر ان الله سبحانه لا يستحق احد عليه شيئا اذ لا حق لاحد اذا خلق الاله فلا يبطل عليه سبحانه الاستحقاق
وجب ان يكون له الحكم في خلقه على الاطلاق فان قالوا العقول لا تحسن ايلام البري قلنا قدمنا ابطال تحسين العقول وتقبيحها من قبل
فكان تعديل المعتزلة الذي اشاروا اليه ونسبوا انفسهم الى القول به اشراكا لانهم اعتقدوا ان العدل هو خلقهم لاعمالهم وكان توحيدهم
الذي اشاروا الى انفرادهم به ايضا في قولهم نحن اهل العدل والتوحيد تكذيبا لله تعالى ولرسوله وللمسلمين في اجماعهم على ان الله سبحانه
يرى في الدار الاخرة بالابصار فاعتقدت المعتزلة ان من قال بهذا فقد شبه ومن شبه فما وحد فلهذا سموا انفسهم اهل التوحيد ومن قال
ان الله سبحانه يرى عندهم اهل التشبيه فتوحيدهم تكذيب وتعديلهم اشراك رب العالمين ويويد ما قلناه من ان ذلك هو قصدهم قول
الزمخشري في بيته في الاعراف يهجو بهما اهل السنة والجماعة لجماعة سموا هواهم سنة ٥ وجماعة حمر لعمري موكفة ٥ قد شبهوه بخلقه
وتخوفوا ٥ شنع الورى فتستروا بالبلكفة ٥ فقوله حمر لعمري موكفة اي مبردعة وقوله قد شبهوه اي لانهم قالوا انه يرى لان عند المعتزلة
لا يرى الا من هو في مقابلة فيلزم ذلك عندهم تشبيهه تعالى بالمتحيزات وهم في هذا على غلط فاحش لما بينا في الصدر في اثبات الرؤية
لله تعالى انه لا يلزم المقابلة من رؤية المرئي بما فيه كفاية لان الله تعالى يرى خلقه ونفسه من غير مقابلة ولانا نرى الاعراض من غير مقابلة لها
ولم يلزم من رؤية الاعراض شبهها بالمتحيزات فبطل توهمهم الباطل ثم قال الزمخشري في بيته في الاعراف وتخوفوا شنع الورى اي ان يشنع
عليهم الناس ذلك فتستروا بالبلكفة اي قالوا يرى بلا كيفية كما تقول العرب الحوقلة في سبحان الله والحوقلة في لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
فظهر من هذين البيتين ما ذكرناه من بيان قصد المعتزلة من عدلهم وتوحيدهم اللائق بجهلهم وعمى بصائرهم وتوحيد اهل الحق هو التوحيد الحقيقي
وهو العلم والخبر بان الله سبحانه واحد في ذاته واحد في صفاته واحد في افعاله واحد في ذاته بنفي الانقسام واحد في صفاته بنفي
النظير والشبيه واحد في افعاله بنفي الشريك وتعديلهم هو التعديل الحقيقي وهو علمهم ايضا وخبرهم عن الله سبحانه له التصرف في ملكه
من غير حجر ولا ثم الحجر الا من يستحيل عليه الحجر وهو جمع بين النقيضين وهو وهم ما اعتقده ايضا من توحيدهم البدعي نفي صفات الله
سبحانه وقد قدمنا براهين ثبوت الصفات فبطل قولهم ولما اورد الزمخشري بيتيه المذكورين في الاعراف وهجا بهما اهل السنة والجماعة
في المقصود الذي ذكرناهم اجابه عم والدي وهو يحيى بن احمد بن خليل ره بهذه القصيدة ردا عليه وعلى شيعته المعتزلة ولوالدي ره
فيها تكميل ولي فيها ترتيب وتتميم والله سبحانه ينفع الجميع بذلك وبالقصد فيه الله وحي كريم دبي   سميت جهلا صدر امة احمد
وذوي البصائر بالحمير الموكفة ٥ ورميتهم عن نبعة سويتها ٥ ري الوليد غدا يمزق مصحفه ٥ وزعمت ان قد شبهوه بخلقه
وتخوفوا فتستروا بالبلكفة ٥ نطق الكتاب وانت تنطق بالهوى ٥ فهوى الهوى بك في المهاوي المتلفة ٥ وجب الخسار عليك فانظر منصفا
في اية الاعراف فهي المنصفة ٥ اترى الكليم اتى بجهل ما اتى ٥ واتى شيوخك ما اتوا عن معرفة ٥ خلق الحجاب فمن وراء حجابه
سمع الكليم كلامه اذ شرفه ٥ خلق الحجاب لخلقه سبحانه ٥ فتشوقت النفس المتشوقة ٥ من لا يرى قل كيف يحجب غيره
عنه ففي اشياعك المتكلفة ٥ او تحسب الحجب الستائر كثفا ٥ انت اللاي حجب اللاي بالمعلفة ٥ المنع من ادراكه معنا به
حجب النواظر يا صبيح العنفقة ٥ والمنع مختص بدار بعد ما ٥ لك ذا ابالك موعد لن تخلفه ٥ ما لك تخوف بالحجاب عباده

اترى

اترى مع ان يرى بالزخرفة ٥ وبآية الانعام ويك خذلتم ٥ فوقعتم دون المراقي المزلفة ٥ لو كان كالمعدوم عندك لا يرى
ذهب التمدح في هواء السفسفة ٥ عطلت او لثبت يا معروزيلي ٥ منا هيت في الحاد اهل الفلسفة ٥ ان الوجود اليه ناظرة بذا
نزل الكتاب فقلتم هذا السفه ٥ لو صح في الاسلام عندك لم تقل ٥ بالمذهب المذموم من نفي الصفة ٥ ولما نسبت الى النبوة زلة
في صادر التحريم فاسمع معرفة ٥ او لا علمت بانا من الانقياد ٥ ترك المباح وكف عنه تعرفه ٥ لا انه جعل الحلال محرما
شرعا فعصمته ابت ان يقرفه ٥ وكذا ضروري الخواطر ليس فيه ٥ زلة وقضى العزيز تكلفه ٥ فجعلت هذا وانصرفت لظلمة
اعمت عليك من الطريق تعرفه ٥ لم تعرف الفقه الجلي فكيف بالتو ٥ حيد في تدقيقه ان تعرفه وقوله في شيعته القدرية انهم اذا سمعوا
شيئا من كلامه اخاصوا في الاستحسان لجوابه ان افاضة اهل الاعتزال في استحسان ما يقوله من هو من شيعتهم بشي لا يفتى وقوله
وعلماء العدل والتوحيد شيعة يعني المعتزلة وجوابنا انا قد بينا ما يريد وبه بتعديلهم الاشراك وتوحيدهم التكذيب ورددنا عليهم ما قصدوه
من ذلك منثورا ومنظوما والحمد لله وقوله في تزكيته لكلام نفسه انه اية من ايات البيت يعني البيت الحرام شرفه الله تعالى جوابه ان هذا
غلط منه ومجرد دعوى من غير دليل يردها ما علم قطعا اجماعا ومعقولا من ان اية البيت لا تكون الا حقا وصدقا والاعتزال ليس بحق ولا
صدق بما قدم من الدلائل القطعية الشرعية والعقلية ايضا فالاعتزال لا يكون اية من ايات البيت واعتزار الزمخشري بكونه سكن الحرم لا ينفعه
اذ لا تشرف البقاع وانما يشرف الاتباع الا ترى ان ابا جهل ونظراءه كانوا في تلك البقاع المشرفة مع العلم اليقين بما كانوا عليه من الكفر والتحاكم في
هذا كله الى الكتاب والسنة ودلائل العقول اليقينية القطعية سورة الفاتحة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله
على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله الزمخشري يهلان التسمية تنويه بالمسمى واشادة بذكره فحق كلامه في تفسير الاسم على ذكر
التسمية الحادثة فقط وهو اعتزال لان المعتزلة ليس عندهم اسم سوى التسمية فقط ولم يعلموا ان اسماء الله تعالى ثابتة في الازل بكلامه
القديم الذي لا يعقل فيه الحدوث فلا يعقل فيه التاخر ولا الاشتقاق وذلك لان المعتزلة ينكرون الكلام القديم وقد قدمنا في الصدر براهين
اثبات العلم بوجود كلامه سبحانه وقدمه سمى به نفسه سبحانه وتعالى في الازل وسمى جميع المسميات قال تعالى انني انا الله لا اله الا انا وقال
تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المومن المهيمن الاية بكلامه الازلي الذي العبارة عنه هذه الحروف والاصوات ولان
المعتزلة ايضا يابون ان يكون الاسم هو المسمى على وجه من الوجوه او باعتبار من الاعتبارات واهل السنة يثبتون ذلك كله بالتحقيق واقامة
الدلائل خلافا للمعتزلة والجهمية والخوارج ثم بنى اهل الاعتزال على قولهم ان الاسم عين المسمى مطلقا وان الاسم ليس الا التسمية الحادثة
وانه لا صفة للقديم تعالى سوى اوصاف الخلق له بكلامهم المخلوق اعتقادا فاسدا وهو اعتقادهم انه لم يكن للرب سبحانه وتعالى في الازل اسم ولا
صفة حتى احدث الخلق فاحدثوا اسماءه تعالى وصفاته جل الله وتعالى عن قول الظالمين علوا كبيرا والتحقيق ما قاله اهل السنة وهو ان اسماء
الله سبحانه تنقسم الى ثلاثة اقسام بالنظر الى حقايقها اسماء له سبحانه هي غيره وهي تسميات الخلق له سبحانه وهي التسميات الحادثة كقولنا
الله الرحمن الرحيم الملك القدوس واسماء له تعالى بكلامه القديم وهي التي يعبر عنها الفاظ الخلق لما قام من البرهان على وجود كلامه القديم
ووجوب تعلقه بجميع المخبرات وهذا القسم لا يقال هو الله سبحانه وتعالى ولا يقال هو غيره لان كلامه كما ان جميع صفاته تعالى كذلك واسم
لله سبحانه وتعالى هو هو وجوده الحق سبحانه وهو المقصود بقوله تعالى سبح اسم ربك وكذلك قوله تعالى تبارك اسم ربك ويويد ان المراد
بهذين البيتين ما قلناه الاجماع المنعقد على انه لا يجوز ان يسبح الا الله تعالى وكذلك الاجماع منعقد على ان المراد بقوله تعالى تبارك اسم ربك
هو المراد بقوله تعالى سبح اسم ربك ويويد ذلك ما نقله ائمة لسان العرب من ان العرب يطلقون لفظ الاسم ويريدون به الوجود الحقيقي
فيقولون اسم وعين وحقيقة وشي موجود ووجود وذات بمعنى واحد وان هذه الالفاظ عندهم من الالفاظ المترادفة نقله الامام ابو بكر
بن فورك ره في كتابه الكبير في الاسماء والصفات والاستاذ ابو القاسم السهيلي ره في شرحه لكتاب الارشاد وكل واحد منهما امام
في علوم الشريعة وعلم الحقايق وعلم لسان العرب ويويد ما ذكرنا ايضا قوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها انتم واباؤكم
اي ما تعبدون من دونه الا ذواتا سميتموها فاطلق الاسماء والمراد بها الذوات لانهم انما عبدوا ذوات الاصنام دون الالفاظ والتسميات
وهو المطلوب الذي بيناه وقال الائمة اللسان في تفسير قوله تعالى بسم الله اي بالله القيام وبالله القعود وبالله الحركة وبالله

السكون وبالله الابتداء وبالله التمام وهذا ارجح من قول من قال في بسم الله اي بتسمية الله التبرك والابتداء لان قائل هذا ان عني ان الابتدا
بعين التسمية فليس بصحيح لان التسمية الحادثة الفاظنا وهي لا ابتداء ولا تماما بمجردها وان عني التبرك بالاسم اي التسمية فلم يذكر في هذا الكلام
سوي لفظ الاسم لا نفس الاسم لان الاسم الذي هو التسمية كقولك الله الرحمن الرحيم وليس من التسمية التسعة والتسعين ما لفظه اسم الا
ان يراد به الذات كما قدمنا ذكره هنا والاسم هنا مضاف الى الله تعالى فليس هو نفس اسم تعالى الله لان الشي لا يضاف الي نفسه تعالى هو
ان يكون بين على هذا البحث ان الراجح المقصود بقولنا بسم الله اي بالله اذ به التاثير والخلق وبه التبرك ولهذا المعني قيل ان تحت الباء من
بسم الله علوم الاولين والاخرين وان الله سبحانه جمع ذلك في الكتب المنزلة على المرسلين وجمع جميع علوم الكتب في القران العظيم وجمع
علوم القران في الفاتحة وجمع علوم الفاتحة في بسم الله الرحمن الرحيم وجمع علوم بسم الله الرحمن الرحيم في الباء من بسم الله الرحمن الرحيم وصدق
القايل لهذا من علماء الاسلام لان الباء دلت في هذا الابتداء على افتقار الصنع كله الي الصانع في الاعلى والادنى والاولى والاخرى فبالله
الابتداء وبه الانتهاء وبه كون الكاين وبه دوام الدايم ولم يكن شي من ذلك به تعالى لانه الاله الواجب الوجود والكمال الذي استحال عليه
النقص وجاز له التصرف في مخلوقاته على الاطلاق في الماضي والحال والمال وعلى هذه القواعد مدار علوم الاولين ومما قاله اهل السنة من ان
الاسم يطلق ويراد به المسمى قول سيبويه وهو امام الصناعة ومتبوع الجماعة والفعل امثلة اخذت من احداث الاسماء وقد علم
ان التسميات التي هي الاقوال والعبارات لا احداث لها فدل كلامه على ان الاسماء عنده حقيقة هي المسميات ففي هذه المواضع اطلق
الاسم واريد به عين المسمى او حقيقته وهو الاصل والتسمية فرع عنه لانها دالة على ذلك المعلوم عند غيبته عن المشاهدة فقامت
مقامه فسميت اسماء لاجل ذلك من باب تسمية الشي باسم ما دليل وسميت ايضا من جهة وضعها للدلالة على ذلك المعلوم
وعلى هذا الوجه جرى قوله تعالى ولله الاسماء الحسني اي التسميات الحسني لان الله تعالى واحد فلم يبق العدد الا التسميات فان
قال قائل لفظ الاسم ماخوذ من السموات على التحقيق في ذلك لان جمعه اسماء وتصغيره سمي وليس هو من السمة والا لكان جمعه
ان تقول اوسام والتصغير وسيم فالجواب انه سموا المعلوم في الحقيقة والاصل انما هو بوجوده ان كان موجودا لانه سمي عن العدم
لم يكن المعلوم موجودا فقد سمي بمعقوليته عن الالتباس بمعلوم اخر هذا هو الاصل فلو كنا نرى الموجودات كلها ونعلم المعلومات باسرها ما
لم نحتج الى تسميتها لكن لما صحت غيبتها عنا لموانع مخلوقة في ابصارنا وصحت غيبتها ايضا عن معلومنا العبد يقوم بمحل العلم منا احتجنا
الى ما يدلنا عليها في التخاطب والاخبار عنها لاحتياج المخلوقين الي ذلك فجعل الله سبحانه بلطفه ايسر الاشيا علينا في الدلالة على ذلك
وهي حروف السنتنا واصواتنا نعقد تقطيع الاصوات وتواليها بذلك تظهر الحروف وتختلف باختلاف محالها ومبلغها تسعة
وعشرون حرفا ثم لو حصل حرف واحد نفذت الحروف وبقي كثير من المعلومات ليس لنا ما يدل عليه من طريق اخبار المخلوقين بعضهم
لبعض لفظا فالهم الله سبحانه الخلق واوحي به وجبا على لسان ملك على اختلاف الاقوال في ماخذ الاسماء في اول الامر في فن اصول
الفقه الي ان يركبوا هذه الحروف فتتعدد التركيبات الى ما يخبر به عن سائر المعلومات لطفا بالخلق حكمة من حكيم عليم فلما سمت
المعلومات بمعقوليتها عن الالتباس وبوجود ما كان موجودا منها عن العدم قيل لها اسماء وصح كون ذلك من السمو ولما دلت
الالفاظ عليها وهي التسميات قيل للتسميات اسماء ايضا من باب تسمية الشي باسم ما هو دليل عليه كما قدمنا ثم التسمية كزيد مثلا
هي اسم من وجهين احدهما كونها موجودة فهي من هذا الوجه داخلة في الاسماء الحقيقة الاول ومن حيث هي دالة على المعلوم المعين
داخلة في الاسماء الثواني التي هي التسميات ثم لحروف زيد التي هي ذي واسم اخر ايضا وهي اسم يخبر به عنه وهو مركب من الثلاثة
الاحرف المذكورة وهي ايضا اسم من حيث وجودها لفظها التي يخبر به عنها بل تدخل هي تحت الخبر بها عن نفسها دخول الحقيقة الخاصة
تحت اللفظ العام كما اذا قلت كلامي كله حق دخل هذا اللفظ تحت الخبر به عن نفسه وغيره من كلامه فيشمل نفسه وغيره وهنا وقعت
الالفاظ ولم يلزم التسلسل ثم التسميات على قسمين تسمية قديمة وتسمية حادثة فثبوت التسمية القديمة بما تقدم من الدلائل القطعية
على وجوب وجود الكلام القديم صفة للباري تعالى من صفات ذاته وما علم ايضا من وجوب تعلقه بكل مخبر عنه لان الحي انما يخبر عما
يصح خبره عنه وجب اتصافه بهذا الخبر وهو افة مستحيلة في حق القديم على ما تقدمت براهينه ثم تجب وحدة كلامه سبحانه مع تعدد

مخبراته

مخبراته ومتعلقاته كما تجب وحدة علمه تعالى مع تعدد معلوماته ووجبت وحدة كلامه سبحانه لانه لو تعدد لزم اما التخصيص لكل خبر من
تلك الاخبار المتعددة ان انفرد ببعض المخبرات والا عم جميعها وعمها الخبر الاخر ايضا لزم اجتماع المثلين وكلاهما محال وبهذه الدلالة ايضا تعلم
وحدة امره تعالى ونهيه ولما وجب عموم تعلق خبره بكل مخبر وجب اسمائه تعالى بكلامه القديم من انه تعالى الله الرحمن الرحيم الملك القدوس
الى سائر اسمائه سبحانه الحسنى ووجب له سبحانه الصدق فاستحال تعلق خبره تعالى بما تتعلق به الاخبار الكاذبة لانه نقص وحادث اذ لا يجب
وجوده والقديم سبحانه يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه واما ثبوت التسميات الحادثة فمعلوم ايضا فمنها تسمية ثناء الله سبحانه بعباراتنا
والفاظنا وتقدم من احكامها في الصدر ما فيه كفاية ودينا الفاظنا موقوفة على اذن الشرع فخرج بما قدمناه العلم بان اسماء الله سبحانه
على ثلاثة اقسام اسم هو وجوده تعالى وهو قديم وهو هو تعالى واسم هو تسمية تعالى بكلامه القديم وهي تسمية قديمة والحادث من اسمائه
تعالى ليس الا القسم الثالث وهي تسميات الخلق له تعالى باذنه بعباراتهم والفاظهم فلم يزل تعالى مسمى لاسمائه بالقسمين القديمين ولم يزل تعالى ايضا
موصوفا بصفاته العلي من علمه المحيط وقدرته القاهرة وارادته النافذة وحياته الازلية الابدية وادراكاته الشاملة وتنقسم اسماء الله سبحانه
ايضا التي هي التسميات انقساما اخر وذلك بالنظر الي ما تدل عليه الي سبعة اقسام الي ما يدل على وجوده تعالى نحو اسم الحق والي ما يدل
على صفة نفسية له تعالى نحو الباقي والقديم والى ما يدل على صفة معنوية نحو العليم والقدير والي ما يشعر هنا معه بالافعال نحو الخالق والرازق
والي ما يدل على التنزيه نحو القدوس والسلام والي ما يحتمل وجهين مما تقدم ذكره فصاعدا من غيره دلالته على جميعها نحو المومن لانه يحتمل
المومن والمصدق والوجه الاحل من هذين اما ان يرجع الى الفعل بخلق الامن في القلوب او الي تامينهم بكلامه القديم فيكون من اسماء
الصفات وكذلك المصدق اما بكلامه القديم او بخلقه المعجزات الدالة على صدق المرسلين عليهم السلام والقسم السابع من اسمائه تعالى
ما يدل على سائر صفات الالهية من غير ان يشذ منها شي وهو اسم تعالى الله واكثر العلماء على ان هذا الاسم هو اسم الله الاعظم وزيد معه
في بعض الروايات الم الله لا اله الا هو الحي القيوم ويخرج ما تقدم بيانه من التقسيم الذي قدمنا ذكره اولا في اسماء الله سبحانه وهو تقسيم الشيخ ابي
الحسن الاشعري رضه الله ارجح ان يكون اسم الله الاعظم هو وجود العلي سبحانه على ما تقدم بيانه من ان الاسم في الاصل هو المسمى فمن سال تعالى
به فلا مسؤول باعظم منه ويشترط في الداعي الادب بالخضوع والخشوع والاخلاص والاتباع واما ما يتعلق من تسميات الخلق بالمخلوقات
وما وضعت له من المعلومات وهيئات وضعها واحكام تصريفها ووجهاتها في حركاتها وسكناتها الي غير ذلك من احكامها فالنظر في
ذلك مخرج على علمي اللغة والعربية كما تقدمت الاشارة اليه في الصدر وكل ما ذكره اهل الاعتزال في الاعتراض على اهل السنة في هذه المسئلة من
مثل قولهم لو كان الاسم هو المسمى لتكثر المسمى عند تكثر الاسماء وكذلك الاسماء تتبدل قالوا فالاسم ليس هو المسمى والاسم يطرا بعد وجود
المسمى وما اشبه هذا مما اوردوه فكل ذلك غفلة عن فهم ما قدمه اهل الحق مما قدمنا بيانه لان جميع ما ذكر المخالفون من الاعتراضات
راجع الي التسميات التي تسمي اسماء ايضا لانها دالة على الاسماء الحقيقة التي هي المسميات على ما قدمنا ذكره ولم يعلموا قسم رجوع الاسم الي
وجود المعلوم ومعقوليته ان لم يكن موجودا وقسم رجوع الاسم ايضا الي الكلام القديم الذي لا يقال هو وجود الحق سبحانه ولا يقال هو غيره
فاعترضوا على وجه نحن نقول بموجبه لان التسمية الحادثة فقط غير المسمى واما التسمية القديمة الحق سبحانه وتعالى ولصفاته فلا يقال هي هو
ولا هي غيره وغابت عنهم اوجه من الحقائق كثيرة مما قدمنا ذكره كما قال بعضهم علمت شيئا وغابت عنك اشياء ومتى كان الجواب
او الاعتراض اخص من السوال او الايراد كان خطا ومتى كان مطابقا او اعم كان صوابا لان الجواب الاعم فيه المقصود وزيادة وقوله
في اسم تعالى الدال من الاسماء الغالبة كالنجم غلب على الثريا فبني كلامه في اسماء الله تعالى على القياس اللغوي وقصر كلامه في اسم تعالى
الاله وفي اسم تعالى الرحمن على ذلك ولم يراع في اسماء الله تعالى سوى هذه الطريقه وهو اعتزال وعند اهل الحق لاسماء الله تعالى احكام خاصة
لا تجري على احكام اسماء المخلوقين من الاشتقاق والقياس لوجوب عزه سبحانه فلذلك باينت احكامه سبحانه فيما يجب لذاته وصفاته
وافعاله احكام خلقه وكذلك باينت احكام اسمائه تعالى احكام اسماء خلقه فاصل اسمائه تعالى التلقي من الشرع دون قياس فاجري
الله سبحانه اسماءه على لسان الملك وافهمه ما اجري على لسانه وامره بتبليغها الرسول عليه السلام وحيا وبلغها الرسول عليه السلام
للبشر فوالها ذلك الملاقات الخلق عن المعاني فاطلقت المعتزلة ان اصل اسماء الله سبحانه ما كان اصلا لاسماء الخلق وليس كذلك

لفرقانا ما بين الماخذين والاصليين وقد بينا هذه المسئلة في المصدر بيانا شافيا ثم نفس اطلاق اللفظ الذي اطلقه المعتزلة والزمخشري
من قولهم ان اسمه تعالى الله كالنجم للثريا ممنوع شرعا لانه اطلاق في حق اسمائه تعالى لم يرد به شرع ولا اجمعت عليه الامة فوجب منعهم على ما
تقدم تقريره في الصدر واما اسمه تعالى الله فمن الناس من زعم انه ماخوذ بالتعريف من حروف الاله بحذف الهمزة تخفيفا فالتقى اللامان
فادغمت احداهما في الاخرى لصعوبة اجتماع المثلين في محل واحد فقيل الله والصحيح من الاقوال في اسمه تعالى الله انه بمثابة الاسم العلم
لله سبحانه والد ليس بمشتق ولا مستخرجا بالتعريف وهو احد قولي سيبويه والخليل فيه وهو قول المازني في هذا الاسم انه لم يزد فيه شي
ولا نقص منه ومحققوا علم الحقائق على انه ليس مشتق الا من الشرع وليس هو الذي كانت تطلقه العرب في حق اصنامها واوثانها حتى
يقال غلب لفظ الاله في حق الحكيم سبحانه بل هذا الاطلاق ممنوع وكذلك معناه بل سمع الملك الكلام القديم على ما تقدم بيانه وبرهانه
فعلم اسم الله تعالى الدال على ذاته سبحانه وجميع ما دل عليه من معاني الربوبية واوصاف الالهية وخلقت اذ ذاك على لسانه هذه المعاني
ثم اداها الرسول عليه السلام وبلغوا ذلك البشر ولولا ورود الشرع بذلك لما صح لنا اطلاق شي من ذلك في حقه تعالى من
قبل انفسنا ولو صح معناه في حقه تعالى خلافا للمعتزلة ومما يبين ذلك ما تضمنته المناظرة الشعرية الجارية بين الشيخ ابي الحسن الاشعري
وبين الجبائي المعتزلي اذ دخل رجل على الجبائي فقال له هل يجوز ان يسمى الله تعالى عاقلا قال لا لان العقل مشتق من العقال وهو
المانع والمنع في حق الله سبحانه ممتنع الاطلاق قال الشيخ ابو الحسن رض فقلت له فعلى قياسك لا يجوز ان يسمى الله سبحانه وتعالى حكيما لان هذا الاسم
مشتق من حكمة اللجام وهي الحديدة المانعة للدابة عن الخروج الى غير الطريق ويشهد لذلك قول حسان بن ثابت رض
فنحكم بالقوافي من هجانا البيت ٥ وقول الاخر ٥ ابني حنيفة احكموا سفهاءكم ٥ البيت ايضا ٥ وقد تقدم ذكرهما اي فنمنع بالقوافي
من هجانا ومعنى الاخر منعوا سفهاءكم واذا كان هذا اللفظ مشتقا من المنع والمنع على الله سبحانه ممتنع فليمتنع على الله تعالى اطلاق حكيم
على قياسك قال الشيخ رض فلم يجد الجبائي جوابا الا انه قال لي فلم منعت انت ان يسمى سبحانه عاقلا واجزت ان يسمى حكيما قال فقلت له
لان طريقي في ماخذ اسماء الله تعالى الاذن الشرعي دون القياس اللغوي فاطلقت حكيما لان الشرع اطلقه ومنعت عاقلا لان الشرع
منعه ولو اطلقه الشرع لاطلقته لان العقل علم من العلوم ويؤيده ايضا اطلاق الشرع ما يمتنع ظاهر معناه ويجب تاويله كالنور والصبور
ومنعه ما يصح معناه كالسخي والفاضل والعارف فدل على ان ماخذ اسمائه تعالى ليس الا الشرع دون النظر الى الاقيسة واطراد المعاني
والا لزم ان نطلق ما منعه الشرع ونمنع ما اطلقه الشرع وهو باطل بالاجماع فتجريد الزمخشري كلامه في الاسم عن الماخذ الشرعي عنه تعالى
كما اشرنا اليه ولما ثبت ان اسماء الله سبحانه ثابتة ازلا بكلامه القديم علم استحالة اشتقاقها لان القديم يستحيل تاخره عن شي اخر اشتق
منه لاستحالة تاخر القديم لكن تقال الاسماء على المعاني فمدلول اسمه تعالى الله الموجود الواجب الوجود الموصوف بجميع محامد الصفات
المنزه عن جميع النقائص والافات الذي لم يشاركه احد في خلق شي من المخلوقات وقوله في وصف الله سبحانه بالرحمة انه مجاز عنه
وضلال باجماع الامة لان الامة اجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفى عنه تعالى حقيقة الرحمة فانه كافر وانما قال الزمخشري
ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير ولانهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله سبحانه الى الامر تعالى او الى ارادة حادثة
تعالى عن قولهم قالوا يخلقها لا في محل وقد علم ان اتصاف القديم بالافعال والاتصاف بما لا يقوم بالموصوف محال فلهذه الاراء الفاسدة
صرفت المعتزلة معنى اسمه تعالى الرحمن الرحيم ووصفه سبحانه بمقتضى الاسمين الى المجاز فوقعوا فيما وقعوا فيه مما قدمنا ذكره ولم يعلموا
ان الرحمة ليست سوى ارادة الخير وليست هي الرقة وان الرقة صفة اخرى تارة تصاحب الارادة وتارة لا تصاحبها وحقيقة الرقة هي
الخوف من ان يلحق الرحيم مثل ما لحق المرحوم من الالم وقد يخاف من لا يرحم ويرحم من لا يخاف والخوف والرقة على الله سبحانه محال فلم يبق
لحقيقة سوى ارادة الخير وذلك ثابت في حق الله سبحانه حقيقة فالرحمة ثابتة في حقه تعالى حقيقة والخوف والرقة عليه تعالى محال ولا
يلزم ايضا ان لا تثبت حقيقة الرحمة حتى تعم بتعلقها جميع الخلق كما ذهب اليه ابن حزم ولهذا ايضا جعل وصفه تعالى بالرحمة مجازا فيلزم
في ذلك ما لزم المعتزلة لانا اجمعنا على انه تعالى خالق حقيقة بما خلق من الممكنات وان لم يلزم ان لا يكون خالقا حقيقة حتى يعم خلقه جميع
الممكنات او ازيد مما وقع وكذلك الاجماع على انه تعالى مرسل للرسل حقيقة وان لم يلزم ان لا يكون مرسلا حقيقة حتى يرسل جميع الخلق
فيقال

فبطل ما قال ابن حزم كما بطل ما قالته المعتزلة ثم نقول ولو قلنا بلزوم العموم في تحقيق حقيقة هذا الوصف تبرعا وجدلا لم يلزم من ذلك
انتفاء حقيقة الرحمة عن الله سبحانه لان العموم حاصل والحمد لله في تعلق رحمته تعالى بجميع الخلق لان المعذبين منهم قد دفع الله سبحانه
عنهم من انواع ما لا نهاية له مما هو سبحانه قادر عليه ويحسن وقوعه منه لان المخلوقين ملكه وقد علم ان مقدوراته تعالى لا نهاية لها فقد
دفع ذلك عن كل مخلوق فقد رحم كل مخلوق بدفع ذلك ولكن لا يطلق عرفا شرعيا اسم مرحوم الا على المؤمنين دون الكافرين وقد
قام برهان وجود ارادته تعالى لكل كائن خيرا كان او شرا وان ارادته تعالى صفة من صفات ذاته قديمة لوجوب قدمه وقد تقدم بيان
هذا كله في الصدر ثم قال وقد تقدم ايضا برهان ان الله سبحانه هو الخالق لكل مخلوق خيرا كان او شرا فالخيرات كلها خلقه وتسمى رحمة
لانها متعلق الرحمة الحقيقية التي هي الارادة للخير لان الافعال من متعلقات الارادة ثم قد اجمعت الامة على ان الله سبحانه موصوف
بالرحمة ازلا وابدا وان ذلك من صفات ذاته وقد علم انه لا فعل في الازل فلم يبق تسميته رحيما في الازل بالاجماع الا الارادة الخير
وهي الرحمة حقيقة اذ عنه تعلقها ظهر فعل الخير اذ لا بد للفعل المخصص من ارادة متعلقة بتخصيصه كما انه لا بد له من قدرة يقع بها وجود
وعلم متعلق بذلك كله والاصل اذا قيل في اللسان رحيم الرجوع بذلك الى صفات ذات من له تلك الصفة دون فعله كما اذا قيل عليم
وقدير فثبت بذلك ان اسمه تعالى الرحيم حقيقة في حقه تعالى ولان الرحمة اذا ردت الى ارادة الخير اطردت وانعكست ولم ينتقض الحكم
فثبت ما اشترط في الحقيقة فلم يمنع مانع من الحمل عليها مع الاجماع المنعقد على ذلك واذا رد هذا الاسم الى الفعل لم يطرد الاسم اذ قد
يتم المنع على عدوه ويمنع وهو مكره على فعل ذلك ولا يكون رحيما بعدوه وكذلك القول في الرقة قد يرق منا من ينفذ الشر بعدوه
ويريد الانتقام منه مع رقته لما يرى ما نزل به ولا يكون رحيما بل يكون منتقما منه فبان بذلك ان الحقيقة من جميع ما ذكر في الاسم
الرحمن الرحيم ليس الا ما قلناه ولا اختلاف عند المحققين من علمائنا رحمهم الله بين اسمه تعالى الرحمن واسمه تعالى الرحيم من طريق
حقيقة الصفة بل من جهة التعلق فقط فان نظر الى عموم التعلق قيل الرحمن وان نظر الى خصوصه قيل الرحيم ولذلك روي عن ابن
عباس رض انه قال رحمن الدنيا ورحيم الاخرة وبذلك فسر قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شي اي في الدنيا فسأكتبها للذين
يتقون اي في الاخرة فان رحمته تعالى لا ينال في الاخرة الا المؤمنين دون الكافرين بما تقدم بيانه فان قالت المعتزلة لم يصح ان يكون هذا
الحكم لاجل الارادة كما ذكرتم بل مع فعل الخير فالجواب انه لا يصح ذلك كما لا يصح ان يكون العالم عالما لاجل العلم والقدرة او لاجل العلم
وفعل يفعل وقد تقدم في الحقائق ان الحكم الواحد لا يعقل كونه وثبوته عن موجبين كما لا يعقل اثر بين مؤثرين فان قيل فهلا قلتم
انه تعالى رحيم لنفي القسوة عنه كما قال النجار من المعتزلة وكما قال النظام منهم ايضا انه تعالى عليم لنفي الجهل عنه فالجواب انا لم نقل ذلك لانه
قد ثبت بما تقدم انه لا بد عند انتفاء احد الضدين من معاقبة له لاستحالة الخلو والقائل عن مقبوله وضده عقلا كما تقدم بيانه في
الصدر فان قيل فقد سمي تعالى نبيه رحمة قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وسمي الجنة رحمة والمطر رحمة الى غير ذلك من
النعم على الخلق وكل ذلك افعال فالجواب ان تسمية الافعال رحمة انما هو من جهة التوسع والمجاز وتسمية الشي بما هو متعلق له او من
اثاره كما تقدم بيانه اذ الكاين عن الشي ومتعلقه قد يسمى باسمه كما قال اهل اللسان اللهم اغفر لنا علمك فينا اي معلومك فينا
وعليه يحمل قوله تعالى سبقت رحمتي غضبي اي الكائن عن رحمتي سبق الكائن عن غضبي من العذاب والنعم اما سبق وجود ذلك في
في الدنيا او هو اكثر لان مدفوعات النقم لا نهاية لها ولان الرحمة تعلقت في الدنيا والاخرة كما تقدم بيانه والغضب خص الكافرين في
الاخرة ولان الحسنة بعشرة والسيئة بمثلها وانما وجب التاويل هنا لما وجب من ان الرحمة والغضب مرجع التسميتين بالبرهان
الى ارادة واحدة والشي الواحد لا يسبق نفسه لاستحالة اجتماع النقيضين من كونه متقدما لا متقدما ومتاخرا لا متاخرا في حالة
واحدة ووضوح ضرورة العقل وقوله كما انه اذا ادركته الفظاظة والقسوة عنف بهم وهذه الاطلاقات التي اجراها الزمخشري
في حق الله تعالى في هذا الموضع اعتزال ولا يجوز في حق الله سبحانه منها شي صريحا كان الاطلاق او موهما بالاجماع لعدم ورود
الاذن الشرعي بذلك وبيان كونه اعتزالا مع منعه كونه عول في اطلاق ذلك على جريانه في اللسان دون نظر الى الاذن الشرعي في
ذلك وهو مذهب المعتزلة وقد بينا من قبل ابطال ذلك عليهم وطريق اهل الحق رض الوقوف في ذلك كله مع الاذن الشرعي

على ما قدمنا بيان ادلتهم على ذلك ويجوز في حق الله تعالى اطلاق الغضب والسخط لان الشرع ورد باطلاق ذلك فلزم اتباعه ثم
ان الزمخشري رد ذلك ايض الى قوله الا فعال وهو اعتزال كما قدمنا بيانه لان ذلك ايض عند المعتزلة مبني على انكار الصفات الازلية
وقد تقدم الرد عليهم في ذلك بما فيه شفا للصدور والحمد لله **ابتداء الفاتحة قوله تعالى** الحمد لله رب العالمين لما كانت
الالف واللام في هذا الاستفتاح لتعريف الجنس المفيد للعموم والاستغراق اضرب الزمخشري عن ذلك في كلامه في هذا الموضع وخطا
من قال بذلك من العلماء وهو الغالط في الحقيقة فقال في ذلك ومعناه ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو ثم قال والاستغراق الذي
يتوهمه كثير من الناس وهم منهم وانما نكب عن العموم والاستغراق لقصد اعتزالي وهو ان المعتزلة يعتقدون انهم يخلقون افعا لهم
تعالى الله عن قولهم فالطايع عندهم محمود على طاعته حقيقة لانه خلقها عندهم حقيقة فلو اعتقدوا ان الحمد كله لله لبطل عليهم هذا
المذهب الاعتزالي ولزم تعري المخلوقين عن الحمد الحقيقي وانفراد الرب سبحانه وتعالى به وهو الحق المبين اذ لا خالق لمخلوق سواه فهو
الذي خلق الطاعات ووفق الطايعين لاكتسابها فهو سبحانه المحمود لمننه وعطاياه ولصفات كماله وجلاله وما مدح به المخلوقون
من منته فرجع الحمد كله اليه فله الحمد كله قديما كان او حادثا فالحمد القديم وصفه والحادث خلقه وملكه والصفات المحمود بها وهي متعلق
الحمد كل ذلك له كالعلم المحيط والقدرة القاهرة والارادة النافذة الى سائر صفات الربوبية والعبد وان مدح بشي من الصفات
فذلك مصحوب بالحدوث والتغيرات وضروب الافتقارات والقصور والاضطرابات فقدر العباد غير موثرة وعلومهم اجمالية
في الغالب لمعلومات متناهية وارادتهم غير نافذة الا ما شا الله تنفيذه فلما نكب المعتزلة عن هذه الاعتقادات والحدت باعتقادها
ان بعض الافعال خلقا للمخلوقين ابت ان يكون جنس الحمد كله على الاستغراق والعموم له سبحانه وتعالى الله عن قول الظالمين علوا
كبيرا وقد تقدمت البراهين القطعية في الصدر الدالة على انفراد الرب سبحانه بخلق جميع المخلوقات واستحالة خلق شي منها
على كل من سواه فلا حمد على الحقيقة الا له فان حمد تعالى نفسه بكلامه القديم فقد حمد نفسه بنفسه فهذا الحمد له وان حمده المخلوقون
فقد حمد تعالى نفسه بفعله وان حمد هو تعالى من شاء من خلقه فقد حمد بنفسه وان حمد المخلوقون بعضهم بعضا فقد حمد تعالى فعله
بفعله فهو سبحانه وتعالى المحمود بالكل من الكل على الكل ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
وبقي بحث يتعلق بهذه المسالة وهو ان النكرة المحلاة بالالف واللام اذا لم تكن لمعهود فيها عند الاصوليين خمسة اقوال وكذلك
في سائر الالفاظ المدعاة للعموم قيل هي موضوعة للعموم ولا تستعمل الا مخصوص وقيل هي للمخصوص وذلك الخصوص هو اقل
الجمع على ما فيه من الخلاف وقيل هي مشتركة بين الوجهين فهي حقيقة في كل واحد منهما لاحتمالها الكل واحد منهما وتفتقر الى قرينة
في تعيين احد الوجهين عن الاخر وقيل هي لمجرد المعقولية من الحمد من غير تعرض لعموم ولا خصوص وعبر المتاخرون عن هذا الوجه
بالقدر المشترك وهو الذي اشار اليه الزمخشري في هذا الموضع وقيل بالوقف في ذلك كله لاحتمال كل وجه منها واتفقوا على ان
القرينة الصارفة الى بعض هذه الاوجه المذكورة يجب الحمل عليها وانصراف معنى الكلام اليها والصحيح من جميع ما تقدم من
الاقوال ما ذهب اليه امام الطريق وقدوة التحقيق ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر بن الطيب ره وهو ان الالفاظ المدعاة
للعموم استعملتها العرب في العموم وفي الخصوص اخرى وكلامهم شاهد بذلك من غير نزاع وليس مدعي ان الاصل احد الطرفين
باولى من مدعي الطرف الاخر ومدعي ان الاصل فيها القدر المشترك وهو مجرد المعقولية من غير لعموم ولا خصوص من جملة
الدعاوي ايض فليس باولى من غيره بل قد انكر بعض الناس ان تكون العرب وضعت لهذا الوجه لفظا او التفتت اليه ونحن وان
لم ننكر ان يكون هذا الوجه من مجاري لسانهم لكن مع هذا ليس بارجح من غيره من جملة الاوجه المدعاة لهذه الصيغ اذ ليس بعض
الدعاوي اولى من بعض فوجب التقابل والتساقط لا لبطلان الترجيح من غير مرجح ولبطلان الحمل على الكل لاستحالة اجتماع
النقيضين من الخصوص والعموم وان لا خصوص ولا عموم واهمال اللفظ ايض بالكلية ابطال للتخاطب بما هو من لسان العرب
وذلك ايض باطل فلم يبق الا ان ينظر فان لم تقترن بالخطاب قرينة وجب الوقف لانتظار ظهورها وان اقترنت قرينة وجب
الحمل عليها ما عدى الفاظ الجموع مثل المسلمين والرجال فانها تحمل من بين هذه الصيغ مع عدم القرينة المبينة على الثلاثة ويجب

الوقف

الوقف عن ما زاد الى نقص الى ورود القرينة المبينة هذا هو مقتضى الدليل في اصل هذه المسالة ولنرجع فنقول لفظ الحمد
في اول الفاتحة اقترنت به قرينة المبالغة في المدح والثنا واستغراق ذلك حتى لا يبقى حمد من قديم ولا حادث ولا ما هو شكر من انواع
الحمد ولا ما هو حمد بلسان الاحوال فانه ابلغ من لسان المقال ولا ما هو حمد مقالي اما نفسي واما لفظي الا وهو له سبحانه فالقديم من ذلك كلامه
وصفه والطاري ملكه وخلقه واوجه ما يحمد به له فله الوجود الواجب والصفات النفسية من القدم والبقاء والقيومية وله الصفات
المعنوية كالعلم والقدرة والارادة والحياة وله الافعال خلقا وايجادا وله التنزيه والتقدس عن جميع النقائص فالقديم من هذه الاوجه
واجب لكماله والحادث ملك من املاكه هذا هو الواجب لجلال الحق سبحانه وهو الدافع للايهام في هذا الاستفتاح العظيم ومجرد القدر
المشترك وهو المعقولية منها خصوص ومنها عموم فقد يتوهم متوهم ممن يحمل هذه الصيغة على القدر المشترك ان الذي يجب للرب
تعالى منها المقيد بالخصوص دون العموم كما تعتقده المعتزلة وقد ابطلنا ذلك عليهم بالبراهين القطعية وعند محققي علم الحقائق انه صنف
في هذا الاستفتاح الحمد الذي لا نهاية له الى الاسم الدال في حقه تعالى على الكمال الذي لا نهاية له فلو حملنا هذه الصيغة على مجرد المعقولية وهي
القدر المشترك من غير عموم لبطلت المبالغة المعلومة من سياق هذا الاستفتاح قصدا وتيقن من قصد الاطناب في الثناء ولو لم يرد
الكلام على هذا الوجه لبقي السوال هل الثابت من هذا القدر المشترك في حقه تعالى عام او خاص وما علم من قصد المبالغة في المدح المتفق
عليه يبطل ذلك ثم القدر المشترك المشار اليه ليس من قبيل ما هو موجود في الخارج بل في الذهن فقط ولا يقع وتحقق حقيقته الا
اما ان يكون عاما او خاصا وقد بطل الخاص في ذلك بالبرهان فلم يبق الا العام وما لم يدخل في الوجود من قبيل الحمد الممكن وهو حمد
المخلوقين فهو ايض له تعالى لان له تعالى التصرف في سائر الممكنات ابقا في العدم بالارادة وايجاد الما شاء منها بالقدرة والارادة فوجب
العموم وارتفع الايهام والايهام للخصوص وهو ما قلناه ولكن المعتزلة قوم لا يعقلون **قوله تعالى** رب العالمين لفظ العالمين جمع عالم
ولفظ العالم محملان لغوي واصطلاحي عند اهل الحقائق وهو علم التوحيد فاما في لسان العرب فالعالم وعالم اسم لنوع من الخلق
فيه علامة يمتاز بها عن خلافه من الانواع كالملائكة والانس والجن والطير والوحش فتقول العرب عالم البر وعالم البحر وعالم الارض وعالم
السما على ما نقلها ايمة اللسان ولهذا صح جمعه فقال تعالى الحمد لله رب العالمين اي مالك جميع انواع المخلوقين ولو ارادت العرب به كل موجود
سوى الله سبحانه لما صح جمعه لانه لا يبقى ما يجمع اليه واما المحمل الاصطلاحي فانهم اطلقوا لفظ العالم وقصدوا به كل موجود سوى الله تعالى
وصفات ذاته فقول الزمخشري في هذا الموضع ان العالم اسم لذوي العلم يعني في اللغة هو اعتزال منه ودعوى على العرب من غير
دليل وانما قال ذلك وصرفه عن ان يكون ماخوذا من العلامة التي يمتاز بها بعض انواع المخلوقين عن بعض لقصد اعتزالي وهو ان
المعتزلة لا يرون بذلك اخراج اعمالهم ان تكون خلقا لله تعالى لان رب الشي مالكه وحقيقة الملك فيه خالقه وموجده فلو جعلوا
لفظ العالم من العلامة لزمهم ادخال اعمالهم في ملكه تعالى وتحت خلقه وايجاده وبطل مذهبهم فانحرفوا في هذا الموضع الى العلم فهو
رب ذوي العلوم عندهم فقط بالاية ويبقى ما عدى ذلك ينظر فيه عندهم بحسب ما تقتضيه ارادتهم الفاسدة وشبهات لهم بتنجحة ما
قصدوه لان البراهين القطعية قد قامت على ما تقدم بيانه على ان الله سبحانه هو المنفرد بخلق جميع المخلوقات فهو تعالى رب العباد ورب
اعمالهم لانه خالقهم وخالق اعمالهم والدليل على انه لا يصح حمل هذه الاية على العلامة فتفيد عموم ملكية الحق تعالى لجميع الخلق مع ما قام
على ذلك من البرهان العقلي ما علم قطعا واتفاقا من قصد التمدح بالاية والاعلام بشمول ربوبيته سبحانه لجميع المربوبات والمحدثات
حتى لا يبقى وراء ذلك سوال لسائل عن بعض دون بعض من المخلوقات من جماد منها او حيوان ولا صفة ولا موصوف وقد تمسك
الزمخشري فيما ذهب اليه مما يقصد به عضد المعتزلة بان لفظ العالم يجمع بالواو والنون ولا يجمع كذلك الا صفات العقلاء او ما في حكمها
من الاعلام ولا دليل له في ذلك لانه ليس ما تمسك به قطعيا في الدلالة بل التاويل فيه مدخل وقد قدمنا نحن الدلايل القطعية العقلية
والنقلية على ان كل مخلوق خلقه تعالى وملكه فهو ربه وما علم قطعا من قصد المبالغة في المدح فوجب تاويل ما ذكره ويكون وجه
التاويل ان كان ما فيه علامة ودلالة على الخالق سبحانه وتعالى فكانه ناطق بدلالته بلسان حاله فلسان الحال ابلغ من لسان المقال فلذلك
عومل في الجميع بذكر ما يشعر العلامة التي هي الدلالة معاملة من يعقل فجمع جمعه بالواو والنون وانا كانوا قد نعلل مثل ذلك في

الى مسلينا ح

اكلوني البراغيث فاجري واولي هنا قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين قال الزمخشري فيه وفي تقديم ذكر العبادة على الطلب
تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الاجابة اعتزال لان المعتزلة يقولون بوجوب الاعراض على الاعمال وعلى الاعمال محل الاكرام بناء
منهم المسئلة الاولى على ما توهموه من انهم يخلقون اعمالهم تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وبناء في الثانية على القول بتحسين العقل وتقبيحه
ولما بطلت القواعد التي بنوا عليها بزعمهم بطلت مبانيهم فبطل وجوب الاعراض وثبت ان الله سبحانه يفعل في ملكه ما يشاء من غير
وجوب عليه لا وجوب عقلي ولا شرعي ولا عادي على ما تقدم بيانه فان قيل فما معنى قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقوله
وكان حقا علينا نصر المؤمنين وامثال ذلك مما ورد في الشريعة مثل قوله عليه السلام في الحديث الصحيح ما حق الله على العباد
وما حق العباد على الله فالجواب انه يجب حمل ذلك على التاويل لانه لو حمل على ظاهره من الوجوب لزم الحجر على ما تقدمت براهينه في الصدر
وعند لزم الحجر وجب التاويل على القاعدة المعلومة في ذلك ووجه التاويل في ذلك حمله على بيان محض الفضل والاحسان وبيان المنزه
في الاخبار عن فضله على عباده بوجه ظاهره الوجوب ليحقق لهم الثواب ولله المثل الاعلى كما يقول السيد الكريم لعبده اذا اراد التنويه
به وترغيبه في طاعته التي المنفعة فيها في الحقيقة له لك عندي ان المعنى كذا وكذا وليس ذلك في الحقيقة على ظاهره بل لاظهار
الاعتناء بالعبد وترغيبه فيما فيه الفوز بالدرجات وعلى المقامات ومن هذا الباب قوله تعالى بما كنتم تعملون وان تنصروا الله ومن
ذي الذي يقرض الله وان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم وكل ذلك ملكه وهو الناصر في الحقيقة فهو من تم عليهم
في ازله بان قسم السعادة لهم ثم بايجادهم ثم بهدايتهم للاعمال الصالحة ثم باضافة ذلك اليهم كما تقدم ذكره في مسئلتنا الان حتى
يحقق لهم منته عليهم بالثواب في الاخرة بصيغة الوجوب في ظاهر العبارة عن ذلك كل ذلك فضل منه ثم يمدحهم على ذلك ثم يثيبهم
عليه ثم يجعل الثواب ابديا بما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ثم يزيدهم تعالى من فضله وتمام نعمته عليهم رؤيته
سبحانه فاتم نعمته عليهم في الاولى والاخرى جعلنا الله سبحانه منهم ولما اخبر تعالى عن الحقيقة في ذلك كله قال ليجزي الذين امنوا
وعملوا الصالحات من فضله فايد تعالى بهذا الاخبار ما قام من البرهان العقلي على ذلك ومن علم حقيقة الايجاب وانه لا يعقل الا من
الاعلى على الادنى بنصب ثواب على الموافقة وعقاب على المخالفة علم يقينا استحالة ذلك على الله سبحانه وقد قدمنا في الصدر بيان
ذلك كله بدلائله قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم قال الزمخشري فيه ومعنى طلب الهداية وهم مهتدون طلب زيادة الهدى بمنح
الالطاف وهو اعتزال لان المعتزلة لم يجعلوا لسوالهم الهدى وجها سوى سوال اللطف في الهداية دون نفس الهدى تحرفوا كتاب
الله عن موضعه الى فاسد مذهبهم لانهم يزعمون انهم يخلقون اعمالهم ومن جملة تلك الاعمال هداهم وتقواهم فلم يتوجه عندهم طلب
الهدى ممن لا يخلقه عندهم تعالى الله عن قولهم فحرفوا الطلب الى الالطاف فقط وقد ابطلنا عليهم ما بنوا عليه فاسد مذهبهم فيما
تقدم وبينا بالدلائل القطعية وجواب القرايه تعالى يخلق جميع المخلوقات والهدى والضلال من جملة ذلك ويكون لهذا الطلب على
طريقة اهل الحق وجهان الاول التثبيت والمداومة في الاستقبال والثاني ان من امن من المكلفين على اعتقاد جازم صحيح من غير
طلب وصوله الى العلم بالبرهان ونظير هذا المعنى قوله تعالى اخبارا عن طلبهم ايضا بقولهم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا لعلمهم ان الله سبحانه
ان شاء ادام الهدى وان شاء اضل وذلك في كل زمن فرد لان الاعراض قد قام البرهان على انها لا تبقى زمانين فطلبوا امداده تعالى
اياهم بخلق قدرتهم على الطاعات ومعتقد الحق وهي الطاعات وذلك هو الهدى وذلك مطلوب في العلم والعقد والاقوال والافعال
ثم مثل الزمخشري طلب الهداية بقوله تعالى والذين اهتدوا زادهم هدى والثانية هنا هنا ايضا الى الالطاف دون خلق نفس الهدى
على ما قدمناه من مذهبهم وابطلناه عليهم ومحل هذه الاية عند اهل الحق هو محل الاولى بعينه ثم ان اخر هذه الاية يبطل عليهم
جميع ما توهموه لو ابصروا الحق وهو قوله تعالى واتاهم تقواهم اي خلق التقوى في محالهم بقدرته والتقوى عبارة عن الطاعات
وهذا هو الصريح مذهب اهل الحق ومعنى الاية عندهم والذين اهتدوا اكتسابا مع خلق الله سبحانه لكسبهم زادهم هدى بلا مداد
والموالات وشرح الصدر وانشراح العلم ومن اهتدى منهم اعتقادا زاده علما يقينا والذين اهتدوا معرفة وايمانا زادهم
هدى بان حبب اليهم ذلك وزادهم ان سهل عليهم الاعمال الصالحات لقوة ايمانهم وايضا والذين اهتدوا بقسم لهم ذلك في الازل

زادهم

زادهم هدى بابداع ذلك على محالهم في دار التكليف وايضا والذين اهتدوا بالخروج عن الشرك الخفي وهو اضافة الافعال الى غيره تعالى
وهم اهل لولا هو الذي قال فيهم عليه السلام الشرك في امتي اخفى من دبيب النمل قال الشيخ ابو الحسن الاشعري رضه هم اهل لولا كذا ما كان
كذا مثل قولهم لولا الاطباء ما كان الشفاء ولولا الاكل ما كان الشبع ولولا الماء ما كان الري ولولا النار ما كان الاحراق فيقولون في ظاهر الايمان
لا اله الا الله ثم يضيفون الافعال في باطن الامر الى فاعلها فهو شرك خفي والخروج عنه بالعلم بالتوحيد يثبتوا عنده فالذين اهتدوا في الايمان
الجلي زادهم بالمعارف هدى حتى اخلصوا في الايمان الخفي المخرج من الشرك الخفي وبه فسر بعض الاصوليين قوله عليه السلام افضل
الاعمال الذكر الخفي اي بدلايل تطلع على حقائق المعلومات الدالة على عظمة خالقها وجلاله وما وجب له من كبريائه وكماله وقوله تعالى
اهتدوا من باب اضافة الاعمال اليهم تفضلا ايضا منه تعالى وتحقيقا للثواب عليه كما تقدم بيانه وهو تعالى خالق لهدايتهم وهم لذلك
مكتسبون كما تقدم بيانه ايضا ومعنى اللطف عند اهل الحق سوق الخير للمخلوق من حيث لا يعلم ومنه قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا
وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون وما ذكرته القدرية في اللطف هم فيه على غلط كبير لانهم
فسروه بان يخلق تعالى شيئا علم مقارنته لايمان المومن ليس اللطف عندهم سوى مجرد تلك المقارنة قالوا ومن لم يخلق له ذلك اللطف
هو من علم تعالى انه لا يومن عند ذلك اللطف ولا ينفع فيه فعكس الله تفكرهم فعكسوا الحقائق فضلوا واضلوا وذلك لانهم اعتقدوا
الربوبية تابعة للعبودية والعبودية مستقلة عن الربوبية متبوعة ومن لم يعقله عقله ولا نهاه عن ان يقول لمثل هذه العظائم فهو
ممن تسقط مكالمته ومن لم يعلم حقيقة الواجب والجائز والحجر فتلك عقول خذلها باريها والرد عليهم لمن اراد مكالمتهم من وجهين
هو ان ما ذكروه من ان شيئا يخلق مقارنا لايمان المومن يسمى عندهم لطفا مجرد دعوى بغير دليل فلا يلتفت اليها ولا تقبل والثاني انه لا يخلو
لا يخلو ان تكون مقارنة ذلك الشي المسمى لطفا لكل مكلف وللايمان الممكن في حقه من الواجبات عقلا او من الجائزات او من المستحيلات
فان كان من المستحيلات فلا عبرة بما قلتم وان كان من الواجبات لزم ان يكون كل مكلف مطلوبا به في ايمانه فيلزم ايمان جميع المكلفين وهو باطل
لانه خلاف المشاهد بالضرورة ويلزم ايمان الكافر في حال كفره وهو جمع بين الضدين وهو محال وان كان من الجائزات وجب رجوع
اللطف الى حكم الله سبحانه يخص به من شاء من عباده فهو تعالى المسئول في ذلك وحده ولا عبرة بذلك الشي الذي ادعوه وسموه لطفا ولا عبرة
بمقارنته لان تخصيص الجائزات كلها مرجعة الى ارادة المخصص القدير سبحانه وتعالى ولا عبرة بتلك المقارنة في الحقائق المعقولة لان
المخصص لو شاء خلق الايمان الجائز بدون ذلك المقارن الذي ادعوه لفعل فان قالوا علم انه لا يخلق ذلك الشي يفارق الايمان فالجواب هو
ان الجواز الاصلي لا يتغير بالعلم بل يتعلق العلم به على ما هو به وانما تخصص احد طرفيه بالارادة ويتبع العلم ذلك كله على ما هو عليه من حكم
وتخصيص الارادة له فرجع اولا واخرا الى المخصص عند شي او لا عند شي فصار وجود المقارن كعدمه اذ لا عبرة به في خلق شي ولا
فقده عند قيام حكم الجواز بدونه فالمسئول بعد بيان هذه الدلائل ليس الا الله سبحانه فهو خالق الهداية والايمان في الماضي والحال والاستقبال
ان شاء عند شي وان شاء لا عند شي ولا شريك له في خلق ولا ايجاد على ما تقدمت براهينه فلا عبرة في ذلك بغيره وكل من خرج عن
توحيده فقد الحد في دينه ونكب عن سواء السبيل والنظر الى الجواز العقلي هو الذي يكشف الغطا في هذه المسئلة ويرد الامر الى التوحيد
دون الالحاد وذكر الزمخشري في اخر هذه السورة ما يجب تاويله لانه من المتشابهات والمشكلات التي يجب حل غامضها فاضربه
عن تاويله اعتزال لان اتباع ظاهره يوهم القول بان الامر انف وهو قول بنفي القدر على ما في صحيح مسلم من اثبات القدر بنية
السابق وانه لا مرد له وما قام من الدلائل القطعية العقلية والنقلية على ذلك يوجب تاويل هذا الحديث وما شبهه وهو قوله عليه
السلام ان القوم ليبعث الله عليهم العذاب حتما مقضيا فيقرا صبي من صبيانهم في الكتاب الحمد لله رب العالمين فيسمعه الله تعالى
فيرفع عنهم بذلك العذاب اربعين سنة ووجه التاويل فيه ان صح ان القوم الذين اخبر عنهم عليه السلام انهم استحقوا العذاب استحقاقا
شرعيا لا عقليا كما توهمه المعتزلة ويكون قوله عليه السلام حتما مقضيا اي استحقاقهم لذلك شرعا فان لم تنفذ فيهم ويقع بهم فله سبحانه
تنفيذ ذلك فيهم وله تاخيره فجعل تعالى قراءة الحمد لمن سبق في قدره وعلمه انه يوخر عنه العذاب كما تقدم بيانه في اجابة دعوى الولي ومتابعة
فراسته الصادقة لمن اكرمه الله سبحانه اجرى لسانه بالدعاء فيما سبق القدر به وكذلك يطلق الله سبحانه السنة الصبيان بقراءة الحمد عند

من سبق القدر بتاخير عذابه الى اجل هذه السورة وجب هذا التاويل لاستحالة ان يكون سبق القدر بتقديم العذاب فيتاخر وبتبدد القدر لقراءة الحمد لان هذا مستحيل عقلا فلا يقع ابدا ويودي القول به الى حدوث القدم سبحانه وفيه لزوم الجمع بين النقيضين وهو مع بيدالة العقول فوجب التاويل على ما تقدم بيانه في القواعد في الصدر فالمدفوع عنهم ما استحقوه وكانوا اهلا له على لفظ الحديث لا ما قدر من دلهم اذ لو قدر لما تبدل ولله تعالى ان يخوف عباده بما يستحقونه ثم يصدهم من ذلك تعالى ما قدره فتظهر بذلك الحقيقة في القدر والشرعية في التخويف ليحصل منهم الاداب ورعاية الاوامر والنواهي وقوله عليه السلام في هذا الحديث فيسمعه الله تعالى معناه ان الله تعالى لم يزل سميعا القديم لكن من شرط المسموع ان لا يكون الا موجودا فان السمع لا يعقل تعلقه بالعدم وانما يتعلق بموجود فالمعنى ان الله تعالى يوجد قراءة الصبي فتصير بوجودها مسموعة لله تعالى فالمتجدد القراءة والدعاء من القارين والداعين دون الصفة القديمة فالتعقيب للايجاد القراءة وصيرورتها مسموعة للصفة الازلية ومن هذا الباب قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله اي قد شكت فسمع منه قوله تعالى ولنبلونكم بالخير حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين اي حتى تجاهدوا فيتعلق العلم بجهادكم حاصلا موجودا لتثابوا عليه وقيل معنى حتى نجازي فاطلق العلم واراد به الجزاء فمن شرط تعلق الادراكات وجود المدركات ومن شرط تعلق القدرة ابداعا القدم عدم المقدور والعلم عام التعلق حتى بالواجب والجايز والمحال والاتي والحال والموجود والحال فلا ينفرد تعلقه بموجود ولا معدوم بل له التعلق بالمعلومات على الاطلاق وتعلق الصلاحية لم يزل ثابتا للادراكات القديمة فاذا وجدت المدركات المتجددة فهي التي صارت مدركة واما الادراكات القديمة فلم تزل دالة على ما هي عليه من صفات النفس لا تتبدل لاستحالة تبدد القديم او تغيره اذ الموصوف بالقديم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه سورة البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى الم قال الزمخشري فيه فان قلت فما معنى تسمية السورة بهذه الالفاظ ثم قال قلت كان المعنى في ذلك الاشعار بان القرآن ليس الا كلما عربية وقوله هذا اعتزال لانه يحاول به القول بخلق القرآن ايضا ونفي الكلام القديم الذي ليس بصوت ولا حرف زيادة على ما قدمه من ذلك في صدر خطبة كتابه هذا وقد رددنا عليه وعلى شيعته القول بذلك وبينا بالدلائل القطعية ثبوت الكلام القديم صفة لله سبحانه وانه به هو امر للخلق وناه ومخبر لا بصفة لا تقوم به وبينا ايضا بالدلائل القطعية ان الشريعة سمت ذلك الكلام القديم قرآنا فبطل القول بخلق القرآن لوجوب قدمه ويبطل القول بخلق القرآن ايضا مع قصد خلق العبارات عن القرآن من الحروف والاصوات والخطوط والقرآن لان هذا الاطلاق يوهم خلق القرآن الذي هو كلام الله سبحانه لان الاجماع منعقد على منع كل لفظ يوهم ما يمتنع في حق الله سبحانه وفي حق صفاته وفي حق رسله ودينه ثم اكد الزمخشري ما قصده من ذلك بقوله كما قال عز من قائل قرآنا عربيا ويجب حمل هذه الاية وما هو بمعناها عند اهل الحق على العبارات عن الكلام القديم لان الكلام القديم ليس بصوت ولا حرف ولا عربي ولا عجمي لاستحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه على ما تقدم بيانه وبرهانه فاستحال في حقه هذا الوصف ووجب صرفه بالتاويل الى العبارات الدالة عليه لانها تسمى ايضا قرآنا على ما تقدم ايضا اما لانها عبارة عما سميته الشريعة قرآنا وهو كلام الله سبحانه القديم او لان حروف هذه العبارة تجمع حرفا الى حرف في القراءة والكتابة فانما وجب حمل الاية وما هو في معناه على ما قلناه لما قام من الدلائل على ثبوت كلام الله سبحانه القديم واستحالة كونه صوتا او حرفا لاستحالة حدوث ما علم قدمه ويكون معنى الم على طريقة اهل الحق على احد اوجه من احسنها ما ذكره ابو اسحق الزجاج وعليه كثير من الائمة وهو ان الله سبحانه اقسم بهذه الحروف على ان هذا الكتاب الذي انزل على محمد هو الكتاب الذي من عند الله جل وعز لا شك فيه وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما والكتاب هنا بمعنى المكتوب لا بمعنى الكتابة وعنه ايضا الم اي انا الله اعلم والر انا الله ارى والمص معناه انا الله اعلم وافصل والمر معناه انا الله ارى وقيل معنا الم الله انزل جبريل على محمد بهذا الكتاب لا ريب فيه فالالف للدلالة على الله سبحانه واللام للدلالة على جبريل والميم للدلالة على محمد وقيل الالف للدلالة على الله سبحانه واللام له والميم للدلالة على الملك فالمعنى الله له الملك فله الارسال وتكليف العباد والحكم فيهم كيف اراد وقيل وذكره القاضي في كتابه المسمى بالانتصار للقرآن وان هذه الحروف اشارة بها الى العرب فان هذه العبارة عن كلام الله سبحانه القديم هي المعجزة للخلق وهي منزلة بالحروف التي في السنتكم فما المانع لكم

عن المعارضة

عن المعارضة لو لا خرق العادة فيه والتعجيز الالهي لكم به الى غير ذلك من الاقوال التي لا يبطل بها قاعدة من قواعد الدين لان ابطال امر الله ونهيه لعباده بكلامه الذي هو صفة من صفات ذاته خروج عن الدين وابطال لما عليه اجماع المسلمين ومخالفة لما قامت عليه البراهين ثم قال الزمخشري ولم يبلغ من الجزالة وحسن النظم الى قوله الا انه كلام خالق القوى والقدر وهو اعتزال لان المعتزلة لم يثبتوا لله سبحانه كلاما سوى العبارات المنظومة المقدورة المخلوقة وهو قول بخلق القرآن وانكار للكلام القديم وقد ابطلنا عليهم جميع ذلك وقوله خالق القوى والقدر فيه الاشارة الى الاعتزال من اوجه الاول الاشارة الى ان القرآن ليس الا من المقدورات فيكون وجوده مقدورا وفيه الاشارة منه الى ان الله تعالى قصر قدرهم ولو اكملها لهم لعارضوه ففيه الاشارة منه الى القول بالصرفة وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته القول بذلك وفيه اعتزال اخر وهو قصر كلامه على ان الله تعالى خالق القوى والقدر ولم يذكر غير ذلك وهو مذهب المعتزلة لانهم انما ينسبون الى الله تعالى خلق قوى الخلق وقدرهم دون افعالهم لانهم ينسبون خلقها الى انفسهم دون الله سبحانه ويلزمهم ما ذهبوا اليه من ذلك ان يكون جبريل عليه السلام هو خالق القرآن وليس لله تعالى في ذلك على ما ذهبوا اليه سوى خلق قدرة جبريل عليه فقط والقول بان جبريل هو خالق القرآن كفر باجماع الامة وقد قدمنا في الصدر ابطال ذلك كله عليهم وبينا بالبراهين تحقيق ما يقوله اهل الحق من ان الله سبحانه خالق لقوى العباد وقدرهم واعمالهم لا شريك له في شيء من ذلك كله ولا في خلق شيء من المخلوقات مطلقا وان كلامه تعالى قديم ليس من المخلوقات ثم قال الزمخشري بعد ذلك ويودي الى صيرورة الاسم والمسمى واحدا يعني ان كانت فواتح السور اسماء وهو اعتزال لان المعتزلة ابا ان يكون الاسم هو المسمى وقد بينا صحة ذلك من قبل بدلائل من كلام اهل الحق وقد زاد الاستاذ ابو بكر بن فورك رحمه الله تحقيقا لذلك ان قال اذا قال القائل كلامي كله حق فالاسم هنا الذي هو التسمية هو المسمى وذكر انه اجماع واذا صحت الحقائق وجب الرجوع اليها حتما ويصح ان تكون اوائل السور اسماء لها بمعنى التسمية لا بمعنى الاسم في ذلك كما تقوله المعتزلة ثم قال الزمخشري بعد ذلك هل تم البلاغة اي فما تاتي العرب بمثله لو تمكنتم وهو اعتزال ايضا اشارة الى القول بالصرفة لانه لا يعقل ان يقال لم يتم الا فيما كان من جنس البداءة وهو ما به ابتداء الشيء فكان التمكن عند المعتزلة صرفوا عن التمام الممكن عندهم اذ لا يعرف احد عن المحال الا انه ممتنع الوقوع لمعقولية الصرف يصرف عنه وقد قدمنا ابطال القول بالصرفة من قبل وبينا ان بلوغ قدر الخلق الى معارضة القرآن من قسم المحال العقلي اذ لا طريق للخلق الى الاخبار عن الغيوب من طرق علوم المخلوقين عند تحقيق حصر علومهم في طرقها المعلومة وحصرها بالتقاسيم الدائرة بين النفي والاثبات وان نظرنا الى مجرد العبارة والنظم فخرق المعتاد ليس من قبيل اكساب العباد على ما تقدم بيانه ايضا قوله تعالى هدى للمتقين قال الزمخشري فيه الهدى هو الدلالة وهو اعتزال لانه قصر الكلام في الهدى على الدلالة اذ ليس لله سبحانه عند المعتزلة هدى سوى الدلالة بان دعا خلقه وبين لهم فقط دون ان خلق الايمان في قلوبهم والاعمال الصالحة على ابدانهم لانهم يتوهمون انهم يخلقون افعالهم وعند اهل الحق هدى الله سبحانه لخلقه على قسمين هدى عام وهدى خاص فالعام هو الدعوة والبيان لان ذلك قد شمل دعوة كل مومن وكافر وهو الذي لم يعقل المعتزلة غيره والهدى الخاص هو خلق الايمان في القلوب والاعمال الصالحة في الجوارح وخلق القدرة على ذلك لان هذا الهدى يخص المومنين دون الكافرين وبرهان وجوب وحدانية الله سبحانه في افعاله واحكامه يشهد بذلك كله ويشهد لما قلناه من القسمين اما الهداية العامة فدلائل الرسالات ببراهين المعجزات واما الخاصة فدلائل انفراد الله سبحانه بخلق كل المخلوقات فوجب انفراده تعالى بخلق ايمان المومنين واعمال الطايعين ويشهد للقسمين ايضا من القرآن قوله تعالى لنبيه عليه السلام وانك لتهدي الى صراط مستقيم وهذه الهداية العامة اذ يستحيل ان يثبت له عين ما نفاه عنه فبقي عنه الخاصة لان الله تعالى هو المنفرد بها دون الخلق فقال تعالى لنبيه في قصة عمه ابي طالب انك لا تهدي من احببت اي لا تخلق الايمان في قلبه ومعلوم انه دعاه الى الله سبحانه واثبت له العامة من الدعوة والبيان وعليها يحمل قوله تعالى واما ثمود فهديناهم اي دعوناهم وبينا لهم فاستحبوا العمى على الهدى اكتسابا والخلق له في ذلك ولو هداهم الهداية الخاصة لما كفروا لاستحالة اجتماع الضدين ومن قسم الهداية العامة قوله تعالى او تقول لو ان الله هداني لكنت من المتقين فبين تعالى كذبهم في ذلك بقوله قد جاءتك اياتي فكذبت بها ومن قسم الهداية الخاصة قوله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء فالتقسيم والتفصيل انما يقع في الخاص واما العام وهي الدعوة فلا تفصيل فيها لانها قد شملت جميع المكلفين ولما اراد تعالى

ان يبين للخلق ان قسمي الهداية الخاص والعام له قال والله يدعو الى دار السلام هذه العامة ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم هذه الخاصة فالكل له قال الاستاذ ابو بكر بن فورك رحمه الله واذا قيل هديته فاهتدى فمعناه عند اهل الحق هديته فاكتسب الهدى قلت وهذا المعنى جار في الهداية العامة والخاصة جميعا اذ ليس المكلف خالقا لهدايته لاستحالة ان يكون المخلوق خالقا على ما تقدم بيانه والقران هدى للمتقين من الوجهين جميعا الخاص والعام اما انه دعوة وبيان فبين واما انه هدى خاص فلان تلاوته وسماعه والفكرة في معانيه من جملة العبادات ولانه يخلق الهدى في قلوب المومنين عند سماعه وقراته والشيء قد يسمى باسم ما يخلق عنده وفي لسان العرب كثير ثم الهدى متوقف على ورود الشرع اذ ليس للعقول مجال في الاحكام الشرعية على ما تقدم بيانه فتسميتهم متقين في قوله تعالى هدى للمتقين اما ان يكون لسابق علم الله سبحانه لهم بذلك او لقرب تقواهم عند نزول القران ومبادرتهم الى الايمان وانما قلنا هذا التاويل لاستحالة ان يهدي من حصل له الهدى لاستحالة تحصيل الحاصل خلافا لما اشار اليه الزمخشري هنا من الايجاب العقلي لوقوع التقوى منهم قبل ورود الشرع لما قدمنا بيانه وبرهانه من استحالة ايجاب عقلي لبطلان تحسين العقل وتقبيحه والمتقي عند المعتزلة من اتقى الكبائر واليه نحا كلام الزمخشري في هذا الموضع وذلك لان المعتزلة يكفرون بالذنوب خلافا لاهل الحق ثم وقع منه في كثيرة فهو غير تقي فلا يكون القرآن هدى له فيكون كافرا وعند اهل الحق للمتقي اطلاقان لغوي وعرفي في الشريعة ففي اللغة من اتقى باي وجه كان سمي بذلك متقيا وفي عرف الشرع المتقي من اجتنب الكبائر والصغائر فاذا ورد هذا الاطلاق نظر فان اختصت به قرينة او دليل صارف لاحد الوجهين حمل عليه وان لم يكن شيء من ذلك علينا الاطلاق الجاري على عرف الشرع ورجح على الاطلاق اللغوي على ما تحقق في اصول الفقه فنقول هنا بعد العلم بهذه المقدمة الكافر لا وجه له من التقوى ولا حظ والمومن المجتنب للكبائر والصغائر له اكمل اوجه التقوى والمومن العاصي له وجه من التقوى دون وجه انه قد اتقى بايمانه الخلود الابدي في النار فالقران هدى له من وجه الا ان الاطلاق العرفي انصرفنا عنه لصارف وهو ما علم قطعا من اجماع الامة من ان المومن العاصي غير مخلد في النار فقد اهتدى ووقاه الله الخلود الابدي في النار فلم يخل من هدى ولا تقوى وهذه الاية التي الكلام فيها بصيغة الايجاب فلا تقتضي حصرا وانما يقتضي الحصر صيغة النفي ولو كان نحو وليس هدى الا للمتقين لزم الحصر ومن طلب الحصر بهذه الاية رام ذلك من طريق المفهوم والقول به فيه نزاع لا سيما اذا قام صارف يصرف عن القول به وهو ما ذكرناه من الاجماع على ان العاصي لا يخلد في النار وانه ليس بكافر ولو اعملنا هذه الاية على القول بمفهومها لصح قول اهل الحق مع القول بموجبها من وجه ان يشترط في المومن كلما فيها ويكون مقيم الصلاة اي معترفا بوجوبها وكذلك الزكوة فلم يخرج عن اقامتها مطلقا ولا منكر وجوبها ولا شاك في كفره قوله تعالى ويقيمون الصلاة قال الزمخشري فيه وجعل الفاصل بين الاسلام والكفر ترك الصلاة وكذلك قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يوتون الزكوة ولم يتاول شيئا من ذلك ولا اجراه على مقتضاه فاما قوله تعالى هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى تمام الاية فتمسك المعتزلة بها كان لمفهوم المخالفة وهو دليل الخطاب والمعتزلة لا تقول به فقد نقضوا اصل مذهبهم في هذه المسئلة ونحن وان قلنا به لا نكونا لا على شرط انه اذا تعددت خصال واحتيج بالخطاب اثبات حكم للموصوف بجميعها فمفهوم ذلك رفع الحكم عند رفع جميعها كما ننبه هنا فان الله تعالى اثبت الهدى بالقران لمن اتقى وامن واقام الصلاة الى تمام الاية فان لم يات بخصلة من ذلك لم يكن القران هدى له ونحن نقول بموجب هذا المفهوم في هذه الاية فان اتى ببعض تلك الخصال ولم يات ببعض منها فمسئلة اخرى خارجة عن مسئلة المفهوم بل يطلب حكمها ودلائلها من خارج وهو كمن امن ولم يقم الصلاة فان قالوا ان حكمه حكم من لم يومن ولم يقم الصلاة هذا يحتاج الى دليل من غير دليل الخطاب وقد بينا اجماع الصحابة على ان المقر المعتقد ان ترك الصلاة فكانوا يعاملونه معاملة المسلمين في توريثه ودفنه مع المسلمين واجراء احكام الاسلام عليه وكذلك سائر العصاة ولما راى مالك رحمه الله علمهم على ذلك لم يكفر تارك الصلاة وكذلك الكبائر الاسلام وهكذا الكلام في الاية الثانية وهي التي تمسك بها الزمخشري ايضا في تكفير الصلاة وهي قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يوتون الزكوة وهم بالاخرة هم كافرون فلم قالت المعتزلة ان من جمع بين الشرك والكفر بالاخرة ومنع الزكوة حكمه حكم من لم يشرك وامن بالاخرة ومنع الزكوة والحكم في ذلك ليس سواء في المعقول ولا في المنقول فلا بد من دليل من خارج والذين كفرهم ابو بكر رضي بمنع الزكوة وقاتلهم قتال الكفر كانوا مستحلين للمنع حتى قالوا هذه اخية الجزية وقال مالك

بن نويرة

بن نويرة زعيم خالد بن الوليد قال صاحبكم عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا نقله علماء الاسلام كالقاضي ابي بكر في الهداية وغيره من الايمة وهذه كلها من دلائل الكفر فكان تكفيرهم من طريق اخرى لا من طريق مجرد امساك الزكوة من غير استحلال لذلك وحقيقة الكفر شيء اخر وهو المناقض للايمان او ما اجمعت الامة على الحكم بحكم الكفر وليس هذه الامور التي الخلاف فيها من جملتها فبطل ما تمسكت به المعتزلة في هذا المقام وما راموا بذلك من تكفير العصاة لمن انصف وراى الحق حقا فاتبعه قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون قال الزمخشري فيه واسناد الرزق الى نفسه للاعلام بانهم ينفقون الحلال الطلق الذي يستاهل ان يضاف الى الله تعالى ويسمى رزقا منه وهو اعتزال لان رزق الله سبحانه لعباده عند المعتزلة ليس الا الحلال الطلق دون الحرام والرزق عند اهل الحق ما انتفع به المنتفع حلالا كان او حراما لانه تعالى الخالق سواه فهو خالق النفع عند استعمال الحرام كما هو خالقه عند استعمال الحلال وقد تقدم في الصدر تقرير براهين توحيده تعالى في الالهية والخلق والايجاد وتحديد الرزق بانه ما انتفع به المنتفع وصحة ذلك طردا وعكسا وبطلان حدود المعتزلة للرزق في الطرد والعكس فان ادعت المعتزلة انهم يخلقون النفع بالرزق والحركات الكسبية في اخذ الحرام بطل ذلك عليهم بما قررناه من براهين التوحيد لله سبحانه في الخلق والايجاد وان لم يمنعوا سوى مجرد الاضافة في الاطلاق بان الحرام من رزق الله تعالى لعباده قلنا الاطلاق ماخوذ الشرع وقد قال الله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وتدخل في هذا العموم من تغذى بالحلال والحرام وقال تعالى الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء الاية فجعل ذكر الرزق متوسطا بين الخلق والاماتة والاحياء ليبين تعالى انه كما لا شريك له في خلقهم واماتتهم واحيائهم المتفق عليها عند الكافة فكذلك لا شريك له في رزقهم ذكره ابو الحسن الاشعري رحمه الله في كتابه المسمى بالمختزن في تفسير القران ولان الجسم المخلوق النفع عنده وعين النفع ليس شيء من ذلك مكتسبا للعباد فلا تصح دعوى معتزلي ولا غيره في خلق ذلك وليس الا لله تعالى كالايجاد الاول وخلق الموت والحياة وقد اجمع علماء الاسلام على انه متى علمنا سلامة العقائد تادبنا في الاطلاق كما قال تعالى بيدك الخير وعوض لذكر الشر بقوله انك على كل شيء قدير وكما قال الخضر عليه السلام فاردت ان اعيبها ولم يقل فاراد ربك ان اعيبها بل قال فاراد ربك ان يبلغا اشدهما وقال الخليل عليه السلام واذا مرضت فهو يشفين وقال موسى هذا من عمل الشيطان وقد علموا ان ذلك كله خلق الله وبمشيئته وقع لكن اجروا الامر الادب مع الله تعالى في الاطلاق عند العلم بسلامة العقائد والعلم بتوحيد الله سبحانه في افعاله فاذا اخذ الكلام في بيان التوحيد وابطال الشرك صرح بالحقائق وكان الكلام على حكم اخر قال الله تعالى في بيان ذلك يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقال موسى عليه السلام في بيان ذلك ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وقال عبد الله بن الزبير في خطبته على رؤس الصحابة رضي الله عنهم اللهم انت المنادي وانت الهادي ولم يعترض ذلك عليه احد منهم فكان اجماعا منهم وذلك لبيان قواعد العقايد وقال نبينا عليه السلام في الحديث الصحيح يؤمن بالقدر خيره وشره فاهل الحق رضي الله عنهم وائمة السنة تابعون لذلك فان علمنا صلاح عقائد السامعين او الحاضرين او المناظرين قلنا الله خالق كل شيء وبيده الخير لانا لم نضطر الى الاطلاق على ذلك فان علمنا ان المعتزلة تدعي الشرك في الافعال والالحاد اضطررنا الى البيان من قواعد العقايد وما قام على التوحيد من البرهان محافظة على قواعد الايمان فقلنا الله سبحانه هو خالق الطاعة وخالق المعصية وبمشيئته وقع ذلك اذ لا شريك له في الخلق وكذلك نقول هو رازق من تغذى بالحلال وكذلك من تغذى بالحرام وصار هذا هو الادب مع الله تعالى في هذا المقام ثم ان قول المعتزلة وتصريحهم بان الله سبحانه ليس من رزقه الحرام ان عنوا نفي الخلق والايجاد فشرك وان قصدوا منع الاطلاق فقط كان موهما الشرك فوجب منع الاطلاق بالاجماع ووجب بياننا نحن والاطلاق لذلك لقصد رفع الالباس باجماع الامة ايضا فصح ما قلناه وبطل قول المعتزلة قوله تعالى والذين يومنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك الاية فسر الزمخشري فيها الايمان بانه امين من التكذيب والمخالفة وهو فاسد من وجهين الاول جعله الايمان سلب التكذيب وليس كذلك بل هو التصديق القائم بالقلب صفة وجودية يبين ذلك انا لو فرضنا من لم يبلغه دعوة الرسل فليس بمكذب ومع هذا السلب فليس بمصدق ايضا ولا مومن ولو كان من ليس بمكذب مومنا لكان هذا مومنا وليس كذلك لانه لم يبلغه ما يصدق به او يكذب فبطل قول الزمخشري من هذا الوجه والوجه الثاني زيادته في حقيقة الايمان نفي المخالفة مطلقا وهو اعتزال لانه تكفير بالذنوب وقد ابطلنا عليهم القول بذلك في الصدر بالدلائل القطعية فليتامل هنالك ثم قال بعد ذلك ومن

ومن اخل بالعمل فهو فاسق فسلبوا اسم الايمان وهو اعتزال وحكم الفاسق عندهم انه لم يثبت حكم الكافر في الخلود في النار وسلب اسم الايمان
وانما فرقوا بينه وبين الكافر في منع تسميته كافرا فقط قالوا لاجل نطقه بالشهادة وهذا كله منهم تدليس في الدين وخروج عما عليه اجماع
المسلمين وهذه اول مسالة سميت بها المعتزلة وهي احداث واصل بن عطا الغزال وعمرو بن عبيد راسا الاعتزال القول بالمنزلة بين المنزلتين
المنزلتين في مجلس الحسن البصري فقال لهما فانكم لم تموالي فاعتزلوا عنا فاعتزلا الى جانب اخر من المسجد فسموا معتزلة من يومئذ والمنزلة
بين المنزلتين هي قولهم الفاسق لا هو مومن ولا كافر وخرقوا بذلك اجماع الامة وتقدم ذكره في الصدر ايضا بالدلائل الابطال عليهم وبينا ان
العاصي مومن بايمانه عاص بعصيانه لصحة اجتماع الخلافين ووافق ذلك اجماع الامة قوله تعالى وبالاخرة هم يوقنون ذكر الزمخشري فيه ان
لذات الاخرة مسالة قولين هل هي حسية او معنوية وهو خطا من الزمخشري فاحش وكذلك جعل مسالة الخلود الابدي في الجنة والنار مسالة
قولين ايضا وهو الحاد في الدين وتدليس على الاسلام والمسلمين وانما مسائل قولين مسائل المجتهدات والفروع التي يصح فيها ان يكون كل مجتهد
مصيبا واما مسائل التوحيد وقواعد العقائد فالمصيب فيها واحد وهاتان المسالتان المتقدمتا الذكر المصيب فيهما واحد والثاني كافر
لان من قال ان ملاذ الاخرة معنوية فهو كافر بالاجماع وموافق المذاهب النصارى والملحدين في ذلك وكذلك من انكر خلود الدارين فهو كافر
ايضا باجماع الامة فكيف يجعل الزمخشري وشيعته المعتزلة مسائل الكفر مسائل قولين وهل هذه الا دلسة لتوسيع الكفر ونكتة تدليسهم في
شبه هذه المسائل هي ان اسلافهم كانوا فلاسفة فلم تستطع المعتزلة على التصريح بمذاهب اسلافهم من الفلاسفة بانكار المعاد الحسي
والخلود الابدي في داري السعادة والشقاوة لئلا تكفرهم الامة بالصراح فغاية امرهم في تدليسهم انهم جعلوا مسائل قولين وهو منهم
تسويغ للتردد في ذلك لانهم لو قطعوا باحد القولين لوجب بطلان الاخر المناقض له ولم يبق له ذكر وهو كفر منهم ومن لم يوقن بالمعاد
الحسي والملاذ الحسية في الجنة والعذاب الحسي في النار والخلود الابدي للدارين في داري السعادة بالصراح على ما قررته الدلائل فهو كافر صراحا
باجماع الامة وللمعتزلة والملحدين دلسة اخرى في هاتين المسالتين المتقدمتي الذكر وهي انهم راوا خلودا ابديا على اعمال منقطعة في الدنيا خارجة
انكارهم في ذلك لانهم يسمون انفسهم اهل العدل وقد قدمنا بيان فساد تعديلهم الاعتزالي وانهم بنوا ذلك على التحسين والتقبيح العقليين
وقد بينا في الصدر ابطال القول بذلك فراوا انهم ان صرحوا بابطال ذلك كفرتهم الامة صراحا كما كفر العلاف من اشياخهم والجهمية بانكار الخلود
الابدي في الدارين لما ذكرناه من فاسد مذهب المعتزلة واراؤهم الفاسدة التي بنوا عليها ضلالاتهم وخرقهم لاجماع الامة فاجمع هولاء من القول
بما قال اولئك لئلا تكفرهم الامة فجعلوها مسائل قولين تدليسا منهم وتلبيسا للدين فانه توسيع منهم للكفر وتوسيع الكفر كفر بالاجماع فغروا من
ان يكفروا الى نوع اخر من الكفر ولم يعلموا انا نعدل اهل الحق هو الحق وهو العلم بان الله سبحانه فعال في ملكه وملكه ما يريد فله سبحانه تعذيب
عباده ابتداء وابدا كما قال تعالى ان اراد ان يهلك المسيح ابن مريم وامه ومن في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض ولما صحت مسالة
الالام البرئ من احكامه في خلق تارة وتحققت براهين ذلك بل شهدت بذلك المشاهدة والحس فاحرى واولى صحة التعذيب والايلام
على اعمال اكتسبها بعض العباد اما عذابا منقطعا او غير منقطع ان ذلك من الجائز العقلي وليس من قبيل المستحيلات في شيء لانه كما جاز
القليل منه جاز الكثير اذ الجائز العقلي لا يتبعض ولا يتبعض ولا يتبدل وقد اخبر الصادق تعين وقوع هذا الجائز العقلي اخبارا لا يحتمل التاويل
وعلم ذلك من الدين من ورة يجري حكم القرين في ذلك باحرى وجب الايمان والتسليم للقضا ثم قال الزمخشري في هذه الاية في خصائص المتقين
انها التي استوجبوا بها من الله سبحانه ان يلطف بهم وهو اعتزال وقد قدمنا في الصدر بيان ان الله سبحانه لا يستوجب احد عليه شيئا
وبينا حقيقة اللطف عند اهل الحق وبينا بطلان كلام المعتزلة في ذلك وهما فيه فاغنى عن اعادته هنا قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم قال فيه وقد اختصوا بالهدى يعني المتقين فاقتضت اشارته اخراج العصاة عن مطلق الهدى وهو اعتزال لانه تول الى التكفير بالذ
وعند اهل الحق ان العصاة على ضرب من الهدى ولهذا اتفق اهل الحق على ان العصاة لا يقال فيهم انهم ضالون ولا مخذولون ولا ملحدون ولا
كافرون ولا هم محرومون من اسم الايمان ولا من الهدى مطلقا وانما يقال فيهم عصاة واحكامهم احكام المومنين بالاجماع على ما تقدمت
دلائله وانما يجري الضلال والالحاد على من خالف في قواعد العقائد ويكون محل اشارة هذه الاية الى الكمال في درجات الايمان ويدل على ما
قلناه قوله تعالى وان طائفتان من المومنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فاثبت لهم اسم الايمان والاصل الحقيقة مع ان القتل والسعي فيه من

الكبائر

الكبائر بالاجماع وقال تعالى ويغفر ما دون ذلك ولا يغفر الكفر اجماعا وهم مومنون والايمان هدى بالاجماع فوجب حمل قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم في هذه الاية على الكمال الاعلى الجبار عن اصل الهدى ويبطل الاعتزال وقول الزمخشري بعد ذلك ان يفوز واد ون الناس بالهدى
فقوله دون الناس يشير به الى تاكيد اعتزاله وقد بطل بما تقدم بيانه والحمد لله ثم قال الزمخشري انهم نالوها على صحة الموجب وقد
قدمنا بيان استحالة الوجوب على الله سبحانه ثم قال في تفسير قوله تعالى على هدى من ربهم انه اللطف والتوفيق الذي اعتضد وابه على
اعمال الخير وهو اعتزال لانه لم يجعل الهدى خلق الله سبحانه للايمان في قلوبهم والاعمال الصالحة على جوارحهم وفي الهداية الخاصة على التحقيق
فلكن الزمخشري عن ذلك ان شبهة المعتزلة تدعي انها تخلق اعمالها فتهدي انفسها او تضلها فعرفوا هداية الله لعباده ليس
الا مجرد اللطف والتوفيق ثم لا يرجع كلامهم في ذلك الى محصول بل مجرد عبارة ليس تحتها معنى معقول وقد قدمنا في الصدر تهافت كلامهم
في ذلك وقدمنا بيان انه لا خالق شيء ولا الايمان ولا الكفر الا الله سبحانه وقد قال تعالى تصديقا لذلك كما يضل من يشاء ويهدي من
من يشاء والاصل الحقيقة والبرهان العقلي موافق لذلك ثم قال الزمخشري في قوله تعالى واولئك هم المفلحون ليبصرهم مراتبهم ويثبطهم
عن الطمع الفارغ والرجاء الكاذب والتمني على الله تعالى ما لا تقتضيه حكمته ولم تسبق به كلمته وهذا كله اعتزال ومجرد دعاء على الله
تعالى من غير دليل لانه عنى بذلك الطمع المذنبين في الغفران وقد بين الله ورسوله صحة الغفران لهم بقول الله تعالى ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء وبينه رسول الله بالاحاديث المتواترة الناصة على صحة الغفران للمذنبين ووقوع ذلك ماضيا ومستقبلا وورد في الشرع
اسمه تعالى الغفور والغفار واجمعت الامة على وصفه تعالى بمعنى هذا الاسم ولو لم يقع من الله تعالى مغفرة قط لعاص لما صدق هذا الاسم
لكنه صادق في حق الله تعالى بالاجماع فالمعتزلة كاذبون على الله سبحانه بالاجماع وقد بينا في الصدر ان الغفران ليس مستحيل في حقه سبحانه
وبينا ان الحكمة في حقه سبحانه ليست الا العلم دون رعاية الاصلح بما بيناه من وقوع ما ليس بمصلحة للكافرين من ابقائهم حتى بلغوا
وكفروا مع قدرته تعالى على اماتتهم قبل البلوغ وقد علم تعالى ما يكون منهم قبل ان يكون اتفاقا وتحقيقا فلو كانت حكمته تعالى هي رعاية
المصالح لزم في وقوع ما كان من احكامه تعالى لا مصلحة فيه لعبده ان يخالف حكمه في ذلك الحكمة وتعالى رب العالمين عن ذلك علوا
كبيرا فلم يبق الا ان يكون حكمته تعالى هي علمه الذي احكم به كل شيء خلقه ما اراده وكل شيء وضعه سبحانه بقدرته في موضعه
وضعه بالنسبة الى مشيته وعدله وعزه ولا يلتفت في ذلك الى تحسين العقول وتقبيحها في الاحكام الشرعية على ما تقدم بيانه
وبينا ايضا جواز الغفران من الله تعالى انه سبحانه لا يستضر بذنوب المذنبين ولا ينتفع بطاعاتهم لوجوب قدمه واستحالة
دلائل الوجوب الحدوث في حقه فلما علم امكان ذلك وجب الايمان بما ورد من الخبر الشرعي على ذلك لان المخبر عن ذلك صادق
على الله سبحانه بدلائل المعجزات على ما تقدم بيانه وقد قال تعالى انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون وقال يغفر ما دون ذلك
لمن يشاء قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون قال الزمخشري فيه نعى على اثارهم بذكر اضدادهم
وهم العتاة والمردة من الكفار الذين لا ينفع فيهم الهدى ولا يجري عليهم اللطف وهو اعتزال كله لانه اولا جعل الناس قسمين
فقط اما مومن مهتد على اكمل رتب الهداية واما كافر والعاصي عنده وعند شيعته المعتزلة ليس بمهتد فليس الا من القسم
الثاني في الحكم لا في التسمية وهم الكافرون وهم العتاة والمردة وهذا تكفير بالذنوب وقد ابطلنا عليهم القول بذلك من قبله
وتبين ان العصاة بما دون الكفر على ضرب من الهدى بايمانهم وهذا ثابت باجماع الامة وانما يشير في الاية الى اكمل المراتب في
الايمان وذلك لا يقتضي نفي من يلحق بهم في حقيقة الايمان عن مطلق الهدى وبينا الدلائل على دخولهم في المهتدين فلزم كونهم من
اللاحقين بالقسم الاول وفي الحقيقة ليس عند العصاة من الكفر شيء اذا علمت حقيقة الكفر في الشرع من الجهل بالله سبحانه وبرسوله
والجحد والتكذيب لله ولرسوله وحكم الكفر ينبع الصفة الموجبة له بتقرير الشرع لذلك فخلت المعتزلة الحقائق العقلية والشرعية
ووضعوا احكاما للعصاة واسماء باهوائهم واراهم الفاسدة ما انزل الله بها من سلطان واما قول الزمخشري في المردة العتاة
من الكفار انهم لا ينفع فيهم الهدى ولا يجري عليهم اللطف فهو بان كفر من القول والاعتقاد ومعدود من مواضع كفر المعتزلة
احق ان يكون اعتزالا لانه حكم بان الله سبحانه لو اراد هداهم واللطف بهم لم ينفذ ذلك ولم ينفعهم وهذا كفر صراح وباطل شرعا

وعقلا اما شرعا فلقوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وقوله تعالى ايضا ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا واما عقلا فلما علم ضرورة من ان ايمانا كل كافر من قسم الجايزات وليس من قسم المستحيلات العقلية ومنكر هذا تسقط مكالمته ومناظرته واحد الجايزين لا يكون الا بارادة المخصص ولا مخصص لجميع الممكنات سوى واجب الوجود اذ لا خالق سواه بما قدمناه من براهين التوحيد ولان نسبة الممكنات كلها الى واجب الوجود سبحانه والى قدرته نسبة واحدة فلو خصص غيره شيئا منها لزم خروج ذلك عن قدرته وتخصيصه فلزم تخصيص قدرته وارادته وذلك ملزم لحدوث القديم وهو محال لاستحالة اجتماع النقيضين ولما علم من انه ثبت قدمه استحال حدوثه وعدمه تخرج من ذلك انه لم يقع كفر من كفر بدلا من ايمانهم الا بتخصيصه سبحانه وخلقه وايجاده لان التخصيص هو متعلق الارادة فلو اراد ايمانهم بدلا من كفرهم لوقع ذلك لان الممكن معقول من الطرفين هذه معقوليته بحصول احد طرفيه متوقف على ارادته سبحانه وقدرته فاذا حصل ما عليه وقف الممكن لزوم وقوعه اذ لا مانع من وقوعه اذ لا عن هذا الطرف والمانع قائم عن الطرف الاخر وهي ارادة ان لا يحصل وتلبيس المعتزلة هنا بقولهم علم انهم لا يومنوا لا ينفعهم لان غاية نفوا انهم لا يومنون لا ليس ان ذلك ليس لذواتهم او لصفات انفسهم او لاستحالة ذلك عليهم والا لزم انقلاب الممكن محالا وهو محال وقد علم جواز ايمانهم بضرورات العقول وعلم ان علم الله سبحانه يستحيل الا يكون جهلا فلم يبق الا ان يكون علم تعالى انهم لا يومنون ليس الا لاجل انه تعالى اراد ان لا يومنوا وعاد الامر بالتحقيق الى ما قاله اهل الحق من ان الارادة القديمة بها تخصيص سائر الممكنات في اصل الامر والعلم شامل وكاشف لذلك كله ولهذه الحقيقة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر القدر فامسكوا اي اليه منتهى تخصيص الكائنات ولا اعتراض على الملك العزيز ولانه يستحيل عقلا توجه اعتراض عليه سبحانه لان الاعتراض من المعقول المضاف الى المعترض وهذه حقيقة المعقول المضاف ولا معترض على الله سبحانه فلا اعتراض لان المعترض ان قدر قديما بطل بذلك الوحدانية لله سبحانه وان قدر حادثا استحال لان الحادث مفتقر الى القديم في جميع اموره فلا يعقل اعتراضه عليه والا لعطف على نفسه بالابطال الحادث القديم او وجها من اوجه احكامه لزم ابطال نفسه وما لزم كونه على وجوده بالابطال فبطلانه واجب او لبطلانه اعتراض الحادث على القديم واجب فوقع جهة فاستحال توجه اعتراض على القديم سبحانه وتعالى فان وجد اعتراض من الحادث على القديم تعالى فخطا وكذب وكفر وانما منعنا وجود اعتراض صحيح واحلناه لانه يودي الى المحال وعبر بعضهم عن ذلك بان قال يلزم من اعتراض الحادث على القديم بشرط الصحة ابطاله وفيه كون الحادثات فاعلا ومفعولا في زمن واحد وهو جمع بين النقيضين لان من وجد كونه فاعلا يجب تقدمه ومن وجب كونه مفعولا يجب تاخره فيلزم ان يكون متقدما متقدما ومتاخرا لا متاخرا وهو جمع بين النقيضين من الطرفين وهو محال وغلطت المعتزلة في هذه المسئلة غلطا كبيرا بنوا عليها ضلالا كبيرا وهو انهم قالوا انما اراد تعالى ما علم انه يكون من هدى من علم الله انه يهتدي فجعلوا الارادة تابعة للعلم وجعلوا العلم تابعا للمعلوم فتبين لنا معهم الكلام مبنيا على النظر في المعلومات الضرورية الاول وهي الواجب والجايز والمحال العقلية وتبين ان المعلومات عليها اذ لا خروج لها عنها ببداية العقول فقطعناهم في هذا المقام وبيان ذلك بان المعلوم اذا كان ممكنا في معقوليته مثل هدى المهتدين وضلال الضالين فحصول احد طرفي الجائز ان كان لمعقوليته لزم انقلاب الممكن اما واجبا ان حصل وجوده او محالا ان حصل عدمه لمعقوليته والممكن الذي ليس له من معقوليته الا القبول لاحد الطرفين على البدل قلبه واجبا او محالا محال بضرورات العقول فتعين ان لا يكون حصول احد طرفيه الا بتخصيص الارادة فوجب كون الممكن في ترجيح احد طرفيه تابعا للارادة وغير متبوع لها كما توهم القدرية فلما كانت هذه القاعدة هي الاصل علم ان العلم كاشف لها على ما هي عليه من توقف الممكن لمعقوليته على الارادة المخصصة لاحد طرفيه وسبب غلط المعتزلة في هذه المسئلة انهم راوا المعلومات الثلاثة الاول الضرورية التي تنبني عليها علوم الخلق وهي الوجوب والجواز والاستحالة العقلية لا تبدل لها لاستحالة ذلك بضرورات العقول فتوهموا ان المعلوم الاخر وهو الذي هو احد طرفي الجائز كذلك فتوهموا الاصالة [illegible] في ثبوته او نفيه وجعلوا العلم القديم تعالى تابعا له والارادة القديمة تابعة لذلك ايضا وليس الامر كما توهموه بل المعلومات الاول الضرورية المعلوم استحالة تبدلها ببداية العقول الاصالة اذ يستحيل تبدلها والا لما عقل علم ولا معلوم البتة ولاحد طرفي الجائز التبعية للارادة لاجل صحة تبدله وهو لازم معقوليته فوجب افتقاره في احد طرفيه الى المخصص على الضرورة فوجب

كونه تابعا للارادة القديمة والعلم القديم كاشف لهذه الحقائق كلها على ما هي عليه مع سائر المعلومات التي لا نهاية لها وبان غلط المعتزلة في جميع الحقائق واشار الى المخرج من ذلك انه تعالى لو لطف بالكافرين وهداهم لكانوا مهتدين وان مرجع الامر في ذلك الى مشيئته سبحانه واليه يرجع الامر كله ويهدي الله لنوره من يشاء ثم قال الزمخشري في الالف واللام في الذين كفروا على تقدير ان يكونا للجنس دل على تناوله المصرين فالحق العصاة من اهل القبلة بالكافرين وهو اعتزال متهافت من الكلام لانه لو قدرنا الالف واللام ها هنا للجنس فلا يدخل تحت اللفظ سوى جنس الكافرين وقد قدمنا بيان ان الايمان لغة يطلق على التصديق القايم بالقلب وورد الشرع بابقاء ذلك على ما كان عليه لغة وقيده بالتصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاءوا به وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقول جبريل عليه السلام حين ساله عن الحقائق الدينية وهي الاسلام والايمان والاحسان فاجاب بتحقيق حقائق جميعها فبين الايمان الشرعي بانه الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والايمان بالقدر خيره وشره اي التصديق بذلك كله وهذا في صحيح مسلم وقال تعالى في بيانه ذلك الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وقال تعالى وان طائفتان من المومنين اقتتلوا فاثبت لهم الايمان مع الاقتتال ومع البغي وهذا هو الذي يقوله اهل الحق والاجماع منعقد قبل حلق المعتزلة على ان هذه هي حقيقة الايمان فالكفر نقيضه والعمل البدني ليس بنقيض للتصديق القايم بالقلب وهذا معلوم بضرورات العقول مع ما قدمنا بيانه من ان الامة اجمعت على ان احكام العصاة بالابدان ليست بجارية على احكام الكافرين في غسلهم ودفنهم وتوريث ورثتهم منهم فلزم كون العصيان بالابدان دون الكفر وقد قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فبان تحقق كلام اهل الحق وتهافت كلام المعتزلة في هذه المسائل واتباعهم فيها لمجرد الهوى بغير هدى من الله **قوله تعالى** ختم الله على قلوبهم قال فيه لا ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة وانما هو مجاز وهو اعتزال لانه لا نسبة ذلك الى الله تعالى عندهم مجاز لا حقيقة تحته لانهم نسبوا خلق ذلك كله الى قدر المخلوقين حقيقة وخلقها وايجادا دون الله سبحانه على اصل مذهبهم الفاسد وتعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقد قدمنا في الصدر بيان براهين وحدانية الله سبحانه في ذاته وصفاته وافعاله وعلم يقينا انه لا خالق لشيء من المخلوقات سواه سبحانه وبينا ان خلقه لكفر الكافرين في عالمهم وموالات ذلك عليهم الى مماتهم عدل منه تعالى لانهم ملكه فلم يكن ظالما لهم فلا وجه يوجب صرف ذلك الى المجاز من هذه الجهة وقد علم انه لا يصرف عن الحقيقة الى المجاز الا لموجب كما صرف اهل الحق هذه الاية عن الختم والاغشية الحسية الى المعنوية وهي خلق ضد الايمان في قلوبهم وضد السمع لايات القرآن والروية لايات الله سبحانه في مخلوقاته الدالة على وحدانيته سبحانه وكماله ولما علم بضرورات العقول جواز ايمان الكافرين وكفر المومنين علم انه لم يكن في الوجود جائز من هذه الجائزات بدلا من ضده الا بالارادة القديمة النافذة وقدرته القاهرة القديمة وعلمه المحيط لما تقدم من بيان براهين هذا كله المستندة الى الضرورة فوجب كون تاويل المعتزلة لهذا الختم المذكور والاغشية وصرفها الى المجاز تاويلا لغير ضرورة ولا موجب فكان تحريفا للقرآن والحادا في دين الاسلام ثم تمسك الزمخشري ايضا في نصرة اعتزاله بقوله ان الختم على القلوب قبيح وهو اعتزال كما قال هو وشيعته ان خلق الذنوب قبيح وبنوا ذلك على القول بالتحسين والتقبيح العقليين وبينا في الصدر ابطال القول بذلك وعلم وجوب انفراده سبحانه بالخلق والايجاد وان كل صادر من خلقه تعالى فهو حسن جميل لانه ملكه واستحال وجود معترض عليه اعتراضا صحيحا فله تعالى التصرف في ملكه كيف يشاء وان يجعله علامة على ما يشاء وبينا ان الافعال اذا // نسبت لا تقبح مطلقا والا لقبحت جميع حركاتنا وسكناتنا الكسبية وجميع اكتسابنا وليس كذلك اتفاقا وتحقيقا بل انما تقبح لوجه صدورها في محال الكسب لمانع قد منعنا بها الامر الشرعي او النهي ويستحيل صدورها بخلق الله سبحانه على هذه الاوجه بل صدورها عنه تعالى على وجه الخلق والايجاد والاستبداد من غير ان يخالفها امر او نهي لم او تاه عنها لاستحالة ذلك عليه سبحانه لوجوب قدمه ووحدانيته سبحانه في الالهية وقد علمت براهين هذا من قبل فليس وجه صدورها عنه تعالى خلقا وايجادا هو وجه صدورها عنا كسبا /// متعلقة بامر او نهي فافهم معرفة اختلاف اوجه الحقائق يتحقق الحق في المسائل ويبطل الباطل فاعلموا ذلك وفقكم الله ترشدوا واما تمسك الزمخشري ايضا في الاستدلال هنا على اعتزاله بقوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فليس له ولا لشيعته في هذه الاية دليل على مقصودهم الاعتزالي لانا نقول بموجب الاية ولا تمس محل النزاع لكن يظهر ذلك بعد العلم بحقيقة الظلم ما هي فالظلم هو التصرف في ملك الغير بغير اذنه وتحقق هذا الحد ما ذكرناه مع المعرفة بان الظلم من المعقول المضاف الى مظلوم وهذا الحد مطرد منعكس من غير ابهام ولا اجمال فضمن كل ما اصدره الرب سبحانه في عباده من طاعة او عصيان او كفر او ايمان او انعام او انتقام فلا يكون سبحانه بذلك ظالما لهم

لانهم ملكه كما قال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائني رحمه الله للقاضي عبد الجبار المعتزلي في المناظرة المشهورة حيث قال المعتزلي ارايت ان منعني الهدى وقضى علي بالردى احسن الي ام اسا فقال له الاسفرائني ان كان منعك ما هو لك فقد اسا وان كان منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء فقطعه وقد تقدم لنا في الصدر ان لله تعم ايلام الابرياء والابتدا بذلك من غير وجوب عوض وانه ليس بظلم منه سبحانه بخلاف حكم العباد والمربوبين وبينا وقوع ذلك من افعال الله تعم في ملكه وخلقه والوقوع شاهد بالجواز والصحة وتبين وقوع ذلك في الانبياء عليهم السلام لانهم معصومون مع ما اصابهم من الالام نصبهم في الله تعم على عظيم ذلك وبينا وقوع ذلك في الاطفال والبهائم بما فيه كفاية وشفا للصدور وبينا تهافت كلام المعتزلة في ذلك كله وذلك يوون العلم بهذه المسائل كلها فليس بظلام للعبيد لانهم ملكه فكيف ما جرى فيهم حكمه فهو عدل واما تمسك الزمخشري ايض لنصرة في اعتزاله بقوله تعم قل ان الله لا يامر بالفحشا فليس له ايض في هذه الاية دليل لانا نقول بموجبها ايض ولا ورودها على محل النزاع وتبيين بذلك ان المعتزلة لم يفهموا كتاب الله سبحانه فحرفوا الايات عن مواردها واوجهها وبيان ذلك في هذه الاية هو ان الله تعم لم يامر بالفحشا مع انه تعم خلقها اذ لا يلزم من خلقه تعم لها ان يكون امر بها لان الامر شي والخلق شي اخر ولهذا قال تعم في بيان الا له الخلق والامر فجعل الخلق غير الامر والذي اوقع الغلط للمعتزلة في هذه المسئلة حتى اعتقدوها على غير ما هي عليه وحرفوا الاية توهمهم ان امر التكليف هو نفس الارادة وهو باطل لان الخلق مشروط بالارادة فلو كانت الارادة غير امر التكليف للزم ان يكون الفعل مشروطا بامر التكليف وليس كذلك لما تبين علم ضرورة من ان الفاعل قد يفعل الشي ولا يامر به اخذا من التكليف ولان ارادة الله سبحانه متعلقة اتفاقا وتحقيقا بصفات العباد المربوبة نعم وبايجاد ذواتهم وجميع اجسام العالم جواهره وليست بمامور بها امر تكليف اتفاقا وتحقيقا وليست مسئلتنا مسئلة امر التكوين ولان امر التكوين عند المعتزلة راجع الى سرعة التكوين فلا حقيقة له عندهم وعند اهل الحق امر التكوين يفارق امر التكليف في وجه التعلق الخاص وان كان الوجهان راجعان الى كلامه القديم وان اختلفت المتعلقات ومسئلتنا هذه انما هي انما هو تعم لم يامر بالفحشا ولم يقل تعم لا يامرها ان يكون فيكونها بقدرته عند تعلق هذا الخطاب الدال على عزه تعم وكبريائه ففرق بين امرت بكذا وامرت كذا فخرج من ذلك انه لا يلزم من خلق المخالفات ان يكون تعم امر بها المامور بكتبها وان كان امرها سبحانه امر التكوين لقوله تعم لا تتحرك ذرة الا باذنه والاذن الامر وهو امر التكوين لانه عام في كل مكون وقال تعم انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ولا معارض لذلك فوجب حمله على مقتضى ظاهره وامر التكليف خاص تعلقه بالمكلفين فقط والعام ليس هو عين الخاص من كل وجه والا لزم اجتماع النقيضين فلا يلزم اهل الحق ما اوردته المعتزلة من الزامهم انه تعم لو خلقها لكان امرا بها امر التكليف اذ ليس كل فاعل امرا امر التكليف ولانا قد بينا في صدر هذا الكتاب ان الامر قد يامر بما يريد وبما لا يريد وبما يريده بيانا ان الله تعم امر الكافرين الذين علم انهم لا يومنون ابدا بالايمان وهذا مجمع عليه فقد امرهم بالايمان ولم يرد ايمانهم اذ لو اراد تعم ايمانهم وقد علم انهم لا يومنون للزم ان يكون مريدا لتبديل علمه القديم وتبديل القديم مح وتعلق الارادة بالمح مح فخرج من العلم بهذه المسائل ان الله سبحانه يامر بما يريد وبما لا يريد وينهى عما يريده وعما لا يريد ليجعل علامة على ما يشاء من اكرامه لمن شاء وابعاده لمن شاء فلم يلزم من كونه تعم خلق الذنوب واراد وقوعها ان يكون امر بها لانه قد تبين بما تقدم انه تعم يريد وقوع ما لا يامر به ويامر بما لا يريد وقوعه ومن ذلك امره تعم لابليس بالسجود لادم ولم يرده منه ونهيه لادم عليه السلام عن اكل الشجرة واراده منه ثم قال الزمخشري هنا في بعض اعتذاراته عن اضافة الختم والطبع الى الله سبحانه ان يحمل ذلك على التهكم بهم وهذا يدل على انه احس بانه ليس بيده ما يعول عليه في جميع ما تكلم في المسئلة من متهافت الكلام فلجا الى التمسك بشي اخر كالغريق مع ما تمسك به اخر انواع آخر من الهذيان والكلام الفاسد وقد اجمعت الامة على منع هذا الاطلاق في حق الله تعم وعلى منع حمل القران عليه اطلاقا ومعاذ الله براهين وحدانية الله تعالى في افعاله وخلقه لجميع المخلوقات تشهد بتحقق خلقه تعم وايجاده للختم والطبع والغشاوة على قلوبهم وعلى ابصارهم عن النظر في ايات الله سبحانه الدالة على الهيته وان اخباره تعم بذلك ليس على وجه التهكم لان القول بالتهكم هنا ممنوع ايض من وجه آخر وهو انه تحريف القران عن ظاهره لا لضرورة موجبة لذلك والتاويل لغير ضرورة موجبة تحريف القران فكان محرما باجماع الامة فوجب حمل الاية على مقتضاها واخراجها عن التهكم لاجل البرهان والاجماع وقوله تعم الله يستهزئ بهم انما هو على وجه الجزاء على استهزائهم وكذلك كل ما ورد من هذا القبيل لوجوب الكمال في حق الله تعم واستحالة النقصان وكل صفة ليست بواجبة فهي مستحيلة عليه تعم لاستحالة النقص عليه تعم بمكن ومن قبل ما تقدم ذكره

قوله تعم

قوله تعم وجزاء سيئة سيئة مثلها اي على وجه المقابلة في التسمية فسمى الجزاء سيئة وان كان حقا في نفس الامر وليس بسيئة حقيقة وهو من وجه بديع كلام العرب كما قال شاعرهم ٥ الا لا يجهلن احد علينا ٥ فنجهل فوق جهل الجاهلينا ٥ اي نجازيه على جهله بجزاء هو حق في نفسه لكن تسميه جهلا على جهة المقابلة في الاطلاق اذ في ذلك ردع للجاهل والخادع قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة قال الز مخشري فيه والبصر نور العين ثم قال وكانهما جوهران لطيفان خلقهما الله فيهما آلتين للابصار وهو غلط منه واعتزال لان الجواهر ليست بادراكات ولا توجب احكاما الجواهر اجرام لا توجب الحكم للجوهر الا صفة تقوم به وهذا الغلط منه كاشتراطه وشيعته المعتزلة انبعاث اشعة من داخل العين بالروية فتنبث بالمرئي فيرى الرائي فان كان في المرئي صقالة لم تجد الاشعة بما تنبث فتنعكس فيرى الرائي نفسه وذلك كالمراة والسيف الصقيل وهذه كلها اوهام منهم ليس على شي منها دليل وانما يشترط في الروية محل وصفة قائمة به وهو حي الروية تشترط طه بحياة الرائي ووجود المرئي وقد بينا في مقدمة هذا الكتاب ابطال القول بالروية بالشعاع وبطل ما اشترطه في الروية لان شرط الروية يجب قيامه بمحل الروية كالحياة لوجوب قيام شرط الصفة بمحلها والا لزم وجود المشروط بدون شرطه وهو مح والجواهر لا تتداخل والاشعة اجسام فلا تحل في محل الروية فلا تكون شرطا فيها فلما ثبت بالدلائل القطعية ان البصر ليس الا معنى قائما بالبصر وجب حمل الاية على ان الاغشية التي في ابصارهم هي الموانع المضادة للروية ومعنى الاية انما يخلقه الله تعم في محالهم مما يمنعهم عن الروية في اياته في ارضه وسماواته الدالة على ربوبيته ووحدانيته والختم على قلوبهم عن فهم ما تتضمنه وتدل عليه تلك الدلائل وعلى اسماعهم عن سمع ما يتلى عليهم من ايات كتابه وقد يراد بضد السمع ضد الفهم للمسموع والا فقد كانوا يسمعونه سماعا حسيا دون سمعه بالفهم والقبول لان العرب تقول فلان لا يسمع مناي اي لا يقبل قوله تعالى الله يستهزئ بهم قال فيه استهزائهم واظهر للصدر من هذا الفعل وهو مردود عند اهل الحق في مثل هذا الموضع لانه ورد على وجه المجاز والمجازاة فيطلق كما اطلقه الشرع من تصرف فيه اذ التصرف فيه يوهم انه حقيقة وهو باطل بما تقدم بيانه وكل لفظ توهم الباطل فهو باطل بالاجماع وقوله ايض وتهكم بهم لفظ مجمع على منعه كما تقدم بيانه قوله تعالى يخادعون الله والذين امنوا قال فيه والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع يتحرز من كلامه هذا فان تحته غايلة من غوائل المعتزلة لتصريح بها غير الزمخشري من المعتزلة كالناشي واتباعه عه وهي ان قالوا لو كان الله تعم قد قدر على العصاة من عباده ضد ما امرهم به لكان قد خدعهم وهو لا يخدع لانه حكيم فلم يقدر عليهم شيا من المعاصي فانكروا القدر الازلي وقالوا الامر انف فكفروا واجاب اهل الحق عن ذلك من وجهين الاول انه قد علم ان الذي يخدع هو الذي يكتم عن عدوه ما يريده من ضرره بغير حق اما اذا بين له انه يريد الانتقام منه وله ذلك فيه لانه ملكه على الاطلاق فليس بخادع له حقيقة فان اطلق ذلك كقوله تعم يخادعون الله وهو خادعهم فعلى جهة المجاز والمقابلة بالجزاء كما تقدم بيانه وربنا سبحانه قد بين للخلق بالتصريح على السنة المرسلين انه سبحانه قد قدر جميع المقدرات في الازل ومنها اعمال العباد وانه تعم يضل من يشا ويهدي من يشاء ثم بين لهم الطريقين طريق السعداء وطريق الاشقياء واخبر عن عزه وحكمه في عبيده بما يشاء وله تعم ذلك لانهم ملكه فبعد هذا البيان لا يعقل حصول خداع في حقه تعم فان اطلق ذلك فعلى وجه الجزاء والمجاز كما تقدم بيانه والوجه الثاني في الجواب هو ان المعتزلة بنت هذا السوال لاهل الحق على القول بتحسين العقول وتقبيحها وقياس احكام الربوبية على احكام العبودية وقد ابطلنا عليهم القول بذلك لك من قبل وعلى هذا الوجه الثاني لو لم يبين تعم للعصاة انه قدر عليهم ذلك لم يقبح منه تعم ذلك لانا بينا في مقدمة هذا الكتاب ان الافعال والتروك انما تقبح وتحسن لاجل تعلق الخطاب الشرعي بها لا لاعيانها فان في الشرع عنه فهو القبيح والا فليس بقبيح والرب تعم يستحيل في حقه ان يكون معه اله يامره او يشرع له الشرائع حتى يقبح منه شي بالخروج عن ذلك الامر فلاجل هذه الحقيقة استحال ان يقبح من الله سبحانه شي حكم به في خلقه وعلى اي وجه ورد فيهم حكمه تعم فهو حسن جميل بخلاف افعالنا نحن لاجل دخولها تحت الاوامر الشرعية والنواهي ولا جواب للمعتزلة اذا اورد عليهم مثل هذا السوال الذي اوردوه على اهل السنة فيمن علم الله سبحانه منه انه اذا بلغ كفر ومات على ذلك خلد في النار فابقاه الله تعم واعانه بالقدرة حتى حصل مخلدا في النار مع قدرته تعم على اماتته في حال الصغر فيندفع عنه العذاب فيلزمهم عين ما الزموه اهل الحق من ان الحكيم لا يخدع والجواب به اهل الحق كما تقدم ذكره وعند ذلك يبطل مذهبهم ويجب الاقرار والايمان بما ثبت من قدم القدرة الازلية من غير اعتراض وبهذا قطع الناشي من المعتزلة واتباعه وابطلت مقاصد

قصيدته التي نظم في ذلك فان قالوا لا علم له تعالى بما يكون من كفر الكافر ولا قدرة له على اماتته طفلا وقطعه عن كفره خرجوا عن الاسلام
راسا وفارقوا المعقول والمنقول وسقطت مكالمتهم ولا ملجا لهم من ذلك سوى الرجوع الى ما قاله اهل الحق مما قدمنا ذكره ثم قال
الزمخشري بعد ذلك وان لذاته تعالى تعلقا بكل معلوم واعتزال لانه انكار لصفات البارى تعالى وقد قدمنا بيان دلائل ثبوتها قطعا في المقدمة
ولو علمت المعلومات بالذات وهو الوجود لصح ان يعلم المعلوم بكل موجود حتى يعلم بالالوان والاكوان ولوجب ان تكون الجمادات عالمة
لحصول ما به يعلم لها ولزم ان يكون كل موجود عالما وهو باطل بالضرورة فعلم ببطلان ذلك انه انما تعلم المعلومات بالعلم والحقائق العقلية
تطرد شاهدا وغايبا والا لزم فساد المعقولات وبطلان الضروريات وذلك كالشرط والمشروط والدليل والمدلول والحقيقة والمحقق والعلة
والمعلول على ما تقدم بيانه في المقدمة وبينا هنالك ايضا انه لو نابت الذات عن العلم لصح ان تنوب عن القدرة وعن سائر الصفات وفيه اجتماع
النقيضين لان نيابتها عن العلم يصح تعلقها بالقديم تعالى ونيابتها عن القدرة يستحيل ذلك فيها فيلزم اجتماع الصحة والامتناع في الشي الواحد
وهو محال ولو قدر التعلق ونفيه لصفتين نفسيتين للشي الواحد لزم ثبوت صفة النفس لصفة النفس ويلزم منه التسلسل وهو محال لان
التعلق صفة نفس للمتعلق من الصفات يتميز بها عما لا تعلق له منها وما يتعلق منها عاما عما تعلق خاصا فوجب ان يرجع التعلق عاما او خاصا
الى صفتين وجوديتين للذات وهو ما يقوله اهل الحق كالعلم والقدرة الى سائر صفات الالهية الواجبة للحق سبحانه وتعالى وهذه قاعدة
قول الشيخ ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه في هذه المسئلة وهي قوله المتعلق بالمعلوم وهي من نفايس حقائق الارشاد لامام الحرمين ويعني
هذا الدليل ايضا بطل ان يكون الشي الواحد سوادا وحلاوة اذ فيه لزوم مضادته للبياض من كونه سوادا ونفي مضادته للبياض
من حيث كونه حلاوة فيلزم اجتماع النقيضين في الشي الواحد من كونه يضاد ولا يضاد وهو محال فخرج من ذلك العلم بتحقق ثبوت الصفات
الازلية للرب تعالى وتقدس خلافا للمعتزلة ثم قال الزمخشري بعد ذلك في حق الله تعالى انه غني عن فعل القبايح والحق هنا ان يقال محال في حقه
تعالى فعل القبايح فان الغني عن الشي يصح وقوعه منه مع غنائه عنه والمحال لا يقع البتة وقد بينا وجه القبح في الافعال فاستحال ذلك في حق
الله تعالى مطلقا وبينا غلط المعتزلة في ذلك من قبل وبينا قال الزمخشري هنا وشيعته يجوز وقوع القبايح من الله تعالى وهو جهل به تعالى وكفر به
قوله تعالى فزادهم الله مرضا قال الزمخشري فيه فكان الله هو الذي زادهم اسناد الفعل الى المسبب فنسب الزمخشري الفعل الى الله
تعالى من جهة المجاز ونسبه للمخلوقين من جهة الحقيقة وهذا حقيق بان يكون كفرا من ان يكون اعتزالا وقد قال تعالى في الرد عليه وعلى شيعته قل
الله خالق كل شي وهو الواحد القهار وقد تقدم بيان البراهين والادلة القطعية على ذلك فخلق الافعال كلها ليس الا لله تعالى ونسبة الفعل
الى العباد انما هو بطريق المجاز لان الفاعل حقيقة هو الذي يبرز المبدع من العدم الى الوجود وليس ذلك الا الله تعالى والكسب للعباد على ع
على ما تقدم بيانه ثم قال الزمخشري بعد ذلك في الكذب انه قبيح كله وهو اعتزال بناه على ما تقوله المعتزلة من ان حسن الاشياء وقبحها
لاعيانها وقد قدمنا ابطال ذلك عليهم في المقدمة وبينا ان ذلك راجع للشرع قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قال الزمخشري ي
فيه الفساد خروج الشي عن حال استقامته وكونه منتفعا به وهو اعتزال وكلام مجمل في موضع التفصيل فكان خطا من وجهين وانما
قصدت المعتزلة باجمال هذا الكلام انه متى لم يظهر لهم منفعة في فعل لم ينسبوا خلقه الى الله سبحانه ونسبوا خلقه الى العباد وهو شرك
منهم بالله تعالى وذلك كالمعاصي كلها وقد قدمنا براهين انفراده سبحانه بالخلق والاختراع فان شاء اصلح وذلك فضل منه وان شاء
اهلك وابتلى وذلك عدل منه وتقدم بيان صحة ايلام البري ووقوعه فوجب لما قام من الادلة على ذلك ان يكون حد الفساد انه كل
ما خالف الشرع وما لا يخالف الشرع فليس بفساد كما قال اهل الحق في حد القبيح وهذا الحد مطرد منعكس جار على قوانين الحدود المستقيمة
فافعال الله سبحانه لا يعقل فيها فساد البتة اذ لا يضاف تعالى شي منها خروجا عن امر شارع شرع له لوجوب وحدانيته تعالى في
الالهية فافعاله كلها يجب ان تكون صالحة وحسنة بالنظر الى صدورها بقدرته وبتحقيق الحقائق والحدود المستقيمة والبراهين //
القطعية يتحقق الحق ويبطل غوايل المعتزلة وجميع الضلال والملل وتوهماتهم الفاسدة فمعنى قوله تعالى لا تفسدوا في الارض اي تفعلوا ما نهاكم
الشرع عنه على ما تقدم تقريره قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا قال فيه فانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم ونشيه من قبلهم
وهذا الكلام اعتزال لا شك فيه على ما تتوهمه المعتزلة من ادعائهم حدوث الايمان ونشيه من قبل العباد خلقا وقد قدمنا ابطال القول بذلك
وبينا

وبينا استحالة حدوث شي او نشيه من غير الله تعالى وانه ليس للمخلوقين سوى الكسب على ما قررناه في المقدمة فالحق ان يقال معناه انهم
في ادعائهم كسبهم للايمان كاذبون قوله تعالى الله يستهزئ بهم قال فيه ان ذلك تهكم وهو خطا لما بيناه من امتناع هذا الاطلاق
في حق الله تعالى وفي حق رسله وانبيائه عليهم السلام بالاجماع وانما يطلق من ذلك ما ورد به الاذن الشرعي من ذلك كالذي في هذه
الاية وكقوله تعالى سخر الله منهم ولا يعبر بشي من ذلك الا على جهة المجاز والمقابلة بالجزاء على الاستهزاء والسخرية بجزاء يستعار له من لفظ
الذنب ردعا للمخالف كما تقدم بيانه ثم قال الزمخشري بعد ذلك فنزل الاستهزاء بهم فاظهر المصدر من هذا الفعل وقد بينا ابطال ذلك وانه
لا يجوز تغيير اللفظ الوارد على جهة المجاز ولا تبديله ولا القياس عليه ولم تتادب المعتزلة مع الله تعالى في الاعتقادات ولا في التسميات
والاطلاقات بل اجروا اسماء الله تعالى على احكام اسماء المخلوقين في الاشتقاقات والقياس وقد بينا في مقدمة هذا الكتاب بطلان
طريقتهم في ذلك وحققنا ان ماخذها ليست الا الشرع فقط قوله تعالى ويمدهم في طغيانهم يعمهون قال الزمخشري فيه انما يحمل على منع
الالطاف واسند الى الله تعالى لانه عن فعله لانه بتمكينه واقداره وهذا الكلام كله اعتزال لانه حمل ما ذكر في الاية على المجاز دون الحقيقة
بناء منه ومن شيعته على ان الامداد في الطغيان على وجه الحقيقة قبيح لعينه ولاجل هذه الشبهة وغيرها اعتقد ان العباد يخلقون
افعالهم فاشركوا وقد قدمنا ابطال ما توهموه من ذلك في مقدمة هذا الكتاب وبينا هنالك ايضا بطلان قولهم بالتحسين والتقبيح
من جهة العقول وبينا ان ذلك ليس الا الشرع المنقول فبطل اصل مذهبهم واذا بطل اصل المذهب بطلت فروعه فوجب حمل ما
ذكر في هذه الاية من الامداد على الحقيقة وهو الخلق والاقدار والايجاد فكما خلق تعالى اول طغيانهم فكذلك هو الخالق لما بعد ذلك من كل ما
يتجدد ويتوالى من ذلك على محالهم والعجب من غفلة حذاق المعتزلة عن الحقائق حيث فروا في هذه المسئلة واشباهها الى المجاز /
وجعلوا امداد الكافرين في طغيانهم ليس الا اقدارهم واعانتهم وتمكينهم من الطغيان مع علمه بانهم يطغوا اذا اعانهم واستقبحوا //
بعقولهم الفاسدة ان يخلق الله تعالى طغيانهم في محالهم وذلك بعينه لازم لهم في قولهم انه تعالى اعانهم على ذلك الطغيان ومكنهم منه
بالاقدار والابقاء مع اقرارهم بعلمه تعالى بما يكون منهم قبل ان يكون ومع قدرته تعالى على اماتتهم قبل ذلك وقد علم يقينا انه ان كان خلق
الطغيان قبيحا مطلقا فالاعانة عليه كذلك بل اشد قبحا ولو كان قبيحا مطلقا لانه لولا اعانتهم بالاقدار والابقاء لما وقع ذلك الطغيان منهم
فوجب ان تكون الاعانة على القبيح بل لا يقع الا به اشد قبحا فجعلوا الاشد قبحا منسوبا الى الله تعالى وهم لا يشعرون فقد وقعوا في اشد مما فروا
منه مع اشراكهم بالله تعالى في ادعائهم انهم يخلقون اعمالهم فيا له من خسران وكذلك يفعل الله بكل جاحد مرتاب فان قالوا فاعل الطغيان طاغ
وهذا الوصف مستحيل على الله تعالى فاستحال ان يكون فاعلا لذلك قلنا ان قصدتم بما اوردتم مجرد التسمية فتسمية الله تعالى انما توخذ شرعا
والاجماع منعقد على منع مثل هذا الاطلاق في حقه تعالى وان قصدتم المعنى فكلامكم باطل ايضا اذ لا يلزم ما قلتم والا لزم ان يكون تعالى اذا
فعل الحركات والسكنات في الجمادات متحركا ساكنا لانه تعالى الفاعل لذلك اتفاقا والقول برجوع هذه الاحكام له تعالى باطل وكفر صراح فان
قالوا الصفة انما توجب حكمها لمن قامت به والحركة انما قامت بالمتحرك لا بالقديم تعالى وتقدس فاوجبت حكمها للحادث دون القديم تعالى قلنا
وكذلك تظالم العباد انما قام بمن كان ظالما منهم لا بالقديم تعالى فاوجبت حكمها لمن قامت به دون من لم تقم به والاصل في هذه المسئلة //
حقيقة غابت عن المعتزلة لزوهق ان الظلم والقبيح والفساد انما تعقل لاجل مخالفة الشرع لها لا لاعيانها فمهما وقع شي يخالف به فاعله امر
الامر تبعه هذا الحكم والا فلا على ما تقدم بيانه وافعال الرب تعالى يستحيل عليها ان يصادف الخروج بها عن امر امر فاستحال ان تكون ظلما
او فسادا او قبيحا من وجه صدورها عنه خلقا بخلاف صدورها عن العباد كسبا للموافقة بها من هذا الوجه لامر الامر او مخالفته
فخرج من ذلك انه تعالى يخلق ما يشاء ويجعله علامة على ما يشاء ففعله تعالى لذلك حسن اذ له فعل ذلك من غير حجر لانه تعالى لم يخالف
امرا امر وحكم كسب العبد لذلك الفعل حكم من اجل مخالفته بذلك امر الامر تعالى فلحقه به لاجل ذلك احكام اخر وهي احكام العبودية
من كونها ظلما او قبيحا او فسادا او عصيانا فوجب مفارقة احكام الربوبية لاحكام العبودية فالعاصي من قام به العصيان فالعاصي ليس
بخالق والخالق سبحانه ليس بعاص كما ان المتحرك من قامت به الحركة والخالق للحركة فيه ليس بمتحرك ثم تمسك الزمخشري في هذا الموضع لنصرة //
اعتزاله بقوله تعالى في الرد على المشركين في قولهم في المعاد وقالوا لو شاء الله ما اشركنا نحن ولا اباؤنا الاية وليس للمعتزلة في هذه الاية دليل

على اعتراضهم ولا في نظائرها لان هذا القول مما يقولونه في القيامة وحال الاضطرار لا في دار الاكتساب وقد حكم الله سبحانه انه لا يقبل التوبة
الا حال الاكتساب والاختيار دون حال الاضطرار كحالة الغرغرة عند الموت وطلوع الشمس من مغربها وكذلك ايمان من يؤمن بعد الموت
لا يقبل منه كما قال تعالى في فرعون حين ادركه الغرق الان وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين فلم يقع الرد على المشركين في القيامة في قولهم
لو شاء الله ما اشركنا من حيث ان هذا اللفظ باطل في نفسه كما يتوهمه المعتزلة بل لوجهين الاول لانهم قالوه في وقت الاضطرار فلم يقبل منهم
لاجل ذلك الا ترى ان القران صحح ما قالوه ولم يكن مردودا اجماعا وتحقيقا بالبرهان وهو قوله تعالى ولو شاء الله لهدى الناس جميعا وقال تعالى
ولو شاء الله ما اشركوا ولذلك لو قالوا في القيامة لا اله الا الله محمد رسول الله لم يقبل منهم لا لان هذا الكلام باطل
في نفسه بل لانهم قالوه في موضع الاضطرار والوجه الثاني في رد هذا الكلام عليهم في القيامة هو انهم يقولونه ايضا عن غير علم وبصيرة بل
على مجرد لفظ ليس في قلوبهم منه حقيقة تجرا الى ذلك فرارا من العذاب وهيهات وقولهم ذلك كقول المنافق في قبره سمعت الناس يقولون
شيئا فقلته فلا يدفع عنه ذلك من العذاب شيئا لعدم يقينه بذلك ويقال للمؤمن قد علمنا ان كنت لتعلم وهذا فيه الدلالة على ان المطلوب
في التوحيد العلم واليقين قال تعالى افلا يعلم اذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور ويدل على ما قلناه قوله تعالى في تمام هذه الاية ونظائرها
كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا هذا بيان الوجه الاول وهو قولهم ذلك في حال الاضطرار ولبيان الوجه الثاني قوله تعالى
بعد ذلك قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون فصح ما قاله اهل الحق وبطل الاعتزال ثم قال الزمخشري
بعد ذلك اضاف تعالى الطغيان اليهم يعني في قوله تعالى ويمدهم في طغيانهم واشار بالاضافة اليهم الى مذهبه الاعتزالي من انهم يخلقون اعمالهم وقد
بطل القول بذلك بالبراهين القطعية فلم يبق الا ان تكون الاضافة اليهم على وجه الكسب خاصة كما قال تعالى بما كسبت ايدي الناس ولم يقل بما
خلقت **قوله تعالى** ذهب الله بنورهم قال فيه اذا طفئت النار بسبب سماوي ريح او مطر فقد اطفاها الله واخمدها وان طفئت كذلك بان الله تعالى
اطفاها المذهب الاعتزالي وهو قول المعتزلة بالتولد ويسمونه فعل فاعل السبب ولو طفئت عندهم بسبب بعض الخلق عليها ماء او ترابا لم ينسبوا
ذلك الى الله تعالى بل للعباد لان العبد اذ ذاك فعل السبب وهو الحركات التي في محله والاعتمادات التي حركت الماء متولدا عن ذلك باطل مبني
على توهمات فاسدة وهي شرك في الحقيقة ولا فاعل لشيء من المخلوقات كان عند سبب او لا عند شيء الا الله تعالى على ما تقدمت دلالته القطعية
في المقدمة **قوله تعالى** وتركهم في ظلمات لا يبصرون قال فيه اي هم في ظلمات اشار بذلك الى اخراج هذه الظلمات التي تركهم فيها عن ان
تكون خلقها الله سبحانه فيهم وهم الكافرون لانهم في ظلمات معنوية من الكفر وقد قالت تقدمت دلائل انفراده تعالى بكل مخلوق ومعنى تركهم
اي ترك ضد ما خلق في محالهم من الكفر وهو الايمان والهدى هذا هو المتروك لان فعل الشيء ترك لضده ولسائر اضداده ان كانت
متعددة ثم قال الزمخشري بعد ذلك والظلمة عدم النور وهو اعتزال وقصور عن ادراك الحقائق اذ يلزم منه عرو المحل عن مقبوله وعن ضده
وهو ممتنع على ما تقدم بيانه في مقدمة هذا الكتاب فليس القول بان الظلمة عدم النور باولى من القول بان النور عدم الظلمة واذا لزم كون كل واحد
من الضدين عدما ففيه ابطال الاعراض جملة وهو باطل بالضرورة لانا نشاهد كثيرا منها كالاكوان والالوان ولقيام البرهان على وجود ما لم نشاهده
منها كالعلوم ونحو ذلك فثبت بذلك ان النور والظلمة موجودان كما ان الحياة والموت كذلك صفتان متضادتان خلافا للمعتزلة ثم قال الزمخشري في القول
الاخر وهو ان الظلمة عرض مضاد للنور ولم يفرق بين الحق والباطل بل قدم ذكر الباطل على الحق وقد بطل ما قاله اولا ولله سبحانه ان يخلق في العالم الظلمات والانوار
الحسية والمعنوية والكل منه حسن جميل لان الكل ملكه وصنعه لوجوب وحدانيته في الهيئة فكل ذلك اما فضل واما عدل على ما تقدمت دلالته
قوله تعالى او كصيب من السماء قال فيه وكما يجب على البليغ الاكمال في خطابه فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل وهو اعتزال لانه عرض هنا
بذكر الوجوب وقد قدمنا بيان استحالة الوجوب على الله تعالى على العموم معنى واطلاقا **قوله تعالى** فيه ظلمات ورعد وبرق قال فيه الرعد اصوات اجرام السحاب
تضطرب والبرق لمعان السحاب وهذه اراء اعتزالية فلسفية بحث فيها المعتزلة اراء الفلاسفة في قولهم في الرعد اصطكاك الاجرام والكل منهم في
ذلك على غير الحق وقد بينا من قبل ان كل معلوم غائب عن الحس والضرورة فلا طريق للمخلوقين الى العلم الا خبر الصدق والمخبر عن الغيوب
ليس الا الله تعالى لاستحالة توصل الخلق اليها من قبل انفسهم فوجب الرجوع في هذه الكائنات وما اشبهها الى خبر الصادق والمخبر عن الله تعالى
المؤيد بالمعجزات على شروطها وقد جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرعد صوت ملك وان البرق لمعان مخراق في يده يزجر به السحاب

اجرى

اجرى الله سبحانه العادة بسرعة جريان السحاب عند ذلك الى الموضع التي يريد الله سبحانه اغاثتها بالامطار وهذا جاء في خبر الصادق عن
اخبار الا ضرورة الى تاويله فوجب الايمان به وتحريفه لا لضرورة الحاد في الدين وحرم باجماع المسلمين ونحو هذا ما ورد في الحديث من ذلك قوله تعالى
ويسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وقد انكر بعض المعتزلة وجود الملائكة والجن فقالوا لو كانوا موجودين لرايناهم لاتصال شعاع العين
بهم وقد ابطلنا القول بالشعاع وعلم ان الرؤية ادراك يخلقه الله فيرى بها المرئي او يخلق تعالى ضد ذلك وهو المانع فيمنع عن رؤيته
فلو خلق تعالى لنا رؤية الملك الذي صوته الرعد وكذلك سائر الملائكة لرايناهم ولكن يرينا الله تعالى ما يشاء ويمنعنا ما يشاء وقد كان جبريل
ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول الصحابة رضي الله عنهم ترى ما لا نرى يا رسول الله وهذا ايضا ممكن اخبر الصادق عنه فوجب الايمان به
كما تقدم بيانه **قوله تعالى** يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق قال الزمخشري فيه ان الصاعقة تنقدح من السحاب اذا اصطكت اجرامه وهذا
ايضا راي اعتزالي فلسفي ومجرد دعوى بغير دليل والكلام هنا كالكلام فيما تقدم في الرعد والبرق فالحق هنا ان يقال الصاعقة خلق من خلق الله تعالى
يرسلها على من يشاء متى شاء والقول بانها تنفصل عن جسم اخر كلام بغير دليل وكل ما كان كذلك كان مجرد دعوى فلا يلتفت اليه **قوله تعالى**
حذر الموت قال فيه على ان الموت فساد بنية الحيوان وهو اعتزال وغلط فاحش لان الدليل القطعي قد قام على ان الموت عرض على
محل الحياة على وجه التضاد والتعاقب لما علم قطعا من استحالة عرو المحل القابل عن الشيء ونقيضه على ما تقدم بيانه في المقدمة وقد بينا
هنالك ايضا استحالة البنية في محل الصفة اذ الصفة يستحيل انقسامها فيستحيل لذلك قيامها بمنقسم فكيف يصح اشتراطها وهو اشتراط
المعتزلة البنية في الحياة لو كانوا يعلمون ولكن يهدي الله لنوره من يشاء وقد قامت قواطع الادلة على ثبوت الجواهر الافراد المتحيزة
ففي كل جوهر من الحي من المخلوقين حياة مختصة فان فقدت منه مع بقائه فلا بد ان يعقبها ضدها وهو الموت ويدل على ثبوت الموت عرضا
مضادا للحياة ما دل على ثبوت سائر الاعراض على ما تقدم تقريره في المقدمة ويدل على ثبوته من جهة الشرع قوله تعالى الذي خلق الموت والحياة
والمخلوق لا يكون الا موجودا ولا ضرورة هنا للتاويل فوجب الحمل على مقتضى الخبر وظاهره ثم ذكر الزمخشري هنا القول الاخر من ان الموت عرض
ولم يفرق بين الحق والباطل وهو تلبيس منه او ضعف طبقة عن ادراك الحقائق **قوله تعالى** ان الله على كل شيء قدير قال فيه الشيء ما صح
ان يعلم ويخبر عنه وهو اعتزال لان المعدوم يصح ان يعلم ويخبر عنه ولهذا سمته المعتزلة شيئا لكن خص بعضهم هذه التسمية بالممكن
وغلا بعضهم فسمى المحال شيئا لانه يعلم الله محالا ويخبر عنه بانه محال وهذه المسالة لفظية راجعة الى التسمية فقط اذ لا يشك عاقل في ان المعدوم
ليس بشيء موجود وليس بمعدوم ومن خالف في هذا سقطت مكالمته فلم يبق خلاف على التحقيق الا في ان المعدوم هل يسمى في لسان العرب شيئا
حقيقة ام لا فاباه اهل الحق واطلقه المعتزلة فمن ادلة اهل الحق ما علم من ان الاصل في التخاطب عدم الاشتراك لان العرب بنت كلامها في اصله
على قصد البيان ورفع الابهام والاشتراك فيه الابهام فنفيه هو الاصل فاقتضى هذا الاصل خصوصية لفظ شيء بالموجود الذي وقع الاجماع
على انه حقيقة فيه دون المعدوم لما بيناه من لزوم نفي الاشتراك اصلا فان وجد في موضع قد اطلق عليه لفظ شيء حمل على المجاز المخرج عن الاصل
وذلك كقوله تعالى ان زلزلة الساعة شيء عظيم اي اذا وجدت كانت شيئا عظيما او سميت شيئا لتحقق وقوعها وقربها والخبر الصدق
فسميت لذلك باسم الموجود مجازا لانها ليست موجودة الان ومن الدلائل على ذلك ايضا قوله تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا والاصل
الحمل على الحقيقة على ما تقدم بيانه وبان ان الاصل نفي ممن قال انه كان شيئا حقيقة فقد ناقض القران وكل كلام ناقض القران فهو باطل اجماعا
وتحقيقا قال القاضي ابو بكر بن الطيب بل القائل بذلك كافر لانه مكذب للقران لان القران يقول ولم تك شيئا وهو يقول بل كان شيئا وهو اخر
يقوله من علم بتكفيره وسوتا ويل خبر القران على انه لم تك شيئا او بل لغير ضرورة فكان الحادا في الدين ومحرما باجماع الامة فكان باطلا وبحق تاولنا
قوله تعالى ان زلزلة الساعة شيء عظيم لضرورة ما قدمنا بيانه من وجوب حمل الكلام على حقيقته ونفي الاشتراك عنه ومن ادلة اهل الحق
في ذلك ما علم ايضا قطعا من عرف اهل اللسان من قولهم لا شيء ولا بد على الضرورة لكل اطلاق من هذين اللفظين من معقول يخصه على
النقيض رفعا للاشتراك فلئن كان معقول شيء هو العدم فلا يبقى معقول للفظ لا شيء ومن ادعى ذلك وان هذا اللفظ لا معقول تحته بل هو مهمل
سقطت مكالمته وكذلك من ادعى ان لفظ لا شيء وضع للوجود ولفظ شيء لا معقول تحته بل هو مهمل وكذلك من ادعى ان لفظ شيء انما وضع للعدم
ولا شيء للوجود تسقط مكالمته واذا علم بطلان هذا كله على الضرورة لم يبق الا ان يكون لفظ لا شيء موضوع للمعدوم ويلزم من نفي الاشتراك

وهو الاصل ان يكون لفظ شي انما وضع للموجود وهو ما يقوله اهل الحق فان اطلق احد اللفظين في موضع الاخر فعلى وجه المجاز ومن ادعى
ان العرب خصت في لسانها لفظ لا شي بما يستحيل وجوده استدعي ذلك دليلا والاصل عدمه ولا يجد لذلك سبيلا ثم استمر الزمخشري هنا
لاعتزاله بقول سيبويه ان شي اول ما يلحق الموجود من الاسماء من قبل ان يعلم اذكر هو ام انثى وليس له في ذلك دليل بل هو دليل لاهل الحق
على المعتزلة لان قول سيبويه اول ما يلحق الموجود اي عند وجوده لا قبل وجوده وكذلك قوله شي اي لفظ شي واللفظ لا يكون لفظا الا وهو موجود
ولو ذهب الى ما يقوله المعتزلة لقال او ما يلحق المعلوم المذكور شي بل قال اول ما يلحق الموجود فبطل انتصاره ثم اطلق الزمخشري هنا على الله
تعم انه اخص الخاص فان اراد انه تعالى لا مثل له في اسمه ولا في ذاته ولا في صفاته وانه لا شريك له في شي من ذلك فالمعنى صحيح والا طلاق
ليس بصحيح لانه لم يرد به شرع وان اراد ان اسمه تعالى الله اخص اسمائه فان اراد لدلالته على الذات فهو كان كالعلم صح وان اراد انما
سوى هذا الاسم يصح اطلاقه على غيره تعم فليس بصحيح لان من اسمائه تعم ما لا يصح لغيره البتة كاسمه تعم الخالق بمعنى المخترع ولهذا
يبطل ما تدعيه المعتزلة من عموم هذا الاسم بين الخالق والمخلوقين وكذلك الرازق والضار والنافع وكثير من اسمائه تعم لا يصح شي منها
لغيره لا لفظا ولا معنى وان اراد انه تعم اخص الخاص في نوعية او جنسية كان كلامه فاسد لفظا ومعنى ثم قال وفي الاشياء ما لا تعلق به
القدرة ولم يقل للقدرة وهو اعتزال لان المعتزلة ينفون الصفات الازلية الواجب ثبوتها لله سبحانه ويجعلون التعلق بالمعلومات
والمقدورات لذاته سبحانه وتقدم ابطال ذلك عليهم فالحق هنا ان يقال ومن الاشياء ما لا تعلق للقدرة به وهو وجود الله سبحانه
وصفات ذاته فوجب لذلك ان يكون قوله تعم على كل شي قدير عموما لفظيا خصصه الدليل العقلي الدال على قدم الرب تعم وقدم صفاته
ودليل العقل من مخصصات العموم على ما تقرر في فن اصول الفقه ثم قال الزمخشري هنا ايضا في بيان الشي انه الذي ليس بمقدور المستحيل
وفعل قادر آخر وهو لوضع غلا فيه الزمخشري ومشى الى شئ وقد ابطلنا جميع ذلك عليه وعلى شيعته فيما تقدم واما قوله وفعل
قادر آخر فبناه على مذهبه الفاسد من ان العبد يخلق افعاله منفردا بها عن الله سبحانه وقد ابطلنا القول بذلك على المعتزلة في
ان قالوا الفعل بين فاعلين محال قلنا نعم ان قدرا مخترعين واما ان كان احد الفاعلين هو الخالق للفعل وهو الله تعم والعبد مكتسب ونسب
له الفعل مجازا فلا استحالة في ذلك وهو الحق الذي دلت عليه البراهين على ما تقدم بيانه ثم قال الزمخشري هنا ايضا اشتقاق القدر
من التقدير وهو اعتزال وهو من تلبيسات المعتزلة لانهم راوا انهم ان جعلوا اشتقاق القدير هنا من التقدير القدرة لزمهم منهم
عموم تعلق قدرته تعم بكل مقدور من الاشياء لان هذا البناء بناء المبالغة والتعميم فيبطل مذهبهم لانهم لا ارادة عليهم فحرفوا اشتقاقه
وحرفوا القران العاد كما تقدم بيانه ويؤيد قول اهل الحق هنا مجي حرف على في هذا اللفظ ولو اريد التقدير لاستعمل فيه حرف اللام فان
العرب اذا ارادت التقدير قالت هو مقدر لكذا وتقول هو قادر على كذا اذا ارادت القدرة ولا عبرة بشاذ من الكلام لو وقع على
ما زعمت المعتزلة في تحريفها وقد وردت هذه الاية بحرف فدلت على ما قاله اهل الحق ثم لا مخلص للمعتزلة مما قام من الدلائل القطعية
العقلية والشرعية على انه لا خالق لشي من الحلق سوى الله على ما تقدم بيانه فلم تغن المعتزلة تحريفاتهم بناء منهم على تخيلاتهم
فقد يروق الحق ظاهر والحق دامغ له وكاسر ويلزمهم ايضا في ان هذه المبالغة في التقدير ان يكون تعم مقدرا لاعمال عباده خيرها
وشرها وهم يابون ذلك فتهافت كلامهم ودمغهم حيث ما توجهوا ثم قال هنا ايضا في وصف القادر انه الذي يوقع فعله على مقدار قوته
واستطاعته وما يتميز به عن العاجز ففي كلامه هذا ما ينا قض مذهبه وما لا يجوز اطلاقه لانه اورد هذا الكلام عقب الاية فاقتضى
ان اطلاقه يشمل القديم والحادث ففيه اثبات قوة الله تعم والقوة هي القدرة وهذا يبطل مذهبهم في نفي الصفات القديمة فتناقض كلامه وفيه
اطلاق لفظ الاستطاعة على قدرة الله تعم وهو ممنوع اجماعا وفيه قوله يوقع فعله على مقدار قوته فاثبت لقوة الله تعم مقدارا ولا نهاية
لمتعلقات قدرته تعم فلا مقدار لها اذ لا مقدار لما لا نهاية له لا مقدار له وذكر المقدار هنا ايضا يوهم النهاية فوجب منعه وفي كلامه ايضا
ما يدل على الغفلة عن الحقائق ان الله سبحانه لو اوقع مقدوره على مقتضى تعلق قدرته على ما توهمه الزمخشري لزم دخول ما لا نهاية له من
الممكنات في الوجود وذلك محال اذ فيه امتناع زيادة في الممكنات اذ لا زيادة مما لا نهاية له فيه قلب الممكن محالا وعموم المقدورات على التحقيق
اعم من الواقعات ثم قال الزمخشري هنا وما اختصت به كل فرقة مما يسعدها ويحظيها عند الله سبحانه وهو اعتزال لان هذه الخواص

التي ذكرها

التي ذكرها هي عند المعتزلة راجعة الى صفات انفس الاعمال والعبادات والاحكام الشرعية عندهم تابعة لتلك الخواص عقلا وعند اهل
الحق ليس شي من ذلك لاعيان الاعمال بل للحكم الشرعي فالله تعم هو الذي حكم في الاعمال بما شاء واسعد بها من شاء والاعمال انما هي
علامات وقد تقدم ابطال تحسين العقول وتقبيحها على المعتزلة على ما تقدم تقريره في المقدمة واذا بطل اصلهم بطل كل ما بنوا
عليه قوله تعالى يا ايها الذين اعبدوا ربكم الاية قال الزمخشري فيها ان كفار قريش كانوا يعرفون الله سبحانه واطلاق هذا القول خطا
وانما علم الكفار ان الصنع له من صانع قال تعم ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله ولم يعلموا ما يجب له تعم ولا ما يستحيل عليه ولا يجوز
من احكامه في خلقه وهذا هو المطلوب من المكلفين على السنة المرسلين والعلم به كسبي نظري والعلم بالوجود ضروري لا يطلب ولهذا
جاءت الرسل عليهم السلام يدعون الخلق الى العلم بالصفات الواجبة للحق سبحانه النفسية والمعنوية والفعلية والسلبية التي
والعلم هو معرفة المعلوم على ما هو به فكيف يكون عارفا بالله تعم من اشرك به وجعل له اندادا قال الله تعم ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد
نقل علماء المفسرين ان سبب نزول سورة الاخلاص وهي قل هو الله احد ان كفار قريش اتوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انسب
لنا ربك ام من ذهب هو ام من فضة ام من حديد ام من نحاس فنزلت وقيل سالوه عن نسب رب العزة فنزلت فمن هذه حاله لا يكون عارفا
بالله تعم قال تعم عنهم واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ومن جهل الصفة جهل الموصوف على ما تقدم تقريره في المقدمة
ومما يدل على ذلك من السنة قول ابن عمر في الصحيح بعث الله سبحانه محمدا صلى الله عليه وسلم الينا ونحن لا نعلم شيئا فلا نعلم الا ما علمنا
قوله تعالى لعلكم تتقون قال الزمخشري فيه لعل للترجي والاشفاق وحمل هذا الكلام على ظاهره من غير تاويل اعتزال لان ظاهر الترجي
والاشفاق على الله تعم محال وحملته المعتزلة على ظاهره لفاسد مذهبهم فعندهم ان مراد الله من خلقه الطاعات فقط وفعلها عندهم
بايدي العباد فان اطاعوا نفذوا المراد وان عصوا لم ينفذوه وتعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بل مشيئته نافذة في خلقه فمراده تعم
من خلقه ما هم عليه لان الواقع منهم خلقه تعم والخلق مشروط بالارادة على ما تقدمت دلائله فوجب حمل الاية على وجه من التاويل
يصح فقد قيل في تاويلها اي افعلوا ذلك على رجاء منكم ان يقبل منكم فيكون وقاية لكم من النار وقيل يترجى لهم الفهم عند ذلك
او يقول انبياؤنا واولياؤنا فيهم لعلهم يتقون فقد يخبر تعم عن نفسه ويريد غيره كالحديث في قوله للعبد مرضت فلم تعدني
اي مرض عبدي فلان فلم تعده ومثل ذلك قوله تعم فما اصبرهم على النار اي يقول انبياؤنا واولياؤنا ما اصبرهم على النار
لاستحالة ظاهر التعجب على الله تعم ومن مثل هذا في القران كثير ثم قال الزمخشري وحمله على ان يخلقهم راجين ليس بسديد فجعل
هذا الوجه من التاويل ليس بسديد نفرة لاعتزاله لان الله تعم خلق عباده يستعبدهم بالتكليف فاراد بهذا الكلام ان يحقق حمل حرف
الترجي ظاهره في حق الله تعم وهيهات ان يصح حصول الرجاء ولم يعلم الزمخشري وشيعته ان الله تعم لو خلقهم ليستعبدهم فذلك راجع الى
مشيئته تعم لا الى تعليل افعاله تعم واحكامه بعلة عقلية لاستحالة ذلك كما تقدم بيانه من قبل ثم تعبدهم اعمالهم بالكسب لا بان يكونوا
خالقين ولا مخالفين بكسبهم مشيئته تعم لاستحالة ذلك بما تقدم من انفراده تعم بالخلق والاختراع ولا يلتفت هنا ايضا الى قول الزمخشري
هنا ان مراده تعم بخلقهم انما هو طاعة عند تكليفهم لانه اعتزال ولو اراد تعم طاعتهم لما وقع غير ذلك لانه تعم فعال لما يريد ولو اراد
الطاعة وخلق المعصية لاجتمع الضدان وسوى ولو اراد الطاعة وقد علم وقوع ضدها وهو المعصية لزم ان يكون تعم اراد تبديل
علمه وتعلق الارادة بالمحال ولكن كلفهم تعم بطاعته واراد منهم ما كان منهم على ما تقررت دلائله القطعية في المقدمة ثم قال الزمخشري
هنا وازاح العلة في اقدارهم يعني ازال العلة باقدارهم على خلقهم لاعمالهم اذ هو مذهب المعتزلة ومعنى هذا الكلام انه تعم لو
كان تعم خالقا لاعمالهم لوجدوا بذلك علة في المحشر عند وقوع عقاب المجرمين بان يقولوا يا ربنا انت خلقت اعمالنا وقدرتها علينا
فلم نقدر بنا عليها فلهذه الشبهة نفت المعتزلة القدر وادعت خلق العباد لاعمالهم وهم في هذا القول على خطاء عظيم لانهم كذبوا جميع
الانبياء والرسل عليهم السلام في اثبات القدر السابق ولم يؤمنوا بقوله تعم انا كل شي خلقناه بقدر وخالفوا مع ذلك برهان العقل
الدال على وجوب سبق القدر بالمقدرات والارادة لها لاعادة له ولا لزم التسلسل في توقف الارادة المخصصة للمكنات لو كانت حادثة
على ارادة اخرى تتعلق بها ويلزم عن ذلك اوجه من الركيكة على ما تقدم تقريره في المقدمة وقد تقدم ايضا بيان الدلائل على انفراده تعم

بالخلق ولا محيص لهم عن الرجوع الى ما قامت عليه الدلائل القطعية شرعا وعقلا وانما ازال العلة عن الخلق ببعثة تعم الرسل وتبليغهم
الدعوة وخلق العقول فيهم وقدر الاكتساب وبيان الرسل لهم مع ذلك عن الله انه خالق لاعمالهم ومقدرها عليهم وانه مالكهم //
المنفذ فيهم ما يشاء بحكمته وحكمه بعزة وقدرته فلا حجة لهم مع العلم بهذا كله على السنة المرسلين اذ لا حجة للمملوك الذليل مع الملك
العزيز هذا هو قطب هذه المسئلة وعليه مدارها ولا خروج عن الاقرار بشي من هذا كله لقيام الدلائل القطعية على كل ركن منه فليس
معنى قوله تعم لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل في الامر والنهي فقط بل وفي اخبارهم عن ان الله تعم عزيز ينفذ فيهم ما يشاء من
احكامه خلقا وتقديرا وامرا ونهيا كما قال تعم الا له الخلق والامر فلما استوى الخلق عزه تعم وحكمه بما يشاء في ملكه وانفراده بخلقهم وخلق اعمالهم
لم يبق للخلق على الخالق تعم حجة من جميع هذه الاوجه وعليه يجري معنى قوله تعم وما ربك بظلام للعبيد وكذلك كل ما يرد في القران والحد[يث]
من هذا القبيل فتدبروه وقاتل الله البدع والاهواء ثم قال الزمخشري بعد هذا ووضع في ايديهم زمام الاختيار والحق ذكر هذا الاختيا[ر]
هنا هو اعتزال وقد قيد الله تعم هذا الاختيار بقوله وما تشاؤن الا ان يشاء الله فلم يذكر هذا القيد تعاميا عن الحق ودلائله شرعا
وعقلا ثم قال هنا ايضا واراد منهم الخير والتقوى ولم يذكر المعاصي والمخالفات وتركه لذكر ذلك اعتزال وقد تقرر في المقدمة
بيان البراهين القطعية على ان الله لا يقع في ملكه الا ما يريد وعلى استحالة تقدم تعم واستحالة تخصيص قدرته واستحالة ان يشاركه تعم احد في
خلق شي مما من المخلوقات فاغنى ذلك عن تكراره هنا ثم قال هنا ايضا الذي خلقكم للاستيلاء على اقصى غاية العبادة وهذا الكلام يشير
الى وجهين من الاعتزال الاول اشارته الى تعليل افعال الله تعم وقد تبين بالبرهان ان افعاله تعم لا تعلل مطلقا لا شرعا اذ لا الله عليه و[لا]
عقلا والا لزم قدم العالم وصوعه والوجه الثاني من الاعتزال ذكره استيلاء العباد على اقصى غايات العبادة ومذهبهم انه المراد منهم
لا مرهم بذلك فمن قصر منهم عن ذلك خرج عما اراده تعم ووضوحه بما تقدم من دلائل استحالة ان يقع في ملكه ما لا يريد ويلزمه هنا ان لا
ينفذ لله تعم مراد في الكل لانه من ذي الذي يقوم بحق الله تعم فان حقه عظيم ولا قدرة للمخلوق على القيام بعظيم ما يجب من حق
الخالق سبحانه ولذلك قال تعم ويعفو عن كثير ثم قال الزمخشري هنا قدم سبحانه موجبات عبادته وملزمات حق الشكر له خلقهم
احياء قادرين وكلامه هذا اعتزال لانا بينا في المقدمة الدلائل القطعية على انه لا موجب الا الله تعم وان عبادته تعم من الاحياء القادرين تحت
انما يجابه تعم ثم قال هنا ايضا ويتفكرون في خلق ما فوقهم وما تحتهم وان شيئا من هذه المخلوقات لا يقدرون على ايجاده فلم يذكر
من المخلوقات التي لا يقدرون على شي ايجاد منها سوى ما فوقهم وما تحتهم وهي الاجسام والجواهر وهو عين الاعتزال المعتزلة
يدعون ان قدرهم يخلقون بها بعض الاعراض دون الجواهر فاحترز عن ذكر الاعراض لاجل ذلك وقد ابطلنا بالدلائل ان يخلق غير الله
شيئا لا جوهرا ولا عرضا فبطل ما توهموه قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا قال فيه ليس فيه دليل على انها مسطحة وما قاله غير
صحيح لان المتعلق القول فلم يصب بل فيه دليل ظاهر معتقد لرجحان البساطة على التكوير ولا ترجيح للمرجوح مع وجود الراجح بيانه هو ان
احد الجائزين اذا غاب عن الحس والضرورة فلا طريق الى العلم به واعتقاده الا الخبر على ما تقدم تقريره في المقدمة ثم يجوز عقلا كون
الارض بسيطة او كالكرة وذلك غائب عنا فليس الا الخبر وقد اخبر الله سبحانه الواجب الصدق وهو العليم ان الارض فراشا ومهادا
وبساطا وقال تعالى مد الارض ومد مذكور في لسان العرب الذي نزل به القران فوجب علينا الاعراض عن ضد ما ينافي اي القران
وذلك محصل لاعتقاده مقتضى الات ولا يصح هنا تاويل هذه الدلائل الشرعية اذ لا موجب للتاويل والتاويل لا لموجب الحاد في الالة
كما تقدم بيانه وكل ما اورده المنجمون من الشبه على انها كالكرة لا قطع لهم فيه لاحتمال مقتضاها فلا قطع فيها فلا يوجب تاويل الادلة
الشرعية اذ لا يتصرف في الظاهر الا براجح او قطعي غير محتمل اذ لا احتمال اولى من احتمال اخر وكل ما استدل به المنجمون غير قطعي
على ما تقرر في المطولات من علم التوحيد فكان تاويل ظاهر ما تلناها تحريفا للقران لا موجب فكان الحادا قوله تعالى وانزل من السماء
ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم قال فيه يعني الله لما كان سببا في اخراجها ومادة لها فذكره المادة لفظ يوهم القول بما توهمه //
الفلاسفة من وجوب مادة في افعال الله تعم ويلزم القول بقدم العالم وهو كفر وقد ابطلنا القول بالمادة في المقدمة لهذا الكتاب
فانه قال لم افسد ما تقوله الفلاسفة قيل له فلفظك موهم للباطل فوجب منعه وانما يخلق الله تعم النباتات بقدرته عند الماء من غير استعما[ل]
منه تعالى

منه تعم بالماء ولا بغيره ثم قال الزمخشري هنا خلقكم لكي تتقوا وتخافوا ولفظ لكي تتقوا عند المعتزلة بمعنى ارادة ان تتقوا وتخافوا
وهو اعتزال فليتحرز منه حيث ما وقع منه في كلامه وقد بينا بالدلائل القطعية ان وقوع ما لا يريده تعم في ملكه محال لانه انما وقع
بخلقه على ما قامت دلائله القطعية من قبل والخلق مشروط بالارادة فلو اراد تعم التقوى من الخلق لما وقع غير ذلك وقد وقع //
العصيان من العاصي مما اراد منه التقوى اذ لو اراد ذلك لوقع على ما تقدمت دلائله فوجب ان يكون معنى قوله لعلكم تتقون حيث ما وقع
منادا الى معنى ترجون انتم التقوى او يترجاه لكم انبياؤنا واولياؤنا ويقول رائيكم لعلكم تتقون والتاويل لاجل المعارض واجب على ما تقدم
بيانه قوله تعالى وانتم تعلمون في كلام الزمخشري هنا اشارة الى اثبات العلم بالله تعم لكفار قريش كما تقدم له التصريح بذلك وقد ابطلناه عليه
قبل هذا فليس الا ان يكون معنى وانتم تعلمون اي تعلمون انما تجعلونه اندادا لا يخلق شيئا واختار هذا الوجه ابو اسحق الزجاج ره او وانتم
تعلمون تصدق المخبر بانه تعم لا ند له وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله قال فيه امرهم
ان يستظهروا بالجماد في معارضة القران غاية التهكم في حق الله تعالى ممنوع بالاجماع كما تقدم وانما يقال هنا مبالغة في التعجيز اي ادعوا كل من
تستظهرون به من حيوان او جماد بزعمكم انه الهة ففي امتناع ذلك عليها دليل على انها ليست بالهة لان عدم الكلام وامتناعه دليل على
انها ليست بالهة لان عدم الكلام وامتناعه دليل نفي الالهية وقد عبدت طائفة من العرب الملائكة وعبدت النصارى عيسى وعبدت
اليهود عزيرا فتم بالتعجيز عن معارضة القران جميع المخلوقين قوله تعالى فان لم تفعلوا قال فيه فاذا لم تعارضوه ولم يتسهل لكم فقوله
ولم يتسهل لكم اعتزال لانه لا يقال يتسهل الا في ممكن والحق لا يقال فيه لم يتسهل ومعارضة القران مما يستحيل حصوله من الخلق على ما تقدم بيانه و[عند]
المعتزلة ممكن وانما صرفت العرب عنه وشغلوا بالحروب وقد ابطلنا ذلك عليهم في المقدمة ومن اوجد ذلك ما فيه من الغيوب التي يستحيل
عقلا توصل الخلق الى العلم بها بدون خبر الله تعالى عنها ثم اعاد هنا ذكر التهكم وقد ابطلناه قوله تعالى فاتقوا النار قال فيه واذا صح عندهم
صدقه ثم لزموا العناد ولم ينقادوا واستوجبوا العقاب بالنار فاشار كلامه الى انهم لو لم يعلموا الصدق لا استوجبوا النار بما حصل من كونهم ممكنين
من النظر بلغتهم الدعوة فاعراضهم بعد هذا لا عذر لهم فيه فاستحقوا العقاب شرعا وقد تقدم بسط هذه المسئلة في المقدمة قوله تعالى وبشر
الذين امنوا قال في اثناء الكلام على هذه الاية وحوها من الاحباط بالكفر والكبائر فقوله بالكفر صحيح وقوله والكبائر اعتزال لانه جعل الكبائر التي دون
الكفر محبطة للاعمال وقد قدمنا ابطال ذلك في المقدمة وبينا انه لا يحبط الاعمال سوى الكفر قال تعم ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر
فاولئك حبطت اعمالهم وكل ما يرد مما يخالف ظاهره هذه القواعد فيتاول ويرد والهاء ثم قال في قوله تعم فبشرهم بعذاب اليم انه من التهكم
الذي يقصد به الاستهزاء وهذا خطاء عظيم ان يطلق الاستهزاء في هذا الموضع والاجماع منعقد على امتناع اطلاق ذلك في حق الله ورسله
وكتبه وقوله تعم الله يستهزئ بهم يطلق كما ورد من غير تصرف فيه ولا نقل له عن موضعه ولا تغيير لانه مجاز والمجاز لا يقاس
عليه ولا يغني ولا اجماع في هذا الموضع ما ذكرناه وتحمل الاية على معنى ان ذكر البشارة مع العذاب لتاكيد زجر الكافرين والمخالفين بذكر العذاب
الاليم تصريحا والتنبيه بذكر البشارة على عظيم ما فاتهم من النعيم المقيم مما فيه البشارة تحقيقا فاشعرتهم الاية بما فاتهم وما نالهم وكلاهما عظيم
وما فاتهم من كرامة الله وتقريبه اعظم مما نالهم فليتامل هذه الحقيقة قوله تعالى ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار قال فيه فان قلت الجنة
مخلوقة ام لا قلت اختلف في ذلك فعدها مسئلة خلاف خطا لانه يوهم ان الخلاف فيها بين اهل الحق ولا يقال مسئلة خلاف فيما خالف فيه //
الملحدون قواعد التوحيد كلها واصول العقايد ليست بمسائل خلاف لان الحق فيها في طرف واحد والمخالف في شي منها ملحد لا سيما
منها هذه المسئلة اجمعت الامة على ان الجنة التي اهبط منها ادم هي دار الخلد التي وعد المتقون وهذا الاجماع ذكره القاضي ابو بكر في الهداية
له وفي ذكره ائمة السنة وان من خالف في ذلك فهو مخالف لدين الامة ومن الدلائل على ذلك من القران والاحاديث كثير وقد ذكرنا في المقد[مة]
من ذلك ما فيه كفاية ثم ترك الزمخشري ان يبين الحق من الباطل في المسئلة اعتزالا لان جمهور المعتزلة على انها غير مخلوقة وخالفوا في ذلك
القران والاجماع وتمسكوا باوهام رددناها عليهم في المقدمة ثم قال الزمخشري في جمع الجنة هي مشتملة على جنان كثيرة مرتبة مراتب على
استحقاق العاملين فيتحرز من قوله استحقاق لان المعتزلة قالوا انه استحقاق بالعقل وايجابه وقد تقدم الرد عليهم في المقدمة وتبين
انه لا يستحق احد على الله تعم شيئا لانه خالق اعمال العاملين فان سماه الشرع بشي من ذلك فعلى جهة التفضل حتى في تحقيق الوعد بالثو[اب]

بالاخبار عن هذا الوجه كما قال تعالى من ذا الذي يقرض الله والمال ماله ومع ما قام على ذلك من البرهان فقد صرح به القران في قوله تعالى ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله ثم قال الزمخشري بعد ذلك فان قلت اما يشترط في استحقاق الثواب بالايمان والعمل الصالح ان لا يحبطها
المكلف بالكفر والاقدام على الكبائر وان لا يندم على ما اوجد من فعل الطاعة وترك المعصية وهو اعتزال كله وقد قدمنا ابطال
القول بالاستحقاق على الله تعالى واحباط الاعمال بما دون الكفر من الكبائر او غيرها وقوله على ما اوجده من شنيع ما تعتقده المعتزلة وقد
ابطلنا ان يوجد احد غير الله تعالى شيئا وان ذلك من الجهل التام على الطاعة للكتبة انه وقع منه ذلك لو جهة ان الله تعالى لا يستحق الطاعة
فهو كافر فيحبط عمله بكفره وان ندم لانه تعب او انفق فيها مالا ندم عليه فندمه معصية لا تحبط عملا فاجمال الزمخشري كلامه في هذا الموضع اعتزال
لانه تكفير بالذنوب التي دون الكفر وغفلة منه عن الحقائق ثم قال قلت لما جعل الثواب مستحقا وهو اعتزال ايضا وقد ابطلنا ان يستحق احد
على الله شيئا ثم قال هنا ايضا وركز في العقول ان الاحسان انما يستحق صاحبه المثوبة والثناء فليحترز من اعتقاد الزمخشري وشيعته ان
هذا الاستحقاق عقلي كما اشار اليه بقوله ركز في العقول وقد دل الناس قبل بالقواطع على ان الاحسان لا يعلم الا بالشرع وكذلك الثواب عليه لا
يعلم وجوده ولا مقداره الا بالشرع ثم اورد هنا ما يتوجه ناصرا لاعتزاله في القول بالاحباط قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك وليس له فيه دليل
ونحن نقول بموجب هذه الاية ولا تمس محل النزاع لان محل النزاع الاحباط بما دون الشرك من الذنوب ثم اورد بعد هذا قوله تعالى ولا تجهروا له بالقول
الاية وليس له ايضا فيه دليل لانا قدمنا بيان ان من عد الرسول عليه السلام كغيره ولم يتادب معه الادب اللائق بالنبوة ورفع صوته عليه
تهاونا به والتهاون بالنبوة كفر باجماع الامة ونحن نقول بالاحباط بالكفر فلا تتناول لهم هذه الاية ايضا محل النزاع وقد قدمنا في المقدمة
في هذه المسألة ما فيه كفاية بفضل الله تعالى قوله تعالى وهم فيها خالدون قال فيه والخلود الثبات الدائم الذي لا ينقطع وهو اعتزال في
الاعتقاد ومخالف للسان العرب ولسانهم نزل القران الا ترى ان العربي الفصيح يقول للملك اذا دعا له خلد الله ملكك ومعلوم انه لا يريد
الابدية بل يريد بقاء كثيرا لانه يعلم ضرورة ان الملك لا يبقى ابدا فكيف يدعو العاقل فيما يعلم قطعا انه لا يكون وانما يدعو العاقل فيما يرجو ان يكون
ومما يدل على ذلك ايضا ذكر الابدية بعد ذكر الخلود ولو كان ذكر الخلود يقتضي الابدية لكان تكرارا والقران منزه عنه لان من اوجه اعجازه الوجا
والتكرار ينافيه فقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله الى قوله خالدا فيها وحيثما ذكر الخلود للعصاة فان ذلك لا يقتضي الابدية على ما
بيناه وقامت دلائله ولا يوجد ذكر الابدية في القران الا في الكفار فلم يمنع ذكر الخلود مجردا عن الابدية خروج العصاة بما دون الكفر من النار ودلت
احاديث الشفاعة المتواترة على خروجهم من النار والاجماع على ذلك قبل خلق المعتزلة ثم قال الزمخشري هنا ولبيان المومنين الذين عادتهم
الانصاف والعمل على العدل والتسوية وهذه نكتة اعتزالية وقد قدمنا بيان ما يريد اهل الاعتزال بعدلهم وتوحيدهم وانصافهم وتسويتهم
في صدر هذا الكتاب فاغنى عن اعادته هنا فليحترز من اشاراتهم الاعتزالية كما يحترز من تصريحهم بذلك قوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا قال فيه وقد اختلفوا في ارادة الله تعالى فبعضهم على معنى ارادته لافعاله هو انه فعلها وهو غير ساه ولا مكره قال ومعنى ارادته
لافعال غيره انه امر بها وهذا الكلام كله اعتزال الا القول الاول لكنه اخطا فيه في قوله مثل صفة المريد منا لان هذا الاطلاق باطل معنى ولفظا
وليست ارادة الله مماثلة لصفة المريد منا بل صفة قديمة له تعالى بها يخصص كل مخصص من الممكنات ودع شبه القديم للحادث ويحتمل ان
فتح العبارة كما تراها لان مذهب اهل الحق من غير تشبيه فلعله قصد التنفير عنه ليسوق السامع الى مذهب الاعتزالي وقد قدمنا
البراهين القطعية في المقدمة على تحقيق ما عليه اهل الحق في ذلك كله وابطال الاعتزال واول خطايه هنا قوله اختلفوا في ارادة الله تعالى
فجعل المسألة مسألة قولين وسوغ الخلاف فيها وقد بينا بطلان القول بذلك في قواعد العقايد ثم ذكر الباطل ولم يرده وهذا كله تلبيس منه
وقوله في القصد وهو امر نا ندعي كونه مما اعتزل ايضا لانه ينفي العلم ولذلك فلم يقل زائدا على العلم ويحتمل ان عبر بالخلاف عن اختلاف
المعتزلة فيما بينهم لان هذه الطائفة من المعتزلة وهم من معتزلة البصرة اعتقدوا ان الله تعالى اراد بارادة حادثة يخلقها لا في محل ولكل مراد
عندهم ارادة تخصه فقولهم ارادة لا في محل قول مستحيل لاستحالة قيام الصفة بنفسها وقولهم بحدوثها محال لانها تستدعي ارادة
تتعلق بتخصيصها بالوجود بدلا من العدم وتحتاج الارادة الى ارادة اخرى ويتسلسل وهو محال الى الارادة يريدها ولا ترد فلزمهم صحة
صحة وقوع جميع المخلوقات بغير ارادة ويلزمهم ذلك في القدرة والعلم والخالق سبحانه وتعالى ويلزمهم التعطيل وهو كفر وباطل ببداية

العقول

العقول لانه متى قيل بالخلال رابطة من روابط العقول لزم اختلال الجميع ولا مخلص لهم عن شيء من هذا واما الكعبي منهم فرد ارادته
تعالى الى السلب فلزمه العرو عن الصفة وضدها وقد قررناه في المقدمة استحالة عرو القابل عن الشيء ونقيضه ورد الارادة الى الامر
باطل لما قدمنا بيانه من صحة امر الامر بما لا يريد كعلم ان الامر لا يدل على الارادة والنجار منهم واتباعه يردون ارادته تعالى الى صفة نفسية وهو
باطل لان الارادة متعلقة والتعلق صفة نفس للمتعلق وصفة النفس لا تكون الا للموجود ولو ثبت لصفة النفس صفة نفس للزم التسلسل
وهو محال فبطلت مذاهب المعتزلة وصح ما عليه اهل الحق من ثبوت ارادة قديمة للرب تعالى قائمة به تعالى بها تخصيص الممكنات كما وجب لله تعالى
عالم بعلم قديم قادر بقدرة قديمة حي بحياة قديمة متكلم بكلام قديم مدرك بادراك قديم على ما قامت دلائله في المقدمة ان الموصوف
بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه وقول الزمخشري هنا وبعضهم فلبس على الناس بعدم تعيين المعتزلة شيعته وتعيين مذهبهم
فيتوهم مطالع كلامه انهم من علماء الاسلام ثم قال على ان معنى ارادته لافعاله هو انه فعلها وهو غير ساه ولا مكره وهذا هو المذهب
الكعبي من شيوخ المعتزلة وقد قدمنا ذكره والابطال عليه ولو رددنا احكام هذه الصفات الى سلوب كما قالوه لصح ان ترد نقائضها من
العجز والاكراه والغلبة وسائر اضداد العلم الى سلوب ايضا من سلب العلم والقدرة والارادة وليس احد الحكمين بان يرد الى سلب باولى من
الاخر اذ لزم السلب في الطرفين ضرورة استحالة الترجيح من غير مرجح لزم العرو وعرو القابل للصفات عنها على ما تقدم بيانه في
المقدمة فلما استحال السلب في الطرفين لاستحالة العرو واستحال السلب في احد الطرفين دون الاخر لاستحالة الرجحان في المتساويين
من غير مرجح لم يبق الا وجوب الثبوت في الطرفين فالمريد مريد بارادة والساهي ساه بسهو والقادر بقدرة والعاجز بعجز الى ما سوى
ذلك من الصفات فبطل ما قالته المعتزلة بجملته قوله تعالى يضل به كثيرا قال فيه واسناد الاضلال الى الله تعالى اسناد الفعل الى السبب
وهو اعتزال لانه صرف الاضلال عن الله ودون ان يكون الله تعالى خلق ضلال الضالين ويبطل ذلك بما تقدم من البراهين القطعية في المقدمة على
ان الله تعالى انه لا خالق لمخلوق سواه وعند المعتزلة فاعل السبب هو فاعل المسبب فلزمهم ان يكون تعالى بفعله السبب فاعلا لضلالهم وهو
الذي فروا منه فكيف ينكرون ذلك ايضا فلئن كان خلق ضلالهم في محالهم وتعذيبهم عليه قبيحا في العقول على ما توهموه فالمعونة على
القبيح بخلق سببه الذي القبيح متوقف عليه ولو لم يخلق تعالى ذلك السبب لما كفر الكافرون ولا ضل الضالون والمعونة على القبيح قبيح ايضا
في العقول على توهموه بل الحكم في المعونة اشد قبحا والقول بتقبيح افعال الله تعالى كفر صراح فلئن لم تقبح المعونة على الكفر فلا تقبح خلق
الكفر في محل الكافرين وهو الحق المبين فما فروا منه وقعوا في اشد منه فبطل قولهم قوله تعالى وما يضل به الا الفاسقين قال فيه
الفاسقين في الشريعة الخارج عن امر الله بارتكاب الكبيرة وهو النازل بين المنزلتين يعني بين منزلة المومن ومنزلة الكافر وهو
اعتزال شعبي وعدول عن الدليل وخروج عن سواء السبيل ثم قال لانه اول من حد هذا الحد ابو حذيفة واصل بن عطا فكناه
ورضي عنه وعن اشياعه المعتزلة وهذا الذي سماه ورضي عنه هو واصل بن عطا الغزال وهو وعمرو بن عبيد بن باب راسا
الاعتزال واول من اظهر الاعتزال ومخالفة الحق في مجلس الحسن البصري فبين لهما اجماع الامة على ان منزلة بين المنزلتين وان العاصي
ليس بكافر ولا غير مومن بل مومن بايمانه عاص بعصيانه وانه لا واسطة بين المومن والكافر فلما ابيا الرجوع قال لهما فان تتنحوا الى
فاعتزلوا مجلسه فسموا معتزلة من يومئذ وقد قدمنا بيان بطلان مذهبهما باجماع الامة قبل خلقهما وشيعتهما وقد قررناه في
المقدمة الرد على جميع اقوال المعتزلة في هذه المسألة وقول الزمخشري بعد هذا ان العاصي يتبرأ منه ويلعن ويعادى اعتزال كله
وباطل وتكفير بالذنوب ولا يجوز لعن المومن ولا البراءة منه وانما يتبرأ من الكافرين ولهذا تبرأ ابن عمر من القدرية واخبر عن
احباط اعمالهم لحكمه بتكفيرهم اذ لا يحبط العمل الا الكفر على ما تقدمت دلائله والعاصي بما دون الكفر اجمعت الامة على عدم التبري منه
بل نغسله اذا مات ونكفنه وندفنه في مقابر المسلمين ونرثه ويرثنا وندعو له بالرحمة والمغفرة ولا نتبرأ منه في شيء من هذا
كله وهذا كله مجمع عليه وليس للزمخشري وشيعته فيما ذهبوا اليه مما يخالف الاجماع سوى محض دعاوى عرية عن دليل وانما ذم
العاصي شرعا ويخوف ويزجر ويحذر ان ابا ما فيه حده هو في عقاب الاخرة في المشيئة لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء كما تقدم
بيانه هذا هو دين الامة سلفا وخلفا ثم قال الزمخشري هنا ايضا في العاصي وهو كالكافر في الذم واللعن والبراءة منه واعتقاد عداوته

وهذا كله ايضا اعتزال وغلو في الدين وخروج عن اجماع المسلمين وكذب على دين الله ورسوله وليس لهم فيما قالوه هنا ايضا سوى محض
الدعاوي وهي مردودة باجماع الامة والاجماع قطعي واستشهاد الزمخشري هنا على اعتزاله بقوله تعالى بئس الاسم الفسوق بعد الايمان
فليس فيه دليل على اعتزاله لان قصد المعتزلة هنا جعل بعد اي بعد وجود الايمان وتقدمه بالعصيان وليس كما توهموه بل المعنى بئس
الاسم الفسوق بعد حصول الايمان لصحة اجتماعهما لانهما خلافان وليسا ضدين ويكون المعنى على ما ذكرنا كما يقال بئس الوصف البخل بعد
الحسب او بعد المال اي بعد حصول الحسب والمال او بعد الوصفين اي بعد اجتماع الوصفين او احدهما مع البخل وتكون البعدية هنا
للحصول اي بعد حصول الايمان والمراد مع حصول ذلك لان المومن له وازع يزعه عن الفسوق وهو الايمان فصار قبحه منه اشد من
قبحه من غيره وجه ثان وهو احتمال ان يكون المراد هنا ولا تنابزوا بالالقاب الاية اي بئس ما تصنع ان تسمي اخاك المومن فاسقا
بعد علمك بعد بايمانه وتوبته وجه ثالث قيل بئس بين بعضكم بعضا بالالقاب فتكونون فساقا بذلك بعد ايمانكم اي بعد حصول الايمان
وجه رابع وهو ما قاله الحسن كان اليهودي والنصراني يسلم فيقال له بعد اسلامه يا يهودي يا نصراني فنهوا عن ذلك ومعناه
بئس ما تسمونه به بعد ايمانهم اي بعد حصول ايمانهم وجه خامس قاله ابن عباس قال التنابز بالالقاب في الاية هو ان يكون الرجل
على السيات ثم تاب فنهى الله سبحانه ان يعير بما سلف وهذه اوجه كلها تحتملها الاية وليس في المنقول ولا في المعقول ما يدل على ان
الفسق يناقض الايمان بل هما خلافان فصح اجتماعهما وتوجب كل صفة حكمها للمحل كالحركة والبياض مثلا هذا هو اصل هذه المسألة
وانما يناقض الايمان الكفر في المعقول والمنقول لان الاجماع منعقد على انه مومن وهو ما يقول له اهل الحق فبطل ما تمسكت به المعتزلة
مما توهموه اذ لا عبرة في مقابلة القطعيات قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه قال فيه ان العهد الذي اخذ على
بني ادم حين ذرا منه الله من ظهر ادم واشهدهم على انفسهم هو ما ركز في عقولهم من الحجة على التوحيد قال ومعنى قوله الست بربكم
وهو اعتزال لان المعتزلة ينكرون الكلام القديم فصرفوا الاية عن ظاهرها الى التاويل وقد قدمنا الدلائل القطعية في المقدمة
وتقررت البراهين ايضا في جميع كتب التوحيد على ثبوت الكلام القديم صفة لله سبحانه فصح ان يخلق الله تعالى سمعا وفهما لكلامه
لمن شاء من خلقه فلا مانع من حمل الاية على ظاهرها وكما صح ان يعلمنا الله سبحانه وان يرينا وجوده المقدس مع انه ليس بجسم ولا جوهر
ولا عرض على تقديست ذاته صح ان يسمعنا كلامه القديم مع انه ليس بصوت ولا حرف فوجب حمل قوله الست بربكم على ظاهره اذ
لا ضرورة الى تاويل شيء من ذلك ثم قال الزمخشري بعد ذلك في حد الامر انه طلب الفعل ثم فسر الطلب بالقصد وهو اعتزال لان المعتزلة
يعتقدون ان الامر بالشيء هو نفس الارادة له وقد رددنا عليهم ذلك في المقدمة وبينا صحة امر الامر بما لا يريد على ما يريد ثم قال الزمخشري
ومنه سمي الامر الذي هو واحد الامور لان الداعي الذي يدعو اليه شبه بامر يامر به وهو اعتزال لان المعتزلة تبني القول بالداعي
على مسألة رعاية المصلحة وهي مبنية عندهم على التحسين والتقبيح العقليين على ما توهموه وقد قدمنا ابطال ذلك في المقدمة //
بالقطعيات والمعتزلة تارة يعبرون بالداعي عن الارادة وتارة يجعلون داعي الداعي وهي الحكمة ورعاية المصلحة فيدعوا ذلك الى
ارادة الفعل ثم يجعلون داعي داعي الداعي وهو عندهم ما في معقوليات المعلومات وصفات انفسها من الحسن والقبح فتدعو تلك
الصفات والمعقوليات الى الحكمة برعاية ايثار حسنه وترك قبيحه وتدعو الحكمة الى ارادة ذلك وتدعو ارادة ذلك الى فعله وهذا
كله كلام فاسد لما قدمناه من الدلائل القطعية على انه ليس للمعلومات الممكنة من صفات انفسها ولا معقولياتها حسن ولا قبح من ثواب
على بعضها او عقاب وهو المقصود ومحل الخلاف في مسألة التحسين والتقبيح بل لها امكان ذلك فهي تابعة في وجودها وعدمها //
وتقلب احوالها وانقسام احكامها لارادته سبحانه وليست ارادته تعالى تابعة لها كما تقدم بيانه ولا يجب ايضا على الله تعالى رعاية //
مصلحة العباد بل ان شاء اصلح وان شاء اهلك لا يسأل عما يفعل وقد قدمنا في المقدمة براهين هذا كله ورفعنا غطاء الحقائق التي
غابت المعتزلة ببيان ما وقع في العالم من فعله تعالى لضد ما توهموا وجوبه من رعاية المصلحة فيمن خلقه تعالى وعلم انه سيبلغ الحلم
ويكفر فيخلد في النار فابقاه تعالى حتى كفر ومات على ذلك مع قدرته على اماتته في حال صغره وخلاصه من العذاب الاليم واعلمنا ايضا
بوجوب مصاحبة الحكمة لجميع افعاله واحكامه اجماعا ومعقولا فالحكمة في هذا الفعل وليس فيه رعاية مصلحة فعلم ان الحكمة ليست

سوى علمه تعالى واحكامه بارادته تقديرها ما شاء كيف شاء فبطل بهذا جميع ما استسوه من الدواعي التي اعتمدوا فيها مجرد الدعاوي
وثبت ان افعاله تعالى موقوفة على مشيئته من غير داع ولا حامل ولا باعث ولا موجب بل يخلق تعالى ما يشاء ويختار كما نص عليه القران
ولفظ الامر مشترك بين الامر الذي هو ضد النهي وبين الامر من الامور ومعنى المعلوم على هذا اهل لسان العرب على ما تقرر في فن
اصول الفقه وتقرر فيه ايضا ان الامر الذي هو مقابل للنهي هو القول المقتضي بنفسه طاعة المامور به من غير تعرض الى ارادة
ولا الى داع فاحمل الزمخشري هنا ذكر الامر الذي هو في مقابلة النهي لان المعتزلة ينكرون الكلام القديم وليس بذكر الداعي وكل
ذلك اعتزال وقد تقرر في المقدمة بيان هذه المسألة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى ثم ذكر الزمخشري هنا الطيران وذكر انه مستحيل
بغير جناح ولم يفرق هنا بين المحال العقلي والمحال العادي وانما يمتنع علينا عادة ويجوز اذا خرقت العادة ان يطير الولي في الهواء بغير جناح
ويمشي على الماء ان شاء الله تعالى هو الممسك له كما يمسك السحاب الثقال في الجو بغير جناح وانما قال مستحيل لان المعتزلة ينكرون
كرامات الاولياء وقد بينا جوازها ونقل منها في دواوين الاسلام كثير مما وقع للصحابة والتابعين ومن بعدهم من الصالحين ونص
القران على كرامات اهل الكهف فثبت جوازا ووقوعا وبطل الاعتزال هنا من طريق المعنى واما لفظ الطيران فمشترك تارة يطلق على ما
له جناح وتارة على ما لا جناح له كقولهم طار لفلان في قسمته كذا وطار الامر من يده اي ذهب وطار الصبغ من الثوب ومن مثل هذا
كثير ومن يقل في بعضها مجاز فقول بالعكس فلا امتنان ويؤيده قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه ولو كان لا طائر ابدا بجناحين لكان ذكر
الجناحين ليس له فائدة في الاية والقران منزه عن ذلك قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم اشار الزمخشري فيه الى اشتراط البنية
في الحياة وهو اعتزال ولم يعلم ان الحياة صفة تضاد الموت والصفات يستحيل انقسامها فيستحيل ان تقوم بمنقسم فيستحيل في حق
محلها البنية فضلا عن اشتراط ذلك فمن اشترط ذلك اشترط المحال وهي غيبة عن الحقائق وكذلك الموت المضاد للحياة ومما ثبت
ان كل قابل للنقيضين على البدل يستحيل عروه عن الشيء ونقيضه علم ان كل جوهر يخلو عن الموت الا الى الحياة ولا عن الحياة الا الى الموت
ضرورة استحالة عرو القابل عن مقبوله الا الى ضده فان لم يكن للجنس ضد لم يخل عنه الا الى مثله لاستحالة العرو ايضا قوله تعالى هو
الذي خلق لكم ما في الارض جميعا قال الزمخشري فيه ان الاشياء التي يصح ان ينتفع بها ولم تجر مجرى المحظورات في العقل خلقت في الاصل
مباحة مطلقا لكل احد ان يتناولها وهذا الكلام اعتزال كله ولا حظر في العقل ولا اباحة على ما تقرر بيانه في المقدمة وقد علم
ايضا ان الاباحة تستدعي مبيحا ولا مبيح قبل ورود الشرع لان الشرع هو المبيح على ما تقدم بيانه ولو تمسكت المعتزلة في القول
باباحتها قبل ورود الشرع بهذه الاية لم يكن لهم فيها دليل بل هي مصححة لما قاله اهل الحق لان اباحتها على ما ذهبوا اليه في الاستدلال
بهذه الاية لم تعلم الا منها فقد توقفت الاباحة على الشرع وهو الذي قاله اهل الحق فلا بد بعد هذا من حمل الاية على معنى ان الله تعالى خلق
للخلق في الارض جميعا تعدادا نعم ثم بين لهم على السنة المرسلين اوجه انتفاعهم بتلك النعم واحكام ذلك الانتفاع على ما تقرر بالشرائع
قوله تعالى ثم استوى الى السماء قال فيه حين قصد الى السماء وهو خطا منه في الحقائق واعتزال اما خطاه فلان الحيز هو الزمان
والتقييد بالزمان يحيل القديم سبحانه عن ذلك وعلى صفاته كما تقدم بيانه وانما استعملت المعتزلة هذا الاطلاق في حق صفات الله تعالى
لا سيما الارادة لاعتقادهم حدوث ارادته تعالى وانه تعالى يخلقها لا في محل وقد قدمنا ابطال القول بذلك عليهم واقمنا الدلائل //
القطعية على قدم ارادته تعالى وسائر صفاته لان الموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه فوجب لاجل ذلك حمل الاية
على التاويل بان نقول ثم الى تقتضي المهلة الى الفعل فيكون المعنى ثم اظهر بالفعل ما كان مرادا له ان يكون بلونه لان التقييد للافعال
متوقف على الارادة فعبر عن الارادة بما يعبر عن متعلقها لما بينهما من التعلق وتوجه الخطاب الى ما يرجع اليه التخصيص وهي الارادة
وحمل الشيخ ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه من قوله تعالى ثم استوى الى السماء وثم استوى على العرش بالتاويل على الافعال المعهودة
وما في ثم من المهلة في التاخير وصفات القديم لا يعقل فيها تاخير ولا مهلة وتبعه على ذلك اكابر الائمة فيكون معنى ثم قصد ثم ابرزه
ما قصد اليه ثم الازل ابرزه في الوقت الذي اراد وقوعه فيه ويكون معنى ثم استوى على العرش اي ثم ابرز بقدرته العرش
فيما كانت القدرة صالحة له ولم يبرز في الازل ابرزه فتم الامر فعبر عن ذلك بالاستواء اي استوى الامر بالصلاحية وبروز العرش

على ما شاءه تعم وهذا من جملة ما قيل في الاستواء من نحو خمسة عشر وجها وانعقد الاجماع على استحالة التكييف والتشبيه في حق الله
تعم وانه يطلق من هذه المتشابهات كلها ما اطلقه الشرع من غير تكييف ولا تحديد قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة
قال الزمخشري فيه ويجوز ان ينتصب يعني ظرف الزمان وهو اذ بقال وهو اعتزال لان المعتزلة حملت هذا الكلام على مقتضى اللفظ من غير تاويل
لانهم يعتقدون خلق القران فاعتقدوا حدوث كلام الله تعم فلذلك قيدوا في هذه الاية كلام الله سبحانه بالزمان اذ لا تقييد بالزمان الا
حادث وقد بينا في المقدمة ذكر الدلائل القطعية على وجوب قدم كلام الله سبحانه واجمعت الامة على ذلك قبل خلق المبتدعة فوجب حمل
تاويل هذه الاية وما اشبهها ويكون المعنى واذ قال ربك اي واذا سمع تعم ملائكته كلام القديم فخلق سمعهم لكلامه القديم فخلق ذلك هو
المقيد بالزمان لانه متجدد ثم قال الزمخشري بعد ذلك فان قلت لاي غرض اخبرهم بذلك وهو اعتزال لان المعتزلة تبني حدوث افعال الله
سبحانه على الاغراض والدواعي وقد قدمنا ابطال ذلك عليهم كابطال القول بالتحسين والتقبيح العقليين عندهم ولانه لو فعل سبحانه شيئا
لغرض او باعث او داع فذلك الباعث اما قديم فيلزم قدم العالم وهو محال واما حادث فيحتاج الى باعث اخر ويلزم التسلسل وهو
محال قوله تعالى قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها الاية قال الزمخشري فيه تعجب من ان يستخلف مكان اهل الطاعة اهل المعصية وهو
الحكيم الذي لا يفعل الا الخير ولا يريد الا الخير وهو اعتزال ونسبة الملائكة الى الاعتزال فكان خطا من وجهين وحاش لله ان يعترض
الملائكة على رب العالمين في احكامه لاعتقادوا ولا هو كما تفعله المعتزلة لان التعجب من احكامه تعم يقتضي ذلك والمعرفة والتسليم
له تعالى ينافيان ذلك فامتنع التعجب من احكام الله تعم عند العارفين فاوجب واولى عند الملائكة المقربين لان كل ما يصدره تعالى
من افعاله فهو بالنسبة اليه حسن لان له ان يفعل ذلك من غير اعتراض لاستحالة ثبوت المعترض لان الاعتراض من المعقول المضاف
الذي لا يعقل الا من معترض ولما استحال المعترض لوجوب وحدانيته تعم في الهية استحال الاعتراض فوجب حمل كلام الملائكة عليهم السلام
على ما يليق بهم لا على الاعتزال فقيل في ذلك لما سمعوا ذكر الخليفة استشعروا وحكوا ما عليه فالخلافة من انصاف المظلومين من الظالمين
فما لو يجوز استفهام عري عن الاعتراض الممتنع عليهم وقيل استشعروا ذكر محكوم فيه بذكر الخلافة على ما تقدم ذكره باحد والي
ذكر الله سبحانه بذكر طاعته عائذين بذلك من مخالفته تعم وتكون الواو هنا للحال اي هذه حالنا من طاعتك ولا نعارفها لان كان من
يخالف امرك ونهيك فنحن نسبح بحمدك ونقدس لك ونعظمك فنخالف من يخالف امرك ونهيك اما عائذين او ملتجئين من نظير
ما وجب من طاعة المولى سبحانه وتعم ويحتمل ان يكون قولهم ذلك كما يقول القائل اذا سمع عاصيا يعصي او يعصي نعوذ برضاك
من سخطك وقولهم بحمدك انخلاع منهم من الدعوى اي لولا حمدك وما سبحناك فبحمدك سبحانك وبك لا بنا فورد عليهم من
قبل الحق تعم ما اذهب استيحاشهم من ذكر من يتعرض للمخالفة استعظاما لعظيم حق المولى سبحانه بقوله تعم اني اعلم ما لا تعلمون
وعلم ادم الاسماء كلها اي وساجعل منهم انبياء وعلماء وصديقين وشهداء تسرون باعمالهم فليسكن من قلبهم استيحاشكم
لاجل تعظيمكم وساغفر لمن شئت منهم بفضلي واعذب من شئت منهم بعدلي واعلم ما تبدون من اجلالي وما كنتم تكتمون من
مخالفة الذي حملكم على سوالي وقيل قولهم ونحن نسبح بحمدك داخل تحت استفهامهم اليف ومعناه اتجعل فيها من هذا وصفه
ونحن باقون على عهدك وعبادتك ام تجري علينا من قضائك مثل ذلك قال تعم فيهم وهم من خشيته مشفقون ويكون ذلك
قبل اعلامهم بعينهم بعصمتهم ويصح ان يكون بعد علمهم بعصمة الله سبحانه لهم من المخالفات لان الخوف ضروري والضروري
لا يرتفع بالعلم بالعصمة كما قيل في سوال عمر رض لحذيفة عن اسماء المنافقين مع اعلامه عليه السلام له بانه مقطوع له بالجنة واوجب
القول بالتاويل في حق الملائكة عليهم السلام ما علم بالاجماع من عصمتهم عن الاعتزال الذي اضاف اليهم الزمخشري هنا والاعتراض
على الله سبحانه وعدم الرضى بقضائه والتقدم بين يديه ومنع هذا كله في حقهم مجمع عليه قوله تعالى اني اعلم ما لا تعلمون قال الزمخشري
فيه اني اعلم بالمصالح وهو اشارة الى قول المعتزلة بذلك ويعتقدون وجوب رعايتها وقد ابطلنا عليهم القول بذلك من قبل
وقد قدمنا قبل هذا تمام معنى هذه الكلمة من اني اجعل منهم انبياء وصالحين تقر اعينكم به قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها
لم يذكر فيه ما عليه اهل السنة من ان الاسم يرد ويراد به المسمى لان المعتزلة يخالفون في ذلك وقد تقدم في المقدمة بيان ذلك

وبرهانه

وبرهانه وعلى ذلك يصح حمل هذه الاية على انه سبحانه علمه الحقائق والمعلومات ثم علمه تعم تسميتها لان ذلك من جملة المعلومات وليس
الاسم عند المعتزلة سوى التسمية الحادثة فقط ويكون على ما قاله اهل الحق معنى انبئوني باسماء هؤلاء اي بحقائق هؤلاء لان الاسم
يرد بمعنى الحقيقة والذات في لسان العرب ومنه قوله تعم سبح اسم ربك وقيل هنا هؤلاء لان في المعلومات من يعقل وما لا يعقل
فغلب من يعقل على مقتضى لسان العرب وكذلك قوله تعم ثم عرضهم ولو كان على ما تقوله المعتزلة من مجرد التسمية الحادثة فقط لكان
الكلام ثم عرضها لان التسمية الحادثة عبارات ليس فيها من يعقل فظهر ما قاله اهل الحق ومقتضى عموم الاية وتاكيدها بقوله تعم كلها
يويد ما قاله اهل السنة فخرج من مقتضى ذلك انه سبحانه اعلمه بذاته تعم وصفاته العلى واسمائه الحسنى ومخلوقاته بحقائقها
واحكامها العقلية والشرعية والوضعية والى هذه الاحكام مرجع جميع العلوم وانما قلنا هذا على مقتضى العموم الموكد وهو قوله
تعم الاسماء كلها قوله تعالى ان كنتم صادقين اي في عظيم خوفكم على اهل الارض من المخالفة لاجل اجلالكم لي فلما اعلمهم تعم بما من عليه
اهل الارض به قرت اعينهم على ما تقدم بيانه ووجب القول بالتاويل الحسن للملائكة عليهم السلام لانعقاد الاجماع على عصمتهم من سوء
الادب مع الله تعم والاعتراض عليه كما تقدم بيانه لقوله تعم فيهم بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بامره يعملون
قوله تعالى وكلا منها رغدا حيث شئتما قال الزمخشري فيه على وجه التوسعة البالغة المزيحة للعلة حتى لا يبقى لهما عذر في
التناول من شجرة واحدة والمعتزلة تقدم هنا مثل هذا الكلام ليبنوا عليه ما يعتقدونه من ان ادم عليه السلام وقع في مخالفة
النهي عمدا من غير عذر ولا تاويل ويعتقدون مع ذلك وجوب ازاحة العلل ويدعون مع ذلك خلق المكلفين لاعمالهم ثم تتهافت
في هذه الضلالات الى نفيهم للقدر السابق الازلي لاجل ازاحة العلل فكفروا من اباحة العلل وخرجوا عن التوحيد وفارقوا دين الاسلام
وقد رددنا عليهم جميع هذه الضلالات واشبعنا القول في ذلك في المقدمة وقد ثبت عصمة الانبياء عليهم السلام عن الكبائر اجماعا
وعن الصغائر تحقيقا على ما تقدم تقريره فوجب التاويل لادم عليه السلام لاجل فقيل نسي نظرا الى قوله تعم فنسي ولم نجد له عزما اي
على المخالفة عمدا ولله تعم ان يواخذ عباده بالضروري والكسبي كما تقدم في مسئلة جواز تكليف ما لا يطاق وهو مذهب اهل السنة
على ما تقررت دلائله في المقدمة فالعزم من قبل الله تعم معلوم والعصمة من جهة ادم عليه السلام محفوظة وقيل كان النهي عن الاكل
من تلك الشجرة واريد بالنهي عينها وجنسها فاعتقد النهي انه عن عينها فلم كل منها واكل من مثلها متاولا لا متعمدا للمخالفة وما وجب
من عصمتهم مخرج للتاويل الحسن لهم وهكذا كل ما ورد في حق الانبياء عليهم السلام على ما تقدم بيانه قوله تعالى فازلهما الشيطان
عنها قال الزمخشري فيه فاصدر الشيطان زلتهما عنها وهو اعتزال اوله قوله اصدر الشيطان بناء على ان الشيطان يصدر ما في محله خلقا
عندهم وما في غير محله تولدا وقد ابطلنا على المعتزلة جميع ذلك وعلم انه لا يصدر شيئا من العدم الى الوجود الا الله تعم وكيف يصدر
الشيطان ما ليس في محله وقد علم بطلان التولد قطعا فلم يبق الا ان الله تعم خلق عنده وسوسة الشيطان اما نسيانا واما تاويلا كما تقدم
ثم من خروجه عن الحق ان اضاف الزلة لادم عليه السلام وهذا بغير لفظ القران وقد قدمنا ان ذلك لا يجوز لان للعزيز ان يخبر عن عبده
بما يشاء وليس لعباده ذلك كما تقدم وقد قرئ فازالهما الشيطان عنها بالتخفيف وتكون هذه القراءة مبينة معنى الاخرى فجعل تعالى
اكل الشجرة علما على الخروج من الجنة لتنظيم الخلافة الارضية المتقدمة الذكر كما جعل تعم فقد الحوت لموسى عليه السلام علما على لقاء العبد
وفتح ابواب تلك العلوم فيجعل تعم ما يشاء علما على ما يشاء قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه قال الزمخشري فيه بلغته
واتصلت به يعني الكلمات وهو اعتزال لان كلام الله سبحانه لا يتصل ولا ينفصل لانه صفة ازلية والزمخشري هنا غلط احش وهو ان مع
اعتقاده وشيعته ان كلام الله تعم اصوات وحروف تعالى عن قولهم فالاصوات والحروف ايضا اعراض لا توصف بالاتصال ولا بالانفصال
فهو غلط على كل تقدير وانما يقال هنا اسمعه الله تعم كلامه والهمه معانيه وهي كلمات مع انه واحد على ما تقدمت دلائله اما التعدد معلقا
او التعدد تعلقه من كونه امرا ونهيا وخبرا قوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى قال الزمخشري فيه فان قلت فلم جيء بكلمة الشك واتيان
الهدى كائن لا محالة لوجوبه وهو اعتزال ولا واجب على الله تعم وقد تقدم بيان ذلك ووجه اتيان ما هو في لسان العرب كلمة
للشك وان استحالت حقيقته في حق الله تعم انما هو للايذان بان الله تعم فعال من ذلك من يشاء من غير وجوب عليه والمقصود

من الهدى المذكور في هذه الآية الهدى العام وهو الدعوة والبيان لقوله تعالى فمن تبع هداي ويقع التخصيص بين المكلفين في الهدى الخاص وهو خلق الإيمان والقبول في قلب من يشاء من عباده وهو أيضا فضل من الله تعالى من غير وجوب لما تقدم من الدليل على ذلك وجواب الزمخشري هنا عن كلمة الشك جواب اعتزالي لا يلتفت إليه لأنه باطل وهو قوله قلت للإيذان بأن الإيمان بالله تعالى والتوحيد لا يشترط فيه بعث الرسل وإنزال الكتاب وأنه لم يبعث رسولا ولم ينزل كتابا كان الإيمان به وتوحيده بما ركب فيهم من العقول ونصب لهم من الأدلة ومكنهم من النظر والاستدلال وهذا الكلام كله اعتزال وقد قدمنا في المقدمة جواز وقوع النظر والتوحيد والإيمان بالله وهو التصديق بوجوده تعالى وإلهيته ووحدانيته قبل مجيء الرسل وإنما محل النزاع في مسألة أخرى وهذا وجوب هذا على العباد وأنهم إن لم يفعلوه عذبوا وبينا أن هذا من الجائزات وليس بواجب على الله تعالى عقلا ولا شرعا لاستحالة ذلك بما تقدم وعلم أن الله تعالى أن لا يعذب الخلق على شيء وبينا أن الجائز الغائب عن الحس والضرورة لا يعلم وقوعه ونفيه إلا بالخبر في طرق علوم الخلق وبينا أن الأفعال ليس من أنفسها إيجاب ولا حظر فوجب توقف الإيجاب إذ ذاك أو لشيء منه على الخبر عن الله تعالى فإنه أوجب والمخبرون عن الله تعالى هم الرسل عليهم السلام فصح ما قاله أهل الحق وبطل المعتزلي ثم قال الزمخشري في هذه الآية أن فعل آدم عليه السلام كان صغيرة ولا عظيم تعظيما الخطيئة والتنبيه على أن إخراجه من الجنة بخطيئة واحدة فكيف يدخلها ذو خطايا الرحمة وهذا الكلام يشتمل على نكت كثيرة فقوله أولا أن فعل آدم عليه السلام كان صغيرة فقد بينا في المقدمة وجوب عصمة الأنبياء عليهم السلام حتى عن الصغائر تحقيقا وأن جميع ما ورد مما يشير ظاهره إلى شيء من ذلك فمأول إلى ما يليق بهم لأجل دليل العصمة وقول الزمخشري هنا أنه تعظيما للخطيئة الإطلاق ممنوع شرعا وقد بينا أنه لا يجوز أن يطلق من هذا القبيل إلا ما أطلقه الشرع فقط من غير تبديل ولا تصرف فيه كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى ولا نقول كان عاصيا ولا صدرت منه خطيئة ومنه قول الزمخشري هنا أيضا أخرج من الجنة بخطيئة لأن ما ورد في الشرع في ذلك متأول على ما تقدمت دلائله ولا يقال هي على المتأول ولا يتصرف فيه لئلا يوهم الحقيقة وهي غير متأول وقد تقدمت دلائل هذا محققة وقوله فكيف يدخلها ذو خطايا جماعة اعتزال أيضا لأنه تكفير بالذنوب وتسجيل على عصاة الأمة بالخلود الأبدي في النار وإبطال للشفاعة المتواترة وتكذيب للأخبار الشرعية وتعطيل لفضل الله تعالى وتحكم عليه وكل هذا باطل وقد تقدمت دلائل إبطاله في المقدمة والكلام في هذه المسائل إلى الجواز العقلي وورود الخبر الشرعي بذلك وحاصله أن في هذه المسائل على ما قاله أهل الحق فوجب الإيمان بذلك **قوله تعالى** وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون قال الزمخشري فيه أن العقول تأباه وتدفعه وهو اعتزال وقد أبطلنا على المعتزلة أن يكون في العقول حكم تكليفي في المقدمة وإنما معنى الآية وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون ما في الكتاب من بيان قبح ذلك بالنهي الشرعي عنه فلا ينصرف عن تعقل ذلك والعلم بقبحه لذلك إلا من خذل الله تعالى عقله فيجب على المكلف نهي نفسه أولا ثم نهي غيره فإن لم ينه نفسه فلا يترك نهي غيره وإلا كان جامعا بين منكرين وإذا نهى غيره فلا يترك نهي نفسه كما نبهت عليه هذه الآية وقد بينا بالدلائل من قبل أنه ليس في العقول منع ولا إيجاب **قوله تعالى** واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة قال الزمخشري فيه والتنكير فيه للإقناط الكلي القاطع للمطامع وكذلك قوله تعالى ولا يقبل منها شفاعة أورد الزمخشري هذا اللفظ العام على ظاهره لأجل اعتزاله وإنكاره وشيعته للشفاعة ولم يذكر تأويله وتخصيصه ولا شك أن النكرة مع النفي من ألفاظ العموم لكن العموم قابل للتخصيص إلا ما منع برهان العقل من تخصيصه كقوله تعالى بكل شيء عليم وما من دابة إلا على الله رزقها وما أشبه هذا على ما تقدم ذكره وما ذكره الزمخشري من آيتي الشفاعة ليسا من هذا القبيل بل مما يصح تخصيصه وتخصيصه بالكافرين معلوم قطعا من ثبوت شفاعة نبينا عليه السلام تواترا وإجماعا من الأمة في سؤال أن يكونوا من أهلها وأن لا يحرموها فعلم بذلك اختصاص منع الشفاعة بالكافرين قال أبو إسحق الزجاج رد كانت اليهود تزعم أن آباءها الأنبياء يشفعون لهم عند الله فآيسهم الله سبحانه من ذلك وكذا نقله كثير من المفسرين فترك الزمخشري وشيعته المعتزلة لذكر هذا في الموضع من التلبيس على المسلمين في دينهم وإقناطهم من شفاعة نبيهم بمجرد اتباع الهوى بغير دليل ثم لو لم تنزل الآيات في الكافرين فقد بينا أن ما ورد من لفظ العموم قابل التخصيص هذا على القول بأن للعموم ألفاظا أما على القول الآخر فلا متمسك للمعتزلة البتة واطبق المفسرون على

على أن قوله

على أن قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا أنه الشفاعة لما لا مرد له من الآيات والأحاديث والإجماع كما ذكرناه ولما علمت المعتزلة ضعف تمسكهم بالعام المخصص رجعوا إلى التمسك بقوله تعالى ولا يشفعون إلا لمن ارتضى قلنا لهم إن قلتم إن من ارتضى هم الطائعون فالطائع عندكم يجب له الثواب فلا يحتاج إلى شفاعة والاتفاق على نفيها في حق الكافر فلم يبق إلا المؤمن العاصي وهو ما يقوله أهل الحق السنة وقولهم آخر المسألة في الشفاعة إغراء بالذنوب قلنا قد ورد في الصحيح أن طائفة من هذه الأمة تدخل النار غير معينة وفي ذلك ردع للإغراء لاحتمال أن يكون كل واحد منا من تلك ولا إغراء مع البقاء في النار ولو ساعة واحدة مع أن الإغراء مبني على التحسين والتقبيح بالعقول وقد أبطلناه في المقدمة وتممنا الكلام على مسألة الشفاعة ثم قال الزمخشري بعد ذلك فإن قلت هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة قلت نعم لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقا أخلت به من فعل أو ترك ثم نفى أن يقبل منها شفاعة شفيع فعلم أنها لا تقبل للعصاة وكلامه هنا في الاعتزال وهذه المقالة مجرد دعاوى عرية عن دليل وغفلة عن حقائق الأصلين من النظر إلى الجواز العقلي وما ورد من مثبتات الشفاعة قطعا وتخصيصا للعموم والنظر إلى أسباب النزول وما ذكره هنا من التمسك بالعموم وقد بينا تخصيصه بالكافرين على القطع **قوله تعالى** لعلكم تشكرون قال الزمخشري فيه إرادة أن تشكروا وهو اعتزال لأن ظاهره لفظ الترجي على الله تعالى وقد قدمنا بيان هذا وبينا أن وكذلك تشكرون من نعمه فوجب التأويل إما بأن معنى أن يترجى المكلفون لإنعام الشكر حيث نبههم إلى ذلك أو بقوله لعلكم تشكرون أو الناظر إليهم لجاز عند الشك عليهم في كل زمان **قوله تعالى** فتوبوا إلى بارئكم قال الزمخشري هنا البارئ هو الذي خلق الخلق بريئا من التفاوت ومقصوده هنا اعتزالي لأن أهل الحق يحملونه قوله تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت أي في دلالته على الله تعالى بالنظر إلى كثرة وقلة إذ التفاوت في ذلك معلوم ضرورة وحمل المعتزلة نفي التفاوت على أنه تعالى خلق الخلق عندهم وكلفهم فمكنهم بالقدرة والدعوة والبيان وتركهم متساويين في ذلك ولم يخص أحدا عندهم بخلق الإيمان والطاعة في محله دون آخر بل هم عندهم يهدون أنفسهم أو يضلونها وقد قامت الدلائل القطعية على بطلان هذه الأقوال بما بيناه في المقدمة وما علم من كتب أئمة الإسلام المصنفة في قواعد العقائد وعلم أن الله لا خالق لشيء من المخلوقات سوى الله تعالى هدى كان أو ضلالا وقال تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء فوجب حمل البارئ على خلاف ما قاله المعتزلة وجوازه يكون معناه الذي خلق الخلق مبرءا من مادة كما اعتقده الفلاسفة الملحدون ففي الآية إبطال عليهم وعلى المعتزلة في قولهم أن الأشياء في العدم ذوات وحقائق كما قال أهل الحق أيضا في اسمه تعالى البديع أنه بمعنى الذي خلق لا على مثال سبق ردا أيضا على طوائف من الفلاسفة المعتقدين لذلك وقد ذكرنا بيان دلائل ما قاله أهل الحق في ذلك على القطع **قوله تعالى** وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة قال الزمخشري فيه في هذا الكلام دليل على أن موسى عليه السلام عرفهم أن رؤية ما لا يجوز أن يكون في جهة محال وأن من استجازها على الله تعالى الرؤية فقد جعله من جملة الأجسام والأعراض ثم قال وكانوا في الكفر كعبدة العجل فسلط عليهم الصعقة كما سلط على أولئك القتل تسوية بين الكفرين ودلالة على عظمهما بعظم المحنة وهذا الكلام كله اعتزال وباطل وتمويهات خالية عن دليل وزلته وشيعته في تكفير من قال بصحة رؤية الله تعالى ووقوعها في الآخرة تكفير جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم لأنهم أجمعوا على ذلك بل يلزمهم تكفير الصحابة بل ويلزمهم تكفير الأنبياء والمرسلين لأنهم قرروا ذلك في الكتب المنزلة وقال نبينا عليه السلام في الصحيح عنه ترون ربكم عيانا كما ذكرناه عليهم بل ويلزمهم تكفير الملائكة المقربين لأن جبريل عليه السلام هو المبلغ لذلك عن رب العالمين بل يلزمهم أعظم الخبر الرباني المخبر عن ذلك والمبين له وكفر أعظم من هذا بإجماع الأمة وقد بينا في المقدمة دلائل صحة رؤية الله تعالى وصحة رؤية كل موجود وصحة رؤية الله من غير مقابلة بجهة ولا كيفية وقول الزمخشري إن في هذا الكلام دليلا على أن موسى عليه السلام عرفهم أن رؤية ما لا يجوز أن يكون في جهة محال كلام باطل وتحريف للقرآن وتقول على موسى عليه السلام ما لم يقله ولا دل كلامه عليه بل قد أثبتت الشرائع والرسل عليهم السلام صحة رؤية الله تعالى مطلقا ووقوع ذلك في المعاد محققا فأما معنى هذه الآية ما ثبت آية الفرقان وهي قوله تعالى وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا فقال تعالى في جوابهم لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتوا كبيرا فبين تعالى أنهم أساؤوا الأدب مع الله تعالى ومع رسوله حيث لم يقفوا عند الحدود التي حدت لهم وأمروا بالوقوف عندها فطلبوا بسوء أدبهم أعلى ما يدين من رتبتهم لعتوهم وتكبرهم فبين سبحانه بالآية الوجه الذي انصرف إليه عقابهم

ولم يقل تعالى انهم طلبوا الجهر لان من طلب الجهر لا يقال فيه تكبر وانما يقال فيه جهل وانما يقال تكبر لا فيمن طلب جاهن الا كي ليس هو من اهل ذلك
المقام الرفيع الا ترى ان من يقول من الرعية لملك من الملوك لا اسمع ولا اطيع امرك ونهيك حتى تجعلني من اهل خاصتك ومن وزرائك لك
لاستحق العقاب على ذلك لسوء ادبه وتكبره لانه طلب محلا فاحري واولي في حق رب العالمين وفي حق رسله هذا هو وجه الكلام وهو
الذي تقتضيه الاية ولا اشكال في ذلك فكل ما قالته المعتزلة تقول ودعاوي بغير دليل ثم لو لم يكن الاحتمال الاية لما ذكرناه تحصل بمجرد
الاحتمال سقوط ما تقولته المعتزلة من اقتضاء الاية لاحالة الروية بل كيف تدل الاية على احالة الرؤية والبرهان العقلي قد بين جوازها على
ما تقرر في المقدمة على الوجه القطعي ثم دلائل الشريعة ونصوصها شاهدة بجوازها ووقوعها في المعاد على القطع ايضا والاجماع قد
انعقد على ذلك فوجب لذلك صرف معنى هذه الاية لما قلناه على التعيين من غير احتمال اعمالا لادلة المعقول والمنقول ومن خالف في ذلك
فقد خرج عن ما تم قول الزمخشري هنا ايضا فكانوا في الكفر كعبدة العجل تنظير فاسد ناس عن مجرد اتباع هوى بغير هداية ولا دليل
بيانه هو ان كون العجل الاها محال وباطل عقلا وشرعا والروية جائزة عقلا بما تقدم من الدلائل القطعية وثابت وقوعها شرعا فاين الحق من
الجائز واين الحق من الباطل واين الهدى من الضلال وكذلك تنظيره في العقاب باطل لان لله تعالى ان يعاقب اهل المعاصي بما يشاء من
من انواع العقاب ولا يلتفت في ذلك الى تحسين العقل ولا تقبيحه لانا قد ابطلنا القول بذلك بالدلائل القطعية من قبل ولا يلزم انهم
من تساوي العقوبات تساوي الجنايات على ما توهم الزمخشري ان توهم الاشارة اليه لان القتل لا يساوي نزول الصاعقة ولا ماثله
ولو ماثله لم يلزم من تساوي العقوبات تساوي الجنايات الا ترى ان القاتل عمدا عقوبته القاتل والزاني عقوبته القتل والكافر
عقوبته القتل فقد استوت العقوبة وان لم تستو الجنايات فلم يحسن الزمخشري ولا حقق شيئا في الاصلين اصول الدين واصول الفقه
واخذ يبني على ارائه واوهامه الاعتزالية واتباع الهوى نعوذ بالله من البدع وقد تبين في المقدمة تمام مسألة الروية //
قوله تعالى من امن منهم واليوم الاخر وعمل صالحا فلهم اجرهم قال الزمخشري فيه اجرهم الذي يستوجبونه بايمانهم وعملهم فقوله
يستوجبونه اعتزال لان المعتزلة يعتقدون انهم يستوجبون ذلك بايجاب العقول لذلك وقد قدمنا الدلائل على ابطال القول
بوجوب شيء على الله تعالى بالدلائل القطعية في المقدمة واما اشارة الزمخشري هنا الى ربط الايمان بالعمل الصالح بقوله بايمانهم وعملهم
فيتحرز من اشارات المعتزلة الى ان من ليس له عمل صالح لا ايمان له وهو تكفير بالذنوب وعند اهل الحق من ثبت ايمانه فقط ومات
عليه فانه ممن له الاجر بوعد الله الصدق وتفضلا لا بوجوب ولا استحقاق بالعقول على ما تقدمت دلالته وقد بينا اجماع
الامة على مخالفة المعتزلة في مذهبهم هذا اخراجا من الامة لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قوله تعالى واذكروا وا
ما فيه لعلكم تتقون قال الزمخشري فيه ارادة ان تتقوا وهو اعتزال وقد قدمنا الرد عليه وعلى شيعته المعتزلة في قوله تعالى
لعلكم تهتدون ولعلكم تشكرون وبينا تاويل ذلك لان الترجي على الله تعالى محال فلا بد من التاويل على ما تقدم وخاف الزمخشري
من التصريح باضافة الترجي الى الله تعالى هنا فقال ارادة ان تتقوا واعتقاد المعتزلة في حق ارادته تعالى الترجي على حقيقته
تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا ولو اراد تعالى تقواهم لما وقع غير ذلك لانه خالق اعمالهم والخلق مشروط بارادة //
تخصيصه قوله قوله تعالى فلولا فضل الله عليكم ورحمته قال الزمخشري فيه بتوفيقكم للتوبة لكنتم من الخاسرين تجزم بالخسران
على من لم يتب وهو اعتزال فمن لم يتب من العصيان الذي هو دون الكفر هو عند اهل الحق في المشيئة كما تقدم بيانه
لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وانما يقال هنا ولولا فضل الله عليكم ورحمته بتوفيقكم للايمان والتوبة من الكفر لخسرتم
ولا يصح في العرف الشرعي اطلاق الخسران على المومن ولو كان عاصيا وغير تائب لما ورد من الدلائل على جواز الغفران له //
وانه ان عوقب فليس يخلد في النار وانما يطلق الخسران في العرف الشرعي على الكافرين لكن المعتزلة لما كفروا العصاة اطلقوا
عليهم الخسران وقد تقرر في المقدمة الرد عليهم وابطال ما تمسكوا به في ذلك كله ثم قال الزمخشري بعد هذا ان النسخ قبل الفعل
جائز وان لم يجز قبل وقت الفعل وهو اعتزال وهذه المسألة مشتركة بين اصول الدين واصول الفقه والمعتزلة يبنون الكلام على قو لهم
بوجوب رعاية الاصلح الذي بنوه على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلنا عليهم القول بذلك في المقدمة فقالوا هنا بناء
علي اعتزالهم

علي اعتزالهم لو امر بالفعل في وقت معين ثم نهي عنه قبل وقته وامكانه كما لو قال الشارع حجوا في هذه السنة ثم قال قبل يوم عرفة لا تحجوا قالوا فانه
لا يجوز لانه لا يكون نهيا عن عين ما امر به بمجرده عن فائدة اما اذا نهي عن الفعل المامور به قبل فعله وبعد دخول وقته وامكانه فانه يصح لان
فيه فائدة ظهور مبادرة العبد للامتثال قالوا فتبع ذلك مصلحة كما لو فعله وما لم يتمكن العبد من الفعل ولا دخل وقت التمكن منه ثم نهي عنه
كان نهيا عن عين المامور به ولا فائدة زائدة وانما امر به لحسنه فيكون النهي اذ ذاك عن عين الحسن فيكون قبيحا فيمتنع اجاب اهل
الحق عن هذا بان ما توهمه المعتزلة ممنوع جائز عقلا وواقع شرعا اما الجواز العقلي فلان بداية العقول قاضية بانه لا استحالة في ان
يقول الامر للمامور قد امرتك بكذا ثم يقول له قد خففت عنك ما امرتك به قبل دخول وقته ففي الامر دليل على عدل الله تعالى وفي
التخفيف دليل على فضله ولحكمته تعالى وافعاله قد بينا في المقدمة انها لا تعلل ودللنا على ذلك ثم لو شرعنا بابداء فائدة زائدة على من غير
ان يلزمنا ذلك في اصل المسألة لقلنا في النسخ قبل دخول وقت المامور به فائدة ظهور قبول المكلف لذلك الامر والرضى به والتهيؤ
للامتثال اذا دخل الوقت ثم بعد ظهور هذا منه كانه فعله وهذه فائدة بينة ثم حسن الفعل انما هو تابع لتعلق الامر به وقبحه تابع
لتعلق النهي الشرعي عنه لا لصفة نفسية على ما تقدمت دلالته فلم يلزم ما توهمه المعتزلة من النهي عن عين الحسن لنفسه وهذه النكتة
هي التي عليها مدار هذه المسألة واما الوقوع وهو ما يدل على الجواز فمن ذلك امر الله تعالى النبي عليه السلام ليلة الاسراء بخمسين صلاة
له ولامته وهذا في الصحيح ثم نسخ منها تعالى خمسا الى ان نسخ منها خمسا واربعين واقرت الخمس ومعلوم ان هذا النسخ وقع قبل
دخول اوقات تلك الصلوة والتمكن من ايقاعها فبطل ما قالته المعتزلة ولا يلزم اهل الحق ان ورد النهي عن عين المامور به يلزم منه
تناقض تعلق الامر والنهي بالمنهي الواحد لانا نقول لا يمتنع توجه الامر والنهي وبلوغ ذلك في وقتين الى الفعل الواحد الموقت
واحد وانما كان يتناقض لو ورد عليه الامر والنهي في وقت واحد بحيث يسمع المكلف الامر بالحج مثلا يوم الاربعا ويخلق له سمع
التخفيف عنه يوم الخميس ويكون يوم عرفة مثلا يوم الجمعة مثلا وقد تقرر في المقدمة بيان ان كلام الله تعالى واحد وهو متعلق
بجميع المامورات والمنهيات والمخبرات لله سبحانه فهو طلب للمامورات بالتحصيل وللمنهيات بالانكفاف واعلام بجميع المخبرات
ويصح تعدد صفات نفس الحقيقة الواحدة مع وحدتها كما علم تعدد صفات نفس الجوهر مع وحدته والاسراء الذي ابتنابه وقوع
هذه المسألة قطعي اجماعا وانما وقع الخلاف في كيفيته وانما ورد به القران قال الله تعالى وهو بالافق الاعلى الاية وعلماء الامة ودواوينها
الصحاح على ان الصلوات فرضت ليلة الاسراء على العدد المذكور ثم خففت على ما تظاهرت به اثار الاسراء المعلوم وروده من جهة //
الشريعة على القطع فلم يبق للمعتزلة في المسألة متمسك قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله اشار الزمخشري فيه الى ان
الحجارة لا تمتنع عما يريد منها قال وقلوب هؤلاء لا تنقاد يعني الكافرين فاقتضى كلامه ان قلوب الكافرين مخالفة الحال الحجارة فلا نتقاد
لما يريد الله سبحانه منها وتعالى الله عن قوله علوا كبيرا وهذا اعتزال وقد قدمنا في الصديد الدلائل على انه لا يقع شيء الا يخلقه تعالى
فلا يقع الا بارادته لان الخلق مشروط بارادة خالقه وانه لا يمتنع شيء من الممكنات عن ارادته تعالى والا صار ذلك الممكن محالا وهو ح وقد
قال تعالى عن نفسه فعال لما يريد فبطل ما قالته المعتزلة بالمعقول والمنقول قوله تعالى افتطمعون ان يومنوا لكم قال الزمخشري فيه
ان يحدثوا الايمان لاجل دعوتكم وهو اعتزال لان المعتزلة يقصدون بقولهم ان يحدثوا ان يخلقوا الايمان لانفسهم وقد تبين بالدلايل
القطعية انه لا يخلق شيئا الا الله وما ورد شرعا من مثل قوله عليه السلام من احدث حدثا فتاول بمعنى الكسب لشيء لا اصل
له في الشريعة لبراهين توحيده تعالى في افعاله كما وجبت وحدانيته تعالى في ذاته وصفاته ومقاصد المعتزلة معلوم الفاسدة فلذ لك
لم تاول لهم شيئا قوله تعالى وقالوا لن تمسنا النار الا اياما معدودة قال الزمخشري فيه ثم قال تعالى بلى اي تمسكم ابدا بدليل قوله
تعالى هم فيها خالدون وفيه الاعتزال من حيث جعل مجرد لفظ الخلود مقتضيا للابدية ولذلك بنى هو وشيعته على ذلك
تابيد عصاة الامة غير التائبين في النار لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وقد ابطلنا
عليهم ما قالوه وبينا ان مجرد لفظ الخلود في لسان العرب لا يقتضي الابدية فان ورد لفظ الخلود مجردا عن الابدية في الكافرين
علم تابيدهم في العذاب من دليل اخر اما اجماع الامة واما انه علم من الدين ضرورة واما من الاية التي ذكر تعالى فيها الابدية والمطلق

ابدا يرد الي المعيد ثم قال الزمخشري ولم يتمحض عنه بالتوبة وهو اعتزال لان المعتزلة لا يصح عندهم العفو الا بعد التوبة وعند اهل الحق
يصح العفو من الله تعالى مع التوبة ويصح مع الاصرار على ما دون الكفر لما اقتضاه العقل من الجواز او لا ودلايل الشرع على الوقوع ثانيا منها
قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء كما تقدم بيانه قال الزمخشري وشيعته ولا يشاء ان يغفر الا للتائب وهذا الكلام الذي قالوه باطل لان قوله
تعالى لمن يشاء اطلاق للمشيئة فما عدى الكفر وقول المعتزلة ولا يشاء تقييد وتحجير لمشيئته تعالى فهو مناقض لكلام الله تعالى وكل ما ناقض
كلام الله تعالى فهو الباطل دون كلام الله تعالى وقد علم في الاصلين انه لا يخصص كلام الله او يقيد الا بكلامه او بضرورة عقل او دليل او مخصص
من جملة المخصصات العشرة المعلومة في فن اصول الفقه ولا يخصص او يقيد بكلام المعتزلة وتحكماتهم بارائهم الفاسدة وليست المعتزلة
من اتباع السنة فضلا عن ان يكونوا مشرعين للشرايع ثم ذكر الزمخشري بعد هذا عن الحسن انه قال لرجل انظر فكل زلة نهى الله عنها وحذرك انه
من علي بها ادخله النار فهي الخطيئة المحيطة من قوله تعالى واحاطت به خطيئاته وقد ذكر علماء الاسلام ان المعتزلة كثيرا ما يكذبون على الحسن
رض ولو صح هذا الكلام عنه لم يحمل على ما تعتقده المعتزلة من تنفيذ الوعيد في العاصي الملي لان الحسن من ايمة الهدى وهو الذي قال
المعتزلة فانهم لو سوالي فاعتزلوني بل يجب حمل ذلك من كلامه على ان تلك الخطيئة هي المحيطة ان جرى ولم يغفر له لان الحسن من اعلم
الناس بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وبما تواتر من احاديث الشفاعة وباجماع الامة على صحة الغفران وقد بينا ان العفو
يصح بعد الوعيد وان الوعيد اما خبر على قول بعض علمائنا ثم لا بد من تخصيصه بمن سبق في علم الله تعالى انه لا يغفر له لان العمومات اللفظية
قابلة للتخصيص الا ما يستحيل تخصيصه بقوله تعالى بكل شيء عليم على ما تقدم بيانه ويخصص عموم الوعيد قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء وعند قوم من علمائنا ان الوعيد ليس خبرا وانما هو موضوع عند العرب للتهديد والتخويف فقط فهو قسم من اقسام الكلام
له حكم خاص به واستدلوا على ذلك بتمدح العرب بالعفو بعده حتى قال قايلهم ٥ واني وان اوعدته او وعدته ٥ لمخلف ايعادي
ومنجز موعدي ٥ والعرب لا تتمدح بالكذب وعلى القولين جميعا يصح العفو عمن تناوله ظاهر الوعيد على ما تقدم بيانه ويجب حمل ما ورد
في ذلك على ما قلناه جمعا بين الادلة ودفعا للزوم المناقضة بين ايات القران لان ذلك في حقه محال قوله تعالى وقولوا للناس حسنا
قال الزمخشري فيه قولا هو حسن في نفسه لا فراط حسنه فيحترز هنا من اشار تعالى اعتقاد المعتزلة من ان الحسن والقبح في اعمال العباد
ذاتي لها وقد ابطلنا عليهم القول بذلك وانما يقال هنا العرب تقول فلان عدل وفلان جور اذا كثر ذلك من الموصوف به فلما كان
هذا القول ما ذون فيه شرعا وفرط الحسن فيه لذلك لا لمعقوليته فسمي حسنا وكان الاصل وقولوا للناس قولا حسنا او موصوفا
بالحسن والصفا يصح اتصافها اما بصفات النفس او بالاضافات كهذا الموضع دون ان يتصف بالصفات المعنوية على ما تقدم
بيانه في الصدر قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف قال الزمخشري فيه فهم الذين غلفوا قلوبهم بما احدثوا من الكفر الزايغ عن الفطرة
وتسببوا بذلك لمنع الالطاف التي يكون للمتوقع ايمانهم وللمومنين وهذا اعتزال كله فقوله بما احدثوا من الكفر باطل لان المعتزلة
المعتزلة تقصد بهذه الاحداث الخلق ولا خالق الا الله بما تقدم فانبنى على ذلك ان تغليف قلوبهم خلق من خلق الله تعالى وقوله
وتسببوا بذلك لمنع الالطاف اعتزال اخر لان المعتزلة تذكر اللطف وتريد به معنى فيه تلبيس في الدين وحيده عن سواء
السبيل وهو انهم قالوا اللطف خلق شيء يومن عنده الكافر فعندها فمنعها طبع لقلب من منعت عنه ومن لم يمنع عنه اهتدى
عندها دون ان يخلق الله تعالى عندهم هدى المهتدين وطبع المطبوعين على قلبه فيقال لهم يتقبح على اصلكم ان يمنع الالطاف عن
احد من الكافرين رعاية لمصلحته على ما تعتقدون فيلزم ان لا يبقى في العالم كافر فاجابوا بان الله تعالى علم ان قوما لا تفيدهم تلك
الالطاف لاجل عتوهم وطغيانهم فلو فعلها علم انها لا تفيدهم منعها عنهم فكان ذلك هو طبعه على قلوبهم فيقال لهم الان سقط ما
بايديكم لانه تعالى اما ان يكون علم ان تلك الالطاف تفيد في اوليك الكافرين او علم انها لا تفيدهم وهذا القسم ضروري الحصر فان
كان علم انها تفيدهم فمنعها عنهم عندكم قبيح فلا يمنعها عنهم فلا يبقى كافر في الوجود وهو باطل بالمشاهدة وان كان علم انها لا تفيد
فيهم شيئا فوجودها بالنسبة اليهم كعدمها فما منعهم شيئا ينفعهم ولا يضرهم فوجب خروج ذكر الطبع في القران عن الفائدة ولا
اشد بطلانا واشنع من مذهب يودي الى ابطال ايات القران واخراجها عن الفائدة وكل ما ادى الى ابطال القران فهو الباطل

معقولا

معقولا ومنقولا ولا جواب لهم عن هذا ثم يقال لهم قد علم ببداية العقول جواز الجائزات ووجوب الواجبات واستحالة المستحيلات
العقلية الضرورية ومن المعلوم جواز ايمان كل كافر وكفر كل مومن عقلا ومنكر هذا تسقط مكالمته لانه منكر للضروريات ثم من المعلوم
ضرورة ان كل جائز فلا بد له من مخصص في ثبوته او نفيه وعلم بالبراهين القطعية المتقدمة الذكر انه لا مخصص لشيء من الممكنات
ولا من كائنات العالم ولا خالق لشيء من ذلك الا الله تعالى فوجب ان يكون كفر كل كافر وايمان كل مومن بخلقه تعالى وتخصيصه نفيا او اثباتا
فبطل بهذه الحقيقة ما توهمته المعتزلة من ان من لم يومن من الكافرين فليس بتخصيصه تعالى بل لا يصلح لذلك لنفسه ولا يفيد فيه اللطف
لذاته ومعقوليته ولو كان كما قالوه لزم انقلاب الجائز المعلوم جوازه ضرورة محالا وفيه قلب الحقائق وقلب الحقائق مع ضرورة
العقول ويلزم على قولهم ان تكون الربوبية تابعة للعبودية وكل ذلك مع ضرورات العقول فبطل ما قالوه وثبت ان الله تعالى له ان
يطبع قلب من شاء من خلقه بعدله ويخص تعالى برحمته من يشاء بفضله كما قال تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولم يقل سبحانه
لانهم كانوا اهلا لذلك ولا خرون لم يكونوا اهلا لذلك لعلمه تعالى بالمعلومات على ما هي عليه فاخبر عنها على ما هي عليه على خلاف ما
تتوهمه المعتزلة ثم قولهم في الالطاف انها خلق شيء يومن عنده الكافر دعوى لشيء ليس عليه دليل ومن المعلوم الذي امن
عنده من امن ليس هو الا الدلايل في المصنوعات الدالة على التوحيد والمعجزات الدالة على صدق الرسل وقد سهل بيان ذلك لجميع
المكلفين ثم هدى الله للنظر والعلم والايمان من شاء بخلق ذلك في محله ويصرف عن ذلك من يشاء بخلق ضد ذلك في محله فاما
الشيء الاخر الذي هدوا به وسموه لطفا يومن عنده لولا ارتكاب الباطل لاجل اتباع الهوى ثم لا اثر لذلك الشيء لو قدرت صحته
في ايمان من امن اذ لا اثر الا لله تعالى وما دعته المعتزلة من تاثيرهم لافعالهم انما هو في محالهم دون المباين وما ذكروه هنا مباين
لمحل من امن فلا اثر له في ايمانه ولا في كفره فوجب ان يكون وجوب ذلك الشيء كعدمه فكان القول به لا معنى له ولا فائدة تحته فلا
بد من العود الى التوحيد من كل وجه دون الخلق ولما بطل القول بثبوت ما ادعوه وهذوا به من تلك الاشياء التي سموها الطافا
بطل القول بوجوبها لانه متى بطل الاصل وجب بطلان الفرع لان الوجوب فرع عن الثبوت وانما اللطف في الحقيقة ما نطق به القران
وقام عليه البرهان ويعتقده اهل السنة وهو سوق الخير الى العبد من قبل الله تعالى من حيث لا يعلمه العبد بل قد يحسب شرا له وهو خير
له قال تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون فاذا ساق تعالى الخير الى
العبد على هذا الوجه فهو اللطيف وان ساق الخير للعبد من وجه يعلمه العبد فهو تعالى الكريم والمحسن والمنعم وقول الزمخشري بعد
ذلك المتوقع ايمانهم يعني بعض المكلفين دون بعض وقد ابطلنا عليه هذا القول ابتداء ببيان تساوي الممكنات في قبول اوجه
الامكان ثم في ظاهر كلامه هنا اعتزال اخر وهو الاشارة الى القول بان الامر انف وهو قول اوايل القدرية وهو كفر ولذلك تبرا
منهم ابن عمر رض فيشير كلامه الى ان الله تعالى يتوقع ايمانهم وهو باطل بما تقدم ذكر براهينه من وجوب تقدم علم الله تعالى واحاطته لسائر
المعلومات ومعلومات التي لا نهاية لها وانه تعالى لا يخرج معلوم عن علمه وقدم ارادته تعالى وهو القدر وتعلق بجميع الممكنات نفيا واثباتا
فاستحال في حقه تعالى التوقع بل سبقت مشيئته وحقت كلمته على جميع المخلوقات فلا خروج لمخلوق عن قدرته تعالى وقدرته ولو قال
الزمخشري اردت توقع المخلوقين لايمانهم لمنع اطلاقه لانه يوهم ما علمت احالته من ثبوت التوقع في حق الله سبحانه لا سيما مع اعتقاد
اوايل المعتزلة لذلك وقد قدمنا ابطال هذا الاعتقاد عليهم وبينا ثبوت الاجماع على منع كل لفظ صريح في باطل او يوهم ذلك
قوله تعالى ان ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده قال الزمخشري فيه وتقتضي حكمته ارساله والحكمة عند المعتزلة
هي رعاية المصالح ثم يعتقدون في ذلك الوجوب وكل ذلك اعتزال وقد ابطلنا عليهم ذلك من قبل وبينا انه لا يجب على الله شيء
والحكمة عند اهل الحق هي العلم فاراد تعالى ان يرسل الرسل وتعلق علمه بذلك فاصلح بهم من شاء صلاحه واهلك بالكفر من
شاء هلاكه ثم تعتقد المعتزلة ايضا ان من ارسله الله تعالى من الرسل فانما ارسله لاستحقاقه لذلك لذاته فان له منزلة
يستحقها بخلاف غيره وقد صرح القران وقام البرهان ان ذلك ليس باستحقاق قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى
منكم من احد ابدا ولكن الله يزكي من يشاء ولو كان استحقاقا لما كان فضلا وهو فضل فليس باستحقاق واما البرهان فما تقدم

من بيان قبول كل ممكن لا وجه الامكان لانه من الجائزات فلما كانت الممكنات كلها قابلة بفضله تعالى اعطي لمن اعطي وبعدله حرم
من حرم والا لما كان الممكن ممكنا وهو قلب الحقايق وهو مح وقد صرح القران ببيان هذه الحقيقة فقال تعالى قل انما انا بشر مثلكم
يوحي الي فبين الحقيقة الاولى في القبول وبين الحقيقة الثانية في بيان التخصيص بالخصوصية النبوية قوله تعالى واشربوا
في قلوبهم العجل بكفرهم قال الزمخشري فيه تداخلهم حبه وحرصهم على عبادته كما يتداخل الصبغ الثوب وقوله تعالى اشربوا الي تداخلهم وهو اعتزال واخراج للاية عن
ظاهرها الغامض وانه مما لا يخفى على العقلاء ان محرما بالاجماع ان مقتضى الاية بينا ان الملام يسم فاعله الله لا بد من فاعل وان لم يسم في
اللفظ ولا فاعل الا الله تعالى بيراهين الوحدانية فوجب ان يكون المعنى اذا اظهر الفاعل واشرب الله تعالى قلوبهم حب العجل
واعتقاد عبادته من دون الله سبحانه فصرفه المعتزلة عن خلق الله سبحانه تعالى الي قولهم تداخلهم حبه وكلامهم وتحريفهم
مردود ببراهين الوحدانية الدالة على انه لا خالق لما وجد في قلوب عباد العجل وغيرهم الا الله تعالى فهو تعالى خالق الكفر والايمان
والطاعة والعصيان كما تقدمت دلائله ومعنى قوله تعالى بكفرهم متوجه على وجهين الاول ان يكون الباء للمصاحبة من باب قوله
تعالى تنبت بالدهن اي اشربت قلوبهم حب العجل مصاحبا لكفرهم اي لجهلهم بالله سبحانه والثاني ان يكون الباء سببية اي اشرب الله
سبحانه قلوبهم حب العجل بسبب كفرهم وجهلهم بالله سبحانه فلما جهلوا الله سبحانه اولا اكتسابا والخلق لله تعالى في ذلك كله عوقبوا في ثانيا
بنوع من الكفر وهو حب العجل للعبادة ليتضاعف عليهم العذاب العظيم في الاخرة قوله تعالى قل بئسما يامركم به ايمانكم قال فيه انه
تهكم وقد قدمنا بيان منع هذا الاطلاق بالاجماع الا ما ورد من ذلك شرعا فيتلى كما ورد ويتاول كقوله تعالى سخر الله منهم والله يستهزئ
بهم ولا يرد على ذلك لانه متاول بمعنى يجازيهم على استهزائهم وسخريتهم وانما يقال هنا ورد الخطاب على وجه الاستعارة والمجاز دبامع
الله ومع كتابه ورسوله ولما ادعى الكافرون انهم هم المومنون وان الاخرة لهم كذبهم الله سبحانه في الوجهين ولما كان الايمان الحقيقي
الكامل حاجزا عن المحارم لانه يحصل الخوف الصادق والرجاء كان كالامر بذلك واستعير له الامر لتاكيد معنى حقيقة الايمان وتجربته
فقيل للكافرين بئسما يامركم به ايمانكم المدعى فليس اذا بايمان حقيقي شرعي مقبول عند الله سبحانه فكان تسميتكم له ايمانا كذبا وهو
المطلوب قوله تعالى قل من كان عدوا لجبريل قال الزمخشري فيه جاءت على حكاية الله تعالى كما تكلم به فاطلق الحكاية على كلام الله سبحانه
وكاف التشبيه ايضا وكلاهما ممنوع في حق الله كلام تعالى شرعا ومعناهما ممتنع عقلا وانما قال الزمخشري هذا الكلام لان كلام الله سبحانه عند
المعتزلة اصوات متقطعة وحروف منتظمة وقد قدمنا برهان استحالة ذلك على الله تعالى وانما يقال هنا جاءت على معنى ما يسميه العرب
حكاية او معبرة عن كلام الله سبحانه القديم على ما ثبت برهانه قوله تعالى فان الله عدو للكافرين قال فيه الله تعالى اعاداهم
لكفرهم وترك بيان حقيقة المسالة وهو ان عداوة الله تعالى للكافرين ليست بتغير ولا حنق لاستحالة ذلك تعالى وانه تعالى بما يدل على حدوثه
وانما هي ارادته تعالى لطردهم وهوانهم وابعادهم وارادته تعالى قديمة على ما تقدم بيانه فليست ارادته تعالى متاخرة عن كفرهم وانما المتاخر
عن كفرهم عقابهم وهوانهم الذي هو ثمرة عداوته تعالى لهم فترك الزمخشري لبيان هذه الحقيقة اعتزال لان المعتزلة لا يقولون بالقديم ده
القديم بل ارادة الله عندهم حادثة تعالى الله عن قولهم وقد تقدم ابطال ذلك عليهم فان قلت فيلزم على ما قلتم تقدم السبب وهي العداوة
على سببها وهو الكفر وذلك لا يصح لان الكفر سبب في العذاب والهوان وهو ثمرة العداوة فكانما اقيمت ثمرة العداوة في السببية مقام
العداوة ووجب هذا التاويل على ما قام من الدليل على قدم ارادة الله سبحانه عن تخصيصها بطرق الاسباب والمسببات والحقيقة في
المسالة ان الله تعالى لما خصصهم وقضى بمخالفة الايمان كان ذلك هو عين معاداتهم ولا يطلب لارادته تعالى سببا لان القديم لا يكون
حادثا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر القدر فامسكوا اي لا تطلبوا له سببا لاستحالة كون القديم حادثا وامسكوا ايضا
عن الاعتراض ثم قال الزمخشري بعد ذلك واذا كانت عداوة الانبياء كفرا فما بال الملائكة وهم اشرف وهذا الذي قاله هو مذهب المعتزلة
وطوائف من الفلاسفة وبعض المتاخرين ذهبوا الى ان الملائكة افضل من الانبياء عليهم السلام ومذهب معظم اهل الحق على
ان الانبياء افضل ومن دقق في ذلك انما وقف للنظر في دليل قاطع في ذلك لا احداث قول ثالث في الامة لئلا يكون خرقا للاجماع
لانها اجمعت على ان الانبياء افضل او الملائكة عليهم السلام ولم يقل احد من علماء الامة بالتساوي ذكره القاضي ابو بكر بن الطيب

في الهداية

في الهداية وقد قدمنا في الصدر ما فيه كفاية في المسالة قوله تعالى فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه قال الزمخشري
فيه من حيلة وتمويه وهو اعتزال لان مذهب المعتزلة اعتقاد كون السحر كله من قبيل التخيلات والتمويهات وليس كذلك عند اهل
الحق بل هو عندهم على قسمين منه ما هو تخييل ومنه ما ليس بتخييل بل له حقيقة وكلا القسمين ورد به القران فاما القسم التخييلي فسحر
سحرة فرعون وشبه ذلك قال الله تعالى يخيل اليه من سحرهم انها تسعى نقل المفسرون انهم كانوا يجعلون الزيبق على الحبال والعصي فاذا
طلعت الشمس واسخنت تحركت الحبال والعصي فيخيل للرائي انها تسعى سعيا اختياريا واما القسم الذي له حقيقة فقوله تعالى ويتعلمون
منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من احد الا باذن الله فيخلق الله تعالى عند كلام الساحر وكتبه بغضا في قلبي
الزوجين او احدهما وكسب للساحر لا يعدو في محله والخلق في ذلك كله لله سبحانه ثم ليس في البغض وفرقة الزوجين تخييل وهذا من خرق
العادة للساحر فتنة وهي من المواضع السبعة التي تخرق فيها العادات على ما تقدم بيانه وكلما ذكره اهل الحق في ذلك من مجوزات
العقول ورد به القران فوجب الايمان وقد قدمنا في الصدر الفرق بين السحر والمعجزة وبين السحر والكرامة وبين الكرامة والمعجزة
قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا قال الزمخشري فيه تمنيا لايمانهم على سبيل المجاز عن ارادة ايمانهم واختيارهم له وهو اعتزال من
اوجه الاول انه لا يجوز اطلاق التمني على الله تعالى ثم يعتذر عنه بانه مجاز وانما يتلى القران على ما ورد ويتاول على ما يليق بالله سبحانه ولا
يجوز ان يطلق المجاز في حقه تعالى الا الشرع ويتاول كما ذكرناه ووجه تاويله هنا حمله على معنى يقول راءيهم او يقول انبياؤنا واولياؤنا ولو
انهم امنوا واتقوا وما ذكره من حقيقة هذا المجاز وانها ارادة الله تعالى ايمان الكافرين باطل ولو اراد ايمانهم لما كفروا لانه تعالى فعال لما يريد
على ما ذكره في القران واما التمني فهو ارادة ما لا يقدر عليه العبد لمانع وهذا على الله مح فذكره ارادة الله تعالى كايمان الكافرين الذين لم
يومنوا هو اعتزال الثاني وقد ابطلناه الوجه الثالث من اعتزاله هنا قوله واختيارهم له اي وارادته تعالى لاختيارهم للايمان ولم
يقع اختيارهم له فيلزمه ان يكون مراد الله تعالى قد تعذر وهو مح بالدلائل المتقدمة الذكر ولما بطل كلام المعتزلة على هذه الاية لم يبق الا
ما قاله اهل الحق فاما ضرب ابو اسحاق الزجاج رح عن ذكر التمني في الاية لانه من ائمة اللسان وائمة السنة وتكلم على مقتضى كون لو من ادوات
الشرط والجزاء وان لم يتعلق بها هنا معنى تمني البتة فقال ولو انهم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير فقوله تعالى لمثوبة في موضع جواب
لو لانها تنبئ عن قولك لا تنبئ قال ومعنى الكلام ان ثواب الله خير لهم من كسبهم الكفر والسحر فهذا كلامه رح وحرف لو مثل ان وكلما
في الشرط تقول في ذلك لو جاء زيد لاكرمته وهي تدل على انتفاء الشيء لانتفاء غيره او ثبوته لثبوت غيره ان دخلت عليهما اخبرني
والدي رح انه سمع الاستاذ ابا علي الشلوبين رح يقول لو متى دخلت على منفيين في اللفظ فهما ثابتان في المعنى او على ثابتين في اللفظ
فهما منفيان في المعنى كقولك لو قام زيد قام عمرو فقيامهما ثابت في اللفظ منفي في المعنى وعكسه لو لم يقم زيد لم يقم عمرو فقيامهما
منفي في اللفظ ثابت في المعنى واحدهما بعكس الثاني لو قام زيد لم يقم عمرو ولو لم يقم زيد قام عمرو قوله تعالى والله يختص برحمته من يشاء
قال الزمخشري فيه ولا يشاء الا ما تقتضيه الحكمة وهي اشارة اعتزالية لان المعتزلة يعنون بالحكمة رعاية المصلحة على الوجوب واهل الحق
لا يقولون ولا يشاء الا كذا الشيء من الممكنات لانه كلام باطل لانه يناقض اطلاق قوله تعالى لمن يشاء ويحجره فكان باطلا الا ما حكم هو تعالى
به من ذلك كتسجيله تعالى على المشركين بنفي المغفرة كقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به والممكنات كلها قابلة للعذاب فبقيت المشية الربانية
على حقيقة اطلاقها والممكنات على حقيقة قابليتها ليس منها شيء يستحق لذاته الرحمة ولا العذاب والا لكانت الربوبية تابعة للعبودية
والواجب تابعا للممكن وهو باطل ببداية العقول ويودي ايضا الى قلب الممكن عن حقيقة امكانه وقلب الحقايق محال والحكمة عند
اهل الحق هي العلم فكل من خصصه تعالى برحمته او قضى عليه بالعذاب بعدله فعلمه تعالى قد شمل ذلك كله والحكمة شاملة لذلك اي
كله اي علمه لان ارادته مشروطة بعلمه فالحكمة جارية مع حكمه كيف ما جرى حكمه تعالى ولا عبرة بقول المعتزلة بوجوب رعاية
المصلحة لانا قدمنا ابطال القول بذلك عليهم في الصدر وقد تكلم ايضا في هذه المسالة بيانا في الكلام على قوله تعالى وقالوا قلوبنا
غلف فبالعلم بحقيقة الجائز والواجب والمح علمت حقيقة هذه المسالة وخرج من العلم بذلك تحقيق انه تعالى يختص برحمته من يشاء
مطلقا من غير حجر ولا تقييد كما اخبر عنه الرب سبحانه وتعالى قوله تعالى ما ننسخ من اية او ننسها قال الزمخشري فيه والمعنى

ان كل اية نذهب بها على ما توجبه المصلحة وكلامه يشير هنا الى الاعتزال وقد قدمنا ابطال القول بوجوب رعاية المصلحة على الله
تعالى في الصدر وذكرنا المناظرة النصية في الاخوة الثلاثة منصحة بتحقيق ما عليه اهل الحق في هذه المسألة قال بعض علمائنا اذا نظرت مسألة صحة
نسخ الاحكام الشرعية وجدت فيها تنبيه العباد على انه تعالى لا اعتراض عليه في احكامه كما انه تعالى لا اعتراض عليه في افعاله فكما يخلق ما يشاء
ويفعل من يشاء كذلك يحكم بما يشاء ويوقع ذلك الحكم اذا شاء وان عقل في الحكم مصلحة للعباد فبفضله تعالى لا بوجوب عليه لاستحالة
ذلك في حقه سبحانه هذه نكتة المسألة على ما تقدمت دلائلها قوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شيء قدير قال الزمخشري فيه فهو يقدر
على الخير وما هو خير منه وعلى مثله في الخير فخصص تعلق اقتداره تعالى بالخير وانواعه فقط دون الشر وهو اعتزال وهو مذهب المجوس
عبدوا الهين ظلاما ونورا خيرا على زعمهم وشريرا فرد الله عليهم بقوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ولذلك شبه
مذهب المعتزلة مذهب المجوس قال عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة وقد قدمنا في الصدر بيان براهين الوحدانية وعلم
بها ان الله لا خالق لشيء من المخلوقات ولا مبدع له من العدم الى الوجود الا الله تعالى فعلم انه تعالى خالق وقادر على ذلك فمتى لم تضطر الاخبار عن
هذا البيان في التوحيد والرد على فرق الضالين وشيع الملحدين لم نضف الى الله تعالى الا الخير كما قال الخليل عليه السلام واذا مرضت فهو
يشفين اذ لا ضرورة تعين ذلك ولم يقل امرضني وكذلك قول يوسف عليه السلام وقد احسن بي اذ اخرجني من السجن وجاء بكم من
البدو ولم يقل القاني في السجن فاذا احتجنا الى البيان قلنا هو خالق كل شيء من خير وشر وطاعة وعصيان او كفر وايمان ولبيان هذه
الحقيقة قال موسى عليه السلام ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء وقال تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء وفي القران
آيات كثيرة من مثل هذا وقال عبد الله بن الزبير على رؤس الصحابة في خطبته اللهم انت الهادي وانت الفاتن قوله تعالى الم تعلم ان
ان الله له ملك السموات والارض قال فيه يملك اموركم ويجريها على حسب ما يصلحكم يتحرز من القول بالوجوب في المصالح وهو الذي تعتقد
المعتزلة في ذلك وقد ابطلناه عليهم من قبل ويتحرى زائغ من اخراج ما وقع في العالم من المهالك عن خلقه تعالى واقتداره بل الكل خلقه تفعل
في ملكه ما يريد ويحكم في خلقه ما يشاء وقد تقدمت دلائل هذا كله قوله تعالى ام تريدون ان تسالوا رسولكم كما سئل موسى من قبل قال
الزمخشري فيما يتعلق بهذه الاية اراد تعالى ان يوصيهم بما هو اصلح لهم يتحرز فيه من اعتقاد الوجوب الذي يعتقده المعتزلة ثم قد بينا
من قبل ان ما صدر من افعاله تعالى مشعرا بالمصلحة فتفضل من الله تعالى وما صدر على غير ذلك فعدل منه تعالى ثم من نكت الزمخشري الاعتزالية
هنا ان قرن قول بني اسرائيل اجعل لنا الها كما لهم الهة بقولهم حتى نرى الله جهرة لا ذرؤ بالله تعالى عند المعتزلة من قسم المحال والتشبيه
وهم في ذلك على غلط عظيم ومخالفة للعقل والشرع وقد التبس عليهم في هذه المسألة الحق بالجائز فان الهية العجل محال ورؤية الله جائزة
وقد قدمنا بيان ذلك في الصدر بالطرق القطعية قوله تعالى ومن يتبدل الكفر بالايمان قال الزمخشري فيه واقترح غيرها يعني الايات
المنزلة ويعني باقتراح غيرها اقتراح الرؤية فجعل اقتراح الرؤية من انواع الكفر وهو اعتزال وقد بينا صحة رؤية الله سبحانه من قبل
وبينا كفر من كفر القائل بصحتها لانه كفر الامة والانبياء والملائكة وكل من قال بذلك وانما قال في هذه الاية كفر عباد العجل بني واما كفر
الاخرين فبقولهم لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فصرحوا بكفرهم في قولهم لن نؤمن لك ثم او قفوا زوال كفرهم على شرط ان يجعلوا في منازل
المختصين وهي منازل الانبياء والمرسلين وعباد الله المقربين في دار الخلد وليس للعبد ان يقترح على الملك العزيز بان يقول لا اومن بك
ولا برسلك حتى يجعلني من خواصك واهل القرب في بساط كرامتك فقد اثبت كفر نفسه وطلب ما لا يحصل الا من قبل رب العالمين الا
باقتراح مقترح وقد علم سبحانه عباده الادب في ذلك فقال لهم ما يشاؤن فيها ولدينا مزيد قال جماعة المفسرين المزيد رؤية الله تعالى
فجهة الكفر لمن اخبر الله تعالى عن كفره في هذه الامة غير جهة طلب الرؤية فطلب ما رامته المعتزلة قوله تعالى بلى من اسلم وجهه لله
وهو محسن فله اجره عند ربه قال الزمخشري فيه وهو محسن في عمله ولم يبين في معنى الاية غير هذا الكلام الذي لا بد من تفسيره وبيان
انه ليس له مفهوم وانما المراد به ذكر الاكمل في وصف المسلم ولهذا ورد بصيغة الاثبات وصيغة الاثبات لا تقتضي حصرا على ما تقرر في
اصول الفقه وانما كان يقتضي الكلام الحصر لو قال تعالى ولا اجر لمن اسلم وجهه لله الا ان احسن في عمله فلما لم ترد الاية كذلك لم ينتف
الاجر عمن اسلم وجهه لله على اسلامه وانما قال اهل الحق هذا لقيام الدليل على ان من اسلم وجهه لله وان كان عاصيا فله اجره عند

ربه لقوله

ربه لقوله تعالى ايضا فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقوله تعالى اني لا اضيع عمل عامل منكم فترك الزمخشري لهذا البيان اعتزال لان المعتزلة يكفر في
بالذنوب ويعتقد ون ان المومن العاصي ليس له اجر عند ربه على ايمانه البتة بل هو عندهم مخلد في النار وقد قدمنا ابطال هذا كله عليهم
ووجب المصير الى ما قلناه جمعا بين الادلة فيكون معنى الاية فله اجره الكامل على وجه التشريف والتكريم ولذلك اضافه اليه بقوله اجره
ثم لم يقل له اجر فقوله اجره اي اجره المختص به في غاية الاكرام ولم يلزم من ذلك انتفاء اجر من دونه في المنزلة يبين ما قاله اهل الحق في
ذلك قوله عليه السلام في حديث جبريل عليه السلام في اول صحيح مسلم وبيانه عليه السلام في جوابه حقيقة الاسلام ثم الايمان ثم درجة
الاحسان فكمال درجة المحسن لم ينف اجر المسلم المومن ولو كان لا انتفاع بالاسلام والايمان دون الاحسان لما جعل لذلك مرتبة
في الدين لان ما لا انتفاع به لا مرتبة له وقد جعلها عليه السلام مراتب وقال اخر الحديث انه جبريل اتاكم يعلمكم امر دينكم فثبت
ما قاله اهل الحق وبطل ما قالته المعتزلة ثم قال الزمخشري بعد ذلك اجره الذي يستوجبه والمعتزلة يعتقدون بهذا الكلام اجره الذي
يستوجبه عقلا على الله تعالى وقد ابطلنا ذلك عليهم فليس المعنى الا انه يثبت له شرعا بالخبر الصادق بفضل الله سبحانه على ما اقتضاه
البرهان ولانه تعالى خالق العمل والعامل يعلم ان الثواب فضل وعضده قوله تعالى ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله //
قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء قال الزمخشري فيه لان المحال والمعدوم يقع عليهما اسم الشيء وقد بينا من قبل
ابطال القول بذلك على المعتزلة وبينا انه لا يقع اسم الشيء الا على الموجود فقط بما فيه كفاية فليراجع تامله هنالك قوله تعالى فالله يحكم
بينهم يوم القيامة قال الزمخشري فيه لكل فريق منهم من العقاب الذي يستحقه وقد بينا ان هذا الاستحقاق شرعي لا عقلي كما تعتقده
المعتزلة بل ثبت لهم ذلك بالخبر الصدق قوله تعالى ان الله واسع عليم قال الزمخشري فيه يريد التوسعة على عباده فقيد
ارادته تعالى في الذكر بالتوسعة لانه تعالى عند المعتزلة لا يريد الا الخيرات قالوا ويقع الشر رغما على ارادته وتعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا وقد ابطلنا القول بذلك عليهم من قبل وبينا انه تعالى مريد لكل ما وقع ومن اسمائه تعالى المعطي المانع الضار النافع ثم قال
عليهم بمصالحهم وهو تعالى كذلك غير انه لا يجب عليه ذلك كما تقوله المعتزلة وقد ابطلنا عليهم القول بذلك من قبل قوله تعالى
واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون قال الزمخشري فيه وهذا مجاز من الكلام وتمثيل ولا قول ثم وهو اعتزال لانه انكار لكلام الله
تعالى القديم الذي قامت على ثبوته البراهين على ما تقدم بيانه في الصدر ومن مذهب المعتزلة انكار صفات الله سبحانه وقد بطل
عليهم ذلك كله بدلائل العقول والشرع المنقول فوجب وجود كلام الله تعالى على الحقيقة ووجب حمل الاية هنا مقتضى ما وردت في
القران من الحقيقة اذ هي الاصل في التخاطب ولا ضرورة لتاويل ذلك فتاويله لغير ضرورة تحريف للقران والحاد في الدين قالوا
موجب التاويل لذلك هو ان هذا الامر لا مامور له يسمع الامر ويفهمه فامتنع فوجب العدول بالتاويل الى المجاز الذي ذكرناه
قلنا قد قدمنا بيان ان اهل الحق لا يشترطون في امر التكليف وجود المكلف بل يتعلق به وهو معدوم على شرط وجوده وبينا في ذلك
اجماع الامة على انا في هذا الزمان مامورون بامر النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان صفة موجودة قائمة به قبل وجودنا وبدليل ان
الموجود بعد وفاة والده مامور بجميع اوامر والده التي كتب له في الوصية ومحكوم بصحة ذلك واجراء الاحكام الشرعية على ذلك
فليعلم في حق قدرة كلام الله تعالى في الازل والمامورون في العدم متعلق بهم على شرط وجودهم كما تعلق علم الله تعالى بتحقيق
وجودهم بعد عدمهم السابق فكانهم لاجل ذلك في حكم الوجود فاذا عقل ذلك في حق امر التكليف فاحرى واولى في حق امر التكوين
والامر في هذه الاية امر تكوين فلا يشترط فيه سمع المامور ولا فهمه للامر ولا يلزم في المعقول ان يكون لكل امر مامور يعقل ويسمع
بل يصح وجود امر لما لا يعقل ولا يسمع ويكون متعلقه لظهور العز وان شيئا لا يتعذر عن الامر وللدلالة على الكبرياء والقهر اليس
قد عقل عند ذوي الالباب وفصحاء العرب صحة قول امرئ القيس ٥ كاني لم اركب جوادا للذة ٥ الى قوله ٥ ولم اقل لخيلي كري كرة
بعد اجفال ٥ والاصل في التخاطب الحقيقة دون المجاز ويقول الشجاع لسيفه اقطع ولفرسه في المسابقة اسبق ولسهمه اذا رماه
في الغرض سر على بركة الله وهذا قد شوهد في الحرب والمواطن ونطقت به الفصحاء وجعلوا ذلك دلالة على علم الامر واعتقاده ان
كان حادثا باتي المطلوب وطواعية المامور وعدم التعذر في ذلك كله ولا يقوله عندهم من لا يعلم ذلك ولا يعتقده من نفسه

وما موره لتعذر الامر عليه في ذلك فلما جاز هذا في المعقول وصح تلبس من قسم الحجج في حق الله تعالى وما صح في حقه تعالى وجب الاستماع له
الصافنة تعالى يمكن دعد ورد القران بذلك في هذه الاية فوجب الايمان بمقتضى ذلك من غير تاويل اذ لا ضرورة للتاويل بما تقدمت دلالته
قال الاستاذ ابو بكر بن فورك ره في كتابه الكبير في الاسماء والصفات في هذه المسئلة فيقع المكون مخترعا بالقدرة مخصصا بالارادة
معلوما بالعلم مقولا له كن بالكلام القديم هذا كلامه وليس في الاية موضع تاويل سوى تفاصيل كلما قالها كن فيقال في تاويلها هي عبارة
عن كلامه القديم وانما وجب هذا التاويل لما قام من الدلائل على استحالة قيام الاصوات والحروف بذات البارى تعالى لانها حوادث وقد
بان بما تقدم من الدلائل استحالة اتصاف القديم تعالى بما يدل على حدوثه ومنها قوله تعالى اذا اردناه وانا للاستقبال في لسان العرب ومعناه
اذا كان ووقع ذلك الشيء متعلقا للارادة القديمة وقد قيل ان اذا ترد ولا يراد بها زمان معين كقول القائل انما حال فلان مع عبيده
اذا امرهم اطاعوه ومنها قوله تعالى فيكون اتيا بالفاء المعقبة وكلامه قديم فيلزم وجود المكونات كلها في الازل لانها مقول لها كن
والجواب هو انها مقولة لها كن لكن مع تخصيصها بالارادة القديمة فالمعنى كن في اوقاتك التي خصصتك فيها بالوقوع فيها من كائن
الا ويكون بالامر القديم في الوقت المخصص ليس يعقل قول القائل كن بعد مائة سنة وكن بعد الف سنة واقل واكثر وذلك راجع الى
مقادير الازمان عند الله تعالى اذ لا شمس ولا قمر ولا فلك في الازل ومنها قوله تعالى ان نقول ونقول ليس بصيغة الماضي وكلام الله
قديم فكيف يدخل في حقه نقول معناه ان يكون الشيء مقولا له بقوله القديم كن من غير حرف ولا صوت ووجبت هذه التاويلات لاستحالة
حدوث صفاته سبحانه اذ الموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات قال
الزمخشري فيه اختبار الله عبده مجاز عن تمكينه من اختيار احد الامرين ما يريده الله وما يشتهيه العبد وهو اعتزال لانه اطلق القول
في تمكين العبد من اختيار احد الشيئين وغفل عن قوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله وقد ناظر سني قدريا في هذه المسئلة فقال
المعتزلي انما امكن ما اريد فاما ان اهدى نفسي او اضلها فطالبه السني بالدليل فقال قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا
فقال له السني ولم نسيت اخر السورة قال وما هو قال قوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله فانقطع المعتزلي وقد بينا بالدلائل انه
تعالى خالق كل مخلوق طاعة كان او معصية او جوهرا او عرضا فعلم انه تعالى مريد لكل مخلوق ولان الخلق مشروط بالارادة لايجاده بدلا
من عدمه فدل على انضباط كل مخلوق قاعدة القاعدة في الخلق لم يبق حظ العباد الا في الكسب خاصة وقد تقدم بيانه في الصدر والخلق
لله وحده فقوله تعالى اما شاكرا واما كفورا اي كسبا والمرجع في ذلك الى قوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله اي خلق مشيتكم وخلق
ما تشاؤن وقد تقدمت الدلائل هذا كلامه ثم قول الزمخشري بعد ذلك مجاز عن تمكينه يعني المكلف من اختيار احد الامرين ثم قال ما يريد
الله يعني الطاعات وما يشتهيه العبد يعني المخالفات فجعل ما يشتهيه العبد ليس هو ما يريده تعالى عن قوله وهذا اعتزال وتقدم
ابطاله وعلم انه لا ثبات الا بارادته تعالى فلما بطل ما قالته المعتزلة لم يبق ان يقال في هذه الاية الا ما قاله اهل الحق من الاختيار على حقيقته
انما يصح ممن لا يعلمه فيختبر ليعلم ما لم يعلم وهذا في حق الله تعالى ممتنع فلهذا وجب تاويل هذه الاية لكن لوجه يصح غير ما قالته المعتزلة من
تاويلهم الفاسد والخروج الى الشرك بالله تعالى وهو ان يخلق غير الله تعالى شيئا او يغالبه مغالب فيما يريده فيكره الله تعالى في اضداد
ما يريده تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا وانما يقال في هذه الاية ما قاله اهل الحق وهو ان يكون قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه
وقوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا وقوله تعالى ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين اي لنكلفكم حتى يظهر لعباده ولانبيائه
ورسله واوليائه من يظهر عليه علامة الرضى والسعادة من علامة السخط والشقاوة وقد سبق علم الله سبحانه بما يكون من ذلك كله قبل كونه على
ما دلت عليه البراهين القطعية فيكون ورود المعابد بعد ظهور العلامات وكان له تعالى ان ينعم الكل او يعذبهم من غير علامات وله ذلك
بالعلامات وله ذلك في بعضهم دون البعض نفعل تعالى ما له فعله من تلك الجائزات كلها بتخصيص ارادته وقيل حتى نعلم المجاهدين فيتعلق العلم
بجهادكم موجودا حاصلا وقد كان متعلقا به انه سيوجد فالمتجدد هو جهادكم لا علم الله تعالى القديم قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما
قال الزمخشري وكان ابو حنيفة يفتي سرا بوجوب نصرة زيد بن علي رضوان الله عليهم وحمل المال اليه والخروج معه وهذا الذي نسب الى ابي حنيفة
خروج عن السنة والجماعة على ما تقدم بيانه في الصدر فكان هذا الكلام مردودا على الزمخشري لان ائمة الاسلام لا يصح ان ينسب اليهم يفتون

في السر

في السر يعني ما يفتون في الجهر لانه تدليس للدين وهم نزه عنهم مبرؤن من ذلك بل قد امتحن اكثرهم على مثل هذا فابوا الا اظهار الحق هذا هو
المعلوم من احوالهم وغير هذا لا يلتفت اليه وينبغي حمل قوله في تمام هذه الاية قال لا ينال عهدي الظالمين اما على ان يكون الظلم المذكور في الاية
الكفر كما في قوله تعالى والكافرون هم الظالمون اي الكفر البالغ ولا شك في خلع الامام اذا ثبت ارتداده او يكون قوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين اي لا
يقدم ابتداء للامامة عند الاختيار والشورى او العهد الا من ليس بظالم لان العدالة من شروط الامامة بخلاف ما اذا طرا ذلك بعد العقد
وحصول البيعة واستقرار الخلافة فان في استبداد الخلع على الامة فساد عميم وضرر عظيم والمراد بالاية النهي دون الخبر لانه يصح العصيان من
الخلق للامر ولا يصح الخلف في الخبر الرباني قوله تعالى وتب علينا انك انت التواب الرحيم قال الزمخشري فيه ما فرط منا من الصغائر
وقد بينا من قبل ان الانبياء معصومون من الكفر عقلا وشرعا ومن الكبائر اجماعا ومن الصغائر تحقيقا فان قلت فكيف تصح التوبة ممن هم معصومون
قلت يصح ذلك على وجه الترقي من مقام الى مقام اعلى منه والى مداومة الشهود بالقلوب قال نبينا عليه السلام توبوا فاني اتوب الى الله في اليوم
سبعين مرة ومن المعلوم اتفاقا وتحقيقا انه عليه السلام لم يكن تقع منه المخالفة سبعين مرة فعلم ان التوبة تصح مع عدم الذنب على ما تقدم ذكره
وعلى التحقيق لم تقع منهم عليهم السلام صغيرة ولا كبيرة وقد تقدم ذكر ذلك وقد يكون قولهم وتب علينا ليشملوا غيرهم معهم في الدعاء
سترا جميلا على المذنبين ودعاؤهم مقبول فيكون ذلك رحمة لمن شمله معهم في الدعاء قوله تعالى اذ قال له ربه اسلم قال الزمخشري فيه
اخطر بباله النظر في الدلائل المؤدية الى المعرفة والاسلام وهو اعتزال لانه انكار للكلام القديم وصرف لقول الله لابراهيم عليه السلام اسلم
الى اخطار النظر بباله وهو تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا للقران ممنوعا ثم لم يقل خلق تعالى النظر في قلب ابراهيم عليه السلام لان المعتزلي
تزعم ان النظر المكتسب خلق للعباد على اصل مذهبهم الفاسد فلذلك لم يقل الزمخشري خلق الله تعالى النظر في قلبه وعدل الى قوله اخطر
وظاهره ان يخطر بالبال ذكر النظر فاذا ذكره بباله اكتسبه ولا يقال في من اكتسب النظر انه خطر بباله وبان بما قلناه من ان فصده اشار
اعتزالية تخفى في مواضع فيجب التحرز منها وقد تقدم ذكر الدلائل القطعية على انه لا خالق للخواطر ولا للنظر ولا للعلم ولا لمخلوق مطلقا الا
الله تعالى ويبطل تاويل المعتزلة وجب حمل الاية على مقتضى ظاهرها وسواء الله تعالى اما ان يكون اسمعه كلامه القديم وامره الامر بالاسلام
او بلغه ذلك بواسطة الملك على ما هو سبيل الوحي للانبياء عليهم السلام ثم قد علم بالاجماع انه ما كفر بالله نبي يوما قط لا قبل البعثة ولا
بعدها فلم يؤمر ابراهيم عليه السلام بالاسلام عن كفر تقدم فلم يبق الا ان يكون امرا بمداومة الاسلام كما قيل في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا
بالله ورسوله وكذلك قولنا في الدعاء في الفاتحة اهدنا الصراط المستقيم او يكون الامر بالمبالغة والترقي في درجات الاسلام ولا ستسلام
الى اعلى المقامات ولقد وفي عليه السلام في ذلك حيث قال لجبرئيل عليه السلام في جو السماء اما اليك فلا فخرج عن اهل الارض وعن اهل
السماء وعاين ذلك بقوله حسبي من سؤالي علمه بحالي وافرد الحق تعالى بالالتجاء اليه دون جميع المخلوقات فلما قطع الخليل بالاستسلام الى الله
سبحانه جميع الوسائط خاطب الحق سبحانه النار من غير واسطة قال الله تعالى قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم والانبياء عليهم السلام
مجبولون على العلم بالله تعالى قال الشيخ ابو الحسن الاشعري ره ان الانبياء عليهم السلام ليست بضرورية اذ لا ثواب على ضروري ولا ثواب اعظم
من ثواب الانبياء عليهم السلام لا سيما على العلم بالله تعالى قال ولا هي ايضا نظرية لان الناظر زمان النظر غير عالم بما يطلب العلم به فقال تقع
علومهم كسبية مقدرة لهم من غير تقدم نظر وهو خرق للعادة وهم اهل لذلك فتكون مقدرة مكتسبة ليحصل لهم الاجر عليها ولا يتقدمها
نظر لامتناع خلوهم عن العلم بالله سبحانه لان زمان النظر ليس بزمان علم لان النظر طلب والحاصل لا يبتغى وهذا المعنى هو الذي عبر عنه
امام الحرمين ره في الشامل والارشاد بقوله وفي المقدور احداث علم واحداث القدرة عليه من غير تقدم نظر اشار الى علوم الانبياء
عليهم السلام قوله تعالى لها ما كسبت ولكم ما كسبتم قال الزمخشري فكما ان اولئك لا ينفعهم الا ما اكتسبوا فكذلك انتم لا ينفعكم الا ما
كسبتم وعند اهل الحق ينتفع المكلف بثواب ما اكتسب وبما يتفضل الله تعالى به عليه قال الله تعالى ولدينا مزيد وقال تعالى للذين احسنوا الحسنى
وزيادة قال اهل التفسير هي رؤية الله تعالى فان قلت فما معنى قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى قلت قال علماؤنا رحمهم الله في هذه
الاية على وجه المجازاة واما على جهة الفضل فمسئلة اخرى فما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وخلود الابد في ذلك على عمل
منقطع وذلك العمل مع ذلك خلق له تعالى ليس ذلك كله الا بمحض الفضل يعلم ذلك من لم يخذل الله سبحانه عقله وفي قوله تعالى وان ليس للانسان

الاماسي فائدة اخري وهي ان لا يتكل الانسان على عمله غيره من المخلوقين واما ان يرجوا الزيادة من فضل الله سبحانه فغير ممتنع قوله تعالى
لنا اعمالنا ولكم اعمالكم قال الزمخشري فيه يعني ان العمل هو اساس الامر وبه العبرة والعمل عند اهل الحق علامة والاساس هو فضل الله يوتيه
من يشاء والهداية للعمل بفضله وخلقه وقبوله بفضله واعطاء الثواب عليه بفضله وجعله ابديا بفضله والله ذو الفضل العظيم فيجب الاقرار
بالفضل حقيقة والتزام العمل شريعة فيقع الجمع بذلك بين الحقيقة والشريعة وبذلك نزل القران وعليه قام البرهان فقوله تعم لنا اعمالنا ولكم
اعمالكم تعليم لالتزام الشريعة وقوله تعم ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله بيان للحقيقة التوحيدية وقدم بيان دلائل هذه
المسائل في الصدر بالاوجه القطعية قوله تعالى قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الي صراط مستقيم قال الزمخشري فيه وهو
ماتوجبه الحكمة والمصلحة من توجيههم تارة الي بيت المقدس واخرى الي الكعبة وهو اعتزال وقد بينا فيما سلف ان الله سبحانه لا يجب عليه
رعاية الاصلح في الافعال ولا في الاحكام وان حكمته تعم في احكامه وافعاله علمه ومشيئته المحكمتان لسائر المخصصات حتي لا يمكن وقوع خلاف ما اراده
تعم وعلمه سبحانه شامل لذلك كله باي شيء حكم به سبحانه فهو الحسن فان حكم بضد ذلك ونسخ الحكم الاول دار الحسن مع حكمه وارتفع عن
الفعل الاول وقد تقدم في هذا بيان شاف وقد بين القران ما قاله اهل الحق بقوله تعم ولله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم وجه الله
بين الله تعم ان الجهات كلها متساوية ثم نبه تعم على الحقيقة في المسئلة بقوله يهدي من يشاء الي صراط مستقيم اي لا تباع حكمه بما يشاء في مملكته
مملوكاته من غير تعقب عليه ولا اعتراض قال تعم والله يحكم لا معقب لحكمه قوله تعالى الا لنعلم من يتبع الرسول قال الزمخشري فيه كان امرا
عارضا لغرض وهو اعتزال لانه مذهب المعتزلة ان الله تعم له اغراض في احكامه وتلك الاغراض هي عندهم اتباع المصالح المبنية على التحسين
والتقبيح العقليين وقد ابطلنا عليهم ذلك اصلا فبطل ما بنوا على ذلك وتعالى الله عن اتباع الاغراض وعن ان يكون الحكيم تابعا وانما هو
متبوع كما قدمنا بيانه ومما يبطل على المعتزلة القول بالاغراض في حقه تعم ان الغرض حقيقة القصد الي ما فيه منفعة للقاصد او في نفيه
ضرر عليه ومن تفضل بالاعطاء فلا غرض له في ذلك وانما تصح الاغراض في حق الخلق مثل ان يعطي لينال بذلك مدحا يرتاح اليه من تم نقص
الجائي عليه والواقع او يقصد نوابا على ذلك فله غرض ينتفع به واما من النقائص في حقه تعم مستحيلة وكماله واجب ولا يجوز عليه الانتفاع
ولا التضرر فلا منفعة له في مدح الخلق ثم المدح الذي يستحقه تعم لا قدرة للخلق على الوصول اليه قال نبينا عليه السلام لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك فلما استحالت في حقه المنافع والمضار استحالت في حقه الاغراض فلم يبق الا الفضل او العدل ثم لو قدر الغرض
الذي ادعته المعتزلة في حقه تعم فاما ان يكون المصلحة فيه للعباد ومنفعتهم فقد بينا استحالة وجوب ذلك وبينا وقوع كثير ذلك في
الافعال على ما بينته المناظرة الشهيرة في الاخوة الثلاثة على ما تقدم بيانها فلو كان له تعم غرض في مصلحتهم لما وقع ضد ذلك البتة وان قدرت
المصلحة والمنفعة في ذلك الغرض راجعة الي الخالق تعم فذلك محال لان الانتفاع والتضرر من دلائل الامكان والحدوث والموصوف بالقدم
يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه وان قال المعتزلي اردت بالغرض نفس الارادة من غير مصلحة ولا نفع ولا ضر قيل له هذا ايضا باطل
لان ارادة الله تعم لا تسمي غرضا لعدم الاذن الشرعي في ذلك ولان هذا الاطلاق يوهم مشابهة صفاته تعم لصفات المخلوقين واغراضهم على
ما تقدم وكل لفظ موهم ممنوع فهو ممنوع بالاجماع كما تقدم بيانه ايضا قوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدي الله قال الزمخشري
فيه الا على التائبين ثم قال وكانوا اهلا للطفه وهو اعتزال من وجهين الاول لانهم لم يطلق اسم المهتدين الا على التائبين فقط وهو مذهب
المعتزلة لانهم يزعمون ان العصاة من اهل الملة ليسوا مهتدين ومن ليس بمهتدين فهو من الضالين وقد قدمنا بيان انه لا يقال ضال
الا في كافر او مخالف في قواعد العقائد كالمعتزلة واشباههم من الفرق الضالة واما كل مومن فهو من المهتدين بايمانه وعاص بعصيانه
وهذا هو العرف الشرعي وقد ابطلنا مذهب المعتزلة في هذه المسئلة من قبل والوجه الثاني من اعتزاله قوله وكانوا اهلا للطفه وقد
قدمنا ابطال هذا القول على المعتزلة وبينا ان كل مخلوق من حيث هو ممكن فيمكن ان يكون ملطوفا به كسائر الممكنات وبينا ان الممكنات
كلها قابلة لما يرد عليها من المخصص لها بما شاء سبحانه وتم وبينا ان منكر هذا تسقط مكالمته لانه خالف بداية العقول فبطل ما توهمه
المعتزلة هنا من ان بعض الممكنات قابل اللطف الله سبحانه وبعضها غير قابل لذلك فجعلوا الحقائق وحجروا على الله تعم احكامه وتعالى
الله عن قول الظالمين علوا كبيرا وبرهان تماثل الجواهر في الجد والحقيقة يعضد ما قلناه قوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم قال

الزمخشري

الزمخشري فيه ليترك تحويلكم لعلمه ان تركه مفسدة في المعقول ولا المنقول ان لو ترك تحويلهم وكذلك لو شاء تعبدهم بالصلاة
الي الكعبة اولا فهو سبحانه الحاكم بما شاء من ذلك من غير حجر عليه لما قام من البراهين على هذا كله من قبل وانما يقال في هذه الاية وما
كان الله ليضيع ايمانكم اي لا يترك اجر ايمانكم وهو تصديقكم نبيكم في صلاتكم لبيت المقدس ولا تارك اجر نفس صلاتكم ايضا لان ما
هو مشروط بالايمان يسمي ايمانا على جهة المجاز قوله تعالى ان الله بالناس لرؤف رحيم قال الزمخشري فيه لا يضيع اجوركم ولا يترك
ما يصلحكم والمعتزلة تقصد بذكر هذا الكلام الوجوب عقلا وقد تقدم الابطال عليهم في ذلك كله فليتحرز منه قوله تعالى الحق من
ربك فلا تكونن من الممترين قال الزمخشري فيه معني الحق ما ثبت انه من الله كالذي انت عليه قال وما لم يثبت انه من الله كالذي
اهل الكتاب فهو الباطل فاطلق القول بان ما عليه اهل الكتاب ليس من الله ولم يبين الوجه في ذلك ولا شرحه فليتحرز من اشارته
الاعتزالية لانه يريد ان يخرج ذلك عن ان يكون مخلوقا لله تعم وقد علم ان ذلك خلق الله سبحانه اذ لا خالق سواه فهي منه خلقا
وليست من عنده تعني بلا كما ان المعصية منه تعم خلقا وليست من عنده امرا بها قال ان الله لا يامر بالفحشاء وقد قال تعم والله خلقكم
وما تعملون مع ما قام على ذلك من البراهين القطعية على ما تقدم بيانه في الصدر قوله تعالى فلا تخشوهم واخشون قال
الزمخشري فيه ولا تخالفوا امري وما رايته مصلحة لكم غلط من وجهين الاول اطلق على علم الله سبحانه قوله رايته ولا يسمي علم الله
سبحانه رؤية لعدم الاذن الشرعي في ذلك ويمتنع ايضا لانه يوهم الرائي والتراي وهو التردد وهو على الله سبحانه محال لان الموصوف
بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه والوجه الثاني قوله مصلحة لكم لانه اعتزال لانهم يقولون بالوجوب في ذلك وما وجد من
من المصالح عند اهل الحق فضل من الله تعم وقد تقدم بيان ذلك قوله تعالى ولاتم نعمتي عليكم قال الزمخشري فيه ولاتمام
النعمة عليكم وارادتي اهتداءكم امرتكم بذلك وهو اعتزال لانه جعل الامر مسببا للارادة وهو تعم عنده مريد لايمان كل كافر
فلذلك امرهم بالايمان وهو باطل اذ لو اراد تعم ايمان كل كافر ما كفر بالله سبحانه احد من خلقه وقد تقدم برهان ذلك وفيه
من الاعتزال ايضا انه يحمل لعل في حق الله تعم للترجي واطلاق هذا ممنوع وقدم قبل هذا انها مجاز عن ارادته تعم وقد تكلمنا
على ذلك وصرفنا لعل للترجي غير الله لاستحالة الترجي في حق الله تعم فيكون المعني تقولون انتم لعلنا نهتدي او يقول الانبياء
والمرسلون لعل هولاء ان يهتدوا ثم قال بعد ذلك في الاية او يعطف على علة محذوفة صلة مقدرة كانه قيل واخشوني لاوفقكم وهو
اعتزال ايضا لانه جعل الخشية منهم متقدمة على توفيقه تعم لهم وهو باطل لان خشيتهم له لا تقع الا بعد توفيقه لهم فتوفيقه
تعم هو السابق وخشيتهم لاحقة على ما تقدمت براهينه من انه تعم خالق لهم ولاكسابهم ومقدر لذلك كله قوله تعالى
فاذكروني اذكركم قال الزمخشري فيه فاذكروني بالطاعة اذكركم بالثواب ولم يذكر الذكر القالي خيفة لان المعتزلة ينكرون الكلام
القديم فلاجل ذلك لم يذكره وعدلوا الي التاويل وقد تقدم براهين اثبات كلامه تعم القديم ولا ضرورة هنا محوجة لذلك بل يصح
في الاية ان يكون المعني فاذكروني بالسنتكم اسلاما وقلوبكم ايمانا تكونون مذكورين بكلامي القديم في اهل الطاعة لي والمثابين
عندي بشرط موافاتكم بذكري ظاهرا وباطنا وعلى هذا الذكر من الشهادتين والايمان مبني سائر الطاعات المتفرعة عن ذلك المشروطة
به وعلى هذا المنهاج ورد قوله عليه السلام عن الله سبحانه انه يقول من ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منه قوله تعم
كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار حتي قال الزمخشري الاية فقصر ضميرهم فيها عن ان يكون الا مختصا
بالكافرين وقصده بتعميمه ان يدخل عصاة المومنين في الخلود الابدي في النار وينفي خروجهم منها وهو اعتزال ولو اقتضت
الاية العموم لوجب تخصيص العموم لانه قابل لذلك بما يقتضي ذلك وقد وردت في العصاة احاديث الشفاعة المتواترة المعلومة
من الدين قطعا بخروجهم بها من النار حتي لا يبقي في النار من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه على ان هذه الاية لا تقتضي
عموما على ما توهمه المعتزلة لان اصل الاية قوله تعالى ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا فهو اذا كافر دال بالنص ثم
قال تعم بعد ذلك ولو تري الذين ظلموا اخبارا عن عقاب من تقدم ذكره من الكافرين والظلم المخبر عنه في الاية هو الكفر كما في
قوله تعم والكافرون هم الظالمون اي اشد الظلم فانتسق الكلام لان التبري في المعاد انما يقع بين الكافرين في غيرما اية من

القرآن فلما علمت هذه المقدمة تنزل عليها قوله تعم وما هم بخارجين من النار وعاد الضمير الى الكافرين المتقدمي الذكر فكان
مقتضى الكلام اختصاص الضمير بمن عاد اليه فيقتضي ذلك عدم دخول عصاة المومنين في ذلك وتاويل الكلام عن مقتضاه ثمه
لغير ضرورة بل لقصد الاعتزال الحادث في الدين لا تحريف القرآن فبطل ما اشاروا اليه من ذلك اعتزالهم كما بطل ما اشاروا اليه
من ذلك **قوله تعالى** كلوا من طيبات ما رزقناكم قال الزمخشري فيه من مسئلة ابه قال لان كل ما رزقه الله لا يكون الا حلالا وهو
اعتزال الحرف المعتزلة ايضا هذه الاية عن ظاهرها لاجل اعتزالهم وظاهر الاية تقتضي ما عليه اهل الحق من ان الله تعم هو الرزاق
لجميع المخلوقين حراما كان الرزق او حلالا ولقوله تعم ايضا وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ولا ضرورة لنا في حمل هذا العموم
نرده الى الخصوص وقد قامت ايضا البراهين القطعية على ان الله سبحانه هو خالق لاعمال العباد كلها طاعة كانت او معصية
وخالق للانتفاع بما ينتفعون به لكن منها مثاب عليه ومنها معاقب عليه اذ لا خالق سواه تعم فانبنى على ذلك العلم بانه تعم لجميع
الخلق والعلم بانفراده تعم بالخلق هو قاصمة الظهر للمعتزلة في ارائهم الاعتزالية فقوله تعم كلوا من طيبات ما رزقناكم اي من
الحلال دون الحرام والكل رزقه تعم كما قال تعم يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا اي الحلال وهو اللائق بالقرآن
وبالرسل لو عقلت المعتزلة لطائف المعاني والحقائق الا ترى ان الطيبات بمعنى المستلذات النفوس مائلة اليها بالجبلة وما كان
كذلك استغنى عن الامر به والتنبيه عليه اذ لا ينبه على ضروري وقد تقدم في الصدر بيان مسئلة الرزاق وما فيها من الكلام فاغنى
عن اعادته **قوله تعالى** ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال الزمخشري فيه ارادة ان تشكروا وهو اعتزال ولو اراد
تعم شكر العباد لما كفر احد منهم اذ لا يقع في ملكه الا ما يريد وقد تقدم الكلام عن حرف لعل وما يجب حملها عليه في حق الله تعم حيث
وبينا استحالة حملها على ظاهرها في حق الله تعالى بالدلائل القطعية **قوله تعالى** فتاب عليكم قال الزمخشري فيه فتاب عليكم
حين تبتم فقدم فعل العباد على فعل الرب تعم وعند اهل الحق توبة الله سبحانه على العباد هي المقدمة على توبة العباد كما قال تعم ثم تاب
عليهم ليتوبوا قال علماء اهل الحق معناه ثم خلق لهم التوبة ليكتسبوها ويدل على ذلك ما علم بالبرهان من وجود انفراده تعم بخلق
جميع المخلوقات حتى التوبة وقد تكلم في حقيقة التوبة بكلام فاغنى عن اعادته هنا **قوله تعالى** يسئلونك عن الاهلة قال الزمخشري
فيه معلوم ان كل ما يفعله الله تعم لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فاما قوله لا حكمة بالغة فصحيح بمعنى ان تكون حكمته
تعم علمه واحكام ارادته حتى لا يخرج عنها ممكن اصلا ولا يخالفها مخالف على مجرى لسان العرب كما قال شاعرهم ه ابني
حنيفة احكموا سفهاءكم ه اني اخاف عليكم ان اغضبا اي امنعوا سفهاءكم واما قوله ومصلحة لعباده فهو اعتزال لانه اخراج
لما لا مصلحة كالكفر والعصيان والمهلكات عن قدرته تعالى وخلقه وهو شرك به تعالى وقد قدمنا البراهين القطعية على انه لا يقع
مخلوق الا بقدرته تعم **قوله تعالى** ومنهم من يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قال الزمخشري فيه يعطيهم
منه ما يستوجبون بحسب مصالحهم في الدنيا واستحقاقهم في الاخرة وقد قدمنا ابطال الوجوب على الله تعم وابطال وجوب
رعاية المصلحة ويناقض ما يخالف ذلك فيمن علم الله سبحانه انه يكفر ان ابقاه حتى كفر ومات على ذلك مع قدرته سبحانه
على اعدامه قبل ذلك واماتته ولو وجب ضد ذلك وهي المصلحة لهم لما وقع ابقاؤهم **قوله تعالى** والله رؤوف بالعباد
قال فيه حيث كلفهم الجهاد فعرضهم لثواب الشهداء فليس متعلق الرأفة والرحمة عنده سوى التعريض للثواب بالتكليف واغفل
ان يذكر ان متعلق رافة الله تعالى ورحمته خلق ما كلف العبد به في محله والهداية الى اكتساب ذلك وقبوله تعم منه
وما اغفل ذلك الا لاجل اعتزاله لان المعتزلة تدعي ان العباد يخلقون افعالهم وقد ابطلنا عليهم ذلك ولو كان التكليف
والتعريض هو الرافة والرحمة لكان الكافرون من اهل رافة الله ورحمته وذلك باطل بالاجماع لانه تعم قد كلفهم وعرضهم
كما كلف المومنين وعرضهم ولما بطل ان يكونوا من اهل الرافة والرحمة علم اختصاص للمومنين بذلك وعلم ان متعلق الرافة
والرحمة ما زيد على التكليف والتعريض وهو ما قدمناه ذكره في اول هذه الاية **قوله تعالى** فاعلموا ان الله عزيز حكيم قال الزمخشري
فيه حكيم لا ينتقم الا بحق يريد الا بذنب وفيه منع ايلام البري وهو اعتزال وقد تقدم الرد عليهم في ذلك في الصدر فانه لا يعذب

تعالى

تعالى الا حدا الا بالحق اي بحق ملكه على خلقه فيعذب من يشاء ويرحم من يشاء هذا هو الاصل في الحقيقة ثم وردت الشريعة بان
من مات ولم يعص الله قط بل اطاعه سائر عمره فانه لا يعذب في المعاد ومن مات على الكفر فانه لا ينعم ولا يغفر له بل عذابه
ابدي وغير هذين القسمين في المشيئة **قوله تعالى** سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة قال الزمخشري الايات اجل
نعم الله تعم على العبد فلو قال من اجل نعم الله تعم على العبد لصح لكن قوله اجل نعم الله تعم على العبد اعتزال لان النظر والاستدلال ل
والعلم بالله تعم وبرسله والايمان وجميع الاعمال الصالحة تدعي المعتزلة انه خلق لهم وتعالى الله عن قولهم فلاجل ذلك لا
يعتقدون ان شيئا من ذلك انعم الله به عليهم وكذلك اعتقادهم في الثواب على الاعمال فلا يعتقدون نعمة الله تعم
عليهم الا خلق الدلائل وقد تقدم الابطال في جميع ذلك كله وعلم ان جميع ما تقدم ذكره خلق الله تعم هذا خلق الله فاروني
ماذا خلق الذين من دونه فلما علم ان جميع ذلك خلقه تعم علم ان تلك الافعال كلها من نعمه والدلائل من جملتها لكن الدلائل
قد نصبت للكافر كما نصبت للمومن ولم ينتفع بها فصار اعظم النعم ما وقع به الانتفاع وهو هدايته تعم بخلق العلم والايمان
والطاعات والثواب عليها وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها **قوله تعالى** زين للذين كفروا الحياة الدنيا قال الزمخشري فيه
ويحتمل ان يكون الله تعالى سخرها لهم بان خذلهم حتى استحسنوها واحبوها فحرف الاية عن ظاهرها الذي قام عليه البرهان
وهو ان الله تعم خلق حبها في قلوبهم وزينها مع ذلك لانه تعم المنفرد بالخلق وصرف الزمخشري ذلك عن خلقه تعم وجعل التزيين
هو الخذلان ولما سالت المعتزلة عن الخذلان قالوا هو ترك الكافرين والعصاة وما استحسنوا لانفسهم فخرج من مذهبهم
ان الله ليس لله سبحانه في اضلالهم الا ان تركهم والكافرون استحسنوا لانفسهم فاضلوا انفسهم وكل هذا الحاد في الدين وخروج
عن توحيد رب العالمين وقد تقدم ذكر البراهين القطعية العقلية والشرعية الدالة على ان الله تعالى هو الخالق لاعمال العباد
ظاهرها وباطنها ولجميع المصنوعات فهو تعم الخالق لزينة الدنيا والخالق لاستحسانهم لها ولكفرهم وضلالهم لا خالق لشيء
من المخلوقات سواه ومن دلائل الشرع في ذلك قول موسى عليه السلام ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي
من تشاء ونصوص القرآن والاحاديث الصحاح في ذلك كثيرة **قوله تعالى** والله يرزق من يشاء بغير حساب قال
الزمخشري فيه يوسع على من توجب الحكمة التوسعة عليه وهو اعتزال باطل بالمعقول وهو ايضا باطل المعنى الاية فكان باطلا
لانه تعم قال يرزق من يشاء وقالت المعتزلة لا يرزق من يشاء الا من توجب الحكمة ان يرزقه فجعلوا عليه تعم موجبا
وحاجرا من عقولهم الفاسدة ويبطل مذهبهم من المعقول انه جهل منهم بالواجب والجائز والمحال وقد علم ان من جهل هذه
الحقائق العقلية الضرورية فهو ممن تسقط مكالمته الا ترى انه قد علم ان كل حادث قابل للتوسعة عليه وقابل للهداية
مع ذلك وليس الممكن من الممكنات وجه من اوجه الامكان لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا وهو قلب الحقائق ومع ثم
التوسعة تارة يجعلها تعم رحمة لمن شاء وتارة يجعلها نقمة وبلاء كما جعلها لفرعون وقارون وفي مثل ذلك قال تعالى
انما نملي لهم ليزدادوا اثما يقال هنا يوسع على من شاء ويهديه مع ذلك ويضيق على من شاء ويهديه مع ذلك ويوسع على
من يشاء في دنياه ويضله مع ذلك ويضيق على من شاء ويضله مع ذلك فقد نجد من ضيق عليه فكفر تسخطا بقضاء
الله تعم ووسع على اخر فكفر طغيانا وعتوا كفرعون وقارون كما قدمنا ذكر فوجب رجوع الامر الى الله سبحانه يقضي
من ذلك في خلقه بما شاء كما قال تعم واليه يرجع الامر كله وحكمته تعم علمه وتخصيص مشيئته من غير حجر **قوله تعالى**
والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة قال الزمخشري فيه ليريك انه لا يسعد عنده الا المومن التقي وهو اعتزال لان المومن
العاصي عند المعتزلة ليس من السعداء بل من الاشقياء لاجل اعتقادهم انه مخلد في النار وهو عند اهل الحق من السعداء
لانه مات على الايمان فلا يخلد في النار على ما تقدمت دلائل ذلك كله مبينة في الصدر من جواز المغفرة لهم معقولا وثبوت
خروجهم من النار منقولا فلا بد من حمل هذه الاية اما على ان يكون المراد الذين اتقوا بايمانهم الخلود في النار فالعصاة
من اهل التقوى بهذا القدر فهم فوق الكافرين يوم القيامة او يراد بالتقوى اكمل درجات المتقين فهم فوق الكافرين يوم

القيامة فيكون المراد اكمل الدرجات وذلك لا ينفي ان يكون من دونهم في الدرجة فوق الكافرين يوم القيامة لانه ورد
بصيغة الاثبات وصيغة الاثبات لا تقتضي حصرا الا بمفهوم المخالفة والمعتزلة لا تقول به فبطل تمسكهم بالاية فيما امو
من اعتزالهم ولو قالت به بما قام من الدلائل على ان عصاة المومنين فوق الكافرين يوم القيامة ولو عذبوا لانهم فوقهم في
النار وخروجهم منها وتابيد الكافرين بنفي ذلك المفهوم في هذه المسئلة لان المفهوم انما يقال به عند من يقول به ما لم
يدل على نفي القول به في المسئلة المفروضة كمسئلتنا هذه قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الاية قال الزمخشري ي
فيه والله يعلم ما يصلحكم وقد علم انه تعالى عالم بكل معلوم لكن تخصيص المعتزلة لذكر المصلحة هنا لكونهم ابدا يعتمدون القول بوجوب ذلك
وقد ابطلنا عليهم في الصدر القول بوجوب ذلك او وجوب شيء على الله تعالى بالدلائل القطعية قوله تعالى ولو شاء الله لاعنتكم ان الله
عزيز حكيم قال الزمخشري عزيز غالب يقدر على ان يعنت عباده ويحرجهم قال ولكنه حكيم لا يكلف الا ما تسع فيه طاقتهم وهو اعتزال
ومعنى الاية عند اهل الحق عزيز اي قادر غالب فلا تعنيتكم بحق ملكه عليم حكيم مبالغة من حاكم فله الحكم فيكم على الاطلاق من غير
حجر ولا مانع وقد تقدم في مسئلة تكليف ما لا يطاق بيان كاف في الصدر وقد غابت عن المعتزلة حقيقة هذه الاية كما غاب عنهم
كثير من الحقائق وذلك ان الاتفاق قد وقع على ان القصد بهذه الاية التمدح وذكر فضل الله على عباده ورحمته لهم وكل ما هو
مخالف للحكمة ممنوع في حقه تعالى وما كان من قسم المحال استحال التمدح برفعه او الاقتدار عليه وقد تمدح تعالى بالاقتدار عليه
وبرفعه عن عباده فدل ذلك على جوازه وهو ما قلنا قوله تعالى والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه قال الزمخشري قوله
تعالى باذنه بتيسيره وهو اعتزال لانه تحريف للاية عن دلالتها على اثبات الكلام القديم لله سبحانه وهو اذنه وان الدعاء
الى الجنة والمغفرة ليس الا بالاذن الشرعي على ما اقتضت الدلائل القطعية على ما تقدم بيانه في الصدر من اثبات كلامه تعالى
وان الواجبات ليست الا بالشرع وكذلك سائر الاحكام التكليفية ثم قال الزمخشري ايضا في هذا الموضع بتوفيقه للعمل الذي يستحق
به الجنة والمغفرة وقد ابطلنا عليهم القول بالاستحقاق اذ لا يستحق احد على الله تعالى شيئا في الحقيقة كما تقدم بيانه ثم ذكر
المعتزلة للتوفيق تلبيس منهم ولا حقيقة له عندهم سوى البيان للدلائل والدعوة وخلق القدرة بل منهم ان يكون الكافر
من اهل توفيق الله تعالى لانه دعاهم وبين لهم وخلق قدرتهم وهو باطل باجماع الامة فلم يبق الا ما قاله اهل الحق من التوفيق
من الله تعالى هو خلق قدرة العبد على الطاعة وخلق مقدوره معا فاختص المومنون بذلك دون الكافرين قوله تعالى
وبشر المومنين قال الزمخشري فيه المستوجبين للمدح وقد بينا انه لا يستوجب احد على الله شيئا بما علم من انفراده تعالى بالخلق
فاعمال العباد خلقه فكيف يعقل استحقاق شيء عليه بفعله وصنعه قوله تعالى ان تبروا وتتقوا قال الزمخشري فيه ما يوهم
ان معنى الكلام ارادة ان تبروا وتتقوا وهو مذهب المعتزلة وقد بينا بحق انه تعالى لو اراد تعالى ذلك من جميع المكلفين على
ما اتفق من ان الخطاب محمول عليه دون خصوص قدم بالخطاب لما وقع من احد منهم غير ذلك لاستحالة ان يقع في ملكه ما لا
يريده ولان ذلك الواقع خلقه فوجب تعلق ارادته به لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه فلم يبق الا ان يكون معنى الاية
الحث على البر والتقوى والدعاء الى ذلك كما ان الامر بالبر والتقوى كذلك والامر على ما تحقق ليس هو الارادة فيامر تعالى بالبر
والتقوى ويحث على ذلك ثم لا يقصد بعد ذلك الا ما اراده تعالى من ذلك وهو الخالق له على ما تقدمت دلالته في الصدر قوله تعالى
ان كن يومن بالله واليوم الاخر قال الزمخشري فيه تعظيم لفعلهن وان من امن بالله وبعقابه لا يجتري على مثله فلو قال لا يجتري
على مثله غالبا او قال لا ينبغي له ان يجتري على مثله او لا يستحله لصح كلامه لكن لما قال لا يجتري على مثله اقتضى كلامه التكفير
بالذنوب وهو اعتزال وقد قدمنا ابطاله فوجب حمل الاية على المعنى الصحيح وهو انه لا ينبغي لهن ان يكتمن ذلك لان الايمان
بعقاب الله تعالى ناه ورادع عن ذلك غالبا فلذلك ذكرن بذلك فان وقع منهن شيء من ذلك لم يكن ذلك كفرا كما هو كذلك
في جميع الذنوب التي دون الكفر وقد قدمنا بيان ان الكفر ما هو وانه التكذيب لله تعالى فهو خلاف للمعاصي التي دون فصح اجتماعها عنها
مع الايمان لانه ضد للكفر وضد الخلاف خلاف والخلافان يصح اجتماعهما على ما تقرر في الصدر قوله تعالى فقال لهم

الله

الله موتوا ثم احياهم قال الزمخشري فيه كانهم امروا بشيء فامتثلوه كقوله تعالى اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وهو اعتزال
لان المعتزلة يعتقدون في هذه الاية وما جرى مجراها عبارة عن سرعة التكوين ومجاز وتمثيل كما قاله الزمخشري في هذه
الاية كانهم امروا ولم يقل عبارة عن سرعة التكوين لان الموت عند المعتزلة ايضا عدم الحياة وليس بعرض موجود فعوض
اخذ من الاعتزال اشاربه في كلامه على هذه الاية وقد قدمنا في الصدر ذكر البرهان الدال على ان الموت عرض من
الاعراض وجودي مضاد للحياة يخلقه الله تعالى وبينا ايضا من قبل انه لا مانع من تعلق الامر المسمى امر التكوين بالمكونات
وليس بامر تكليف وا وردنا شواهد ذلك وقد بسط القاضي ابو بكر ره الكلام في ذلك في الهداية له وفي كتاب نقض النقض
وهو نقضه ره على الهمداني المعتزلي نقضه على زعمه كتاب اللمع على ابي الحسن الاشعري ره فمكن القاضي القول في ذلك ره
بما فيه شفاء للصدور وبين تعلق الامر في هذه الاوجه كلها على حقيقته اذ لا مانع من ذلك ولا معارض فيه دالة على
العجز والقهر كما بيناه من قبل وانه معقول ليس بمستحيل وما صح في حقه تعالى وجب لاستحالة اتصافه تعالى بممكن وقد تقدم
تمام هذه المسئلة فاغنى ذلك عن الاعادة قوله تعالى ان الله لذو فضل على الناس قال الزمخشري فيه يبصرهم ما يعتبرون
به ويستبصرون ولم يذكر في بيان فضل الله سبحانه على عباده الاكثر من ذلك وهو اعتزال لان المعتزلة تعتقدون ان الفعل
الخير كلها خلقهم وان الجنة الاجر عليها استحقاقهم فلا يعدون لله سبحانه عليهم في شيء من ذلك فضلا وهذا منهم غلط عظيم
وجهل عميم وقد تقدم ذكر البراهين الدالة على ان جميع ذلك خلقه فجميع ذلك فضله ولا واجب عليه كما تقدم بيانه في الصدر
قوله تعالى ان الله اصطفاه عليكم قال الزمخشري فيه وهو اعلم بالمصالح واعتقاد المعتزلة في ذلك وجوب رعايتها
وان هذا الذي اصطفاه الله انما اعطاه ذلك لانه استحق ذلك من ذاته وصف نفسه وقد قدمنا بيان ان كل ممكن قابل لاحكام
الامكان كلها والعالم بالواجب والجائز والمحال لا يلتبس عليه شيء من ذلك فليس للممكن من ذاته سوى القبول لما يخصصه به المخصص
سبحانه وتعالى ولو كان استحقاقا لما كان فضلا ولا اصطفاء بل واجبا والقول بهذا مخالف للمعقول والمنقول وكار على الاية
بالابطال لان الله تعالى قال اصطفاه وكل ما كر على ايات القران بالابطال فهو الباطل دونها قوله تعالى والله يوتي ملكه من
يشاء والله واسع عليم قال الزمخشري فيه اي الملك له غير منازع فهو يوتيه من يشاء ثم قال من يستصلحه للملك فقوله من
يستصلحه للملك يعني به من يجده صالحا للملك كما تقول استحسنت الشيء اي وجدته حسنا وقد صرح الزمخشري بهذا في
غير هذا الموضع فنقض بقوله من يجده صالحا ما نصت عليه الاية من قوله تعالى من يشاء اذ لو تقيدت قدرته تعالى ببعض الممكنات
دون بعض لما صح قوله تعالى من يشاء لكنه صحيح على القطع عقلا وشرعا فالتقييد باطل فما ذهبت اليه المعتزلة باطل ثم قال الزمخشري ي
بعد ذلك واسع عليم بمن يصطفيه للملك فاشار الى ان من المخلوقين من يصلح للملك لذاته ومنهم من لا يصلح وقد قدمنا
ابطال ذلك وبينا ان الممكنات كلها قابلة لما يخصصها به الرب سبحانه لان جواهر العالم متماثلة في الحد والحقيقة فمن صلح للملك فما
صلح الا به تعالى قوله تعالى وثبت اقدامنا قال الزمخشري فيه وهب لنا ما نثبت به في مداحض الحرب فصرف التثبيت الى خلق
شيء اخر غير الثبوت وهو اعتزال لان المعتزلة تدعي في الثبوت في الحرب انه من خلقها لانه كسبي فحرفوا نبت الى خلق شيء اخر
وهو تحريف للقران لغير ضرورة فهو الحاد في الدين بل الدلائل القطعية دلت على ان الله تعالى هو خالق ثبوت اقدامهم لانه خالق
شيء مخلوق فوجب حمل الاية على مقتضاها من سؤال خلق ثبوت الاقدام من الله تعالى لان ذلك خلقه تعالى وان كان كسبا للعباد قوله تعالى
تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض قال الزمخشري فيه لما اوجب ذلك من تفاضلهم في الحسنات فحرف الاية عن مقتضى قوله
تعالى فضلنا لان مقتضى الاية ما قاله اهل الحق من ان الله سبحانه هو المخصص بالفضل من شاء لا بايجاب الذوات ولا الصفات ولا
الاعمال لذلك ولا باستحقاق عليه تعالى بل بمشيئته وقد بينا من قبل تساوي الممكنات في القبول لما يخصصها به المخصص سبحانه
وكذلك اعمال العباد لانها من جملة الممكنات وابطلنا على المعتزلة قولهم بتحسين العقول وتقبيحها في التكاليف الشرعية
فانبنى على تلك القواعد القطعية ان الفضل في المخلوقات ليس الا لله سبحانه واية ذلك ما علم من تماثل جواهر العالم في الحد

والحقيقة وقد ذكر الاستاد ابو اسحاق الاسفرايني رح في هذه المسئلة فصلا في كتابه الحسن والتحقيق في كتابه المسمى بالجامع
وقد جاءت الشرائع مقررة لهذه الحقائق ولما عكس الله سبحانه فظن المعتزلة اعتقدوا ان الممكنات من ذواتها ما يفضل به //
بعضها بعضا عند الله وحي نكت بنعت فيها المعتزلة والفلاسفة لابليس لعنه الله الا ترى الى قوله خلقتني من نار وخلقته
من طين ولما استشعر الزمخشري مصادمة هذه الدلائل لمذهب المعتزلة وابطالها له رد فضل المخلوقين الى اعمالهم الحسنة
ولم يزد جعل ذلك عن الاعتزال فان حسن الاعمال ايض عند المعتزلة لذواتها وصفات انفسها وهو باطل لانه مبني على التحسين //
العقلي والتقبيح وقد تقدم ابطاله فعلم ان الفضل في الاعمال ايض ليس الا بحكم الله سبحانه بما شاء من ذلك لما شاء ومنها ثم تلك
الاعمال هو تعم خالقها والمخصص بها من شاء من الخلق فهو بما علم من قبول سائر الممكنات لما يرد عليها من المخصص تعم من
جميع اوجه الامكانات والعلم بهذه الحقيقة هو قطب هذه المسئلة وما اشبهها **قوله تعالى** لو شاء الله ما اقتتل الذين من
بعدهم قال الزمخشري فيه مشية الجاء وقسر وهو اعتزال ويظهر بها اعتزاله في هذه المسئلة ان المعتزلة يعتقدون ان الله تعم
قد شاء ان لا يقتتلوا لانه امرهم بترك القتال والامر عندهم نفس الارادة فلما اعتقدوا ان الله شاء ان لا يقتتلوا فان وقع منهم ذلك
وقع على غير مشيئته تعم الله عن قولهم فلم يصح انه يدخل عندهم حرف لو على ما قد حصل من مشيئته تعم وليس يمكنهم تكذيب القرآن
والكفر به بالصراح فلم يبق لهم حيلة الا التحريف لكتاب الله تعم فقالوا لو شاء تركهم القتال جبرا وقسرا واما تركهم له اختيارا فقد
شاء الله تعم عندهم وما قالوه باطل اذ لو شاء تركهم لو وقع فلما لم يقع لم يكن مراد الله تعم بل اراد تعم قتالهم لانه الواقع ولانه خلقه تعم
اذ لا حادث الا بخلقه تعم على ما تقدمت دلايله ثم يبطل ما قالوه ايض من جهة مذهبهم لان مشيئة الالجاء خارجة عندهم
عن الاصلح الذي يجب عندهم فكيف يصح ان يقال لو شاء ما يستحيل في حقه فعله لانه خارج عندهم عن الحكمة فبطل عندهم
حمل الاية على لو شاء تركهم اختيارا لانه قد شاء ولا يقال في الحاصل لو وبطل ان يقال لو شاء تركهم الجاء لانه لا يقال لو شاء ما
لم يشاءه وهو يجب عليه لانه خارج عن الحكمة فلم يبق للاية على مذهبهم الفاسد البتة وكل ما ودى الى ابطال ايات القرآن
فهو الباطل دون القرآن فلا جواب لهم عن شيء من هذا وما بطل مذهبهم لم يبق الا ما عليه اهل الحق من اجراء هذه الاية على مقتضاها
من غير تحريف ولا تبديل من انه تعم ما شاء تركهم القتال وشاء قتالهم لما قام من الدلائل على ذلك على ما تقدم بيانه **قوله تعالى** ولكن
يفعل ما يريد قال الزمخشري فيه من الخذلان والعصمة وحاد عن ان يترك ذلك على عمومه حتى في اعمال العباد لانه تعم خالق ذلك
كله فخصص العموم بمذهبه الاعتزالي الفاسد والمعتزلة لم يثبت لهم هدى فكيف يثبت لهم ان يخصصوا بمذهبهم عموم القرآن
وعمومات الشريعة على ان الله تعم خالق لجميع المخلوقات على ما تقدم بما يشفي الصدر فيفعل من ذلك ما يريد كما اقتضاه نص
الاية فاخرجت المعتزلة عن ذلك اعمال العباد لانهم ادعوا انهم يخلقونها ولم يتركوا لله تعم خلقا فيها سوى العصمة او الخذلان
لم يرجعوا في تفسير الى حقيقة وقد تقدم الابطال عليهم في ذلك وبيان البراهين القطعية على ما عليه اهل الحق **قوله تعالى**
لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة قال الزمخشري فيه واذا اردتم ان يحط عنكم ما في ذمتكم من الواجب لم تجدوا شفيعا يشفع لكم
في حط الواجبات لان الشفاعة ثم في زيادة الفضل لا غير وهذا الكلام كله اعتزال وانكار الشفاعة وقد علم من الشريعة
جواز الغفران من غير شفاعة لقوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فاحرى بصحة الغفران مع الشفاعة فكيف ينكر ذلك
بمجرد الهوى وقد وردت احاديث يكثر عددها في شفاعة نبينا عليه السلام في تعجيل الحساب وفي استنقاذ العصاة من
من النار وشفاعته الوسطى في زيادة الثواب ولا دليل تبوتها في الاستنقاذ من العذاب ايض فقول الزمخشري يشفع في
زيادة الفضل لا غير مجرد دعوى عرية عن دليل ورد لمتواتر الاحاديث فكان كلامه باطلا **قوله تعالى** والكافرون هم
الظالمون قال الزمخشري فيه اراد والتاركون الزكوة فقال والكافرون للتغليظ كما قال في اخر سورة الحج ومن كفر مكان
ومن لم يحج قال ولانه جعل ترك الزكوة من صفات الكفار في قوله وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكوة وهذا اعتزال
كله وتحريم على القول بتكفير العصاة وقد قدمنا ابطال ذلك وبينا الاجماع على ذلك وقد قال تعم ان الله لا يغفر ان يشرك
به ويغفر

به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء والشرك هو جعل شريك لله في حكمه بالاجماع من كذب الله تعم وما دون هذا معلوم والامة
مجمعة على توريث ورثة العصاة ودفنهم في مقابر المسلمين من عهد الصحابة الى الان والاجماعات والنصوص قطعية فوجب تاويل
كل ما يرد مما ظاهره مخالف لها اذ لا اثر للظني مع وجود القطعي فمانع الزكاة ان استحلها كما فعله بنو حنيفة حتى قالوا هذه اخية الجزية
وحتى قال زعيمهم مالك بن نويرة لخالد بن الوليد قال صاحبكم يعني النبي عليه السلام فظاهر منه الانفعال والاقوال //
الكفر فلذلك امضى حاله احكام الكافرين فيمن بلغ الى ذلك منهم فاقر فعله ابو بكر رض وحاش لله ان يقول ابو بكر
باطلا وظلما هذا مما لا يشك فيه مسلم ويكون معنى قوله والكافرون هم الظالمون اي اعظم الظلم والمانعون الزكوة ان
اضافوا الى منعهم استحلال ذلك وجحد وجوبه كما فعله كفار بني حنيفة وكذلك قوله تعم ومن كفر اي اضاف الى المنع
الكفر بجحد الوجوب الوجوب او غير ذلك من انواع الكفر وكذلك قوله تعم وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكوة اي وويل
لمانع الزكوة الذين يلحقون بمنعهم الاستحلال لذلك ولا بد من هذه التاويلات جمعا بين الادلة لما قد منا بيانه من القواعد
التي لا مدفع فيها لانها قطعيات من نصوص واجماعات **قوله تعالى** الحي القيوم قال الزمخشري فيه الحي الباقي وهو اعتزال
لان المعتزلة تنفي صفات الربوبية وحقيقة الحي عند اهل الحق ليس هو الموجود فقط ولا الباقي والا كان الجماد حيا لانه موجود
وباق وذلك باطل فوجب ان يكون الحي هو الموجود الموصوف بالحياة فله صفة يتميز بها عن من ليس بحي من الموجودات
فلما صادم الزمخشري ما تقتضيه الاية من ثبوت الصفة وهو لا يقول بذلك ولا شيعته حرفها بالتاويل الى انه الباقي //
هذا تاويل لغير ضرورة فهو تحريف للقران والحاد في الدين ولو كان ما قاله حقا لكان كل باق حيا فيلزم كون الجمادات الباقية
احيا وهو باطل بضرورات العقول ثم قال الزمخشري بعد ذلك وهو على اصطلاح المتكلمين يعني شيعته المعتزلة الذي
يصح ان يعلم ويقدر وهذا تعريف فاسد لانه مبهم والحدود يجب ان يكون نصوصا لا تحتاج الى شرح لان الحد شرح
ما دل عليه اللفظ بطريق الاجمال فاذا احتاج الشرح الى شرح ودى الى التسلسل فقول المعتزلة الحي من يصح ان يعلم او
يقدر للمستفسر ان يقول لهم ومن الذي يصح منه ذلك فيقولون الحي فيتفق لهم عنه سوالي فلم تبينوا الى الحقيقة بعد فبطل
تعريفهم لانهم لم يعرفوا فاذا قال الحق الحي هو الموجود الموصوف بالحياة حصل المطلوب ثم الحياة من المعلوم ضرورة انها
شرط في العلم والقدرة وسائر الصفات التي تشترط فيها الحياة **قوله تعالى** لا تاخذه سنة ولا نوم قال الزمخشري
فيه ومنه حديث موسى انه سال الملائكة قال وكان ذلك من قوله كطلب الرؤية وهذا اعتزال وجهل عظيم لانه جعل
السوال عن الحي وهو هل ينام الرب تعم كالسوال عن الممكن وهو خلق الرؤية لله تعم وقد قدمنا بيان جواز الرؤية في الصدد
بما فيه شفاء للصدر ورد ما جهله فلانه اعتمد على ما ليس بقطعي مما نسب فيه هذا السوال الى موسى عليه السلام وترك
القطعي وهو الاجماع المنعقد على ان موسى عليه السلام عالم بالله تعم والعالم بالله عالم بما يجب له تعم ويستحيل عليه ويجوز
من احكامه في خلقه ولو سال المحال في حق الله تعم كان استهزاء بحقه وتهاونا به فيكون كفرا والانبياء معصومون منه على
القطع بالاجماع فيقتضي الاجماع ان موسى عليه السلام ما سال هذا السوال ولا يليق به بل يمتنع في حقه قول المعتزلة سال
ذلك ليبين لقومه منع ذلك قد اجبنا عليه في مسئلة سواله عليه السلام روية الله تعم في الصدر فوجب المصير الى
القطعيات ولا نترك بها ما ليس بقطعي **قوله تعالى** وسع كرسيه السموات والارض قال الزمخشري فيه وما هو الا تصوير //
وتخييل فقط ولا كرسي ثم وهذا اعتزال وتكذيب لخبر الله تعم وخبر رسوله ولما اجمعت عليه الامة وسبيل الدلالة هو ان نقول
كون الكرسي المذكور في الشريعة من الجائز العقلي وليس من المحال ومنكر هذا يسقط مكالمته واحد الجائزين اذا غاب عن
الحس والضرورة فلا طريق الى العلم بثبوته او نفيه الا الخبر الصدق وقد اخبر الله ورسوله المؤيد بالمعجزات عن
وجود كرسي لله تعم ولا ضرورة تحوج الى تاويله فكان تحريفا فوجب الايمان بما اخبر به الشارع نعم يجب ان ينفي
عن الله تعم الاستقرار والتمكن والمماسات والمحاذيات للاجسام لانه يفضي في حقه الجسمية ويبقى دلالة الكرسي

على العرش والكرسي، كذلك العرش وقد انكرت المعتزلة ايضا العرش وكل ذلك باطل بل كل ما اخبر الصادق عنه ثابت
ويتاول الاستواء خاصة بطرح المحال لان المحال والجائز جائز وخلق العرش والكرسي جائز والتجسيم ممنوع فوجب ان يكون
انكار المعتزلة للجائزات المخبر عنها في الشريعة باطلا وتاويلهم لغير ضرورة كذلك قوله تعالى فيما يتعلق بالاية المتقدمة
الذكر من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه قال الزمخشري فيه لمخاطبته باحوال الخلق وعلمه بالمرتضى منهم المستوجب الشفاعة
وهو اعتزال ايضا وتحريف للقران لانه حرف الاية لا تقتضي ان الشفيع لا يشفع الا باذن واما المشفوع فيه فمعلوم انه لو
كان طائعا او تائبا لا سيما عند المعتزلة فانه لا يحتاج عندهم الى شفاعة لان التائب عندهم يجب قبول توبته فانحصر القول
في المحتاج الى الشفاعة ان يكون هو المذنب فاذا المحتاج الى الاذن في الاية هو الشافع فقط فحرفت المعتزلة هذا المعنى
وجعلوا المحتاج الى الاذن هو المشفوع فيه فلا يشفع الا في مرضي طائع تائب ولا يشفع عندهم في عاص غير تائب وقد بينا
ان التحريف الحاد في الدين وانما مقتضى هذه الاية ان الشافع محتاج الى اذن الله تعالى ثم يشفع في العصاة لو فيها شرعيا ومعنى
معقولا فقد ورد في الحديث اعددت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي وقد تواترت الاحاديث بدخول طايفة من العصاة
النار وخروجهم منها بالشفاعة ولو ورد ما يقتضي الاحتياج الى الاذن في المشفوع فيه لوجب حمله على من اتصف
بالايمان فهو المشفوع فيه دون الكافرين لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به الاية وهم مرضية لهم الشفاعة عند الله
تعالى العهد الذي لهم وهو الايمان ثم قول الزمخشري المستوجب للشفاعة كلام باطل لما بيناه من ان الله تعالى لا يجب عليه شيء
بالدلائل القطعية وقوله بعد ذلك علم اهل العدل والتوحيد هو ما عليه اهل الحق المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم وعضد ذلك ببراهين العقول وقول الزمخشري في مدح شيعته المعتزلة ان العرانين تلقاها محرم
كلام باطل لانه شاهد لهم من شيعتهم فلا يقبل لامتناع قبول شهادة الشاهد لنفسه فلا يلتفت لما قاله من ذلك والتحاكم
في هذا كله الى الدلائل القطعية الشرعية والعقلية على ما تقدم بيانه لا الى مجرد الدعاوي بغير دليل قوله تعالى لا اكراه
في الدين ذكر في اثناء الكلام عليه قوله تعالى ولو شاء ربك لامن من في الارض كلهم جميعا قال فيه اي لو شاء لقسرهم على
الايمان ولكنه لم يفعل وبنى الامر على الاختيار وهو اعتزال وقد قدمنا الكلام على حرف لو انه متى دخل على مثبت في اللفظ
كان منفيا في المعنى وان دخل على منفي في اللفظ كان مثبتا في المعنى وقد دخل في هذه الاية على مثبت في اللفظ وهو قوله
تعالى ولو شاء فاقتضى الكلام كله انه تعالى ما شاء ايمان جميعهم وهو الذي عليه اهل الحق والمعتزلة يعتقدون ان الامر هو
نفس الارادة وقد امر الكل بالايمان اجماعا فعندهم انه تعالى اراد الايمان من جميعهم فصار قوله تعالى ولو شاء ربك لامن
من في الارض كلهم جميعا يبطل عليهم انه قد شاء ايمان جميعهم لان الحاصل لا يدخل عليه حرف لو فلما انقطعوا في هذا المقام
اخذوا في طلب التحريف والتلبيس والتمويه والتدليس فقالوا حرف لو انما دخل في هذه الاية على مشيئة منفية وهي
مشيئة ايمانهم قهرا واضطرارا وهذا لا يغنيهم من الحق شيئا اولا لما يبطل عليهم ان ما قالوه تاويل لغير ضرورة فكان
ممنوعا والثالث ان الدليل العقلي قد دل على انه تعالى ما شاء ايمانهم الكسبي لانه قد شاء ضده الواقع وهو الكفر فلو شاء ايمانهم
لزم تعلق ارادته تعالى بالجمع بين الضدين وهو محال وتعلق الارادة بالمحال والرابع قد بينا ان هذا الكلام الذي قالوه يبطل
عليهم على مذهبهم لان مشيئته تعالى ايمانهم اضطرارا خارج عندهم عن الحكمة فكيف تصح نسبته الى الله تعالى بقولنا لو شاء
مع استحالته لانه لا يقال لو شاء الجمع بين الضدين فيبطل قولهم ايضا من مذهبهم وايضا فلما بطل من مذهبهم تعلق ارادته
تعالى بايمان على وجه القهر والالجاء اذ لا حكمة فيه عندهم لم يبق لتعلقها وجه في هذه الاية الا ايمانهم الكسبي وهي عندهم
قد تعلقت بذلك ولو تعلقت بذلك لم يدخل عليها حرف لو اذ لا دخول له على حاصل فعلم بذلك انه تعالى ما اراد ايمان جميعهم
الكسبي بل اراده ممن وقع ايمانه وهو قول اهل الحق ولم يبق لحرف لو على مذهبهم متعلق وكل ما ادى الى ابطال معاني
القران وحروفه فهو الباطل اجماعا وقد تقدم في هذه المسألة بيان وتقدمت قواعدها في الصدر قوله تعالى الله
ولي الذين

ولي الذين امنوا قال الزمخشري فيه ولي الذين امنوا اي ارادوا ان يومنوا يلطف بهم وهو اعتزال بناه الزمخشري وشيعته
على توهمهم انهم يخلقون افعالهم وقد تقدم ابطال ذلك عليهم فقالوا بناء على ذلك ولو كان تعالى وليا لهم في خلق ايمانهم
لا من كفرهم لكان خالقا لافعالهم وهذا يبطل الاعتزال فحرفوا الاية لاجل ذلك وردوا الولاية من الله تعالى المومنين لغير ذلك
وقدموا ارادة المخلوقين على لطفه تعالى والامر بخلاف ذلك فلطفه تعالى هو السابق لارادتهم الايمان ثم لما سئلت المعتزلة عن حقيقة
اللطف لم يجيبوا بشيء يصلح ان يعول عليه بل ولا ان يلتفت اليه لانهم قالوا يخلق شيئا يقارن ايمانهم واي فائدة للمومنين في ذلك
المقارن وهم لا يعلمونه وليس لهم فيه دلالة على شيء ولا شعور لهم به فكان وجوده بالنسبة الى المومن كعدمه هذا لو قد ثبت ذلك
المقارن بل لا دليل على ثبوته وانما قولهم بذلك مجرد دعوى وحيدة عن الحق والتوحيد واخراج للافعال عن فاعلها وابطال
لمعنى الموالات ولمعنى الاخراج من الظلمات الى النور ولا يعقل لهذا كله معنى الا على ما قاله اهل الحق والظلمات في هذه الاية
هو الكفر والنور هو الايمان وهو تعالى خالق ايمانهم بدلا من كفرهم فعقل المعنى وبطل ما قالته المعتزلة وقد اتفقوا على ان الموالاة
وهذا الاخراج من الظلمات الى النور حاصل لهم في الدنيا والاخرة وما لم يكن تعالى خالقا لاخراجهم من الظلمات الى النور فلا
معنى للاخراج فتبطل معاني القران على مذهب المعتزلة وكل مذهب ادى الى هذا فهو الباطل اجماعا وبرهانا فبان بهذا
ان قول المعتزلة في اللطف انه خلق شيء يقارن ايمانهم ضرب من ضروب الهذيان عند ذوي العقول اذ لا معنى له ولا دليل
عليه ثم انا قد قدمنا بيان تماثل جواهر العالم فعلم بذلك ان كل جوهر منها قابل لما يخصصه به المخصص سبحانه والعلم بالواجب
والجائز والمحال هو اصل العلم بهذه الحقائق الغامضة فلا يغفل عن ملاحظتها في المسائل فهو الى الله تعالى من شاء بفضله ويعمي
من شاء بعدله لا باستحقاق احد من المخلوقين لذلك لذاته والطاغوت كل داع الى الكفر يخرجونهم من النور الى الظلمات
اي بالدعوة والتزيين ووجب هذا التاويل لما تقدمت دلائله من ان المخلوقين لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وعلى ما تقوله
المعتزلة المخلوقون عندهم اولياء انفسهم لانهم يدعون ان الاخراج من الظلمات الى النور بايديهم وكذلك قولهم في ضد
ذلك وهذا مخالف للقران والبرهان وكل مخالف للقران والبرهان فهو الباطل قطعا قوله تعالى ان اتاه الله الملك قال
الزمخشري فيه اتاه ما غلب به وتسلط واما التسليط والتغليب فلا وهو اعتزال لانه اخراج للتغليب والتسليط عن
قدرة الله سبحانه وخلقه وهو شرك بالله وبراهين الوحدانية تبطل عليهم ذلك على ما تقدم بيانه في الصدر من ان الله تعالى لا
خالق لشيء من المخلوقين سواه قوله تعالى قال انا احيي واميت قال ابراهيم فان الله ياتي بالشمس من المشرق فات
بها من المغرب الاية قال الزمخشري فيه وهذا دليل على جواز الانتقال للمجادل من حجة الى حجة وليس الامر كما توهم الزمخشري
ولم ينتقل الخليل عليه السلام قبل انقطاع نمرود وهو الانتقال الممنوع واما الانتقال بعد انقطاع الخصم في المناظرة الاولى
فليس بانتقال ممنوع وليس بعجز عن تتميم الدليل الاول وانما هو تشييد للحق واقامة دليل مستانف بعد دليل تام
وبيانه في هذه الاية هو ان نمرود لما انقطع في المناظرة الاولى لان الخليل عليه السلام استدل على ابطال دعواه الالهية
لنفسه بان الاله هو الذي يحيي ويميت حقيقة لان الحقيقة هي الاصل في التخاطب دون المجاز فعدل نمرود الى المجاز
فاخرج رجلين من السجن فقتل احدهما واطلق الاخر وليس هذا الوجه هو الذي طالبه الخليل عليه السلام به وانما
طالبه بالاحياء الحقيقي والاماتة الحقيقية بخلق الحياة في الميت بدلا من الموت وخلق الموت في الحي بدلا من حياته وانما
يصح هذا للقادر بالقدرة القديمة فما احيى نمرود على الحقيقة ولا امات فبان عجزه عما طالبه به الخليل عليه السلام
وانقطاعه وتخلصت المناظرة الاولى ثم اخذ الخليل عليه السلام في بيان حجة اخرى من حجج التوحيد فيها ابطال اخر
على نمرود في دعواه الكاذبة فبين ايضا ان الاله هو الذي ياتي بالشمس من المشرق كما هو المنفرد باحياء الموتى فات بها
من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين فقد بهت اولا وبهت اخرا ولكن جاءت المناظرة الاخيرة ليس
فيها مجاز البتة فكانت هي القاضية على نمرود في الظاهر والباطن وكانت الاولى قاضية عليه في نفس الامر وعين الحق لكن

ليس فيها بالمجاز على الخلق وانما مدحة بعد محمدة اخرى ليس بانتقال ممتنع عند اهل علم الحقائق وانما الانتقال المحجور هو الانتقال عن حجة قبل تمامها لانه يؤذن بالعجز عن تكميلها وانما منعوه لئلا يؤدي الى ان يتعذر عليه تمام الاخرى فينتقل فيؤدي الى عدم ضبط الكلام وفراغ النزاع فلم يعلم الزمخشري ما حقيقة الانتقال فنسبه الى الخليل عليه السلام من غير بصيرة وقد بينا بطلان ذلك **قوله تعالى** واذ قال ابراهيم رب ارني كيف تحيي الموتى قال الزمخشري فيه بصرني فتاول الاية عن قوله ارني الى بصرني وبصرني يرجع الى العلم ولا ضرورة لهذا التاويل فكان تحريفا وقد قدمنا ذكر الاجماع على منعه ويبطل ما قاله الزمخشري من التاويل اجماع الامة على ان ابراهيم عليه السلام كان عالما بان الله قادر على احياء الموتى وهو البصر والحاصل لا يبتغى وهذا معلوم على الضرورة فلم يبق الا ان الخليل عليه السلام اراد ان يحصل له بالضرورة والعيان ما حصل له بالدليل والبرهان وقول الزمخشري على الاستدلال يجوز معه التشكيك ليس بصحيح اذ العلم الحاصل بالبرهان المستند الى الضرورة لا يبقى معه تشكيك البتة لانه مستند الى الضرورة والعلم الضروري على قسمين ضروري قبل النظر وضروري بعد النظر واليه ذهب امام الحرمين في البرهان والجامع بين القسمين على هذا المنهاج ان يقال العلم الضروري ما لا يبطل التشكيك فيبطل قول الزمخشري في هذا الموضع معقولا ومنقولا من تشكك فما حصل له نظر صحيح ولا حصل علم ولو حصل له ذلك لما تشكك **قوله تعالى** والله يضاعف لمن يشاء قال الزمخشري فيه ويزيد عليها اضعافها لمن يستوجب ذلك وقد بينا من قبل انه لا يستوجب احد على الله شيئا بالبرهان ولان ما قالته المعتزلة هنا مناقض لقوله تعالى لمن يشاء ومعتقد لا طائل من غير دليل وكل مناقض للحق دخل الباطل **قوله تعالى** ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى لهم اجرهم ولم يقل فلهم اجرهم بالفاء كما فيما بعد قال الزمخشري فيه والفرق بينهما من جهة المعنى ان الفاء فيها دلالة على ان الانفاق به استحق الاجر وهو اعتزال وقد بينا من قبل بالدلائل ان الله سبحانه لا يستحق احد عليه شيئا كما تعتقده المعتزلة فلو قال لان الفاء فيها دلالة على ان الانفاق به نيل الاجر شرعا لا استحقاقا عقليا ولا ايجابا لصح الكلام **قوله تعالى** ايود احدكم ان تكون له جنة من نخيل واعناب الاية ذكر الزمخشري فيها عن ابن عباس ضربت مثلا لرجل يعمل الحسنات ثم بعث اليه الشيطان فعمل بالمعاصي حتى اغرق اعماله كلها قال الايمة علماء الاثار كثيرا ما تذكر المعتزلة اخبارا لا اصل لها في الصحاح يقصدون بها نصرة بدعتهم فلا يعول على نقلهم ثم لو صح هذا الخبر عن ابن عباس رض وورد من طريق تقوم به الحجة في النقل مثل هذه المسالة لوجب تاويله وحمله على ان الرجل المذكور الذي عمل بالمعاصي عمل بها مطلقا حتى جعل من جملتها استحلال تلك المعاصي والتهاون بحق الله تعالى وحرماته فلذلك حبطت اعماله لان الكفر هو الذي يحبط العمل فقط على ما قد منا دلائله في الصدر فليتامل هنالك ابطال قول المعتزلة بالاحباط بما دون الكفر **قوله تعالى** ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء قال الزمخشري فيه لا يجب عليك ان تجعلهم مهتدين يشير الزمخشري هنا الى ان حرف الاستدراك تقتضي ان يكون معنى الكلام ولكن على الله تعالى ان يجعلهم مهتدين وفسرت المعتزلة على هنا بمعنى الوجوب الذي نفاه قوله تعالى ليس عليك هداهم قال الزمخشري هنا ولم يقل ليس بيدك خلق هدايتهم يعني فكان يكون الاستدراك على هذا الوجه ولكن بيد الله خلق هدايتهم يعني فلم يرد على هذا الوجه اقتضى الكلام انه ليس بيد الله خلق هدايتهم وانما يجب عليه ان يجعلهم مهتدين ثم فسر هذا الوجه الذي يجب عليه فلم يجعله ان يخلق هدايتهم لئلا يبطل اعتزاله ولكن فسره بان يلطف بهم وفسرت المعتزلة هذا اللطف بمعنى انه يخلق شيئا يقترن بخلقهم هم لايمان انفسهم وهدايتهم لها فتاملوا حكم الله هذا التعب العظيم وانتاج هذه الاوهام البعيدة عن الحق في طلب الالحاد والشرك بالله سبحانه واخراج مصنوعاته عن صنعه تعالى وخلقه وقد دللنا في الصدر بالدلائل القطعية ان الله تعالى لا يجب عليه شيء وانه تعالى خالق المخلوق سواه طاعة كان المخلوق او عصيانا او كفرا او ايمانا فوجب تاويل الالفاظ التي توهمت المعتزلة التمسك بها ولم يعلموا انها قابلة للتاويل بخلاف البراهين العقلية القطعية والنصوص الشرعية القطعية ايضا فيكون معنى قوله تعالى ليس عليك هداهم اي لم نامرك بخلق

هداهم

هم

هداهم لانه ليس عليك هداهم اي لم نامرك بخلق هداهم لانه ليس من مقدورات العباد الخلق والايجاد ولكن الله يهدي من يشاء اي الهدى الخاص بخلق الايمان في القلوب وهو الذي يختص به الله ان يدخل عليه قوله تعالى من يشاء لان الهدى العام بمعنى الدعوة والبيان قد يشمل الجميع من مومن وكافر وهذا الهدى العام هو المذكور في قوله تعالى لنبيه عليه السلام وانك لتهدي الى صراط مستقيم ونفى عنه الهدى الخاص بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت اي لا تخلق الايمان في قلبه ولكن الله يهدي من يشاء كما في هذه الاية التي نحن بسببها فيكون معنى الكلام فيها ليس عليك هداهم بمعنى الخلق لانا لم نامرك بذلك اذ ليس من مقدورات العباد الخلق ولكن الله هو الخالق لهداهم ان شاء ذلك وقد قدمنا في الصدر البراهين على هذه القواعد التوحيدية كلها فوجب لذلك تاويل ما يقابل ذلك ووجب بطلان مذهب المعتزلة **قوله تعالى** لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قال الزمخشري فيه وتخبط الشيطان من زعمات العرب يزعمون ان الشيطان يخبط الانسان فيصرع والخبط الضرب على غير استواء كخبط العشواء قال فورد على ما كانوا يعتقدون وهو اعتزال شنيع وخروج عن الدين لانه تكذيب للقرآن وحمل لكلام الله تعالى على الاوهام والزعمات من المتوهمين بنفي الحق والكفر الى معتقد هذا اقرب من الاعتزال ثم من مذهب المعتزلة باحالة تاخير البيان عن وقت الحاجة فكيف اجازوا تاخير هذا البيان عن وقت الحاجة فكيف وكيف لم يقل تعالى كالذي يتخبطه الشيطان من المس على زعم الزاعمين وتوهم المتوهمين ولو انفتحت اجازة مثل هذا الباب على اخبارات القرآن لجاز لقائل ان يقول الاخبارات عن العرش والكرسي والجنة والنار والثواب والعقاب كل ذلك من زعمات وكذلك الصراط والميزان والحوض والشفاعة وهذا كله انسلاخ عن الدين وخروج عن الاسلام والمسلمين والاجماع راد عليهم واصل المسالة ان نقول هذا جائز عقلي اخبر به الصادق ولا ضرورة تنافيه فوجب الايمان بجميع هذه المخبرات وانما انكرت المعتزلة وجود الجن لمذهب لهم فاسد تقدمت الاشارة اليه وهو انهم قالوا لو كانوا موجودين لرايناهم لان الشعاع ينبعث من اعيننا ويلاقي بشرتنا وبشرتهم فلما لم نرهم دل ذلك على عدمهم وهذا من المعتزلة كلام فاسد وقد ابطلنا عليهم القول بالاشعة وبينا ان الروية ليست الا معنى قائما بذات الرائي فان خلق له راه وان لم يخلق خلق ضده وهو المانع فلم ير الموصوف به شيئا ولو لم يلزم المعتزلة انكار وجود الرياح والملائكة لانا لا نرى شيئا من ذلك ومنكر ذلك مخالف للحس والمعقول والمنقول قالوا نجوز اذا وجود جبال من ذهب بحضرتنا وان لم نر ذلك وكذلك وجود اسود قلنا الضرورة داعية بعدم ما قدره السائل بحضرتنا وان اقرب العقل بجوازه ذلك حتى لو ان نبيا اخبرنا بوجود ذلك بحضرتنا الآن لا منا به لاجل الخبر الصدق واصل الجواز العقلي وذلك كما انا الان نقطع بكون مياه البحار ملحا اجاجا بالضرورة حتى لو نبيا اخبرنا انها صارت عسلا او تواتر الخبر بذلك لوجب الايمان بوجود ذلك للخبر المعلوم صدقه واصل الجواز العقلي ولذلك امن الصحابة رض ونحن الان وكل مومن الى قيام الساعة بان جبريل عليه السلام كان ينزل من السماء ويتحدث مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة لا يرونه ويقولون ترى ما لا نرى يا رسول الله وهذا مما لا يشك في جوازه عاقل ولا في وقوعه مومن واصله الجواز العقلي والخبر الصدق فلما اخبر القرآن بوجود الجن وانت سورتهم فيه مسطورة واجمعت الامة على الايمان بمقتضى ذلك من وجودهم وجب كون من انكر ذلك كافرا باجماع الامة لانه مكذب للقرآن وخارق لاجماع الامة فمن انكر وجود الجن من الفلاسفة المعتزلة والفلاسفة وبعض الاطباء فذلك حكمهم ثم قال الزمخشري بعد ذلك والمس الجنون ورجل ممسوس قال الزمخشري وهذا ايضا من زعماتهم وان الجني يمسه فيختلط عقله وذلك وهذا المس ايضا من الجائزات العقلية وورد القرآن بذكره فوجب حمله على ظاهره اذ لا ضرورة وحمله دائما في القرآن على زعمات العرب وتوهماتهم تحريفا والحادا في الدين وتعريضا لكتاب الله تعالى الى حمل الكثير اياته على مثل ذلك على ما تقدم ذكره وكل ذلك باطل باجماع الامة فبطل ما قالته المعتزلة **قوله تعالى** فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون توهم الزمخشري ان هذه الاية لا تبقي لعصاة المومنين طمعا في المغفرة وهو غالط فيها فنقل ابن عطية في تفسيره وغيره من المفسرين انها نزلت للاخبار عن الكافرين

وجد بد

وهم اهل الطاعة الجاهلية الاولى الاتري الي قوله تعم ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وظاهر هذا القول لا يصدر الا من كان لا انه تحليل المحرم ولهذا رد سبحانه عليهم قولهم ببيان حقيقة المسئلة فقال واحل الله البيع وحرم الربا فهذا هو الذي قاله في كل ماهو من الشرايع وما ليس منها فمعتقد التساوي في ذلك منكر الشرايع ومكذب لله ورسوله فكان كافرا فانبني تمام هذه الاية على اولها فكان المعني فمن جاءه موعظة من ربه يعني بالكتاب المنزل على رسوله فانتهي عن كفره واستحلاله الربا فله ما سلف لان الاسلام يجب ما قبله ومن عاد الي كفره واستحلاله فهي ردة وكفر فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون واما مسائل العصاة فسائل اخر قد تقدم الكلام فيها مع الزمخشري وشيعته بما فيه كفاية من قبل فتغفل الزمخشري استقالة بيت بدعته واعتنى الله وهواه فاعماه ذلك عن النظر الي سبب نزول الاية فيما نزلت حتي يكاد من عماه ان يحمل كل اية على هواه ولو قدرنا ان الاية نزلت في العصاة لم يكن للمعتزلة فيها متمسك اذ يصح حملها على ان التائب مغفور له ما سلف على احد القولين في ذلك ومن عاد فاولئك اصحاب النار المتوعدون بها ان جازاهم مولاهم ولم يغفر لهم لقوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولو عوقبوا بالنار فقد بينا ان الخلود يقتضي في اللسان البقاء ولا يقتضي الابدية وان الابدية لم ترد في الشرع الا في الكافرين وورد الاحاديث القطعية تواترا انه لا يبقي في النار من مات مومنا فلم يصح للمعتزلة ما املوه في تابيد عصاة المومنين في النار واحاديث الشفاعة قاضية عليهم في ذلك وقوله تعم في الاية وامره الي الله على الوجهين اما وامره في المغفرة الي الله اي له الحكم في ذلك من غير ايجاب عليه ولا استحقاق ففيه الرد على المعتزلة او وامره الي الله فيما بعد ذلك من توفيق من الله تعم له او خذلان او خلق طاعة او عصيان فالخطاب فقد تقدم بيان حكمه وان لم يتب فامره الي الله فان كان عاصيا ففي المشيئة وان كان كافرا فقد حكم تعم فيه بقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به **قوله تعالى** والله لا يحب كل كفار اثيم قال الزمخشري فيه تغليظ لامر الربا ومواعتزال لانه اشارة الي التكفير بالذنوب وقد ابطلنا على المعتزلة القول بذلك فيجب حمل هذه الاية على ظاهرها في الكافرين القائلين انما البيع مثل الربا وقد بينا ذلك وقول الزمخشري تغليظ لامر الربا اي في كون مرتكب ذلك تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا والحادا في الدين كما بيناه من قبل **قوله تعالى** يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مومنين قال الزمخشري فيه ان صح ايمانكم وهو اعتزال لانه اوقف صحة الايمان على ترك المومن للربا الذي ياخذه لا على وجه الاستحلال يعني فان لم تتركوه لم يصح ايمانكم وهذا هو التكفير بالذنوب وقد قدمنا ابطال القول بذلك بالدليل القطعي فلم يبق الا ان يكون المعني غير ما قاله وهو وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مومنين اي كاملي الايمان فان قلت هذا تاويل قلت الضرورة احوجت اليه وهو ما قام من الدليل على ان العاصي ليس بكافر كما تقدم بيانه وعضده باجماع الامة على ذلك فوجب التاويل جمعا بين الادلة واعمالا لجميعها ولو لم يفعل ذلك لابطلنا بعضها من غير موجب وقد قدح في دلايل الشريعة وهو باطل وعدم بالاجماع كما بيناه عليه من قبل ووجه اخر وهو ان يكونوا نهوا عن القول باستحلال الربا مع الاخذ كما فعل من قبلهم فيبقي قوله تعم ان كنتم مومنين على اصله اي ان لم تتركوا الاستحلال مع الاخذ لم يصح ايمانكم فصح ما قاله اهل الحق وبطل ما قالته المعتزلة **قوله تعالى** فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله لابد من الكلام على هذه ليلا يتوهم المعتزلي من ذكر الحرب التكفير وقد ابطلناه من قبل فنقول هنا اما من لم يدع ما بقي من الربا على جهة الاستحلال فالحرب فيه ظاهر في الدنيا والاخرة وكفره بين واما من فعل ذلك على جهة العصيان فالعذاب حرب وهو متوعد به والانتقام حرب ولا يخلد في النار للابد الا الكافر كما تقدم بيانه وذهاب الاموال بذهاب البركة حرب ومن عاند في ذلك على وجه العصيان قوتل على ذلك حتي يرجع الي الحق كما فعله ابو بكر رض في مانعي الزكاة وهذا حرب **قوله تعالى** ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخري قال الزمخشري فيه انتصابه على انه مفعول له اي ارادة ان تضل ثم قال فان قلت كيف يكون ضلالها مرادا لله قال قلت لما كان ضلالها سببا للاذكار فكانه قيل ارادة ان تذكر احداهما الاخري ان ضلت لان السبب يتنزل منزلة المسبب عندهم وهو اعتزال من وجهين الاول قوله فان قلت كيف يكون ضلالها مرادا لله ثم اجاب بانه لما كان سببا للاذكار واعرض عن الجملة ان يكون ضلالها مرادا لله تعم عن

قولهم

قولهم ولو وقع ضلالها لما وقع الا بارادة الله تعم فلا بغفل عن اجماله للكلام ليبيت في ذلك نكتة الاعتزالية والاعتزال الثاني قوله فكانه قيل ارادة ان تذكر احداهما الاخري ان ضلت وقدر الارادة هنا لله تعم في الوجهين في منع ان تتعلق ارادته تعم بضلالها وفي وجوب ان تتعلق بالتذكير بناء على التحسين والتقبيح وقد تقدم ابطال قولهم بذلك ويبطل ما قاله ما علم يقينا انه تعم لو لم يرد الضلال لما وقع لكان وقوعه محالا ولو وجبت ارادته تعم للتذكير لما وقع ضده البتة لما تقدمت دلائله من استحالة ان يقع في ملكه تعم ما لا يريد ولما علم على الضرورة والمشاهدة وقوع الضلال في الوجود وعدم وقوع التذكير بطل ان يكون تقدير الكلام هنا ارادة على تقدير ان يكون هذه الارادة من الله تعم ووجب تقدير الكلام على خلاف ما قدرته المعتزلة قال ابو اسحق الزجاج رح وذكره الخليل بن احمد وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم واتباعهم للسنة ان المعني استشهدوا امراتين لان تذكر احداهما الاخري اي من اجل ان تذكر احداهما الاخري قال سيبويه فان قال انسان فلم جاز ان تضل وانما اعد هذا للاذكار فالجواب عندنا ان الاذكار لما كان بسببه الاضلال جاز ان تضل على ان الاضلال هو السبب الذي به وجب الاذكار قال ومثله اعددت هذا ان يميل الحائط فادعمه وانما اعددت للادعام لا للميل ذكر لانه سبب الدعم كما ذكر الاضلال لانه سبب الاذكار فهذا كلام ائمة اللسان ليس فيهم من تعرض لذكر ارادة الله تعم كما فعله الزمخشري ليبني على تحريفه هواه واعتزاله لانهم واوا ما يلزم عن تضمين ارادة الله تعم في المسئلة من تعريضها للتعذر ان وقع الاضلال وكذلك ان لم يقع الاذكار وعلموا جواز وقوع الاضلال وجواز تعذر الاذكار وارادة الله تعالى لا يجوز تعريضها التعذر فاعرضوا عن ذكر ما يلزم عنه الى ذكر ما ليس فيه وسيبويه هو امام الصناعة ومتبوع الجماعة وهذا كلامه في المسئلة ليس شيء من الاعتزال نعم يصح ان يقدر المفعول له ارادة انما قدرت ارادة المخلوقين فيكون تقدير الكلام واستشهدوا اي ارادة منكم اذ انتم الذين تقصدون ذلك ارادة الاذكار ولا مدخل هنا لذكر ارادة الله تعم بل ارادة المستشهد والمعد وانما استحال ان يقدر في الاية ذكر ارادة الله تعم لما بيناه بالدلايل القطعية في الصدر من استحالة ان يقع في ملكه تعم ما لا يريده **قوله تعالى** يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قال الزمخشري فيه لمن استوجب المغفرة بالتوبة وقد بينا ابطال ان يستوجب احد على الله تعم ووجب ايضا منع هذا الاطلاق مع قصد معناه وهو مذهب المعتزلة ومع عدم قصد معناه لانه يوهم الحجر في حق الله سبحانه فامتنع بالاجماع ثم لو كان لمن يشاء لمن يستوجب كما ذهبت اليه المعتزلة لتناقض الكلام وابطل اخره اوله لان من فعل ما يجب عليه لا يقول افعل ذلك ان شئت وانما يقال لمن يشاء في غير الواجب الا ترى انك لا تقول لمن استوجب عليك اجرته اعطيك ان شئت لانه كلام لا يسمع لان الوجوب يناقضه وهو يناقض الوجوب والنقيضان لا يجتمعان فلما قال تعم لمن يشاء علم بطلان الوجوب فجمعت المعتزلة في هذا الموضع بين المتناقضين فكان كلامهم باطلا وانما المعني الصحيح يغفر لمن يشاء مطلقا خص منه الدليل الشرعي من مات على الكفر فاخرجهم من المغفرة بقوله تعم ان الله لا يغفر ان يشرك به بقي من عداهم على اصل صحة المغفرة ثم زاد تعم ذلك بيانا بقوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي ان غفر له فبمشيئته وفضله لا بوجوب عليه خلافا للمعتزلة وعلى ما اثبته الاية قامت دلايل المعقول والمنقول **قوله تعالى** ويعذب من يشاء قال الزمخشري فيه من استوجب العقوبة بالاصرار ومن كلام اهل الحق انه كما لا يجب على الله تعم ان ينعم كذلك لا يجب عليه ان يعذب فان انعم فبفضله وان عذب فبعدله وقد تقدمت دلايل هذا كله في المقدمة وبينا استحالة الوجوب على الله تعم ومع ذلك الطرفين ويلزم المعتزلة ايضا في قوله تعم ويعذب من يشاء ان لو حمل على الوجوب كما حملته المعتزلة من تناقض الكلام ما لزمهم في قوله تعم يغفر لمن يشاء ولما بطل الوجوب في الطرفين وجب ابقاء لمن يشاء على الاطلاق الا ما قيدته الدلايل الشرعية كما تقدم بيانه من ان من مات كافرا فلابد من تابيده في النار وان امن بالله ومات على ذلك ولم يعصه قط فلا عذاب عليه وهو مويد في النعيم ومن عدي هذين في المشيئة خلافا لاعراض المعتزلة واراهم الفاسدة **قوله تعالى** لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال الزمخشري فيه الوسع ما يسع الانسان ولا يضيق عليه وكثيرا ما تستدل المعتزلة بهذه الاية على ان تكليف ما لا يطاق غير جايز واهل السنة يقولون بجوازه على ما تقدم بيانه في المقدمة وعلى ما اقتضاه قوله تعم ولو

شا الله لاعنتكم قال ايمة اهل السنة وليس للمعتزلة في هذه الاية دليل على اعتزالهم لانا نقول بموجبها ولا نمنع محل النزاع بيان
ذلك هو ان الوسع يرجع الي متعلق الارادة لا الى متعلق القدرة فما اراده العبد اتسعت نفسه له بالقبول وما لم يرده ضاقت
نفسه عنه بالكراهية ومسلة الطاقة وهي القدرة مسلة اخرى لا تعارض الاولى الا ترى ان الصلوات فرضت اولا خمسين
ولا شك ان النفوس تضيق عن خمسين وشق لخمس ورفع بفضله ما لا تتسع له النفس وان كان ذلك يقع مقدورا للعباد كالخمسين
صلاة في اليوم والليلة ووقوع التكليف بالخمسين صلاة يشهد بجواز تكليف ما ليس في الوسع فقد وقع الوقوع يدل على الجواز
ووقوع ذلك دل على عزة تعالى وعدله وقهره لخلقه ورفعه دليل على كرمه وفضله وهو ما قاله اهل الحق وقد دل التالي المقلية
على جواز تكليف ما لا يطاق ووقوعه وذكرنا من شواهد ذلك بقوله وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله نطق
في اول الاسلام بالخواطر الضرورية وذلك مما لا طاقة لنا بدفعه ثم رفع عنهم وقول الزمخشري بعد ذلك في قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعها انه اخبار عن عدله اعتزال بل هو اخبار عن فضله تعالى لانه لو كان اخبارا عن عدله لكان نقيضه جائزا وقد قال تعالى ولو
شاء الله لاعنتكم وقد تبين وقوع ذلك في قضايا خاصة فكان يكون على قول المعتزلة ولو شاء الله لجار عليكم وهذا محال في حقه تعالى
فلا يقال لو شاء الا فيما يصح في حقه سبحانه فليس بظلم ولا جور فالذي يجمع بين الادلة والايات هو ان يقال هذه الاية اخبار
عن فضله ولو شاء الله لاعنتكم اخبار عن عدله فجعلت المعتزلة ذلك وقد تحقق في المقدمة في هذه المسلة ما فيه شفاء
للصدور قوله تعالى ان نسينا او اخطانا قال الزمخشري فيه فان قلت النسيان والخطا متجاوز عنهما فما معنى الدعاء في ذلك
ثم اخذ يتاول هذا بناء منه على الاعتزال من القول بوجوب غفران ذلك ونفي المواخذة به في باب التعديل والتجوير المبنيين عندهم
على التحسين والتقبيح وقد ابطلنا عليهم جميع ذلك في المقدمة فبطل جميع ما بنوا على ذلك والتاويلات التي ذكر هنا استعملها الغنى
ضرورة فكان تحريفا والحادا في الدين وانما كان يحتاج اليها ان لو كان التكليف بالنسيان والخطاء والمواخذة بذلك مما لا
يطاق محالا عقليا واما مع علمنا من جواز ذلك ووقوعه في صدر الاسلام في مواخذتهم بالخواطر الضرورية حتى جثوا الركب
فامرهم عليه السلام بطلب التخفيف من الله تعالى فرفع عنهم الطلب بذلك على ما نقله المفسرون ومنهم ابن عطية وغيره
ومن العلم بجواز ذلك انه لا يلزم منه محال لعينه ومن ادل دليل على جواز ذلك سوال الصحابة رض رفعه ولا يسال الا رفع الممكن
واما المحال فلا يسال رفعه ولا حصوله وكذلك الواجب وانما يسال نفيه او حصوله الجائز فقط من اقسام المعلومات فلما سالوا
رفع ذلك علم انهم علموا جوازه والصحابة رض كانوا اعلم بالله سبحانه فيما يجب له ويستحيل عليه ويجوز من احكامه في خلقه
من المعتزلة وهذا معلوم على القطع فبطل ما قالته المعتزلة كيف وما ذكره الزمخشري هنا من التاويلات تلفيقات لا يقوم
له شي منها على ساق بل من ابعد شي فيها قوله اما ان يكون المراد به ما فرط فيه وكان السبب وسوسة الشيطان ولا
حاصل تحت هذا الكلام لانه ان كان هذا التفريط نسيانا او لا وهذا تقسيم منحصر فان كان نسيانا فقد صحت المطالبة به والا
لما سالوا رفعه وان لم يكن نسيانا خرج عن الاية والكلام والكلام هنا انما هو في النسيان المذكور في الاية والاصل في الكلام الحقيقة
دون المجاز فلا يجعل هنا النسيان تركا متعمدا ولانه ايض يلزم منه التكرار وهو خلاف اصل التخاطب لان الخطا هو المتعمد فيصير
الكلام ان اخطانا او اخطانا والقران منزه عن مثل هذا الخطاب فلا بد ان يكون نسينا على ظاهره وان حمل الخطاء في الاية
على النسيان كان الكلام ان نسينا او نسينا ولا يصح ايض حمل خطاب القران على ذلك فان قال تحمل الخطاء على السهو قلنا فالمسلة
لم تزل لاهل الحق على المعتزلة فانهم سالوا ان يرفع عنهم المواخذة بالنسيان والسهو فدل على انهم علموا جواز ان يواخذهم
تعالى بذلك وانه عدل منه بحق ملكه عليهم كما نص ابو موسى الاشعري رض اجمعين فما اعرفهم كانوا بالحق الوجه الثاني مما ذكره
الزمخشري في التاويل بانه قال كانه قيل ان كان النسيان والخطاء مما يواخذ به فما لهم سواه وهذا من الزمخشري ضرب من الهذيان
لان كلام الصحابة رض يكون على ما قدره اللهم لا تواخذنا بما لا تواخذنا به وهو طلب للحاصل والحاصل لا يبتغى وهم كانوا ارفع
من ان يقولوا هذا القول ثم يقال للزمخشري اذا كان الخطاء والنسيان لا يواخذ بهما فكيف يقولون ربنا لا تفعل معنا ما يستحيل في

حقك

حقك ان تفعله وهذا لا يصح ان ينسب اليهم وان كانا مما يواخذ به فقد صح الكلام على ظاهره وصح ما قاله اهل الحق وبطل تاويل الزمخشري
الوجه الثالث مما ذكره في التاويل وهو الضاغني صحيح وهو ان قال او يدعوا بما علم انه حاصل له قبل الدعاء يعني ان عدم المواخذة
بذلك معلوم عندهم وهو وقد اطبق جميع العقلاء على ان الحاصل لا يطلب تحصيله ولا يقطع الزمان في شي او طلب شي لا يثمر طلبه فائدة
ولانه لا يعقل تحصيل الحاصل البتة ثم اشار تعالى الي ان يكون المقصود ادم علينا ما مننت به علينا من عدم المواخذة بالنسيان وعلى
هذا الوجه ايض يسقط ما بايدي المعتزلة لان قولهم ادم ودعاوهم في ذلك يعلم منه جواز ان لا يديم عليهم ذلك والا لوجب لكان
حاصلا والحاصل لا يبتغى فلما علموا جواز ان يطالبهم بذلك طلبوا ادامة عدم المطالبة لعلمهم بجواز المطالبة في الاستقبال وما
جاز في الاستقبال جاز في الحال لاستحالة تبدل الحقائق فبطل جميع ما اورده الزمخشري وصح ما قاله اهل الحق فكل ما سالت
الصحابة رض عنهم رفعه علم من سوالهم علمهم بجواز ذلك قوله تعالى ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به قال الزمخشري فيه
من العقوبات النازلة بمن قبلنا وهو اعتزال من الزمخشري لانه تحريف للاية لان ظاهرها وارد في التكليف وعليه المفسرون
وما ذكره في سبب نزول الاية وسوالهم رفع ما كلفوا به من الخواطر الضرورية فرفع عنهم ذلك والتاويل لغير ضرورة
تحريف للقران والحمل بمعنى لتكليف كثير في اللسان ومنه فابين ان يحملنها اي فابين ان يحملن التكليف بها وكل ما ذكره المعتزلة
ايض هنا حيدة عن الحق وقد اقمنا الدلائل القطعية على جواز تكليف ما لا يطاق ووقوعه فما عسى ان يغني المعتزلة تلفيقها نعم
الواهية ثم قال طلبوا الاعفاء عن التكليفات الشاقة وهذا نقض لكلامه الاول لانه هنا رد الكلام الى التكاليف الشاقة وقد
وقد كان اولا رده الى العقوبات وهذا تناقض بين ثم اضطرب كلامه لا بحيه لان تلك الشاقة ان كانت تطاق فهو مناقض
لقولهم لا طاقة لنا به ومناقض ما ورد به القران وما اخبر به عن قول الصحابة رض عليهم فهو الباطل فعلموا ان ما سالوا
رفعه لا يطاق بنص القران عنهم فان قدرت تلك التكاليف لا تطاق فهو قولنا فقد سالوا رفع ما لا يطاق لعلمهم بجوازه وانه
مما يجوز من احكامه تعالى في عباده ثم قال وقيل المراد به الشاق الذي لا يكاد يستطاع من التكاليف وهذا ايض لا مستمسك
للمعتزلة فيه وان كان هو قد ضعفه والذي يبطله هو ان هذا الذي لا يكاد يستطاع ان كان مما يطاق فهو مناقض قولهم ما لا
طاقة لنا به والاصل في الكلام حمله على الحقيقة وما ناقض القول الحق كان باطلا والتاويل لغير ضرورة تحريف والحاد وان كان لا
يطاق فهو الحق الذي ذهبنا اليه وهو الذي سالوا رفعه من قبل لعلمهم بجوازه وقد تحقق في المقدمة وقوع التكليف بذلك
من اوجه وذكرنا فيه تماما فليتامل هنالك والله ولي التوفيق سورة ال عمران عليه بسم الله الرحمن الرحيم
قوله تعالى منه ايات محكمات هن ام الكتاب قال الزمخشري فيه ام الكتاب اي اصل الكتاب تحمل المتشابهات عليها وترد
اليها ثم قال ومثال ذلك لا تدركه الابصار الي ربها ناظرة لا يامر بالفحشاء امرنا مترفيها ففسقوا فيها ومثال ذلك لا تدركه الا بصار
جعلها محكمة وجعل قوله تعالى الي ربها ناظرة من المتشابه المردود بالتاويل الي قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو اعتزال
عكس به الا يتين فرد المحكم متشابها والمتشابه محكما نصرة لشيعته المعتزلة في انكارهم روية الله تعالى الثابتة بالقطعيات
جوازا في المعقول ووقوعا في المنقول فما قامت على مقتضاه من الايات البراهين القطعية التي لا تحتمل التاويل وعضدته
ايض الدلائل الشرعية التي لا تحتمل التاويل ايض كالاجماع ونحوه من القطعيات وجب القضاء بانه من المحكمات ووجب ان يتاول
بالرد اليه ما قابله او عارضه فوجب تاويل قوله تعالى لا تدركه الابصار الي قوله تعالى الي ربها ناظرة لان الروية ثابتة لله
من المعقول على القطع على ما تقدم بيانه في الصدر ثابتة الوقوع من المنقول بالايات والاحاديث الناصة على ذلك كقوله
عليه السلام ترون ربكم عيانا والاجماع القطعي قد عضد ذلك فوجب تاويل لا تدركه الابصار هذا من جهة اصول الدين واما
من جهة اصول الفقه فقد علم هنالك ان المطلق يرد الى المقيد بتاويله اليه جمعا بين الادلة والا ابطلنا ما زاد من المطلق على
قدر المقيد لغير موجب او ابطلنا دلالة التقييد ان قضينا عليه بالمطلق لغير موجب ايضا مع صحة الجمع وذلك باطل اذ
في الجمع اعمال الدليلين وعدم ابطالهما او ابطال احدهما من غير موجب وهو ابطال لدليل شرعي من غير موجب وهو

باطل بالاجماع فوجب تاويل قوله تعـ لا تدركه الابصار لانه مطلق ورده الي قوله تعـ الي ربها ناظرة لانه مقيد بيومئذ فنقول
فثبتت الروية بهذه الاية في المعاد وبقي لا تدركه الابصار معلا فيما قبل ذلك من الازمنة وفيما زاد على تلك الوجوه الناضرة من
الوجوه وهي وجوه الكفار اويتاول لا تدركه الابصار بمعنى الاحاطة والتناهي كما قال تعـ قال اصحاب موسى انا لمدركون اي محاط
بنا فلم تصب المعتزلة في اصول الدين ولا في اصول الفقه بل خالفوا المعقول والمنقول وعكسوا الحقائق واما قوله تعـ امرنا مترفيها
ففسقوا فيها فحق عليها القول فيجب تاويله ورده الى قوله تعـ قل ان الله لا يامر بالفحشا الا ان الزمخشري قال ذلك لان الدليل
الذي ذكرناه تاصيلا للمحكمات ورد البينات وهي المتشابهات اليها وذكر الاصل هو الدليل القطعي اقتضى ان الله تعـ لا يامر بالفحشا
لان فعل مع ما يامر به هو نقيض الفحشا وهو المامور به فلو امر بالفحشا لودي الى اجتماع النقيضين وذلك مح لان كونها فحشا
ليس راجعا الذاتها ولا الصفة نفسية لها بل لتعلق الامر بها مع الاجماع على ذلك وقد ثبت فوجب لما قلناه تاويل امرنا فيها بمعنى
امرناهم بالطاعة ففسقوا فحق عليهم القول وقرئ امرنا بالتشديد اي جعلناهم امراء واذا فسق الامراء هان كثير من الناس
بالدين وقد تفشى المنكرات وكان ذلك علامة على الهلاك عافى الله الاسلام من ذلك قوله تعالى ربنا لا تزغ قلوبنا قال
الزمخشري فيه اي لا تبتلنا ببلايا تزيغ فيها قلوبنا بعد اذ هديتنا وارشدتنا لدينك او لا تمنعنا الطافك بعد ان لطفت بنا //
والاعتزال في هذا الكلام من ثلاثة اوجه الاول قوله في تفسير لا تزغ لا تبتلنا ببلايا تزيغ فيها قلوبنا حذرا منه ان يجعل الزيغ
من خلق الله تعـ تحرف الاية عن موضعها لاجل الاعتزال الذي هو في الحقيقة شرك بالله تعـ تحريف القران محافظة منه ان لا يضيع له
شركه بالله تعـ فالمعتزلة في هذا كما قال تعـ يحرفون الكلم من بعد مواضعه والاعتزال الثاني قوله في تفسير بعد اذ هديتنا بعد اذ
ارشدتنا فاخرج الهداية بمعنى الايمان في القلوب عن خلق الله لان المعتزلة تدعي خلق ذلك لانفسها وهو شرك بالله ايض وليس
عندهم لله هداية في عباده سوى الدعوة والارشاد يعني هذا هو الحق طريق الى اصوات حادثة يخلقها في جماد يسمع منه الملك
او الرسول تلك الاصوات فيوديها للعباد ونفوا مع شركهم الكلام القديم فنفوا صفاته تعـ مع شركهم به قال تعالى ان الشرك
لظلم عظيم فاحري اذا انضم اليه نفي صفاته تعـ الثالث من وجوه اعتزاله قوله او لا تمنعنا الطافك فجعل الزيغ المسول دفعه
هو ان يمنع الالطاف وهي حيدة ايض عن التوحيد لله تعـ في افعاله ثم لما سئلوا عن الالطاف ما هي قالوا يخلق شيئا يقارن ايمانهم
فاخبر ولعن شيئا لم يقم على ثبوته دليل عقلي ولا شرعي بل ضرب الهذيان فهم اشركوا بالله تعـ ثم لبسوا بذكر شئ لا ارتباط بينه وبين ايمان
المومنين ولا فائدة ولا يرتضي القول بما قالوه عاقل اذا تامل حق التامل ويبطل عليهم جميع ما ذكروه في هذا الباب ما علم بالدلائل القطعية
من انفراده تعـ بخلق كل مخلوق هدى كان او ضلالا او بيانا او زيغا على ما تقدم بيانه في الصدر وقد بينا ايض اللطف ما حقيقته
وابطلنا ايض ما ليست المعتزلة بذكره وسموه لطفا وليس كذلك قوله تعالى وهب لنا من لدنك رحمة قول اهل الحق في هذه
الاية وهب لنا من لدنك رحمة بخلق العلم والايمان بك في قلوبنا والثبات عليه وقالت المعتزلة كما قال الزمخشري هنا بالتوحيد
بالتوفيق والمعونة ثم فسروا التوفيق ببيان الدلائل والدعوة وفسروا المعونة بخلق القدرة للعبد فقط واخرجوا خلق الايمان
في القلوب والاعمال عن ان يكون لله تعـ وهذا كله باطل لانه ان كانت الرحمة المطلوبة في هذه الاية والموهوبة ليست سوى الدعوة
والبيان فقط فقد اعطى سبحانه هذا المطلوب للكافرين لانهم قد دعوا وبين لهم السبيل وخلقت لهم القدر فيلزم المعتزلة ان يكونوا
مرحومين وهو باطل باجماع الامة فلم يبق الا ان يكون هذا المطلوب مما يختص به المومنين دون الكافرين وليس سوى خلق العلم
والايمان بالله سبحانه وتعـ في القلوب وخلق الاعمال الصالحة في الجوارح وهو ما قاله اهل الحق ويبطل ما قالته المعتزلة فان نازعوا
في خلق الله سبحانه لذلك رددنا عليهم بالبراهين القطعية التي تقدم ذكرها في الصدر قوله تعالى زين للناس حب الشهوات
قال الزمخشري فيه والوجه ان يقصد تخسيسها بتسميتها شهوات قال لان الشهوة مسترذلة عند الحكماء وهذه كلمات تشير
الى التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلنا القول بذلك بالبراهين والحق ان الشهوات لم يقبح منها ما قبح الا لنهي الشرع عنه لا
لاستقذار الاسم ولا لكراهة بعض الناس لها لما قدمناه من الدلائل على ذلك وقوله عند الحكماء لفظة فلسفية ولا عبرة بالملا

ان

الا ان تبعوا الانبياء عليهم السلام فيما جاءوه بالوحي في التوحيد والاعمال والافارقهم مردودة وابواب الخير كلها في وجوههم
مسدودة قوله تعالى قل او نبيكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جنات قال الزمخشري فيه واختص المتقين لانهم هم
المنتفعون به وهو اعتزال عنده وعند شيعته المعتزلة ان العصاة لا ينتفعون من هذه الجنات المذكورة في هذه الاية بشئ
اذ لا خروج لهم عند المعتزلة من النار وقد ابطلنا عليهم هذا المذهب فيما تقدم بالدلائل القطعية وبينا ان المومن ولو كان
عاصيا فله ضرب من التقوى وله فيه نصيب بايمانه لانه قد اتقى به الخلود في النار ويجب استعمال الاطلاق اللغوي هنا والمصير
اليه لاجل الدلائل الدالة على الغفران بقوله تعـ ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء والدلائل الدالة على خروج كل من دخل النار من المومنين
بالشفاعة قوله تعالى والله بصير بالعباد قال الزمخشري فيه يثيب ويعاقب على الاستحقاق وهو اعتزال لان المعتزلة تعتقد
هنا استحقاقا عقليا وقد ابطلنا عليهم ذلك وبينا انه لا استحقاق على الله تعـ فان ورد ما ظاهره ذلك كقوله تعـ وكان حقا
علينا نصر المومنين وقوله عليه السلام في الحديث وما حق العباد على الله فراجع الي انه تعـ من كمال كرمه وفضله ان من عليهم
بالثواب وسماه حقا فضلا ايض ليحقق لهم الطمانينة بالثواب وقد بين تعـ ذلك في اية اخرى كقوله تعـ ليجزي الذين امنوا وعملوا
الصالحات من فضله ودلت على ذلك براهين العقول هنا انه تعـ خالق اعمالهم فكيف يعقل ان يستحق عليه شئ بخلقه وصنعه
فان قلت اليس العاصي قد استحق العقاب قلت ان اردت استحقه عقلا كما تقوله المعتزلة فلا وان اردت انه استحقه شرعا
اي بالتوقيف الشرعي على ذلك فنعم وهو ما يقوله اهل الحق ثم قال ويصير بالذين اتقوا وباحوالهم قال ولذلك اعد لهم
الجنة فعنده ان المتقين اعدت الجنات لا للعصاة وهو اعتزال وعند اهل الحق انها اعدت لكل من مات على الايمان لانه لا يعرى
من التقوى بايمانه لكن الذين اعدت لهم الجنات على قسمين منهم من يدخلها ابتداء وهم غير العصاة ومنهم من يدخلها ويخلد
فيها ابدا بعد عقابه على ما جنى من السيئات ان لم تغفر له والتحاكم في هذا الي الدلائل المتقدمة الذكر في المقدمة الدالة على
ما ذكرناه قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو قال الزمخشري فيه شبهت دلالته تعـ على وحدانيته بافعاله الخاصة التي
لا يقدر عليها غيره وما اوحى من اياته الناطقة بالتوحيد بشهادة الشاهد في البيان والكشف والاعتزال فيه من وجهين
الاول نفيه للكلام القديم وصرفه شهادة الله سبحانه بالوحدانية لنفسه بكلامه القديم وهي الشهادة الحقيقة الي دلالة
الافعال على ذلك وهي الشهادة الحقيقة الى دلالة الافعال على ذلك وهي الشهادة المجازية تاويل لغير ضرورة بل لاتباع
الهوى والمذهب الاعتزالي الفاسد في انكار الكلام القديم فكان ذلك تحريفا للقران والحادا وقد حققنا في المقدمة دلائل
ثبوت ذلك بما فيه شفاء للصدور والحمد لله وبينا انه متعلق بكل مخبر عنه فوجب تعلقه بوحدانية الرب تعـ مع جملة
المخبرات وهي حقيقة الشهادة الحقيقية لان شهادة الشاهد هي خبره عن معلومه فاي ضرورة لتاويل هذه الشهادة
وصرفها الي المجاز بعد العلم بوجوب تعلق علم الله سبحانه وخبره بوحدانيته ولا شك ان افعاله تعـ كلها شاهدة له منها
بالسنة المقال ومنها بالسنة الاحوال لكن بعد تقدم شهادته تعـ لنفسه في الازل بوحدانيته الواجبة له ازلا وابدا وعلم
هذا يقينا بما بيناه من وجوب تعلق خبره تعـ بكل مخبر وعلمه بكل معلوم الاعتزال الثاني قول الزمخشري دلالته بافعاله الخاصة
به فجعل الله تعـ افعالا به دون افعال غيره خلقه والكل خلق الله تعـ وصنعه وليس لغيره فعل بل الافعال كلها خلقه على ما حققت
براهينه القطعية في المقدمة خلافا للمعتزلة حيث قسموا الافعال فجعلوا منها لله تعـ ومنها لانفسهم تعالى الله عن قولهم قال
الله تعـ ام جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شئ وهو الواحد القهار والبراهين العقلية
قد عضدت ذلك كله قوله تعالى واولوا العلم قال الزمخشري فيه فان قلت ما المراد باولي العلم قال قلت هم الذين //
يثبتون وحدانيته وعدله بالحجج الساطعة والبراهين القطعية قال وهم علماء العدل والتوحيد وهذا اعتزال كله وقصده
بالذين اثنى عليهم شيعته المعتزلة وقد حققنا في المقدمة بيان انهم يريدون بذكر العدل خلقهم لافعالهم دون الله تعـ وهو شرك في
الحقيقة بالله تعـ ويريدون بالتوحيد الذي ذكروه ان الله تعـ لا يرى لا في الدنيا ولا في الاخرة وانه مح في حقه ذلك وهو في

الحقيقة تكذيب لله ولرسوله ولسائر الامم والانبياء والمرسلين ومخالف لقواطع الدلائل وسواطع البراهين فالحذر الحذر من مذهبهم واشاراتهم والتعديل الحقيقي هو العلم بان الله تعالى له ان يفعل في ملكه ما يريد ويحكم في خلقه ما يشاء من غير حجر عليه والتوحيد الحقيقي هو العلم بانه تعالى واحد في ذاته وصفاته وافعاله على ما تحققت براهينه في المقدمة **قوله تعالى** ان الدين عند الله الاسلام قال الزمخشري فيه هو العدل والتوحيد ومراده بهذا الكلام في شرحه لدين الاسلام ان يوكد الكلام الذي قبله وكله اعتزال ومعاذ الله ان يكون الاعتزال هو دين الاسلام بل يخالف له الا ترى ان الايمان من جملة خصال الاسلام وشرط في صحة جميع خصال الاسلام وقد قال عليه السلام في بيانه في صحيح مسلم في حديث جبريل عليه السلام وتومن بالقدر خيره وشره والمعتزلة تابى ذلك وتكذب به والعياذ بالله من سخطه وتاملوا رحمكم الله صحة ما قدمناه ذكره عنهم في مقصودهم بذكر العدل والتوحيد وان قصدهم بذلك الشرك بادعائهم خلق افعالهم والتكذيب برؤية الله تعالى فقد اخبر الزمخشري هنا ان الاسلام هو العدل والتوحيد ثم قال لما اخذ في بيان ذلك في هذا الموضع قال وفيه ان من ذهب الى تشبيه او ما يودي اليه كاجازة الرؤية او ذهب الى الجبر الذي هو محض الجور لم يكن على دين الله الذي هو الاسلام وعندهم ان من اعتقد ان الله تعالى خلق اعمال العباد فهو جبري ويجور وان ثبت قدرة للعبد يكتسب بها وليس كما زعموه بل الجبري هو الذي ينكر القدرة الحادثة ويزعم انه في كسبه كالمضطر والمجبور وهو باطل بالضرورة كما بطل الشرك بالله تعالى بالبراهين وليس اهل الحق من مذهبي القدرية والجبرية في شيء والحمد لله على ما تقدم بيانه في المقدمة من اثبات قدرة حادثة للعبد غير مخترعة يثبت بها الادب مع الشريعة في امتثال الاوامر واجتناب النواهي مع ثبوت الحقيقة في توحيد الله سبحانه وانه لا شريك له في افعاله ثم اكد الزمخشري هنا اعتزاله بان قال وهذا بين جلي كما ترى وانما اكد الكلام هنا لان قصده وشيعته المعتزلة ان يخرجوا جميع اهل الملة والاسلام عن دين الاسلام لانهم يرجون رؤيته تعالى في الاخرة على ما صححته الدلائل الشرعية والبراهين القطعية وكذلك يقولون ان الله سبحانه خلق الخلق وخالق اعمالهم كما قال تعالى والله خلقكم وما تعملون وعلى ما قررته البراهين القطعية في ذلك على ما تحقق بيانه في المقدمة في ذلك كله واعلم ان المعتزلة في هذه المسائل على غلط عظيم لا يرتضي القول به من له مسكة من عقل فاين اثبات رؤية الله من نفي الوحدانية واين انفراد الله تعالى بخلق جميع المخلوقات واثبات ملكه عليهم على الاطلاق من نسبة الظلم والجور اليه لكن لله حكم في ابعاد بعض العباد ومن يضلل الله فما له من هاد **قوله تعالى** ذلك بانهم قالوا لن تمسنا النار الا اياما معدودات وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون قال الزمخشري فيه ذلك التولي والاعراض بسبب تسهيلهم على انفسهم امر العقاب وطمعهم في الخروج من النار بعد ايام قلائل ثم قال كما طمعت الجبرية والحشوية يعني اهل السنة والجماعة قال وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون من ان اباءهم يشفعون لهم كما غرت اولئك شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كبائرهم فتاملوا قوله هنا بتخليد عصاة المومنين وتشبيهه لهم ولعلماء الاسلام صحابة النبي عليه السلام القائلين بالشفاعة بالكافرين ونسبتهم لاهل السنة الى الجبر فرية عليهم لان اهل السنة يقولون بالكسب والكسب يناقض الجبر لان الكسب فيه اثبات القدرة الحادثة للمكتسب والجبر هو نفي تلك القدرة فاين النفي من الاثبات لولا عمى البصائر وقد ابطلنا عليهم قولهم بتخليد العصاة في النار باحاديث الشفاعة المتواترة المثبتة لخروجهم من النار الواردة في المومنين دون الكافرين فمن جمع في الحكم بين المومن والكافر والله تعالى قد فرق بينهم بحكمه فليس ما اعتقده هل يسوي بين متضادين او مختلفين الا من خذل الله عقله **قوله تعالى** تؤتي الملك من تشاء قال الزمخشري فيه تعطي من تشاء النصيب الذي قسمته واقتضته حكمتك من الملك والمعتزلة تعتقد في الحكمة رعاية المصلحة ثم يقولون مع ذلك وقد ابطلنا عليهم جميع ذلك في المقدمة وانما يعطي تعالى الملك من يشاء كما قال من غير استحقاق عليه ولا وجوب رعاية اصلح ولا مصلحة بل يوتي الملك لمن يهلكه به كفرعون ونمرود ويوتي الملك لمن يجعله رحمة له وللخلق كسليمان عليه السلام وداود عليه السلام وحكمته في ذلك كله علمه واحكامه بارادته تخصيص مقدوراته لا رعاية المصلحة والا بطلت حكمته فيمن

لم يراع

لم يراع مصلحته وهو باطل برهانا واتفاقا فصح ما قاله اهل الحق وبطل ما قالته المعتزلة **قوله تعالى** بيدك الخير قال اهل الحق في هذه الاية ان الله سبحانه علم الخلق الادب معه وعلمهم توحيده فعلمهم الاطلاق باضافة الخير اليه سبحانه فكانه تعالى قال قولوا في الملاتكم بيدك الخير ادبا معي ثم قولوا انك على كل شيء قدير تحقيقا وابذلك عن وحدانيتي في مصنوعاتي واني لا شريك لي فيها غيري والادب مصاحب لذلك كله لانه تعالى خالق الخير والشر مطلقا بالبراهين القطعية الدالة على ذلك كما تحقق بيانه في المقدمة فترك الزمخشري هذا الكلام الذي نوره لائح وبرهانه واضح وذكر ما مقتضاه انه تعالى انما خلق الخير دون الشر لان الكلام انما وقع في الخير ثم راى ان في الكلام المتقدم قوله تعالى وتنزع الملك ممن تشاء فيه وتذل من تشاء فاحتاج ان يجيب عن هذا فقال ولان كل افعال الله تعالى من نافع وضار صادر عن الحكمة والمصلحة فقوله كل افعال الله تعالى فقصده به ما عدى اكتساب العباد على ما ثبتت مقاصد المعتزلة في ذلك ودعواهم خلق اعمالهم وقد رددنا عليهم ذلك وقوله صادر عن الحكمة والمصلحة بناء على الاعتزال في ان الحكمة رعاية المصلحة للخلق وقد ابطلناه عليهم ايضا من قبل فعند المعتزلة من اتاه الله الملك او نزعه منه فانه يستحق ذلك لذاته وصفاته وهو فاسد لان ذوات المخلوقين جواهر متماثلة وصفاتهم عوارض موهوبة من خالقهم بجعلها في محالهم وبالعلم بالواجب والجائز والمستحيل وهي حقائق ضرورية لا تتبدل بل هي الضروريات الاول التي عليها تبتني العلوم فهي اول علوم الخلق ولو كان الامر كما قالته المعتزلة من استحقاق الخلق لذلك ورعاية الاصلح لهم في ذلك لبطل معنى قوله تعالى من تشاء وكان المعنى لا من تشاء بل لمن استحقه لذاته وكل كلام عاد على ابطال ايات القران وقواطع البرهان فهو الباطل ورد القران والبرهان ولو صح ما قالته المعتزلة لما وهب تعالى الملك لفرعون والنمرود ولا امثالهما لانه تعالى علم ما يكون منهما من الطغيان والعتو والكفر عند تمليكهما فاعطاهما ذلك وكان مصيرهما لما علم من الكفر والضلال فكان يجب على ما قالته المعتزلة ان لا يهب تعالى الملك لامثال هولاء الطغاة فلو كان يكون الاصلح لهم وللناس وهذا معلوم على الضرورة فعلم بذلك انه ليس الا الرجوع الى مشيئة الله سبحانه في كل الامور كما تقدم بيانه وبرهانه **قوله تعالى** لا يتخذ المومنون الكافرين اولياء من دون المومنين ذكر الزمخشري فيه ما مقتضاه التكفير بالذنوب وهو اعتزال لانه تكفير بمجرد ما صدق عليه انه موالاة والتكفير بمجرد الذنب هو مذهب المعتزلة والخوارج وقد قامت الدلائل على خلافه كما تقدم بيانه ولانه كان يلزم منه تكفير حاطب بن ابي بلتعة في القصة المشهورة ولم يقل بذلك احد من الصحابة ولا من الامة ولا عدله منه ردة بل صفح عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بان له عذره ولم يعده مرتدا ولا منافقا فلابد ان يشترط في التكفير بالموالاة ما شرطه اهل الحق من ان يكون الموالي مستحلا لذلك كما قيل في قوله عليه السلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن او مواليا لهم لاجل كفرهم تصويبا لذلك او رضي به فيكون بذلك كافرا وهو الذي يناقض موالاة الاسلام اعتقادا باطنا والنقيضان لا يجتمعان فاغفل الزمخشري هذه المعاني والشروط لاجل اعتزاله من القول بالتكفير بالذنوب وقد قامت الدلائل القطعية على انه لا يكفر مومن بذنب على ما تحقق بيانه في المقدمة **قوله تعالى** والله على كل شيء قدير قال الزمخشري فيه لان نفسه هي المتميزة من سائر الذوات متصفة بعلم ذاتي لا يختص بمعلوم دون معلوم وبقدرة ذاتية لا يختص بمقدور دون مقدور فهي قادرة على المقدورات كلها فكان حقها ان تحذر وتتقا فكذلك المعتزلة ينكرون صفات المعنوية ان يكون وجودية وهو الحق وقد تحقق الرد على المعتزلة في ذلك في المقدمة ثم انقسمت المعتزلة بعد انكارهم لوجودها قسمين فقالت طائفة منهم انها صفات نفس ومنهم الزمخشري وهي التي عبر عنها بقوله بعلم ذاتي وبقدرة ذاتية وصفة النفس عندهم يجب ان تعلم ادلا متعلق بالنسبة اليها او نفي من متعلق وقال بعضهم هي راجعة الى سلوب كقول الفلاسفة ومذهب اهل الحق انها صفات وجودية على ما تحقق بيان براهين ذلك في المقدمة وابطال ان يلزم من القول بذلك وبينا وجودها بان كل صفة منها تختص عن الاخرى بصفة نفسية في تعلقها الخاص بدلا من الاخرى ومن الصفة التي لا تعلق لها وصفة النفس لا تكون الا لشيء

موجود اذ لا تثبت صفة نفس لصفة نفس والا لزم التسلسل وهو محال فبطلت طريقة الزمخشري في ذلك واما طريقة بطلان
من ردها منهم الى سلوب بان رد القدرة الى سلب ليس اولى من رد ضدها وهو العجز الى السلب ايضا ويلزم من
القول بالسلب في الطريقة عرو المحل المقابل للصفات منها وهو محال على ما تحقق بيانه وبرهانه في المقدمة والقول بالسلب
في احد الطرفين دون اخر ترجيح من غير مرجح فكان باطلا فلم يبق من التقسيم الخاص سوى اثبات الصفتين وجوديتين
في الطرفين وهو الحق **قوله تعالى** يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الاية ذكر فيه صحة عود الضمير الذي في قوله
تعالى وبينه الى اليوم وفيه اشارة رقيقة الى الاعتزال وذلك انه اذا رجع ضمير وبينه الى اليوم يكون الوقف على وما عملت من
سوء فيكون المعنى تجده ايضا محضرا على اطلاق القول كما تراه وهو اعتزال لانه تنفيذ الوعيد فلا بد من تقييد الكلام لو تدبر
كما قاله بان يكون ان جازاه او ان كان مستحلا لذلك ومات على كفره وعند اهل الحق الوقف على قوله تعالى محضرا والابتداء
وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا اي وبين ما عملت من سوء ويكون العامل في يوم مقدرا تقديره اذكر
ونحو ذلك **قوله تعالى** قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله قال الزمخشري فيه اي من يصفق ويصعق عند ذكر
ذلك فلا يشك ان لا يعرف ما الله ولا ما محبة الله فقوله ما الله لا يجوز اطلاق ما عند اهل الحق لانها من جملة الفاظ المطالب
السبعة هو وهل سوال عن الوجود ولم وهو سوال عن السبب ومتى عن الزمان واين عن المكان وكيف عن الكيفية
واي عن النوع والطلب بما عن الجنس والرب تعالى ليس من الاجناس ولذلك غلط فرعون لما سال عن الله سبحانه بقوله
وما رب العالمين ولذلك اجاب موسى عليه السلام بقوله رب السموات والارض وما بينهما اي سالت عن جنسه فكان
سوالك فاسدا هو مجنس الاجناس وهي الجميع الكاينات وما كان يحكمها في المعقولية وقد قامت البراهين على ان الحق
تعالى يجانس المخلوقين ثم ذكر الزمخشري هنا حكاية ونسبها الى المتصوفة تنزه الاوراق والاسماع عن ذكرها مما لا يرتضى
ذكرها ولا ان مخلوقا نسبها قط الى خالقه تعالى وتقدس من كل مسكة من عقل ولو قدر ان ما ذكره نقل عن احد فليس كلام
اهل الخيال والهذيان مما ينقل ولا يقال ونقله لا سيما في تفسير القران سوء ادب مع الله سبحانه ومع كتابه ورسوله وانما
يقال في من قال مثل ما حكاه انه مجسم ومشبه كافر وممن تسقط مناظرته ومكالمته ويقتل كفرا انما يعلم انه به جنونا
فكيف يصح نقول الزمخشري في نسبتها الى التصوف صلحاء الامة واولياء الله سبحانه وقد علم ان كل عاقل معظم لخالقه ومنزه
له عن مثل ما ذكره في هذه الحكاية فضلا عن صلحاء المومنين والله يحكم بين عباده وهو الحكيم العليم **قوله تعالى** ذرية
بعضها من بعض والله سميع عليم قال الزمخشري فيه يعلم من يصلح للاصطفاء وهو اعتزال لان المخلوقين عند المعتزلة
منهم من يصلح لذلك لذاته ومنهم من لا يصلح لذلك لذاته وقد ابطلنا القول وبينا ان الصالح منهم انما صلح لان الله تعالى
خصصه بتلك الصلاحية لا ان ذلك لذاته لان الممكنات كلها قابلة لما يوضع فيها والامكان شاهد بذلك وقلب الحقايق
ع **قوله تعالى** والله اعلم بما وضعت قال الزمخشري فيه تعظيما لموضوعها وتجهيلا لها وهذا اطلاق ممنوع في حق ام
مريم عليها السلام لانه سوء ادب مع بعض الناس فكيف مع ام مريم التي اثنى الله تعالى عليها في القران بما اثنى قال تعالى ذرية
بعضها من بعض وانما قال هنا والله اعلم بما وضعت لمن في خلقه ما انفرد به من علم الغيب ودعم غيث ولما التهيئة لخدمة
بيت المقدس فاعطيت بنتا جعلت وابنها اية للعالمين فمعنى الكلام على ما قاله بعض اهل المعاني وليس الذكر الذي
طلبت كالانثى التي اعطيناك والله اعلم بما اعطيناك وما يكون لهما في العالم من عجائب الايات دون وصف احد من
الصديقين بقبيح وصف الجهل وكذلك يجب منع قول الزمخشري بعد ذلك وهي جاهلة بذلك لما قدمنا بيانه من وجوب
الادب مع من اثنى الله تعالى عليه وكذلك يجب تعظيم كل ما هو من شعائر الله تعالى قال تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها
من تقوى القلوب **قوله تعالى** واني اعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم قال الزمخشري فيه وما يروى من الحديث
ما من مولود يولد الا والشيطان يمسه حين يولد فيستهل صارخا من مس الشيطان اياه الا مريم وابنها ثم قال الزمخشري

فان صح

فان صح معناه ان كل مولود يطمع الشيطان في اغوائه الا مريم وابنها قال وكذلك من كان في صفتهما قال واستهلاله صارخا
من مسه تخييل وتصوير لطمعه فيه كانه يمسه ويضرب بيده عليه قال واما حقيقة المس والنخس كما يتوهم اهل الحشو فكلا
ولو سلط ابليس على الناس ينخسهم لامتلأت الدنيا صراخا وعياطا مما يبلونا به من نخسه وهذا كله من الزمخشري وشيعته
المعتزلة تلاحد في الدين واستهزاء بكلام النبوة ولا يلزم شيء مما توهموه لان ما ورد في الشريعة من ذلك جائز عقلي
اخبر به الصادق ولا ضرورة الى التاويل فوجب الايمان بذلك والتاويل لغير ضرورة الحاد في الدين وتحريف للقران وقوله
لامتلأت الدنيا صراخا وعياطا غفلة منه من الحقايق لان الخبر الشرعي انما ورد عن زمن خاص وهو زمن الولادة ولا يلزم
من صراخ المولود حال ولادته امتلاء الدنيا صراخا وعياطا وقوله في اول كلامه عن مريم عليها السلام وابنها وكذلك
كل من كان في معناهما وهو زيادة عليهما استثناه الشرع بغير دليل فهو مردود ويحترز من اشارته بذلك الى نكتة
اعتزالية وذلك ان المعتزلة تعتقد ان بعض الناس لذواتهم يستحقون ان لا يقربهم الشيطان وكل من كان مثلهم وليس كما
توهموه لان كل ممكن قابل وانما لا يقرب الشيطان بعضهم لوقاية الله لهم لا لذواتهم وذلك راجع الى فضل الله تعالى يوتيه من
يشاء فقد قدمنا في هذه المسائل بيانا ورددنا على من انكر من المعتزلة الحق ومسهم وتخبطهم للمصروع بما فيه كفاية
قوله تعالى ان الله يرزق من يشاء بغير حساب قال الزمخشري فيه بغير تقدير لكثرته او تفضلا بغير محاسبة
ومجازاة على عمل بحسب الاستحقاق فلما اتى بحرف او المفصلة اقتضى كلامه ان الكثير الذي قدم ذكره يكون باستحقاق
وهو اعتزال وقد حققنا في المقدمة بالدلائل القطعية ان احدا لا يستحق على الله سبحانه شيئا لانه تعالى خالق اعمالهم ولذلك
قال تعالى ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله فان سماهم تعالى مستحقين فتفضل منه تعالى في التسمية ايضا **قوله تعالى** ذلك
من انباء الغيب قال فيه في اثناء كلامه على سبيل التهكم وقد قدمنا ذكر الاجماع على منع هذا الاطلاق على الله تعالى وعلى كتابه ورسوله
قوله تعالى ومن المقربين قال الزمخشري فيه رفعه الى السماء وصحبته للملائكة فجعل التقريب هو الرفع الى السماء والتقريب
عند اهل الحق هو بحكم الله تعالى دون النظر الى مكان ولا الى غير حكم الله تعالى وفي كلامه اشارة الى تفضيل الملائكة على الانبياء على
جميعهم السلام وهو مذهب المعتزلة وقد قدمنا ما هو الراجح في القولين في ذلك من قبل وانه تفضيل الانبياء عليهم السلام
قوله تعالى والله خير الماكرين قال الزمخشري فيه اقواهم مكرا وانفذهم كيدا وهذه الاطلاقات على الله تعالى ممنوعة بالاجماع وانما
يتلى ما ورد من ذلك في الشرع من غير زيادة ولا نقصان في لفظه ولا تصرف فيه فتصرف الزمخشري في ذلك مخالف للاجماع على ما
تقدم بيانه **قوله تعالى** اني متوفيك ورافعك الي قال الزمخشري فيه اني مستوفي اجلك ومعناه اني عاصمك من ان يقتلك الكفار
ومؤخرك الى اجل كتبته لك ومميتك حتف انفك لا قتلا وهو اعتزال لانه قال مستوفي اجلك اي عاصمك من ان يقتلك الكفار فمذهب
وعند شيعته المعتزلة ان القاتل يقطع اجل المقتول والعصمة لا تقع الا من جائز لا من مستحيل فعنده انه كان يجوز ان يقطع الكفار على
عيسى عليه السلام اجله لولا ان عصمه الله وعند اهل الحق لا قطع في الاجال واجل المقتول هو الذي توفي فيه وهو اجله عند الله
سبحانه وتعالى لما علم قطعا من وجوب تعلق ارادة الله في الازل بكل مقدور والاجال من جملة المقدرات وعلمه وخبره عن ذلك
ومع تبدل شيء من ذلك كما قال تعالى ما يبدل القول لدي فكيف يجوز ان يقطع القاتل شيئا لم يعده للمقتول وقد تحقق في المقدمة
بسط هذه المسالة وقوله في حق عيسى عليه السلام حتف انفك اطلاق لم يرد به اذن شرعي لا في القران ولا في الحديث فوجب منعه
لانه مجرد سوء ادب مع الانبياء عليهم فلا يجوز ان يطلق في حق من وجب تشريفه الا باذن وادب وانما يقال هنا مات بغير قتل او بغير
سبب اي لا عند شيء من ذلك ثم تقديم الزمخشري هنا القول بان عيسى عليه السلام مات مخالفة لما عليه اهل الحق من انه رفع حقيقة
الى السماء لقوله تعالى ورافعك الي وقوله تعالى بل رفعه الله اليه والاصل في التخاطب الحقيقة ومعناه ورافعك الى محل تشريفي وتكريمي
لان المكان يطا الله سبحانه محال ولا موجب لتاويل رفع عيسى عليه السلام الى السماء بل تاويله لغير ضرورة تحريف والحاد فيجب
حمل الرفع على ظاهره ونزوله ايضا عند اقتراب الساعة على ظاهره كما ورد **قوله تعالى** ان مثل عيسى عند الله

يلي

كمثل آدم قال الزمخشري فيه فان قلت كيف يشبه به وقد وجد عيسى بغير اب ووجد ادم بغير اب وام ثم قال قلت هو مثله في احد
الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيه له قال لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف وهذا كلام غير
محقق نظر فيه الزمخشري الى قول المعتزلة الاشتراك في الاخص يوجب الاشتراك في الاعم والى قول بعض الناس المشبه لا يقوى
قوة المشبه به فاطلق القول بان المشابهة تكون في بعض الصفات دون بعض وليس هذا الا على اتساع العرب في كلامها فتشبه
الكريم بالسحاب والشجاع بالاسد ومرادهم ان شجاعته تشبه شجاعة الاسد فتجوزوا بذكر الشجاع والاسد وكذلك السحاب شبهوا
كثرة ما يخرج من يده للمحتاجين وغيرهم بكثرة ما يخرج من السحاب ولا شك ان الشجاعة والاقدام عرض يشبه في حقيقة الشجاعة التي
في الاسد وكذلك حقيقة الاخراج وحقيقة الكثرة متماثلان في معقولية الكثرة والخروج للغير فما خرج شيء من ذلك عن الحقائق
المعقولة في المثلين والخلافين في علم اهل الحقائق لان المثلين عند علماء التوحيد هما المتساويان في جميع صفات النفس لان العرب
تطلق المماثلة ومرادها بها المساواة ولا تكون على الحقيقة من الموجودين الا من جميع اوجه تلك الحقيقة والا فليس مساو على الحقيقة
لكن العرب تتجوز بعد استشعارها حقيقة المماثلة فتذكر الشجاع والاسد ومرادها بالمماثلة ما بين الشجاع والاسد من مماثلة //
الصفة للصفة فوردت الاية على منهاج لسان العرب اذ به ورد القران فشبه تعالى عيسى بادم عليهما السلام والاية تشير الى
تحقيق المشابهة بين خرق العادة في عيسى في صدوره في التكوين من غير والد كما ان ادم عليه السلام خرق العادة فيه لكن فيما في
في عيسى عليه السلام في معقولية الخرق والزيادة في احد الحالين في الخرق غير قادحة في مماثلة معقولية الخرق الا ترى ان القول
قاض بان الجوهر الفرد مماثل للجوهر الاخر وقد يتصل باحد الجوهرين من الجواهر اكثر مما اتصل بالاخر ولا يقدح ذلك في حقيقة
مماثلة الحقيقتين فجرت الاية على غاية التحقيق لان النصارى معتمدهم في عبادة عيسى من دون الله سبحانه خرق العادة في ولادته
وتكوينه ولهذا سال نبينا عليه السلام نصارى نجران عن دليلهم عن الهية عيسى عليه السلام قالوا له هل رايت ولدا
من غير فحل فنزلت هذه الاية جوابا لهم على غاية التحقيق في حقائق الاصول ومعناها اذا كان دليلكم على ما زعمتم من الهية خرق
العادة فالدليل من حكمه انه يطرد ولا ينعكس فان انعكس فليس بدليل واعتقدتم انه دليل هو معكوس فليس بدليل لان //
معقولية ذلك الخارق للعادة قد حصلت في ادم عليه السلام بزيادة ولم تدل على الهيته اتفاقا وتحقيقا في نفس الامر فانقطعوا
في المعقول لان ادم عليه السلام قطعا اخر في الحس والمشاهدة بالمباهلة كما تعلمهم في المعنى وذلك كله باذن الله سبحانه وتعليمه
لهذه الحقائق النفيسة فغلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين واذعنوا الاعطاء الجزية على ما في القصة المشهورة فلم تدل المماثلة في الاية
على حقيقتها والعرب تتوسع بذكر ما لازم الوصف المقصود لمشابهته معه كما ذكر الشجاع والاسد والمقصود مماثلة وصف الشجاعة
فذكرهنا عيسى وادم عليهما السلام والمقصود مماثلة الخارق للعادة للخارق للعادة وجرت الحقائق على تحقيقها من غير
ان يختلط المثل بالخلاف لان الخلائق لا تتبدل وتختلط كما اختلطت على المعتزلة والله سبحانه يهدي لنوره من يشاء قوله تعالى
فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم قال الزمخشري فيه اي من البينات الموجبة للعلم وهو اعتزال لان النظر في الدليل عند بعض
المعتزلة يوجب العلم ومنهم من يقول يولده ومنهم من يقول يوجده كما يقول بعض الفلاسفة وقد تحقق في المقدمة
ابطال التولد مطلقا وتقدم انه لا موجد لشيء الا الله تعالى بالبراهين القطعية لان الموجد يكون الاحيا عالما قادرا مريدا وهي
شروط الفعل والصفات لا تتصف بعلم ولا قدرة ولا صفة من الصفات المعقولة واما ابطال الايجاب كايجاب العلة معلولها لانه
لو كان الامر كذلك لزم اجتماع العلم مع النظر لاستحالة تخلف العلة عن معلولها والعلم والنظر ضدان والضدان يستحيل اجتماعهما عنهما
ولو قال الزمخشري قصدت بالايجاب الارتباط العقلي الذي بين حصول العلم بالدليل وحصول العلم بالمدلول مع بقاء العقل
عند تقسيم النظر لامتنع اطلاقه لفظ الايجاب لايهامه ما قد منا بيان ابطاله من العلية وغير ذلك وكل لفظ موهم لباطل
فهو باطل وانما يخلق الله تعالى العلم بالدليل والمدلول عقيب النظر عادة من طرف العلم وقد يخلق ذلك العلم من غير نظر وقد يخلق
ذلك النظر بين سل قاطع بلا ايجاب نعم اذا علم العالم ان كل متغير حادث وعلم ان العالم متغير واعيد على محله العلم بان كل متغير

حادث

حادث فيستحيل ان لا يعلم ان العالم حادث لاستحالة اجتماع الضدين من ان العالم حادث لدخوله في كل متغير في الحد وتمنع
ان يكون مقتضيا بحدوثه في المطلوب بالدليل وهو المعبر عنه بالمدلول وهذه حقيقة يعبر عنها بارتباط عقلي دون ايجاب
ولا ايجاد ولا توليد قوله تعالى قل ان الهدى هدى الله قال الزمخشري فيه من يشاء ان يلطف به حتى يسلم ولم يخلق بخلق
اسلامه وثباته على ذلك فان اللطف للاسلام عند المعتزلة خلق شيء يقربه باسلام من يسلم وقد ابطلنا ما قالوه وبينا //
حقيقة اللطف على طريقة اهل الحق وبينا ان ما ذكرته المعتزلة في اللطف ليس تلبيس وحيدة عن قواعد التوحيد وبينا انه
خالق للاسلام والايمان ولا شيء من المخلوقات الا الله تعالى بالبراهين القطعية قوله تعالى قل ان الفضل بيد الله قال الزمخشري
فيه يريد الهداية والتوفيق ثم فسر الهداية والتوفيق من قبل بانها البيان والارشاد واللطف والبيان يحصل للكافرين وكذلك
الدعوة فيلزمهم ان يكون الكافرون من اهل الهداية والتوفيق وهو باطل بالاجماع وخرج عندهم اللطف عن ان تكون له حقيقة
معقولة او ما فيه فائدة للملطوف به فتهافت كلامهم في ذلك وكل ذلك تحريفات وحيدات عن التوحيد والهدى في الحقيقة
عند اهل الحق القدرة على الايمان والمقدور معا والتوفيق خلق القدرة على الطاعة والمقدور وخلق لنا خلق القدرة فيه الرد على
الجبرية وخلق لنا خلق المقدور وفيه الرد على القدرية الذين يدعون خلق اعمالهم تعالى الله عن قولهم وقد حققنا في المقدمة //
دلائل هذا كله قوله تعالى ولا ينظر اليهم قال الزمخشري فيه في اثناء كلامه ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر بمعنى تحديق العين
الى جهة المرئي وليس النظر المضاف الى الوجوه وجه سوى ذلك عند المعتزلة ليخالفوا اهل الحق في قولهم ان النظر يطلق على
الروية نفسها ومنه قوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة اي راية لا بمعنى التحديق الى جهة في حقه تعالى لاستحالة //
الجسمية في حقه سبحانه وليس كما قالت المعتزلة من حصر لفظ النظر المضاف الى الوجوه في التحديق فقط بل يطلق النظر في اللسان
على اوجه متعددة بطريق الاشتراك ودعوى المجاز في بعضها مقابل بدعوى المجاز في الوجه الاخر فتساقطا ويخلص لنا
في الحقيقة وهي الاصل فيطلق النظر ايضا ويراد به الروية قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة اي راية كما تقدم
ذكره لان التحديق الى الجهة في حق من تستحيل في حقه الجهة محال وبالاجماع الاية واردة في تعداد النعمة عليهم ولو اريد التحديق
بهذا النظر لما كان تعداد نعمة لان من يحدق ولا يرى ما يحدق اليه فهو الى العذاب اقرب منه الى النعيم فصح ما قاله اهل الحق
ويطلق النظر ايضا على الرحمة وعلى الانتظار وعلى الاستدلال وعلى الوكالة وعلى المقابلة كقولهم دار فلان تنظر الى دار فلان
وقد ذكرنا شواهد هذه الاوجه من قبل والذي يحمل عليه النظر في هذه الاية الرحمة اي ليس يرحمهم لان روية تعالى لهم واجبة
ولكل موجود ولاستحالة ما سوى ذلك من الاوجه في حقه تعالى عند تقديره فلم يبق معنى للاية سوى الرحمة قوله تعالى
ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون قال الزمخشري فيه الا من علم ودرس العلم ولم يعمل به فليس
من الله في شيء وان السبب بينه وبين ربه منقطع ودينه التكفير بالذنوب والجزم على العصاة بالتخليد في النار وهو كله اعتزال
وقد ابطلنا على المعتزلة القول بذلك من قبل وغاية ما في هذه الاية الاكمل من الحالات ولا يلزم من عدم الوصول الى
ذلك المقام الخروج عن الاسلام واذا ثبت هذا الاحتمال سقط من بين ايديهم الاستدلال وبقيت دلائلنا على نفي التكفير
سالمة من المعالم فوجب اعتقاد مقتضاها قوله تعالى وله اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها قال الزمخشري
فيه طوعا بالنظر في الادلة فعند المعتزلة ان من لم ينظر في الادلة فليس بمسلم وليس الامر كما توهموه بل قد اقتضت الدلالة فيما
سلف على انه يثبت الايمان والاسلام بالاعتقاد الجزمي الموافق للحق المستفاد من اهله وعليه اكثر عوام المسلمين ولكن
من علم بالدلائل اكمل ايمانا وارفع منزلة من غير خروج المعتقد للحق الى الكفر لان الكفر هو التكذيب لله سبحانه والتكذيب
ايضا لرسوله والشك في ذلك او الجحد للدين او اعتقاد فاسد في الوحدانية والربوبية والرسالة والمعتقد للحق جزما
ليس معه شيء من انواع الكفر التي يجمعها التكذيب لله فلم يك كافرا ثم قال الزمخشري وكرها عند نتق الجبل وعرق فرعون
واغفل شهادة لسان احوال الكافرين وان كانوا كارهين لما السنة احوالهم شاهد به من التوحيد قوله تعالى كيف

يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم قال الزمخشري فيه كيف يلطف بهم وليسوا من اهل اللطف وقد نكب عن ان يقول كيف يخلق
الايمان في قلوبهم لان المعتزلة تعتقد انها تهدي انفسها وتضل انفسها وان الله تعالى في الهداية اللطف فقط دون الخلق
والايجاد لذلك وتعالى الله عن قولهم وقد بينا ما تريد المعتزلة باللطف وانما قالوه في ذلك مجرد تلبيس والحاد وقوله
ليسوا من اهل اللطف غلط عظيم لان جميع الممكنات قابلة لكل ما يخصصها به مالكها سبحانه فكل مخلوق من اهل اللطف لو خصصه
بذلك خالقه سبحانه فاليه يرجع الامر كله ولو كان ذلك لايجاب الذوات بذلك لانفسها لما كانت الهداية فضلا وهو باطل
بالاجماع وكان يلزم انقلاب الممكنات واجبة او مستحيلة وذلك محال ببداهة العقول كما تقدم بيانه قوله تعالى والله
لا يهدي القوم الظالمين قال الزمخشري فيه لا يلطف بالقوم الظالمين المعاندين الذين علم ان اللطف لا ينفعهم وهو اعتزال
وقد تقدم انفا ابطاله ومعنى الاية اي من قسم له في الازل انه من الظالمين لا يهديه في وجوده وحدوثه لان اللاحقة
تابعة للسابقة فظهرت عليهم في الوجود علامات ما سبق لهم فكيف يهديهم والقدر لا تبديل له لانه تبديل القديم محال لان
الموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الى قوله تعالى ومن كفر قال
الزمخشري فيه ومن كفر مكان ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج قال ولذلك قال عليه السلام من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا
او نصرانيا قال ونحوه من التغليظ من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر ولم يبين لهذا التغليظ وجها من التاويل فاوهم تركه كذلك
التكفير بالذنوب وهو مذهب المعتزلة والخوارج على تفصيل لهم منا ذكره ولا عند اهل الحق من تاويل هذه الظواهر الى اوجه
صحيحة لقيام الدلائل على ايمان من ترك ذلك غير مستحل لذلك اذ لا بد من المصير الى الجمع بين الدلائل فيجب حمل ذلك على ان
يتركوا هذه الفرائض مستحلين او مستهينا ويبني الى غير ذلك من اوجه التاويل قوله تعالى كذلك يبين الله لكم اياته لعلكم
تهتدون قال فيه ارادة ان يزدادوا هدى وهو اعتزال ولو اراد تعالى هدى من بين له لما بقي كافرا في الوجود على ما تقدم
بيانه فلا بد من ضرب لعل بالتاويل الى من يصح في حقه الترجي فاما انبياؤه تعالى واولياؤه او يقول من بينت له الايات لعلي اهتدي
لذ تدبر بها قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير الاية قال الزمخشري فيه هم الاحقاء بالفلاح دون غيرهم فقوله
الاحقاء ولم يقل الذين خصصهم الله سبحانه بالفلاح لان المعتزلة تدعي ان المفلحين فلاحهم بايديهم ولا يصلحون لغير ذلك
وهو جهل منهم بحقائق الممكنات كما قدمنا بيانه وعند اهل الحق المفلحون من قسم الله سبحانه لهم الفلاح في الازل بالقدر السابق
كما قامت براهينه من قبل ولانه تعالى هو المنفرد بخلق ايمانهم اذ لا خالق سواه ثم قال في النهي عن المنكرات ان جميع المنكر تركه واجب
لاتصافه بالقبح فعند المعتزلة انه قبيح لعينه وعند اهل الحق انه قبيح لان الشرع قبحه وقد تقدمت دلائل هذا كله والرد عليهم
ثم قال فان قلت ما طريق الوجوب قال قلت قد اختلف فيه الشيخان ثم ترجم عليهما وهما شيخا الاعتزال قال فعند ابي علي السمع
والعقل وعند ابي هاشم السمع وحده وابو علي هو الجبائي راس الاعتزال وابو هاشم هو ابنه واسمه عبد السلام وهما
شيخا الاعتزال وقد قدمنا ابطال القول بايجاب العقول في مسئلة ابطال القول بالتحسين والتقبيح العقليين على ما يدعيه
المعتزلة قوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات الاية قال الزمخشري فيه البينات الموجبة
للاتفاق وهذه منه اشارة الى اصل المعتزلة في ان النظر يوجب العلم وقد ابطلنا القول بذلك ثم قال قلت وقيل هم مبتدعة
هذه الامة وهم المشبهة والمجبرة والحشوية وترك ذكر القدرية الذين نص عليه السلام على ذمهم ولعنهم في احاديث كثيرة
بل ورد القرآن بذلك فيهم لانهم حزبه وعني بمن سمي اهل السنة والجماعة لانهم عنده وعند شيعته مشبهون بقولهم ان الله
سبحانه يرى في الدار الاخرة على ما اثبته الشرع وشهد بجوازه العقل وهم عنده ايضا مجبرة بقولهم ان الله سبحانه هو الخالق
لجميع المخلوقات من اعمال العباد وغير ذلك فبتوحيدهم سمتهم المعتزلة مجبرة وبتصديقهم لحكم الله وخبر رسوله عن رؤيته
تعالى في المعاد سموهم مشبهة وقد بينا الرد عليهم في ذلك من قبل قيل لمالك رحمه الله من الذين تسود وجوههم في القيامة قال
اهل الاهواء المعتزلة وغيرهم فقيل له في ذلك فقال او شيء ابين من هذا لانهم حرفوا دين الله بعد ان شهدوا معنا

الشهادة

الشهادتين وعليه اكثر المفسرين فعكس الزمخشري التفسير برده في اهل السنة والجماعة وهذه جرأة على دين الله عظيمة والحاد
لانه تحريف للقرآن عن موارده ولنصوص الشريعة في ذلك قوله تعالى تلك ايات الله نتلوها عليك بالحق قال الزمخشري فيه
ملتبسة بالحق والعدل من جزاء المحسن والمسيء بما يستوجبانه وقد بينا نحن من قبل انه لا يستوجب احد على الله تعالى شيئا بالعقل
كما تعتقده المعتزلة وعندنا ذلك بالدلائل القطعية ولم يجعل الزمخشري في كلامه للغفران سبيلا وهو مذهب المعتزلة وقد بينا
نحن صحة الغفران عقلا وثبوته شرعا لمن شاء وخروج عصاة المؤمنين من النار قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
قال الزمخشري فيه فياخذهم احدا بغير جرم او يزيد في عقاب مجرم او ينقص من ثواب محسن قال ونكر ظلما وقال للعالمين على معنى ما يريد
شيئا من الظلم لاحد من خلقه ثم قال فسبحان من يحلم عن من يصفه بارادة القبائح والرضى بها وهذا كله اعتزال وغلط عظيم في
الحقائق منه ومن شيعته المعتزلة وغاب عنهم معنى الاية قال الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه معنى ذلك انه لا يريد ظلما لهم اي
لا يريد ان يظلمهم وان كان اراد ان لا يتظالموا فان الدلالة قد دلت على ان لا يكون في العالم شيء الا وقد اراده الله فهذا كلام
الشيخ رحمه على الاية والظلم هو التصرف في ملك الغير بغير اذنه ولما علم ان الملك كله لله تعالى استحال ان يصادف تصرفه ملكا لغيره
فاستحال الظلم في حقه فاستحالت ارادته لذلك لان الارادة لا تتعلق بالمحال وهذا هو المعقول فانه تعالى لم يقل وما الله يريد تظالم
العباد وان يظلم بعضهم بعضا وانما معنى الاية لا يريد ان يظلمهم لان ذلك ممتنع قطعا شرعا وعقلا فان قالوا فاذا استحال ذلك في حقه
تعالى فلا معنى لتقييد اخباره لان العقل كاف في نفيه قلنا لا يمتنع ان يرد السمع بنفي ما نفاه العقل فيؤكده وعليه ورد قوله تعالى وما
الله بغافل عما تعملون ما اتخذ الله من ولد ليس كمثله شيء ولم يكن له كفوا احد لا تاخذه سنة ولا نوم فان قالوا ذلك تاكيد
لمعقول وكان جوابنا فان قالوا انما كان يبقى لو قال به قائل قلنا يشترط ذلك بل قد يرد نفي المحال لبيان جلاله تعالى وتنزهه عنه ولو
اشترط ما قلتم فانتم ايها المعتزلة قلتم بجواز وقوع الظلم منه تعالى عن قولكم فوردت الاية رادة عليكم فان قالوا لا يقال يريد
الا في ممكن قلنا اما يريد فنعم واما لا يريد فيرد في نفي ارادة المحال قال تعالى لو اراد الله ان يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء ولو
اذا دخلت على مثبت في اللفظ فهو منفي في المعنى وقد تقدم بيان ذلك فقد نفى تعالى ارادة الولد مع استحالة ذلك في حقه فما اراد
ذلك لاستحالة تعلق ارادته بالمحال ولو اراد ذلك لما تعلقت الا بممكن وهو ان يخلق مخلوقا فيصطفيه اي يكرمه ويسميه على
جهة التكريم ابنا اي في مقام الابن لا على جهة الاتصال والانفصال لان ذلك عليه محال لكنه لم يفعل ذلك لما فيه من الايهام بالمحال
واثبت لمن خصصه بكرامته الخلة والمحبة لنبينا وابراهيم عليهما السلام ثم يقال للمعتزلة وان كان لا يستحيل في الارادة عندكم
ما جوزتموه فانتم قد نقضتم في هذه الاية بجواز ارادته تعالى تظالم العباد فيما بينهم لانه هو المنفي فيها على زعمكم وانتم تابون جوازه وتقولون
باستحالته فبان تهافت كلامهم وثبت ما قال اهل الحق في الاية من انه تعالى انما نفى ان يريد ظلما يكون به تعالى ظالما لهم لقيام الادلة
على ان تظالمهم بينهم مراد له لانه خلقه اذ لا خالق لشيء من المخلوقات سواه والخلق مشروط عقلا بارادة خالقه كما هو مشروط
بعلمه وقدرته وعلم ايضا بالدلائل القطعية ان جميع المخلوقين ملكه فانتفى ان له تعالى بحق ملكه عليهم ان يولم من يشاء منهم اما
عند علامة متقدمة نصبها تعالى على ذلك من كسب عند مخالفة امر الشرع او نهيه وهو المعبر عنه بالذنب او لا عند علامة وهو
المعبر عنه بالالام البرى كما قال تعالى ان اراد ان يهلك المسيح وامه ومن في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض فقوله
ولله ملك السموات والارض لبيان ان له التصرف في مملوكاته كيف يشاء من غير حجر ولا اعتراض فان قالوا قلتم انه تعالى بارادته
وقعت ذنوب عباده افتقولون انها وقعت برضاه قلنا وقعت بارادته على ما تحققت دلائله ثم لا تسمى ارادته اذا تعلقت
بالذنوب رضا وانما تسمى رضا اذا تعلقت بالطاعات فالتسمية للارادة هي المنقسمة والارادة واحدة وتسمى ارادة ومشيئة
للطرفين ورضا ومحبة لتعلقهما بطرف الطاعة وسخطا وغضبا لتعلقهما بطرف المعصية وقال بعض علمائنا انه تعالى رضيها
معصية لمن خصصه بها ولم يرضها لمن اكرمه فلم تقع في الوجود منه كقوله ولا يرضى لعباده الكفر اي العباد المختصين بالكرامة
فان قالوا مريد الظلم ظالم وكذلك فاعله قلنا فيلزمهم ان يكون مريد الحركة في الجماد وفاعلها وهو الله تعالى متحركا وليس كذلك انما

لودا

قا

وعقلا وبذلك يلزمهم ان يكون مريد الموت وفاعله ميتا وهو باطل قطعا ولكن كان مريد الظلم وفاعله منهيا عنه كان عاصيا لمن نهاه عنه والا لم يكن ولا ظالما لانه انما كان عاصيا لوجه تعلق الامر والنهي به لا لوجه فعله والا لزم ان يكون الطفل والمجنون ظالمين اذ وقع منهما ذلك وليس كذلك اتفاقا لانهما غير منهيين عن ذلك ولما استحال في حقه تعالى ان يخالف امر امر اخر في ملكه بل وجبت وحدانيته استحال ان يكون بشي من افعاله ظالما او جائرا فبطل ما قالته المعتزلة قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس قال الزمخشري فيه كان عبارة عن وجود الشي في زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طاري قال ومنه قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما فجعل قوله تعالى وكان الله من جنس ما قدم ذكره من وجود الشي في زمان ماض وهو غلط منه لان القديم تعالى يتقيد بالزمان مطلقا وانما يقال في قوله تعالى وكان الله كان في الاية لثبوت غير مقيد بزمان فان قال هو مرادي قيل له فالعبارة معترضة يجب صلاحها لاستحالة مقتضاها من تقييد القديم تعالى بالزمان قوله تعالى ولو امن اهل الكتاب لكان خيرا لهم ذكر فيه ما اقتضى ان اهل الكتاب مومنون بالله وانما كفر وامن وجه اخر وليس كذلك لانهم اهل تشبيه ومناقضة توحيد الا من وافق الرسل منهم في التوحيد واما المبدلون منهم فكل من شبه الله سبحانه وعدد فما عرفه قط ولا امن به قال اهل الحق من قال امنت بالله واعتقده في قلبه على وصف يستحيل في حقه فما امن بالله وانما امن بشي اخر وضع له اسم ربه الذي امن به المومنون على ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون قال الزمخشري فيه ليعلم ان الكفر وحده ليس بسبب في استحقاق سخط الله وان سخط الله يستحق بركوب المعاصي كما يستحق بالكفر وهو اعتزال لانه تكفير بالذنوب وقد قدمنا ابطال القول به عليهم ولا يطلق في العرف الشرعي اهل سخط الله الا على الكافرين فقط واما العصاة فرجي لهم الغفران فلم يقطع لهم بالسخط لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وانما معنى الايمان الذين نزلت فيهم عصوا بالكفر وكانوا يعتدون بقتل الانبياء عليهم السلام قوله تعالى من اهل الكتاب امة قائمة قال الزمخشري فيه من جملة الصالحين الى قوله واستحقوا ثناه وهذا الاستحقاق عند المعتزلة لذوات الصالحين وصفاتهم وان العقول اوجبت لهم ذلك الاستحقاق وقد قدمنا ابطال هذا القول وان سماع الشرع مستحقين لذلك من جملة اسباغ النعم والفضل في الحقيقة كما سماهم ناصرين لله وبائعين ارواحهم منه ومعوضين له مع ان النصر لهم في الحقيقة منه والارواح ملكه والاموال له وبراهين التوحيد تشهد بذلك كله على ما تحقق بيانه قوله تعالى والله عليم بالمتقين قال فيه ودلالة على انه لا يفوز عنده الا اهل التقوى ففيه الاشارة الى ان العصاة من الامة لا يفوزون ففيه وجوب تنفيذ الوعيد ومنع جواز العفو ووقوع منه وهو اعتزال وقد تحقق ابطال القول بذلك على المعتزلة قوله تعالى وما ظلمهم الله ولكن انفسهم يظلمون قال فيه حيث لم ياتوا بها مستحقة للقبول ثم قال ولكن ظلموا انفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة وقد تكلمنا على ما تقصده المعتزلة بلفظ الاستحقاق ورددنا عليهم قوله تعالى ان الله بما تعملون محيط على قراءة الخطاب قال فيه محيط فمفاعل بكم ما انتم اهله ولم يذكر لجواز المغفرة خبرا كما تراه وهو اعتزال ولفظة التاهل عند المعتزلة كلفظة الاستحقاق وقد تكلمنا على ذلك قوله تعالى اذ همت طائفتان منكم ان تفشلا قال الزمخشري في اثناء كلامه عليه فما لهما يفشلان ولا يتوكلان فاوهم كلامه ان فشلهما حصل ولو كان فقد وليا كما توهمه وانما لا يتوكلان ووقعت الحية فقط والهم معفو عنه بنص الحديث المشهور واللفظ الموهم يجب رده والا كان قدم قبله نقيضه فاوهم اخر كلامه نقض اوله فتهافت الكلام فوجب رد اخره المخالف للحق وهنا سوال وهو ان الفشل ضروري غير مكتسب فكيف نفاه عنهم ووقوع الهم بشي غير مكتسب والجواب انه قد يعبر باسم الشي عن ما قرب منه فرفع الله عنهم بفضله الفشل الضروري ودفع عنهم العزل الكسبي ولم يقع منهم شي محظور والحمد لله تولى الله تعالى لهم قال تعالى والله وليهما قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون اذ تقول للمومنين قال الزمخشري فيه اذ ما ظرف لنصركم على ان يقول لهم ذلك يوم بدر او بدل من اذ غدوت على ان يقوله لهم يوم احد ثم قال فان قلت كيف يصح ان يقول لهم يوم احد ولم تنزل فيه الملائكة قال قلت قاله لهم على اشتراط الصبر والتقوى عليهم فلم يصبروا عن الغنائم ثم قال

ولم يتقوا حيث خالفوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ممنوعة لان الله تعالى قد زكاهم وعظم شانهم في القران في مواضع كثيرة ولله تعالى ان يسمي عبيده بما شاء وليس لنا نحن ذلك بل علينا التزام الادب معهم والتاويل الحسن لجميعهم وهو اللائق بمنصبهم ولم يفارق الرماة مواضعهم حتى تحققت الهزيمة على المشركين فتاولوا انهم انما امروا بالثبوت حتى تقع الهزيمة على المشركين اذ ذلك هو المطلوب في ظاهر الامر ولم يعلموا ما يؤول اليه الامر من سابق قدر الله سبحانه لكن الرفيع المقدار يطالب بادنى شي كما قد ذكره فلم يفارقوا مواضعهم لتعمد المخالفة فان قلت فما معنى قوله تعالى وعصيتم من بعد ما اراكم ما تحبون قلت قد بينا من قبل عن الرب تعالى وان له ان يواخذ بالمزدري كما بيناه في قوله وعصى ادم ربه فغوى وقد بين تعالى في الاية الاخرى انه كان نسيانا قال تعالى فنسي وقيل اكل من الشجرة متاولا ان النهي كان عن العين فاكل من جنسها وكذلك يفهم في حق الصحابة رضوان الله عليهم والرفيع القدر يقال له لم نسيت انت على رتبتك عندي ولم تاولت ينتفي عن الانبياء عليهم السلام وعن الصحابة تعمد المخالفة وقد بينا في المقدمة ذكر جواز تكليف ما لا يطاق وقد شهد الله تعالى لهم بقوله والذين معه اشداء على الكفار فوجب الجمع بين الايات بما ذكرناه من التاويل ويبقى معنى الاية على ما ذكره بعض المفسرين من الوعد بالملائكة كان يوم احد فيقال على شرط ان لا يقع منهم ذلك التاويل وحين رجعوا عن مواضعهم بعد معاينتهم هزيمة الكافرين لا شك فيها قوله تعالى وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم قال الزمخشري فيه الحكيم الذي يعطي النصر ويمنعه لما يرى من المصلحة فقوله ما يرى قد قدمنا انه اطلاق غير جائز في حق الله تعالى لان علمه تعالى قديم لا يجوز ان يسمي روية ولا رايا ولا يقال في حقه تعالى راي ولا يرى في كذا بمعنى العلم ثم قوله من المصلحة اعتقاد المعتزلة في المصلحة الوجوب على الله تعالى وهو اعتزال وقد قدمنا ابطاله قوله تعالى او يتوب عليهم قال فيه ان اسلموا وهو اعتزال وعند اهل الحق توبة الله سبحانه مقدمة على توبة العباد خلافا للمعتزلة لقوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا اي خلق التوبة لهم ليكتسبوها وتوبته تعالى رجوعه بخلق التوبة للعبد بدلا من المخالفة يرجع العبد عند ذلك عن المخالفة الى الطاعة اذ لا يكتسب العبد الا ما خلقه الرب تعالى على ما تقدمت براهينه وسواء في ذلك التوبة من الكفر وما دون ذلك قوله تعالى يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ان يغفر الا للتائبين ويعذب من يشاء ولا يشاء ان يعذب الا المستوجبين للعذاب وهو اعتزال وتحكم على الله سبحانه في ملكه وسوء ادب مع الله سبحانه ونقض لقوله تعالى لمن يشاء وما ناقض الحق فهو باطل فقوله تعالى لمن يشاء ورد مطلقا والمطلق الشرعي لا يقيده الا مقيد شرعي ايضا واما دعوى المعتزلة فلا تنفع تقييده بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وبقي من عدا المشركين في المشيئة على اطلاقه فالجواز العقلي حاصل بغفران ذنوب من ليس بكافر والخبر الشرعي ورد بذلك ايضا فوجب الايمان وقد قيد الشرع من ذلك ما قيد وبقي ما عداه ذلك على الاصل وقد تقدم قبل هذا بسط هذه المسالة ثم قال الزمخشري في هذه الاية وعن عطاء يغفر لمن يتوب اليه ويعذب من لقيه ظالما قال الزمخشري واتباعه قوله او يتوب عليهم او يعذبهم فانهم ظالمون تفسير بين لمن يشاء وانه المتوب عليهم او الظالمون قال ولكن اهل الاهوال والبدع يعني اهل السنة والجماعة يتصامون ويتعامون عن ايات الله فيخبطون خبط عشوا ويضيفون لانفسهم ما يفترون عن ابن عباس من قولهم يهب الذنب الكبير لمن يشاء ويعذب من يشاء على الذنب الصغير وهذا كله اعتزال وضلال وقدح في القائلين بصحة الغفران من الانبياء عليهم السلام والصحابة رضي الله عنهم وائمة الامة وما توهم انه يستدل ليس له فيه دليل اما ذكره عن عطاء فبنقل المعتزلة وهو نقل غير موثوق به فلم يصح وكثير ما تنقل المعتزلة عن الحسن وعن عطاء ولو صح ذلك عن عطاء لوجب حمله على انه قصد ان الغالب الغفران للتائبين دون قطع بعدم الغفران لغيرهم اذ ليس في كلام عطاء ما يدل على ذلك وكذلك الغالب تعذيب من لقيه تعالى ظالما او يحمل على ان الظالم هنا المراد به الكافر كما قال تعالى والكافرون هم الظالمون وهذا القصد هو الذي يليق بعطاء لعلمه بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فوجب حمل كلامه على ما قلناه ولان فيه الجمع بين الادلة اذ قد علم جواز الغفران للعصاة بما دون الكفر من غير تقييد بعد خروج الكافرين عن الغفران وهذا مجمع عليه قبل خلق المعتزلة فلم يبق لهم

دليل في كلام عطاء على اعتزاله هم ولان كلام عطا ورد بصيغة الاثبات فلم يقتض حصرا وانما يقتضي الحصر صيغة النفي كان
لو قال لا يغفر الا التايب واما جعل الزمخشري قوله تعـ او يتوب عليهم او يعذبهم تفسيرا لقوله تعـ يغفر لمن يشاء و يعذب
من يشاء فتحريف للقران عن موارده لان قوله تعـ او يتوب عليهم انما ورد بعد قوله تعـ ليقطع طرفا من الذين كفروا ثم قال
تعـ بعد ذلك ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم اي يخلق التوبة في قلوبهم من الكفر فيكتسبونها كما قال تعـ ثم تاب عليهم
ليتوبوا او يعذبهم اما بالقتل او بعذاب الاخرة مع ابقائهم على كفرهم وموتهم على ذلك فلم يبق للمعتزلة متمسك قوله تعالى
واتقوا النار التي اعدت للكافرين قال الزمخشري فيه كان ابو حنيفة رح يقول هذه اخوف اية في القران حيث اوعد المومنين
بالنار المعدة للكافرين ان لم يتقوه في اجتناب محارمه ثم قال الزمخشري وقد امد ذلك بما اتبعه من تعليق رجاء المومنين
لرحمته بتوفرهم على طاعته وطاعة رسوله ثم قال الزمخشري ومن تامل هذه الايات لم يحدث نفسه بالاطماع الفارغة والتمني على
الله ثم قال وفي ذكره تعـ لعل وعسى في هذه المواضع وان قال الناس ما قالوا ما لا يخفى على العارف الفطن من دقة مسلك //
التقوى وصعوبة اصابة رضه وعزة التوصل الى رحمته وثوابه وهذا من الزمخشري قنوط من رحمة الله تعـ انه لا ييأس من روح
الله الا القوم الكافرون فاما ما تمسك به في ذلك من قول ابي حنيفة فنقل المعتزلة وهو غير موثوق به لان في المعتزلة
قولين اما كفار واما فساق واياما كان فنقلهم غير مقبول ثم لو صح ذلك عن ابي حنيفة فنحن نقول بموجبه ولا يمس لنا
محل النزاع ولا شك ان الله تعـ اوعد المذنبين المومنين بالنار المعدة للكافرين والالف واللام المعول عليها عند النحاة
فيهما وروده اصلا للجنس حتى يدل من قرينة او نحوها على انها للعهد فيحمل الكلام هنا على جنس النار فمن اين يلزم
مساواة من في النار في طبقاتهم ودركاتهم ولو انفردت الطبقة فمن اين يلزم من الوعيد الحصول لما قدمناه ولانه من
جواز الغفران ولو حصل الدخول فمن اين يلزم التساوي في الالام والله سبحانه هو خالق الالام عند النار لعلك وقد
ورد ان النار تقول للمومنين عند خروجهم او جوازهم جز يا مومن فقد اطفا نورك لهبي وحمل ذلك على ما بعد القصاص
واخذ الحقوق وحصول العقاب لانه معلوم من الدين قطعا فيصح التفاوت في الالام لا سيما مع ما علم بدلائل التوحيد من ان النار لا
تحرق وانما الاحراق يقع بقدرة الله تعـ عند النار لا بها ثم بعد ذلك كله من اين يلزم الخلود ثم من اين يلزم التابيد فلو
تاملت المعتزلة هذه الحقائق لما نطقوا بتلك الفضائح ثم ما ذكره بعد ذلك او نسبه الى ابي حنيفة من قوله وقد امد ذلك
بما اتبعه من تعليق رجاء المومنين لرحمته بتوفرهم على طاعته وطاعة رسوله فنحن نقول بموجبه ايضا وليس فيه قطع
رجاء العاصين وقد بينا ان صيغ الاثبات لا تقتضي الحصر فان قال المفهوم يقتضيه قلنا المعتزلة لا تقول بمفهوم المخالفة
فلم يبق للزمخشري متمسك لنصرة الاعتزال ثم ما ذكر بعد هذا من قوله الاطماع الفارغة فكلام متهافت ليس تحته علم
ولا له استناد الى دليل بل مجرد قنوط من رحمة الله تعـ ومجرد التحكم غير مقبول في الحقائق العلمية ولا شك ان الخوف
على العباد واجب لصحة العذاب ايضا كما قال تعـ نبئ عبادي اني انا الغفور الرحيم وان عذابي هو العذاب الاليم فيجب التزام
الخوف والرجاء من غير وصول الى القنوط من رحمة الله تعـ ولا الى ما تقوله المرجية ايضا من انه لا عذاب على من نطق
بالشهادتين فقط فالاعتزال ضلال والارجاء ضلال اخر ومذهب اهل الحق كما قال تعـ وكان بين ذلك قواما دينا وسطا
من بين فرث ودم وما ذكره الزمخشري في حرفي لعل وعسى فلا يصح ورودهما من الله تعـ على وجه الحقيقة بل لا بد من تاويلهما
اذ لا يعقل الترجي حقيقة كما تقدم ذكره الا ممن لا يعلم هل يكون المرجو كونه او لا يكون ويكون الراجي ايضا قادرا عليه ولا //
فالقادر على الشيء يفعله من غير ان يترجاه وكل ذلك ممتنع على الله بالبراهين المتقدمة الذكر فلا بد من التاويل فاما
ان يحمل على ان المتقين يرجى لهم ويقول لهم انهم من المخلوقين او الانبياء والمرسلين لعلهم يرحمون او يفلحون وهنا
يدل لاهل الحق لا عليهم توهمه المعتزلة لان لعل وعسى يدلان على ان الله تعـ حرين له في ملكه يفعل ما يشاء فمع
التقوى لا بد من الرجاء لاهله لانهم لا يعلمون بم يختم لهم اذ لا يجب على الله تعـ شيء فالذي تمسك به المعتزلة

ادلة

ادلة عليهم لا لهم وليس جميع ما ذكره مما يدل على قطع رجاء العاصين من اهل الايمان من رحمة الله سبحانه قوله تعـ
سابقوا الى مغفرة من ربكم وجنة الاية قال فيه ومعنى المسارعة الى المغفرة والجنة الاقبال على ما يستحقان به وقد بينا ان
المعتزلة تقصد بذكرها اللفظ الاستحقاق العقلي على الله تعـ وابطلناه عليهم وبينا انه تعـ بفضله خلق الطاعات وبفضله
سماهم مستحقين متى ما ورد هذا اللفظ او ما في معناه في الشريعة وقد بينا ذلك بالدلائل القطعية قوله تعالى اعدت
للمتقين ثم ذكر الزمخشري بعده قوله تعـ والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ثم
قال فيه والذين عطف على المتقين اي اعدت للمتقين والتائبين فاقتضت اشارته انه ليس للمصرين فيها نصيب وقد
اقمنا من قبل دلائل جواز الغفران لهم ثم ليس في هذه الاية ما يدل على منع المصرين من الغفران ودخول الجنة ولا ما يدل
على انهم ان عذبوا الى مدة اذ لا خلود في النار الا للكافرين لا نصيب لهم في الجنة اذ لا بد من استقرار من عذب من اهل
لا اله الا الله في الجنة بما قام من الدلائل على ذلك واحاديث الشفاعة قطعية في ذلك وانما قلنا ليس للمعتزلة في الاية
دليل لان صيغة اثبات فلا تقتضي الحصر كما قدمنا بيانه فان قالت المعتزلة نقول بمفهومها فيقتضي نفي اعدادها الجنة للمصرين
قلنا انتم لا تقولون بهذا المفهوم وهو مفهوم الصفة من انواع دليل الخطاب فلا حجة لكم فيه ثم لو قلتم به فمن شرط
التمسك به الا يقوم دليل على نقض مقتضاه وقد قامت الدلائل على جواز الغفران للمصرين عقلا وشرعا ووجب
اعتقاد خروج من دخل النار منهم بالشفاعة ودخولهم الجنة وانما قلنا بالدلائل القطعية لان احاديث الشفاعة متواترة
كما تقدم ذكره ثم قدرنا ورود نص لا يحتمل التاويل يقتضي ان الجنة انما اعدت للتائبين والمتقين فانا نقول بموجب ذلك
النص ولا يلزم انه لا يدخلها غير من اعدت ويكون اعدت ثوابا للعاملين والمتقين والتائبين على عملهم ولا يسع ذلك
ان يدخلها من ليس في رتبتهم بالفضل المحض والرحمة كيف وللمصرين عهد يراعى وهو الايمان ولا ييأس من روح الله الا القوم
الكافرون والعصاة ليسوا بكافرين فلا ييأس من رحمة الله تعـ وفضله ففي ذكر اعدادها للمتقين تنويه بهم وهم اهل لذلك
شريعة وكل من يدخلها فبالفضل حقيقة قوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله قال الزمخشري فيه وان العدل يوجب
المغفرة للتايب لان العبد اذا جاء في الاعتذار والتنصل باقصى ما يقدر عليه وجب العفو والتجاوز وهو اعتزال ومجرد دعوى
بغير دليل لا يرتضي التمسك بها ومحصل ما في هذا سوء الادب مع الله تعـ في ذكر ورود الوجوب عليه ثم اذا ندم //
العبد على ما جنى فمن اين تقتضي عقل عاقل وجوب ترك مواخذته بما قدمت يداه مما جناه والقائل بان العقول ترجف
ذلك مباهت تسقط مكالمته ولو كان ذلك كذلك لقضى كل عاقل بوجوب ذلك وليس الامر كذلك بضرورات العقول ولو
وجب ذلك لوجب في جنايات الدنيا وفيه تعطيل الشريعة ومخالفتها وما ناقض الحق فهو باطل فان قالوا جعلت عقوبات
الدنيا للزجر قلنا وكذلك عقوبات الاخرة فان قالوا تقادم حدود الدنيا وعقوباتها ولو تاب لانا لا نعلم صدق توبته قلنا
اجمعنا على انا لو علمنا صدق توبته تقديرا باخبار صادق او نحو ذلك فلا يرتفع حده وعقوبته ولا يجب ارتفاع ذلك
عنه فبطل ما قالوه من الوجوب بالعقول في ذلك ولانه قد قامت الدلائل القطعية على ان الايجاب في العقول للاحكام التكليفية
على ما تقدم بيانه فلم يبق الا الرجوع الى الشرع فاذا بطل ان يكون الغفران للتائب من الواجبات بما تقدم بيانه وبطل ان يكون
محالا لم يبق الا جوازه فوجب الرجوع فيه الى الخبر الشرعي فاما التائب من الكفر فقد علم غفران جميع ما جنى على القطع نصا
واجماعا ان مات على ايمانه واما ان ارتد عذب على السابق واللاحق واما التائب من المومنين ففي غفران ما تقدم
منه قولان فذهب القاضي على انه على الرجاء وقال غيره على القطع قال القاضي لا ثار في غفران ما جنى العاصي وردت على
طريق الاحاد وما في الغفران لمن اسلم من الكفر قطعيات فلهذا تطلعت هنا وما انقطع هنالك وقد تقدم في هذه المسئلة بيان
ذلك فبطل ما قالته المعتزلة قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون قال الزمخشري فيه وفي هذه الايات بيان
قاطع ان الذين امنوا على ثلاث طبقات متقون وتائبون ومصرون وان الجنة للمتقين والتائبين منهم دون المصرين قال

ومن خالف في خالف فقد كابر عقله وعاند ربه وهو اعتزال وتحكم علي الله تعم في ملكه بغير دليل وقنوط من رحمته ونحن نسلم ان المومنين يردون المحشر علي ثلاث طبقات كما ذكر وان الجنة اعدت للمتقين والتائبين علي القول بانهم مغفور لهم علي القطع لكن هنا دقيقة غفلت عنها المعتزلة وهي ان صيغة الاثبات لا تقتضي حصرا كما تقدم بيانه فقوله تعم اعدت للمتقين لا يقتضي ان لا يدخلها عاص مغفور له الا بالمفهوم وهو ضعيف مع ان المعتزلة لا تقوم بهذا المفهوم فقد تناقض كلامهم وخالفوا اصولهم فسقط متمسكهم ثم لو كانت الصيغة هنا تقتضي الحصر لم يحصل لهم مع ذلك مطلوبهم من قطع رجاء العاصين من رحمة الله تعم لانا نقول هيكم ان الجنة لم تعد الا للمتقين والتائبين اكراما لهم بهذا الخطاب الخاص بهم والتنويه الذي فيه بهم فلا يمنع ذلك من ان يلحق بهم من لم تعد له ممن يلحقه محض الفضل والكرم لان ملكا من الملوك ولله المثل الاعلي لو اعد بستانا لقوم اكراما لهم فصريح العقل يقضي بانه لا يمتنع ان يلحق بهم من لم يذكر في اعداد البستان له ويكون ذلك الحاقا بمحض الفضل ومنكر امكان هذا تسقط مكالمته ثم وردت الدلائل الشرعية بتصحيح هذا الذي ذكرناه قال تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وما ورد من احاديث الشفاعة فيها اخرجوا من النار في قلبه ادنى ادنى من مثقال حبة خردل من ايمان حتى لا يبقى في النار من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه قال علماؤنا واحاديث الشفاعة متواترة وقد قال بعض علمائنا ره ان عصاة المومنين معهم ضرب من التقوي لانهم اتقوا بايمانهم خلود الابد في النار فلا يمتنع علي هذا الوجه دخولهم في المتقين فيدخلون فيمن اعدت لهم الجنة ثم ذكر تعم اهل الايمان الحاقا للمومنين بالانبياء الاولين وهي المسئلة التي تكون بسبيلها فنعيد تحصين من ادخل النار من العصاة واقامتهم فيها ما شاء الله لا بد من لحوقه بمن سبق الي الجنة بتقواه التي جعلها الشرع علما علي ذلك التقدم والنجاة من النار وما الغالب من احوال المعتزلة في قنوطهم من رحمة الله الا انهم ليسوا ممن تنالهم لان اقوي القولين فيهم انهم كفار كما تقدم بيانه قوله تعالي ونعم اجر العاملين الكلام علي هذه الكلمة كالكلام علي التي قبلها وقوله تعم العاملين اي كسبا كما قال تعم بما كنتم تكسبون مع انه تعم خالق لاعمالهم لقوله تعم والله خلقكم وما تعملون وقد قامت الدلائل القطعية علي هذا كله في الصدد فلما كان تعم هو الخالق لاعمالهم فدخولهم الجنة في الحقيقة بفضله سبحانه كما قال تعم ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله ثم سماهم تعم عاملين وجعل لهم اجرا وذلك كله ايض من فضله فنعم اجر العاملين كسبا وشريعة ومن فضله جميع ذلك حقيقة والعمدة الجمع بين الحقيقة والشريعة والايات والاحاديث تعضد ما قلناه وقول شهر بن حوشب طلب الجنة بلا عمل ذنب من الذنوب صحيح لان ترك العمل ذنب وقوله ايض وانتظار الشفاعة بلا سبب نوع من الغرور صحيح ايض لان الشفاعة لا تنتظر الا بسبب الايمان بالله ورسله ولو جعل السبب العمل فالمغرور لا يقطع له الرجاء من الرحمة هذا الكلام علي قول شهر بن حوشب علي تقدير صحة نقل الزمخشري عنه ذلك وكذلك ان صح نقله عن الحسن يقول الله تعم يوم القيامة جوزوا الصراط بعفوي وادخلوا الجنة برحمتي واقتسموها باعمالكم فهذا مما يدل علي المعتزلة لا لهم لان فيه اثبات العفو وهم يابون ذلك وفيه دخول الجنة برحمة الله تعم وهم يابون ذلك فهم في ايراد هذا كالباحث عن حتفه بظلفه وفيه ادخلوا الجنة برحمتي ردا علي المعتزلة ايض ثم القسمة بالعمل معناها ان العمل جعل علامة علي تلك الدرجات ثم قد علم بالبراهين القاطعة ان العمل خلق الله تعم فوجب الرجوع في الحقيقة بالقسمة الي الفضل والرحمة مع ثبوت التزام العمل شريعة ثم قال الزمخشري وعن رابعة المصرية انها كانت تنشد :. ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها :. ان السفينة لا تجري علي اليبس :. ونحن نقول بموجب هذا الكلام وليس فيه ما يقتضي منع العفو عن عز بنفسه ولا احالة الغفران له واظهار الكرم عليه وهو محل النزاع او تقديمه الي امد وحز وجه الي الجنة والايمان علامة ذلك بمتواتر الاحاديث ثم قال الزمخشري والمخصوص بالمدح محذوف قال تقديره ونعم اجر العاملين ذلك قال يعني المغفرة والجنات واشارته الاعتزالية الي ان غير العامل وهو العاصي ليس له مغفرة ولا جنة وقد بينا ان المعتزلة لا تقول بالمفهوم في مثل هذه الاية وهو مفهوم المخالفة فلا متمسك لهم فيها

علي اصولهم

علي اصولهم الاعتزالية فاصل مذهبهم يقتضي ان غير العاملين لا يلزم ان ينتفي عنهم صحة المغفرة ودخول الجنة فقد ناقضوا هنا مذهبهم لاجل اتباع اهوائهم ولو صح القول هنا بالمفهوم قلنا ان نقول العاصي من العاملين لان معه من العمل الايمان وهو عمل القلب وهو شرط في صحة سائر اعمال الابدان ثم ان كون الجنة والمغفرة نعم اجر العاملين المجتهدين فذلك لا يمنع ان يلحق بهم من عفي عنه كما قدمنا بيانه قوله تعالي وهدي وموعظة للمتقين قال الزمخشري فيه وموعظة للذين اتقوا من المومنين واهل الحق يقولون القران موعظة لكلهم لانهم قد انتفعوا به واتقوا بايمانهم الخلود الابدي في النار فلكل مومن نصيب من التقوي فالقران لهم هدي وموعظة ثم لو قلنا ان المراد بالاية من كان كامل الايمان والتقوي فيكون المتقي اكمل الهدي واكمل درجات الموعظة ولا يمنع ذلك من حصول حظه من الهدي والموعظة بالقران لمن دونهم علي رتبهم وان الواقع في الوجود بذلك وذلك مشاهد بالضرورة ثم قال الزمخشري في القران انه زيادة تثبيت فلم يجعله سوي زيادة وهو اعتزال لان المعتزلة تعتقد ان هداها بيدها تعالي الله عن قولهم وانقاضها وزجرها عن المناهي بذلك عندهم قالوا فنحن نهدي انفسنا والقران زيادة في ذلك خاصة وهذا باطل وقد قدمنا في الصدر ابطال ذلك عليهم بالدلائل القطعية الشرعية والعقلية وتبين ان الهدي كله بيد الله تعم قوله تعالي ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مومنين اجمل الزمخشري كلامه علي الوهن والضعف فاحتمل كلامه قصد المعتزلة من التكفير بالذنوب فلا بد من التفصيل في ذلك وهو انه ان كان الوهن والضعف في القلب يعني الذل وعدم الوثوق بالعز بدين الله فقد تضعضع ايمانه لانه ادرك ريب في علو دينه ومن تضعضع ايمانه فقد كفر وان ثبت ايمانه بقي عز بالله لم يزل ايمانه فان ولي عند الزحف الذي يجب عليه الوقوف فيه لا لوهن في القلب ولا لضعف في الدين فهو عاص بكبيرة وغير كافر ولا يكون كافرا الا بما ينافي الايمان في القلب وقد قدمنا بالدلائل القطعية ابطال التكفير بالذنوب قوله تعالي ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله قال فيه يوم بدر وقيل يوم احد قال فقد نالوا منهم قبل ان يخالفوا امر رسول الله وقد قدمنا نحن بيان ان هذا الاطلاق لا يجوز في حق الصحابة رض وانما تتلي الاية كما وردت من غير تغيير للفظها وتتاول علي ما قدمنا ذكره من انهم لم يقصدوا المخالفة بل تاولوا انهم امروا بالوقوف حتى تقع هزيمة الكفار من غير شك ووجه هذا التاويل الحسن لهم لان تعزيزهم في القران في مواضع كثيرة وشهد لهم بالتقوي والشدة علي الكفار فان قلت فلم قال تعم وعصيتم قلت العزيز له ان يطلق في حق عبده ما يشاء وله ان يواخذه بالتاويل وبالضروري والكسبي ويسميه بما يشاء وليس لنا نحن ذلك وقد تقدم في هذه المسئلة بيان ويجب اعتقاد ما مر انا اليه في هذه المسئلة جمعا بين الادلة في تزكية الله تعم وخبره في هذه الاية عنهم قوله تعالي وليعلم الذين امنوا قال الزمخشري فيه فيما يجري علي العبد قال ولا يشعرون في ذلك من المصالح ما هو غافل عنه فليتحرز من اعتقاد الوجوب في رعاية المصالح فانه الذي تقصده المعتزلة بذكر هذا اللفظ وقد تقدم ذلك عليهم قوله تعالي ولقد كنتم تمنون الموت الاية قال الزمخشري فيها وهذا توبيخ لهم علي تمنيهم الموت وعلي ما تسببوا له من خروج رسول الله صلي الله عليه وسلم بالحاحهم عليه ثم انهزامهم وقلة ثباتهم عنده وهذه كلها اطلاقات غير جائزة لانها تقتضي تنقيص الصحابة رضوان الله عليهم مع شهادة الله تعم بتزكيتهم وتعديلهم فلا يقال توبيخ لهم رغبتهم في الجهاد وتمنيهم القتال الذي هو سبب القتل ذكر ابو اسحاق الزجاج ره فقد رايتموه وانتم تنظرون اي فقد اعطيتم ما طلبتموه فضمن كونه تعدادا نعمة كما قال تعم ويتخذ منكم شهداء وهذه من عظيمة لا تحصي مقاديرها وما يعلمها الا العالمون وقول الزمخشري بعد ذلك بالحاحهم عليه سوء ادب ايض مع ائمة الصحابة وانما يقال كان ذلك رغبة في الجهاد واعلاء لكلمة الاسلام وقد وافقهم رسول الله صلي الله عليه وسلم فدل علي انه الاكمل وقول الزمخشري بعد ذلك ثم انهزامهم وقلة ثباتهم عنده سوء ادب ايض معهم رض لانه يوهم ان ذلك من غير وجه من التاويل ولم يكن الامر كذلك مجملا كما ذكره بل فيه تفصيل فقد يرد عموم الخطاب الشرعي ويراد به الخصوص وتفصيل القصة ان المسلمين هزموا الكفار عند اللقاء وقتل علي رض صاحب راية المشركين مبارزة فامعنوا في قتل الكفار وهو قوله تعم اذ تحسونهم باذنه وكان من قتال حمزة وعلي رض ما اشتهر ذكره وكذلك ما جري من قتال ابي

دجانة الانصاري رض وقاتلوا حتي هزموا المشركين حتى كشفوهم عن العسكر وولي المشركون مدبرين فلما رأى الرماة ذلك
اعتقدوا ان ذلك المطلوب من امرهم بلزوم مواضعهم وقد حصل ولم يعلموا ما يكون ذلك فاقبلوا مع الناس في تبع الكفار
فاصابت خيل المشركين ظهور المومنين من مواضع الرماة وليس كل الرماة فعل ذلك وتاويل ثبت منهم عبد الله بن جبير الذي
امره رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبت هو ونفر منهم معه وقاتلوا حتي استشهدوا وقاتل الناس حتى جري من قدر الله
تعم ما جري ثم قاتل جميعهم حتي قتل منهم من قد سبق له الشهادة فاكرمه الله سبحانه بذلك في ذلك اليوم العظيم ثم اوى الناس
يطلبون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان صرخ صارخ ذلك اليوم وهو الشيطان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد قتل فانكفا الناس يطلبونه وهو قوله تعم ثم صرفكم عنهم اي عن تمام هزيمتكم ليبتليكم وهو قوله تعم ايض ان الذين
تولوا منكم يوم التقى الجمعان انما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا يحتمل من تاويلهم الحامل لهم علي ترك مواضعهم وهم الرماة
علي ما ذكرنا بيانه فهناك ولقد عفي الله عنهم وهنا لقد عفي عنكم فكان اول من راي رسول الله صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك قال
عرفت عينيه تزهران من تحت المغفر فناديت باعلى صوتي يا معشر المسلمين ابشروا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشار الي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصت فلما عرف المسلمون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهضوا ونهض معهم الي الشعب
ومنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيا للقتال فعاد هو عليه السلام وصحابته رض من حيث بدوا الحرب وليست هذه الهزيمة
الا لو خلفوا الشعب فارين وما انهزم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما قط فكيف يجمل المعتزلة كلامها وينعوا الاخبار عن جميع
الصحابة بالهزيمة وعدم الثبات والعصيان من غير شرح للقصة ولا ذكر وجه من التاويل اللائق بهم وهو كان الحق وقد يحتمل الفا ظ
القران من التاويل ما لا تحتمله الفاظ المعتزلة المصرين بسو الادب مع من زكاه الله سبحانه ومن اصدق من الله قيلا فبان خطاء
المعتزلة في ذلك وقد تحقق في المقدمة بيان ان للشارع ان يطلق ما ليس لغيره اطلاقه فله ان يطلق العام والمراد به الخاص
ويواخذ بالضروري والكسبي وبالنسيان ويواخذ من تاول ومن تعمد ومن نسي وقد تقدمت دلايل هذا كله فمن قاس نفسه
علي الشرع في اطلاق المتشابهات والعمومات وطلب من الخلق تاويل ذلك فقد اخطاء وليس له ذلك وانما تتلي الايات كما وردت
وتتاول كما يجب ويجمع بالتاويل بين الادلة كما تقدم بيانه قوله تعالى وما كان لنفس ان تموت الا باذن الله قال فيه ان موت الانفس
محال ان تكون الا بمشيئة الله تعم فعرف الاذن في هذا الكلام وتاوله الي المشيئة وهي الارادة لان المعتزلة تنفي الكلام القديم وقد قام البرهان
القطعي علي انه لا يقع في الوجود شي من صفة وموصوف الا بقوله تعم كن فيكون بكلام قديم ليس بصوت ولا حرف العبارة عنه كن
وبالقدرة اختراعا وبالارادة تخصيصا وبالعلم اتقانا ولا بد من حياة الموصوف بهذه الصفات علي ما تقدم بيانه جميع هذا ثم اثبت
الزمخشري اذن الملك في قبض الارواح ثم فسر هو وشيعته المعتزلة الاذن للملك بخلق اصوات في اجسام يسمعها الملك فيفهم
عندها الاذن وهذا كله خروج عن الحق وقد دلت الدلائل القطعية المتقدمة الذكر علي ان الله تعم كلاما قديما متعلق بجميع متعلقات
الكلام من الامر والنهي والخبر يسمعه الملك او من شاء تعم من خلقه فيفهم عند سماعه ما شاءه تعم من متعلقات الكلام ويخلق له
مع التلاوة العلوم الضرورية المتقدمة الذكر في الصدر قوله تعالى فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله قال الزمخشري فيه وهذا
تعريض بما اصابهم من الوهن والانكسار عند الارجاف بقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولضعفهم عند ذلك عن مجاهدة المشر كين
واستكانتهم لهم حين ارادوا ان يعتضدوا بالمنافقين وهذا كله ايض خطاء وسوء ادب مع الصحابة رض لانه اورد الكلام هنا
مطلقا فيتوهم سامعه او مطالع كلامه ان ذلك كان جبنا منهم علي حقيقته او وهنا وضعفا في الدين ولم يكن شي من ذلك بل من ذكر
شيا من ذلك اليوم له وجه من التاويل صحيح كقول بعضهم الا نستعين بحلفائنا من اليهود فقال عليه السلام لا حاجة لنا فيهم وانما
قال ذلك من قاله منهم رغبة في اعزاز الاسلام ونصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكل وجه ممكن ولم يقل ذلك جبنا ولا خوفا لانهم
كانوا اشجع الناس واقواهم جاشا في سبيل الله شهدت لهم المشاهد العظام بذلك فاجمل الزمخشري الكلام واساء الادب علي الصحابة
رض وذلك خطاء كبيرا والله تعم قد شهد لهم بالتزكية والتقوي وانهم اشداء علي الكفار وله تعم ان يواخذهم لعلو مقامهم باقل

الاشياء وان كان له تاويل حسن الاتي الي ما يجري ذلك اليوم لما صرخ الصارخ قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقعد قوما الي
الارض حزنا عليه لا جبنا كما اقعد قوم يوم موته عليه من الحزن ايض لا من الجبن فقال انس بن النضر لما اقعد يوم احد ما الذي اقعدكم
فقالوا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم او كلاما هذا معناه فقال لهم قوموا فموتوا علي ما مات عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
استقبل القوم فقاتل حتي قتل فاجملت المعتزلة الامر للوقوع في الصحابة رض عنهم والتنقص لجانبهم المكرم ولم يصدر عن جميعهم الا ما
الجميل والامالة تاويل وللعزيز ان يصف عبيده ويكلفهم ويواخذهم بما شاء من ضروري او كسبي وقد قدمنا دلايل جواز تكليف ما
لا يطاق وقد ورد ان جعفر بن ابي طالب لما قطعت يداه على الراية في غزوة الامراء فاحتضن الراية بساعديه واحتضنها حتي قتل
ثم اخذها عبد الله بن رواحة اخبر عليه السلام انه عوضه الله من يديه جناحين بهما في الجنة قال ورايت في عنقه ميلا فقلت لجبريل
ما ذلك الميل الذي في عنقه قال لانه لما اجتمعت السيوف علي وجهه والراية بين ساعديه مال بوجهه عن السيوف يسيرا فذلك
الذي تراه قوله تعالى حتي اذا فشلتم قال الزمخشري فيه والفشل الجبن وضعف الراي وهذا ايض اطلاق فيه سوء الادب
مع الصحابة رض واخراج للفظ الاية عن ظاهرها فهو تحريف للقران ولحاد والفشل المذكور يحمل علي ظاهره من الفشل الضروري
في الابدان وبهذا المعني ذكره ابن اسحاق في السير وهو اللائق بهم رض ولله تعالى ان يطالب عباده بما يشاء كما تقدم لا
سيما من اعلي تعم مقامه وكما طولبوا في اول الاسلام بالخواطر الضرورية حتي قالوا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به فرفع تعم ذلك عنهم
بفضله علي ما ذكر ابن عطية في تفسيره وغيره من المفسرين علي ما تقدم التنبيه عليه وكذلك التنازع المذكور يحتمل كونه منشا
بينهم علي الاجتهاد والراي في الحرب من غير تردد في الدين ولا الجبن وضعف يقين وما وقع له تعم وعصيتم فالرماة مخصوصون
بهذا الذكر عند المفسرين وقد قدمنا مع ذلك بيان التاويل لهم وانهم لم يقصدوا عين المخالفة بل تاولوا فقيل لهم تاولتم
علي ما تقدم شرحه قوله تعالى ولقد عفي عنكم قال الزمخشري فيه لما علم من ندمكم علي ما فرط منكم من عصيان امر رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفيه ايض سوء ادب مع الصحابة رض وقد تقدم حسن التاويل اللايق بهم وان الله تعم ان
يطلق علي عبيده ما ليس للخلق ان يطلقوه بل يتاول ما ورد من غير تغيير ولا نقص ولا زيادة ويتاوله وفي كلامه مع ذلك
الاعتزال حيث انه ربط العفو بالندم علي اصل مذهب المعتزلة من انه لا يصح العفو الا من تائب وقد رددنا ذلك عليهم من قبل
قوله تعالى وليمحص ما في قلوبكم قال فيه او فعل ذلك لمصالح جمة وللابتلاء والتمحيص وقد بينا ان مراد المعتزلة بذكر
المصالح الوجوب فليتحرز من ذلك قوله تعالى ولقد عفي الله عنهم قال فيه لتوبتهم واعتذارهم وقد بينا ان المعتزلة تربط
العفو بالتوبة حتما ولا يجوز عندهم عفو عن غير تائب ويرده قوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء علي ما تقدم بيانه فكلفهم
تعم بعدله وعفي عنهم بفضله والاطلاق في ذلك موقوف علي انه قوله تعالى ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم قال
الزمخشري فيه فان قلت ما معني اسناد الفعل الي الله تعم قال قلت معناه ان الله عز وجل عند اعتقادهم ذلك المعتقد
الفاسد يضع الغم والحسرة في قلوبهم ويضيق صدورهم عقوبة وهو اعتزال لان عند المعتزلة ان اعتقادات العباد من خلقهم
تعالى الله عن قولهم وانما يفعل تعم عندهم في قلب العبد الحسرة فقط دون الاعتقادات وقد بينا في الصدر ابطال قولهم
وعلي انه الخالق لشي من جميع المخلوقات الا الله تعم بالدلائل القطعية فيخلق تعم تلك الاعتقادات في قلوبهم ثم يخلق الحسرة
في قلوبهم عقوبة على كسبهم لتلك الاعتقادات والكل خلقه فهي الاعتقاد الفاسد حسرة لانه سبب في الحسرة فكانه عين
الحسرة او يكون التقدير ليجعل عقوبة ذلك حسرة علي تقدير حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه قوله تعالى
فبما رحمة من الله لنت لهم صرف الزمخشري فيه معني الرحمة الي التوفيق للرفق ولم يقل ارادة ذلك لان المعتزلة تردا
الله تعم الي الافعال لان بعضهم نفي الارادة وردها الي سلب وبعضهم اثبتها حادثة واعتقدوا ان الرحمة رقة فاحالها
علي الله تعم وتد ومعني الرحمة ليس الا فعل التوفيق هنا ثم لم يرجعوا في التوفيق لما سئلوا عنه الي حقيقة معقولة
بل تارة قالوا خلق القدرة علي الفعل فلزمهم ان يكون الكفار موفقين لان القدرة قد خلقت لهم وهي عند المعتزلة صالحة

للعبدين وكون الكفار موفقين مخالف للاجماع وتارة رد والتوفيق الى خلق اللطف ولم يرجعوا في اللطف الى شئ معقول كما تقدم بيانه من قبل وقد قدمنا الدلائل على ابطال جميع ما قالوه في ذلك ثم قال الزمخشري بعد ذلك خالفوا امره وعصوا وانهزموا وتركوا وقد تكلمنا على رد اطلاقه لهذا اللفظ دون تلاوة ما في القران من ذلك من غير تبديل ولا تغيير ثم تاويله على ما يليق بتزكية الله تعالى لهم والجمع بالتاويل بين هذه الدلائل قوله تعالى ان ينصركم الله قال الزمخشري فيه كما نصركم يوم بدر وان يخذلكم كما خذلكم يوم احد وهذا الاطلاق ايضا غير جائز في حق الصحابة رض لانه لم يرد في الشرع الاطلاق انه تعالى خذلهم هكذا بتحقيق الوقوع وانما ورد بحرف الشرط قال تعالى وان يخذلكم ليس فيه تحقيق وقوع الخذلان فيتلى هذا كما ورد من غير تحريف ولا تبديل وكيف يصح ان يقال وقع الخذلان منه تعالى لمن قال فيه انه وليه قال تعالى اذ همت طائفتان منكم ان تفشلا والله وليهما ولقد اكثر الزمخشري سوء الادب مع الصحابة رض وترك عنهم ما يجب من التاويل الحسن لهم لثناء الله تعالى عليهم في ايات كثيرة من القران وقوله فيهم اشداء على الكفار فهم احق الناس بالحسن التاويل كما قال بعض الائمة فيهم

فهم احق الناس بالظن الحسن ∴ وحمل امرهم على اهدى سنن ∴ اذ كل اصحاب رسول الله ∴ عدل رضي في كتب الاله
وفي الاحاديث عن الرسول ∴ وما نفي عنهم من الجليل ∴ والكل منهم لنا امام ∴ عليهم من ربنا السلام

ثم قال الزمخشري بعد ذلك وفيه ترغيب في الطاعة وفيما يستحق به النصر من الله ثم قال وتحذير من المعصية ومما يستوجبون به الخذلان فجمع في الفاظه واطلاقاته بين الاعتزال في العقيدة وسوء الادب مع الصحابة في الشريعة وقد بينا ان الله تعالى لا يستحق احد عليه شيئا ولا يستوجبه ورددنا عليه اطلاقاته السيئة في حق الصحابة رض عنهم باحسن التاويل والجمع بين الدلائل قوله تعالى والله بصير بما يعملون قال فيه عالم باعمالهم فيجازيهم على حسبها ولم يذكر لفضل الله تعالى خبرا لان فضل الله تعالى ثابت في نفس الجزاء على العمل لانه تعالى خالق العمل ثم في زيادة الثواب الى الابد والى ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر والمعتزلة تنكر فضله تعالى في ذلك كله وقد تقدمت البراهين في الرد عليهم في ذلك وقد قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا وجعل الله تعالى اعمال العباد وخلقه لها علامات على القسم الالهية قوله تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله قال الزمخشري فيه اي بتخليته لم يمنعهم منهم ليبتليهم لان الاذن مخل بين المأذون له ومراده وهو اعتزال لانه اخرج الاذن الذي هو اذن التكوين عن ان يكون صفة لله تعالى بل صرفه الى التخلية وهو باطل بل كلامه تعالى صفة له وهو قوله تعالى للمكون كن فيكون بكلامه القديم المنزه عن ان يكون صوتا او حرفا والعبارة عنه كن وهو شامل لكل كائن قال لا تتحرك ذرة الا باذنه وقد قام الدليل القطعي على ما تقدم في الصدر من اثبات الكلام صفة لله تعالى وعلى ان ما اصابهم يوم التقى الجمعان فبخلق الله وقدرته وباذنه اذن التكوين والمعتزلة تابى ان يخلق الله تعالى ذلك لانه في عقولهم القاصرة قبيح خلقه فصرفوا خلق ذلك الى غير الله تعالى ولم يجعلوا لله تعالى من ذلك سوى الترك فقط وهو التخلية فاشركوا برب العالمين وخالفوا دلائل المعقول والمنقول وحرفوا قوله تعالى فباذن الله الى معنى انه تعالى لما خلى الكافرين يفعلون بالمؤمنين ما يريدون وان لم يرده هو تعالى فكانه قد اذن لهم في ذلك وهذا كله ضلال وشرك بالله تعالى كما ترى ولما استحال ان يخلق غير الله تعالى شيئا بما تقدم استحالت التخلية من الله تعالى لكنه كيف يعقل ان يخلى الفعل لمن لا يخلقه ويلزم منه وقوع الفعل من غير فاعل وهو مح فان قالوا فكيف يخلق قتل المؤمنين قلنا لهم لانه ملكه فيفعل فيهم ويتخذ منهم شهداء كما قال تعالى فيفعل ذلك بحق ملكه عليهم واليس ايض هو يميتهم لو لم يقتلوا وذلك بحق ملكه ايض عليهم وكذلك مسئلة ايلام البري وقد تقدم بيانه هذا كله بدلائله القطعية ثم يقال للمعتزلة عجبا لكم اشركتم لا لفائدة اليس الذي فررتم منه الى الشرك هو مخافة نسبة الجور الى الله سبحانه تعالى على زعمكم وفي غيبه وقلتم لان من قدر ان يمنع الكافرين من قتل المؤمنين فلم يمنعهم حتى قتلوهم قبيح ايض على قياسكم فان من اعطى سكينا لمن علم انه يقتل به شخصا فقد مكنه من قتله مع قدرته على منعه فلم

فلم يمنعه

فلم يمنعه فهو كما قلناه من غير فرق معتبر في باب التعديل والتجويز فان لم يقبح هذا التمكين لم يقبح خلق ذلك كله بقدرته تعالى وهو الحق الذي لا بد من القول لقيام البرهان عليه وانما اصل غلط المعتزلة من اعتقدوا ان الاشياء تقبح وتحسن لعينها وقد ابطلناه عليهم وانما هذا لتعلق خطاب الشرع بها ولا شارع مع الله تعالى في ملكه بل هو الواحد فلا يقبح من صنعه تعالى شئ بل له الحكم في خلقه على الاطلاق ووقوع هذه الاحكام في الوجود يشاهد الحس مع العلم الحاصل بقواطع البرهان على وحدانيته تعالى وانه لا خالق سواه رغما للمعتزلة قوله تعالى قل فادرؤا عن انفسكم الموت ان كنتم صادقين قال الزمخشري فيه فان قلت فقد كانوا صادقين في انهم دفعوا القتل عن انفسهم بالقعود فما معنى قوله ان كنتم صادقين قال قلت معناه ان النجاة من القتل يجوز ان يكون سببها القعود عن القتال وان يكون غيره لان اسباب النجاة كثيرة وقد يكون قتال الرجل سبب نجاته ولو لم يقاتل لقتل وهو اعتزال وغلط كبير من المعتزلة في هذه المسئلة وهي مسئلة الاجال من قواعد العقائد افسد فيها الزمخشري معنى الاية باعتزاله وبيان ذلك هو انه اورد هنا سوالا اعتزاليا وحاد عن جوابه من جهة السنة والتحقيق واجاب جوابا اعتزاليا واخرج الاية عن معنى ما له من قواعد التوحيد فاقتضى جوابه ان اسباب النجاة من القتل ومن الموت وهو باطل واصل جزء المسئلة الذي اثبتت عليه هذه الاية ثبوت القدر السابق الرباني الذي لا تبديل له والمعتزلة لا تؤمن به وقد اوضحنا براهينه القطعية في الصدر بما فيه شفاء للصدور ولما لم تؤمن المعتزلة به بنوا على ذلك ان الانسان يحيى زمن المخاوف فيطول عمره ولا يقطعه له قاطع ويخاطر بنفسه فيقصر عمره بتعرضه لمن يقطعه عليه قالوا وقد يقعد الانسان ولربما تل
ياتيه من يقطع عليه اجله من قاتل يقتله لانهم روا وقوع ذلك مشاهدة فردوا ذلك كله الى قطع القاتلين اجال المقتولين بسبب وبغير سبب واذا تأمل الموحد العارف بالله المؤمن بقدرة هذه الاية وجد معناها في غاية البيان على قواعد الحق غير ملتفتة الى تخليط المعتزلة والحادهم لان الله تعالى بين فيها ان القاعدين عن الجهاد ان زعموا ان قعودهم حم
نجاهم من الموت النازل بالشهداء الواقع بقدرة الله عند فراغ اجالهم المعلومة عند الله سبحانه التي تستحيل الزيادة فيها والنقصان لاستحالة تبدل العلم القديم فقيل لهم فادفعوا عن انفسكم الموت ايض اذا وصلت اجالكم لان القادر على الشئ قادر على مثله لكنكم لا تدفعونه ولا تقدرون على ذلك فكذلك لم تدفعوا بقعودكم الموت لو كان قدر عليكم وانما الذي دفعه عنكم هو الذي قسم لكم طولا في العمر اما السعادة او الشقاوة سبقت ايض عنده تعالى للعباد وكل شئ عنده بمقدار فاخرجهم الشهادة لان الذي قدر ذلك ولم يقض لهم الشهادة فضل من الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم قوله تعالى فرحين بما اتاهم الله من فضله قال فيه وهو التوفيق في الشهادة وهو اعتزال لان المعتزلة اذا فسروا التوفيق قالوا البيان للطريق وخلق القدرة فقط ولا يريدون المقدور والعبد من الصالحات لانهم ينسبون ذلك لانفسهم وقد ابطلنا عليهم ما قالوه في هذا كله في المقدمة وذكرنا ما يلزمهم في ذلك واوضحنا التوفيق ما حقيقته من كلام اهل التوفيق وبينا انه لا خالق الا الله تعالى بالبراهين القاطعة فتحقق ان الشهادتين والايمان وجميع الاعمال الصالحة والخير كلها من فضل الله تعالى قوله تعالى يستبشرون بنعمة من الله وفضل قال فيه وان ذلك اجرهم على ايمانهم يجب في عدل الله وحكمته ان يحصل لهم هذا راي الزمخشري ان هذه الاية مصرحة بفضل الله تعالى وانها مبطلة للاعتزال حرفها الى الاعتزال فادخل ذكر الوجوب وغفل عن ان ذكر الوجوب يبطل الفضل المنصوص عليه في الاية ففسر الاية بما يبطل معنا ها
لاجل اعتزاله ولا خفاء ببطلان ما خالف الحق فماذا بعد الحق الا الضلال قوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل قال الزمخشري فيه النعمة السلامة والفضل في التجارة في بدر الصغرى وغفل عما هو اعظم من ذلك وهو النعمة بالايمان باطنا وما اسبغ عليهم من النعم ظاهرا من الاسلام والنعم الحسية واما الفضل ففضله تعالى عليهم بالنعم الدنيوية ظاهرا وباطنا كما تقدم ذكره وما وعدهم من ثواب الاخرة من غير استحقاق ولا وجوب عليه في شئ من ذلك كله ردا على المعتزلة

ولم يذكر الزمخشري ولا المعتزلة في هذه النعم من الله الاسلام والايمان والعلم بها لانها عندهم من خلق العباد دون الله تعالى ولا
ذكروا في فضله تعالى ايضا ثواب الاخرة لانه عندهم ينال بالوجوب على الله تعالى لا بالفضل تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقد تحقق في
المقدمة بيان الدلائل القطعية في رد ذلك كله عليهم وركن ذلك العلم بانه لا خالق الا الله فالنعم كلها منه خلقا وفضلا ابتداء
المنقول والمعقول **قوله تعالى** يريد الله الا يجعل لهم حظا في الاخرة قال الزمخشري فيه فائدة الاشعار بان الداعي الى حرمانهم
وتعذيبهم قد خلص خلوصا لم يبق معه صارف حين سارعوا في الكفر ثم قال تنبيها على تماديهم في الطغيان وبلوغهم الغاية فيه حتى
ان ارحم الراحمين يريد ان لا يرحمهم وهو اعتزال كله تقتضيه ان الله تعالى تدعوه الدواعي الى الافعال وتصرفه الصوارف عنها وهو باطل
لان الداعي عندهم هو رعاية المصالح وما الحق بذلك من الدواعي على ما تقدم ذكره وقد ابطلنا عليهم جميع ذلك من قبل وقول
المعتزلة دعاه الداعي الى حرمانهم لتماديهم في الطغيان وهذا هو الذي قدمنا بان غلط المعتزلة فيه لانهم جعلوا في هذه المسئلة
الربوبية تابعة للعبودية والواجب تابعا للممكن وهو عكس الحقائق لان طغيان الطاغين وتماديهم في ذلك كل ذلك من الممكنات
ومن خالف في هذه سقطت مكالمته والممكن مفتقر الى المخصص سبحانه اذ لا خالق سواه على ما قامت دلائله فلما استدارت
المسئلة الى حقيقتها من افتقار الممكن الى الواجب بطل ان يكون الداعي من قبل الخلق ورجع الامر الى مشيئته تعالى من غير داع
لان الممكنات كلها قابلة لما يخصصها به وهذه نكتة المسئلة وما ذكروه من المصلحة قد اريناهم ان الله تعالى خلق ضد ذلك مما لا
مصلحة فيه للمخلوقين من ابقاء الكافرين حتى ماتوا على كفرهم مع قدرته تعالى على اماتتهم قبل بلوغهم وكفرهم واتفقنا على ذلك وعلى
علمه تعالى بما كانوا يكونوا من كفرهم فاين وجوب المصلحة واين الداعي فلم يبق الا يكون معنى الاية على معتقدنا مما مقتضاها من غير
اعتزال يريد الله الا يجعل لهم حظا في الاخرة بمشيئته وتخصيصه لا بداع ولا حامل ولا موجب لاستحالة ذلك كله في حقه بل كما
قال تعالى يختص برحمته من يشاء وقول الزمخشري اخر كلامه حتى ان ارحم الراحمين يريد ان لا يرحمهم كلام فاسد لان نفي الارادة
فكانه يقول يريد ان لا يريد ففيه ايهام ثبوت ارادتين لله تعالى وهو خطأ وفيه ان ارادته تعالى تتعلق بها الارادة وارادته تعالى
قديمة بالبرهان القطعي والقديم لا تعلق للارادة به اذ لا تعلق للارادة الا بممكن لا بواجب ولا ممتنع وكذلك تعلق القدرة **قوله تعالى**
ولا يحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم قال الزمخشري فيه وقيل هو امهالهم واطالة اعمارهم قال والمعنى ولا
تحسبن ان الاملاء خير لهم من منعهم ان قطع اجالهم هو اعتزال وقد بينا من قبل استحالة قطع الاجال لانها معلومة عند الله تعالى ومقدرة بالا
ومعلوماته تعالى لا تتبدل عما علمها والا لما كان علمه تعالى علما بل ضدا للعلم وهو خطأ لاستحالة اتصافه تعالى بالحوادث لان الموصوف بالقدم
يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه فقول المعتزلة بقطع الاجال من جملة جهالاتهم وتهافت كلامهم **قوله تعالى** انما نملي لهم ليزدادوا
اثما قال الزمخشري فيه فان قلت كيف جاز ان يكون ازدياد الاثم غرضا لله تعالى في املائه لهم قال قلت هو علة للاملاء وما كل علة غرض
الا تراك تقول قعدت عن الغزو للعجز وخرجت من البلد مخافة الشر وليس شيء منها بغرض وانما هي علل واسباب فكذلك ازدياد
الاثم جعل علة للامهال وسببا فيه ثم قال فان قلت كيف يكون ازدياد الاثم علة للاملاء كما كان العجز علة للقعود عن الحرب قال قلت
لما كان في علم الله المحيط بكل شيء انهم مزدادون اثما فكان املاؤه وقع من اجله وسببه على طريق المجاز وهذا كله اعتزال
مبني على الدواعي والاغراض لله تعالى في افعاله وقد بينا ابطال ذلك من قبل لان الله تعالى لو دعاه داع الى الفعل فذلك
الداعي اما قديم واما حادث فان كان قديما لزم منه قدم العالم وهو محال لان الداعي علة ولا تخلف العلة عن معلولها وان كان
حادثا لزم ان يدعوه الى فعله ولحدوثه داع اخر ولزم التسلسل وهو محال ايضا فبطل القول بالداعي والغرض انما هو ارادة لاجل
الداعي اليها فبطل الغرض في حقه تعالى لاجل بطلان اصله وهو الداعي فلم يبق في حقه تعالى الا ارادة قديمة من غير غرض ولا داع
يهدي بها من يشاء ويضل من يشاء كما قال تعالى يصلح حال من شاء ويهلك من يشاء هذا معافا بفضله وهذا مبتلى
بعدله لانه ملكه هذا هو اصل المسئلة وكل ما قاله الزمخشري هنا من قبيل الهذيان لانه مثل احكام الله تعالى وشبهها بمجرد
الفاظ واطلاقات كقوله قعدت عن الغزو للعجز فاضرب بفكره عن ارواح الحقائق والمعاني والعلم بان الممكنات قابلة لما يرد

عليها من المخصص تعالى وانه لا يكون منها شيء الا بارادته تعالى وتخصيصه لا لداع ولا لازم الى المتقدم الذكر ولما
بطلت الدواعي والاغراض في حقه تعالى وكذلك بطل وجوب رعاية الاصلح وعلم انه لا خالق لشيء سواه تعالى علم بذلك
ازديادهم والامهال لاجله انما حصل بخلقه تعالى لذلك كله ومشيئته وصار ما قاله الزمخشري هنا ان ازديادهم في الاثم
لما كان معلوما لله تعالى ولم يقل مرادا ولا مخلوقا له وهو الحق فنكب عن هذه الاعتزاله ولم يقل سوى معلوما قال فكان الاملاء
وقع من اجله وسببه على طريق المجاز وتعالى الله عن قوله وعن تحريفه لكتابه سبحانه بهذيانه اعتزالي ملفق من اغراض
فاسدة لا يقوم لشيء منها ركن ولا على شيء منها دليل البتة والحاصل تحته اذا تؤمل بل كلام لا يرتضيه محصل فصرفه المجاز
والتاويل غيرها هو خلق لله حقيقة ومراد له تحريف لكتابه تعالى والحاد وخروج عن المعقول والمنقول فلا يلتفت اليه وقد
تحققت في المقدمة دلائل انفراده تعالى بالخلق وارادته تعالى لجميع الكائنات وتصرفه في ملكه كيف يشاء وابطال التحسين
العقلي والتقبيح وابطال وجوب رعاية المصالح وعلى تلك القواعد ينبني الكلام في هذه المسئلة المتقدمة الذكر وغيرها
فليتامل ذلك فلما علمت تلك القواعد وعلم ان الله تعالى يستحيل تعليل افعاله بعلل ودواع عقلية علم انه متى ورد في
الشريعة ذكر تعليل فلا يكون الا تعليلا وربطا اختياريا كخلقه تعالى الليل والنهار للاعتبار وخلقه الجن والانس ليامرهم بعبادته
فيكون الكلام في هذه الاية كذلك فلما اراد تعالى صدور ازديادهم في الاثم وامدادهم بالابقاء لاجل ذلك وربط البعض بالبعض
مع جواز ان يفعل كل واحد منهما غير مرتبط بالاخر فجعل الارادة في الاثم منهم سببا الى الامداد مسببا بمشيئته كما تقدم بيانه
قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا قال الزمخشري فيه ومعنى سماع الله انه لم يخف عليه وانه اعد له كفاءه من
العقاب وهو اعتزال لانه حرف قوله تعالى لقد سمع الله وهو اثبات لسمعه تعالى والقديم لا يتصف الا بصفة قديمة فله تعالى سمع
قديم على ما قامت براهينه في المقدمة فحرف ذلك الى السلب بقوله لم يخف عليه وهو مذهب بعض المعتزلة يردون
الصفات الثابتة في حقه تعالى الى السلوب ومنهم من يردها الى الصفات النفسية وقد تقدم الرد عليهم في ذلك كله وعلم
بالبراهين والدلائل النقلية والعقلية ان صفاته تعالى المعنوية وجودية قائمة بذاته تعالى وكذلك رده لها مع ذلك الى الافعال
بالجزاء على المسموع اعتزال ايضا وتحريف وانما يجب اثبات الصفة وجودية ثم يقال في ذكرها تنبيه على الجزاء على المسموع وقد
بينا من قبل ان الموجود لم يكن سميعا لوجوده والا لزم ان يكون كل موجود سميعا وليس كذلك فعلم انه انما كان سميعا
لصفة زائدة على الوجود وهو المطلوب ثم حرف قد هنا ان حملت على وجه التحقيق فقد تحقق وجود سمعه تعالى في الازل
للمسموعات وان اعتبر فيها مراعاة زمان على بعض اوجهها فيحمل الزمان على التاويل برده الى الحادثات فيكون قد قالوا
بسمع **قوله تعالى** وان الله ليس بظلام للعبيد قال الزمخشري فيه ان قلت لم عطف على ما قدمت ايديكم وكيف جعل كونه
غير ظالم للعبيد شريكا لاجتراحهم السيات في استحقاقهم التعذيب ثم قال قلت معنى كونه غير ظالم للعبيد انه
عادل عليهم قال ومن العدل ان يعاقب المسيء منهم ويثيب المحسن وفي كلامه سوء الادب في الاطلاق مع الله تعالى فلا يقال
كونه تعالى غير ظالم للعبيد شريكا لاجتراحهم السيات واذا قالت النحاة المعطوف شريك المعطوف عليه جرى ذلك في حق المخلوقين
واطلاقاتهم بعضهم على بعض فاذا وصلنا الى الاطلاق في حق الله تعالى تادبنا فلم نطلق لفظ الشركة وقلنا مناسبة عطف قوله
تعالى وان الله ليس بظلام للعبيد لقوله تعالى بما قدمت ايديكم وطلبنا المعنى في ذلك ثم قال في معنى المناسبة كونه غير ظالم
للعبيد انه عادل عليهم قال ومن العدل ان يعاقب المسيء منهم ويثيب المحسن فبنى كلامه في الاية على قواعد اعتزالية من ان
المعتزلة يرون ان العباد يخلقون افعالهم فجعلوا الثواب والعقاب من العدل كما جعله الزمخشري وسوء جعلهم الثواب من العدل
ولم يجعلوه من الفضل كما جعله اهل الحق انهم قالوا يجب للعامل ثوابه لانه استند بفعله ولو لم ينله ثوابه فكان ظلما ولم يكن عدلا
وقال اهل الحق الرب تعالى هو خالق عمل العاملين فثوابه لهم على ما خلق فيهم فضل منه ومن ترك الفضل لم يكن ظالما فالثواب فضل
والعقاب عدل ووعده تعالى ثواب العاملين فضل منه ووعده صدق فوقعت الطمانينة للعاملين من خبره الصدق لا من

جهة انهم يجب لهم على الله تعالى شيء خلافا للمعتزلة وكون العقاب ايضا عدلا منه تعالى تمنع المعتزلة ان لا تنفذ في كل عاص والا لما
كان عدلا فاوجبوا تنفيذ الوعيد بالعقاب وعند اهل الحق انه تعالى عدل في تنفيذه وله ان يعفو والعفو مدح وليس بخروج
عن العدل الى الجود بل الى الفضل ولهذا كان تمدحا وخصص الشرع صحة العفو عن ما دون الكفر ثم ان كلام اهل الحق على هذه الاية
في مناسبة اخرها لما قبلها ليس ما اشارت اليه المعتزلة بل نفي تعالى في اخر الاية ان يكون جزاؤه لعباده ظلما لانهم مكتسبون ثم ان
قالوا انت خلقت اعمالنا وقدرتها علينا قال لهم وانتم ايضا ملكي عليكم قضيت عليكم بما شئت فلست بظالم لكم هذا هو محصول
الاية على التحقيق وقد تقدم ذكر البراهين العاضدة لهذا كله في المقدمة قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك قال
فيه بل خلقته لداعي حكمة عظيمة وهو ان تجعلها مساكن للمكلفين فقوله لداعي حكمة اعتزال وقد بينا من استحالة ان يفعل
تعالى شيئا لداع او موجب او سبب او غرض وبينا دلائل ذلك ايضا انه ان كان الداعي واجبا لزم قدم العالم ووجوب الممكن
وقلب للحقائق وان كان ممكنا احتاج ترجيحه الى داع اخر ولزم التسلسل فلم يبق الا ان يكون الداعي محالا في حقه تعالى وهو المطلوب
فلما بطل القول بالداعي علم انه تعالى انما فعل الافعال بالاختيار وجعل الكل على مقدار وقد بينا ان الحكمة في حقه تعالى العلم وجعل تعالى
خلق السموات والارض للاعتبار ولمنافع المخلوقين بمشيئته فقط لا لداع كما تقول المعتزلة قوله تعالى وما للظالمين من انصار
قال الزمخشري فيه اللام اشارة الى من يدخل النار واعلام بان من يدخل النار فلا ناصر له بشفاعة ولا غيرها وهو اعتزال لان
مذهب المعتزلة انكار الشفاعة للعصاة فجعل كل من يدخل النار ما له من نصير لا بشفاعة ولا غيرها وليس الامر كما قال لما يجب
لما تم من دلائل احاديث الشفاعة المتواترة وخروج عصاة المومنين من النار فلما ان تناول الالف واللام انها اشارة الى من
يدخل النار كما قال تعالى والكافرون هم الظالمون فيكون قوله تعالى ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته اي من تدخل النار
دخول الكافرين لانه تعالى قال في الاية الاخرى يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا معه فاقتضت هذه على ظاهرها ان عاصيا من
المومنين لا يدخل النار وقد تواترت احاديث خروج عصاة من المومنين من النار ولولا انهم ما خرجوا منها فالاولى تقتضي ان
من دخل النار فيخزي العاصي المومن والثانية تقتضي انه لا يخزى لانه مومن ولا يخزي النبي والذين امنوا وان يخزى الشخص
ولا يخزى جمع بين النقيضين وهو محال والقران منزه عن الاتيان بذلك اجماعا فوجب الجمع وحمل كل اية منهما على وجه صحيح
من التاويل للضرورة المذكورة فيحمل من تدخل النار فقد اخزيته اي من تدخله اياها دخول تابيد فهو الخزي العظيم
واما من يدخلها وهو يعلم انه يخرج بشفاعة المكرم عند الله فليس في خزي لانه راج للخير ويحمل يوم لا يخزي الله النبي
والذين امنوا معه على انه لا يدخل من يدخل النار منهم دخول تابيد ودخول الخزي وهذا جمع بين الايتين ويجب
الجمع بين الدلائل مهما امكن والا كنا معطلين لجميعها او لبعضها لا لموجب وهو باطل بالاجماع وعلى هذا يكون في قوله تعالى
وما للظالمين من انصار وجهان على ما ذكره الامام ابو بكر بن فورك في تفسيره للقران الوجه الاول انه تعالى اراد به الكافرين
وكل كافر ظالم والثاني اراد به انهم العصاة الذين سبق في علم الله تعالى تعذيبهم وهم الخارجون من النار بالشفاعة لا يجدون
شفيعا اذا ماتوا من غير توبة بان لا يعذبهم اصلا وانما يشفع فيهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدر من العذاب ليصل
اليهم وقد دلت الدلائل القطعية على هذا كله قوله تعالى ثوابا من عند الله قال الزمخشري فيه وتكريرا من باب
الابتهال واعلام بما يوجب حسن الاجابة وحسن الاثابة من احتمال المشاق في دين الله والصبر على صعوبة تكاليفه قال
قطع لاطماع الكسالى المتمنين عليه وتسجيل على من لا يرى الثواب موصولا اليه بالعمل بالجهل والغباوة وهو اعتزال من اوجه الاول
قوله يوجب وقد بينا من قبل انه لا يجب على الله تعالى شيء بالدلائل القطعية الثاني قوله وقطع لاطماع الكسالى يعني عصاة
المومنين وقد قدمنا انه لا قطع لاطماع كل من طمع في رحمة الله تعالى من كل مومن لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
وقال تعالى انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون والثالث قوله وتسجيل على من لا يرى الثواب موصولا اليه بالعمل
وقد قدمنا نحن بيان ان الله تعالى خالق لاعمال العباد بالبراهين القطعية والسمعية كقوله تعالى اروني ماذا خلقوا من

دونه

دونه الى ايات ودلائل لا تحصى فبان ان ثوابه على ما خلق فضل منه ولذلك قال تعالى ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات
من فضله فقوله تعالى من فضله حقيقة وامنوا وعملوا الصالحات شريعة وعادة الامر الجمع بين الحقيقة والشريعة كما قدمنا ذكره
وذلك بفهم الكسب والخلق فالخلق لله والكسب للعبد من غير خلق قال تعالى والله خلقكم وما تعملون وقد حققنا في المقدمة
دلائل المعقول والمنقول على انفراده تعالى بالخلق فعلم فضله تعالى على العاملين بالثواب معقولا ومنقولا فبان ان من لم يعرف الفضل
بالجهل والغباوة منعكس عليه كيف وقد قال عليه السلام في الصحيح ان الجنة لا يدخلها احد بعمل قالوا ولا انت يا رسول الله قال
ولا انا الا ان يتغمدني الله برحمته ثم نقول بعد العلم بهذه القواعد في الاية ما المانع ان يكون تكرير ربنا للخضوع لجلال الله
وبيان لزوم الافتقار اليه في الهداية والغفران وجميع المطالب والتوسل اليه بما هدى اليه من اكتساب العمل واعانته تعالى
عليه بخلق القدرة الحادثة والمقدور ولذلك قالوا فقنا عذاب النار بعد ما ايمانهم واكتسابهم الوقاية من النار ودخول
الجنة حقيقة انما هو بالله سبحانه ولذلك دعوه في ان يقيهم ولو عولوا على العمل حقيقة كما تقول المعتزلة واوجبوا القبول
والاجر عليه لما طلبوا الوقاية منه لان الواجب لا يتضرع في طلبه لان الحاصل لا يبتغى ومعنى قوله تعالى واتنا ما وعدتنا على
رسلك اي على السنة رسلك على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومعناه على السنة رسلك بفضلك مع ذلك الوعد
لانك قلت فيما انزلت على السنتهم ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله فعلى هذا الوجه الذي قامت عليه المعقول
والمنقول يكون طلبهم لا على ما تقوله المعتزلة مما فيه سوء الادب مع الله تعالى ومخالفة القران والبرهان واهل الحق يقولون
لا بد من التزام المكلفين للاعمال لكن من غير ان يؤدي ذلك الى تعطيل فضل الله سبحانه فالكل راجع في الحقيقة الى فضله
ورحمته قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا فالقدرية افرطت وغلت في النظر الى الاعمال
والجزاء حتى نسبت الى انفسها الخلق والايجاد فقدحت في التوحيد فاشركت والجبرية فرطت في الاعمال ونفت الكسب
اخلوهم في التجرد من الافعال مطلقا حتى عن الكسب فاداهم ذلك الى القدح في الشرائع والتزام الاوامر والنواهي التي
جاءت بها الرسل عن الله تعالى والجزاء عليها فلكل فرقة منهم عين عوراء خاسئة الدخال من طرف وهدى الله اهل
الحق فنظروا بالعينين معا عين التوحيد فقالوا لا خالق الا الله لجميع المخلوقات وعين الشرائع فقالوا العباد مكتسبون
فوقع منهم التصديق والادب مع المرسلين والتوحيد لرب العالمين قوله تعالى ان الله سريع الحساب قال الزمخشري
فيه لنفوذ علمه في كل شيء فهو عالم بما يستوجبه كل عامل من الاجر فقوله لنفوذ علمه في كل شيء والمعدوم معلوم ويسمى عندهم
شيئا وقد تقدم ابطال ذلك عليهم فلو قال لنفوذ علمه في كل معلوم كان صحيحا وقوله تعالى بكل شيء عليم مخصوص لفظي
عممه الدليل العقلي ذكره القاضي ابو بكر في الهداية له فان قال الزمخشري هلا قلتم في كلامي كذلك قلنا الشارع ان
يطلق الخاص ويريد العام والعام ويريد الخاص وتعبيد الخلق بفهم ذلك وتاويله وتحقيقه على ما وردت عليه المتشابهات
وليس للمخلوق ذلك لعزه تعالى وذلهم وربوبيته وعبوديتهم وقوله فهو عالم بما يستوجبه كل عامل المعتزلة تدعي
ايجاب العقول لجزاء الاعمال في باب الاعواض وقد قدمنا في المقدمة بيان الدلائل القطعية على انه لا يجب على الله تعالى
شيء بوجه من الوجوه لاستحالة قبوله تعالى للايجاب وان قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وكل ما ورد في
الشريعة لهذا المعنى فهو الحقيقة لتحقيق الفضل ولتطمئن قلوب العاملين بالثواب فيجب له تعالى على عباده الواجبات ولا
عليه تعالى شيء لا عقلا ولا شرعا وتبين ذلك كله معقولا ومنقولا والحمد لله

سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى
انه كان حوبا كبيرا قال الزمخشري فيه لانه انما وجب ان يخرج من الذنب ويتاب عنه لقبحه والقبح قائم في كل ذنب كيف
هو فبعد عنه وبعد شريعته لعينه ووجه القبح عند اهل الحق كونه منهيا عنه شرعا لا لذاته ولا لصفة نفسية كما
تقول المعتزلة وقد تحقق الرد عليهم في ذلك في المقدمة فانبنى على ذلك انما الخروج من الذنب والتوبة منه انما

هو لتعظيم الله سبحانه ورعاية لحرمانه على ما قدمنا بيانه من ان التحسين والتقبيح للشرع فقط لا للصفات النفس افعال العباد
قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امراة قال فيه وعن ابي بكر الصديق رض انه سئل عن الكلالة فقال
اقول فيه برايي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطاء فمني ومن الشيطان والله منه بري والكلالة ما خلا الولد
والوالد فاورد الزمخشري كلام ابي بكر الصديق رض ولم يذكر وجه تاويله وهو محمول عند اهل الحق على وجه يصح
في التوحيد لا على ما تعتقده المعتزلة من ان الله تعم بري من افعال العباد خلقا وايجادا لان العباد عندهم مستقلون
بها دون الله تعم عن قولهم لانه تعم متعال عن الشريك على ما تقدمت براهينه فلا بد من حمل كلام الصديق رضي الله
عنه على ان قوله في الكلالة ان كان صوابا فمن الله اي خلقا واختراعا وامرا وهداية وان كان خطا فمن الشيطان تزيينا
ومن العبد كسبا لا خلقا وايجادا والله منه بري امرا تكليفيا لانه تعم لا يامر بالخطاء امر تكليف لكن يقول له تعم كن فيكون
امر تكوين قال تعم لا تتحرك ذرة الا باذنه وقال تعم انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون والصديق رض
اعلم الناس بانه لا خالق الا الله ويقول له تعم والله خلقكم وما تعملون فينسب الفعل وان كان خطاء الى العبد كسبا والى الله
تعم خلقا وانما ينفي نسبته تعم اليه امرا تكليفا فعلى هذا الوجه يحمل كلام الصديق رض عنه وهو الذي قامت عليه الدلائل
القطعية العقلية والشرعية على ما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة ذكر الزمخشري فيه القا
وقبحها ولم يبين وجه في ذلك وقد بينا نحن ان قبحها انما هو لنهي الشرع عنها فقط قوله تعالى فان تابا واصلحا
قال فيه فان التوبة تمنع استحقاق الذم والعقاب واجمل القول ولا بد من تفصيله فعند المعتزلة انها تمنع ذلك عقلا
وعند اهل الحق انها تمنع ذلك شرعا على احد القولين في ان التائب مغفور له ما تاب عنه على ما تقدم قوله تعالى انما
التوبة على الله يحمل المعتزلة حرف على الله في هذه الاية وحيث ورد من الشريعة على الوجوب وهو باطل لانا قمنا الدلائل
القطعية في المقدمة على استحالة الوجوب على الله تعم مطلقا وانما يجب له لا عليه فيجب له الوجود وصفات الكمال ويجب
له على خلقه الطاعة والايمان والاسلام والانقياد والرضى ولما قامت البراهين على استحالة الوجوب على الله تعم
وجب تاويل حرف على في قوله تعم على الله فيكون معناها وعدا علي كما قال تعم وعدا علينا ومعنى الكلام وعدا على
بتفضلي في الموعود به وبتفضلي قلت لكم وعدا علينا والبراهين القطعية تضطرنا الى هذا التاويل كما تقدم بيانه من قبل
قوله تعالى فاولئك يتوب الله عليهم قال فيه فان قلت ما فائدة قوله فاولئك يتوب الله عليهم بعد قوله انما التوبة
على الله قال قلت قوله انما التوبة على الله اعلام بوجوبها عليه كما يجب على العبد بعض الطاعات وقوله فاولئك يتوب
الله عليهم نفي بما وجب عليه واعلام بان الغفران كائن لا محالة كما بعد العبد الوفاء بالواجب وهذا كله اعتزال مع سو
الادب مع الله تعم في قبح هذه الاطلاقات في حقه تعم وقد ابطلنا الوجوب على الله تعم بالبراهين القطعية في الصدر
واما قوله واعلام بان الغفران كائن فليس كما قال على القطع بل على الظن لانه يصح حمل هذه الاية على ان يتوب عليهم
يقبل توبتهم قال القاضي ابو بكر يصح ان يكون قبول التوبة انها عمل من الاعمال الواجبة على العباد وقبولها يكتب اجر عملها
واما غفران الذنب المتقدم فلا نص عليه اصلا ولا قطع الا في حق من امن بعد كفره ففيه الاجماع والقطع على الغفران
ولهذا حسن ان يدعوا التايب في الغفران لما سلف بالاجماع ولم يحسن ذلك من المومن بعد كفره لان هدم ما تقدم له
قطعي واما الاطلاقات الشنيعة فقوله يجب عليه كما يجب على العبد وتكرير ذلك فيتحقق مطلق مثل ذلك خلع لسان اوقح
اليه من شنيع ادبه ولا يستجيز ذو دين ولا من باشر قلبه نور العلم بعظمة الله ان يطلق مثل ذلك ولو قال وقصد
ما عسى ان يقصد لم يقبل منه لان اللفظ شنيع والاجماع منعقد على منع الالفاظ الموهمة للممتنع فكيف من يصرح بمثل
هذه الشناعات نعوذ بالله من الغفلة عن عظمة الله فلا في المعاصي اصاب ولا في حسن الاداب قوله تعالى ولا
الذين يموتون وهم كفار قال الزمخشري فيه بين الذين سوفوا توبتهم الى حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر

فيانه

ل
حسنة

في انه لا توبة لهم وهو اعتزال ونحن نقول بموجب هذا وانه لا توبة لهم لكن لا يقتضي ذلك التسوية من كل وجه ولا
يلزم من كون المصر لا توبة له انه لا غفران له او لا خروج له من النار كالميت كافرا وهذا هو مقصود المعتزلة ولا دليل
لهم عليه والمعتمد في ذلك ما حققته الدلايل الشرعية القطعية من نفي الغفران لمن مات كافرا وصحة الغفران والشفاعة
في الخروج من النار ان دخلها لمن مات مصرا على ما دون الكفر مع اشتراكهما في عدم التوبة قال تعم ان الله لا يغفر ان
يشرك به ويغفر م
ما دون ذلك لمن يشاء فلم يحصل التساوي من كل وجه بين مات مصرا على ما دون الكفر وبين من مات كافرا قوله تعالى
اولئك اعتدنا لهم عذابا اليما قال الزمخشري فيه الله في الوعيد نظير قوله فاولئك يتوب الله عليهم في الوعد ليتبين ان
الامرين كائنا لا محالة فاجمل ذكر الوعيد بين المصر والكافر كما افرد الوعد للتائبين فقط وقطع بان الوعيد على اجماله كائن لا
محالة وهو قول بتنفيذ الوعيد في عصاة المومنين وهو اعتزال ولا يصح ما قصده الزمخشري من ذلك لانه قوله تعم اولئك
يصح ان تكون الاشارة به الى الكفار خاصة لانه اقرب مذكور ويبقى المصر في المشيئة لقوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
ولو قدرنا الاشارة باولئك الى المصر والكافر لم يلزم من ذلك تساويهما اذ ليس كل من اعد له العذاب يناله فقد يعد له
زجرا ويعفى عنه كرما فالصحة ذلك في المصر دون الكافر وخرج الكافر من هذا الحكم بتسجيل الشرع عليه بقوله ان الله
لا يغفر ان يشرك به وثبت بقاء المصر في المشيئة ثم لو قدرنا دخول المصر النار فلا يلزم تابيده فيها لما ورد من احاديث
الشفاعة القطعية في خروج العصاة بها من النار حتى لا يبقى في النار من قال لا اله الا الله مرة واحدة من عمره مخلصا
من قلبه بشرط موته على ذلك قوله تعالى والله يريد ان يتوب عليكم قال الزمخشري فيه ان تفعلوا ما تستوجبون
به ان يتوب عليكم وهو اعتزال وتحريف للاية عن مقتضاها الذي قام عليه البرهان من انه يستحيل في حقه تعم ان يريد
كون ما لا يكون لما يلزم من ذلك من العجز والحدوث في حق من يجب له القدم وهو محال وفي هذه المسئلة قال مالك بن انس
رض ان ما زعم عنه الحرف وهو لا تبدل القديم وهو علم الله تعم وبالارادة مع تعلقها بالحق وهذه حقائق اصول الدين جارية
على لسان هذا الامام رض وفي كلامه من مثل هذا كثير فعلم ان المراد بهذه الاية الخصوص دون العموم فاراد تعم التوبة لمن
خلقها في محلها ولم يردها لغير التائبين فنفذت مشيئته تعم في الكل ولو كان لفظ الاية عاما لوجب تخصيصه بالدلائل الموجبة
للتخصيص على ما تقدم بيانه وقول الزمخشري ما يستوجبون به اعتزال اخر وقد ابطلنا الوجوب على الله تعم وما قلناه في الاية
من حملها على الخصوص هو الذي ذكره القاضي ابو بكر رض في الهداية في هذه الاية وقال ابو اسحاق الزجاج والله يريد
ان يتوب عليكم اي يدلكم بطاعته على ما يكون سببا لتوبتكم التي يغفر لكم بها ما سلف من ذنوبكم وهذا هو الحق وما
اراده تعم من دلالته لهم وبيانه قد وقع وقد بينا من قبل بالدلائل القطعية ان توبة الله تعم على العبد هي المقدمة فالمعنى
يريد الله ان يخلق لكم التوبة لتكتسبوها والاية على هذا محمولة على الخصوص كما ذكره القاضي ابو بكر رض قوله تعالى ومن
يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا قال الزمخشري فيه لان الحكمة تدعو اليه ولا صارف عنه من ظلم او غيره
وهو اعتزال لانه مبني على ان الاحكام الربانية والافعال الالهية مبنية على الدواعي والصوارف فالداعي الحكمة وهي رعاية
المصلحة والصارف الظلم وهو ضد ذلك تحجروا على الله تعم احكامه وبنوا جميع هذا على التحسين العقلي والتقبيح وان الاشيا
تحسن وتقبح لذواتها وقد حققنا بيان بطلان ذلك كله عليهم في المقدمة بما فيه كفاية والحمد لله قوله تعالى
ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه قال الزمخشري فيه ما مقتضاه نكفر عنكم الصغائر ونجعلها كان لم يكن قال لزيادة
الثواب المستحق على اجتنابكم الكبائر وصبركم عنها على عقاب السيئات قال والكبيرة والصغيرة انما وصفت بالكبر
والصغر باضافتهما اما الى طاعة او معصية او ثواب فاعلهما قال والتكفير اماطة المستحق من العقاب بثواب
ازيد منه او بتوبة قال والاحباط نقيضه وهو اماطة الثواب المستحق بعقاب ازيد او بندم على الطاعة وهذا كله
اعتزال اما الاول فلانه ربط غفران الصغائر بزيادة الثواب المستحق على اجتناب الكبائر عقلا ونظرا الى اجتنا

ذلك لمقتضى رعاية المصلحة وليس كذلك لبطلان هذه القاعدة عليهم بما تقدم بيانه بل انما غفران الصغار متوقف
على مشيئة الله تعم وجعل سبحانه علامة على غفرانها اجتناب الكبائر وعلى التحقيق هذا الغفران مرجو قاله الحضرمي
من علماء اهل الحق لان المطلق مقضي عليه بالمقيد وقد تقيد الغفران بقوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قال
قال الحضرمي ولو كان هذا الغفران على القطع لكانت الصغائر مباحة لان من اجتنب الكبائر وقطع بغفرانه له تساوي
فعلها وتركها وهو حقيقة المباح عندك وقلب المحرم مباحا باطل بالاجماع ايضا منعقد على ان فاعل الصغيرة خائف من
عقابها مطلقا غير امن عند ارتكابها فعلم بذلك ان اطلاق غفرانها في الحديث مقيد بقوله تعم لمن يشاء فبقي الخوف
لكن يغلب الرجاء من غير قطع وهذه النكتة هي الجامعة بين الحديث والاية وقد قال تعم ادعوني استجب لكم وقال في
اية اخرى فيكشف ما تدعون اليه ان شاء فرد المطلق فيهما الى المقيد فكذلك ما قدمنا ذكره ولو قدرنا مجتنبا للكبائر
قبل ورود هذا الحديث واراد تعم مواخذته بالصغائر لصح المعتزلة تابا ذلك لانهم جعلوا الغفران له من الاحكام
العقلية مبنيا على وجوب رعاية المصلحة وقد تقدم بيان ابطال قولهم في ذلك ثم قوله في الكبيرة والصغيرة ان الوصف لهما
بذلك اما بالاضافة او بالنظر الى الثواب والعقاب والثواب عندهم مستحق عقلا وكل ذلك باطل بل الصغيرة والكبيرة يجب
توقيف الشرع على ذلك والاعلام به فلا ينظر الى الاضافات والثواب والعقاب واصل المسئلة ان التحسين والتقبيح
في المسائل الدينية راجعان للشرع دون العقل فكذلك رتب المحسن والمقبح فكما توقف اصل ذلك على التعريف من جهة
الشرع توقف فرعه على ذلك ايضا وهو منازلته من صغره او كبره في جنسه ثم قوله والتكفير اماطة المستحق من العقاب
بثواب ازيد او بتوبة ولا تذكر المعتزلة تحرفا واحدا مما وجب من رجوع الامر في ذلك في الحقيقة الى الله تعم وحكمه
وانه يجوز ان يعاقب على ذلك الصغير ولو فعل من الحسنات ما عسى ان يفعل اذ لا رابط من المعقول بين المسئلتين نفيا ولا
اثباتا بل يصح الغفران مع عدم التوبة والعقاب للعاصي بما دون الكفر على ما تقدم البيان في هذا كله وكان يجوز
الغفران للكافر بن جوازا عقليا لولا التوقيف الشرعي على منع ذلك بقوله تعم ان الله لا يغفر ان يشرك به ثم قوله والاحباط نقيضه
وهو اماطة الثواب المستحق بعقاب ازيد باطل وقصدهم لما تقدم في غفران الصغار باجتناب الكبائر فيحبط العقاب
الكبير للثواب الصغير والقول بهذه المقابلة باطل وتحكم وتلفيقات اعتزالية مبنية على توهمات لا دليل على شيء منها وقد
بينا ما في المسئلة الاولى وهي مسئلة الغفران من عدم القطع واللزوم وانها على الرجاء ثم لو صح انها على القطع لم يلزم من ذلك كون
العقاب في احباطه للثواب كذلك اذ لا رابطة في ذلك لا عقلية ولا شرعية فلم يبق الا النظر الى الشرع وقد قال تعم ان الحسنات
يذهبن السيات ولم يعكس ذلك فوجب الوقوف عند ذلك وجعل المعتزلة الندم على الطاعة نفيا في الاحباط في مقابلة التوبة
لانها ندم على المعصية كذلك ايضا من تلفيقاتهم من غير نظر للدلائل القطعية ولا وجهها الحقيقية اذ لا مدرك هنا لشيء من
هذه الاحكام الا بالخبر الشرعي فقط لا بالنظر الى نسب ولا اضافات ولا مقايسات ومقابلات وقد تقرر في علم اصول الفقه
انه لا يجوز القياس بالاسباب التي نصب الشرع ولا يجوز القياس في الاسباب لانه تحكم على الشرع فيما قاله تعم ان يجعل من
الكبير ويواخذ بالصغير اذ لا استحقاق عليه فوجب رجوع جميع هذه الاحكام اليه وقد حققنا في المقدمة ابطال القول
بالاحباط بما فيه كفاية والندم على الطاعة ان كان لانه اعتقد ان الله تعم ليس اهلا ان يطاع فقد كفر والكفر يحبط العمل
قال تعم لئن اشركت ليحبطن عملك وان كان ندمه لانه ادركه في العبادة تعب او نفقة مال فذلك الندم معصية وليس
بكفر فلا يحبط العمل قوله تعالى ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض قال الزمخشري فيه لان ذلك التفضيل
قسمة من الله صادرة عن حكمة وتدبير وعلم باحوال العبيد وبما يصلح المقسوم له من بسط في الرزق او قبض
ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض فعلى كل احد ان يرضى بما قسم له علما بان الذي قسم له هو مصلحته ولو كان
خلافه لكان مفسدة له وهذا الكلام خلط فيه الزمخشري صحيحا بسقيم وفاسدا بمستقيم فقوله كان ذلك التفضيل

قسمة من الله تعم صادرة عن حكمة وتدبير وعلم باحوال العبيد صحيح مع ان للمعتزلة في هذا الكلام الصحيح اعتقادا
فاسدا خرجا عن ظاهر الكلام اللفظ لانهم يعنون بالحكمة وجوب رعاية المصلحة عقلا وقد ابطلنا ذلك عليهم وبينا ان حكمته
بارادته وقول الزمخشري وعلم باحوال العبيد يعني بذلك ان احوال العبيد هي كذلك لذاتها لا بتخصيص الله تعم لهم بذلك
وهي غيبة منه ومن شيعته عن العلم بالحقائق الاول المعلومة ضرورة وهي الواجب والجائز والمحال كما تقدم بيانه فكل ممكن قابل لما
يخصص به المخصص من الاحكام العارضة والجواهر في صفات انفسها متماثلة بالبراهين القطعية فخرج من ذلك ان الامر في ذلك
كله راجع الى الله تعم لا الى ذوات المصنوعات ولا كانت الربوبية تابعة للعبودية والواجب تابعا للممكن وهو ممن كان
فقيرا جاز ان يكون غنيا ومن كان غنيا جاز ان يكون فقيرا وهذا معلوم بضرورات العقول وصلاح كل واحد منهما في حاله
بقدرة خالقه وعلى ما علم قطعا من هذه المسائل يكون معنى قوله تعم ولو بسط الله الرزق لبغوا في الارض مساو لا يعني انه
تعم خصص بارادته من الممكنات القابلة لوجه الامكان انه تعم ان بسط الرزق لجميعهم خلق البغي عند ذلك فيهم قال ابن فورك
تفسيره وجرا البغي لبسط الرزق بطر النعمة والمنافسة مع التمكين قلت ومع ذلك فتفسد احوالهم عند ذلك فلا يسمع احدا
من احد منهم ولا يطيع ولا يصنع صانع مصنوعا ولا يجد غيره به معونة ولا رفقا ولكن قبض على بعض ليستخدمهم قوم اخر
رفقا بالجميع حتى لا يمتنع بعضهم عن خدمة البعض فتستقيم المنافع والاسباب كما قال تعم ليتخذ بعضهم بعضا سخريا وليشعرهم
بذلك سبحانه عليهم افتقاره الى لطفه ورحمته فهو ارتباط عادي اختياري منه تعم وليس بعقلي كما تعتقد المعتزلة هذه نكتة هذه
المسالة ولو شاء الله تعم في المعقول لخرق عادة العباد وبسط لهم الرزق ومنعهم البغي وجعلهم بخرق العادة كالملائكة ولجعل
رزقهم في ذكره واقام ابدانهم من غير تغذ بالطعام والشراب المعتاد لان هذا كله من الجائزات وهو تعم على كل شيء قدير
وقد ورد في بعض الاخبار ما يبين هذه المسئلة فورد ان بني اسرائيل سالوا موسى عليه السلام ان يسال الله تعم ان يجعلهم
سواء حتى لا يكون فيهم فقيرا فقال لا تفعلوا هي حكمة الله تعم في الخلق اي علمه بما ربط من عادة عباده بارادته فالحوا في
في طلب ذلك بدعاء الله تعم فاصبحوا سواء فلم يسال احد شيئا الا سالة الاخر مثله فتعطلت عليهم الاسباب والصنائع وانقطعت
لهم المرافق فلم يصل وقت الظهر حتى ركبت الطرق وانتظر كل واحد منهم الاخر ان يصنع له معيشته وما به قوام حاله فلم يصنع
فادركهم الجوع والعطش والهلاك فقالوا يا موسى ادع الله ان يعيدنا كما كنا اول مرة فهي حكمة الله تعم قال الم اقل لكم ودعا الله
تعم فاعادهم كما كانوا فبان حكم المعتاد في الخلق وهو الذي يحمل عليه الاية بالتاويل لقيام الدليل على التوحيد وقدرته تعم على كل
شيء وبان حكم المعقول في بيان قدرة الحق سبحانه وتوحيده وان له ان يحكم في الممكنات بما يشاء فهي قابلة لذلك وهو على ذلك
قدير الا ترى انه تعم بسط الرزق لسليمان عليه السلام ووفقه مع ذلك وصرف عنه البغي وبسط للنمرود وفرعون وامثالهما
وخذلهم مع ذلك واهلكهم وقبض الدنيا على قوم من عباده الصالحين ووفقهم مع ذلك وقبضها على اخرين وخذلهم
ولم يرزقهم الرضا بقضائه فهلكوا فيفعل تعم من ذلك ما يشاء ويضل من يشاء ويهدي من يشاء هذا هو اصل المسئلة
في التوحيد والمعقول ثم يجري الله تعم عادة خلقه او اكثرهم بما يشاء ولو شاء لخرق تلك العادة وعلى الحكم العادي
يجري معنى الاية على ما تقدم بيانه وقوله تعم انه بعباده خبير بصير اي عليم بهم بعلم قديم فلا يخفى عليه حكمهم في
المعقول وحكمهم في المعتاد وما اجرى به عادتهم سبحانه وتعالى ولا يستحق عليه احد شيئا فيجب على العباد الرضى
بجميع مواقع القضاء وقول الزمخشري وشيعته ولو كان خلاف ذلك لكان مفسدة وهو غلط منهم لانهم بنوا على ان
الحكم في ذلك للعقول ولا حكم في ذلك للعقول ولا هو ايضا من الحكم المعقول بل من الحكم المعتاد على ما تقدم بيانه ولو
تعم الصلاح والتوفيق مع ضده لفعل بخرقه تعالى للعادة وبنت المعتزلة ايضا كلامها في هذه المسئلة على وجوب
رعاية الاصلح وقد تقدم ابطاله عليهم ومما يبطل ذلك ايضا ما وقع في الوجود من كفر من طغى بما بسط تعم لهم من
الرزق كفرعون وقارون ونمرود مع علمه تعم بما يكون منهم فاين وجوب رعاية الاصلح في ذلك وكذلك من نثر

رزقه فكان ذلك سبب تسخطه وكفره فشاهد ما وقع في الوجود يبطل على المعتزلة مذهبهم ووجه آخر من خطاء
المعتزلة قولهم لو فعل ذلك لكان مفسدة لان هذا اطلاق فاسد بل لو فعله لم يكن مفسدة ولا يجوز هذا الاطلاق على فعله
لو وقع او تقدير لانه تعم اي شيء فعله فله تعم فعله اذ لا اعتراض عليه فلا بد من كونه حسنا جميلا اذ لا قبح للافعال
الا من جهة المنع الشرعي ولا اله الا الله فلا شارع معه ولا امر فاستحال القبح في افعاله تعم على الاطلاق قال تعم ان
اراد ان يهلك المسيح بن مريم وامه ومن في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض كما تقدم ذكره فاخطأت //
المعتزلة في المعنى وفي الاطلاق فلا تضاف المفسدة الى فعله تعم على اي وجه وقع قال عليه السلام الخير بيديك //
والشر ليس اليك اي لا ينسب فعلك اليك شرا فاشار عليه السلام الى ان الافعال انما تنقسم الى خير وشر بالاضافة
الى المخلوقين واما بالاضافة الى الله تعم فكلها حميدة لانها اما فضل او عدل قوله تعالى للرجال نصيب مما اكتسبوا
قال الزمخشري فيه جعل ما قسم لكل من الرجال والنساء على حسب ما عرف الله من حاله الموجبة للبسط او القبض كسبا له
وهو اعتزال لان المعتزلة يعنون بالكسب الخلق والايجاد مضافا للعباد وقد ابطلنا ذلك عليهم في المقدمة وبينا //
حقيقة الكسب وغاية الزمخشري هنا ان صرح بمذهبه الاعتزالي وقد قدمنا ذكره والرد عليه الا انه زاد في هذا الموضع
من الفساد اطلاقه في حق الله تعم انه عرف حيث قال عرف الله من حاله وقد اجمعت الامة على منع عارف في حق الله
تعم وعاقل وفطن وفهم وكذلك ما تصرف من هذه الالفاظ وان ورد من ذلك شيء في الشرع قول الى معنى الجزاء على
العمل او الى المعرفة التي هي العلم لانه ممنوع بالاجماع ويمنع يعرف لانه يوهم جواز عارف ويمنع ايضا كل لفظ يوهم الممنوع
بالاجماع قوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة قال الزمخشري فيه وفيه دليل على انه لو نقص من الاجر ادنى شيء او
اصغره او زاده في العقاب لكان ظلما وانه لا يفعله لاستحالته في الحكمة لا لاستحالته في القدرة وهذا اعتزال كله وتخليط
في الحقائق ولم يعلم هو ولا شيعته ما حقيقة الظلم ومن هنا طرأ عليهم غلط عظيم والظلم اذا بحث عن حقيقته لم يوجد
الا من المعقول الى المضاف الى مظلوم وما لم يثبت مظلوم فلا ظلم كما اذا لم يثبت مضروب فلا ضرب واذا بحث عن المظلوم
لم يوجد الا من تصرف في ملكه او فيه بغير اذن الشرع او تعدى عليه وهذا حد مطرد منعكس ولا يملك احد مع الله
تعم شيئا ولا حكم الا هو فاستحال الظلم في حقه سبحانه فخرج من ذلك ان الله تعم لو تعبد الخلق بحق ملكه عليهم لم يستحق
عليه ثوابا ولانه تعم خالق لاعمالهم فلا يمكن استحقاقهم بها عليه شيئا فلو لم يثبت احدا لصح فاحرى لو نقص البعض
ثم الخبر عن الثواب يجب صدقه فمن ثم علم القطع بوقوعه وبمقداره ان وقع الخبر عن ذلك لا بوجوب عقلي وكذلك لو زاد
في عذاب العاصين لصح لانهم ملكه فله تعم تعذيبهم ابتداء كما تقدم في مسئلة ايلام البري فاحرى صحة الزيادة مع الا
بالاكتساب ثم نقل الزمخشري عن الظلم لاستحالته في الحكمة يعني وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه من قبل ثم قال
لا لاستحالته في القدرة وهذا من المعتزلة جهل عظيم وتخليط في الحقائق لان الظلم قد بينا انه محال على الله تعم وما كان
مستحيلا استحال تعلق القدرة به وهذا معلوم بالضرورة اذ لا وقوع لها البتة ولما بينا حقيقة الظلم علم بذلك انه من
المستحيل المعقولية وقوعه في حق الله تعم لا من المستحيل لاجل وجوب رعاية المصلحة التي ابطلنا القول بها اصلا فبان
غلط المعتزلة في التوحيد لاجل غلطهم في الحقائق قوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها قال الزمخشري فيه يضاعف
ثوابها استحقاقها عنده الثواب في كل وقت من الاوقات المستقبلة غير المتناهية وهو اعتزال وقد تقدم بيان
استحالة الاستحقاق على الله تعم وما في زمان واحد لانه تعم مالك العمل وخالق عمله بما تقدم من الدلائل القطعية على
ذلك فاستحال ان يستحق عليه شيء بل له الحق على ما تبين فان جعل هو تعم اجرا وسماه مستحقا فبفضله في الحقيقة وليحقق
لهم الثواب فيحصل لهم الطمانينة بذلك لكثرة ركونهم للمعتاد لضعف المخلوقية الا من قواه فانخرقت العادة في قلبه
فعمل على مجرد العبودية والربوبية فلما علم بطلان الاستحقاق على الله تعم مطلقا علم بطلان ذلك في كل زمان ماضيا

كان او

كان او حالا او مستقبلا منقطعا او دائما قوله تعالى ويؤت من لدنه اجرا عظيما قال الزمخشري فيه ويعط صاحبها من
عنده على سبيل الفضل عطاء عظيما وسماه اجرا لانه تابع للاجر لا يثبت الا بثباته وهو اعتزال لانه لما دلت هذه الاية
على ان الاجر على الحسنات اعطاء من عند الله تعم فكان فضلا كما قال ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله ومن
لدنه يجيء من فضله لان العمل خلقه فالجزاء عليه فضله فاحتاجت المعتزلة في تحريفها عن مقتضاها لاجل فاسد مذ
في ادعائهم خلقهم لافعالهم فحملهم ذلك على اعتقاد المقابلة بين العمل والاجر عليه واعتقاد تعطيل فضل الله
سبحانه وتعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وايات القران وسائر دلائل الشريعة ناصة على انها فضل الله تعالى
والبراهين العقلية القطعية قاضية عليهم بذلك على ما تحقق بيانه في المقدمة وقد بينا ان التاويل لغير ضرورة
تحريف والحاد فقول الزمخشري ويؤت من لدنه اجرا عظيما يؤت شيئا اخر غير الاجر ثم سماه اجرا بالمجاز على خلاف
الظاهر وتاويل لغير ضرورة فكان من قبيل ما ذكرناه من التحريف والاصل الحقيقة فالحمل على المجاز لغير ضرورة تحريف
ومخالفة للادلة الشرعية والعقلية والاجر الذي اخبر عنه تعم في هذه الاية هو الاجر على الحسنات وهو فضل من
الله لان الحسنات خلقه تعم قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به قال الزمخشري فيه ما يقتضي ان مقصوده به ان
ينظر ويقابل قوله تعم ان الله لا يغفر ان يشرك به لمن لم يتب من الشرك وانه يغفر لمن تاب منه على القطع ثم اشار ان
قال ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي لمن تاب ايض على القطع فان لم يتب لم يغفر له اصلا بناء منه على مقابلة اخر
الكلام لاوله فيخرج له من ذلك على زعمه انه لا يغفر لمن مات مصرا من عصاة المومنين وهو اعتزال ملفق من النظر
الى مواضع الكلام وتنظيره وترك نصه ووجه دليله على تحقيقه ولو سلمنا له هذه المقابلة التي الاجماع على تركها
لاجل نصه على انه لا يغفر للمشرك وان من عصى بما دون الشرك في المشيئة هذا نص الاية بترك هذا ومخالفته لاجل
مقابلة اول الكلام لاخره عماية بصيرة فان التنظير انما يرجع اليه مع عدم النص لانه كالقياس ولا قياس مع وجود
النص هذا ما اجمعت عليه الصحابة على ما ذكره امام الحرمين في البرهان ثم تقدير تسليم هذه المقابلة كما ذكرناه وان
مقتضى ذلك ويغفر ما دون لمن تاب فمفهومه انه لم يتب فلا غفران له فالقول بهذا المفهوم وهو مفهوم المخالفة
ضعيف لضعف دلالته ومع ضعفه فالمعتزلة لا تقول به فكيف يصح تمسكه بما لا يقول به لا هو ولا شيعته ثم القائلون //
بدلالته يشترطون في ذلك ان لا يكون دليل اخر قد دل على نقيضه فان كان ذلك بطلت دلالته ويكون ذلك الخطاب لا مفهوم
له البتة وهذا الموضع قد دلت الدلائل الشرعية القطعية والعقلية على جواز الغفران للمصرين وترجي ذلك واجمعت الامة
على ذلك قبل خلق المعتزلة ثم لو عوقبوا فلا بد من خروجهم من النار بالشفاعة المتواتر نقلها فلم يصح للزمخشري من تكلفه
لنصرة اعتزاله شيء وحق له في اثناء كلامه انه قد تبين يعني ما قاله مغالطة بل تبين ضده وهو الحق ومتى تبين الاعتزال
فدلالته داحضة وحجته ساقطة بما بيناه من الدلائل القطعية العقلية والشرعية قوله تعالى بل الله يزكي من يشاء
قال الزمخشري فيه اعلام بان تزكية الله هي التي يعتد بها لا تزكية غيره لانه هو العالم بمن هو اهل التزكية قال ومعنى
يزكي من يشاء يزكي المرتضين من عباده الذين عرف منهم الزكاء فوصفهم به وهو اعتزال فقوله هو العالم بمن هو
اهل التزكية يعتقد المعتزلة ان هذه الاهلية للتزكية من ذواتهم وليست موهوبة من خالقهم وهو باطل لان الممكن
قابل لاحد النقيضين الجائزين عليه وكذلك سائر وجوه الامكان الجائزة عليه على البدل فلا يكون باحدها حاصلا
له دون سائرها الا بمخصص وهو الفاعل المختار كما تقدم بيانه وكذلك قوله المرتضين نحا به ايض نحو الاعتزال ثم
قال الذين عرف منهم الزكاء فلحق الدرك كلامه من وجهين الاول من حيث صرف ذلك الى العباد دون الله تعم
وتخصيصهم بذلك والثاني قوله في حق الله تعم عرف وقد بينا منع تسميته تعم عارفا بالاجماع فامتنع عرف لانه
يوهم صحة الاطلاق عارف وكل موهم لممتنع فهو ممتنع ايض فان ورد من ذلك شيء في الشريعة اطلق على ما ورد

وتاول ولم يجعل الزمخشري هنا لله تعم من تزكيتهم سوي وصفهم بذلك وهو باطل لما تقدم من الدلايل القطعية علي انه
لاخالق لشيء من المخلوقات الا الله سبحانه موجب لذلك اضافة تزكية خلقه اليه تعم خلقا واختراعا قوله تعالى بدلنا
جلودا غيرها ليذوقوا العذاب قال الزمخشري فيه فان قلت كيف يعذب مكان الجلود العاصية جلودا لم تعص قلت //
العذاب للجملة الحاسة وهي التي عصت لا للجلد وعن فضيل يجعل النضيج غير نضيج فبنى الزمخشري كلامه هنا علي منع ايلام
البريء وهو اعتزال وقد حققنا صحة ايلام البريء في احكامه تعم في خلقه في المقدمة وانه عدل منه تعم لان الخلق ملكه
فله التصرف فيهم مطلقا فخرج من ذلك حصول العلم بصحة حمل هذه الاية علي ظاهرها بان يخلق الله تعم للكافرين جلودا وتزيد
في اجزائهم ماشاء وان يخلق الالام في كل جزء منها متعددة مختلفة لصحة اجتماع الصفات المختلفات في المحل الواحد وصح
ان يخلق في الارواح ادراكات لتلك الالام التي في اجزاء الجسم الكثيف ويخلق عند ذلك الاما جنسها في الروح ويخلق الروح
ايضا ادراكات لكل الم فيه وكذلك حكم اللذات ويضاعف تعم العذاب علي من شاء كما يضاعف الثواب لمن شاء لا يسال
عما يفعل وهم يسالون ويشهد لما قلناه من الدلايل الشرعية ان من ارتكب في الشاهد مخالفة مما فيه الحد كشارب الخمر
مثلا وهو ضعيف البدن من النحول والرقة ثم قدرنا تاخر الحد عنه حتى سمن وعظم جسده فالاجماع منعقد علي وجوب حده
فيحصل تالم الاجزاء الزائدة في جسده بعد مخالفته ولم تكن موجودة حال عصيانه وذلك عدل من الله سبحانه فليكن الحكم
في الاخرة كذلك واما ماذكره عن الفضيل فقد لا يصح عنه ذلك لانه لغير ضرورة وكثيرا ما تنقول المعتزلة على الايمة فلا يقبل
نقلهم لانهم غير عدول واما لم نصحح عن الفضيل لانه تاويل لغير ضرورة ومقام الفضيل ارفع من ان يقول ذلك قوله تعالى
ان الله كان عزيزا حكيما قال فيه لا يعذب الا بعدل من يستحقه اما قوله لا يعذب الا بعدل فصحيح واما قوله من يستحقه
فاعتزال لان فيه منع ايلام البريء وقد بينا وقوع ذلك في المقدمة والوقوع دليل الجواز والاستحقاق الذي تذكره المعتزلة
يعنون به استحقاق الاعمال لصفات انفسها والعاملين لذواتهم بتخصيص خالقهم وهم في ذلك علي غلط فاحش علي ما
قدمنا بيانه واوضحنا ان ذلك انما هو لما حكم تعم به للاعمال وللعاملين لما علم ضرورة من اصل حكم الجواز العقلي الملازم
في المعقولية لكل جائز قوله تعالى فاعرض عنهم قال فيه لمصلحة في استبقائهم وهو اعتزال فيتحرز فيه ان لوكان ابقاؤهم لمصلحة
من اعتقاد الوجوب في ذلك وهو مقصود المعتزلة وقد ابطلناه عليهم قوله تعالى واذا لاتيناهم من لدنا اجرا عظيما
قال الزمخشري فيه في معنى من لدنا ما قال في قوله تعم ويوت من لدنه اجرا عظيما وقد تقدم الرد علي ما قاله في ذلك وقول
الزمخشري لا يثبت الا بثباته اي لا يثبت زيادة الفضل الا بثبوت تقدم الاجر وفيه تعطيل فضل الله تعم ابتداء وهو باطل
وقد ابتداء سبحانه الخلق بفضله وقسم السعادة لمن شاء بفضله ولم يكن في الازل عمل ولا عامل لاستحالة قدم الحوادث
فبطل قوله في ذلك وقول شيعته قوله تعالى ولهديناهم صراطا مستقيما قال فيه ولالطفنا بهم ووفقناهم لازدياد
الخيرات ولم يقل ولهديناهم اي لخلقنا الهداية في محالهم كما هو الحق وانما لم ذلك لادعاء المعتزلة خلق اعمالهم دون
خالقهم تعالى الله عن قولهم فحرفوا الهدى الي اللطف وحرفوا اللطف الي خلق شيء اخر غير الايمان والاسلام بل يقارن
ذلك فتهافت كلامهم ولم يرجعوا في ذلك الي دليل ولا تحصيل بل ضلوا فيه عن سواء السبيل وقد قدمنا الابطال
عليهم في ذلك كله وبينا ان هدى الله تعالى الخاص هو خلقه الايمان في القلوب والطاعات في الجوارح والهدى العام
هو الدعوة والبيان قوله تعالى فاوليك مع الذين انعم الله عليهم الي ذلك الفضل من الله قال الزمخشري فيه
والمعنى ان ما اعطي المطيعون من الاجر العظيم ثم قال في قوله تعم ذلك الفضل من الله فقال لانه تفضل به عليهم تبعا لثوابهم
فاخرج الثواب والفضل عن الثواب وانما جعل الفضل في التابع خاصة وهو اعتزال وقد رددناه عليه قبل هذا
وصريح الاية هنا يرد عليه لانه يقتضي ان الاشارة بقوله ذلك انما هي الي كل ما تقدم ذكره من غير تقييد لان التقييد
علي خلاف الاصل ولان التقييد ببعض دون بعض يستدعي دليلا والاصل عدمه فاقتضى ذلك ان الكل من فضله
تعالى

تعم والبراهين العقلية قد دلت علي ذلك علي ما تقدم بيانه قوله تعالى وكفى بالله عليما قال فيه بعباده فهو يوفقهم علي
حسب احوالهم وهو اعتزال لان للعباد عند المعتزلة احوالا مختلفة لذواتهم واعمالهم لا بتخصيص خالقهم لهم وقد ابطلنا عليهم
ذلك وبينا انهم لم يكونوا لتلك الاحوال اولى من اضدادها ونقائضها الا بتخصيص الله سبحانه لهم بذلك ويكون معنى قوله تعم
وكفى بالله عليما التنبيه للخلق علي شمول علمه تعم لساير اعمالهم لثوابهم وعقابهم ليعلموا انهم لا يفوتهم شيء من ثوابه ولا
عقابه دقيقة ولا جليلة علي ما اقتضت حكمته وبيانه مع احصاء ذلك في صحايف الملايكة الكرام الكاتبين وكتبه في اللوح
المحفوظ تنبيها علي انه قد احاط به قبل ذلك كله بعلمه في الازل قوله تعالى كان لم يكن بينكم وبينه مودة قال فيه والله
انه تهكم وقد قدمنا بيان منع هذا الاطلاق بالاجماع في حق الله تعم وكتابه ورسوله واما المعنى كان لم يظهر لكم الايمان قاله
الزجاج فلا لفظ التهكم يجوز ولا حاجة لتقديره اذ المعنى يصح بدونه والمعناه يصح اتصاف الرب تعم به وما ورد ذكره في القران
من مثل ذلك فمتاول كقوله تعالى سخر الله منهم اي جازاهم علي سخريتهم واستعير لهم بجزاء يسمى باسم فعلهم علي جهة المقابلة
قوله تعالى قل كل من عند الله قال فيه يبسط الارزاق ويقبضها على حسب المصالح واعرض عن ذكر الحسنات والسيات وان
الاية مخبرة ان جميعها خلق لله تعم فعدل عن هذا لاجل اعتزاله وصرف الاية الي الارزاق واللفظ المشترك يصح حمله علي جميع
محامله اذا اقتضت الدلايل ذلك فصح اقتضاء هذه الاية للارزاق والاعمال لقيام الادلة العقلية والشرعية علي ذلك ثم قال
الله تعم فما لهولاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ردا علي المعتزلة في ادعائهم ان الحسنة من الله والسيئة من العبد وهو
مذهب المجوس ايضا فرد تعم عليهم اجمعين بقوله قل كل من عند الله قال القاضي ابو بكر في الهداية له في الكلام علي هذه
الاية انه لا بد من تعكيس فيها جامع لاخرها مع صدرها لان البراهين قامت علي انه لا خالق سواه تعم فمعنى الكلام لا يكادون
يفقهون حديثا اي يقولون ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك وقد يكون الكلام ورد
لتعليم التوحيد في اوله قل كل من عند الله اي خلقا وتعليم الادب في الاطلاق في اخره فتطلق الحسنى والحسنة فتضيفها
الي الله تعم واذا اطلقت لفظ السيئة اضفتها الي نفسك كما قال تعم بيدك الخير ادبا واطلاقا انك علي كل شيء قدير
توحيدا وتحقيقا وقيل في الكلام تقدير استفهام في قوله تعم فمن نفسك اي افمن نفسك ولا بد من هذه الاوجه او
بعضها لقيام البراهين علي انه لا خالق لمخلوق الا الله سبحانه وقول الزمخشري علي حسب المصالح يتحرز من اعتقاده
ان ذلك واجب لانا قدمنا ابطال القول بوجوب ذلك علي المعتزلة من قبل قوله تعالى ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا قال الزمخشري فيه لكان الكثير منه مختلفا متناقضا قال وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه
قاصرا عنه وبعضه اخبارا بغيب قد وافق المخبر عنه وبعضه اخبارا مخالفا وهذا كله ليس بصحيح بل يجمع فيه بين الا
ومتهافت من الكلام فاما قوله لو كان من عند غير الله لكان بعضه بالغا حد الاعجاز واخبارا بغيب قد وافق
المخبر عنه فهذه جهالة عظيمة وتجويز لمعارضة القران في ذلك البعض وخرق في ذلك لاجماع الامة ومناقض لخبر الله
ورسوله علي امتناع ذلك علي الخلق في قوله تعم فاتوا بسورة من مثله وسورة تصدق علي اقصر سورة وهي انا اعطيناك
الكوثر قال القاضي رضه تعم قدر كل ثلاث كلمات من القران هي معجزة وكلام الزمخشري يقتضي ظاهره صحة الاتيان من الخلق
بمثل ذلك وهو باطل وقد قدمنا في صدر هذا الكتاب بيان استحالة ذلك علي جميع الخلق لانه وكل اية منه عبارة عن
كلام رب العالمين ولا طريق للخلق الي الوصول الي شيء من ذلك الا بخبره تعم لانه غيب فتاملوا رحمكم الله هذه النكتة تلح
لكم حقيقة هذه المسالة ثم قوله وبعضه اخبارا بغيب جهل اخر شنيع لان الغيب لا طريق للخلق من طرق علومهم اليه
علي ما تحقق بيانه في المقدمة وليس لذلك طريق ايضا سوى اخباره سبحانه فاستحال وصول جميع المخلوقين ايضا الي شيء من
ذلك الا بخبر الله تعم وهذه النبوة التي ختمت بنبينا عليه السلام اجماعا وعلم ذلك من الدين ضرورة فالشاك في ذلك
او مدعي صحة الوصول اليه بعده عليه السلام كافر باجماع الامة قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته قال فيه

ارسال الرسل وانزال الكتب والتوفيق وعند المعتزلة التوفيق هو البيان فقط لا خلق للهداية والايمان في قلوب العباد والطاعات
في جوارحهم وخلق قدرتهم على ذلك وانما قالوا ذلك لان هدي العباد عندهم وضلالهم بايديهم فحاد الزمخشري عن الحق في
المسئلة لاجل اعتزاله وعند اهل الحق فضل الله تعالى ورحمته شاملة في كل ما انعم به ومن جملة ذلك خلقه ايمان المومنين
وطاعاتهم وقدرتهم على ذلك والتحاكم في ذلك البراهين الى براهين الوحدانية المحققة الذكر في المقدمة **قوله تعالى**
من يشفع شفاعة حسنة قال فيه هي التي روعي بها حق مسلم الى حق له وكانت في امر جائز لا في حد من حدود الله ولا
في حق من الحقوق قال والسيئة ما كان بخلاف ذلك فاطلاقه القول في هذا الكلام اعتزال لان فيه انكار الشفاعة في الاخرة
الا ترى الى قوله ولا في حق من الحقوق ولا حق اعظم من حق الله تعالى والشفاعة في المعاد انما تكون في حقوقه تعالى وفي الاخراج
من النار والاحاديث في الشفاعة في المعاد لنبينا عليه السلام معلومة على القطع فبطلت اشارته للاعتزال في اطلاقه
القول في انكارها فلم يبق الا ما قاله اهل الحق في هذه الاية من ان الشفاعة الحسنة ما اذن فيها الشرع والسيئة ما لم ياذن
وجعلان الحسن ما حسنه الشرع **قوله تعالى** ومن اصدق من الله حديثا قال فيه وذلك ان الكذب مستقل بصارف
عن الاقدام عليه وهو قبحه ووجه قبحه الذي هو لونه كذبا واخبارا عن الشيء بخلاف ما هو عليه وهو اعتزال مبني على
التحسين العقلي عند المعتزلة والتقبيح وقد ابطلناه في المقدمة وبينا ان وجه قبح الكذب ليس الا كونه منهيا عنه شرعا
اذ التحسين والتقبيح في الاعمال التكليفية شرعيان لا مجال للعقل فيهما بالدلائل القطعية المتقدمة وهو في حق الله سبحانه
مح لمعقوليته لا لاجل الصارف والداعي اللذين لهذي بهما المعتزلة وقد ابطلناهما وبيان استحالته هو ما علم من وجوب
تعلق علمه تعالى بسائر المعلومات التي لا نهاية لها فوجب تعلق خبره الصدق بكل معلوم على حسب تعلق العلم والكذب ضد
الصدق والضدان لا يجتمعان والقديم لا ينعدم فاستحال اتصافه تعالى بضد الصدق على ما حقق بسط القول فيه في المقدمة
ولا نقول بقبح من الله الكذب او لا نتصف به لقبحه الا معتزلي جاهل بالحقائق العلمية ان القبح حكم شرعي والقديم سبحانه
لا يجري عليه الاحكام الجارية على العبيد لاستحالة ذلك وانما يقال يستحيل ذلك في حقه تعالى وتبين استحالة ذلك بالقطعيات
كما قدمناه فان قلت اذا علم المخلوق الا علية حقا الذي حق فاراد انكاره وقدر في قلبه انه ليس له عنده شيء وعبر عن ذلك
التقدير كذبا والكذب في القلب لا يمكن حصوله مع العلم اذ فيه اجتماع الضدين وهو ما بينوا وجه استحالة هذا التقدير
في حق القديم سبحانه قلنا احالة ذلك على الله تعالى اوضح شيء لان الله تعالى واحد فاستحال اجتماع الضدين والتعدد
والانقسام على الله تعالى وكذلك الاصوات والحروف فالواجب الوحدانية يعلم بذلك استحالة الكذب عليه مع وجوب
العلم في حقه لاستحالة اجتماع الضدين للعلم بوجوب ملازمة الخبر الصدق للعلم ووجه اخر في احالة المقدرات
في حق الله تعالى هو ان ذلك التقدير والمقدر كما يقدر في المخلوقين ليس من الواجبات اذ لا يبقى في تقدير نفيه واما
وجب العلم والخبر الملازم له اذ لو بقي شيء من ذلك لزم المحال ولزم ان لا يقع شيء من الممكنات لان وقوعها مشروط بعلم
القديم تعالى فاذا لم يكن التقدير واجبا كان اما جائزا وفيه حدوث المتصف به فاستحال على القديم تعالى او محالا وهو المطلوب
فلم يبق في حقه تعالى الا وجوب الصدق **قوله تعالى** اتريدون ان تهدوا من اضل الله قال فيه من جعله من جملة الضلال
وحكم عليه بذلك او خذله حتى وهو اعتزال لانه حاد عن ان يقول من اضل الله اي خلق ضلاله اذ لا خالق سواه وهو
الحقيقة في ذلك لغة والتحقيق برهانا على ما تقدم بيانه والخذلان عند المعتزلة وهو ترك اللطف ثم لا يرجعون في اللطف
الى امر معقول كما تقدم ذكره ورده عليهم لانهم حادوا عن الحق في ذلك فتهافت كلامهم فبطل ويحق الله الحق بكلماته ولو كره
المجرمون فهو تعالى الهادي من يشاء حقيقة لا مجازا وكذلك هو الذي يضل من يشاء حقيقة ايضا لا مجازا لا يسال عما يفعل
وهم لا يسالون عما يكتسبون وقول المعتزلة حكم عليه بذلك لا يريدون قدره عليه لانهم ينكرون القدر السابق وانما يعنون
به تسماه خاصة وقد تقدم ذكر الدلائل القطعية على ابطال جميع ما ذهبوا اليه من ذلك **قوله تعالى** ولو شاء الله

لسلطهم عليكم قال فيه فان قلت كيف يجوز ان يسلط الله الكفرة على المومنين قال قلت ثم ذكر كلاما معتقناه ان الله تعالى انما كف
الكافرون عن المومنين بقذف الرعب في قلوبهم قال ولو شاء لمصلحة يراها من ابتلاء ونحوه لم يقذفه فكانوا متسلطين مقاتلين وهو
اعتزال لانه جعل التسليط سلبا ونفيا اي لم يخلق الرعب في قلوب الكافرين وهم يتولون القتال بخلقهم لافعالهم والتولد عن ذلك
في الصادر في محال المقتولين ولم تجعل المعتزلة لله تعالى من ذلك كله شيئا وهو ضلال وشرك بالله سبحانه ولما تقدم بيان
البراهين الدالة على انفراد الله سبحانه بالخلق علم ان حركات المقاتلين والقاتلين وما صدر في المقتولين وغيرهم من جميع
المخلوقين الا بخلقه تعالى وصنعه كما قال تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى اي ما رميت
خلقا اذ رميت كسبا ولكن الله رمى خلقا واختراعا **قوله تعالى** توبة من الله قال فيه قبولا من الله ورحمة
من تاب عليه اذا قبل توبته ولم يقل خلق التوبة في قلوبهم كما قاله اهل الحق وانما حاد عن ذلك للاعتزال وهو ادعاء
المعتزلة لا يخلق توبة نفسه وقد تقدم بيان بطلان القول بذلك بالبراهين وكذلك قول اهل الحق في قوله ثم تاب عليهم
ليتوبوا اي ثم خلق لهم التوبة ليكتسبوها فهي رجوع من الله تعالى بالخلق ومن المخلوقين بالكسب وبراهين الوحدانية تشعر
بذلك **قوله تعالى** ومن يقتل مومنا متعمدا قال فيه هذه الاية فيها من التهديد والابعاد والابراق والارعاد امر عظيم
ومن ثم روي عن ابن عباس ما روي من ان توبة قاتل المومن عمدا غير مقبوله ولم يذكر الزمخشري عين اللفظ المنقول عن ابن
عباس وانما قال ابن عباس لا توبة له ولم يقل غير مقبولة فحرفت المعتزلة اللفظ المحتمل الى غير محتمل فقد قيل في معنى قول ابن
عباس لا توبة له اي لا توبة للقاتل عمدا كما هي للقاتل خطا وهي صوم شهرين متتابعين عند فقده ما يعطي في الدية لانه
تعالى قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ولم تجعل هذه التوبة على القاتل عمدا لان امره اشد وقيل غير
ذلك وقيل انا اذا لم نتاول كلامه فقد رجع عن القول بذلك ثم ذكر الزمخشري الحديث من اعان على قتل من بشطر كلمة جاء
يوم القيامة مكتوب بين عينيه ايس من رحمة الله ولم يتاوله والحديث عند اهل الحق متاول بمعنى انه ان كان مستحلا
لذلك وايضا فان لفظ الحديث مطلق قيده قوله تعالى انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون فعلم ان ذلك المعين
كان مستحلا فالحق بالكافرين لا بمجرد الاعانة ولان الاية متواترة وهذا الحديث احاد فوجب القضاء بالقطعي على الظني ورد
الظني بالتاويل الى القطعي ولما قدمناه من الدلائل على جواز الغفران لمن ليس بكافر ولقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء فالغفران له جائز وهو في المشيئة مع ان الخوف عليه شديد فان عذب فلا بد من خروجه من النار ولو بعد حين
لاحاديث الشفاعة القطعية ثم ذكر الزمخشري هنا من سب اهل السنة وذمهم وتنقيصهم ما هو اهله وليس السب مما
يرتضيه فاضل بل ولا عاقل وهو مما يشعر بضيق عطن المناظر وقلة حيلته والتحاكم في المضائق انما هو الى الدلائل المحققة
لا الى الاستراح الى السب ثم قال الزمخشري واتباعهم هوام يعني اهل الحق واقامة الحق بدلائل المعقول والمنقول من الكتاب
والسنة واجماع الامة ليس بهوى بل الهوى ما خالف ذلك كمذهب المعتزلة ثم قال ان يطمعوا في العفو عن قاتل المومنين
بغير توبة ثم قال افلا يتدبرون القران ام على قلوب اقفالها وما احق الزمخشري بان يتدبر القران وهو يصرح عليه بقوله
تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقول المعتزلة ولا يشاء ان يغفر الا لتائب كلام فاسد لانه مجرد تحكم على الله تعالى وتحجير بغير
دليل بل بمجرد دعوى منكبة عن سواء السبيل وقد رددناه ذلك عليهم من قبل وقوله تعالى فجزاؤه جهنم لا متمسك للمعتزلة
به فانا نقول بموجبه فذلك جزاؤه لكن ان جازاه وهو ملعون ومغضوب عليه ومعدله العقاب ومؤكد الخوف عليه من
العذاب والعذاب اليه اقرب من الغفران لكن يصح مع ذلك كله العفو عنه لامكان ذلك وهذه نكتة المسئلة وليس في
الاية نص على منع ذلك ومن الضعف علم صحة ما قلناه لامكانه وعمدة المسئلة قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء لانه مقيد
بالمشيئة مطلق جواز الغفران فيما دون الشرك فوجب ان لا يخرج مما دون الشرك شيء عن صحة الغفران الا بنص شرعي قاطع
والاصل عدمه ثم لا تجده المعتزلة اصلا فوجب القضاء عليهم بما قاله اهل الحق ولا يرجع في تخصيص ذلك الى تحكمات المعتزلة

داراتهم الفاسدة مع ان فيما قاله اهل الحق الجمع بين الدلائل وفيما قالته المعتزلة ابطال بعضها الموجب فيلزمهم ابطال كلها
وهو باطل باجماع الامة بل هو خروج عن الدين بالجملة ثم قال الزمخشري فان قلت هل فيها دليل على خلود من لم يتب من اهل
الكبائر قال قلت ما ابين الدليل فيها وهو تناول قوله ومن يقتل اي قاتل كان من مسلم او كافر تائب او غير تائب الا ان
التائب اخرجه الدليل فمن ادعى اخراج المسلم غير التائب فليات بدليل مثله والعجب ان الزمخشري في كلامه هذا اعترف انه لم يأت
بدليل وادعى ان له عليه دليلا وهذا هو المسمى في الجدل مغالطة وليس في الشريعة دليل قاطع على المغفرة للتائب الا للكافر اذا
امن واما غيره فلا ذكره القاضي ابو بكر في الهداية واذا تاملت كل ما ورد في ذلك وجدته كذلك لانك تجده احادا او محتملا ثم
قول الزمخشري فليات بدليل مثله يقال له قد بيناه ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء واوردنا عليك احاديث خروجهم من النار
بالشفاعة المتواترة الورود لكن ضربك هواك عن سمعهم وتحكمت فيه بقولك ولا يغفر الا للتائب وتوهمت ان اهل الحق يقبلون
منك تحكمك وذلك غلط كبير ثم لو قدر دخول غير التائب فلابد من خروجه بالشفاعة الواردة احاديثها على طريق القطع كما
تقدم بيانه ومجرد ذكر الخلود لا يقتضي الابدية كما تقدم بيانه ايضا ولو اقتضى مجرد ذكر الخلود الابدية لكان قوله تعالى خالدين فيها
ابدا حيث ورد في الكافرين تكرارا وهو مناقض لاعجاز القران وهو ايضا على خلاف الاصل في التخاطب فعلم بذلك ان مجرد لفظ
الخلود متقاعد عن اقتضاء الابدية بل فيه بقاء لا يفنى به الى امد وجاءت احاديث الشفاعة قاطعة بانه لا يؤبد في النار
الا الكفار وبينا ان العربي الفصيح يقول للملك خلد الله ملكك ولا يصح ان يقصد الابدية قوله تعالى الم تكن ارض الله واسعة
فتهاجروا فيها ذكر الزمخشري في اثناء الكلام على الاية عن نفسه انه هاجر فرارا بدينه فسكن ذلك الحرم الشريف يعني مكة شرفها
الله وهذا احسن المتاجر لو ساعدته السعادة باتباع السنة والخروج عن الاعتزال وليس كما زعمه بل اخرجته عن الاقطار
والمدارس سيوف حداد حملها فتيان امجاد من اهل السنة وهي سيوف البراهين القطعية والقطع للمعتزلة في المناظرات
المرة بعد المرة والتحاكم في الدعاوي كلها الى القران واتباع السنة بالبرهان ولا يصح الاعتزاز بمجرد سكنى المواضع المشرفة دون
اتباع السنة اليس قد كان من سكان مكة شرفها الله ابو جهل وامثاله فلا تشرف الساكن وانما يشرف ما خصص به الساكن
قوله تعالى فقد وقع اجره على الله قال فيه فقد وقع ثوابه وحقيقة الوجوب الوقوع والسقوط قال تعالى فاذا وجبت
جنوبها ثم قال الزمخشري والمعنى فقد علم الله كيف يثيبه قال وذلك واجب عليه فذكره الوجوب على الله تعالى هو باطل في المعنى
ومع سوء الادب مع الله تعالى في الاطلاق وقد تقدم بيان استحالة الوجوب على الله تعالى اذ لا يعقل وجوب الوجوب الا على موصوف
بالعبودية ان فعل الواجب اطاع وان لم يفعل عصى وذلك في حق القديم تعالى محال فان ورد في الشريعة شيء من ذكر ذلك فعلى
وجه كمال الفضل وتمام التفضل في الاطلاق كما قال تعالى ان تقرضوا الله وان اشترى وان تنصروا الله والكل ملكه وخلقه
فترد امثال هذه الاطلاقات لتحقيق الثواب للعاملين وكل ذلك فضل من الله تعالى لانه خالق الاعمال والعاملين كما تقدم بيانه
قوله تعالى وترجون من الله ما لا يرجون وكان الله عليما حكيما قال فيه لا يكلفكم شيئا ولا يامركم ولا ينهاكم الا بما هو عالم
به مما يصلحكم يحترز فيه من اعتقاد المعتزلة في هذا الاطلاق من وجوب رعاية المصلحة وقد قدمنا ابطال القول بذلك
وبينا ان كل ما فيه مصلحة ففضل منه تعالى وكل ما فيه ضد ذلك فعدل منه تعالى على ما تقدمت دلائله قوله تعالى ولا تجادل
عن الذين يختانون انفسهم قال فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هم ان يجادل وليس في هذه الاية ما يدل على ذلك وهذا
الذي ذكره الزمخشري لا يطلع عليه الا بوحي وتوقيف شرعي لا بتخمين وحدس فلا يحل لمسلم ان يقدم عليه الا بخبر شرعي
لان نسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما يجب ان لا ينسب اليه بل تجب عصمته ظاهرا وباطنا عن ذلك ومما شنعه
واغترت المعتزلة بالنهي فعندهم لا ينهى الا عن واقع له ممكن لان اصل مذهبهم منع تكليف ما لا يطاق فلا يؤمر ولا ينهى الا
عن واقع او ممكن وقد ابطلنا قولهم في ذلك وقد يرد النهي والمراد غير المنهي كقوله تعالى فلا تكونن من الجاهلين والاجماع منعقد
على انه صلى الله عليه وسلم ما كان من الجاهلين فكذلك كل ما ورد من ذلك وجب حمله على تاويل صحيح فيكون في مواجهته عليه السلام بالنهي

سرجيل على اسل ذلك الوصف وان لم يكن عليه السلام موصوفا به لوجوب العصمة في حقه قوله تعالى وهو معهم اذ يبيتون ما
لا يرضى من القول قال الزمخشري فيه فان قلت كيف سمي التدبير قولا وانما هو معنى في النفس ثم قال قلت لما حدث بذلك نفسه
سمي قولا على المجاز وهو اعتزال لان مذهب المعتزلة انكار الكلام النفسي وان سمي عندهم المعنى القائم بالنفس المعلوم وجوده ضرورة
كلاما او قولا فبالمجاز كما ترى قول الزمخشري فيه وليس عندهم ما يسمى كلاما حقيقة سوى الاصوات والحروف المقطعة وبنوا على
ذلك انكار الكلام القديم وهو عجيب ذلك في ضروب من الالحاد والضلالات وقد تحقق بيان هذه المسئلة في صدر هذا
الكتاب بما فيه شفاء للصدور والحمد لله وتحقق ما عليه اهل الحق من اثبات الكلام القديم وان الكلام الحقيقي لا يشترط فيه
ان يكون صوتا ولا حرفا بالدلائل القطعية قوله تعالى ويتبع غير سبيل المومنين نوله ما تولى قال الزمخشري فيه نجعله
واليا لما تولى من الضلال بان نخذله ونخلي بينه وبين ما اختاره وهو اعتزال لان المعتزلة تدعي ان العباد يخلقون افعالهم
ويختارون هداهم او ضلالهم وتعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقد تقدم ذكر الدلائل القطعية على ان الله تعالى هو خالق جميع ذلك كله اذ
لا خالق سواه فبطل قولهم بالتخلية وصار ذكرهم لذلك من قبيل الهذيان والخذلان ايضا تدلس المعتزلة بذكره والخذلان
عندهم على الحقيقة كما يقول اهل الحق من خلق قدرة العبد على ما يخالف الامر الشرعي والتوفيق ضده والكل لله خلقا
فضلا وعدلا وترد المعتزلة الخذلان الى الترك ايضا اي ترك اللطف ثم لا يرجعون في اللطف الى حقيقة معقولة على ما
تقدم بيانه فتهافت كلامهم لما خالفوا الحق فصاروا كالغريق الذي يجد متمسكا وقد تقدم الابطال عليهم في جميع ذلك كله
قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ذكر فيه قصة الرجل الذي كثرت ذنوبه ثم اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
واحنيه وتاب فنزلت ثم قال وهذا الحديث ينصرف لمن يشاء بالتائب من ذنبه ولم يعلم الزمخشري من علم اصول الفقه
شيئا لانه لو قدرنا صحة هذا الخبر فهو احاد وقواعد العقائد مبناها القطعيات دون الظنيات ومع ذلك فالحكم الشرعي
ايضا قد يكون له سبب خاص ويرد اعم من سببه كما سئل عليه السلام عن ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته فكذلك ورد
هذه الاية بصيغتها المقتضية للعموم وان كان السبب على الخصوص يدخل هذا التائب في عموم من يشاء تعالى يغفر له غفرانه وهذا
الذي يقوله محققو اهل الحق كالقاضي ابي بكر وهو مسلك التحقيق فبطل متمسك الزمخشري بما في الحديث وجوب
التخصيص بالتائبين والقطع بالمغفرة لهم نعم نقطع بالمغفرة لمن تاب من الكفر لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
والاجماع على ذلك فكانت الدلائل هنا قطعية فقطعنا بخلاف من دلائله ظنية فيكون المغفرة له على الرجاء وقد تقدم بيان هذا
كله قوله تعالى وقال لاتخذن من عبادك نصيبا مفروضا الى قوله ولامنينهم قال الزمخشري فيه الاماني الباطلة من طول الاعمار
وبلوغ الامال ورحمة الله للمجرمين بغير توبة والخروج من النار بعد دخولها بالشفاعة ونحو ذلك وهذا اعتزال كله بل ضلال والحاد
لانه ادخل في الاماني الكاذبة ما اثبته الشرع على القطع وهي الشفاعة فقد كذب الشرع ومن كذب الشرع فقد كفر وقد قدمنا بيان
صحة القران المعرى من غير معارض صالح للمعارضة واثبتنا وقوع الشفاعة في الاخرة في خروج عصاة المومنين من النار بالاحاديث
المتواترة المجمع على اعتقاد مقتضاها ومكذب الاجماع كافر فاختصت الاماني الشيطانية بمن كان كاذبا على الله وعلى دينه ونبيه
دون ما كان صدقا وهي دلائل الشرع قوله تعالى ومن اصدق من الله قيلا قال فيه ترغيبا للعباد في ايثار ما يستحقون
به تنجز وعد الله فاخرج الكلام عن حقيقته الى الترغيب ولم يذكر الحقيقة في ذلك وهو ثبوت كلام الله تعالى القديم الذي يجب
له حكم المتكلم صفة من صفات ذاته ثابتة له تعالى في الازل لاستحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه ويجب صدقه لان
تعلقه ملازم للعلم القديم بجميع المخبرات فاضرب عما في الاية من الدلالة على ذلك اعتزالا منه ولما بين اهل الحق ثبوت
الكلام القديم ووجوب صدقه بالبراهين انبنى على ذلك العلم بصحة الترغيب وقوله بعد ذلك ما يستحقون به اعتزال
اخر لان المعتزلة يعتقدون ان هذا الاستحقاق عقلي لازم لله تعالى الله عن قولهم وعند اهل الحق ان الشرع اخبر
ان الثواب واقع قطعا فوجب الايمان بذلك لصدق الخبر لا للوجوب على الله تعالى ولهذا نبه تعالى في اياته بقوله ومن

اصدق من الله قيلا ولم يقل لا يجب عليه وقد تحققت دلائل هذا كله في المقدمة **قوله تعالى** ليس بامانيكم ولا اماني اهل الكتاب
قدم فيه ان الخطاب للمسلمين لاجل مبادرته للاعتزال ولو قدم هنا ذكر المشركين لكان هو الاحق لان قطع الرجاء من الرحمة انما هو وصف
للمشركين ومن لم يؤمن من اهل الكتاب وعن مجاهد ان الخطاب في هذه الاية للمشركين وما ذكره الزمخشري عن الحسن قوله ان قوما
الهتهم اماني المغفرة حتى خرجوا من الدنيا ولا حسنة لهم وقالوا نحسن الظن بالله وكذبوا لو احسنوا الظن به لاحسنوا العمل
قال علماء الاسلام المعتزلة كثيرا ما يكذبون عن الحسن رضه ثم هذا الخبر عن الحسن احاد لا ينبني عليه قواعد العقايد ثم لو تواتر لم
يكن للمعتزلة فيه دليل لانه يصح حمل هذا الكلام من الحسن رضه على قصد تاكيد العمل بالطاعات وترك التفريط لا على قطع الرجاء
واليأس من رحمة الله تعالى ويكون قوله خرجوا من الدنيا ولا حسنة لهم اي مما زاد على الايمان ونحن نقول بموجب ما قاله الحسن رضه
فانه يجب مع حسن الظن حسن العمل وحسن الادب مع الله تعالى ومع وجوب ذلك لا يلزم منه قطع الرجاء في المغفرة والشفاعة
المعلومة قطعا وقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو قطعي ايضا ولا معارض لشيء من ذلك ولا دليل للمعتزلة على ابطال
ذلك ابدا ولو طال طلبهم لذلك وتكررهم كما فعله الزمخشري **قوله تعالى** من يعمل سوءا يجز به قال الزمخشري فيه وافا بطل
الاماني واثبت ان الامر كله معقود بالعمل وان من اصلح عمله فهو الفائز ومن اساء عمله فهو الهالك تبين الامر ووضح ووجب
قطع الاماني وحسم المطالع والاقبال على العمل الصالح وهذا كله اعتزال منه قطع الرجاء من رحمة الله تعالى وعفوه وقول بتنفيذ
الوعيد وانكار الشفاعة والفضل الله تعالى وهذه كلها من اصول المعتزلة ونحن نقول بوجوب الاقبال على العمل الصالح ولا
يلزم من ذلك قطع الرجاء من عفو الله تعالى ولا الياس من رحمته وليس للمعتزلة متمسك في هذه الاية على اعتزالهم لان قوله
تعالى من يعمل سوءا يجز به في جنس السوء وقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء مقيد بما دون الشرك والمطلق يرد
الى المقيد ويبقى عليه فتعين بناء مقتضى هذه الاية على الكافرين وخروج ما دون الكفر الى المشيئة وقد تكلمنا على المعتزلة
ولا اشياء ان يغفر الا للتائب وبينا انه تحكم بمجرد اراء المعتزلة ودواعيهم من غير دليل ولن تجد المعتزلة قطع الرجاء والياس
من رحمة الله لمن مات مسلما ابدا في الشريعة ولا في المعقول ولو تعبوا انفسهم في طلب الياس من رحمة الله ما عسى
فقد سد الله تعالى عليهم الابواب في ذلك وفتح بفضله لاهل الايمان ابواب الرجاء **قوله تعالى** ولا يظلمون نقيرا قال فيه
وارحم الراحمين معلوم انه لا يزيد في عقاب المجرم ثم قال واما المحسن فله ثواب وتوابع للثواب من فضل الله هي في حكم
الثواب قال الزمخشري ينقص من الفضل لانه ليس بواجب فكان نفي الظلم دلالة على انه لا يقع نقصان في الفضل وهذا كله اعتزال
وتهافت من القول لان الجمع بين الظلم والجواز متناقض فقد اجاز هنا النقص من الفضل ثم جعله ظلما وهو جمع بين النقيضين
والقران منزه عن ان يرد على هذه المقاصد الاعتزالية الفاسدة المتناقضة بل المعاني الصحيحة هي ما قاله اهل الحق كثرهم
الله هي ان الله سبحانه لو زاد في عقاب المجرم لصح لانه ملكه ويدل على ذلك صحة ايلام البري وقد تقدم بيانها فاحرى ايلام
المجرم بما شاء تعالى وقول الزمخشري واما المحسن فله ثواب وتوابع فجعل الثواب واجبا والتوابع فضلا وقد قدمنا من
الدلائل فيما تقدم على ان الثواب فضل من الله تعالى وان الزيادة فضل كما ان العقاب والزيادة عدل لانه تعالى خالق اعمال
العباد وهذه قاعدة هذه المسائل ولو لم يجعل تعالى للعاملين اجرا لكان عدلا منه لانه تعالى مالك العباد فهم تحته
لهم بحق ملكه عليهم فقط فان اثاب فبفضله وكان الزمخشري راى ان الواجب لا يذكر نقصه ولا يذكر ايضا ان نقصه
ظلم لانه معلوم ضرورة على زعمهم والضروري لا يحتاج الى الخبر فذلك صرف الخبر بنفي الظلم الى نفي نقص الفضل
الزائد على الاجر وهذا كله هذيان من القول بل قد ثبت بالبراهين القاطعة ان الكل فضل منه تعالى ثم الخبر في الاية
عن نفي الظلم في حقه تعالى في هذه الاية وفي غيرها يصح من الوجهين الاول يكون نفيه لانه لا يجوز على الله تعالى والخبر يصح ان
يرد نفيه بالخبر تاكيدا لما في المعقول من ذلك كما قال تعالى وما الله بغافل عما تعملون والوجه الثاني وهو ان يخبر تعالى
عن نفي نقص الاجر ان كان فضلا لانه تعالى جعله في الخبر كالواجب تفضلا منه تعالى حتى في الخبر عن ذلك بصيغة الوجوب

فانه

وان تركه ظلم بتحقيق الثواب للعاملين وفي الحقيقة الكل من فضله كما قال تعالى ان الله اشترى والارواح ملكه ومن له
الفضل العظيم الذي لا نهاية له على الخلق اذ اقال ما تفضلت به عليكم فقد اوجبت لكم بنيله علي مع منه ذلك وعد فضلا
عظيما لا خلقا من القول فيفهم العارفون والمتادبون معه تعالى بجميل الفضل وتحققوا كمال الاحق في هذا الخبر اما ان يجب
للخلق عليه تعالى في الحقيقة وفي نفس الامر شيئا معقولا ومنقولا فلا على ما تقدمت براهينه وما اعتقاد المعتزلة في هذه المسائل
الا كاعتقاد اليهود سمعوا قوله تعالى على جهة تكميل الفضل ايضا من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فقالوا عند ذلك ان الله
فقير ونحن اغنياء حتى يلتمس القرض منا وكذلك المعتزلة سمعوا ولا يظلمون نقيرا لتكميل الفضل والمنة فقالوا يجب لنا عليه
كذا وكذا والكل باطل بالدلائل العقلية والنقلية على ما تقدم بيانه فاخبره تعالى في هذه الاية انه لا يقع نقصان في الاجر وانه
لو وقع لكان ظلما لكن على الوجه الذي سبحانه من تكميل فضله تعالى كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله لتحقيق رد السلف والمعافون
الذين لا يظلمون على اي وجه كان عذابهم من خلود ابدي كالكافرين او منقطع كالعصاة من المومنين فلا يظلمون ايضا لان
الظلم التصرف في ملك الغير بغير اذنه والكل ملكه تعالى فلا يظلم هولاء ولا هولاء على الاوجه الصحيحة المتقدمة الذكر المقصودة
بالدلائل القطعية **قوله تعالى** وكان الله بكل شيء محيطا قال فيه كان عالما باعمالهم فمجازيهم ثم قال فعليهم ان يختاروا
لانفسهم ما هو اصلح لها وعند المعتزلة ان العباد مستبدون بهذا الاختيار دون خالقهم تعالى الله عن قولهم وهم في ذلك
على خطاء عظيم والحاد في الدين وقد قامت البراهين العقلية على ان مشيئة العباد موقوفة على مشيئة الله تعالى وقال تعالى وما تشاؤن
الا ان يشاء الله فلا استبداد للعباد بل جميعهم مقهورون بقدرته تعالى وقدرته حتى المكتسب مقهور على كسبه وانه لم يجبولا
الا لاجل خلق القدرة له على الكسب والمجبور مقهور على ما اجبر عليه لما قام من الدلائل القطعية المتقدمة الذكر على انه تعالى لا يخرج
مخلوق عن قدرته تعالى ولا عن قدرته **قوله تعالى** ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء قال فيه وما كلفهم منه الا ما يستطيعون
يستطيعون بشرط ان تبذلوا فيه وسعكم وطاقتكم قال لان تكليف ما لا يستطاع داخل في حد الظلم وما ربك بظلام للعبيد وهذا
اعتزال كله فقوله ان تكليف ما لا يستطاع داخل في حد الظلم قد ابطلناه على المعتزلة في المقدمة وبينا بالدلائل وقوعه
والوقوع دليل على الجواز وقال تعالى في هذه الاية ولن تستطيعوا ان تعدلوا وامرهم بالعدل اجماعا وقال الزمخشري تعالى اعدلوا
فكانت هذه الاية دليلا لاهل الحق على المعتزلة وقد بينا حد الظلم وعلم استحالة ذلك على الله تعالى فالحق ملكه والظلم يعقل في
حق من تصرف في ملكه كيف شاء ولا له غيره فلا رادا لامره ولا معقب لحكمه **قوله تعالى** ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما
قال فيه اي بالنظر لهما وارادة مصلحتهما ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لهما لما شرعها قال لانه انظر لعباده من كل ناظر
فيتحرز في كلامه هذا من اعتقاد وجوب المصلحة كما تعتقده المعتزلة وقد ابطلنا عليهم القول بذلك وبينا ان المصلحة
بفضله والمهلكة بعدله والكل صنعه اذ لا خالق غيره على ما تحققت في المقدمة براهينه وقوله لانه انظر لعباده اطلاق
ممنوع في حق الله تعالى لا يطلق عليه نظر ولا يطلق في حقه تعالى ايضا ناظر كما لا يقال في حقه تعالى مفكر لانه لم يرد به توقيف بل ورد التوقيف
بمنعه ولان النظر يوهم اطلاقه في حقه تعالى الفكر وهو على الله تعالى محال وكل ما اوهم المحال امتنع اطلاقه بالاجماع **قوله تعالى**
يا ايها الذين امنوا امنوا بالله ورسوله قال في اثناء الكلام على هذه الاية مما ظاهره ان الايمان طريقه المعجزة واشارته مطلقة
فعنده على ذلك ان اهل التقليد ليسوا بمومنين وهو من مذهب المعتزلة فالعوام عندهم كفار لانهم لا نظر لهم في معجزة ولا غيرها
وقد قدمنا ذكر التحقيق في هذه المسئلة وبينا بالدليل ان المقلد لاهل الحق المعتقد للحق اعتقادا جزميا ليس متصفا بشيء
مما يعد كفرا في الشريعة فليس بكافر ولا واسطة عند اهل الحق بين الكفر والايمان فلم يبق الا انه مومن على القطع الا انه عاص بتفريط
في النظر فهو في كبيرة هذه في المشيئة **قوله تعالى** ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا قال
الزمخشري فيه نفي الغفران والهداية وهي اللطف على سبيل المبالغة وهو اعتزال لان عند المعتزلة ان العباد يهدون
انفسهم وانما له تعالى في ذلك اللطف فقط فاذا نفى الهداية عنهم انما نفى ما له فعله وهو اللطف فلهذا قال الزمخشري هنا وهي

اللطف وقد بينا في المقدمة الدلائل على توحيده تعـ وانه لا خالق لهدي عباده غيره ولا مضل لهم سواه فتعين هنا حمل
الاية على مقتضاها من غير تحريف ولا تبديل وقد بينا ايضا ان المعتزلة لا يرجعون في ذكر اللطف الى حقيقة وانما يذكرون
ذلك تلبيسا فوجب بطلان قولهم وقوله تعـ لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم لانه تعـ قدر عليهم ضد ذلك لا ان ذلك
لذواتهم او لصفات انفسهم وقد قدمنا بيان هذا من قبل ثم قال الزمخشري بعد ذلك ولو نصحت توبتهم لم تقبل منهم مع ان
ذلك مقبول حيث هو بذل للطاقة واستفراغ للوسع قال ولكنه استبعاد له وانه امر لا يكاد يكون قال وهكذا ترى الفا سق
الذي يتوب ثم يرجع ثم يتوب ثم يرجع فقوله مع انه مقبول من حيث هو بذل الطاقة اعتزال وخطاء لانه لا يلزم اذا كان بذلا
للطاقة ان يقبل اذ لا دليل على لزوم قبوله لا عقلا ولا شرعا ويدل عليه ايضا انه لو قتل احد في الدنيا احدا ثم جاء تائبا لاولياء
المقتول وبذل جهده في ذلك فانه لا يلزمهم العفو عنه لا عقلا ولا شرعا وذلك مجمع عليه فان قالت المعتزلة انما يلزم قبوله
في الدنيا لئلا يتجرا الناس على مثل ذلك فيجعل ذلك زجرا قلنا وكذلك لا يجب قبول التائب ايضا لئلا يتجرا الناس على فعل مثل
تلك الجرائم فيكون وجوب القبول اغراء بالذنوب وقد قدمنا في هذه المسئلة بيانا شافيا وعلم ان الامر في ذلك انما يرجع
الى الشرع كما قال تعالى يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء وقوله بعد ذلك وكذلك الذي يتوب ثم يرجع هذا اعتزال اخر
فعند المعتزلة ان الذي ينقض التوبة اسوا حالا من المصر وهو خطاء فاحش من المعتزلة لان الامر في ذلك كالمتردد
لان المصر على الدوام عصيانه متوالي غير منقطع والتائب قد انقطع عصيانه في بعض الازمان دون بعض ولا شك ان المنقطع
العصيان اخف من المتوالي العصيان وكذا يتوب في زمان التوبة فهو احسن حالا ممن يتوب مصرا قوله تعالى بشر المنافقين
قال فيه بشر وضع مكان اخبر تهكما بهم وقد قدمنا بان ان هذا الاطلاق وما اشبهه لا يجوز في حق الله تعـ بالاجماع وبينا
ما معنى بشر في مثل هذه المواضع قوله تعالى وهو خادعهم قال فيه وهو فاعل بهم ما يفعل الغالب في الخداع حيث
تركهم معصومين الدماء والاموال في الدنيا واعد لهم الدرك الاسفل من النار في الاخرة فاقتضى كلام الزمخشري هنا
ان الله تعـ يخادع حقيقة وليس كما توهمه لان المخادع حقيقة من لا يعلم بما يريد ما يصنع بالمخدوع واما من يبين له انه
معاملك من غير خداع حقيقي وقد بين الله تعـ للمنافقين انهم ان ماتوا على نفاقهم فلهم الدرك الاسفل من النار ولما
وقع البيان بالشرع ان يقع الخداع حقيقة فلم يبق الا ذكره على جهة المجاز وهو انه يجازيهم على خداعهم بجزاء يسمى خداعا
على جهة المقابلة كما قال شاعر العرب الا لا يجهلن احد علينا ٭ فنجهل فوق جهل الجاهلينا ٭ اي نجازيه على
جهله بجزاء نسميه جهلا وان لم يكن الجزاء جهلا على الحقيقة فبان غلط المعتزلة في هذه المسئلة وامثالها ما يفعل الله
بعذابكم ان شكرتم وامنتم قال فيه لا يستجلب به نفعا ولا يستدفع ضرا وهو الغني قال وانما هو امر اوجبته الحكمة
ان يعاقب المسي وهو اعتزال الا انه قول بنفوذ الوعيد وان لا مغفرة للمسي ولانه عندهم يناقض الحكمة وقد ابطلنا
عليهم هذا القول من قبل ولا يجب على الله سبحانه شي لا ان يعذب ولا ان يغفر وانما يفعل من ذلك ما يشاء وقد بينا ايضا
امتناع وجوب رعاية المصالح عليه تعـ وما هي الحكمة عند المعتزلة وبينا ان حقيقة هو الحكم الحكمة هو العلم واحكام
العلوم بالارادة واربنا هم وقوع ضد مصلحة كثير من العباد مثل القا من علم تعـ انه يكفر اذا بلغ ويموت على ذلك فيخلد
في النار ابدا مع قدرته على اماتته طفلا صغيرا مع وجوب اتصافه تعـ بالحكمة مطلقا فليس الا ما قلناه من العلم والاحكام
بارادته تعـ مع ان يتعذر عليه امر من ذلك قوله تعالى وكان الله شاكرا عليما قال فيه شاكرا مثيبا موفيا اجوركم
عليما بحق شكركم وايمانكم فجعل شاكرا على ظاهره من غير تاويل وهو اعتزال لان المعتزلة يرون ان العباد يخلقون افعالهم فمن
عمل صالحا عندهم فقد نفذ مراد الله تعـ فيكون شكرا لله تعـ له حقيقة لان المقابلة فيه معقولة عندهم على غلطهم وتوهمهم
الامر على خلاف ما هو في الحقيقة فلهذا لم تتاول المعتزلة لفظ الشكور والشاكر في حقه تعـ ولما علم اهل الحق ان الله
تعـ هو الخالق لاعمال العباد وطاعاتهم من جملة ذلك كان شكره لهم لا في مقابلة فتسميته تعـ بمدحهم على ذلك وثنائهم

عليه شكر ليس الا محض الفضل كما قلناه في معنى قوله تعـ جزاء بما كنتم تعملون وان تنصروا الله ومن ذا الذي يقرض الله
وان الله اشترى وكتب ربكم على نفسه الرحمة واما شكر العباد له تعـ فحقيقته لانه سبحانه انعم عليهم بما لا نهاية له من النعم والهبة
لا يسمي المدح شكرا الا اذا كان في مقابلة نعمة او عطية او منفعة نالها المنعم عليه فصح ما قاله اهل الحق في الاية وبطل ما قالته المعتزلة
ومعنى عليما فيها اي عليما بما يجب لجلاله وكما من غناه عن خلقه وانفراده بخلقهم وخلق اعمالهم وباستحالة الانتفاع والتضرر في
حقه تعـ وعلم ان شكره لكم ليس الا محض فضله لا على جهة مقابلة ولا منفعة له تعـ بعبادتكم وشكركم فنبه الخلق بانه موضع علم
لئلا يخفى عليهم ذلك لانه قد يخفى على بعض الناس كما خفي على المعتزلة فتوهموا الامر على خلاف ما هو عليه وتقديم ذكر الشكر
في الاية على ذكر العلم لان الكلام ورد بعد ذكر اعمال العباد من شكرهم وايمانهم المكتسب لهم وهو خلق لله تعـ ما يناسب ذلك
متصلا به من شكره لهم ذلك على الوجه الذي ذكرناه في ذلك ثم ذكر علمه المتعلق بذلك كله على الاوجه الصحيحة في حقه تعـ فنبه
الخلق بانه موضع علم لئلا يقع الغلط منهم في ذلك فلو عقلت المعتزلة وعلمت حقيقة الامر في ذلك لما وقعوا فيما توهموه
في ذلك ولا يلتفت الى ما قالته المعتزلة في التقديم والتاخير هنا لانهم يبنون ذلك وجوب شكر النعمة عقلا وفيه ضرب من
التشبيه المستحيل في حق الله تعـ لا في حق ذاته تعـ ولا صفاته ولا افعاله ولا احكامه ولا اسمائه فليتحرز من كلامهم وقد ابطلنا
جميع ذلك عليهم من قبل قوله تعالى فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة فاخذتهم الصاعقة //
بظلمهم قال الزمخشري فيه جهرة عيانا ثم قال بظلمهم بسبب سوالهم الرؤية قال ولو طلبوا امرا جائزا لما سموا ظالمين ولما اخذ نعم
الصاعقة كما سال ابراهيم عليه السلام ان يريه احياء الموتى فلم يسمه ظالما ولا رماه بالصاعقة ثم قال فتبا للمشبهة ورميا
بالصواعق وهذا اعتزال كله وقف فيه الزمخشري مع مجرد الفاظه المنطوية على مجرد دعواه وشيعته المعتزلة بغير دليل
ولا تحصيل وقد اعجبته الفاظه فانحجب بها عن سواء السبيل وابو جهل كان افصح منه الفاظا ولكن لما خالف الحق لم توصله ذلك
الا الى شر مقيل ولم يعلم الزمخشري ولا شيعته ان الرمي بالصواعق انما يستحقه من خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع
الامة ومنهم المعتزلة ويلزم المعتزلة في هذا الذي توهموه ان يكون موسى عليه السلام في سواله الرؤية مرميا بالصواعق وانه
يكون مشبها وقد التزم الزمخشري القول في حق موسى عليه السلام بهذا حيث قال وخر موسى صعقا قال صعق بما طلب
الروية كما صعق بقومه لما طلبوا ذلك والقول بهذا في حق نبي اسرائيل من الانبياء وكيف بموسى عليه السلام مع انه من اولي
العزم كفر صراح باجماع الامة وقد حققنا في المقدمة الدلائل القطعية العقلية والشرعية على صحة روية الله سبحانه في الدنيا
ووجوب وقوع ذلك في الاخرة لوجوب صدق الخبر عن ذلك لانه خبر الله ورسوله واجماع امته على ذلك وسائر ائمة
الانبياء وجميع الانبياء عليهم السلام كلهم مجمعون على ذلك فمن كفر القائل برؤية الله تعـ فقد كفر جميع من تقدم ذكره لا اشك فقد ح
من الكفر الى حد لم ينته اليه احد من الكافرين وقد قيل من قبل ان بني اسرائيل انما سالوا جائزا وهي روية الله تعالى
لكن لما كانت رويته تعالى حكم بالمكارمة عظيمة لمن اعطاها ولم يكونوا اهلا لذلك لانهم شرطوا ان لا يفارقوا كفرهم حتى
يعطوا ذلك والعزيز لا يقترح عليه العطايا وانما يسال من فضله ومنته ولا يشترط عليه ملازمة الكفر به وبرسله حتى
يعطي ما سئل منه ففي هذا الحكم عليه تعـ غير خفي على عاقل فادبهم تعـ بالصاعقة لما تكبروا وطلبوا العلو بالعتو خفضوا فرموا
بالصواعق فعوقبوا بنقيض قصدهم وتكبرهم جزاء وفاقا ولهذا المعنى قال تعـ في الاية الاخرى في هذه المسئلة لقد استكبروا
في انفسهم وعتوا عتوا كبيرا ولم يقل تعـ لقد طلبوا المحال لعلمه تعـ بجواز ما طلبوا لكن لتكبرهم منعوا وادبوا هذه حقيقة المسئلة
وحجبت المعتزلة عن فهمها لانه تعـ يضل من يشاء ويهدي من يشاء ثم لو لم يكن الا امكان ما قاله اهل الحق مما ذكرناه لكان //
مبطلا لما قالته المعتزلة في ذلك وتوهمت انه استدلال لانه عند الاحتمال يسقط من يد الخصم ما توهم انه من قبيل الاستدلال ـلـ
وقوله في اهل الحق ورميا لهم بالصواعق تلاحد في الدين وخروج عن نهج الاسلام والمسلمين واما ما ذكره لسوال ابراهيم
عليه السلام في قوله ارني كيف تحيي الموتى فتنظير فاسد لان ابراهيم عليه السلام نبي معظم عند الله تعـ سال جائزا ولم يتصف

بسوء الادب مع الله تعـ وبنوا اسرايل سالوا جايزا لكن قرنوا بذلك السوال سوء الادب مع الله تعـ والتزموا الكفر بجحد
الحق فقالوا لن نومن لك حتى نري الله جهرة فاين السوال من السوال واين الادب من الادب فبان سوء تنظير الزمخشري
وشيعته تعوقب بنوا اسرايل علي سوء ادبهم لا علي استحالة مسولهم كما قال تعـ لقد استكبروا في انفسهم وهذا هو موضع
غلط المعتزلة الا تري ان انسانا لو قال للملك ولله المثل الاعلي لا اومن ولا اصدقك ولا ارسلك ولا ازال الذب بجميع اوامرك
ونواهيك حتي تجعلني وزيرالك وهو غير اهل لذلك فان كل عاقل يعلم سوء ادب هذا السائل وجرئته علي المسؤل واستحقا[قه]
للعذاب الاليم مع ان وزارته لذلك الملك من مجوزات العقول في نفس الامر وفيما تقدم من البيان في هذه شفاء لما
في الصدور قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم قال الزمخشري فيه وذلك انهم ارادوا بقولهم قلوبنا
غلف ان الله خلق قلوبنا غلفا اي في اكنة لا يتوصل اليها بشي من الذكر والموعظة ثم قال حكم الله عن المشركين وقالوا شاء
الله ما عبدناهم قال كذهب المجبرة يعني اهل السنة ثم قال فقيل لهم بل خذلها الله تعـ ومنعها الالطاف بسبب كفرهم
فصارت كالمطبوع عليها ثم قال لا ان يخلق غلفا غير قابلة للذكر ولا متمكنة من قبوله وهذا كله اعتزال ومتهافت
من الكلام لان كلامه هذا بقاه هو وشيعته علي ان الله تعـ ليس بخالق لاعمال العباد ولا لكفرهم والاكنة قلوبهم المانعة لها
عن الايمان وقد تقدم بيان البراهين القطعية الدالة علي توحيده تعـ في الالهية وخلق جميع المخلوقات فعلم بذلك خلقه تعـ
للاكنة والطبع الذي في قلوبهم من غير تحرف لشي من ذلك ولما اشركت المعتزلة بها وتوهموا ان الاكنة والكفر من خلق الكافر[ين]
حرفوا نسبة ذلك الي الله تعـ ولم يجعلوا له من ذلك سوي الخذلان ومنع الالطاف ولم يرجعوا في ذكر ذلك الي حقيقة بل الي
مجرد تلبيس لا يتصير موفق وقد تقدم بيان ذلك ورده عليهم من قبل ورددنا عليهم ايضا ما يتعلق بهذه المسئلة من باب
التعديل والتجوير باوضح رد والحمد لله فوجب حمل هذه الاية المذكور فيها الطبع علي ان الله تعـ قضي وقدر بحولات الكفر
علي قلوبهم علي ذلك وجعلهم مكتسبين لما قدر عليهم من ذلك هذا كله ما لا شك فيه في تحقيقه ببراهين الوحدانية المتقدمة
الذكر فبطل تهافت المعتزلة وتحريفهم الايات وزوغانهم عن الحقائق الي الهذيانات اتباعا للاهواء والضلالات ويكون
تمام معني هذه الاية علي ما تقتضيه البراهين ان الكفار اعتذروا بقولهم قلوبنا غلف اي قالوا هي غير قابلة لما تقوله الانبياء
عليهم السلام من الحكمة والموعظة لذواتها كما تقوله المعتزلة وتريد المعتزلة من الضلال تصريحهم انه لا قدرة لله تعـ علي
هدايتهم تعالى الله عن قولهم والزموا علي قولهم نفوذ مراد العباد في الكفر والضلال دون مراد الله سبحانه انه لا يفعل عندهم
فاعل شيئا الا لداع يدعوه الي فعله فقيل لهم ذلك الداعي ان كان من فعل العبد لزم ان يكون له داع اخر وتسلسل فتعين
ان لا يكون من فعل العبد بل من فعل الله سبحانه فوجب ثبوت تعلق ارادة الله تعـ بذلك الفعل لانه خلق الداعي اليه فقد
خصصه بالتنفيذ ولو لم يرده لاعدم الداعي اليه ولم يخلقه فيكون مخصصا له بالعدم دون الوجود فلما ثبت بذلك اراد[ة]
الله تعـ لتنفيذ الفعل بطل الاعتزال راسا وهذا الالزام علي المعتزلة من قولهم بالدواعي للافعال واما الابطال عليهم
علي طريق اهل الحق فبان الله تعـ علم بالبراهين انه منفرد بخلق جميع المخلوقات فلا بد من ارادته لها لان الخلق مشروط عقلا
بالعلم والقدرة والارادة ثم بين تعـ في هذه الاية ان منا ومنهم لكفر وهو المعبر عنه بالطبع عقوبة علي اكتسابهم اولا
للكفر والكل خلقه تعـ ومنهم مكتسبون علي ما تقدم بيانه فجعل تعـ في الحقيقة بعض مخلوقاته علامة علي بعض فجعل تعالى
كفرهم الاول وكسبهم لذلك وجعله علامة علي ما يخلق بعد ذلك في محالهم من موالات كفرهم وذلك لمن شاء تعـ من خلقه
وقد يهدي منهم من يشاء بعد ذلك لكن اولئك الكافرون القائلون قلوبنا غلف هم من قضي عليهم بموالات خلق الكفر
في محالهم والخبر الصدق عنهم بذلك بخلاف غيرهم من الكافرين فكانوا ممن غلظت عليهم المحنة كابي لهب في القصة
المشهورة والكل بقضاء الله وقدره علي من تقدمت دلائله القطعية قوله تعالى وما قتلوه وما صلبوه قال فيه
وفيه تهكم وهذا الاطلاق قد بينا الاجماع علي منعه في حق الله تعـ وفي حق رسوله وفي حق كتابه وكذلك كلما هو

من جنس

من جنس هذا الاطلاق قوله تعالى لئلا يكون للناس علي الله حجة بعد الرسل قال الزمخشري فيه فان قلت كيف يكون للناس علي الله
حجة قبل الرسل وهم محجوجون بما نصبه الله تعـ من الادلة التي النظر فيها موصل الي المعرفة وهو اعتزال لانه مذهب المعتزلة ان الخلق
محجوجون في التوحيد بعقولهم وبما نصب لهم من الادلة علي ذلك وانما تاتي الرسل بطلب ذلك منهم عن الله تعـ ولهم في التكاليف
الشرعية كالصلاة والصيام تفصيل فما وصلت العقول عندهم الي العلم بحسنه العقلي وقبحه اما بضرورتها او بنظرها فهو كالتوحيد
وما لم تصل اليه ففيه حسن ذاتي وقبح غير ان العقول لم تصل الي العلم به فتستدركه لهم الرسل عليهم السلام علي تفصيل ذكرناه في اختصا[ر]
الكتاب البرهان لامام الحرمين مستوفا ووافقهم بعض اهل الحق في التوحيد فقط كابي الحجاج يوسف بن موسي الضرير صاحب الرجز
البديع في اصول الدين فقال فيها وليس في التوحيد عذر للبشر ٥ وكل من اشرك بالله كفر ٥ ولكن ما ذهب اليه في هذه
المسئلة غير صحيح وعند جمهور اهل الحق انه لا طريق الي التكليف مطلقا لا في التوحيد ولا في غيره الا الخبر الشرعي ببلوغ دعوة الرسل عليهم
السلام علي مقتضى هذه الاية نعم يصح في المعقول حصول النظر في المصنوعات من العقلاء لكن هل هم معذبون علي ترك ذلك ان تركو[ه]
او غير معذبين هذا من الجائزات واحد الجائزين الغائبين عن الحس والضرورة لا طريق من طرق العلوم الي العلم به الا الخبر علي
ما تقدم بيانه وبنت المعتزلة ان ذلك معلوم من صفات النفس الاعمال علي التحسين والتقبيح العقليين وقد تقدم ابطال ذلك عليهم
بما فيه كفاية والحمد لله فبطل ما توهمته المعتزلة من ذلك وعلي ما قاله اهل الحق به في هذه المسئلة يكون حكم من لم تبلغه دعوة
كونه في المشيئة يفعل الله تعـ فيه ما يشاء فتنعيمه لا يسمي ثوابه وتعذيبه لا يسمي عقابا بل بالمشيئة اما ان يصرف النعيم بالفضل
او للعذاب بالعدل وقد اقمنا صحة مسئلة ايلام البري وبينا وقوعها في العالم وانه عدل من حكمه تعـ في خلقه ثم تهافت كلام
الزمخشري في الكلام علي هذه الاية تهافتا فاحشا فيه تنظير الانبياء عليهم السلام بشيعته المعتزلة فقال في كون الانبياء عليهم السلام
باعثين علي النظر قال كما تري علماء العدل والتوحيد يعني المعتزلة ومثل هذا الكلام لا يقوله موفق فلو قال عن شيعته انهم
مقتدون بالانبياء عليهم السلام لكان غير صادق في المعني لكن مع الادب في اللفظ وانما جاء بالكلام لا يصدق في المعني ولا
ادب في اللفظ قوله تعالى لكن الله يشهد بما انزل اليك قال الزمخشري فيه ومعني شهادة الله بما انزل اليه اثباته بصحته
باظهار المعجزات وهو اعتزال لان المعتزلة ينكرون الكلام القديم فلذلك حرف حرف الشهادة وتاولها لغير ضرورة فكان
تحريفا ممنوعا بالاجماع بل الحاد في الدين وانما شهادة الله سبحانه محمولة علي الحقيقة علي مقتضى القران والبرهان دون المجاز
في اخباره تعـ بكلامه القديم وعلمه القديم بما استشهد به من صحة رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وصحة نزول الكتاب عليه وقد
تقدمت الدلائل القطعية علي ثبوت هذا كله فلا نطول باعادته قوله تعالى انزله بعلمه قال فيه معناه انزله ملتبسا بعلمه
الخاص وهو تاليفه علي نظم واسلوب يعجز عنه كل بليغ فقدم هذا الوجه في تفسير الاية وهو ضرب من المجاز في ذكر العلم لان
نظم العبارات المعجزات المعجزة من متعلقات العلم القديم الذي هو صفة لذات الباري سبحانه وليس نظم العبارات ولا نفس
العبارات هي نفس العلم القديم بل دلالة عليه وانما قدم ذكر المجاز حيده عن اثبات العلم القديم الذي صرحت به هذه الاية
وهو صفة لله تعـ علي ما تحققت براهينه في المقدمة ولا ضرورة تحوج الي حمل الاية علي المجاز مع صحة حملها علي الحقيقة التي هي
الاخبار عن علم الله تعـ الحقيقي الذي هو صفة لذاته تعالى ولما اخذ الزمخشري في ذكر هذا الوجه الذي راي انه لا بد له من
ذكره حرفه عن حقيقته ايضا فقال ويحتمل انه انزله وهو عالم به فحرف ذكر علمه تعـ الي انه عالم الي ان المعتزلة يقولون بايجاب
الحكم وهو انه تعـ عالم وينفون الصفة الموجبة لهذا الحكم وهي العلم وقد حققنا في المقدمة في المقدمة بيان ان تعقل عالم بلا
علم ع وذلك كاستحالة تعقل ضارب بلا ضرب كما يستحيل تعقل ضارب ايضا بلا مضروب لان هذه الثلاثة متلازمة في المعقول
كتلازم عالم وعلم ومعلوم وتبين في المقدمة ايضا ذكر البراهين الدالة علي اثبات الصفات الربانية فبطل انكار المعتزلة لها
وتحريفهم الايات الدالة علي اثباتها قوله تعالى ان الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم قال فيه جمعوا بين الكفر والمعاصي
كان او كان بعضهم كافرين وبعضهم ظالمين اصحاب كبائر قال لانه لا فرق بين الفريقين في انه لا يغفر لهما الا بالتوبة وهو اعتزال لانه

جمع بين الكافرين والعاصين المصرين وليس كذلك باجماع الامة وقد اقتصر الزمخشري في هذا الجمع على مجرد الدعوى بغير دليل
كما تراه ومنها ضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله وقد دل العقل والقران والاجماع على صحة الغفران للمصرين وهو مقتضي قوله
تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد حققنا في المقدمة بيان هذه المسئلة بما فيه كفاية فوجب حمل الاية على الذين كفروا وجمعوا
بين كفرهم وظلمهم فظلموا انفسهم وغيرهم وذلك للجمع بين الادلة وما قلناه هو ظاهر الاية من الخبر عمن جمع بين الكفر والظلم
ولا موجب للتاويل فكان التاويل هنا تحريفا والحادا في الدين ممنوعا باجماع المسلمين وقد قامت الدلائل الشرعية القطعية على منع
اخراج هذه الاية عن ظاهرها **قوله تعالى** ولا ليهديهم طريقا قال فيه لا يلطف بهم فيسلكون الطريق الموصل الى جهنم فجعل يهديهم
معناه لا يلطف بهم فقط وهو اعتزال لانه صرف معنى الهدى لمنع اللطف والهدى عند المعتزلة هو الدعوة والبيان فقط فقد هدا هم
عندهم فلم يبق لمنع الا منع اللطف وقد تهافت كلامهم في اللطف حيث جعلوه خلق شيء يقارن ايمانهم وليت شعري ما لذلك المقارن
من اثر في ايمانهم نفيا او اثباتا وليس بينه وبين ايمانهم عقلية اتفاقا وقد قامت البراهين على ان ايمانهم وكل ممكن مخصص بتخصيص الله
سبحانه له اذ هو الفاعل المختار وحده على ما تحققت براهينه في المقدمة فلا يحتاج في اختراعه وتخصيصه بما يشاء مقارنا فذلك
انما هو مشيئته من غير وجوب عليه ولا ارتباط عقلي بين ما لا رابطة بينه وبين الايمان من طريق العقول وقد جعلت المعتزلة هدى الخلق
الحقيق وهو خلق الايمان في القلوب بايدي المخلوقين وتعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وبراهين التوحيد المتقدمة الذكر قاضية عليهم
قوله تعالى وكان ذلك على الله يسيرا قال الزمخشري فيه اي لا صارف له عنه وهو اعتزال لان المعتزلة ما فعله الله تعم فلا بد من داع دعاه
الى ذلك وما لم يفعله فلصارف صرفه عنه وهو اعتزال وهذا هو حكم المقهور المغلوب عليه ما قدروا الله حق قدره بل هو الحكم الذي لا
حاكم عليه ولا قاهر ولا علل ولا صارف بل حكمه لا معقب له والحكمة تابعة له كيف ما حكم لا ان حكمه تابع لشيء فذلك هو وصف العبودية
وتعالى احكام الربوبية عن ان تجري على مجاري اوصاف العبودية وقد تقدم كلامنا على ذكر الصارف والداعي والرد على المعتزلة في ذلك
بما فيه كفاية **قوله تعالى** لن يستنكف المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون قال الزمخشري فيه لمن يانف ولمن يذهب
ولا الملائكة المقربون قال ولا من هو اعلى منه قدرا واعظم منه خطرا وهم الملائكة الكروبيون والذين حول العرش وجبريل
وميكائيل واسرافيل ومن في طبقتهم ثم قال ما مقتضاه ان الكلام سيق لرد مذهب النصارى وغلوهم في رفع المسيح
عن منزلة العبودية قال فوجب ان يقال لهم لن يرتفع عيسى عن العبودية ولا من هو ارفع منه درجة وادعى الزمخشري
هنا ان علم المعاني لا يقتضي غير ذلك ولا دليل له فيما تمسك به ولا على ما ادعاه والقول بتفضيل الملائكة على الانبياء عليهم هو
الذي ذهبت اليه المعتزلة ومن تكلم في ذلك من الفلاسفة واليه ذهب بعض اهل السنة وذهب المحققون من اهل السنة
كابي حسن الاشعري ره ومن اخذ بادلته الى تفضيل الانبياء على الملائكة عليهم السلام واصل المسئلة العلم بان تفضل المخلوقين
والحكم بتفضيل بعضهم على بعض ليس من ذواتهم ولا صفاتهم بل بحكم خالقهم لمن شاء منهم بما شاء لان الجواهر في العالم متماثلة
في الحد والحقيقة والاعراض ايض لا فضل لها من ذواتها كالحركات والسكنات وامثال ذلك على ما تقدم بيانه فالحقيقة في
المسئلة لاجل ذلك من جائزات احكام الله تعم في مخلوقاته فوجب ان يكون طريق العلم بما حصل من ذلك الخبر الشرعي
فما استدلت المعتزلة به ومن وافقهم في هذه المسئلة هذه الاية وهي قوله تعم لن يستنكف المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة
المقربون على ما تقدم ذكره ولا شك ان الاحتمال وارد عليها من اوجه ومهما ثبت الاحتمال سقط الاستدلال الوجه الاول من
اوجه الاحتمال هو ان يقال لم يصح ان يكون الخبر في هذه الاية لاصناف الخلق اجمعين حتى يكون الجواب بالاية اعم من ان
يقصد به الرد على النصارى فقط في مسئلتهم الخاصة بهم وهذا النوع كثير الجريان في القران وفي سائر دلائل الشرع فيكون
تعم قدم ذكر الرد على النصارى لكونهم فتنوا بالمسيح عليه السلام وطلبوا المناظرة فيه فتكون الاية متوجهة اليهم بالرد
ابتداء ثم اقتضى عموم الجواب الرد على طائفة اخرى من الكافرين عبدوا الملائكة وهم بنو مليح من العرب فقال تعم في قصد
الرد على الاخرين ولا الملائكة المقربون حتى لو طلب المناظرة عباد الملائكة لقال لهم لن تستنكف الملائكة ان يكونوا عبيد الله

ولا المسيح

ولا المسيح بن مريم ردا على الطائفة الاخرى وعلى تقدير هذا التعميم في الرد على الطوائف المفترقة لا متمسك للمورد لها على وجه
على النصارى فقط بل القصد بها الرد على النصارى وغيرهم الوجه الثاني لم لا يجوز ان يكون المعنى ولا الملائكة المقربون على اعتقاد
ايها النصارى انهم افضل من الانبياء عليهم السلام لان اسلاف النصارى ومن اقتدا فيهم بهم متفلسفون والفلاسفة
يعتقدون ان الاجسام اللطيفة افضل من الاجسام الكثيفة المركبة البشرية فانه لم يدل اعتقادهم لذلك على ان ذلك كذلك
في نفس الامر وعلى مثل هذا الوجه من الاخبار ورد قوله تعم وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي في اعتقادكم وكذلك
قوله تعم وهو اهون عليه اي عندكم والكل في نفس الامر هين الوجه الثالث انا ولو لم نقدر التعميم في الرد على الطوائف من الكافرين
على معنى عندكم ايها النصارى وفي اعتقادكم فانه لا يلزم ما قالوا ولا ان مبنى الكلام عند العرب على ما زعموه بدليل صحة قول
القائل من العرب ايض لن يقدر على ظلم فلان لا من جهة السلطان ولا الامير والوزير والعامل والرعية والصغير والكبير يمنعونك
من ظلمه وان لم يكن الوزير اعظم من الامير وانما المراد بذلك كثرة الاعوان فلم لا يكون الخبر في الاية بهذه القضية ومن هذا الوجه
دون ما ذكروه كذلك يقول قائلهم ايض فلان لا يحتفل بالامير ولا بالوزير ولا بكاتبه وعامله وانه لم يدل ذلك على ان المذكور
اخرا ارفع قدرا من المذكور اولا وكذلك يقولون فلان لا يكترث بوال ولا معزول ولا شريف ولا مشروف ولا سلطان ولا
رعية ولا جليل وانه لم يدل ذلك على ان المذكور اخرا افضل يقول قائلهم القاضي يعرف صدق قولي والسلطان والرعية
والعدول والعامة والعلماء والجهال وانه لم يدل ذلك على تفضيل من ذكر اخرا وعلى ذلك ورد قوله تعم فان الله هو مولاه
وجبريل وصالح المومنين وقوله تعم ايض لكن الله يشهد بما انزل اليك انزله بعلمه والملائكة يشهدون وانه لم يكن الملائكة
افضل ذكر القاضي ابو بكر في الهداية في هذه المسئلة ثم قال وكل هذا يدل على بطلان الدعوى التي يتولى الاستدلال عليها ولما
ثبتت هذه الاحتمالات سقط استدلال الخصم وتمسك الائمة باسجاد الملائكة لادم عليه السلام وبقوله تعم ان الله
اصطفى ادم ونوحا وال ابرهيم وال عمران على العالمين على ما تقدم التنبيه عليه ولم يوجد ما يصلح لتخصيص هذا العموم
وباحاديث ليلة المعراج واخذ جبريل بركاب نبينا عليه السلام وهو على البراق وصلاته عليه السلام بالملائكة في
السموات وقوله يؤمكم افضلكم وقول الملك له عند افتراقه من موضع سمع فيه الكلام القديم وناجى ربه وهو قوله
تعم فاوحى الى عبده ما اوحى فقال له الملك هنيئا لك يا محمد فلقد رقال ربك الى منزلة لم يرق اليها احد من العالمين انبيا
مرسلا ولا ملكا مقربا او كما قال عليه السلام والشواهد والدلائل في هذا اكثر من ان تحصر ومنها اجماع الامة على قولهم نبينا عليه
السلام سيد افضل الخلق والخليقة ذكره القاضي ابو بكر في الهداية وهذا تعميم في جميع الخلق والملائكة منهم ووقع الاتفاق ايض
على ان الاسرا المكي كان يقظة لا مناما وانه عليه السلام بلغ من العلو الحسي المعبر به عن العلو المعنوي لان الله تعم منزه
عن المكان والجهة الى حد لم يبلغ اليه قط نبي مرسل ولا ملك مقرب الا ترى الى قول جبريل عليه السلام وما منا الا له مقام
معلوم اي لا يتعداه وورد انه قال ها انت وربك فوقف والاحاديث المذكورة وان كان اكثرها احادا لكن يجتمع منها
ما يفيد التواتر المعنوي وهو التواتر على ما خص به عليه السلام من الكرامات وخوارق العادات والمزية التي خص
بها دون سائر المخلوقات ولله تعم ان يفضل ما شاء من المخلوقين على ما شاء كما تقدم في اصل المسئلة من غير نظر الى الذات
ولا الى عمل من الاعمال بدليل سجود الملائكة لادم قبل ان يعمل عملا قال تعم فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين
قوله تعالى فسيدخلهم في رحمة منه وفضل قال الزمخشري فيه في ثواب مستحق وتفضل وهو اعتزال وقد قدمنا ان الله
تعم خالق اعمال العباد فلا يستحق احد عليه شيئا من ثواب ولا غيره وعلم بذلك ان الثواب كله وقوعا وزيادة كل ذلك
فضل منه تعم فكان تفصيل ذلك وجعل بعضه فضلا وبعضه مستحقا خطاء مردودا بما تحققت دلائل ذلك القاطعة
المذكورة في المقدمة **وقوله تعالى** ويهديهم قال فيه توفيقهم وتثبيتهم فرارا منه ان يقول يخلق الايمان في قلوبهم ويوالي
خلق ذلك على قلوبهم ايمانا من ذلك لان المعتزلة يعتقدون ان العباد يخلقون افعالهم فيخلقون هداهم وضلالهم وقد حققنا

الرد عليهم في ذلك في المقدمة وبينا تهافت كلامهم في التوفيق ما حقيقته وانهم لا يرجعون في ذلك الى محصول ولا معقول
قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا قال فيه كراهة ان تضلوا ولم يبين الوجه في ذلك بل احمله وحمل
الكلام على ظاهره في مثل هذا اعتزال ولو كره تعالى وقوع ضلالهم على ظاهر ما يقتضيه اللفظ لما وقع منه شيء اصلا اذ لا يقع
في ملكه تعالى الا ما يريد وقوعه ويدل على انه تعالى اراد ضلالهم انه خلقه اذ لا خالق لشيء سواه على ما تقدمت دلائله والصحيح
في معنى الاية ان يقال يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا تضلوا باكتسابكم وهذا توفيقه بالشريعة والله خلقكم وما تعملون
توفية بالتوحيد في الحقيقة ثم البيان لكم ان لا تضلوا لا يغني عندكم شيئا ان كان الله يريد ان يغويكم هو ربكم اي مالككم
يحكم فيكم بما يشاء بحق ملك الرب على العباد ثم لو قدرنا الكلام في الاية على ما قاله البصريون من النحاة من ان المعنى
يبين الله لكم كراهة ان تضلوا وحذفت كراهة للدلالة عليها كقوله تعالى واسال القرية والتقدير واسال اهل القرية فحذف
ذكر اهل لان المعنى يدل عليه ايضا لوجب ان تحمل هذه الكراهة المذكورة على المعنى الذي يحمل عليه قولهم هذا الفعل ما كرهه
الشرع وليس ذلك على معنى ان الله تعالى كره وجود ذلك الفعل لانه تعالى هو الخالق له فلا بد ان يكون مريدا له ضرورة استحالة
ثبوت المشروط بدون شرطه ولكن على معنى ان ينقص اجر فاعله فهي مكروهة لاجل ذلك او كره تعالى ان يكون هذا الفعل
المكروه شرعا او الضلال المحرم شرعا دينا يتقرب به وعبادة وطاعة يطاع الله تعالى بها وانه لكذلك وهذا الوجه الذي
ذكره هنا لم يكن وكان وجودها لانه حاصل بخلقه تعالى ووجودها ليس هذا الوجه الذي اخبرنا انه كره هنا واذا
تعددت اوجه المعلوم صح ان يكره من وجه دون وجه او يكون المعنى في الاية كراهة ان تضلوا اي كره الله تعالى ان يضل
اولئك المخاطبون ويكون المراد بالاية الخصوص دون العموم ومعناه كرهه ممن خلقه لطاعته واختصه بكراهته ولا مانع
من هذا التقدير ويكون المعنى كره ذلك لجميع منكم انبياءنا واولياءنا وان كان الله تعالى هو الذي اراد ضلالهم وخلقه فيهم لهم
لما حققناه من الدلائل في المقدمة انه لا خالق سواه تعالى وقد يخبر تعالى في مواضع عن نفسه ويريد غيره كما قال مرضت فلم تعدني
اي مرض عبدي فلان فلم تعده اي لو عدته لكنت كمن عادني تكريما لذلك العبد ولا بد من تاويل الكراهة هنا على وجه مما قدمناه
من التاويلات لما علم قطعا بالبراهين العقلية والقطعيات الشرعية من ان كل ما وقع في الوجود من المخلوقات فبقدر ربه
وقع وبارادته تخصص على ما تقررت دلائله قبل وفي الاية معنى دقيق في قواعد التوحيد وهو انه تعالى بين لهم ان لا تضلوا
ثم اضل من شاء بعد البيان لئلا يتخيل ضال ايضا بوجه من الضلال فيقول لو بين للخلق لما ضلوا فيحسب ضلالهم ان وقع
لعدم البيان وليس كذلك فان هذا اشراك بعد ضلالهم قد وقع بعد البيان فارتفع هذا الوهم وتميزت دلائل التوحيد
فبعد البيان المهتدي من هداه الله والضلال من خذله واغواه لتعلموا ان الله على كل شيء قدير وان الله قد احاط بكل
شيء علما

سورة المائدة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم

قوله تعالى ان الله يحكم ما يريد قال الزمخشري فيه ما يريد من الاحكام ويعلم انه حكمة ومصلحة وهو اعتزال وغفل عن حقيقة
المسئلة من وجهين الاول هو ان حكم الله تعالى ازلي لانه راجع الى كلامه القديم المتعلق بافعال المكلفين على تقدير وجودهم
وقد اقمنا على هذا المعنى قواطع الادلة في المقدمة فوجب تاويل قوله تعالى يحكم ما يريد الى المحكوم به وفيه وعليه وهذه
الحقائق هي التي يتعلق الحكم بها والحكم قديم لا تعلق للارادة به لانه واجب كما لا تعلق للارادة بالجائز فاما غفل عن هذه
الحقيقة او تغافل لاجل مذهب المعتزلة الفاسد في نفيهم الكلام القديم وزعمهم انه لا كلام الا الاصوات والحروف المخلوقة
وقد تقدم الابطال عليهم في ذلك واثبات الكلام القديم بالدلائل القطعية والموضع الثاني من اعتزاله وغيبته عن الحقائق
قوله ويعلم انه حكمة ومصلحة بناء منه ومن شيعته على وجوب رعاية المصالح وقد ابطلنا ذلك عليه في المقدمة ايضا
ومصيرا منهم ايضا الى ان الاحكام الربانية تابعة للممكنات وان الحوادث والممكنات تحكم على الله تعالى فعكست نظرهم حتى
صيروا الحاكم محكوما عليه والمحكوم عليها وهي الممكنات حاكمة على واجب الوجود تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا

بل عين ما حكم به سبحانه هي الحكمة حتى لو احل ما حرمه وحرم ما احله لصح ذلك كما هو كذلك في مسئلة النسخ من علم اصول
الفقه ولكان كل ذلك هو الحكمة لاجل جريان حكمه به وقد تقدمت براهين هذا كله من قبل وهو معنى قوله تعالى ان الله
يحكم ما يريد قوله تعالى فمن كفر بعد ذلك منكم قال فيه فان قلت من كفر قبل ذلك ايضا فقد ضل قلت اجل ولكن الضلال
بهذه اظهر واعظم لان الكفر انما عظم قبحه لعظم النعمة المكفورة وهو اعتزال بناه على قول المعتزلة ان شكر المنعم يجب عقلا وعلى
ان العقول ايضا توجب الواجبات ولولا ثبات الشرائع وتحرم وتحلل وليس كما توهموه وقد قدمنا ذكر الدلائل اليقينية
على بطلان جميع ما اعتقدته المعتزلة في هذا الباب فتبين بذلك انه لا يعقل كفر ولا ايمان ولا شكر ولا خسران الا بعد بعث
الرسل وبلوغ الخطاب الشرعي للمكلفين وان وجه قبح الكفر كيف ما كان ليس الا لنهي الشرع عنه وزجره وتعظيمه لاثباته وكذلك
سائر المنهيات على مراتبها على ما تقدمت دلائله ايضا قوله تعالى وجعلنا قلوبهم قاسية قال فيه خذلناهم ومنعناهم
الالطاف حتى قست قلوبهم واملينا لهم ولم نعاجلهم بالعقوبة حتى قست وهو اعتزال وتحريف للقران عن مواضعه بل
الاية جارية على مقتضاها من الله تعالى جعل قلوبهم قاسية بما خلق فيها من القسوة اذ لا خالق لشيء غيره على ما تحققت
دلائله من قبل وقد بينا بطلان مذهب المعتزلة في ادعائهم ان العباد يخلقون افعالهم ويخترعون هداهم وضلالهم
وبينا ايضا ان المعتزلة لا يرجعون فيما يموهون به من منع الالطاف ولا في الخذلان الى محصول ولا معقول بل يدلسون
بذكر ذلك ويلبسون انه دعواهم ذلك ليس يخرجهم عما وقعوا منه لانه لازم لهم الا ترى ان من اعان على شيء فهو كفاعله
فان كان خلق ظلمهم وكفرهم ظلما وجورا وغير مصلحة فكيف يصح ان يعين عليه والمعين عليه كفاعله اذ لولا تلك الاعانة لم يقع
ذلك الفعل وحيث اعان عليه وهو تعالى لا يعين على باطل ولا ظلم فليس بباطل ولا ظلم ولا جور واذا كان ليس بظلم فصح ان يخلقه
وبطل فرارهم من ذلك واشراكهم لاجله ووجب افراد الله تعالى بخلق جميع ذلك مع جميع المخلوقات على ما تحققت دلائله
في المقدمة قوله تعالى ويعفو عن كثير قال فيه مما يخفونه لا يبينه اذا لم تضطر اليه مصلحة دينية ولم تكن فيه فائدة وهو
اعتزال بل العفو عند اهل الحق على حقيقته في حق الله تعالى فيعفو عن ما شاء اي يمحو الذنوب بتركه تعالى للعقاب عليها مع
استحقاق المذنبين شرعا للعقاب عليها من قول العرب عفت الرياح والامطار اثار الديار ومحتها والمعتزلة تابى ما
ورد به القران من ذلك لفاسد مذهبهم فلا معقول للعفو عندهم لان المذنب ان وافى القيامة تائبا وجب عندهم
ان لا يعذب فلا معنى للعفو لان ثوابه وفا تعذيبه واجبا عندهم وان وافى مصرا وجب عقابه عندهم ولم يجز العفو عندهم
فلم يبق عندهم للعفو معنى فلهذا حرفوا ذكر الوارد في الشرع وصرفوه بالتحريف الى انه لا يبين الذنب في الدنيا ثم قالوا اذا
لم تضطر اليه اي الى بيانه مصلحة يعنون كما قامت الحدود بناء منهم على وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه عليهم فيما تقدم
بالدلائل القطعية وبينا انه لا يجب على الله تعالى شيء وانه لا ينتفع ولا يتضرر بطاعات العباد ولا معاصيهم فله بحكم ربوبيته ان
يكلف عباده وله ان يكلفهم ومع تكليفهم فله ان يعاقبهم وله ان يعفو عنهم كل ذلك من مجوزات العقول ومن لم يقل
بجواز ذلك عقلا سقطت مكالمته لانه قدح في الضروريات والجائز العقلي اذا ورد به الخبر الشرعي وجب الايمان به والتاويل
لغير معارض ولا ضرورة تحريف لكتاب الله سبحانه والحاد في الدين وهو داب المعتزلة وما بنوا عليه منع العفو من التحسين
العقلي والتقبيح قد ابطلناه وما ادعوه من ان العفو اغراء بالذنوب المنهي عنها شرعا فوجب تاويله على ما ذكرناه كلام
باطل لان العفو المذكور في الاخرة لقوم لم يرد تعيينهم في الدنيا في الغالب فبقي الخوف لاحتمال ان لا يكون مرتكب الذنوب ممن يعفى
عنه فلزم الخوف فارتفع الاغراء ومن عين الشرع العفو عنه كالعشرة واهل بدر ثبتهم الله على الاستقامة كرامة من الله سبحانه
لنبيه ولهم باتباعه وذلك من خوارق العادات له عليه السلام لانه انباء بالغيب وكذلك في مقابلة ذلك كل من بشره بالنار
لحق بالكفرة الفجار فوجب لما قدمناه حمل الاية على ظاهرها من غير تاويل لها اذ لا موجب لذلك واما ما بين العباد من المظالم
التي تقع من بعضهم لبعض فلا بد شرعا من التناصف فيما بينهم قبل ذلك او كثيرا ما يخلق الله سبحانه في القلوب من العفو

ايضا او الانتصاف والانتصاص علي ما تقدم بيانه من قبل **قوله تعالى** وقالت النصارى نحن ابناء الله واحباؤه قال
فيه قل لهم يعذبكم ولو كنتم ابناء الله لكنتم من جنس الاب غني فاعلين للقبائح ولا مستوجبين العقاب وهو اعتزال
ومتهافت من القول لان قوله لكنتم من جنس الاب يوهم ان الله تعالى له جنس وهو مبني علي ما تحقق بيانه في المقدمة فان
قال اردت جريان الكلام علي طريقة قول الشاعر ۰ علي لاحب لا يهتدي بمناره ۰۰ اي لا منار له فيهتدي به قلت كل
كلام يمتنع ظاهره ويحتاج فيه الي تاويل لا سيما ان كان تاويلا بعيدا فهو ممنوع شرعا وقد قدمنا الدلالة علي ذلك بالاجماع
وقوله غني فاعلين للقبائح اشار فيه الي ان الله تعالى لا يخلق المعاصي وهو باطل بما قام من البراهين القطعية علي وجوب
انفراده تعالى بالخلق والايجاد لجميع المخلوقات علي ما تحقق بيانه في المقدمة ايضا ولا تنسب الي الله تعالى في خلقه لها
قبائح بل له تعالى خلقها وجعلها علامة علي ابعاد من شاء وله سبحانه ذلك بحق ملكه علي المخلوقين فله التصرف فيهم
مطلقا وانما تسمى قبائح بالنسبة الي العبد من حيث خالف باكتسابه لها امر الشارع المالك له وهو الرب تعالى بخلاف ذلك
اذ لا امر ولا مالك معه في ملكه فخالفت احكام الربوبية في ذلك احكام العبودية **قوله تعالى** يغفر لمن يشاء قال
فيه وهم اهل الطاعة ويعذب من يشاء وهم العصاة وهو اعتزال ايضا ومتهافت من القول لان اهل الطاعات واجب
عندهم ثوابهم فمن اين يعقل الغفران لهم والغفران انما هو من المعقول المضاف الي غافر ومغفور له ومغفور وقوله
ويعذب من يشاء وهم العصاة كلام باطل ايضا علي اصل مذهب المعتزلة لان عذابهم عندهم واجب والواجب ليس فيه
مشيئة عندهم وقد اثبتت الاية المشيئة لله تعالى في المغفرة فلم يجب عندهم ولم يمتنع فخرج من المسئلة بالدليل ومقتضى
القران والاثار صحة مذهب اهل الحق وصوابه من ان يغفر العصاة تعالى لمن شاء منهم ويعذب من شاء فورد الدليل ليل
الشرعي علي مقتضى الجواز العقلي وبطل مذهب المعتزلة **قوله تعالى** ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير قال
فيه كراهة ان تقولوا ولم يبين وجه هذه الكراهة ولا تاوله وهو اعتزال لان الاخبار الشرعي قد ورد انهم يقولون
ذلك في القيامة فتقام عليهم الحجة علي رؤس الاشهاد بشهادة هذه الاية للانبياء عليهم السلام انهم بلغوهم فلو كان
المعنى علي ظاهر الكلام من انه كراهة ان يقولوا ذلك لما صح صدور ذلك القول منهم لما علم من استحالة ان يصدر في ملكه
تعالى ما لا يريده علي ما تحقق بيانه في المقدمة فلم يبق الا ان يكون معنى الاية غير ما ذهبت اليه المعتزلة وهو ان يكون
معناها بعث الله النبي صلى الله عليه وسلم انلا يقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير علي ما تقدم الكلام في قوله تعالى يبين الله
لكم ان تضلوا معناه انلا تضلوا وهذا المعنى هو الذي قدمه ابو اسحاق الزجاج ولو قدرناه علي قول من قال كراهة
ان فلا بد مع ذلك من تاويله الي الاوجه التي تصح في المعقول والمنقول فاما بمعنى كراهة اوليائنا لذلك القول منكم
فقد يخبر تعالى عن نفسه ويريد غيره كما قال مرضت فلم تعدني اي مرض عبدي فلم تعده او يكون المعنى علي كراهة اي
كره تعالى كون قولكم هذا طاعة او عبادة بل اراد وقوعه مخالفة وكذبا وكفرا كما قال الناظم في ذلك
وليس من كراهته الوجود ۰۰ اذ هو مبدي الكائن الموجود ۰۰ فاراد كونه معصية وكفرا وهي عين كراهة كونه طاعة
وقربة ووجوب التاويل لما علم من استحالة ان يقع في ملكه تعالى ما لا يريده وهو خالق ذلك الواقع اذ لا خالق سواه ولما
علم استحالة ثبوت المشروط بدون الشرط فلا يقع فعل بدون ارادته تعالى له وكذلك القول في بغضه تعالى وكراهته
للكافرين لخلقهم لانه خالقهم بل ذلك راجع الي ارادته تعالى لعذابهم وهوانهم وبعدهم وهذه الارادة هي عين كراهته
لهم اي لقربهم دون ابعادهم وابعادهم ما قام بهم من الصفات علي ما تقدمت براهينه **قوله تعالى** قالوا يا موسى
انا لن ندخلها ابدا ما داموا فيها قال الزمخشري في حرف لن نفي لدخولهم في المستقبل علي وجه التاكيد المؤيس وابدا
تعليق للنفي المؤكد بالدهر هو المتطاول وهو اعتزال لان المعتزلة تدعي ان لن لنفي المستقبل من الافعال علي التابيد
وبنوا علي ما توهموه من ذلك نفي رؤية موسى سبحانه وتعالى علي التابيد لقوله تعالى لن تراني وقد بينا ابطال ذلك والله اعلم
بان امام

بان امام صناعة النحو سيبويه رحمه الله قال لن لنفي سيفعل وسيفعل يخرج عن عدها المرة الواحدة فقط ولا دوام فضلا عن اقتضاء التابيد
فوجب ان تكون لن لا تقتضي تابيدا وهو المطلوب **قوله تعالى** فاذهب انت وربك الاية قال فيه لجهلهم وقسوة قلوبهم التي
عبدوا بها العجل وسالوا بها الرؤية وهو اعتزال حيث جعل سؤال الرؤية من جنس الكفر فالزمناهم في ذلك تكفيرهم للامة باسرها
لاجماعهم علي طلب الرؤية من الله تعالى في دار المقالة نعم ويلزمهم تكفير جميع الرسل عليهم السلام واممهم لانهم قائلون بذلك وكذلك الملائكة نكة
المقربون وكل من قال بذلك ومن بلغ هذا المقام فقد انتهى من الكفر الي حد لم ينته اليه احد من العالمين وانما رد بني اسرائيل
في سؤالهم الرؤية لتعنتهم علي الانبياء عليهم واحتراجهم عليهم ما لم يجعلوا اهلا له من التقريب ولم يلتزموا الاداب السنية الواجبة جبة
في حق العبودية مع الربوبية علي ما تقدم بيانه في هذه المسئلة من قبل **قوله تعالى** فافرق بيننا الاية قال فافصل بيننا وبينهم بان
تحكم لنا بما نستحق وتحكم عليهم بما يستحقون وهو اعتزال لان المعتزلة تدعي في هذا الاستحقاق الذي تذكره انه استحقاق عقلي
واجب علي الله تبليغه لهم وهو باطل بما قدمناه من البراهين ان ذلك الاستحقاق ليس الا بالشرع وهو خبره تعالى عن ذلك
تفضلا وخبره عن ذلك علي وجه تحقيقه فضل ايضا فنفس الاجر والخبر عن تحقيقه فضل علي فضل ببرهان انفراده تعالى بخلق
العباد وخلق اعمالهم علي ما تقدم بيانه **قوله تعالى** التي كتب الله لكم قال فيه توهمنا بين هذا وبين قوله تعالى فانها محرمة
اربعين سنة كتبها لكم بشرط ان تجاهدوا اهلها فلما ابوا الجهاد قيل فانها محرمة عليهم فاجمل هذا الكلام ولم يبين وجهه
عليهم فاجمل من طريق الحقائق فاوهم كلامه تبدل العلم القديم وتبدل الارادة القديمة وذلك كله جرح مع ان المعتزلة تعتقد
حدوث ارادته تعالى فتقوى ايهام كلامه لاجل ذلك وكل ذلك علي الله تعالى ووجه الاية اما كتبها لكم ولم يبين لهم وقت كونها
لهم والمراد بعد الاربعين سنة وذلك صحيح من جهتي المعقول والمنقول او كتبها لكم في اللوح المحفوظ بشرط ان تجاهدوا
اهلها فان لم تجاهدوا فليست لكم وقد سبق في تعلق ارادته تعالى وعلمه من ذلك كله ما هو كائن واليه يرجع الامر كله ولا
تبديل لارادته تعالى ولا لعلمه لاستحالة عدم القديم علي ما تقدمت براهينه من قبل وظهر معنى الاية علي طريق اهل الحق
ولم يبق اشكال **قوله تعالى** انما يتقبل الله من المتقين قال فيه دليل علي ان الله تعالى لا يتقبل طاعة الا من مؤمن متق
ثم قال فما انفاه علي اكثر العاملين اعمالهم واجماله لهذا الكلام اعتزال لانه يشير الي الاحباط بالذنوب والتقوى لها اطلاق
لغوي وعرفي فالعرفي التقوى العامة وبها يصح ان يقال فلان من المتقين واللغوي يحصل الاسم باي وجه كان من
التقوى ولا شك ان الاطلاق العرفي مقدم علي اللغوي في اصول الفقه لكن ما لم يقم دليل يرد الي الاطلاق اللغوي
وتبين ان المقصود بالاية كما في هذه الاية لانا قد قدمنا ذكر الدلائل القطعية علي ان المؤمن العاصي ليس يخلد في النار وانه
ادخلها ثم لا بد من نيله ثواب ايمانه وما قدم من عمل صالح مع ايمانه فلا بد من قبول ايمانه وعمله وان قيل لان حقيقة القبول
للعمل كتب الاجر عليه وهذا العاصي بتقدير موته مؤمنا هو ماجور علي ايمانه قطعا بالدلائل الشرعية المتقدمة الذكر فهو من
المتقين بايمانه قطعا وما صحبه من عمل وهو الذي تقتضيه اللغة فخرج من ذلك ان من اتقى الله تعالى بعمل من اعمال البر واخلص
فيه نيته كما فعل احد ابني ادم صدق انه متق في ذلك العمل الخاص بشرط ايمانه ومواقاته بذلك فيكون بفضل الله
سبحانه مقبولا وهو مقتضى الاية علي ما تقتضيه الدلائل **قوله تعالى** وذلك جزاء الظالمين قال فيه واذا جاز ان يريده
الله جاز ان يريده العبد قال لانه لا يريد الا ما هو حسن وهو اعتزال لان مقصود المعتزلة من هذا الكلام اخراج جميع
المخالفات ومعاصي الخلق عن ان تقع بارادة الله تعالى وقد قدمنا الدلائل القطعية علي استحالة وقوع شيء في ملك
الله سبحانه بغير ارادته فوجب تعلق ارادته تعالى بوقوع جميع الكائنات خيرها وشرها طاعتها ومعصيتها ثم انقسامها
الي خير وشر وطاعة ومعصية انما هو بالنظر الي اضافتها الظهور لها كسبا علي محل المكلفين لجريان الاحكام الشرعية
عليهم ومن تحسينها وتقبيحها واما من وجه صدورها بالقدرة القديمة ليجعلها تعالى علامات علي ما شاء من تقريب
من شاء وابعاد من شاء فلم تعم في حكمه من غير اعتراض عليه لاستحالة وجود المعترض الحاكم عليه في صنعه لوجوب

وحدانيته في الالهية فكلها من هذا الوجه حسنة جميلة اذ له سبحانه فعلها قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار
وما هم بخارجين منها قال الزمخشري فيه ومما يروي عن عكرمة ان نافع بن الازرق قال لابن عباس يا اعمى البصر اعمى القلب
تزعم ان قوما يخرجون من النار وقد قال الله تعالى وما هم بخارجين منها فقال ويحك اقرا ما فوقها هذا للكفار قال الزمخشري
فمما لفقته المجبرة وليس باول تكاذيبهم وفرارهم يعني اهل السنة والجماعة رضي الله عنهم في هذه المسئلة الى مجرد التكذيب
دون دليل ضعف طبقة عن العلوم وقلة حيلة ثم تمسك في نصرة اعتزاله بطريقين اوهن من بيت العنكبوت الاول
قال ضرنا فع بن الازرق لا يمكن ان يواجه ابن عباس بمثل هذا وهو بين اعضاده من قريش الطريق الثاني من توهينه النقل
رفعه الى عكرمة والجواب اما عن الاول فان نافع بن الازرق كان خارجيا ذا جراءة وسوء ادب مع ائمة علماء الاسلام
وقد علم انه دابه لم يزل كذلك مع الحسن البصري رضي الله عنه في محافل المجالس وقد ذكرت من ذلك في كتاب عيون المناظرات
ومن جراءته على الحسن رضي الله عنه ما يتاذى به هذا النقل وكان السلف رضي الله عنهم اهل صبر على السائلين وكان منهم ذلك اقتداء
برسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال له القائل اعدل يا محمد هذه قسمة ما اريد بها وجه الله فقال له عليه السلام ويلك
فمن يعدل ان لم اعدل خبت وخسرت ان لم اعدل او كما قال عليه السلام ولم ينقل انه امر بقتله ولا بتنكيله ولكن
اخبر عليه السلام بما يكون من امره ومن ذريته في الحديث المشهور فوقع ذلك كما اخبر عنه عليه السلام وكان عليه السلام
خير معلم لشر متعلم يؤثر الصفح والعفو عن الجاهلين فاغترف ابن عباس من هذا البحر العظيم دخفا وصفح وعلم بحسن
تعليم وقد بوب العلماء في كتبهم باب حسن الادب مع سائل الجاهل كما رسمه ابن رشد رحمه الله في جامع البيان والتحصيل
ولو شاء ابن عباس لادبه ادبا يليق به لكن اثر الاكمل والجواب عن الثاني ان عكرمة من المعلوم انه روى عن ابن عباس
كثيرا ومن طالع تفاسير الاسلام علم ذلك فليس بمنكر ان يروي عنه مثل ما ذكر في هذه المسئلة وقد روي عن عكرمة
اكثر المفسرين فروايته مقبولة ومقاومة من العلم والفضل والعدالة معلوم واما اهل السنة والجماعة فعدالتهم
وفضلهم معلوم وقد عدلهم عليه السلام بقوله يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله يشير عليه السلام الى علم التوحيد
بدليل قوله في اخر الحديث ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال الجاهلين فروايتهم مقبولة وعدالتهم معلومة والحمد
لله واما المعتزلة فقد قال عليه السلام فيهم مجوس هذه الامة وينادي مناد يوم القيامة اين خصماء الله فتقوم القدرية
وقال عليه السلام لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا انا اخرهم وقيل لعلماء الاسلام قوم ان فقط اما كفار واما فساق
وايا ما كان فلا تقبل روايتهم ولا يلتفت الى قولهم ثم لو قدرنا عدم صحة نقل هذه المناظرة التي قطع فيها ابن عباس نافع
ابن الازرق الخارجي فلا يضر ذلك تحقيق الحق لان الدلائل القطعية شاهدة بصحتها شاءت المعتزلة او ابت ويبطل مذهب هب
المعتزلة بما قاله ابن عباس رضي الله عنه اولها ان الذين كفروا لو ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب
يوم القيامة ما تقبل منهم ولهم عذاب اليم يريدون ان يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها ولهم عذاب مقيم فثانيا
ما استدل به ابن عباس رضي الله عنه وبان بذلك ان العصاة يخرجون من النار وبالاحاديث المتواترة وهي احاديث الشفاعة
فيها حتى لا يبقى في النار من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ولو مرة واحدة وعند المعتزلة لا خروج لاحد من النار من
كل من دخلها لان الكفار خلودهم معلوم والعصاة اما تائبون او لا فالتائبون يجب عند المعتزلة قبول توبتهم والمغفرة
لهم فلا يدخلون النار والمصرون لا خروج لهم من النار عندهم فخالفوا بهذا المذهب اجماع الامة والقران والسنة والايمان
لان تكذيب صريح لاحاديث الشفاعة المتواترة في خروج العصاة بها من النار حتى لا يبقى في النار الا من حبسه القران وهو
قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به والاجماع من وراء ذلك كله وهو قطعي ومخالفه كافر على الاصح قوله تعالى فمن تاب
من بعد ظلمه واصلح فان الله يتوب عليه قال الزمخشري فيه فان الله يتوب عليه ويتوب ويسقط عنه عقاب الاخرة تحققه
المعتزلة في هذا الاسقاط الوجوب العقلي وهو باطل بل ان اسقط فتفضل من الله تعالى وان طولب بذلك فعدل منه تعالى واصح

القولين

القولين في هذه المسئلة ما اختاره القاضي ابو بكر رحمه الله من ان سقوط عقاب التائب من الذنب مع الايمان على الرجاء بخلاف التائب
من الكفر لان غفران ذنبه قطعي للاجماع على ما تقدم بيانه من قبل قوله تعالى يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء قال الزمخشري
فيه من يجب في الحكمة تعذيبه والمغفرة له من المصرين والتائبين وهو اعتزال لان المعتزلة انما تقصد بذكر الحكمة رعاية المصلحة
وتحقق وجوب ذلك وكل ذلك باطل وقد قدمنا ابطال ذلك مبينا فوجب حمل الاية على مقتضاها فله تعالى تعذيب الخلق تعالى
ان شاء كالعصاة وبغير علامة كمسئلة ايلام البري على ما تقدم بيانه قوله تعالى ومن يرد الله فتنته قال الزمخشري تركه
مفتونا وخذلانه فلن تملك له من الله شيئا قال فيه فلن تستطيع له من لطف الله وتوفيقه شيئا وهذا كله اعتزال لان عند المعتزلة
ان الله تعالى لا يريد فتنة المفتون نعم على ظاهر الاخبار الشرعية لاجل مذهبهم الفاسد في مسئلة ارادة الكائنات وخلق اعمال
العباد وقد قدمنا بيان الحق في ذلك كله وبطل مذهبهم وعلم ان كل كائن فبارادة الله تعالى كونه لانه مكونه لوجوب انفراده
تعالى بالخلق فلاجل الاعتزال حرف الزمخشري الاية عن ظاهرها وقال تركه مفتونا اي فتن نفسه فليس لله تعالى عن قولهم في ذلك
سوى الترك لا انه فتنه بقدرته تعالى وارادته كما تقدم بيانه وما قالوه باطل بما تقدم من الدلائل على ذلك ثم قوله خذلانه قد بينا
انهم لا يرجعون في هذا الكلام الى حقيقة تعقل لانهم يجعلون الخذلان عدم اللطف ومعنى ذلك انه تعالى لم يخلق شيئا يقارن
ايمانه وطاعته فاذا سئلوا عن ذلك الشيء لم يجيبوا عنه بشيء بل بضرب من الهذيانات والتلاعب في دين الله سبحانه
لا يرتضيه عاقل وانما يوردون هذه الالفاظ تلبيسات وتحريفات للحق عن مواضعه وقد بينا ايضا ما يقولونه في التوفيق
وانه البيان للدلائل فقط فلزمهم ان يكون تعالى قد وفق الكافرين لانه تعالى قد بين لهم الدلائل وقولهم هذا مخالف لاجماع الامة
ثم تهافت كلامهم حيث قالوا فلن تملك له من الله شيئا وهو قد وفقه الله عندهم لانه بين له واعلم ان التوفيق للحق ما قاله
اهل الحق وهو خلق الله سبحانه لقدرة العبد على الطاعة والمقدور معا وهذا يسمى كذلك ويختص التوفيق بموافقة الخلق للامر
الالهي الخلق والامر وموافقة امر التكوين لامر التكليف واللطف هو سوق الخير للعبد من حيث لا يعلم وان ساق الله الخير
من حيث يعلم سمي تعالى كريما وسمي ذلك كرما وسمي الاول لطفا والكل فضل منه تعالى كما تقدم قوله تعالى اولئك الذين لم
يرد الله ان يطهر قلوبهم قال الزمخشري فيه لم يرد الله ان يمنحهم من الطافه ما تطهر به قلوبهم ليسوا من اهلها لعلمه انها
لا تنفع فيهم ولا تنجع ثم قال ان الذين لا يؤمنون بايات الله لا يهديهم الله كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم واعلم ان تحريفه
لهذه الايات كايرادها في غير مواردها كل ذلك اعتزال وضلال وقد قدمنا بيان تهافت كلامهم في ذكر الالطاف ولم يعلموا في
الحقيقة حقيقة الالطاف ما هي وقوله عن الكافرين لانهم ليسوا من اهلها وقد بينا من قبل ايضا غلط المعتزلة في ذلك وعلم ان
كل ممكن اهل لذلك وقابل له لو خصصه به خالقه وانه لم تقر المعتزلة بالجواز والامكان في ذلك ولا سقطت مكالمتهم وتبين عنادهم هم
وضلالهم وقوله تعالى ان الذين لا يؤمنون بايات الله لا يهديهم الله ليس للمعتزلة فيه دليل على اعتزالهم وانما تحمل الاية اما
على انها عموم اريد به الخصوص لان الفاظ العموم قابلة للتخصيص والمخصصات عشرة منها اصول وهو العقل وبرهانه على ما تقرر في
فن اصول الفقه وقد شاهدنا في الوجود من كان لا يؤمن بايات الله ثم هداه الله تعالى لا سيما في صدر الاسلام وهذا ضروري
فلا بد من تخصيص هذه الاية بقوم دون قوم وهم الذين اراد الله تعالى بهم الضلالة المتصلة والشقاوة الدائمة ويكون المقصود
بالاية منطوقها ومفهومها وهو ان الذين امنوا بايات الله هداهم الله وحينئذ امنوا فهدايته سبحانه امنوا لا بغيره ومعنى
اخر وهو ان لا قد ترد لنفي الماضي والحال والاستقبال تقول لا يفعل زيد السوء اي لم يفعله ولا يفعله فيكون لا يهديهم الله اي لم
يهديهم ولا يهديهم ويحتمل في الماضي والحال ويبقى الاستقبال مصروفا الى مشيئته تعالى وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا
بعد ايمانهم المراد به الخصوص ايضا لانا نجد من المرتدين من يؤمن وايمانه ليس بهداية الله تعالى له فعلم ان القصد بهذه الاية
قوما معينين اشتد كفرهم وعتوهم وسبق العلم بتابيد شقاوتهم فسجل القران عليهم بالشقاوة الابدية فيكون من باب اطلاق
لفظ العموم والمراد به الخصوص ويحتمل الاية وجها اخر وهو ان يكون من اشتد عتوه على دين الله سبحانه فذلك علامة

على ان غالب حكم الله تعالى فيه ذلك ثم قد تقع هداية البعض من اولئك كسهيل بن عمرو في قصته المشهورة في صلح الحديبية وقوله لا تكتب هذا ما عاقد عليه او صالح عليه محمد رسول الله فانا لو نعلم انك رسول الله ما قاتلناك فاراد عمر قتله يوم الفتح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه يا عمر فسيقوم في هذه الامة مقاما تحمده او مقاما محمودا فكان كذلك قام بمكة عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة اراد الناس الردة بمكة حتى اختفى والينا عتاب بن اسيد فخرج سهيل بن عمرو والسيف في يده فجمع الناس وخطب فيهم فقال ايها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات و والله ما زاد ذلك الاسلام الا قوة ولا الدين الا شدة و والله لئن رايت من احد منكم امرا لنضربن عنقه فسكن الناس عما ارادوا وظهر عتاب اسيد وعاد الى حكمه بين الناس فبلغ ذلك الصحابة بالمدينة فقالوا صدق الله ورسوله هذا هو المقام المحمود الذي اخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس قوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا بعد ايمانهم ان ذلك من المحال العقلي لان ذلك من الجائز بل لانه من احكامه تعالى في خلقه غالبا وجعله علامة على ما شاءه من تنفيذ احكامه في خلقه بما شاء وبراهين هذا كله قد تحقق ذكرها في المقدمة قوله تعالى وما اولئك بالمؤمنين قال الزمخشري فيه الكاملين الايمان ثم قال على سبيل التحكم بهم وقد بينا من قبل منع اطلاق التهكم في حق الله تعالى وفي حق رسوله باجماع الامة فلا اطلاق الزمخشري هنا صحيح ولا المعنى الذي قصد وانما معنى الاية وما اولئك بالمؤمنين على وجه الابطال لدعواهم انهم مؤمنين كما قالوا نحن ابناء الله واحباؤه فابطل تعالى عليهم هذه الدعوى ايضا بقوله قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل انتم بشر ممن خلق لان الولد والوالد على الله سبحانه محال لاستحالة الجسمية والحدوث في حقه تعالى ان الموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على حدوث ثم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ذكر الزمخشري فيه عن الشعبي انه قال هذه الاية في اهل الاسلام والظالمون في اليهود والفاسقون في النصارى وفي اهمال الزمخشري لشرح هذا الكلام وتاويله اشارة منه الى الاعتزال وهو التكفير بالذنوب ومحل هذا الكلام عند اهل السنة ان صح عن الشعبي على ان يكون المراد ان كان الحاكم بغير ما انزل الله مستحلا او متهاونا بالدين ومكذبا بالحكم الرباني على من فعل ذلك بمجرد عصيان ما اعتقاده الايمان فلا يبلغ هذا الى الكفر لان حقيقة الكفر معلومة وحقيقة الايمان معلومة على ما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى ولكن ليبلوكم فيما اتاكم من الشرائع المختلفة هل يعلمون بها مذعنين معتقدين انها مصالح معتقدين بان الله تعالى لم يقصد باختلافها الا ما اقتضته الحكمة وهذه اشارات منه الى الاعتزال في وجوب رعاية المصالح على ما تعتقده شيعته المعتزلة وقد ابطلنا كلامهم من قبل وعند اهل الحق ان مصالح العباد تفضل من الله تعالى وليست بواجبة على ما تقدم برهانه وبيانه والحكمة ايضا ليست برعاية المصلحة في احكامه تعالى وافعاله بل الحكمة علمه تعالى واحكامه بارادته لما شاءه من غير ان يمنعه مانع عن ذلك بل هو تعالى مانع لكل مانع فكان منعه تعالى عن مراده محالا على ما تحققت دلائله في المقدمة واصل اشتقاق الحكمة في اللغة المنع كما قال شاعرهم ابني حنيفة احكموا سفهاءكم ❁ اي امنعوا وقال حسان بن ثابت ❁ فنحكم بالقوافي من هجانا ❁ اي نمنع كما تقدم ذكره قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين قال الزمخشري فيه يمنعهم الله الطافه ويخذلهم مقتا لهم وهو اعتزال وقد قدمنا بيان ابطاله عليهم وانما معنى قوله تعالى لا يهديهم اي لا يخلق ايمانهم ولا قدرتهم على ذلك وذلك بما يخلق تعالى من الكفر في قلوبهم على ما تقدمت براهينه من انه لا خالق لشيء من المخلوقات سواه وقد بينا ما تقصده المعتزلة بذكرهم منع الالطاف وانهم لا يرجعون في ذلك الى حقيقة وانما يذكرون ذلك تلبيسا وبينا تمام معنى الاية بما فيه كفاية قوله تعالى يحبهم ويحبونه فتح الزمخشري في كلامه على هذه الاية في ذكر المتصوفة رضي الله عنهم وقال المفتعلة والمتفعلة من الصوفية وهذا منه تلاحد في الدين وتهاون باولياء الله المتقين وقد علمت مقامات اولئك السادات العلماء العاملين كاشياخ رسالة ابي القاسم بن هوازن القشيري وامثالهم رضي الله عنهم وكلام الزمخشري فيهم بمجرد تهافت وتلاعب في الدين بغير دليل واجمل القول فيه وهو باطل ولو بعض من تسمى بذلك الاسم ممن الحد في الدين وخالف ما عليه اهل الاسلام كمتصوفة الفلاسفة

اولكن

اولكن انتمى اليهم من المتاخرين القائلين بقدم الارواح او بالحلول او بالاتحاد ومخالفة طرق النبيين والمرسلين فلا يلزم ان ينافي مثل ذلك الى اولئك الصدور الاول من الصالحين ومن تبعهم ووفقاتهم ولم تزل المعتزلة اعداء لاولياء الله تعالى وعلى انكار كراماتهم ورفيع مقاماتهم فاجمال الزمخشري الكلام هنا تدليس منه وثبت بذلك سوء معتقده في صلحاء الامة على ما عليه شيعته المعتزلة قوله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال الزمخشري فيه يوفق له من يشاء ممن يعلم ان له لطفا ويحرف يؤتيه عن ظاهره وهو اعتزال لان التوفيق عند المعتزلة تعبير عن الدعوة والبيان فقط دون خلق الطاعات في عباده وقد بينا من قبل دلائل وجوب انفراده سبحانه بخلق ذلك مع جميع المخلوقات ثم قال ممن يعلم ان له لطفا وقد بينا انهم لا يرجعون في ذكرهم اللطف الى حقيقة معقولة وان ذكرهم لذلك انما هو تلبيس منهم ثم قال واسع كثير الفواضل والالطاف عليم بمن هو من اهلها وهو اعتزال لان المعتزلة تعتقد ان المخلوقين تاهلوا لذلك من ذواتهم دون تخصيص خالقهم لهم بذلك // فاعتقدوا ان الرب تعالى تتبع المخلوقين بحكمه ولطفه فمن تاهل لذلك من نفسه اتبعه حكمه له بما تاهل اليه وهو غلط فاحش من المعتزلة وضلال بعيد وعند اهل الحق انه ما تاهل احد من الخلق لشيء من ذلك من قبل نفسه بل بتخصيص خالقه سبحانه ودليل ذلك ما علم من حكم الامكان والجواز التابع الملازم لجميع الممكنات فهي قابلة والقدرة القديمة صالحة للايجاد // والارادة القديمة لتخصيص المخصصات وليس للممكنات من معقولياتها سوى الامكان والقبول ومن خالف في هذه القاعدة سقط مكالمته لانه معاند في الضرورة على ما تقدمت الاشارة اليه قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلاة قال الزمخشري فيه تمييز للمخلصين من الذين امنوا نفاقا او واطات قلوبهم السنتهم الا انهم مفرطون في العمل وهو اعتزال وتهافت من الكلام فقوله من الذين امنوا نفاقا خطا لانه لا يصح ايمان نفاقا لان الايمان هو التصديق القائم بالقلب فكيف يجتمع معه النفاق لانه جمع بين الضدين وهو محال فان قال عنيت التصديق الظاهر على السنتهم قيل له ذلك لا يسمى ايمانا حقيقيا والاصل في التخاطب تقديم الحقيقة ولذلك قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم فلو قال اسلموا نفاقا فالصحيح ان الاسلام في الظواهر مما يصح اجتماعه مع النفاق في الباطن ولا يصح اجتماع الايمان مع النفاق واما اعتزاله فلانه جعل المقصرين في العمل مع الايمان لا موالاة بينهم وبين المؤمنين وهو تكفير بالذنوب والقول به باطل كما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت قال فيه فان قلت كيف جاز ان يجعل الله منهم عباد الطاغوت ثم قال قلت فيه وجهان احدهما انه خذلهم حتى عبدوها والثاني انه حكم عليهم بذلك ووصفهم به كقوله وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن اناثا وهو اعتزال كله لانه حرف قوله تعالى وعبد الطاغوت عن ظاهره ومقتضاه من ان ذلك بجعل الله تعالى له اي بخلقه لذلك في قلوبهم وحالهم على ما اقتضته الاية وبراهين التوحيد فتاوله هو الى غير ضرورة الى وجهين الاول قوله خذلهم وهم لا يرجعون في الخذلان الى حقيقة تعقل كما بيناه من قبل من فاسد مذهبهم الثاني قولهم قوله جعلهم اي حكم عليهم بذلك ووصفهم به اي سماهم وكل هذا الذي ذكره تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا للقران والحادا في الدين ومحرما باجماع المسلمين وباطلا بما تقدم من بيان دلائل التوحيد القطعية وانه لا خالق لشيء من المخلوقات ولا موجد الا الله تعالى فوجب ان تكون عبادة الطواغيت ليست واقعة الا بخلقه تعالى وايجاده فوجب لذلك حمل الاية على مقتضى ظاهرها من غير تبديل ولا تحريف // قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم قال فيه فان قلت كيف جاز ان يدعو الله عليهم بما هو قبيح وهو البخل ثم قال قلت المراد به الدعاء بالخذلان الذي تقسو به قلوبهم فيزيدون بخلا الى بخلهم او بما هو مسبب عن البخل من لصوق العار بهم وسوء الاحدوثة التي تخزيهم وهذا كله اعتزال مبني على القول بتحسين العقل وتقبيحه وقد تقدم ابطال ذلك وقد غاب عن الزمخشري معنى هذه الاية فتهافت كلامه فاعتقد ان ما ورد من الدعاء المنسوب الى الله تعالى على ظاهره وهو صحيح فلذلك فسد جميع ما قالته المعتزلة في هذه الاية من التحريفات الى التسمية والى الحكاية

لغة
وكل ذلك باطل وانما معنى هذه الاية وغيرها مما ظاهر اطلاقه الدعاء فهو من الله تعم بمعنى لابد من وقوعه وهي مما
في البلاغة والفصاحة ومجموعها هو اللفظ الرائق للمعنى الفائق لانه اذا علم ان دعوة النبي لابد من كون ما دعا فيه ومولا فقتة
لتكريمه فاحرى واولى ما ورد ظاهره الدعاء من قبل الله تعم ليعلم انه لابد من ذلك على التاكيد وهو اكد من الخبر في الا علام
بوقوع ذلك وان كان لابد من وقوع الخبر عن وقوعه وما ظاهره الدعاء فيه وكذلك كلمة عسى متى وردت في القران
عبارة عن كلام الله تعم فهي واجبة كما تقدم لان الله سبحانه يستحيل في حقه الترجي على ظاهره والدعاء على ظاهره لان ذلك
انما يعقل في حق من يرجوا وقوع المطلوب ويتوقع عدم وقوعه والله سبحانه قادر على كل شيء فلا يرجوا ولا يخاف
فاذا ورد ما ظاهره ذلك صرف عن ظاهره لاجل الدليل ووجب حمله بالتاويل على انه لابد من وقوع ذلك الامر الذي
ظاهر الكلام الدعاء فيه او ترجيه لوجوب العز في حق الله تعم واستحالة التعذر عليه فعلم بذلك تحقق لعنة اليهود وغل
ايديهم فاما لعنتهم فطردهم وبعدهم عن الرحمة وذلك حاصل محقق فيهم واما غل ايديهم فحاصل وواقع ايض فكف غلت
عن الحروب وعن نصرة انفسهم فلا يكون منهم ملك ولا جيش الى قيام الساعة بل ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤا
بغضب من الله ولابد من غلهم في جهنم باغلال النيران وسرابيل القطران ثم ذكر السخاء في حق الله تعم خطا لانه اطلاق
لم يرد في حقه تعم خطاء لانه اطلاق لم يرد شرعا وايض فان الامة قد اجمعت على منع اطلاق سخي في حقه تعم واطلاق
المصدر وهو السخاء يوهم جواز اطلاق السخي في حقه تعم وما اوهم الباطل فهو باطل بالاجماع على هذا المنهاج جريان
اطلاقات المكلفين بخلاف ورود شيء من ذلك في الشريعة فانه يطلق لان الشرع اطلقه ويتاول كما هو كذلك حكم
لة جميع المتشابهات مثل على العرش استوى وينزل ربنا قوله تعالى ينفق كيف يشاء قال فيه تاكيد للوصف بالسخاء ودلا
على انه لا ينفق الا على مقتضى الحكمة والمصلحة وهو اعتزال وقد تقدم بيان منع اطلاق السخاء على الله تعم وقوله على
مقتضى الحكمة يريد المعتزلة بهذا الاطلاق وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلنا ذلك عليهم وبينا بالدلائل القطعية انه
على الله تعم شيء لا من مصلحة ولا من غيرها فبطل ما قالته المعتزلة قوله تعالى ولو ان اهل الكتاب امنوا واتقوا قال
فيه امنوا برسول الله وبما جاء به وقرنوا ايمانهم بالتقوى التي هي الشريطة في الفوز بالايمان لكفرنا عنهم تلك السيات قال
وفيه اعلام بعظم معاصي اليهود والنصارى وفتحه باب التوبة على كل عاص وان عظمت معاصيه قال وان الايمان
لا ينجي ولا يسعد الا مشفوعا بالتقوى كما قال الحسن هذا العمود فاين الاطناب فقوله ان التقوى هي الشريطة في الفوز
بالايمان اعتزال لانه تكفير بالذنوب وقد بينا ابطاله في المقدمة وكذلك قوله ولا يسعد الا مشفوعا بالتقوى فاطلق
القول في ذلك وفيه ان العصاة لا ينتفعون بايمانهم وهو تكفير بالذنوب ايض فكان باطلا على ما تقدم بيانه وقد قال تعم
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله كما قال الحسن قال الائمة والمعتزلة كثيرا ما يكذبون على الحسن ولو صح هذا النقل عنه
لوجب حمله على اعتقاد الحق والسنة وهو ان يطلب الاطناب العمود للحسن ولا على جهة الكمال لا على جهة بطلان الايمان ان لم يكن
خبي العمل الزائد على الايمان قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى الاية قال فيها فان قلت ما التقديم والتا
الا لفائدة ثم قال قلت فائدته التنبيه على ان الصابئين يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفيه
الاعتزال من حيث شرط في المنفعة بالايمان العمل الصالح وقد قدمنا الدليل على انه لا يكفر احد من اهل القبلة والايمان بدون
قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة فعموا وصموا الاية قال فيها الاول حين عبدوا العجل ثم تابوا فتاب الله عليهم قال ثم
عموا وصموا ثانية بطلبهم المحال غير المعقول في صفات الله وهو الرؤية وهو اعتزال وقد قدمنا صحة رؤية الله سبحانه
ووجوب وقوع ذلك في الاخرة لوجوب صدق الخبر الرباني والخبر النبوي عن ذلك فبطل قول المعتزلة باستحالتها فلا يتسق
ذم الا حمل الاية على غير ما توهمه المعتزلة ويكون ذلك لتكرر زعمهم المرة بعد المرة في قولهم اجعل لنا الها كما لهم الهة وفي اتخاذ
العجل معبودا من دون الله تعم وفي عصيانهم وتخلفهم عن قتال الجبارين حتى قالوا اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا
قاعدون

قاعدون وغير ذلك وقد تحقق في المقدمة ببيان مسئلة صحة رؤية الخلق لربهم تعم بما فيه كفاية ووقوع الشرع بوقوع ذلك في
المعاد قوله تعالى افلا يتوبون الى الله قال فيه يغفر لهؤلاء ان تابوا فشرط التوبة في المغفرة وفيه قطع رجاء المصرين من الغفران
وهو اعتزال وقد بان بطلانه بقوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد تحقق تقرير الدلالة بذلك في المقدمة قوله تعالى
يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق قال فيه الغلو في الدين غلوان حق وهو ان يفحص عن حقائقه ويجتهد في تحصيل حججه
كما يفعل المتكلمون من اهل العدل والتوحيد ثم رضي عنهم وعنى بهم شيعة المعتزلة فلا يخفى سامع قوله بما قال فقد
بان ضلالهم وعلم عنادهم ومحالهم قوله تعالى وكلوا مما رزقكم الله قال فيه اي من الوجوه الطيبة التي تسمى رزقا ثم قال
حلالا حال مما رزقكم الله فقوله التي تسمى رزقا اعتزال لان الحرام عند المعتزلة لا يسمى رزقا لله ولا يعتقدون ان الله رزقه
لمن انتفع به وهو باطل لاجل الدلائل القطعية القائمة على وحدانية الرب تعم في خلق جميع المخلوقات ومنها الارزاق والانتفاع
بها على ما تحقق بيانه في المقدمة في مسئلة الارزاق قوله تعالى غفور رحيم قال فيه لمن حافظ عليها اي على المحارم ثم
قال لهم ان من لم يحافظ فلا غفران له ولا رحمة وهو اعتزال لان فيه تنفيذ الوعيد في العصاة وقطع رجائهم من رحمة الله
تعم وهو باطل بما تقدم بيانه من الدلائل على صحة الغفران للعاصين دون الكافرين ومن ذلك قوله تعم ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء قوله تعالى قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث قال فيه ومن حق هذه ان تكفح بها وجوه
المجبرة يعني اهل السنة والجماعة رض عنهم وانما سماهم المعتزلة مجبرة لقولهم لا خالق لشيء الا الله تعم والعبد يكتسب فقط
بقدرة حادثة وليس بخالق وافترت المعتزلة عليهم في المعنى ولحنت في اللفظ اما الافتراء في المعنى فلان اهل السنة يقولون
بثبوت قدرة للعبد متعلقة بمقدوره ضربا من التعلق دون تعلق الخلق وفوق حالة الجبر والجبرية لا يثبتون للعبد
فا قدرة البتة فافترق المذهبان واما اللحن في اللفظ فلانهم يقولون مجبرة بكسر الباء وليس كذلك ولو صح المعنى الذي افترى
في نسبته لاهل الحق لكان اللفظ اذ ذاك المجبرة بفتح الباء ذكره امام الحرمين فكان كلام المعتزلة باطلا في اللفظ والمعنى ومعنى
قول الزمخشري في هذه الاية ان تكفح بها وجوه المجبرة اي اذا افتخروا بكثرتهم ولا شك انهم ملوا الافاق وعمروا الاقطار وسدوا
ما طلعت عليهم الشموس والاقمار فالحمد لله على كثرة الاخيار واشراق الانوار وقلة الاشرار ثم قال الزمخشري هاجيا لاهل السنة
لا يدهمنك من دهمائهم عدد ٥ فان جلهم بل كلهم بقر وجوابه لا يذهبن بك الالحاد والبطر ٥ لسب من بعلاهم يفخر البشر
صدور امة خير الخلق اطهرهم ٥ ادى محافل التحقيق والنظر الله اكرمهم فضلا وقللكم ٥ ولا اقول لهم بهم ولا حمر
بل انتم في الورى اردى وشيعتكم ٥ اضل جاء بهذا الذكر والاثر قوله تعالى لا تسالوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم الاية ذكر فيه ما
روي عن سراقة بن مالك في قوله الحج علينا كل عام فاعرض عنه عليه السلام الحديث فيه والله لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت
ما استطعتم ولو تركتم لكفرتم فاتركوني ما تركتكم ومقصود الزمخشري من ايراد هذا الحديث قوله عليه السلام ولو تركتم لكفرتم
لان المعتزلة تكفر بالذنوب فاورد الحديث ولم يتكلم على تاويله ثم ذكر قوله تعم قد سالها قوم من قبلكم ثم اصبحوا بها كافرين
اي من بني اسرائيل كانوا يستفتون انبياءهم عن اشياء فاذا امروا بها تركوها فهلكوا فجعل الزمخشري تركهم للمامورات هو
المفسر بقوله تعم ثم اصبحوا بها كافرين ولم يفسره بشيء غير هذا وهو يروم بترك التاويل التكفير بالذنوب كما ذكرناه من
مذهب شيعة المعتزلة والخوارج ولا متمسك لهم في هذه الاية على مقصودهم لوجوب تاويل كل ما كان مثل ذلك لما قام
من الدلائل القطعية على وجوب تاويل ذلك من ان الايمان قد علم انه التصديق القائم بالقلب على ما تقدم بيانه فلا يرفعه الا
ما يضاده على محله وهو التكذيب فما لم يكن تكذيب فلا يضاد فلا رافع للايمان الى غير ذلك من الادلة ثم اجمع السلف على معاملة
العاصي كمعاملة اهل الايمان فلذلك يجب حمل هذه الاية وما كان بمعناها على لو تركتم تلك العبادة مستحلين او متهاونين للامر بها
لكفرتم وكذلك من اخبر عنهم من بني اسرائيل كفروا اي بها اي بتهاونهم بالامر بها او تكذيب الامرين لهم بها وهم الانبياء عليهم
السلام او باستحلال تركهم لها ولابد من الحمل على التاويل جمعا بين الدلائل لان القران قد ورد بقوله تعم ويغفر ما دون ذلك

لمن يشاء ويسجل على الكافرين **قوله تعالى** انك انت علام الغيوب قال فيه اي انك الموصوف باوصافك المعروفة من العلم وغيره وفيه الاعتزال من وجهين الاول قوله موصوف باوصافك ولم يقل بصفاتك لان المعتزلة تنفي الصفات ويقولون هو عالم لنفسه من غير صفة هي العلم وانما صفاته تعالى عندهم اوصاف الخلق له تعالى عندهم اوصاف الخلق له تعالى بقولهم انه تعالى عالم وكذلك قولهم في القدرة الموضع من اعتزاله قوله من العلم وغيره ولا يقال عند اهل الحق لصفة من صفاته تعالى غيرها له ولا لصفة اخرى من صفاته لان الغيرين ما جازت مفارقة احدهما الاخر بزمان او مكان او وجود او عدم وهذا كله لا يعقل في حق الله تعالى بالنسبة الى صفاته ولا بنسبة صفة من صفاته الى صفة ولا وجه من ذلك فبطلت الغيرية في حقه تعالى وفي حق صفاته اطلاقا وتعقلا لان غير الشي ما علمت حقيقته بدونه وذلك لا يعقل في حق الله تعالى ولا في حق صفاته اذ لا يعقل الرب تعالى بدون صفات الالهية ولا تعقل صفات الالهية لا لموصوف بها وقد تقدم امعان الرد على المعتزلة في هذين الوجهين في المقدمة وثبتت الصفات الحقيقية الالاهية لله سبحانه قبل وجود المخلوقين واستحالت الغيرية بالدلايل القاطعة والبراهين الساطعة // **قوله تعالى** فلما توفيتني كنت انت الرقيب عليهم قال فيه تمنعهم من القول به بما نصبت لهم من الادلة وانزلت عليهم من البينات وارسلت اليهم من الرسل فحوله تمنعهم لم يجعل للرقيب معنى سوى المنع ولم يجعل المنعه تعالى لهم عن كفرهم معنى سوى نصب الادلة والبيان فقط وهو اعتزال والرقيب عند اهل الحق معنى اخر وهو المشاهد المطلع على الخلق بالروية القديمة التي نفاها بعض المعتزلة ولم يعن العلم عن ذلك عند اهل الحق لوجوب اتصافه تعالى بالكمال وضد الادراك نقص والنقايص عليه تعالى محال فوجبت له تعالى الادراكات المدركات وكونه ايضا لم يجعل المنع تعالى عن كفرهم معنى سوى البيان اعتزال ايضا لان المنع لهم عند اهل الحق انما هو بان يخلق تعالى الايمان في قلوبهم بدلا من الكفر لو شاء لعم ذلك لانه القادر عليه لكن لما لم يشاء ذلك ولم يمنعهم بخلق ايمانهم خلق الكفر في محالهم ولم يترکهم كما توهمه المعتزلة وثبت تحقيق ما قاله اهل الحق بما قام من الدلائل على انفراده تعالى بخلق جميع المخلوقات فيكون معنى قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم على طريق اهل الحق كنت انت المطلع عليهم ادراكا وعلما فتجازيهم باكسابهم وتهدي من تشاء منهم وتضل من تشاء فان تعذبهم باكسابهم فانهم عبادك اي مملوكون لك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم اي العزيز عن ان يكون عصيانهم قهرا لك ومخالفا لارادتك على ما توهمه المعتزلة فان العزيز يناقض هذا الوصف والحكيم اي الحاكم بما شئت من الوجهين على وجه المبالغة في ذلك اذ لك الملك فيهم مطلقا من غير تعقب كما قال تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه **قوله تعالى** ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم قال فيه العزيز القوي القادر على الثواب والعقاب الحكيم الذي لا يثيب ولا يعاقب الا عن حكمة وصواب واغفل معنى من معاني العزيز وهو الذي عز ان يقع في ملكه ما لا يريده لان هذا الوجه يبطل مذهب المعتزلة وقوله في الحكيم الذي لا يثيب ولا يعاقب الا عن حكمة وصواب تعني المعتزلة بهذا الكلام رعاية المصلحة على وجه الوجوب وقد ابطلنا عليهم وجوب ذلك في المقدمة بالدلائل القطعية ثم قال فان قلت المغفرة لا تكون للكافر فكيف قال وان تغفر لهم ثم قال قلت ما قال انك ان تغفر لهم ولكنه بنى الكلام على ان فقال ان عذبتهم عدلت لانهم احقاء بالعذاب وان غفرت لهم مع كفرهم لم تعدم في المغفرة وجه حكمة لان المغفرة حسنة لكل مجرم في المعقول بل متى كان المجرم اعظم جرما كان العفو عنه احسن فبنى الزمخشري الكلام في هذا الموضع على التحسين العقلي والتقبيح وقد حققنا في المقدمة ابطال ذلك بالدلائل القطعية فلم يبق الا ان يكون معنى الاية غير ما قصدته المعتزلة فمن ذلك ان تكون الاية تضمنت الاخبار عن الحقيقة في اصل الامر واثبات الشريعة صحة عذابهم وان تغفر لهم فان حكم توحيدك وعزك الموجب عنا لا عن عبادتهم وايمانهم يقتضي صحة المغفرة للكافرين لكن منعت الشريعة من حصول ذلك فتضمنت الاية بيان الوجهين //

سورة الانعام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى وجعل الظلمات والنور قال الزمخشري فيه ان الجعل يكون بمعنى الخلق وبمعنى التصيير ثم قال كانشا شي

من شي

بهم

من شي فاطلق القول وفيه الاشارة الى قول القايلين بالمادة في المصنوعات وهو وهم ولا يصح ايجاد شي من شي اصلا ولا يعقل ذلك لان الشي الحاصل ان لم يكن قبل ذلك معدوما فلا يكون محدثا ولا مفعولا وان كان قبل ذلك معدوما فهو ايجاد له من العدم فلا يعقل كونه من شي اخر واذا بطل ذلك بطل القول بالمادة وايضا فلو قدرت المادة قديمة بطل ذلك بتغيرها وتشكلها بعد ان لم يكن لها ذلك وكل متغير حادث ولو قدرت حادثة لزم احتياجها الى مادة اخرى ويلزم التسلسل وهو وهم واذا بطل حدث المعلوم وقدمه بطل وجوده لان الموجود لا بد ان يكون اما حادثا واما قديما فاذا بطل القسمان بطل الوجود فلم يبق الا خلق الاعراض في المتغيرات والعرض شي فهو ايجاد شي من العدم الى الوجود من غير شي اخر ثم قيام الحوادث يدل على حدوث ما قامت به على ما تحقق في المقدمة ثم قال وتصيير شي شيئا وهو اعتزال لان فيه تسمية العدم شيئا وهو مذهب المعتزلة وقد تحقق فيما سبق ان لفظ شي لا تطلق الا على الموجود فقط ثم قال في تكثير الظلمات وافراد النور ان ذلك لاجل ان الظلمات ظلال والاجرام تخلف النور قال لانه من جنس واحد وهو النار وهذا كله غلط وبعد عن علم الحقائق لان جنس الظلام اعراض السواد في جواهر العالم تخلق تارة عند مقابلة شي وتارة لا عند مقابلة شي وجنس النور ايضا اعراض البياض تخلق في اجزاء الجو تارة عند مقابلة الشمس وتارة لا عند مقابلة شي كخلقه تعالى نور العرش ونور الشمس فكلاهما جنس متكثر كل عرض من الجنسين يخص جوهرا من جواهر العالم بارادة المخصص ضرورة العلم بامكان حلول الضد منهما بدلا من الضد والاولى في الاية ان يقال يحتمل ان يكون المراد الظلمات المعنوية والحسية والمعنوية من ذلك هي ضروب الكفر والضلالات والنور طريق واحد وهو طريق الهدى ولذلك قال عليه السلام في الحديث الصحيح في افتراق فرق الخلق في العقايد والاديان وستفترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة قالوا من الواحدة قالوا من الواحدة يا رسول الله قال ما انا عليه واصحابي فكثر الظلمات وافرد النور ويحتمل ان تكون الاشارة الى الظلمات الحسية والمعنوية لصحة اطلاق اللفظ المشترك وارادة جميع معانيه على ما قاله الامام ابو بكر بن فورك في فن اصول الفقه ولما كان الجعل في لسان العرب يحتمل الخلق والايجاد ويحتمل التصيير صار الزمخشري لاجل اعتزاله يتلاعب في الدين فمتى ورد الجعل منسوبا الى القران كقوله تعالى انا جعلناه قرانا عربيا اشار الى الجعل بمعنى الخلق لاجل اعتزاله في القول بخلقه ومتى نسب الى الظلمات والنور اشار الى الجعل بمعنى التصيير لا ستشعاره احتمال الاشارة بها الى الطاعات والمعاصي والمعتزلة تدعي انهم يخلقون افعالهم فيتشير لاجل ذلك فيهما الى ان جعل الله لها بمعنى التصيير دون الخلق فيتحرز من اشارته الاعتزالية ومعنى الايتين عند اهل الحق الا ما اشار اليه فيهما من ان الجعل للقران بمعنى التصيير والظلمات والنور بمعنى الخلق وفي تكثير الظلمات ما تقدم ذكره وايضا لما تقدم في اللفظ ذكر السموات بالتكثير للتنبيه على كثرة اياتها ودلائلها ومصنوعاتها وعجائب مخلوقاتها على خالقها سبحانه وذكر الارض بلفظ الافراد والمراد به الجنس وذلك لرعاية اختصار اللفظ في ذكر الارض وتكثير السموات لرعاية عظيم ما فيهما من الايات عقب بعد ذلك بذكر الظلمات على وزن ذكر السموات وافراد النور على وزن افراد ذكر الارض ليجري الكلام على ميزان المعادلة وكثيرا ما تراعي العرب في كلامها هذا المنهاج وكل ذلك دال على التوحيد وذكر الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني رحمه الله في كتابه المسمى بالجامع الجلي ان من سورة الانعام كل قواعد التوحيد وانها نزلت ليلا ومعها سبعون الف ملك لهم زجل بالتسبيح والتهليل على ما روي ذلك في الحديث الصحيح قال الاستاذ رحمه الله وانما ورد فيها من التوحيد قلت وما انطوت عليه من عجائب التقديس والتمجيد قال الاستاذ افتتحها ربنا سبحانه وتعالى بحدث العالم فقال الحمد لله الذي خلق السموات والارض وهذا ذكر الاجسام ثم قال تعالى وجعل الظلمات والنور وهذا ذكر الاعراض وختمها بالخلافة فقال تعالى وهو الذي جعلكم خلائف قال قلنا فيها اسوة في ترتيب كتب علم التوحيد يبتدون بحدث العالم ويختمون بذكر الخلافة وهي الامامة وكلها

لية

في التوحيد الا يقين او ثلاثة تجي في الاحكام مثل قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون
ميتة الاية وقول الزمخشري ان الانوار من النار غلط فاحش لا يقوله من يعقل شيئا من مبادي علم الحقائق فضلا
عن غوامضه لان عرضا لا يعقل كونه من عرض اخر لان صفات الانفس لا تتبدل ولا النور من نوع النار ولا من جنسه
سواء قلنا ان النار عرض او جوهر موصوف بعرض خاص وان عني معنى اخر فكلامه وقد ادعم كلاما فاسدا فكان
فاسدا قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون قال الزمخشري فيه لخلطنا عليهم ما
يخلطون لانهم لا يبقون مع رؤية الملائكة في صورهم فيرسل في صورة رجل كما كان ينزل جبرئيل عليه السلام في صورة
دحية في اعم الاحوال فيقولون اذا راوا الملك في صورة الانسان هذا انسان وليس بملك فان قال لهم الدليل على اني
ملك اني جئت بالقران المعجز وهو ناطق باني ملك كذبوه كما كذبوا محمدا صلى الله عليه وسلم قالوا فاذا فعلوا ذلك خذلوا
كما هم مخذولون الان فهو لبس الله عليهم وهو اعتزال لان لبس الله عليهم في الحقيقة هو خلقه كفرهم وتكذيبهم للملك او
للرسول لانه تعالى خالق اعمال العباد لا خالق سواه فصرف الزمخشري ذلك الى الخذلان اخراج للكلام عن حقيقته واخراج
لذلك المخلوق عن خلق الله تعالى لتوهم المعتزلة انهم يخلقون افعالهم وقد تقدم بيان ابطال القول بذلك عليهم في
المقدمة بالبراهين القاطعة فلم يبق الا ان يكون معنى الاية ولخلقنا الكفر والتكذيب في محالهم ومعنى ما يلبسون اي
ما يلبسون من ذلك اكتسابا فاضاف اليهم ذلك كسبا واضافه تعالى لنفسه خلقا واختراعا لاستحالة فعل بين فاعلين
من وجه واحد قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة قال فيه اي اوجبها على ذاته في هدايتكم الى معرفته ونصب
الادلة لكم على توحيده فقوله اي اوجب هو على تاويل منه لذلك اعتزالا لان المعتزلة يعتقدون صحة توجه الوجوب
على الله تعالى وهو محال في حقه على ما تحقق بيانه في المقدمة فلا بد من حمل قوله تعالى كتب على معنى اثبت وصح الرحمة لصيغة
الكتب لتحقيق ذلك وذلك من فضله تعالى ايضا ومن كرمه لتحقيق وعده الذي هو فضل منه ايضا وقد تحقق في هذه
المسالة بيان في المقدمة قوله تعالى الذين خسروا انفسهم فهم لا يؤمنون قال الزمخشري فيه ان قلت كيف جعل
عدم ايمانهم مسببا عن خسرانهم انفسهم والامر على العكس ثم قال قلت معناه الذين خسروا انفسهم في علم الله لاختيارهم هم
الكفر فهم لا يؤمنون وهو اعتزال لانه لم يرد على ما ذكره شيئا وهو قوله في علم الله لاختيارهم في الاصل وليس ما توهمه
المعتزلة بل لاختيار الله سبحانه السابق لاختيارهم في الاصل لقوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله هذا دليل الشرع
واما دليل العقل فلان اختيارهم الكفر من الجائزات ولا بد لكل جائز من مخصص غير جائز والا لزم التسلسل وهو محال
فوجب توقف كل ممكن على تخصيصه تعالى واذا دل ذلك وجب ان يكون معنى الاية الذين خسروا انفسهم في علمه لتعلق مشيئته
تعالى بذلك في الازل فهم لا يؤمنون في الوجود والوقوع في دار التكليف قوله تعالى وهو يطعم ولا يطعم على قراءة
بناء الفعلين للفاعل قال فيه على حسب المصالح والاشارة بذلك هنا اللفظ عند المعتزلة وجوب رعاية المصالح وهو
باطل بما تحقق من الدلائل في المقدمة وانما يطعم تعالى لتخصيص مشيئته تعالى لبعض الممكنات بما شاء كيف شاء من
غير استحقاق ولا وجوب رعاية مصلحة لبرهان تساوي الممكنات في قبولها لكل وجه من وجوه التخصيصات
واما دلائل الشرع فمنها قوله تعالى والله يرزق من يشاء بغير حساب ولم يقل من يستحق وقال تعالى يهب لمن يشاء اناثا
ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما اي بمشيئته لا باستحقاق ايضا وقال تعالى في
اي صورة ما شاء ركبك بمشيئته تعالى هي التي يرجع اليها تخصيص جميع الممكنات فورد الشرع بصريح ما قام عليه برهان
العقل وقد تحقق في المقدمة في بيان هذه المسالة بما فيه كفاية قوله تعالى قل اي شيء اكبر شهادة قل الله
قال فيه الشيء اعم العام لوقوعه على كل ما يصح ان يعلم ويخبر عنه ثم قال فيقع على القديم والجوهر والعرض والمحال فاطلاق
شيء على المحال اعتزال بل غلو منه في الاعتزال لان شيعة المعتزلة انما يطلقون لفظ شيء على الموجود وعلى المعدوم

الممكن

الممكن دون المستحيل ولا يطلق لفظ شيء عند اهل الحق الا على الموجود فقط دون المعدوم وقد تقدم في الصدر الرد على
المعتزلة فيما ذهبوا اليه من ذلك ولما بطل ما قالوه فاحرى واولى بطلان ما غلا فيه الزمخشري من ذلك
ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او كذب باياته انه لا يفلح الظالمون قال فيه جمعوا بين امرين متناقضين فكذبوا على
الله بما لا حجة عليه وكذبوا بما ثبت بالحجة ثم قال قالوا لو شاء الله ما اشركنا فعد الزمخشري هذا من الكذب وهو منه اعتزال
وضلال وجهل بمعنى الاية وانما رد على الكفار قولهم هذا لوجه اخر غير ظاهر وهو الذي اخبر عنه القران من حالهم ومن
ماذكره تعالى في قوله كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا باسنا ثم قال تعالى قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا
الظن وان انتم الا تخرصون فرد الله سبحانه عليهم لوجهين الاول لانهم قالوا هذا الكلام في حال الضرورة دون الاختيار
والشرع قد حكم بعدم القبول في تلك الحال كحال الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها وكذلك في المعاد والوجه الثاني لانهم قالوا ذلك
استهزاء من غير ايمان وكذلك الشمس في ذلك والظن غير مقبول شيء من ذلك في التوحيد وهو كفر بالاجماع فرد عليهم ذلك
وسياق الاية يشهد بما قلناه فلم قلتم معاشر المعتزلة انهم لو قالوا هذا الكلام عن يقين وايمان في وقت الاختيار لم يقبل
منهم ويصدق قائله وهو محل النزاع ولم تاتوا في الخروج والجواب عنه بشيء يخلصكم ولا تاتون به ابدا اذ لا وجه عن
الحق بعد تحقيق بيانه وبرهانه قوله تعالى وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه لما راه الزمخشري دالا على تحقيق مذهب
اهل الحق من ان الله سبحانه هو خالق الاكنة في قلوب الكافرين وخالق كفرهم اخذ في تحريفه عن مقتضاه وعلى ما دلت عليه براهين
العقول من وجوب انفراده تعالى بخلق جميع المخلوقات فقال في تحريفه ووجه اسناد الفعل الى ذاته وهو اعتزال اخر لانه
نفي لصفات الله تعالى وجعل الافعال مستندة الى الذات دون صفة القدرة والارادة والعلم وهي الشروط في صدور
الافعال عن الفاعل ثم قال في نسبة هذا الفعل اليه تعالى في قوله تعالى وجعلنا ثم قال الدلالة على انه امر ثابت فيهم كانهم
مجبولون عليه فعند المعتزلة انهم لا ينسبون الى خلق الله تعالى في العباد الا الضروري دون الكسبي لانهم يدعون ان العباد
يخلقون اكسابهم وقد تقدم الابطال عليهم في ذلك في الصدر بما فيه كفاية ثم قال او هي حكاية لما كانوا ينطقون به من قولهم
وفي اذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب وهذا كله تحريف للقران ولما قام عليه قاطع البرهان والتحريف الحادث في الدين
ومخالف عليه الاسلام والمسلمين والتحاكم في هذه المسالة كما تحقق ذكره في المقدمة في هذه المسالة كما تحقق ذكره في المقدمة
في هذه المسالة من الدلائل القطعية والبراهين اليقينية قوله تعالى وللدار الاخرة خير للذين يتقون افلا تعقلون قال
فيه الدلالة على ان ما سوى اعمال المتقين لعب ولهو وهو اعتزال لانه يشير الى الاحباط بالذنوب وقد حققنا في المقدمة ابطال
القول بذلك فالعصاة وان عوقبوا في المعاد فلا بد من خروجهم بالشفاعة الكبرى لينالوا ثواب ايمانهم واعمالهم فان
تلك لقوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره اي يرى ثوابه قوله تعالى ولا مبدل لكلمات الله قال الزمخشري فيه لمواعيده عيده
من قوله ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون فاجمل الزمخشري الكلام هنا اعتزالا منه لانه عند
المعتزلة ان الوعيد يجب تنفيذه لتحقق تنفيذ الوعيد وعند اهل الحق ان الوعيد يصح فيه العفو ولا يكون خلفا ولا كذبا
لان موضوعه للتهديد وللمتوعد في وعيده خيرة ان شاء عفى لان العرب تتمدح بالعفو ولا تتمدح بالكذب على ما سبق
بيانه في المقدمة مشبعا فعلم ان الوعيد وضع التخويف والتهديد ولاجل هذا المعنى قال تعالى ذلك الذي يخوف الله
به عباده فاما الوعيد على الكفر فلا بد من نفوذه شرعا لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ولا بد من استحقاق الموت
الكافر على كفره وما عدا ذلك من الوعيد تخويف وله تعالى في تنفيذه خيرة ولاجل ذلك قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء قوله تعالى ولو شاء الله لجمعهم على الهدى قال الزمخشري فيه بان ياتيهم باية ملجئة قال ولكنه لا يفعل لخروجه
عن الحكمة وهذا كله اعتزال وغلط فاحش في الحقائق بل لو شاء تعالى لجمعهم على الهدى اكتسابا لانه سبحانه الخالق لاعمالهم
الكسبية كما هو الخالق لهم بالبراهين القطعية المتقدمة الذكر في الصدر وقوله باية ملجئة لان المعتزلة تعتقد ان الله تعالى

لو قدر على ان يجبرهم على الهدى اكتسابا ولم يفعل لكان ذلك بخلا وفعل ما تقبحه العقول من ضد ذلك وعند اهل الحق
ان البخل انما تعقل حقيقته فيمن منع ما وجب عليه شرعا لان العقول لا تحسن ولا تقبح وما لم يجب على الله تعالى شيء استحال ان
يعقل البخل في حقه وهو تعالى القادر على ان يؤمنوا اكتسابا لكنه لم يفعل لانهم ملكه يحكم فيهم بما يشاء قالت المعتزلة ولانه تعالى عندهم
غير خالق لاعمالهم الكسبية لاستحالة فعل بين فاعلين خالقين قالوا فكيف يفعل جبرهم على ذلك وفعل بين خالقين محال وعند اهل الحق قد
استحال ان يخلق المخلوق شيئا فوجبت وحدانية الله تعالى بالخلق وصح فعل بين فاعلين الواحد خالق له والاخر مكتسب له غير خالق
فلم يستحل ذلك ومنعه الهدى انما منع ما هو ملكه كما قال الاستاد للهمداني ان منعك ما هو لك فقد اساء وان منعك ما هو له
يختص برحمته من يشاء وكل هذا قد تحققت براهينه في المقدمة فلما بنت المعتزلة مذهبها على تلك القواعد الفاسدة لاجرم
اخذوا في تحريف الاية لتحمل الجبر فيها على اية ملجئة الى الايمان فوقعوا بهذا القول في متهافت من الكلام ومناقضات لا يرتضيها عاقل
ثم قولهم ولكنه لم يفعل لخروجه عن الحكمة واذا كان خروجا عن الحكمة كان محالا على الله تعالى والمحال لا يقال فيه لو شاء الله لكان اذ لا
يصح عند من لم يخسف الله بعقله ولا طبع على قلبه ان يقول القائل لو شاء الله جمع بين الضدين ما وقع المحال اذا المحال لو وقع لم يقع محالا
فكان يلزم انه لو وقع كونه محالا لا محالا وهو جمع بين النقيضين وهو باطل ببديهة العقول السليمة من الخبال ومدارك الشقاوة
والضلال وانما يقال لو شاء في الممكن دون المستحيل قوله تعالى قل ان الله قادر على ان ينزل اية قال فيه تضطرهم الى الايمان كنتق
الجبل على بني اسرائيل ثم قال او اية ان جحدوها جاءهم العذاب ثم قال وان صار فامن الحكمة صرفه عن ذلك وهو اعتزال كله وغيبة
عن حقائق معاني القران بناء من المعتزلة على مذاهبهم الفاسدة التي تقدم ابطالها وانما معنى الاية ان الكفار اقترحوا اية تقطع
على حكم اقتراحهم خلاف ما ظهر على يديه عليه السلام من الايات كما قال تعالى اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وفيه من
الايات والمعجزات ما لا يكاد ان يحصى اذ قدر ثلاث كلمات منه معجزة واوجه اعجازه كثيرة على ما تحقق بيانه في المقدمة فاخبر تعالى
باقتداره على ما طلبوه غير ان الارادة خصصت بانه لا يقع ذلك لان الغيبة بالمعجزات مقرونة بالعز وهو عز الربوبية الذي يجب ان
يخضع له ذل العبودية فلا ينبغي ان تحكم العبودية على الربوبية اذ لا يعقل ذلك وذلك نظير قولهم لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الارض
ينبوعا الاية فرد عليهم تحكمهم وبين لهم الاقتدار ولو شاء لاظهر اية وخلق لهم تعالى الايمان عندها اختيارا او اضطرارا ولو شاء لقبل
الاضطرار كما قبل الاختيار ولو شاء لرد الكل ولم يقبله ولو شاء لنعم الكل من غير تكليف ولو شاء لعذب الكل من غير تكليف اذ له تعالى
الايلام البريء على ما تحقق من بيان هذه الاوجه كلها في المقدمة والمعتزلة تبني تهافت اقوالها على فاسد ارائها فلا يلتفت الى شيء من
ذلك وقد تحقق الرد عليهم في المقدمة قوله تعالى من يشاء الله يضلله ومن يشا يجعله على صراط مستقيم قال فيه ايذانا بانهم
من اهل الطبع ثم فسر يضلله بقوله اي يخذله ويخله وضلاله لم يلطف به لانه ليس من اهل اللطف ومن يشا يجعله على صراط مستقيم
قال اي يلطف به لان اللطف يجري عليه وهذا كله اعتزال وخبط في الظلمات وخروج عن الحقائق فاول ذلك خروجهم عن العلم
بالواجب والجائز والمستحيل فالعلم بهذه الحقائق يطلع على ان الاية يجب حملها على مقتضاها من غير تحريف لها وكذلك العلم بانه
تعالى خالق لاعمال العباد بالبراهين القائمة على ذلك فلما اعمى سبحانه بصائر المعتزلة عن العلم بالحقائق الضرورية اعتقدوا ان بعض
الممكنات يصلح للطف الله تعالى وبعضهم لا يصلح لذلك وان ذلك لذوات الممكنات وقد صرح القران المبين بما اقتضاه البرهان //
واليقين من قوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله رب العالمين فخرقوا القران وجهلوا البرهان فردوا هدايته تعالى ليست الا اللطف
فقط ثم لم يرجعوا في اللطف الى حقيقة معقولة بل تهافت في ذلك كلامهم لما طولبوا ببيان حقيقة اللطف فقالوا يخلق شيئا يقارن
هداهم وصيرورا هداهم بايديهم فليت شعري ما الفائدة في ذلك المقارن ان لو قدر ثبوت ما قالوه فيه مع انه لا علم للمكلفين //
بشيء من ذلك لولا ضلال القوم وتجرد دعوى دعاويهم وبهتانهم وذلك كمن يقول اللطف بزيد خلق جوهر من جواهر العالم مقارن
لايمانه ولهداه واما هداه فمن فعله بنفسه ليس من فعل ربه تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فاي فائدة او رابطة بين الايمان
وذلك المقارب ولا يخفى ما ارتكبوه من مجرد الدعاوي العرية عن الدلائل وتهافت كلامهم على من له ادنى بصيرة في الحقائق وجهلهم
بالضلال

الاضلال ايضا ان لا يفعل ذلك الشيء المقارن فلا معقول اذا لنفس الهداية والاضلال على هذا المذهب الفاسد ولو صح لعاقل
ان يرتكب مثل هذا في الحقائق لصح لقائل ان يقول ليس التحريك للمحرك ولا التسكين وكذلك تلوينه يفعل كونا في المحل الكائن
وفعل لونا في المحل المتلون بل فعل شيء اخر يقارن ذلك يجب عند ذلك حصول اللون والكون في المحل لاجل حصول ذلك
الشيء المقارن ومن انتهى الى هذا الحد جره ذلك الى القول بذلك في جميع الحقائق حتى في ذلك الاخر الشيء فيقال ليس فاعله
فعله بل فعل شيئا اخر وجب عنده حصول ذلك الشيء وهلم جرا الى ذلك الى التسلسل وهو محال وفي ذلك كله الخروج الى
السفسطة وان لا حقيقة في الحقيقة وقد بينا هذا من قبل وبينا انه اذا اراد الله تعالى هداية عبد فقدرته صالحة لذلك
وجميع العبيد قابلون لذلك والكل منهم ينجع لطفه فيهم وانما توقف ذلك على مشيئته تعالى فقط على ما تحققت براهينه في المقدمة
فوجب القطع ببطلان ما قالته المعتزلة قوله تعالى فيكشف ما تدعون اليه ان شاء قال فيه ان اراد ان يتفضل عليكم ولم
تكن مفسدة وهو اعتزال ولا مفسدة عند اهل الحق لان ما ذكرته المعتزلة من ذلك مبني على التحسين والتقبيح العقليين
عندهم وهو باطل بما تحقق بيانه في المقدمة فاذا شاء تعالى انه يتفضل فعل ذلك ومحال لحوق مفسدة لفضله على اي وجه
فعله واصدره لانه اذ ذاك بالنظر الى اصداره من قبله تعالى حسن جميل وكل فعل صدر منه تعالى كذلك لانه اما فضل او
عدل وبنسبة تلك الافعال الى العباد وعلى محالهم اكتسابا ينقسم الى طاعات بموافقة الامر الشرعي والى معاص بمخالفة ذلك
ولا مفسدة في شيء من ذلك كله بالنظر الى صدوره عن الله تعالى على ما تحققت براهينه في المقدمة فليتأمل هنا لك
قوله تعالى وختم على قلوبكم قال فيه بان يغطي عليها ما يذهب عنه فهمكم وعقلكم وهو اعتزال ومناقضة من القول
لان المعتزلة لما انكروا ان يخلق الله تعالى اعمال العباد وعولوا على الشرك في ذلك تاهوا في بحر الضلالات فكل موضع تفرح
عليهم فيه الايات بالتوحيد والرجوع الى الله تعالى في جميع المصنوعات والاعلام بانه لا شريك له في شيء من ذلك استعدوا
لذلك القي الشيطان من الالحاد والتحريف وتتبعوا الايات بذلك كما قال تعالى شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض
زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون فقوله تعالى هنا وختم على قلوبكم مقتضى الاية ان الله
تعالى يختم على قلب من شاء بموالات خلق كفره خلقا من بعد خلق لان الاعراض لا تبقى زمانين فحرفت المعتزلة الاية هنا وقالت
كما قاله الزمخشري يغطي عليها ما يذهب عنه فهمكم وعقلكم فلئن كان ما زعموه من ذلك عدلا فاي فرق بينه وبين خلق
ضد الايمان وهي التغطية لا خالق لها سواه تعالى لولا التحكم منهم بالاراء الفاسدة ومخالفة ما يقتضيه الشرع والعقل وعين التناقض في
احالة شيء والقول بجواز ما حكمه حكمه في باب التعديل والتجويز الذي بنت المعتزلة عليه هذه المسائل فغفلوا عن اصلها فلزمهم عين ما
فروا منه جهلا رجعوا الى الحق بتحقيق دلائله ولكن يهدي لنوره من يشاء قوله تعالى وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين
قال فيه لا لتقترح عليهم الايات بعد وضوح امرهم وهذا صحيح ثم قال بعده واصلاح ما يجب اصلاحه فليتحرز من ذكر المعتزلة للاصلاح
لانهم يعتقدون فيه الوجوب وقد ابطلنا عليهم ذلك من قبل قوله تعالى ولا اقول اني ملك قال في الاية اي ولا ادعي ما
يستبعد في العقول ان يكون لبشر من ملك خزاين الله وهي قسمة بين الخلق وارزاقه وعلم الغيب واني من الملائكة الذين هم
اشرف جنس خلق الله وافضله واقربه منزلة منه اي لم ادع الالهية ولا ملكية قال لانه ليس بعد الالهية منزلة ارفع من منزلة
الملائكة حتى تستبعدوا دعواي وتستنكروها وانما ادعي ما كان مثله لكثير من البشر وهي النبوة وفي كلام الزمخشري هنا الاستد راك
والاعتزال اما الاستدراك فقوله او لا ما يستبعد في العقول متهافت من القول والمحال لا يقال فيه يستبعد فان هذا اللفظ يوهم
الجواز مع الاستبعاد كخرق العوائد هو جائز لكن مستبعد حتى اذا وقع وشوهد ارتفع الاستبعاد كفلق البحر واحياء الموتى
ونطق العجماء فوقع معه الغلط في ذلك وكذلك جعله علم الغيب من المستبعد وانما هو مستحيل على الخلق واما الاعتزال فتفضيله
الملائكة على الانبياء على جميعهم السلام هو مذهب المعتزلة ولا يلزم من قوله عليه السلام ولا اقول اني ملك كون الملك افضل
منه عليه السلام لاحتمال ان يقول ذلك عليه السلام على جهة الخضوع والتواضع وان كان هو افضل من هذا الباب قول ابي بكر الصديق رضي

ولستم كنت بخيركم مع ان الاجماع على انه خيرهم ووجه اخر وهو ان يكون الكلام بمعنى اني لا ادعي غني ما جيت به فلا يبكي بل يغفل لاني
فيه صادق ومسئلة التفضيل مسئلة اخرى وايضا فلا دليل للمعتزلة في هذه الاية على ما اعتقدته لاحتمال ان يكون قومه عليه السلام
يعتقدون ان الملائكة افضل من الانبياء عليهم السلام فاجابهم على حسب اعتقادهم والمسئلة في نفس الامر على خلاف ما اعتقده
قومه من ذلك واذا ثبت الاحتمال سقط القطع في الاستدلال على ما ذكره القاضي ابو بكر ره في هذه المسئلة ووجه واحد من اوجه
الاحتمال يسقط الاستدلال فكيف باوجه وقد تقدم في هذه المسئلة بسط في المقدمة وقد بينا ان التفضيل في المخلوقين انما هو بحكم
خالقهم لا باحكامهم ولا بجواهرهم ولا باعمالهم واعراضهم على ما تقدم قوله تعالى وانذر به الذين يخافون ان يحشروا الى ربهم
ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع اجمل فيه القول فادمج كلامه الاعتزال وهو انكار الشفاعة لعصاة المومنين لان من مذهب
المعتزلة القول بنفوذ الوعيد وان من دخل النار فلا خروج له منها ابدا وقد تقدم الرد عليهم في ذلك كله فلم يبق الا ان يقدر المعنى
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منذر لجميع الخلق لكن الذين يخافون الحشر الحجة عليهم اوجب لاعترافهم بالمعاد فهم اما مسلم فينذر
ليودي حق الله في اسلامه واما رجل من اهل الكتاب اجمعون معترفون بان الله خالقهم وانهم مبعوثون دون قوله تعالى ليس لهم من
دونه ولي ولا شفيع لان اليهود والنصارى ذكرت انها ابناء الله واحباؤه فاعلم الله تعالى ان لا ولي لهم الا المومنون وان اهل الكفر ليس
لهم من دونه ولي ولا شفيع ذكره ابو اسحاق الزجاج ره فهم المقصودون باخر الاية لما تحقق من الدلائل القطعية الدالة على حصول
الشفاعة شرعا للمذنبين حتى لا يبقى في النار من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ولو مرة واحدة ووجب المصير الى ما قلناه جمعا
بين الادلة والا كان تركا لبعضها مع امكان الاعمال بالجمع فيكون تركا للدليل الشرعي الموجب وهو باطل بالاجماع قوله تعالى وكذلك
فتنا بعضهم ببعض قال فيه ومعنى فتناهم خذلناهم فافتتنوا واعتزال وانما فتنهم الحق تعالى بخلق فتنتهم اذ لا خالق لذلك
سواه بما قام من الدلائل التوحيدية المتقدمة في الصدر وحرف الزمخشري الاية الى خذلانهم عند المعتزلة كونه تعالى لم يلطف بهم ومعنى
لم يلطف بهم لم يخلق شيئا يقارن ايمانهم وقد بينا تهافت كلامهم وهذيانهم في هذا المقام وانه لا محصول تحت ما قالوه وبينا ايضا
ان التاويل لغير ضرورة تحريف لكتاب الله تعالى وانه الحاد في الدين ومحرم باجماع المسلمين فكيف بالتاويل لما لا يرتضيه عاقل
قوله تعالى اليس الله باعلم بالشاكرين قال الزمخشري فيه الله اعلم بمن يقع منه الايمان والشكر فيوفقه للايمان وبمن يصمم
على كفره فيخذله ويمنعه التوفيق وهو اعتزال لانه قال اعلم بمن يقع منه والمعتزلة يعتقدون بقولهم يقع منه اي بخلقه وهو باطل
بما تحقق في المقدمة من الدلائل على التوحيد وقولهم فيوفقه اي اذا علم انه يقع منه الايمان كلام فاسد لانهم ان عنوا التوفيق العام وهو
الدعوة والبيان فذلك واقع للكافرين الذين علم انهم لا يومنون فلا فائدة في قولهم اذا علم انه يقع منه الايمان وتقييدهم التوفيق
بذلك وان عنوا التوفيق الحقيقي الخاص وهو خلق الايمان في القلب والقدرة عليه فيبطل ذلك عليهم من وجهين الاول انهم لا يقولون
بذلك والثاني انهم لو قالوا به لم تكن فائدة لقولهم واعتقادهم ان العبد يقع منه الايمان خلقا وايجادا لاستحالة فعل بين فاعلين
على وجه الايجاد وان عنوا يخلق شيئا يقارن توفيقهم خرجوا الى الهذيان وسقطت مكالمتهم وبطل قولهم يوفقه اذ لا يبقى
لذلك معنى بل يخلق شيئا اخر وخلق شيء اخر غير التوفيق ليس هو التوفيق والا لكان خلق كل مقارن في الزمان توفيقا حتى
يكون كل جوهر في العالم وكل عاص مقارن توفيقا ولا يقوله عاقل ولقائل ان يقول لهم ليس كما قلتم بل يخلق شيئا اخر مقارنا
لذلك الشيء الاخر الى ضرب من الهذيان لا يخرج عنها الا من هدى الله اليه اهل الحق من ان توفيقه تعالى عنده هو ان يخلق له ايمانه
وتقواه وقدرته على ذلك ولما بطل جميع ما يقوله المعتزلة في اوجه التوفيق بطل مذهبهم ولم يبق للتوفيق وجه معقول سوى
ما يقوله اهل الحق مما تقدم بيانه قوله تعالى وكذلك نفصل الايات ولتستبين سبيل المجرمين قال فيه احوال المجرمين ثم قال من
هو مطبوع على قلبه لا يرجى اسلامه وهو اعتزال لان من الناس عند المعتزلة من لا ينفع فيه هدى الله تعالى الله عن قولهم وهو
عندهم الذي لا يرجى بل الحق ما قاله اهل الحق من ان الكل من الممكنات ومرجع الممكن الى حكم الله تعالى فيه وتخصيصه له بما شاء من اوجه
الامكان هذا مقتضى الدليل العقلي والدليل الشرعي وان رغمت انوف المعتزلة فيكون معنى الاية على ذلك ولتستبين سبيل المجرمين

اي الذين

اي الذين خصصناهم في الاول بالشقاوة من سبيل المهتدين الذين خصصناهم في الازل بالسعادة فتستبين لك تلك الاحكام الازلية
على محالهم في شاهد الوجود فيظهر منهم مطيع وعاص ليتبين منهم شقي وسعيد واكساب العباد علامات النسب اليهم بالموا نفة
الاوامر الشرعية والمخالفة والكل خلق لله تعالى وامره على ما تحققت براهينه في المقدمة قال تعالى الا له الخلق والامر تبارك الله رب
العالمين قوله تعالى يقص الحق قال فيه اي يتبع الحق والحكمة فيما يحكم به ويقدره من قص اثره وهو اعتزال مبني على القول بتحسين
العقول وتقبيحها وان لها احكاما يتبعها الحق سبحانه وتعالى وهذا من المعتزلة ضلال بعيد وقد حققنا في المقدمة بطلان القول
بتحسين العقول وتقبيحها وببطلان ذلك يتبين انه لا حكم الا لحكم الله سبحانه وان الحكمة دائرة مع حكمه فحكمه تعالى هو المتبوع لا
التابع تعالى رب العالمين عن ان يكون احكامه محجورة لحاكم عليه وقد حققنا البراهين القطعية في المقدمة على استحالة ذلك ولما قامت مت
الدلائل على بطلان ما قالت المعتزلة تحقق حمل الاية على معنى ان جميع ما انبأ به تعالى وامر به فهو من اقاصيص الحق ذكره ابو اسحاق
الزجاج ره وعلى القراءة الاخرى يقضي الحق اي يقضي القضاء الحق وهذه مبنية على القراءة الاولى قوله تعالى والله اعلم بالظا لمين
قال فيه وبما يجب في الحكمة من كنه عقابهم وهو اعتزال ولا واجب على الله تعالى في الحكمة بل الحكمة تقتضي عكس ذلك والواجب
في الحقيقة ما اوجبه الله تعالى على عباده فقط ولا واجب على الله تعالى من حكمة ولا غيرها لان الحكمة عند المعتزلة هي رعاية المصلحة
وقد ابطلنا عليهم القول بوجوب ذلك في المقدمة والحكمة واجبة لله تعالى لا عليه ولما بطل ما قالته المعتزلة في ذلك بما قام من
الدلائل المتقدمة الذكر لم يبق للحكمة في حقه تعالى سوى العلم واحكام المحكمات بارادته تعالى ولم يجب عقاب الظالمين عقلا لصحة
الغفران لهم عقلا وامكان ذلك وافعال العباد ليس فيها لذاتها ما يستحق ثوابا على بعضها وعقابا على البعض لما حققناه في
المقدمة من الدلائل على ذلك وانما تحقق عقاب الظالمين شرعا فقط ووجوب عزه تعالى مانع من الاعتراض عليه في حكمه وصنعه
قوله تعالى الا في كتاب مبين قال فيه كالتكرير لقوله الا يعلمها قال لان معنى الا يعلمها ومعنى في كتاب مبين واحد قال والكتاب ب
المبين علم الله واللوح وهذا الذي ذكره اعتزال لانه انكار لوجوب اللوح المحفوظ وجعل ايمانه مسئلة قولين وليس كذلك بل الاجماع
منعقد على ثبوته على الحقيقة والحس من غير تاويل اذ لا معارض يوجب ذلك لان القدرة القديمة صالحة فتاويل ذلك لا لضرورة
الحاد ومحرم بالاجماع وجعله مسئلة قولين مع ثبوت الاجماع تعرض منه لخرق الاجماع وخارق الاجماع كافر على اصح القولين وقول
المعتزلة لا فائدة فيه مع ان الله يعلم المعلومات وهذه الشبهة حملتهم على انكار الحافظين الكرام الكاتبين مع اخبار الشرع عن ذلك
بالنصوص التي لا تقبل التاويل وكل ذلك الحاد في الدين ولله تعالى ان يخلق ما يشاء وتكون له معان وان لم يطلع عليها العباد على ان
اللوح والحفظة في وجودها فوائد منها تاكد خوف الخلق من احصاء اعمالهم كتبا بعد كتب فلا يسقط شيء من ثواب ولا عقاب وكذلك
ما يركن المخلوقون الى المحسوسات فتاكد بذلك عليهم الخوف والطمع فلا موجب للتاويل فرده الى علم الله تعالى الحاد وهذا القول ممن
قال به ايضا ابن مسرة الجيلي وعده اهل الحق بذلك من الضالين والملحدين وامعن في الرد عليه في ذلك الفقيه ابو محمد بن ابي زيد ره
في كتاب خصه به وفي ذلك ايضا تسمية علم الله تعالى لوحا ولم يرد بذلك توقيف شرعي فهو قول فاسد ايضا من هذا الوجه
قوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين قال فيه في مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول وهو اعتزال
لانه قول بان للعقول احكاما في المامورات والمنهيات وهو مبني على تحسين العقول وتقبيحها وقد تحقق ابطال القول بذلك
في المقدمة وانما المعنى ان يقال لانها مما ينكره الشرع المنقول دون نسبة الحكم بذلك الى العقول ما تحققت براهينه في المقدمة
في ابطال تحسين العقل وتقبيحه قوله تعالى ولكن ذكرى لعلهم يتقون قال الزمخشري في اثناء الكلام على هذه الاية في لعل قال
ارادة ان يثبتوا على تقواهم ويزدادوها فقوله ارادة يقتضي القول بان الله تعالى اراد ان يثبتوا على تقواهم ولو اراد تعالى ذلك لما
صح وقوع ضده اصلا لما قام من الدلائل القطعية على انه تعالى مريد لجميع الكائنات لانه تعالى خالقها وحده والخلق مشروط بارادة
خالقه عقلا فلم يبق الا ان يكون معنى لعل في الاية منا ولاي هم ممن يقال فيهم لعلهم يتقون او يقولون هم لعلنا ان نتقي او يقول
فيهم انبياؤنا واولياؤنا العلم يتقون لاستحالة الترجي في حق الله سبحانه على حقيقته فلا بد من التاويل لما يعارض ظاهر اللفظ

من الحق الذي ذكرناه اذ لا يرتجي الامن لا يعكس على تنفيذ ما لا يريده بل يرجوه من غيره **قوله تعالى** كالذي استهوته الشياطين
قال الزمخشري فيه وهذا مبني على ما تزعم العرب وتعتقده ان الجن تستهوي الانسان والغيلان تستولي عليه كقوله كالذي يتخبطه
الشيطان من المس وهو اعتزال ومبلغ كبير من الضلال لانه تكذيب للقران في اثبات الجن والشياطين وتخبطهم ووسوستهم وانكار
ذلك كفر بلا اشكال لانه انكار لنصوص القران وذلك من الجائزات العقلية وردت به اخبار الصادق فوجب الايمان به ولو ساغ
حمل شيء من القران على الزعمات من غير تحقيق لمخبراته في مثل هذا لصح حمل جميعه على ذلك وهو فتح باب من الكفر عظيم والتشكك
في كتاب الله تعالى واعل ذكر العرش والكرسي والجنة والنار والاخرة والحشر والنشر وعذاب القبر والصراط والميزان وجميع
مخبرات الشرع من زعمات العرب ايضا ومن طرق الى القران مثل هذا فهو كافر باجماع الامة وهذا هو داب المعتزلة في اكثر ما ذكرناه
يلزمهم الكفر من كل وجه منها لتكذيبهم **قوله تعالى** ويوم يقول كن فيكون قوله الحق قال فيه وحين يقول لشيء من الاشياء
كن فيكون ذلك الشيء قوله الحق ثم قال قوله الحق والحكمة اي لا يكون شيئا من السموات والارض وسائر المكونات الا عن
حكمة وصواب وفيه الاشارة الى الاعتزال من وجهين الاول قوله اي تكون شيئا من السموات والارض الا عن حكمة فقوله
اي تفسيره عنده لقوله تعالى قوله الحق فجعل قوله هو نفس تكوينه وهو انكار للكلام القديم ولتعلقه بالتكوين وعند اهل الحق
ليس ذلك عبارة عن سرعة التكوين كما تعتقده المعتزلة بل قوله الحق على الحقيقة متعلق بالتكوين كما هو ايضا متعلق بالمامورين
والمنهيين ويسمى الاول امر تكوين ويسمى الثاني امر تكليف والتعلق هو المتعدد والمتعلق هو كلام الله تعالى القديم وهو
واحد باجماع الامة وقد ورد الخبر الشرعي بقوله تعالى للمكون كن فيكون فوجب حمل ذلك على حقيقته من غير تاويل لان
الاصل الحقيقة ولا ضرورة ههنا الى التاويل فامتنع كما تحقق بيانه في المقدمة فوجب حمل الكلام على مقتضاه والوجه الثاني
من اعتزاله قوله الا عن حكمة والحكمة عند المعتزلة هي رعاية المصلحة فكل ما وقع وليس فيه مصلحة بل قد يكون مهلكة
لمخلوق من خلقه تعالى كالخلود في النار وعلم ذلك منه وابقاه حيا مع قدرته على اماتته طفلا حتى بلغ وكفر فعلى القطع والفرض
يعلم انه لا مصلحة له في ابقائه فيلزم المعتزلة ان يكون هذا الفعل الذي عرا عن المصلحة ليس من خلق الله تعالى ولا اختراعه وهذا
هو مذهب المجوس حيث اضافوا بعض المخلوقات الى غير الله تعالى وجعلوا العباد لهم شركاء وخيرا خالقين فرد الله تعالى عليهم بقوله
وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد اي خالق واحد وبهذا المعنى قال عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة وخصماء
الله على ما تقدم التنبيه عليه ومن وداه مذهبه الى هذا فقد وداه الى الكفر نعوذ بالله من سخطه **قوله تعالى** وكذلك نري
ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين قال الزمخشري فيه يعني الربوبية والالهية ونوفقه لمعرفتها
ونرشده بما شرحنا صدره وسددنا نظره وهديناه لطريق الاستدلال وليكون من الموقنين فعلنا ذلك والوجه الذي يتحرز
من استدلاله اعتزاله في هذا الكلام هو انه قال نوفقه ونرشده الى اخر كلامه ليتحرز ويخلق ايمانه ويقينه وهو تعالى
على محله وتعالى علمه لان المعتزلة تعتقدون ان الايمان والعلم من خلق العباد وانما الله تعالى في الهدى الدعوة والبيان فقط
فليتحرز من ذلك ومعتقد اهل الحق هنا ان الله تعالى اراد ذلك علما وايمانا يخلق الله سبحانه وتعالى لذلك ولنظره واستدلاله
اذ لا خالق لشيء من المخلوقات الا الله تعالى على ما تحققت براهينه في المقدمة وقوله تعالى وليكون من الموقنين اي فعلنا ذلك
ليكتسب اليقين بخلق لكسبه ولكن تحصل للعبد نسبة بالكسب انه فاعل لغة ومعنى معقولا وهو تعلق قدرته بمقدوره
على وجه خاص يسمى كسبا منحطا عن الخلق والاختراع متعليا عن حالة الجبر على ما تحققت براهينه في المقدمة ايضا في مسئلة
الكسب فالرب تعالى يهب للعبد حالة الطاعة والقدرة عليها بخلقه تعالى لجميع ذلك ثم يهبه حالة الكسب ثم يثني عليه ويمدحه بانه
عالم وولي وعابد وصالح ثم يمن بالثواب ثم يجعله ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا يخطر على قلب بشر ثم يجعله ابدا بالا زوال
له فله تعالى الفضل والمنة اولا واخرا وله الحمد في الاولى والاخرة وله الحكم واليه ترجعون وقد شرحنا في المقدمة الهدى
والتوفيق على مذهب اهل الحق وما قولهم في تحقيق ذلك وابطلنا ما تقوله المعتزلة في ذلك **قوله تعالى** ولا اخاف

مانشركون

ما تشركون به الا ان يشاء ربي شيئا قال فيه الا اذا شاء ربي ان يصيبني بمخوف من جهتها ان اصبت ذنبا استوجب به انزال
المكروه وهو اعتزال لانه يوذن بمنع ايلام البري وهو مذهب المعتزلة فلا ينزل عندهم مكروه ولا الم الا بذنب وقد
حققنا في المقدمة ابطال قولهم في ذلك وبينا بالدلائل القطعية صحة ذلك ووقوعه **قوله تعالى** الذين امنوا ولم
يلبسوا ايمانهم بظلم قال الزمخشري فيه اي لم يخلطوا ايمانهم بمعصية تفسقهم وهو اعتزال لان الفسق عند المعتزلة يخرج
عن الايمان فليس الفاسق عند المعتزلة بمومن ولا كافر وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين فاعتزال الزمخشري في ذلك كما
تراه وقد رددنا عليهم ذلك وعلى شيعته في المقدمة بما فيه كفاية ومذهب اهل الحق اجراء الاية على مقتضاها ومعنى ذلك
هو ان المومن الذي لم يصحب ايمانه بظلم من المخالفات التي دون الكفر اذ لا يعقل ان يقال لم يلبس ايمانه بكفر لان الضدين
لا يجتمعان فلا يلتبس احدهما بالاخر في الوجود اولئك لهم الامن اي الامن المطلق في الاخرة غير مقيد بزمان دون زمان
والذين لبسوا ايمانهم بظلم ليس لهم مطلق محقق لانه على مخافة من عقابه بظلمه وعصيانه او العفو عنه في ذلك وان حصل له الامن
من الخلود الابدي في النار بما تحقق من ذكر الدلائل الدالة على ذلك كله في المقدمة وفي الاية دليل بين على ان العاصي لا يكفر
بذنبه لان الله تعالى بين ان من لبس ايمانه بظلم ليس له امن فاثبت وجود الايمان مع وجود العصيان والا لما صح لبس احدهما
بالاخر لو لم يجتمعان في الوجود اذ المضادان لا يصح اجتماعهما في الوجود فلا يصح ان يلتبس احدهما بالاخر اصلا فبطل
بذلك قول المعتزلة والخوارج بالتكفير بالذنوب **قوله تعالى** وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه قال فيه اتيناها
ارشدناه اليها ووفقناه لها فعند المعتزلة ان اقامة تلك الحجة ارشده الله تعالى اليها اي دعاه وبين له القدرة على
اقامتها فقط واما ما قام بمحل الخليل عليه السلام من ذلك فابراهيم هو الفاعل له على ما تتوهمه المعتزلة من ذلك
افعال العباد وقد حققنا في المقدمة ان الدلائل في المعقول هي الارتباط في الحاصلة بين المرتبطات سواء فكر المفكرون
في ذلك او غفلوا عنه كالتغير الدال على حدوث العالم الدال على وجود الفاعل وكالعلم الدال فيمن قام به على وجوب
حياته وما قام بمحل الخليل عليه السلام من ذلك ومن العبارات عن ذلك يسمى ايضا دليلا وحجة وذلك من خلق الله
تعالى والقدرة على المكتسب من ذلك خلق الله تعالى ايضا والدعوة منه تعالى لذلك صفته لانه كلامه القديم فليتحرز من اشارة
المعتزلة الى مذاهبهم الفاسدة **قوله تعالى** فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين قال الزمخشري فيه وادعى الانصار
انهم هم وليس هذا اللفظ مما يجب من الادب مع الانصار لان مقامهم من الدين معلوم وعلو منصبهم في نصرة الاسلام
والمسلمين وبذل ارواحهم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهور وانما يقال ينبغي ان يقال هنا ويصح ان تكون
نزلت في الانصار بل هم من احق الناس بها لان الاشارة بهولاء في الاية لكفار قريش وعلى ايدي الناس الانصار اخمد الله
شوكة اولئك الكافرين **قوله تعالى** لا تدركه الابصار قال الزمخشري فيه البصر هو الجوهر اللطيف الذي ركبه الله في
حاسة النظر به تدرك المبصرات ثم قال فالمعنى ان الابصار لا تتعلق به ولا تدركه قال لانه متعال ان يكون مبصرا في ذاته
لان الابصار انما تتعلق بما كان في جهة اصلا وتابعا كالاجسام والهيات وهو يدرك الابصار قال وهو اللطيف ادراكه
للمدركات يدرك تلك الجواهر اللطيفة التي لا يدركها مدرك وهو اللطف قال الزمخشري ايضا يلطف عن ان تدركه الابصار
وهو اعتزال كله وكل ما ذكره في ذلك مجرد دعاوي من غير دليل فقوله اولا البصر هو الجوهر اللطيف كلام فاسد لان الادلة
قد دلت على ان الروية معنى من المعاني وصفة توجب لمن قامت به ان يكون رائيا على ما تحقق بيانه في المقدمة ولو كانت
جوهرا قائما بنفسه لم يوجب حكما لغيره لانه لا يقوم به فلا يكون ايجابه الحكم لبعض الجواهر اولى من بعض فلا يوجب حكما
فلا يكون رؤية يرى بها الرائي على ما علم من حقائق الصفات الموجبة احكامها لمن قامت به وقد قدمنا ابطال القول
بالجواهر المفارقة في الممكنات التي يزعم مثبتوها انها لا متحيزة ولا حالة في المتحيز ولما ايضا اعتقد مثبتوها انها لا تقوم
بالمتحيزات فلا توجب لها احكاما وهو ما قلناه واما الجواهر المتحيزات فقد تقدم ذكر احكامها وعلم انها متماثلة في الحد

والحقيقة فلو كان جوهر منها رؤيته لكان كل جوهر رؤيته حتى جوهر الجمادات وهو باطل ببداية العقول وانما بنى الزمخشري
القول بهذه الجواهر التي توهمها على القول بثبوت الاشعة وقد حققنا ابطال القول بذلك في المقدمة فهذا من كلامه
يدل على عدم تحصيله لشيء من علم الحقايق واما قوله لانه متعال عن ان يكون مبصرا فمجرد دعوى وذلك كمن يقول لانه متعال
عن ان يكون معلوما ومذكورا وانما يتعالى تعم عما يدل على الحدوث وليس في تعلق الرؤية به تعم ما يدل على حدوث
ولا نقص في حقه تعم كما انه ليس في تعلق العلم به تعم والذكر ما يدل على ذلك وقوله بعد ذلك لان الابصار انما تتعلق
بما كان في جهة دعوى ايضا عرية عن دليل بل قد اشبعنا القول في هذه المسئلة في المقدمة وبينا صحة تعلق القدرة بموجود
ليست في جهة ووقوع ذلك كرؤية الانسان لوجهه في المرآة من غير جهة لوجهه منه والا لكان ذا وجهين وهو باطل
بالضرورة ورؤية السماء عند النظر الى الماء ورؤية الباري تعم للمرئيات من غير جهة منها ورؤيته تعم لنفسه من غير جهة
الى حقايق كثيرة ولم يعلم الزمخشري احكام الحقايق في المعقول ولا ان الشاهد منها يطرد غائبا بقضايا عقلية مرتبطة لا
يصح انخرامها والا بطلت ضرورات العقول كالعلم الذي لا بد ان يكون الموصوف به حيا في الشاهد والغائب والفعل
الذي لا بد له من فاعل كذلك فكذلك لما صحت رؤية القديم تعم للعالم من غير جهة صح خلق رؤية للحادث يرى بها القديم
تعم من غير جهة ايضا والا لو توقفت الرؤية على المقابلة عقلا لتوقفت الرؤية على المقابلة عقلا لتوقفت في حق القديم والحادث
لكان يلزم اذا لم يقابل القديم تعم الحوادث ان لا يراها وهو باطل بالمعقول والمنقول فعلم وجوب رؤيته تعم لنفسه وللمخلوقات
من غير مقابلة علم ان الرؤية لا تتوقف على المقابلة عقلا فوجب ان تصح من غير مقابلة وبطل ما قالته المعتزلة في ذلك من
اشتراط المقابلة عقلا ومنع رؤية الخلق للخالق تعم لاجل ذلك وصح ما قاله اهل الحق وقد حققنا في المقدمة في مسئلة
الرؤية ان الوجود فقط هو المصحح للرؤية دون جهة او صفة نفس للمرئي خاصة وبينا ان المصحح العقلي لا يصح تعدده
لان المصحح حكم واحد لا يتبعض فيجب كون مصححه واحدا غير متعدد كما يستحيل اثر بين موثرين لان احدهما اذا اثر لم يبق
للاخر ما يوثر وما اورده بعض المتاخرين على هذه المسئلة من ان الارتباط بين المصحح والمصحح اما ان يكون من باب الشرط
والمشروط فالشرط قد تتكثر للمشروط الواحد فلم قلتم ان المصحح هنا لا يصح تكثره او يكون من باب العلة والمعلول فبابها
يستدعي صفة توجب حكما كالعلم الموجب للعالمية والوجود على ما اصلتم في هذه المسئلة ليس هو بصفة فكيف يصح ما قلتم قلنا
هذا الكلام غير وارد لان الارتباطات العقلية اعم من قضيتي الشرط والمشروط والعلة والمعلول بدليل تعلق ارتباط المقتضى
وليس هو واحدا منهما فالارتباطات اعم من قول القائل اما علة واما شرط ولانا نقول ليس المصحح والمصحح من باب
الشرط لان حصول الشرط يصح بدون حصول المشروط وليس المصحح والمصحح كذلك ولا في باب العلة لان المصحح اعم من
من ان يكون صفة معنوية او نفسية او وجودا فقط فالعلم يصحح الارادة فتصح والشرطية هنا في الوجود فيعقل العلم
بدون الارادة لا بدون صحتها فهما قضيتان من المعقولات لا قضية واحدة والتحيز يصحح التركيب والوجود يصحح الرؤية
كما في هذه المسئلة ويصحح ايضا تعلق ساير الادراكات وقول الزمخشري في هذه الاية وهو اللطيف اي يلطف عن ان تدركه
الابصار من غير دليل بل يصح حمل الاية على محل صحيح من غير اشعار بمنع الرؤية وهو انه لما قامت الدلائل على صحة رؤيته
تعم العقلية والشرعية وجب حمل لا تدركه الابصار على وجه من التاويل صحيح جمعا بين الادلة فقيل لا تدركه اي في الدنيا
لانه لفظ مطلق قيده قوله تعم وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فبقي لا تدركه الابصار فيما عدا يومئذ وهو يوم القيامة
او لا تدركه يعني الاحاطة وتراه من غير احاطة الاحاطة ولا تدركه الابصار وانما يراه اهل الابصار او لا تسمى رؤيته تعالى
ادراكا لئلا يوهم هذا الاطلاق الاحاطة وانما تسمى رؤية وجرى للقاضي رحمه في هذه المسئلة مناظرة بينة لمعناها
وهي ان سالت المعتزلة يوما عن الدلالة على صحة رؤية الله تعم من جهة الشرع فقال قوله تعالى لا تدركه الابصار
فقالوا انما سالناك عن دليل جواز الرؤية لا عن دليل منعها اذ بهذه الاية نستدل نحن على منع الرؤية فقال لهم هو دليل

جواز الرؤية

جواز الروية ووجه الدليل هو انا اجمعنا على ان المقصود بهذه الاية التمدح قالوا نعم قال وليس المعلوم في انه
لا يرى مدح والا لكان العدم والمحال ممدوح بكونهما غير مرئيين وهو باطل اتفاقا قالوا نعم قال فلم يبق وجه التمدح الا انه تعم
اخبر انه القادر على منع الابصار عن ادراكه ولا يقدر الخلق على منعه تعم عن رويتهم واذا وجب رجوع ذلك الى القدرة على
المنع والمقدورات ممكنات والقادر على الشيء منها قادر على مثله وضده ان كان له ضد فلما قد رتعم على منعها قدر على ضد منعها
وهو خلق الروية فيها المتعلقة بوجوده تعم فانقطعت المعتزلة ويكون معنى قوله تعم وهو اللطيف اي الملطف بعباده فيرجع
الى الافعال وهو سوق الخير الى العباد من حيث لا يعلمون او العالم بلطائف المعلومات ودقائقها وقد ورد ان في كون العباد
لم يروا الله تعم في الدنيا لطفا بهم حفيا عنهم وذلك ان منهم سبق في تقديره تعم وعلمه انهم يكونون عصاة فلو راوه تعالى في
الدنيا لكانت معاصيهم كفر الان العصيان مع المشاهدة مجاهرة وتهاون بحق الملك العظيم فكان في حجابهم لطفا بهم والخبير معناه
المخبر او العالم بعلم قديم او العالم بالدقايق والخفيات من الخلق واذا صح حمل الاية على محمل صحيح مخالف لقواعد المعتزلة وجب الحمل
على ذلك لان الاعتزال باطل بما قام من الدلائل على ذلك من قبل وتبقى مسئلة الروية خالصة الصحة على ما يقتضيه المعقول والمنقول
من ذلك مطلقا ووجوب وقوعها في الاخرة الخبر الصدق الوارد بذلك شرعا والاجماع المنعقد على ذلك من الصحابة والتابعين
وساير الامة اجمعين وكل ما ذكره الزمخشري في هذا الموضع مما يريد به تاييد مذهب الاعتزال فتلفيقات لا يقوم منها شيء على
ساق وليتامل ما حققناه في المقدمة في هذه المسالة فانه يبين ذلك قوله تعالى كذلك زينا لكل امة عملهم قال فيه مثل
ذلك التزيين زينا لكل امة من الامم الكفار سوء عملهم اي خليناهم وشانهم ولم نكفهم حتى حسن عندهم سوء عملهم او امهلنا الشيطان
حتى زين لهم او زيناه في زعمهم وهذا كله اعتزال وضلال لانه اخراج للقران عن مقتضى خطابه لغير ضرورة فكان تحريفا له وكان
الحادا في الدين وكل هذه الاوجه التي ذكرها تلفيقات لا ضرورة لشيء منها لان التزيين لهم قامت البراهين القطعية على انه
خلق الله في قلوبهم اذ لا خالق غيره لان ما حصل في قلوبهم من اعتقاد حسن ما هم عليه من انواع الكفر شيء حادث ولا موجد
لشيء من الحوادث سواه تعم بما هين الوحدانية المتقدمة الذكر ولما اعتقدت المعتزلة الشرك لله تعالى في افعاله بنوا على
ذلك تحريف الايات الدالة على وحدانيته تعم وانفراده بخلق جميع المخلوقات فاجهد نفسه الزمخشري هنا في تكثير الاوجه التي
اعدها لتشييد الشرك والعياذ بالله من سخطه وما هي وامثالها ولو كثرت الاّ مما قال تعم فيه شياطين الانس والجن يوحي بعضهم
الى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وقد سدت براهين الوحدانية عليهم ابواب
سماع شيء مما هذا بابه من الاعتزال وقول المعتزلة بالتخلية في حق الله تعم قول لا يعقل البتة لانه تعم خالق اعمال العباد
لوجوب انفراده بالصنع فكيف يعقل مع قيام البراهين القاطعة على هذا على ما تحقق في المقدمة ان يخلي الله تعم الخلق وما
يصنعون ولا كسب لهم الا هو صنعه فاستحالت التخلية قطعا قوله تعالى قل انما الايات عند الله قال فيه وهو قادر عليها ولكنه
لا ينزلها الا على موجب الحكمة وهو اعتزال ولا موجب على الله تعم والحكمة متى ذكرتها المعتزلة قصدت بها رعاية المصلحة
واعتقدت وجوب ذلك على الله تعم وقد تحقق ابطال ذلك على الله تعم وقد تحقق ابطال ذلك عليهم في المقدمة بما
فيه كفاية وقد بينا فيما تقدم معنى الحكمة ما هو عند اهل الحق وانما معنى هذه الاية الاعلام بان الله تعم قادر على الايات
التي اقترحها الكافرون وقادر على ما هو اعظم مما اقترحوه ولكن التخصيص في ذلك لمشيئة الله تعم ومقتضى عز ربوبيته
قوله تعالى ونقلب افئدتهم وابصارهم الاية قال فيها اي نطبع على قلوبهم وابصارهم فلا يفقهون ولا يبصرون الحق
كما كانوا عند نزول اياتنا ولا يومنون بها قال لكونهم مطبوعا على قلوبهم موضع اعتزاله في هذا الكلام هو ان الطبع عند
المعتزلة هو الترك فيتركه عنده وما اختار لنفسه وقال الجبائي منهم وابنه يجعل الله على قلبه سمة يعلم بذلك انه لا
يفلح لانه اختار لنفسه عدم فلاحه وقال قوم منهم يسميه بذلك فقط وهذا كله باطل لان الله تعم تمدح بالانفراد بذلك
وبما تقدم من بيان استحالة ترك الله سبحانه لاحد من الخلق ان يخلق شيئا ولوجوب وحدانيته تعم في ذاته وصفاته

وافعاله علي ما تحققت براهينه في المقدمة والطبع عند اهل الحق هو خلق الكفر في قلب الكافر بعد الكفر منه اليا حتي يموت علي
ذلك بما سبق من قدره تعم فالخلق خلقه والتقدير تقديره والملك ملكه علي ما سبقت براهينه قوله تعالي ما كانوا ليومنوا الا
ان يشاء الله قال الزمخشري فيه مشيئة اكراه واضطرار وهو اعتزال لان الله تعم عن قولهم قد شاء عندهم ان يومنوا
ايمانا كسبيا لانه امر به والامر عندهم هو نفس الارادة فلاجل هذا الاعتقاد الفاسد الذي تقدم لهم بنوا عليه انه لا يصح
عندهم ان يقال ما كانوا ليومنوا ايمانا كسبيا الا ان يشاء الله لانه قد شاء ذلك عندهم اذ لا يصح ان يقال الا ان يشاء في شيء
قد شاءه ومذهبهم في هذا باطل بل الاية عند اهل الحق علي مقتضاها وظاهرها من غير تحريف لها عن ذلك لما قام من البراهين
القطعية علي ذلك ولو انه تعالي كان قد شاء ايمانهم الكسبي لما وقع من ضده وهو كفرهم خلقه تعم فهو مراد له فلا يكون ايما نهم
الذي هو ضده مرادا له والا لزم تعلق الارادة باجماع الضدين وهو محال لاستحالة تعلق الارادة بالمحال وشاء تعم كفرهم وقدره
عليهم ازلا ويعذبهم عليه ابدا لانه ملكه فكان ذلك عدلا منه تعم ومما يبين هذه المسئلة مناظرة الاستاذ ابي اسحق الاسفرايني
حيث قال لعبد الجبار الهمداني القدري ان كان منعك ما هو لك فقد اساء وان كان منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء
فانقطع وقد تقدم منها ذكره ومعني هذه الاية ان الكافرين اقترحوا الدلائل واقسموا انهم يومنون عند اتيانها جهلا
منهم بالقدرة الربانية ولم يعلموا انهم لو جاءتهم كل اية وحشر الله سبحانه عليهم كل شيء ينادي بهم بان دين الله هو الحق بلسان
الاحوال والسنة القال حتي الموتي ولو بعثوا لهم بعد موتهم ينادونهم كذلك ما كانوا ليومنوا الا ان يشاء الله سبحانه ايمانهم لان
ايمانهم مخلوق من مخلوقاته تعم علي ما تقدمت دلائله فلا يقع ايمانهم الا ان يشاء خالقه ايجاده ولذلك قال في اخر هذه الاية
ولكن اكثرهم يجهلون قوله تعالي وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا قال فيه وكما خلينا بينك وبين اعدائك كذلك فعلنا
بمن قبلك من الانبياء واعدائهم لم نمنعهم من العداوة لما فيه من الامتحان الذي هو سبب ظهور الثبات والصبر وكثرة الثواب
والاجر وهو اعتزال لانه حرف قوله تعالي جعلنا لكل نبي عدوا الي خلينا فرارا من ان تجعل المعتزلة عداوة المجرمين للانبياء
من خلق الله بل حرفوا ذلك الي التخلية وقد ابطلنا عليهم القول بالتخلية بدلائل وجوب انفراد الله تعم بالخلق فلا يصدر في الوجود
ايمان ولا كفر ولا عرفان ولا نكر الا بخلقه تعم وتقديره فوجب ترك الاية علي ظاهرها من غير تحريف فلم تقف المعتزلة في هذه المسائل
مع المعقول ولا مع الشرع المنقول ولا مع مقتضي الالفاظ الوضعية ووجوب حملها علي مقتضاها في اللغة ولا مع اجماع الامة
ثم قولهم خلاهم فتخليته لهم معونة علي عداوة الانبياء فلئن توهموا ان خلق العداوة قبيح فكذلك يلزمهم في الاعانة لان الاعانة
علي القبيح قبيح وان لم يكن هذا قبيحا مع انه يصح صدور العداوة من المجرمين للانبياء الا بالامهال والاقدار علي عمدة العداوة
وشرطها فان لم يكن قبيحا فلا يكون خلق العداوة قبيحا لانه اذا لم يقبح الاشد والاكد فلا يقبح الاضعف من باب احري واولي
وقول المعتزلة بتخليتهم ليظهر الامتحان ليظهر الصبر فيقطع الاجر فكذلك نقول بخلق تعم الاعداء وعداوتهم ليكثر الصبر ويعظم الاجر
بل نقول هو القادر تعم علي تنعيم الانبياء والمومنين من غير اعداء واعطاء المنن من غير ابتلاء وانما فعل تعم من ذلك ما شاء من
غير ايجاب ولا تعليل علي ما تحققت براهينه في المقدمة فكيف ما دار باطلهم فكما قال القائل   فقد يروق للمحال ظاهر
والحق دامغ له وكاسر قوله تعالي ولو شاء ربك ما فعلوه قال فيه ما فعلوا ذلك اي ما عادوك وما اوحي بعضهم الي بعض
زخرف القول ثم قال بان يكفهم ولا يخليهم وشانهم واعتقاد المعتزلة في قولهم ليس هو اعتقاد اهل الحق فكفهم عند اهل الحق
بان يخلق ضد عداوتهم وهو ايمانهم او يكفهم كفا ضروريا كموتهم ونحو ذلك والمعتزلة تقصر كفه تعم لهم علي الضروري دون الكسبي
لان الكسبي عندهم خلق العباد ولا حكم الله تعم فيه عندهم تعم عن قولهم وقوله ولا يخليهم فعند المعتزلة انه تعم خلاهم وما يخلق
ولا خلق لهم فيما خلاهم له وقد بينا استحالة التخلية في حقه تعم لاستحالة صدور مخلوق بدون خالقه سبحانه علي ما تقدمت
دلائله وقوله تعم فذرهم وما يفترون متاول لقيام الدلائل علي ان افعالهم خلق الله تعم وتاويله حمله علي ان يكون ذرهم
تهديدا وتخويفا ويكون المعني فذرهم وما يكتسبون لاستحالة ان يكون المعني فذرهم وما يخلقون لقيام البرهان العقلي

والشرعي

والشرعي علي ان لا خالق سوي الله تعم قوله تعالي ولتصغي اليه افيدة الذين لا يومنون بالاخرة قال فيه جوابه محذوف تقديره
وليكون ذلك جعلنا لكل نبي عدوا قال علي ان اللام الصيرورة ثم قال وتحقيقها ما ذكر يعني التخلية وشانهم وهو اعتزال الكلام فاما
جعله اللام لام الصيرورة فلانه يمتنع عند المعتزلة ان يكون لام ان والمعني جعلنا ذلك لان تصغي اليه افيدتهم ولان يرضوه
ولان يقترفوا ما هم مقترفون لان هذا كله غير مراد لله تعم فكيف يجعل ذلك لان يريد ما لا يريد كونه ولكنه عندهم معلوم
ان يكون ويصير الامر الي ذلك فجعلوا اللام موجبه الصيرورة فقط لما ذكرناه من اعتزالهم وقد حققنا في المقدمة ذكر
الدلائل الدالة علي ان كل كائن وقع في العالم او يقع فواجب ان يكون وقوعه مرادا لله تعم فصح علي ذلك كون اللام هنا لام
ان اي جعلنا ذلك لان يقع منهم كسبا ما سبق عليهم به قدري والاقتراب الاكتساب ثم وقوعه بخلقي واختراعي لاني مالكهم
فاحكم فيهم بما اشاء من فضلي وعدلي لا اسال عما افعل والخلق مسئولون قال ابو اسحق الزجاج ره وهذه اللام لام
المعني ولان يرضوه ولان يقترفوا قال ويكون وليرضوا وليقترفوا علي ان اللام لام امر ومعناه معني التهديد والوعيد
كما تقول افعل ما شئت فلفظه لفظ الامر ومعناه معني التهديد واما اشارة الزمخشري الي التخلية فقط فقد قدمنا
القول بذلك لان القول بها شرك برب العالمين والشرك باطل وضح شرعا وعقلا فالتخلية ح ونكتة ابطالها وجوه
انفراده تعم بالخلق والاختراع بما قام من الدلايل المتقدمة الذكر فلم يعقل التخلي تعم المخلوقين وافعالهم لان اكسابهم مخلو قة
له تعم علي ما تقدم بيانه قوله تعالي فلا تكونن من الممترين قال فيه من باب التهييج والالهاب وهذه العبارة فيها سوء
الادب مع النبي صلي الله عليه وسلم والعبارة اللائقة بالقران وحسن الادب مع المقام الرفيع ان يقال من باب الحث علي مداومة
اليقين والايمان قوله تعالي وتمت كلمات ربك قال فيه اي تم كل ما اخبر به ونهي وامر ووعد واوعد واضرب عن ذكر
الكلام القديم وعن بيان ما يتعلق به من هذا الخبر من احكام الالهية لان المعتزلة تنكر الكلام القديم فاجري كلامه علي
مقاصد الاعتزال والذي يتعلق بهذه الاية من احكام الربوبية ان الاجماع منعقد وبرهان العقل علي ان كلام الله تعم واحد
فان ورد في الشرع لفظ العدد وجب تاويله فقوله تعم وتمت كلمات ربك اي اوجه تعلق كلامه القديم صدقا وعدلا
صدقا الخبر وعدلا الامر والنهي واما الاستخبار فلم يذكره تعم لانه لم يرد حقيقة في كلام الله تعم لاستحالة ان يستفهم العالم
بما يستفهم عنه اذ فيه تحصيل الحاصل وهو محال وعلم الله تعم لا يعزب عنه معلوم فمتي ما ورد ما ظاهره عبارة الاستفهام
كقوله تعم أانت قلت للناس وجب تاويله وجعله علي انه بمعني التقريب واستخراج الحجة علي النصاري لتكذيبهم فيما ادعوه
عليه لا علي حقيقة الاستفهام ولهذا المعني لا يقال في الاستفهام انه صدق ولا عدل وانما هو قسم اخر من اقسام مطلق
الكلام وفي كلام الزمخشري هنا وجه اخر من الاعتزال وهو قوله ووعد واوعد فقوله واوعد اشارة منه الي تمام نفوذ
الوعيد في العصاة ومنع الغفران لهم واهل الحق تحمل الوعيد علي التهديد فتمامه عندهم تعلقه بمن تعلق به علي وجه تعلق
المعقول له من كونه تهديدا وله تعم فيه مشيئة ان شاء نفذه باصابته لعذاب وان شاء عفي ما لم تكن المعصية كفرا لان الشرع
سجل علي الكافرين بمنع الغفران قال تعم ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن قال من ائمتنا
ان الوعيد خبر فهو عنده عموم والمراد به الخصوص بمن علم الله تعم انه لا يغفر له والمخصص لظاهر عمومه ما قام من الدلائل
علي صحة الغفران ووقوعه في المعاد فليحترز من اشارات الزمخشري الاعتزالية قوله تعالي وكذلك جعلنا في كل
قرية اكابر مجرميها ليمكروا فيها قال فيه يعني وكما جعلنا في مكة كذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها لذلك قال ومعناه
خليناهم ليمكروا ما كففناهم عن المكر وهو اعتزال وقد قدمنا بيان بطلان القول بالتخلية وانه شرك وانما معني جعلنا
خلقناهم وخلقنا مكرهم وتكبرهم واجرامهم وقدرنا عليهم ذلك اذ الكل ملكه وتاثير فيهم قدره وقدرته علي ما تحققت
براهينه القطعية في المقدمة قوله تعالي الله اعلم حيث يجعل رسالاته قال فيه وان الله لا يعطي النبوة الا من علم انه
يصلح لها وهو اعلم بالمكان الذي يضعها فيه منهم وهو اعتزال بناه الزمخشري علي ان الحق منعهم من يصلح للشيء لذاته

هرها
لا بتخصيص المخصص وعلى التخلية التي لا يصح شيء البتة ولا تعقل بل هي شرك كما بيناه وقد بينا قبول الممكنات كلها على
ما يخصصها به المخصص من اعراضها وانه ليس للممكنات من معقوليتها الا القبول لما يخصصها به المخصص سبحانه فالله
سبحانه هو الذي اهل من اهل للرسالة بمنته وفضله واهل من اهل للشقاوة بعزته وعدله ببرهان تساوي جميع
الممكنات في القبول وما علم من صلاحية قدرة الله تعم لكل ممكن على ما تقدمت براهينه وبيانه فمعنى قوله تعالى
الله اعلم اي لمن خصصه لذلك بارادته فتعلق علمه من ذلك انما هو بكل ما خصص بارادته من الممكنات فلهذا قال عليه
السلام اذا ذكر القدر فامسكوا اي لا اعتراض ولا تعليل ولهذا المعنى كان اقصى تمني اهل الجنة الرضى ويرد من
قبل الحق تعم رفع الموانع عنهم فيرد الله تعم لا يطلبهم هنالك لادبهم ولذلك قال تعم لهم ما يشاؤن فيها ولدينا مزيد
فمن يرد الله ان يهديه قال فيه اي **قوله تعالى** فمن يرد الله ان يهديه قال فيه اي يلطف به قال ولا يريد ان يلطف
الا بمن له لطف وهو اعتزال وجهل بحقائق الواجب والجائز والمحال كما قدمنا بيانه من قبل وهذه الاية عند اهل الحق
محمولة على مقتضاها من غير تحريف فمن يرد الله ان يهديه يخلق ايمانه وتقواه ويوسع معارفه فيجعل صدره محلا
لحصول فهم الجمع بين الحقيقة والشريعة فلما اعتقد الزمخشري ان العبد يخلق هدى نفسه دون ربه على مذهب المعتزلة
شيعته اودع كلامه في هذا الموضع نكتتين من الاعتزال الاولى قوله يلطف به ولم يقل يخلق ايمانه ومرجعه في قوله يلطف
به الى انه تعم يخلق شيئا يقارن ايمانه اذ الخالق العبد ايمان نفسه وقد بينا ان هذا الكلام لا يرتضيه ذو عقل لان ذلك
المقارن ليس بينه وبين ايمان العبد وهواه لا رابطة عقلية ولا شرعية سوى محض هذيان وتحكم يعلم بطلانه كل من
اطلع على طرف من علم الحقائق ثم يقال له هبك انا لو سلمنا القول بهذا المقارن جدلا فبعد العلم بالمقارنة المقدرة من الذي
يخلق الايمان فان قال الرب تعم فقل له فهو تعم فاعل مختار لا يضطره الى خلقه شيء لا من مقارن ولا غيره ويبطل مذهب المعتزلة
وان قال العبد العبد هو خالق ايمان نفسه وهو عندهم فاعل مختار غير مضطر فيلزمهم ان يكون العبد هو الذي لطف
بنفسه ويبطل قولهم ان الله تعم هو الذي لطف به ومن لزمه هذا فقد لزمه الكفر الصراح ثم كل من اكتسب الايمان والهدى
لا شعور له بشيء مما ذكروه وادعوه من مقارن ولا غيره مع اقرارهم بلطف الله تعم بهم فكان ذلك المدعى ليس بلطف
لان المشعور به غير ما ليس بمشعور به فلطف الله تعم غير ما ادعته المعتزلة والنكتة الثانية من الاعتزال قول
الزمخشري ولا يريد ان يلطف الا بمن له لطف اي في نفس الامر فعند المعتزلة ان من يصلح للطف الله تعم صلاحيته لذلك
لنفسه ولطف الله به تابع لذلك وهذا باطل بما علم من قبول الممكنات لما يخصصها به المخصص والعلم بالامكان ضروري
فالعلم ببطلان ما قالته المعتزلة هنا ضروري ولانه يلزمهم ان يكون العبد هو الذي لطف بنفسه حيث تاهل لذلك
وصار لطف ربه به تابعا للطفه بنفسه بل يوجب على ربه ان يلطف به بتاهله لذلك وهذا منتهى من الجهل عظيم لا يرتضيه
من له ادنى مسكة من عقل ومن علم قبول الممكنات لسائر اوجه التغيرات وتقلب الحالات على ان جميع ما يجري عليها
ليس من انفسها ولا باستحقاقها والا لما تبدلت عليها تلك الحالات فعلم ان لا بد لها من خالقها سبحانه ومخصصها وليس
لها من ذواتها الا القبول فقط لاستماع العلم بتساوي جواهر العالم في الحدود والحقائق فبطل جميع ما توهمته المعتزلة في
هذه المسائل **قوله تعالى** يشرح صدره للاسلام قال فيه يلطف حتى يرغب في الاسلام وتسكن اليه نفسه قال ومن
يرد ان يضله يخذله ويخذله عندهم تخليه وشانه ولا يخلق له المقارن قالوا وهو الذي لا لطف له يكون في المعلوم وعند
اهل الحق الذي لا لطف له في المعلوم هو الذي لا لطف له في المراد فللارادة والتخصيص وللعلم الكشف ولذلك كله والاطلاع
فللارادة مرجع الامر في الممكنات وللعلم كشف ذلك كله ولذلك قال عليه السلام اذا ذكر القدر فامسكوا اي اليه
منتهى الامر في الاولى والاخرى وله التصرف في الممكنات القابلة لاوجه التخصيص وهذه النكتة هي التي فضحت المعتزلة
وكشفت ستر اعتزالهم وانواع الحادهم وضلالهم وشركهم وبهتانهم والرجوع الى حقائق المعلومات الضرورية الاول
هي

وهي البديهيات وهي الواجب والجائز والمحال يشهد لهذا كله وقول الزمخشري في قوله تعم يجعل صدره ضيقا حرجا يمنعه
هو تحريف ايضا والحاد وهذيان من القول اذ لا محصول لما يقصدونه بذكر الالطاف وقول الزمخشري هنا ايضا يمنعه الطافه
حتى يقسو قلبه وينبو عن قبول الحق وينسد فلا يدخله الايمان هو الحاد كله ايضا وتدليس لان القلب لا يعري لما قام
من البرهان الدالة على استحالة العرو على ما تحقق بيانه في المقدمة فلا بد اذا لم يحل الايمان في القلب ان يحله عرض اخر ثم لا بد
لذلك العرض من خالق ويستحيل خلق العبد لذلك لما تقدم من دلائل وجوب انفراده تعم بالخلق فلزم ان لا بد من خلق
الله سبحانه لذلك العرض المضاد للايمان في القلب فلم يكن القلب محلا للايمان فعبر عنه بالضيق اي عن العلم المتسع
والايمان وليس بضيق حسي بل هو ضيق معنوي والخروج من هذا تحريف والحاد وشرك برب العالمين فنعوذ وامنه
معاشر اهل الدين وعباد الله المتقين **قوله تعالى** كانما يصعد في السماء قال فيه كانما يزاول امرا غير ممكن قال لان
صعود السماء مثل فيما يمتنع ويبعد من الاستطاعة ولم يبين هل هو من الممتنع العقلي او العادي وهو قصور منه على
الحقائق العلمية والقوانين الاصولية وهو في الحقائق من الممتنع العادي ففي معنى الاية تمثيل لطيف لان ايمان الكافر الذي
علم الله تعم انه لا يومن من الممكن العقلي المعقولية الممتنع لغيره والصعود الى السماء من البشر من الممكن العقلي لمعقوليته
الممتنع لغيره وهو ربط العادة وهو تعالى الذي ربطها كما هو الذي سجل على الكافر فلهذه الدقيقة وقع التشبيه
بين الحقيقتين في الاية **قوله تعالى** كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يومنون قال فيه يعني الخذلان ومنع التوفيق
وصفه بنقيض ما يوصف به التوفيق وهو اعتزال لانه صرف ما يجعله الله تعم على الذين لا يومنون اي في قلوبهم الى الخذلان
والخذلان عند المعتزلة هو تركه وما يختاره لنفسه ويخلقه في محله وهو باطل والحاد وقد بينا ابطال تركه الله تعم احدا
من خلقه اذ لا بد من خلقه تعم لكسب عبده لوجوب انفراده تعم بالخلق والايجاد فجعل الرجس عند اهل الحق هو خلق
الكفر في قلب المكتسب له اذ كسبه لذلك لا يقع في الوجود الا بخلقه تعم وقهره لذلك قيل فيه عليهم اشعارا بالقهر والرجس
النجس وهو هنا نجس معنوي كما قال تعم انما المشركون نجس وقد تقدمت دلائل انفراده تعم بالخلق **قوله تعالى**
وهذا صراط ربك مستقيما قال فيه وهذا طريقه الذي اقتضته الحكمة وهو اعتزال لان المعتزلة يعتقدون بلفظ الحكمة
رعاية المصلحة ووجوب ذلك وقد ابطلنا عليهم القول بذلك من قبل وانما المعنى وهذا طريق دين ربك مستقيما
اي على قوام حكمه المطلق بمشيئته وربوبيته من غير حجر عليه في عزه فالحسن ما حسنه هو تعالى والقبيح ما قبحه من غير
اعتراض عليه ولا وجوب بل لو حكم باضداد هذه الاحكام الشرعية لكانت اذ ذاك هي المحاسن لان حسن
المحسنات وقبح المقبحات ليس لذواتها بل لتعلق الحكم الشرعي بها فحسنها بتبدلها وعلى هذه القاعدة تثبت مسئلة صحة النسخ
ووقوعه في الشرائع ولا يصح نسخ التوحيد ووجوب معرفة الله تعم لاستحالة ورود الامر بذلك في معقوليته لا
لاستحالة المامور به لان عند اهل الحق يجوز ورود الامر بالمحال في حق المامور كقوله تعم كونوا حجارة او حديدا
فصح لان الاستحالة فيه راجعة الى المامور به لا الى المامور به نفس الامر فكان امتحانا وتعجيزا منه ما يكون علامة على
العذاب وهو من اقسام مسئلة تكليف ما لا يطاق واما ما ترجع الاحالة الى معقوليته ورود الامر فكالقول يا من
يعرفني اكفر بي لانه راجع الى معنى يا من يعرفني لا تعرفني فاستحال الامر بتحصيل الحاصل كذلك استحال الامر بان لا
يحصل ما هو حاصل لان حصل ما هو حاصل ليس هو معقول الامر وكذلك ما هو حاصل فلا يحصل في زمان
حصوله او لا يكون حاصلا في زمان حصوله كل هذا ليس هو من معقولية الامر في شيء فامتنع ذلك لاجل ما ذكرناه
وهي استحالة ان يكون ذلك امرا في نفسه وليس كذلك يا ايها العبد امرتك بان تجمع بين الضدين مثلا فالامر صحيح
لانه طلب تحصيل ما ليس بحاصل وما ليس بحاصل قسمان ممكن ومحال منه استحالته راجعة الى المامور به لا الى
الامر ذكر هذه الحقيقة القاضي ابو بكر في الهداية فذكرنا حاصل كلامه **قوله تعالى** لهم دار السلام عند ربهم

قال فيه في ضمانه كما تقول لفلان عندي حق لاينسي وهو اشارة منه اعتزالية لان الضمان يشعر ويوهم الوجوب
ووجوب الثواب تقول به المعتزلة دون اهل الحق ولا واجب على الله تعم على ما تحققت دلائله في المقدمة فان ورد
في الشرع ما ظاهره لفظ الوجوب وجب تاويله الي تحقيق الثواب وذلك فضل من الله تعم حتي في الخبر عن ذلك على هذا
الوجه كما تقدم بيانه ايضا والسكوت عن هذا التاويل اعتزال ولما جهلت المعتزلة اصول هذه الحقائق ودام جهلهم
بذلك الي سوء الادب مع الله تعم فقالوا يجب لنا عليه كذا وهو جهل منهم عظيم ولهذا جاء فيهم ينادي مناد يوم القيمة اين
خصماء الله فتقوم القدرية **قوله تعالى** بما كانوا يعملون قال فيه بسبب اعمالهم وسكوته عن تكملة الكلام هنا اعتزال
واهل الحق يقولون بسبب اعمالهم الكسبية شريعة وبفضل الله تعم حقيقة لانه تعم خالقهم وخالق اعمالهم على ما قامت
براهينه ولهذا قال تعم لما بين الحقيقة ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله فامنوا وعملوا شريعة ومن فضله حقيقة
لانه تعم خالق ايمانهم واعمالهم الصالحة كما تقدم بيانه **قوله تعالى** ويوم نحشرهم جميعا يا معشر الجن قد استكثرتم من
الانس الي قوله تعم قال النار مثواكم اجمل فيه الكلام وحكم بالخلود الدائم اعني المنقطع على من دخل النار ولم يعرج على ذكر
خروج العصاة منها وهو اعتزال وقد قدمنا الرد على المعتزلة في ذلك وبينا الدلائل القطعية على خروج العصاة من
اهل الايمان من النار حتي لا يبقي فيها على الابد الا الكافرون ثم مثل الاستثناء المذكور في الاية بتلفيقات لا يصح له منها شيء
عند النظر الي الحقائق وبني هذه المسئلة في اصلها الاصولي فقد غفل عنه الزمخشري فيما ذكره من المثال فانه قال فيه لا انفي
النفس عنك الا اذا شئت وقد علم انه لا ينفس عنه ولا يشاء ذلك قال فيكون قوله الا اذا شئت من باب الوعيد مع تهكم بالموعد
لخروجه في صورة الاستثناء الذي فيه اطماع وموضع غفلة الزمخشري في هذه المسئلة هو ان اعتقاد المعتزلة في خروج العصاة
من النار انه قبيح في العقل ومخالف للحكمة فوجب كونه محالا على الله تعم والمحال لا يقال فيه البتة ان شئت ولا الا ان شئت فلهذا قوله
تعم الا ما شاء الله الي التهكم وقد قدمنا ابطال هذا الاطلاق بالاجماع ثم تهافت كلام المعتزلة هنا من وجه اخر وهو تمثيلهم
في المعني الممكن بالمحال وقد علم ببداية العقل لجواز الغفران في حقه تعم حتي للكافرين وقال تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
وقال تعم الا ما شاء الله مع ما علم من الامكان العقلي في الاصل علم انه ليس بمحال عقلا ولا شرعا واحد الجائزين اذا كان
غائبا عن الحس والضرورة انما يعلم بالخبر الصدق وقد اخبر تعم عن ارتباط الغفران بمشيئته تعم فوجب الحكم بمقتضي هذا
الخبر مطلقا الا في الكافرين لقوله تعم ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقول المعتزلة ولا يشاء
الا على وجه كذا او ولا يشاء ان يغفر الا للتائبين او وقد علم انه لا يشاء ان يغفر الا للتائبين كما ذكره الزمخشري في هذا الموضع
مجرد دعوي منه ومن شيعة المعتزلة بغير دليل ولا يرتضي الوقوف مع ذلك في موارد الحقائق الا من خذل الله
عقله واعدم بصيرته ولا تغني دلائل العقول ونصوص الشرع المنقول لاجل الدعاوي وغاية امر المعتزلة هنا الوقوف
مع قولهم العفو عن العصاة غير التائبين قبيح في العقول بناء منهم على التحسين والتقبيح العقليين عندهم وقد ابطلنا
عليهم القول بذلك في المقدمة بالدلائل القطعية ثم لمخالفهم ان يقابلهم بعكس دعواهم فيقول ما اشتد الجرم كان
العفو عنه اقوي في الحسن ومن شان الجرم الاصرار عليه فكان العفو عن المصرين اشد حسنا ثم يقال لهم ولو سلمنا
جدلا تحسين العقول وتقبيحها في قضايا التكليف وموارد الثواب والعقاب فالعفو مستحسن عند كل عاقل وتمدح
به العرب فقالت في ذلك   واني وان اوعدته او وعدته لمخلف ايعادي ومنجز موعدي   على ما تقدم بيانه من
قبل واذا احسنته العرب مطلقا وقبحته المعتزلة على غير التائبين مطلقا وجب تساقط القولين لتكافؤ الدعاوي ووجب
الرجوع الي ما قرره الشرع من ذلك وعضده الجواز العقلي على ما تقدم بيانه **قوله تعالى** ان ربك حكيم عليم قال فيه
لا يفعل شيئا الا بموجب الحكمة والمعتزلة تقصد بموجب الحكمة رعاية المصلحة على الوجوب كما نبهنا على مذهبهم في ذلك
ورددناه عليهم بالبراهين القطعية ولم يعلم الزمخشري ان الحكيم بمعني العليم ويكون في هذه الاية ايضا ماخوذا

من الحكم

من الحكم فيكون الحكيم بمعني الحاكم كعليم بمعني عالم اي يحكم في خلقه في المعاد والابد بما سبق لهم في علمه وقدره في الازل
وظهرت علاماته في الدنيا وثمرته في الاخرة من قسمهم الي فريق في الجنة وفريق في السعير وذكره تعم عليم بعد حكيم ليعلم
الخلق انه لا يضيع لهم من حسناتهم ولا من سيئاتهم شيء لشمول تعلق علمه تعم بجميع ذلك فيحكم تعم على علم وهو نظير قوله
تعم ان ربك يقضي بينهم بحكمه وهو العزيز العليم وذكر العزيز هو ذكر القدرة وهو مما يتوقف ظهور الحكم في المحكوم فيهم عليه
فهو تعم القادر على تنفيذ الاحكام في الخلق وكون الكفار مستوجبين للعذاب الابدي انما ذلك شرعا لا عقلا خلافا للمعتزلة
على ما تقدمت براهينه **قوله تعالى** وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون قال فيه نخليهم حتي يتولي بعضهم
بعضا ونكبه عن ان يكون الله تعم يخلق ذلك التولي فيهم وهو اعتزال وقد اقمنا الدلائل القطعية في المقدمة على ان الشرك
بالله سبحانه ثم فوجب حمل الاية على مقتضاها من غير تحريف ولا الحاد فهو تعم الذي ولي بعضهم بعضا بما خلق فيهم من الاغواء
في شياطين الجن والقبول لذلك من شياطين الجن وكل ذلك خلق الله تعم قال تعم والله خلقكم وما تعملون وبرهان العقل
مويد لذلك كله والتخلية قد بينا استحالتها وان القول بها شرك فلم يبق الا ما قاله اهل الحق في ذلك وبطل الاعتزال **قوله تعم**
ذلك ان لم يكن ربك مهلك القري بظلم واهلها غافلون قال الزمخشري في اثناء الكلام على هذه الاية بظلم بسبب اقدموا
عليه واهلها غافلون وهذا هو الحق ثم اعتزل فقال او ظالما على انه لو اهلكهم وهم غافلون لم ينبههم برسول وكتاب لكان
ظالما وهو متعال عن الظلم وعن كل قبيح وهذا اعتزال وشنيع من انواع الضلال وقد قامت البراهين العقلية والدلائل
النقلية على ان الله تعم لو اهلك الخلق ابتداء من غير ذنب ولا سبب بل مع احسانهم لصح ذلك وكان عدلا منه تعم لانهم
ملكه ولا حاكم معه يحجر عليه والعقول ليس لها تحسين ولا تقبيح على ما تقدم بيانه وقد ظهر في الوجود ايلام البريء مشاهدة
في الاطفال والبهائم والام الانبياء عليهم السلام من ابري شيء في ذلك مع ما علم من عصمتهم عن الذنوب ومن دلائل ذلك
شرعا قوله تعم ان اراد ان يهلك المسيح بن مريم وامه ومن في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض قالت المعتزلة انما ذلك
بان يرسل على المسيح ذنبا يهلكه لاجله قلنا مع ما فيه من ابطال مذهبكم بان اعمال العباد عندكم ليست من خلقه تعم فكيف يرسل
ذلك عليه عندكم ثم لا يكون ح هو المسيح المعصوم بل عاص من العصاة وليست هي المسئلة ويفسد معني الاية على ذلك بل معناها
الحق على ان المسيح عليه السلام على ما هو عليه من العصمة وامه على ما هي من الصديقية والاصل في التخاطب الحقيقة ونفي التحريف واذا
علم في علم الحقائق ان الظلم ليس الا التصرف في ملك الغير بغير اذنه علم انه تعم لو اهلك الطائعين والعاصين والخلق اجمعين
لتصرف في ملكه فلا يكون ظلما بل عدلا فلما تحققت هذه المقدمة بدلائلها القطعية على ما تحقق ذكرها في المقدمة لم يبق الا حمل هذه
الاية على غير ما حملتها عليه المعتزلة في القول الثاني الذي اورده الزمخشري هنا بل المحمل الحق لها اما ذلك ان لم يكن ربك مهلك
القري بظلم واهلها غافلون اي غافلون عن الظلم او لو اهلكهم وهم غافلون لم يكن ذلك منه تعم ظلما بل يكون عدلا وهي مسئلة
ايلام البريء لانهم ملكه وان هنا هي المخففة من الثقيلة اي ان الامر والشان ووجب الحمل على ذلك لاستحالة ما ذكرته المعتزلة
لاستحالة الحجر على الملك العظيم في ملكه لاستحالة وجود حاجر ومعترض عليه او ورود اعتراض على غيره على ما تحققت براهينه
في المقدمة **قوله تعالى** وما ربك بغافل عما يعملون قال فيه بساه تخفي عليه مقاديره واحواله وما يستحق عليه من الاجر
فقوله بساه فسر الغفلة بالسهو والغفلة اشهر في اضداد العلوم من السهو وانما يفسر الشيء بما هو اجلي منه عند اهل
المعارف لان الشرح كالحد والحد كالشرح للمحدود ثم ليس السهو هو الغفلة في الحقائق ففسر الشيء بما ليس هو وهو
كذلك وعبارة القران في ذلك اعجب واغني عن شرحه الذي غلط فيه وانما يقال هنا ذكر الله تعم نفي حكم غرض من اعراض
الحوادث مضاد للعلم هو اشهر ما يحجب به عن علم المعلومات ونفيه يشعر بحصول العلم ونفي كل ضد للعلم لان تعلقه اعم
من تعلق سائر اضداد العلوم فنفيه بمنزلة نفي الغيبة عن المعلومات فيشمل ذلك كل غيبة وان تعددت انواعها في صفات
انفسها واكثر ما يستعمل في الغيبة عن العلوم الغفلة فجاء القران باعجب شيء في المقصود من نفي اضداد الكمال ليشعر بوجوب

الاتصاف بالعلم بالجزئيات والتفاصيل لان اعمال العباد من الجزئيات و قوله مقاديره واحواله يعني ما يعمله العباد و قوله
يستحق عليه من الاجر اعتزال لان المعتزلة تعتقد بذلك الاستحقاق انه عقلي وقد ابطلنا ذلك عليهم فلم يبق الا ما قرره الشرع
من مقادير الثواب للعاملين وكذلك عقاب العاصين بفضله وعدله من غير وجوب عليه ولا استحقاق على ما تحقق
دلايله في المقدمة قوله تعالى ذو الرحمة قال فيه يترحم عليهم بالتكليف ليعوضهم المنافع الدائمة وهو اعتزال لانه
لم يجعل لتعلق رحمة الله تعالى بعباده سوى التكليف لان اعمالهم عنده لهم وثوابهم عليها مستحق وهذا كله غلط عظيم بل
نفس هدايتهم للاعمال وخلقها بقدرته تعالى كل ذلك من رحمته والثواب عليها من رحمته وجميع الارزاق والمواهب
من رحمته فما خرج احد من رحمته تعالى فله الحمد في الاولى والاخرة وقد تحققت براهين هذا كله في المقدمة قوله تعالى
اعملوا على مكانتكم قال فيه وطريق هذا الامر طريق اعملوا ما شئتم قال وهي التخلية يعني تخليتهم وما يعملون تخلقا منهم
عند المعتزلة وهو اعتزال وجبر وقد بينا ابطال التخلية بما تحقق في المقدمة من دلائل توحيده تعالى وانه لا خالق
سواه وانما معنى الاية النهي والتهديد على اكسابهم لاستحالة خلقهم لاكسابهم بل هي خلق الله تعالى وقد تحقق في
المقدمة بيان مسئلة الكسب ودلائل انفراد الله تعالى بالخلق فبطل ما ذهبت المعتزلة في هذه المسئلة وغيرها وصح
ما قاله اهل الحق قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم الى قوله تعالى ولو شاء الله ما فعلوه
قال فيه مشيئة قهر ما فعلوه ما فعل المشركون من القتل او ما فعل الشياطين اي السدنة التزيين فقوله مشيئة
قهر اعتزال وبيان وجه اعتزاله فيه هو ان حرف لو في لسان العرب الثابت بعدها في اللفظ منفي في المعنى والمنفي
بعدها في اللفظ ثابت في المعنى هذا غالب امرها فلما قال تعالى في هذه الاية ولو شاء الله ما فعلوه فنفى تعالى مشيئته
لتركهم ذلك واذا لم يشاء تركهم فقد شاء فعلهم وهو الذي يأباه المعتزلة وتقول انه تعالى مشيئته لتركهم ذلك واذا
لم يشاء تركهم فقد شاء فعلهم وهو الذي تاباه المعتزلة وتقول انه تعالى ما شاء فعلهم لذلك بل شاء تركهم وفي
مسئلة ارادة الكائنات من علم اصول الدين ورد على المعتزلة في هذه المسئلة المعقول والمنقول اما المعقول فلانه
تعالى خالق افعالهم لفعلهم ذلك التزيين او القتل ولا بد في الخلق من ارادة الخالق ضرورة استحالة ثبوت المشروط
وهو الفعل بدون شرطه وهي الارادة لوجود المفعول بدلا من عدمه ولما علم ضرورة من تعاليه سبحانه عن
ان يكون مقهورا يقع في ملكه ما لا يريده واما المنقول فمن ادلته هذه الاية من حكم لو في لسان العرب فلو شاء
تعالى ان لا يفعلوا ذلك ما فعلوه فما شاء ان لا يفعلوه فشاء ان يفعلوه فخرج من معنى الاية ومقتضى صريح لسان
العرب مذهب اهل الحق من ثبوت ارادة الله تعالى لجميع الكائنات طاعة كانت او عصيانا فلما نزلت بالمعتزلة
هذه النازلة من جهة المعقول والمنقول فلم يطيقوا في المعقول حيلة التعريف فاضربوا عن الجواب عنه واخذوا
في الحاد بتحريف هذه الاية عن مقتضاها فقالوا مشيئة قهر اي اضطرارهم لترك ذلك فما شاء تركهم لذلك اضطرارا
كالمحذور وانما شاء عندهم تركهم لذلك كسبا منهم فلم يشاؤوه ذلك بل شاؤوا فعل ذلك فغالبوا عند المعتزلة
ربهم واوقعوا ما لم يرد وقوعه تعالى رب العالمين عن قول الظالمين علوا كبيرا فخرج من كلامهم ان الذي يريده من تركهم
لذلك اختيارا لم يقدر عليه والذي قدر عليه من قهرهم واضطرارهم لتركهم ان يفعله لانه عندهم مناقض للحكمة
لان التكليف عندهم واجب عقلا وان مبناه على الاختيار دون الاضطرار وواجب عقلا ايضا لانه تعريض للثواب
وضده وهو القسر والاضطرار قبيح عقلا فلزم من مذهبهم ان يكون الله تعالى عن قولهم ليس له التصرف في خلقه
من سبيل لا في الكسب ولا في الاضطرار بل هو عندهم عن التصرف فهم بمعزل تعالى عن ذلك وتقدس وهذا قول لا
يرتضي ان يقوله من له ادنى مسكة من عقل او اسلام وقد تحقق في المقدمة بيان ابطال جميع ما قالوه واقمنا
الدلائل القطعية هنالك على انه تعالى لجميع خالق اعمال العباد ومريد لجميع الكائنات فلو شاء تعالى ما فعلوه فمعناه
فقد شاء

فقد شاء ان يفعلوه لانه لما لم يشاء تركهم لذلك فقد شاء فعلهم له لاستحالة تعلق الارادة بجميع الضدين مع ما قام من
دلائل خلقه تعالى لما فعلوه لانه خالق كل شيء فلزم ان يكون مريدا له لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرط والخلق
مشروط بالارادة ثم قوله تعالى لو شاء المطلق في كل مراد من فعلهم كسبا كان او قسرا وضرورة فتقييدهم لمشيئته تعالى بالقسر
دون الكسب تحكم من غير موجب للتقييد والتحكم في الحقائق مردود فلم يبق للمعتزلة في هذه المسئلة متمسك البتة
وصح ما قاله اهل الحق قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة الاية قال فيه تنبيه
على ان التحريم انما يثبت بوحي الله وشرعه لا بهوى الانفس واغفل ذكر التحليل وهو انه انما متوقف على الشرع واغفاله
لذلك اعتزال لان مذهب المعتزلة ان التحريم هو المفتقر الى الشرع دون التحليل ولهذا قالوا في حكم الاشياء قبل ورود
الشرع بانها على الاباحة والتحليل لان الخلق مفتقرون الى الانتفاع بها ويقبح عندهم عقلا منع المحتاج من الانتفاع بما
يحتاج اليه وبنوا ذلك على التحسين والتقبيح العقليين وقد ابطلنا عليهم ذلك بما فيه كفاية واذا بطل الاصل لزم
بطلان جميع فروعه وقد حققنا توقف جميع الاحكام الشرعية على الشرع بما فيه كفاية وعلم بذلك ان الاشياء قبل
ورود الشرع ليس لها حكم شرعي والا كان الشيء قبل نفسه وهو محال بالضرورة نعم لها اذ ذاك الاحكام العقلية البديهية
الاول من الوجوب والجواز والاستحالة والدلالة على خالقها وقدرته تعالى وعلمه وارادته ووحدانيته وقدمه وبقائه
ووجوب كماله وجلاله وقد تقدم من كلام الزمخشري قبل هذا في قوله تعالى نبئوني بعلم ان كنتم صادقين اشارة الى
ان التحليل ثابت في الاشياء قبل ورود الشرع فاودعنا في هذه المسئلة الرد على اول كلامه واخره قوله تعالى فان
كذبوك قال فيه وزعموا ان الله واسع الرحمة وانه لا يواخذ بالبغي ويخلف بالوعيد جودا وكرما فقل لهم ربكم ذو رحمة
واسعة لاهل طاعته ولا يرد باسه مع سعة رحمته عن القوم المجرمين قال فلا يغتر برجاء رحمته عن خوف نقمته وفيه
من الاعتزال انه جعل من اعتقد سعة رحمة الله تعالى وانه لا يواخذ بالذنب اذا شاء ويعفو عن من توعده بكرمه وجوده
مكذبا في هذا كله لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا تكفير لجميع الامة من الصحابة والتابعين الى من بعدهم بل وفيه
تكفير النبي صلى الله عليه وسلم فانه هو الذي اعلم الخلق بسعة رحمة الله تعالى وجميع هذه القواعد التي انبنت عليها
العقائد ومن انتهى الى هذا فقد كفر لان تكفير النبي صلى الله عليه وسلم والامة كفر من غير اشكال ثم ما قاله من نسبة
اهل الحق فيما اعتقدوه من الحق الى تكذيب النبي عليه السلام مجرد دعوى بغير دليل بل كلام منكب عن سواء
السبيل وانما معنى الاية والمراد بها اهل الكفر الذين كذبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وناقضوا ما جاء به دون
من وافقه ووافق في جميع به وادلة اهل الحق شاهدة لهم بموافقته عليه السلام وتصديقه وكلام الزمخشري على هذه
الاية من جملة تحريفاته لكتاب الله سبحانه عن موارده ويجب التحاكم في جميع هذه المسائل الى ما تحقق ذكره في المقدمة
من اقامة البراهين القطعية والدلائل اليقينية مما هو محق لما عليه اهل الحق ومبطل لما عليه المبطلون قوله تعالى
سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا الاية قال الزمخشري فيه اخبار بما سوف يقولونه ولما قالوه ثم اورد
قوله تعالى وقال الذين اشركوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم قال يعنون بكفرهم وتمردهم ان شركهم وشرك ابائهم وتحريمهم
ما احل الله بمشيئته وارادته ولولا مشيئته لم يكن شيء من ذلك ثم قال كمذهب المجبرة بعينه يعني اهل السنة والجماعة
الموحدين لله تعالى في الالهية وابداع كل المبدعات ثم قال كذلك كذب الذين من قبلهم قال اي جاءوا بالتكذيب
المطلق ثم قال لان الله عز وعلا ركب في المعقول وانزل في الكتاب ما دل على غناه وبراءته من مشيئة القبائح وارادها
قال والرسل اخبروا بذلك قال فمن علق وجود القبائح من الكفر والمعاصي بمشيئة الله تعالى وارادته فقد كذب
التكذيب كله قال وهو تكذيب الله وكتبه ورسله ونبذ ادلة العقل والسمع وراء ظهره حتى ذاقوا باسنا قال حتى
انزلنا عليهم العذاب بتكذيبهم فاعلموا وقاكم الله الفتن وصرف عنا وعنكم ضروب المحن ان الزمخشري في هذا الكلام

جمع بين انواع من الاعتزال والغيبة عن الحقائق العلمية التي عليها يقوم البرهان واعتقاد ضروب من الجهل والذهول
عن معاني القران وتجنب طريق الرشاد ومن يضلل الله فما له من هاد وقد تقدمت اشارة الى الكلام على هذه الاية
في الكلام على قوله تعم ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او كذب باياته انه لا يفلح الظالمون وهذا موضع تكميل ذلك
فاما غيبة الزمخشري عن الحقائق العلمية والمصابيح البرهانية التي ورد بها القران وانبنت عليها قواعد الايمان
فان العقول قد دلت اولا على وجوب انفراد الله سبحانه بخلق كل مخلوق واستحالة ان يخلق المخلوق شيئا البتة على ما
تحققت براهينه في المقدمة ثم لزم عقلا كونه تعم مريدا لوجود ما خلقه لان الارادة شرط في الخلق كما ان القدرة والعلم
كذلك ومن العلم ضرورة استحالة الشرط بدون شرطه فوجب لذلك تعلق ارادته تعم بكل مخلوق وبعد العلم بهذه المقدمة
في هذه المسئلة نقول الكافرون المذكورون في هذه الاية عبدوا غير الله تعم فاشركوا به وكذبوا الرسل في الاخبار
عن توحيد الله سبحانه وهو اعظم عمد الدين واعرضوا عن اعمال النظر والاستدلال المحصل للعلم بوحدانية الله سبحانه
الذي امرتهم الرسل باستعماله حتى انزل كتابه العزيز ان يد من ستة الاف اية واتيني خمسمائة اية منها في الاحكام
الشرعية والخمسة الاف والسبعماية والنيف كل ذلك في التوحيد والنبوة والنظر والاستدلال ذكره الاستاد ابو اسحق
الاسفرايني ره فلا جرم انقاد الكافرون في التوحيد لا للعقول ولا للشرع المنقول ولا في كل ما كلفوا به حتى ماتوا
على كفرهم واشراكهم فاذا وردوا المحشر زين لهم الشيطان ان يحتجوا لرفع العذاب عن انفسهم بالتعلل والتعلق
بالقدر السابق وهي المشيئة الازلية فاحتجوا لرفع الشريعة بالقدر وذلك احتجاج باطل لان القدر لا تبطل به الشرائع
وجريان الاحكام على العباد باكسابهم فاحكام القدر نافذة فيهم واحكام الشرع كذلك وقد قدمنا بيان موارد
الامر كله على الجمع بين الحقيقة والشريعة فمن قدرنا عليه بالمخالفة كانت علامة على انه قدر عليه بالعقاب ما لم يغفر له على ما
تقدم بيانه ومن قدر عليه بالطاعة كان علامة على انه قدر عليه بالثواب ان وفا بطاعته وعلى اعتراض على العزيز
في قدره ولا في احكامه لان الخلق ملكه والامر امره نافذ فيهم قضاؤه وحكمه ورد عليهم قولهم لا لظاهره بل لما
احتجوا ذلك من الاوجه الباطلة منها انهم قالوا ذلك لا عن علم بل عن استهزاء وظن من غير يقين والظنون في
التوحيد غير مقبولة ومنها انهم قالوا ذلك في دار الجزاء ولم يقولوه في دار التكليف اختيارا بل اضطرارا وقد
حكم الله سبحانه ان كلمة الايمان لا يقبلها الا حالة الاختيار دون الاضطرار كحالة الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها
فلا ينفع نفسا ايمانها اذ ذاك وان كانت كلمة الايمان في نفسها كلمة حق وصدق فلم قال المخالف ان الكافرين المخبر
عنهم في هذه الاية لو قالوا لو شاء الله ما اشركنا عن صدق منهم وفي دار الكسب والاختيار قبل دار الغلبة والاضطرار
لم يقبل منهم ويصدقوا فيه لانه صدق في نفس الامر وسياق هذه الاية يشهد لاهل الحق فيما قالوه من ذلك وهو
قوله تعم في الرد على الكافرين المخبر عنهم فيها كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا باسنا اي حتى نزول بهم
العذاب وكلمة الحق لا تقبل عند نزول العذاب لانه حالة ضرورة كما قدمنا بيانه ثم قال تعم ايضا في الرد عليهم من
الوجه الاخر قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون فبين تعم وجه الرد عليهم من الوجهين
المتقدمة الذكر وليس العجب من ان جهلت المعتزلة هذه المعاني لا يفهمها الله تعم الا على قلب موفق وانما العجب
من جهلهم بما هو اجلا من هذه الحقائق وهو انه كيف يتصور لعاقل ان يعتقد رد صرف الامور كلها الى مشيئة الله
تعم مع نصوص القران والاحاديث المتواترة والاجماع القطعي مع براهين العقول الدالة على تحقيق ذلك كله منها
قوله تعم ولو شاء ربك ما فعلوه وفعال لما يريد وفعال لما يشاء ويضل من يشاء ويهدي من يشاء وما تشاؤن
الا ان يشاء الله ومن متواتر الاحاديث في ذلك قوله عليه السلام وتؤمن بالقدر خيره وشره وكل شيء بقضاء
وقدر حتى العجز والكيس واحاديث لا انحصار لها والاجماع منعقد على ذلك ايضا قبل خلق المبتدعة وما حققنا

ذكره في المقدمة من

ذكره في المقدمة من براهين العقول القطعية على وجوب توقف كل ممكن على ارادة واجب الوجود تعم لاستحالة التسلسل لو قلنا بامكانها
ولوجوب صدور كل صادر بفعله فوجب كونه بارادته ايضا لما تقدم من استحالة ثبوت المشروط بدون شرطه فترك الزمخشري وشيعته
المعتزلة هذا كله وانصرفوا الى الكذب على الله تعم وعلى رسوله وكتابه ودينه والذي اشاروا اليه من ان الشرع اخبر عن انه
تعم لا يريد القبائح ليس الا توهمهم ذلك من قوله تعم ولا يرضى لعباده الكفر ولم يفهموا ان ارادة الله واحدة بالبراهين القطعية
على ما تقدم بيانه ثم لها اسماء كثيرة فتسمى مشيئة وارادة وهذه تسمية عامة لكل متعلق للارادة وتسمى ايضا رضا ومحبة واصطفاء
وايثارا اذا تعلقت بالقربات والصالحات وتسمى ايضا سخطا وغضبا وكراهة اذا تعلقت بالابعاد والطرد والهوان فقوله تعم
ولا يرضى لعباده الكفر اي لا تسمى ارادته تعم لكفرهم رضى على ما قدمنا بيانه لكن تسمى اذا تعلقت بمن ارادته تعم كفره منهم
ارادة ومشيئة وسخطا وغضبا ولم يفهموا ايضا انه يصح ان يكون للاضافة اليه تعم في قوله لعباده اضافة تكريم وتشريف
وهم عباده المخصوصون عنده بسابقة السعادة كما قال تعم وعباد الرحمن فيكون المعنى ولا يرضى لعباده المقربين عنده الكفر
وهذا فانه تعم لم يرضه ولا اراده ومفهومه انه اراده للكافرين ويجب حمل الاية على ما قلناه لوجوب الجمع بين الادلة مهما وجد
الى ذلك سبيل وهذا مجمع عليه عند المتقدمين والمتاخرين من علماء المسلمين والا كان ابطالا لاحد الدليلين الموجب
ذلك وهو باطل باجماع ومن تصفح ما قلناه علم يقينا ان الزمخشري وشيعته المعتزلة في هذه المسئلة ومخالفتهم الدليل خرجهم
عن الحقائق المعقولة والمنقولة في جميع ما قدموا ذكره في هذه الاية وقد بينا الرد عليهم في ذلك كله والحمد لله **قوله تعالى** قل
هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون هذا من تمام ما قدمنا ذكره في الرد على الكافرين المذكورين في الاية
والمعتزلة يخبطون فيها اولا واخرا خبط عشوا في توهمهم اجراء الاية على اعتزالهم الذي قدموا ذكره هيهات ان يعود
الحق باطلا والباطل حقا فان ذلك ممتنع لاستحالة انقلاب الحقائق نعوذ بالله من العماية والضلال عن الهداية حتى عن الحقائق
العقلية الضرورية التي تسقط مكالمة من خالف فيها وهي العلم بالواجب والجائز والمحال وهي مرتبة من خذل الله عقله ثم نسبة
الزمخشري التحكم الى الله تعم قد بينا انه اطلاق ممنوع باجماع الامة **قوله تعالى** قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم اجمعين
سلك فيها الزمخشري ايضا البهتان والضلال فزعم انه يرد الحجة البالغة في تصحيح الاعتزال والرد على قواعد الاسلام والا
فقلب الاية وحرفها الى جهة الباطل ولم يعلم ان الاية عليه ومبطلة لما ذهب هو وشيعته المعتزلة اليه وجهل معنى الاية
وانما معناها انه تعم مالك للعباد والمالك له التصرف في ملكه على الاطلاق فلو شاء لهداكم اجمعين لكن هدى من شاء منكم
واضل من شاء ولا اعتراض عليه في شيء من ذلك لاطلاق المالكية فله بذلك الحجة على الخلق التي لا اعتراض عليها وهي البالغة
مطلقا لاستحالة مبطلها وعلى هذا دلت براهين العقول القاهرة للمخالفين وهذه الاية نص في الرد على المعتزلة ومن وجه كمال
محجته تعم وجوب وحدانيته في ربوبيته تعم فلا منازع ولا معارض لاستحالة ذلك عقلا وباقي كلام الزمخشري على باقي الاية
هذيان لا يساوي مداده لمن تامل وله بصيرة بالحقائق **قوله تعالى** لا نكلف نفسا الا وسعها قال فيه الا ما يسعها ولا تعجز
عنه ولم يذكر من تاويل هذه الاية شيئا وهو اعتزالي لان المعتزلة ينكرون جواز تكليف ما لا يطاق وقد حققنا في المقدمة ذكر
هذه المسئلة وبينا بالدلائل جوازه ووقوع ذلك عقلا وبينا وقوعه في الوجود بادلته خلافا للمعتزلة فلا بد على ما تقدم من
ذلك من تاويل هذه الاية وما وردها على ما حمل عليه اهل الحق قوله تعم لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقد تقدم على ذلك
في اخر سورة البقرة فليتامل هنالك ويصح ان يكون من معاني الاية كون الوسع ما تتسع له النفس وتريده ولا تكرهه والطاقة
هي القدرة فمسئلة اخرى ليست هي مسئلة الارادة ويدل على ما قلناه قرينة ذكر الوسع هنا بعد قوله تعم واوفوا الكيل
والميزان بالقسط والانسان غالبا لا يريد ان يزيد الناس اذا وزن لهم ولا اذا اكتال لهم فوق حدهم وحقهم لان النفوس
غالبا تكره ذلك ولا تريده ولو فعله احد من الناس لوقع ذلك مكتسبا معه ولانه لا يريده فلا تتسع له النفس بالارادة
ومن دنا بالكسب من ذلك حركة يده في الاعطاء او كونه اعطى لان الكسب لا يحد ومحل المكتسب لا يعد على ما تحقق بيانه

بيان

في المقدمة فنقول بموجب هذه الاية اذا اوردها المعتزلة على وجه الاستدلال بها على اعتزالهم من منعهم جواز تكليف
ما لا يطاق مع العلم بجواز ذلك عقلا وبقوله تعالى ولو شاء الله لاعنتكم فنحمل الاية على ما قلناه مما بينا في الارادة ولا تمسك لنا على
النزاع في مسئلة ما لا يطاق لانها راجعة الى القدرة فمسئلة الارادة لا تتعرض لمسئلة القدرة وبالله التوفيق ولينظر تمام الكلام
مع المعتزلة في هذه المسئلة في اخر سورة البقرة **قوله تعالى** ان تقولوا انما انزل علينا الكتاب قال فيه كراهة ان تقولوا
وهو الاعتزال لان المعتزلة يدعون بها سد اعتقادهم ان الله تعالى يقع في ملكه ما لا يريده تعالى عن قولهم فعندهم انهم ان قالوا
ذلك وقع في ملكه تعالى ما لا يريده لانه كرهه وقد قدمنا من دلائل استحالة ان يقع في ملكه تعالى ما لا يريده فلا بد ان نرد
في تاويل هذه الاية وما كان بمعناها ان تقولوا ذلك محتجين به او صادقين فيه كما قال تعالى ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير
فان ارادته تعالى وقوع ذلك منهم وقع بارادته لكنه لا يكون لهم فيه حجة لاجل انه تعالى بعث الرسل وبيان نفوذ العذر بانهم فيمن لم
يهتد من الكافرين بعد انزال الكتاب يتلى عليهم فليتحرز من اشارته الاعتزالية والله المستعان **قوله تعالى** يوم ياتي بعض
ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا قال الزمخشري فيه لم تكن امنت من قبل صفة لقوله
نفسا وقال او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت قال والمعنى ان اشتراط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجية مضطرة
ذهب اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها غير
كاسبة خيرا في ايمانها وبيان اعتزاله في كلامه هذا من وجهين الاول اجماله الكلام في ان اوان التكليف عند الايات الملجية
وفي وقت الضرورة لا ينفع وكونه لا ينفع متفق عليه لكن المعتزلة تقول لا ينفع الحكم العقول بذلك واهل الحق يقولون انه لم
ينفع ذلك لقضاء الشرع المنقول وحكمه بذلك وبيت المعتزلة ما قالته في ذلك على التحسين والتقبيح العقليين وقد ابطلناه عليهم
القول بذلك بل العقول تجوز فيها قبول التوبة عند الاضطرار كما تجوز ذلك حال الاختيار بل تجوز رفع التكليف التكاليف
اصلا والوجه الثاني من اعتزاله هنا انه لم يذكر في حرف او هنا سوى مجرد العطف فاشار بذلك الى اعتقاد المعتزلة من ان
نفسا لا ينفعها ايمانها مطلقا ما لم يصحبه العمل لانهم يكفرون بالذنوب ويوجبون بها الخلود في النار فلهذا قصر الزمخشري او
على العطف واطلق القول واهل الحق يجعلون او هنا على ما جاء له ايضا في لسان العرب من التفصيل والتنويع في المعنى مع العطف
في اللفظ الذي هو مجرى الاعراب فتكون هنا منوعة لما قام من الدلائل المتقدمة الذكر على صحة الغفران للمصري وانه لا يخلد
في النار ان عذب فيكون المعنى على ذلك لم تكن امنت من قبل هذا فيمن هو كافر او للنوع الثاني وهم العصاة او كسبت
النفس المومنة العاصية اذا لم تكتسب خيرا وتوبة فلا ينفعها كسب ذلك الخير الا ندم على الايمان بعد ظهور الايات وحال الضرورة
وان نفعها مجرد الايمان في نفي الخلود في النار ان عذب ووجب الحمل على ما قلناه لما قام من الدلائل على ذلك فيكون فيه الجمع بين
الادلة وهو واجب متى وجد اليه سبيل كما قدمنا بيانه ثم صرح كلامه بما اقتضاه ابهامه في اوله بقوله الذين امنوا وعملوا
الصالحات جمع بين قرينين لا ينبغي ان تنفك احداهما عن الاخرى حتى يفوز صاحبهما ويسعد والا فالشقاوة والهلاك
ولم يذكر لصحة المغفرة سبيلا وقد تقدم الرد عليه وعلى شيعته من قبل وبينا جواز المغفرة عقلا وشرعا ووقوع ذلك شرعا
محقق في الايات والاثار التي لا يكاد ان تحصى عددا **قوله تعالى** وهم لا يظلمون قال فيه لا ينقص من ثوابهم ولا يزاد في
عقابهم وهذا عند المعتزلة لايجاب العقل لذلك وهو باطل بما تقدم وعند اهل الحق ان الشرع حكم بذلك ويصح عقلا
ان لا يجازى احد على عمله بل يعفى عن الكل او يعذب الكل لما اقتضته البراهين من وجوب كماله تعالى وجلاله وانه لا ينتفع
بالطاعات ولا يتضرر بالمعاصي ولما علم من استحالة حكم العقول بتحسين او تقبيح في احكام الثواب والعقاب وهي قضايا
التكاليف الشرعية فلما علم جواز ذلك عقلا وجب تاويل قوله تعالى وهم لا يظلمون بحمله على وجه الفضل التام والمنة كما قدمناه
في الاخبار عن الثواب بلفظ الحق في بعض الاثار او ما يشير الى ذلك في بعض الايات والاخبار وفسرناه بكمال
الفضل حتى في الاخبار عن ذلك فعلى ذلك مبنى ما ذكر في هذه الاية من قوله تعالى وهم لا يظلمون لان من اعلى ما وجب

على الوجه

على الوجه الذي وجب على ما تقدم بيانه لم يظلم ثم ذلك الوجوب اما على العباد وهو وجوب العبودية وهو الحقيقة
في ذلك او على جهة التفضيل وتمام النعمة حتى في تحقق وقوع ذلك بالاخبار بصيغة تشير الى الوجوب مجازا
وهو فضل الربوبية وكمال الكرم والجود على العبودية ولم تنتبه المعتزلة لشيء من هذه المعاني لفساد اعتقادهم
من ان الله تعالى يجب عليه واجبات على الحقيقة دون المجاز لبنائهم ذلك على التحسين والتقبيح العقليين على زعمهم وقد
ابطلناه عليهم وتعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقد حققنا في المقدمة الرد عليهم في ذلك **قوله تعالى** قل ان
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين قال فيه وما اتيه في حياتي واموت عليه من الايمان والعمل الصالح
لله رب العالمين وحمل لله على انها عبادات له دون ان يعبد بها غيره ولم يجعل اللام للملك لان ذلك يبطل عليه اعتزاله
لخرق الاية بذلك واخرجها عن ظاهرها رعاية لاعتزاله المودي الى الشرك برب العالمين على ما تقدم بيانه فتاول ومحياي
وهذا تاويل بعيد ضرورة فهو تحريف للقران والحاد في الدين وتفسير اهل السنة لها ما ذكره الشيخ ابو الحسن الاشعري
في تفسيره الكبير للقران وهو المسمى بالمختزن في خمسمائة سفر قال جمع الله سبحانه في هذه الاية بين امرين كسبيين
وهما الصلاة والنسك وامرين ضروريين وهما المحيا والممات ثم سوى سبحانه بين الضروري والكسبي في اضافة جميع
ذلك اليه تعالى ملكا وخلقا وايجادا اذ الخلق والايجاد هو المقتضي للملكية الحقيقية فاعلمت الاية ان الكسبي والضروري
خلق الله سبحانه لا شريك له في الكسبي كما لا شريك له في الضروري لتساوي نسبة النوعين الى الله تعالى خلقا وايجادا
وهو ما يقوله اهل الحق اخبرني بهذا التفسير والذي رضي الله عنه على ما ذكره العلماء عن ذلك الكتاب لا سيما ابن فورك رحمه الله
فكثير ما ينقل منه قال والذي رضي الله عنه عن اشياعهم وذلك من بقايا ذلك الكتاب بعد احراق المعتزلة له فذكر ان
الصاحب بن عباد المعتزلي اعطى على احراقه لامين الخزانة الكبرى مائة الف ثم بنعت هذه الاية بتقديم ذكر الكسبي
على ذكر الضروري لتاكد الرد على اهل الدعاوي الكاذبة في الاكتساب انها خلقهم وهم المعتزلة بما دلت الاية بالرد ولا
ثم ذكر تعالى الضروري بعد الكسبي وبين تساوي النوعين في الاضافة اليه تعالى كما ذكرناه ولان الاصل في التخاطب الحقيقة والحمل
على الظاهر حتى يعارض ما يوجب التاويل وهو هنا مفقود والكل خلق الله الا ان الكسبي تتعلق به قدرة حادثة للعبد غير
موثرة على ما تحقق بيانه في المقدمة في باب الكسب **قوله تعالى** ان ربك لسريع العقاب قال الزمخشري فيه لمن كفر
نعمته وانه لغفور رحيم قال فيه لمن قام بشكرها فتخصيصه المغفرة والرحمة بمن قام بشكر النعم اعتزال ونزعة الى نفي المغفرة
والرحمة للمذنبين فليتحرز من اشاراته الاعتزالية بل معنى الاية انه لغفور رحيم لكل مؤمن شاء تعالى المغفرة وذلك بشرط الموافاة
بالايمان كما نص عليه تعالى بقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء مع عضد ذلك بشهادة حجج
العقول بذلك على ما تقدم بيانه والحمد لله

سورة الاعراف بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم **قوله تعالى** كتاب انزل اليك قال الزمخشري والمراد بالكتاب السورة
فيه والمراد بالكتاب السورة فيه وهي اشارة منه الى القول بخلق القران والسورة هي عند اهل السنة ترجع الى العبارة والعبارة
مخلوقة والكتاب عندهم بمعنى المكتوب فكتاب الله تعالى غير مخلوق لا بمعنى الكتابة والمكتوب في المصاحف هو القراءة
وهو الكلام القديم فهو غير مخلوق على ما تحققت دلائله في مقدمة هذا الكتاب والمكتوب عندهم ليس هو الكتابة كما ان
المقروء ليس هو القراءة فليتحرز من رد الزمخشري الكتاب الى السورة لان قوله هو السورة اشارة منه الى حصر الكتاب فيما
هو مسور محصور بادل واخر وهي العبارة اذ ليس القران عند المعتزلة والكتاب سوى العبارة المخلوقة وقد رددنا
عليهم ذلك في المقدمة وبينا ذلك من دلائل اهل الحق بما فيه شفاء الصدور فليتحرز من اشارته الاعتزالية واعلم
وفقكم الله البديع ان تسمية الكلام القديم كتابا عند اهل الحق كتسميته قرانا اما من الاسماء الدينية او لانه مكتوب بالكتابة
كما انه مذكور بالذكر كما تقدم بيانه في تسميته قرانا في المقدمة بما فيه كفاية ومعنى انزاله عند اهل الحق انه افهم الخلق فيفهمون

كما

عليهم ع

بعد ان لم يفهموه او يرجع بالتاويل ايضا الى ان الملك سمع و فهم و وعى القران وهو في المحل الاعلى وهي السموات
نودي ذلك بعبارته في الارض للانبياء عليهم فعبر عن ذلك بالنزول والانزال واوجب هذا التاويل ما علم من ان الله
سبحانه منزه عن الجهة والمكان كما ان صفاته العلى منزهة عن التغير والانتقال وصفات المخلوقين يستحيل عليها الانتقال
فاحق باستحالة ذلك الصفات القديمة صفات ذي الكمال والجلال فهذا الموجب لتاويل ما ذكر في حق القران من الانزال
قوله تعالى فلا يكن في صدرك حرج منه قال الزمخشري فيه اي حرج من تبليغه قال لانه كان خاف قومه وتكذيبهم //
واعراضهم عنه واذاهم وكان يضيق صدره من الاذى ولا ينبسط له و هذه العبارة من الزمخشري لا يليق بعلي مقام النبوة اذ
فيها القول بنسبة الحزن من المخلوقين الى من هو مبرء من ذلك لان مقامات الانبياء عليهم السلام مقامات معرفتهم
على الله تعالى اذ مقاماتهم هي اعلا مقامات البشر اجماعا واذا كان كثير من الاولياء لا يخافون ولا يرجون الا الله تعالى فيهون
عليهم في حق الله تعالى النفوس فكيف ما دون ذلك و هذا معلوم من احوالهم والمخلوقون عندهم بحكم الاموات في انهم ليس
لهم ضار ولا نافع ولا معط ولا مانع ولا واق ولا دافع وهذه ثمرة المعرفة بالله سبحانه فاحق بهذا الوصف الانبياء عليهم
السلام لتاكد عليهم بما لهم تعالى وتوالي ذلك على سواهم وانما معنى الاية عند اهل الحق اما فلا يكن في صدرك حرج منه وان
لم يكن من اهل ذلك كما قال تعالى فلا تكونن من الجاهلين وكقوله تعالى فلا تكونن من الممترين ولم يكن عليه السلام من اهل
ذلك ولكن للتنبيه على ابعاد اهل هذه الاوصاف وعظيم المنة عليه عليه السلام بان لم يجعله من اهل ذلك او يكون المعنى
على ان لا يكون في صدره حرج من تكذيب قومه للحق والقران المنزل عليه وذلك لعظم شانه عنده وعظيم علمه به فعظم
عليه تكذيبه وخاف ايضا على قومه العذاب العظيم بسبب ذلك واشفق عليهم فيكون معنى منه اي من تكذيب الخلق له
على عظم شانه والمعنى دعهم ولا يكن في صدرك حرج وخوف عليهم من تكذيبهم فان حكمهم الى خالقهم ان شاء هداهم
بفضله وان شاء عذبهم بعدله فكانت الامه عليه السلام ان يكذب القران لا لانه خاف قومه واذاهم على نفسه اذ ذاك كله
من اهون شئ عليه في حق الله سبحانه واذا هان على الصديقين والاولياء فاحق واولى ان يهون على الانبياء عليهم السلام
قال الله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب
الصابرين فاحق بذلك من جميع البشر نبينا عليه السلام لانه افضلهم بالاجماع **قوله تعالى** فلنقصن عليهم بعلم قال فيه
عالمين فسر قوله تعالى بعلم ذلك ولم يقل ما قال اهل الحق في هذه الكلمة من انها اثبات لعلم الله تعالى الذي هو صفة من صفاته
الواجبة له ازلا وابدا وترك لذلك هذا اعتزال منه لان المعتزلة ينكرون ثبوت صفاته تعالى القديمة وقد تحقق في مقدمة
الكتاب هذا وفي عقايد علماء الاسلام وجوب ثبوت صفاته تعالى بالبراهين القطعية وعلم بذلك رد ما ذهبت المعتزلة
من انه تعالى عالم بلا علم تعالى الله عن قولهم **قوله تعالى** والوزن يومئذ الحق قال الزمخشري فيه قولان فجعل القول
الاول ان الوزن حسي للصحائف وهذا هو الحق وقد صح حديث النبي عليه السلام بالنص على ذلك خرجه الائمة بنصه
عليه السلام على وزن الصحائف ثم جعل الزمخشري الوزن في القول الثاني معنويا وهو قول اكثر المعتزلة وهو باطل
لان حمل الاية على ظاهرها واجب اذ لا معارض والتاويل بغير ضرورة تحريف للقران والحاد كما قدمنا ذكره ولان رد الوزن
الى المدلول اعتزال حسي خلاف الاجماع والمسئلة مسئلة قول واحد واعتزال الزمخشري في عدها في قولين //
قوله تعالى فمن ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون قال الزمخشري فيه اعمال الموزونة التي لها وزن وقدر
وهي الحسنات فاجمل القول في هذه الاية ولم يفصل لان مذهب المعتزلة ان العاصي في هذه الاية ممن تخف موازينه
فيخسر نفسه فليحترز من اجماله ويرد عليهم قوله تعالى في تمام هذه الاية بما كانوا يظلمون اي يكذبون وهؤلاء هم الكافرون
والعاصي المومن لم يكذب بايات الله فلا يخسر نفسه لانه ممن تخف موازينه مطلقا لان بعض العلماء استخرج من دلايل
الشرع ان الاول ان ثلاثة وزنا ولا للايمان والاسلام فيرجح المومن ويخف الكافر وهذا هو المقصود في هذه الاية

وامثالها

وامثالها واذا رجح المومن فيه كان علامة على الوزنين الباقيين له فيوزن وزنا اخر فيما بينه وبين الله تعالى ثم يوزن وزنا
ثالثا فيما بينه وبين الخلق فان رجح في الوزنين الاخيرين نجا وان خف فيهما فهو في المشيئة ان شاء عذبه وان شاء غفر له وعوض
المظلومين فيما يختارونه ويرضون على ما ورد في الحديث وليس لكل الناس ذلك وان رجح فيما بينه وبين الناس وخف
فيما بينه وبين الله في المشيئة والمرجو الغالب النجاة وان خف فيما بينه وبين الناس ورجح فيما بينه وبين الله و في الناس من حسناته
التي بينه وبين الله تعالى فان وفت والا كان فيما بقي عليه في المشيئة ان شاء عذب وان شاء عوض المظلومين على ما تقدم بيانه
ولا يقع تعادل كفتي الميزان الا في القسمين الاخيرين منه اذ ليس في القسم الاول تعادل اذ لا يعقل ان ياتي احد بكفر مع ايمان
اذ على ابهامات احبط السابق منهما ثم اهل التعادل هم اهل الاعراف مقام بين الجنة والنار ردهم فيه الى اجل واذا كان من دخل
النار من العصاة فلا بد من خروجه منها الى الجنة على ما تقدم بيانه فاحرى واولى اهل الاعراف ولا غفران للكافر البتة وفي كلام
الزمخشري هنا ايضا وجه اخر من الاعتزال وهو قوله اعمال الموزونة الرجحان ليس الاعمال الموزونة فاوهم ذلك ان الرجحان
معنوي لا حسي للصحائف واثبات ميزان حسي توضع فيه الصحائف لان جمهور المعتزلة ينكرون الحسي ولا يثبتون الا
الرجحان المعنوي بالزيادة في الحسنات المعلومة عند الله تعالى وقد دلنا الحديث نصا على ثبوت الوزن الحسي للصحائف
فعلم بذلك الكثرة والقلة والرجحان ولا ضرورة للتاويل على ما تقدم **قوله تعالى** فاهبط منها قال فيه من السماء التي
هي مكان المطيعين ولم يقل من الجنة وهو اعتزال لان مذهب المعتزلة ان الجنة التي وعد المتقون لم تخلق بعد ومذهب
اهل الحق انها قد خلقت واعدت للمتقين وهي التي اهبط منها ادم عليه السلام وابليس وهي دار الخلد واستدلوا على
ذلك باجماع الامة وقد حققنا في المقدمة من دلائل اهل الحق على هذه المسئلة ما فيه كفاية **قوله تعالى** قال انك من المنظرين
قال الزمخشري فيه فان قلت لم اجيب الى استنظاره وانما استنظر ليفسد عباده ويغويهم ثم قال قلت لما في ذلك من ابتلاء
العباد وفي مخالفته من عظيم الثواب ثم قال وحكمه حكم ما خلق في الدنيا من انواع الزخارف وهو اعتزال لانه بنى كلامه هنا
على القول بالتحسين العقلي والتقبيح وقد تقدم الرد على المعتزلة في القول بذلك ثم بنت المعتزلة على ذلك القول بان //
التعريض للحسنات التي ينال بها الثواب واجب وبث الزخارف التي ينال باجتنابها الثواب ايضا واجب وكل ذلك باطل
ولا واجب على الله سبحانه بما تقدمت براهينه وانما خلق تعالى من ذلك ما خلق لانه شاء ذلك لا لاجل حامل حمله على
ذلك ولا موجب ولا علة ولا داعية لاستحالة ذلك في حقه تعالى لما تحققت براهينه في المقدمة من ابطال تعليل افعاله
تعالى ثم يلزم المعتزلة عكس مذهبهم لان التعريض للمعاصي والمحن مع القدرة على سعادة العبد بغير ذلك قبيح عندهم
وهو تعالى قادر على ذلك قطعا ولا وجوب عليه قطعا ايضا فلزمهم فعله تعالى للقبيح وهم يابون ذلك وان قالوا ليس بقادر
على ذلك كفروا وكذلك ان قالوا انه سبحانه تعرض لوجوب عليه فبطل قولهم وثبت بالدلائل ان الله سبحانه فعل من
ذلك بارادته ما هو قادر على ضده قطعا واستحال منه القبيح قطعا وعلم بطلان الوجوب عليه تعالى قطعا فلم يبق الا انه تعالى
فعل من ذلك ما شاء وله فعله من غير تعليل على ما تحققت دلايله في المقدمة **قوله تعالى** قال فبما اغويتني قال
في الاغواء وهو تكليفه اياه ما وقع فيه من الغي فلم يجعل الاغواء الا نفس التكليف وهو اعتزال ومذهب اهل الحق ان الاغواء
هو خلق ضد الهداية في القلب وهو خلق الله سبحانه بدليل ان كل مخلوق فهو خلقه تعالى كما تحقق بيانه في المقدمة
والغواية الموجودة في القلب عرض مخلوق فهو خلق الله تعالى فتعين في الاية بقاء الاغواء على حقيقته لتحقق ذلك بالادلة
عقلا وشرعا فلا يجوز هنا اخراج الكلام عن الحقيقة الى المجاز ثم لو جاز ذلك لم يكن الا لموجب ولا موجب هنا لذلك بل
الموجب قائم للحمل على الحقيقة فقط وهي دلائل العقول والشرع المنقول كما تقدم بيانه وكذلك الكلام في الهداية //
فهدايته تعالى الخاصة خلق الايمان في القلوب والهداية العامة هي الدعوة والبيان كما تقدم ذكره ويضل تعالى من
شاء بخلق الضلالة في القلب ايضا وكذلك الاغواء ثم قال الزمخشري هنا عن ابليس ولم يثبت كما ثبتت الملائكة

مع كونهم افضل منه ومن ادم انفسا ومناصب وفيه الاعتزال من وجهين الاول قوله بان الملئكة عليهم السلام افضل
من ادم عليه السلام وهو مذهب المعتزلة وجمهور اهل السنة على ان الانبياء عليهم السلام افضل والثاني هو قوله
افضل انفسا فجعل الفضل في المخلوقات بذواتها وانفسها وليس كذلك وانما الفضل في المخلوقين بحكم الله تعالى لا بجواهر
المخلوقين ولا باعراضهم وهذا الموضع هنا غلط فيه ابليس كما غلطت المعتزلة فيه حيث قال انا خير منه خلقتني من طين
فنظر الى الجواهر والاجسام وهما الطين والنار ولم ينظر الى حكم الله سبحانه بتفضيل من يشاء بفضله على من يشاء فطردوا
بعد وعلمت الملئكة ان الحكم في ذلك لله تعالى فسجدوا لادم عليه السلام عند الامر لهم بذلك ولم تقف معهم شبهة ابليس
والمعتزلة فقربوا واثنى الله عليهم وفي سجودهم لادم دليل على تفضيله لانهم ما قيل لهم اسجدوا اليه فيكون كالكعبة
او القبلة وانما قيل لهم اسجدوا له ولهذا لم فهم ابليس من قرينة هذا الامر تفضيل ادم على من امر بالسجود له قال ارايتك
هذا الذي كرمت علي ولا ذكر هنا في التفضيل لجوهر ولا لعرض ولا لعمل الا ترى ان ادم عليه السلام قال تعالى فيه فاذا سويته
ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين فلم يكن ادم عليه السلام تقدم له عمل ذكره القاضي ابو بكر رحمه الله في كتاب الهداية
بل تقدمت الاعمال للملئكة فلا نظر في ذلك لا الى الذات ولا الى الصفات بل الى الحكم الرباني وقد حققنا في المقدمة
ما يعول عليه من الدلائل في هذه المسئلة ثم قال الزمخشري والمعنى فبسبب وقوعي في الغي لاجتهدن في اغوائهم
تحرف قوله فيما اغويتني وصرفه عن ظاهره الى نفس وقوعه في الغي وهو اعتزال وباطل في الاعتقاد وتحريف للقران
ويبطله ما تقدم من بيان الدلائل القاهرة على ان الله تعالى هو المنفرد بالخلق لجميع المخلوقات ثم قال الزمخشري ويجوز ان
تكون الباء للقسم اي فاقسم باغوائك لاقعدن لهم ثم قال وانما اقسم بالاغواء لانه كان تكليفا من احسن افعال الله تعالى
لكونه تعريضا لسعادة الابد وهذا كله اعتزال وهو باطل من اوجه الاول انه بناه على التحسين العقلي والتقبيح وقد تقدم
ابطاله الثاني انه اخرج الاغواء عن حقيقته وتاوله بالتكليف عن خلق الغي في القلب والتاويل لغير موجب تحريف للقران
فهو الحاد محرم باجماع الامة الثالث انه يلزم المعتزلة ان يكون تعالى قد اغوى الطائعين لانه قد كلفهم كما كلف الكافرين
والعاصين والقول بهذا ضلال بعيد ثم اشار بقوله والغي الفساد ومنه غوي الفصيل اذا بشم والبشم فساد الى نكتة
اعتزالية وهو انه اذا كان فسادا فلا يضاف الى الله تعالى فبنت المعتزلة بمخالفتهم للحق على هذا التوهم واشركوا بالرب
تعالى في الافعال وجواب اهل الحق عن ذلك ان الاغواء خلق المعصية والمعصية فساد لمن قامت بمحله كسبا له وكان بها
عاصيا مخالفا لامر الرب تعالى لا فسادا ممن خلقها كما عقل ان الحركة الضرورية حركة ودلالة على الحدوث والافتقار لمن
قامت بمحله وكان بها متحركا لمن خلقها في محل المتحرك وهو الله تعالى وانما قلنا الحركة الضرورية لان المعتزلة يوافقون على
انها خلق الله تعالى وان نازعوا في الحركة الكسبية وقد بطل قولهم اولا واخرا ثم قال ومن تكاذيب المجبرة يعني اهل السنة
ثم قال ملحكوا عن طاوس انه قال في المسجد الحرام فجاء رجل من كبار الفقهاء يرمي بالقدر فجلس اليه فقال له طاوس
تقوم او تقام فقام الرجل فقيل له اتقول هذا الرجل فقيه فقال ابليس افقه منه قال رب بما اغويتني وهذا يقول
انا اغوي نفسي ثم كذبهم في النقل وتكذيبه لهم هو عين الكذب والخطا لانهم اعلم بما ينقلونه لانهم عدول هذه الامة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتاويل
الجاهلين وهذه صفة اهل السنة فقصت موافقتهم للكتاب والسنة وبراهين العقول بتحقق ذلك فيهم ثم ان نقلهم
وشهادتهم في هذه القضية شهادة بثبوت وشهادة المعتزلة شهادة بنفي والشهادة المثبتة قاضية على النافية
وايضا فشهادة اهل الحق فيها موافقة للحق فكانت احق بالتصديق من شهادة المعتزلة في ذلك لانها بضد ذلك
والحق احق بالتصديق من الباطل ثم اهل الحق لم يضيفوا القبائح الى الله تعالى وانما اضافوا له الحسن في عموم تعلق
قدرته تعالى بجميع المقدورات وخلق جميع المخلوقات كما وصف نفسه تعالى بذلك وقامت عليه البراهين القطعية
على ما تقدم

على ما ذكره في المقدمة وانما يثبت قبح الافعال بنسبتها الى العباد اذا خالفوا بها امر الامر تعالى ولا يخالف الرب تعالى
بافعاله امرا امر لاستحالة ذلك فاستحال القبح عليه تعالى في صدور افعاله عنه بخلاف حكم العباد ثم كم يكذب الزمخشري
وشيعته وبايات القران والاحاديث النبوية واجماع الامة وبراهين العقول على موافقة اهل الحق وهل يكذب بهذه
الشواهد كلها الا من مرق عن الدين ثم ان ما ذكره الايمة عن طاوس يعضده الكتاب والسنة من ان الله تعالى هو المنفرد
بالخلق لجميع المخلوقات يضل من يشاء بخلقه لضلاله ويهدي من يشاء بخلقه لهداه ويغوي من يشاء ويرشد من يشاء
وما ينقله الزمخشري وشيعته المعتزلة عن اشياخهم لا يعضده كتاب ولا سنة بل يبعضانه يكاد نعتهم اولى بالتكذيب
قوله تعالى ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوآتهما قال الزمخشري فيه وفيه دليل على ان كشف العورة من عظائم
الامور وانه لم يزل مستهجنا في الطباع مستقبحا في العقول وهو اعتزال لانه ليس في العقول تحسين ولا تقبيح وعلى ذلك
بنا الكلام هنا وقد ابطلناه في المقدمة وانما استقبحت المقبحات بالشرع المنقول قوله تعالى الا ان تكونا ملكين
من الخالدين قال فيه وفيه دليل على ان الملئكة بالملا الاعلى على ما تقدم ذكره من ان مذهب المعتزلة تفضيل الملئكة على
الانبياء عليهم السلام وليس لهم في هذه الاية دليل لانها محتملة ان يكون الملئكة اكثر عبادة لله تعالى فطلب ادم عليه
السلام ان يضيف الى اوصاف تكريم الله له وتشريفه بالعلم بالاسماء والمقامات الرفيعة التي حكم الله تعالى له بها من
غير عمل تقدم له كان ارادهم زيادة العمل للملكي العبودية شكرا لله تعالى على ما انعم به من التفضيل ووجه اخر وهو احتمال
ان يكون علم ان الملئكة تعمر الى قيام الساعة ولم يعلم تعميره هو فطلب دوام البقاء لدوام العبادة ولا معارضة
بين طلب البقاء بين طلب البقاء في العبادة وبين التفضيل والتشريف ويقوي هذا المعنى قوله تعالى بعد ذلك او تكونا
من الخالدين اي الباقين ويؤيده ايضا قوله تعالى في الاية الاخرى هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى قوله تعالى
الم انهكما قال فيه عتاب من الله تعالى وتوبيخ وتنبيه على الخطاء وهو كلام فاسد فهو الخطاء بعينه لان ما ورد في
ذكر الانبياء عليهم السلام في الشريعة يذكر كما ورد ولا يبدل ولا يتصرف فيه لانه متناول ويحتمل من التاويل ما لا يحتمل
ما يقوله الانسان فيهم من قبل نفسه لان العزيز له ان يطلق على عبيده ما لا يجوز لغيره ان يطلقه في حقهم كما انا نتلو
قوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى ولا يجوز لنا ان نقول كان ابونا ادم عاصيا او
من جملة العصاة فكذلك لا يجوز لنا ان نقول اخطا ولا كان مخطئا ولا صدر منه الخطا ولا وبخه الله لان الله تعالى
قد بين انه كان نسيانا قال تعالى فنسي فمن اخرج التلاوة عن موضوعها ومساقها فقد اخطا على الانبياء صلوات
الله عليهم وسلامه وقد تقدم في هذه المسئلة بيان في المقدمة قوله تعالى قالا ربنا ظلمنا انفسنا قال فيه
وسمياه ظلما وان كان صغيرا مغفورا لهما وهذا هو مذهب المعتزلة ان الانبياء عليهم السلام تقع منهم
الصغائر الا انها تقع مغفورة والتحقيق انهم لم تقع منهم صغيرة ولا كبيرة على ما تحقق بيانه في المقدمة والجواب
عن قولهما عليهما السلام ظلمنا انفسنا من وجهين الاول ان العظيم القدر يرى جلال الله سبحانه اعظم من ان يقوم
العبد بحقه والثاني هو انه يصح ان علينا ان الله تعالى له ان يكلف وله ان يواخذ بالنسيان اذ له تعالى ان يكلف بما لا
يطاق على اصل التحقيق في التوحيد فلا بد مع ذلك من الالتجاء الى الله تعالى بالافتقار والاستغفار قوله تعالى انه
يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم قال الزمخشري فيه دليل بين على ان الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان
اظهارهم انفسهم ليس في استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة وهو اشارة منه الى الاعتزال
من ان بعض الموجودات لا تصح رؤيته وان الوجود ليس بمصحح للرؤية وقد اقمنا قاطع الدلالة في المقدمة
على صحة رؤية كل موجود فما ذكره الزمخشري هنا لا يعول عليه وكم جاء في الحديث الصحيح وعن الصالحين ما يدل
على رؤيتهم وقد جاء في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ربط عفريتا من الجن تعرض له في صلاته الى سارية

المسجد وقال عليه السلام فلولا اني ذكرت قول اخي سليمان يعني قوله عليه السلام وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد
من بعدي لاصبح يتلاعب به صبيان المدينة او كلاما هذا معناه وكيف يعقل ان يتلاعب الصبيان بما لا يرون فدل
ظاهر ذلك كله على رؤيتهم وقد وقع الاتفاق على ان نبينا عليه السلام كان يرى الملائكة والشياطين ونقل القاضي
عياض في الشفا نحو ذلك وتسخيرهم لسليمان عليه السلام لا ينكر وقول العفريت انا اتيك به قبل ان تقوم من
مقامك فدل ظاهره على ما قلناه فوجب حمل هذه الاية على الاكثر فيكون قوله تعالى هو وقبيله عموم دخله التخصيص بما
تقدم جمعا بين الادلة والفاظ العموم قابلة للتخصيص الا ما قام الدليل على استحالة تخصيصه كقوله تعالى بكل شيء عليم
وكقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها على ما هو مقرر في اصول الفقه **قوله تعالى** انا جعلنا
الشياطين اولياء للذين لا يومنون قال فيه اي خلينا بينهم وبينهم لم نكفهم عنهم وهو اعتزال فقوله خلينا اي
لم نخلق اعمالهم وهو مذهب المعتزلة تعالى الله عن قولهم وعند اهل الحق ان الله تعالى هو الذي خلق وسوسة
الشياطين وقبول الكافرين لهم عند ذلك فانعقدت الولاية بينهم بذلك فوقع جميع ذلك بخلق الله تعالى هذا
هو معنى جعلنا والدليل لاهل الحق ما تحقق بيانه في المقدمة من ان الله تعالى هو خالق جميع المخلوقات فنقول هنا
هذا فعل مخلوق ولا خالق الا الله فهذا الفعل مخلوق لله تعالى فبطلت التخلية فبطل قول المعتزلة وصح ما قاله اهل
الحق **قوله تعالى** واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها اباءنا والله امرنا بها قال الزمخشري فيه كانوا يقولون
لو كره الله ما نفعله لنقلنا عنه وعن الحسن ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم الى العرب وهم قدرية مجبرة
يحملون ذنوبهم على الله تعالى واستشهد بالاية وهذا كله اعتزال ضمن فيه انواعا من التلبيس منها قوله كانوا يقولون
لو كره الله منا ما نفعله لنقلنا عنه وهذا القول نسبه اليهم ولم تشهد بذلك الاية ولا ورد في صحيح اثر فهو تقول
منه عليهم ولا ثم تعرض هو لهذا القول بعد ان نسبه اليهم بالابطال في زعمه ولم يات بشيء يعتمد عليه بل لم يات
بشيء يلتفت اليه في ذلك ولو قالت العرب ذلك لقالت الحق لقيام البراهين القاطعة العقلية والشرعية على صحة
ذلك ولما رد ذلك عليهم لكن لما رد عليهم ما قالوه علمنا انهم ما قالوا والله امرنا بها الا بمعنى الامر حقيقة من
لذلك كما فعل الزمخشري وحمل الكلام على حقيقته هو الاصل ولا موجب لتاويله فكان كلام الزمخشري هنا تحريف القران
فكان الحادا محرما بالاجماع فاكذب الله تعالى العرب في قولهم امرنا بها فقال قل ان الله لا يامر بالفحشاء ولم يقولوا
ارادها منا لان الارادة ليست هي الامر ولما توهم الزمخشري وشيعته المعتزلة ان الامر هو الارادة حملوا على
العرب مذهبهم الفاسد على توهمهم الفاسد والامر ليس هو الارادة على ما تقدم تحقيقه في المقدمة فلم
يلزم من قولهم امرنا بها ان يكونوا قالوا ارادها منا ولو قالوا ارادها منا على وجه بيان الحق والتوحيد لما رد عليهم
لانه صريح ما ورد في القران قال الله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقال تعالى فعال لما يريد والفعل كله فعله وقد
تقدمت براهين هذا كله فقال اهل الحق الله سبحانه اراد جميع الكائنات فمنها ما امر به ومنها ما لم يامر به وهو ما
عدى ذلك فمن امرنا بما لم يامر تعالى به فقد كذب على الله تعالى ومن قال اراد ما تعلقت ارادته تعالى به فقد صدق
والامر شيء والارادة شيء اخر اذ مخالفة الارادة يدل على النقص والعجز ومخالفة الامر ليس كذلك اذ بارادته
تعالى وقعت مخالفة امره لجعله لذلك علامة على عذابه وحكمه بذلك على ما قدره عليه بعدله وخلق الموافقة
في محل من قسم له السعادة بفضله فليس في هذا دليل على عجز ولا نقص ودلالة انه تعالى اراد منهم ما وقع منهم انه
تعالى خالقه اذ لا خالق سواه هل من خالق غير الله والفعل مفتقر عقلا وشرعا الى ارادة فاعله وعلمه
وقدرته المتعلقة بذلك الفعل والا لم يصدر وما ذكره عن الحسن لا يصح بمجرد نقل المعتزلة اذ لم تثبت عدالتهم
وقد قال علماء الاسلام كثيرا ما تنقول المعتزلة على الحسن رحمه الله الحسن اعلم وافضل من ان يقول مثل هذا القول

اذ فيه التناقض لان القدري هو مدعي القدر لنفسه ونافيه عن ربه فهو اسم ذم على ما تحقق بيانه في المقدمة في بيان
من القدري ويدعي القدري مع دعواه التقدير لنفسه انه خالق لفعله والجبري يعتقد ذلك فكيف ينسب الى الحسن الجمع
بين الضدين فعلم ان هذا ليس الا من تهافت الكلام المعتزلة وتقولاتهم وتلفيقاتهم لنصرة باطلهم والجبرية ليسوا
ايضا على حق لانهم نفوا الكسب والتفرقة بين المضطر والمجبور وبين المكتسب والمختار معلومة بالضرورة ومنكر الضروري
تسقط مكالمته وليس اهل الحق بقدرية ولا جبرية بل كما قال تعالى من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين
وكان بين ذلك قواما وخير الامور اوسطها على ما تحقق بيان هذا كله في المقدمة **قوله تعالى** قل ان الله لا يامر
بالفحشاء قال فيه لان فعل القبيح مستحيل عليه لعدم الداعي ووجوب الصارف وهو اعتزال من اوجه منها اخذه
للقبيح من غير وجهه فعند المعتزلة ان القبيح قبيح لعينه وحقيقته ولم يعلموا ان القبيح ليس الا للشرع على ما تحققت
دلائله في المقدمة فلو علمت المعتزلة ذلك لعلموا ان صدور القبيح من الله تعالى لا لوجه الداعي له تعالى والصارف
لانا قد ابطلنا القول بذلك من قبل بل لانه تعالى لا اله الا هو فلا امر معه في ملكه ولا ناهي اذ لا مشارك له في الالهية
فافعاله كلها بالاضافة اليه تعالى جميلة وبالاضافة الى الخلق تنقسم الى حسنة من حيث موافقتهم لها امر الامر
وقبيحة من حيث مخالفتهم بها ذلك وموافقتهم ومخالفتهم على وجه الكسب والخلق في ذلك كله لله على ما تقدم
بيانه وقول الزمخشري لعدم الداعي فقد بينا انه اعتزال وابطلناه من قبل وكذلك قوله ووجود الصارف ثم تهافت
كلام الزمخشري في اخذه في تفسيره قل ان الله لا يامر بالفحشاء انه لا يفعل القبيح واين الفعل من الامر لان الفعل شيء
والامر شيء اخر فلا يكون احدهما شرطا للاخر الا انهما متباينان لكن لما كان الامر بالفحشاء قبيح عندهم عقلا دخل في
في حقه تعالى عندنا نحن عقلا ولا امر عند المعتزلة ولا نهي له تعالى الا الاصوات والحروف المخلوقة لتفهيم الكلام
القديم على ما تقدم ذكره عنهم والرد عليهم في ذلك واثبات كلامه تعالى القديم ببراهينه فلاجل هذا الاعتقاد الفاسد
جعلوا امره تعالى ونهيه افعالا وهو لا يفعل القبيح فلا يامر به لان امره فعل له على ما ذكرناه وقد حققناه في المقدمة
ابطال هذا كله وابطال اعتقاداتهم الفاسدة وان كثرت **قوله تعالى** اتقولون على الله ما لا تعلمون قال فيه لا اضافة
القبيح اليه تعالى بناء منه على ما تقدم من اعتزاله وقد ابطلناه **قوله تعالى** قل امر ربي بالقسط قال فيه بالعدل
فلو اقتصر على هذا كان قوله حقا ولكن زاد من الاعتزال قوله وبما قام في النفوس انه مستقيم حسن فتعويضه اسم
العقول بالنفوس تلبيس ورد الاستقامة اليها هو قولهم بتحسينها وتقبيحها وقد تحقق الرد على المعتزلة في هذا
كله في المقدمة وقوله بعد ذلك عند كل مميز يبين قصده لما قلناه من اشاراته الى اعتزاله **قوله تعالى**
فريقا هدى لم يقل فيه خلق الهداية في محالهم وهو الحق ولكن قال وفقهم للايمان وعند المعتزلة ان توفيقه
لهم هو تركهم وما يصنعون فيلزمهم ان لا يكون وفقهم اصلا وهو نقيض ما اثبت الشرع من انه تعالى هداهم لان
هداهم يناقض تركهم ويلزمهم ان لا يكون تعالى قد هدى الكافرين وما اضلهم لانه عندهم ايضا قد تركهم ومن لم يفرق
بين الهدى والضلال وجعلهما معقولا واحدا فقد ضل ضلالا بعيدا وتسقط مكالمته مع ذلك ويلزم المعتزلة في ذلك
خرق الاجماع عند ما الزمهم انه تعالى وفق الكافرين وهداهم لانه تركهم عند المعتزلة وقد قدمنا ابطال القول
بالترك اذ لا خالق لمخلوق الا الله تعالى فما وجد في محالهم من الهداية فبخلقه تعالى فهو هاديهم والهداية المذكورة
في هذه الاية هي الهداية الخاصة واما العامة وهي الدعوة والبيان فلم يخص تعالى بها فريقا دون فريق **قوله تعالى**
وفريقا حق عليهم الضلالة قال فيه اي كلمة الضلالة وعلم الله انهم يضلون ولا يهتدون وهو اعتزال لان مراد
المعتزلة من قولهم كلمة الضلالة التسمية لهم بذلك خاصة وقوله وعلم انهم يضلون اي بانفسهم دونه تعالى
وقد اقمنا الدلائل على ان الله تعالى هو خالق ضلالهم وحقت عليهم كلمته بذلك بخبره الصدق وارادته الحق وتنفيذ

حسبي الله وكفى
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
١١٧٥ وكفى عبده

لخلق ذلك كله بقدرته قوله تعالى انهم اتخذوا الشياطين اولياء من دون الله قال فيه اي تولوهم بالطاعة
فيما امروهم به ثم قال وهذا دليل على ان علم الله تعالى لا اثر له في ضلالهم وانهم الضالون باختيارهم وتوليهم
الشياطين دون الله تعالى عن قوله وهذا كله اعتزال وضلال والرد عليه بما علم من ان الممكنات كلها يجب
توقفها في احد اوجه امكانها بدلا من ضده ومقابله الى مرجح واجب الوجود والا لزم التسلسل وعلمه تعالى
وان لم يغير المعلومات لكن ارادته خصصت الممكنات قطعا وقدرته تعالى ابرزت الى الوجود على ما تقدمت دلائله
والعلم متعلق بذلك كله على ما هو عليه بما علم الله تعالى انهم يضلون الا لانهم خصصهم بذلك بارادته على ما تقدم من
براهينه وتوليهم الشياطين من جملة اكسابهم التي نهتهم الشريعة عنها وقد علم العقاب على الاكساب وعلم ان الخالق
للكسب هو الله تعالى بدلائل ذلك كله وقول الزمخشري ان علمه هو بعلمه لا اثر له في ضلالهم تلبيس ومراده ولا
لارادته تعالى ولا لقدرته فليس بذكر العلم ومراده القدرة والارادة مع ذلك يدل على ذلك قوله بعد ذلك دون
الله تعالى فهذا هو التصريح بالكفر والعياذ بالله من سخط وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته ذلك كله ببيان وجوب افتقار
كل ممكن الى الواجب الوجود تعالى فاستحال الشريك عليه تعالى قوله تعالى قل هي للذين امنوا في الحياة الدنيا خالصة
يوم القيامة قال فيه هلا قيل للذين امنوا ولغيرهم قال قلت التنبيه انها خلقت للذين امنوا على طريق الاصالة
وان الكفرة تبع لهم فليحفظ هنا من اشارته الى استحقاق النعم على الله تعالى بالايمان والاعمال فاذا لم تعتقد هذه
النكتة الاعتزالية فلا باس بما بعد ذلك فالاية مبني ابناءها على الفضل لا على الاستحقاق والوجوب على الله تعالى
لاستحالة ذلك قوله تعالى ما لم ينزل سلطانا قال فيه تهكم وقد بينا هنا الاطلاق اجماعا قوله تعالى لا تفتح
لهم ابواب السماء قال فيه لا تصعد لهم عمل صالح ثم قال وقيل ان الجنة في السماء فعده لهذه المسئلة مسئلة قولين
حتى يقول فيها وقيل اعتزال لان المعتزلة تنكر انها الآن مخلوقة وكذلك يقولون في جهنم والرد عليهم في
ذلك باجماع الامة ذكره القاضي ابو بكر بن الطيب في الهداية وقد تحققت دلائل انهما مخلوقتان في المقدمة
قوله تعالى وكذلك نجزي المجرمين قال فيه وان كل من اجرم عوقب وهو اعتزال وهو قول بتنفيذ الوعيد
والرد عليه فيما تقدم ذكره دلائل في المقدمة من جواز الغفران عقلا وشرعا قوله تعالى ونودوا ان تلكموا
الجنة اورثتموها بما كنتم تعملون قال الزمخشري فيه بسبب اعمالكم لا بالتفضل كما تقوله المبطلة وهو اعتزال وضلال
وتعطيل لفضل الله تعالى ومناقضة لقوله تعالى ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله ولقوله ولولا فضل
الله عليكم ورحمته ولقوله عليه السلام في الصحيح ولا انا الا ان يتغمدني الله بفضله ورحمته ولدلائل
العقول القاهرة القاضية بانه تعالى الخالق لاعمال العباد فعلم ان ثوابه لهم على الاعمال الاصل فيها خلقه وهدايته
ولولا ذلك لما صح منها شيء لا وجودا ولا قبولا وقد تقدم الرد عليهم في هذه المسئلة بما فيه كفاية وان الثواب
فضل وعلى فضل مضاعفة العمل لهم فضل والكل فضل منه تعالى في الاولى والاخرى قوله تعالى ان قد وجدنا
ما وعدنا ربنا حقا قال فيه ولتكون حكاية لطفا لمن سمعها يحتمل من كلامه هنا لان المعتزلة اذا ذكروا
اللطف قصدوا به الوجوب وقد قدمنا ابطال ذلك عليهم في المقدمة وتبين انه لا واجب على الله تعالى
قوله تعالى وعلى الاعراف رجال قال فيه رجال من المسلمين من اخرهم دخولا في الجنة لقصور اعمالهم ثم
قال فيه وان احدا لا يسبق عند الله الا بسبقه في العمل وهو اعتزال والرد عليه بما علم وتقدم ذكره من تفضيل
الله سبحانه لادم عليه السلام وامر الملائكة بالسجود له حكما منه تعالى وتفضلا من غير عمل تقدم فاطلاق
الزمخشري القول هنا والاطلاق في موضع التقييد خطا لانه ورد في الشريعة الزيادة في الاجر على قدر الزيادة في
العمل هذا هو الاغلب وقد يفضل الله تعالى من يشاء فضلا منه واهل الحق لا يعطلون فضل الله تعالى كما تفعله

المعتزلة

المعتزلة وقد حققنا في المقدمة دلائل اهل الحق القطعية وابطال ما عليه المعتزلة ثم قال وان كل احد يعرف
ذلك اليوم بسيماه التي استوجب ان يوسم بها من اهل الخير والشر وهذا اعتزال تقصد به المعتزلة ان الاستحقاق العقلي
لذلك الوسم وهو عند اهل الحق من جملة الفضل والعدل على ما تقدمت دلائله قوله تعالى فصلناه على علم قال فيه
عالمين وهو اعتزال لانه حاد عن ان يقول فصلناه على علم اي صفة له تعالى وهو علم الله القديم الذي نص عليه القران من
غير تحريف وقامت عليه براهين العقول فانكرته المعتزلة كما انكرت سائر الصفات القديمة وقد تقدم الرد عليهم في ذلك
في المقدمة قوله تعالى مسخرات بامره قال فيه بمشيئته فصرف الامر الى الارادة وهو اعتزال اذ هو مذهب المعتزلة
وفيه انكار الكلام لله تعالى وقد تحقق الرد عليهم في ذلك كله في المقدمة ثم قال وكما يريد ان يصرفها سمي ذلك امرا على
التشبيه كانهن مامورات بذلك وهو اعتزال لانه انكار للكلام القديم كما تقدم وعند اهل الحق لا يمتنع تعلق الامر الذي
هو امر التكوين بالمكونات للدلالة على العز والطواعية من غير تعذر وكل ما صح في حقه تعالى وجب لانه تعالى لا يتصف بممكن
ولا ضرورة للتاويل فوجب الحمل على ظاهر ذلك قوله تعالى لينذركم ولتتقوا قال فيه ولتوجد منكم التقوى وهو اعتزال
لانه اضافة وجود الفعل الى العباد والرد عليه بما علم من انه لا خالق الا الله تعالى على ما تقدمت دلائله القطعية وكذلك
قوله بعد ذلك ولعلكم ترحموا بالتقوى ان وجدت منكم فيه ان وجودها منهم وهو اعتزال وفيه اشارة الى ان الرحمة
موقوفة على التقوى وهو اعتزال ايضا اذ فيه قطع رجاء العاصين من الرحمة وهو تنفيذ الوعيد على الوجوب وقد
ابطلنا عليهم هذا كله في مواضع من المقدمة قوله تعالى قد وقع عليكم من ربكم رجس وغضب قال فيه اي
حق عليكم ووجب بحق زمن اشارة المعتزلة في ذلك الى الوجوب العقلي لانه اعتقاد المعتزلة وقد ابطلناه ايضا عليهم
قوله تعالى اتجادلونني في اسماء سميتموها قال فيه في اشياء ما هي الا اسماء ليس منها مسميات لانكم سميتموها الهة
ومعنى الالهية فيها معدوم محال وجوده قال ومعنى سميتموها سميتم بها من قولك سميت زيدا
وهو اعتزال لانه قصد الاسم على التسمية فاحتاج ان يتاول سميتموها بمعنى سميتم بها وعند اهل الحق الاسم
يطلق ويراد به المسمى كما يقال شيء وذات يقال اسم وهو الاصل ثم تسمى التسمية اسماء لقيامها مقام الاسم في
الابانة عنه وقد قدمنا بيان هذا بدلائله من قبل فعلى ذلك لا يحتاج هنا الى تاويل لان التاويل على خلاف الاصل
ولا ضرورة محوجة اليه هنا فيكون المعنى هنا الا اسماء اي الا موجودات وهي الاصنام سميتموها وليس لتلك الموجودات
حقيقة الالهية التي اضفتم اليها وسميتموها بتسميات تسمى ايضا اسما كما تقدم بيانه وليس لها من معاني تلك
التسميات شيء البتة ومبنى الكلام في هذه التسمية بين اهل الحق والمعتزلة ان اسم الله تعالى بمعنى وجوده لم
يزل ولا يزال وهو هو وان اسمه تعالى بكلامه القديم لم يزل ولا يزال ايضا لكن هذا الاسم لا يقال هو الله تعالى
ولا هو غيره ويسمى تسمية والاول ليس كذلك وله تعالى اسم ثالث وهي تسميتنا لله تعالى المخلوقة وهي التي يدخلها
التعداد الى تسعة وتسعين وهي غير الله تعالى وتسمى اسماء وتسميات والاجماع منعقد من الامة على ان الله تعالى
لم يزل له جميع اسمائه الحسنى في الازل وصفاته العلى ولا يعقل ذلك الا على ما قلناه خلافا للمعتزلة حيث قالوا لم
يكن له تعالى في الازل اسم ولا صفة حتى احدث خلقه فهم سموه ووصفوه فقط تعالى الله عن قول الظالمين
الخارجين لاجماع المسلمين والمعاندين لقواطع البراهين وقد تقدم بسط هذه المسئلة في المقدمة بدلائلها
قوله تعالى هذه ناقة الله لكم اية قال فيه موجبة للايمان والموجب للايمان هو الله تعالى والايات دلائل محصلة
للعلم والموجب وقد تقدم ان النظر في الدلائل لا يوجب العلم ولا يوجده ولا يولده بما فيه كفاية في المقدمة
قوله تعالى فعتوا عن امر ربهم قال فيه وامر ربهم ما امر به على لسان صالح من قوله فذروها تاكل في ارض
الله ثم قال او شان ربهم وهو كله اعتزال لانه حاد في الوجهين عن ان يثبت امر الله بمعنى كلامه القديم المتعلق

بجميع المامورات وقد تحقق برهان اثبات كلامه تعم القديم في المقدمة بما فيه كفاية فوجب حمل الامر في هذه
الاية على الحقيقة دون المجاز قوله تعالى شهوة من دون النساء قال فيه مفعول له اي الاشتهاء لا حامل لكم
عليه الا مجرد الشهوة وانه لا داعي لهم من جهة العقل اليه كطلب النسل ونحوه وهو اعتزال لان الافعال عند المعتزلة
لها دواع من جهة تحسين العقول وتقبيحها وان الشرع لا ترد احكامه الا تابعة لذلك وهذا كله باطل عند اهل الحق
وقد حققنا في المقدمة بيان ابطال ذلك كله بالدلائل القطعية وتبين ان الحسن ما حسنه الشرع وكذلك القبيح
فيكون الكلام على معنى لا حامل لكم سوى الشهوة دون مراعاتكم للامر والنهي الشرعيين دون النظر الى داع من
جهة تحسين العقل وتقبيحه كما تدعيه المعتزلة وقد تقدم بطلان القول بذلك قوله تعالى قد جاءتكم بينة
من ربكم قال فيه شاهد بصحة نبوتي اوجبت عليكم الايمان بي وهي اشارة الى الاعتزال على ما تقدم الرد عليه في
ذلك ايضا وانما يقال هنا بينة محصلة من غير ايجاب ولا توليد فيفرق بين المحصل للعلم والموجب اذ التحصيل
اعم في الارتباط من الايجاب ثم قال ولانه لا بد لمدعي النبوة من معجزة تشهد له وتصدقه والا لم تصدق دعواه
اطلق القول في تقييد فكان مردودا واشارته الاعتزالية هنا انكار ما علم من النبوة تثبت للنبي ان لو اسمعنا الله
تعم كلامه واعلمنا بخبره بصدق نبيه فيما يدعيه لكن لما انكرت المعتزلة كلام الله تعم اطلقت القول بانه لا ثبوت
للنبوة الا بالمعجزة دون الوجه الذي ذكرناه لما ذكرناه نعم لو قالوا لا بد في صحة النبوة من دليل له على صدق النبي
من اي وجه صح ذلك لصح قولهم قوله تعالى وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله قال فيه والانبياء لا
يجوز عليهم من الصغائر الا ما ليس فيه تنفير فضلا عن الكبائر فضلا عن الكفر فاجاز عليهم من الصغائر ما ليس فيه
تنفير وهو اعتزال لم بناه على منع التنفير وهذا مبني على التقبيح العقلي وقد ابطلنا ذلك في المقدمة وقد بينا
انهم معصومون من الصغائر ايضا تحقيقا هنالك ثم اجاب الزمخشري عن هذه الاية في قوله الا ان يشاء الله
بان ذلك حمل على تغليب الجماعة ومراده قومه وان كان هو بريئا من ذلك ويصح على مذهب اهل الحق في تفسير
الاية ان يكون عليه السلام اخبر عن الجواز العقلي وصرف العصمة عن ذلك الى مشيئة الله تعم ولا قبح في ذلك
عقلا لو وقع خلافا للمعتزلة ويحتمل عدم ذكر الزمخشري لهذا الوجه ما نبهنا عليه من انه مخالف لمذهبه الاعتزالي
ثم قال فان قلت وما معنى قوله الا ان يشاء الله والله متعال ان يشاء ردة المومنين وعودهم في الكفر ثم قال قلت
معناه الا ان يشاء الله خذلاننا ومنعنا الالطاف لعلمه انها لا تنفع فينا وتكون عبثا والعبث قبيح لا يفعله الحكيم
وهذا كله اعتزال يرد عليه ما علم وسبقت دلائله في المقدمة من ان الله هو الخالق لكل مخلوق وردة من ارتد خلقه
فلا بد من ارادته له لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه وقوله ومنعنا الالطاف تهافت من القول لانهم
لا يرجعون في الالطاف الى معقول كما تقدم بيانه وقوله لعلمه انه لا تنفع فينا غنية منه ومن شيعته عن
العلم بالواجب والجائز والمحال وهي العلوم الضرورية الاول والخارج عنها تسقط مكالمته فضلا عن مناظرته
فكل جوهر وجسم في العالم قابل لما يخصصه به خالقه تعم بما علم من امكان ايمان الكافر وكفر المومن والكل
من الممكنات قابل فلم يكن شيء من ذلك مخصصا الا بارادته القديمة وتعلق العلم بذلك من تخصيص ارادته
للمخصصات على ما هي عليه وقد تحقق بيان هذا كله وبرهانه في المقدمة وبها فت كلامه ايضا ظاهر هنا من
وجه اخر وهو انه اعلم تعالى ان الالطاف لا تنفع فيهم على ما زعمت المعتزلة وجب ضلالهم ولا يمكن غيره
ولا تعلق للمشيئة بواجب ولا بمحال فكيف يعقل تعليقه بالمشيئة مع وجوبه فيبطل على مذهبهم معنى الاية وكل كلام
يودي الى ابطال الحق فهو الباطل ثم قال ويجوز ان يكون قوله الا ان يشاء الله حسما لطمعهم في العود لان مشيئة الله
تعم لعودهم في الكفر خارج عن الحكمة وهذا اعتزال ايضا وضلال بعيد يبطله ما علم من ان الله تعم خالق لكل مخلوق

ومخصص

ومخصص لكل ممكن وقد شاهدنا من ارتد عن الاسلام الى الكفر وردته خلق الله تعم والخلق مشروط بارادة خالقه
فوجب تعلق ارادته تعالى بذلك فلم يكن محالا ولا قبيحا اذ لا قبح في افعاله تعم بالاضافة اليه وقد نص تعم على ذلك بقوله
يضل من يشاء ويهدي من يشاء فكانت مشيئته تعم لكل كائن واجبة والا لم يكن فحرفت المعتزلة الاية وبدلتها هذا
التبديل الشنيع كما تراه والدلائل الشرعية والعقلية قاضية عليهم في ذلك بالرد لاعتزالهم على ما تحقق بيانه في المقدمة
ثم لا يجوز ما قاله هنا من وجه اخر وهو انه لا يجوز ان يقال الا ان يشاء الله المحال لانه لا تعلق للمشيئة بالمحال فيوهم اطلاق
ذلك جوازه نعم يجوز ان يقال لا يكون كذا حتى يكون المحال كما قال تعم ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ولم يقل
حتى يريد الله ان يلج الجمل في سم الخياط لانه كالمتناقض من القول لان ذكر المشيئة يشعر بالجواز وكونه مستحيلا يقتضي الاحالة
وكلام يشعر الى جمعها متناقض فالقران معصوم منه اجماعا ووجه اخر في ابطاله وهو انه قد زال الزمخشري هنا ان
هذا النبي الكريم على مذهب المعتزلة لو قال ذلك على قصد ما حمل عليه الزمخشري كلامه والاعتزال باطل وضلال بالبراهين هين
القطعية على ما تحقق في المقدمة فالانبياء معصومون منه اجماعا فبطل ما نسبه الزمخشري اليه اجماعا ويلزمه ايضا
ان يكون هذا النبي الكريم غير عالم بالحقائق وفيه تجهيل الانبياء وهو كفر لانه جعله ملحقا الجائز المعلوم جوازه //
بالبراهين بل ببداهة العقول بالمحال والرسل عليهم السلام منزهون عن ذلك فظلموا قوله تعالى فظلموا بها
اي فكفروا باياتنا قال اجرى الظلم مجرى الكفر اي كفروا بها واضعين الشيء غير موضعه وهو موضع الايمان وهو
اعتزال وقول المعتزلة في الظلم هو وضع الشيء غير موضعه كلام مجمل والمجملات لا تستعمل في الحدود وتعريف
اهل الحق احق انهم قالوا الظلم هو التصرف في ملك الغير بغير اذنه وبنت المعتزلة حدها في ذكرهم موضعه على
التحسين والتقبيح العقليين وقد تقدم ابطاله قوله تعالى وجاءوا بسحر عظيم قال فيه روي انهم لو نوا حبالهم وعصيهم
وجعلوا فيها ما يوجب الحركة وهو كلام يشير الى القول بالتولد وهو باطل بما تقدم ولا توجب الحركة شيئا بالبرهان
القطعي وانما يخلقها الله تعم من العدم تارة عند شيء وتارة لا عند شيء قوله تعالى فاذا هي تلقف ما يافكون قال
ورفعها موسى فرجعت عصا كما كانت واعدم بقدرته تلك الاجرام العظيمة او فرقها اجزاء لطيفة ولم يذكر فيه
وجها ثالثا وهو صحة خلق الحجاب عنها مع اجتماعها لان المعتزلة تجعل من الموانع من الرؤية لطافة الجسم
وليس كما زعموه وانما المانع ضد الادراك الحال محلا بدلا منه وقوله اولا منه وقوله اولا واعدم بقدرته تلك
الاجرام ولم يقل بقطع الاعراض عنها لان الاعراض عند المعتزلة يصح بقاؤها فعدل لاجل ذلك عن قطع الامداد
بها فينعدم الجوهر وبقاء الاعراض باطل والاعدام بالفعل لا يصح ايضا لان قولك فعل العدم هو فعل لا شيء
وفعل لا شيء هو لم يفعل شيئا فكيف يعقل ان يكون لم يفعل شيئا فعلا وهل هذا الا عين التناقض فلم يبق الا اعدام
الا بقطع الاعراض لم تنعدم اذ لا تنقطع عنها اعراض اخر والا التسلسل وعدمها معلوم ضرورة فبقاؤها محال //
وللمعتزلة في الاعدام والفناء خبط كثير لا يصح لهم منه شيء قوله تعالى فينظر كيف تعملون قال فيه يجازيكم على حسب
ما يوجد منكم وهو اعتزال من وجهين الاول قوله على حسب ما يوجد منكم فيه تعطيل الفضل وهو مذهبه
وقد قال تعم يجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله والثاني قوله يوجد منكم اذ هو مقتضى ان
افعالهم خلق لهم وقد ابطلنا ذلك عليهم في المقدمة قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قال فيه في كون الحسنة
معرفة والسيئة نكرة في الاية قال لان حسن الحسنة كالواجب لكثرته واتساعه واما السيئة فلا تقع الا في الندور
فيتحرز من قوله كالواجب لما تشير اليه المعتزلة من وجوب المصالح واللطف ولا واجب على الله تعم لشيء من
ذلك كما تحققت دلائله في المقدمة والتعريف هنا يكون لمجرد كثرة الجنس تفضلا من الله تعم والتنكير لمجرد الندور
قوله تعالى وجاوزنا ببني اسرائيل البحر قال فيه ثم اتبعه تعم اقتصاص نبإ بني اسرائيل وما احدثوه من عبادة

البقر وطلب روية الله تعالى جهرة وغير ذلك من انواع الكفر وهو اعتزال لانه عد طلب الروية من انواع الكفر وهو
اعتزال وفيه تكفير موسى عليه السلام وجميع الامة المجمعة على صحتها وطلبها بقولهم اللهم اجعلنا من اهل النظر
الى وجهك الكريم ومن انتهى الى هذا الحد فقد كفر لان تكفير الانبياء كفر وقد تحقق في المقدمة ذكر دلائل صحة
الروية لله تعالى ووقوعها بما فيه شفاء للصدور قوله تعالى ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال الزمخشري
وتكليمه ان يخلق الكلام منطوقا به في بعض الاجرام كما خلقه مخطوطا في اللوح وهو اعتزال لانه انكار للكلام القديم
وهو الذي قامت البراهين القطعية على ثبوته على ما تحقق بيانه في المقدمة وهو الذي سمعه موسى الكليم اجماعا
ومما يدل على انه سمعه حقيقة قوله تعالى تكليما اكده بالمصدر لرفع المجاز ولا ضرورة لتاويل ذلك فتاويله من المعتزلة
تحريف والحاد وقد بينا انه كما عقل وجوده تعالى من غير شبه للمخلوقين فليعقل له تعالى كلام لا يشبه كلام المخلوقين
وكما عقلت رويته تعالى على ما تحقق بيانه وبرهانه في المقدمة فليعقل سمع كلامه القديم من غير صوت ولا حرف
وقوله بعد ذلك انه روي ان موسى عليه السلام كان يسمع ذلك الكلام في كل جهة يقصد به نصرة اعتزاله ولو
صح هذا النقل عن معتبر لحمل على ان موسى عليه السلام كان خلق له السمع في كل جوهر من ذاته فيرجع الجهات
نسبة لا للكلام لان الصفات لا تتحيز فلا تحل في الجهات قوله تعالى ارني انظر اليك قال فيه فان قلت كيف
طلب موسى عليه السلام ذلك وهو من اعلم الناس بالله وبصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز ثم قال وبتعاليه عن
الروية التي هي ادراك لبعض الحواس وذلك انما يصح فيما كان في جهة وما ليس بجسم ولا عرض فمحال ان يكون في
جهة ثم قال ومنع المجبرة احالته في العقول غير لازم وعنى بالمجبرة اهل الحق وهم اهل السنة والجماعة ثم قال وكيف
يكون طالبه وقد قال حين اخذت الرجفة الذين قالوا ارنا الله جهرة اتهلكنا بما فعل السفهاء منا الى قوله تعالى تضل
بها من تشاء وتهدي من تشاء فتبرأ من فعلهم ودعاهم سفها وضلالا ثم قال قلت ما كان طلبه الروية الا
ليبكت هولاء الذين دعاهم سفها وضلالا وتبرأ من فعلهم وليلقمهم الحجر لانهم حين طلبوا عليهم الروية انكر
عليهم الروية فلجوا فارادان يسمعوا النص من عند الله باستحالة ذلك وهو قوله تعالى لن تراني فلذلك قال ارني وهذا
الكلام جمع فيه الزمخشري بين انواع من الاعتزال وضروب من الضلال والتقولات والعدوان على موسى عليه
السلام وعلى القران وعلى لسان العرب وعلى المعاني المعقولة وعلى الله ورسوله ودينه فمن ذلك بناوه انكار روية
الله تعالى على لزوم الجهة عن ذلك وهو باطل بما بيناه في المقدمة من الدلائل على ان الروية ليست مرتبطة بالمقابلة
وفي ذلك بلاغ لاولي الالباب وبينا ان من الموجودات الحادثة ما يرى من غير مقابلة فاحرى واولى الموجود
القديم تعالى وان السماء ترى في الماء وان عقل الرائي عن الماء المقابل لوجهه فالمقابل غير مرئي له والمرئي له غير
مقابل لوجهه ولا لعينه وقوله في اهل السنة مجبرة غلط منه وجهل بالمذاهب لان اهل السنة قائلون بالكسب بقدرة
حادثة معلومة الوجود بالضرورة والجبرية لا يقولون بذلك على ما تحققت هذه المسئلة ايضا في المقدمة ثم لما علم
بالبرهان العقلي والشرعي جواز روية الله تعالى تعين صرف قول موسى عليه السلام اتهلكنا بما فعل السفهاء منا
الى عبادتهم العجل دون طلب الروية اذ لا موجب لتعيين طلب الروية لمطلق لفظ بما فعل لانه محتمل لاوجه كثيرة
من الفعل دون الطلب ويحتمل عوده الى طلب الروية مع تقدم نهيهم عن ذلك لان الله تعالى خص برويته اهل
اختصاصه واكرامه دون غيرهم لا لمجرد طلب الروية لانها جائزة بما تقدم من البراهين وقوله بناء على ما توهمه ما كان
طلبه الا ليبكت هولاء قول باطل بما علم من ان العالم بالله تعالى لا يسال الحق عليه لا لنفسه ولا لغيره اما ان موسى
عليه السلام كان عالما بالله فمعلوم بالاجماع واما ان العالم لا يسال الحق فلانه تهاون بالربوبية وهو في حق موسى ممتنع
بما وجب من عصمته وتقدير سواله لغيره فيه التهاون ايضا بالربوبية فامتنع كالاول وايضا فالادب الواجب اذ ذاك

ان تقول

ان يقول الاهنا وخالقنا زدني علما بامتناع الروية وبصر هولاء حتى يعلموا ذلك وانما سوال الروية مع العلم باستحالتها
فلا يليق بالعقلاء فاحرى واولى بالانبياء عليهم السلام وقوله بعد ذلك فاراد ان يسمع النص من عند الله باستحالة
ذلك وهو قوله لن تراني جهل من الزمخشري بالنص ما هو لان كلمة لن ليست بنص في استحالة الروية كما توهم وفيه تجهيل
من الزمخشري للنبي الكريم وهو موسى عليه السلام حيث فسره باعتقاد موسى عليه السلام ان هذا نص وحاشاه
مما نسبه الزمخشري اليه ثم قال بعد ذلك في قول موسى عليه السلام ولم يقل ارهم قال لانه اذا زجر عما طلب وانكر
عليه كان غيره اولى وهذا من الزمخشري تقول على الله تعالى وعلى موسى عليه السلام ولا زجر في الاية ولا انكار وانما
فيها مجرد اخبار يقتضي انه لا يراه في الحال على قول بل قد قال الطبري وغيره من المفسرين ان معنى هذا الكلام لن تطيق
رويتي صابرا فان رايتني صعقت كما تدكدك الجبل دقوله ولان الرسول امام امته فكان ما يخاطب به او ما يخاطبهم
غير لازم في كل موضع لصحة سواله في هذا الموضع لنفسه فقط وهو ظاهر السوال ولا يعدل عن الظاهر الا لضرورة
توجب التاويل ولا ضرورة هنا فلا تاويل وقوله ايضا في قول موسى عليه السلام انظر اليك قال وان ما فيه من
المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم دليل على انه ترجمة عن مقترحهم وهذا غلط من الزمخشري ودعوى باطلة
وليس فيه شيء مما قاله من التشبيه ولا التجسيم بما تحقق بيانه في المقدمة من ان الروية غير مرتبطة بالمقابلة
لان الله تعالى يرى نفسه ويرى خلقه من غير مقابلة فانفك الربط الذي توهموه فلم يلزم ما قالوه الى غير ذلك من
الدلائل التي حققناها في المقدمة وهم ان يقولوا يرى الله تعالى نفسه وخلقه او قالوا يراهم من مقابلة فيلزم كفرهم
بالصراح ثم ثنا الزمخشري بعد ذلك على اشياخ شيعته القدرية كواصل بن عطا الغزال وعمرو بن عبيد بن باب وابن
بن سيار النظام وابي الهذيل العلاف والجبائي وابنه ابي هاشم اعتزال منه ومجرد دعوى وشهادة غير مقبولة
لانها لشيعته وهي ايضا مجرحة لقوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة وغير ذلك من الايات والاحاديث
التي تقتضي ذمهم والبراءة منهم ونسبته لهم الى المعرفة في انكارهم الروية والنظر الى الله تعالى بمعنى الروية باطلة لانه محض
جهل منهم ومنه لانه اعتقاد للمعتقد على خلاف ما هو عليه بما علم وتقدم من الدلائل القطعية من صحة روية الله
تعالى عقلا وشرعا وقوله لن بمعنى ان فعله ينافي حال تقول وزيادة على اهل اللسان غير صحيحة وليست كلمة لن الا لنفي
سيفعل فقط كما نص عليه سيبويه في كتابه وقولنا سيفعل لا يقتضي تابيد الوقوع الفعل بل يخرج عن عهدتها
ومقتضاها بفعل مرة واحدة فالحرف النافي لها ناف لمرة واحدة فقط لا نفيا دائما كما توهمته المعتزلة فبطل ما تقوله
الزمخشري على لسان العرب في هذه المسئلة من ان تقتضي الاستحالة وقد بينا انها لا تقتضي الدوام فاحرى ان لا
تقتضي الاستحالة هذا مقتضى لفظ لن فان قلت فما معنى قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا قلت الاستحالة في هذه الاية ليست
من لفظ لن لما قدمنا بيانه من حكمها في لسان العرب ولكن الاستحالة معلومة في لن يخلقوا ذبابا من دليل من خارج
وهو دليل العقل على استحالة ان يخلق احد غير الله شيئا البتة وقول الزمخشري في قوله تعالى لا تدركه الابصار انه نفي
للروية فيما يستقبل ليس له فيه دليل لان الادراك قد يحمل على الاحاطة واللحاق فنفاه تعالى دون الروية لو حمل على
الروية كان محمولا على الدنيا فقط لا لمطلق الاستقبال لانه تعالى قيد هذا الاطلاق بقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى
ربها ناظرة وقوله ان لن لان المنفي يعني بل هو مناف لصفاته تعالى مجرد دعوى بلا منه باطلة بما تقدم بيانه من برهان
صحة رويته تعالى شرعا وعقلا في الدنيا والاخرة وقوله ايضا ولكن انظر قال اي انظر الى ح فلا تطلبه ولكن عليك
بنظر اخر وهو ان تنظر الى الجبل الذي يرجف بك وبمن طلبت الروية لاجلهم كيف اجعله دكا بسبب طلبك للروية
لتستعظم ما اقدمت عليه بما اريك من عظيم اثره كما قال عن دعا النسبة الولد اليه في قوله وتخر الجبال هدا ان
دعوا للرحمن ولدا وهذا من الزمخشري تبديل وتزيين للباطل وغلو في تحريف كتاب الله ومجرد دعاوى بلا دليل

عليها وتخليط فتارة يقول ان سوال موسي عليه السلام للروية انما كان لقومه ليبين لهم وهذه عبادة ايضا
وتارة يقول لتستعظم ما اقدمت عليه وكيف يستعظم ما هو قربة وهل هذا الا تناقض من القول ثم جعله نسبة الروية
لله تعالى كنسبة الولد باطل لان الشرع والعقل اثبتا روية الله تعالى واحالا الولد عليه فكيف يستويان الا عند من خذل الله
عقله واعمى بصيرته حتى يقنع في العقليات بتخيلات واوهام كاذبة وتمويهات ان ثبتت حقيقة لهذه الطريقة
قوله تعالى فان استقر مكانه قال الزمخشري فيه تعليق لوجود الروية بوجود ما لا يكون من استقرار
الجبل مكانه حين يدكه دكا ويسويه بالارض كلام باطل من الزمخشري لان الله تعالى قال فان استقر مكانه استقرارا
في المستقبل مطلقا ولا اشعار للمطلق بالمقيد والمقيد هو الزمان التدكدك واذا لم يشعر المطلق بالمقيد تعين حمل الجبل
على اطلاقه واستقراره على الاطلاق ممكن فكان المعلق به وهو الروية ممكنا فالروية ممكنة وكون الجبل بعد ذلك لم يستقر
مسئلة اخرى لبيان ما وقع لا لبيان ما امكن لان الامكان اعم من الوقوع اذ كل واقع ممكن وليس ابدا تكون الا اعم
فالدليل من الاية لاهل الحق لا للمعتزلة ثم اخذ الزمخشري يلفق تلفيقات على حسب توهمه لاعتزاله فقال الا ترى
كيف بنى الوعيد بالرجفة الكائنة بسبب طلب النظر وكلامه هنا باطل ايضا اذ لا قطع بان رجفة الجبل وصعق موسى
عليه السلام كان عقابا لطلب الروية كيف والان فرغ الزمخشري من قوله انما طلب الروية ليبكت قومه وليسمعهم
النص بمنع ذلك ويعلمهم وهل هذه الا فرية فكيف يعاقب بالصعق على التعليم والارشاد وهل هذا الا حيرة من
خذل الله عقله وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة وقد قدمنا بيان عصمة الانبياء عليهم السلام حتى
حتى عن الصغائر تحقيقا فلم يبق لاجل ذلك التحقيق الا ان يكون دك الجبل اظهار القدرة والعظمة وبيانا لبعد
اصطبار المخلوقين عند روية الله تعالى لعظيم امر ذلك واختصاص الله تعالى لمن اراه وثبته عند ذلك وهو نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج على ما ذهب اليه ابن عباس وطائفة من الصحابة رضي الله عنهم **قوله تعالى**
فلما تجلى ربه للجبل قال فيه فلما ظهر اقتداره وتصدى له امره وارادته وهذا من الزمخشري تحريف لكتاب الله تعالى
لانه تاويل لغير ضرورة والحق حمل الاية على ظاهرها من انه تعالى ادى الجبل وجوده تعالى بان خلق الحياة والروية
له تعالى والقدرة الربانية صالحة لذلك وقد قدمنا بيان امكان ذلك فتدكدك الجبل عند ذلك لعظمة الله سبحانه
وبهذا يتزن الكلام في سوال موسى عليه السلام الروية فكانه يقال له ان لم يصطبر الجبل للروية على شدة بنيته
فكيف تصطبر انت ولو لم يكن الا دك الجبل فقط من غير روية منه لله تعالى لم يتزن جواب سوال الروية اذ كيف
يجاب بمن لا يرى ثم قوله تعالى تجلى ربه للجبل يشهد ظاهره بما قلناه ولا ضرورة للتاويل فلا يصح تاويل والا كان تحريفا
للقران والحادا فلو اجيب موسى عليه السلام بالقدرة على الجبل فقط من غير رويته لم يكن في الكلام نسبة في الجوا ب
لسواله الروية ولا بد من المناسبة ونفي تنافر كلمات القران فلزم ان يكون لاجل ذلك اجيب وما ظهر عندها
في الجبل فكذلك يظهر فيك ان رايت ربك على قول الطبري وغيره وذكره القاضي ابو بكر في الهداية الا من الناس
من قال ان موسى عليه السلام راى الله تعالى في ذلك المقام قلت وحمل قوله تعالى لن تراني على معنى لن تطيق رويتي او
لن تراني صابرا بعد ذلك واستدل قوم على صحة هذا القول بعطف الكلام بالواو المشركة في المعنى في قوله تعالى
وخر موسى صعقا ولو كان صعقه لاجل تدكدك الجبل لقال فخر بالفاء المعقبة فلما اتى بالواو المشركة دل ذلك على
ان المعنى الذي لاجله صعق موسى عليه السلام هو المعنى الذي لاجله تدكدك الجبل وقول الزمخشري بعد ذلك
روي ان الملائكة مرت عليه وهو مغشى عليه فجعلوا يلكزونه بارجلهم الى اخر كلامه هنا اللائق بمنطقة الخلف
ونفوله لا بالنفس والملائكة المقربين وروايته في ذلك رواية مفتراة لا اصل لها ومقام موسى عليه السلام
مبرا عن ذلك لوجوب عصمته والملائكة ايضا معصومون عن مثل ذلك القول لنبي مكرم عند الله تعالى فالكل
معصومون

معصومون عن فرية الزمخشري وشيعته المعتزلة عليهم ثم غفل الزمخشري هنا ايضا فانه قال اولا ان موسى عليه
السلام انما سال الروية لقومه ليقيم عليهم الحجة ثم يقول الان بعدما قدمه من ذلك انه عوقب بالصعق فما
قالت له الملائكة على ما افتراه الزمخشري وشيعته وهل اقامة الحجة الا عبادة يثاب عليها فكيف صارت جريمة
يعاقب عليها وهل هذا الا محض تخليط يشهد بفساده وخروجه من الحق كل ذي عقل سليم **قوله تعالى** فلما افاق
قال سبحانك قال فيه انزهك مما لا يجوز عليك من الروية وانا اول المومنين بانك لست بمرئي ولا مدرك بشي من
الحواس وهذا اعتزال كله وكلام باطل وتقول على موسى ما لم يقله لان الانبياء عليهم السلام قد علم انهم معصومون
من الجهل بالله تعالى ومن المعاصي وقد تقدم بيان ذلك فلم يبق الا ان يكون قوله تبت اليك اما ترقيا من مقام
الى مقام اعلى منه اولان المعظمين عند الله تعالى متى راوا اية جددوا مع الله تعالى توبة ويحتمل تبت اليك من
طلب الروية قبل ان استاذنك في ذلك اذ لازم الانبياء عليهم السلام تلاحظ دقائق الاداب مع الله تعالى من غير
وقوع في كبيرة ولا صغيرة كما تقدم بيانه او تبت اليك مما تقدم من قتل القبطي قبل النبوة لان الكلام يحتمل ذلك
كله او لوجه اخر مما ليس فيه صغيرة ولا كبيرة مما يعلمه الله تعالى وكذلك قوله عليه السلام سبحانك اي تنزيها لك
من السوء قال ابو اسحاق الزجاج وتسبيح الله تعالى على السنة المقربين عنده جار على الدوام من غير توهم ما توهمه
الزمخشري هنا من الوقوع في ممنوع يسبح الله تعالى منه لان هذا غير لازم كما لم يلزم في قوله تعالى وان من شي الا يسبح
بحمده وكما تقدم بيان ذلك في قوله عليه السلام تبت اليك واذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال لان المسائل في
علم التوحيد مبنية على القطعيات فلا يخلص فيها الا القطعيات دون المحتملات لا سيما في مسئلتنا هذه التي قد دلت
الدلائل القطعية فيها على صحة الروية المسئولة وعصمة موسى عليه السلام عن الجهل بالله تعالى او سوء الادب معه
تعالى وتقدس فقطعنا هنا ان توبته وتسبيحه ليس الا على ما ذكرناه دون ما توهمته المعتزلة نصرة لاعتزالهم وقوله
عليه السلام وانا اول المومنين اي بك وبعظمتك واقتدارك على تدكدك الجبل وما هو اعظم من ذلك او بانك
لا ترى في الدنيا ذكره ابو اسحاق الزجاج وقد خطا الزجاج من ذهب الى ما ذهب اليه الزمخشري من ان
قوله تعالى فلما تجلى ربه للجبل اي تجلى امر ربه وقال لا تعرفه اهل اللغة ثم اخذ الزمخشري يعتذر زعما اعتقده
عقابا لموسى عليه السلام على طلب الروية مع ما قدمه من انه انما سالها لقومه بان ذلك لاجراء تلك المقالة
العظيمة قال وان كان الغرض بها صحيحا على لسانه من غير اذن فيه وهذا عذر على تقدير ذنب من موسى
عليه السلام والذنب باطل فالعذر باطل والقول بذلك كله خطا لما علم فيما تقدم من جواز الروية اصلا واثباتا لها
عقلا وشرعا فكل تقدير يناقض هذا فهو ضلال ونسبة النبي المعصوم الى الوقوع في حق الله تعالى في مقالة عظيمة
خرق للاجماع ونسبة العظائم الى الانبياء عليهم السلام هو داب المعتزلة ابعدهم الله فلم تقع الكلمة عظيمة بل
جائزة في نفس الامر ويفعل الله سبحانه بعد ذلك ما يشاء من اعطاء المسئول الجائز او منعه لانه الفعال لما يشاء
ثم هذه الكلمة ايضا صحيحة من وجه اخر وليس عليها عقاب على تقدير فاسد مذهب المعتزلة من انه سال ذلك
لقومه ليبين لهم استحالة ذلك فلو كان ذلك معاقبا عليها الا ترى ان ابراهيم عليه السلام لما قال في الكوكب والقمر
والشمس هذا ربي على وجه اقامة الحجة على قومه على ما صح تحقيقه لوجوب عصمته عن الشرك اجماعا قبل
النبوة وعقلا وشرعا بعدها ثم ان كلمة يكون ظاهرها اتخاذ اله غير الله اعظم من طلب الروية ومن من نازع
في هذا سقط مكالمته على ما علم من الدين اجماعا وضرورة ثم لم يعاقب الخليل عليه السلام على ذلك اجماعا الا ان كان
لقصد جهل فاحش واولى طلب الروية بنفي العقاب كيف والروية جائزة وواقعة للمومنين في الجنة وان رغمت
انوف المعتزلة ثم اخذ الزمخشري بمذهبه الفاسد يجعل تعظيم الله تعالى لامر رويته وتدكدك الجبل الا

ذلك كله لاجل احالتها وهو خطا منه لانه اعتقد القطع في غير موضعه وبيان الاحتمال هو انه يحتمل ان يكون تعم
انما عظم ذلك ليس لان الرؤية مستحيلة بل لان امره تعم عظيم والمنة برؤيته على من من بذلك عظيم والتثبت
عند ذلك عظيم على من عليه به ايضا فهو تعظيم للنعم والشان لا لتعظيم لاجل الاستحالة واذا ثبت في هذا العلم الاحتمال
سقط الاستدلال فسقطت متمسكات عن اخرها وصح ما قاله اهل الحق والحمد لله ثم قال الزمخشري بعد ذلك كله
مستروحا الزخرفة الباطلة ثم تعجب من المتسمين بالاسلام المتسمين باهل السنة والجماعة كيف اتخذوا هذه العظيمة
مذهبا ولا يغرنك تسترهم بالبلكفة وقصده بما ذكره ذم اهل السنة والجماعة على تبعهم لدين الله والتزامهم لسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعهم لما اثبته تعم في كتابه وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من جواز
رؤيته تعم في الدنيا ووجوب وقوع ذلك في الاخرة لاجل الخبر الصدق الشرعي بذلك وقول الزمخشري بالبلكفة
اي بقولهم يرى سبحانه بلا كيفية كما يقال السبحلة في سبحان الله والحوقلة في لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الزمخشري
والقول ما قاله بعض العدلية فيهم يعني في اهل السنة والجماعة والعدلية يعني بهم المعتزلة ثم ذكر هذين
البيتين ومما هاجيا لاهل السنه ٥ لجماعة سموا هواهم سنة ٭ وجماعة حمر لعمري موكفه ٭ قد شبهوه بخلقه وتخوفوا
شنع الورى فتستروا بالبلكفه ٭ فاجابه سلفي رحمهم الله بهذه القصيدة اولها العم والذي وهو يحيى بن خليل ولوالد
فيها ترتيب وتكميل ولي فيها الحاق وتتميم وهذا اولها وقد ذكرتها بتمامها في صدر هذا الكتاب في ابتداء
الرد على الزمخشري وهي هذه ٥ سميت جهلا صدر امة احمد ٭ وذوي البصائر بالحمير الموكفة ٭ ورميتهم
عن نبعة سويتها ٭ رمي الوليد غدا يمزق مصحفه ٭ وزعمت ان قد شبهوه بخلقه ٭ وتخوفوا فتستروا بالبلكفه
نطق الكتاب وانت تنطق بالهوى ٭ فهو الهدى بك في المهاوي المتلفه ٭ وجب الخسار عليك فانظر منصفا ٭ في اية الاعراف
فهي المنصفه ٭ اترى الكليم اتى بجهل ما اتى ٭ واتى شيوخك ما اتوا عن معرفه ٭ الى تمام الابيات المتقدم ذكرها
في الصدر ثم قال الزمخشري وتفسير اخر وهو ان يقول بقوله ارني عرفني نفسك تعريفا واضحا جليا اعرفك معرفة
اضطرار كاني انظر اليك باية مثل ايات القيامة التي تضطر الخلق الى معرفتك ثم قال كما جاء في الحديث سترون
ربكم كما ترون القمر ليلة البدر ثم قال بمعنى ستعرفونه معرفة جلية هي في الجلاء كابصاركم القمر ثم قال على هذا
التفسير قال لن تراني قال اي لن تطيق معرفتي على هذه الطريقه ولن تحتمل قوتك تلك الاية المضطرة اليها
ولكن انظر الى الجبل فاني اظهر له اية فان ثبت لتجليها فسوف تثبت لها فلما تجلى ربه فلما ظهرت له اية من ايات
قدرته جعله دكا وخر موسى صعقا العظيم ما راى فاعلموا وفقكم الله وايانا الاهواء والبدع ان كلامه هذا جمع فيه من
القول التقول على الله وكتابه ورسوله والتخليط والهذيان والتحريف للقران ضروبا كثيرة فمنها قوله في معنى ارني
عرفني وهذا الكلام من المعتزلة على هذه الايه تولى ابطاله امام الحرمين في الارشاد بقوله الرؤية المقرونة
بالنظر الموصول بالى نص في الرؤية ثم الجواب يحمل على حسب الخطاب فما بال المعتزلة حملوا لن تراني على نفي الرؤية
وحملوا السؤال في صدر الاية على غير الرؤية وان قال منهم قائل انما سال الرؤية لقومه قطعا لمعاذيرهم اذ كانوا
يسالونه ان يريهم الله جهرة قيل له هذا مخالف للنص فانه عليه السلام اضاف المسولة الى نفسه حيث قال
ارني ثم كيف يظن بالكليم ان يسال ربه ما يعلم استحالته في حكمه تعالى لاجل قومه لما سالوه وقد جاوزوا البحر
ان يجعل لهم الها قال في الرد عليهم انكم قوم تجهلون فقول الزمخشري وشيعته المعتزلة انما سال علما كلام
فاسد لانه تحريف للنص وهو الحاد في الدين ويوهم عدم علم موسى بالله تعالى اذ الحاصل لا ينبغي وهو كفر ثم العلم
الضروري عنده وعند شيعته لا اجر فيه وليس من الحكمة فكيف يليق بموسى ان يسال الله تعالى ما لا اجر
فيه ولا تقتضيه حكمته وهل نسبتهم موسى عليه السلام لهذا مع اعتقادهم في ذلك ما ذكرناه الا محض الضلا

ثم قوله

ثم قول الزمخشري بعد ذلك كما جاء في الحديث سترون ربكم قال بمعنى ستعرفونه حرف الحديث ايضا كما حرف نص
القران وكل ذلك الحاد في الدين ومحرم باجماع المسلمين ثم حذف من الحديث قوله عليه السلام عيانا نص في الرؤية
وقاطع لرقاب المعتزلة فحذفه من الحديث اغفل روايته لاجل ابطاله لمذهبه الفاسد وهذا كله من المعتزلة
تدليس للدين ثم قال لن تراني لن تطيق معرفتي على تعريفه الاخير وحمل الرؤية على المعرفة وكيف يعقل ان يكون
العلم الضروري المسول على زعمه يطاق او لا يطاق وليس بمكلف به فاي التفات الى الطاقة عليه او الى نفيها
ثم الاية الملجية ليست هي العلم الضروري المطلوب على زعم المعتزلة ولم يطلب موسى اية مهلكة مصعقة فما بال
الجواب هنا غير مطابق للسوال ثم اية مصعقة للجبل كيف تكون جوابا لطلب العلم ولا مطابقة في شيء من ذلك ثم
قدرته تعم صالحة لخلق علم ضروري به من غير حاجة الى اية مصعقة ولما ضلت المعتزلة في الاصل عن الهدى تاه
كلامهم هذا القدر من التهافت كما تراه مما لا يرتضي الالتفات اليه من له ادنى مسكة من عقل وتوفيق ولا اشعار
في سوال موسى ولا في جواب الله سبحانه الا بشيء مما توهمته المعتزلة بل افتريته وانما عولوا على مجرد دعاوى وتحريف
للقران وخبط وتخليط لا يصل اليه الا من خذل الله عقله وطبع على قلبه قوله تعالى وامر قومك ياخذوا
باحسنها قال فيه فيها حسن واحسن الى اخر كلامه يحترز من اعتقاد المعتزلة كون حسن ذلك عقلا ووجوبه
عقلا والنكتتان شرعيتان عند اهل الحق على ما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى الم يروا انه لا يكلمهم قال فيه
انه لا يقدر على كلام وهو اعتزال لانه لما كانت في هذه الاية دلالة على ان الله تعم يكلم ويامر وينهى ويرسل الرسل
ويتعبد الخلق بما يشاء وهذه من اوصاف الالهية والعجل لا كلام له فلا الهية له وعند المعتزلة لا كلام لله تعم الا بالفعل
الذي يفعله من اصوات وحروف في الاجسام ولا قدرة للعجل على الفعل في المباني ولا طريق له الى تولية الاصوات
والحروف الا نفي القدرة على فعل الاصوات والحروف لاجل ذلك قال لا يقدر على كلام يريد كما يريد الله تعم ولا خبر
عنده ولا ذكر الكلام الحقيقي الثابت لله تعم وجوبا وقدما ولا كلام وانما لم يذكر ذلك لنفي المعتزلة شيعته له وقد
تحقق في المقدمة ذكر الدلائل القطعية على وجوبه لله تعم قوله تعالى ولا يهديهم سبيلا قال فيه في حق الله تعم انه
هدى الخلق بما ركز في العقول من الادلة وما انزل في كتابه ولم يذكر في هداية الله تعم سوى الهداية العامة بالادلة
والبيان والدعوة ولم يذكر الهداية الخاصة وهي خلق الايمان في القلوب لانها عند المعتزلة من خلق العباد وهو
اعتزال واشراك وقد حققنا في المقدمة بيان بطلان ذلك عليهم بالادلة على ان الله تعم منفرد بالخلق لكل مخلوق
وعلم بذلك ان الله تعالى هو الذي هدى خلقه بخلق الايمان في قلوبهم والاعمال الصالحات في ابدانهم ثم لم يعلم
الزمخشري حقيقة الادلة ما هي فقال خلقها في القلوب وليس كما قال بل خلق في القلوب النظر والفكر في الادلة
ثم العلم بها وبالمدلول والادلة هي المعقولات المرتبطة بمدلولاتها وهي ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى علم ما لا
يعلم في مستقر العادة اضطرارا كالتحيز الدال على تخصيص الجوهر وتخصيصه الدال على حدوثه والحدوث الدال
على وجود الفاعل سبحانه على ما قدمنا تمام الكلام على الادلة وحقائقها واقسامها في المقدمة قوله تعالى
وكانوا ظالمين قال فيه واضعين كل شيء في غير موضعه وهو اعتزال وتعريف فاسد لانه مجمل وقد قدمنا في
تعريف الظلم ما فيه كفاية وانما ذهبت المعتزلة الى ما ذكرناه عنهم لاجل غلوائهم مبنية على القول التحسين
العقلي وقد تقدم ايضا ابطال ذلك كله عليهم في المقدمة قوله تعالى فلما اسفونا انتقمنا منهم لم يذكر فيه
شيئا من التاويل وهو اعتزال وتاويل هذه الاية واجب عند اهل الحق لان الاسف على الله تعم ممتنع ولان كفرهم
انما وقع بارادة الله تعم فتعين ان يحمل الاسف المذكور في هذه الاية على غير الله تعم ويكون المعنى على حذف المضاف
وهو في اللسان كثير اي فلما اسفوا انبياءنا واولياءنا انتقمنا ولما كان كفر الكافرين عند القدرية واقع بغير

ارادة الله تعـ عن قولهم ابقوا الاسف على ظاهره وان تاوله بعضهم فعلى ما يوافق اعتزالهم وذلك كله بما اقمنا
في المقدمة من الدلائل على ان كل كائن فبارادته تعـ كونه لانه خلقه وملكه **قوله تعالى** والقى الالواح قال فيه
في حق موسى عليه السلام وكان في نفسه حديدا شديد الغضب وهذا اللفظ على اطلاقه لا يجوز في حق الانبياء
عليهم السلام بالاجماع وكذلك قوله بعد ذلك في حق موسى عليه السلام استفزه وذهب بفطنته وظنا
باخيه انه فرط لا يجوز شيء من ذلك ايضـ ومعاني هذه الالفاظ ممتنعة على الانبياء ايضـ لتكريم الله تعـ لهم بالعصمة
فخالف الزمخشري هنا ما يجب من الادب معهم في اللفظ والمعنى **قوله تعالى** سينالهم غضب من ربهم قال فيه
الغضب ما امروا به من قتل انفسهم وهو اعتزال لان الغضب في حقه تعـ ارادة الانتقام والامر عند المعتزلة
هو نفس الارادة وعند اهل الغضب ارادة الانتقام فلما اراد تعـ الانتقام منهم امرهم بقتل انفسهم وذلك
وجه من وجوه الانتقام وليس الامر هو الارادة لا شاهدا ولا غائبا على ما تحقق بيانه وبرهانه في المقدمة //
قوله تعالى ان ربك من بعدها لغفور رحيم قال فيه رحيم منعم عليهم بالجنة وهو اعتزال لان المعتزلة يفسروا
الرحمة في حقه تعـ على الفعل ورحمته تعـ عند اهل الحق ارادته الخير للمرحومين وهو الذي اقتضاه اللسان والبرهان ن
وقد يسمى الفعل رحمة مجازا لانه صادر بالقدرة عن تعلق الرحمة وقوله بعد ذلك ولكن لا بد من حفظ الشريطة
وهي وجوب التوبة والانابة وما وراءه طمع فارغ وهذا اعتزال منه وسفه على السنة والدين وهو القول بوجوب
تنفيذ الوعيد وقطع رجاء المذنبين من رحمة رب العالمين ويرد عليه في ذلك قوله تعـ ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء على ما تحقق بيانه في المقدمة ان عذبوا فلا بد من خروجهم من النار بالشفاعة المتواترة الورود على
ما تقدم ايضـ **قوله تعالى** واختار موسى قومه قال فيه فدنوا حتى دخلوا في الغمام ووقعوا سجدا فسمعوه
وهو يكلم موسى يامره وينهاه افعل ولا تفعل فنسب الكلام الى الغمام وهو اعتزال لان مذهب المعتزلة ان
الله تعـ اذا كلم احدا انما يخلق اصواتا مقطعة وحروفا منتظمة في جسم من الاجسام يسمعها المخاطب وقد
تقدم ابطال ذلك عليهم في المقدمة وبينا الدلائل الدالة على ثبوت كلام الله تعـ القديم وصحة فهمه وهو الكلام
الحقيقي لان المتكلم لا يكون متكلما الا بما قام به كما ان العالم والقادر كذلك لان الصفة لا توجب حكما الا لمن قامت
به ويلزم المعتزلة هنا نسبة الانبياء عليهم السلام الى عبادة الاصنام لانه اذا كلمه الغمام والشجرة مرة اخرى
على ما ذهبت المعتزلة فموسى على ذلك انما سمع اخلع نعليك من الشجرة وذلك الكلام عندهم قائم بالشجرة فحكمه
للشجرة فهي الامرة لموسى عليه السلام بخلع نعليه فامتثل ذلك واخلع نعليه فهو ممتثل امر الشجرة والغمام وهذا
عين عبادة الاصنام وهذا من قائله كفر وبطلانه معلوم بالاجماع المنعقد على ان الكلام الذي كلم الله تعـ به موسى
عليه السلام هو كلامه القديم الحقيقي الذي قامت البراهين على ثبوته ووجوبه لله تعـ وبه هو تعـ امر ناه مخبر
حقيقة وقد تحقق بيان هذا كله في المقدمة والعبارة عن كلامه تعـ هو قولنا افعل ولا تفعل خلاف ما توهمته المعتزلة
من انه تعـ ليس له كلام الا هذه الحروف تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ثم قال الزمخشري فطلبوا الرؤية فانكر عليهم //
فقالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فقال رب ارني انظر اليك قال الزمخشري يريد ان يسمعوا الرد والانكار
من جهته فاجيب بلن تراني ورجف بهم الجبل فصعقوا ولما كانت الرجفة قال رب لو شئت اهلكتهم من قبل
واياي وهذا تمن منه للاهلاك قبل ان يرى ما يرى من تبعة طلب الرؤية وهذا عود من الزمخشري الى اعتزا له
وتكرار لتخيلاته الفاسدة وشنيع مقالته في انكاره وشيعته المعتزلة لرؤية الله تعـ ولم يات هنا بشيء سوى
مجرد دعاو باطلة وتوهمات فاسدة وتحريف لكتاب الله تعـ وقد قدمنا بيان الرد على هذا كله وان ردهم
انما كان لانهم ليسوا باهل لتلك الكرامة فطلبوا ما لم يؤذن لهم في طلبه واخروا ايمانهم والتزموا كفرهم حتى يعطوا

ما اقترحوه

ما اقترحوه وفي هذا من سوء الادب مع الله تعالى والتعرض لعقابه ما لا يخفى ولو لم سوى احتمال هذا لكان مبطلا لدعاوي
المعتزلة لما علم من انه مهما ثبت الاحتمال في علم التوحيد سقط الاستدلال فحمل الزمخشري زعمهم ليس الا على ما توهمه هو وشيعته
من استحالة الرؤية جهل بالمحتملات في اجراءها مجرى القطعيات واعماه عن هذه المدارك غلبة الهوى على القلوب وقصد
نصرة المذهب الفاسد باي وجه كان من صحة او سقام وقد قدمنا بيان جواز رؤية الله تعالى عقلا ووجوب وقوع
ذلك في المعاد شرعا للخبر الصدق الوارد بذلك وللاجماع المنعقد على ذلك وقول الزمخشري عن موسى عليه السلام
فقال رب ارني اريد ان يسمعوا الرد تقول منه على موسى عليه السلام ودعوى ليس عليها دليل وقد بينا بطلانها من قبل
فلم يقل موسى عليه السلام لا او من حتى ارى كما قال قومه فلهذا لم يجعل اهل الحق منعه من الرؤية على القول بانه لم يرد عقابا
له لانه لم يات بما يوجب ذلك لوجوب عصمته بالاجماع عن ذلك والعدول عن النصوص والظواهر لغير ضرورة تحريف لكتاب
الله تعـ والحاد في الدين ومحرم باجماع المسلمين وقد قدمنا ابطال ما ادعته المعتزلة من لزوم مقابلة او جهة عن القول
برؤية الله تعـ فلم يبق ما يوجب التاويل فتعين لذلك جواز الرؤية وانه عليه السلام انما طلبها لنفسه وبطل ما ذهبت
اليه المعتزلة **قوله تعالى** اتهلكنا بما فعل السفهاء منا قال فيه اهلكنا جميعا يعني نفسه واياهم قال لانه انما طلب الرؤية
زجرا للسفهاء قال وهم طلبوها سفها وجهلا وهذا اعتزال ايضا مبني على افتراء منه على موسى عليه السلام من انه طلب
الرؤية زجرا للسفهاء ويلزم منه انه لا يزجر السفهاء حتى يسفه مثلهم وهذا ممنوع على الانبياء بالاجماع لوجوب عصمتهم
عن السفه ولوجه الزجر كثيرة كما قال لهم انكم قوم تجهلون لانه يلزم منه الباطل في حق الانبياء بالاجماع ويلزم منه ان لا
يزجر احد الشاربين حتى يشرب وكل منهي عنه حتى يفعله ويزجر عنه وهو ما قالت المعتزلة في ذلك ولا يرتضي هذا القول
عاقل ولا بنسبته الى عاقل فضلا عن الانبياء عليهم السلام **قوله تعالى** ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من
تشاء قال فيه تضل بالمحنة الجاهلين غير الثابتين في معرفتك وتهدي العالمين بك الثابتين بالقول الثابت قال وجعل
ذلك اضلالا من الله وهدى منه لان محنته انما كانت سببا لان ضلوا واهتدوا فكانه اضلهم بها وهداهم على الاتساع
في الكلام وهذا كله اعتزال وتحريف للقران فمن ذلك قوله يضل بالمحنة ولم يجعل الاضلال سوى التعريض لذلك بالمحنة //
وجعل اسماعهم الكلام هي المحنة قال حتى استدلوا بذلك على طلب الرؤية استدلالا فاسدا وما قاله باطل بما تقدم بما
تقدم بيانه من انه لا خالق الا الله فهو تعـ خالق هداهم وضلالهم فذلك هو ما به هداهم واضلهم حقيقة ولما //
اعتقدت المعتزلة اضافة الافعال الى العباد خلقا تعالى الله عن قولهم جعلوا ضلال العبد من خلقه وجعلوا اضلال
الله تعـ له شيئا اخر ضلوا في تعيينه ضلالا بعيدا فتارة يقولون التعريض ولا يرجعون فيه الى حقيقة وتارة يقولون
المحنة وهي التي دلت بالمعتزلة في الحقيقة وتارة يقولون هو ان يخذله ويعبر بالخذلان عن ان لا يلطف به ولما سئلوا
عن اللطف ما هو قالوا خلق شيء مبائن لهداه ويقارنه في الزمان خاصة لا يعلمون ما ذلك الشيء بل مجرد اوهام //
فاسدة ودعاو كاذبة ومن يضلل الله فما له من هاد وقد حققنا في المقدمة ابطال جميع ما قالوه في ذلك بالدلائل
القطعية وعلم بذلك ان الله تعـ المتصرف في خلقه على الاطلاق فيهدي من يشاء حقيقة ويضل من يشاء حقيقة اذ
لا خالق لذلك سواه **قوله تعالى** اصيب به من اشاء قال فيه اي من وجب علي في الحكمة تعذيبه ولم يكن في
العفو عنه مساغ لكونه مفسدة وهذا ايضـ اعتزال وتحريف للقران لان الله تعـ يقول من اشاء والمعتزلي يقول
من وجب عليه ولو ثبت الوجوب لبطل قوله تعـ من اشاء فيبطل الاختيار اذ لا خيرة في الواجب لكن الاختيار ثابت
له تعـ بنص القران والاجماع وبامر القران القرين فالوجوب عليه تعـ باطل على الاطلاق وقول المعتزلة في الحكمة تمويه
لانه مبني على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلناه من قبل ثم قول الزمخشري هنا ولم يكن في العفو عنه مساغ
سوء ادب مع الله تعـ لا تحجير عليه في ملكه ولهذا المعنى قال عليه السلام ينادي مناد يوم القيامة اين خصماء

الله فنقول القدرية ثم قال الزمخشري وقرا الحسن من اسا، من الاساءة ولم يفسر هذه القراءة بشيء ولا تاولها وتركه
لذلك اعتزال لانه موضع تاويل اذ في ظاهره تنفيذ للوعيد مطلقا وتاويل ذلك بالتنفيذ لانه عموم مقيد بالقراءة الاخرى
المصرحة بالمشيئة فلابد من ان يكون المقيد يقضي على المطلق والخاص يقضي على العام فيكون المعنى عذابي اصيب به من اسا
ان شئت تنفيذ عقابه وفيه الجمع بين القراءتين واعمال الدليلين وهو الجمع عليهما وجد اليه سبيل ثم ذكر الزمخشري بعد
هذا توبيخ بني اسرائيل ثم قال على استجازتهم الرؤية على الله تعالى وكفرهم وهو ابدا يجمع طلب الرؤية واستجازتها مع الكفر
بناء على مذهبه الفاسد الاعتزالي ولا يسوغ اصلا ان يكون توبيخهم لاجل كفرهم وتاخير ايمانهم حتى يحكموا على الله تعالى
بما ليسوا امكر مين به فطمس الله على قلبه وقلوب شيعته منع هذا الذي هو الصحيح من غير شك لما ورد شرعا وعلم عقلا
من صحة روية الله تعالى واجمعت الامة على طلب ذلك من الله تعالى فبلغ الغلو في الاعتزال بالزمخشري ان صار لا يسمع
لاورده الى مذهبه الفاسد فهو كما قال الشاعر ۰ فكل شيء راه ظنا قدحا ۞ وكل شيء راه ظنه الساقي ۞ فنعوذ بالله
من الخذلان والغلو في طرق الضلال ولما علم بما تقدم من البيان في المقدمة جواز روية الله تعالى عقلا وشرعا لم يسوغ
الا ان يكون توبيخ بني اسرائيل على كفرهم وتوقيفهم ايمانهم على ما اقترحوه من المطالب كما قال كفار قريش لن نومن لك
حتى تفجر لنا من الارض ينبوعا او تكون لك جنة من نخيل وعنب الاية فلم يسعفوا بما طلبوا من ذلك وليس لاستحالة ما
طلبوه ولكن اعلموا بكفرهم وضلالهم في اشتراط ذلك في ايمانهم لانه سوء ادب من العباد مع المعبود تعالى وبمجرد الاحتمال
فقط في هذا العلم يسقط الاستدلال فكيف بما قام دليله ووضح سبيله وهو ما ذهب اليه اهل الحق قوله تعالى وكلمته
القاها الى مريم قال فيه وقيل هي كن ولم يتاول ذلك بشيء وتركه لتاويله اعتزال لانه حمل لكلام الله تعالى على نظام الصوت
والحرف وهو مذهب المعتزلة ولابد عندنا اهل الحق من تاويل الكلمة المذكورة في هذه الاية بمعنى انها كلام قديم ليس
بصوت ولا حرف العبارة عنه الكاف والنون من كن لما تحقق في المقدمة من الدلائل على ثبوت كلامه القديم واستحالة
الصوت والحرف في حقه قوله تعالى لعلكم تهتدون قال فيه ارادة ان تهتدوا وهو اعتزال لانه تعالى عند المعتزلة
اراد هداهم ولم يريدوا هم ذلك فنفذت ارادتهم دون ارادة الله تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا والله تعالى يقول وما
تشاؤن الا ان يشاء الله وقام البرهان على خلقه تعالى لكفرهم فوجب ان يكون مراده على ما تقدم بيانه فلم يرد هداهم
اذ ذاك والامر بدل الاجتماع الضدين وهو محال فبطل قولهم وتعين حمل ذلك على وجه صحيح وهو لعلكم اي لتكونوا انتم على
رجاء الهداية لان خالقكم لا يجب عليه شيء او انتم ممن يقال فيه هذا القول او يقول انبياؤنا واولياؤنا اهل هولاء
ان يهتدوا فان الله تعالى يخبر عن نفسه ويريد غيره كما قال مرضت فلم تعدني في الصحيح اي مرض عبدي فلان
قوله تعالى ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه يعدلون قال فيه لما ذكر تعالى الذين اقدموا على عظيمة
عبادة العجل واستجازة الروية ذكر ان منهم امة موقنين فقرن الزمخشري اجازة الروية بعبادة العجل فجعلها كفرا
بناء على مذهبه الفاسد المتقدم ابطاله وفيه تكفير كل من قال بجواز الروية فيلزم المعتزلة تكفير النبي عليه السلام
وتكفير جميع النبيين لانهم قد امنوا كلهم به عليه السلام وتكفير جميع امتنا وجميع امم المرسلين ومن شرح الايمان
بذلك واخبر به ومن انتهى الى هذا فقد انتهى من الكفر الى حد لم ينته اليه احد من انواع الكافرين من النحل
والملل والعياذ بالله من سخطه ولولا غلو الزمخشري وشيعته المعتزلة في الاعتزال والا فما ذا في روية الله تعالى من
اوجه الحج وقد ابيحها الشرع والعقل على ما تقدم قوله تعالى واسالهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الاية
قال فيه ان هولاء صادوا السمك بشيء الى امتناع المغفرة لهم من باب احرى واولى وهو اعتزال وتحكم على
الله تعالى ويجوز عند اهل الحق ان يغفر الله تعالى كل ذنب وان يواخذ بكل ذنب ويجوز من احكامه تعالى في خلقه ان
يغفر العظيم ويواخذ بالحقير ويجوز ضد ذلك فيجب ان يرجع في ذلك الى الشرع وقد قال تعالى ويغفر ما دون

ذلك لمن

ذلك لمن يشاء والقتل مما دون الشرك فهو في المشيئة على ما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى واذ قالت امة منهم
لم تعظون قوما الله مهلكهم قال فيه وانا علم الناهي حال المنهي وان النهي لا يوثر فيه سقط النهي عنه وربما وجب
الترك لدخوله في باب العبث وهو اعتزال ثم نقض بهذا اصل مذهبه لان مذهب المعتزلة طرد الشاهد غايبا ثم
قد علم الله تعالى ان الكافرين الذين سبقت لهم الشقاوة في علمه لا يومنون واخبر عنهم بذلك بقوله تعالى سواء
عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون فيلزم المعتزلة ان يكون نهيه تعالى لهم عن الكفر عبثا ولا يقوله مسلم واذا لم
عبثا فلا يكون في الشاهد عبثا فبطل قولهم وجواب اخر وهو انه يكون في نهيهم مع العلم بعدم طاعتهم اظهار
العلامة على شقاوتهم واقامة الحجة عليهم قوله تعالى كونوا قردة خاسئين قال فيه عبارة عن مسخهم قردة وهو
اعتزال لانه جعله عبارة عن مسخهم ولم يجعله عبارة عن كلام الله تعالى القديم لان المعتزلة تنفيه وقد تقدم الرد
عليهم في ذلك في المقدمة وعلم ان ذلك كله عبارة عن كلامه تعالى القديم اذ لا استحالة هنا تحوج الى تاويل وهذا
الخطاب يسمى امر التكوين وانما يشترط عقل المخاطب في امر التكليف على ما تقدم بيانه وبرهانه من قبل قوله تعالى
واذ تاذن ربك ليبعثن عليهم الى يوم القيمة من يسومهم سوء العذاب قال الزمخشري فيه عزم وهو اعتزال
والاطلاق ممنوع في حق الله تعالى بالاجماع اما وجه الاعتزال فيه فلان تفسير تاذن اعلم والاعلام راجع الى الخبر
فيرجع الى كلام الله تعالى والمعتزلة ينكرونه مهما استطاعوا فان اضطروا فحينئذ يردونه الى الاصوات والحروف
القائمة بالمحدثات من الشجرة او الغمام او غير ذلك وقد ابطلنا عليهم ذلك فلم يبق الا حمل ذلك على ظاهره من
اخباره تعالى عن بعث العذاب عليهم وخبره تعالى صدق فلابد من وقوع ذلك وهو كقوله تعالى افمن حق عليه
كلمة العذاب افانت تنقذ من في النار ومثل ذلك من الايات واما الاجماع على منع لفظ العزم في ارادة الله تعالى
فذكره القاضي ابو بكر ره وابو بكر بن فورك وغيرهما من ائمة الاسلام ثم قال الزمخشري بعد ذلك والمعنى واذ
حتم ربك وكتب على نفسه وهو ايضا اعتزال في المعنى وممنوع في الاطلاق فكان باطلا لفظا ومعنى اما منع اللفظ
فبالاجماع لانه يوهم الايجاب والوجوب على الله تعالى مطلقا واما بطلان المعنى فلان المعتزلة تقول بالايجاب
العقلي ويجعلون هذا الموضع منه وانه تعالى اوجبه على نفسه من جهة الحكمة وانه لا مساغ في الغفران لهم وقد تحقق
ابطال هذا في المقدمة بما فيه كفاية وعلم ان الوجوب لا ورود له على الله تعالى فان ورد ما يقتضي ظاهره شيئا
من ذلك كقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة فيتاول بالرد الى باب التفضل حتى في الخبر ليحقق تعالى الثواب لعباده
المومنين دون حقيقة وجوب لانه لا حكم على الله تعالى لانه انما يرد من الاعلى الى الادنى ولا يجوز ان يطلق احد من المكلفين من قبل نفسه لانه
ليس محمولا على ظاهره بل متاولا وهذا حكم سائر ما يجب تاويله وقد قدمنا بيان ان من كمال الفضل ان يقول السيد لعبده وقد
اعطاه جوادا بعه لي ولك على منة كتبت لك ذلك على نفسي ليحقق له الثمن والجواد له والثمن له والعبد له فالفضل كله له
قوله تعالى ويقولون سيغفر لنا قال فيه وغفران الذنوب لا يصح الا بالتوبة والمصر لا غفران له وهو اعتزال لانه قطع بتنفيذ
الوعيد ويرد عليه وعلى شيعته في ذلك ما تحقق ذكره في المقدمة من الجواز العقلي مع قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
ورددنا عليهم ما زادوه على الاية افتراء وتحكما من قولهم ولا يشاء ان يغفر الا للتائبين ولا اصل لهذا الذي تحكموا به لا في المعقول
ولا في المنقول وانما بنوه على ما توهموه من التحسين والتقبيح في الاحكام الشرعية بالعقول وقد تقدم ابطال ذلك عليهم
بالقطعيات من الاصلين قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب قال فيه يعني قوله في التورية من ارتكب ذنبا عظيما لا
لا يغفر له الا بالتوبة وهذا اعتزال توهم لعلي مذهبه الفاسد بغير اصل او تعمد لدس الاعتزال حتى في التورية وهذا
مبلغ عظيم من الضلال وليس للزمخشري الى العلم بهذا في التورية سبيل لان القران لم يخبر عن ذلك وانما فيه الحق المبين
وهو قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب فكان سائلا يقول وما ذلك الميثاق قال ان لا يقولوا على الله الا الحق وانما

في هذا العدم الغفران اصلا وغاية ما فيه الرد على من قطع لنفسه بالغفران بغير قاطع كما فعل الكافرون المذكورون في هذه الاية لا سيما مع ما صحبوا ذلك من تبديل ايات الله واخذ الاعراض الفاسدة على ذلك وذلك كفر بالاجماع وليس في ذلك عدم الغفران لمن اذنب بما دون الكفر من الذنوب ولا اخبر عن ذلك اليهود حديث صحيح واخبار اليهود والنصارى عن ذلك غير مقبولة لما اخبر القران عنهم انهم بدلوا وغيروا في الكتب المنزلة عليهم والموضع موضع قطع فلا يقبل فيه الا القطعيات وليس في الباب قطعي سوى قوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وتحريف ذلك او الزيادة فيه الحاد في الدين فلاجل هذا لا يلتفت الى ما توهمه المعتزلة مما يقصدون به نصرة اعتزالهم ولا اصل لهم في المعقول ولا في المنقول قوله تعالى ودرسوا ما فيه قال فيه ما في الكتب من اشتراط التوبة في غفران الذنوب بناء من الزمخشري على اعتزاله وما قدمه من الفرية على التوراة وذلك باطل وانما الذي يقتضيه القران ان ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق وان لا يبدلوا كتاب الله ويشتروا به ثمنا قليلا كما فعلوه فكفروا بذلك وانما وجه الرد على اليهود في قولهم سيغفر لنا قطعهم بذلك لانفسهم دون صرفهم المغفرة الى مشيئة الله تعم كما قدمنا التنبيه عليه ثم قال الزمخشري بعد هذا والذي عليه هو المجبرة هو مذهب اليهود بعينه كما ترى واعلم ان الزمخشري في هذا على غلط فاحش ومغالطة معتمدة مع ظهور بطلانها لانه عني بالمجبرة اهل السنة والجماعة وسماهم مجبرة من حيث اثبتوا القدر السابق ازلا وليس ذلك بجبر لان الجبر ينفي القدرة الحادثة والكسب والسني يثبت ذلك على ما تحقق بيانه فبانت فرية الزمخشري واهل السنة يقولون بالقهر الالهي للخلق بالقدر السابق فيهم والقدرة القديمة المنفردة لوقوع المصنوعات ومن جملة المقهورات وجود القدرة في محل المكتسب فهو مقهور على كسبه بقدرته وقدره كما ان المجبور مقهور كذلك وزيادة انه مجبور اي مسلوب القدرة والكسب والفرق بينهما معلوم بالضرورة فاشتركا في القهر واختلفا في الجبر والكسب وذلك بوجود قدرة حادثة في محل احدهما وهو المكلف وسلبها في محل المجبور وهو الذي رفع عنه التكليف فقد جهل الزمخشري وشيعته المعتزلة هذه الحقائق فضلوا فلا يهتدون سبيلا ويهدي لنوره من يشاء وقوله هنا هو مذهب اليهود باطل وجرءة عظيمة على دين الله واهل الدين وقد بينا الفرق بين اهل الحق واهل الباطل لان المحق يصرف الغفران الى المشيئة كما صرفه الله تعم في كتابه فيوافق بذلك القران والبرهان واجماع اهل الايمان واليهود قطعوا بالغفران لانفسهم دون الله سبحانه عليهم ذلك القطع الذي تحكموا به على الله تعم لانه قطع بغير قاطع شرعي وذلك انما هو لله تعم فادعوا على ذلك ثم يلزم الزمخشري على سياق كلامه ان يكون ما ورد به القران من صرف المغفرة الى مشيئة الله تعم وما اجمعت عليه الامة من ذلك هو مذهب اليهود والقول بهذا كفر صراح فليس له هنا مفر اذ لا بد له هنا من الكفر او بطلان ما ذهب اليه ثم افترى هنا فرية اخرى وهي نسبة ما ذكره من مذهبه الفاسد الى مالك بن دينار وحاشاه من ذلك وقد ثبتت حجة القدرية بقوله عليه السلام فيهم مجوس هذه الامة وليس فيهم لعلماء الاسلام سوى قولين اما كفار واما فساق وعلى كل قول منهما فلا تقبل شهاداتهم ولا يلتفت الى نقلهم وكذلك عادتهم في الافتراء على الحسن رح على ما ذكره علماء الاسلام ثم قال بعد هذا وفيه ان المغفرة بغير توبة خروج عن ميثاق الكتاب وهو افتراء منه على الكتاب كما قدمنا بيانه قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة قال فيه في الصلاة لكونها عماد الدين وفارقة بين الكفر والايمان وتركه هنا البيان وجه هذا الفرقان اعتزالا لانه اشارة الى التكفير بالذنوب فلا بد اذا من زيادة بيان وهو ان تاركها ان تركها مستحلا فهو المخرج الى الكفر لانه تكذيب لله تعم ولرسوله في وجوبها دون الترك عصيانا وهذا هو الحق لانه جمع بين الادلة وهو الذي درجت عليه الصحابة رض عنهم وجمهور علماء الاسلام والادلة المشار الى جمعها هي ما ورد مثل قول عمر رض ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة وقوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد تحقق في المقدمة بيان حقيقة الايمان وحقيقة الكفر ما هو وانه لا يكفر بالذنوب ولا يكفر الا بما هو كفر وهو ما قام بالقلب من التكذيب

المضا

المضاد للايمان في محل ايمن قوله تعالى واذكروا ما فيه الاية قال فيه ما فيه من التعريض للثواب العظيم فعند المعتزلة ان الشرع انما جاء بالتعريض للثواب ويفعل العبد ما يخلصه في ذلك او يريد بخلقا منه وايجاد تعالى الله عن ذلك وعند اهل الحق ان الله تعم هو الخالق لاعمال العباد وهم مكتسبون كما تقدم بيانه وبرهانه في المقدمة وينظر تعم فيهم بحكمه مع ذلك فالثواب بفضله والعقاب بعدله لا يسال عما يفعل وهم يسالون فيتميز عند اهل الحق قوله تعم واذكروا ما فيه من الامر والنهي وما فيه اليهم من بيان توحيده وانه لا خالق سواه لكل مخلوق قوله تعالى واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى قال فيه على وجه التمثيل والتخييل ولا حقيقة لذلك بل هو مجاز وحمله على اخراج الذرية الى الدنيا وشهادتهم بما نصب لهم من الدلائل وهذا اعتزال من اوجه منها انه انكار انكارهم من المعتزلة الكلام القديم الذي دلت عليه هذه الاية ومنها انكارهم الحديث المفسر لهذه الاية في ذرء الذرية من ظهر ادم كامثال الذر وهو حديث صحيح وانكارهم لجواز هذا غلط منهم لان جواز هذا معلوم قطعا ومنها بناؤهم انكار ذلك على اصلهم الفاسدة من اشتراط البنية المخصوصة في سمع الخطاب وبعث الرسل ولو كانوا على ما زعموا من التاويل لما كان المجيب جميعهم بل الاقل منهم وهم الذين نظروا في الدلائل فعلموا والوارد في ذلك في الشريعة بخلاف ذلك لان الخطاب محمول في الاية على عمومه ولا موجب لتخصيصه وكذلك ما ورد في الاثر ويبطل تاويل المعتزلة هنا لانه تاويل من غير ضرورة فكان تحريفا لان القدرة صالحة لجميع ما ورد به الخبر على عمومه وذلك الجائز فامتنع ما ذهب اليه المعتزلة ثم قال الزمخشري ونظير ذلك قوله تعم انما قولنا لشيء الاية وقالتا اتينا طائعين وليس الامر كما زعم وقد رددنا عليه ما ذهب في تفسير امثال ذلك وبينا وجوب حمله على ظاهره الا ما تدعو الضرورة الى تاويله كقوله الشاعر امتلا الحوض وقال قطني اذ لا بد من تاويل هذا وما اشبهه دون ما لا يجب تاويله نحو الايات التي ذكرها لان الله تعم متكلم حقيقة على ما قامت براهينه القطعية كما تقدم فصح الحمل في كلامه تعم وامره على ظاهره في الامر الذي هو امر التكليف وفي امر التكوين على ما قدمنا بيانه قوله تعالى ان تقولوا انا كنا عن هذا غافلين قال فيه مفعول له اي فعلنا ذلك من نصب الدلائل كراهية ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين او كراهية ان تقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم اشار الى منع التقليد وان الادلة صارفة عن ذلك وكلامه هنا اعتزال من وجهين الاول قوله فعلنا ذلك من نصب الدلائل لانه بناه على وجوب تاويل قوله تعم الست بربكم وانه ليس بخطاب لهم بل المراد به نصب الدلائل وقد ابطلناه لانه تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا محرما والثاني قوله كراهية ان تقولوا ولا يصح الصرف لانهم لو قالوا ذلك اعتذارا وتعللا منهم لم ينفعهم ثم لا يقع من ذلك شيء الا بارادته تعم لما قام برهانه من انه لا يقع في ملكه تعم شيء الا بخلقه فلا يكون الا بارادته فلو كره تعم ذلك لما وقع فلم يبق الا ان يجري هذا الكلام على ظاهره ويكون معناه فعل ذرء الذرية واسماعهم السوال واشهادهم على انفسهم ولئلا يكون لهم عذر فان اعتذروا بغفلتهم او باتباعهم لابائهم لم يكن عذرا مقبولا شرعا وان كان لم يقع شيء من ذلك الا بارادته تعم ولو شاء لقبله ولو شاء لهداهم اجمعين فله سبحانه الملك على الاطلاق وله الحكم على الاطلاق ثم جعل تعم في جبلة العباد بعد اخراجهم للدنيا الاقرار بوجود الصانع قال تعم ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله لعلمهم الجبلي ان الفعل لا بد له من فاعل فطابق هذا تلك الشهادة السابقة فكان الثاني من الاقرارين تاكيدا للاول وبقي ما ورد في ذلك كله على ظاهره وقوله في الاية ايضا ان بني ادم في هذه الاية هم اسلاف اليهود الذين اشركوا او هو تخصيص منه بغير دليل موجب للتخصيص بل يصح الحمل على العموم في كل من اشترك على ظاهر ما ورد واذا صح الحمل على العموم لم يكن ضرورة الى التاويل بالخصوص كما تقدم بيانه قوله تعالى ولعلهم يرجعون قال فيه وارادة ان يرجعوا وهو اعتزال ولو اراد تعم ان يرجعوا لرجعوا عن شركهم ولم يبق شرك في الوجود وحمله عند اهل الحق على التاويل لما اوجب ذلك من استحالة تعذر مراده تعم فيحمل الكلام

عن رجوع الترجي الى الخلق ومعناه ولتكونوا انتم على ترجي رجوع الى الدين لان الله تعالى له ان يضلهم وبعد ذلك كله
وله ان يهديهم اذ لا يجب عليه على ما تحقق بيانه في المقدمة ويقول انبياؤنا واوليائنا في هولاء لعلهم يرجعون
لما تقدم بيانه او هولاء ممن يقال فيهم لعلهم يرجعون **قوله تعالى** ولو شئنا لرفعناه بها قال فيه فان قلت
كيف علق رفعه بمشيئة الله تعالى ولم يعلق بفعله الذي يستحق به الرفع ثم قال قلت لزم العمل بالايات ولم ينسلخ منها
لرفعناه بها قال وذلك ان مشيئة الله تعالى رفعه تابعة للزومه الايات فذكرت المشيئة والمراد ما هي تابعة له
ومسببة عنه كانه قيل ولو لزمها لرفعناه بها الا ترى الى قوله ولكنه اخلد الى الارض فاستدرك المشية باخلاده
الذي هو فعله ولو كان على ظاهره لوجب ان يقال ولو شئنا لرفعناه ولكنا لم نشا وهو اعتزال كله بل كفر وضلال لان
من قدم مشيئة الخلق على مشيئة الله سبحانه فقد ابطل قوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله ومن بلغ هذا المبلغ
فهو كافر باجماع الامة ويرد عليه ما تحقق في المقدمة من اقامة الدلائل القطعية العقلية والشرعية على ان الممكنات
باسرها متوقفة في صدورها على ارادة المخصص لها اذ لو توقفت او بعضها على ممكن لزم التسلسل وهو محال لان حكم كل
ممكن مساو لحكم الاخر في الاحكام الشرعية من الامكان والتوقف فلما استوى حكمها لزم استواؤها فيما تتوقف عليه فلو توقف
كلها على ممكن لزم التسلسل فتوقف بعضها كذلك للزوم التساوي في الحكم المعقول الثابت لها فاخبر تعالى في صدر
الاية عن انفراده بمشيئة الرفع لمن شاء والخفض لمن شاء ثم ما شاءه المطرود مقدر عليه بسابق تعالى القائم برهانها
والباهر سلطانها ثم عقب بذكر كسب العبد لما هو علامة الطرد فجمع تعالى بين ذكر الحقيقة اولا وهي حقيقة التوحيد
ثم اتبع ذلك ذكر التنبيه على الشريعة من تعلق الاوامر والنواهي الشرعية التكليفية بالاكساب والكل خلقه فقال تعالى
في بيان الشريعة ولكنه اخلد الى الارض اي الى حب الدنيا وهو الذي به النزول المضاد للارتفاع بعد ذكر توحيده
في نفوذ مشيئته في الكل وعلى الجمع بين الحقيقة والشريعة مدار الامر كله كما تقدم بيانه فلهذه الدقيقة قال تعالى اخلد
ليجتمع ما ذكرناه من الشريعة بعد ذكر الحقيقة لا لما توهمه الزمخشري من ان احزبني عليه اهله من ان المطرود //
كالزمخشري وشيعته شاء ولا واخلد اخر فحكم في نفسه وعزل مشيئة ربه عن النفوذ في خلقه وملكه بل صيرها تابعة
متى شاء العبد نفوذها او عطلها فتعسا ثم سحقا ثم بعدا للقوم الظالمين انتهوا من الكفر الى هذا المنتهى فلا وفقوا
مع المعقول ولا مع الشرع المنقول وانما قال تعالى اخر الاية ولكنه اخلد الى الارض ولم يقل ولكنا لم نشا لانه من
المعلوم الذي تضمنه قوله اولا ولو شئنا فعلم انه تعالى لم يشاء ذلك فلو ذكر لفظا لكان تكرارا لان معناه معلوم من
اللفظ الاول ضرورة فاضرب عن ذكر ما هو حاصل ومعلوم الى بيان ما تعلق به من حكم الشريعة باكتسابه اخلاده
الى الارض على ما تحقق بيانه وادلة هذا كله في المقدمة **قوله تعالى** ولقد ذرانا لجهنم كثيرا من الجن والانس
قال فيه هم المطبوع على قلوبهم الذين علم الله انه لا لطف لهم فجعلهم لا يلقون اذهانهم الى معرفة قال ولا ينظرون
نظر اعتبار ولا يسمعون ما يتلى عليهم فجعلهم كانهم مخلوقين للنار هذا تلخيص كلامه ثم قال والمراد وصف حالهم في
عظم ما اقدموا عليه من التكذيب كانهم خلقوا للنار ومراده بقوله جعلهم اي تركهم وهذا كله اعتزال لانه يريد
به ان يخرج قوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم كثيرا عن ان يكون تعالى خلقهم لذلك لان قدره عليهم في سابق الازل وهذا
هو نص الاية وهو الذي قامت عليه براهين المعقول والمنقول على ما تحقق بيانه في المقدمة فحرفه هو وهذا //
ورده الى معنى تركهم وهم فعلوا بانفسهم ذلك خلقا وايجادا ومعنى تركهم لم يلطف بهم ومعنى ذلك عنده لانه
علم انه لا لطف له تعالى ينفع فيهم الا عن الامر وعن قول الظالمين علوا كبيرا انما ترجع المعتزلة في اللطف الى حقيقة
بل الى مجرد تلبيس وقد علم بالبراهين القطعية المتقدمة الذكر وجوب سبق القدر الازلي المتقدم على كل ممكن
تقدما لا اول له والا لزم التسلسل وهو محال وعلم حدوث العالم وافتتاحه والا لزم نفاد ما لا نفاد له وهو جمع

بين النقيضين

بين النقيضين وهو محال اذ معلوم بالضرورة نفاد الكائنات السابقة بما نحن فيه الان من الحادثات وما سياتي
غير داخل في الموجودات الماضيات نفد فيها وعلم ايضا جواز الجائزات ووجوب الواجبات واستحالة
المستحيلات بضرورات العقول فعلم ان المهتدي من الممكنات لم يكن مهتديا لذاته ضرورة العلم بامكانه بل بتخصيص
المخصص للممكنات وكذلك ضلال الضال من الجائزات فلم يكن ضلاله ذاتيا له ضرورة العلم بامكانه فلم يكن شيء
من الممكنات اولى من نقيضه لجائز الا بتخصيص المخصص سبحانه وتعالى فوجب دوران كل مهتد او ملطوف به الى
القدر السابق وكذلك كل ضال وكل كافر فوجب رجوع الامر كله اليه فوجب حمل قوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم اي خلقنا
لها كثيرا من الجن والانس على ظاهره لوجوب سبق سابق قدره على جميع المقدرات ضرورة العلم بامكان الممكنات
وبالعلم بها تنقطع رقاب اهل الضلال وتمحى جميع الشبهات ولا اعتراض عليه تعالى في ملكه وملكه بما تحققت دلائله
في المقدمة **قوله تعالى** ولله الاسماء الحسنى قال فيه التي هي احسن الاسماء لانها تدل على معان حسنة وهو
اعتزال لانه يميل في تسميته تعالى الى المقاييس وليس كذلك بل حسنها لان الشرع ورد بها فحسنها لان الحسن
ما حسنه الشرع كما قاله اهل الحق وعلى ما تقدمت دلائله ولو كان الامر فيها على ما تقوله المعتزلة من حسن المعاني
فقط من غير نظر الى الاذن فيها لجاز ان يلحق بها السخي والفاضل ولم يجز الضار ولا المنتقم ولما ورد فيها الضار
والمنتقم ومنع الشرع السخي والفاضل علم ان طريق اخذها الاذن دون قياس ولا اشتقاق **قوله تعالى** وذروا
الذين يلحدون في اسمائه قال فيه وذلك ان يسموه بما لا يجوز عليه يشير الى ما قدمه من القياس فيها
والاشتقاق وهو مذهب المعتزلة واهل الحق يقولون الملحدون في اسمائه تعالى هم المسمون له بما لم ياذن فيه
الشرع ثم قال ويجوز ان يراد ولله الاوصاف الحسنى وهي الوصف بالعدل والخير والاحسان وانتفاء شبه
الخلق وذروا الذين يلحدون في اوصافه فيصفونه بمشيئة القبائح وخلق الفحشاء والمنكر وما يدخل في
التشبيه كالرؤية ونحوها وهذا كله اعتزال بناه على مجرد دعاو زينها لنفسه وجعل الحادا كل ما يخالف اعتزا
وهيهات له ما يرومه من ذلك فقد قامت البراهين القاطعة على ما تحقق في المقدمة على انه سبحانه خالق
لكل مخلوق خيرا كان او شرا طاعة كان او عصيانا وهذا هو الحسن دون الشرك بالله وجعل خالقين متعددين معه
في ملكه ومغالبين في سلطانه هو الالحاد بالاجماع تعالى الله عما قاله الظالمون علوا كبيرا وكذلك قدرته تعالى على ان
يخلق للمومنين رؤية له تعالى في الجنة يكرمهم بها ووصف نفسه بذلك وعلى لسان رسوله واجماع عليه السلام هذا
هو الحسن وانكار ذلك مع ثبوته شرعا وعقلا هو القبح وليس لشيء من هذا سبيل بمجرد الدعاوي بالدلائل //
القاطعة والبراهين الساطعة على ما تقدم بيانه **قوله تعالى** من يضلل الله فلا هادي له اضرب الزمخشري
وشيعته المعتزلة عن بيان هذه الاية لانها قاصمة لظهور المعتزلة وحرفوا فيها الاضلال عن حقيقته فجعلوه ترك
الضالين فقط قيل لهم وكذلك ترك المهتدين عندكم فقد اضل المهتدين وهذا خرق للاجماع قالوا في الجواب بين
المهتدين قلنا وكذلك بين للضالين فلزمكم ان يكون تعالى هدى الضالين واضل المهتدين والقول بهذا خروج عن
الدين واعتقاد القران والبرهان واجماع اهل الايمان الله تعالى هدى المهتدين واضل الضالين ومذهب المعتزلة مناقض
لصريح القران في تخصيص قوم بالهدى دون قوم وما خالف القران فهو الباطل وانما معنى الاية من يضلل الله يخلق
ضلاله فلا خالق لايمانه ويضاد ذلك اذ لا خالق غيره تعالى على ما تحققت براهينه في المقدمة **قوله تعالى** يسالونك
كانك حفي عنها قال فيه ولو اخبرت بوقتها المصلحة عرفها الله في اخبارك لكنت مبلغة للقريب والبعيد فاطلق
المصلحة والمعتزلة تعتقد فيها الوجوب وقد تحقق ابطال ذلك عليهم في المقدمة بذكر المناظرة المشهورة بين
الشيخ ابي الحسن رح وبين الجبائي في الاخوة الثلاثة ثم قوله بعد ذلك عرفها الله اعتزال احتمل انه مخالف للاجماع

علي ان الله تعم لا يجوز ان يطلق في حقه عارف فلا يجوز ما تصرف من ذلك لانه يوهم جواز ما لا يجوز من ذلك فاراوه
في ذلك كله اعتزالية قوله تعالى ايشركون ما لا يخلق شيئا قال فيه ما لا يقدر علي خلق شيء كما يخلق الله ففي كلامه
اشارة الي ان المخلوق يخلق الله تعم وهو اعتزال وضلال والواجب بالبرهان المحقق المذكور في المقدمة علي استحالة
ان يخلق احد غير الله تعم شيئا اصلا حمل هذه الاية علي ظاهرها من العموم والاستغراق من ان احدا غير الله تعم لا
يخلق شيئا البتة كما يخلق الله تعم ولا بخلاف ذلك لما علم من استحالة ان يخلق احد غير الله تعم لا عين خلق الله ولا
بعضه ولا مثله ولا شيئا منه سورة الانفال بسم الله الرحمن الرحيم وصلى
الله علي سيدنا محمد واله وسلم قوله تعالى يسالونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول قال الزمخشري فيه معناه
ان حكمها مختص بالله و رسوله يامر بتقسيمها علي ما تقتضيه حكمته فيتحرز في هذا الكلام من اعتقاد المعتزلة وجوب رعاية
المصلحة ويسمون ذلك حكمة وقد تقدم الابطال عليهم في قولهم بوجوب ذلك وحكمته تعم عند اهل الحق علمه ونفوذ
مشيئته في احكام مخلوقاته علي ما قد رها مع منع خروج شيء من ذلك عن تقديره تعم لامتناع ذلك لوجوب افتقار
جميع الممكنات اليه وتوقف وتقلب احوالها عليه و قد تقدمت دلائل هذا كله قطعية قوله تعالى واطيعوا
الله و رسوله ان كنتم مومنين قال فيه وطاعة الله والرسول من لوازم الايمان وهو اعتزال وعند اهل الحق يصح
الايمان بدون الطاعة في الاعمال لانه يصح مومن عاص لصحة اجتماع الخلافين دون الضدين ومنعت المعتزلة من
ذلك غلطا منهم فما اطلقه الزمخشري هنا من اللزوم غير صحيح كما تراه لا من جهة الشرع ولا من جهة العقل وقد
تحققت دلائل هذا في المقدمة قوله تعالى اولئك هم المومنين حقا قال فيه اي اولئك هم المومنين ايمانا حقا فاطلق
القول هنا وهو اعتزال وعند اهل الحق تحمل الاية علي كمال الايمان اي هم الكاملون الايمان و وجب هذا لما علم من
الدين من ان المقصر في العمل مع الايمان مومن وله احكام المومنين لقوله تعم و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولا
يغفر المؤمن وقد تحققت ايضا دلايل هذا كله في المقدمة قوله تعالى ويقطع دابر الكافرين قال فيه تريدون
الفائدة العاجلة وسفساف الامور وهذا الاطلاق سوء ادب مع الصحابة رضي عنهم لما وجب من برهم وتوقيرهم
ولله تعم يحكم عنه ان يطلق في حق عبيده ما شاء وليس لنا نحن ذلك من قبل انفسنا بل نتلوا الايات كما وردت
اخبارا عما قال الله تعم لهم ونتادب نحن معهم ثم قال والله تعم يريد معالي الامور وهو اعتزال منه لانه اشار
الي قصر ارادة الله تعم علي بعض الكائنات دون وكل كائن فلم يكن الا بفعله تعم فلم يكن الا بارادته والارادة هنا
عند اهل الحق محمولة علي الرضي في هذه الاية ومعناه انه تعم يرضي الاعمال المتقرب بها اليه وهي طريق الاخرة اي
يرضاها دينا يتقرب بها دين يديها ممن قسم له تعم وقوعها قوله تعالى ليحق الحق قال فيه وانه ما نصرهم وما
خذل اوليك الا لهذا الغرض وهو اعتزال وعند اهل الحق يجب تعاليه تعم عن الاغراض ثم الطلاق ذلك في
حق ارادة المسائل شرع شرعا وبيان امتناع الاغراض عليه تعم قد تحقق في المقدمة قوله تعالى فلم تقتلوهم
ولكن الله قتلهم قال فيه لانه هو الذي انزل الملائكة والقى الرعب في قلوبهم وشاء النصر والظفر وقوي قلوبكم
واذهب عنكم الجزع وهو اعتزال كله لانه يقصد بها الحياة عن الحقيقة لان القتل عند المعتزلة وقع بفعل العبد
للاعتقاد والحركات التي في محله وبعض القتل وهو الواقع بمحل المقتول وقع عندهم متولدا عن ذلك فلم يجعلوا قتل الله
تعم لهم حقيقة بل متاولا الي انزال الملائكة كما ذكر وما ذكر مع ذلك وعند اهل الحق الله سبحانه هو الذي قتلهم حقيقة
لانه خالق ذلك كله وخالق الموت بدلا من الحياة ولا قدرة لمخلوق علي ذلك وابطال التولد قد تقدم برهانه في المقدمة
فوجب حمل الاية علي ما وردت حقيقة وبطلت اوهام المعتزلة الباطلة وتخيلاتهم الكاذبة قوله تعالى وما
رميت اذ رميت ولكن الله رمى قال فيه يعني ان الرمية التي رميتها انت علي الحقيقة والا لما بلغ اثرها الا ما

يبلغ

يبلغه رمي البشر ولكنها كانت رمية الله حيث اثرت ذلك الاثر العظيم قال فاثبت له الرمي عليه السلام لان صورتها
وجدت منه ونفاها لان اثرها العظيم لا يطيقه البشر فعل الله عز وجل وهذا كله اعتزال لانه انما نفي عن النبي عليه السلام
اثرها العظيم يعني الحاصل في اعين المشركين واما حركة يده واعتماده عليه السلام في الرمي فلم يثبتها الزمخشري خلقا
لله تعم علي ما تدعيه المعتزلة من انه من خلق العباد في محالهم وقد ابطلناه في المقدمة وعلم انه لا خالق لكل جوهر
وكل عرض وكل حادث الا الله تعم فلم يبق في هذه الاية الا ما قاله اهل الحق من ان معناها وما رميت يا محمد خلقا واختراعا
لجميع ما صدر في محلك من حركاتك واعراضك كلها المتعلقة بالرمي ولا في المباين اذ رميت اكتسابا ولكن
الله رمى خلقا واختراعا لذلك كله ولا بد من هذا لما تقدم من الدلائل القطعية الموجبة للحمل علي هذه المعاني في
قوله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين قال فيه اي الغرض ذلكم و قد قدمنا بيان استحالة الاغراض علي
الله تعم فهذه الكلمة اعتزالية تقدم ابطالها قوله تعالى ان تستفتحوا فقد جاءكم الفتح قال فيه علي سبيل التهكم
و قد بينا من قبل ان هذا الاطلاق في حق الله وكتابه و كلام رسوله ممنوع بالاجماع قوله تعالى ولا تكونوا كالذين
قالوا سمعنا وهم لا يسمعون قال فيه فاذا توليتم عن طاعة الرسول في بعض الامور كان تصديقكم كلا تصديق و هو
اعتزال لانه اشارة الي التكفير بالذنوب وان الايمان الذي هو التصديق يبطل بذلك و قد حققنا ابطال ذلك علي
في المقدمة وان معنى الاية ولا تكونوا كالمنافقين يقولون قبلنا وهم لم يقبلوا الايمان بقلوبهم وان قالوا قبلنا بافواههم
وليس المراد السمع الحسي وانما المراد بالسمع في هذه الاية القبول قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم قال
فيه اي انتفاعا باللطف لاسمعهم اللطف بهم حتى يسمعوا سماع المصدقين ثم قال ولو اسمعهم قال يعني ولو لطف
بهم لما نفعهم اللطف فلذلك منعهم الطافه قال ولو لطف بهم فصدقوا لارتدوا بعد ذلك وهذا كله اعتزال وذلك
ان الزمخشري واشياعه المعتزلة غفلوا عن العلم بالواجب والجائز والمحال كما تقدم ذكره اذ من المعلوم ضرورة ان
كل ممكن فهو قابل لان يلطف به الرب المالك للكل سبحانه وهو المخصص لكل ممكن علي ما تقدم تحقيقه في المقدمة فلما وجب
الرجوع الي هذه القاعدة الضرورية علم ان من لم يلطف تعم به انما ذلك لانه تعم خصصه بذلك دون نقيض ذلك وعلم تعم
ذلك علي ما هو عليه من افتقار الممكن الي الواجب وكذلك حكم من لطف به فلانه تعم خصصه بذلك ضرورة انه ليس
له من معقوليته الا القبول والمرجح في التخصيص الي المخصص تعم فيجب علي هذه القاعدة القطعية حمل قوله تعم ولو علم
الله فيهم خيرا اي علم فيهم ذلك لانه خصصهم به لاسمعهم سماع القبول ثم هولاء من الاشقياء عنده في سابق الازل
بالتخصيص الرباني فعلم ايضا انه تعم لو اسمعهم سماع القبول لارتدوا والشقاوة التي كتبها تعم عليهم لانهم ملكه هذا
عدله وحكم في الاخرين فضله يختص برحمته من يشاء قوله تعالى واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه قال فيه
يعني انه يميته فتفوته الفرصة التي هي واحدها فالمكن من اخلاص القلب ثم قال وقيل ان معناه ان الله تعم قد
يملك علي العبد قلبه فيفسخ عزايمه ويغير نياته ومقاصده ويبدله بالخوف امنا وبالامن خوفا وبالذكر نسيانا وبالنسيان
ذكرا قال ومما اشبه ذلك مما هو جائز علي الله تعم يعني من الضروريات ثم قال فاما ما يثاب عليه العبد ويعاقب من
افعال القلوب فلا يعني المكتسبات وهي عند المعتزلة تجري بخلق العباد و قد ابطلنا عليهم ذلك وبينا انه شريك بالله
سبحانه والمعتزلة غلطوا في النية فانهم جعلوها كلها ضرورية احترازا منهم من لزوم التسلسل ان كانت مكتسبة
للزوم احتياج المكتسب الي نية ولم يعلموا ان النية المطلوبة في الاعمال الباطنة والظاهرة مكتسبة والمأمور
طلبها والثواب عليها لا تنوى بنية اخرى ضرورية غير مطلوبة بل يحمل عليها خوف النار والرغبة في الجنة
فتحمل عليها الرغبة والرهبة وهما ضروريتان بعد قصدا او كسبي ايضا للنظر في حدث العالم وفي معجزات
الرسل عليهم السلام الحامل عليه قصد جلي حب سماع العزائب وحوائج القاصد ومن لم يخلق له فهو مطلوب

بقصد كسبي معقود ان اتى به ما لاجل قصد اخر ضروري او حاصل من تحوط العقل بالامكان لصدق خبر الداعي الى
الله والا كان معاقبا عليه لانه ترك باختيار لا اضطرار وهو متمكن العقل والدعوة قد بلغت وليس من تكليف
ما لا يطاق فانه يطيق ان ينظر ولو لزم لقلنا به ولله تعالى ذلك على ما تحقق بيانه في المقدمة من تحرير هذه القواعد
كلها نعم للعقل في النظر الاول الحث والحمل على الاحوط من غير قطع بل مع الاحتمال والايجاب على وجه القطع فلم تبلغ
العقول الى الايجاب وان بلغت الى النظر في الاحوط مع الاحتمال ومن هنا غلطت المعتزلة حيث جعلوا الايجاب //
للعقول وليس كذلك بما بيناه ثم قال الزمخشري هنا والمجبرة على انه يحول بين المرء وقلبه والايمان اذا كفر وبينه
وبين الكفر اذا امن ثم قال تعالى عن قول الظالمين علوا كبيرا يعني اهل السنة وهذا منه اعتزال وضلال ولم يعلم
ما نزه الرب تعالى عنه هو الواجب في حقه وهو الكمال الذي وصف تعالى به نفسه وقام عليه برهان العقل من انه
تعالى هو المنفرد بخلق جميع المخلوقات من طاعة وعصيان او كفر او ايمان وان وصف الرب تعالى بان له شريكا في
افعاله وتحريف كتابه ملتزم للكفر لانه شرك وتحريف للقرآن وقد تحقق في المقدمة بيان وجوب توحيده تعالى
في افعاله وملكه وعلى تلك البراهين القطعية مبني تفسير قوله تعالى يحول بين المرء وقلبه وانه يجب حمله على ظاهره
ويبطل جميع ما توهمه المعتزلة مما يشركون فيه برب العالمين تعالى رب العالمين عن قول الظالمين علوا
كبيرا قوله تعالى ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون قال فيه ارادة ان تشكروا وهو اعتزال لانه تعالى لو
اراد شكرهم لوقع ولم يكفر احد من العالمين اذ يستحيل تعذر مراده تعالى بما تحقق في المقدمة من الدلائل على
ذلك فيكون المعنى بقول انبيائنا واوليائنا لعلكم تشكرون او هم ممن يقال فيهم ذلك او غير ذلك مما يصح دون
ما يستحيل من الترجي في حق الله تعالى قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم قال فيه اللام لتاكيد النفي //
والدلالة على ان تعذيبهم وانت بين اظهرهم غير مستقيم في الحكمة وهو اعتزال من حيث المعتزلة احكامه
تعالى تابعة لرعاية المصالح وهي التي يعبرون عنها بالحكمة وقد تحقق الابطال عليهم في المقدمة وانما المقصود بالاية
اظهار كرامة النبي عليه السلام عند الله تعالى من غير تعليل لافعال الله تعالى بالمصالح ولا بغيرها من العلل على ما تقدم
بيانه من قبل فترك الزمخشري والمعتزلة وجه الحق في ذلك وعدلوا الى ما هو من توهمات مذهبهم الفاسد
قوله تعالى وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون قال فيه اي ولو كانوا ممن يؤمن ويستغفر من الكفر لما عذبهم
قال كقوله تعالى وما كان ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصلحون وهذا من الزمخشري اعتزال لان المعتزلة
ينكرون ايلام البري وقد تحقق جواز ذلك ووقوعه في المقدمة فثبت بذلك انه لو شاء لعذب الطائعين بعدله ولم
ذلك ظلما ولما تقدمت دلائل صحة هذا وانه ليس بظلم وجب حمل هذه الاية على انه تعالى لو عذبهم مع استغفارهم لصح
في المعقول في عدله تعالى اذ لا حجر عليه لكن بفضله اخبر انه لا يعذبهم وهم يستغفرون فهو اخبار عن فضله لا عن وجوب
عليه لما قام من الدلائل على ذلك واما الكلام على اية قوله تعالى وما كان ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصلحون فلها
اوجه صحيحة جارية على مذهب اهل الحق مذكورة في موضعها قوله تعالى ليقضي الله امرا كان مفعولا قال فيه
اي ليقضي امرا كان واجبا ان يفعل وهو نصر اوليائه وقهر اعدائه فقوله واجبا اعتزال ولا واجب على الله تعالى
بما قام من الدلائل القطعية المحقق ذكرها في المقدمة فوجب لذلك ان يكون معنى هذه الاية ليقضي الله امرا كان
قد سبق القدر الازلي بان يكون مفعولا فلا بد من قضائه لاجل القدر السابق به الذي لا تبديل له ويكون القضاء
هنا بمعنى تنفيذ المقدر قوله تعالى ويقللكم في اعينهم قال فيه بابا يسر الله عنهم بعضهم ساترا او يحدث في
عيونهم ما يستقلون به الكثير كما احدث في عيون الحول ما يرون به الواحد وهذا اعتزال اذ عند المعتزلة
انما يحجب عنا فانما ذلك لساتر يمنع الاشعة من الانبعاث لا لمانع في المحل كما يقول اهل الحق وكذلك عندهم

مافيه

ما فيه اعني الحول راجع لفساد البنية لانهم يشترطون البنية ايضا كما يشترطون انبعاث الشعاع واهل الحق
لا يشترطون شيئا من ذلك على ما تحققت دلائله في المقدمة فمن ذلك ان الصفة واحدة فيستحيل انقسامها مع قيامها بمحلين
فلا تركيب في محلها فلا تحتاج لبنية في محلها بل تستحيل وكذلك ما تخيلته المعتزلة مانعا من مثل الحدبات والبعد المفرط وشبه
ذلك كل ذلك ليس بمانع مضاد للادراك على محله وانما الضد هو المانع المعاقب للادراك على محله على ما تحققت ايضا دلائله في المقدمة
وما في اعين الحول للحول اعراض واحدها يقال له التخيل يصح اجتماعه مع الادراك لانه خلافه فالمرئي واحد في نفسه
والتخيل متعلق لانه اثنان وما ذكره الزمخشري في هذا الموضع من الحكاية عن الحول مما لا يليق مثله ان يذكر في تفسير القرآن
العظيم لان من المضحكات التي الالتفات اليها كل ذي قلب مغمور بخشوع التوفيق والاخلاص ومشاهدة جلال الله تعالى
في تفسير كلامه ولكن يهدي الله لنوره من يشاء وليست المعتزلة باهل لذلك قوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم وان الله
ليس بظلام للعبيد قال فيه اذ لا ان العذاب من العظيم بحيث لولا الاستحقاق لكان المعذب بمثله ظلاما بليغ الظلم متفاقمه
وهو اعتزال اذ فيه منع ايلام البري وقد بينا صحته في حكمه تعالى ووقوعه فلم يبق بعد قيام دلائل صحة ايلام البري وانه ليس بظلم
على ما تحقق في المقدمة الا ان يكون معنى هذه الاية وان الله ليس بظلام ولو عذبهم من غير جرم فاحرى واولى اذا عذبهم بما قدمت
ايديهم من كسب او يكون المعنى انه تعالى لكمال فضله وكرمه جعل تعذيبهم من غير جرم كانه ظلم لانه قد رفعه بفضله عن عبيده
المكلفين وان كان في اصل التوحيد له ذلك بالدلائل الدالة على ذلك كما هي كذلك مسئلة تكليف ما لا يطاق اذ له تعالى ذلك
بدلائل ذلك القطعية على ما تحقق بيانه ايضا في المقدمة ثم لو قال تعالى اني لا اكلفكم ما لا تطيقون لفهم من ذلك على التحقيق محض
الفضل حتى في الخبر وله في اصل التوحيد الحكم في خلقه مطلقا فلتلك الدلائل القطعية في التوحيد احوجت الى ما ذكرناه
من التاويل كما وقع ذكره في بعض اوجه تاويل قوله تعالى ذلك ان لم يكن ربك مهلك القرى بظلم واهلها غافلون وفي الاية الاخرى
واهلها مصلحون وفي هذه الايات اوجه غير هذه كلها جارية على طريق اهل الحق فلتتامل في مواضعها قوله تعالى
ذلك بان الله لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم قال فيه ذلك العذاب بسبب ان الله لم ينبغ له ولم
يصح في حكمته ان يغير نعمة عند قوم حتى يغيروا ما بهم من الحال وترك الزمخشري لتاويل هذه الاية وما هو بمعناها
اعتزال لان قوله لم ينبغ له ولم يصح في حكمته تحكم على الله تعالى وتحجير شهدت دلائل المعقول والمنقول بخلافه اما المعقول
فما علم من ان له تعالى ايلام البري كما تحقق بيانه في المقدمة واما المنقول فقوله تعالى ان اراد ان يهلك المسيح ابن مريم وامه
ومن في الارض جميعا وقد تقدم بيان هذا ايضا فاذا علم هذا فلا بد ايضا من تاويل هذه الاية الى معنى يصح وهو انه
لا يقال لم ينبغ ولم يصح بل يقال حكم تعالى بما ذكر في هذه الاية بمحض الفضل ايضا فجعل من حكم فضله انه لا يغير نعمة على عباده
الا ان اكتسبوا جرما والكل خلقه فجعل علامة على دوام نعمه هدايتهم الى طاعته وعلامة على سلب نعمه عنهم جرمهم بكسبهم
ما خلق من ذلك على محالهم والكل ملكه والحكم حكمه والنعم نعمه والعذاب ملكه وجعل تعالى من ذلك علامة ما شاء على من
شاء فهلكه حكم فيهم او لا يجوز اهلاكهم لا بجرم وبفضله حكم بتوقف سلب نعمه على جرمهم لا بوجوب عليه لما يلزم عن ذلك
من الخلل في قواعد التوحيد قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون قال فيه ويعدمون لجهلهم من الله نصرته ويستحقون
خذلانه بخلاف من يقاتل على بصيرة قال ومعه ما يستوجب به النصرة والالطاف من الله تعالى وهو اعتزال وعند اهل الحق
لا يستحق على الله تعالى شيئ من خذلان ولا غيره ولا يستوجب احد عليه شيئا من نصرة ولا غير ذلك وقد تحققت الدلائل على
هذا كله في المقدمة وعلم ان الممكنات قابلة كلها وهو القادر على كل شيئ فكل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل لا يسال
عما يفعل لانه المالك وهم يسالون عما يكتسبون لانهم المملوكون قوله تعالى وعلم ان فيكم ضعفا قال فيه وقيل في البصيرة //
والاستقامة وهذا من الزمخشري سوء ادب مع الصحابة رض عنهم وممنوع ان يطلق في حقهم هذا بالاجماع وهم المواجهون
بهذا الخطاب وغيرهم تبعا لهم فضعفهم انما كان حسيا في الابدان فقط بالنسبة الى هذا المطلوب واما قلوبهم فقد اثنى تعالى

عليهم بقوتها وتجد بها فقال تعم محمد رسول الله والذين معه اشدا على الكفار رحما بينهم الاية هذا الدليل يفيد
مطلق قوله تعم ضعفا خرج المعنوي بالاية فلم يبق الا الحسي فقط بنسبة واضافة لا مطلقا في الحسي ايضا وهو ما
قلناه والمعتزلة دابهم سوء الادب مع الله ورسوله والصحابة والتابعين واوليا الله الصالحين قوله تعالى والله
يريد الاخرة قال فيه يعني ماهو سبب الجنة من اقتران الاسلام بالاثخان في القتل يحرزنها من اشارة الى الاعتزال بعدم
تاويل هذه الاية لان عند المعتزلة ما اراد تعم الا طريق الاخرة من الاعمال الصالحة ولم يرد مايقع من ذلك وكل واقع عند
اهل الحق فبارادته وقع من خير وشر ويكون معني هذه الاية انه تعم اراد باطلاق الاخرة هنا الرضي فمعني الكلام ان
طريق الاخرة هو المرضي عند الله تعم دينا فما وقع منه من العباد كسب فهو مراد مرضي وما وقع من غيره وضده فهو مراد
له تعم وليس بمرضي اي لا تسمي ارادته تعم لو قوعه رضي اذ لا تسمي رضا الا اذا تعلقت بما كان قربة لله تعم على ما تحقق بيانه
في المقدمة قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق الاية قال فيها حكم منه سبق اثباته في اللوح وهو ان لا يعاقب احد بخطا
قال وكان هذا خطا في اجتهادهم وهذا من الزمخشري اعتزال وخطا عظيم في اضافة الخطاء الي النبي صلى الله عليه وسلم وهم
والصحابة وهم مبرؤن من ذلك بل مجتهد من غيرهم مصيب على التحقيق في مسائل الاجتهاد فاحري واولي النبي عليه
السلام والصحابة رض عنهم ولان للعنيين تعم ان يسمي عباده بما يشاء ويطالبهم بما يشاء وقد بينا هذا من قبل في المقدمة
مع العلم بعصمة الانبياء عليهم الله وليس لنا نحن ان نطلق في حق من رفع الله قدره الا بالادب العام وتناول جميع ما
ورد في الشريعة في حقهم لما قام لهم من الدلائل الموجبة للتاويل قوله تعالى واتقوا الله قال فيه فلا تقدموا على
شيئ لم يعهد اليكم فيه وهذا الكلام مردود ايضا اذ فيه نسبة الصحابة رض عنهم الي ماذكره وليس كذلك اذ يصح
امر المتقي لله بتقوي الله اي بالمداومة على ماهو عليه وكان ماصدر منهم عن اجتهاد فلم يكن عصيانا ولا تقدما بين يدي
الله سبحانه ولله سبحانه مطالبة عباده بما يشاء كما تقدم بيانه قوله تعالى ان الله غفور رحيم قال فيه معناه اذا
اتقيتموه بعد ما فرط منكم من استباحة الفداء قبل ان يوذن لكم فيه وهذا الكلام مردود من وجهين الاول ما يشير
كلامه اليه من الاعتزال في اشتراط التوبة والتقوي في المغفرة وعند اهل الحق يجوز المغفرة للمذنب المصر على ما تحققت دلالته لك
في المقدمة ومنها قوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء والوجه الثاني مافي كلامه من نسبة الصحابة رض عنهم الي ما تقدم الي
ما تقدم الرد عليه فيه ولم يصدر منهم الا عن اجتهاد والتحقيق في اصول الفقه ان كل مجتهد مصيب في مسائل الاجتهاد
وهو مذهب القاضي ابي بكر وهو الحق اذ كل مجتهد مامور بالاجماع ان يحكم بما ادّاه اليه اجتهاده والاجماع من ادلة
احكام الله تعم فلم تقع منهم صغيرة ولا كبيرة ولله تعم ان يكلف عباده بما يشاء كما تحققت براهينه في المقدمة سورة
البراءة قوله تعالى فاجره حتي يسمع كلام الله لم يذكر فيه تاويلا وهو اعتزال لان عند المعتزلة ان المشرك
يسمع كلام الله تعم اذ لا كلام لله تعم عندهم سوي الاصوات والحروف وقد تقدم الابطال عليهم في هذا بما فيه كفاية والحمد لله
فوجب لذلك تاويل هذه الاية على معني فاجره حتي يسمع قراءة كلام الله على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو
كثير في اللسان او فاجره حتي يسمع كلام الله متلوا ومقروا واحوج الي هذا التاويل ما اجمعت عليه الامة من ان موسي
عليه السلام هو الكليم بمعني انه سمع الكلام القديم الذي هو صفة لذات الله تعم لا خلق من خلقه وان المشرك لم يسمع
ذلك وانما سمع العبارات والبراهين العقلية قامت على ثبوت كلام الله تعم القديم وقرر الشرع سماع موسي عليه السلام
له وكذلك نبينا عليه السلام ليلة المعراج قوله تعالى انهم لا ايمان لهم قال فيه وقري لا ايمان لهم وفسر الاطلاق بقوله
اي الاسلام لهم لان المعتزلة تجعل نفس الاسلام الظاهر هو الايمان فمن اذنب عندهم فقد بطل ايمانه ووجب خلوده
في النار ان لم يتب وهذا هو التكفير بالذنوب وهو مذهب المعتزلة والخوارج وبين الفرقتين اختلاف في التسمية فقط
فالخارجي يسميه كافرا ويمتنع المعتزلي من هذه التسمية ويقضي للعاصي المصر بحكم الكافرين من الخلود في النار دون

ان يسميه

ان يسميه كافرا وانما يسميه فاسقا وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين وقد تحقق الرد عليهم في هذا كله في المقدمة
وانما يجب حمل الاية على ظاهرها على قراءة نفي الايمان عنهم وهم كافرون دون التاويل الاعتزالي الذي ذكره الزمخشري
قوله تعالى وهم بدءوكم اول مرة قال فيه والبدء بالقتال من غير موجب هذا الموجب عند المعتزلة عقلي وعند اهل
الحق شرعي على ما تحققت دلالته في المقدمة من ابطال الايجاب العقلي في احكام التاليف فليتحرز مما يشير اليه من الاعتزال
قوله تعالى والله عليم حكيم قال فيه حكيم لا يفعل الا ما اقتضته الحكمة والحكمة عند المعتزلة ما فيه المصلحة وعند اهل
الحق العلم ونفوذ الارادة ومنع المرادات عن مخالفة ارادته تعم على ما تحققت دلالته في المقدمة قوله تعالى حبطت اعما لهم
قال فيه التي هي العمارة والحجابة والسقاية ثم قال واذا هدم الكفر او الكبيرة الاعمال الثابتة فما ظنك بالمقارن فقوله
والكبيرة اعتزال لانه قول بالاحباط بما دون الكفر وهو مذهب المعتزلة والرد عليهم بما علم من ان اعمال العباد اعراض
والاعراض لا محابطة بينها بالنظر الي معني لبقائها ولا يبطل بعضها بعضا بل المنعدم منها ينعدم لاستحالة بقائه ويخلق
الله تعم سبحانه بعد المنعدم ان ابقي المحل اما المثل والضد وهي المسئلة التي ترجم عليها الاستاد ابو اسحق رحمه الله بمسئلة
النهي قبل اللقاء في الجامع الخفي له فلم يبق في احباط ثواب بعضها ببعض الا الشرع ولا يحبط ثواب عمل الا بالحبط الشرعي والذي
ورد من ذلك في الشرع قوله تعم ان الحسنات يذهبن السيئات سواء كان مقارنا او غير مقارن وقد تحقق في المقدمة
بيان هذه المسئلة قوله تعالى فسوف يغنيكم الله من فضله ان شاء قال فيه ان اوجبت الحكمة اغناءكم وكانت
مصلحة لكم في دينكم وهو اعتزال بنية المعتزلة على التحسين والتقبيح العقليين عندهم ووجوب رعاية المصالح وقد
تحقق ابطال ذلك كله في المقدمة قوله تعالى انا يوفكون قال فيه كيف تصرفون عن الحق قال الصاحب ابن عباد من
المعتزلة كيف يخلق افكهم ويقول اني يوفكون ويخلق كفرهم ويقول كيف تكفرون ويقضي بصرفهم ويقول اني تصرفون او كلاما
نحو هذا وجواب اهل الحق عن ذلك من وجهين الاول انه تعم لما جعلهم مكتسبين وبين لهم الدلائل والطرق صح سوالهم
عن سبب كفرهم وانصرافهم كما صح سوالهم عن افعالهم لعدم اسباب الكفر يشتد عليهم النكير مع ذلك اذ عدم اسباب
الكفر وكثرة ادلة الايمان مما يقوي الانكار على الكفر وذلك من جملة التكاليف والمطالب الشرعية للعباد والمواخذة
باكتسابهم على اصل مسئلة التكليف وانه تعم المنفرد بالخلق مع ذلك والوجه الثاني ان يكون فيه معني الرد على المعتزلة الذين
اشكلت عليهم هذه الاسئلة فكانه يقال لكل من اعتقد اعتقادهم ان كنتم تزعمون ان هدايتكم بايديكم فما الذي صرفكم
عن الهدي وكيف تكفرون وهدايتكم بايديكم ففيه تعجيزهم وانقطاعهم عن دعواهم ان هداهم بايديهم قوله تعالى
وما امروا الا ليعبدوا الها واحدا قال فيه امرتهم بذلك ادلة العقل اعتزال لان المعتزلة تنفي الكلام القديم لله تعم وبه
امر العباد بالعبادة فلما نفوا الكلام ردوا الامر للادلة وحروف الاجل دون كلام رب العالمين وهذا ضلال بعيد لان
الادلة لا تامر وانما الاوامر للشرع دون العقل بدلالة ابطال التحسين والتقبيح العقليين على ما تقدم بيانه وبرهانه في المقدمة
قوله تعالى اثني عشر شهرا في كتاب الله قال فيه فيما اثبته واوجبه من حكمه ورآه حكمة وصوابا وفيه الاشارة الى
الاعتزال وهو وجوب رعاية الاصلح وقد ابطلنا عليهم فليس الا ما حكم به عباده مما لم يجب عليه بل جاز ان لا يحكم لهم شيئا
من ذلك وذلك عدل منه فعل بفضله ما شاء قوله تعالى فزادتهم رجسا الي رجسهم قال فيه كما ان المومن اذا احدث
طاعة فقوله احدث طاعة اعتزال لان المعتزلة يعتقدون ان العبد يحدث افعاله وانما يكتسب فقط والاحداث
للافعال ليس الا لله تعم وقد حققنا في المقدمة بالدلائل القطعية على انه لا خالق لمخلوق الا الله تعم قوله تعالى عفي الله
عنك قال فيه كناية عن الجناية ومعناه اخطات وبيس ما فعلت وهو اعتزال وخطاء وسوء ادب مع النبي صلى
الله عليه وسلم ولا جناية ولا خطاء ينسب اليه عليه السلام لا سيما من هذه الاية لان الانبياء عليهم السلام معصومون
من الكفر شرعا وعقلا ومن الكبائر اجماعا ومن الصغائر تحقيقا وانما معني هذه الاية ما يليق بمقامه عليه السلام

تعالى بعض العلماء ظن ناس انه معاتب بهذه الاية وحاشاه من ذلك بل كان مخيرا فلما اذن لهم اعلمه انه لو لم ياذن لهم
لقعدوا لنفاقهم وانه لا حرج عليه في الاذن لهم وقيل معنى الاية لا عليك وقيل هو افتتاح كلام بمنزلة اصلحك الله
واعزك الله وتكون اشارة القول الاول انه عليه السلام له الاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحي وهو الذي قام دليله في
اصول الفقه ووضح سبيله وذلك مستند الى الاذن له في ذلك بالوحي وهو عليه السلام مقطوع مقطوع باصابته
في اجتهاده فان قلت فلم قيل له لم اذنت لهم قلت يكون المعنى اذنك لهم صحيح وماذون لك فيه ولكن ولو لم تاذن
لهم لقعدوا وظهر نفاقهم وتبين الصادق من المنافق الكاذب ثم قال بعد ذلك وقيل شيئان فعلهما عليه السلام
ولم يومر بهما اذنه للمنافقين واخذه من الاسارى قال فعاتبه الله فيه وقوله ولم يومر بهما يوهم انه عليه السلام خالف
امر الله تعالى وحاشاه من ذلك صلى الله عليه وسلم وكل كلام يوهم الباطل فهو باطل وقد حققنا في المقدمة الدلائل على
ثبوت العصمة للانبياء عليهم السلام وقد قال تعالى في حق نبينا في حقه عليه السلام وما ينطق عن الهوى فكل ما جرى
له فهو بالوحي اما مفصلا واما مجملا بامره بالاجتهاد فاما اذنه عليه السلام للمنافقين فقد اجبنا المعتزلة والزنادقة
عنه في صدر هذه المسئلة واما اخذه الفداء من اسارى بدر فقد اوحى الله اليه سبحانه بمشاورتهم في الامر فشاور
فخرج موافقا لامر الله تعالى ثم للعزيز سبحانه ان يطالب عبده بعد التخيير فلم اخترت كذا ولم تختر كذا وان كان المخير غير
عاص فيما اختاره وقد حققناه في المقدمة الدلائل على انه تعالى ان يطالب عباده بالضروري والكسبي وله ان يكلف عباده
بما لا يطيقونه وذلك عدل منه تعالى لان الخلق ملكه فلما شاور الصحابة رضي الله عنهم بناء على الاذن السابق كان راى بعضهم
المن وراى بعضهم القتل وراى بعضهم الفداء فقدر وقوع مقتضى راى الفداء فقيل لهم لم اخذتم الفداء وانما خيرتم
لنظهر ما عندكم فكان قتل اعدائكم الف لعاديتكم واخلص لكم والفداء ارحم بهم وارفق لولا كتاب من الله سبق اي بما
قدر من تخييركم بالاذن السابق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فحصل بذلك نعمها بقاء اولئك الاسارى حتى يخرج
من ظهورهم من يقول لا اله الا الله والتخويف من وقوع مثل ذلك منهم بعد ذلك فليس بعد ذلك الا ضرب الاعناق
حتى يقع الاثخان في الارض بقتل الكافرين وردع المجرمين تجري الامر من الطرفين على احسن سبيل ووقع تخويف الكافرين
حتى لا يقع لهم طمع بعد ذلك في مثل ذلك قوله تعالى فثبطهم قال فيه فكسلهم وخذلهم وضعف رغبتهم في الانبعاث
وهو اعتزال لانه لم يقل وخلق اقامتهم وقصدهم لذلك لان ذلك من خلق الله تعالى عند اهل الحق على ما حققت دلائله
في المقدمة فلا يحتاج هنا الى تاويل وانما تاولت المعتزلة هذه الاية رعاية لفاسد مذهبهم حيث يعتقدون ان
العباد يخلقون افعالهم فردوا التثبيط الى الكسل والخذلان ولا يرجعون في الخذلان بل الى مجرد تلبيس قد قدمنا
ابطاله فوجب رفض تاويلهم وحمل هذه الاية وكل ما هو بمعناها على ظاهره ومقتضاه من غير تحريف لانه تعالى خالق
كل مخلوق قوله تعالى وقيل اقعدوا مع القاعدين قال فيه فان قلت كيف جاز ان يوقع الله في نفوسهم كراهية الخروج
الى العدو وهي قبيحة قال وتعالى الله عن الهام القبيح قال خروجهم كان مفسدة لقوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم
الا خبالا فكان انقلاع كراهة ذلك الخروج حسنا ومصلحة ثم قال فان قلت خطا رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الاذن لهم فيما هو مصلحة قال قلت لانه عليه السلام لم يكن للنظر في هذه المصلحة ولا عليها بعد القبول باعلام الله
تعالى ولكن لانهم استاذنوه واعتذروا اليه فكان عليه ان يفحص عن كنه معاذيرهم ولا يتجوز في قبولها قال فمن ثم
اتاه العتاب ثم قال ويجوز ان يكون في تركه عليه السلام الاذن لهم مع تثبيط الله اياهم مصلحة اخرى فباذنه لهم فقدت تلك
المصلحة وذلك انهم اذا ثبطهم الله لم ينبعثوا وكان قعودهم بغير اذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قامت عليهم
الحجة ولم يبق لهم معذرة وهذا الذي قاله الزمخشري كله اعتزال وضروب من التخليط والضلال وتحريف لكتاب
الله تعالى وبيان ذلك هو ان الزمخشري تحفظ في زعمه من القبيح فلزمه ان يكون امرهم اولا بالخروج مع العلم بانهم

يزيدون

يزيدون المومنين خبالا امرا بما فيه مفسدة والمعتزلة تزعم انه قبيح فانحطف عليهم اخر الاية بالابطال لما قدموه
فرارا منه ووقعوا فيه فلا خروج لهم من لزوم الامر بما هو فيه مفسدة وهو الخروج او القاء الكراهة في قلوبهم
لما فيه مصلحة وهو القعود وفي كلا الطرفين القبح لازم لهم على زعمهم ولا خروج لهم عن الباطل وانما لزمهم ذلك لانهم
بنوا مذهبهم على اصل فاسد وهو التحسين والتقبيح في الاحكام الشرعية بالعقول وقد تقدم ابطاله وجواب اهل
الحق هنا ان الله تعالى لا يقبح منه فعل ولا حكم فما حكم به فهو الحسن فالحسن تابع لحكمه من غير عكس وانما تنقسم
الافعال الى حسن شرعي وقبح شرعي بالنسبة الى اكتساب العباد لذلك على موافقة الامر الشرعي او مخالفته على ما تقدم
بيانه وانضبط الباب وبطل التخليط الاعتزالي الذي ظهر بطلانه وبهر الحق وسطع سلطانه ثم اساء الزمخشري الادب
مع النبي عليه السلام بقوله فلم خطا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذن لهم وهذا اطلاق لا يحل وهو باطل من
طريق معناه ايضا لانه كذب عليه عليه السلام بما قدمنا بيانه في اول الكلام على قوله تعالى عفى الله عنك وتثبيط الله
تعالى لهم حسن بالنسبة اليه لانه له فعل ذلك في ملكه وقعودهم قبيح بالنسبة اليهم لانهم قعدوا نفاقا وكراهية في الجهاد
معه عليه السلام واذن الرسول في ذلك حسن لانه محق في ذلك على ما تقدم شرحه من قبل قوله تعالى قل لن
يصيبنا الا ما كتب الله لنا قال فيه الا ما اختصنا الله باثباته وايجابه من النصرة فتكون ان يقول الا ما كتب الله لنا اي
قدره لنا وسبقت به ارادته وخبره الصدق وكتب في اللوح المحفوظ اعتزال منه لان المعتزلة ينكرون القدر السابق
وهو مما كفروا به وقد تحقق في المقدمة بيانه وبرهانه فتحريفه هنا وتاويله باطل لانه لا ضرورة له ويعني المعتزلي
بقوله اختصنا باثباته اي تركنا له ولا يعني خلقه لنا وقوله وايجابه من النصرة يحترز مما تعتقده المعتزلة من وجوب
شيء على الله تعالى ومن وجوب رعاية المصالح فقد ابطلنا هذه المقاصد الاعتزالية كلها بالبراهين وبقدرته تعالى لمن
نصره فضل منه قوله تعالى قل انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم قال فيه فان قلت كيف امرهم بالانفاق ثم قال لن
يتقبل منكم قال قلت هذا امر في معنى الخبر ووجه الاعتزال فيه منعه ان يامر تعالى بشيء ثم لا يقبله لان الامر عند
المعتزلة هو نفس الارادة وقد ابطلناه عليهم وقد يامر تعالى بما لا يقبله عند اهل الحق ويدل على ذلك امره تعالى
بالايمان لمن علم انه يرتد ويموت كافرا فلا قبول لايمانه اجماعا وهو مامور به اجماعا قوله تعالى وتزهق انفسهم
وهم كافرون قال فيه فان قلت ان صح تعليق التعذيب بارادة الله فما بال زهوق انفسهم وهم كافرون قال قلت
المراد بالاستدراج بالنعم كقوله انما نملي لهم الاية كانه قيل ويريد ان يديم عليهم نعمته الى ان يموتوا وهم كافرون
ملتهون بالتمتع عن النظر للعاقبة وهو اعتزال لانه نفى ان تتعلق ارادة الله تعالى بزهوق انفسهم وهم كافرون
لانه تعالى يتعالى عن ذلك ولا يشاء عند المعتزلة الا من لا يريد فلهذا المذهب الفاسد اخذ في تحريف الايات
وبطلانه قد تحقق في المقدمة ببيان انه تعالى يامر بما يريد وقوعه وبما لا يريد وينهى عما يريد وعن ما لا يريد ومن
ذلك امره تعالى لابليس بالسجود لادم وما اراده منه ونهيه لادم عليه السلام عن اكل الشجرة واراده منه ما قامت
دلائله من انه تعالى قد علم بالبراهين انه خالق لكل مخلوق فكل كفر وقع من كافر فبخلقه تعالى ووقوعه وبارادته لاستحالة
ثبوت المشروط بدون شرطه وقد نهى عن الكفر اجماعا وكل ايمان امر به ولم يقع فبارادته تعالى ضده لانه خلقه ولم
يرد ذلك الايمان لانه تعالى اراد ضده وتعلق الارادة باجتماع الضدين محال مامور به اجماعا ولم يرده لانه اراد ضده
الواقع لانه خلقه قوله تعالى قل اذن خير لكم قال فيه ولا يفعل بكم ما يفعل بالمشركين لما راى من المصلحة في الابقاء
عليكم يحترز فيه من اعتقاده ما تعتقده المعتزلة من وجوب رعاية المصلحة وقد تحقق ابطال ذلك عليهم في المقدمة
وعلم بذلك انه تعالى ان اصلح فبفضله من غير وجوب وان صدر من صنعه ما هو ضد ذلك فبعدله كما تقدم بيانه
قوله تعالى ان يعف عن طائفة منكم قال فيه باحداثهم التوبة يحترز فيه من اطلاق الاحداث على المخلوقين وظاهر

هو اعتقاد المعتزلة وهو باطل ولا احداث الا الله تعالى وقد تحققت البراهين القطعية على هذه في المقدمة
قوله تعالى فما كان الله ليظلمهم قال فيه فما صح منه ان يظلمهم وهو حكيم لا يجوز عليه القبيح وان يعاقبهم بغير جرم وهو اعتزال لان المعتزلة يريدون امتناع الظلم في حقه تعالى لقبح ذلك المعقول واهل الحق يريدون امتناع ذلك في حقه تعالى لكونه محالا في الاحكام الضرورية الاول من الواجب والجائز والمحال لا التحسين والتقبيح لان حقيقة الظلم التصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا مالك مع الله اصلا لوجوب وحدانيته في الملك فاستحال ان يصادف تصرفه ملكا لغيره فاستحال الظلم في حقه تعالى على طريق اهل الحق ليس الظلم من المقدورات لانه ليس من الممكنات وعند المعتزلة هو من المقدورات لانه عندهم من الممكنات وانما العقول بقبحه فلذلك راعى تعالى انه لا يفعله وعند العلم بحقيقة الظلم ما هو على ما تقدم بيانه يبطل الاعتزال ويحق من قول اهل السنة انه محال وقوله ايضا وان يعاقبهم بغير جرم هو اعتزال ايضا لانه منع لجواز ايلام البري وقد تقدم بيان جوازه ووقوعه ومنعت منه المعتزلة والواقع منه لا يسمى عقابا وانما صدوره بقدرته تعالى تعالى عدلا وانما يسمى الايلام عقابا اذا تعقب جرما فقوله هنا وان يعاقبهم بغير جرم التسمية مسلمة وما تقصده المعتزلة من منع الالم بغير جرم باطل لما اقمناه من الدلائل على جواز ذلك قوله تعالى عزيز حكيم قال فيه حكيم واضع كلا موضعه على حسب الاستحقاق وهي الحكمة عند المعتزلة بناء منهم على وجوب رعاية المصالح وهي الحكمة عندهم وهو باطل بما تقدم وانما حكمته تعالى علمه وتعلق ارادته تعالى كل المقدورات كيف شاء حتى يمتنع ان يخرج منها شيء عن ارادته على ما تقدم بيانه وقوله على حسب الاستحقاق اعتزال اخر ولا استحقاق على الله تعالى على ما تحققت براهينه في المقدمة قوله تعالى وكفروا بعد اسلامهم قال فيه اظهروا كفرهم فجعل الظاهر هو الكفر ولم يذكر غيره وهو اعتزال لان الاعمال الظاهرة عند المعتزلة معدودة من الايمان فلذلك يكفر بالذنوب وقد تحقق في المقدمة الابطال عليهم في ذلك قوله تعالى فاعقبهم نفاقا في قلوبهم قال فيه والمعنى يخذلهم حتى نافقوا وهو اعتزال لانه عدل عن ان يقول اعقبهم خلق النفاق في قلوبهم وهو الحق بدليل انفراده تعالى بخلق جميع المخلوقات على ما تحقق تقريره في المقدمة فحرف ظاهر الاية الى خذلانهم لانه تعالى عند المعتزلة غير خالق لاعمال العباد فرد ذلك الى قوله خذلهم اي تركهم ولم يلطف بهم وقد قدمنا انهم لا يرجعون في هذه التلبيسات الى حقيقة البتة والرد عليهم قد تقدم قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة قال فيه والسبعون جار مجرى المثل للكثير ثم قال فان قلت كيف خفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو افصح العرب وقد تلاه بقوله تعالى ذلك بانهم كفروا قال فبين الصارف عن المغفرة لهم حتى قال قد رخص لي فازيد على السبعين قال قلت لم يخف ذلك ولكنه خيل بما قال اظهار الغاية رحمته ورافته على من بعث اليه كقول ابراهيم عليه السلام ومن عصاني فانك غفور رحيم فقوله خيل اعتزال وقدح في النبوة وهو داب الزمخشري وشيعته المعتزلة ويبطل عليهم هنا ما علم من عصمة الانبياء عليهم السلام عن ضد الصدق وانما يقال هنا اللفظ محتمل للغاية وللتكثير والنبي عليه السلام عالم بما يدل عليه اللفظ اجماعا فحمله على ظاهره وهو الراجح وقوله الكفر هو السبب قلنا يحتمل ان يكون نزول هذه الاية وما قاله عليه السلام قبل نزول ان الله لا يغفر ان يشرك به ويحتمل ان يكون الاستغفار طلب ان يمن الله بتخفيف عذابهم في جهنم حتى لا يكونوا كغيرهم لانه ورد ان هذه من بعض شفاعاته عليه السلام في المخلدين في النار كعمه ابي طالب ويكون المنع فهمه عليه السلام في منع المغفرة العامة قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا قال فيه اخرج عن لفظ الامر للدلالة على انه حتم واجب لا يكون غيره فيحترز فيه من اعتقاد المعتزلة ان هذا الوجوب الذي ذكروه هنا عقلي واهل الحق يقولون انه لا بد منه لكن ليس بالعقل بل بالخبر الشرعي فقط وقد تقدمت دلائل هذا من قبل قوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا قال فيه فان قلت كيف جاز له عليه السلام تكرمة المنافق ثم اجاب بانه عليه السلام كان لا يرد سائلا فقوله كيف جاز له غلط اذ فعله عليه السلام هو دليل الجواز وانما كان ينبغي له هنا ان يقول كيف يفهم ذلك واحسن

ما يقال

ما يقال في ذلك انه عليه السلام كان مخيرا عن اصل الاذن له في الحكم بالاجتهاد ولم يتقدم نهي عن ذلك فلما نهي لم يفعل قوله تعالى وطبع الله على قلوبهم قال فيه يعني ان السبب في استيذانهم رضاهم بالدناءة وخذلان الله اياهم وهو اعتزال لانه جعل الطبع المذكور في الاية هو الخذلان والخذلان عند المعتزلة هو الترك وكل ذلك باطل وقد قدمنا ابطال الترك في حق الله تعالى وهو ان يترك مخلوقا يخلق افعاله ورد تعالى بل الله خالق شيء بما تحقق من البراهين في المقدمة فثبت بذلك ان الله تعالى هو الخالق لكفر الكافرين ولما في قلوبهم من الطبع والختم فوجب حمل الاية على مقتضاها من غير تحريف ولا تبديل خلافا للمعتزلة في تحريفهم الايات واتباعهم الشبهات قوله تعالى والله عليم حكيم قال فيه حكيم فيما يصيب به مسيئهم ومحسنهم من عقابه وثوابه وهو اعتزال لان المعتزلة يقصدون بالحكمة رعاية المصلحة على الوجوب وقد ابطلنا ذلك عليهم في المقدمة وعلم ان حكمته تعالى علمه واجراء مراداته ما ارادها
قوله تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه قال فيه رضي عنهم لاعمالهم بما افاض عليهم من نعمته وهو اعتزال من وجهين الاول قوله رضي عنهم لاعمالهم فاوقف رضي الله تعالى على صدور اعمالهم واعمالهم حادثة فرضاه عنهم حادث وهو اعتزال وضلال ورضى الله تعالى عند اهل الحق سابق في الازل وهو ارادته القديمة لهدايتهم وتوفيقهم على ما قامت براهينه في المقدمة والوجه الثاني من اعتزاله قوله بما افاض عليهم من نعمه فجعل رضى الله ليس الا فعلا من افعاله وهو مذهب المعتزلة لانهم ينكرون الارادة القديمة مهما استطاعوا ويردون الصفات الى الافعال // والاسماء الحسنى كذلك مهما استطاعوا وقد تقدم الرد عليهم في هذا ايضا بالدلائل القطعية وبينا ان الله سبحانه لم يزل بجميع اسمائه وصفاته في القدم ولا يزال في الابد قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده قال فيه وان الله من شانه قبول توبة التائبين وفيه الاشارة الى الاعتزال في قوله وان الله من شانه ولم يقل من فضله ومن حكمه بمشيئته ولكن جعله من شانه فانه منزلة الواجب لان المعتزلة يقولون بوجوب قبول توبة التائبين وجوبا عقليا وقد تحقق ابطال الايجاب العقلي في المقدمة فبطل ما بنوه على ذلك في هذه المسئلة وغيرها قوله تعالى واخرون مرجون لامر الله قال فيه موقوف امرهم اما ان يعذبهم ان بقوا على الاصرار ولم يتوبوا
واما ان يتوب عليهم ان تابوا وهو اعتزال من الوجهين لانه قضى بالعذاب على المصرين من غير ترج للمغفرة لهم وهو تنفيذ للوعيد ويرد عليه قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء واوقف ترك عذابهم على التوبة وعند اهل الحق يجوز العفو عنهم لما تقدم من الدليل وانما معنى الاية ان المصرين على الرجاء في رحمة الله وهم في المشيئة ان شاء غفر لهم وان شاء عذبهم على مقتضى ما ورد في الاية من غير تحريف ولا زيادة ولا نقصان وقد تحققت دلائل هذا كله في المقدمة قوله تعالى ما كان للنبي قال فيه ما صح له الاستغفار في حكم الله وحكمته فقوله وحكمته فيحترز فيه من اعتقاد المعتزلة ان الحكمة هي رعاية المصلحة على الوجوب العقلي عندهم وقد ابطلنا عليهم القول بذلك وعلم ان حكمته تعالى علمه واحكام ارادته قوله تعالى ان ابراهيم لاواه حليم قال فيه وتبين انه محظور لا يؤاخذ به عباده الذين هداهم للاسلام ولا يسميهم ضلالا ولا يخذلهم الا اذا اقدموا عليه بعد بيان حظره وفيه الاعتزال من حيث اطلق لفظ المحظور واخبر ان من اقدم عليه بعد علمه بحظره سمي ضالا وخذل وهذا هو التكفير بالذنوب المحظورة وقد علم من عرف الشرع انه لا يسمى مخذولا ولا ضالا الا من خرج عن قواعد العقائد لا من ارتكب مجرد فعل محرم اذا كان مما لا يقدح في العقيدة الا عند المعتزلة والخوارج يزيد في ذلك على المعتزلة بتسميته كافرا واتفقوا على تخليده في النار وقد تحقق الرد عليهم في هذا كله من المقدمة وتبين ان الحق في ذلك كله مع اهل السنة
قوله تعالى حتى يبين لهم ما يتقون قال فيه ان المهدي الى الاسلام اذا اقدم على بعض محظورات الله عز وجل داخل في حكم الاضلال والمراد بما يتقون بما يجب اتقاؤه للنهي قال فاما ما يعلم بالعقل كالصدق ورد الوديعة

فعلى موقوف على التوفيق وهذا اعتزال كله فقوله ان ارتكاب بعض المحظورات في حكم الاضلال هو مذهب المعتزلة
لانهم يكفرون بالذنوب ويضللون بها وقد ابطلنا ذلك عليهم بعرف الشرع فتحمل الاية على انه تع لا يضل من اراد
ضلاله بالوصف الذي هو ضلال من مخالفة التوحيد وقواعد العقائد حتى يبين لهم ما يتقون وخص الاضلال
بذكر البيان قبله لعظم امره في الوقوع فيه وعقابه وقوله لم نجد ذلك فاما ما علم بالعقل كالصدق ورد الوديعة فهذا اعتزال
ايضا لان المعتزلة تجعل حسن ما ذكره من المدركات بالعقول دون الشرع وقد تحقق الرد عليهم في هذا ايضا في المقدمة
وبينا ان جميع ما يثاب عليه او يعاقب فانه لا يعقل ان يكون ما خذه الا الشرع دون العقل لان الثواب والعقاب
غيب والغيب لا يعلم الا بالخبر الصدق وهو خبر الله تع عن الغيوب اذ لا عالم بها سواه على ما تقدمت دلايله ايضا
والافعال من صفات انفسها لا ترتبط بثواب ولا عقاب البتة كارتباط وجود العلم بوجود الحياة في محله فبطل
الاعتزال قوله تعالى لقد تاب الله على النبي قال فيه وقيل معناه تاب الله عليه من اذنه للمنافقين في التخلف
عنه كقوله عفى الله عنك لم اذنت لهم وهذا اعتزال لانه كلام يوهم وقوع النبي عليه السلام في محظور وقد قدمنا بيان
عصمته عليه السلام حتى عن الصغائر تحقيقا وعلى ذلك يكون محمل الكلام في هذه الاية على اظهار الاكرام والمبرة في الخطاب
وان لم يكن ثم ذنب كما قدمنا بيانه في قوله تع عفى الله عنك ويحتمل ان يكون عليه السلام ذكر بذلك مع من معه والمقصود
غيره ويكون ذكره ستراجيلا على من معه وتانيسا لهم وقد قال عليه السلام توبوا فاني اتوب الى الله في اليوم سبعين
مرة ولا ذنب هنالك وانما المراد الترقي وذكر الخضوع الى الله تع والاشعار بعدم القيام بعظيم حقه فليس للمخلوقين
في ذلك النجاة الا الى التوبة والاستغفار والرسول عليه السلام هو معلم الخلق لهذه المراتب العلمية والمقامات
السنية ثم مبدوها من الله تع وح يكسبها العباد وهو معنى قوله تع ثم تاب عليهم ليتوبوا قوله تعالى ثم تاب
عليهم ليتوبوا قال فيه رجع بالقبول والرحمة كرة بعد اخرى ليستقيموا على توبتهم وهو اعتزال لانه لم يقل ما قاله
الحق من ان معناه خلق لهم التوبة ليكتسبوها لان المعتزلة يعتقدون ان العبد يخلق افعال نفسه فجعلوا توبة
العبد مقدمة على مغفرة الله له اذ ذلك عندهم هو توبة الله تع على عبده دون خلق فعله وهذه الاية ترد عليهم
اعتزالهم ويثبت بها الحق والبراهين العقلية المحقق ذكرها في المقدمة تؤيد ذلك من ان الله هو الخالق لجميع
المخلوقات قوله تعالى ولا ينالون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صلح قال فيه واستوجبوا الثواب ونيل
الزلفى فيتحصن من اعتقاد المعتزلة انهم استوجبوا ذلك على الله تع عقلا وهو باطل لما تحققت دلائله القطعية في المقدمة
من ان العقول لا توجب وان الله تع لا يستوجب احد عليه شيئا لانه هو الخالق لاعمال العباد وطاعاتهم فما اذا
يستحق عليه شيء قوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم قال فيه دعاء عليهم بالخذلان وبصرف قلوبهم عما
في قلوب اهل الايمان من الانشراح وهو اعتزال لانه اضاف الدعاء في نظام كلامه الى الله تع وهو ح عليه على
حقيقته لانه طلب على وجه الترجي والخضوع والمعنيان مستحيلان في حق الله سبحانه فان ورد ما ظاهره اضافة
الدعاء اليه تع تؤول بمعنى التحقيق لذلك المطلوب وانه كائن لا محالة لان العز الواجب له تع يحيل الترجي والخضوع
فلم يبق الا انه علامة على الوقوع كما قال العلماء في كلمة عسى متى اضيفت الى كلامه تع دلت على تحقيق ما دلت عليه
لان الترجي على الله تع ح واذا كان من اكرمه تع مجاب الدعوة والرجا كان ما ظاهره ذلك في العبارة عن كلام الله
تع واجب الوقوع وتكون العبارة المذكورة علامة على ذلك ولم يذكر الزمخشري شيئا من ذلك هنا لان المعتزلة
تدعي افتراء على الله سبحانه انه يقع في ملكه ما لا يريده فحققوا في حقه تع حقيقة الدعاء والترجي وهو الحاد كما
كما نراه وكفر بعزة الاله تع عن قولهم علوا كبيرا ثم لم يجعل الزمخشري في المطلوب بهذا الدعاء المرسوم سوى
الخذلان وعدم الانشراح ونكب عن حقيقة الصرف من الله تع وهو خلقه لكفرهم الذي انصرفوا به عن الايمان
وهو الذي

وهو الذي تحقق وقوعه بهم وجعل ظاهر الدعاء علامة على ذلك وتنكبه عن هذا اعتزال والحاد لان طلب هذا
عندهم قبيح عقلا كما ان فعله كذلك فرد الطلب متوجها الى الخذلان وعدم الانشراح لاجل ذلك وقد قامت دلائل
الحق من ان الله تع منفرد بالخلق فخلق كفرهم صادر من الله تع ولا يقبح لانه عدل منه في ملكه وملكه فلم يقبح طلبه على
وجه كون ظاهر الطلب علامة على تحقق وقوع المطلوب على ما تبين في المقدمة فبطل الاعتزال قوله تعالى صرف الله
عن قلوبهم لم يذكر فيه الزمخشري سوى معنى الدعاء وقد تكلمنا على ما تقصده المعتزلة بذلك ورددناه عليهم ويحتمل
الكلام معنى اخر وهو معنى الخبر قال ابو اسحاق الزجاج صرف الله قلوبهم اي اضلهم الله مجازاة على فعلهم قلت واذا
كان بمعنى الخبر احتمل وجهين الاول ان يكون تع عاقبهم بان اضلهم على ما قدموه بخلق كفرهم وهو صرفهم عن الايمان
بانهم لا يفقهون اي بسبب عدم علمهم وجهلهم بربهم ونبيهم فكان خلق كفرهم عقابا على اعراضهم عن النظر والعلم
المطلوب والوجه الثاني ان يكون اضلالهم عقابا لهم بجهلهم فيكون المعنى اضلهم بخلق جهلهم عقابا على انصرافهم المذكور
في قوله تع ثم انصرفوا وكل هذه الاوجه جارية على طريق اهل السنة من غير تحريف اعتزالي سورة يونس
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى الر تلك ايات الكتاب الحكيم قال في اثناء الكلام عليه او وصف بصفة محدثة فيتحرز منه لانه اشارة الى القول
بخلق القران وكانه اشار به الى انه محكم والمحكم هو المصنوع والقول بخلق القران اعتزال وقد تحقق في المقدمة ابطال
القول بذلك على المعتزلة وانما معنى قوله تع حكيم اي ذو حكم لاشتماله عليها وان احتمل ما اشار اليه الزمخشري فيرجع
الى العبارة ولكن لا يجوز اطلاق هذا التفسير الا بتقييد ذكر احكام العبارات واما مع ذكر القران او الكتاب فلا يطلق
هذا الوجه من التفسير لان ذكره من غير تقييد يوهم القول بخلق القران وهو باطل بما تقدم من الدلائل وقد اجمعت
الامة على منع كل اطلاق يوهم امرا ممتنعا في الدين قوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا الى رجل منهم قال فيه
ليس بعجب ايضا قال لان الله تع انما يختار من استحق الاختيار لجمعه اسباب الاستقلال وهو اعتزال لانه جعل استحقاق
الرسالة والنبوة من المخلوقين فيكون حكم الله تع فيهم تابعا لاستحقاقهم ذلك بذواتهم وهو باطل بما قدمناه من بيان
الواجب والجائز والمحال وانه ليس للمخلوقين من انفسهم سوى القبول ويعود ما يختص به كل مخلوق الى ما خصصه
به الفاعل المختار تع نعم علم تع ان نبيه عليه السلام اهل لذلك لانه خصصه بتلك الاوصاف التي تاهل بها لذلك لا من
ذاته والا لزم انقلاب الممكن واجبا وهو ح وبسبب غلط المعتزلة في مثل هذه المسئلة ان التبس عليهم الواجب لغيره
وهو تخصيص الله لمن خصصه بما شاء فوجب لكن لغيره فجعلوه واجبا لنفسه وهو غلط فاحش وانما الممكنات الجواز
لمعقوليتها وتكون واجبة ان قضيت او مستحيلة ان منعت لغيرها لا لاعيانها وقد تقدم بيان هذه المسئلة ورد
غلطة المعتزلة فيها من قبل ثم قال بعد ذلك انما العجب والمنكر في العقول تعطيل الجزاء وهو اعتزال من وجهين الاول
جعله الجزاء واجبا وليس كذلك والثاني جعله الوجوب عقليا وليس كذلك ايضا لما تحقق من الدلائل القطعية في المقدمة
على ابطال ذلك كله قوله تعالى يدبر الامر قال فيه يقضي ويقدر على حسب مقتضى الحكمة ويفعل ما يفعل المتحري للصواب
الناظر في ادبار الامور وهو اعتزال لان مقتضى الحكمة عند المعتزلة هو رعاية المصلحة على الوجوب وقد حققنا
ابطال ذلك في المقدمة وقوله بعد ذلك في حق الله تع ويفعل ما يفعل المتحري الناظر اطلاقان ممنوعان لانهما
يوهمان وصفين مستحيلين على الله تع وهما التحري والتحري ابدا يصحبه الظن فينظر الذي يغلب على ظنه صوابه
والظن من اضداد العلم فاستحال عليه تع لانه نقص والنظر هو الفكر وهو من اضداد العلم ايضا فاستحال عليه تع
كذلك قوله تعالى انه يبدأ الخلق ثم يعيده قال فيه معناه التعليل لوجوب المرجع اليه قال وهو ان الغرض ومقتضى
الحكمة بابتداء الخلق واعادته هو جزاء المكلفين على اعمالهم وهو اعتزال لانه بنى كلامه هنا على تعليل افعاله تع

ثم تعليلها بالاغراض وتعليل افعال الله تعالى وكذلك نسبة الاغراض اليه وكذلك اطلاق الغرض في حقه تعالى ممنوع
بالاجماع فامتنع جميع ما ذكره في هذه الاية عقلا وشرعا على ما تحققت دلائله في المقدمة فبطل التعليل ولم يبق الا ان الاية
لنصب دلالة عقلية على صحة الاعادة عقلا ووقوعها شرعا لوجوب صدق الخبر عن ذلك فبين تعالى الدلالة بالبداءة
التي بدا بها الخلق من حدوثهم وكونهم وجدوا بعد ان لم يكونوا على صحة العودة لان القادر على الشي قادر على مثله
وضده لانه من جنسه وتعلق القدرة بذلك الجنس نفسي لها فكما خلق تعالى اولا وصح ثانيا لان قدرته تعالى ايضا
باقية لا زوال لها لاستحالة عدم القديم على ما تحققت براهينه ايضا في المقدمة قوله تعالى ليجزي الذين امنوا وعملوا
الصالحات بالقسط قال في اثناء كلامه على هذه الاية او بقسطهم اي بعدلهم قال لان الشرك ظلم والعصاة ظلام لانفسهم والاعتزال
فيما ذكره من هذا الوجه انه جعل الجزاء لمن لم يظلم لانه عدل فكانه يقول لمن عصى فما عدل في عصيانه فلا ثواب له اذ لا
جزاء له وهو قول بالاحباط التي دون الكفر وفيه القول بتخليدهم في النار وقد تقدم ابطال القول بذلك ويصح على
قول اهل الحق ان يكون معنى الاية على الوجه الاول بقسطه تعالى اي بعدله وعلى الثاني بقسطهم اي بعدلهم فيما عدلوا
فيه من الطاعات ولم يظلموا بترك ذلك وانه لعدل ومخالفتهم في غير ذلك لا تبطل ذلك بما تقدم من دلائل ابطال
القول بالاحباط بما دون الكفر في مقدمة هذا الكتاب قوله تعالى يهديهم ربهم بايمانهم قال فيه يسددهم بسبب
ايمانهم للاستقامة على سلوك السبيل فقدم ايمانهم على هداية الله سبحانه لهم لان المعتزلة يعتقدون ان الايمان من فعل
العبد فقد تعالى الله عن قولهم وعند اهل الحق الايمان خلق من خلق في العبد فقد هداه به اي بخلقه في محله ثم
هداه به اي بتركه هداه للاستقامة اي للمداومة على الهدي وذلك كله بخلقه تعالى فهدايته تعالى لهم هي المتقدمة
على كسبهم تقدما لا باعتبار الزمان بل بمعنى انه تعالى خالق فيهم الايمان ليكتسبوه كما مضى التفسير في قوله تعالى ثم تاب عليهم
ليتوبوا فلولا خلقه تعالى ما كان كسبهم بما تقدم من الدلائل من انه لا خالق الا الله تعالى ثم قال الزمخشري بعد ذلك ما مقتضاه
زعمه ان هذه الاية دلت على ان الايمان الذي يستحق به العبد الهداية اي المداومة والنعمة والتوفيق ومعنى هذين
الوجهين عند المعتزلة الترك من الله تعالى للعبد ليصنع من ذلك ما شاء فتهافت لذلك كلامهم اذ كيف يستحق على الله
تعالى ما ليس من فعله عندهم بل من فعل العبد فكيف يستحق من نفسه وهل هذا الا محال وقد قدمنا ابطال القول بالترك
من قبل ثم قال والنور يوم القيامة اي يستحق النور ثم قال هو الايمان المقرون بالعمل الصالح والايمان الذي لم يقترن بالعمل
الصالح فصاحبه لا توفيق له ولا نور وهو القول بالاحباط والتكفير بالذنوب والقول بالثواب باستحقاق على الله تعالى وقد
حققنا في المقدمة ابطال هذه المقاصد الاعتزالية كلها فلنتامل هنالك قوله تعالى زين للمسرفين قال فيه زين للشيطان
بوسوسته قال او الله عز وجل بخذلانه وتخليته وهو اعتزال لان الله تعالى هو الخالق لذلك التزيين بقدرته والتخلية
من الله تعالى للعباد ان يفعلوا ما شاء وابطل ببراهين انفراده تعالى بخلق كل مخلوق على ما تقدم واما الخذلان الذي ذكره
فلا ترجع المعتزلة فيه الى حقيقة معقولة بل الى تهافت محض فلا يلتفت الى كلامهم فيه بما ذكروه قوله تعالى وما
كانوا ليومنوا قال فيه وان الايمان مستبعد منهم ثم قال والمعنى ان السبب في اهلاكهم تكذيبهم الرسل وعلم الله انه لا
فائدة في امهالهم بعد ان الزموا الحجة ببعثة الرسل وهو اعتزال لانه فسر قوله تعالى وما كانوا ليومنوا بان الايمان
مستبعد منهم وهو نسبة الاستبعاد الى الله تعالى وهو خطا فاحش لانه لا يستبعد الشي الا من لا يعلم عاقبته وما له
وهذه النكتة تشير من كلامه في هذا الموضع الى ان الامر انف وهو مذهب اسلاف المعتزلة والرد عليهم فيه بما
تقدم من وجوب احاطة علمه تعالى بسائر المعلومات غير المتناهية فلا يستبعد تعالى ممكنا اصلا فما علم تعالى ان يكون فلا
بد من كونه وما علم انه لا يكون فلا بد من نفيه لا لتحقق ذلك الممكن بل لاجل غيره وهو تعلق ارادته تعالى وعلمه بوجوده
او نفيه ولم يقل عوضا من هذا الاعتزال وما كانوا ليومنوا لان الله قدر عليهم انهم لا يومنون وهذا هو الحق منعم منه

شقاوة

شقاوة وقدرت عليه من اعتزاله ثم قال بعد ذلك وعلم الله تعالى انه لا فائدة في امهالهم كانه يشير الى انهم علم منهم
انهم لا يومنون من انفسهم لا بتخصيص المخصص لذلك فيهم فهو اعتزال ايضا ولو شاء تعالى ايمانهم لوقع ذلك لما تحققت
دلائله في المقدمة مما يرد جميع هذه المقاصد الاعتزالية كلها قوله تعالى لننظر كيف تعملون قال فيه خيرا او شرا
فنعاملكم على حسب عملكم واشارته فيه الى الاعتزال من حيث لم يذكر في الاية غير هذا الكلام واغفل لاجل اعتزاله ما يريد
تعالى العاملين للخير من انواع النعم والخلود الابدي وذلك بفضله تعالى وان نفس الثواب فضل لا ان العمل المثاب
عليه خلقه ولذلك قال تعالى ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله واغفل ايضا في الطرف الاخر وهو طرف
العقاب ما يرجى لعصاة المومنين من المغفرة والعفو قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فاغفل ذكر فضله تعالى
والمرجو من عفوه وقد تقدمت الدلائل على صحة ما قلناه وبطلان الاعتزال في جميع قواعد العقائد في المقدمة
ثم قال وكيف جاز النظر على الله تعالى وفيه معنى المقابلة قال قلت هو مستعار للعلم المحقق الذي علم به الشي موجودا
شبه بنظر الناظر وعيان المعاين في تحققه واشارته فيه الى الاعتزال من حيث جعل في النظر الذي هو الرؤية معنى
المقابلة وليس كما توهمته المعتزلة بما تحقق بيانه في المقدمة في مسئلة الرؤية واغفل ايضا وجها من التاويل
يجب ذكره على هذه الاية لان علم الله تعالى قديم يستحيل تجدده فلا بد ان يكون المعنى لتعلموا وعلى شامل لعلمكم
واكتسابكم او لنريكم لذلك وكل ذلك جائز بتخصيصه تعالى وخلقه والخلق مطالبون بالكسب دون الخلق واجتمع
في ذلك معنى الحقيقة التوحيد والشريعة التكليفية قوله تعالى قل لو شاء الله ما تلوته عليكم قال فيه يعني ان
تلاوته ليست الا بمشيئة الله فتاول قوله لو شاء الله ما تلوته فمعناه لو شاء لانتفت التلاوة فراي الزمخشري انه هذا
ينقض عليهم وجوب بعثة الانبياء وانزال الكتب وهو مذهب المعتزلة ولو يقال لو يشاء كذا الا فيما يصح تعلق
المشيئة به ولا يصح عندهم تعلق المشيئة بضد ما يجب عندهم عقلا لانه قبيح فلهذا العقد الفاسد اضرب عن ذكر
الاية لتعلق المشيئة الربانية بعدم البعثة والتلاوة وحرفها الى ان التلاوة وقعت بالمشيئة وفي قوله ايضا واجدا	نه
امرا عجيبا وادرج ذكر الكتاب مع التلاوة ويحترز فيه من اشارته الى القول بخلق القران والاحداث والمشيئة انما
تتعلق بالتلاوة واما بالقديم فلا والقران كلام الله تعالى لا يفسر به الاحداث وكذلك الكتاب عند اهل الحق اذا اطلق
فالمراد به في عرف الشرع المكتوب وهو القران وهو كلام الله تعالى نعم اذا قيل الكتابة والقراءة التي هي قراءة الخلق
والكتابة والحروف والاصوات كل هذه مخلوقة وصح ان يطلق مع ذكرها انها مخلوقة تحرزا ايضا ممن لعتقد ان
اصواتنا وحروفنا ورقومنا قديمة من الفرق الضالة وقد تحقق الرد على هذه المقاصد الباطلة كلها في المقدمة
ثم قال بعد هذا ولكنه يمن على من يشاء من عباده فخصني بهذه الكرامة ورآني لها اهلا دون سائر الناس وهو اعتزال
وانما الله تعالى هو الذي اهله لها على ما تقدم بيانه من قبول الممكنات لكل ما يخصصها به خالقها تعالى لا انها استحقت ذلك من
صفات انفسها ولذواتها على ما تقدم برهانه في المقدمة ايضا قوله تعالى قل اتنبئون الله بما لا يعلم في السموات
ولا في الارض قال فيه واذا لم يكن معالة وهو العالم الذات المحيط بجميع المعلومات لم يكن شيئا ثم جعل الشي ما يعلم ويخبر
عنه وهذا كله اعتزال فقوله وهو العالم الذات ولم يقل العالم بعلم قديم لان المعتزلة ينفون الصفات وجعله الشي ما
يعلم ويخبر عنه لان المعتزلة تسمي المعدوم شيئا لانه عندهم داخل في حدهم للشي لان العدم يعلم ويخبر عنه ولا يسمى
شيئا عند اهل الحق سوى الموجود فقط وقد تحقق بيان هذا كله بدلائله في المقدمة ثم قال فان قلت كيف انبئوا الله بذلك
قال قلت هو تهكم بهم وقد بينا منع هذا الاطلاق على الله تعالى وعلى كتابه ورسوله بالاجماع وانما يقال هنا انهم لما قالوا في
الاصنام هولاء شفعاؤنا عند الله وهو تعالى يسمع قولهم فكانهم ينبئونه وهو العالم بسائر المعلومات فعلمه تعالى
باستحالة ثبوت ما اخبروا عنه ونفي ثبوته دليل على بطلان خبرهم وكذبه ففيه التنبيه على الدلالة العقلية على بطلان

ما اخبر واعلم من ذلك وكذب خبرهم لانه لحكم اذ لا يصح في حقه تعالى هذا الوجه لا لفظا ولا معنى قال الاستاد ابو بكر بن
فورك ره في هذه الكلمة وجاز ان يقول ابتليكم في الله بما لا يعلم على طريق الالزام لانه يبكت المخبر ون به من عباده الاوثان
دكونها شافعة قوله تعالى ولولا كلمة سبقت من ربك وهي تاخير الحكم بينهم الى يوم القيامة لقضي بينهم عاجلا
قال وسبق كلمته بالتاخير لحكمة اوجبت ان تكون هذه الدار دار تكليف وتلك دار ثواب وعقاب فقوله لحكمة اوجبت
اعتزال لان الحكمة عند المعتزلة هي رعاية المصلحة على الوجوب وقد تقدم ابطال ذلك عليهم وحكمته تعالى علمه واحكام
ارادته واعمال احرما تاخر بارادته ولذلك تقدم ما تقدم لا لموجب ولا داعية على ما تقدم بيانه قوله تعالى يبغون
في الارض بغير الحق قال فيه فان قلت ما معنى بغير الحق والبغي لا يكون بحق ثم قال قلت بلى استيلاء المسلمين على الارض
الكفرة وهدم دورهم واحراق زروعهم كما فعل عليه السلام ببني قريضة فسماه بغيا بحق وهذا غلط فاحش من الز مخشري
على اللغة اولا وعلى الدين وسوء ادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والله تعالى اما غلطه على اللسان
فلان البغي في لسان العرب هو التراقي في الفساد ذكره ابو اسحاق الزجاج وقال قال الاصمعي يقال بغى الجرح يبغي بغيا
اذا ترقى الى فساد وبغت المراة بغيا اذا فجرت وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمومنين في جهاد الكافرين ليس
بفساد بل هو عين الصلاح من غير وجوب بل من فضل الله تعالى وهو كما قال تعالى ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب
اذ به يكف الناس ايديهم بعضهم عن بعض والا هلكت الخلائق بقتل بعضهم بعضا وكذلك قتال الكافرين يرتدع به الخلق
فيدخلون في الايمان فتحصل الحياة الابدية وخير الدنيا والاخرة فاي فساد في هذا بل هو عين الصلاح فلا هو فساد
في المعنى ولا في اللغة عند فهم المعنى ثم زاد في سوء الادب حتى قال كما فعل عليه السلام ببني قريضة فسماه بغيا وكلام
الزمخشري هنا هو عين البغي على الدين والخروج عن اجماع المسلمين في هذا الاطلاق اذ لو قال شخص بغى النبي عليه السلام ب
على بني قريضة او كان باغيا عليهم لكن بغيا بحق لكان كلامه متناقضا وانكره عليه كل مسلم ولزمه الادب فان قلت
فاذا بطل ما قاله الزمخشري فما معنى الاية قلت يحتمل ان يكون المراد يبغون في الارض اي تعمد البغي في الارض بغير الحق اذ
قد يبغي الباغي في نفس الامر والا يتعمد عين البغي كالخوارج في قتالهم المسلمين وهم يعتقدون انهم على حق وتاويلهم
غير مستند الى اجتهاد صحيح بشروطه بل لشبهة عرضت لهم وكذلك الكرامي يدخل في البغي في قتال اهل السنة ويقول
وعجلت اليك رب لترضى على ما ذكره امام الحرمين في الشامل فهولاء بغاة لكن غير متعمدين للبغي وتعمد البغي اشد
جراة على دين الله تعالى وامره ونهيه فلما انقسم البغي الى هذين الوجهين ذكر الاشد منهما في الاية لشدة عتو صاحبه
بعد الانعام عليه بالنجاة من الهلاك في الفلك قوله تعالى ويهدي من يشا قال فيه يوفق من يشاء وهم الذين
علم ان اللطف يجري عليهم لان مشيئته تابعة لحكمته ومعناه ويدعو العباد كلهم الى دار السلام ولا يدخلها الا
المهديون وهذا كله اعتزال وقد بينا ان كونهم ينتفعون باللطف انما ذلك بارادة الله تعالى وتخصيصه لهم بذلك و
قوله مشيئته تابعة لحكمته وحكمته عند المعتزلة رعاية المصلحة فيخرج من كلامه هذا ان مشيئته هي رعاية المصلحة
فقط قد قدمنا بطلان هذا القول على المعتزلة من قبل وانه قد وقع في الوجود ما يناقض ذلك وابطلنا الوجوب
في حق الله تعالى اذ الوجوب عليه يناقض قدمه وعزه والهيته وكل ما يودي الى المحال فهو محال وقوله ولا يدخلها الا المهديون
اي الطائعون والعصاة عنده ضالون وهذا تكفير بالذنوب وقد قدمنا ابطال القول به من قبل قوله تعالى
للذين احسنوا الحسنى قال فيه المثوبة الحسنى وما يزيد على المثوبة وهو التفضل قال ويدل عليه ويزيدهم من
فضله وعن علي رض الزيادة غرفة من لولوة واحدة ثم ذكر الاقوال في الزيادة وترك ذكر ما عليه اكثر المفسرين من ان
الزيادة روية الله تعالى فتركه لذلك اعتزال ثم صرح باعتزاله في المسئلة وضلاله فقال وزعمت المشبهة والمجبرة ان
الزيادة النظر الى وجه الله وجاءت بحديث مرفوع اذا دخل اهل الجنة الجنة نودوا ان يا اهل الجنة فيكشف الحجاب

فينظرون

فينظرون اليه فوالله ما اعطاهم الله شيئا هو احب اليهم منه وهذا كله من الزمخشري اعتزال وتعمد ضلالهم فقوله اولا
وما يزيد على المثوبة وهو التفضل اعتزال منه لان نفس المثوبة تفضل عند اهل الحق بما تقدم بيان دلائله وقوله تعالى
ويزيدهم من فضله اي ويزيدهم والكل من فضل وكذلك قوله وزعمت المشبهة والمجبرة فجعل كل من قال برؤية الله
تعالى صحة ووقوعا انه مشبه فكفر كل من قال بذلك فلزمه تكفير جميع امة محمد عليه السلام حتى الصحابة لانهم اجمعوا
على قولهم اللهم اجعلنا من اهل النظر اليك وجهك الكريم بل لزمه تكفير النبي عليه السلام لانه الذي قرر ذلك في الشريعة
بقوله في الصحيح ترون ربكم عيانا ولزمه تكفير جميع الانبياء عليهم السلام لانهم اخذ عليهم الميثاق بالايمان به وبما
جاء واذ اخذ الله ميثاق النبيين ومن انتهى الى هذا فقد انتهى الى كفر عظيم وتحريف لكتاب الله والانخلاع عما عليه
المسلمون وقد تحققت دلائل مسئلة الروية محررة في المقدمة والحمد لله قوله تعالى والذين كسبوا السيات جزاء
سيئة بمثلها قال فيه وفيه دليل على ان المراد بالزيادة الفضل لانه دل بترك الزيادة على السيئة على عدله ودل باثبات
الزيادة على المثوبة على فضله وهو اعتزال من حيث جعل ترك الزيادة على السيئة هو العدل فقط ولم يجعل الفضل سوى
الزيادة على الثواب وعند اهل الحق انه تعالى لو زاد اهل العذاب بل لو اوقع الالام بالابريا لكان ذلك عدلا منه تعالى والثواب ب
والزيادة كل ذلك من فضله تعالى فالوجهان من الثواب والزيادة فضل والوجهان من العقاب والزيادة عدل وقد
تحققت دلائل هذا كله في المقدمة قوله تعالى هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت قال فيه من العمل ان كان حسنا فهي
سعيدة وان كان سيئا فهي شقية وفيه الاعتزال من حيث اجمل في قوله وان كانت سيئة فهي شقية ولم يذكر لترجي
الغفران للمسيء بما دون الكفر سبيلا وهو قول بتنفيذ الوعيد للعصاة وهو مذهب المعتزلة وقد تقدم الرد عليه
ومن عمد ذلك قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قوله تعالى امن يملك السمع والابصار قال فيه من يستطيع
خلقهما وتسويتهما على الحد الذي سويا عليه وفيه اشارة بذكر التسوية الى الاعتزال وهو قولهم بوجوب بنية خاصة
للسمع والبصر اذ ليس في العرض الواحد تسوية وانما التسوية في مقادير المركبات من المتحيزات وقد تبين الرد على
القول بذلك في المقدمة قوله تعالى فانى تصرفون قال فيه عن الحق الى الضلال الى اخر كلامه ولم يذكر هنا ما قاله
اهل الحق في تفسير هذه الاية شيئا وقد تقدم ذكر ذلك والرد على الصاحب ابن عباد المعتزلي في اسئلة لاهل الحق عن هذه
الاية وما هو بمعناها بما فيه كفاية قوله تعالى حقت كلمة ربك الاية قال فيه وحق عليهم كلمة الله انهم من اهل الخذلان
وان ايمانهم غير كائن قال او اراد بالكلمة العدة بالعذاب قال ولا يومنون تعليل بمعنى انهم لا يومنون وفيه الاعتزال من
الوجه الاول قوله انهم من اهل الخذلان ولم يقل ان الله تعالى يتولى خلق الكفر على محالهم لان المعتزلة لا تقول بذلك لمذ هبهم
الفاسد من خلق العباد لافعالهم وقد تقدم ابطاله الثاني قوله وان ايمانهم غير كائن ولم يقل بخلق الله تعالى لضد ذلك
وهو الحق بل اورد ذلك على وجه السلب فقط والثالث قوله او اراد بالكلمة العدة بالعذاب وعنده العدة اصوات
وحروف فقط وقد ابطلنا مقاصدهم الاعتزالية في هذه المسائل كلها في المقدمة ولم يذكر شيئا من صرف الاية الى كلمة
الله تعالى القديمة التي حقت عليهم من خبره تعالى الازلي المتعلق بالحكم عليهم بما قدر عليهم لان المعتزلة ينكرون الكلام
القديم والرابع قوله تعالى ولا يومنون تعليل فذكره للتعليل يشير الى نكتة اعتزالية وهي ان الفاسق كافر لان العلة ملازمة
للمعلول فمتى ثبت الفسق عند المعتزلة ثبت الكفر وقد قال تعالى في الاية على الذين فسقوا انهم لا يومنون فمن اشار الى
التعليل كالمعتزلة فهو التكفير بالذنوب وقد تقدم ابطاله ويكون معنى الاية على طريق اهل الحق على الذين فسقوا فسقا
ابلغ الفسق وهو الكفر وقد اطلاق الفسق المذكور في الاية دلائل صحة الغفران للفاسق بما دون الكفر كقوله تعالى ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء كما تقدم بيانه قوله تعالى امن لا يهدي الا ان يهدى قال فيه ومعناه ان الله وحده هو
هو الذي يهدي للحق قال بما ركب في المكلفين من العقول واعطاهم من التمكين للنظر في الادلة التي نصبها لهم ولم يقل انه

خلق من الايمان في قلوبهم وهو الحق وعدوله وبعده عن ذلك لدعوى المعتزلة في افعالهم الخلق وقد ابطلنا ذلك عليهم
قوله تعالى فاتوا بسورة مثله قال فيه يعني ان الله هو القادر على ان ياتي بمثله لا يقدر على ذلك احد غيره فلم يذكر القران
الذي هو الكلام القديم ويجعل المقصد ورهو العبارة المخلوقة وهي التي وقع التحدي بها وانما لم يذكر ذلك هنا بالتفصيل والبيان
لما وقع به التحدي دون ما لم يقع به مما يسمى قرانا بل اجمل الكلام لان المعتزلة شيعته ينكرون الكلام القديم وقد تقدم
برهان اثباته والرد عليهم في انكاره قوله تعالى افانت تسمع الصم قال فيه دلالة على انه لا يقدر على اسماعهم وهداهم
الا الله عز وجل بالقسر والالجاء وهو اعتزال لانه قال بالقسر والالجاء ولم يجعله قادرا على هدايتهم بخلق ايمانهم الكسبي وخلق
قدرهم على ذلك وهو الحق الذي لابد من القول به اذ لا خالق لاعمال العباد مع جميع الخلق قاطبة سوى تعالى فعدوله الى
القسر والالجاء لدعواهم الكاذبة في خلق اعمالهم وقد تقدم الابطال عليهم في ذلك فلا ضرورة الى قسر ولا الى الجاء فكان
ذكره تحريفا لكتاب الله تعالى فكان الحادا في الدين قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا قال فيه اي لا ينقصهم شيئا
مما يتصل بمصالحهم من بعثة الرسل وانزال الكتب وهو اعتزال لانه قول بوجوب رعاية المصالح للخلق وانه لو ترك ذلك
لكان ظالما لهم تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا وقد قدمنا الرد عليهم في ذلك وتبين على القطع انه لا يجب على الله تعالى
شيء مطلقا بل يجب له تعالى ولا يجب عليه وكل ذلك في المقدمة قوله تعالى وقضي بينهم قال فيه والى حسابه
تعالى وثوابه المرجع ليعلم ان الامر كذلك فيخاف ويرجى ولا يغتر به المغترون يعني القائلين ان الله تعالى له ان يغفر لمن
يشاء وذلك فيما دون الشرك شرعا وهو من الزمخشري اعتزال وتعطيل لفضل الله تعالى وتكذيب للقران والقران
يرد عليه وعلى شيعته المعتزلة في ذلك وسنته عليه السلام رادة عليهم ايض واجماع الامة وقد تحقق في المقدمة
بسط هذا كله قوله تعالى ولكن اكثرهم لا يشكرون قال فيه ولا ينتفعون بما هدوا اليه يعني الهداية العامة وهي الدعوة
والبيان اذ لا هداية عند المعتزلة سواها ولم يذكر الهداية الخاصة وجها وهي خلق الله للايمان في قلوب المهتدين
وانما لم يذكرها لدعوى المعتزلة نفيها وقد تقدم الابطال في ذلك عليهم فلو هداهم الهداية الخاصة لانتفعوا قوله تعالى
ان يتبعون الا الظن قال فيه ثم نبه على عظيم قدرته ونعمته الشاملة لعباده التي يستحق بها ان يوحدوه بالعبادة
وهو اعتزال وعند اهل الحق ولو لم ينعم تعالى على العباد لاستحق عليهم ان يعبدوه اذا امرهم بذلك لملكه عليهم وايجاده
لهم وله تعذيبهم لو تركوا ما امرهم به بل له تعذيبهم ابتداء على ما تحقق بيانه في مسئلة ايلام البهائم قوله تعالى ان عندكم
من سلطان بهذا قال فيه فدل على ان كل قول لا برهان عليه لقائله فذلك جهل وليس بعلم فقوله جهل غفلة منه عن حقيقة
الجهل اذ قد يخبر المحكي عن ظن او شك او اعتقاد المقلد فكيف حصر كل قول من غير برهان في الجهل وليس كذلك والعقائد
لا يقبل فيها التجوزات فكلامه هنا مستدرك وفيه نكتة اعتزالية مع ذلك وهي ان المعتزلة يعتقدون ان المقلد
في العقائد كافر لانه غير مبرهن فهو عندهم جاهل بالله تعالى وهم في هذا على غلط فاحش لان المقلد المعتقد للحق في
التوحيد باعتقاد نفرضه جازما لا تردد فيه البتة فهو غير كافر ولا جاهل بالله لان الجاهل هو المعتقد للشيء على خلاف
ما هو به وقد فرضناه معتقدا للحق على ما هو به غير شاك ولا مرتاب فهو مصدق فهو مومن بايمانه عاص بتركه النظر
والاستدلال فقط في ذلك في المسئلة فكيف تعد المعتزلة من الجاهلين وليس كذلك فبطلت ايض بالدليل اشارة الزمخشري
هنا الى الاعتزال قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم ذكر فيه على قراءة الرفع ان اسناد ذلك الى الشركاء على وجه //
التهكم وقد قدمنا ان منع هذا الاطلاق بالاجماع فلم يبق الا ان يكون الكلام معناه اقامة الحجة عليهم بالتنبيه على اقرارهم
بان الهاليس ذلك الفعل المعين لها فليجب ان لا يسلب عنها ايض سائر الافعال كما قال الخليل عليه السلام بل فعله
كبيرهم هذا وهو يعلم انه لم يفعل لكن نسب الفعل الى الصنم لاقامة حجة الله تعالى على عبادة الاصنام فاذا اقر واهم
على الهالا تفعل فكذلك هي مسلوبة عن سائر الافعال لان الباب واحد فحق الحق وبطل الباطل بالبرهان قوله تعالى

كذلك

كذلك نطبع على قلوب المعتدين قال فيه والطبع جار مجرى الكناية من عنادهم ولجاجهم ولم يقل من خلق الله الكفر لانه ومواته
على قلوبهم بطبعه تعالى عليها وقدرته عليهم بذلك الى مماتهم عليه لان المعتزلة تدعي هذا لانفسهم المخلوقين ومن افعالهم
استبدادا وقد تقدم الرد عليهم في ذلك ونسبة الاعتذار اليهم ليس فيه ما يدل على انهم هم الخالقون لافعالهم بل نسبة
اليهم لانهم مكتسبون فقط على ما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى ان هذا الا سحر مبين قال فيه وهم يعلمون انه
الحق ابعد شيء من السحر الذي ليس الا تمويها وهو اعتزال لان السحر عند المعتزلة ليس الا تخييلا وتمويها وهو عند
اهل الحق على قسمين منه تخييل كسحر سحرة فرعون قال تعالى يخيل اليه من سحرهم انها تسعى وقسم اخر حقيقة وهو المخبر عنه
بقوله تعالى ويتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وليس هنا تخييل والخالق لما يصدر عند ذلك كله ليس الا الله
تعالى قوله تعالى فعليه توكلوا قال فيه ثم شرط في التوكل الاسلام قال ان يسلموا نفوسهم لله اي يجعلوها له سالمة خالصة
لا حظ للشيطان فيها قال لان التوكل لا يكون مع التخليط وهو اعتزال لانه يريد بكلامه هذا ان يخرج كل عاص عن التوكل على
الله تعالى وعن الاسلام وليس كذلك فانه يصح ان يكون المومن عاصيا فكذلك يصح ان يكون المتوكل عاصيا بمعصية
اخرى مما يصح اجتماعه مع التوكل ولا يضاده فيجب حمل الاية لاجل صحة ذلك على الاكمل من احوال المتوكلين وقد يتوكل
وهو عاص لكن على الاول الحمل وصح ذلك لما قام من الدليل على صحة اجتماع الايمان والعصيان اذ هما خلافان وليسا بضدين
فعلم صحة ذلك عقلا بما بينا وشرعا بالاجماع المنعقد على ذلك قوله تعالى ربنا اطمس على اموالهم وقوله ليضلوا عن
سبيلك جعله دعاء من موسى عليه السلام عليهم قال لما لم يبق له طمع فيهم وعلم بالتجربة وطول الصحبة انه لا يجيء منهم
الا الغي والضلال وهي غفلة واعتزال اما الغفلة فلانه جعل علم موسى بذلك بالتجربة وغفل على ان الله تعالى يوحي اليه وهو
غالب احوال الانبياء عليهم السلام ان تكون تصرفاتهم عن اذن من الله تعالى واما اعتزاله فلانه لم يقل ان موسى عليه
السلام اخبر ان الله تعالى قد يبسط الاموال على وجه الاملاء والاستدراج لان المعتزلة تابى ذلك وقد صرح القران في
قوله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بانه تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء وان ابت المعتزلة ذلك والبراهين
من المعقول والمنقول تقضي عليهم بصحة ذلك وبطلان قولهم على ما تقدم بيانه ثم قال بعد ذلك وشهد عليهم بانه
لم يبق له فيهم حالة وانهم لا يستاهلون الا ان يخذلوا وان يخلى بينهم وبين ضلالهم وهذا ايض كلام اعتزال فقوله لم يبق لهم
فيه حالة وموسى عليه السلام من اعلم الناس بالامكان الذي بقي فيهم الا ان يكون اوحي اليه في ذلك وقوله وانهم
لا يستاهلون الا الخذلان باطل لانهم لذواتهم يقبلون كل ممكن فلم يستاهلوا شيئا لذواتهم بل لتخصيص الله تعالى لهم بالبعاد
والطرد فرجع الامر في ذلك كله الى الله ثم اوحى الى نبيه عليه السلام من ذلك بما اوحى وهو الذي يقوله اهل
الحق وقوله بعد ذلك وان يخلى بينهم قد قدمنا دلائل استحالة الله تعالى للخلق ان يفعلوا ما شاؤا اذ لا خالق سواه
ولا شريك له في شيء من الخلق قوله تعالى واشدد على قلوبهم قال فيه ومعنى الشد على القلوب الاستيثاق
منها حتى لا يدخلها الايمان وهو اعتزال لانه اجمل الكلام في قوله الاستيثاق فان مراد المعتزلة من هذا الاستيثاق
العلم بانها غير قابلة لذلك وهو غلط من المعتزلة بما تقدم بيانه من انها قابلة لجميع الممكنات وان الشد خلق الله
تعالى للكفر متواليا على قلوبهم خلقا بعد خلق الى مماتهم على كفرهم وحتى يروا العذاب الاليم لانه لا ينفعهم اذ ذاك ايمان
لانه حال ضرورة على ما تقدم بيانه ويدل على ما قلنا ما تحقق في المقدمة من بيان الدلائل على انه لا خالق لايمان ولا كفر
ولا غير ذلك من المخلوقات الا الله سبحانه قوله تعالى ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ذكر فيه تعليق الامور
بالمصالح وهو اعتزال وقد ابطلنا من قبل قول المعتزلة بوجوب ذلك فليتحرز من ذكره لذلك متى ذكره
قوله تعالى الان وقد عصيت قبل قال فيه والذي يحكى انه حين امنت اخذ جبريل من طين البحر فدسه في
فيه فللغضب لله على حال الكافر في وقت قد علم الله ان ايمانه لا ينفعه قلت ولا يقال هنا خشية ان تدركه رحمة

الله تعم او كراهة من جبريل لايمان ذلك الكافر لان جبريل عليه السلام معصوم من كل ممنوع شرعا الا ان يكون ا امر
بذلك لا لكراهية الايمان من حيث هو ايمان لكن لكراهة صدوره من كافر بعينه وفرق بين كراهة الوقوع وكراهة
حقيقة الايمان من حيث هو ايمان ودين يتقرب به هذا هو الممنوع مع كون الايمان قربة الى الله تعم لا لكراهة نفس الوقوع
وغلط الزمخشري هنا فقال عن فرعون انه لم يصح انتفاعه اذ ذاك بايمان قلبه ولم يضره دس الطينة في حلقه وغفل على ان
ذلك الوقت وقت اضطرار حكم الشرع بعدم القبول لايمانه فيه ولذلك قال تعالى الان اي في وقت الاضطرار اي وقد عصيت
قبل وكنت من المفسدين وتصرف جبريل لما استند الى امر الله تعم كان صحيحا ودس الزمخشري في هذا الموضع في انكار
الكلام من نسب الى جبريل عليه السلام كراهة ايمان فرعون وقد يسامح وجه ذلك وانه لا امر بذلك لصح لا انه كراهة
للايمان لانه ايمان بل لوقوعه من ذلك الكافر المعين مع استناد جبريل في ذلك الى الاذن الرباني فقال الزمخشري غافلا عما
قلناه ان من كره ايمان الكافر واحب بقاءه على الكفر فهو كافر قال لان الرضا بالكفر كفر وهو اعتزال ومنه نفت المعتزلة انه
يريد الله كفر الكافرين وعصيان العاصين وهو غلط من المعتزلة فاحش بما بيناه من المعنى لان كراهة الله تعم لايمان
من علم انه لا يومن لانه اراد منه ان لا يقع ايمانه ليست كراهة للايمان من وجه كونه ايمانا كما يكرهه الكافرون بل كراهة
وجوده ووقوعه لا كراهة حقيقته من حيث هو ايمان لان وجه كونه ايمانا مباين لوجه كونه واقعا لان الايمان تارة يكون في معقوليته
موجودا وتارة يكون معدوما وما جعلت المعتزلة كراهته تعم لوجوده من كافر اراد كفره هو عين كراهة حقيقته وليس كذلك وهو
منهم جهل او تجاهل وكذلك القول في ارادته تعم لكفر من قضى عليه بالكفر من الكافرين وخلقه في محالهم اذ لا خالق سواه ليست
ارادة ومحبة لحقيقته من حيث هو كفر بل لوجوده منه فقط ليجعل تعم ذلك كله علامة على ما شاء والكل خلقه بما تحقق ذكره من
الدلائل على ذلك في المقدمة فمريد الكفر على هذا الوجه ليس بكافر ولانه تعم ليس متكلفا بارادته لذلك فهي ناه فلم يك كفرا
ولا عصيانا اذ بارتكاب النهي كان الكفر كفرا والعصيان عصيانا وكذلك القول في جبريل عليه السلام لما استند في تصرفه
الى اذن الله تعم كان صحيحا قوله تعالى ان الذين حقت عليهم كلمات ربك لا يومنون قال الزمخشري فيه ثبت عليهم قول
الله الذي كتبه في اللوح واخبر به الملائكة فلا يكون غيره ثم قال وتلك كتابة معلوم لا كتابة مقدر ومراد ثم قال تعالى الله
عن ذلك قلت بل تعالى سبحانه عن قول الظالمين كالزمخشري وشيعته المعتزلة علوا كبيرا وهذا تصريح من المعتزلة بنفي
القدر الرباني ولهذا سموا قدرية ولزمهم الكفر وعندهم انه تعم علم انهم لا يومنون فقط وذلك من عدم ايمان الكافرين
عند المعتزلة لذواتهم وانهم من ذواتهم لم يصلحوا الا لذلك وليس لله تعم فيهم تخصيص بذلك وهو غلط فاحش من المعتزلة
وقد تقدم ذكر ذلك والرد عليهم فيه لان الممكنات في اصل امكانها وجوازها المعلوم ضرورة قابلة لكل وجه من اوجه
التخصيص فانصرافها من وجه من اوجه الامكان الى وجه الا بارادة المخصص تعم ومنكر جواز الجائزات الاصلية //
واستحالة المستحيلات ووجوب الواجبات ممن تسقط مكالمته فضلا عن مناظرته هذه النكتة هي قاصمة ظهور المعتزلة
وقد تحقق في المقدمة استيفاء بيان هذه الحقائق وبادلتها القطعية قوله تعالى ولو شاء ربك لجعل الناس امة
واحدة قال فيه مشيئة القسر والالجاء ثم قال الاتي الى قوله افانت تكره الناس اي لا تقدر على ذلك الا هو لا انت لانه
هو القادر على ان يجعل في قلوبهم ما يضطرون عنده الى الايمان وذلك غير مستطيع للبشر وهذا كله اعتزال يبطله ما علم
من قدرته تعم على ان يخلق في قلوبهم ايمانا مكتسبا لهم لانه ممكن على ما تحققت دلائله في المقدمة وما علم من انه لا خالق لايمان
من امن من الخلق الا هو سبحانه فجاز خلقه لايمان الكل اكتسابا لهم كما جاز خلقه تعم لذلك في قلوب ولا ضرورة تحوج
الى التاويل بخلق ايمان ضروري ولا في القران ولا السنة ما يدل على ذكره ولا الاستعار به وانما هو الحاد من المعتزلة
وتحريف للقران ليتمشى لهم مذهبهم الاعتزالي وضلالتهم في الحادهم بهذا التحريف لكتاب الله تعم والخروج عن الحد
لرب العالمين والجهل به وباحكامه تعم والطبيعة في دعواهم خلق اعمالهم لوانه تعم قد شاء ما لم يكن من ايمانهم الكسبي ولو

لم يشا

لم يشاء ايمان الكافرين عندكم الكسبي لقبح ذلك عقلا فشاء عندهم ايمانهم الكسبي لحسنه وما حصل ووقع لا تعالى فيه
لو فلهذا الحدوا وحرفوا القران فقالوا لو شاء ايمانهم القسري والضروري وقد تقرر في المقدمة براهين ابطال //
التحسين العقلي والتقبيح الذي بنوا عليه هذه القواعد الفاسدة الالحادية وتبين انه تعم لو شاء الايمان الكسبي من الكافرين
لوقع فلم يشا تعم لانه يحكم في خلقه بعزه وقهره لمن شاء بحق ملكه وفضله على من شاء لا يسال عما يفعل وهم يسالون وجهلت
المعتزلة هذه الحقائق ومتى ذكروا القسر والالجاء فهذه الدلسة قصدهم وقد كشفها الله سبحانه لعباده المومنين وتحقق
في المقدمة قوله تعم ما قدروا الله حق قدره ودلائل العقول والشرع المنقول يبطله عليهم وقد تقدم بيان ذلك واما
قوله افانت تكره الناس فمعناه تسلية رسول الله صلى الله عليه وسلم لشدة حرصه على حملهم على الايمان فصبره الله تعم //
باعلامه ان حملهم الذي تقصده على الايمان ليس الا لله تعم ويدل على ما قلناه ان النبي عليه السلام انما طلب حملهم على ايمان
كسبي ينتفعون به ولم يطلب ما قالته المعتزلة فقيل له ما طلبته من ايمانهم الكسبي المنتفع به لا يقدر عليه الا الله تعالى
وليس فيما نقل له المعتزلة مطابقة البتة فليتامل قوله تعالى وما كان لنفس ان تومن الا باذن الله قال فيه يعني من
النفوس التي علم انها تومن الا باذن الله ثم قال اي بتسهيله وهو منح الالطاف وهذا اعتزال وانما القران ورد مطلقا
في جميع النفوس الممكن ايمانها فلا يومن منها الا من خصصه تعم بذلك ضرورة العلم بالامكان لضرورات العقول ولا
خروج لشيء من ذلك عن علمه تعم وتخصيص ارادته تعم وابراز ارادته وقدرته في ذلك قوله كن فيكونه وتكوينه له وبل هين
هذا كله قد تحققت في المقدمة وقوله وتسهيله حيدة عن توحيد الله تعم في افعاله وتدليس لدين الله سبحانه على
عباده فانه يريد بذلك ان لا يجعل ايمانهم خلقا لله تعم وانما يجعل له من ذلك التسهيل فقط والعباد عنده وعند
شيعته المعتزلة هم الخالقون لذلك تعالى الله عن تدليسهم علوا كبيرا والبراهين العقلية والشرعية رادة عليهم
على ما تحقق بسط ذلك في المقدمة قوله تعالى ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون والرجس هنا هو الكفر فاخبر
تعالى انه يجعله عليهم اي يخلقه في قلوبهم فحرفه الزمخشري هنا فقال وهو الخذلان عند المعتزلة هو الترك فالرب تعم
يقول يجعل والزمخشري يقول يترك وهذا هو عين الالحاد ومنا قضة القران والبرهان العقلي مع الاية يقضي //
عليهم بانه تعم يجعله خلقا وايجادا على ما تقدمت دلائله قوله تعالى وما تغني الايات والنذر عن قوم لا يومنون
قال فيه لا يتوقع ايمانهم بناء على اعتزاله من انكار القران القدر والحق انهم لا يومنون ليس لان الله تعم يتوقع ايمانهم
بل لانه لانه قدر عليهم وعلمه مع ذلك متعلق به وهو خالقه ودلائل هذا كله قد تقدمت قوله تعالى كذلك
حقا علينا ننجي المومنين قال فيه يعني حق ذلك علينا حقا ولم يتاول هذا بل حققه وهو اعتزال ولا بد من
تاويل هذه الاية لما علم بالبراهين القطعية من انه لا واجب على الله سبحانه ونفي ذلك انه تعم اظهر فضله على خلقه فتممه عليهم حتى
في الاخبار عن فضله ان اورده لهم على سبيل التاكيد في الوقوع حتى انزله منزلة الوجوب وان لم يكن واجبا عليه في الحقيقة
كما يقول السيد الكريم لعبده لك عندي كذا واشتريت منك كذا والكل ملكه ومنه قوله تعم ان الله اشترى من المومنين
انفسهم واموالهم وهي له وقوله تعم ان تنصروا الله وهو ناصرهم في الحقيقة لكن فضله عظيم وكرمه عميم وقد تقدم
من هذا بيان قوله تعالى وامرت ان اكون من المومنين قال فيه يعني ان الله امرني بذلك بما ركب من العقل وبما اوحى الي
في كتابه وهو اعتزال لانه جعل نفس العقل امرا بالطاعات ولا امر ولا اعلام ولا ايجاب الا بالشرع فقط وقد
تقدم بيان ذلك والرد على المعتزلة من قبل قوله تعالى يصيب به من يشاء من عباده قال فيه والمراد بالمشيئة المصلحة
وهو اعتزال لان المعتزلة قصروا مشيئته تعم على رعاية المصلحة وقصروا قبول تلك المصلحة على قوم دون قوم من المخلوقين
لا تخصيص تعم لهم بذلك وهذا كله باطل والحاد ولا يجب عليه تعم شيء من ذلك ولا من غيره وقد تقدم ذكر البراهين
الدالة على ذلك وعلم كل الممكنات لما يرد عليها من تخصيصاته تعم بما شاء من انواع الممكنات وعلم قبول جميع العباد

لذلك فوجب حمل هذه الآية على عمومها و مقتضاها من غير تحريف قوله تعالى قد جاءكم الحق قال فيه وكل اليهم الامر
بعد ازاحة الحق و ازاحة العلل وهو اعتزال و انما العباد مطلوبون بكسبهم في هذه الآية وفي غيرها شرعية و لم يكل
اليهم الامر حقيقة بما قام من الدلائل على استحالة خلقهم لافعالهم والخالق لها هو الله تعالى و قد علم استحالة خلق المخلوقين
شيئا فكيف يعقل ان يوكل اليهم ما استحال عليهم و قد تحقق بيان دلائل هذا كله في المقدمة سورة هود

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد و آله وسلم قوله تعالى
وما من دابة في الارض الا على الله رزقها قال فيه فان قلت كيف قال على الله رزقها بلفظ الوجوب و انما هو تفضل قال
قلت هو تفضل الا انه لما ضمن ان يتفضل عليهم رجع التفضل واجبا قال كنذور العبادة وهذا اعتزال وسوء ادب مع
الله سبحانه ولا يرجع التفضل واجبا ابدا لاستحالة تبدل الحقائق و قوله كنذور العباده قاس فيه الخالق المجيد على حكم العبد
الذليل المكلف وهذا غلط عظيم وانما المعنى من فضله جعل ارزاق الخلق كانها عليه واجبة تفضلا منه حتى في الاخبار ليقر
بنفوسهم القرار و تحصل الطمانينة لهم قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا قال فيه الذين هم احسن عملا هم المتقون وهم
الذين استبقوا الى تحصيل ما هو غرض الله وهذا اعتزال و قد علم بما تحقق في المقدمة انه لا غرض لله تعالى في شيء اصلا
و تقدم بيان استحالة ذلك هنالك قوله تعالى ليقولن الذين كفروا ان هذا الا سحر مبين قال فيه ان السحر امر باطل وهو اعتزال والنبي
عليه السلام قال السحر حق اي موجود ثابت وهو عند المعتزلة كالتخيل و قد قدمنا انه على قسمين وا سندنا على ذلك
بالقران قوله تعالى والله على كل شيء وكيل قال فيه يحفظ ما يقولون وهو فاعل بهم ما يجب ان يفعل فيتحرز فيه من اعتقاد
المعتزلة انه يجب ذلك على الله تعالى عقلا و قد قدمنا بيان ابطال ذلك قوله تعالى فاعلموا انما انزل بعلم الله قال فيه اي
انزل ملتبسا بما لا يعلمه الا الله وذكر علمه تعالى الذي اثبته لنفسه بنص هذه الآية منا ولا الى معلومه تحريفا لكتاب الله تعالى
والحادا في الدين لاجل توهم المعتزلة الفاسد من انكارهم لصفات الله سبحانه الازلية و قد تقدم بيان الرد عليهم في
ذلك من قبل قوله تعالى افمن كان على بينة من ربه لم يذكر في هذه البينة سوى دليل العقل فقط وهو اعتزال لان
العقول عندهم تغني في الايجاب وبعض التكاليف الشرعية على خبط لهم في ذلك و قد تقدمت الدلائل على انه لا حكم
للعقول في احكام الشرع المنقول سوى الجواز والقبول وانه لا بد في السمعيات كلها من دلائل الشرع اذ لا مدخل للعقل
في شيء منها كالحشر والنشر على ما تقدم بيانه قوله تعالى وما كانوا يستطيعون السمع قال فيه اراد انهم لفرط تصامهم
على الحق كانهم لا يستطيعون السمع ثم قال ولعل بعض المجبرة يتوثب اذا عثر عليه فيوعوع به على اهل العدل كانه لم يسمع
قول الناس يقولون في كل لسان هذا كلام لا نستطيع ان نسمعه وهذا مما يمجه سمعي وهذا اعتزال كلها حملت المعتزلة
على حمل هذه الآية على التاويل من غير ضرورة فكان تحريفا للقران لانهم ردوا لا يستطيعون بمعنى لا يريدون والاستطاعة
صفة والارادة صفة اخرى لان قولهم يمجه سمعي فقد حصل السمع لكن مكروها غير مراد فوقع التحريف في الآية ان
اخرجت عن الاستطاعة وهي القدرة فنقول لو احتجنا الى التاويل صح الحمل على ذلك لكن لا ضرورة اليه فامتنع ثم من
المعلوم ان سمع الكافرين المكذبين باذانهم لما دعوا اليه قد وقع في الوجود فلم يبق ان يكون المنفي عنهم سوى القبول
لذلك بامتثال ما امروا به فالامتثال لم يقع منهم والقدرة في المخلوق عرض لا يبقى زمانين فلما لم يقع الامتثال منهم
لم تقع قدرتهم التي تتعلق به لو وجد وهي قدرة الاكتساب لذلك وانما وجد في محالهم قدرة الاكتساب لضد الامتثال فبقي قوله
تعالى كانوا لا يستطيعون سمعا اي قبولا على مقتضاه لما خصصوا به من خلق قدرة ضد الامتثال وهي المخالفات ولا ضرورة
للتاويل وذم الكفار لاجل اكتسابهم لا لاجل خلقهم ولا ايجادهم لاستحالة ذلك عليهم كما تقدم بيانه و قوله المجبرة يعني اهل
السنة و قوله على اهل العدل يعني المعتزلة و قد بينا ما مرادهم بهذا العدل الذي نسبوا انفسهم اليه في المقدمة وانه
ضلالة واشراك قوله تعالى فعميت عليكم قال فيه فان قلت ما معنى قراءة ابي يعني فعماها عليكم قال قلت المعنى انهم

صموا

صموا على الاعراض عنها فخلاهم و تصميمهم قال فجعلت تلك التخلية تعمية وهو اعتزال و قد دللنا من قبل على استحالة التخلية
منه تعالى لانه خالق لكل مخلوق فقوله تعالى فعماها عليكم على هذه القراءة اي خلق عماكم عنها بخلق كفركم والقصد بالآية عمى القلوب قوله
و انتم لها كارهون دملهم على اكتسابهم لما خلق الله تعالى في قلوبهم من ذلك العمى قوله تعالى انما ياتيكم به الله ان شاء قال فيه
يعني ان اقتضت حكمته ان يعجل لكم وهو اعتزال لانه مبني عند المعتزلة على وجوب رعاية المصلحة وهو مقصودهم بذكر الحكمة
وقد تقدم الرد عليهم في ذلك قوله تعالى ان كان الله يريد ان يغويكم قال فيه اذا عرف الله من الكافر الاصرار فخلاه
وشانه ولم يلجئه سمي ذلك اغواء واضلالا قال كانه اذا عرف الله ان يتوب ويرعوي فلطف به سمي ارشادا وهداية قال
وقيل ان يغويكم ان يهلككم من غوي الفصيل غوى اذا بشم فهلك قال و معناه انكم اذا كنتم من التصميم على الكفر بالمنزلة التي
لا ينفعكم نصائح الله ومواعظه وسائر الطافه فكيف ينفعكم نصحي وهذا كله اعتزال واول خروجه عن السنة فيه قوله
اذا عرف الله وعلم الله تعالى لا يسمى معرفة اجماعا ولا يشتق له منه عارف ولا عرف لانه يوهم جواز تسمية علمه معرفة فامتنع
ذلك كله ثم قوله فخلاه و قد تقدم بيان استحالة التخلاه اذ لا خالق لما فعله العبد سواه ثم قوله سمي ذلك اغواء فسمي بناء على
التخلية المستحيلة فاستحال وقوع ما ادعاه من الاغواء على هذا الوجه و قوله كما اذا عرف انه يرعوي فلطف به سمي ارشادا
فلم يجعل الله تعالى من ذلك سوى علم ولطف ولا يرجعون في لطف الى حقيقة بل الى تلبيس اما بمعنى ترك وهو مع او بمعنى
خلق شيئا مقارنا وهو مجرد دعوى قد تقدم ابطالها وكل هذا الحاد يحوم على شرك بالله تعالى واخراج لهدى ولاته ومصنوعاته
عن صنعه بل قامت الدلائل القطعية على ما تحقق بيانه في المقدمة على ان الله تعالى هو الخالق لهدى من اهتدى وضلال
من ضل واغوا من غوي وهذه الآية نص في هذه المسئلة وتاويلها بمعنى التخلية تاويل فيفسد من وجهين الاول
انه لغير ضرورة فبطل الثاني انه تاويل الى محال فبطل وكذلك حمل الآية على الاهلاك تاويل لغير ضرورة فكان باطلا فلم يبق
الا ما قاله اهل الحق بالدلائل اليقينية قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن قال فيه اقناط من ايمانهم
وانه كالمحال الذي لا تعلق به للتوقع الا من قد آمن الا من قد وجد منه ما كان يتوقع من ايمانه و قد للتوقع وهذا كله
اعتزال من اوجه الاول قوله اقناط ولم يقل اخبار عن ميادين ارادة الله تعالى فيه فيرجع ذلك الى الله تعالى والاقناط
فيه اشارة الى ان الايمان ينتظر نوح عليه السلام من الكافرين ففيه اشارة الى انه من فعلهم والكفر كذلك وليس لهم خلق
وانما يخلق فيهم ما يكتسبونه من ذلك فقولنا اخبار لسبب التوحيد فعدل الزمخشري عنه الى الاقناط والرب تعالى بارادته
وقع كل ما وقع وعلمه فلا يتوقع وقوله الا من قد وجد منه اعتزال لانه لا موجد الا الله تعالى على ما تقدمت دلائله من قبل
قوله تعالى باعيننا قال فيه ملتبسا باعيننا كان لله اعينا تكلوه ان يزيغ في صنعه عن الصواب و وحينا قال فيه
وانا نوحي اليك ونلهمك كيف تصنع وهو اعتزال لانه انكار لصفات الله تعالى من السمع والبصر وانكار لكلام الله تعالى
الذي اضافه تعالى الى نفسه في قوله و وحينا لانه تاول ذلك كله عن ظاهره و قد اقمنا في المقدمة الدلائل على ثبوت
هذه الصفات فوجب حمل ما ورد من ذكرها في الشريعة على ظاهره قوله تعالى انهم مغرقون قال فيه محكوم عليهم
بالاغراق و قد وجب ذلك يتحرز من قوله وجب من الايجاب العقلي تعتقده المعتزلة و قد ابطلناه من قبل قوله تعالى
الا من سبق عليه القول قال فيه وما سبق عليه القول بذلك الا للعلم بانه يختار الكفر ثم قال لا لتقديره عليه وارادته به
قال تعالى ذلك وهذا اعتزال بل كفر لان انكار القدر كفر لان النبي عليه السلام عده من اركان الايمان في قوله لجبريل عليه
السلام في صحيح مسلم وتؤمن بالقدر خيره وشره واذا كان سبق عليه القول راجعا للعلم بانه الكفر فليس في ذلك
من النسبة الى حكم الله فيه شيء بل هو رد لحكم الكافر الى نفسه وهو خلاف ما دل عليه القران من ان كلمة الله وقوله سبق
فيهم بما سبق عنده من تخصيصه لهم بارادته بما قضاه عليهم بقضائه واخبر عنه وعلمه تعالى شامل لذلك كله ثم ما قال فيه
تعالى عن ذلك هو الواجب في حق الله تعالى لوجوب جلاله وعظمته عن ان يقع في ملكه ما لا يريده فكان هذا من الزمخشري

وشيعته المعتزلة جهل عظيم برب العالمين وقد تحققت الدلائل ما قلناه قطعية في المقدمة **قوله تعالى** فلا تسالني
ما ليس لك به علم الاية قال فيه وجعل سوال ما لا يعرف كنهه جهلا وغباوة قال ووعظه ليلا يعود اليه والي امثاله من
افعال الجاهلين ثم قال ما مقتضاه فان قلت فلم زجر وسمي سوآله جهلا عن نوح عليه السلام وهذا كله اعتزال وضلال قبيح
في النبي عليه السلام فذكره اولا الجهل والغباوة ثم قال بعد ذلك ووعظه ليلا يعود اليه والي امثاله من افعال الجاهلين
جراة عظيمة علي الانبياء عليهم السلام وهذا كفر من قائله ولم يزل هذا داب الزمخشري وشيعته المعتزلة قبحهم الله وجزاهم
ولمثل هذا قال عليه السلام لعنت القدرية علي لسان سبعين نبيا انا اخرهم وقد اقمنا الدلائل في المقدمة علي عصمتهم//
فامتنع جميع ما قاله هذا الشقي وشيعته في حقهم وتاويل هذه الاية واجب لما قام من الدلائل علي عصمتهم فيكون المعني فلا
تكونن من الجاهلين وانه لم يكن وقع منه شيء من ذلك علي تاويل قوله لنبينا عليه السلام فلا تكونن من الممترين وان لم يقع منه
شيء والعزيز تعم له ان يطلق في حق عبيده ما شاء وليس لنا نحن ذلك بالاجماع بل نتلوا ما ورد من ذلك ونتاوله لما
قدمنا بيانه **قوله تعالى** تلك من انباء الغيب نوحيها اليك قال فيه اي تلك القصة موحاة اليك مجهولة عندك وعند
قومك وهذا سوء ادب من الزمخشري مع النبوة فجهل منه بحقيقة الجهل وصف ذم ونقص وانما قال الله تعم ما كنت
تعلمها نفي العلم اعم من ذكر الجهل فان اضداد العلم كثيرة نحو الستة عشر وقد يكون لا يعلمها لاشتغاله بما هو اكد من
العلم بها من توحيد الله سبحانه والعلم به والذكر له دائما والجهل هو اعتقاد المعتقد علي خلاف ما هو به ولم يتعين//
هذا الوصف للنبي عليه السلام من قوله تعم ما كنت تعلمها **قوله تعالى** اتعجبين من امر الله قال فيه وكان عليها ان تتوقر
ولا يزدهيها ما يزدهي سائر النساء الناشيات في غير بيوت النبوة وان تسبح له وتمجده مكان التعجب وهذا اعتزال منه
وغفلة عن رفيع مقامها ولم يفهم وجه ذلك وانما المعني ان هذا تعجب محمود لما رات من نعم الله عليها وعلي ابراهيم
عليه السلام ما يبهر العقول بخوارق العادات فكانها تقول هذه عجائب من كرم الله وفضله لا طاقة للخلق بشكرها والقيام
ببعض اداء شكرها حتي بخوارق العادات في ولادة الكبير والعقيم مع تواضع منها عن بلوغ ذلك فاجابتها الملائكة صلوات
الله عليهم وسلامه باحسن جواب وهو قولهم اتعجبين من هذا الكرم العظيم فيتعجب له من ليس باهل له وانت وان لم تر
نفسك لتواضعك اهلا لبلوغ ذلك فانتم عند الله اهل لذلك رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت اي انتم اهل الاكرام
بخوارق العادات ثم كرمه تعم وفضله شامل وانك لم تري نفسك اهلا له فهو اهل لمن دونكم فكيف لكم انه حميد اي موصوف بالمحامد
من عميم الكرم والجود مجيد يعطي اكثر مما يسال ويري العبد نفسه اهلا له ويعطي اكثر مما يسال مما لم ير العبد نفسه اهلا له لتواضعه
ادبا مع الله تعم **قوله تعالى** حميد قال فيه فاعل ما يستوجب به الحمد من عباده يحترز فيه مما تعتقده المعتزلة من ان
شكر النعم يجب عقلا ولا حكم للعقول في شيء من هذه الاحكام الشرعية التكليفية وانما وجب علينا حمده تعم بايجابه هو سبحانه
علينا علي ما تحقق بيانه في المقدمة **قوله تعالى** فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاته البشري يجادلنا في قوم
لوط قال فيه وتقديره اجترا علي خطابنا وهذا من الزمخشري ايضا سوء ادب مع النبوة وهي عادته وعادة شيعته
المعتزلة وانما المعني الذي جهله الزمخشري من حقوق الانبياء عليهم السلام ان اضافة هذا الجدال الي ابراهيم عليه
السلام اضافة لا اضافة ذم لكن من شدة اجتهاده في الشفاعة لهم لما علمه من عميم كرم الله تعم وجوده لا سيما
عند تلك الكرامات والايات بخوارق العادات التي ظهرت في ذلك المقام وبهرت راي انه وقت قبول عظيم وكرم
عميم فجد للشفاعة للعباد حتي سمي جده في ذلك جدالا فهو متاول بما قلنا والا فظاهر الجدال طلب قطع حجة المجادل
له وهذا في حق الله تعم كفر ممن يقع فيهم والانبياء عليهم معصومون منه عقلا وشرعا علي ما تحقق بيانه في المقدمة
فوجب حمله في حق الخليل عليه السلام في المبالغة في الشفاعة ولهذا مدحه الله بعد ذلك فقال ان ابراهيم لحليم عن
العباد اواه منيب الي طاعتي والادب معي فلا يفهم ما اخبرت عنه من الجدال علي ظاهره لان اخر هذه الاية يشهد لا و لها

ثم اعلم

ثم اعلمه تعم انه قضي عليهم بنفوذ العذاب وانه لا مرد لما قضاه تعم وقدره عليهم فكف عند الاعلام بهذا عن الطلب
وكل احوال الانبياء عليهم السلام جارية من الاداب علي احسن نظام **قوله تعالى** انه قد جاء امر ربك قال فيه فهو
قضاؤه وحكمه الذي لا يصدر الا عن صواب وحكمة يحترز في ذكره للحكمة مما تعتقده المعتزلة في ذلك من وجوب رعاية
المصلحة وانه مقصودهم متي ذكروا الحكمة وقد قدمنا بيان بطلان وجوب ذلك **قوله تعالى** اوفوا الكيل قال فيه
ثم ورد الامر بالايفاء الذي هو حسن في العقول وهو اعتزال وانما حسن ذلك معلوم بالشرع المنقول علي ما
تحقق بيانه في المقدمة **قوله تعالى** بقية الله خير لكم قال فيه واضافة البقية الي الله من حيث انها رزقه الذي
يجوز ان يضاف اليه قال واما الحرام فلا يضاف الي الله ولا يسمي رزقا وهو اعتزال يبطله ما حققناه في المقدمة
في مسئلة الارزاق من الدلائل الدالة علي ان كل منتفع به فهو رزقه تعم اذ لا خالق سواه **قوله تعالى** وما توفيقي الا
بالله قال فيه وما كوني موفقا لاصابة الحق فيما اتي واذر ووقوعه موافقا لرضي الله الا بمعونته وتاييده قال والمعني
انه اسق فوق ربه في امضاء الامر علي سننه وفيه الاعتزال من حيث قال وما كوني موفقا لاصابة الحق فيما اتي واذر الا//
بمعونة الله والمعتزلة تنسب افعالها لانفسها وانما يجعلون لله تعم معهم المعونة خاصة والمعونة عندهم خلق القدرة فقط
وترك العبد يفعل ما يشاء وقوله اسق فوق هو طلب التوفيق فيما ذكرناه عنهم فلا يغتر بظاهر كلامه فان مقاصدهم
به معلومة من مذهبهم وقد حققناه في المقدمة ابطال ما قصدوه بذلك ويقول اهل الحق هنا وما توفيقي الا با
اي خلق قدرتي علي الطاعة وفعلها وري الا بالله وهذه موافقة سنة رسول الله ورسوله الا ما تدعيه المعتزلة
ويزعمون انهم موافقون وليس كذلك لادعائهم الخلق مع الله تعم وتعالي الله عن الشرك علوا كبيرا **قوله تعالى**
ان ربي رحيم ودود قال فيه عظيم الرحمة للتائبين فتخصيصه الرحمة بالتائبين اشارة الي انه قطع رجاء العاصين
منها وهو اعتزال وانما يقال هنا عظيم الرحمة لا سيما للتائبين علي ما تقدمت دلائله من قبل **قوله تعالى** فمنهم
شقي وسعيد قال فيه والشقي الذي وجبت له النار لاساءته والسعيد الذي وجبت له الجنة لاحسانه يحترز فيه
من اعتقاد المعتزلة ان هذا الوجوب عقلي وانما هو شرعي علي ما حققنا بيانه في المقدمة **قوله تعالى** الا ما شاء
ربك قال فيه يحمل الاستثناء في الاية علي ما يستحقونه باعمالهم وهو اعتزال اذ الكل فضل منه تعم ولا استحقاق عليه
في شيء من ذلك عند اهل الحق علي ما تحقق بيانه وبرهانه في المقدمة ثم قال ولا يخدعنك قول المجبرة ان المراد
بالاستثناء خروج اهل الكبائر من النار بالشفاعة فان الاستثناء الثاني ينادي علي تكذيبهم ويسجل بافترائهم فا
وما ظنك بقوم نبذوا كتاب الله لما روي لهم عن عبد الله بن عمر بن العاص لياتين علي جهنم يوم تصفق فيه ابوابها
ليس فيها احد وذلك بعد ما يلبثون فيها احقابا قال وقد بلغني ان من الضلال من اغتر بهذا الحديث فاعتقد
ان الكفار لا يخلدون ثم قال وان صح هذا عن ابن عمر فمعناه انهم يخرجون من حر النار الي برد الزمهرير فذلك
خلو جهنم وصفق ابوابها ثم قال اما كان لابن عمر في سيفيه ومقاتلته بهما علي بن ابي طالب رضي ما يشغله عن تسيير
هذا الحديث وهذا اعتزال من الزمخشري فاحش وتكذيب للشريعة لانه اذا انفتح هذا الباب من القدح في
حديث صحيح صح فتحه في كل حديث وانهدمت الشريعة باسرها والقول بهذا خروج عن الدين راسا والاحا
في باب خروج العصاة من النار بالشفاعة معلومة من الدين ومجموعها بالغ مبلغ التواتر واجمعت الامة علي قبولها
والرغبة الي الله تعم في نيلها وهذه القطعيات مع الجواز الاصلي في قاضية علي بطلان ما ذهبت اليه المعتزلة من
انكارها فصح من جملة ما حمل عليه الاستثناء في الاية ما قاله اهل الحق في ذلك علي ما تقدم ذكره **قوله تعالى** انه
بما تعملون بصير قال فيه عالم وعند اهل الحق بصير بمعني راء لاعمالكم وعالم بها فصرفته المعتزلة الي عالم ولم تذكر
الرؤية لان بعض المعتزلة يردون الرؤية الي العلم كالكعبي منهم وطوائف من البخارية فليحترز من ذلك وقد

تحقق في المقدمة ما يدل علي ما ذهب اليه اهل الحق في ذلك قوله تعالى ثم لا تنصرون قال فيه ثم لا ينصركم هو لانه
وجب في حكمته تعذيبكم ثم قال لان النصرة من الله مستبعدة مع استيجابهم العذاب واقتضاء حكمته له وهذا
كله اعتزال فقوله وجب في حكمته اي في رعاية المصلحة وقد قدمنا بيان ابطال وجوب ذلك وبيان ما الحكمة
في حقه تعم ثم قوله مع استيجابهم العذاب مع الوجوب عند المعتزلة عقلي وعند اهل الحق شرعي وقد تقدم بيان
دلائل اهل الحق في ذلك في المقدمة قوله تعالى وماكان ربك ليهلك القري بظلم واهلها مصلحون قال فيه
كان فيه بمعني واستقام قال وبظلم حال من الفاعل قال والمعني واستحال في الحكمة ان يهلك الله القري ظالما لها
واهلها قوم مصلحون تنزيها لذاته من الظلم وايذانا بان هلاك المصلحين من الظلم قال وقيل الظلم الشرك معناه
انه لا يهلك بسبب شرك اهلها وهم مصلحون يتعاطون الحق فيما بينهم ولا يضمون الي شركهم فسادا اخر وهذا القول
الاخير يمكن صحته واما الاول اعتزال لان الله تعم لو اهلكهم مع صلاحهم لما كان ظلما منه لانهم ملكه وقد تحققت
هذا في المقدمة في مسئلة ايلام البري وقد قال تعم ان اراد ان يهلك المسيح بن مريم وامه ومن في الارض جميعا
ولله ملك السموات والارض ولما علمت هذه المقدمة بالدلائل التوحيدية وجب تاويل هذه الاية وفي ذلك لاهل الحق
ثلاثة اوجه الاول انهم اذا كانوا مصلحين فلا يهلكون بظلم صادر منهم لاستحالة اجتماع النقيضين مفهومه
الله تعم ان اهلكهم فبمشيئته لا ايلامهم لان له ذلك علي ما تقدم في مسئلة صحة ايلام البري الثاني معناه لو اهلكهم تعم
وهم مصلحون لما كان ظلما منه تعم لانهم ملكه ذكره ابن فورك في تفسيره الثالث انه تعم بفضله وعميم جوده وكرمه علي
خلقه جعل ما لا يفعله فيهم توحيدا انهم ان اطاعوه فحكم بان اهلاكهم مع ذلك كانه ظلم ليطمئنوا مما يخافون من ذلك كما جعل
ايراد صيغة الوجوب ايضا وان لم يكن واجبا في نفس الامر في باب الثواب ومنه ما حق العباد علي الله وقوله تعالى
كتب ربكم علي نفسه الرحمة وقوله تعم وكان حقا علينا نصر المومنين فعم الفضل حتي في الاخبار عن هذه الاوجه على ما
تقدم بيانه من قبل وكما انهم في باب الثواب والمنافع فليعلم كذلك في باب التعذيب والالام قوله تعالى ولو شاء
ربك لجعل الناس امة واحدة قال فيه يعني لاضطرهم الي ان يكونوا اهل ملة واحدة اي ملة الاسلام وهو اعتزال
لانه لو امنوا اكتسابا لكانوا خالقين لاعمالهم عند المعتزلة وقد شاء تعم ذلك عندهم وهم ابوا ذلك اي من كفر منهم
وهو شرك ومعاندة للحق تعم وقد تحققت في المقدمة دلائل ابطال ذلك علي المعتزلة قالوا ولا يقال لو شاء فيما قد
شاء فلهذا حرفوا الاية الي الاضطرار الي ذلك لانه لم يفعل ذلك فصح عندهم دخول لو علي ذلك وهو باطل كما قدمنا بيانه
وانما الاية علي ظاهرها فلو شاء لامنوا اكتسابا لكنه لم يشاء ذلك بل شاء كفرهم بل شاء كفر من كفر منهم لانه خلقه والخلق
مشروط بتعلق ارادة الخالق بما يخلقه والا لم يقع منه لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه وقد تحققت في المقدمة
دلائل هذا كله قطعية قوله تعالى ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك قال فيه الا ناسا هداهم الله فلطف بهم ولم يفعل
خلق موافقة الحق في قلوبهم لان المعتزلة يعتقدون ان العباد هدوا انفسهم وليس لله تعم في ذلك الا اللطف فقط ولا
يرجعون في اللطف الي حقيقة اصلا وقد تقدمت الدلائل ان هدي الله تعم للخلق خلقه لايمانهم وقدرهم علي ذلك
وبينا اللطف ومعناه في المقدمة ودلائل هذا كله قوله تعالى ولذلك خلقهم قال فيه ولذلك يعني من التمكين
والاختيار الذي كان عليه الاختلاف يعني علي الاختيار كان اختلاف الناس فيه الي مختار للطاعة ومختار للمخالفة
وهو اعتزال لانه يريد ان يخرج افعالهم عن خلق الله تعم وتقديره وهو باطل بما تقدم من الدلائل وعند اهل
الحق معني الاية اي للخلاف خلقهم بما قدر عليهم من ذلك في الازل وخلقه فيهم بقدرته فلذلك خلقهم وخلقه فيهم
وبراهين التوحيد شاهدة بذلك قوله تعالى وتمت كلمة ربك لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين قال فيه
لعلمه بكثرة من يختار الباطل ولم يقل لانه قدر عليهم ذلك لان المعتزلة ينكرون القدر السابق وقد قامت الادلة ثل

القاطعة

القاطعة علي اثباته فيما تقدم فمعني تمت كلمة ربك خبره تعم عنهم بما قدر عليهم من العذاب وهو شيء لا يتبدل لوجوب
صدقه ووجوب ايضا تبدل ارادته ومخالفة شيء من الكاينات لها لاستحالة كون شيء من الكائنات بدونها وبدون قدرته
وعلمه سورة يوسف بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى لعلكم تعقلون قال فيه ارادة ان تفهموه وتحيطوا بمعانيه ولا يلتبس عليكم وهو اعتزال لانه لو كان ذلك
مراد الله لما وقع غيره لكن هدي تعم من شاء واضل من شاء بدليل ان ما وقع منهم خلقه فوجب كونه واقعا بمشيئته
لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه فوجب تاويل هذه الاية لاجل ذلك علي معني يقول اولياؤنا وانبياؤنا لعلكم
او تقولون انتم او انتم ممن يقال فيه هذا القول لمن يصح قوله اما العالم بكل معلوم والقادر علي كل مقدور فيمتنع
الترجي في حقه تعم وقوله ولتحيطوا غفلة من الزمخشري عن حقايق التوحيد لان معاني القران ومعلومه لا نهاية لها
لان محمولات تعم ومعلوماته لا نهاية لها بما قام من البراهين المتقدمة الذكر علي ذلك ولقوله تعم من بعده سبعة ابحر
ما نفدت كلمات الله وانما وصول الخلق الي بعض معانيه ومعلومه لاستحالة علم المخلوق بما لا نهاية له من المعلومات
تفصيلا لما تحقق في المقدمة من ان علم المخلوق انما يتعلق بمعلوم واحد فلو علم معلومات لا نهاية لها تفصيلا لدخل
في الوجود من الممكنات ما لا نهاية لها وهي علوم مخلوقة وهو محال اذ فيه قلب الممكن محالا وهو ممتنع فوجب الكمال للحق والله
والنقص والصغار للخلق قوله تعالى وان كنت من قبله لمن الغافلين قال فيه من الجاهلين به وهذا اقبح شيء في
التفسير وهو اعتزال وسوء ادب مع النبي عليه السلام والله تعم ان يخبر عن عبده بما يشاء وليس لنا نحن ذلك ثم
الغفلة اعم وليست بوصف نقص لانها من ضرورية والجهل مكتسب وهو اعتقاد المعتقد علي خلاف ما هو به فاخذ وصفا
مذموما وجعله في عرض ما ذكر من وصف غالب وجوده غير مذموم وجعله تفسيرا له وهو خطا ثم اعتقاد القران
علي خلاف ما هو به الرسول يجب عصمته منه بل يلزم منه تكذيب القران وهو محال علي النبي عليه السلام اعتقاد ذلك في
في حقه بعد بيانه عليه كفر وما كفر نبي بالله يوما قط لا بعد النبوة ولا قبلها اجماعا قوله تعالى ان ربك حكيم عليم قال
فيه عليم من يحق له الاجتباء حكيم لا يتم نعمته الا علي من يستحقها وهو اعتزال لانه جعل من يحق له الاجتباء معلوما له تعالى
فقط وكان العباد لانفسهم ومن انفسهم يستحقون المواهب والقسم من الله تعم وهو باطل بدليل قبول كل ممكن لما يخصصه
به ثم ذكر الحكمة ومراده المصلحة وقد ابطلنا ما يعتقده من وجوب ذلك قوله تعالى قالوا لئن اكله الذئب الاية
قال فيه فان قلت قد اعتذر اليهم بعذرين فلم اجابوا عن احدهما دون الاخر قال قلت هو الذي كان يغيظهم فاعاروه
اذنا صماء ولم يبالوا به وهذا اعتزال ولا يجوز اطلاقه في حق الانبياء عليهم السلام وهذه عادة المعتزلة لانهم
يجوزون المخالفات علي الانبياء عليهم السلام ويبطل قولهم بما علم من عصمتهم علي ما تقدم بيانه وانما يقال في هذه
الاية انهم اجابوه عن اكد العذرين لانه اذا امنت عليه بما ذكرناه من العدو وهو الذيب فاحري ان تامن من جهة الاخوة ب
وهم الاخوة وهذا نهاية في البلاغة في الكلام وبيانه جي مع انه من باب احري واولي كقوله تعم ولا تقل لهما اف وهذا
لما ذهبوا به لم يستطيعوا قتله لانهم احبابه لكن جري من قدر الله الذي لا مرد له ولا قدرة لمخلوق علي الخروج عن قدرته
مما قضت هذه السورة منه تلك الاعاجيب قوله تعالى ولنعلمه من تاويل الاحاديث قال فيه لان غرضنا ليس الا
ما تحمد عاقبته وهو اعتزال وقد قدمنا الرد علي القول بالاغراض في حقه تعم قوله تعالى انه ربي احسن مثواي
قال فيه سيدي ومالكي قال يريد قطفير واعلم انه لا يصح عن نبي كريم عند الله تعم ان يقول ربي في غير الله تعالى
الا علي راي المعتزلة فان عادتهم الجراءة علي الانبياء عليهم السلام واذا صح في الشاهد الي الله تعم فلا وجه
لصرفه عن ذلك لوجهين الاول ان اسم الله تعم هو اقرب مذكور وهو قوله معاذ الله والثاني انه اللايق بمناصب
الانبياء عليهم السلام ثم ذكر هذا القول فقال وقيل اراد الله تعم ثم قال لانه مسبب الاسباب وهذا الاطلاق في حق

الله تعالى الهم ممنوع بالشرع ولانه لفظ يوهم الغلبة في حق الله تعالى وهو تكرم العالم فامتنع **قوله تعالى** ولقد همت
به وهم بها لولا ان راى برهان ربه قال فيه همت بمخالطته وهم بها بمخالطتها وليس بصحيح من القول لوجوب عصمته عن
ذلك بل الصحيح عند محقق العلماء اللائق برفيع مناصب الانبياء ان يكون في الكلام تقديم وتاخير ومعناه ولولا ان راى
برهان ربه لهم بها او هم بها والهم هنا مطلق فاحتمل اوجها منها هم بزجرها او هم بضربها او دفعها حتى ترجع عما همت به
ويؤيده قوله تعالى كذلك لنصرف عنه السوء الهم بالفحشاء والفحشاء الوقوع فيها ثم قال فان قيل جاز على نبي الله ذلك
لهم قال قلت المراد ان نفسه مالت الى المخالطة وهو اعتزال وقد بينا انهم معصومون من مثل هذا صلوات الله عليهم
وسلامه ثم ذكر في الهم والبرهان الذي رآه اقوالا ما لا يرتضيه محقق علماء الاسلام ثم قال اخزى وهذا ونحوه مما يورده اهل
الحشو والجبر يعني اهل السنة وما منهم من قال ما نسب اليهم فرية منه عليهم ثم قال ولو وجدت من يوسف عليه
السلام ادنى زلة لنعيت عليه وذكرت توبته واستغفاره كما نعيت على ادم صلوات الله عليه وسلامه زلته قال وعلى
داود وعد جملة من الانبياء عليهم السلام وهذا اعتزال وسوء نظر بل هم معصومون مبرؤون من كل ما اضافه اليهم
وكل ما ورد في الشريعة في ذكرهم كقوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى فمتاول كله في التحقيق على ما تحقق في المقدمة **قوله تعالى** انه من
عبادنا المخلصين قال فيه ناظر في دليل التحريم ووجه القبح حتى استحق من الله سبحانه الثناء فيتحرز من ذكره القبح فانه
يقصد به العقلي وكذلك ذكره الاستحقاق وكلاهما شرعيان عند اهل الحق على ما تحقق بيانه في المقدمة **قوله تعالى** ما
هذا بشرا الاية قال فيه لان الله عز وجل ركز في الطباع ان لا احسن من الملك كما ركز فيها ان لا اقبح من الشيطان
قال الا ما عليه الفئة الخاسئة المجبرة من تفضيل الانسان على الملك قال وما هو الا من تعكيسهم الحقائق وجحودهم العلوم
الضرورية ومكابرتهم في كل باب وهذا كله اعتزال وضلال وقدح في اهل السنة والجماعة بمجرد الهوى من غير دليل
والعدول الى السب عوضا من ذكر الدلائل من قلة الحيلة في العلوم وقد تحقق في المقدمة في هذه المسئلة ما فيه
كفاية فليتامل هنالك **قوله تعالى** اصب اليهن واكن من الجاهلين قال فيه لان الحكيم لا يفعل القبيح يتحرز من مذهب
المعتزلة في هذا اللفظ فانهم يقصدون به القبح العقلي على ما زعموه ويطردون ذلك ويبنون عليه ضلالات
واوجها من الشرك برب العالمين ويفسد عليهم هذا الباب بما تقدم من الدلائل على ان لا حسن ولا قبح الا من
قبل الشرع **قوله تعالى** اني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله قال فيه يحتمل ان يكون مبتدا وان يكون تعليلا لما قبله
اي علمني ذلك واوحى الي لاني رفضت ملة اولئك واتبعت ملة الانبياء المذكورين وهي الملة الحنيفية وفيه
الاعتزال من حيث علل البعثة بعلة الاتباع وهو اصل مذهب المعتزلة الله تعالى ما بعث الا من هو اهل لذلك من
ذاته وعند اهل الحق انما بعث من اهله الله لذلك بفضله لقبول الممكنات لسائر وجوه الجائزات فليتحرز من
اوجه الاعتزال ولو كان كما قالته المعتزلة لوجب ان يبعث نبيا كل متبع للانبياء وليس كذلك **قوله تعالى** ذلك
من فضل الله علينا وعلى الناس لما راى الزمخشري ان هذا ينقض عليه اعتزاله الذي قدم في تعليل الانبعاث حرف
الاية فقال هنا وقيل ان ذلك من فضل الله علينا نصب لنا الادلة التي تنظر فيها ولم يقل خلق التوحيد في قلوبنا
وخصنا بالنبوة من فضله لبا طل مذهبه الاعتزالي من ان العباد يخلقون افعالهم ويستوجبون بها على الله تعالى
الله عن قولهم علوا كبيرا وقد تقدم ابطال ذلك عليه وعلى شيعته **قوله تعالى** ان هي الا اسماء سميتموها قال
فيه سميتم بها وهو اعتزال منه لان المعتزلة تنكر ان يكون الاسم يطلق ويراد به المسمى وقد قدمنا بيان صحة
ذلك وروده في اللسان فلا يحتاج هنا الى تحريف الكلام بل يبقى على مقتضاه فيكون معناه ان ذوات الاصنام
اسماء سميتموها بالتسميات ويجري مذهب اهل الحق على اصله وقوله تعالى ما انزل الله بها من سلطان اي لا انها
الهة في ذواتها ولا انها مسماة بتلك الاسماء **قوله تعالى** قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قال فيه واذا

اعترف

اعترف الخصم بان صاحبه على الحق وهو على الباطل لم يبق لاحد مقال ثم قال وقالت المجبرة والحشوية نحن قد
بقي لنا مقال وعني بالمجبرة اهل السنة والجماعة لكونهم يؤمنون بالقدر خيره وشره وبان الله سبحانه له ان يحكم
في خلقه بما يشاء فلا اعتراض عليه ولا لاحد معه مقال وافترى الزمخشري عليهم في هذا الموضع ولم يزل دابه
ذلك وهم اكثر خلق الله سبحانه تنزيها لله سبحانه وادبا مع رسله عليهم السلام بعكس ما عليه المعتزلة **قوله تعالى**
وما ابرئ نفسي قال فيه من الزلل وهذا اعتزال في نسبة الزلل الى الانبياء عليهم السلام اي وجه نسبه وقد
قدمنا بيان عصمتهم عن الكبائر اجماعا وعن الصغائر تحقيقا وهو مقتضى قوله تعالى كذلك لنصرف عنه السوء وهو
الهم والفحشاء وهو الفعل ويكون وهم بها اي ولولا ان راى برهان ربه لهم على تقديم في الكلام وتاخير وهو ١
كثير في لسان العرب واما ما في الجبلة من ارادة ان يكون له زوجة في الحلال فذلك ليس فيه قدح بل عبادة لا
يصح في حقهم غير ذلك فلم يبق الا ان يحمل قوله وما ابرئ على التواضع لا ان هناك ما يرجع اليه من نقص البتة كما
كان نبينا عليه السلام توبوا فاني اتوب الى الله في اليوم سبعين مرة او كما قاله عليه السلام ولم يكن هناك هم ولا
ولا فعل مخالفة يتاب منها ولكنه على سبيل التواضع وتعليم الخلق **قوله تعالى** نصيب برحمتنا من نشاء ولا
نضيع اجر المحسنين قال فيه من نشاء من اقتضت الحكمة ان نشاء له ذلك فابطل الاختيار وصير حكم الله تعالى
اضطرارا تابعا للوجوب ما يجب عليه على زعمهم من رعاية الاصلح وهي الحكمة عندهم تعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا وقد تقدم بيان بطلان ذلك من قبل **قوله تعالى** فعرفهم وهم له منكرون قال فيه وقيل انهم راوه
على زي فرعون ثياب الحرير وهذا اطلاق فاحش في حق النبوة من غير تثبت وليس في الاية ما يدل عليه فكان
تاويلا لغير ضرورة فكان مردودا الا ان ينقل عن النبوة بطريق ثابت فيذكر ويتاول **قوله تعالى** كذلك
كدنا ليوسف قال فيه ما اذن الله فيه يجب ان يكون حسنا يتحرز فيه من اعتقاد المعتزلة ان هذا الحسن عقلي
وهو عند اهل الحق شرعي على ما تقدم بيانه وبرهانه ثم قال وقد علم الله تعالى في هذه الحيلة التي لقنها يوسف
مصالح عظيمة فقوله الحيلة عبارة فاسدة مردودة شرعا وانما يتلى ما ورد من ذلك في القران على ما ورد ولا
يعدل به عن تلاوته ويتاول فيقال معنى كذلك كدنا اي علمناه من التصرف ما فيه غموض عن كثير من الخلق
لا يفطن له الا من وفق له فلذلك قيل فيه كدنا وقوله مصالح يتحرز فيه من اعتقاد المعتزلة وجوب ذلك وكذلك
ذكر المصلحة في قوله تعالى معاذ الله الاية ليست المصلحة بواجبة بل جائزة خلافا للمعتزلة على ما تقدم بيانه **قوله تعالى**
انه هو العليم الحكيم قال فيه الحكيم الذي لا يبتلي بذلك الا لحكمة ومصلحة يتحرز فيه ايضا من قول المعتزلة بوجوب
رعاية المصلحة عقلا وقد تقدم ابطال ذلك وعلم انه لا يجب على الله تعالى شيء **قوله تعالى** وابيضت عيناه من
الحزن جعل ذلك من الجزع وهو غلط من الزمخشري والانبياء لا يجزعون من احكام الله تعالى لانهم اهل المعرفة
به واعتذر بان الجزع مجبول عليه الانسان فان عنى بالجزع الالم صح لانه جبلي لكن ليس بجزع وان عنى به
الجزع الذي هو الخوف من احكام الله تعالى فهو غلط من الزمخشري لان الانبياء عليهم السلام هم اهل الرضاء
بالقضاء **قوله تعالى** قالوا تالله انك لفي ضلالك القديم قال فيه لفي ذهابك عن الصواب وهذا ليس بصحيح
لصحة حمل الكلام على غير ذلك اذ لا يليق بمقام النبوة الا احسن العبارات والمقاصد فقيل لفي حبك القديم ليوسف
وهذا هو اللائق بهم وهو من اللغة **قوله تعالى** للذين اتقوا قال فيه للذين خافوا فلم يشركوا ولم يعصوا
تقوله ولم يعصوا اعتزال يروم به انه لا يجعل في الاخرة حظا للعاصين وهو التكفير بالذنوب وقد تقدم ابطا
وقال اهل الحق ان العاصي له حظ في الاخرة وانما ينقطع ياسه من الاخرة الكافر فقط لانه لا يياس من روح
الله الا القوم الكافرون وللعاصي نصيب من التقوى بايمانه لانه قد اتقى به الخلود في النار مؤبدا **قوله تعالى**

وظنوا انهم قد كذبوا قال فيه وظنوا حين ضعفوا وغلبوا انهم اخلفوا ما وعدهم الله وهذا كلام لا يصح في
حق الانبياء عليهم السلام لوجوب عصمتهم عن ذلك كله اما ظنهم اخلفوا فح عقلا وشرعا وضعفهم في الدين باطل
بالاجماع وما نقل ان نبيا انهزم الكافر قط فلما بطل ما قاله الزمخشري وجب تاويل الاية وهو الحمل على انهم ايقنوا
ان قومهم كذبوهم وهو من اللغة كما قال تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا الله اي ايقنوا جاءهم نصرنا سورة الرعد
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد واله وسلم
قوله تعالى يدبر الامر يفصل الايات لعلكم بلقاء ربكم فيه اعتزال فيه عدم تاويله لكلمة لعل لان الترجي على الله
تعالى محال وكثيرا ما تحمله المعتزلة على معنى ارادة ان تؤمنوا ولو كان ذلك لما وقع غير ذلك فلا بد من تاويله على معنى
تقولون انتم او انبياؤنا واولياؤنا لعلكم او انتم ممن يقال فيه هذا القول قوله تعالى وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم قال فيه وفيه اوجه ان يريد السيئات المكفرة لمجتنب الكبائر بشرط التوبة او يريد بالمغفرة
الستر والامهال ولم يذكر وجها للمغفرة للمصر على ما دون الكفر وهو اعتزال وقد حققنا الدلالة على صحة ذلك
وترجيه لهم في المقدمة والمغفرة مطلقة الذكر في هذه الاية اخرج الخبر الشرعي الشرك عن الغفران بقي
ما عدى ذلك على اطلاقه فقال تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قوله تعالى وكل
شيء عنده بمقدار ذكر فيه المصالح فيحترز من اعتقاد المعتزلة لوجوب ذلك وانما كل صلاح ففضل من الله
تعالى قوله تعالى ولكل قوم هاد قال فيه قادر على هدايتهم بالالجاء وهو الله تعالى وهو اعتزال لانه لما راى الزمخشري
قوله تعالى انما انت منذر وقد حصل الهداية العامة لم تبق الا الخاصة ليلا يقع التكرار والخاصة هي خلق الايمان
في القلوب اضافه تعالى لنفسه اذ لا خالق لذلك سواه تعالى فلما راى الزمخشري ابطال ذلك لمذهب المعتزلة في
دعواهم خلق ذلك لا نفسهم حرف الاية الى انه يخلق تعالى ايمانهم الجاء اي اضطرارا وتحريف القران الحاد في الدين
بل هو تعالى خالق اعمال العباد اذ لا خالق سواه على ما تحققت دلائله في المقدمة ثم لو قال لو علم في اجابتهم خيرا او
مصلحة لاجابهم يحترز فيه من القول بوجوب المصالح كما تقدم بيانه ومرجع الامر في هذه الاية وما هو بمعناها الى
تخصيصه تعالى للخلق بما شاء لقبولهم لذلك وصلاح وقدرته له لا لذواتهم كما تقدم بيانه قوله تعالى يحفظونه من
امر الله قال فيه اي على وجه التهكم وقد بينا منع هذا الاطلاق اجماعا فبقي ان يكون معنى الاية من امر الله اي بامر الله
قوله تعالى له دعوة الحق اشار الى انها المستجابة ثم قال ويعطي الداعي سوله ان كان مصلحة فيحترز من قوله بوجوب
ذلك وليعلم ايضا انه تعالى يجيب بما شاء مطلقا لا مقيدا كما تقوله المعتزلة وقد يجاب الداعي بما فيه هلاكه كما اجيب
ابليس في قوله انظرني فانظر وكان فيه ما كان ولهذا استحب العلماء للداعي اذا طلب من الله تعالى شيئا ان يقول الخيرة
منك يا رب قوله تعالى ولله يسجد قال فيه اي يتبادرون لاحداث ما اراد فيهم من افعاله شاؤوا او ابوا يعني
افعاله الخاصة به عند المعتزلة كما قال في تفسير قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو وعند اهل الحق يدخل في
ذلك جميع الافعال اذ لا خالق لشيء من المخلوقات سواه على ما تقدمت دلائله وبينا انه لا محدث شيئا الا الله
تعالى قوله تعالى ام جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه قال فيه لا يقدرون على ما يقدر عليه الخلق فضلا عما يقدر عليه
الخالق يحترز فيه من اعتقاد المعتزلة انه اقتدار تاثير كما تعتقده المعتزلة وقد تقدم ابطاله ولم يتعرض لذكر ابطال
هذه الاية لمذهب المعتزلة في ذلك لاجل اعتزاله قوله تعالى فسالت اودية بقدرها قال فيه بمقدارها الذي
عرف الله تعالى انه نافع فقوله عرف اطلاق ممنوع في حق الله تعالى ولا يجوز ايضا عارف على ما تقدم بيانه ثم اشار
في كلامه الى رعاية المصالح وقد بينا ان ذلك لا يجب على الله تعالى قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب قال فيه
الذين عملوا على قضيات عقولهم فيحترز فيه من اعتقاد المعتزلة انها قضيات التحسين والتقبيح العقليين وقد
ابطلنا

ابطلنا القول بذلك على المعتزلة بمعنى الاية اولوا على العقول الناظرون بها في دلالات المصنوعات على صانعها
ودلالات الشرعية على احكامها على ما تقدم بيانه من ان العقل لا مجال له في السمعيات قوله تعالى مما رزقناهم
قال فيه من الحلال لان الحرام لا يكون رزقا ولا يسند الى الله وهذا اعتزال وشرك بالله ويرد على المعتزلة
فيه ما حققنا بيانه في المقدمة من ان الرزق كله لله حراما كان او حلالا اذ لا خالق لشيء من المخلوقات
سواه تعالى ببراهين ذلك قوله تعالى الله يبسط الرزق قال فيه وهو الذي بسط رزق اهل مكة ولم يقابلوه
بالشكر حتى يستوجبوا يحترز فيه من مذهب المعتزلة انهم يستوجبون ذلك عقلا وقد ابطلناه عليهم
قوله تعالى فان الله يضل من يشاء قال فيه ممن كان على صفتكم من التصميم في الكفر فلا سبيل الى اهتدائهم
وان نزلت كل اية وهو اعتزال لانه يشير به الى ان ذلك من قبل المخلوقين لذواتهم وليس كذلك بل من قبل
تخصيص خالقهم سبحانه على ما تقدم بيانه وبرهانه قوله تعالى ويهدي اليه من اناب قال فيه ويهدي اليه
من كان على صفتكم وهو اعتزال ايضا لانه رده اليهم ايضا وانما ذلك بتخصيص الله تعالى على ما تقدم بيانه ومن اناب
اي من اكتسب الانابة وهي خلق الله فيه وجعلها علامة على هداه تعالى له قوله تعالى بل لله الامر جميعا قال
فيه فهو قادر على الايات التي اقترحوها الا ان علمه بان اظهارها مفسدة يصرفه وهو اعتزال والصارف
عند المعتزلة في مقابلة الداعي والصارف عندهم علمه بانه مفسدة والداعي علمه بان الشيء مصلحة وكلاهما
ضلال وتحجير لاحكام الله تعالى عليه ولهذا لعنوا وقيل فيهم خصماء الله وقد ابطلنا عليهم القول بوجوب رعاية
المصالح والتحسين والتقبيح بما فيه كفاية والحمد لله ثم ذكر وجها اخر فقال والثاني بل لله ان يلجيهم الى الا يمان
قال وهو قادر على الالجاء لولا انه بنى امر التكليف على الاختيار قال ويعضده قوله تعالى افلم ييأس الذين امنوا ان
لو يشاء الله لهدى الناس جميعا قال يعني مشيئة الالجاء والقسر ومعنى افلم ييأس افلم يعلم وهذا كله اعتزال
وتحريف لكتاب الله تعالى في جعله قدرة الله تعالى لا يتعلق في هداهم الا بالالجاء بل لله الامر جميعا فلو شاء لهداهم الهدى
الذي هو هدى مثاب عليه وهو الكسبي واما الضروري فلا ثواب عليه وليس عند المعتزلة بمصلحة فكيف يضيفه
تعالى لنفسه وخلاف الحكمة يح عليه عندهم فقد تهافت كلامهم وقد تقدم بالبراهين القطعية ان هدى الخلق
الكسبي هو تعالى قادر عليه لانه ممكن وهو تعالى خالق لما وقع في الوجود منه اذ لا خالق لشيء سواه قوله تعالى ام
بظاهر من القول ذكر فيه حسن اساليب القران العجيبة وانه ليس من كلام البشر ثم قال فتبارك الله احسن
الخالقين وهذه هنا كلمة حق اريد بها باطل لانه يشير بذلك الى القول بخلق القران وقد ابطلنا عليهم من قبل
ولا يجوز ان يطلق الخلق الا بقيد ذكر العبارة او القراءة او الكتابة لان اطلاق ذلك مع ذكر القران ان عني القديم
فح وان عني العبارة اوهم ذلك خلق القديم واوهم الممتنع فامتنع بالاجماع على ما تقدم بيانه من قبل
قوله تعالى ومن يضلل الله قال فيه ومن يخذله قال لعلمه انه لا يهتدي وهو اعتزال لانه صرف يضلله الى
الى يخذله ليخرج اضلاله عن خلق الله تعالى وهو شرك وقد قدمنا براهين انفراده تعالى بخلق جميع المخلوقات
من هدى او ضلال او غير ذلك ثم قال لعلمه انه لا يهتدي فجعل كون الكافر لا يهتدي من قبل الكافر وانه
ليس لله تعالى في ذلك سوى العلم وقد بينا ايضا انه ليس للكافر والمومن من ذاتيهما سوى القبول والتخصيص
بصفة دون صفة ليس الا لله الواحد القهار بما علم ضرورة من الجواز اللازم لكل جائز قوله تعالى يمحو الله
ما يشاء ويثبت قال فيه يبدل له ما يرى المصلحة في اثباته او تركه غير منسوخ فيحترز من قوله المصلحة لانه
يقصد بذلك الوجوب وقد ابطلناه ثم قال وقيل يمحو الكفر التائبين ومعاصيهم بالتوبة ويثبت ايمانهم
فيحترز فيه من اعتقاد المعتزلة ان وجوب هذا المحو عقلا وانما يمحوا تعالى الكفر علم ذلك شرعا ومحو المعاصي رجاء

علي الاصح ولعلمه تعم ايضا انه يمحو الكفر المصرين علي ما دون الكفر خلافا للمعتزلة ولم يذكر الزمخشري هذه النكتة لاجل
اعتزاله في التكفير بالذنوب قوله تعالى وقد مكر الذين من قبلهم فلله المكر جميعا قال فيه جعل مكرهم
كلا مكر بالاضافة الي مكره وترك هنا ان يذكر اضافة هذا الفعل الي الله تعم وانه ليس الا علي وجه الجزاء علي
مكرهم والمقابلة لذلك بما يليق به من الجزاء الذي يسمي باسم ما صدر منهم نكالا لهم فعلا وذكر الا علي حقيقة
المكر لانهم ملكه ثم قد اعلمهم بما اعد لهم علي اكسابهم سورة ابراهيم بسم الله الرحمن الرحيم
وصلي الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى لتخرج الناس من الظلمات الي النور قال فيه بسبيله
وتيسيره وعند اهل الحق باذن ربهم بامره وقوله لهداهم كن وبامره في شرايعه وهو كلامه القديم سبحانه والمعتزلة
تنكره فلهذا لم يذكره الزمخشري وقد اقمنا من قبل دلائل اثباته عليهم قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا
بلسان قومه ليبين لهم قال فيه انه لو نزل بالسنة الثقلين يعني فيخاطب كل امة بلسانها لكان ذلك قريبا من
الجاء والالجاء عند المعتزلة وما يقرب منه ليس من الحكمة لبنائهم الامر في ذلك علي رعاية المصالح والاثواب
عندهم فيها علي الخالق ووجوب ثوابه لهم علي خلقهم تعالي الله عن قولهم ويعطلون الفضل ونحن نقول ان
الكل فضل من الله تعم فكان يصح ذلك نعم وكان يصح الالجاء لولا المشيئة الربانية بعين ذلك لا لوجوب ذلك
ويكون النعيم وراء ذلك بالفضل كما هو كذلك مع الكسب اذ الخلق خلقه وكل نعيم فضله وقد تحققت براهين
هذا كله في المقدمة بالقوله تعالى فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء قال فيه لان الله تعم لا يضل الا من
يعلم انه لن يومن قال والمراد بالاضلال التخلية ومنع الالطاف قال والهداية التوفيق واللطف فكان ذلك كناية
عن الكفر والايمان وهذا كله اعتزال وبطلانه بما علم من ان الممكن قابل لا وجه التخصص فمن علم تعم انه لا يومن
هو الذي سبقت ارادته فيه انه لا يومن وقد قدمنا بيان استحالة التخلية لانه تعم خالق كل مخلوق فالكناية
هنا ولا تجوز لما قام من البرهان علي مقتضى ظاهر هذه الاية فتاويلها الحاد في الدين وتحريف لكتاب الله المبين
وقواطع البراهين قوله تعالى الحكيم قال فيه الحكيم الذي لا يخذل الا اهل الخذلان ولا يلطف الا باهل اللطف وقد
بينا انه اعتزال وان المخلوقين لم يكونوا اهلا لذلك الا بتخصيصه تعم لا من ذواتهم كما علم ضرورة من قابلية كل منهم
لضد منهم ما هو عليه من الصفات قوله تعالى يوخركم الي اجل مسمى قال فيه الي وقت سماه وبين مقداره انا نهلككم
ولا نعاجلكم الهلاك ولم يقل قدره لان المعتزلة ينكرون القدر وجزدتقدير الوقت الي التسمية والبيان لا الي القدر
وقد تقدم ثبوت القدر الازلي بالبرهان القطعي في المقدمة فبطل الاعتزال قوله تعالى ما انتم الا بشر مثلنا
قال فيه حكاية عن الكافرين ولو ارسل الله الي البشر رسلا لجعلهم من جنس افضل منهم وهم الملئكة ولم يجب عن
ذلك بشيء فنزل الكلام علي مذهب المعتزلة من ان الملئكة افضل من النبيين ومعظم اهل السنة علي ان
النبيين افضل وقد تقدم بيان هذه المسئلة من قبل ولعل هذا من اوهام الكافرين فلا حجة فيه لاحد القولين
قوله تعالى ولكن الله يمن علي من يشاء من عباده قال فيه بالنبوة قال لانه قد علم انه لا يختصهم بتلك الكرامة
الا وهم اهل للاختصاص بها لخصائص فيهم قد استاثروا بها علي ابناء جنسهم وهو اعتزال لانه رد فيهم حكم الله
تعم تابعا لخصائص المخلوقين فيقال له ومن الذي خصهم بتلك الخصائص فان قال هي من ذواتهم بطل عليه بالعلم
بقبول الممكنات لتبدل الصفات وتساوي الجواهر في قبول ما تخصص به من الجائزات فان ابى ذلك سقطت
مكالمته وان اقر به لزم رجوع الممكنات كلها الي تخصيص خالقها بما به خصصها فرجع الامر الي الله تعم في ذلك
كله وهو قوله تعم ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من احد ابدا قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل علي الله
قال فيه وقد فعل معنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق وكان ينبغي له ان يقول ما يحصل عنده التوكل وهو المتوكل
التوفيق

التوفيق لان الموجب للتوكل هو الله تعم الذي اوجبه عليهم ففي كلامه ابهام يجب تركه ثم التوفيق عندهم هو خلق
القدرة فقد فعل من الكافرين ما يوجب توكلهم كما فعله مع المومنين لانه خلق قدر الفريقين فقد تهافت هنا كلام المعتزلة
كما تراه قوله تعالى وعلي الله فليتوكل المتوكلون قال فيه عن تكرار التوكل في الاية ان الاول لاستحداث التوكل والثاني للثبات
علي ما استحدثوا فيحرز من قوله استحدثوا واستحدثوا لان المعتزلة تعتقد هذا الكلام علي ظاهره من ان العباد يحدثون
افعالهم وقد ابطلناه عليهم في المعتقد انه لا موجد ولا محدث لمخلوق الا الله تعم قوله تعالى الم تر ان الله خلق السموات
والارض بالحق قال فيه بالحكمة والغرض الصحيح والحكمة عند المعتزلة رعاية المصلحة وجوبا وقد تقدم ابطال وجوب ذلك
وقد تقدم ايضا ابطال اضافة الغرض الي الله تعم وهو عندهم الداعي الي الفعل وهو مبني علي علمه بحسنه العقلي كما ان
علمه بقبحه هو الصارف وقد تقدم ايضا ابطال الداعي والصارف في حق الله تعم وبطل التحسين العقلي والتقبيح
فبطلت في المقدمة جميع قواعد المعتزلة والحمد لله قوله تعالى وما ذلك علي الله بعزيز قال فيه لانه قادر الذات
لا اختصاص له بمقدور دون مقدور قال فاذا خلص له الداعي الي شيء وانتفى عنه الصارف يكون من غير توقف
قال كتحريكك اصبعك اذا دعاك اليه داع ولم يعترض دونه صارف وهذا كله اعتزال فقد اثبتنا الدلائل علي صفات
الله تعم في المقدمة فلا يقال قادر الذات فقط لانه اعتزال وانما يقال قادر بالقدرة القديمة وقد ابطلنا الداعي والصارف
في حقه تعم وقوله كتحريكك اصبعك سوء ادب مع الله تعم وتشبيه بما لا يشبه ويوهم التشبيه الذي هو كفر فيجب منعه
وانما يكون تعم بقدرته للحادثات المكونات من غير تكييف ولا تشبيه قوله تعالى لو هدانا الله لهديناكم قال فيه اسندوا
الذنب في ضلالهم واضلالهم علي الله تعم كما حكي الله تعم عنهم وقالوا لو شاء الله ما اشركنا لو شاء الله ما عبدنا من
من دونه من شيء يقولون ذلك في الاخرة كما كانوا يقولونه في الدنيا قال ويجوز ان يكون المعنى لو كنا من اهل اللطف
للطف بنا ربنا واهتدينا لهديناكم الي الايمان وهذا كله اعتزال اما قولهم لو شاء الله ما اشركنا ولو شاء الله ما عبدنا
من دونه من شيء فقد تقدم الكلام علي ذلك في مواضعه وان هذا القول لم يقبل منهم لوجهين الاول انهم يقولونه
في دار الاخرة في حال الضرورة وقد احدق بهم العذاب كايمان فرعون حال الغرق فلم يقبل منهم ولانهم قالوه من غير
علم بل عن استهزاء بالحق او ظن وهو في التوحيد غير مقبول يدل علي ذلك قوله تعم قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا
ان تتبعون الا الظن الاية ولو قالوه عن علم في دار التكليف لكانوا مومنين ولقبل منهم وكذلك قوله لو هدانا الله لهد
كلام حق لكن لم يقبل منهم ولم يثابوا عليه لانه اقرار في حال الاضطرار فلم يقبل لان قولهم هذا يكون في المعاد
قوله تعالى ولوموا انفسكم قال فيه وهذا دليل علي ان الانسان هو الذي اختار الشقاوة والسعادة وحصلهما
لنفسه قال وليس من الله الا التمكين ولا من الشيطان الا التزيين ولو كان الامر كما تزعم المجبرة لقال فلا تلوموني ولا انفسكم
فان الله قد قضى عليكم الكفر واجبركم عليه ثم قال فان قلت قول الشيطان باطل لا يصح التعلق به قلت لو كان هذا
القول منه باطلا لبين الله تعم بطلانه علي انه لا طائل له في النطق بالباطل في ذلك المقام الا تري الي قوله ان الله وعد
وعد الحق كيف اتبعه بالحق وهذا كله اعتزال فقوله ويحصلها لنفسه وليس من الله الا التمكين فتصريح بالكفر ومعتمد
في الكفر فتباشيخه وشيخ شيعته المعتزلة ابليس وقوله لو كان باطلا لرده الله تعم ثم لانه قلت قد رده في مواضع
لا تحصي من كتابه واخذ العهد بذلك علي بني ادم فقال تعم الم اعهد اليكم يا بني ادم ان لا تعبدوا الشيطان انه
لكم عدو مبين وعبادته طاعته فيما يلقي وتاهيك من عقيدة ياخذها الزمخشري عن ابليس ويعول عليها ولم
ينظر الزمخشري الي قول اللعين وعدتكم فاخلفتكم ومن هذا دابه كيف يطمئن احد الي قوله لكن اعاره الزمخشري
في هذه الكلمة عينا عوراء واذنا صماء لانه علم ان ذكرها يبطل عليه ما موه به ثم لنا ان نجيب المعتزلة بما وراء
هذا كله وهو انا لو تنزلنا قلنا بموجب هذا الكلام علي ما ارتضاه تلميذه الزمخشري من القول بصحته لقلنا لا يدل

ذلك على ان العبد يخلق افعاله بل يجري هذا اللوم على ان العبد يكتسب افعاله فقط واللوم في الشرائع جار على
على الاكتساب لا على الخلق والاختراع لانه تعالى في حق الخلق على ما تحقق بيانه وبرهانه في المقدمة بالقطعيات من الدلائل فلم يخص
القول باللوم في وجه الخلق فقط فيرتبط الدليل في الكلام ان لو كان صحيحا واذا احتمل بل هو الحق الذي لا يصح غيره ان يكون ذلك
اللوم على الكسب بطل ما ادعته المعتزلة على ابليس وصار كلامهم اشر من كلام ابليس لان ابليس ما صرح بان العبد يخلق افعاله
وصرحت به المعتزلة فكفرت ونعوذ بالله ممن يبلغ في الضلال الى حد يزيد فيه على ابليس قوله تعالى ويفعل الله ما يشاء
قال فيه اي بوجه الحكمة قال لان مشيئة الله تابعة للحكمة من تثبيت المومنين وتاييدهم وعصمتهم عند ثباتهم ومن
اضلال الظالمين وخذلانهم والتخلية بينهم وبين شانهم عند زللهم وهذا كله اعتزال فقوله اي بوجه الحكمة والحكمة عند
المعتزلة رعاية المصلحة وقد ابطلنا عليهم القول بوجوب ذلك وبطل ان يجب على الله تعالى شيء مطلقا وعند اهل الحق الحكمة
تابعة لمشيئته فكل ما شاءه فهو الحكمة ومنعت مشيئته ذلك المخصص عن خروجه عن مشيئته تعالى بعكس ما تقوله المعتزلة
وقد ابدينا لهم وجود ما ليس فيه مصلحة لبعض الخلق بخلق الكافرين وابقائهم الى موتهم كفارا مع قدرته تعالى على اماتتهم قبل
البلوغ والتكليف والكفر مع ان حكمته تعالى لم تزل ولا تزال شاملة لكل كائن ثم قوله من تثبيت المومنين ولم يقل يفعل ما يشاء
من خلق ايمان الكافرين وكفر الكافرين وهو الذي قامت عليه البراهين على ما تحقق بيانه في المقدمة وبه يبطل الاعتزال
ويعلم بطلان التخلية التي ذكرها ايضا لان الله تعالى هو خالق اعمال العباد فاستحال ان يخليهم وما يعملون لاستحالة تخصيصه بشيء
وما تقدم من الدلائل على استحالة ان يخلق مخلوق شيئا قوله تعالى وجعلوا لله اندادا ليضلوا على قراءة ضم الياء قال
فيه ويجوز ان يراد الخذلان والتخلية وهو اعتزال وقد ابطلنا القول بالتخلية وهو عين الخذلان عندهم وهو منع وخذلانه
تعالى واضلاله خلق كفر الكافرين وضلال الضالين بما قام من البراهين على ما تقدم بيانه قوله تعالى وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين قال فيه ودوبهما في الظلمات واصلاحهما ما يصلحان من الارض والابدان والنبات وهو غير صحيح ولا يصلحان
شيئا اذ لا فاعل الا القادر بالقدرة العقدية فالله تعالى هو الذي يصلح عندهما لا بهما قوله تعالى واتاكم من كل ما سألتموه
قال فيه نظرا في مصلحتكم وهو اعتزال لان ذلك واجب عند المعتزلة وعند اهل الحق انما اصلح بفضله من غير وجوب على
ما تقدمت دلائله قوله تعالى ومن عصاني فانك غفور رحيم قال فيه تغفر له ما سلف من عصياني اذا بدا له فيه واستحدث
الطاعة فقوله واستحدث اعتزال وقد بينا استحالة ان يحدث مخلوق شيئا البتة في المقدمة ولان فيه الاشارة الى
عدم الغفران للمصرين غير التائبين لاطلاقه القول في كل عاص فدخل فيه العاصي بما دون الكفر فكان اعتزالا من هذا الوجه
الاخر وقد تقدم ابطاله من قبل والحمد لله

سورة الحجر بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى فسوف يعلمون قال فيه سوء صنيعهم قال والغرض الايذان بانهم
من اهل الخذلان وبانهم لا يجي منهم الا ما هم فيه وانه لا زاجر لهم ولا واعظ وهذا كله اعتزال فقوله والغرض قد قدمنا بيان
استحالة الغرض على الله تعالى بالدليل القطعي وقوله بانهم من اهل الخذلان اي التخلية وهو صراح وانهم لا يجي منهم شيء يعني
لذواتهم وخصائصهم لذواتهم لا بتخصيص خالقهم وهو باطل بما تقدم ايضا من الدلائل وان كل ممكن الهدى يجاز هداه وضلاله
لمعقوليته وهذا معلوم بضرورات العقول فبطل الاعتزال قوله تعالى ما ننزل الملائكة الا بالحق قال فيه الا تنزيلا ملتبسا
بالحكمة والمصلحة قال ولا حكمة في ان تاتيكم عيانا تشهد لكم بصدق النبي عليه السلام لانكم ايضا مصدقون على اضطرار
عليه السلام لانكم ايضا مصدقون على اضطرار وهو اعتزال بناه على وجوب رعاية المصلحة والتحسين والتقبيح بالعقول وقد
ابطلنا التحسين والتقبيح بالعقول ولو شهدت الملائكة بصدق الانبياء عليهم الانبياء وشاء تعالى ذلك لصح ولكان الايمان
ليس بضروري بل يكون خبريا اي موقوفا على سبب لخبر الثقات فيوجر على تصديقه للملائكة وتصديقه للانبياء على جميعهم //
والله تعالى ان يجعل الاجر على ما يشاء ويكون فضلا منه كما قام الدليل على ان الاجر على المكتسبات كذلك لانها خلقه ايضا هبة

ان الايمان

ان الايمان اذ ذاك يكون ضروريا ويكون علامة على دخولهم الجنة وتخفيف النظر والاستدلال عنهم ولو شاء تعالى ذلك لكان
حكمة وفضلا ولامنهم من الخروج من الجنة بخبره الصدق فتحصل الطمانينة لهم مع علمهم بانهم لا يجب لهم مع الله تعالى
شيئا وهو الحق فلما لم يلزم مما منعته المعتزلة لم يبق الا ان يقال ما ننزل الملائكة الا بالحق الذي لا يثبت معه الباطل كما قال تعالى
وما كانوا اذا منظرين لان الله تعالى عزيز وقيل الا بالحق الا العذاب الاستيصال لكم ان لم تومنوا كما كانت حال من قبلهم حين
جاءتهم الايات التي طلبوا فلم يومنوا عن الحسن ومجاهد ذكره ابن فورك في تفسيره قوله تعالى من كل شيء موزون قال
فيه وزن بميزان الحكمة يعني المصلحة وهو اعتزال وقد ابطلنا وجوب ذلك وانما يقال موزون بالقدر السابق فلا يزيد
ولا ينقص عن قدره تعالى كما قال تعالى وكل شيء عنده بمقدار اي قدره تعالى فهو راجع الى تقديره لمشيئته وتخصيصه الى ذات
الشيء وعينه ووجوب المصلحة به لما قدمنا بيانه من استحالة ان يجب على الله تعالى شيء وبما بيناه من صدور ما شاءه تعالى
في الكون سواء كان مصلحة لبعض العباد ام لا قوله تعالى وما ننزله الا بقدر معلوم قال فيه بعلمه انه مصلحة وقد ابطلنا
اشاراته الاعتزالية من وجوب ذلك قوله تعالى انه حكيم عليم قال فيه يفعل كل ما يفعله على مقتضى الحكمة وقد علم قصده
بذلك ورده عليه قوله تعالى بما اغويتني قال فيه ومعنى اغوائه اياه تسببه لغيه بان امره بالسجود لادم عليه السلام
فافضى ذلك الى غيه وما الامر بالسجود الا حسن وتعريض للثواب والخضوع لامر الله تعالى قال ولكن ابليس اختار الاباء
والاستكبار فهلك والله تعالى بريء من غيه ومن ارادته والرضى به وهذا كله اعتزال وخروج عن الدين الى الضلال وابليس
في هذا الكلام افقه من المعتزلة وبالدلائل التي تحقق ذكرها في المقدمة على انفراد الله تعالى بالخلق يعلم ان غي ابليس وكفره
وضلاله خلق من خلق الله تعالى فيه وبقدرته وارادته ووقوعه فاخراج الاية عن ظاهرها تحريف للقران والحاد في الدين //
ومخالفة لقواطع البراهين وقوله والله بريء من غيه اي من خلق ذلك وارادته وهو كفر باجماع الامة وكيف يكون بريئا مما
استحال ان يكون خالقه سواه فهو تعالى بريء من الكافرين اي ان يكون امرا بالكفر او جاعلا له دينا يتقرب به اليه بل خلقه
وجعله علامة على شقاوة من خلقه في محله وطرده فبراءته تعالى من الكفر براءة ابعاد لا براءة خلق وايجاد لما قام من الدلائل
على ذلك كما تقدم قوله تعالى قال هذا صراط علي مستقيم قال فيه اي طريق حق علي ولم يتاول هذه الاية وتركه تاويلها
اعتزال لانه قول بالوجوب على الله تعالى من جهة العقول ووجوب رعاية المصالح وقد ابطلناه من قبل فيجب الحمل على
التاويل اي جعلت حفظ عبادي المخصوصين بكرامتي من ابليس كالواجب علي وذلك من فضلي كقوله ان تقرضوا الله قرضا
حسنا والمال مالي واشتريت من المؤمنين ارواحهم بالجنة وارواحهم ملكي لكن بفضلي على عبادي اخبرتهم عن فضلي /
وجه اشعار الوجوب لتحقيق نصرهم وحفظهم ورحمتهم وان لم يكن واجبا في نفس الامر لاستحالة ذلك علي فالفضل شامل //
حتى في الصيغة المعبرة لكم عن فضلي علم ذلك من علم وجهل من جهل قوله تعالى نبئ عبادي اني انا الغفور الرحيم قال
فيه وعن ابن عباس غفور لمن تاب وعذابه لمن لم يتب وكثيرا ما تكذب المعتزلة على ابن عباس وعلى الحسن ولعل هذا
من جملة ما كذبوه على ابن عباس ولو صح عنه لحمل انه على الاغلب مع جواز المغفرة لمن لم يتب لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء ونقل عن ابن عباس رضي الله عنه انه رجع عن بعض مسائل وذلك من دينه وورعه فلعل هذه المسألة ان صحت
عنه ان يكون رجع عنها لاجل شواهد القران واجماع الامة على ترجي الغفران للمذنبين قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه
الا الضالون قال فيه الا المخطئون طريق الصواب وهو اعتزال لانه جعل كل من اخطا ضالا وهو مذهب المعتزلة في العصاة
انهم ضلال وعرف الشرع تخصيص هذه التسمية بالكافرين والمخالفين في عقائد اصول الدين ولا يكفر احد من اهل القبلة
بذنب فلا يكون ضالا ولا نجد في الشريعة من يسمي ضالا الا الكافر وتفسير هذه الاية في اية اخرى في معناها وهي قوله
تعالى انه لا ييأس من روح الله الا القوم وقد حققنا دلائل ابطال القول بكفر العصاة في المقدمة بما فيه كفاية قوله تعالى
قدرنا انها لمن الغابرين قال فيه فان قلت لم جاز تعليق التقدير في قوله تعالى قدرنا والتعليق من خصائص افعال القلوب قلت

قلت يتضمن فعل التقدير معنى العلم قال ولذلك فسر العلماء تقدير الله اعمال العباد بالعلم وهذا كله اعتزال وتدليس للدين والعلماء عند الزمخشري هم المعتزلة وهذا هو تفسيرهم ولا اعتزال في هذا الكلام من اوجه الاول ان القدر عند علماء الاسلام هو الارادة من غير خلاف ولهذا سميت القدرية قدرية لنفيهم القدر على ما تحقق بيانه في المقدمة وما نقول انه تعالى يعلم المعلومات قال في حديث مسلم يزعمون ان لا قدر وان الامر انف الحديث والارادة من الاوصاف التي يصح منها التعليق فلا ضرورة الى ان يكون القدر هو العلم لان صيرورة الممكنات بمقدار دون مقدار كان يجوز عليه ما ليس الا بالارادة هي المتعلق بالتخصيصات والعلم كاشف لذلك كله ولكل معلوم فلهذا لما راى الزمخشري هذا يبطل اعتزاله حرف القدر الى العلم وليس كما توهم لا عقلا ولا شرعا على ما تحقق بيانه من قبل ومتى ذكرت المعتزلة الحكمة فمرادهم المصلحة على الوجوب وقد ابطلنا ذلك **قوله تعالى** ان ربك هو الخلاق العليم قال فيه علم ما هو الاصلح لكم وهو اعتزال اذ من مذهب المعتزلة ان افعال الله تعالى معللة بالمصالح على الوجوب ويسمون ذلك حكمة وقد حققنا في المقدمة ابطال ذلك بالبراهين القطعية

سورة النحل بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم **قوله تعالى** وعلى الله قصد السبيل قال فيه اي هداية الطريق الموصلة الى الحق واجبة عليه لقوله ان علينا للهدى قال فان قلت لم غير اسلوب الكلام في قوله ومنها جائر قلت ليعلم ما يجوز اضافته اليه من السبيل وما لا يجوز ولو كان الامر كما تزعم المجبرة لقيل وعلى الله قصد السبيل وعليه جائرها او وعليه الجائر قال وقرا عبد الله ومنكم جائر ثم قال يعني ومنكم جائر جار عن القصد بسوء اختياره والله بريء منه ولو شاء لهداكم اجمعين قسرا والجاء وهذا كله اعتزال وتدليس للدين بانواع من الضلال فقوله واجبة عليه قد حققنا دلائل استحالة الوجوب على الله تعالى في المقدمة وعلم انه قوله تعالى ان علينا للهدى تكميل في الفضل حتى في نفس الاخبار على هذا المنهاج وما تغير اسلوب الكلام فلكان كسب المخلوقين لا خلقهم لما قام من البراهين القطعية على استحالة ان يخلق المخلوق شيئا فاضيف الكسب الى المخلوقين ادبا مع الخالق تعالى عند ذكر الجور اما لو اجمل رجعت الاضافة الى الله تعالى لانه الحق والحقيقة كما قال تعالى اروني ماذا خلق الذين من دونه وقال تعالى خالق كل شيء هل من خالق غير الله والله خلقكم وما تعملون وكذلك قراءة عبد الله ومنكم لبيان الكسب وتعليم الادب في الاخبار والاضافة الى الخلق عند ذكر الجور كما قال الخليل واذا مرضت ولم يقل امرضني وقال الذي خلقني فهو يهدين وقوله والله بريء من ذلك تفسير منه على مذهبه الفاسد الاعتزالي ومحال بل انه تعالى ما الا خالق لما سواه بالبراهين اليقينية نعم هو تعالى بريء منه من وجه اخر وهو من ان يكون امر به وجاعلا له دينا يتقرب بفاعليه كما قال تعالى قل ان الله لا يامر بالفحشاء وان الله بريء من المشركين الاية انه هذه البراءة قامت الادلة على الخالقية على العموم لانه تعالى خالق المشركين وكان قبيحا فلو قيل تبرا من خلقهم لم يصح بل تبرا من ان يكون امرا لهم بالشرك او جاعلا شركهم دينا يتقرب به اليه بل خلقه علامة على ابعاد من خصصه به وطرده وهو عدل منه لانه ملكه كما قال الاسفرايني رحمه الله لعبد الجبار المعتزلي ان كان منعك ما هو لك فقد اساء وان كان منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء وقوله هنا قسرا والجاء لانه تعالى عند المعتزلة قد شاء ايمانهم اجمعين وهدايتهم الكسبية فلم يكن ما شاء من ذلك تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا فلما توهمت المعتزلة انه تعالى قد شاء ايمانهم الكسبي المثاب عليه امتنع ان يدخل على ذلك حرف لو لانه حرف امتناع لثابت يدخل عليه غالبا فلا يقال لو اراد كذا وقد اراده فلهذا حرفوا كتاب الله تعالى عن مواضعه فقالوا لم يرد ايمانهم قسرا والجاء الا انه خلاف الحكمة فاستحال ان يريد ذلك فعلى ذلك ادخلوا لو على الايمان الكسبي لانه قد اراده من جميعهم عندهم فلم ينفذ مراده تعالى الله عن قولهم وهذا كله ضلال ونوع من الخيال لان الملجئ لا يقال فيه لو اراده كما لا يصح ان يقال لو اراد تعالى ان يجمع بين الضدين لفعل لان الالجاء عندهم خلاف الحكمة فهو عليه ممتنع فلا يعقل ان يقال فيه لو اراده كما لا يقال ذلك في الجمع فايمان الالجاء لا يقال فيه لو ولا ايمان الكسب عندهم

لانه قد

لانه قد شاءه فبطلت الاية على مذهبهم لان لو فيها لم يبق لها معنى وكل ما يؤدي الى ابطال كتاب الله تعالى ومعانيه فهو الباطل اجماعا فتحقق بما ذكرناه انه تعالى لو اراد ايمانهم الكسبي لخلقه لانه تعالى فعال لما يريد ويدل على انه لم يرده انه خلق ضده في محالهم وهو الكفر وهو مشروط بارادته لانه خلقه فلو اراد ايمانهم مع ذلك للزم تعلق الارادة بالجمع بين الضدين وهو محال وتعلق الارادة بالمحال **قوله تعالى** افمن يخلق كمن لا يخلق قال فيه فان قلت من لا يخلق اريد به الاصنام فلم جيء بمن الذي هو لاولي العلم ثم من جوابه انهم سموها الهة وعبدوها فاجروها مجرى اولي العلم وهذا اعتزال والمراد بالاية تعميم كل من لا يخلق مع الاصنام لكن لما كان فيمن يستحيل ان يخلق من يعقل وما لا يعقل غلب العاقل على غير العاقل فقيل كمن لا يخلق ولم يذكر الزمخشري ذلك لانه مما يبطل اعتزاله والبراهين القطعية قد قامت على ان غير الله تعالى محال عقلي وشرعي ان يخلق شيئا على ما تحقق بيانه في المقدمة **قوله تعالى** وما يشعرون ايان يبعثون قال فيه وفيه تهكم بالمشركين وهو اطلاق اعتزالي ممنوع بالاجماع كما تقدم بيانه ثم قال بعد ذلك وفيه دلالة على انه لا بد من البعث وانه من لوازم التكليف وهو اعتزال وقد دللنا قطعا على انه لا يجب على الله تعالى بعث ولا غيره ولو كلفنا تعالى بكلامه القديم لصح وكان الايمان به فرضا وصح الثواب على عمل يقع عنده لان الثواب فضل يمكن ان ينيله تعالى للعبد اذ ذاك لان طاعته مع سمع كلامه ورؤيته كسبية وفرق بين الايمان والطاعة عند ذلك **قوله تعالى** اموات قال فيه جمادات لا حياة فيها وهو اعتزال لان المعتزلة يعتقدون ان الموت عدم الحياة فقط وعند اهل الحق الموت عرض يضاد الحياة لاستحالة التعري والقابل عن الشيء ونقيضه وقال تعالى الذي خلق الموت والحياة فتعاضد الشرع والعقل على ما قاله اهل الحق **قوله تعالى** وما يشعرون ايان يبعثون قال فيه اي وما يعلم هؤلاء الالهة متى يبعث الاحياء تهكما بحالها وقد قدمنا ان اطلاق التهكم في حق الله تعالى غير جائز **قوله تعالى** وما ظلمهم الله قال فيه لانهم فعلوا ما يستوجبون به التدمير وهذا الاستيجاب عقلي عند المعتزلة وشرعي عند اهل الحق وقد قدمنا ان العقل لا يهتدي الى التحريم والتحليل ودللنا على ذلك ويكون معنى الاية وما ظلمهم الله لانهم ملكه فله سبحانه فيهم التصرف كيف يشاء فيخلق فيهم ما يشاء من طاعة او عصيان ويجعله علامة على ما يشاء من ثواب او عقاب ولكن كانوا انفسهم يظلمون لانهم مكتسبون لخلاف ما امر وانه مما هو علامة على عقابهم والكل خلقه تعالى على ما تقدمت دلالته **قوله تعالى** فاصابهم سيئات ما عملوا عدد الزمخشري من افعالهم الى ان قال ثم نسبوا افعالهم الى الله وقالوا لو شاء لم نفعل قال وهذا مذهب المجبرة بعينه ثم قال كذلك فعل الذين من قبلهم فلما نهوا عن قبيح فعلهم وركوه على ربهم ثم قال وان الله لا يشاء الشرك والمعاصي ثم ادعى ان هذا بالبيان والبرهان وهي دعوى منه باطلة والبيان والبيان على انه لا خالق لاعمال العباد الا الله تعالى على ما تحقق في المقدمة ثم ذكر ان الله تعالى بريء من افعال العباد وكذب على الله تعالى في ذلك اذ لا خالق لها سواه على ما قامت براهينه ايضا ثم قال فمنهم يعني العباد من هدى الله قال اي لطف به ولم يقل خلق ايمانه وهذا هو التوحيد والحق الذي قامت عليه الدلائل العقلية والشرعية على ما تقدم بيانه ثم لا ترجع المعتزلة في اللطف الى حقيقة ثم قال في الذي لطف به لانه عرف ايمانه ولا يجوز عرف في حق الله تعالى وانما يقال علم ومنهم من حقت عليه الضلالة اي ثبت عليه الخذلان والترك من اللطف قال لانه عرفه مصمما على الكفر وقد بينا استحالة الترك من الله تعالى للعباد وبينا منع لفظ المعرفة في حق الله تعالى ايضا ثم قال فسيروا في الارض حتى لا يبقى لكم شبهة في اني لا اقدر الشر ولا اشاؤه وحيث افعل ما افعل بالشرار وانه لا يهدي من يضل قال اي لا يلطف بمن يخذل قال لانه عبث والله متعال عن العبث لانه من قبيل القبائح التي لا تجوز عليه ثم قال وما لهم من ناصرين دليل على ان المراد بالاضلال الخذلان الذي هو نقيض النصرة واعلم ان الزمخشري جمع في هذا الكلام ضروبا من الاعتزال وضروبا من الضلال فقوله في الكافرين نسبوا افعالهم الى الله وانما رد ذلك

علي الكافرين لوجهين اما لانهم متي قالوا ذلك قالوه عن غير علم فطولبوا بالعلم قال تعم في ذلك بعينه قل هل عندكم
من علم فتخرجوه لنا او في الاخرة في حال الاضطرار وحكم الله تعم بنفي الجدوى القبول في وقت الاضطرار كايمان فرعون
وحال الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها واما انا قيل ذلك مع العلم وفي حال الاكتساب فلا حرج له لانه الحق الذي نص
عليه القران وقام عليه قاطع البرهان كما تحقق بيانه في المقدمة وما ورد مطلقا في هذه الاية قيده تعم في سورة الانعام م
علي ما تقدم ذكره بقيدين الاول قوله حتي ذاقوا باسنا والثاني قوله قل هل عندكم فتخرجوه لنا فطلوع هذه الاية مردود
الي المقيد في سورة الانعام لان المطلق ابدا يرد الي المقيد فخرج من ذلك انه انما رد ذلك القول علي الكافرين
لانهم قالوه عن غير علم وفي حال الاضطرار فلا يلزم من ذلك ان يرد علي المومنين اذا قالوه من علم وفي حال الاكتساب
كما تقدم ذكره وقوله المجبرة عني بذلك اهل السنة وتسميته وشيعته لهم بذلك فرية منه عليهم لانهم يقولون
بالكسب واين الجبري من السني لو كانوا يعقلون وقوله بعد ذلك وان الله لا يشاء الشرك والمعاصي باطل لانه
تعم خالق لذلك علي ما تحقق دليله من قبل وقوله اخر كلامه وانه لا يهدي من يضل قال لانه عبث يعني لان ذلك الذي
اضله يعني خذله اي خلاه وبين ذلك علي ان ذلك الكافر لا يصلح الا لذلك فاللطف به عبث وكل ما قاله باطل
ويجوز في المعقول ان يومن كل كافر لو اراد الله ايمانه لانه قابل لذلك بضرورات العقول كما يجوز ان يكفر كل مومن
لولا هداية الله بخلقه للايمان في قلبه وتخلية الله للخلق باطل لانه خالق لافعالهم بالبراهين القطعية المحققة في
المقدمة فانهدم بالدلائل اليقينية التوحيدية العقلية والشرعية كل ما بناه الزمخشري واجتهد فيه من ارائه
الاعتزالية كما تراه والحمد لله قوله تعالى وقال الذين اشركوا قال فيه للايذان بانهما كفران عظيمتان موصوفتان
حقيقتان قال بل ربك ذنبهم علي مشية الله وقد قدمنا الرد عليه فيما صرح به هنا من الاعتزال بما فيه كفاية ثم
قال وانكارهم البعث مقسمين عليه ثم هذا من الكافرين باطل مع قولهم الاول عن غير علم وفي وقت الاضطرار بخلاف
من يقوله عن علم وفي ذلك وقت الاكتساب فلا يختلط الحق بالباطل فيكون تلبيسا للدين كما فعل الزمخشري ثم قال في
قوله تعم وعدا عليه حقا قال واجب عليه في الحكمة ولكن اكثر الناس لا يعلمون قال انهم مبعوثون او انه وعد حق
علي الله لانهم يقولون لا يجب علي الله تعم شيء لا ثواب عامل ولا غيره من مواجب الحكمة وهذا كله اعتزال وضلال
وتدليس للدين وتخليط وافساد لقواعد عقائد المسلمين وقد حققنا في المقدمة الدلائل القاطعة علي ان الله تعالي
لا يجب عليه شيء وان الحكمة تابعة لما حكم به في عباده وتبين بذلك ان الثواب منه فضل وان العقاب منه عدل
لانه خالق لاعمال العباد ومقدرها عليهم ولهم الكسب خاصة علامات علي تكليفهم وسعادتهم وشقاوتهم باحكامه
تعم فيهم من غير خلق منهم لشيء من ذلك كله هل من خالق غير الله والله خلقكم وما تعملون وبرهان العقل عاضد
لذلك فبطلت مباني المعتزلة باسرها قوله تعالي وليعلم الذين كفروا انهم كانوا كاذبين قال فيه انهم كذبوا في قولهم
لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء وهو اعتزال افترى فيه الزمخشري علي الله تعم وعلي المشركين وانهم يعلمون
انهم كانوا كاذبين في قولهم ان اصنامهم الهة ثم بنوا علي هذا القول تصديقهم بعبادتهم لتلك الاوثان وانما رد عليهم
قولهم لو شاء الله ما عبدنا لانهم كانوا يقولونه استهزاء بالدين وعلي غير بصيرة ويقين كما قالوا انطعم من لو
يشاء الله اطعمه وهي ايضا كلمة حق اريد بها باطل ولانهم ان قالوا ذلك في المعاد لم يقبل منهم ورد عليهم فارد
عليهم لانه حق في نفسه بل لانهم يقولونه في حال الاضطرار لمن يقول عند طلوع الشمس من مغربها لا اله الا الله
محمد رسول الله لا يقبل منه هذه الشهادة لا لانها غير حق في نفسها بل لان قائلها قالها في حال الاضطرار دون
الاختيار علي ما تقدم ذكره ايضا في نحو هذه الاية وما كان بمعناها قوله تعالي كن فيكون قال فيه وهذا مثل لان مرادا
لا يمتنع عليه وان وجوده عند ارادته غير متوقف كوجود المامور به عند امر الامر المطاع قال ولا قول ثم وهو اعتزال
وقد حققنا

وقد حققنا في المقدمة ان امر التكوين صحيح في حق الله تعم وليس بمستحيل وبينا ان ما صح في حقه تعم وجب اذ لا يتصف
بممكن وبينا وجوب ذلك له تعم بما فيه كفاية قوله تعالي ولعلهم يتفكرون قال فيه وارادة ان يصغوا الي تنبيهاته
فيتنبهوا ويتاملوا وهو اعتزال لان لعل من الله تعم علي ظاهرها اذ الترجي عليه تعم ممتنع فوجب التاويل اي يترجونه
او يترجاه لهم انبياؤنا واولياؤنا او هم ممن يترجي لهم ذلك يترجاه من يصح في حقه الترجي ولو كان كما قال الزمخشري
وشيعته المعتزلة ارادة ان يصغوا لما تعذر ذلك علي الله تعم ولما بقي احد من الكافرين الا صغي وتنبه وامن وليس
كذلك وخلق ضد ذلك في محالهم من الكفر يدل علي انه ما اراد ايمانهم لان خلقه لكفرهم يدل علي ارادته لوقوعه لان الفعل
يدل علي ارادة الفاعل ضرورة فلو اراد ايمانهم في ذلك الوقت لزم تعلق الارادة بالجمع بين الضدين وهو محال علي ما تحقق
بيانه قوله تعالي ولله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة قال فيه سجود المكلفين طاعتهم وسجود غيرهم
انقياده لارادة الله ولم يقل بقدرته بما يخلق فيه لاجل اعتزاله لان كل دابة غير مكلفة كسبها عند المعتزلة خلقها
وهو خلق الله فيها عند اهل الحق فهي ساجدة عند اهل الحق لموافقة الارادة والقدرة الالهية وعند المعتزلة الي
الارادة فقط دون القدرة اذ لا تعلق لها باكتساب الخلق عندهم وقد تحقق في المقدمة برهان انفراده تعم بالخلق
لكل مخلوق وبيان ذلك قوله تعالي وله الدين واصبا قال فيه الواصب الثابت الواجب لان كل نعمة منه فالطاعة
واجبة له علي كل منعم عليه وهو اعتزال لانه جعل الطاعة تجب لاجل النعمة وهذا عند المعتزلة يجب عقلا وقد قدمنا
ابطاله وعلم ان ايجاب الشكر ليس الا بالشرع بالدلائل المتقدمة الذكر قوله تعالي فتمتعوا فسوف تعلمون
قال فيه تخلية ووعيد وهو اعتزال والتخلية لا تصح عند اهل الحق والمحال لا يعدي وكل ما صدر في الوجود فخلق
لله تعم علي ما تقدمت براهينه وذكره الخذلان والتخلية اعتزال يبطله ما علم من ان الترك والتخلية مستحيلان
في افعال الله تعم وقد حققنا في المقدمة ايضا ان المعتزلة لا يرجعون في الخذلان الي حقيقة بل لمجرد تلبيس
قوله تعالي واوحي ربك الي النحل قال فيه دلائل علي ان الله تعم اودعها علما بذلك كما اولي اولي العقل عقولهم وهو
كلام غير صحيح وانما الهاميون ضرورية وهو المعبر عنه بالالهام فقط لان العلم مشروط بالعقل ولا عقول لها فلا
علوم لها لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه قوله تعالي وجعل لكم السمع والابصار والافئدة قال فيه وما ركب
فيكم هذه الاشياء الا آلات لازالة الجهل الذي ولدتم عليه والجهل اعتقاد المعتقد علي خلاف ما هو به والمولود غير
متصف بذلك ولهذا قال تعم والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا هذا هو التحقيق فان نفي العلم اعم
من الجهل لان اضداد العلم ستة عشر والجهل اخص فما تجوز الزمخشري والتجوز في الحقائق مردود واو لم يعلم
ما حقيقة الجهل فكان جاهلا بحقيقة الجهل قوله تعالي ان الله يامر بالعدل والاحسان قال فيه العدل هو الواجب
قال لان الله عز وجل عدل فيه علي عباده فيتحرز فيه من اعتقاده وشيعته في الوجوب انه عقلي وانه يجب علي
الله تعم كما يجب علي من اوجبه عليه تعالي الله عن قولهم وقد تقدم الرد عليهم بادلته قوله تعالي وينهي عن الفحشاء
والمنكر والبغي قال فيه والمنكر ما تنكره العقول وهو اعتزال وانما المنكر ما ينكره الشرع المنقول كما تحقق بيانه في
في المقدمة بادلته قوله تعالي ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة قال فيه حنيفية مسلمة علي طريق الالجاء والا ضطرار
قال وهو قادر علي ذلك ولكن الحكمة اقتضت ان يضل من يشاء وهو ان يخذل من علم انه يختار الكفر ويصمم
عليه ويهدي من يشاء وهو ان يلطف بمن علم انه يختار الايمان فهذا كله اعتزال فقوله علي طريق الالجاء تاويل
لكتاب الله من غير ضرورة فكان ضرورة تحريفا وقد تقدم ابطاله بالدليل ورد الاضلال للخذلان تحريف
اخر والحاد في الدين لانه اخراج لمخلوقات الله عن قدرته العامة التعلق بكل ممكن وكذلك قصده برده
الهدي الي اللطف فقط لا الي ايمان المومنين بقدرته تعم وهو الذي قامت عليه ادلة الشرع والعقل كما تقدم

بيانه وقوله بمن علم انه يختار كذا او يختار ردا منه الامر الى المخلوقين دون الخالق المخصص تعم الله عن قولهم وهو
الحاد ايض واخراج للمخصصات عن تخصصه تعم وجهل منه ومن شيعة المعتزلة بجواز الجائزات القابلة لا وجه التقسيمات
ومن جهل الاحكام العقلية الاولة وهي البديهيات سقطت مكالمته فضلا عن مناظرته على ما تقدم بيانه وبرهانه قوله تعالى
واذا بدلنا اية مكان اية قال فيه هو النسخ ثم ذكر ما مقتضاه رعاية المصالح بذلك والحكمة وهي ايض عنده رعاية
المصلحة فيحتمل نفي ذلك كله من قولها المعتزلة بوجوب ذلك عقلا وليس بواجب بل فضل منه تعم على ما تقدمت دلايله
من قبل قوله تعالى بالحق قال فيه ملتبسا بالحكمة اي برعاية المصلحة وقد تقدم الكلام على ذلك قوله تعالى ليثبت
الذين امنوا ذكر فيه الحكمة ايض والكلام عليه كما تقدم قوله تعالى ان الذين لا يومنون بايات الله لا يهديهم الله قال
فيه اي يعلم الله منهم انهم لا يومنون فلا يلطف بهم لانهم من اهل الخذلان في الدنيا والعذاب في الاخرة وهو اعتزال لانه رد الامر
في ذلك الى المخلوقين وانه انما الله فيهم العلم بما يخلقون لانفسهم فقط والجزاء وهو شرك بالله تعم وجهل بالممكنات القابلة
لمتعلقاتها لما يخصصها به خالقها من ايمان او كفر او عرفان او نكر على ما تحقق بيانه وبرهانه في المقدمة من وجوب
انفراده تعم بخلق جميع المخلوقات وتخصيصها بما هي قابلة له من انواع الجائزات قوله تعالى ان ربك من بعدها لغفور
رحيم قال فيه من بعد التوبة وقصده هنا الحصر وانه لا مغفرة بدون توبة وهو مذهب المعتزلة وليس فيه ما يدل
صريحا على نفي المغفرة للمصر على ما دون الكفر من الذنوب فان تمسكت المعتزلة هنا بالمفهوم قلنا التمسك به على القول
به انما يصح مهما فقد في المسئلة المنطوق وقد ورد في هذه المسئلة قوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وانعقد الاجماع
على ترجي المغفرة له بخلاف من مات كافرا وعلم ذلك انه لا يرجى له غفران ولا يدعا له بذلك اجماعا ايض قوله تعالى
وما صبرك الا بالله قال فيه بتوفيقه وتثبيته وربطه على خلقه ولم يقل بخلقه صبره بمكررته لاجل الاعتزال والحاد
في اخراج مقدورات الله سبحانه ومخلوقاته عن خلقه ان الشرك لظلم عظيم وقد تحقق بيان دلائل وحدانيته
تعم في ذاته وصفاته وافعاله في مقدمة هذا الكتاب

سورة الاسرا

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى بعثنا عليكم عبادا لنا قال فيه فان قلت كيف جاز ان يبعث
الله الكفرة ويسلطهم عليهم قال قلت معناه خلينا بينهم وبين ما فعلوا ولم نمنعهم ثم قال على ان الله تعم اسند بعث الكفرة
عليهم الى نفسه فهو كقوله وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون وكلامه على الاية اعتزال منه وقد
بينا استحالة التخلية لان الله تعم خالق اعمال العباد بالدلائل القطعية المتقدمة الذكر وان زعمت الوف المعتزلة
والتخلية ايض جعل معنى قوله تعم وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا ولا يعقل ان يعاقب معاقب بمح البتة وخلق
شيء بقدرته مع فوجب انفراد الله تعم بالخلق على ما تقدمت براهينه فوجب بطلان الاعتزال وعلم ان الله تعم هو المتفرد //
بخلق ما ظهر على يد العباد وانه ليس لهم في ذلك سوى الاكتساب قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم قال فيه ان تبتم وقد
بينا من قبل جواز المغفرة للمصرين بما فيه كفاية قوله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم الاية قال فيه فان قلت
كيف ذكر المومنين الابرار والكفار ولم يذكر الفسقة قال قلت كان الناس ح اما مومن تقي واما مشرك وانما احدث
اصحاب المنزلة بين المنزلتين بعد ذلك وهو اعتزال وتدليس للدين وانما اهل الالحاد والضلال هو وشيعة المعتزلة
لانهم خرقوا اجماع الامة فقالوا العاصي من اهل القبلة لا هو مومن ولا هو كافر فجعلوا له منزلة بين منزلتي المومن //
والكافر فهذا هو الممتنع بالاجماع واما مومن تقي ومومن عاص وكافر شقي فالاجماع منعقد على وجود هذه الثلاثة //
الاقسام وقد تحقق في المقدمة ابطال مذهب المعتزلة في اثباتهم منزلة بين المنزلتين وعلم ان ما قالوه مخالف لما عليه
اجماع المسلمين ويكون معنى هذه الاية ويبشر المومنين الذين يعملون الصالحات اي اكمل البشارات ولا يخرج ذلك من
لم يعمل صالحا مع ثبوت ايمانه فقط عن مطلق البشارة فحمل ما ذكر في الاية على اكمل رتب المومنين وان كانا وبالا لكن وحي

اليه ما

اليه ما علم من ثبوت الايمان للعصاة وانهم ليسوا بكفار بالاجماع ولا مفهوم للاية لاجل هذه الادلة قوله تعالى وكل شيء
فصلناه تفصيلا قال فيه فارحنا عللكم وهذه الارحة للعلل تعتقد فيها المعتزلة الوجوب العقلي وعند اهل السنة من
فضل الله تعم لاستحالة الوجوب عليه تعم على ما تقدمت دلايله قوله تعالى الزمناه طائره في عنقه قال فيه والمعنى
ان عمله لازم له لزوم القلادة والغل لا ينفك عنه وفيه الاشارة الى الاعتزال من حيث يتضمن منع المغفرة لعدم //
ذكره لها وهو مذهبه الاعتزالي والاية محمولة عند اهل الحق على ان ذلك لازم شرعا مع ترجي العفو والانفكاك //
للعبد عن عمله بما وعده عليه ربه فهذا هو اللزوم الا بارادة ربه العفو عنه فقد ثبت اللزوم من جهة العبد لا يخرج
له عن حكم ربه ويبقى له باب الرجا لا يسد عنه لقيام الادلة على ذلك كما تقدم قوله تعالى وما كنا معذبين حتى
نبعث رسولا قال فيه وما يصح منا صحة تدعوا اليها الحكمة وهي عند المعتزلة رعاية المصلحة على الوجوب وقد
ابطلنا عليهم ذلك فان كانت ففضل من الله تعم بالبراهين القاطعة ثم قال فان قلت الحجة لازمة لهم قبل بعث
الرسل لان معهم ادلة العقل التي بها يعرف الله تعم وقد اغفلوا النظر وهم متمكنون منه فاستيجابهم العذاب لذلك
وللكفر لا لاغفال الشرائع التي لا سبيل لها الا بالتوقيف ثم قال قلت بعثة الرسل من جملة التنبيه على النظر لئلا يقولوا كنا
غافلين فلولا بعثت الينا رسولا ينبهنا على النظر في ادلة العقل فهذا كله اعتزال بناء وجوب تكليف العقول قبل مجيء
الرسل وقد ابطلنا القول بذلك في المقدمة بالدلائل القطعية فليتامل هنالك ويصح وقوع النظر والعلم قبل مجيء الرسل
لكن هل يعذب تارك ذلك ويثاب فاعله لا يعلم الا بالخبر لانه من الجائزات الغائبة عن الحسن والمرجحة والتحسين
العقلي والتقبيح باطل بما تقدم ايض وانما معنى الاية لئلا يعتذروا في عذاب العقاب لاقامة الشرائع وله تعم الملام
البري في احكام التوحيد ومطلق الملك وان لم يسم ذلك العذاب عقابا قوله تعالى واذا اردنا ان نهلك قرية
امرنا مترفيها الاية جنح فيها الى ان المعنى امرناهم بالفسق ويكون مجازا اي انه صب عليهم النعمة صبا فجعلوها ذريعة
للمعاصي ولا يساعده على ما اختاره في ذلك دليل سوى تهافت مقال منه خالف به جمهور المفسرين على ان الامة
قد اجمعت على ان الله تعم لا يضاف له الامر بالفحشاء لا حقيقة ولا مجازا والزمخشري هنا خرق هذا الاجماع فاضاف الامر
بالفسق الى الله تعم ثم اخذ بعد هذا يعتذر عن ذلك بعذر متهافت اذ لا يعضد الباطل اجماعا الا باطل والذي عليه
جمهور المفسرين امرناهم بالطاعة فخالفوا نمر ناهم لانه معلوم من سياق الكلام ضرورة ووجب الحمل على ذلك ووجب
الحمل على ذلك لما علم من ان الله تعم لا يامر بالفحشاء والقواطع الاستدلالية لا ترفع بالتخيلات الوهمية وقرئ امرنا
مترفيها في غير السبع وامرنا بالمد اي كثرنا ذكره ابن فورك في تفسيره ومثل المشهور القراءات امرتك فعصيتني
قوله تعالى وكفى بربك بذنوب عباده خبيرا بصيرا قال فيه نبه على ان الذنوب هي اسباب الهلكة لا غير
ولم يذكر لجواز المغفرة معها سبيلا وهو اعتزال وقد بينا بالدلائل جواز المغفرة مع خوف الهلكة انه لا يياس
من روح الله الا القوم الكافرون ثم قال وانه عالم بها ومعاقب عليها ولم يذكر ايض مع العقاب الرجاء في المغفرة
لان المعتزلة تابى ذلك وقد بينا جوازه قوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط
قال فيه ولكن لان مشيئته في بسط الارزاق وقدرها تابعة للحكمة والمصلحة والقول بوجوب ذلك مذهبه
ومذهب شيعته وقد ابطلناه ثم قال ويحتمل انه عز وعلا بسط لعباده او قبض فانه يراعي اوسط الحالين
وهو اعتزال لانه مبني على وجوب رعاية المصلحة والتحسين والتقبيح وقد تقدم ابطال ذلك كله بالدلائل //
القطعية قوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين الاية قال فيه وهذا خلاف الحكمة وما عليه معقولكم ولم
يقل وهو مح في حقه تعم بل مذهبه اعمى بصيرته عن ادراك حقائق المعلومات على ما هي عليه قوله تعالى
وجعلنا على قلوبهم ان يفقهوه قال فيه على زعمهم في قلوبهم وقالوا قلوبنا في اكنة الاية قال او على معنى المنع

من الفقه فكانه قيل ومنعناهم ان يفقهوه وهذا كله اعتزال فقوله على زعمهم يريد انه لا يجعل ما في قلوبهم مجعو
لله تعم يخلص له اعتزاله ومبنهات ودليل العقل مع نص القرآن كما تراه قاض عليه وعلى شيعته بانه لا خالق
لما في قلوبهم من الكفر الا الله سبحانه وقوله او على معني المنع يريد بذلك ايضا انه لا يجعل ذلك الكفر خلقا لله تعالى
ويجعل المنع فقط والدلائل تقضي بخلقه تعم لكل مخلوق ثم المنع من الايمان بالترك صح فلم يبق الا يخلق ضد الايمان
وهو الحق واي فرق بين خلق الكفر في المحل والمنع من الايمان وهل ذلك في باب التعديل والتجوير والصلاح
والاصلح الا سواء لو كانوا يعقلون ولكن يهدي الله لنوره من يشاء وذلك كله من المعتزلة تحويم على الشرك بالله تعم
ونسبته افعاله الى غيره وليس يحصل لهم مما يرمونه من ذلك سوى وزر الشرك فقط دون صحة المذهب وهو تعم
الذي جعل الاكنة في قلوبهم خلقا وايجادا على ما تحققت دلائله القطعية في المقدمة قوله تعالى يوم يدعوكم //
فتستجيبون بحمده قال فيه والدعاء والاستجابة كلاهما مجاز قال والمعنى يوم يبعثكم فتنبعثون منقادين وهو
اعتزال لانه كلام لا مانع من دعوته تعم لهم بكلامه القديم كما قلناه في قوله تعم انما قولنا لشيء اذا اردناه ان
نقول له كن فيكون على ما تقدم بيانه وما صح في حقه تعم ولم يكن محالا وجب له اذ لا يتصف سبحانه بممكن لكن المعتزلة
تنكر كلام الله تعم القائم به فتتاول كل ما ياتي من مثل ذلك لغير ضرورة تحرفون كتاب الله ويلحدون في دين الله
قوله تعالى وربك اعلم بمن في السموات والارض قال فيه وباحوالهم وبمقاديرهم وبما يستاهل كل واحد منهم وهو
اعتزال ولا يستاهل احد على الله شيئا ولا يستحق لانه ممكن قابل لما يخصصه به خالقه تعم على ما تقدمت دلائله
قوله تعالى وما منعنا ان نرسل بالايات الا ان كذب بها الاولون قال فيه استعير المنع لترك ارسال الايات من اجل
صارف الحكمة وهو اعتزال مبني على ان الله تعم يفعل بالصارف والداعي وقد حققنا في المقدمة ابطال ذلك وبينا
ان الصارف ان كان قديما لم ينعدم فلا يقع شيء من الممكنات المصروف عنها وذلك يبطل امكانها والداعي كذلك يلزم من
قدمه قدم العالم وان كانا حادثين احتاج الداعي الى داع وتسلسل والصارف ان كان حادثا لزم ان لا صارف
قبل وجوده فيلزم وقوع الحادث في القدم وهو محال فليتامل هذا فبطل الاعتزال بما يقتضي القول به من اوجه المحال
ثم قال في هذه الاية عن الله تعم وقد عزمنا ان نوخر امر من بعثت اليه والعزم لا يطلق في حق الله تعم قوله تعالى
والشجرة الملعونة في القرآن قال فيه من الكفار الذين سخروا من شجرة في النار وما انكروا ان يجعل الله
الشجرة ولا يسلط عليه النار فان ذلك راجع الى ما يخلق الله تعم عند النار ولا يختص ذلك بجنس دون جنس اذا
رد الامر الى حقيقته وانما يرجع ذلك الى الفاعل المختار تعم ثم قال واقرب من ذلك ان في كل شجرة نارا فلا تحرقها
فما انكروا ان يخلق في النار شجرة لا تحرقها فاعتقد الزمخشري ان في كل شجرة نارا نظرا الى مثل العرب في كل شجرة نار
واستمجد المرخ والعفار ولم يعلم ان تلك النار يخلقها الله تعم عند قدح النار وحك العود في العود بعادة اجراها
الله وليس في الزناد ولا في العود نار تقدير تشاهد الحس والضرورة وهذه كلها من المعتزلة واسلافهم الفلا سفة
غفلات عن التوحيد اما نظرا منهم الى التولدات او الى الطبائع والاستقصات او الى نسبة الافعال الى غير فاعلها
الحق سبحانه من المخلوقات على عادتهم المعلوم قبحها قوله تعالى لئن اخرتني الى يوم القيمة لاحتنكن ذريته قال فيه
فان قلت من اين علم ذلك وهذا من الغيب الى ان قال او توهم في مخاملة انه شهواني وهذا من الزمخشري خطاء
عظيم وجرأة على ادم عليه السلام وكذب عليه وعلى ابليس ولم يرض ابليس ان يقول ما قاله الزمخشري من القبيح
اللائق به والاية لا تشعر به بشيء من ذلك وانما اللعين توعد بقدر عزته وله عداوته انا قدر على ذلك والله تعم
هو الخالق كما يشاء من ذلك كله وليس للمخلوقات من ذواتها سوى القبول لتخصيص المخصص سبحانه وتعم كما تقدم
بيانه قوله تعالى اذهب قال فيه معناه امض لشانك الذي اخترته خذلانا وتخلية وهذا اعتزال وقد قدمنا

يجب

دلائل استحالة التخلية من الله تعم للمخلوق اذ هو خالق اعمالهم قطعا بما تقدم من الدلائل قوله تعالى واجلب عليهم بخيلك
ورجلك الاية قال في ذكره لما يلقي الشيطان للانسان من المخالفات بعدعده لتسويف التوبة قال ومغفرة الذنوب
بدفعها والاتكال على الرحمة وشفاعة الرسول في الكبائر والخروج من النار بعد ان يصيروا حمما ثم قال فان قلت
كيف جاز ان يامر الله تعم ابليس بان يسلط على عباده مغويا مضلا قال قلت هو من الاوامر الواردة على سبيل الخذلان
والتخلية كما قال للعصاة اعملوا ما شئتم وهذا كله اعتزال وقد حققنا القطعيات في المقدمة على بطلان مذهب
المعتزلة وشيعته في كل ما ذكره هنا من النكت فبينا دلائل جواز المغفرة للمصرين عقلا واجماعا في ترجي ذلك وترجي
رحمة الله تعم وهو راس مال جميع المخلوقين وترجي شفاعة رسوله عليه السلام وخروج العصاة من النار بها
وهذا كله مجمع عليه وبينا استحالة التخلية وانها شرك برب العالمين فلم يبق بعد دلائل المعقول والمنقول لهذه
الاية سوى التهديد لابليس ولجميع من اطاعه على اكتساب العباد دون الخلق منهم والايجاد لاستحالة ذلك //
بالبراهين كما تقدم قوله تعالى ام امنتم ان يعيدكم فيه تارة اخرى قال فيه ام امنتم ان يقوي دواعيكم
ويوفر حوائجكم الى ترجعوا فتركبوا البحر وهو اعتزال لانه لم يضف الى الله تعم من ذلك الرجوع سوى خلق الدواعي
والحوامل دون نفس الرجوع واهل الحق على نفس الرجوع من حركاتهم وسكناتهم فيه خلق من خلق الله تعم
وخلق مقدرهم عليه مع خلقه وخلق جميع حوائجهم وقصودهم باسرها على ما تقدم بيانه من براهين التوحيد وان
كانوا مكتسبين لما هو كسب لهم من ذلك قوله تعالى وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا قال فيه ما سوى
الملئكة واكثر هنا التنكير على جمهور اهل الحق في اعتقادهم تفضيل الانبياء على الملئكة صلوات الله على جميعهم وسلامه
وانكاره لذلك بمجرد دعوى دعاوى عرية عن الدليل وافتراءات منه على اهل الحق ليس لها في كلامهم اصل البتة وكما
فخم الله تعم ذكر الملئكة واهلهم لذلك بفضله كذلك فخم ذكر الانبياء عليهم السلام فقال ان الله اصطفى
ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين واسجد ملئكته اجمعين لادم عليه السلام وقد تقدم تحقيق هذه
المسئلة في المقدمة بما فيه كفاية قوله تعالى ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى قال فيه والاعماء مستعار ممن
لا يدرك المبصرات قال لفساد حاسته وهو اعتزال الا ان عند المعتزلة من موانع الرؤية فساد الحاسة ولهذا يشترطون
البنية في الادراك وهو غلط منهم لما قام من الدلائل على استحالة قيام صفة واحدة بموصوفين لاستحالة انقسام
الصفة وعند اهل الحق لا يشترطون البنية في الادراك لصحة خلق الادراك في الجوهر المفرد بل لا يصح قيام الصفة الا
بمحل واحد على ما تقدم بيانه وبرهانه قوله تعالى اذا لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات قال فيه ان القبيح
يعظم قبحه بمقدار عظم شان فاعله قال ومن ثم استعظم مشايخ العقل والتوحيد يعظم اشياخه المعتزلة ثم قال رضوان ه
الله عنهم والترضي عن اهل الضلالة ضلالة ثم قال بنسبة اي استعظموا نسبة المجبرة القبائح الى الله تعم عن ذلك
علوا كبيرا وهذا كله اعتزال وعني بالمجبرة اهل السنة والجماعة ولم ينسب اهل الحق القبائح الى الله تعم بل قالوا هو
خالقها اذ لا خالق غيره مجانبة للشرك الذي فيه المعتزلة قال تعم ان الشرك لظلم عظيم ولم يصدرها تعم مخالفا
لها امرا من امره فلم يقبح خلقه لها علامة على ما شاء من ابعاد من شاء وقبحت باكتساب الخلق لانهم خالفوا
بكسبهم لها امر الامر تعم فاختلف الوجهان فاختلف الحكمان ولا شريك لله في صنعه بالبراهين القطعية التي يجب
الرجوع اليها من جميع العقلاء شاء من شاء وابى من ابى قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال فيه
ومعنى المقام المحمود الذي يحمده القائم فيه ثم قال وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من انواع الكرامات ثم قال وقيل
المراد الشفاعة قال وهي نوع واحد مما يتناوله الا انه لم يجعل الشفاعة فيما اجمله لمذهب فاسد للمعتزلة في الشفا عة
قد تقدم ذكره والاحاديث المتواترة في الشفاعة معلومة قطعا وانها المقام المحمود فليست الشفاعة مما يحتمله

اجمال ولا ايهام واذا وردت النصوص سقط النظر الي الاجمال فتعدد الاقوال وتقديم بعضها علي بعض ولم يبين
الزمخشري كلامه علي تحقيق الدلائل وانما بناه علي محض التعصبات والتحريفات والتخاليط والاوهام فنحذار
من كلامه وقاكم الله من غوائله وسمومه قوله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل قال فيه ان البيت شكى
الي الله تعم فقال اي رب حتي متي تعبد هذه الاصنام حولي دونك فاوحي الله الي البيت اني ساحدث لك توبة
جديدة ثم قال وشكاية البيت والوحي اليه تمثيل وتخييل وهو اعتزال والقدرة صالحة لخلق الحياة في غير بنية خاصة
ولا بلة ولا رطوبة وهي التي تشترطها المعتزلة في الحياة بل نشترط كون المحل فقط فيخلق الله تعم الحياة والادراك
والشكاية ولا ضرورة تحوج الي التاويل لان القدرة القديمة صالحة لذلك قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته قال
فيه علي مذهبه وطريقته التي تشاكل حاله في الهدي والضلال ويتحرز فيه من اشارته الي الاعتزال لانه يرد الامر
الي المخلوقين وما تاهلوا له بذواتهم من خير او شر وعلي ذلك تبني المعتزلة ورود احكام الله تعم علي خلقه //
وليس الامر كذلك عند اهل الحق بل تخصيص المخلوقين راجع الي الله تعم والعباد قابلون لما يخصصهم به لان ذلك
من الجائزات بضرورات العقول فافتقر الي المخصص الواجب الوجود لاستحالة التسلسل اللازم لو قدر ممكنا
ويصح حمل الاية علي اوجه غير ذلك فمنها علي شاكلته اي علي دينه ذكره ابن عطيه في تفسيره ودينه راجع الي ما
خلقه الخالق تعم فيه وقدره عليه بما تقدم برهانه من قبل قوله تعالي ويسئلونك عن الروح قال فيه وعن
ابي بريدة لقد مضي رسول الله صلي الله عليه وسلم وما يعلم الروح وهذه رواية ان صحت فاخبار ابن
بريدة عن ما وراه اليه نظره ولم يسنده حديثا انه عليه السلام قاله وعند اهل السنة انه عليه السلام علمه وانما
دلهم علي الله تعم في صرفه الامور كلها الي الله تعم وانها من امره فلو سالوه عن السماء او عن البحر لقال من امر الله
وليس في كلامه عليه السلام تصريح بانه لم يعلم الروح وقد تحقق الكلام في المقدمة في مسئلة الروح بما فيه كفاية
قوله تعالى لا ياتون بمثله قال فيه اي لو تظاهروا علي ان ياتوا بمثل القران في بلاغته وحسن نظمه وتاليفه وفيهم
العرب العاربة لعجزوا عن الاتيان بمثله ولمشيعة المعتزلة في وجه هذا العجز من الفصحاء لم كان مذهب فاسدا
فذكرناه في المقدمة ورددناه بالدلائل ثم قال والعجب من النوابت ومن زعمهم ان القران قديم مع اعترافهم بانه
معجز وانما يكون العجز حيث تكون القدرة فانكاره اطلاق ان القران قديم اعتراف منه بانه مخلوق وهو اعتزال
وتخليط للحقائق وقد رددنا عليهم ذلك في المقدمة ومن قال بقدمه علي معني القديم الذي هو صفة لله تعالي
والمعجز عند اهل الحق هي العبارة وتسميته معجزا بمعني انه تمتنع وتستحيل قدرة علي معارضته اذ ليس من مقدورات
البشر علي ما تحقق بيانه في المقدمة ايض ولما لم يعتقد الزمخشري القران سوي العبارات امتنع عنده ان يكون معجزا
مع اطلاق القول بقدمه لان القول بقدم العبارة من الحروف والاصوات ح فالوجه ان يقال العبارة مخلوقة معجزة
بمعني امتناع القدرة علي مثله لا بمعني العجز العرض المضاد للقدرة المتعلق بالمعجوز علي النقيض من تعلق القدرة علي
ما قرره ايمة علم التوحيد كامام الحرمين في الشامل ولا يجوز مع ذلك اطلاق القول بخلق القران لاستحالة خلق
القران الذي هو الكلام القديم ولا يطلق خلق القران ولو اريد بذلك العبارة المخلوقة لان ذلك يوهم خلق القديم وكل
لفظ موهم للممنوع ممنوع وانما يقال القران غير مخلوق والعبارات والحروف والاصوات مخلوقة ولا يوصف المحال
عند اهل السنة رضي الله عنهم بانه مقدور ولا معجوز عنه وانما يتعلق العجز والقدرة بالممكن قوله تعالي ولن
نومن لرقيك الاية قال فيه وحين انكروا الاية الباقية التي هي القران وسائر الايات وليست بدون ما اقترحوه
بل هي اعظم لم يكن الي تبصرتهم سبيل فيتحرز من اعتزاله في ان تبصرتهم ليس لها سبيل لان المعتزلة ترد الامر في
ذلك الي المخلوقين وعند اهل الحق الامر في ذلك الي الله تعم فلهدايتهم وتبصرتهم سبيل لانه من الجائزات لو اراد
الله تعالي

الله تعالي هدايتهم وتبصرتهم واليه يرجع الامر كله قوله تعالى قل لو كان في الارض ملئكة يمشون مطمئنين الاية
جري كلامه فيه علي ما يشير الي تصويب استبعاد المتعنتين من اتباع الرسول المبعوث من البشر وطلب الملك
للبعثة وكانه عنده سؤال وارد ثم اجاب عنه بالاشارة الي عدم تاهل اكثر البشر للقاء الملك فقال انما يرسل
الملك الي مختار منهم وعند اهل الحق سؤالهم غير وارد لان ما قالوه للنبي لكونه بشرا يتحقق لونه للملك لكونه مخلوقا
مثلهم في الخلق فينتقلون الي سمع كلام الله تعم وهو تحكم ترده لوازم العبودية للعباد من الخضوع والانقياد فكان
الاية تنادي عليهم مع سوالكم الفاسد الذي لا منفعة لكم فيه لو اجبتم بما طلبتم لو كانت الملئكة تسكن الارض //
للقرار فيها لفعلنا ذلك لكن سكناهم السموات يسبحون الليل والنهار لا يفترون فقيل مطمئنين اي قارين فاطمئنين
وقيل مطمئنين عن امر الله تعالي الذي يلزم الاعراض عنها كما قال جل وعلا ولكنه اخلد الي الارض واتبع هواه
ذكره ابن فورك في تفسيره ويلوح منه تفضيل الانبياء عليهم السلام والله اعلم وهو الذي عليه جمهور اهل السنة
قوله تعالى ومن يهدي الله فهو المهتدي قال فيه ومن نوفقه ونلطف به فهو المهتدي قال لانه لا يلطف الا
بمن عرف ان اللطف ينفع فيه ومن يضلل قال فيه ومن نخذل وهو اعتزال لانه يريد به ان يخرج ايمانهم وكفرهم
عن خلقه تعم بتدليس فيه يدعي المشركين بتدليس الدين واغتيال عقائد المسلمين وقد رددناه عليه بالدلائل
وبينا انه يطلق في حق الله تعم عرف وان المخلوقين قابلون لما يخصصهم به خالقهم وان الكل ينفع فيهم اللطف لو شاء
تعم فالي مشيئته مرجع كل مخصص وانما لهم من ذواتهم القبول ويستمد التخصيص والابداع والملك والملك
قوله تعالي قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي الاية قال فيه ورحمة الله رزقه وسائر نعمه علي خلقه وهو اعتزال
ورحمة الله تعم عند اهل الحق ارادته وهي صفته القديمة فاراد تعم الخير لعباده المومنين في الازل لانه لم يزل
رحيما ولا يزال لانه يتغير ثم يسمي ما يصدر عن ذلك رحمة مجازا فعدلت المعتزلة عن الحقيقة في صفة الله
تعم الي المجاز لانهم لا يعتقدون ثبوت الصفات الازلية وقد ابطلنا عليهم ما قالوه في ذلك في المقدمة وبينا فاسد
اعتقادهم في الرحمة قوله تعالي وبالحق انزلناه وبالحق نزل قال فيه وما نزل القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وهو اعتزال لان الحكمة عند المعتزلة رعاية المصلحة وجوبا ونحن نعني بحكمته علمه وارادته التي منع بها شيئا
ان يخرج عن مقتضاها من الممكنات كما تقدم بيانه وقد ابطلنا قولهم بورود وجوب علي الله تعم البتة قوله تعالى
قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن قال فيه والله والرحمن المراد بهما الاسم لا المسمي ففرق بين الاسم والمسمي والاسم
عند اهل الحق المسمي في الحقيقة وانما يقال هنا المراد التسمية لا المسمي لانه تعم واحد فلو قال ذلك لصح كلامه
لكن لما لم يكن الاسم عند المعتزلة سوي التسمية اجري كلامه هنا علي مذهب المعتزلة شيعته وقد حققنا
في المقدمة مسئلة الاسم والمسمي ببيان فيه كفاية والحمد لله سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى من يهدي الله فهو المهتدي قال فيه ثناء عليهم بانهم جاهدوا في الله واسلموا له وجوههم فلطف
بهم واعانهم وهو اعتزال لانه نسب الافعال المتقدمة الذكر لهم ولم ينسب الي الله تعم من ذلك الا اللطف والاعانة
فقط وقد قامت الدلائل القطعية المتقدمة الذكر علي انه تعم خالق جهادهم واسلام وجوههم اذ لا خالق
لمخلوق سواه ثم قال ومن تعرض للخذلان فلن تجد من يليه ويرشده بعد خذلان الله وهو اعتزال لانه
ايض لم ينسب لله تعم سوي الخذلان دون الخلق والاختراع وقد علم بما تقدم انه لا خالق الا الله تعم فيبطل
الاعتزال قوله تعالي ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا قال فيه من جعلنا قلبه غافلا عن الذكر بالخذلان يعني
لا بخلق الغفلة وهو اعتزال والحاد في الدين بل شرك برب العالمين قال او وجدناه غافلا عنه قال او

من اغفل ابله اذا تركها بغير سمة وهذا كله ايضا الحاد عن التوحيد وتحريف للقران ومخالف لقاطع البرهان من انه لا خالق لغفلة الغافلين الا الله تعالى ولو اجتهد الزمخشري وشيعته غاية اجتهادهم في نقد يد او جبه الالحاد فالقران والبرهان يقضي عليه بالقطع على التحقيق ببيانه في المقدمة فعلم بذلك قطعا ان قوله تعالى اغفلنا ليس الا خلقنا غفلة قلبه وهو الحقيقة وهي الاصل ثم في التخاطب ثم قال وقد ابطل الله تعالى توهم المجبرة يعني اهل السنة قال بقوله واتبع هواه ولا حجة للزمخشري في هذا التمويه وانما يمشي له على بليد ومعتزلي مثله قابل للاباطيل واما المحق الموفق فيعلم ان قوله تعالى اغفلنا قلبه خلقا وايجادا واتبع هواه اكتسابا الا استبدادا ويشهد لصحة ما قلناه قوله تعالى وما رميت خلقا اذ رميت كسبا ولكن الله رمى خلقا واختراعا قوله تعالى وقل الحق من ربكم قال فيه والمعنى جاء الحق وزاحت العلل فلم يبق الا اختياركم لانفسكم ما شئتم من الاخذ في طريق النجاة او في طريق الهلاك وجي بلفظ الامر والتخيير لانه لما مكن من اختيار ايهما فكانه مخير مامور بان يتخير ما شاء من النجدين وهذا كله اعتزال لانه يروم بما ذكر ان يجعل للمخلوقين استبدادا باختيارهم وخلقهم لاعمالهم دون الله تعالى وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد نص القران على ابطال ما توهمه هو وشيعته المعتزلة بقوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله وقامت براهين العقول على انفراده تعالى بخلق اعمال العباد وكل مخلوق مما وقع بمشيئة الله تعالى ويكون معنى الاية التهديد يدل على الكفر كما قال تعالى اعملوا ما شئتم لما علم من انه تعالى لا يامر بالفحشاء كما جاء في القران والتهديد يدل على ترك الايمان وذلك التهديد يدل على الكسب لا على الخلق كما تقدمت دلائل استحالته على الخلق قوله تعالى ولم تكن له فئة ينصرونه من دون الله قال فيه اي هو وحده القادر على نصرته لا يقدر احد غيره ان ينصره الا انه لم ينصره لصارف وهو استيجابه ان يخذل وهذا اعتزال وقد اقمنا الدلائل القطعية في المقدمة على ان افعال الله لا تعلل ولا يجب في حقه تعالى الصارف والداعي بل حكم جلاله تعالى كما قال في كتابه وربك يخلق ما يشاء ويختار وقد بينا ايضا استحالة وجوب رعاية المصالح للخلق بما فيه شفاء للصدور والحمد لله فان شاء تعالى نصر عبده بفضله وان شاء اضله واهلكه بعدله لا باستحقاق من صفة نفس العبد او من نفس وجوده او عرض من اعراضه اذ الكل خلقه تعالى والممكنات ملكه وقبولها معلوم بضرورات العقول فوجب التوحيد وبطل الالحاد ولم يحصل المعتزلة للخالق الحق سبحانه من ذلك كله سوى الخذلان ثم لا يرجعون في الخذلان الى حقيقة تعقل بل الى مجرد تدليس كما قدمنا ذكره قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اثنى فيه على عمرو بن عبيد بن باب وهو معتزلي من رؤس البدع وهو وواصل بن عطا الغزال راسا القول بالمنزلة بين المنزلتين في مجلس الحسن البصري فقال لهما ان لم تؤمنا لي فاعتزلوني فاعتزلا مجلسه فسموا معتزلة من يومئذ وذكر هنا قراءته الحق بالنصب للتاكيد والمعتزلة لم تثبت عدالتهم فلا يقبل نقلهم ولا روايتهم فان عضد قراءته غيره من اهل العدالة والسنة قبلت وذكرت والا فلا قوله تعالى ولا يظلم ربك احدا قال فيه فيكتب عليه ما لم يعمل او يزيد في عقاب المستحق قال او يعذبه بغير جرم ثم قال كما يزعم من ظلم الله تعالى في تعذيب اطفال المشركين بذنوب ابائهم وهذا كله اعتزال وقد بينا من قبل استحالة الاستحقاق على الله تعالى عقلا وان العقاب ومقاديره بتقرير الشرع وتقدم ايضا بيان مسئلة صحة الالام البري ووقوع ذلك فبطل الاعتزال وتقدم ايضا بيان مسئلة الاطفال المشركين بما فيه كفاية فليتامل هذا كله هنالك قوله تعالى وما انسانيه الا الشيطان قال فيه عن يوشع عليه السلام قد شغله الشيطان بوساوسه فذهب بفكره كل مذهب وهذا مجرد سوء ظن وسوء ادب مع يوشع عليه السلام غير مستند الى شيء ولا الى مجرد توهم بغير دليل والاية هنا محمولة على انه عليه السلام قال ذلك على وجه الادب مع الله تعالى فاهل المقامات السنية ابدا ينسبون النسيان وما كان من مثل هذا الى الشيطان والخيرات

الى الله

الى الله تعالى على جهة الادب وخالق الكل هو الله تعالى وهم اعلم الناس بذلك كما قال موسى عليه السلام عند بيان الحقيقة ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء ولا سبيل للشيطان الى عباد الله المخلصين كما قال تعالى ليس لك عليهم سلطان والنسيان مزري فلا يقال انه مخالفة ولم تزل عادة المعتزلة بالقدح في الانبياء عليهم السلام والاولياء كما تراه قوله تعالى فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه زكوة واقرب رحما قال فيه وامره تعالى اياه بقتله كاحترامه لمفسدة عرفها في حياته قال وفي قراءة ابي فخاف ربك قال والمعنى فكره ربك كراهة من خاف سوء عاقبة الامر بغيره قال ويجوز ان يكون قوله فخشينا حكاية بقول الله تعالى بمعنى فكرهنا كقوله لاهب لك وهذا من الزمخشري كله اعتزال يحترز منه من قوله لمفسدة ان يعتقد ما تعتقده المعتزلة من وجوب رعاية المصلحة وانما كان من ذلك ما كان بفضله تعالى وقوله عرفها لا يجوز اطلاق عرف ولا عارف في حق الله كما تقدم وحمله قراءة ابي على كراهة اعتزال لانه فسر هذه الكراهة بقوله كراهة من خاف سوء عاقبة الامر بغيره فهو يجعل تلك العاقبة وسوءها خارجا عن ارادته تعالى وقضائه وقدره كذا ظاهر كلامه وان ذلك باستبداد اعمال العباد وتعالى رب العالمين عن ذلك كله علوا كبيرا لوجوب تعاليه عن الشرك كما تقدمت دلائله وانما معنى الاية على قراءة الجمهور فخشينا اي جبريل والخضر عليهما السلام فان الاصح في الخضر انه نبي وعلى قراءة ابي فخاف ربك اي خاف نبيه والملك المبلغ للنبي كما قال تعالى مرضت فلم تعدني واستطعمتك فلم تطعمني على ما في الحديث الصحيح قوله تعالى بين السدين قال فيه لان السد بالضم فعل بمعنى مفعول قال اي مما فعله الله تعالى وخلقه قال والسد بالفتح مصدر حدث يحدثه الناس فيتحرز فيه من قوله يحدثه الناس لان مذهب المعتزلة اضافة الاحداث بمعنى الخلق للمخلوقين فان قصد هذا المعنى بطل بما تقدم من الدلائل القطعية على استحالة صدور الخلق من المخلوقين في المقدمة وان قصد معنى اخر بطل الاطلاق وامتنع ايهامه ما يستحيل على الله تعالى من شرك غيره له في الاحداث والاختراع فكلامه باطل على كلا التقديرين

سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا قال فيه لان العدم ليس بشيء وهذا هو الحق ثم قال او شيئا يعتد به وهذا هو الاعتزال لان المعدوم عند المعتزلة يسمى شيئا الا انه يعتد به وقد تحقق ابطال قولهم في المقدمة قوله تعالى وحنانا من لدنا قال فيه وقيل لله حنان كما قيل رحيم على سبيل الاستعارة وهو اعتزال والرحمة صفة الله تعالى عند اهل الحق حقيقة وهي ارادة الخير لعباده المرحومين وقد عمت في الدنيا المؤمن والكافر وهي في الاخرة خاصة التعلق بالمؤمنين فقط قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء اي في الدنيا فساكتبها للذين يتقون اي في الاخرة وما ذكره اهل الحق في هذه المسئلة معضود باللغة والمعقول والمنقول وقد تحقق بيان هذه المسئلة في المقدمة قوله تعالى وكان امرا مقضيا قال مقدرا مسطورا في اللوح لا بد لك من جريه عليك ولا يعني هنا بقوله مقدرا ارادة الله تعالى السابقة في الازل وهو القدر لان المعتزلة تنكره وانما يعني مسطورا في اللوح فجعله تفسيرا للمقدر ثم قال وكان امرا حقيقا بان يكون ويقضى لكونه اية ورحمة وهو اعتزال لان كونه حقيقا بان يكون ويقضى عند المعتزلة لعينه وعند اهل الحق لحكم الله تعالى في ذلك فلذلك حسن وقد تحقق في المقدمة بيان بطلان تحسين العقول وتقبيحها وذلك يرد على ما ذكره على الاثر بعد ذلك من اشارته الى الاعتزال قوله تعالى قالت يا ليتني مت قبل هذا الاية قال فيه ان تعرف اغتباطك بامر عظيم وفضل باهر تستحق به المدح وتستوجب التعظيم هذا الاستحقاق عند المعتزلة عقلي وكذلك الاستيجاب وعند اهل الحق شرعي بناء على بطلان تحسين العقول وتقبيحها وقد تقدم بيان ذلك فليتحرز من اشارته الى الاعتزال قوله تعالى اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون قال فيه والقول هاهنا مجاز وهو اعتزال وقد تقدم بيان هذه المسئلة وانه حقيقة لصحته وان ما صح في حقه تعالى وجب لاستحالة

لاستحالة انقيادنه بمكن قوله تعالى لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا قال فيه اراد ان ينصح اباه فيما
كان فيه من الخطاء الذي عصى فيه امر العقل وهو اعتزال لان امر العقل ونهي ولا ايجاب ولا تحسين ولا تقبيح
في قضايا التكاليف والتحليل والتحريم على ما تحقق بيانه في المقدمة ثم قال وذلك ان العبادة هي غاية التعظيم قال
فلا يحق الا لمن له غاية الانعام وهو اعتزال ايضا وانما العبادة لان الله تعالى امر وهو مالك الخلق فوجبت طاعته
بامره وزجره على ما تقدم بيانه قوله تعالى فاتبعني اهدك صراطا سويا ذكر فيه عن ابليس انه استعصى وكانه
يبالغ لهذه الصيغة في العصيان لانه عند المعتزلة غالب من امره فلم ينفذ مراده تعالى الله عن قولهم واهل الحق انما
يقولون عصى لان عصيانه معقود عليه وصادر بخلق الله تعالى وغايته الكسب للذنب والخلق للرب قوله تعالى لا
يسمعون فيها لغوا الا سلاما قوله تعالى قال فيه اهلها عن الدعاء بالسلامة اعتناء قال فكان ظاهره من باب اللغو
وفضول الحديث قال لولا ما فيه من فائدة الاكرام فاطلاقه اللغو الفضول على ظاهر القران فيما لم يبلغ اليه فهمه متهافت
من القول مردود وله معنى اخر وهو انهم متى سمعوا تكرار سلام الملائكة عليهم استشعروا ان سلامتهم من المهالك
التي اهل النار فيها هي بفضل خالقهم تعالى عليهم وكرمه من غير وجوب فيكون ذلك من اعظم نعيمهم فيه من النعيم المعنوي
الحال في القلوب ومعنى اخر وهو ان السلام من اسماء الله تعالى فيكون تكراره تنعيما بذكر اسمه تعالى على الدوام وفي
هذا الاسم معنى التنزيه المطلق المتضمن لجميع معاني الكمال والجلال والكلمة وعليكم معان منها مطلع عليكم وهذا خاص
بالدنيا بمعنى الوعظ ويكون في الجنة بمعنى منعم عليكم ومتفضل بالمزيد عليكم وهو ما تبلغه افكاركم ولا خطر على قلب
بشر منكم الى ما سوى ذلك من المعاني قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك قال فيه روي ان الوحي احتبس عنه عليه
السلام اربعين يوما وقيل خمسة عشر يوما قال وذلك حين سئل عن قصة اصحاب الكهف وذي القرنين والروح قال
الزمخشري فلم يدر كيف يجيب وهذا من الزمخشري ضلال وسوء ادب مع النبي عليه السلام اذ لا يجوز ان يقال
هنا كما قاله بل يقال كان عليه السلام لا ينطق عن الهوى بل يجيب بالوحي فلما ابطا الوحي انتظره فانزل الله تعالى
الايات فيما سئل عنه ثم ذكر الزمخشري بعد ذلك ان النبي عليه السلام قال لجبريل ابطات حتى ساء ظني فلو صح هذا
الفعل عنه عليه السلام فلا بد له من وجه من التاويل لوجوب عصمة الانبياء عليهم السلام فلم يبق الا في حق قومه
فساء ظنه فيهم انهم تعنتهم اسد باب ملاجئهم فلا يهتدون ابدا ولا يوحى اليهم لهدايتهم وان اصح ان يوحى اليه
بغير ذلك مما لم يسالوه عنه او ساء ظنه فيهم ان يكون ذلك لبطوء في الوحي سببا لفتنتهم بذلك ومدا ومتهم على
كفرهم وترك الزمخشري هنا التاويل اعتزال وتجرؤ على الانبياء بما لا يجوز في حقهم ثم قال والمراد ننزل وقتا غب
وقت ليس الا بامر الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة وهو اعتزال لانه يشير الى وجوب رعاية الاصلح وهو
الحكمة عند المعتزلة فليحترز من اشارته الى الاعتزال قوله تعالى وما كان ربك نسيا قال فيه فانا لم ان نتقلب
في ملكوته الا اذا راى ذلك حكمة ومصلحة ثم قال فكيف نقدم على فعل نحدثه الا صادرا عما توجبه حكمته والحكمة عند
المعتزلة رعاية المصلحة وهذا اعتزال كله فذكره الحكمة والمصلحة يقصد بها الوجوب العقلي وقد ابطلناه من قبل
وقوله على فعل نحدثه اعتزال اخر اذ لا محدث بمعنى خالق الا الله تعالى على ما تقدم بيانه ثم ذكر بعد ذلك كلاما ذكر فيه
اللطف وذكر في الثواب الوجوب ولا تحتج المعتزلة في اللطف الا الى تلبيس وتدليس للدين كما تقدم بيانه وقد
ابطلنا ايضا الوجوب على الله تعالى من كل وجه فان ورد لفظ ظاهره ذلك فمتاول الى تكميل الفضل حتى في الاخبار
عن الثواب ونصر المومنين والرحمة للتائبين من غير قطع رجاء غيرهم من ذلك قوله تعالى اولا يذكر الانسان
انا خلقناه من قبل ولم يك شيئا قال فيه او لا يتذكر حال النشاة الاولى حتى لا ينكر الاخرى فان تلك اعجب وادل
على قدرة الخالق واما الثانية فقد تقدمت نظيرتها قال وليس فيها الا تاليف الاجزاء الموجودة الباقية ووجه

اخراج

اخراج الاعتزال في اخر كلامه هنا هو قوله الا تاليف الاجزاء وقد قال بعض العلماء ان اجزاء الميت تنعدم الا عجب
الذنب وعند المعتزلة ان عدم بعض الجواهر وبقاء بعضها محال لانهم قائلون ببقاء بعض الاعراض فلا يكون الاعدام
عندهم بقطع الاعراض والامداد اذ تقدمت هذه الاعراض الباقية اذ لا تقوم بها الاعراض وفعل العدم لا يصح فلم يبق عندهم
للاعدام وجه الا ان يخلق تعالى فناء يضاد جميع الموجودات فتنعدم كلها اذا قدر عدم بعضها اذ لا اختصاص لذلك
الفناء ببعض الموجودات دون بعض فلهذا احالوا ان تنعدم بعض جواهر العالم ويبقى بعضها والذي ذهبوا اليه
باطل لان ذلك لا يكون موجودا ولا اجتمع فيه الفناء المعقولية والوجود المعقولية وذلك اجتماع نقيض وهو
محال واذا كان عدما فكيف يكون مخلوقا ولا عندنا ولا عندهم ثم كان يضاد العدم الوجود ويلزم على القول بهذا ان لا
يبقى موجود ولا يحصل البتة او لا يعقل عدم شيء البتة لان وجوده يدفع عدمه ثم لو قدر خلق ما قالوه لزم كونه
بعد خلقه جوهرا او عرضا ولو كان عرضا لم يصح حصوله في الوجود لانه يوجب عدم محله ولو كان جوهرا فالجواهر
متماثلة في الحد والحقيقة ومنها لا انا موجودات فيجب على ما قالوه ان لا يبقى في الوجود موجود البتة ثم ليس بعضها
باولى ان ينفي البعض من العكس وفيه التحكم والترجيح من غير مرجح وهو محال وكل هذه اوجه من المحال لازمة لهم
فيما توهموه فبطل وصح ما قاله اهل الحق من ان الاعراض يستحيل بقاؤها بما تحقق في المقدمة فتنعدم الجواهر
اذا قطع عنها خالقها تعالى امدادها باعراضها فلهذا يصح عدم البعض من اجسام العالم وجواهره دون البعض
بتخصيص الله تعالى بارادته الامساك عن خلق الاعراض لبعض المحل دون بعض قوله تعالى وان منكم الا واردها
كان على ربك حتما مقضيا قال فيه اي كان ورودهم واجبا على الله اوجبه على نفسه وقضى به وعزم ان لا يكون
غيره وهو اعتزال وقد ابطلنا ورود الوجوب على الله تعالى من كل وجه فيما تقدم وبينا ايضا امتناع ان
يقال في حق الله تعالى وعزم او ان يسمى ارادته عزما فلم يبق الا ان يكون معنى هذه الاية لتحقيق الوعيد بالورود
وتحقيق الوعد بتخصيص المومنين كما قال تعالى ثم ننجي الذين اتقوا فتحقيق الوعيد بالورود عدل وتحقيق الوعد
بتخصيص المومنين فضل حتى في الاخبار وكذلك الطرف الاخر عدل حتى في الاخبار ولا يعقل الوجوب على العزيز
لانه تعالى فعال لما يشاء له التصرف في الممكنات كلها المملوكات له واغفل الزمخشري بيان الجمع بين هذه الاية وبين قوله
ان الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون ومما جمع به اهل الحق بين الايتين ان مما قيل في الورود انه
الجواز على الصراط ومن الجائزات على الصراط من يجوز كالبرق فهذا وجه من البعد عن النار وعدم سماع
حسيسها ويحتمل ان يكون الجمع بحذف مضاف اي مبعدون عن عذابها والالام المخلوقة عند دخولها وعدم خلق
لهم سماع حسيسها وقد وردا من المومنين من يدخلها في الورود فلا يخلق فيها عدوان عليهم وورد
انها تقول جز يا مومن فقد اطفا نورك لهبي قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا قال
فيه والمعنى ان الذين في الضلالة لا نمد ودهم في ضلالتهم والخذلان لاصق بهم قال لعلم الله بهم وبان الالطاف
لا تنفع فيهم وليسوا من اهلها والمراد بالضلالة ما دعاهم من جهلهم وعتوهم في كفرهم الى القول الذي قالوه
ثم قال ويمد له الرحمن ويزيد اي يزيد في ضلال الضال بخذلانه ويزيد المهتدين تقوى بتوفيقه وهذا كله
اعتزال فقوله او لا نمد ودهم ولم يبين من امدهم بذلك وصيغ الى ما لم يسم فاعله لاجل اعتزاله حتى لا
يضيفه الى الله تعالى بالتصريح خرف قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا وهو اضافة فعل ذلك الى الله تعالى وهو الحق
فهذا امر معناه الخبر ان الله سبحانه خلق ذلك فيهم صريحا هذا نص الاية ثم قال لعلم الله بهم ان الالطاف لا تنفع
فيهم وقد ابطلنا هذا بما علم ضرورة من فقد لهم لذلك لانهم من جملة الممكنات ومن جواهر العالم وهي متماثلة
في الحد والحقيقة ثم قال والمراد بالضلالة جهلهم لانه خلق لهم عند المعتزلة وقد قدمنا ايضا ابطال خذلانه

انفراده تعالى بخلق جميع اعمال العباد ظاهرها وباطنها ثم قال في الزيادة ما قاله في اصل الضلالة والرد عليهم في
ذلك كالرد في الاول قوله تعالى الم تر انا ارسلنا الشياطين على الكافرين قال فيه والمعنى خلينا بينهم وبينهم
ولم نمنعهم ولو شاء لمنعهم قسرا وهو اعتزال كله وما قدمناه من دلائل ان الله تعالى خالق لاعمال العباد يبطل
القول بالتخلية على المعتزلة وقوله ولو شاء لمنعهم قسرا انما قال ذلك لانه تعالى قد شاء عند المعتزلة منعهم كسبا
ولكن لم يشأ واهم فوقع ما ارادته الشياطين وتعذر ما اراده رب العالمين فتبا لهم تبا لاصحاب هذه البدعة
الشنعاء ودلائل انفراده تعالى بالخلق لاعمال العباد يبطل عليهم هذه المقالة لان الخلق مشروط بارادة الفعل
لفاعله قوله تعالى لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا قال فيه والمراد لا يملكون ان يشفع
لهم قال واتخاذ العهد الاستظهار بالايمان والعمل والاعتزال فيه من حيث اشترط في المشفوع له العمل مع
الايمان لان العصاة عند المعتزلة لا شفاعة فيهم وقد تقدم الابطال عليهم في ذلك بنصوص الاحاديث //
الصحاح الهاً في المذنبين الخاطئين وكيف المعتزلة تعتقد ان الطائع يجب ثوابه فكيف يحتاج مع اعتقادهم
هذا الى شفاعة فهذا من اتباعهم الهوى بغير هداية ويلزمهم على ذلك ابطال الشفاعة مطلقا لا للطائعين
اذ لا حاجة لهم اليها ولا للعصاة لانهم عندهم ليسوا اهلها وفيه ابطال الكتاب والسنة والعياذ بالله من سخط

سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قوله تعالى الله لا اله الا هو له الاسماء الحسنى قال فيه والذي فضلت اسماؤه في الحسن سائر الاسماء دلالتها
على معاني التقديس والتمجيد والتعظيم والربوبية والافعال التي هي النهاية في الحسن والاعتزال فيه من حيث
تصريحها على دلالتها على معاني التقديس والافعال الحسنة ليبني على ذلك صحة القياس عليها بجملة التعظيم
وهو مذهب المعتزلة في هذه المسألة فيطلقون تسميات لم يرد بها اذن شرعي اذا كان فيها تعظيم واهل
الحق قالوا حسنها كونها ورد بها الاذن الشرعي لان الحسن الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع بما
تحقق في المقدمة من دلائل ذلك فبنوا على هذا انه لا يسمى تعالى الا بما سمى به نفسه او سماه به رسوله او اجمعت
عليه الامة واستدلوا بتسميات منعها الاجماع وفيها تعظيم وتمجيد كفهم وفاضل وعارف وعاقل وسخي فلو
صح مذهب المعتزلة لجازت هذه وقد منعها الشريعة فبطل الاعتزال وقد تحقق في المقدمة في هذه المسألة
ما فيه كفاية قوله تعالى اني انا ربك قال فيه في حق موسى عليه السلام ان ابليس وسوس اليه لعلك تسمع
كلام شيطان فقال انا عرفت انه كلام الله فاني اسمعه من جميع جهاتي الست واسمعه بجميع اعضائي ثم قال
وروي انه كلما دنا او بعد لم يختلف ما كان يسمع من الصوت وهذا كله لا يعتمد عليه على مجرد نقل الزمخشري //
وشيعته المعتزلة اذ لم تثبت عدالتهم فلو صح نقله وجب تأويله على معنى يصح في حق الله تعالى وفي حق موسى
عليه السلام فقوله هنا في حق موسى عليه السلام وسوس اليه الشيطان لا يصح لان الانبياء معصومون من
ذلك ويشهد لذلك ايضا قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان اي المخصوصون بالكرامة فاحرى واولى
اولو العزم من الرسل ومنهم موسى عليه السلام ثم قوله بعد ذلك بجميع اعضائي يصح ان صحت روايته
بخلق السمع في كل عضو من اعضائه واما قوله من جميع جهاتي فكلام الله تعالى ليس في جهة والصفة الصحادثة
كانت او قديمة ليست في جهة وانما تصح الجهات على المتحيزات ولعله لما سمع بجميع اعضائه عبر عن ذلك
ايضا بجميع الجهات على جهة المجاز ان صحت رواية بذلك والا رد ذلك كله وقوله بعد ذلك لم يختلف ما كان
يسمع من الصوت تليق هذه الزيادة باكاذيب المعتزلة على الدين كما ذكره بعض علمائنا عن عادتهم بذلك
لا سيما على الحسن البصري ولو صح لحمل على انه سمع في وقت صوت ملك يعبر له عن كلام الله تعالى فاخبر عن
ذلك ليس

ذلك ليس عن الوقت الذي خلق له سمع كلام الله تعالى القديم الذي ليس بصوت ولا حرف وبه سمي الكليم
كليما بالاجماع قوله تعالى اكاد اخفيها قال فيه فلا اقول هي آتية لفرط ارادتي اخفاءها ولا يجوز اطلاق الافراط
ولا مفرط في حق الله تعالى ولا في حق صفة من صفاته ثم قال ولولا ما في الاخبار باتيانها مع تعمية وقتها من اللطف
لما اخبرت بها فيحترز في هذا من قول المعتزلة بوجوب هذا اللطف عقلا وقد تقدم ابطال ذلك عليهم
قوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى قال في آخر الكلام على هذا الوحي وفيه مصلحة دينية قال فوجب
ان يوحى ولا يخل به وهو اعتزال لانه بنى هذا الكلام على وجوب رعاية المصلحة عقلا وقد ابطلناه وورود
الوجوب على الله تعالى لا عقلا ولا شرعا وجعله انه لو لم يوح به كان بخلا اعتزال آخر وغلط في الحقائق لان
البخل هو ترك الواجب ولا واجب على الله تعالى فاستحال البخل عليه تعالى فان اعطى فبفضله وان منع فبعدله
فبطل الاعتزال وانقشعت ظلم الضلال قوله تعالى واصطنعتك لنفسي قال فيه مثل حاله بحال من يراه بعض
الملوك لجوامع خصال فيه اهلا فيصطفيه بالكرامة يحترز فيه من الاعتزال في اعتقاد المعتزلة ان هذه
الخصال فيه ذاتية لموسى عليه السلام فلذلك اصطفى ويصل لانا قد دللنا من قبل على ان كل صفة في
الخلق فهي بتخصيص الله تعالى لمن شاء بما شاء من ذلك لان كل مخلوق ممكن وكل ممكن قابل فرجع الامر الى الله تعالى
في جميع العطايا والمواهب وليس لجواهر العالم من ذواتها الا القبول كما تقدم بيانه قوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى قال فيه وجدوى ارسالهما اليه مع العلم انه لن يؤمن الزام الحجة وقطع المعذرة فيه الاشارة
الى تعليل افعال الله تعالى وهو اعتزال وقد قدمنا بيان استحالة تعليل افعاله تعالى واحكامه هذا هو اصل
البرهان فان ابديت معان بعد ذلك فعلى حكم التبع قوله تعالى الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى قال
فيه كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق الاستماع وكذلك الانف واليد
والرجل واللسان يحترز فيه من اعتقاد المعتزلة اشتراط البنية في الادراكات وهو ظاهر كلام الزمخشري
هنا واهل الحق لا يشترطون ذلك وانما وقع من ذلك ما وقع بمشيئة الله تعالى واجراء العادة بذلك في هيآت
هذه الاعضاء ومعانيها وقد اقمنا في المقدمة الدلائل على ان الصفة لا يجوز قيامها بمحلين لاستحالة انقسامها
قوله تعالى كلوا وارعوا انعامكم قال فيه اخرجنا اصناف النبات اذنين في الانتفاع بها مبيحين ان تأكلوا
بعضها وتعلفوا بعضها يحترز في كلامه من اشارة الى ان العقول كافية في معرفة هذا الاذن من غير ورود
شرع وهو مذهب المعتزلة واهل الحق على ان الاذن من الله تعالى لا يعلم الا بعد مجيء الرسل على ما تقدمت
دلائله قوله تعالى واضل فرعون قومه وما هدى قال فيه تهكم به ولا يجوز هذا الاطلاق كما قدمناه وانما
يقال هو جواب له في قوله وما اهديكم الا سبيل الرشاد قوله تعالى فيحل عليكم غضبي قال فيه وغضب الله
عقوباته والاصل عند اهل الحق في الغضب ارادة الله تعالى القديمة المتعلقة بالانتقام والابعاد والهوان
والطرد للكافرين وعنها يقع تخصيص العذاب واختراعه بالقدرة القديمة لمن تنزل به وتصرف المعتزلة
ذلك الى الافعال فقط لمذهب فاسد لهم في الرحمة والغضب من ان الرحمة رقة والغضب تغير وليس
كما توهموه بل هما اسمان لارادة واحدة قديمة متعلقة بالتقريب والابعاد والنعيم والعذاب من غير
تغير ولا رقة كما عقل انه تعالى مدرك للمطعومات من غير ذوق وللروائح من غير شم كذلك يفهم هذا
الوجوب افتراق صفة القدم من الحدوث والاسمان لها مختلفان بحسب اختلاف التعلق كما تحقق
بيانه وبرهانه في المقدمة قوله تعالى واني لغفار لمن تاب استدلت المعتزلة بهذه الآية على وجوب
الغفران للتائبين وليس لهم فيها دليل على الوجوب لانها مطلقة والمطلق يقضى عليه بالمقيد والمقيد

لها قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فقيد الغفران في هذه بالمشيئة فقضى بذلك على الاية المطلقة فلم يحصل وجوب الغفران لتقيده بالمشية بخلاف توبة الكافر فالنص والاجماع على قبولها قوله تعالى وما اعجلك عن قومك يا موسى ذكر فيه دواعي الحكمة والمصالح وقد ابطلنا الداعية في حق الله تعالى ووجوب رعاية المصالح وهي الحكمة عند المعتزلة فليتحرز من اشارته الى مذهب الاعتزال قوله تعالى فانا قد فتنا قومك من بعدك قال فيه والمراد بقوله انا قد فتنا قومك هو خلق العجل للامتحان وعند اهل الحق فتنتهم بخلقه تعالى للكفر في قلوبهم وهو العرف الشرعي في الفتنة وخلق ذلك في قلوبهم عند خلق العجل ونسب الاضلال الى السامري بالتزيين والدعوة الى الضلال لا انه خلق كفرا في قلوبهم اذ لا خالق لذلك سوى الله تعالى لانه خالق اعمال العباد على ما تحققت دلائله في المقدمة قطعية قوله تعالى لعلهم يتقون قال فيه ليكونوا بحيث يراد منهم ترك المعاصي او فعل الخير والطاعة وهو اعتزال لا تصرف كونهم كذلك الى ذواتهم وانما الله تعالى فيهم تعلق ارادته بطاعاتهم وترك معاصيهم خاصة لا بمعاصيهم وخلق ذلك كله فيهم من طاعة او معصية وهو الحق بما تقدمت دلائله من انه لا خالق لمخلوق سواه قوله تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل قال فيه وتوعدناه بالدخول في جملة الظالمين ان قربها قال فخالف الى ما نهي عنه وتوعد في ارتكابه فلم يلتفت الى الوعيد وهو اعتزال ولا يجوز اطلاق شيء مما اطلقه في حق ادم عليه السلام وقد اخبر تعالى في هذه الاية انه نسي والنسيان من وري محمول على ظاهره فلم يتعمد المخالفة ثم لله تعالى ان يطالب عبده بالكسبي وبالضروري لحكم عزه كما تحقق بيانه في المقدمة فيجب تاويل ما ورد من مثل هذا في الشرع وحمله على احسن محمل لثبوت العصمة في حقهم ثم قال ويجوز ان يراد النسيان الذي هو نقيض الذكر وانه لم يعن بالوصية العناية الصادقة ولم يستوثق منها بعقد القلب عليها قال حتى تولد من ذلك النسيان قال وانه ترك ما ورد به من الاحتراز عن الشجرة القول الاول هو المعول عليه والثاني تقول به المعتزلة والعصمة مانعة منه على ما تحقق بيانه من قبل قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم قال فيه واذكروا وقت معاداة ابليس ووسوسته اليه ثم قال وطاعته له ولا يجوز هذا الاطلاق لانه معصوم من طاعة ابليس وانما كان نسيانا فما اطاعه لقصد مخالفة امر الله فامتنع كل لفظ يصرح بذلك او يوهمه فان ورد به شرع قبل وتاول ثم قال حتى يتبين لك انه من اولي العزم والثبات ولا يحل ايضا اطلاق هذا في حق الانبياء عليهم السلام وان كان قد فضل تعالى بعضهم على بعض ولا يذكر التنقيص في حق الاخرين والعصمة مانعة مما ذكره ايضا من عدم الثبات وقد ثبت في حقه عليه السلام على ما تحقق بيانه من قبل قوله تعالى ابى قال فيه والوجه ان لا يقدر له مفعوله وهو السجود المدلول عليه بقوله اسجدوا وقال وان يكون معناه اظهر الاباء وتوقف وتثبط وهو اعتزال لانه اختار الوجه الاقوى عنده في التمنع مبالغة لاعتقاده ان ابليس امتنع مخالفة لامر الله وللارادة لان الامر عند المعتزلة نفس الارادة وعند اهل الحق انما خالف امر الله تعالى بارادة الله فلم يلزم النقص في حق القديم تعالى ولزم ذلك على مذهب المعتزلة وهو محال على ما تحقق من الدلائل في المقدمة فبطل الاعتزال قوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة قال فيه لما اصابا الخطيئة وهذا الاطلاق غير جائز لان العصمة الثابتة تاباه وما ورد الشرع به تلي على ما ورد من غير تغيير وتول وما ذكره هنا عن ابن عباس انه عليه السلام لم يمتثل ما رسم الله له وتخطى فيه ساحة الطاعة ثم قال الزمخشري وذلك هو العصيان ولما عصى خرج فعله عن ان يكون رشدا وخيرا فكان غيا فما ذكره الزمخشري لا يجوز لان العصمة ما نعته واما ما ذكره عن ابن عباس فقد لا يصح عنه ولا يعتمد فيه على نقل المعتزلة اذ لم تثبت عدالتهم

ولا يصح

ولو صح عنه النقل لتؤول على معنى انه سمعه حديثا عن النبي عليه السلام فرواه كما سمعه وهو الشرع الذي يصح ورود ذلك فيه دون غيره ويجب تاويله كما قدمنا بيانه ثم قال وفي هذا الاطلاق لطف بالمكلفين ومزجرة ثم ذكر عن ادم عليه السلام انه لا يجوز عليه السلام انه لا يجوز عليه الا اقتراف الصغيرة غير المنفرة ثم ذكر الهائلة وغلظة وكل هذه اطلاقات غير جائزة والعصمة التي قدمنا ثبوتها في حق الانبياء عليهم السلام تاباه والتحقيق في ذلك شمول عصمتهم عن الكبائر والصغائر قوله تعالى ولا تمدن عينيك قال فيه اي لا تفعل ما انت معتاد له وضار به وهو اعتزال وسوء ادب مع النبي عليه السلام وكان خطاء لان ما ثبت من العصمة مانع من ذلك ولا يلزم من النهي كون المنهي فاعلا لما نهي عنه بل قد يكون مجتنبا لذلك ويكون النهي بمعنى المداومة في الاستقبال على ما هو من صفته في الحال اي دوام على ما انت عليه قوله تعالى لنفتنهم فيه لنبلوهم حتى يستوجبوا العذاب لوجود الكفران منهم وهو اعتزال لانه لم يجعل لقدرة الله تعالى من ذلك الا الاختيار وفي الحقيقة له تعالى في ذلك الخلق والاختراع وقوله يستوجبوا انه هو عقلا وعند اهل الحق شرعا على ما تقدم بيانه وقوله لوجود الكفر منهم يعني على جهة الاختراع وعند اهل الحق على جهة الكسب فقط الخلق لله وحده الا له الخلق والامر وكل هذا قد حققنا دلائله في المقدمة قوله تعالى ورزق ربك خير وابقى قال فيه والحلال خير وابقى قال لان الله تعالى لا ينسب الى نفسه الا ما حل وطاب وما خبث قال والحرام لا يسمى رزقا وهو اعتزال وقد قال تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وعم البرهان جميع ما ينتفع وبين انه خلق له تعالى على ما تقدم بيانه في مسئلة الرزق ما فيه كفاية والحمد لله

سورة الانبياء

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى وهم في غفلة معرضون قال فيه لا يتفكرون في عاقبتهم ولا يتيقظون لما ترجع اليه خاتمة امرهم مع اقتضاء عقولهم انه لا بد من جزاء المحسن والمسيء وهو اعتزال والعقول لا اقتضاء لها في ثواب ولا عقاب ولا امر ولا نهي ولا تحسين ولا تقبيح على ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قال فيه بان الله تعالى يحدث لهم الذكر وقتا فوقتا قال ويحدث لهم الاية بعد الاية والسورة بعد السورة وفيه الاعتزال وهو القول بخلق القران وقد تقدم الرد عليهم في ذلك وذكر الحدوث انما يرجع عند اهل الحق الى العبارات والحروف والاصوات فتتناول الاية الى ذلك وقد قدمنا بيانه انه لا يجوز لاحد منا ان يطلق القول بخلق القران ولو عنى العبارات حتى يبين ذلك بالذكر للعبارة لئلا يوهم خلق القران الذي هو صفة لله تعالى وهو كلامه القديم على ما تحقق في المقدمة قوله تعالى قل ربي يعلم القول في السماء والارض وهو السميع العليم قال فيه السميع العليم لذاته وهو اعتزال لان المعتزلة ينكرون صفات الالهية ويقولون هو تعالى عالم لذاته قادر لذاته الا الارادة فيقولون مريد بارادة حادثة يخلقها لا في محل وهذه كلها مذاهب فاسدة قد تحقق ابطالها في المقدمة وعلم انه تعالى سميع بسمع قديم بصير ببصر قديم كما هو تعالى عالم بعلم قديم مريد بارادة قديمة على ما تقدمت دلائله قوله تعالى لعلكم تسئلون قال فيه تهكم وقد بينا ان هذا الاطلاق ممنوع في حق الله تعالى على ما تقدم بيانه قوله تعالى وما خلقنا السماء والارض وما بينهما لاعبين قال فيه بين ان السبب في ترك اتخاذ اللهو واللعب وانتفائه عن افعالي قال هو ان الحكمة صارفة عنه قال والا فانا قادر على اتخاذه ان كنت فاعلا لاني على كل شيء قدير وهذا اعتزال وجهل بالحقائق ومبلغ كبير من الضلال والقدرة انما تتعلق بجائز وجئزين والد لله تعالى كفر لان الولد على الله تعالى محال على سبيل المماثلة والاتصال والانفصال لان ذلك تجسيم وكذا اللهو يقتضي ثبوت الجسمية له ايضا وهو محال وهذا كله قد علمت دلائله القطعية في المقدمة فكيف تقول المعتزلة في المحال ان الحكمة يعنون بذلك ان المصلحة منعت من ذلك اي مع امكانه فصح ما قلناه من تخليطهم للحقائق وجهلهم برب العالمين وبما يجب ويستحيل عليه تعالى ويجوز من احكامه في خلقه

ومن جهل هذا كله فما عرف الله فما امن بالله وانما امن بشئ اخر ووضع له اسم ربه الذي امن به المومنون
فلو اراد تعم لكان المراد مخلوقا لا يمكن الا اكرامه بتسميته ولدا كتسميته نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حبيبا وابراهيم
عليه السلام خليلا فقط على هذا يجب حمل لو اردنا اذ لا تعلق للارادة الا بممكن لا بمح والتاويل يجب عند معارضة
المح كما تقدم بيانه قوله تعالى بل نقذف بالحق على الباطل قال فيه اضراب عن اتخاذ اللهو كانه قال سبحاننا ان
نتخذ اللهو واللعب بل من عادتنا وموجب حكمتنا ان نغلب اللعب بالجد وندحض الباطل بالحق ولا يجوز
اطلاق العادة فيما يرجع الى الذات والصفات في حقه تعم ويصح اطلاق ذلك فيما يرجع الى افعاله فامتنع اطلاق
الزمخشري هنا لانه يوهم رجوع العادة الى ذات الله تعم وصفاته وكل ما اطلقه هنا لا يستعمل في حق المح وانما يستعمل
في الممكن ومن اعتقد امكان هذه المستحيلات على الله تعم فهو بمعزل عن اسم العلم بالله سبحانه قوله تعالى ومن
عنده لا يستكبرون عن عبادته قال فيه على طريق التمثيل يعني قوله تعم عنده اي المكرمين عنده وعند لا يراد
بها هنا المكان لاستحالته على الله تعم لكن المراد بقيد التقريب والتشريف كما تقول فلان عند الملك بمعنى انه وان
كان في رسالة الملك الى ارض بعيدة المكان الحسي وعبارة التمثيل هنا قاصرة عن البيان لاجمالها ثم قال والبيان
لشرفهم وفضلهم على جميع الخلق وهو اعتزال لان مذهب المعتزلة تفضيل الملئكة على الانبياء ومذهب جمهور اهل
الحق تفضيل الانبياء على ما تقدم بيانه من قبل قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال فيه لعلمنا ان
الرعية تفسد بتدبير الملكين لما يحدث بينهما من التغالب والتناكر والاختلاف ثم ذكر قتل عبد الملك بن مروان
عمرو بن سعيد الاشدق وقال لا يجتمع فحلان في شول ثم قال واما طريقة التمانع فللمتكلمين فيها تجادل وطراد وهذ
حيدة اعتزالية منه ومن شيعة المعتزلة عن دلالة التمانع لاجل انها تبطل قواعد مذهبهم في اعتقادهم خلق افعالهم اذ
تمانع العبد مع ربه زمان خلقه لفعله وعندهم اراد الله ضد المخالفة من العبد فما نفع العبد فلزمهم العجز في حق القديم
تعم والقول به صراح فلهذا اضرب شيخه عن ذكر دلالة التمانع كما ذكره امام الحرمين في الارشاد وما من يذكي في التوحيد عوضا
من دلالة التمانع التي ارشد اليها القران قتل عبد الملك بن مروان للاشدق والا عديم البصر مخذول العقل والدين في
اعراضه عن القران واين دلالة القران مما فعله عبد الملك بن مروان وتحرير دلالة التمانع قد تحقق في المقدمة قوله تعالى
لا يسال عما يفعل وهم يسالون قال فيه اذا كانت عادة الملوك والجبابرة ان لا يسالهم من في مملكتهم عن افعالهم كان
ملك الملوك اولى وعلل ذلك بان قال واستقر في العقول ان ما يفعله كله بدواعي الحكمة ولا يجوز عليه الخطاء ولا فعل
القبائح بقياسه حكم الله تعم على احكام الملوك والجبابرة غلط فاحش لان الملوك لهم من يسالهم وهو ربهم والله سبحانه
ليس له رب يساله تعا عن ذلك ومن هنا امتنع سواله وصح سوال غيره وذكر الدواعي اعتزال وقد ابطلنا القول به
من قبل وقوله ولا فعل القبائح يريد معاصي الخلق وقبحها قد بينا انه ليس لذواتها بل لمخالفتها امر من امر ونهي ناه فلم
تقبح ومباحين وجب كونه تعم خالقها لوجه دون غيره وقد تحقق ذكرها في المقدمة على القطع واليقين قوله تعالى
بل عباد مكرمون قال فيه مفضلون على سائر العباد وهو مذهب المعتزلة وجمهور اهل الحق على تفضيل الانبياء كما تقدم
ثم قال لما هم عليه من الاحوال والصفات وهو اعتزال وهو تفضيل المخلوقات بذواتها وصفاتها وليس كذلك بل
تفضيلها بحكم خالقها تعم كما تحقق بيان ذلك في المقدمة وذكرنا فيها اسجاده تعم الملئكة لادم عليه السلام قبل ان يعمل
عملا قوله تعالى ولا يشفعون الا لمن ارتضى قال فيه لمن ارتضاه الله واهله للشفاعة في ازدياد الثواب والتعظيم
واشارته الاعتزال فيه من حيث لم يذكر الشفاعة في اخراج العصاة من النار وبهذا تظاهرت صحاح الاثار على ما تقدم
بيانه قوله تعالى خلق الانسان من عجل قال فيه كانوا يستعجلون عذاب الله واياته الملجئة الى العلم والاقرار وهذا كلام
كثيرا ما تذكره المعتزلة وهو غلط منهم بالحقائق والالجاء هو الاضطرار وكل دليل قطعي في دلالته يحصل القطع بالمعلوم

من غير شك

من غير شك حتى كانه ضروري من هذا الوجه لكنه بعد نظر كما ذكره امام الحرمين لكنه عند دليل فلا الجا اذا في ذلك
بل طلب دليل قطعي محصل للعلم اليقين لا مزيد في المسئلة على ذلك فيتهي بلهو لذلك عدم علم منهم بما يقولون وما
به ينطقون وما ايسر طريق الحق لو كانوا يعقلون ثم قال فان قلت فاذا نهاهم عن الاستعجال مع خلق الانسان من عجل
ليس هذا تكليف ما لا يطاق ثم قال قلت هذا كما ركب فيه الشهوة وامره ان يغلبها لانه اعطاه القدرة التي يستطيع قمع الشهوة
بها والاعتزال فيه من حيث منع تكليف ما لا يطاق وقد تحقق في المقدمة ذكر دلائل جوازه ووقوعه بما فيه كفاية قوله تعالى
ونضع الموازين القسط ليوم القيمة قدم فيه قول المعتزلة ان الميزان معنوي اي انه عبارة عن العدل في الحساب ومذهب
اهل الحق اخر ذكره وهو الحق وهو انه ميزان حسي على الحقيقة له كفتان ولسان توزن فيه صحائف الاعمال ولا مزورة
للتاويل فكان التاويل تحريفا للدين فكان بالملا والباطل لا يعدم الحق فتجعل مسئلة تاويلين فكيف وهو قد قدم ذكر
الباطل على الحق فكان ذلك غلطا من الزمخشري ومن شيعته قوله تعالى ولقد اتينا ابراهيم رشده من قبل وكنا
به عالمين قال فيه الرشد الاهتداء لوجوه الصلاح وفيه اشارة الى الاعتزال والرشد عند اهل الحق هو الاهتداء لاتباع
الشرع ثم قال رشد مثله يحترز فيه من نسبته تلك الخصال الحميدة الى العبد من ذاته كما تقوله المعتزلة وانما ذلك
بتخصيص ربه وكذلك قوله ومعنى علمه به انه علم منه احوالا هي منه كذلك وكل ذلك عند اهل الحق من الحق لا من
الخلق قوله تعالى قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم قال فيه فناداها جبريل وهو اعتزال لانه انكار لكلام الله
تعم وتاويل لغير ضرورة فهو تحريف والحادث قال بعد ذلك جعلت النار لحطا وعينها فعل الله تعم وارادته كمن امر
بشئ فامتثله وهو اعتزال لانه انكار لامر التكوين وقد قدمنا وجوبه لله تعم بالدلائل القاطعة فانكاره تاويل لغير ضرورة
فامتنع قوله تعالى اتيناه حكما وعلما قال فيه حكمة وهو ما يجب فعله يحترز فيه من اشارته الى الوجوب العقلي فانا قد
قد ابطلناه بالدلائل قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين قال فيه جمع الضمير لانه ارادهما والمتحاكمين اليهما وفيه
الاعتزال من حيث ان المعتزلة تابى ان يكون اثنان اقل الجمع بخلاف ما عليه محققوا اهل الكتاب على ما تقرر في اصول
الفقه قوله تعالى وسخرنا الجبال معه يسبحن قال فيه خلق الله فيها الكلام كما خلقه في الشجرة حين كلم موسى فاما قوله
خلق فيها الكلام فصحيح اما باصوات ضرورية او مع الحياة والكل جائز وقوله كما خلقه في الشجرة اعتزال ودعوى
مح وقد دلت الدلائل القطعية على ان الصفة لا توجب حكمها الا لمن قامت به وقامت الدلائل الشرعية القطعية
على ان موسى عليه السلام ما سمع من الشجرة وانما سمع الكلام القديم الذي هو صفة ذات الله سبحانه لا خلق من
خلقه قوله تعالى وايوب قال فيه كان ايوب عليه السلام روميا من ولد اسحق وهذا الاطلاق هكذا اطلاق فاسد
في حق نبي من الانبياء وفيه سوء ادب في عرف الشرع وعرف الاستعمال وانما كان يقول ان لو صح ذلك النقل
وايوب عليه السلام من ولد اسحق والروم لا حاجة لذكرهم وان كانوا من ذرية اسحق قوله تعالى فظن ان
لن نقدر عليه قال فيه ويصح ان يفسر بالقدرة على معنى ان لن نعمل فيه قدرتنا قال ويجوز ان يسبق ذلك الى وهمه
بوسوسة الشيطان ثم يردعه ويرده بالبرهان وما قاله في الوجهين غير صحيح لان الانبياء عليهم السلام
اعرف الخلق بافتقار المخلوقات كلها الى الخالق على الدوام اولا بالايجاد وبقاء بالامداد فلم يصح الوجه الاول والوجه
والثاني لعصمة مانعة منه لقوله تعم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ولو وسوس اليه او لام دفعه لساوى
من ليس بنبي في ذلك والعصمة قد وجبت لهم عن ذلك يجمع على ذلك في هذا الموضع فلم يبق الا ان يكون المعنى
لن نضيق عليه قوله تعالى انهم كانوا يسارعون في الخيرات قال فيه يريد انهم ما استحقوا الاجابة الى طلبتهم
الا لمبادرتهم ابواب الخيرات فتحرز من ذكر الاستحقاق فانه عند المعتزلة عقلي واجب وعند اهل الحق
شرعي لا يجب عليه شئ فلا يستحق احد عليه شيئا على ما تقدمت دلائله من قبل قوله تعالى وحرام على قرية اهلكناها

قال فيه وعزمنا علي اهلاكها ولا يجوز اطلاق العزم علي الله تعم ثم قال بعد ذلك ان قوما عزم الله علي اهلاكهم
ولا يجوز ايضا اطلاق العزم في حق الله تعم كما تقدم قوله تعالى قل انما يوحي الي انما الهكم اله واحد قال فيه
وفيه ان صفة الوحدانية يصح ان يكون طريقها السمع وهو منه قصد اعتزالي لانه اضراب من المعتزلة عن دلالة
التمانع التي تبطل قاعدة مذهبهم في دعواهم خلقهم لافعالهم فيتحرز من اشارته الي هذه ثم لا يمتنع ان يتعاضد
العقل والشرع في العلم بصفة الوحدانية وانما يمنع اهل الحق كالقاضي ابي بكر بن الطيب قصرها علي الشرع فقط لانه
يلزم منه الدور لانه لا يعلم صدق الرسول من لا يعرف مرسله وانه القادر وحده علي تصديقه بالمعجزات
فلو جوزنا الها اخر قال لعله هو الذي خرق العادة علي يديه دون الله تعم فلا بد في العلم بصدق الرسول من تقدم
التوحيد فوقف العلم لصدق الرسول علي العلم بالتوحيد فلو وقف العلم بالتوحيد علي العلم بصدق الرسول لزم
الدور وهو محال قوله تعالى ومتاع الي حين قال فيه وليقع الوعد في وقت هو فيه حكمة وقصد المعتزلة بالحكمة
المصلحة ويزيدون مع ذلك اعتقاد وجوبها ولا واجب علي الله تعم علي ما تقدمت دلائله وانما
التقديم والتاخير راجعان الي مشيئته تعم وربك يخلق ما يشاء ويختار وعلي هذا قام قاطع البرهان قوله تعالى سورة الحج
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى تذهل كل مرضعة عما ارضعت قال فيه والذهول الذهاب عن الامر مع دهشة وهو اعتزال لانه قول
بالعرض وهو محال وعندنا اهل الحق الذهول عرض من اضداد العلم لاستحالة عرو المحل عن الشيء وضده علي ما تحقق برهانه
في المقدمة فلو قلنا ليس في المحل صفة من اضداد العلم زمان الغفلة لزم العرو كما قلناه وهو محال قوله تعالى ومن
الناس من يجادل في الله بغير علم قال فيه وليس فيه اتباع البرهان ولا نزول عن النصفة قال فهو يخبط خبط
عشوا وهو اعتزال لان قصده ممن اشار اليهم اهل السنة والجماعة وهم في الحقيقة اهل البرهان الذي اظهرهم
الله به علي سائر النحل والملل كما تراه والنصفة التي اشار اليها ما يرجع الي مسائل التعديل والتجوير وانه ان لم يشرك
العبد بالله تعم في ادعائه خلق افعاله وينكر القدر الذي اثبته الله تعم والا فلا نصفة وتعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا وقد حققنا ذلك في المقدمة واقمنا دلائل الحق وحقق في ذلك كل ما قاله اهل السنة والجماعة الحمد لله قوله تعالى
ويتبع كل شيطان مريد قال فيه ومارديه رؤسا اهل الاهواء والبدع والحشوية المتقلين بالامامة في دين الله الا
داخلين تحت كل يعني كل شيطان قال دخولنا اوليا قال بل هم اشد الشياطين ضلالا وهو اعتزال والذي اشار اليهم
بالامامة في الدين هم اهل السنة والجماعة وهم اعدي الخلق له لانهم الذين ابطلوا عليه وعلي شيعته المعتزلة اراهم
الفاسدة كما تراه قوله تعالى وكذلك انزلناه ايات بينات قال فيه ومثل ذلك الانزال انزلنا القران كله ايات
بينات قال ولان الله يهدي به الذين يعلم انهم مومنون وهو اعتزال لانه لم يقل يهدي به من خلق ايمانه لانه اراد
ذلك منه وقدره كما اراد الكفر ممن كفر وخلقه في محله بما تقدمت دلائله من قبل والمعتزلي يقول من يعلم
انهم يومنون فقط لا يجعل لله تعم سوي ذلك ومن العبد الخلق والايجاد وان الله تعم فوض اليهم في ان يخلقوا ما
يريدونه وخلاهم لذلك تعم رب العالمين عن ذلك علوا كبيرا لان القول بالتفويض من الله تعم للخلق والتخلية
اشراك بالله وان الشرك لظلم عظيم وقد تحقق في المقدمة في ابطال ما قالته المعتزلة في ذلك ما فيه شفاء
للصدور قوله تعالى ومن يهن الله فما له من مكرم قال فيه ومن اهانه الله بان كتب عليه الشقاوة لما سبق في
علمه من كفره او فسقه وهو اعتزال لانه ايضا يريد ان لا يجعل لله تعم من ذلك الا العلم وكتب الشقاوة في اللوح
لما العبد يستبد به بنفسه عن ربه وهو ايضا راجع الي التفويض والترك وهو نافذ الي الشرك وقد ابطلناه بالدلائل
من قبل قوله تعالى ان الله يفعل ما يشاء قال فيه من الاكرام والاهانة ولم يجعل له تعم ما يشاء من الخلق وهو مقتضي

تعالى

قوله يفعل لحرفة المعتزلة كما تراه لاجل اعتزالهم وشركهم بربهم وسوء ادبهم معه وجهلهم بما وجب له زاد في التجري
علي ربه فقال ولا يفعل من ذلك اي من الثواب والعقاب الا ما يقتضيه عمل العاملين واعتقاد المعتقدين وهو اعتزال
ايضا لانه سد للباب الاعظم الذي شمل الخلق اجمعين وهو فضل رب العالمين وقد قدمنا الدلائل علي شموله للخلق
وبطل الاعتزال والحاد الملحدين قوله تعالى واجتنبوا قول الزور قال فيه لا تقربوا شيئا منه لتماديه في القبح والسماجة
وفيه الاعتزال من حيث ان هذا القبح والعموم فيه بتقبيح العقول لذلك دون الشرع المنقول وقد حققنا الرد
عليهم في المقدمة وبينا ان الشرع هو المعول عليه في ذلك قوله تعالى لا يحب كل خوان كفور رجاحب الموامنين
وخصهم بنصرته لهم ثم قال فيه وجعل العلة في ذلك انه لا يحب اضدادهم وهم الخونة يتحرز فيه من اعتقاد المعتزلة
انه لا يحب اي انه لا يريد وقوع ما وقع منهم وعند اهل الحق معني لا يحب اي لا يكرمهم ولا يسمي ارادته لكفرهم
وخلقه لما وقع منهم محبة لكن ارادة وقوعه لا ارادة تسمي محبة ورضي كما تحقق بيانه في المقدمة بدلائل انفراده
تعم بالخلق قوله تعالى وكذب موسي قال فيه وكذلك وكذب موسى ايضا مع وضوح اياته وعظم معجزاته قال
فاظنك بغيره وهو كلام مستدرك لانه يوهم ان تكون اياته اوضح واعظم من ايات نبينا عليه السلام وليس كذلك
بل معجزات نبينا عليه السلام واياته اعظم والكل بين الا ترى الي القران العظيم وعجائبه واتساع علومه الي ما
سوي ذلك من الايات علي ما مر ذكره في المقدمة قوله تعالى فانها لا تعمي الابصار ولكن تعمي القلوب قال فيه
الذي تعورف واعتقد ان العمي علي الحقيقة مكان البصر اي ضده وهو تغاب الحدقة بما يطمس نورها وهو
اعتزال من حيث اجمل القران فيه فظاهر كلامه في قوله الحدقة فساد البنية التي تشترطها المعتزلة في الادراك
وقد تقدم ابطال ذلك وانما العمي معني من المعاني عرض يضاد الادراك فيحل محله وقد تقدم ابطال ذلك وانما العمي
معني من المعاني سواء بقيت بنية العين وفقد الادراك وخلق ضده بدلا منه او مرض المحل او فقد المحل الرؤية
فقط ولو بقي جوهر فرد اذا يحل واحد يقوم المعني الواحد قوله تعالى ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله
وعده قال فيه وانما يجوز ذلك علي ميعاد من يجوز عليه الخلف والله عز وجل لا يخلف الميعاد ثم قال من حلمه
ووقاره وان يوما عند ربك كالف سنة مما تعدون وفيه الاعتزال ومما يجوز الملائمة في حق الله تعم اما الاعتزال
فلانه قطع بتنفيذ الوعيد مطلقا لاجل ما ورد منه في هذه الاية وهذه الاية انما وردت في الكافرين فلم يلزم
استعمالها في العاصين من المومنين لان الله تعم فرق بين الفريقين فقال ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فيكون
معني الاية ولن يخلف الله وعده لهم بالعذاب اي للذين استعجلوا العذاب ووجب هذا التاويل لهذه الاية لما قام
من الدلائل القطعية علي جواز الغفران للمذنبين بما دون الشرك فهذه الدلائل القطعية هي التي قيدت مطلق قوله تعم
وعده والمطلقات قابلة للتقييد كما ان العمومات قابلة للتخصيص واما قوله من وقاره فلا يجوز اطلاق الوقار
علي الله تعم لانه لم يرد به اذن شرعي والقياس في اسمائه تعم واوصافه غير جائز بل ترجع الي الشرع اما
الكتاب او السنة او الاجماع اختلاف في المتواتر من السنة هو المقبول فقط او يلحق بذلك الاحاد قوله تعالى
القي الشيطان في امنيته قال فيه في امنيته التي تمناها قال اي وسوس اليه وهو اعتزال لان العصمة الثابتة
لهم مانعة من ذلك ومن الغلط في الوحي لقوله تعم وانا له لحافظون والقصة مشهورة قال او تكلم الشيطان بذلك
فاسمعه الناس وهذا الوجه الاخير ممكن ثم لا يقدر ذلك بل ينسخه الحق تعم في الحال لقوله تعم فينسخ الله
ما يلقي الشيطان واتي بالفاء المعقبة من غير مهلة ثم يحكم الله اياته بالتثبت والتحقق قوله تعالى وان الله عليم
حليم قال فيه عليم بدرجات العالمين ومراتب استحقاقهم وقد بينا من قبل انه لا يستحق احد علي الله تعم شيئا
بالدلائل القطعية قوله تعالى ان الله لطيف خبير قال فيه خبير بمصالح الخلق ومنافعهم يتحرز من قول المعتزلة

بوجوب ذلك وانما خرج عن ذلك فليس من فعله تعالى عن ذلك كبيرا وقد تقدم ابطال قولهم قوله تعالى وان جادلوك
فقل الله اعلم بما تعملون قال فيه فان الله اعلم باعمالكم وبقبحها وما تستحقون عليها من الجزاء بحرز من اعتقاد
المعتزلة ان هذا القبح عقلي وكذلك الاستحقاق وانما هما شرعيان على ما تقدم بيانه ثم بعد ذلك وكيف يخفى عليه
وحفظ عليه اسر قال لان العالم الذات لا يتعذر عليه فقوله العالم الذات اعتزال لان المعتزلة تنفي الصفات
ويقولون علمه تعالى بذاته وكذلك قدرته من غير صفة علم ولا قدرة وقد تحقق الرد عليهم في المقدمة وعلم
بتلك الدلائل القطعية التي قدمنا ذكرها ان الله تعالى عالم بعلم قادر بقدرة وكذلك سائر الصفات المعنوية قوله تعالى
ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له قال فيه لن اخت لا في نفي المستقبل الا ان لا تنفيه
نفيا موكدا فيحترز من اجمالهم لهذا التاكيد ويحمل على تاكيد حصول النفي لا دوام النفي وتابيده لان اعتقاد هذا
الوجه اعتزال لان المعتزلة قالوا ذلك في قوله تعالى لن تراني فاجاب اهل الحق هناك بما قاله سيبويه امام
صناعة اللسان قال لن لنفي سيفعل قالوا وسيفعل للمرة الواحدة فلن لنفي المرة الواحدة ويفعل المخبر بها بعد
ذلك ما يشاء من نفي او اثبات اذا كان فعلا لما يشاء وهو الله تعالى لا غيره هذا حكم لن ثم ينظر الى المنفي بها فان كان
محالا تابد من دليل من خارج لا من نفس لن كما في هذه الاية ومعنى قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وان كان جائزا
كان فيه فعل ما تقدم بيانه ثم وصف الزمخشري علم الله تعالى بالاحاطة بالمعلومات عن اخرها فقوله عن
اخرها غلط منه اذ لا اخر لمعلوماته تعالى لانها لا نهاية لها ولو كان لها اخر لكانت متناهية وهو خ
بما تحقق من البراهين القطعية في المقدمة والحمد لله سورة المومنون
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى قد افلح المومنون قال فيه في وصف المومن قولين احدهما من نطق بالشهادة مواطئا قلبه لسانه
والاخر انه صفة مدح لا يستحقها الا البر التقي دون الفاسق وهذا الثاني اعتزال وباطل بما تحقق من الدلائل في
على بطلانه والباطل لا يجتمع الحق فيقال فيهما قولان ثم ان علم اصول الدين وقواعد العقائد ليست بمسائل
قولين لان المصيب فيهما واحد قطعا فبطل قول الزمخشري هنا واعتزاله ولم يوجد تدليسه بوجه مع الحق حتى
يتفق له وهيهات فلم يتفق الباطل ابدا ولن يجد الحق ابدا حتى تقوم الساعة قوله تعالى والذين هم للزكوة فاعلون
قال فيه لانه ما من مصدر الا يعبر عن معناه بالفعل قال ويقال لمحدثه فاعل وفيه الاعتزال من حيث قال المحدث
ولم يذكر ان الفعل المنسوب الى المخلوقين انما هو على جهة الكسب لا على جهة الاحداث والخلق وانما ذلك
الى الله تعالى فينسب الفعل الى العبد مجازا والى الله حقيقة ذكره الشيخ ابو الحسن الاشعري ره في كتاب ايضاح
البرهان له لان الفاعل حقيقة من ابرز الشيء من العدم الى الوجود وذلك صح على الخلق كما تقدم بيانه ثم قال
الزمخشري والتحقيق فيه انك تقول من فاعل هذا فيقال لك فاعله الله او بعض الخلق ولم يعرف الضر وهو اعتزال
ولا فاعل على الحقيقة الا الله قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون قال فيه جعل الاماتة التي هي اعدام الحياة
وهو اعتزال والموت عند اهل عرض يضاد الحياة على ما تقدم دليله قوله تعالى تجري باعيننا قال فيه بحفظنا
ورد ذلك الى الافعال واضرب عن ذكر الصفات وهو اعتزال لنفي المعتزلة الصفات وعند اهل الحق تجري باعيننا
اي بمرأى منا وابصار وهو تعلق صفة الروية والتكثير للتعظيم وقد قامت دلائل ثبوت الصفات في المقدمة
دلائلها قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا قال فيه وايجاب الحكمة ان يعرفوا لا محالة لما عرف من المصلحة
في اغراقهم والمفسدة في استبقائهم وهو اعتزال لان الحكمة عند المعتزلة هي رعاية المصلحة وذلك غير
جائز كما تقدم دليله وقوله عرف اطلاق غير جائز على الله تعالى وانما فعل تعالى من ذلك ما شاء ولم امهالهم

لو نشاء

لو شاء قوله تعالى فاخذتهم الصيحة بالحق قال فيه بالوجوب لانهم قد استوجبوا الهلاك وهو اعتزال لان
المعتزلة يعتقدون انهم استوجبوا ذلك على الله تعالى عقلا وانما حصل ذلك عند اهل الحق بالشرع قوله تعالى يا
ايها الرسل كلوا من الطيبات قال فيه وهذا النداء والخطاب لنبينا عليه السلام على ظاهره قال وكيف والرسل
انما ارسلوا متفرقين في ازمنة مختلفة وانما المعنى الاعلام بان كل رسول في زمانه نودي بذلك وهو اعتزال
لانه بناه على ان النداء صوت وحرف في جسم ويشترط له سامع موجود وذلك كله غير مشترط عند اهل الحق
وغفلت المعتزلة في هذه المسألة عن اصلها وهو تعلق الخطاب القديم وهو كلام الله تعالى الواجب ثبوته في
الازل بالمخاطبين وهم معدومون اجمعين على تقدير وجودهم وهذه الاية عبارة من ذلك الخطاب الذي تعلق
ازلا على ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى ولا نكلف نفسا الا وسعها قال فيه يعني هذا الذي وصف
به الصالحين غير خارج من حد الوسع والطاقة قال وكذلك كل ما كلفه عباده قال واراد ان الله تعالى لا يكلف
الا الوسع وهو اعتزال وقد حققنا بيان مسئلة ما لا يطاق في المقدمة وبينا جواز التكليف به عقلا وورود
التكليف به شرعا ووقوعه في مواطن وعلى اوجه مختلفة وبينا تاويل هذه الاية وما في معناها وان ما لا يقبل
التاويل منها فهو اعلام بالفضل والمنة والرفع بعد الوقوع والرفع من وجه يشق لا من وجه يتحقق فيه التوحيد
والعز لله كي رود الا وامر على المامورين وافعالهم غير حاصلة اذ لا يطلب الحاصل فقد رم عليها غير حاصلة
لان العرض يستحيل بقاؤه زمانين قوله تعالى وهم لا يظلمون قال فيه ولا يظلم احدا من خلقه ولا يحطه دون
درجته وهو اعتزال لان حقه الذي ذكر ودرجته يستوجبها عند المعتزلة من ذاته وفعله دون قدرة ربه
تعالى عن قولهم ودرجته عند اهل الحق بالشرع وحقيقة الفضل لان الله تعالى خالق اعمال العباد قوله تعالى وانك
لتدعوهم الى صراط مستقيم قال فيه بان الذي ارسل اليهم رجل معروف الى قوله خليق بان يجتبى للرسالة فقوله
رجل موجب الادب معه عليه السلام ان يقول نبي ورسول عوض رجل وقوله خليق بان يجتبى اعتزال
لانه يقصد بذلك انه عليه السلام تاهل لذلك بنفسه فاعطاه الله كالمقابل له بما لم يهيئه له والحق ان الله تعالى
هو الذي اهله اولا واعطاه ثانيا الرسالة وما اعد له على ما تقدمت دلائله قوله تعالى اذا لذهب كل اله بما
خلق الاية ذكر فيه كلاما كانه يستدل به على الوحدانية باحوال ملوك الدنيا كما قدمه في قتل عبد الملك بن
مروان للاشدق وهي حيلة من الزمخشري ومن شيعته المعتزلة عن ذكر دلالة التمانع لانها تبطل مذهبهم
كما تقدم بيانه قوله تعالى فمن ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون قال فيه الموازين جمع موزون وهي
الموزونات من الاعمال فصرف الميزان عن ظاهره وهو اعتزال لان المعتزلة تنكر الميزان الحسي وتتاول
ذلك لغير ضرورة وهو الحاد في الدين وقد حققنا مسئلة الميزان في المقدمة بدلائلها قوله تعالى قالوا
ربنا غلبت علينا شقوتنا قال فيه والشقاوة سوء العاقبة التي علم الله انهم يستحقونها بسوء اعمالهم يحترز فيه
من اعتقاد المعتزلة ان استحقاقهم لذلك عقلي ومن ذواتهم دون قدر سابق فيهم وهو اعتزال واعتقاد
ضلال والتفسير على مذهب اهل الحق هو ان يكون قولهم غلبت علينا شقوتنا اي المضرة اللاحقة في
العاقبة ذكره ابن فورك في تفسيره وكان قولهم وكنا قوما ضالين اعترافا باكسابهم الموصلة لهم الى تلك
المضرة ولكن اعترفوا في الاخرة وقت الاضطرار ولا ينفع الاعتراف يومئذ كما حكم تعالى والخالق لذلك كله والمقدر
هو الله تعالى على ما تقدمت دلائله القطعية قوله تعالى افحسبتم انما خلقناكم عبثا قال فيه اي ما خلقناكم
للعبث ولم تدعنا الى خلقكم الا حكمة اقتضت ذلك يحترز فيه من ان الله تعالى يفعل لاجل الدواعي التي تدعوه
الى ما يفعل من المصلحة التي توجبها المعتزلة ويسمون ذلك حكمة وقد تقدم ان الله تعالى لا يفعل

بالدواعي ولا يترك بالصوارف بالدليل القطعي فيتامل ذلك في المقدمة سورة النور
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى الزانية والزاني ذكر فيه حديثا مرسلا في ذم الزنا وما فيه خصال الذم والاهانة وذكر منها انه ينقص
العمر وان الخلود في النار ولم يتاول شيئا من ذلك وترك تاويل ذلك لتمسكه في مذهبه بظاهره ولو صح هذا
الحديث لوجب تاويل نقص العمر بمعنى قلة البركة والا فالعمر المقدر في الازل بالارادة القديمة لا يزيد ولا ينقص
في اللوح المحفوظ اي كتب انه لم يزن مثلا فله مائة سنة وان زنى فله خمسون سنة وقد علم الله تعالى ما يكون من
ذلك وارادة فلا تبديل للارادة و العلم ويتاول الخلود بمعنى البقاء الى امد لاجل ما تواتر وصح من
خروج كل من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ولو مرة واحدة في عمره من النار قوله تعالى وتقولون بافواههم
قال فيه فان قلت ما معنى بافواهكم والقول لا يكون الا بالفم وهو اعتزال لان المعتزلة تنكر الكلام النفساني وقد
تقدمت دلايل ثبوته ثم ذكر بعد ذلك الكبيرة موجبة للعقاب وهو اعتزال وقد قدمنا ايضا دلائل جواز الغفران
حتى لاصحاب الكبائر مما دون الكفر مع الخوف عليهم من العقاب وبينا ان الوجوب متى وجب شيء فليس الا بالشرع
دون العقل قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم قال فان قلت كيف جاز ان يكون امراة النبي كافرة كامراة نوح
ولوط ولم يجز ان تكون فاجرة ثم قال ما مقتضاه ان الزنا منفر والكفر كان عند الكفار غير منفر وهو اعتزال مبني
على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلنا القول به من قبل قوله تعالى والله عليم حكيم قال فيه عالما بكل شيء
فاعلا لما يفعله بدواعي الحكمة وهو اعتزال وقد قدمنا بيان ان الله تعالى لا يفعل بالدواعي والحوامل بل يخلق ما
يشاء ويختار قوله تعالى ومن يتبع خطوات الشيطان فانه يامر بالفحشاء والمنكر قال فيه والمنكر ما تنكره النفوس
فتنفر عنه ولا ترتضيه وهو اعتزال وقد قدمنا بيان ان المنكر ما ينكره الشرع وليس للعقل في ذلك مجال //
قوله تعالى ولكن الله يزكي من يشاء قال فيه ولكن الله يطهر التائبين بقبول توبتهم اذا محضوها ولم يجعل
للمصر حظا في التطهير بالغفران وهو اعتزال واعتزال اخر وهو انه لم يذكر ان الله يزكي من يشاء بخلق
الايمان والتوبة في محله وهو اعتزال ايضا وقد بينا من قبل صحة الغفران للمصر وانه تعالى خالق اعمال المخلوقين
قوله تعالى لعنوا في الدنيا والاخرة قال فيه جعل القذفة ملعونين في الدارين ولم يتاول ذلك بشيء وهو
اعتزال لان مطلق لعنتهم في الاخرة متاولة بتقييدها بما علم من خروج كل مومن من النار فلعنهم الى امد
لا الى ابد قوله تعالى يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق قال فيه يوفيهم جزاءهم الحق الواجب الذي هم اهله
وهذا الحق عند المعتزلة عقلي وعند اهل الحق شرعي كما تقدم بيانه قوله تعالى لعلكم تذكرون قال فيه
ارادة وهو اعتزال ولو كان ارادة لما وقع غير ذلك حتى ان لا يكون كافر ولا غافل وهو باطل فلم يبق الا انه
بمعنى لتكونوا انتم على ترج لذلك او يترجاه لكم انبياؤنا واولياؤنا قوله تعالى وتوبوا الى الله جميعا قال فيه
وصى المومنين جميعا بالتوبة والاستغفار وبتاهيل الفلاح اذا تابوا ولم يجعل للمصر تاهيل فلاح وهو
سد الباب في وجوههم وهو اعتزال وقد بينا جواز الغفران لهم قوله تعالى ان يكونوا فقراء يغنهم الله
من فضله ان شاء قال فيه ينبغي ان تكون شريطة الله غير منسية في مثل هذا وهي مشيئته ثم قال ولا يشاء
الحكيم الا ما اقتضته الحكمة وما كان مصلحة واعتقاد المعتزلة في هذه المسئلة المصلحة الوجوب وقد قدمنا
دلائل انه لا يجب على الله تعالى شيء من ذلك ولا من غيره بما فيه كفاية قوله تعالى فان الله من بعد اكراههن غفور
رحيم قال فيه لهم ولهن ان تابوا ولم يجعل للمصر حظا في المغفرة وهو اعتزال وقد قدمنا جواز المغفرة له قوله تعالى
احسن ما عملوا قال فيه يجزيهم ثوابهم مضاعفا قال ويزيدهم على الثواب تفضلا ثم قال وكذلك الحسنى
وزيادة

وزيادة عليها من التفضل قال وعطاء الله تعالى اما تفضل واما ثواب واما عوض يعني الالام ثم قال والله
يرزق ما يتفضل به بغير حساب فاما الثواب فله حساب لكونه على حسب الاستحقاق وهذا كله اعتزال لجعله
الزيادة تفضلا غفلة منه عن ان الثواب ايضا تفضل كما بيناه وقوله وكذلك الحسنى وزيادة وكذلك الرد
عليه ايضا بما علم من ان الحسنى بالفضل يثلث والعمل علامة والزيادة رؤية الله تعالى فسكوته عن هذا التفسير
الذي عليه اكثر المفسرين اعتزال ايضا لان المعتزلة ينكرون رؤية الله تعالى وقد تقدمت دلائل صحتها //
ووقوعها في المعاد لنبينا عليه السلام ليلة المعراج وتقسيمه عطاء الله تعالى واخراج قسمين منه عن الفضل
اعتزال وقد قدمنا بيان انه فضل كله ولا استحقاق عليه لشيء البتة والالام وقعت بعدله في ملكه فلم يجب
عليه لاهلها عوض والاستحقاق عليه على ما تحققت براهينه في المقدمة قوله تعالى كسراب بقيعة
قال فيه شبه ما يعمله من لا يعتقد الايمان ثم قال ولا يتبع الحق التي لحسنها تنفعه عند الله تعالى وتنجيه من
عذابه ثم قال ثم يخيب في العاقبة امله فاجمل في هذه الاية العاصي مع الكافر وهو اعتزال لانه تكفير //
بالذنوب وقد ابطلنا على المعتزلة القول بذلك وانما هذه الاية في الكافرين فقط بنص قوله تعالى فيها
مثل الذين كفروا بربهم اعمالهم كسراب بقيعة فتامل رحمك الله غلبة الهوى على الزمخشري وشيعته المعتزلة
حتى انتهى امرهم الى تحريف القران وتدليس قواعد الدين وادخال عصاة المومنين في احكام الكافرين بغير
بصيرة ولا دليل قوله تعالى ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور قال فيه ومن لم يوله نور توفيقه
ولطفه ولم يقل بخلق ايمانه ومعرفته بربه وخلق طاعته لان المعتزلة تحرف هذه الحقائق الى اللطف ثم
لا يرجعون في اللطف الا الى تلبيس دون حقيقة معلومة لاجل انهم يزعمون ان اعمالهم من خلقهم وان
توفيق الله لهم ولطفه تابع لما يفعلونه ولو كان ذلك لما احتاجوا الى لطفه لانه تحصيل للحاصل تعالى الله
عن قولهم ثم قال وهذا الكلام مجراه مجرى الكنايات قال لان الالطاف انما ترد في الايمان والعمل قال او كونهما
مترقبين قال الا ترى الى قوله والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقوله ويضل الله الظالمين وهذا
ايضا اعتزال لان جعله الاية كناية اي ليست على ظاهر لفظها لان الكناية ما قصد به المتكلم العدول عن ظاهر
كلامه والتاويل ما قصد به السامع اخراج الكلام عن ظاهره فان كان لموجب كان صحيحا والا كان باطلا وحمل
المعتزلة هذه الاية ان المتكلم لم يرد ظاهرها باطل لان الاصل في الممكنات القبول للهدى والضلال والخلق
في الجانبين معلوم ببداهة العقول ومنكر هذا تسقط مكالمته فانبنى على هذا الاصل العظيم ان الاية //
ليست بكناية ولا متاولة بل على حقيقتها ومن لم يجعل الله له نورا بالقسمة الازلية والقدر السابق وتنفيذ
اختراع قدرته في اللاحق على ما قامت براهينه القطعية من قبل فما له من نور في الدنيا بالطاعات ولا في
الاخرة بالمثوبات في الدرجات فالهداية من الله تعالى بهذه البراهين سابقة لايمان المومنين وطاعاتهم
اذ لولا هداه تعالى لهم ما كان من ذلك من شيء كما قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد
ابدا الاية ويجب حمل قوله تعالى والذين جاهدوا فينا الاية على انهم بجهادهم الذي سبقت لهم من الله سابقة
تقديره لهم وخلقه في محالهم لنهدينهم سبلنا اي لنثبتهم على ديننا في الاجل فجعل تعالى فضله السابق علامة
على كرمه وجوده اللاحق فله الفضل اولا واخرا وله الحمد في الاولى والاخرى وكذلك في طرف الضلال
فهو الخالق للكل ومقدره على ما تحققت براهينه في المقدمة قوله تعالى الم تر ان الله يزجي سحابا
قال فيه وانه يقسم رحمته بين خلقه على ما تقتضيه حكمته ويريد بالحكمة المصلحة على الوجوب وقد قدمنا
انه لا يجب على الله تعالى شيء وانما قسم ذلك بمشيئته على ما قامت براهينه قوله تعالى والله خلق كل دابة

من ماء قال فيه نكر الماء لان المعنى انه خالق كل دابة من نوع من الماء مختص بتلك الدابة قال او خلقها من ماء مخصوص وهو النطفة ثم خالف بين المخلوقات فهذا القول الثاني صحيح والاول باطل لانه رجوع الى الجواهر وان فيها ما هو لنفسه يصلح لشيء دون شيء وهو يشير الى مذهب الطبايعيين وقد قامت الدلائل على تماثل جواهر العالم في الحد والحقيقة وتماثل اجسام الماء معلوم ايضا في الحسية وتماثل الجواهر الافراد كذلك وتماثل الاعراض حتى كانت العرب تقول اشبه شيء من الماء بالماء ثم يخصص تعالى بارادته وقدرته ما شاء من ذلك بما شاء ولذلك قال تعالى بعد تقسيم اشكال ما خلقه من الحيوانات من الماء فمنهم من يمشي على بطنه الاية يخلق الله ما يشاء بعد تعلق مشيئته بتخصيص تلك الاشكال وليس للماء في ذلك من شيء ولا لتماثلت اشكالها لتماثل الماء قوله تعالى وما اولئك بالمومنين قال فيه دلالة على انهم ليسوا بالمومنين الذين عرفتهم التائبون المستقيمون وهذه الاية نزلت في المنافقين الكافرين فليتحرز من اعتزال الزمخشري فانه يريد بكلامه هنا ان يدرج معهم عصاة المومنين وقد اقمنا من قبل دلائل ابطال ذلك قوله تعالى ليحكم بينهم قال فيه وقرئ ليحكم بينهم على البناء للمفعول وفسره بان معناه ليفعل الحكم فرد الحكم على هذه القراءة راجعا الى الافعال فرارا منه من اثبات الكلام القديم لان المعتزلة تنكره وقد دللنا على اثباته ولا ضرورة لتاويله الى هذا القصد الاعتزالي بل يحمل على هذه القراءة ليسمع الحكم بكلام الله المحكوم فيهم او ليعلموا ذلك ان تصيبهم فتنة قال فيه محنة ورده الى محن الامام في ظاهر كلامه وعند اهل الحق فتنة اي في دينهم يخلق الله لذلك في قلوبهم اذ لا خالق سواه ويكون ذلك من جملة عقابهم على مخالفة امره

سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى تبارك الفرقان قال فيه مفرقا مفصولا ولم يقل مفرقا بين الحق والباطل وانما عدل عن ذلك لقصد اعتزالي لانه يشير بما قال الى القول بخلق القران وقد تقدم الرد عليه في ذلك في المقدمة قوله تعالى وخلق كل شيء فقدره تقديرا ذكر فيه الخلق ونكب عن ذكر القدر السابق وهي ارادة الله تعالى القديمة لان المعتزلة ينكرونها ولذلك سموا قدرية وانما قال خلق كل شيء مراعاة التقدير والمعتزلة اي حمله على مقدار فاشار الى مقدار الشيء وتسويته ومراعاة العلم بها فقط وقد قدمنا من قبل الرد عليهم في انكار القدر ودللنا على وجوبه لله تعالى قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون قال فيه لا يقدرون على شيء من افعال الله تعالى ولا من افعال العباد فيتحرز من اعتقاده هنا ان افعال العباد خلق لهم وليس كذلك وانما لهم الكسب فقط ما حققنا الرد على المعتزلة في هذه المسألة في المقدمة قوله تعالى انظر كيف ضربوا لك الامثال قال فيه واخترعوا لك تلك الصفات والاختراع بمعنى الايجاد ليس الا لله تعالى ثم قصر العرف الشرعي هذا الاطلاق على افعال الله تعالى دون كسب المخلوقين قوله تعالى وادعوا ثبورا كثيرا قال فيه فقال لهم ذلك وان لم ثم قول وهو اعتزال لانه انكار لكلام الله تعالى وتاويل لغير ضرورة فكان تحريفا والحادا في الدين قوله تعالى كانت لهم جزاء ومصيرا قال فيه وانما قيل كانت لان ما وعده فهو في تحققه كانه كان مكونا في اللوح وهو اعتزال لان في كلامه ان النار لم تخلق بعد وقد رددنا على المعتزلة في هذه المسألة من قبل وبينا ان الجنة والنار مخلوقتان معدتان بالاجماع ثم قال والوعد والموعود اي كان ذلك موعودا واجبا على ربك انجازه حقيقا ان يسال ويطلب قال لانه جزاء واجر مستحق وهو اعتزال ايضا ولا واجب على الله تعالى في الحقيقة كما قدمناه من بيان استحالة ذلك ولا يستحق احد عليه تعالى شيئا وانما سال ذلك الملائكة والناس في دعواتهم من غير وجوب قوله تعالى ءانتم اضللتم عبادي هؤلاء تكلم عليه بما مقتضاه ان هذا السوال عن هذا الاضلال الواقع ليس عن وقوعه بل عن متوليه ثم قال وفيه كسر بين القول من يزعم ان الله

يضل

يضل عباده على الحقيقة حيث يقول انتم اضللتم ام هم ضلوا بانفسهم قال فيتبرون من ضلالهم وجعل قوله تعالى يضل من يشاء مجازا قال ولو كان على الحقيقة لكان الجواب بل انت اضللتهم ثم اخذ يذكر وجها لان يصح كون اضلال الله تعالى مجازا فقال وقولهم اضل البعير في معنى جعله ضالا قال لما كان ذلك بتفريط من صاحبه اي تركه له قال قيل اضله سواء كان منه فعل او لم يكن فيريد الا بجعل الله في اضلالهم الا تركهم وما يعملون لانفسهم بانفسهم وكل هذا اعتزال وقد علم بالبراهين المحققة في المقدمة ان الله تعالى هو الخالق لجميع اعمال العباد ظاهرها وباطنها فهو الذي يضل من يشاء حقيقة بخلق كفرهم وضلالهم والاضلال المنسوب الى الخلق في هذه الاية وغيرها انما هو التزيين والدعوة الى الكفر فقط وكسب الضلال باضلال نفسه من غير خلق ولا ايجاد وذلك كاضلال فرعون قومه في قوله تعالى واضل فرعون قومه فسوال الله تعالى في هذه الاية واعتذار المسولين انما هو عن هذا المكتسب لهم من الدعوة والتزيين وكسب الضالين لضلالهم في محالهم لا عن الخلق والاختراع المستحيل صدوره من المخلوقين وقولهم سبحانك اي انت المنزه عن ما دعوه لك من الشركاء وذكرهم النعم لان المنعم حقيقة ثم ما فيه من باب الادب مع الله تعالى في الاطلاق في اضافة الجميل اليه لانه اهله واضافة المخالفات الى المخلوقين لانهم مكتسبون لها على وجه مخالفة امر الامر ولم يقبح من الله تعالى خلقها لانه تعالى لم يخالف بها امر امر ومن وجه مخالفة الامر فيجب لا من صفات انفسها ووجودها على ما تحققت هذه القواعد كلها في المقدمة والعمدة التي تدور عليها هذه المسائل كلها ما علم بالبراهين القطعية الشرعية والعقلية من انه لا خالق لشيء من المخلوقات الا الله فيجب تاويل كل ما عارض ذلك لان القطعي لا يصح الخروج عنه لذي عقل سليم قوله تعالى ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا جمع فيه باعتزاله بين الكافر والعاصي لان لفظة من من الفاظ العموم ولو سلمنا له العموم وان المراد بهذه الاية عمومها في كل ظالم لم يصح له اعتزاله من التسوية لان عذاب جهنم كبير لكن من هذا الكبير ما هو الى الابد وهو عذاب الكافرين والى امد وهو عذاب العاصين بما تقدم من الدلائل القطعية المقتضية لذلك قوله تعالى لولا انزل علينا الملائكة او نرى ربنا اشار فيه الى مسالة الرؤية وقرن بين هؤلاء وقوم موسى في سوالهم الرؤية فيتحرز من اعتزاله في انكار رؤيته تعالى وقد تقدم ذكر هذه المسالة ودلائل اهل الحق فيها بما فيه شفاء للصدور وتقدم ايضا ذكر ارسال الملائكة والاشارة الى ان ما لم يقع من ذلك ومن كل ممكن في العقل فانما ذلك بمشيئة الله تعالى قوله تعالى او يلقى اليه كنز الاية قال فيه اعطيناك نحن من الاحوال ما يحق لك في حكمتنا ومشيئتنا ان نعطي وهو اعتزال لانه يشير الى ان الخلق يجب لهم لذواتهم وصفاتهم اشياء على خالقهم تعالى عن ذلك وقدمنا الدلائل القطعية على انه لا يستحق احد على الله تعالى شيئا لا بموجب يوجب عليه ولا من ذواتهم يجب لهم شيء بما علم من ان الممكن لمعقوليته قابل والرب تعالى مخصص فكل ما اعطاه لنبينا عليه السلام فبفضل منه من غير استحقاق لان اصل العالم العدم وقبول الممكنات لسائر اوجه الجواز والامكان وهذا معلوم بضرورات العقول على ما تقدم بيانه وكذلك كل ما اعطى جميع الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين فبفضله ولولا فضل الله عليكم ورحمته قوله تعالى وجعل بينهما برزخا وحجرا محجورا قال فيه حائلا من قدرته كقوله عز وعلا بغير عمد ترونها قال بغير عمد مرئية قال وهو قدرته يتحرز فيه من قوله بغير عمد مرئية لان عند المعتزلة ليس كل موجود يصح ان يرى وقد تقدم بيان ان كل موجود يصح ان يرى فالقدرة يصح ان ترى بالبرهان القائم على ذلك المتقدم الذكر فيحمل قول من قال من المفسرين على غير عمد مرئية اي مرئية لنا الان مع جواز رؤيتها ويحمل قوله حائلا من قدرته على معنى بقدرته قوله تعالى في ستة ايام قال فيه واما الداعي الى هذا العدد دون سائر الاعداد وهو اعتزال لان المعتزلة تبني صدور افعال الله تعالى واحكامه على الدواعي والصوارف فيجعلونه محكوما عليه في ذلك كله

وقد ابطلنا عليهم ذلك بالدلائل القطعية وبينا انه لا يجب عليه رعاية مصالح الخلق وبينا وقوع ذلك في صنعه تعم بعزه وملكه في ابقاء الكافرين مع قدرته على ايمانهم قبل كفرهم مع العلم بوجوب حكمته وعلمه فبطل الاعتزال والقول بالداعي والصارف في حق الله تعم ثم قال ومن ذلك عليها تسعة عشر وعدا اشياء كثيرة مما نصه تعم بعدد دون عدد واهل الحق يقولون في ذلك كله بالمشيئة الربانية لا بداع ولا صارف لان ذلك باطل بقطعيات الدلائل قوله تعالى تبارك الذي جعل في السماء بروجا الجعل هنا عند المعتزلة بمعنى التصيير وعند اهل الحق بمعنى الخلق وهو الحق لان قول المعتزلة هنا يشير الى مذهب اسلافهم الفلاسفة وهو القول بقدم العالم ولان المعتزلة ايضا يقولون بان الاشياء كانت في العدم ذواتا وحقايق وهو عين القول بقدم العالم وقد تحقق في المقدمة ابطاله بما فيه كفاية والحمد لله قوله تعالى فانه يتوب الى الله متابا قال فيه الى الله الذي يعرف حق التائبين ويفعل بهم ما يستوجبون وهو اعتزال لانه اطلق في حق الله تعم يعرف وهو ممنوع شرعا ويقال في حقه تعم يعلم وقد بينا ان الثواب فضل منه تعم وانه لا يستوجب احد عليه شيئا قوله تعالى ويلقون فيها تحية وسلاما قال فيه التحية دعاء بالتعمير والسلام دعاء بالسلام قال بمعنى ان الملائكة يحيونهم ويسلمون عليهم او بعضهم على بعض ولم يذكر سلام الله تعم عليهم بكلامه القديم بمعنى التحية والاكرام وبمعنى اعطاء الامن وتركه لذكر ذلك اعتزال لان المعتزلة ينكرون كلام الله تعم وقد قدمنا دلائل وجوبه قوله تعالى قل ما يعبؤا بكم ربي لولا دعاؤكم قال فيه ولولا عبادتهم لم يكترث بهم البتة فيتحرز هنا من اعتقاد المعتزلة ان هذا يجب عندهم عقلا والحق في ذلك ان ذلك شرعي ولو شاء تعم لنعمهم من غير عبادة تقدمت ولادخلهم الجنة ابتداء لكن سبق قدره بما اخبر به تعم من ذلك

سورة الشعراء

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى تلك ايات الكتاب المبين قال في المبين الظاهر اعجازه وصحة انه من عند الله قال والمراد به السورة او القران قال والمعنى ايات هذا المولف من الحروف اشارة الى العبارة ولم يذكر الكلام القديم انه كتاب بمعنى انه مكتوب والمكتوب ليس هو الكتابة كما ان المذكور ليس هو الذكر واشارته بذكر التاليف والحروف المبسوطة الى القول بخلق القران وان عنى العبارة لكن الدرك يدخل عليه وعلى شيعته المعتزلة من وجهين الاول انكارهم الكلام القديم والثاني اطلاقهم واشارتهم بالتركيب والنظم والابتداء والانتهاء والافتتاح والاختتام كما بدا به في اول كتابه كل ذلك يشيرون به وكذا من يتبعه ويقتدي بكلامه الى القول بخلق القران وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته تصريحهم واشارتهم الى ذلك في المقدمة بما فيه كفاية وبينا ان كل لفظ واطلاق يوهم القول بخلق القران فانه ممنوع بالاجماع لان كلام القديم هو القران الحقيقي وما عدى ذلك عبارة عنه فما اوهم من الكلام والاطلاق خلق القديم فهو ممنوع اطلاقه ومعناه قوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء اية قال فيه اية ملجئة الى الايمان كما نتق الجبل فوق بني اسرائيل وله في هذا الكلام قصدا اعتزالي لان عنده قد شاء انزال الايات المعجزات وهي ايات القران لكي يحصل ايمانا مكتسبا بالنظر فلا يبقى ان يدخل ان نشأ الا على اية ملجئة وليس في هذه الملجئة عندهم حكمة فلذلك لم يشاها وقد ابطلنا عليهم هذا بان ما ليس فيه حكمة عبث عندهم وهو على الله تعم محال لا يصح اصلا ان يقال ان نشأ كما لا يصح ان يقال ان يشا الجمع بين الضدين فبطل معنى الاية على مذهبهم وكل كلام يؤدي الى ابطال الحق فهو الباطل فانما معنى هذه الاية عند اهل الحق ان نشأ لانه يصح ان ننزل عليهم اية نخلق لهم العلم اليقيني عندها حتى لا يتخلف احد منهم عن الايمان بما نخلق لهم في محالهم عند ظهور تلك الاية لكنه تعم ان يثبتهم على ذلك الايمان لان عند دليل وهي تلك الاية ويجوز ان لا يجعل لهم على ذلك ثوابا اذ

لا يجب

لا يجب عليه ثواب ولا عقاب وانما يرجع في ذلك الى ما اخبر به تعم من تلك الجائزات فلم يمنع من ذلك مانع سوى المشيئة ولو شاء لكان كما هو ظاهر الاية من غير تحريف ولا تبديل لان الاخبارات الشرعية على حقائقها مطابقة للحقائق العقلية ودقائقها قوله تعالى وما ياتيهم من ذكر من الرحمن محدث الا كانوا عنه معرضين قال فيه اي ما يجدد الله لهم بوحيه من عظة وتذكير الا جددوا اعراضا فيحتمل من قوله وما يحدث من عظة وتذكير فان الذكر هو القران وهو ابدا يشير بمثل هذا الى القول بخلقه ولا يذكر شيئا من التاويل الذي يجب ذكره في تفسير هذه الاية وما كان بمعناها وان يرد المحدث الى العبارات دون المعبر عنه وهو الكلام القديم فاجمال الكلام في مثل هذا اعتزال وايهام للقول بخلق القران وذلك لا يصح كما تقدم بيانه قوله تعالى وما كان اكثرهم مؤمنين قال فيه وقد علم الله اكثرهم مطبوع على قلوبهم غير مرجو ايمانهم وكونهم كذلك عند المعتزلة من ذواتهم لا بتخصيص خالقهم وقد ابطلناه عليهم بامكان ايمانهم عقلا وانما امتنع لغيره وهو تعلق ارادته تعم بضده وهو خلقه تعم لكفرهم مقارنا لقدرتهم الحادثة فكانوا لذلك مكتسبين فكانوا لاجل ذلك مذمومين شرعا والطابع من قبل الحق تعم لانه الخالق وحده كما تقدمت دلائله من قبل قوله تعالى وان ربك لهو العزيز الرحيم قال فيه الرحيم لمن تاب وهو اعتزال وقد قدمنا دلائل انه تعم رحيم لمن تاب ولمن شاء من المصرين بالغفران وان ذلك مرجو لهم بدلائل الشرع القاطعة قوله تعالى من كل زوج كريم قال فيه لان الحكيم لا يفعل فعلا الا لغرض صحيح وحكمة بالغة وقد قدمنا بيان استحالة الاغراض على الله تعم واستحالة ان يجب عليه شيء من مصلحة ولا من غيرها قوله تعالى وفعلت فعلتك التي فعلت وانت من الكافرين قال فيه فان الله عز وجل عاصم من اراد ان يستنبئه اي ان يجعله نبيا من كل كبيرة قال ومن بعض الصغائر وهي المنفرة ومبنى هذه المسئلة عند المعتزلة على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلناه وبينا ان التحقيق عصمتهم من الكبائر ومن جميع الصغائر قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين قال فيه من الجاهلين وهو اعتزال وخطا لانه عندهم من الصغائر التي لا تنفر واما انه خطا فلان الصغائر التحقيق عصمتهم منها على ما تقدم بيانه ثم قال او الذاهبين عن الصواب وليس هذا القول بصواب ايضا لما تقدم ثم قال او الناسين ان تضل احداهما اي تنسى وهذا هو الصحيح قوله تعالى قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين قال فيه فاجاب بما يستدل به عليه السلام من افعاله الخاصة ولا اعتزال فيه من حيث جعل لله تعم افعالا خاصة اي خاصة به لان المعتزلة يدعون خلق افعالهم وقد تقدمت دلائل انفراده تعم بخلق جميع المخلوقات فكل الافعال خلقه لا بعضها ثم قال بعد ذلك استدلالا بافعاله الخاصة وهذا التخصيص ايضا باطل كما قدمنا بيان ذلك ثم قال واما التفتيش عن حقيقته الخاصة التي هي فوق فطر العقول فتفتيش عما لا سبيل اليه والسائل عنه متعنت غير طالب للحق وهو اعتزال من الزمخشري طابق فيه مذهب ضرار بن عمرو الكوفي في قوله للباري تعم ماهية لا يعلمها الا هو ورد عليه القاضي ابو بكر ره في الهداية وقد حققنا في المقدمة الرد عليه وعلى من قال بقوله بما فيه كفاية وهو يرد على ما قاله الزمخشري هنا فليتامل هناك ففيه بلاغ والحمد لله وكيف يقول الزمخشري هنا التي فوق فطر العقول فمن اين وصل هو بعقله الى ثبوت هذه الحقيقة ولمن صح وصوله بعقله الى العلم بثبوتها فليصح الوصول الى العلم بها على ما هي عليه وان كانت فوق فطر العقول فلا سبيل له الى اثباتها فقد تناقض كلامه في اثباته ما لا يصح له على قوله اثباته ثم انما يقصد بها الوجود وقد علم بالضرورة او صفة للوجود وقد علمت صفاته ايضا تعم وتقدس وهي الواجبة له وكل صفة تقدر زائدة على ما وجب له لو قدر نفيها ولم يلق في ذلك ح فهي جائزة الوجود والرب تعم لا يتصف بجائز فاستحال عليه ما زاد على ما ثبت وجوبه له من الصفات على ما تحقق في المقدمة ايضا ولا معلوم في الموجودات الا ما صفة او موصوف فلما علم وجوده تعم وعلمت

صفات وجوده النفسية والمعنوية ولا زائد على ذلك فقد علم تعم واما كيفية او صورة او هيئة او جنسية او
نوعية فهذا كله في حقه تعم فان طلب السائل رؤيته تعم على ما علم عليه قيل له هذا موعود به في الجنات جعلنا
الله من اهل ذلك انه الكريم المنان قوله تعالى ان كنتم موقنين قال فيه ان كان يرجا منكم الايقان ويحرز
من اعتزاله لان المعتزلة يعتقدون ان ايقانهم بخلقهم لانفسهم فيرجي منهم ذلك وهو باطل بما تقدم من الدلالة
ويقينهم بخلق ربهم وانما يرجيه منهم انبياء الله واولياؤه لاستحالة اتصاف القديم تعم بالرجاء قوله تعالى قال
رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون قال فيه انه من اظهر ما يستدل به قال والظاهر انه انتقل الى الاحتجاج
به خليل الله وهو غلط من الزمخشري ولم ينتقل الخليل عليه السلام في الدلالة قط ولا انتقال عند العلماء هو
ترك الاستدلال بالدليل قبل كماله للعجز عن تكميله والاخذ في دليل اخر على المطلوب مستدل عليه ولم يفعل
الخليل عليه السلام ذلك بل كمل الدلالة الاولى على نمرود حتى تبين انقطاعه حيث طالبه بحقيقة الاحيا والاماتة
فعجز وعدل الى المجان الذي لم يطلب ثم بعد ذلك اخذ عليه السلام في دلالة اخرى للتاكيد واتساع حجج
الحق سبحانه على اعدائه على السنة انبيائه واوليائه فقال فان الله ياتي بالشمس من المشرق فات بها من المغرب
فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين فالدليل الثاني للتاكيد لا للتقرير فبطل ما نسبه الزمخشري
هنا الى الخليل عليه السلام قوله تعالى ان كنت من الصادقين قال فيه انه لا ياتي بالمعجزة الا الصادق في دعواه
لان المعجزة تصديق من الله لمدعي النبوة قال والحكيم لا يصادق الكاذب فقوله والحكيم نزعة اعتزالية لان
عند المعتزلة لا يبنوا امتناع مثل هذا على الحكمة وهي رعاية المصلحة عندهم وقد ارناهم في الوجود عدم رعاية ذلك
فلو كان هذا مثل ذلك لصح ظهور المعجزات على ايدي الكاذبين من حيث لم تجب رعاية المصلحة في نفس الامر انما
يقال هنا مصادقة الكاذب كذب والكذب على الله تعم محال فاظهارها على ايدي الكاذبين محال ثم قال الزمخشري
هنا ومن العجب ان مثل فرعون لم يخف عليه هذا معنى قوله فات به ان كنت من الصادقين قال وخفي على ناس
من اهل القبلة حيث جوزوا القبيح على الله تعم حتى لزمهم تصديق الكذابين بالمعجزات وهذا اعتزال وغلط
فاحش من الزمخشري لانه عنى بهذا الكلام اهل السنة وقد بينا انهم بينوا الدليل الحق على استحالة اظهارها على
ايدي الكاذبين وما الزمهم اهل البدع كالزمخشري من انه تعم اذا صح ان يضل من شاء من خلقه فليصح اظهارها
على الكذابين من باب الاضلال وهذا هو الذي اشار اليه الزمخشري من الالزام واجاب اهل الحق على ذلك بانه
يجوز الاضلال الذي لا يودي الى المحال واما اضلال يودي الى المحال فممنوع واظهارها على ايدي الكاذبين يودي
الى الكذب في حقه تعم وهو محال لوجوب اتصافه تعم بالصدق المطابق للعلم والكذب ضده والضد ان لا
يجتمعان والقديم الذي هو صفته تعم لا ينعدم ولان الكذب ليس بواجب ولان القديم تعم محال ان يتصف بممكن
للزوم الحدوث عن ذلك لان كل ممكن لا يكون في الوجود الا بالفاعل فلا يكون الا حادثا ومن قامت به الحوادث
فهو حادث وبيان امكان الكذب انا لو قدرنا عدمه لم يلزم محال ثم قد بين اهل الحق ايضا ان افعال الله تعم لا قبح
فيها بالنظر الى صدورها عنه لانه لم يخالف بها امرا من فلم تقبح وبالنسبة الى اكساب الخلق قبح بعضها على وجه
مخالفة الامر قبحت لا عيانها وقد تحقق بيان هذا في المقدمة فهو تعم خالق كل شيء ومقدره كفرا كان او
ايمانا او طاعة او عصيانا اذ له تعم فعل ذلك وجعله علامة على ما شاء ولم يلزم من ذلك محال بل هو ما اقتضته
قواطع البراهين قوله تعالى قالوا ارجه واخاه قال فيها رجاته وارجيته اذا اخرته قال ومنه المرجئة
قال وهم الذين لا يقطعون بوعيد الفساق ويقولون هم مرجون لامر الله وهو اعتزال وتلبيس للدين وتلبيس
تشبيه المرجية كما زعم ولا مشتقة مما ذكره وانما المرجية من تاخيرهم الاعمال الشرعية وزعمهم ان تاخيرها
وتركها

وتركها لا يضر مع مجرد النطق بالشهادتين وان لم يومن بقلبه وهذا مذهب خارق الاجماع المسلمين وان
هذا مما اعتقده اهل الحق من الرجاء للمذنبين المومنين من غفران ذنوبهم الجمع على جوازه نظرا الى قوله تعم ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء فهل يتساوي المجمع من الامة على منعه والمجمع على صحته لولا اتباع الهوى والكذب على
المذاهب والتدليس لدين الله تعم في معظمه وهو قواعد عقايد المسلمين قوله تعالى وما كان اكثرهم مومنين
قال فيه عن بني اسرائيل سالوه بقرة يعبدونها واتخذوا العجل قال وطلبوا رؤية الله جهرة فعد هذا الطلب في
انواع الكفر وهو اعتزال وضلال وقد تقدم من جوابه في تحكماته ودعواته الكاذبة هذه والرد عليه في ذلك
في المقدمة بما فيه كفاية والحمد لله قوله تعالى واذا مرضت فهو يشفين قال الزمخشري فيه وانما قال مرضت
دون امرضني قال لان كثيرا من اسباب المرض يحدث بتفريط من الانسان في مطاعمه ومشاربه وغير ذلك
قال ومن ثم قالت الحكماء لو قيل لاكثر الموتى ما سبب اجالكم لقالوا التخم وهذا كلام لا يليق نسبة مثله الى الخليل
عليه السلام لانه من قبيل الهذيان الذي سوغه المعتزلة لقولهم بصحة قطع الاجال والاجال سبق بها القدر والعلم
فلا يزيد ولا ينقص والاسقام خلق لله والخليل عليه السلام احق الناس بالتفويض الى الله تعم وانما المعنى
محاسن ادابهم مع الله تعم فيعلمون ان الكل خلقه ثم ينسبون المحاسن اليه تعم وما كان من مرض او شبهه
ينسبونه الى انفسهم كقوله هنا الذي يطعمني ثم يسقين واذا مرضت فهو يشفين وقال يوسف عليه السلام
الذي اخرجني من السجن وجاء بكم من البدو من بعد ان نزغ الشيطان وقال موسى عليه السلام هذا من
عمل الشيطان وقال الخضر عليه السلام فاردت ان اعيبها وقال فاراد ربك ان يبلغا اشدهما الاية وقوله
ان يغفر لي خطيئتي وقوله ولا تخزني يوم يبعثون متاولة على انه على وجه التواضع ودفع العبودية عني قائمة بما
يجب من حق عظمة الربوبية لوجوب العصمة في حقهم المتقدمة الذكر حتى عن الصغائر تحقيقا ولقوله تعم
فيه ولقد اتينا ابراهيم رشده من قبل وقوله وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ولا يلتفت الى ما تعتقده المعتزلة
ولا ما قالوه في ذلك اذ لا اصل لما قالوه في الشريعة ولا شاهد من اثبات صغيرة في حقهم ولا غير ذلك اذ ما
ورد متاول كما قدمنا ذكره قوله تعالى نزل به الروح الامين على قلبك قال فيه على قلبك اي حفظك وفهمك
اياه واثبته في قلبك اثبات ما لا ينسى وهو اعتزال لانه تاويل من غير ضرورة فكان تحريفا وهو داب المعتزلة
فلا يقبل بل نزل به على قلبك فالقاه فوعاه قلبك لانه محل الفهم قوله تعالى كذلك سلكناه في قلوب المجرمين
قال فيه فان قلت كيف اسند السلك بصفة التكذيب الى ذاته قال قلت اراد به الدلالة على تمكنه مكذبا في قلوبهم
اشد تمكن فجعله بمنزلة امر قد جبلوا عليه وهو اعتزال من حيث يريد به ان لا ينسب الى الله تعم هذا السلك
خلقا بل الى المكذبين ثم قوله الى ذاته فيه انكار الصفات وانه فاعل بالذات ودلائل انفراده تعم بالخلق وصفات
الربوبية مبطلة لمقاصد الاعتزالية على ما تقدم قوله تعالى افبعذابنا يستعجلون قال فيه تبكيت لهم بانكارهم
وتهكم وقد بينا منع التهكم واطلاقه في حق الله تعم قوله تعالى وما كنا ظالمين قال فيه فيهلك قوما غير
ظالمين وهو اعتزال لان الله تعم لو اهلك قوما غير ظالمين لم يكن ظالما وهي مسئلة ايلام البري وقد تقدم بيانها
من قبل وتحمل هذه الاية على معنى النفي للمحال عليه تعم وما كنا ظالمين اي محال علينا ذلك اذ لا يصادف ملكا
لغيرنا قوله تعالى واخفض جناحك لمن اتبعك من المومنين قال فيه فان اتبعوك يعني المتقين فاخفض
لهم جناحك فان عصوك ولم يتبعوك فتبرا منهم ومن اعمالهم بالشرك بالله او غيره فقوله او غيره اعتزال
لان المعتزلة يتبرون من العصاة وهو تكفير بالذنوب وقد ابطلنا القول بذلك على المعتزلة من قبل وانما
في الاية فقل اني بري مما تعملون اي ان عصوك مطلقا بشرك وغيره فالشرك هو الموجب للبراء لا ما سواه على

انفراده على ما تقدمت دلايله من قبل من ابطال القول بالتكفير بالذنوب اجماعا ومعقولا وليس اذا امر بالبراة
من مجموع صفات واعمال تلزم البراءة من البعض منه الا بدليل اذ لعل الموجب للبراة هو البعض الاخر كما في هذه
المسلة بالدلائل الموجبة لعدم البراة من مومن اصلا سوره النمل بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى طس تلك القران وكتاب مبين قال فيه فان قلت ما
الفرق بين هذا وبين قوله تعالى الر تلك ايات الكتاب وقران مبين قال قلت لا فرق الا ما بين المعطوف والمعطوف
عليه من التقديم والتاخير ثم قال وذلك على ضربين ضرب جار مجرى التسمية لا يترجح فيه جانب على جانب فقسم
ملايترجح ومايرجح فجعل ما لا يترجح كهذه الاية وقوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وجعل مما يترجح
قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملئكة واولوا العلم فقدم تعالى الملئكة فجعل الزمخشري هذا من قسم ما يترجح
لاعتقاده فضل الملئكة على الانبياء وقد قدمنا ذكر هذه المسلة وان هذا الذي اشار اليه هو مذهب المعتزلة
وان اكثر اهل السنة على تفضيل الانبياء عليهم السلام مع ما في المسلة من الخلاف وبينا من قبل رجحان دلايل
الجمهور من اهل السنة قوله تعالى هدى وبشرى للمومنين قال فيه تزيد في هداهم يعني على ما يفعلون هم
من هداهم وعند اهل الحق تزيد في هداهم الذي خلق الله تعالى في قلوبهم والزيادة بخلق الله تعالى ايضا على ما
تقدمت دلالته قوله تعالى وهم بالاخرة هم يوقنون قال فيه ومعناه وما يوقن بالاخرة حق الايقان الا هولاء
الجامعون بين الايمان والعمل الصالح وهو اعتزال لانه حكم على التكفير بالذنوب كما تراه والعاصي عند اهل
الحق موقن بالاخرة ولو دخل في التصديق بذلك ريب لما كان مومنا والفرض انه مصدق حق التصديق فبطل
الاعتزال قوله تعالى زينا لهم اعمالهم قال فيه فان قلت كيف اسند تزيين اعمالهم الى ذاته وقد اسند الى
الشيطان في قوله وزين لهم الشيطان اعمالهم ثم فرق بين الاسناد الى الشيطان حقيقة والى الله مجاز وهو اعتزال
والحقيقة بالبرهان انما هي لله تعالى خلقا وايجادا والمجاز راجع الى المخلوقين ابليس وشيعته والوجهان اللذان
ذكرهما من الاستعارة والمجاز في حق الله تعالى هما منعكسان الى المخلوقين ابليس وشيعته لانهم لا يخلقون شيا
وهم يخلقون ولا يكتسب الا في محله اتفاقا فتزيينه لم يعد محله وما صدر في قلوب الكافرين من ذلك فخلق الله
تعالى وهو الحقيقة وما نسب لابليس من ذلك مجاز لانه ليس في محل الكافر ونحن نستعمل علم البيان لكن بعد اقامة
البرهان فمن تحققت له الحقيقة بالبرهان فهي له والمجاز لمن سواه فنظر الزمخشري الى علم اللسان قبل النظر الى
البرهان فانقلبت عليه المسئلة فقدم الفرع على الاصل فوقع في الاعتزال فاذا حقق الاصل بالبرهان تحققت القواعد
فيستعمل علم اللسان الذي هو بعض علم البيان وقد قامت البراهين القطعية على انه لا خالق للتزيين ولما سواه من
المخلوقات الا الله تعالى وان اضيفت الافعال الى سواه فبطريق المجاز مما تحمل عليه القران منه على تعدد انواعه وما
ذكره من امهال الخلق فنقول نحن نعم امهلهم وخلق اعمالهم لاجل البرهان القائم على ذلك وذكره التخلية قد اقمنا
دلائل استحالتها بوجوب انفراده تعالى بالصنع دون المخلوقين قوله تعالى في البقعة المباركة قال فيه والذي
بوركت له البقعة وبورك من فيها وحواليها حدوث امر ديني فيها وهو تكليم الله تعالى موسى واستنباؤه ثم
قال ورب خير يتجدد في البقاع فينشر الله بركة ذلك الخير في اقاصيها وهو اعتزال من اوجه الاول قوله
حدوث امر وهو تكليم فجعل ذلك حادثا وهو قول بخلق القران الثاني قوله واستنباؤه يعني بكلامه له فجعله ايضا
حادثا كما تقدم وانما استنباؤه بقدره تعالى في الازل وخبره القديم عن ذلك كما قال نبينا عليه السلام كنت
نبيا وادم بين الماء والطين اشارة الى ما قلناه والثالث قوله ورب خير يتجدد فجعل هذا الخير يقوله يتجدد
وهو اشاره منه الى ما قدمه من مذهب الاعتزالي وقد تقدم الرد عليه من قبل في ذلك كله واليه اشار

بعد هذا

بعد هذا بقوله تعالى امر عظيم فليتحرز من قوله فتعنى لانه يشير به الى الحدوث وكذلك قوله بعد ذلك تنبيها
على ان الكافرين بعد توله ومكونه وكل ذلك يشير به الى القول بخلق القران وقد رددنا عليه في المقدمة وكل
ما ورد من ذلك في الشرح فالمراد به العبارات من غير اطلاق قول بخلق القران ولما يوهم ذلك من قبلنا
وبتاويل ما ورد في الشرح من ذلك كما تقدم قوله تعالى الا من ظلم قال فيه والمعنى ولكن من ظلم منهم
اي فرطت منهم صغيرة قال مما يجوز على الانبياء كالذي فرط من ادم ويونس وداود وسليمان واخوة
يوسف ومن موسى عليه السلام بوكزه القبطي قال ويوشك ان يقصد بهذا التعريض ما وجد من موسى
وسماه ظلما كما قال موسى رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي قال والحسن والسوء حسن التوبة وقبح الذنب وهذا
اعتزال كله وهذه الاية متاولة على اوجه لاجل ما تقدم بيانه من ثبوت العصمة للانبياء عليهم السلام حتى عن
الصغائر تحقيقا فمن اوجه تاويلها حمل الاستثناء على انه منفصل بمعنى لكن فيكون من غير الجنس اي من ظلم من
جنس الانبياء عليهم السلام من جميع الانس والجن الوجه الثاني الا من ظلم اي ان ظلم وان لم يكن ظلم قبل ذلك قط
كما قيل لنبينا عليه السلام فان كنت في شك وهو ما شك بالاجماع على ما تقدم الكلام من قبل ومعناه من شك
فليسال فجعل عليه السلام سترا جميلا لمن شك حتى يتوب مستورا معلما الوجه الثالث الا من ظلم اي الا من صدر منه
ما اسميه ظلما العرفي وصحة تكليفي بالكسبي والضروري لعبادي لا سيما من هو مكرم عندي كمواخذة ادم عليه
السلام بالنسيان قال تعالى فنسي ولم نجد له عزما فكما صح تسمية النسيان عصيانا صح تسميته ظلما ولذلك الحق
الضرورية لله تعالى ان يواخذ بها كما وقع ذلك في صدر الاسلام ثم رفع بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعها بعد وقوع ذلك على ما تقدم بيانه فالعز من قبل الله معلوم بتكليف عباده بما يشاء والعصمة من جهة
انبيائه ورسله محفوظة ثابتة على ما تقدم بيانه من قبل والجواب عن السوال المذكور في هذه الاية هو
الجواب عما ذكر من الظلم قوله تعالى لاعذبنه عذابا شديدا قال فيه لما راى فيه من المصلحة فيتحرز من
قول المعتزلة بوجوب ذلك وبنا الاحكام كلها والافعال على ذلك قوله تعالى قال احطت بما لم تحط به قال فيه
ويكون لطفا في ترك الاعجاب الذي هو فتنة العلماء وهو اعتزال لانه موهم ان يكون سليمان عليه السلام
متصفا بذلك وهو داب المعتزلة اي الوقوع في الانبياء عليهم السلام من غير دليل بل بمجرد الاوهام وسوء
السبيل قوله تعالى واوتيت من كل شيء قال فيه فان قلت كيف خفي على سليمان مكانها وكانت المسافة قريبة
قال قلت لعل الله تعالى اخفى ذلك لمصلحة واشار بذكر المصلحة الى مذهبه فليتحرز منه قوله تعالى قال انا
اتيك به قبل ان يرتد اليك طرفك قال فيه او من عمل العبد ومتى اطلقت المعتزلة عمل العبد قصدت به خلقه وقد ابطلنا
عليهم قوله تعالى ثم لنقولن لوليه ما شهدنا مهلك اهله وانا لصادقون قال فيه وفيه دليل على ان الكذب
قبيح عند الكفرة وهو اعتزال لانه يشير الى انه من المقبحات في العقول فلا يتوقف على الشرع وقد رددنا على
المعتزلة قولهم بذلك وانما قبحه الشرائع ومن لم يومن بشرع فقبحه عادة لانه من احكام العقول اذ
لا حكم للعقل في الاحكام التكليفية التي مالها الى الثواب والعقاب على ما تقدم بيانه قوله تعالى ومكروا ومكر
الله قال فيه شبه بمكر الماكر على سبيل الاستعارة وهذا مستدرك لانه لا يقال هنا شبه لانه لفظ موهم للتشبيه
المستحيل فوجب منعه وانما يقال هنا سمي باسم المكر على جهة المقابلة لعمل بجزاء يسمى باسمه على طريقة قول
العرب الا لا يجهلن احد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا معناه نجازيه على فعله بجزاء يسمى باسمه
قوله تعالى اتاتون الفاحشة وانتم تبصرون قال فيه اي تعلمون انها فاحشة لم تسبقوا اليها ثم اشار
الى انه ادخل في القبح قال وفيه دليل على ان القبيح من الله اقبح منه من عباده لانه اعلم العالمين واحكم

الحاكمين وهو اعتزال من حيث صرف الحكم في تحريم ذلك الى مجرد العقل والحكم على الحقيقة في تحريم ذلك
وسائر المحرمات انما هو للشرع والتوعد عليه بالعذاب عليه على ما تقدم بيانه والعقول لا تصل الى هذا
ولما علم ان التحريم والقبح ليس الا للشرع والرب تعالى لا تدخل احكامه ولا افعاله تحت الشرائع استحال القبح
فيها فاستحال قياس افعاله واحكامه على افعال خلقه واحكامهم الداخلة تحت الشرائع لان الخلا فيه حاصله
في عين ما لاجله كان الفعل قبيحا فخلق تعالى جميع المخلوقات فلم يقبح منها بالنسبة الى قدرته شيء ويكسب
المخلوقين انقسمت الى حسن لاجل موافقة امره وقبيح بالنسبة الى مخالفته **قوله تعالى** قدرناها لمن الغابرين
قال فيه والتقدير واقع على الغفور وفراره من ان يقول التقدير واقع على افعالهم التي صاروا لاجلها من الغابرين
اعتزال لان المعتزلة يزعمون انهم يقدرون افعال انفسهم ويخلقونها وقد تقدم الرد عليهم وتعالى الله عن قولهم
قوله تعالى الله خير اما يشركون قال فيه معلوم ان لا خير فيما اشركوه اصلا حتى يوازن بينهم وبين من
هو خالق كل خير ولم يقل خالق كل شيء لان المعتزلة يخرجون الشر عن خلقه تعالى الى خالق اخر وهذا سلام عليه
السلام مجوس هذه الامة وقد تقدم الرد عليهم بدلالة الوحدانية **قوله تعالى** امن يجيب المضطر اذا دعاه
قال فيه الاجابة موقوفة على ان يكون المدعو به مصلحة واشار بهذا الى مذهبه وقد ابطلنا القول بوجوب
ذلك **قوله تعالى** وان ربك ليعلم ما تكن صدورهم الاية قال فيه وهو يجازيهم على ذلك بما يستوجبوا يعني
عقلا وعند اهل الحق شرعا على ما تقدمت دلالة **قوله تعالى** اماذا كنتم تعملون قال فيه يعني انهم لم يكن لهم
عمل غيره كانهم لم يخلقوا الا للكفر والمعصية قال وانما خلقوا للايمان والطاعة فكلامه يشير الى انه ما اريد منهم الا
ذلك وهو اعتزال وقد قدمنا الدلائل من قبل على ان مراد الله من خلقه ما هم عليه وقوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون فمتاول بمعنى لامرهم بمعرفتي وعبادتي ثم منهم شقي وسعيد بتقسيمي وتقديري
على ما تحققت دلالته في المقدمة قطعية **قوله تعالى** الذي اتقن كل شيء قال فيه يعني ان مقابلة الحسنة بالثواب
والسيئة بالعقاب من جملة احكامه للاشياء واتقانه ولم يذكر للمغفرة طريقا وهو اعتزال والمغفرة والعفو من
احسن شيء لان الشرع ورد بذلك على ما تقدمت دلالته **قوله تعالى** انما امرت ان اعبد رب هذه البلدة الذي
حرمها قال فيه لا ينتهك حرمتها الا ظالم مضاد لربه وهو اعتزال والرب تعالى لا يضاده احد اذ لا يقع شيء الا
بارادته وقدرته فمن الذي يضاده الا على راي المعتزلة الفاسد وقد تقدم ابطاله بالدلائل القطعية **قوله تعالى**
وما ربك بغافل عما تعملون قال فيه لان الغفلة والسهو لا يجوز ان على عالم الذات وهو اعتزال لان المعتزلة
ينكرون الصفات ويقولون هو تعالى عالم بذاته وقادر بذاته وقد تقدم الرد عليهم في ذلك بدلائل اثبات الصفات

سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم **قوله تعالى** نتلوا عليك من نبا موسى وفرعون بالحق لقوم يومنون قال فيه لمن
سبق في علمنا انه يومن قال لان التلاوة تنفع هولاء دون غيرهم ولم يذكر تخصيصهم بالارادة القديمة وهي القدر
السابق في المخلوقين فتركه لذلك اعتزال لان المعتزلة ينكرون كون القدر لله تعالى ولذلك سموا قدرية وقد تقدم
الرد عليهم وكذلك لم يذكر خلقه تعالى لاعمالهم لاجل اعتزاله ايضا **قوله تعالى** قرة عين لي ولك قال فيه فقال
فرعون لك لا لي وروي في حديث لو قال هو قرة عين لي لهداه الله كما هداها قال وهذا على سبيل الفرض والتقدير
اي لو كان غير مطبوع على قلبه والطبع عنده المعتزلة ترك العبد وما يصنع لنفسه وما هو اهل له بنفسه وحكم
الله تعالى تابع له فيما يصنع وهو باطل بالبراهين المتقدمة الذكر من استحالة التخلية ووجوب انفراده تعالى
بالخلق لكل مخلوق فالطبع راجع الى مولاه تعالى كفر الكافر بقدرته تعالى وقدره الى ايمانه على كفره على ما تقدمت

دلالة

دلالة **قوله تعالى** واصبح فواد ام موسى فارغا قال فيه اتاها الشيطان فقال كرهت ان يقتل فرعون موسى فتوى خزي
ثم ذهبت فتوليت قتله فلما اتاها الخبر بان فرعون اصابه قالت وقع في يد العدو وقال نسيت وعد الله وهذا لا يليق
الا لائقة في حق ام موسى عليها السلام لاكرام الله سبحانه لها بالوحي والربط على قلبها بالهداية والصبر مع وجود تا
وجها اخرا من التاويل فيجب تاويل خبرها على احسن وجه يليق بها فقيل اصبح فواد ام موسى فارغا من كل
شيء الا من ذكر الله ذكره ابن فورك في تفسيره والربط على القلب تانيسه وتقويته وقيل ربط على قلبها بالايمان //
ولتكون من المومنين من المصدقين بوعد الله وما اوحي اليها به ذكره ابن عطيه في تفسيره وقيل فارغا من خوف
ام موسى بما وعدها الله من سلامته على اعظم الامور من القائه في البحر الذي هو سبب الهلاك في ظاهر التقدير لولا
لطف الله عز وجل بحفظه حتى يرده الى امه ذكره ابن فورك ايضا في تفسيره فعلى هذا يصح الا يكون ان كادت لتبدي
به فرحا بلطائف الله تعالى له الشاملة حين انجاه من البحر الذي مظنة المهالك فكانها تقول فلا علي ان اخبر انه
ابني وانه من بني اسرائيل فان القادر الذي انجاه مما هو اعظم من هذا قادر على انجائه ايضا بعد خبري لولا ان ربطنا
على قلبها بعند الاخبار بما في ذلك من الخيرة **قوله تعالى** فرددناه الى امه ذكر الزمخشري في هذا الرد انه كان الغرض
دينيا وهو علمها بصدق رعاية وعد الله وقد تقدم بيان استحالة الاغراض على الله تعالى وانما يصح ان يقال كان
لاظهار او لاجل امر ديني من غير ذكر غرض لانه محال على الله تعالى على ما تقدم برهانه من قبل **قوله تعالى** فوكزه موسى
فقضى عليه قال فيه وكان ذنبا يستغفر منه وهو اعتزال في اضافة الذنوب الى الانبياء عليهم السلام ولم يقصد
موسى تعمد المخالفة ولكن قصده خير ليخرج الامر لما قدر من قتل القبطي وانما استغفاره على وجه التواضع
وعلمه ان الله تعالى ان يطالب بما شاء لوجوب العزلة وما علم من الله تعالى ان يكلف عباده بما لا يطيقون على ما تحققت
دلالته في المقدمة فاستغفر مما علم ان الله تعالى ان يواخذه به وان لم يقصد المخالفة ومنه كان همه فاعلمه تعالى
انه لا يواخذه بذلك وهي المغفرة فزال عنه الغم ووجب هذا التاويل وهو صحيح لما تقدم بيانه من ثبوت //
العصمة في حق الانبياء عليهم السلام حتى عن الصغائر تحقيقا وهو الذي اختاره القاضي عياض رحمه الله في كتاب
الشفا هذا ان قلنا ان النبوة ثبتت له قبل قتل القبطي وان قلنا ان النبوة ثبتت بعد ذلك فالمعتزلة على ان الانبياء
عليهم السلام معصومون قبل النبوة من المنفرات والقتل العمد وان منفر فوجبت عصمتهم منه قبل النبوة
عندهم فانتج هذا انه ما فعله عمدا وانا فصار قول الزمخشري هو العمد وان على موسى عليه السلام كما تراه
قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين قال فيه اما صحبته فرعون حيث كان يركب بركوبه كالولد مع الوالد وكان
يسمى ابن فرعون واما مظاهرة من ادت مظاهرته الى الجرم والاثم كمظاهرة الاسرائيلي المودية الى القتل
الذي لم يحل له وهذا خطا فاحش من الزمخشري ولم يزل ذاك سوء الادب مع الانبياء والمرسلين عليهم
السلام وروداه الى هذا كثرة مراعاته للالفاظ والغفلة عن المعاني وما قامت عليه الدلائل القطعية الشرعية
والعقلية اذ لم يكن له في هذه العلوم الحقيقية كالاصلين والاحكام الشرعية وما يخدم هذه العلوم قدم فتاه
عن الحقائق والمعاني من حيث وقف مع مراعاة مجرد الالفاظ الا ترى هنا كيف نظر الى ان يعيد اخر الكلام على
اوله وذلك عنده لازم اذا عارضته الدلائل فاجري فلن اكون ظهيرا كانها على مظاهرة تقدمت له للمجرمين من
ركوبه مع فرعون كما ذكره قال ومظاهرته للاسرائيلي المودية الى القتل قال الذي لا يحل له ونسب الى موسى
عليه السلام الجرم والاثم كما تراه ولم يثبت في حق موسى عليه السلام شيء مما ذكره على التحقيق اما ركوبه مع فرعون
ففرعون كان في تربيته كما قال تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ففرعون كان في الحقيقة كان خادما له اذا نظر الى
المعاني فاين المظاهرة من موسى له وهي غير مقصودة وفي زمان عدم التكليف واما قتل القبطي فقد

تقدم تاويله وبيانه قبل هذا وانه لم يتعمد قتله ذكره ابن فورك في تفسيره وذكره النقاش عن قتادة وذكره ابن عطية
ايضا وجاز ان يقول موسى ظلمت نفسي في شيء لا عقاب عليه فيه من حيث انه راى ترك افضل من فعله فكانه
بخس نفسه ذلك ذكره ابن فورك وانه لم يتعمد موسى ذلك قلت وهذا يدل انهم كانوا يطلبون انفسهم بامور
وانه لم يتعمد وما لا معاتب في الاداب مع الله تعالى ولعلمهم بعزه وان له تعالى ان يواخذهم بها وهو صريح مذهب اهل
الحق والتطهير المعين فكان موسى عليه السلام يقول رب بما انعمت علي في الماضي بان حفظتني ظهيرا لذلك على
الكافرين نادم على في الاتي مما انعمت به في الماضي فكما كنت فلن اكون ايضا ظهيرا للمجرمين بل عليهم لا لهم وكذلك
داب الانبياء عليهم السلام وظهير الاولياء ذلك لا عليهم لان ذلك تقدم منه اذ لا يلزم كما توهمه الزمخشري ولم يثبت
شيء مما توهمه وذلك كدعائنا في كل صلاة اهدنا الصراط المستقيم وهو تعالى قد هدانا ولكن المقصود به ارزقنا
المداومة على ما مننت به علينا قوله تعالى قال رب اني لما انزلت الي من خير فقير قال فيه اني لما انزلت الي قليل او
كثير غث او سمين فقول غث مردود لان العارفين لا يقولون في شيء من نعم الله تعالى غث لانهم يعظمونها لعظم المنعم
بها وتخصيصها لهم بارادته وخلقها لهم بقدرته وذكره لهم لها في ازله فعظم الامر في القليل فكيف الكثير قوله تعالى
ستجدني ان شاء الله من الصالحين قال فيه والمراد باشتراط مشيئة الله فيما وعد من الصلاح الاتكال على توفيقه
ومعونته لانه يستعمل الصلاح ان شاء الله وان شاء استعمل خلافه وهو اعتزال لانه يقتضي انه تعالى ما وقعت
المخالفة بارادته وقد دللنا انها خلقه فوجب كونها مرادة له فما اشترطه الاية من المشيئة وجب حمله على ظاهره بان
وتاويل ذلك تحريف ورد المعتزلة ذلك الى التوفيق تلبيس لان التوفيق عندهم البيان خاصة وترك العبد وما يصنع
بنفسه وقد ابطلنا القول بالترك قوله تعالى والله على ما نقول وكيل قال فيه ان شعيبا عليه السلام ظن على موسى
بتلك العصا فقوله ظن اي بخل وكذلك قوله ندم على العصا لانها وديعة فتبعه واختصما فيها كل هذا لا يصح
منه شيء لانه لو صح لكان تفريطا منه في الامانة والانبياء معصومون من ذلك كما تقدم برهانه قوله تعالى
من شاطئ الواد الايمن في البقعة المباركة من الشجرة قال فيه من الاولى والثانية لابتداء الغاية اي اتاه النداء
من شاطئ الوادي من قبل الشجرة وهو اعتزال لانه بناه على ان موسى عليه السلام لم يسمع الكلام القديم وانما سمع
اصواتا من الشجرة وهو خرق اجماع الامة لانها اجمعت انه كليم الله بمعنى انه اسمعه كلامه من غير واسطة واما بواسطة
الحروف والاصوات فليس اذ ذاك بكليم اذ ليس ذلك كلام الله تعالى لان الصفة لا توجب الحكم الا لمن قامت به على
ما قامت براهينه من قبل فوجب اعتقاد ان موسى عليه السلام سمع الكلام القديم من غير صوت ولا حرف وان
الشجرة وشاطئ الواد راجعان الى مقر موسى عليه السلام اي كان هنالك فنودي من هنالك كما تقول العرب نادى
زيد من داره اي وهو في داره قوله تعالى قال موسى ربي اعلم بمن جاء بالهدى من عنده قال فيه لانه غني
حكيم لا يرسل الكاذبين والحكمة عند المعتزلة رعاية المصلحة وقد بينا عدم وجوب ذلك فكان يجوز على ما قالوه
اظهارها على ايدي الكاذبين وهو باطل وانما يقال هنا امتنع ظهورها على ايديهم بما تقدم برهانه من قبل قوله تعالى
انه لا يفلح الظالمون والظلم عند اهل الحق هنا محمول على معظم الظلم وهو الكفر كما قال تعالى ان الشرك لظلم عظيم
ووجب هذا التخصيص والتقييد لما علم من جواز المغفرة لما دون الكفر اجماعا ولقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء وحمل الزمخشري هنا الظلم على الاطلاق اعتزال قوله تعالى ومن تكون له عاقبة الدار قال فيه وضع الله
سبحانه الدنيا مجازا الى الاخرة قال واراد بعباده ان لا يعملوا فيها الا الخير ليبلغوا خاتمة الخير وفي غير ذلك ولكن مراد الله من خلقه
ما هم عليه كما قال ابن عباس وقامت براهينه لانه تعالى خالق ذلك كله وقوله الا ليعبدون فنقول قوله تعالى الا ليعبدون
الاية اي لآمرهم بمعرفتي ثم بعبادتي على ما تقدم بيانه قوله تعالى فاطلع الى اله موسى قال فيه عن قصة السهم الذي

رماه

رماه نمرود ان صح فهي تهكم ولا يصح هذا الاطلاق وانما يقال فتنة له قوله تعالى وجعلناهم ائمة يدعون الى
النار قال فيه معناه ودعوناهم ائمة وهو اعتزال وتحريف لكتاب الله تعالى وانما جعلهم كذلك هو تعالى بما خلق فيهم
من كفرهم وضلالهم اذ لا خالق سواه على ما تقدمت براهينه وان زعمت انوف المعتزلة ثم قال ويجوز خذلانهم
ولا يرجعون في الخذلان الى حقيقة بل الى مجرد تلبيس وكل ذلك فرارهم ان لا يفردوا الله تعالى بمصنوعاته بل يجعلوا
انهم جعلوا انفسهم كذلك بخلقهم وانما الله تعالى من ذلك تسميتهم بذلك فقط تعالى الله عن الشرك بل هذا اشد
من الشرك ثم قال بانهم لا ينفع فيهم الالطاف وهو ضلال ايضا وتعجيز للرب تعالى وقلب للممكنات واجبة او مستحيلة وقلب
الحقائق محض الشرك والبراهين المحققة الذكر في المقدمة تدمغ هذا الاعتزال كله قوله تعالى لعلهم يتذكرون
قال فيه ارادة ان يتذكروا وهو اعتزال ولو اراد ذلك لوقع ولم يقع ضده على ما تقدم برهانه ثم قال ويجوز ان يراد
به ترجي موسى فقوله هنا يجوز اعتزال بل يجب اذ لا يصح غيره او من هو من المخلوقين قوله تعالى اذ قضينا الى
موسى الامر قال فيه الامر المقتضى الى موسى الوحي وهو اعتزال لانه اشارة الى القول بخلق كلام الله تعالى لان القضا
على التحقيق هو تنفيذ الفعل المقدر وقد تقدم الرد قوله تعالى فتطاول عليهم العمر قال فيه واندرست العلوم
فوجب ارسالك اليهم وهو اعتزال ولا واجب على الله تعالى على ما تقدم برهانه وانما الرسالة جائزة ليست بواجبة
كما تقوله المعتزلة ولا مستحيلة كما تقوله البراهمة وقد تقدم الرد على جميعهم قوله تعالى لقالوا ربنا لولا ارسلت
الينا رسولا قال فيه وفي هذا من الشهادة النبوية على استحكام كفرهم ما يشير به الى الاعتزال وهو ان ذلك منهم
لا من خلق مخصص لهم تعالى عن قولهم بل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار والبرهان عاضد لذلك على ما
تقدم قوله تعالى هو اهدى منهما اتبعه قال فيه يجوز انه يقضا بحرف التهكم وقد ابطلنا هذا الاطلاق من قبل
وانما يقال هنا اقامة الحجة على الكافرين قوله تعالى ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله قال فيه
مطبوعا على قلبه ممنوعا الالطاف وهو اعتزال لانه مخالف لما يقوله اهل الحق من انه مخلوق في قلبه الكفر والهوى
لان الله تعالى خالق عمله وهو مكتسب لذلك فقط على ما تحقق بيانه ثم حاد الزمخشري عن ما قلناه الى التحريف الى منع
الالطاف دون خلق الاعمال وذكر المعتزلة الالطاف تلبيس اذ لا يرجعون في ذلك الى حقيقة كما بيناه ثم قال بغير
هدى في موضع الحال يعني مخذولا مخلا بينه وبين هواه وهو اعتزال وحيدة بالتخلية عن توحيد رب العالمين
قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين قال فيه اي لا يلطف بالقوم الثابتين على الظلم الذين اللاطف بهم عابث وهو
اعتزال لانه يزعم ان ضلالهم وظلمهم لا يصلحون لغيره من ذواتهم ولو اراد الله تعالى اللطف بهم لم ينفعهم فيلزم المعتزلة
تعجيزه تعالى عن هذا الممكن او القول بانه غير ممكن فتسقط مكالمتهم لان العلم بامكان الممكنات ووجوب الواجبات واستحالة
المستحيلات ضروري لان العلم بهذه الاحكام هو العقل على ما تقدم بيانه فبطل الاعتزال وتحقق توحيد ذي الكبرياء
والجلال قوله تعالى ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون قال فيه ارادة ان يتذكروا وهو اعتزال وانما الترجي
راجع لهم او للانبياء والاولياء كما تقدم ولو اراد تذكرهم لم يقع غيره لاستحالة تعذر مراده ولانه خالق ضد تذكرهم
القائم بهم من جهل وغفلة او نحو ذلك من اضداد العلوم قوله تعالى الذين اتيناهم الكتاب من قبله قال فيه من
قبل وجوده يعني القران وهو اعتزال لانه قول بخلق القران وقد تقدم ابطال ذلك من قبل قوله تعالى انك لا تهدي
من احببت قال فيه لانك عبد لا تعلم المطبوع على قلبه فتقرن به الطافه حتى تدعوه الى القبول وهو اعلم بالمهتدين
بالقابلين من الذين لا يقبلون وهو اعتزال وذكرهم الالطاف تلبيس من غير حقيقة ومرادهم بمن يقبل ومن لا يقبل
انهم كذلك من ذواتهم وهو باطل بالعلم بالممكنات وقبولها لما يخصصها به خالقها تعالى فحادت المعتزلة عن هذه الحقيقة
والحدث في دين الله تعالى كما تراه والبراهين التوحيدية دامغة لهم على ما تحقق بيانه في المقدمة بمعنى وهو اعلم

بالمهتدين الذين يخصصهم بذلك بارادته في الازل قوله تعالى اولم نمكن لهم حرما امنا قال فيه ما مقتضاه انه مكنه
لهم وامنه حال كفرهم فكيف يستقيم ان يسلبهم ذلك مع ايمانهم وهو اعتزال لان الحق انه تعم له ايلام البري والحكم
في مملوكاته على الاطلاق فلو اراد اهلاكهم في الحالين لحسن لكن الله تعم عدد عليهم نعمه حال كفرهم وتفضل عليهم
بتضعيفها او مولاتها حال ايمانهم من غير وجوب عليه كما تقدم بيانه قوله تعالى وما كان ربك مهلك القرى
حتى يبعث في امها رسولا قال فيه وما كانت عادة ربك والجائز عند اهل الحق ان ترجع ذكر العادة الى افعال
الله تعم لا له كما تقدم بيانه ثم قال الزمخشري وهذا بيان لعدله تعم وتقدسه عن الظلم وقد تقدم الكلام على معنى
هذه الاية والرد على المعتزلة في قوله تعم وما كان ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصلحون وقول الزمخشري هنا
فنص غلط منه ولم يعلم حقيقة النص ما هو قوله تعالى اين شركاي قال فيه تهكم وهو اطلاق ممنوع وانما يقال لاقامة
حجة الله سبحانه عليهم قوله تعالى قال الذين حق عليهم القول قال فيه ومعنى حق عليهم القول وجب عليهم
مقتضاه يريد متعلقه ومعناه من المخالفات بذواتهم من غير خلق لذلك بقدرة خالقهم ولا ارادته تعم عن قولهم
ولا خروج لشيء من ذلك عن خلقه تعم وارادته على ما تقدم برهانه قوله تعم اغويناهم كما غوينا قال فيه كلاما
مقتضاه انا غويناهم بوسوسة لا الجاء لهم كما غوينا يعني فهم فعلوا عنهم وليس لنا نحن الدعوة كما لله الدعوة الى
الهدى فقط من غير خلق لا من الله تعم ولا منا وهو اعتزال شنيع وشرك وقد مضت البراهين المتقدمة
الذكر في التوحيد ذلك كله قوله تعالى فاما من تاب قال فيه من المشركين من الشرك وجمع بين الايمان والعمل الصالح
فعسى ان يفلح عند الله وهو اعتزال لانه لم يجعل للعاصي نصيبا من الفلاح عند الله تعم وهو تكفير بالذنوب
وقد ابطلناه قبل قوله تعالى ما كان لهم الخيرة قال فيه والمعنى ان الخيرة لله في افعاله يعني الخاصة به عنده
كما قدمه اي دون افعال عباده وهو اعتزال وشرك وقد ابطلناه ثم قال وهو اعلم بوجوب الحكمة فيها يعني
المصلحة على الوجوب وقد ابطلنا ذلك ايضا ثم قال وقيل معناه ويختار الذي لهم فيه الخيرة والاصلح وهو اعتزال
كله ايضا بل يختار تعم يعني يريد جميع الكائنات لانها خلقه والاصلح غير واجب عليه كما تقدم برهانه وبيانه قوله تعم
وهو الله قال فيه وهو المستاثر بالالهية وهو غلط منه لان الالهية واجبة لله تعم ولا زوال للواجب وانما الاستيثار
فلا يطلق الا على ما يختار فيدخل بهذا اللفظ تحت الجواز او يوهم ذلك وكل ذلك ممنوع قوله تعالى ومن رحمته قال
فيه لاغراض ثلثة وقد بينا استحالة الاغراض على الله تعم ثم قال في الثالث ولارادة شكركم ولو كان ذلك كذلك لما
كفر احد من الخلق بل يرتجي الشكر لكم انبيائي واوليائي او ترتجوه انتم قوله تعالى فبغى عليهم ذكر فيه قصة
هلاك قارون وان الله تعم قال لموسى عليه السلام بعد هلاكه ما افظك استغاثوا بك فلم ترحمهم وهذا الاطلاق
في حق موسى عليه السلام ان ثبت في حديث صحيح اطلق وتؤول والا فلا يطلق قوله تعالى تلك الدار الاخرة
نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا قال فيه ومن الطماع من يجعل العلو لفرعون والفساد لقارون
ثم اشار الى ان الدار الاخرة ليس للعصاة فيها نصيب واكد ذلك بذكر اخر الاية والعاقبة للمتقين ولا شك
ان من اتبع فرعون وقارون في الكفر فلا حظ في الاخرة واما من لم يكفر وعصى فقط فهو محل النزاع والشرع
قد اثبت صحة المغفرة للعاصي دون الكافر فلم يتم للزمخشري اعتزاله قوله تعالى قل ربي اعلم من جاء
بالهدى قال فيه يعني نفسه وما يستحقه ثم قال وما يستحقونه من العقاب فيتحرز من ذكر الاستحقاق
فانه يقصد انه عقلي وقد بطل عليه ذلك من قبل بالدلائل القطعية

سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى فليعلمن الله الذين صدقوا قال فيه فان قلت كيف وهو عالم بذلك فيما لم يزل قلت لم يزل يعلمه

معدوما

معدوما قال ولا يعلمه موجودا الا اذا وجد فقوله ولا يعلمه موجودا اطلاق ممتنع ولم يزل تعم عالما بجميع المعلومات
في الازل عدمها ووجودها في اوقاتها التي خصصها به من تقدم وتاخر فاطلاق لا يعلمها باطل وممتنع فلم يبق
الا الحمل على التاويل وهو اطلاق العلم والمراد الجزاء اي ليثيبن الصادقين وليعاقبن الكاذبين وهو في اللسان الذي
لا تنس لفلان كذا اي اثبه به او فليصدقن الصادقين وليكذبن الكاذبين فلا يقع شيء من ذلك الا معلوما
لله تعم فيجازيهم عليه قوله تعالى من كان يرجوا لقاء الله فسره بالتالي بل الى تلقي ملك الموت والبعث والحساب
وهو اعتزال لانه حيدة عن القول برؤية الله تعم ولقاء الله عند اهل الحق عبارة عن رؤية الله تعم ودليل عليها
لان المكان والمقابلة عليه تم لاستحالة الجسمية في حقه فلم يبق الا الرؤية وقد تقدم برهان ثبوتها قوله تعالى
فان اجل الله لات قال فيه وهو الموت فليبادر العمل الصالح الذي يصدق رجاءه وفيه الاعتزال من حيث
اشار بعض معانيه الى ان رجاء العاصي كاذب وقد تقدم انه يصح صدقه فانه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون
قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا قال فيه ووصيناه بايتاء والديه حسنا اي فعلا ذا حسن قال
او ما هو في ذاته حسن لفرط حسنه وهو اعتزال لان شيئا لا يكون حسنا الا ما حسنه الشرع لا لذاته كما تقدم
بيانه وبرهانه قوله تعالى الي مرجعكم قال فيه فاجازيكم حق جزائكم فيتحرز من قوله حق جزائكم لانه يشير به الى
الاستحقاق العقلي وقد تقدم ابطاله قوله تعالى انهم لكاذبون قال فيه فان قلت كيف سماهم كاذبين وضامن
ما لا يعلم اقتداره على الوفاء به لا يسمى كاذبا واشار الى ان حد الكاذب هو المخبر عن الشيء لا على ما هو به ثم قال قلت
شبه الله حالهم بالكاذبين وهو اعتزال وما اشار به الى تحديد الكاذب هو مذهب المعتزلة والكاذب عند اهل
الحق هو المخبر عن المخبر عنه على خلاف ما هو به علم ذلك ام لم يعلم فالاية على ظاهرها من حيث تشبيه بل هم كاذبون
في خبرهم من غير تحريف قوله تعالى قل سيروا في الارض قال فيه هي حكاية كلام الله تعم حكاه ابراهيم عليه السلام
وهو اعتزال لانه لا يحكي الا الاصوات والحروف التي لها اشباه وهو اعتقاد المعتزلة في كلام الله تعم وقد تقدم ابطال
ذلك وعند اهل الحق انما يقال عبارة عن كلام الله تعم لان الكلام القديم لا يحكي اذ لا مثل له قوله تعالى يعذب من
يشاء ويرحم من يشاء قال فيه ومتعلق المشيئتين مفسر في مواضع من القران قال وهو من يستوجبهما من
الكافر والفاسق اذا لم يتب قال ومن المعصوم والتائب وهو اعتزال ولا يستوجب احد على الله تعم شيئا
عقلا ولكن باخباره بفضله وجب علينا تصديق ذلك وقد ابطلنا ايضا ما اشار اليه من استيجابهم ذلك
بذواتهم لا بتخصيص خالقهم تعم الله عن الشرك وقد علم ان الكل خلقه فبطل الاعتزال وقوله اذا لم يتب منع
المغفرة والرحمة للمصر وقد بين تعم انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون وذكر العصمة لغير الانبياء مخالف
لعرف جمهور علماء الاسلام في قصر هذا الاطلاق على الانبياء عليهم السلام ويطلق حق الاولياء الحفظ قال
بعضهم عصم الانبياء وحفظ الاولياء قوله تعالى وهو العزيز الحكيم قال فيه الحكيم الذي لا يامر الا بما
هو مصلحي وهو اعتزال لاعتقادهم الوجوب وذلك قوله تعالى ما سبقكم بها من احد من العالمين قال
فيه ما مقتضاه يشير الى التقبيح العقلي وقد ابطلنا القول بذلك وبينا انه انما قبح ما قبح لتقبيح الشرع له
وذم فاعله وكذلك جميع المنهيات وبضد ذلك جميع المامورات فليتحرز من اعتزاله قوله تعالى كانوا
قوما ظالمين قال فيه معناه ان الظلم منهم قد استمر منهم ايجاده وهو اعتزال ولا موجد الا الله بما تقدمت
دلالته قوله تعالى ان فيها لوطا قال فيه اعترض عليهم بان فيها من هو بريء من الظلم واراد بالجدال
اظهار الشفقة عليه فحق لمن هو بريء من الظلم اشارة اعتزالية وهو قول المعتزلة يمنع ايلام البريء وانما
يقال هنا ذكر لهم من هو مكرم عند الله ليتعرف ما النافذ فيه من حكم الله الجائز على الكل من المخلوقين فلولا

لطفه ورحمته لهلك الكل وقوله اولا اعتراض اطلاق غير مستقيم وانما يقال هنا ذكر لهم من هو مكرم عند الله
تعم قوله تعالى وهو العزيز الحكيم ذكر فيه الحكمة ومراده المصلحة وقد ابطلنا وجوب ذلك قوله تعالى
بالحق قال فيه بالغرض الصحيح وقد ابطلنا الاغراض على الله تعم فبطل الاعتزال قوله تعالى ان الصلاة تنهى
عن الفحشاء والمنكر ذكر في الكلام على هذه الاية كلمات منها الصلاة لطف في ترك المعاصي واللطف في
ذلك عند اهل الحق خلق الله للطاعة في المحل وذكر ان الصلاة يستحق بها الثواب ومراده عقلا وعند اهل
الحق شرعا على ما تقدمت دلائله وذكر عن حاتم في حفظ الصلاة عما يحبطها وليس الا الكفر عند اهل الحق
وهو الذي يليق بمذهب حاتم الاصم ره وذكر عن ابن عباس من لم تامره صلاته بالمعروف الى قوله لم
يزدد بها من الله الا بعدا وحمله ان صح على ان يكون متهاونا بالصلاة او مستحيلا للمعاصي وعلى مثل هذا يحمل
قول الحسن وهي وبال عليه قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن الا الذين ظلموا منهم
قال فيه ولم ينفع فيهم الرفق يحترز من اعتقاده ان ذلك لذواتهم ومن قبلهم لا من تخصيص الخالق سبحانه لهم
بذلك لانه اعتزال وقد ابطلناه من قبل قوله تعالى ان في ذلك لرحمة وذكرى قال فيه لرحمة لنعمة والرحمة
عند اهل الحق ارادة الله الخير لعباده وهي الارادة القديمة وهي القدر السابق ثم قد تسمى الافعال رحمة مجازا لانها
متعلق الرحمة الحقيقية ولا تستعمل المعتزلة في ذلك الا المجاز لانكارهم الصفات فان اضطروا الى اثبات الارادة
اثبتوها حادثة لا في محل وهو من جملة تخاليطهم ويلزم على ذلك انواع من الضلال والكفر والتعطيل وقد
حققنا الرد عليهم في المقدمة قوله تعالى ولولا اجل مسمى قال فيه قد سماه الله وبينه في اللوح لعذابهم
قال واوجبت الحكمة تاخيره الى ذلك الاجل وهو اعتزال وعند اهل الحق قد سماه بكلامه القديم قبل اللوح
ولم يجب على الله تعم ذلك التاخير ولا غيره والحكمة علمه وارادته المحكمة للمحكمات والحكمة عند المعتزلة رعاية
المصلحة على الوجوب وقد ابطلنا عليهم ذلك كله فلم يبق الا انه تعم اخرها الى مشيئته وقدم ما قدم كذلك على
ما دلت عليه البراهين القطعية المتقدمة الذكر قوله تعالى وان جهنم لمحيطة بالكافرين قال فيه اما تحيط بهم او
هي محيطة بهم في الدنيا لان المعاصي التي توجبها محيطة بهم فيحترز من قوله التي توجبها ايجابا عقليا ونحن نقول
شرعيا بالخبر قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء الاية قال فيه على حسب المصلحة ان الله بكل شيء عليم
قال فيه يعلم ما يصلح العباد وما يفسدهم وعند اهل الحق لا تجب عليه رعاية المصلحة وبكل شيء عليم اعم مما
قاله الزمخشري اي بالمعلومات التي لا نهاية لها على ما تقدمت دلائل هذا كله وانما يقال هنا على حسب مشيئته
قوله تعالى فاذا ركبوا في الفلك قال فيه وفي تسميتهم مخلصين ضرب من التهكم وقد بينا منع هذا الاطلاق
على الله تعم وانما يقال هنا اخلصوا له تعم الافتقار على نجاتهم من مهالك البحار لانهم علموا بالضرورة ان اصنامهم
معزولة عن ذلك فكان ذلك حجة واضحة عليهم في عجزها وتوحيد الله تعم في الالهية قوله تعالى ليكفروا
بما اتيناهم وليتمتعوا قال فيه فان قلت كيف جاز ان يامر بالكفر وبان يعمل العصاة ما شاؤوا وهو ناهيهم
عن ذلك قال هو مجاز عن الخذلان والتخلية وهو اعتزال والخذلان هي التخلية وانما يرد قولا لفظا آخر
تلبيسا للدين وقد ابطلنا التخلية بالبراهين وعلم انه تعم خالق اعمال العباد وانما معنى الاية عند اهل
الحق التهديد والنهي فقط لان من المعلوم قطعا ان قوله تعم اعملوا ما شئتم التخويف وهي من لسان العرب
ثم قال وكيف والامر بالشيء مريد له وهو اعتزال ايضا وقد اقمنا الدلائل على ان الامر يامر بما يريد وبما
لا يريد قوله تعالى اليس في جهنم مثوى للكافرين ذكر في الكلام عليه استيجاب الكفار لذلك فيحترز
من قصده ان ذلك بالمعقول وليس ذلك بالبرهان الا بمقتضى الشرع المنقول على ما تقدم بيانه

سورة الروم

سورة الروم بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم قوله تعالى يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا قال فيه ليعلمك انه لا فرق بين عدم العلم
الذي هو الجهل وبين وجود العلم الذي لا يتجاوز الدنيا فاخبر ان الجهل هو عدم العلم وليس كذلك والا لزم
عدم المحل وهو محال وانما الجهل عند اهل الحق اعتقاد المعتقد على خلاف ما هو عليه على ما تقدم بيانه قوله تعالى
الا بالحق واجل مسمى قال فيه اي ما خلقهما باطلا وعبثا بغير غرض صحيح وحكمة بالغة وقد بينا استحالة الاغراض
على الله تعم والحكمة بينا ايضا معناها وانه لا يجب رعاية الصلاح والاصلح على الله تعم وهو ما يقصده الزمخشري
بذكر الحكمة فليحترز من اعتزاله ثم قال الا ترى الى قوله افحسبتم انما خلقناكم عبثا والكلام على هذه الاية في
موضعها وهناك بيان ان ليس فيها متمسك للمعتزلة اعتزاله قوله تعالى اولم يتفكروا في انفسهم ذكر فيه
الحكمة وقد بينا مراده بذلك وبينا انه لا واجب على الله تعم وان حكمته علمه لا رعاية المصلحة على الوجوب
قوله تعالى وعمروها قال فيه تهكم بهم وهذا اطلاق ممنوع شرعا في حق الله تعم قوله تعالى فما كان الله
ليظلمهم قال فيه لان حاله منافية للظلم وانما يقال هنا الظلم محال في حقه لانه المتصرف في ملكه ملكا مطلقا لا في
ملك غيره اذ لا ملك لغيره معه فحادت المعتزلة عن هذا المعنى لانه يبطل عليهم اعتزالهم من انه تعالى
لم يخلق اعمال عباده ويثيبهم على ما شاء منها ويعاقبهم على ما شاء منها لا كسابهم التي جعلها علامة
على تعلق الخطاب بهم ثم قال ولكنهم ظلموا انفسهم حيث عملوا ما اوجب تدميرهم واعتقاده ان هذا ايجاب
عقلي وهو اعتزال وقد ابطلناه وانما هو شرعي عند اهل الحق وكان له تعم ان يعفو عنهم لو سبقت مشيئته
بذلك قوله تعالى ازواجا لتسكنوا اليها نسب فيه المودة والرحمة الى الله تعم وضد ذلك الى الشيطان
فيحترز من اعتقاده في ذلك ان ذلك لا يخلق الله تعم وهو اعتزال وقد دللنا على ان لا خالق الا الله لجميع
المخلوقات فلو نسب ذلك الى الشيطان تزيينا ووسوسة والى المفارق اكتسابا ونسب الخلق في الكل الى الله تعالى كان
صحيحا قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيه في الوجه الاخير من وجهي تفسيره خوفا وطمعا اي ارادة
خوف وارادة طمع وهو اعتزال اذ قد يكون من الزنادقة من لا يعتقد في البرق خوفا ولا طمعا فيلزم على ذلك تعدد
مراد الله تعم وهو محال فلا بد على هذا الوجه من تقدير آخر من الامر من الارادة كما تقول امرنا بالخوف وامركم بالطمع
قوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء والارض بامره قال فيه اي بقوله كونا والاعتزال فيه من حيث لم يذكر
لكونا تاويلا لان المعتزلة لا يعتقدون كلامه تعم الا بالصوت والحرف وقد تقدم الرد عليهم فيقال هنا بكلامه القديم
الذي العبارة عنه كونا قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون قال فيه والمراد سرعة وجود
ذلك وهو اعتزال بل عند اهل الحق يصح تعلق الخطاب بذلك وهو امر التكوين وما صح في حقه تعم وجب
لانه تعم لا يتصف بممكن وقد تقدم بيان ذلك قوله تعالى وهو اهون عليه قال في اثناء الكلام عليه وجه
آخر وهو ان الانشاء من قبيل التفضل الذي يتخير فيه الفاعل والاعادة من قبيل الواجب الذي لا بد له من فعله
قال لانها لجزاء الاعمال وجزاؤها واجب وهو اعتزال وقد دللنا على بطلانه في المقدمة وبينا انه لا يجب على
الله تعم شيء وانه خالق اعمال العباد وان الثواب فضل وان العقاب عدل وانه تعم لو ترك الاعادة واستعمل
عباده في الدنيا بحق ملكه عليهم لصح وبنعمه عليهم ايضا في الدنيا لصح فلا وجوب لثواب ولا لعقاب لانه لا ينتفع
ولا يتضرر ثم قسم الزمخشري افعال الله تعم الى ثلاثة اقسام واجب وجائز ومستحيل واخطأ في الاقسام الثلاثة فانه
جعل الجائز في البعض وهو خطأ وانما الكل جائز عقلا اذ لا واجب على الله تعم بالبرهان ولا مستحيل عقلا في الافعال اذ
كلها ممكن والمحال ليس بفعل ولا يقدر فعله اصلا وانما بنى تقسيمه هنا على قاعدة فاسدة وهي التحسين والتقبيح

العقليين وقد ابطلنا ذلك من قبل وجعله ما يصرف عنه الصارف رديف الحق فلا صارف لله تعالى على فعل لو اراد
فعله لما تقدم من الدلائل على انما نفعل باختيارنا جعل الكل على مقدار ولم يوجد من الممكنات فاختياره ايض ثم
قال واما واجب لابد من فعله يعني كالثواب ثم قال فكان الواجب ابعد الافعال من امتناع فكانت اهون من الابتدا
وهذا اعتزال ايض بناه على الايجاب ولا ايجاب باطل بما تقدم بيانه من الدلائل فبنا باطل على باطل فبطل الجميع ولم
يبق لاهون الا ما يعني هين فليست افعل من على بابها او على بابها ويراد في معتادكم لان الاعادة اهون عند
عندكم من الابتداء فكيف يصح منكم انكارها ففيه ابين حجة على الكافرين قوله تعالى وله المثل الاعلى في السموات
والارض ذكر فيه الحكمة ومراده وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه قوله تعالى فمن يهدي من اضل الله قال
فيه من خذله ولم يلطف به لعلمه انه ممن لا لطف له وهذا اعتزال واضلال الله لمن شاء خلقه لكفره اذ لا خالق سواه
تحرفت المعتزلة هذا الى ذكر اللطف وهو تلبيس منهم لا يرجعون فيه الى حقيقة كما قدمنا بيانه ثم قال وما لهم من
ناصرين دليل على ان المراد بالاضلال الخذلان ولما راى الزمخشري انه ليس بيده في الخذلان الذي ادعاه
وهو الترك سوى مجرد دعوى عرية اخذ يستدل عليها بما يقوي ضعفها وبطلانها ولا ينصر الباطل الا باطل وليس
له فيها تمسك بدليل بل المعنى الصحيح فيه وما لهم من ناصرين يمنعونهم من جريان قدر الله سبحانه فيهم وتنفيذ
قدرته في خلق ضلالهم ثم عقابهم على اكسابهم المقدرة عليهم اذ لا خالق سواه ولا رب غيره فمن الذي يمنع من نفوذ
مشيئته في خلقه هيهات هيهات دلت المخلوقات وتفرد بالملك والملكوت جبار الارض والسموات قوله تعالى فطرة الله
التي فطر الناس عليها قال فيه قابلين للتوحيد ودين الاسلام قال حتى لو تركوا لما اختاروا غيره فقوله لو تركوا يعني
من غير ورود شرع وهو اعتزال بناه على تحسين العقول وتقبيحها وقد تقدم ابطاله ولو تركوا عند اهل الحق لصح
توصلهم بالنظر في الدلائل الى معرفة التوحيد اما الى انهم لو تركوا ذلك لعوقبوا عليه او الاعمال الشرعية البدنية فلا
وصول بالعقول الى شيء من ذلك البتة على ما تقدم بيانه وبرهانه من قبل قوله تعالى لا تبديل لخلق الله قال فيه
اي ما ينبغي ان تبدل تلك الفطرة وفيه الاعتزال من حيث بناه على تحسين العقول وتقبيحها فلا ينبغي عنده تغيير
هذه التكاليف لان العقول حسنتها وعند اهل الحق الشرع حسنها دون العقل اذ لا حكم لها في الشرع المنقول فيصح
النسخ والتبديل فيها علم انه حكم شرعي لان الله تعالى يحكم بما يشاء وهو الحسن لا انه لذاته حسن كما تقدم بيانه
نعم دلايل التوحيد والمصنوعات لا تبديل لها عن دلالتها على توحيد خالقها وصفات ربوبيته فلا تبديل لخلق
الله انه خلق الله ودال عليه واما تبديله على هيئته وصفته وعدمه بدلا من وجوده ووجوده بدلا من عدمه
بتخصيص فاعله وقدرته فيصح تبديله عن ذلك بقدرة فاعله وارادته لا عن دلالته على قدرة فاعله وارادته
قوله تعالى الله الذي خلقكم قال فيه اي الله هو فاعل هذه الافعال الخاصة التي لا يقدر على شيء منها احد غيره
وهو اعتزال لانه جعل لله تعالى افعالا خاصة به ولا فعال في الحقيقة كلها له وجعل ان غيره تعالى يقدر على افعال
اخر مطلقا لانه اطلق قوله وليس كذلك وليس لمن سواه سوى الكسب على ما تقدم بيانه قوله تعالى هل من
شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء قال فيه من الاصنام وغيرها من يفعل شيئا من تلك الافعال وكانه يشير الى
ان غيره تعالى يفعل غير تلك الافعال وهو اعتزال وقد ابطلنا ذلك وليس لغيره تعالى سوى الكسب فقط على ما تقدم
بيانه وقوله تعالى من ذلكم اقامة حجة جلية على الكافرين ولا يلزم من ذلك ان يكونوا فاعلين لغير تلك الافعال وهذه
الاية تدل على ما قلناه لان الشركاء اصنام وجمادات ليس لها فعل في ذلك ولا في غيره على ما علم بضرورات العقول
ومن سوى الاصنام من احياء المخلوقين اختص اعمهم بالبرهان لان قدرهم اعراض لا بقاء لها فلا تاثير لها فان قلت
فلم خصص تعالى تلك الافعال بالذكر فقال من ذلكم قلت لبيان الدلالة في ذلك على عجز الشركاء لا انها تفعل غير ذلك //

قوله تعالى

قوله تعالى ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس قال فيه وهو ان الله قد افسد اسباب دنياهم
ولا يجوز ان يطلق في حق الله تعالى انه افسد بالاجماع فاطلاقه اعتزال لانه داب المعتزلة في قلة الادب مع الله تعالى
ومع رسله ودينه وهو تعالى خالق كل شيء حقيقة والادب واجب معه تعالى شرعية كما قال تعالى بيدك الخير شرعية
انك على كل شيء قدير قوله تعالى لعلهم يرجعون قال فيه عما هم عليه ارادة
الرجوع وهو اعتزال لان المعتزلة تعتقد ان استتابهم لذلك عقلا وقد ابطلناه فليس الا الشرع وحمله ارادة
الرجوع ولو صح ذلك لما وقع سوى رجوعهم لاستحالة تخلف مراده تعالى على ما تقدم بيانه وانما يقال هنا يعني لعلهم
او يقولها نبيهم من يصح ذلك من انبياء نا واوليا ئنا لعلهم يرجعون اذ لا يترجى الا المخلوقين على ما تقدم بيانه
قوله تعالى من كفر فعليه كفره قال فيه كلمة جامعة لا غاية وراءه من المضار فقد يوهم كلامه ان العقاب على
الكفر في جهنم لا غاية وراءه من المضار فيوهم تناهي قدرة الله تعالى ولا نهاية لمقدوراته تعالى على ما قامت دلالته
فما ينزل بهم من الالام القدرة القديمة صالحة لاعظم من ذلك فان عني ان ما وراء ما نزل بهم ليس لما بعده غاية
صح وليس بمذهب المعتزلة لان اعتقادهم تخصيص مقدوراته تعالى عن قولهم لانهم يقولون بخلق العباد لافعالهم
دون قدرته تعالى وقد تقدم الرد عليهم بدلائل الوحدانية لله تعالى في وحدانيته وصفاته وافعاله قوله تعالى
ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله قال فيه مما يتفضل عليهم بعد توفية الواجب من الثواب وهو اعتزال
وتحريف للقران من غير ضرورة لان البرهان قائم على ما صرح به القران لانه تعالى خالق لاعمال العبادات فالطاعات خلقه
والثواب فضله فالتحريف الحاد في الدين وتاول مما في قوله بعد ذلك او ارادة من مطالبه لان العوامل هي الاعطية يعني
بها الثواب عنده الواجب تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا محرما باجماع الامة وقوله بعد ذلك وتكرير الذين امنوا
وعملوا الصالحات وترك الضمير الى الصريح قال لتقرير انه لا يفلح عنده الا المؤمن الصالح اعتزال لانه يريد انه
يخرج العاصي عن الفلاح فيخرجه عن الاسلام الى الكفر وهو التكفير بالذنوب التي دون الكفر وقد تقدم ابطال
ذلك ويحمل ما ذكر في الاية من التصريح الى الاشارة الى اعلى مقامات المؤمنين دون ذكر اللاحقين فتكون
الكرامة للمجتهدين في زيادة الثواب وفي التقديم في الذكر ولا يمنع ذكر قوم من دخول اتباعهم معهم في الرحمة
والمغفرة كما هو مذكور في اصول الفقه وقد تناقض كلام الزمخشري على هذه الاية لان الجزاء يطلب بالمقابلة
على العمل في اصل وضع اللسان وهذا هو جزاء الاعمال وعنه اخبر الله تعالى انه من فضله والزائد على الجزاء ليس بجزاء
فلا يقال فيها يجزي فلا ذكر له في الاية اذ ليس فيها الا الجزاء وانما ذكرت المعتزلة الزيادة تلبيسا للدين ونحن نقول
انما كان الجزاء من فضله بالاية من باب احرى واولى الزيادة ان تكون من فضله ولهذا لم تذكر لان فحوى الخطاب
ومفهوم الخطاب للاكثر او للاقل لا يحسن ذكره في بليغ الكلام فلا يحسن ان يقال ولا تقل لهما اف ولا تضربهما لان
المعنى قد حصل بالتافيف قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات قال فيه عدد الاغراض في
ارسالها وهو اعتزال وقد دللنا على استحالة الاغراض على الله تعالى قوله تعالى وليذيقكم من رحمته ذكر فيه
ايض الغرض وهو مرد بما تقدم قوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين قال فيه حيث جعلهم مستحقين ان ينصرهم
مستوجبين وقد دللنا على انه لا يستحق احد على الله شيئا ولا يستوجبه وانما قوله تعالى حقا علينا تفضل منه تعالى حتى
في الخبر على هذا الوجه من العبارة التي يطيق اليها المكلفون كما تقدم بيانه قوله تعالى فراوه مصفرا قال فيه
لان رحمة الله هي الغيث والمعتزلة ابدا يحيدون دون الرحمة الى الافعال وهو المجاز ويتركون الحقيقة وهي ارادته تعالى
الخير لعباده لان الرحمة عندهم بمعنى الصفة رقة فاحالوها لاجل ذلك ولهم مذهب فاسد ايض في الارادة تقدم
ذكره والرحمة صفة والرقة الموجودة في الخلق صفة اخرى تصحب الرحمة من الخوف والاشفاق ان تصيبه مثل

ما اصاب المرحوم وهذا في حق الله تعالى لوجوب قدمه وكماله ووجب وجوب صفته التي هي صفة كمال وهي
الارادة للخير لمن خصصه بذلك من عباده كما قلناه في ثبوت ادراك الروايح له تعالى والمطعومات مع نفي الشم
والذوق **قوله تعالى** ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة قال فيه وفي الحديث ما بين فناء
الدنيا الى وقت البعث اربعون لم يذكر الراوي انها تعينا فقيل اربعون سنة وقيل اربعون يوما وزاد الزمخشري
هنا اربعون الف سنة وليس ما زاده الزمخشري بموجود في ديوان من دواوين الاسلام ولا قاله احد من علماء
المسلمين والغالب انه من تقولات المعتزلة والاحاديث الصحيحة تبطله بل القران يبطله اما القران فقوله تعالى اقتربت
ولو بقي لقيامها اربعون الف سنة لم يحسن ان يقال في ذلك اقتربت وقال عليه السلام بعثت انا والساعة كهاتين واشار
بقرب السبابة من الوسطى ولا يقال مثل هذا في شيء بقي له اربعون الف سنة والاحاديث الصحيحة في اقترابها اكثر من
ان تحصى فلا يلتفت الى القول الذي ذكره الزمخشري وقوله بعد ذلك وذلك وقت يفنون فيه وينقطع عذابهم ناوهم
بذلك قول العلاف من اشياخ المعتزلة قال بفنا العالم حتى لا يبقى منه شيء والزم فناء الجنة والنار فلزمه الكفر لان ابدية
الدارين معلومة من الدين ضرورة فنكى ذلك كاف **قوله تعالى** لقد لبثتم في كتاب الله قال فيه او فيما كتبه اي اوجبه
بحكمته واشارة الى وجوب رعاية المصلحة عقلا وقد ابطلناه لك من قبل **قوله تعالى** ولا هم يستعتبون قال فيه ولا يقال لهم ارضوا ربكم بتوبة وهذا كلام موهم فوجب منعه الا ان يرد في حديث فحينئذ يطلق كما ورد ويتاول بمعنى
امتثلوا امره وانما يقال التوبة امتثال امر الله والله راض عن من امتثل امره بشرط حمايته على الاسلام **قوله تعالى** كذلك
يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون قال فيه ومعنى طبع الله منع الالطاف التي تنشرح لها الصدور حتى تقبل الحق
وانما يمنعها من علم انها تجدى عليه قال فوقع ذلك كناية عن قسوة قلوبهم فكانه قال كذلك تقسو قلوب الجهلة وهو
اعتزال كله والطبع عند اهل الحق على ما قامت دلايله خلق الله تعالى لكفرهم وضلالهم وجهلهم مستواليا الى مما تقدم
عليه وليس ذلك الا لقدرته تعالى فلما اشركت المعتزلة في الافعال صرفوا الطبع وحرفوه الى منع الالطاف ولا يرجعون
فيها الى محصول وتارة يعبرون عنها بالتخلية وتارة بخلق شيء يقارن الهدى وليت شعري ما الذي لذلك المقارن لو صدر
من رابطة بينه وبين الهدى من حيث المعقولية واذا لم تكن رابطة عقلية فوجوده كعدمه فصار ذكره هذيانا وانفرد
الرب تعالى بخلق ما يشاء من هدى او ضده ثم قال وانما يمنعها من علم انها لا تجدي عليه لانه عند المعتزلة لذاته لا
يصلح لها وهو جهل عظيم بالجائزات كما تقدم بيانه وما من ممكن من الذوات الا ومعلوم ضرورة انه قابل لما يخصصه
به المخصص من الصفات فبطل الاعتزال وتبين الحق من الضلال والحمد لله على ذلك كثيرا **سورة لقمان**
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى وهو العزيز الحكيم قال فيه الحكيم لا يشاء الا ما توجبه الحكمة والعدل ويعنى بالحكمة رعاية المصلحة
على الوجوب وبالعدل الشرك بالله في افعاله ونفي القدر وهو اعتزال كله وقد بطل عليهم جميع ذلك بما تقدم
من الدلائل التوحيدية في المقدمة وثبت ان حكمته تعالى علمه واحكام ارادته للمحكمات والعلم شرط في ذلك
قوله تعالى هذا خلق الله بمعنى المخلوق قال فيه بكتهم ببيان هذه الاشياء العظيمة مما خلقه الله وانشاره
فاروني ما خلقته الهتكم حتى استوجبوا عندكم العبادة وفيه الاعتزال من حيث حض الاشارة في الدلالة على
الله تعالى بالاشياء العظيمة ليخرج افعال العباد واكسابهم عن ان تكون خلقا لله تعالى وقد تحقق الرد عليهم في المقدمة
والرد عليهم في هذه الاية من ابين شيء لان الله تعالى قال فاروني ماذا خلق الذين من دونه اي من قليل او كثير
لان ما من الفاظ العموم والرؤية تتعلق بالموجود عرضا كان او جوهرا فلو خلق الخلق اعمالهم لاروا اكوانهم
المكتسبة ودى الى بطلان الاية وحجة الله تعالى حق قطعا فان تكن اكوانهم المكتسبة خلقا لهم باطل قطعا وكذلك

يلزم

يلزم في ساير ما يتعلق به قدرهم من الاعراض فثبت التوحيد وبطل الاعتزال والالحاد **قوله تعالى** ولقد اتينا
لقمان الحكمة قال فيه وقيل خير بين النبوة والحكمة فاختار الحكمة واخل الزمخشري بحقيقة هذا الكلام فلم يوفه
معناه فاوهم ان النبوة دون الحكمة وليس كذلك فان النبوة مشتملة على الحكمة وانما ذكر العلماء في ذلك وروي
ان جبريل عليه السلام نزل على لقمان عليه السلام فقال له ان الله يعرض عليك النبوة والمراد بالنبوة هنا مع الرسالة
لما يقوم من الدليل على ذلك فقال لقمان عليه السلام عند ذلك ان امرني ربي امرا جزما امتثلت امره لاني عبده
وان خيرني فاني اختار العافية او كلاما هذا معناه ففسر العلماء ذلك بانه خاف على نفسه عدم القيام باعباء
النبوة والرسالة وقد ثبت النبوة له مجردة عن الرسالة بهذا الحديث لان نزول جبريل عليه عن الله تعالى باخباره
عنه بالتخيير هو عين النبوة لا غير فيتعين انصراف التخيير الى الرسالة فقط **قوله تعالى** ان انكر الاصوات لصوت
الحمير اشار في ذلك الى نوع من التقبيح العقلي والحسن وقد ابطلناه ثم قال فيه مبالغة شديدة في التنبيط
عن رفع الصوت وتنبيه على انه من كراهة الله تعالى بمكان ولم يبين وجه الكراهة الشرعية فاوهم كلامه ان ذلك
يقع بغير ارادة الله تعالى وهو اعتزال وباطل بالبرهان وانما وجه كراهته شرعا كراهة ان يكون دينا وقربة
مع وقوعه بارادة الله تعالى لانه واقع بخلقه على ما تقدمت دلائله **قوله تعالى** الم تروا ان الله سخر لكم ما في السموات
وما في الارض ذكر فيه ان هذا التسخير لغرض يرجع الى الحيوان وقد دللنا من قبل على استحالة الغرض على الله
تعالى فامتنع الاطلاق والمعنى **قوله تعالى** ان الله عليم بذات الصدور قال فيه ان الله يعلم ما في صدور عباده
فيفصل بينهم على حسبه ولم يذكر جواز الغفران للمصرين في اصرارهم ولا جواز الغفران لو جزم على مخالفة ولا
صحة الغفران لمن قلد في التوحيد واهمل النظر لكن وحد في ترك ذلك اعتزال وقد دللنا على جواز الغفران
لهؤلاء لحق له تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء **قوله تعالى** ان الله سميع بصير قال فيه يسمع كل صوت ويبصر
كل مبصر وهو اعتزال لانه قصر السمع على الاصوات وعند المعتزلة ايضا ان المبصرات بعض الموجودات دون
بعض فاجري كلامه على الاعتزال في المسئلتين وعند اهل الحق سمعه تعالى متعلق بكل موجود وبصره تعالى متعلق
بكل موجود على ما تحققت دلائله في المقدمة **قوله تعالى** الم تر ان الله يولج الليل في النهار الاية ثم قال تعالى
ذلك بان الله هو الحق قال فيه ذلك الذي وصف من عجائب قدرته التي يعجز عنها الاحياء القادرون فكيف
الجماد الذي يدعونه واشارته الى الاعتزال فيه بان مفهوم كلامه انهم انما امتنع عن الاحياء القادرين من المخلوقين
خلق هذه العجائب دون غيرها فهم عنده خالقون لاعمالهم التي هي دون تلك العجائب وقد قدمنا الدلائل على ان
الخلق ليس الا لله تعالى ولمن سواه الكسب فقط ولو عني بقوله يعجز عنها العجز الحقيقي عن تلك العجائب كان
جهلا منه بالعجز لان تلك العجائب ليست بمقدورة للعبد ولا معجوزة لانها ليست في محله وانما يقدر العبد
او يعجز عما في محله من جنس مقدوراته وترك لبيان هذا او التنبيه عليه يدل على غيبته عنه وانما يقال يستحيل
اقتدارهم عليها والاحتمال في موضع التفصيل مستدرك على المكلفين لاسيما في علم ما يتعلق بالتوحيد **قوله تعالى**
ولا يغرنكم بالله الغرور وعد في جملة ما قيل في ذلك تمنيكم في العصمة المغفرة وهو مما زادته المعتزلة لان الامة
مجمعة على هذا التمني والقران يعضده انه لا يياس من روح الله الا القوم الكافرون وقوله عن سعيد بن جبير
ان الغرة بالله ان يتمادى الرجل في المعصية ويتمنى على الله المغفرة ويمكن ان يكون من تقولات المعتزلة على
الايمة وان صح فمحمول على ان يكون متهاونا باوامر الله ودينه ولا يعزم على توبة ولا ينويها فان هذا يغني
به فالغالب الخوف على مثل هذا من حصوله في العذاب **قوله تعالى** واخشوا يوما لا يجزي والد عن
ولده الاية قال فيه فاريد حسم اطماعهم واطماع الناس فيهم ان ينفعوا اباءهم في الاخرة وان يشفعوا لهم

فاجمل القول في منع الشفاعة واطلق القول فكان اعتزالا وقد ورد في الشريعة ان الصلحاء والعلماء يشفعون
في رفع الدرجات او في الزيادة في الثواب او في السلامة من العذاب لاتباعهم كانوا ابناء لهم ام اباء ام غير
ذلك واختص نبينا بالشفاعتين العظيمتين بتعجيل الحساب والخروج من جهنم للعصاة وهذه الاحاديث مقيدة
للمطلقات ومخصصة للعمومات لان التعيين حاصل فيها وتخصيص عمومات القران يصح بالحديث بل بخبر الواحد
من ذلك اذا كان نصا على ما تقرر في علم اصول الفقه

سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى لتنذر قوما ما اتاهم من نذير من قبلك قال فيه فان قلت فاذا لم يأتهم نذير لم تقم عليهم حجة
قال قلت اما قيام الحجة بالشرائع فلا واما قيامها بمعرفة الله وتوحيده وحكمته فنعم قال لان ادلة العقل
الموصلة الى ذلك معهم في كل زمان وهو اعتزال ووقع الغلط فيه للمعتزلة فان العقل يصح التوصل به الى
المغفرة لا الى العذاب على تركها والنعيم على تحصيلها لانه غيب فلا توصل اليه الا بالخبر فما لم يرد الخبر من قبل
الله تعالى وهي النبوة لم يعلم ما يعذب عليه تعالى مما ينعم عليه وهو موضع توارد الخلاف في المسئلة فاصاب
فيها اهل السنة وخاب سعي المعتزلة وقوله وحكمته يريد وجوب رعايته للاصلح وقد ابطلناه من قبل
قوله تعالى لعلهم يهتدون ذكر فيه صحة الترجي من النبي عليه السلام كما ترجى موسى من فرعون لعله يتذكر
او يخشى قال وان يستعار لفظ الترجي للارادة وهذا القول الثاني اعتزال ولو اراد تعالى هدايتهم لوقع ذلك
من جميعهم لانه المراد عند المعتزلة ولما لم يقع لم يكن مرادا لاستحالة تعذر ارادته تعالى على ما تقدم بيانه
قوله تعالى ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع قال فيه ما مقتضاه ان جاوزتم رضاه لم تجدوا لانفسكم وليا
اي ناصرا ولا شفيعا يشفع لكم وهو اعتزال وقد ثبتت احاديث الشفاعة فوجب تقييد اطلاق هذه الاية
اما بالكافرين او بنفي الشفاعة الا من اذن له الرحمن بان يشفع قوله تعالى الذي احسن كل شيء خلقه قال فيه
حسنه لانه ما من شيء خلقه الا وهو مرتب على ما اقتضته الحكمة واوجبته المصلحة فقد جعل افعال الله تعالى مبنية على
وجوب رعاية المصلحة وهي عند المعتزلة الحكمة وقد قدمنا ابطال ذلك وبينا ان حكمته تعالى علمه فما خلق شيئا
الا بعلمه وارادته وقد اتقنه فقد حسن لاجل ذلك لان له تعالى ان يفعل من غير اعتراض معترض وانما قبحت مناكر
بعض الافعال لخروجها عن الامر ثم قال وقيل علم كيف يخلقه من قولهم فيه كل امري ما يحسن ثم قال وحقيقته //
يحسن معرفته اي يعرفه معرفة حسنة وقد بينا انه لا يجوز اطلاق المعرفة في حق علم الله تعالى قوله تعالى ثم
سواه ونفخ فيه من روحه قال فيه دل باضافة الروح الى ذاته فنفى صفة القدرة وهو اعتزال ثم قال على انه
خلق عجيب لا يعلم كنهه الا هو وعند اهل الحق علم النبي عليه السلام باعلامه تعالى له نعم وعلمه اولو الالباب على ما
تحقق بيانه في المقدمة وتكون الاضافة اضافة تملك ثم قال اختص به وبمعرفته ولا يجوز اطلاق المعرفة في حق
علمه تعالى كما بيناه قوله تعالى بل بلقاء ربهم كافرون قال فيه لقاء ربهم هو الوصول الى العاقبة من تلقي ملك
الموت وما وراءه وهو حيدة عن اثبات رؤية الله تعالى لانه مقتضى الاية فكان اعتزالا وتاويل لغير ضرورة //
فكان تحريفا وقد تقدم الرد على المعتزلة في انكار ذلك وليس له فيما ذكر بعد هذا من ذكر ملك الموت دليل
على حيدته بل غلط للحق قوله تعالى ولو شئنا لاتينا كل نفس هداها قال فيه على طريق الالجاء والقسر ولكنا بنينا
الامر على الاختيار دون الاضطرار فاستحبوا العمى على الهدى وانما قال على طريق الالجاء لانه تعالى عند المعتزلة لو قد
شاء ان يؤتي كل نفس هداها كسبا فلم تنفذ مشيئته في ذلك تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا وقد قدمنا
الرد على المعتزلة في هذه المسئلة من قبل وقوله تعالى فاستحبوا العمى اي كسبا لا خلقا والرب تعالى هو الخالق لهم

ولاعمالهم

ولاعمالهم على ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا قال فيه والمراد بالنسيان
خلاف التذكر يعني لا اعتزال لانه لم يذكر النسيان بمعنى الترك لان ترك الاخرة عمدا كفر والخلود في العذاب للكفار
معلوم على التابيد وهذه هو لضد التذكر وهو معصية فقط لا يحصل الخلود في العذاب للعصاة فيمشي له اعتزاله
واهل السنة يحملون النسيان هنا على الترك عمدا والاية في الكافرين بدليل قوله تعالى عقيبها انما يؤمن باياتنا الذين
اذا ذكروا بها خروا سجدا ولو حملناه على ما قال فالخلود للعصاة لم يذكر قط فيه الا بدية فيخرجون من النار بعد
امد لما بيناه من دلائل ذلك في المقدمة قوله تعالى وسبحوا بحمد ربهم قال فيه ونزهوا الله من نسبة القبائح
اليه ويريد بهذا من نسبة خلق المعاصي اليه وهذا اعتزال وشرك وقد ابطلناه وانما سبحوه تعالى عن الشرك وعن
النقائص كلها وعن نسبة مخلوقاته اليه على انها قبائح اذ كل ما خلقه تعالى من طاعة او معصية فلا قبح فيه بالنظر الى
صدوره عن قدرته اذ له ان يجعله علامة على ما شاء ولا اعتراض عليه فيه قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي
لهم من قرة اعين حمل فيه النفس على الاطلاق وهو اعتزال لانه انكار ان يكون نبينا عليه السلام راى الجنة ليلة
المعراج لان المعتزلة ينكرون خلق الجنة الان وينكرون اكثر المعراج وقد تقدم الرد عليهم ثم قال ولا يطلع
على هذه الجنة وهو اعتزال لانه انكار لرؤية الله تعالى قال تعالى ولدينا مزيد قوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون قال
فيه حسم اطماع المتمنين وهو اعتزال لانه سد به باب الرحمة والرجاء فيها للعصاة ولا دليل له من الاية على
اعتزاله وانما فيها اثبات الجزاء للعاملين لا نفي المغفرة للعاصين ان قلنا بالمفهوم فالمفهوم يقال به ما لم يقم دليل
دليل اخر على بطلان ذلك المفهوم في تلك المسئلة على ما هو مقرر في اصول الفقه وقد بينا النصوص الشرعية
لصحة المغفرة لكل ذنب ما دون الكفر قوله تعالى نزلا قال فيه عطاء باعمالهم ولم يذكر الفضل وهو اعتزال
وعلى مذهب اهل السنة الاعمال شرعية وعلامات وبالفضل حقيقة لانه تعالى خالق اعمال العاملين وجميع
المخلوقات قوله تعالى لعلهم يرجعون قال فيه فان قلت لعل من الله ارادة واذا اراد الله شيئا كان ولم //
يمتنع وتوبتهم مما لا يكون ثم قال الا ترى انها لو كانت مما يكون لم يكونوا ذائقين العذاب الاكبر ثم قال قلت ارادة
الله تتعلق بافعاله وافعال عباده فلا تمتنع افعاله للاقتدار وخلوص الدواعي واما افعال عباده فاما ان يريدها
وهم مختارون لها او مضطرون اليها فان ارادها وقد قسرهم عليها فحكمها حكم افعاله وان ارادها على ان //
يختاروها وهو عالم انهم لا يختارونها قال لم يقدح ذلك في اقتداره كما لا يقدح في اقتدارك ارادتك ان
يختار عبدك طاعتك وهو لا يختارها لان اختياره لا يتعلق بقدرتك واذا لم يتعلق بقدرتك لم يكن فقده
دالا على عجزك وهذا اعتزال وصاحبه ضرب من الهذيان والخبال فاول ذلك جعل لعل راجعة الى ارادة
الله تعالى وقد ابطلناه ذلك ولو كان ذلك لما بقي الامر رجع وانما ترجع الى غيره كما تقدم بيانه وقوله ان توبتهم
مما لا يكون قلب منه للممكن محالا وهو صح فان قال لا تكون لان الله تعالى قدر ان لا تكون رجع الى الحق وترك الاعتزال
وهو قولنا وقوله في حق الله وخلوص الدواعي وقد قدمنا استحالة الدواعي في حق الله تعالى وقوله في افعال
العباد ان ارادها تعالى على ان يختاروها وهو عالم انهم لا يختارونها غلط فاحش لان ما علم تعالى انه لا يكون يمتنع
تعلق ارادته به لانه لو اراد ما علم انه لا يكون لاراد تبديل علمه وتبديل علمه تعالى محال وتعلق الارادة بالمحال ممتنع وهذه
النكتة من علم المعقول منقولة من كلام مالك بن انس رضه ودلت وكثير من مثلها في كلامه على تمكنه في
هذا العلم العظيم فغفل الزمخشري عن العلم بالحق فارتكب وقوعه فلعبت به وبشيعته المعتزلة رياح الجهالة
حتى وقعوا فيما تراه ثم قوله انه تعالى لم يقع ما اراد لم يدل على العجز في حقه غلط اخر لانه اذا لم ينفذ ما اراده
علم قطعا ان ذلك لا يكون مع علمه بذلك الشيء لا العجز عن نفوذ مراده يبين ذلك انه ان كان الواقع بقدرته

فهو بارادته وان وقع بغير قدرته فقد قصرت قدرته عنه فتخصصت فبطل قدمها فبطلت فلزم ضدها وهو
العجز وهو محال والالم يقع جوهر ولا عرض من جميع العالم لان كل فرد من ذلك بقدرته وقدمها واستحالة //
تخصيصها وقوله كما لا يقدح في اقتدارك ارادتك ان يختار عبدك طاعتك وهو لا يختارها وهذا غلط فاحش
واي دليل علي العجز بين من تعذر المراد وقوله لان اختياره لا يتعلق تخليط ولا يلزم من نفي تعلق ارادته بقدرتك
نفي لزوم عجزك انت عن تنفيذ مرادك اذا خالف ارادتك لان عند مخالفته ارادتك لزم من تعذر ارادتك التي
هي متعلق لمخالفته قصور قدرتك عن تنفيذ مرادك فلزم عجزك عند تعذر الارادة لا عند عدم تعلق
ارادة العبد بقدرتك والعلم بانه تعالى خالق لكل مخلوق قاطع لاوهام المعتزلة وتخاليطهم فيها قوله تعالى
ومن اظلم ممن ذكر بايات ربه ثم اعرض عنها قال فيه والمعنى الاعراض عن مثل ايات الله في وضوحها //
والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل ويعني بذلك التحسين العقلي والتقبيح
وقد ابطلناه في الاحكام الشرعية اما انه يفهم بضرورته وبنظره واستدلال العاقل به على معلومات كما
يعلم بضرورته ان السعادة خير الشقاوة اما ان السعادة في العمل الفلاني دون العمل الفلاني فلا سبيل
له الي ذلك وانما يدرك ذلك شرعا فالحكم للشرع والعقول للفهم كما تقدم بيانه

سورة الاحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلي الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ان الله كان عليما حكيما قال فيه عليما بالصواب
من الخطاء والمصلحة من المفسدة حكيما لا يفعل شيئا ولا يامر به الا بداعي الحكمة وهو اعتزال فقوله بالمصلحة
قلنا نعم ومن علمه بها علمه بانها لا يجب عليه رعايتها وقوله والمفسدة ان عني مفسدة في افعاله تعالى
بالنسبة اليه فباطل لان كل ما يخلقه تعالى حسن جميل بالنسبة الي قدرته وانما يفسد ما يقبح والقبح يصح
وقوعه في افعال الخلق لا بالنظر الي ذوات الافعال واعيانها بل بالنظر الي مخالفتهم بها امر الامر تعالى على ما
تقدم بيانه وقوله بعد ذلك بداعي الحكمة قد قدمنا استحالة الدواعي في حق الله تعالى اذ لا غرض له تعالى
ولا وجوب عليه والحكمة عند المعتزلة رعاية المصلحة وقد دللنا علي بطلان وجوبها قوله تعالى ليس
عليكم جناح فيما اخطاتم به قال فيه ثم تناول العموم خطاء النبي عليه السلام وعمده ولا يجوز اطلاق الخطاء
مضافا اليه عليه السلام لانه يوهم الخطاء العمد وهو معصوم منه ويطلق النسيان لان الشرع اطلقه وان
اورد عنه عليه السلام اللهم اغفر لي خطاي وعمدي فعلي طريق التواضع وليس لنا نحن ان نطلق ذلك
لايهامه ما هو معصوم منه ويصح ان يطلق النسيان لانه غير موهم قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما
قال فيه لعفوه عن الخطاء وعن العمد اذا تاب العامد وهو اعتزال لانه سد لباب المغفرة عن المصرين
وهم عند اهل الحق في المشيئة كما تقدم بيانه قوله تعالى وكان ذلك على الله يسيرا قال فيه فان قلت ما
معني قوله وكان ذلك علي الله يسيرا وكل شيء عليه يسير قال قلت معناه ان اعمالهم حقيقة بالاحباط
تدعوا اليه الدواعي ولا يصرف عنه صارف وهو اعتزال وانما صح هنا الاحباط لانه ورد في الكافرين فكان
صحيحا والدواعي والصوارف مستحيلة في حق الله تعالى علي ما تقدم بيانه وانما حكم في افعاله بمشيئته ولو شا
لبدل ذلك في احكام الاعمال من انه هذا حلال وهذا حرام قوله تعالى ويعذبهم ان شاء قال فيه اذا لم
يتوبوا او يتوب عليهم اذا تابوا وهو اعتزال من وجهين الاول تحتم العذاب علي من لم يتب ففيه منع
ايلام البريء وقد تقدم بيان صحة ذلك والثاني تحتم التوبة والمغفرة علي التائب وقد بينا جوازها للمصر
قوله تعالى من يات منكن بفاحشة قال فيه والمراد كل ما اقترف من الكبائر وهو كلام فاسد لانه اورد

بصيغة

بصيغة الماضي ولم يقتر فن فقط كبيرة وانما وردت الاية بصيغة الاستقبال فلم تقتض انه وقع شيء ولكن
المعني انه لو وقع فالحكم مضاعفة العذاب لعلو مقامهن وفحش المخالفة في الزجر المبعد عن الوقوع فحفظهن الله ببركة
النبي عليه السلام في الاتي كما حفظهن في الماضي قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت قال فيه
وفي هذه الاستعارة ما ينفر اولي الالباب عما كرهه الله لعباده ولم يبين وجه الكراهة وليست كراهة وقوع كما
تعتقده المعتزلة ولو كان ذلك لم يقع شيء من ذلك ولكنها كراهة ان يكون ذلك دينا يتقرب به ولكنه تعالى اراد
وقوعها مخالفات وعلامات علي ما شاء من عقابه وطرده وابعاده علي ما تقدم بيانه قوله تعالى ان الله
كان لطيفا خبيرا قال فيه حين علم ما ينفعكم الي ان قال او علم من يصلح للنبوة ومن يصلح ان يكونوا اهل بيته قال
او حيث جعل الكلام الواحد جامعا بين الغرضين وهو اعتزال كله وليس الصلاح للنبوة من ذوات المخلوقين
كما تعتقده المعتزلة بل بتخصيصه تعالى لمن خصصه بذلك والخلق اجمع اعني انواع المخلوقين قابلون من جهة المعقول
لما يخصصهم به واجب الوجود تعالى علي ما تقدم بيانه وكذلك اهل البيت بتخصيصه تعالى وفضله كانوا كذلك وقوله
بين الغرضين قد بينا استحالة الاغراض علي الله تعالى فبطل الاعتزال قوله تعالى وتخفي في نفسك ما الله مبديه قال
فيه فان قلت ماذا اراد الله منه ان يقوله حين قال له زيد اريد مفارقتها قال قلت كان الذي اراد الله منه عز
وجل ان يصمت او يقول له انت اعلم بشانك حتي لا يخالف سره في ذلك علانيته وهو اعتزال في حمله علي
النبوة ما لا يليق بها وهي عادة شيعة المعتزلة وعدم فهم منهم ومنه بمعاني القران وحقائق العلوم التي يقوم
عليها البرهان فجعل هنا مراد الله من النبي عليه السلام غير ما وقع منه وهو خطاء وضلال بل مراد الله تعالى منه
ما وقع منه لان مراد الله من خلقه ما هم عليه لانه خالق ذلك الواقع يدل علي ارادته لخلقه والالما يقع علي ما تحقق بيانه
في المقدمة ثم حمله علي النبي عليه السلام انه خالف سره علانيته جرءة علي النبوة ولا يجوز ان يطلق من ذلك الا ما اطلقه الشرع
ويتاول علي ما يليق بعلي مقام الانبياء عليهم السلام والذي يقال هنا ما تقدم بيانه من ان الخواطر الضرورية لله تعالى
ان يواخذ بها وان يعفو عنها والعصمة للانبياء عليهم السلام ثابتة فما قاله عليه السلام لزيد هو المامور به شرعا في
حق والخاطر الضروري الذي في الباطن معفو عنه فليس بمخالفة لان العبد لا يقدر علي دفعه لكن لله تعالى ان يعدد لا سيما
علي من علا قدره كما بيناه في قصة ادم وداود عليهما السلام وقول الزمخشري بعد ذلك فان قلت كيف عاتبه
الله في سر ما استهجن التصريح به ثم شار انه عليه السلام لا يستهجن الا المستهجن ثم قال وقالت الناس لا تتعلق الا بما يستقبح
في العقول هذا السوال فاسد اورده الزمخشري وهو غافل عن فساده من جهة انه قدر فيه العتاب واردا علي امر
مكتسب وهو ما في الباطن وليس كذلك بل هو ضروري ولو ظهر كان اما باذن شرعي فيكون حسنا والا كان نمقه
عادة فتركه عليه السلام عن ظاهره وما جري الله في الباطن ما حكمه ليس كحكم الظاهر في ان الظاهر كسب والباطن
اضطرار فبطل السوال ثم لله تعالى ان يعاتب علي الباطن مع انه ضروري اذ له تعالى علي مذهب اهل الحق تكليف ما لا يطاق
كما تحقق بيانه في المقدمة ثم ذكر الاستحقاق في هذه المسئلة قلة علم وقلة ادب مع النبوة كما تراه ثم قوله وقالت الناس
تتعلق بما يستقبح في العقول مبني علي تحسين العقول وتقبيحها وهو فاسد بما تقدم بيانه من قبل ثم اخذ الزمخشري
في تكلف جواب فاسد عن سوال فاسد لان تصحيح الفاسد والجواب عنه فاسد مبني علي فاسد بل لا يقال شهوة
الا فيما كان جاريا في وقوعه عن قصد اخروي وزيادة اجر وجميع تصرفاته عليه السلام لم تخل قط عن ذلك فكانت
عبادات فلا تسمي شهوات ولم يصدر من النبي عليه السلام في القصة ما يخالف الشرع لوجوب العصمة في حقه اجماعا
عن الكبائر وتحقيقا عن الصغائر كما تقدم بيانه من قبل ثم لله تعالى ان يطالب بالخواطر الضرورية والعصمة مع الضرورة
ثابتة لان المخالفة مشروطة بالقصد والاختيار ولا تقبل تقولات المعتزلة لا سيما في مثل هذه المسائل لما كد علق

مقام النبوة وقد نقل النقاش في تفسيره ما يدل على ان رؤيته عليه السلام زينب ابنة عمته كانت رؤية
ضرورية وهي النظرة الاولى المعفو عنها فذكر ان سبب ذلك ان خطر يوما صلى الله عليه وسلم على بابها وعليه
وعليه ستر فجاءت الريح فرفعته عنها وهي حاسرة في حجر لقاؤها على هذه الحال فهذه نظرة ضرورية غير مقصودة
والخاطر ضرورية غير مقصودة فالعصمة محفوظة والحمد لله وذكر ابن عطية في تفسيره انه عليه السلام اوحى
اليه ان زيدا يطلقها وتزوجها هو عليه السلام بامر شرعي بوحي من الله سبحانه وحفظ الله عليه عليه السلام ما
هو كسب له من الامر بالمعروف فقال لزيد لما قال له اطلقها يا رسول الله وشكا من علوها عليه قولا وفعلا وتنحّيا
امسك عليك زوجك واتق الله اي فيما تقول عنها في غيبتها وكان زيد متقيا ولكن الامر بالمعروف حتى اي
بد او منة وان كان المامور متقيا والامر لزيد في المعروف ويكون قوله تعم وتخشى الناس تخشى عليهم
الفتنة بذلك او تخشى كفرهم او فتنتهم على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فيبقى لاجل ذلك بعضهم
على الكفر ويرتد احزونا والله احق ان تخشاه اي اصرف امرهم في ايمانهم وكفرهم الى الله تعم وفوض الذي تخشى
عليهم حكمه فتوكل بهم عليه كما توكلت بنفسك واهلك فمن قضي له بالايمان امن ومن قضي عليه بالكفر كفر كان
امر الله في ذلك كله قدرا مقدورا ولا عليك انت انك ملتزم ما اوجب عليك ومجتنب ما نهاك عنه وغير
خارج عما اباح الله اليك وكل ما افترته المعتزلة وغيرهم وما توهمته الزنادقة مما زاد على ما قلناه ونقلناه فلا
يلتفت اليه لانه لا يثبت منه شيء في ديوان من دواوين الاسلام وما ذكره الزمخشري بعد هذا في هذا الموضع مبني
على وجوب رعاية الاصلح فلا يلتفت اليه لانا قد قدمنا ابطال ذلك من قبل قوله تعالى وتخشى الناس والله
احق ان تخشاه قد تقدم الكلام عليه انفا وما ذكر الزمخشري فيه كلام مستدرك من قوله حتى لا يفعل مثل ذلك
ولم يفعل منهيا كما بيناه فكان اعتزاليا وسوء ادب مع النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى الذين يبلغون
رسالات الله ويخشونه ولا يخشون احدا الا الله قال الزمخشري فيه تعريض بعد التصريح في قوله وتخشى الناس
وهو اعتزال وقد قدمنا الكلام عليه في موضع التصريح وهو عين الجواب في موضع التعريض من باب احرى
واولى قوله تعالى وسبحوه بكرة واصيلا قال فيه معناه تنزيه ذاته عما لا يجوز عليه من الصفات والافعال فقوله
والافعال اعتزال لانه يشير الى ان لا يخلق الكفر والمعاصي وقد بينا انه تعم خالق كل مخلوق بالدلائل القاطعة
وهو قصده بقوله بعد ذلك وتنزيهه من القبائح ودلائل التوحيد ترد عليه ايضا وليست بالنسبة الى خلقه قبائح
كما تقدم بيانه قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم قال فيه والمعنى هو الذي يترحم عليكم ويترأف وهذا ان
الاطلاق فانه مستدرك عليه لانه لم يرد بها شرع ثم قال حيث يدعوكم الى الرحمة فجعل الرحمة الدعوة وحاد عن
الحقيقة في ذلك وهي ارادة الخير لمن جعله اهل ذلك بمشيئته وانما فعل ذلك لمذهب فاسد له وللشيعة
في الرحمة وفي الارادة القديمة وقد تقدم ذكر ذلك والرد عليه ويلزم المعتزلة في ذلك ان يكون تعم قد رحم الكافر
لانه دعاهم وان يكون قد صلى عليهم اذ الدعوة هي معنى صلاته تعم عليهم وهو خلاف ما عليه اجماع المسلمين
وما لزم عنه الباطل فهو باطل قوله تعالى وداعيا الى الله باذنه قال فيه لم يرد به حقيقة الاذن وانما
جعل الاذن مستعارا للتسهيل وهو اعتزال لانه حيدة عن اثبات الكلام القديم الذي هو الاذن الحقيقي فكان
كلامه تاويلا لغير ضرورة فكان تحريفا لكتاب الله تعم والحادا في الدين وانما المعنى ان الاذن تارة
يدل عليه تضمنا وتارة نصا وتصريحا وهو كثير في اللسان قوله تعالى وبشر المومنين بان لهم من الله
فضلا كبيرا قال فيه الفضل ما يتفضل به عليهم زيادة على الثواب وهو اعتزال لان الثواب عند المعتزلة واجب
فيخرجونه عن الفضل وهو عند اهل السنة فضل ايضا لانه تعم خالق لاعمال عباده ولان عليهم في الدنيا منح

عليهم

عليهم بالملكية وعليهم من النعم ما يستغرق اعمالهم لو وجب لهم شيء فاحرى ولا يجب لهم شيء فوجب كون ثواب الاخرة
كله فضل منه تعم فبطل الاعتزال قال ويجوز ان يريد بالفضل الثواب من قولهم للعطايا فضول وفواضل وان يريد ان
لهم فضلا كبيرا على سائر الامم وفيه الاعتزال من حيث صرفه بالتاويل عن حقيقة الفضل وهو العطا من غير وجوب
فصرفه عن ذلك تارة الى التسمية المجردة لغة وتارة الى تفضيلهم بذلك على الامم وهذا التحريف كله والتكلف عسى ان
يثبت لهم الشرك مع الله تعم في افعاله فيثبت لهم بذلك وجوب ثواب فيبطل حقيقة الفضل والشرك باطل بالبراهين
القطعية المحقق ذكرها في المقدمة فبطل التحريف كله وثبت الفضل الحقيقي الشامل للخلق وثبت لهم مع ذلك الاعطاء
والتكريم على الامم قوله تعالى مما افاء الله قال فيه لان فيء الله لا يطلق الا على الطيب دون الخبيث كما ان رزق الله
الا يقع على الحلال دون الحرام وهو اعتزال وقد قدمنا الرد عليه ونسبة جميع الرزق الى الله تعم حقيقة لفظا ومعنى
منقولا ومعقولا قال الله تعم وما من دابة في الارض الا على الله رزقها واما المعقول فلان خالق النفع بكل ما
انتفع به هو الله تعم ببراهين الوحدانية المتقدمة الذكر قوله تعالى وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي
قال فيه وتكريره يعني لفظ النبي تقرير لاستحقاقه الكرامة لنبوته فليحترز من اعتقاد المعتزلة ان هذا الاستحقاق
عقلي وليس كذلك بل هو شرعي على ما تقدم برهانه قوله تعالى لئلا يكون عليك حرج قال فيه ومعنى هذه الجملة
الاعتراضية ان الله تعم قد علم ما يجب فرضه على المومنين في الازواج والاماء وعلى اي حد وصفة يجب ان يفرض
عليهم ففرضه وعلم المصلحة في اختصاصه عليه السلام بما اختصه به ففعل وهو اعتزال كله لانه مبني على وجوب
رعاية المصالح وهو باطل بما تقدم بيانه وبرهانه من قبل وانما حكم تعالى من ذلك بما شاء فكان هو الحكمة ولو حكم بغير
ذلك لكان هو الحكمة فالحكمة تابعة لحكمه وحكمه تعم ليس بتابع والا كان محجورا عليه في حكمه وهو ينافي لوجوب
وحدانيته في الملك قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما قال فيه غفورا للواقع في الحرج اذا تاب وهو اعتزال
لان مفهومه سد باب المغفرة على من لم يتب وقد ابطلنا هذا على المعتزلة من قبل قوله تعالى فيستحيي منكم
والله لا يستحيي من الحق قال الزمخشري فيه وهذا الادب ادب الله به الثقلاء قلت وهذا الاطلاق لا ينبغي لغير الصحابة
ان يطلقه عليهم لانهم مكرمون عند الله ومن اكرامهم تعليمهم في هذه القصة واستحيا رسول الله صلى الله عليه وسلم
منع ولو صح عن عائشة رضي الله عنها اطلاق ذلك على بعض الصحابة لكان لها ذلك لا لغيرها امثالا ان اطلاق المكرم
في حق المكرم يحمل بخلاف الاطلاق من دونهم ولانها امهم يصح ان تطلق الام على ابنائها ما لا يصح لغيرها اطلاقه
قوله تعالى ان الله كان على كل شيء شهيدا قال فيه شهيدا لا تتفاوت في علمه الاحوال يحترز من اعتزاله لان الاحوال
عنده لذوات الاشياء فيعطي كلا ما يجب له وهو مذهب المعتزلة والحق ان احوالها لم تثبت لها الا بتخصيصه
ولها من حقائقها القبول ما علم ضرورة من جواز الجائزات ثم لم يذكر في الشهيد سوى العلم وحاد عن السمع
والبصر والخبر لانكار المعتزلة للصفات فلا يذكرون منها الا ما يضطرون اليه زعما النصوص الا يات به
قوله تعالى يؤذون الله ورسوله قال فيه وجهان احدهما فعل ما يكرهانه من الكفر والمعاصي والدرك فيه
والاعتزال من وجهين الاول تثنيته الضمير من اسم الله تعم والضمير من اسم النبي عليه السلام وهو مستدرك
شرعا لما يجب من الادب مع الله تعم والثاني قوله ان الله يكره الكفر والمعاصي ولم يبين وجه هذه الكراهة فاوهم وقوع
ذلك بغير ارادته وقد قامت الدلائل القطعية على انه تعم خالق اعمال العباد فوجب ان تكون مرادة له لاستحالة الشيء
المشروط بدون شرطه تعم كره تعم دينا وقربة لا وقوعا كفرا ومخالفة معاقبا عليها قوله تعالى وكان الله غفورا
رحيما قال فيه غفورا لما سلف منهن من التفريط مع التوبة قال لان هذا مما تمكن معرفته بالعقل وفيه الاعتزال من حيث
نسب التفريط مجملا بعد ذكر نساء النبي عليه السلام وبناته وهن محفوظات من ذلك ببركة النبي عليه السلام ومن

حيث اشار الي اشتراط التوبة في المغفرة وقد بينا جوازها مع الاصرار ثم قوله ان هذا مما تمكن معرفته بالعقل وقد
بينا ان احكام الشرع لا يتوصل اليه الا بالخبر لانه من الجائزات عقلا لغايبة عن الحسن والضرورة من ثواب على
فعل او عقاب على اخر او تكريم على فعل او هوان مترتب على آخر قوله تعالى وقولوا قولا سديدا قال فيه
اخر الكلام عليه وانباع الامر الوعد البليغ فيتقوي الصارف عن الاذي والداعي الي تركه وهو مبني عند المعتزلة
على ان الداعي والصارف عقليان وقد ابطلنا ذلك ولم يبق الا الامر الشرعي والنهي والخوف والرجا ولا يطلق اهل
الحق في الامر والخوف داع ولا صارف لئلا يوهم مذهب المعتزلة قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات
والارض والجبال الاية قال فيه قد انقادت لامر الله عز وجل انقياد مثلها قال وهو مما ياتي من الجمادات وهو
راي المعتزلة في مثل هذا وان ذلك بلسان الحال وعند اهل الحق القدرة صالحة لخلق الحياه والادراكات فيها
وخبرها والخبر عنها على ظاهره ذلك اذ لا ضرورة لتاويل شيء من ذلك لغير ضرورة ولا ضرورة فلا تاويل وهذه
من قواعد اهل الحق ثم قال بعد ذلك وابوها واشفاقها مجاز بناء منه على ما تقدم وقد يبقا الحق في ذلك ثم
قال بعد ذلك فان قلت عرض الامانة على الجماد واباوه واشفاقه مح في الاية فكيف صح بناء التمثيل على المح قال قلت
الممثل به معروض والمفروضات تتخيل في الذهن كما المحققات مثلت حال التكليف في صعوبته وثقل محمله بحاله المفروضة
لو عرضت على السموات والارض والجبال وهو اعتزال لانه لا حاجة الي تاويل شيء من ذلك لغير ضرورة مع صلاحية
القدرة القديمة لخلق ما وقع الخبر عنه موافا بشر وطه سورة سبا

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قوله تعالى وله الحمد في الاخرة قال فيه اما الحمد في الدنيا فواجب لانه على نعمة متفضل بها وهو الطريق الى تحصيل نعم
الاخرة وهي الثواب قال واما الحمد في الاخرة فليس بواجب قال لانه على نعمة واجبة الايصال لمستحقها وهو اعتزال وفاحش
من الضلال فلو قال لانها دار ثواب لا دار تكليف كان حقا ويعود ذلك الي فضل الله تعالى عليهم برفع التكاليف فترك
هذا وعدل الي اعتزاله كما تراه وقد علم بالبراهين القطعية في المقدمة وجواب الفرا ده تعالى بخلق اعمال العباد بالنعم
في الدنيا وفي الاخرة فضل من الله تعالى واوجب الحمد في الدنيا على الخلق تكليفا شرعيا لا عقلا على ما تدعيه المعتزلة
على ما تقدم بيانه ايضا فعلى قول المعتزلة بالوجوب لاجل النعم يجب له الحمد تعالى في الاولى والاخرة لان نعمها ايض فضل
في نفس الامر بالبراهين لكنه تعالى رفع التكليف عن اهل الجنة وجعل الحمد له تعالى على قلوبهم جبليا من غير تكلف ولا
مشقة لما غمرهم من المعرفة به وعظيم منته وعميم نعمه حتى في اجله ذكره عليهم دائما لان الغفلة عن الله تعالى تبعد
وليست الجنة بدار بعد ويصير ذكرهم له من اعظم ما يتلذذون ويتنعمون به الا ترى الي قول نبينا عليه السلام
ارحنا بها يا بلال يعني الصلاة لما فيها من ذكر الله تعالى خالصا فله الحمد تعالى في كل حال مستحق شرعا ويكلف تعالى في
اي زمان شاء ويرفع متى شاء وينعم به من شاء ويصرفه عن من شاء وانما على النعم ففي كل حال وله الله على انه اهل
لذلك في كل حال له الحمد وكذلك بلسان الاحوال التي هي ابلغ من لسان المقال قوله تعالى قل بلى وربي لتاتينكم
قال فيه هذا لو اقتصر على اليمين ولم يتبعها الحجة القاطعة وهو قوله ليجزي قال فقد وضع الله في العقول وجوب الجزاء
وهو اعتزال ومجرد دعوي عرية عن برهان لانا قد قدمنا البرهان على ان الجزاء غيب فلم يعلم الا بالخبر بانه يعلم به
وبانه لا بد من دار لوقوعه راجع العلم بذلك الي الخبر ايض وليس للعقول مجال في شيء من ذلك لانه من الجائزات
الغايبة عن الحس والضرورة ولا يعلم ما هو الحسن من الافعال ايض والقبيح الا بالخبر على ما تقدم بيانه في ابطال
ان يكون ذلك عقليا فعلي تلك القواعد مبني هذه التفاسير فرجع كل جزء الي الخبر بالبرهان القاطع قوله تعالى
افترى على الله كذبا ام به جنة بل الذين لا يومنون بالاخرة في العذاب والضلال البعيد قال فيه جعل وقوعهم
في العذاب

في العذاب مسببا لوقوعهم في الضلال كانهما كاينان في وقت واحد قال لان الضلال لما كان العقاب من لوازمه
جعلا كانهما في الحقيقة مقترنان ويحترز فيه من اعتقاد المعتزلة ان هذا اللزوم عقلي وهو عند اهل الحق شرعي لما
تقدمت دلائله مع جواز المغفرة عقلا ثم خصصت الشريعة نفي الغفران بالكفر بشرط الموت عليه قوله تعالى
يا جبال اوبي معه قال فيه اي رجعي معه التسبيح قال ومعني تسبيح الجبال ان الله يخلق فيها تسبيحا كما خلق الكلام
في الشجرة فيسمع منها ما يسمع من المسبح معجزة لداود عليه السلام قال وقيل كان ينوح على ذنبه وهذا كله اعتزال
فما ادعاه من كلام الشجرة باطل وانما سمع موسي كلام الله القديم على ما تقدمت دلائله وموسي هو الذي كان في
الشجرة او عندها كما بينا من قبل وتاويل كلام الجبال الي الاصوات الضرورية تاويل لغير ضرورة لان القدرة
القديمة صالحة لخلق الحياة والتسبيح فيها وقوله على ذنبه قد تقدم تاويل ذلك وانه لا يطلق من ذلك في حق
الانبياء عليهم السلام الا ما ورد ذكره في الشرع بل على ما ورد من غير زيادة ولا نقصان ولا تبديل قوله تعالى
يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل قال فيه فان قلت كيف استجاز سليمان عليه السلام عمل التصاوير قال قلت
هذا مما يجوز ان يختلف فيه الشرائع قال لانه ليس من مقبحات العقل كالظلم والكذب وهو اعتزال ولا تقبح العقل
شيئا ولا تحسنه على ما تقدمت دلائله من قبل وانما الذي لا تختلف فيه الشرائع التوحيد واما العقليات فيصح
الاختلاف فيها هذا الذي يقال هنا فقط قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا قال فيه على انه مفعول له اي اعملوا
الله واعبدوه على وجه الشكر لنعمائه قال وفيه دليل على ان العبادة يجب ان تودي على طريق الشكر وهو اعتزال
ولا يلزم من امرهم بعمل يكون شكرا مع انه لا يعلم ذلك العمل انه شرعي وشكرا الا بالخبر الشرعي وبعث الرسل ببيانه
ان يصح العمل شكر النعم بمجرد العقل وتحسينه من غير خبر شرعي وهو الذي تشير اليه المعتزلة كما اشار اليه الزمخشري
هنا باطلاق كلامه وقد تقدمت دلائل ابطال ذلك عليهم قوله تعالى كلوا من رزق ربكم واشكروا له قال فيه
اما حكاية لما قال لهم انبياء الله او قال او لما قال لهم لسان الحال او هم احقاء بان يقال لهم ذلك وهذان الوجهان
الاخيران اعتزال لان فيهما اثبات اباحة الاشياء قبل ورود الشرائع وهو مذهب المعتزلة وان العقول تحكم
لها في ذلك مدخل وقد بينا الدلائل على انه لا حكم للاشياء قبل ورود الشرائع وان العقول لا مجال لها في شيء
من ذلك قوله تعالى بلدة طيبة ورب غفور قال فيه وربكم الذي رزقكم وطلب شكركم رب غفور لمن شكره يحترز
فيه من قول المعتزلة ان هذا الشكر هو العمل ومنه التوبة ويبعدون باب المغفرة عن المصرين وقد قدمنا بالدلائل
جواز ذلك قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين الاية قال فيه ضرب من التهكم واطلاق ممنوع في حق الله
تعالى كما تقدم بيانه وانما يقال هنا المقابلة في الخطاب بمثل لفظ الجنة لتستجهم ليستشعر المعاقب عند العقاب الحسي
ما فاته من الجنتين فيجد في القلب العقاب المعنوي وربما يكون عليه اشد من الحسي كما قيل في قوله تعالى فبشرهم
بعذاب اليم قوله تعالى وهل يجازي الا الكفور قال فيه بمعني وهل يعاقب قال وهو الوجه الصحيح ويحترز فيه
من ان المعتزلة تكفر بالذنوب فتقول من دخل النار لم يخرج منها ابدا عملا بهذه الاية ويصح حمل هذه الاية على مذهب
اهل الحق على ان المعني وهل يجازي الجزاء البالغ او الابدي الا الكفور بنعم الله الذي لم يشكر بالطاعة ويحمل يجازي على
الوجه الاخير على انه اهل ان يجازي وليس فيه القطع بوقوع الجزاء لجواز المغفرة لما دون الكفر على ما تقدمت
دلائله قوله تعالى سيروا فيها الاية قال فيه وقلنا لهم سيروا قال ولا قول ثم ولكنهم لما مكنوا من السير ويسرت
لهم اسباب فكانهم امروا بذلك واذن لهم فيه وهو اعتزال لانه انكار للكلام الرباني ويقول اهل الحق ان كان بلغتهم
دعوة رسول فقد قيل لهم ذلك على لسانه المبلغ عن الله تعالى خبره وامره ونهيه وان كانوا ممن لم تبلغهم دعوة
فقيل لهم ذلك بخطاب التكوين على ما تقدم بيانه والدليل عليه من قبل قوله تعالى ولقد صدق عليهم ابليس

ظنه قال فيه ومعناه انه حين وجد ادم ضعيف العزم قد اصغي الي وسوسته قال ان ذريته اضعف عزما
منه فظن بهم اتباعه و قال لاظلنهم لاغوينهم وهو اعتزال والمعتزلة من شانهم سوء الادب مع الانبياء عليهم
السلام وقد قدمنا بان الاطلاق مثل هذا الكلام في حق ادم عليه السلام وقد تقدم بيان ان قوله تعم ولم نجد
له عزما علي المخالفة او لاجل نسيانه والنسيان ضروري فالعصمة ثابتة والحمد لله ولا ضعف عزم عن الطاعات
عند من اثني الله تعم عليه بقوله ان الله اصطفي ادم ونوحا الاية فصار ما هتف به الزمخشري وشيعته من ذلك هبا
منثورا ولا يلزم ان ظن ابليس صادق الامن ليس بموفق لكن صادف ظنه مظنونه فيمن اتبعه ولا يلزم من ذلك
صدق ظنه في جميع ذرية ادم علي ما قاسه الزمخشري وربما لا يرتضي ابليس ان يقول في مذهبه ما قاله الزمخشري
وشيعته المعتزلة وقوله بعد ذلك و قال لاظلنهم ثم صرفه الي معني لاغوينهم و ذلك لما تعتقده المعتزلة من ان
ضلال الضالين من ذواتهم و بخلقهم وليس لابليس في ذلك الا الاغواء ونحن نقول ليس له الا الاغواء فقط لان في
ما في قلوبهم من الكفر والضلال خلق الله تعم وقد تحقق ذكر الدلائل علي ذلك في المقدمة قوله تعالي قالوا
ماذا قال ربكم قال فيه بكلمة يتكلم بها رب العزة وهذه الكلمة تعتقد فيها المعتزلة انها صوت وحرف في جسم
وقد ابطلناه وانما يسمع الملئكة كلامه القديم سبحانه ثم قوله لمن ارتضي يختلف فيه قول اهل الحق والمعتزلة فالمرتضي
ارتضي هنا عند اهل الحق لمن اراد له الشفاعة وحكم بها من عاوهم العصاة بما دون الشرك وعند المعتزلة
ليست الا للتائبين وهم الذين ارتضي ويحقق ما قاله اهل الحق ان من امن فقد اتي بفعل مرضي ولا يشترط في تسمية
مرضيا عنه بفعله عموم الاتيان بكل مرضي من الافعال والاقوال واشتراط المعتزلة ذلك تعسف ليس عليه دليل هذا
حكم التسوية اللغوية فقط اما الدلائل الشرعية بالاخبار عما قاله اهل الحق فمن ذلك قوله عليه السلام اعددت
شفاعتي لاهل الكبائر من امتي واحاديث المخرجين من النار اكثر من ان تحصي في الصحاح حتي قال الائمة احاديث
الشفاعة متواترة واجمعت الامة علي الدعاء بان يكونوا من اهلها ولا يدخل النار الا عاص اجماعا ويلزم المعتزلة
نقض مذهبهم لان التقي عندهم يجب ان ينعم فلا يجب ان يحتاج مع هذا الوجوب الي شفاعة ثم يجعلون الشفاعة له
وهذا مما يقولون من ضده انه عبث ثم يتكبون القول به والواجب في ذلك الرجوع الي الاخبار الشرعية كما قدمناه
قوله تعالي قل لا تسألون عما اجرمنا الاية قال فيه هذا ادخل في الانصاف ثم ذكر كلاما مقتضاه امكان ان مولد الصغائر
لمحي بن ذلك عند المعتزلة علي الانبياء عليهم السلام وتسميتهم ذلك زلات وهو سوء ادب مع الانبياء عليهم السلام
وقد اجمعت الامة علي ان من قال زل رسول الله او زل النبي فانه كافر كما اجمعوا علي ان من قال كان زر محمد وسخانه
يقتل كفرا ولا يستتاب وقد دللنا علي عصمتهم عن الصغائر ايضا تحقيقا فقول الزمخشري هنا في الصغائر والزلات
التي لا يخلو منها مؤمن خطا لانه ادخل في ذلك الانبياء عليهم السلام فلزمه الكفر ولزم تهافت القول لانه حكم
علي عباد الله بسوء ظنه ومجرد دعواه ولعل لله تعم في اوليائه من حفظه عن الزلات لان ذلك من الجائزات والغيب
لا يطلع عليه الا الله فكان هذا من جهالات الزمخشري قوله تعالي وما نحن بمعذبين قال فيه نظروا الي احوالهم في الدنيا
قال وقد ابطل الله حسابهم فان الرزق فضل من الله يقسمه كيف يشاء علي من يراه من المصالح فلا يقاس عليه امر
الثواب الذي مبناه علي الاستحقاق وهو اعتزال بقوله من المصالح وقد بينا امتناع وجوب ذلك وانه قد صدر
في الوجود ضد ذلك بلا علة وقوله في الثواب مبناه علي الاستحقاق قد ابطلناه ايضا وبينا انه تعم خالق لاعمال العباد
فبطل ان يستحق احد عليه شيئا ولانه مالكهم قوله تعالي فاليوم لا يملك بعضكم لبعض نفعا ولا ضرا قال فيه
خلاف حال الدار التي هي حال تكليف والناس يتضارون وينتفعون واجمل القول هنا وتركه وهو اعتزال لان
المعتزلة يعتقدون خلق افعالهم ويقولون بالتولد فيقعون بذلك في الشرك وعول اهل الحق علي انه لا نافع

على الحقيقة

على الحقيقة الا الله تعالي في الدارين لكن في الدنيا نسب للمخلوقين مجاز به ينفع في الاخرة هذا هو معني الاية
قوله تعالي وكذب الذين من قبلهم قال فيه وفعل الذين من قبلهم التكذيب ولم يبين ان هذا الفعل علي وجه
الكسب فاطلاقه القول اعتزال وقد رددنا عليهم اعتقادهم خلق افعالهم قوله تعالي اولم يتفكروا ما بصاحبهم
من جنة قال فيه ان هذا الامر العظيم لا يتصدي لادعاء مثله الي قوله واما العاقل مرشح للنبوة فقوله مرشح اعتزال
لانه عندهم ما هل لذلك من قبل نفسه وقد بينا من قبل بطلان ذلك وانه ما اهله لذلك الا الله تعم بمشيئته وفضله
عليه وللمخلوقات من معمق لياتنا القبول فقط قال تعم قل انما انا بشر مثلكم يوحي الي قوله تعالي قل ان ضللت فانما
اضل علي نفسي قال فيه فهو بها وبتسببها لانها الامارة بالسوء فذكر الامارة بالسوء مجملا اعتزال ويقول اهل الحق
هذا خطاب للنبي عليه السلام والمراد غيره وح يقال الامارة بالسوء في غير نفس النبي عليه السلام فاجمال الزمخشري
او لا خطا وقد يرد في الشرع من الاطلاقات ما يجب ان نتاوله ولا يجوز لنا اخذ اطلاق مثله من قبل انفسنا الا ذكره
علي ما ورد من غير تغيير كما تقدم بيانه وكذلك قول الزمخشري بعد ذلك وهذا حكم عام لكل مكلف ولم يقل والمراد
غير النبي عليه السلام بل قال ضد ذلك وهو قوله امر عليه السلام بان يسند الي نفسه لانه عليه السلام اذا دخل
تحته يعني تحت هذا الخطاب مع جلالة محله كان غيره اولي به وقد قدمنا وجوب عصمته فكان كلام الزمخشري
هنا خطا فاحشا وانما المراد غيره عليه السلام كما قيل له فان كنت في شك مما انزلنا اليك فاسال اي من شك
من امتك فليسال قوله تعالي وما نحن بمعذبين قال فيه وكانوا يقولون وما نحن بمعذبين ان كان كما تصفون
من قيام الساعة والعقاب والثواب فنحن اكرم علي الله من ان يعذبنا قائسين امر الاخرة علي امر الدنيا فهذا قذفهم
بالغيب من جهة بعيدة قال لان دار الجزاء لا تقاس علي دار التكليف وكان قد قدم ان النعم في دار الجزاء مستحقة
فلهذا قال لا تقاس ونحن قد ابطلنا الاستحقاق علي الله تعم فليتحرز من غوامض اشاراته الي الاعتزال وانما
المكان البعيد اي اخبارهم عن الغيب وهو علي المخلوقين فهذا هو البعد ابعد من حصول الحق سورة فاطر
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالي ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها قال فيه فان قلت ما تقول فيمن فسر الرحمة بالتوبة وعزاه
الي ابن عباس قال قلت ان اراد بالتوبة الهداية لها والتوفيق فيها وهو الذي اراده ابن عباس رضي الله عنه
ان قاله فمقبول قال وان اراد انها انشاؤها فغير مقبول هو مذهب الزمخشري هنا وان كان بعض النساخ
يستعظم كتب ذلك فيترك بياضا في موضعه لانه كفر وقد حققنا في المقدمة الدلائل القطعية علي انفراده تعم
بخلق جميع المخلوقات من توبة او غيرها فبطل بذلك اعتزال الزمخشري واشراكه به وعدم قبوله من ابن
عباس بعد ان شهد له الرسول عليه السلام بانه ترجمان القران ورد كلامه بغير حجة رد لشهادته عليه السلام
وذكره للتوفيق للتوبة الذي موه به تلبيس لان ما ذكره من التوفيق عنده وعند شيعته سوي الترك فقط
ويصنع العبد لنفسه ما شاء تعم الله عن قول الظالمين علوا كبيرا وفي هذا كله ما فيه من الجراة علي الدين
وارتكاب الضلال قوله تعالي وهو العزيز الحكيم قال فيه الحكيم الذي يرسل ويمسك ما تقتضي الحكمة
ارساله وامساكه ومراد المعتزلة بالحكمة وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه عليهم قوله تعالي هل من خالق
غير الله يرزقكم قسم فيه الكلام ثلثة اقسام فجعل يرزقكم اما ابتداء كلام او صفة الخالق او تفسيرا فجعل الوجه
الاول يدل علي امتناع اطلاق لفظ خالق علي غير الله تعم لا علي الوجهين الاخيرين بل يجوز عنده اطلاق خالق علي
غير الله تعم من بعض هذه الاوجه التي ليس فيها دليل منع ذلك وغفل عن اجماع الامة علي منع ذلك وبطلان
معناه وعن البراهين اليقينية علي ان لا خالق ولا موجد الا الله علي ما تحقق بيانه في المقدمة بما فيه شفاء

للصدور ولاجل ما قدمناه من البراهين على ذلك العقلية والدلائل الشرعية القطعية يجب حمل هذه الاية على
ان يرزقكم ابتدا كلام وعلى الوجهين الاخيرين يجب ان لا يكون الكلام معزوم لما قام من تلك الدلائل
قوله تعالى فاني تؤفكون قد تقدم الكلام مع الصاحب ابن عباد المعتزلي والرد عليه فيما اورده من //
الفصول الاعتزالي على هذه الاية وماكان في معناها وما ذكره الزمخشري من استحقاق في هذه الاية شرعي على
ما قدمناه دلائله وليس بعقلي كما توهمه المعتزلة قوله تعالى ولا يغرنكم بالله الغرور قال فيه ولا يقولن
لكم اعملوا ما شئتم فان الله غفور يغفر كل كبيرة ويعفو عن كل خطيئة والغرور الشيطان لان ذلك ديدنه
والاعتزال فيه من حيث اجمل الكلام ونحن نقول بامتناع الاغترار والقطع بهذه المغفرة ولكنا نقول مع
ذلك بجواز ذلك ولا نسد باب الرجا في رحمة الله تعالى ومغفرته فلا نجعل المغفرة واجبة كما تعتقده المرجئة
ولا مستحيلة كما تعتقده المعتزلة وانما هي جائزة والشرع ورد بجوازها قال ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء //
وقال تعالى انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون قوله تعالى انما يدعو حزبه ليكونوا من اصحاب
السعير قال في اثناء الكلام عليه ثم كشف الغطا فقطع الاطماع الفارغة والاماني الكاذبة فبني الامر كله على الايمان
والعمل وهو اعتزال لانه يريد ان يسد باب رحمة الله تعالى ومغفرته وذلك شي لا يسد وقد اقمنا دلائله ونحن
نقول بوجوب الايمان والعمل مع الرجا في رحمة الله تعالى وغفرانه على ما قررته الشرائع كما بيناه فبطل قوله
الاطماع الفارغة وانما نسد باب الرجا على من مات كافر قوله تعالى فان الله يضل من يشاء ويهدي
من يشاء قال فيه ومعني تزيين العمل والاضلال هو ان يكون العاصي على صفة لا تجري عليه المصالح حتى //
يستوجب بذلك خذلان الله وتخليته وشانه فعند ذلك يهيم في الضلال وهو اعتزال كله وتزيين العمل //
والاضلال خلق من خلق الله تعالى بدلائل انفراده تعالى بالاختراع وقد بان ذلك استحالة التخلية والخذلان
عند المعتزلة ترك العبد وشانه وهي التخلية وقد بان بدلائل المعقول والمنقول استحالة ذلك قوله تعالى
فلا تذهب نفسك عليهم حسرات قال فيه واذا خذل الله المصممين على الكفر وخلاهم وشانهم فان على
ان لا يهتم بامرهم اقتداء بسنة الله في خذلانهم وتخليتهم وهو اعتزال وقد قدمنا ادلة استحالة التخلية وانه
تعالى الخالق لاعمال العباد وجعله تصميم المصممين من قبل انفسهم شرك ايضا وانما كانوا كذلك بخلق الله تعالى ذلك
فيهم على ما تقدمت دلائله وانما معني الاية تسلية النبي عليه السلام عما كان يجده من الشدة عند كفر الكافرين
تغليبا لله تعالى لعظم علمه به قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه قال فيه والكلم الطيب
لا اله الا الله عن ابن عباس قال الزمخشري يعني ان هذه الكلم لا تقبل ولا تصعد الى السماء الا اذا اقترن بها
العمل الصالح وتفسير الزمخشري لكلام ابن عباس اعتزال ودعوي عليه وبعد على كلامه بغير دليل فانه
يحتمل كلام ابن عباس والعمل الصالح يرفعه عن اول درجة من قبول الى ان يدمن ذلك وعند حصول الاحتمال
يسقط الاستدلال وعلى ما قلناه قامت دلائل الشريعة من بطلان التكفير بالذنوب على ما تقدم بيانه وفي الاية
اقوال هذا احسنها ثم اورد الزمخشري هنا احاديث من المتشابهات ولم يتاولها وتركه لذلك مسند رد
عليه ولو صحت لم يصح له تمسك بها على اعتزاله لانها قابلة للتاويل فان ذكر الوجه في حق الله تعالى هو يعني الوجوب
لاستحالة الجارحة عليه تعالى وقوله في الباقيات الصالحات فاذا لم يكن له عمل صالح لم تقبل ان صح هذا حمل على
ان يكون العمل الصالح عمل القلب من الاخلاص لله تعالى في توحيده ليعتضد بذلك اللسان وكلما ورد من
مثل هذا فلهذا فهذا معناه او يكون قائل ذلك تاركا للعمل استحلالا وتهاونا بالدين فلا تقبل منه مجرد
القول ليجمع بذلك بين هذه الاحاديث وقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وبين الاجماع من ان لا يكفر احد

منهم

من اهل القبلة بذنب وقد وجب الجمع بين الادلة مهما وجد الى ذلك سبيل على ما تقرر في اصول الفقه والصعود
بالعمل يجب تاويله اما بالصحائف الى موضع الاكرام وذلك علامة للقبول او رفعة معنوية وهي نفس القبول
قوله تعالى وما تحمل من انثى ولا تضع الا بعلمه قال فيه في موضع الحال اي الا معلومة ولم يقل معلومة بعلمه
لان المعتزلة ينكرون ما قامت عليه الدلائل العقلية والشرعية من صفات الله تعالى القديمة وهذه الاية من
الادلة عليهم فلهذا يتكون منها ذكر ما يبطل مذهبهم تلبيسا منهم للدين قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا
ينقص من عمره الا في كتاب قال فيه من المعلوم انه لا يجتمع الطول والقصر في عمر واحد قال كما الكلام المستفيض
بين الناس لا يثبت الله عبدا ولا يعاقبه الا بحق وهذا الحق عند المعتزلة عقلي وعند اهل الحق شرعي على ما تقدمت
دلائله وعلم من انه لا يستحق احد على الله شيئا معني الكلام في الاية انه ولا ينقص من عمر احد عن العمر المذكور
اولا او ينقص هو عن عمر اطول منه الا في كتاب وجه وتاويل اخر وهو ان يكون كتب في اللوح المحفوظ ان حج فلان
او غزا فعمره اربعون وان حج وغزا فعمره ستون واليه اشار عليه السلام بقوله ان الصدقة والصلاة
يعمران الديار ويزيدان في الاعمار قال وقول كعب الاحبار لما طعن عمر لو ان عمر دعا الله تعالى لاخر في اجله فقيل له
فقد قال تعالى فاذا جاء اجلهم الاية قال فقد قال تعالى وما يعمر من معمر الاية قال الزمخشري وعليه ما استفاض من
قولهم اطال الله بقاءك وفسح في مدتك واغفل الزمخشري هنا ما يجب ذكره من ان علم الله تعالى وقدره السابق
بما يكون من احد العمرين المكتوبين في اللوح المحفوظ انه او فرد وسبق هل يجمع او يفرد والى ذلك الاجل الواحد من
جمع الامر كله على ما قام برهانه العقلي القطعي ومن اغفل ذكر هذا فلاجل الاعتزال لان المعتزلة ينكرون القدر الذين
لذلك سموا قدرية ولان من مذهبهم قطع القائلين لاعمار المقتولين وقد حققنا ابطال ذلك عليهم في المقدمة
وعلى ما قدمناه ذكره يحمل قولهم وفسح عمرك على البركة او وجعلك عاملا بما يكون علامة على طول العمر او يكون
هذا الدعا علامة على قبوله وطول عمرك المعلوم وعليه يحمل قبول دعاء المقبول دعاؤهم والمقدر عند الله تعالى
والمعلوم لا يتبدل قوله تعالى ولعلكم تشكرون قال فيه وحرف الرجاء مستعار لمعنى الارادة وهو اعتزال
ولو اقتضاه ظاهر اللفظ لوجب تاويله لما علم من استحالة تعذر علم الله تعالى فلو اراد شكرهم لوقع ولم يقع ضده
على ما تقدمت دلائله لانه تعالى خالق كفرهم فوجب كونه مرادا له فوجب رجوع لعل للانبياء والاولياء او المكلفين
بالشك او هم ممن يقال فيهم لعلهم يشكرون قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله والله الغني الحميد
قال فيه ليس كل غني نافعا بغناه الا اذا كان جوادا قال واذا جاد وانعم حمده المنعم عليهم قال واستحق عليهم الحمد ثم
ذكر انه تعالى المستحق بانعامه عليهم ان يحمدوه وهذا الوجوب عند اهل الحق لحمده تعالى شرعي بايجابه تعالى لان العقول
لا توجب ولا تعلم ثوابا على فعل من عقاب عليه اولا هذا ولا ذاك لولا المخبر لانه من الجائزات ويصح عقلا المعرفة
وحصول الحمد لكن حصول الثواب ان وقع والعقاب ان لم يقع لا يعلم الا بالخبر الشرعي دون مجرد العقل على ما تقدم
بيانه وقوله على السنة مؤمنهم ونقصه وكافرهم لان كل كافر حامد لله لكن جهلوا وجوه الحمد الصحيحة فحمدوه
على ما اعتقدوا انه كمال في حقه تعالى وله تعالى حمد اخر بلسان فالسنة الاحوال ابلغ من السنة المقال ومنه قوله
تعالى يسبح له السموات السبع الاية قوله تعالى انما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب قال فيه كانه عليه السلام
اسمعهم فلم ينفع فنزلت واخبره الله تعالى بعلمه بهم وعلم بذلك وقدره فيهم وقدرته المنفذة لكفرهم اذ هو الخالق
تعالى لهم ولصفاتهم واعمالهم وقد ابطلنا على المعتزلة اعتقادهم ان الكافرين تاهلوا لذلك بذواتهم وبينا ان
ذلك انما هو بتخصيص خالقهم فيخرس من كلامه والعلم بالواجب والجائز والى يبين ذلك قوله تعالى ان
الله يسمع من يشاء قال فيه يعني انه قد علم ممن يدخل في الاسلام ممن لا يدخل وهو راجع الى ما تقدم

الرد عليه فيه انفا ثم قال عن النبي عليه السلام واما انت تخفى عليك امرهم فلذلك تحرص وتتهالك على اسلام
قوم من المخذولين ومثلك في ذلك كمثل من يريد ان يسمع المقبورين وذلك مما لا سبيل اليه وهذه اطلاقات كلها ممتنعة
في حق النبي عليه السلام فقوله وتتهالك سوء ادب مع النبوة ولم ترد هذه العبارة في الكتاب ولا في السنة وقوله تعالى
فلعلك باخع نفسك يتلى على ما ورد ولا يعدل به عن مورده ولا يجوز ان يقول القائل كان عليه السلام يتهالك او متهالكا
عليهم وقوله المخذولين يجب ان يعتقد بخلق الله تعالى لكفرهم لا من انفسهم وانما لهم الكسب للكفر والمخالفات فقط والخلق
لله تعالى في ذلك كله وتمثيله للنبي عليه السلام بمن يسمع المقبورين خطاء وانما شبه الله تعالى الكافرين بالمقبورين
ولم يشبه نبيه بمن ينادي في القبور ليسمعهم لان الرسول مكلفين فصح والمنادي في القبور ينادي غير مكلفين فلم
يصح فغلط الزمخشري فتوهم ان الموضعين سواء وليس كذلك ولا يلزم من تشبيه المنادى وهم الكفار تشبيه
المنادي وهو الرسول عليه السلام على ما بيناه **قوله تعالى** ان انت الا نذير قال فيه اي ما عليك الا ان تبلغ
وتنذر ثم قال فان كان المنذر ممن يسمع الانذار نفع وهو اعتزال لانه ترك ان يقول فان كان ممن وفقه الله وقدر
له بالسعادة نفع وقد تقدم ان الله خالق لاعمال العباد بالدلائل القطعية ثم قال ويحتمل ان الله قادر على ان يسمع //
المطبوع على قلوبهم على وجه القسر والالجاء وغيرهم يعني غير المطبوع على قلوبهم على وجه الهداية والتوفيق والهداية
عنده والتوفيق البيان خاصة لا خلق الايمان وهو اعتزال وقد قامت الدلائل على انه تعالى قادر على خلق السمع
والطاعة والايمان في قلوب المطبوع وغير المطبوع اختيارا واضطرارا والكل خلقه والممكنات ملكه ومقدوراته على
ما تقدمت دلائله **قوله تعالى** وان من امة الا خلا فيها نذير يحتمل من اشارة في الكلام على هذه الاية من اعتقاد
المعتزلة وجوب البعثة وان لا يبقى زمان الا وفيه نذير ويعتقدون وجوب ذلك عقلا لاعتقادهم وجوب رعاية المصالح
ومن قال من اهل الحق لم يخل عصر قط من سمع يرد انما قال ذلك لدليل شرعي اقتضى ذلك كما اخبر عنه تعالى في هذه الاية
وليس في مجرد العقل سوى الجواز دون الوجوب ولا الاستحالة وقد ابطلنا تحسين العقل وتقبيحه وللعلماء في انه هل بقي
من لم تبلغه دعوة ام لا خلاف ولو بقي فحكمهم تنعيمهم او تعذيبهم الوقف ولا تكليف عليهم بمجرد العقل كما بيناه من
قبل **قوله تعالى** انما يخشى الله من عباده العلماء قال فيه المراد بالعلماء به الى ان قال وعدله وتوحيده والعدل يقصد
به هو وشيعته الشرك في افعال الله تعالى قالوا والا لو عذبهم فيما خلق فيهم لم يكن عدلا وقال اهل الحق ذلك هو
العدل اذ لا خالق سواه وعدله فيهم ابين شيء لانهم ملكه والظلم التصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا يملك احد
مع الله تعالى شيئا وقوله بعد ذلك والتوحيد يعني توحيده ان الله تعالى لا يرى لان القول بالرؤية عند المعتزلة تشبيه
على ما قدمناه بيانه والرد عليهم في قولهم في المقدمة وقوله وما يجوز عليه وما لا يجوز يعني بما لا يجوز الرؤية وتشفيع
الشفيع في المذنبين وغفران ذنوب المذنبين وقد ابطلنا عليهم هذه القواعد الفاسدة كلها في المقدمة اه
قوله تعالى ان الله عزيز غفور قال فيه تعليل لوجوه الخشية للدلالة على عقوبة العصاة وقهرهم واثابة اهل
الطاعة والعفو عنهم وفيه الاعتزال من حيث اشارته الى انهم خشوه لعلمهم بانه عزيز غفور لا لانه تعالى امرهم بذلك
بل ذلك عند المعتزلة ثابت قبل مجيء الرسل يتحرز من كلامه وعند اهل الحق لا يثبت حكم لشيء الا بعد مجيء الرسل على ما
تقدمت دلائله ثم الله تعالى هو خالق خشيتهم عند علمهم به وامره ونهيه **قوله تعالى** ليوفيهم اجورهم قال
فيه وهي ما استحقوه من الثواب وهو اعتزال وقد بينا بالدلائل انه لا يستحق احد على الله شيئا وما ورد الشرع
في ذلك هو المرجع اليه ثم قال ويزيدهم من فضله قال فيه من فضله المستحق وهو تناقض لان الفضل ينافي //
الاستحقاق لانه من اعطى ما وجب عليه لم يكن متفضلا لان من ترك الواجب ذم ومن ترك الفضل لم يذم فيؤدي
قوله الى جمع النقيضين وهو محال وهو ان يكون الشيء الواحد يذم بتركه وهو محال **قوله تعالى** انه غفور شكور

تعالى

ففيه مغفرة تعالى بالذين يرجون تجارة لن تبور وهو اعتزال ومغفرته تعالى مرجوة لكل مؤمن ولولا تسجيله تعالى على
الكافرين بعدم المغفرة لصحت مغفرته لهم اذ لا يتضرر بكفرهم ولا ينتفع بايمان من امن ثم قال في قوله تعالى شكور والشكر
مجاز وانما قال هذا لنفي المعتزلة كلام الله تعالى ويقول اهل الحق مثل ما قال لكن بوجه اخر وهو انه تعالى لا يناله منال بطاعتهم
ولا ينتفع بذلك والشكر حقيقة في مقابلة النعمة والمنفعة فسمى نفسه شكورا فضلا منه كما تقدم وكذلك قوله ولكن
يناله التقوى منكم فضلا منه تعالى اليه حتى في الخبر عن فضله **قوله تعالى** ان الله بعباده لخبير بصير قال فيه
قال فيه يعني انه خبرك وابصر احوالك فراك اهلا لان يوحي اليك وهو اعتزال راجع الى الخلق فيمن يستحقون لذواتهم
مواهبهم وليس كما توهمه المعتزلة بل الله خصصه عليه السلام بالموهبة بفضله دون استحقاق وهو الذي اهله
لذلك وللمخلوق القابلية ضرورة ثم سمى الزمخشري القران هنا عيارا على سائر الكتب وهي تسمية لم يرد بها شرع لا
سيما والقران حقيقة هو كلام الله تعالى القديم فلا يجوز ان يسمى الا باذن الشرع **قوله تعالى** ثم اورثنا الكتاب الذين
اصطفينا من عبادنا الاية تكلم فيها محوما على الاعتزال وهي حجة على المعتزلة من حيث جعل تعالى العصاة فيها من المومنين
الذين اورثوا الكتاب وهم ظالموا انفسهم ثم قال في اخر الكلام على الاية ولا يعتد بما رواه عمر رضي الله عنه عن النبي عليه
السلام سابقنا سابق ومقتصدنا ناج وظالمنا مغفور له قال فان شرط ذلك صحة التوبة لقوله عليه السلام عسى الله
ان يتوب عليهم وقوله اما يعذبهم واما يتوب عليهم ثم قال ولقد نطق القران بذلك في مواضع من استقراها اطلع
على حقيقة الامر ولم يعلل نفسه بالخدع وهذا كله اعتزال وتهافت من المقال وعدم فهم لدلائل القران وبيان ذلك
هو ان الحديث صحيح المعنى وقوله عليه السلام فيه وظالمنا مغفور له مطلق والمطلق مردود الى المقيد ومقيده
قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فقيد هنا الغفران بالمشيئة والايتان اللذان ذكرتا في قوم قد تابوا على ما
نقل المفسرون ذكره ابن فورك في تفسيره فنحن نقول بموجبهما وهو ان من تاب فهو عندنا في المشيئة ان شاء الله قبل
توبته وان شاء لم يقبلها فيبقى امرهم عندنا على الرجاء وهو معنى قوله عسى الله ان يتوب عليهم اي عسى ان يقبل توبتهم
ويرجع بالمغفرة لهم والمعنى في عسى اي كونوا على ترج لمغفرته تعالى لهم بخلاف التائب من الكفر فانه مقبول على القطع
والتائب من المخالفة على الرجاء على ما تحققت دلائله من قبل وموضع النزاع ليس هو هذا بل وراءه وهو من مات
مصرا هل يجوز ترجي له المغفرة على القطع ام لا يرجى له ذلك وقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء يدل على صحة
ذلك ويدخل في هذا العموم التائب والمصر على ما قامت دلائله وقول الزمخشري فان شرط ذلك صحة التوبة يعني
شرط المغفرة دعوى منه عرية عن دليل وليس ذلك بشرط عقلي ولا شرعي وما تمسك به قد بينا انه ليس له فيه دليل
عند ما بيناه من القول بموجبه وانه ليس محل النزاع فبان غلط المعتزلة فيما ارتكبوه من مخالفة الدلائل الحقيقية //
العقلية في الجواز والشرعية في صحة الوقوع **قوله تعالى** الذي احلنا دار المقامة من فضله قال فيه من فضله //
وعطائه وافضاله من قولهم لفلان فضول على قومه وفواضل قال وليس من الفضل الذي هو التفضل قال لان الثواب
بمنزلة الاجر المستحق والتفضل كالتبرع وهذا اعتزال وتشنيع من الضلال في انكار فضل الله تعالى على خلقه وهو الذي
اجمعت عليه الامة وورد به نص القران قال الله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته الاية وقال عليه السلام ان الجنة
لا يدخلها احد بعمل قالوا ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغمدني الله برحمته بفضل منه ورحمة وهذا في
الصحيح وقد قامت البراهين القطعية على انفراده تعالى بالخلق لجميع المخلوقات ومنها اعمال العباد وتلك البراهين
المذكورة في المقدمة شرعية وعقلية قطعت رقاب المعتزلة في هذه المدارك فلتراجع هنالك وكذلك ما علم
من صحة تعبده تعالى لهم في الدنيا بمجرد ملكه لهم فتخلص الثواب الفضل الحقيقي من غير عوض فان سماه الله تعالى عوضا
ففضل منه اليهم **قوله تعالى** هو الذي جعلكم في الارض قال فيه والمعنى انه جعلكم خلفاء في ارضه قد ملككم مقاليد

التصرف فيها وهو اعتزال لان المعتزلة يرون ان العبد علك بالقدرة التي يخلق له التصرف بها كيف يشاء خلقا لافعاله
ونقول لما فيها ليس في محله وذلك كله باطل بما تحقق ذكره في المقدمة من الدلائل القطعية على انه لا خالق الا الله سبحانه
وانما للعبد الكسب في محله فقط وابطلنا له القول بالتولد ايضا ببراهين التوحيد فليتحرز من اطلاقات الزمخشري
فانها تحتها داء اعضالا من ادواء المعتزلة **سورة يس** بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون قال فيه يعني
تعلق بهم هذا القول وثبت عليهم ووجب قال لانهم ممن علم انهم يموتون على الكفر ثم مثل تصميمهم على الكفر وانه
لا سبيل الى ارعوائهم ان جعلهم كالمغلولين المقمحين في انهم لا يلتفتون الى الحق وهذا اعتزال كله لانه لم يجعل للكافرين
المذكورين في هذه الاية من فعل الله تعالى سوى تسميتهم بذلك واشار الى ان كفرهم من ذواتهم واستبدادهم بالكفر
دون تخصيص خالقهم لهم بذلك تعالى الله عن قولهم وجعل الله تعالى من ذلك تسميتهم وانه علم منهم انهم لا
يؤمنون ولم يثبت لله تعالى لاجل اعتزاله ايضا في انكار الصفات واعلموا نور الله قلوبكم بانوار اليقين وختم لنا ولكم
بخواتم الصالحين ان المعتزلة في هذه المدارك حجبهم الله سبحانه عن حقائق العلوم فوقفوا مع مجرد الحوادث
والمخلوقين محجوبين بها وبمجرد ما يصدر عليها من الافعال فنسبوها لها اذ لم يروا غيرها فلم يعلموا اسواها
فجعلوها حاكمة على خالقهم تعالى وجعلوا احكامه تعالى تابعة لها ولو كشف الله سبحانه الحجاب عن ابصار بصائرهم فترقوا
منها الى معرفة امكانها مع سائر الممكنات لعلموا بذلك افتقارها الى واجب الوجود تعالى المتصرف فيها كيف شاء
فلا يصدر منها الا ما اصدره ولا يتقدم او يتاخر الا ما قدمه او اخره لعلموها ولم يقفوا معها فيما وقعوا فيه وما
قلناه محصود بضرورات العقول محكومة له تعالى وايقنوا انه الهادي من اهتدى منهما والمضل لمن ضل منهما
والمعطي والمانع والضار والنافع على ما هي عليه وهذا مدار هذه المسائل في اكثر امرها قوله تعالى وجعلنا من بين
ايديهم سدا الاية قال فيه وقرئ بالفتح قال وقيل ما كان من عمل الناس فبالفتح وما كان من خلق الله فبالضم
فيتحرز هنا من اعتقاد المعتزلة في نسبة الافعال الى المخلوقين وما يقولون تعالى الله عن ذلك وقد ابطلنا عليهم
ذلك كله فيقال هنا ما خلقه الله تعالى عند شيء فبالضم وما خلقه عند المخلوقين وعلى ايديهم فبالفتح قوله تعالى فعززنا
بثالث ذكر فيه الغرض وقد دللنا على استحالة الاغراض على الله تعالى لفظا ومعنى وانما يقال اراد تعالى كذا قوله تعالى
قيل ادخل الجنة ذكر فيه الغرض ايضا وقد ابطلناه قوله تعالى قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي قال
فيه وانما تمنى قدمه بحاله لتكون سببا في اكتساب مثلها لانفسهم بالتوبة عن الكفر والدخول في الايمان والعمل
الصالح في كمال الدرجات وقيل الكرامات كما قال تعالى هنا بما غفر لي يعني بالايمان وجعلني من المكرمين يعني بالعمل
الصالح غير ان المعتزلة يجعلون العمل الصالح من اركان الايمان فيكفرون كل مذنب لم يتب ويقضون له الخلود
في النار ابدا فلهذه النكتة اشارتهم ابدا فليتحرز منها وقد ابطلنا قولهم بذلك فيما تقدم قوله تعالى وما
انزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين قال فيه وما كان يصح في حكمتنا الى قوله وذلك لان
الله تعالى اجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون بعض ومانات الابناء على ما اقتضته الحكمة واوجبته المصلحة
وهي الحكم عندهم اعتزال وقد ابطلنا عليهم وجوب رعاية المصالح للخلق فيما تقدم وبينا ان افعاله تعالى لا
تعلل وانما فعل من ذلك تعالى من ذلك ما شاء لا لعلة ولا داعية دعته الى ذلك بالبراهين القاطعة وانوار الله
الواضحة الساطعة قوله تعالى يا حسرة على العباد قال فيه والمعنى انهم احقاء بان يتحسر عليهم وهذا صحيح ثم قال
ويجوز ان يكون من الله عز وجل على سبيل الاستعارة في فرط انكاره اي ما جنوه وتعجبه منه وهذا كله لا يصح لانه
لا يصح الاطلاق على الله تعالى بالاستعارة والمحتملات والموهمات وقد وجد الى غير ذلك سبيل على ما تقدم

بيانه

بيانه والوجه الاول هنا كاف في المعنى قوله تعالى وما عملته ايديهم قال فيه والمعنى وما عملته ايديهم
من الغرس والسعي الى قوله وفيه اثار من كل شيء بني آدم يتحرز فيه من قول المعتزلة ان ذلك يقع بالتولد
وقد ابطلنا التولد وعلم انه لا كسب للعبد الا في محله فقط وكل ما صدر في الخارج فليس للعبد فيه كسب ولا
خلق وانما هو خلق لله وكسب العبد خلق لله ايضا كما تقدمت دلائله اليقينية قال تعالى بل نقذف بالحق على
الباطل فيدمغه اي بل نقذف بدلائل التوحيد على كل من دعا لغير الله سبحانه فيدمغه فاذا هو زاهق ثم قال
للمشركين ولكم الويل مما تصفون قوله تعالى سبحان الذي خلق الازواج كلها الى قوله ومما لا يعلمون قال فيه
كلاما مجملا ومعناه عند اهل الحق ومما لا يعلمون وجه المنفعة به والا فقد علم انه اما صفة او موصوف واما
جوهر واما عرض واما جسم ببيان اقسام المعلومات وضوابطها وتقاسيمها الدائرة بين النفي والاثبات ولغيبة
الزمخشري عن هذه الحقائق اجمل القول اجمال غير محصل للعلوم واقسام المعلومات قوله تعالى والشمس
تجري لمستقر لها قال فيه في اثناء الكلام او لحد لها في مسيرها كل يوم مرأى عيوننا وهو المغرب فقوله في
مرأى عيوننا اشارة الى ان الارض كروية والقول بذلك يؤدي الى مخالفة قوله تعالى وهو الذي مد الارض
وبساطا وفراشا وهذا كله نقيض كورها ويؤدي الى تاويل هذه الايات لا لضرورة اذ لا قاطع على القول بكريتها
والتاويل لغير ضرورة تحريف للقرآن والحاد في الدين فلا يلتفت الى القول بانها كروية قوله تعالى ولا الليل
سابق النهار قال فيه ولا يزال الامر على هذا الترتيب الى ان يبطل الله ما دبر وهذا اطلاق لم يرد في الشرع
ولا يقال حتى نعدم الله ما اوجد لنبيح لمن يجب من الادب مع الله تعالى قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل
فاكهون قال فيه وما ظنك بشغل من يدخل الجنة التي هي دار المتقين فقوله دار المتقين تريد المعتزلة بذلك
انه ليس فيها نصيب للمذنبين فهو تكفير بالذنوب وقد ابطلناه ونقول اهل هي دار المتقين وكل مؤمن
قد اتقى بايمانه الخلود في النار فلابد من استقراره في الجنة بذلك التقوى ولو بعد حين وقد تحققت دلائل
هذا كله في المقدمة قوله تعالى سلام قولا من رب رحيم قال فيه يقال لهم قولا من جهة رب رحيم فقوله
من جهة لفظ موهم فامتنع لانه يوهم الجهة الحسية ولانه ايضا تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا للقرآن فامتنع
بل الواجب الحمل على الحقيقة في ذلك من تسليم رب العالمين عليهم بكلامه القديم يخلق لهم سمعه ثم اعمل الزمخشري
في تحريف الاية فقال والمعنى ان الله تعالى يسلم عليهم بواسطة الملائكة ثم قال او بغير واسطة ولكن مذهبه
في هذا يخلق اصوات في جماد يسمعون منه التسليم عليهم ولو كان ذلك لكان ذلك الجماد هو المسلم عليهم لان
لان الصفة لا توجب حكما الا لمن قامت به دون رب العالمين وهو مخالف للقرآن فبطل القول به ولا ينبغي اجمال
الكلام هنا لئلا تلتبس المذاهب قوله تعالى الم اعهد اليكم يا بني ادم ان لا تعبدوا الشيطان قال فيه
عهد الله ما ركز فيهم من ادلة العقل وانزل عليهم من دلائل السمع فقوله من ادلة العقل اعتزال وعهد
الله ليس الا السمع ولا مجال للعقل في الاحكام الشرعية عند اهل الحق على ما تقدمت دلائله قوله تعالى وما
علمناه الشعر قال فيه وما هو الا كتاب سماوي يقرا في المحاريب ولم يذكر انه عبارة عن كلام الله تعالى القديم وهو
المقروء والمتلو لان المعتزلة تنكره وقد اقمنا الدلائل على ثبوته قوله تعالى لينذر من كان حيا قال فيه عاقلا
متاملا لان غير العاقل كالميت قال او معلوما انه يؤمن فيحيى بالايمان فقوله او معلوما انه يؤمن اعتزال
لانه يشير به الى ان ايمانه من قبله لا بتخصيص ربه وانما لله تعالى فيه العلم فقط تعالى الله عن قوله ثم قال فيحيى
بالايمان ومعتقد المعتزلة انه يحيى به خلقا وايجادا وقد ابطلنا على المعتزلة هذه المقاصد الفاسدة كلها في المقدمة
والحمد لله وبينا انه ليس للعباد الا الكسب فقط دون الخلق قوله تعالى ويحق القول على الكافرين قال فيه

الذين لا يتاملون ولا يتوقع منهم الايمان فقوله ولا يتوقع اعتزال لانه يجعل الله تعالى يتوقع منهم هل يؤمنون
به وبرسله او لا وهل هذا الحقد الا ازيد من الشرك نعوذ بالله من الضلال بل الله خالق كفرهم وايمانهم وخالق
كل شي كما قال تعالى وهو الواحد القهار وقد تقدمت دلائل هذا كله بما فيه شفاء للصدور قوله تعالى مما عملت ايدينا
انعاما قال فيه مما تولينا نحن احداثه ولم يقدر على توليه غيرنا وهو اعتزال لانه يشير بمفهوم كلامه الى ان غيره
ذلك كانه يتولاه غيره وذلك صح فلم يبق الا اضافة التشريف لانه لا خالق الا الله ثم قال وعمل الايدي استعارة من
عمل ما يعملون بالايدي وهو اعتزال ايضا ولا يرجع الى الاستعارة الا بعد فقد ما يحمل عليه الاطلاق والعرب تطلق
اليد وتريد به القدرة ففيه اثبات قدرته تعالى والتكثير للتعظيم وكثرة المتعلقات وهي المتعلقة باختراع الاعيان
والذوات ولم يذكر شيئا من ذلك لان شيعة المعتزلة ينكرون القدرة وسائر الصفات القديمة وقد اثبتها
تعالى لنفسه في هذه الاية وما كان يمنعنا هاو اثبتها ايضا براهين العقول على ما تقدم بيانه قوله تعالى فهم لها
مالكون قال فيه ومنهم المتصرفون فيها تصرف الملاك فاجمل القول وهو اعتزال وليس للمخلوقين ملك حقيقي لان ذلك
انما هو لمن يخلق من العدم الى الوجود وليس ذلك الا الله فلا مالك على الحقيقة الا الله وان اطلق الشرع ذلك كما في
هذه الاية فبطريق المجاز حكم الشرع لهم بالانتفاع بها انتفاعا مقيدا باحكام الشرع ومن كلا بما حكم له بالانتفاع
به رحمة منه تعالى بخلقه قوله تعالى اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم قال
فيه لان المعاد مثل المبتدا وليس به اي ليس هو بعينه وهو اعتزال وشنيع من الضلال تبعت فيه المعتزلة اراء
الفلاسفة الملحدين والبراهين القطعية دالة على صحة اعادة العين التي انعدمت اذ لو استحال لاستحال ابتداه
لانه خلق بعد عدم كما ان الاول خلق بعد عدم وضرورات العقول قاضية بتساوي المثلين في المعقولات
فيما يجب ويجوز ويستحيل والا لما تحققت حقيقة ولما فرقت بين المساوي والمخالف والتفرقة في ذلك ضرورية
ثم الجائز العقلي اذا اخبر عنه الصادق وجب الايمان به وما ذكره من قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول مرة
هو دلالة لاهل الحق لا للمعتزلة لان هذه الاية تدل على ان الذي انشاها اولا من العدم قادر على احيائها ان
كانت اجزاء العظام باقية وتبدلت اعراضها من باب احرى لان من قدر على الاكثر قدر على الاقل وان كانت الاجزاء
انعدمت جاز تاجيل لنا فالذي انشاها اولا يمكنه ثانيا وثالثا لو شاء اعدامها وايجادها كل ذلك جائز
كما بدانا اول خلق نعيده قوله تعالى وهو الخلاق العليم قال فيه الكثير المخلوقات وهو اعتزال لانه يشير
الى ان غير الله تعالى يخلق لكن اقل من خلق الله تعالى وايضا فلا يقال في حق الله تعالى ما قاله لان الكثير اجمال يحتمل القلة
لمخلوقات لا يخلقها هو تعالى وهو وهم وانما يقال وهو الخلاق اي الذي لا يخرج مخلوق عن خلقه على ما تحققت دلائله
في المقدمة وفي قوله تعالى العليم تنبيه على الصفة المتعلقة بالمعدوم والموجود فيما صار معدوما وما هو عالم به بتفصيله
موجودا بعينه وعلمه تعالى قديم والقديم واجب البقاء والامكان في الممكنات لا يتبدل فلا تعذر في الاعادة بوجه
من الوجوه فمهما اراد تعالى اعادة معدوم فعل وانا نعلم المخلوق ما غاب عنه ثم حضر انه هو الذي كان حاضرا
بعينه كعلمنا نحن بذلك مع امكان عدمه في غيبته والجائز كالواقع في التقدير العقلي وجب على الرب تعالى اذا علم
ثم اعاده انه هو ذلك العين لا سيما وعلمه تعالى باق على ما تحققت دلائله قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان
يقول له كن فيكون قال فيه انما امره انما شانه وهو اعتزال لانه يفر من اثبات الكلام القديم لله تعالى المتعلق بتكوين
المكونات على ما قدمنا بيانه من قبل ودلائل وجوب وجوده فبطل انكار المعتزلة له قوله تعالى اذا اراد
شيئا قال فيه اذا دعاه داعي الحكمة الى تكوينه ولا صارف وهو اعتزال وقد قدمنا بيان استحالة الداعي
والصارف في حق الله تعالى بالدلائل القطعية قوله تعالى ان يقول له كن فيكون قال فيه ان يكونه من غير توقف

وهو

وهو اعتزال ايضا لانه انكار للكلام القديم وتاويل لهذه الاية من غير ضرورة كما قدمنا دلائله فكان تاويله
تحريفا محضا باجماع الامة ثم قال فان قلت ما حقيقة قوله ان يقول له كن فيكون قال قلت هو مجاز من الكلام وتمثيل
لانه لا يمتنع عليه شي وتارة يعبرون عن هذا بسرعة التكوين وقد دللنا على ان هذا التاويل لا ضرورة له فكان
تحريفا باطلا ثم قال في قراءة فيكون على الفتح والمعنى انه لا يجوز عليه شي مما يجوز على الاجسام واذا فعلت شيئا مما
تقدر عليه من المباشرة القول بالتولد ويسمونه فعل فاعل السبب وقد ابطلنا عليهم هذا كله في المقدمة ثم
قال انما امره وهو العالم القادر لذاته ان تخلص داعية الى الفعل فيتكون وهو اعتزال ايضا فقوله لذاته نفي
للصفات وقد ابطلنا ذلك عليهم في المقدمة كما ابطلنا هنا ايضا ان يكون له داعية الى فعل او يصرفه صارف
بالدلائل القطعية قوله تعالى فسبحان الذي بيده ملكوت كل شي قال فيه والمتصرف فيه بمواجب مشيئته وقضايا
حكمته فيتحرز من قوله بمواجب مشيئته لان مشيئته عند المعتزلة لا تتعلق الا بالمصالح على الوجوب وهي المعبر عنها
عندهم بالحكمة وقد ابطلنا عليهم جميع ذلك في المقدمة

سورة والصافات

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى بل عجبت ويسخرون على قراءة الضم قال فيه وجهان
احدهما ان يجرد التعجب لمعنى الاستعظام وهو غلط اذ لا يجوز الاستعظام على الله تعالى لا اطلاقا ولا معنى لكن لما كانت
المعتزلة تعتقد ان العبد يخلق افعاله مستبدا ومنهم من يقول الامر انف ناسب هذا المذهب الفاسد القول
باضافة التعجب الى الله تعالى وانما هو عند اهل الحق متاول بمعنى جم مما يتعجب منه قوله تعالى قالوا انكم كنتم تاتوننا
عن اليمين قال فيه عن القدرة والقهر حتى تحملونا على الضلال وتقسرونا عليه قالوا بل لم تكونوا مومنين بل انتم ابيتم
الايمان مع تمكنكم منه مختارين فليتحرز من قوله مع تمكنكم من اعتقاد المعتزلة في هذا التمكن انه صحة خلقه وايجاده
لانا قد ابطلنا القول بهذا من قبل وانما يحمل التمكن على التمكن من الكسب عادة وهو متوقع لا ان قدرته موجودة
على ذلك لان قدرة الايمان على التحقيق مقارنة لوجود الايمان على ما تحقق بيانه في المقدمة وقول الكافرين //
وتقسرونا عليه هم فيه كاذبون اذ لا قدرة للعباد الا على الكسب في محله وانما القاهر للخلق هو خالقهم تعالى
بقدرته السابقة وقدرته فالمجبور مقهور على جبره والمكتسب مقهور على كسبه وجعله قادرا على ما هو كسب له
في محله والفرق بينهما ان المجبور لا قدرة في محله بخلاف المكتسب قوله تعالى انا كذلك نفعل بالمجرمين قال فيه
انا مثل ذلك الفعل نفعل بكل مجرم والاية عند اهل الحق مقيدة بالمشيئة اي بكل مجرم ان شئت لقوله تعالى لمن
يشاء مغفرة ويعذب من يشاء او يكون المجرم هنا المراد به الكفر فتعميم الزمخشري في تفسيره للاية وعدم
تاويلها قصد اعتزالي منه في تنفيذ الوعيد في كل مجرم من عاص او كافر وقد قدمنا بيان دلائل صحة
المغفرة واجماع الامة على ترجي ذلك وهو اجماع على صحتها ثم ذكره الاستيجاب هو شرعي عند اهل الحق كما
تقدم بيانه لا عقلي كما تعتقده المعتزلة قوله تعالى فواكه وهم مكرمون قال فيه لانهم مستغنون عن حفظ
الصحة بالاقوات قال لانهم اجسام محكمة مخلوقة للابد فكل ما ياكلونه ياكلونه على سبيل التلذذ وفيه الغلط
من حيث اعتقد في الاجسام انها اذا ركبت ضربا من التركيب المحكم بقيت وفيه ضرب من الاعتزال في مراعاة
البنية في البقاء تارة وفي الادراكات اخرى ولم يعلم ان الابقاء والادراك ليس من ذلك كله وان جوهرا
اذا الصق جوهرا وماسه لم يوجب له حكما ولم يغير لحقيقته عما كان عليه حال افراده من بقاء ولا فناء على
ما قامت دلائله وان البقاء في الممكنات انما هو بابقاء الله تعالى لها بامدادها باعراضها وهي شروط بقائها
على ما تحقق بيانه في المقدمة فغفل الزمخشري عن الحقيقة في المسئلة ووقف مع الحجب بالمخلوقات والنظر
اليها من دونها والغفلة عن باريها ويبقى ما يصح بقاؤه منها وهو داب المعتزلة ابدا قوله تعالى انما

نحن بمبتغى الاية قال فيه هذه حال المومنين وصفتهم وما قضى الله به لهم باعمالهم ولا ذكر عند المعتزلة //
لفضل الله تعالى اذ هو خالق تلك الاعمال والمتمم بها فاول ما ابتدا بذكره وشكره فانجبت المعتزلة بالنعم عن المنعم
نعوذ بالله من الغفلة عنه قوله تعالى طلعها كانه رؤس الشياطين قال فيه وهذا تشبيه تخييلي وهو اعتزال
لانه رد للتخييل من غير ضرورة فكان تحريفا للقران ومذهب بعض المعتزلة انكار الجن والشياطين فاشبه
هذا مذهبهم والواجب حمل الاية على ظاهرها اذ لا ضرورة للتاويل ولا للتخييل لان الشياطين اجسام يصح ان
يكون هذا الطلع المذكور يشبه رؤس الشياطين قال وقيل الشيطان حية عرفا قبيحة المنظر هائلة جدا وهذا
كله اعتزال وقول بالم يرد به دليل شرعي ولا يثبت ببرهان عقلي فوجب طرحه قوله تعالى فلنعم المجيبون قال
فيه والمعنى انا اجبناه احسن الاجابة والنصرة على اعدائه والانتقام منهم بابلغ ما يكون وعند اهل الحق لو شاء
تعالى ايقاع عذاب اشد من ذلك لاوقعه بهم مما هو تعالى قادر عليه لان مقدوراته لا نهاية لها وهو حسن منه لو
فعله قوله تعالى فنظر نظرة في النجوم قال فيه كلاما مقتضاه ان قومه كانوا نجامين فاوهمهم من طريقهم انه على
ما يقتضيه ما يزعمون انه يدلهم على استقامة فقال اني سقيم فتفرقوا عنه فانفرد بتقطيع الاصنام واغفل
الزمخشري اشارة في الاية توحيدية وهي ان اقتضت الاتهام النجومية سقمه على زعمهم فاكذبهم بتقطيع الاصنام
فاين السقام واكذبهم بذلك ايضا في اعتقادهم الهية الاصنام ثم قال الزمخشري بعد ذلك في حق الخليل عليه
السلام فان قلت كيف جاز له ان يكذب وهذا سوال فاسد وسوء ادب مع الانبياء عليهم السلام لانهم معصومون
على ما تقدمت دلالته ثم قال في الجواب قلت قد جوزه بعض الناس في المكيدة في الحرب والتقية وارضاء الزوج
والصلح بين المتخاصمين والمتهاجرين وهذا يوذن ان الزمخشري صح عنده ورود هذا السوال حتى احتاج
الى الجواب والصحيح عند العلم بثبوت العصمة له صلى الله عليه وسلم بطلان ورود مثل هذا السوال يدل على
ذلك انه لا نعلم الحسنات والمقبحات الا من جهة اقوال الرسل في الاخبار عن المقبحات واقوالهم وافعالهم
واقرارهم في الحسنات ثم من اجاب من العلماء عن توهم ورود هذا السوال والتحوط بالجواب حفظا لعقد من
يتوهم ورود هذا السوال لما افصحوا فمنهم من اجاب بانها معاريض ومنهم من قال لها مقاصد خاصة حتى فيها
حقيقة شرعية كالاخوة الاسلامية بينه وبين سارة وقوله اني سقيم اي على ما تزعمونه في نجامتكم حتى ابين كذبكم
فيه من بعد كما ابين كذبكم ايضا في ادعائكم الالهية للاصنام بتقطيعها وبجعلها جذاذا وقوله بل فعله كبيرهم هذا
اي على زعمكم انها فعالة فاذا بان بطلان فعلها باقراركم وبطلان دفعها عن نفسها فاف لكم ولها فكان الكلام
دائرا لاقامة الحجة لا لقصد الخبر المجرد وكذلك قوله في الكوكب هذا ربي وقرئ اهذا ربي على الاستفهام //
فكانت هذه القراءة مفسرة للاخرى انه القصد بها الاستفهام والعرب تستفهم بغير همزة الاستفهام وهو ابلغ
في المعنى قاله القاضي ابو بكر بن الطيب في الهداية له وان لم تقل بالاستفهام فهو رد على طريق اقامة الحجة ايضا وسوق
الخصم بما يضاف الى ما يقوم عليه البرهان اخرا فيكون ادعى لاقراره بالحق لانه استدل اخرا على حدوثه
بافوله فيبطل ما نسبوا اليه من الالهية وكذلك اقام الدلالة في الشمس والقمر قوله تعالى قال الا تاكلون
قال الزمخشري فيه استهزاء بها وهذا اطلاق لا يليق نسبته الى الانبياء عليهم السلام لايهامه وانما يقال هنا
قال ذلك ليقيم به دلائل بطلان جلب المنافع اللائقة بالمخلوقين ودفع المضار فجمع بين الاشارة الى بطلان //
الطريقين في حقها جلب النفع ودفع الضر ومن عجز عن مع خلو قيمته وهو في اسفل سافلين ومن عجز عن ذلك
في نفسه فاحرى في حق غيره فاحرى بطلان اوصاف الربوبية عليها قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
قال فيه يعني خلقكم وخلق ما تعملونه من الاصنام كقوله بل ربكم رب السموات والارض الذي فطرهن اي فطر

الاصنام

الاصنام وهو اعتزال من حيث يريد ان يصرف الاية عن دلالتها الحقيقية الى ضرب من التاويل لغير ضرورة
وهو تحريف للقران والحاد يتوصل بذلك الى الحاد اخر وهو دعوى المعتزلة ان العباد يخلقون اكسابهم
فاذا حرف الاية الى الاصنام بقيت الاكساب لم تتناولها هذه الاية عندهم واهل الحق يقولون القران نزل بلسان
العرب وايمة العربية على ان ما والفعل الوارد بعدها بتاويل المصدر فقول القايل يعجبني ما تصنع معناه
يعجبني صنعك هذا هو الوجه عندهم في ذلك والعدول عنه تاويل لغير ضرورة فعلى ذلك يكون معنى
هذه الاية والله خلقكم وخلق اعمالكم وعملنا اتفاقا ليس هو خشب الاصنام ولا ما يظهر فيها من الصور
لان ذلك مباين لحالنا فلم ندع فيه لا نحن ولا المعتزلة فخلصت الاية لاهل الحق دلالة على اهل الحق من توحيد
الله تعالى وابطال الشرك به ومعناها انه اذا كان تعالى هو خالق عملكم الذي تتوهم مجوس هذه الامة وهم
القدرية انهم خالقوه له فاحرى واولى ان يكون تعالى خالقا لما يبدع فيه احدكم من الاصنام وصورها التى
اظهرها تعالى عند حركاتكم واكسابكم ثم لو لم تدل هذه الاية على خلق اعمال العباد بل دلت على خلق الاصنام
فقط لم يلزم من ذلك صحة دعوى المعتزلة لخلق افعالهم لان ذلك يبطل عليهم بغير هذه الاية من الدلائل الشرعية
والعقلية على ما تحقق بيانه في المقدمة ثم قال الزمخشري فان قلت كيف يكون الشي الواحد مخلوقا لله معمولا
لهم حيث اوقع خلقه وعملهم عليها جميعا قال قلت هذا كما يقال عمل النجار الباب والكرسي والمراد عمل اشكال
هذه الاشياء وصورها دون جواهرها والاصنام جواهر واشكال فخالق جواهرها الله وعاملوا اشكالها
الذين يشكلونها بنحتهم وحذفهم بعض اجزائها حتى يستوي الشكل الذي يريدونه ثم قال فان قلت لم انكرت
ان تكون ما مصدرية لا موصولة ويكون المعنى والله خلقكم وعملكم كما تقول المجبرة وعنى بالمجبرة اهل
السنة ثم قال قلت اقرب ما يبطل به هذا السوال بعد بطلانه بحجج العقل والكتاب يدلان على ان لا خالق
الا الله على ما تحقق بيانه في المقدمة ثم قال ان معنى الاية ياباه اباء جليا وذلك لان الله عز وجل قد احتج عليهم بان العابد
والمعبود جميعا خلق لله فكيف يعبد المخلوق المخلوق على ان العابد منهما هو الذي عمل صورة المعبود وشكله ولولا ذلك
لما قدر ان يصور نفسه ويشكلها ولو قلت الله خلقكم وخلق عملكم لم تكن محتجا عليهم ولكن لكلامك ضمان قال وشي
اخر وهو ان قوله وما تعملون ترجمة عن قوله وما تنحتون موصولة فلا يعدل بها عن اختها الا متعسف ثم قال فان قلت اجعلها
موصولة حتى لا يلزمني ما الزمت واريد وما تعملونه من اعمالكم ثم اجاب بان الالزامين لازمان للسائل ثم قال وذلك انك
ان جعلتها موصولة فانك في ارادتك بها العمل غير محتج على المشركين كحالك وقد جعلتها مصدرية قال وايضا فانك قاطع
بذلك الوصلة بين ما تعملون وما تنحتون حيث تخالف بين المرادين بهما فتريد بما تنحتون الاعيان التي هي الاصنام وبما
تعملون المعاني التي هي الاعمال وفي ذلك فك النظم كما اذا جعلتها مصدرية وهذا كله اعتزال ومدار الامر في هذه المسالة
على ان الحقيقة مع اهل الحق والمعتزلة تتمسك فيها بالمجاز وقد تحقق في كتب الاصول ان الحقيقة مقدمة على المجاز
ولا ان للمرجوح مع وجود الراجح وبيان هذا هو ان الخشب والصور التي للاصنام ليست بعمل لنا لانها ليست في
محالنا وهذا متفق عليه وانما عملنا على جهة الكسب حقيقة ما في محالنا من المعاني المكتسبة اذ على ذلك هو ثواب
العباد وعقابهم وهذا متفق عليه ايضا فاذا قيل عمل النجار السرير فبالمجاز اي عمل حركات في محله اظهر الله تعالى عندها
التشكيل في السرير فلما قال تعالى وما تعملون وجب حمله على الحقيقة وهو معمولكم وعملكم الحقيقي كسبا اذ لا ضرورة للتاويل
بالحمل على المجاز فيكون الحمل على المجاز هنا تاويلا لغير ضرورة فيكون الحادا في الدين ومحرما باجماع المسلمين غاية ما
يطالبنا المعتزلة به الرد من الاية على المشركين على ما قلناه فنقول ابين شي والحمد لله وذلك انه اذا ابين تعالى
خلقنا وخلق اعمالنا التي عندها يظهر المباين من اشكال الاصنام فاحرى واولى ان يكون خالقا للمباين الذي لم يبدع

فيه احد من سني موحد ولا معتزلي ملحد ودلالته باب احري واولي اعجب وافصح وابلغ في لسان العرب اتفاقا
لان قوله تعالى ولا تقل لهما اف ادل علي نفي الضرب من ان لو قال ولا تضربهما وقد نص الزمخشري فيما سلف علي
ان هذه الدلالة اقطع واعجب وهي من نكت علم البيان ومما اغفله هنا عنها الا اتباع الهوي وهو التئام نظره المعتزلي
بنفي هدايته تم الزامه عدم الاحتجاج علي الكافرين اذا جعلنا ما مصدرية باطل لانا بينا ان الاحتجاج عليهم من باب
احري وهو اقطع كما بيناه والزامه علي ذلك ايضا فك النظم قلنا فك النظم لما هو ابلغ سايغ بل هو اكمل لمراعاة البلاغة
وهو ما قلناه من ان الله تعالى اذا بين انه خالق لاعمالنا فاحري واولي ان يكون خالقا لما يظهره تعالى عند ذلك محل الامتنان
في انه خلقه تعالى فيكون الدلالة ابلغ واقطع كما بيناه في مفهوم الموافقة في تسمي دلالتها علي الاكثر كقوله تعالى ولا
تقل لهما اف وعلي الاقل كقوله تعالى ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يوده اليك فادا وهذا للدينار ابين واقطع
من ان لو نص عليه وبحث اخر وهو ان نقول للزمخشري وشيعته المعتزلة لم لا يصح هنا العموم وهو الاصح حق
اولا لحجة انه لو سلمنا لكم ان اشكال الاصنام وصورها تسمي عملا للناحتين واعمالهم التي في محالهم تسمي عملا وهذا
متفق عليه انه عمل لهم وعلي طريق الكسب عندنا فلم لا تكون الاية مخبرة عن ان كل عمل للعبد فهو خلق للرب تعالى وينتج
فيه الرد علي المشركين ومراعاة النظم ومن يقيد الاية بعمل للعبد دون عمل فعليه الدليل والاصل عدمه وليس اليه
من سبيل بمجرد الدعوي وهذا البحث قاطع لاوهام المعتزلة قوله تعالى قد صدقت الرويا قال في اخر
الكلام عليه وليس هذا من ورود النسخ علي المامور به قبل الفعل في شيء كما سبق الي بعض الاوهام وهو
اعتزال لان المعتزلة تمنع من ورود نسخ المامور به قبل وقت الفعل بناء منهم علي مذهبهم الفاسد من
انه انما امر بحسنه العقلي فبعد وقوعه يصح نسخه ويكون نسخه بيان انتهاء مدة العبادة لا رفع الحكم
بعد ثبوته وقد ابطلنا عليهم قاعدة التحسين والتقبيح بالعقول فبطل ما بنوا عليه فصح علي ذلك نسخ المامور
به قبل وقوعه وقبل وقت وقوعه لانه داخل في الحد الصحيح من ان النسخ رفع الحكم بعد ثبوته وقد اختلف
الناس في دلالة قصة الخليل عليه السلام في امره بذبح ابنه علي ذلك والعمدة في الدلالة علي صحة مذهب اهل
الحق من صحة ذلك ووقوعه نسخ ما فرضه تعالى علي نبيه وعلي امته ليلة المعراج من الخمسين صلاة بعد سوءاله
عليه السلام التخفيف قبل التمكين من الامتثال فان قيل مستنده قصة الاسراء الي خبر الواحد ولا يثبت
مثل هذه المسالة به والجواب ان هذه المسالة من تفاريع قاعدة النسخ وليست بمسالة اصل النسخ المذكور منكره
مضلل ومكفر فكانت هذه المسالة الفرعية في باب الظنية فصح التمسك فيها بخبر الواحد ولهذا لا يضلل ولا
يكفر المخالف فيها ولا يبدع فان قالت المعتزلة يلزم علي ذلك ورود الامر والنهي علي شيء واحد وهو متناقض
والجواب انه لم يرد في زمان واحد فيلزم ما قلتم لكن الامر في زمان والنهي ورد في زمان اخر وهو غير متناقض
فان قالوا لا فائدة في ذلك قبل علم المكلفين بالخطاب قلنا هذا بناء منكم علي وجوب رعاية الغرض في افعال الله تعالى
وهو باطل بما حققناه في المقدمة وليس مرعيا بابداء الفائدة فنقول فيه بيان العزم في الامر والمنع والفضل في
الرفع فبطل الاعتزال قوله تعالى اذ ابق الي الفلك المشحون قال فيه وهي هربه من قومه بغير اذن ربه وهذا
كلام مستدرك ولا يصح اطلاق مثله علي يونس عليه السلام بل هو معصوم من ظاهر هذا الاطلاق وانما يتاول
قوله تعالى اذ ابق الي الفلك المشحون اي فر من قومه الي ربه ضجرا من كفرهم وغضبا لله تعالى لا لوجوب العصمة للانبياء
عن الكبائر والصغائر علي ما تحقق بيانه في المقدمة فظن ان لن يضيق عليه لكن الله تعالى ان يطالب المكرمين من عباده
بالضروري والكسبي وبفعل يقصد به الخير وبادني شيء من الخطرات الضرورية التي عندها اعلى مقاما وكذلك
حركات يقصد بها الخير يكون الاستيناء فيها افضل واعلا وان لم يكن فيها تحريم ولا كراهة علي ما تقدم بيانه

في قصة

وادم

في قصة داود عليه السلام قوله تعالى فالتقمه الحوت وهو مليم قال فيه داخل في الملامة وهو اطلاق ممنوع مثله
في حق الانبياء عليهم السلام وانما المعني اللايق بعلي مقامهم مليم في لوم نفسه بنفسه توا ضعا ورغبة لعدم قيام العبودية
بحقوق الربوبية لا انه داخل في لوم شرعي لوجوب عصمتهم من ذلك علي ما تقدم تحقيقه قوله تعالى ام خلقنا
الملائكة اناثا وهم شاهدون قال فيه قلت وما هو الا استهزاء بهم وهذا كلام لا يجوز اطلاق مثله في حق الله تعالى
وما ورد من ذلك في القران يتلي كما ورد ويتاول بمعني الجزاء ولا يقاس عليه ولم تعر ان يطلق في حق نفسه وانبيائه
فلا يصح لنا ان نطلقه من قبل انفسنا كما تقدم بيانه وانما معني الاية اقامة الحجة عليهم فقط من غير استهزاء لا معني
ولا اطلاقا قوله تعالى فاتوا بكتابكم ان كنتم صادقين قال فيه تسفيه احلام قريش مع استهزاء وتهكم وهذه
اطلاقات باطلة ايضا في تعود الكلام عليها في الرد كالكلام علي ما قبلها قوله تعالى وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا
قال فيه فان قلت لم سمي الملائكة جنا قال قلت قالوا الجنس واحد فمن خبث فهو شيطان ومن طهر فهو ملك فذكرهم
في هذا الموضع باسم جنسهم وهذا الذي ذكره ليس بصحيح لان الله تعالى اخبر انه خلق الجان من نار السموم وخلق
الملائكة من نور علي ما قررته الشريعة فلا جنسية بين الملائكة والشياطين وانما يقال هنا سموا بذلك للاستتار
خاصة غالبا عن ابصار الخلق لا في الجنسية قوله تعالى ما انتم عليه بفاتنين الا من هو صال الجحيم قال فيه ما
انتم وهم جميعا بفاتنين علي الله تعالى الا اصحاب النار الذين سبق في علمه انهم بسوء اعمالهم يستوجبون ان يصلوها
قال فان قلت كيف يفتنونهم علي الله تعالى قال قلت يفتنونهم علمه باعمالهم وهو اعتزال من حيث انه لم يجعل الله تعالى
في فتنتهم الا علمه بذلك فقط وهو عنده فتنوا انفسهم خلقا وهو شرك تعالى الله عن قولهم بل الله تعالى خالق فتنتهم
ومقدرها وقوله بسوء اعمالهم يستوجبون كل هذا عنده وعند شيعته عقلي وعند اهل الحق شرعي قد تحققت
دلائل اهل الحق في هذا كله في المقدمة قوله تعالى . ولقد علمت الجنة انهم لمحضرون قال في اثناء الكلام عليه
فانكم والهتكم لا تقدرون لان تفتنوا علي الله احدا من خلقه وتضلوه الا من كان مثلكم ممن علم الله كفرهم فلم يجعل
ايضا الله تعالى في كفرهم الا علمه فقط وجعل كفرهم بذواتهم مستبدين والحق ان كفرهم بخلقه تعالى وتقديره علي
تقدمت دلائله القطعية ومن ادعا ان شيئا وقع في الوجود بغير تقدير الله تعالى وقضائه وايجاده فهو كافر
قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم قال فيه وقيل هو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما من
المسلمين احد الا له مقام معلوم يوم القيمة علي قدر عمله ولا تذكر المعتزلة في مثل هذه الايات فضل الله تعالى
لانهم ينكرون ذلك ولا بد من ذكره في تفسيرها وعلي فضله في الكل قامت الدلائل الشرعية والعقلية اذ لا واجب
عليه علي ما تقدمت دلائله قوله تعالى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون قال فيه
الكلمة انهم لهم المنصورون ولم يبين ان السابق كلام الله تعالى القديم لان المعتزلة تنكره وقد اقمنا الدلائل في
المقدمة علي ثبوته ثم ان عني بما ذكر عين العبارة علي ما تقوله المعتزلة من اصوات وحروف في جماد فليس ذلك
بكلام الله تعالى وان قصد انه نفس نصرهم بالفعل فقط فهو مكذب لله تعالى في قوله سبقت كلمتنا وان قال
بالكلام السابق مطلقا وهو القديم فقد ابطل اعتزاله ثم قال وفي قراءة ابن مسعود علي عبادنا ثم قال علي
تضمين سبقت معني حقت فضمن الكلام علي مقصوده الاعتزالي لفراره من ان يقول سبقت اي تقدمت في الازل
لانه لا يريد اثبات الكلام القديم فقال حقت وقد تقدمت دلائل الابطال عليه وعلي شيعته في هذه المقاصد
الاعتزالية كلها قوله تعالى وسلام علي المرسلين والحمد لله رب العالمين قال فيه والغرض تعليم المومنين
ان يقولوا ذلك وهو اعتزال وقد قدمنا الدلائل علي استحالة الاغراض علي الله تعالى فامتنع اطلاق لفظ الغرض علي
الله تعالى وامتنع معناه ولو اطلق مطلق لفظ الغرض ولم يقصد معناه لم يجز ايضا لايهامه معني الغرض الذي قد منا

بيان استحالته على الله تعالى بالدلائل القاطعة وكل لفظ يوهم الباطل فهو باطل كما تقدم بيانه ايضا وانما يقال هنا ورود
ذلك في الاية ليعلم المومنون او ورد ذلك تعليما للمومنين الختم بالتحميد كما علموا الابتداء به وذلك لما اشتملت
عليه السورة مما قاله المشركون في حق الله سبحانه ونسبوا اليه مما يستحيل في حق الله تعالى وما صبر عليه المرسلون
وما من عليهم في العاقبة من النصر عليهم فختم تعالى السورة بجوامع ذلك من تنزيه ذاته تعالى وصفاته عما وصفوه
به والتسليم على المرسلين والختم بالحمد لله رب العالمين مع غنى عرض له تعالى في شيء من ذلك بل فضل منه تعالى ونعمه
على ما تحققت دلائله في المقدمة والحمد لله

سورة ص بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى العزيز الوهاب قال فيه الوهاب الكثير المواهب المصيب
بها مواقعها الذي يقسمها على ما تقتضيه حكمته وعدله وهو اعتزال كله لان قوله المصيب بها مواقعها الذي يقسمها
على ما تقتضيه حكمته وعدله قصد المعتزلة به ذلك من يستحقها لذاته لا بتخصيص مخصص تعالى بذلك وقد بينا ان
الاستحقاق على الله تعالى محال لانه تعالى خالق اعمال العباد فلو اعطى من يستحق لما اعطى احدا منها شيئا ولتعطلت المواهب
ولسد باب الفضل وهو محال بل كلها مواهب وانه تعالى الوهاب يشعر باستحالة الاستحقاق عليه تعالى فامتنع //
الاستحقاق وثبتت المواهب حقيقة عقلا وشرعا وقوله على ما تقتضيه حكمته يريد رعاية المصلحة والاصلح على الواجب
وقد قدمنا بيان استحالة وجوب ذلك وقوله وعدله تناقض لانه تعالى لو اعطاهم بعدله لاهلكهم عن اخرهم كما
قال تعالى ولو يواخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة فتهافت كلامه هنا كما تراه لكنه يبني كلام
على ان العباد يخلقون افعالهم فيستحقون بها على مولاهم فيبني الاطلاقات الفاسدة على المذاهب الفاسدة
وقد تقدمت الدلائل القطعية على ابطال ذلك كلها بفضل الله تعالى ثم قال الزمخشري ثم تهكم بها غاية التهكم يعني في
قوله تعالى ام لهم ملك السموات والارض وقد قدمنا بيان منع هذا الاطلاق وانما يقال هنا ورد ذلك على
جهة اقامة الحجة عليهم قوله تعالى فليرتقوا في الاسباب قال فيه فليصعدوا في المعارج وينزلوا الوحي
على من يختارون ويستصوبون وهذا التفسير موهم للجهة المستحيلة على الله فالم يرد به توقيف شرعي يوجب تاويل
والاثر وانما معناه فليرتقوا عن العجز الى الاقتدار وعن القهر الى صفات القهار وعن القسر والاضطرار الى
غنى العزيز الجبار كلا لا سبيل الى الحق فليس الا الاقرار كما قال تعالى جند ما هنالك مهزوم من الاحزاب وقال //
الزمخشري في قوله تعالى جند ما هنالك على سبيل الهزء ولا يجوز هذا الاطلاق الا ما ورد منه في الشرع فيطلق على
ما ورد ويتاول كما تقدم بيانه قوله تعالى فحق عقاب قال فيه وجب فيحترز من قول المعتزلة وجوبا عقليا
ويكون نقول شرعي على ما تقدمت دلائله قوله تعالى اصبر على ما يقولون واذكر عبدنا داود قال فيه
كانه قال لنبيه عليه السلام اصبر على ما يقولون وعظم امر معصية الله في اعينهم بذكر قصة داود وهو
نبي من انبياء الله قد ولاه ما ولاه من النبوة لكرامته عليه قال ثم زل زلة فبعث الله الملائكة ووبخه عليها
على طريق التمثيل والتعريض حتى فطن لما وقع فيه فاستغفر واناب ثم قال ونقش جنايته في بطن كفه حتى
لا يزال مجددا للندم عليها ثم قال واذكر اخاك داود وكرامته على الله كيف زل تلك الزلة اليسيرة فلقي
من توبيخ الله وتنكيله ونسبه الى البغي ما لقي وهذا كله اعتزال وضلال فنسبه المعصية والزلل الى النبوة
كفر وجهل وداود عليه السلام معصوم على ما تقدمت دلائله من قبل وقد قدمنا بيان التاويل لذلك //
ضرورية اولى غير مقصودة وخطرة ضرورية لم يقصد بذلك مخالفة ثم الله تعالى تنبيه عبده على ادنى شيء
لعظم مقامه عنده وقد يعده المشرف القدر على نفسه ظلما وبغيا تواضعا كما عد النسيان عصيانا في قصة
ادم عليه السلام وان لم يكن في نفس الامر كذلك فتامل ذلك وكلما ذكره الزمخشري هنا سوء ادب في

الاطلاقات وفي اعتقاد معانيها وجراءة على النبوة الثابتة العصمة عن ذلك كله ولله الكل تعالى بل صحيح على ما قدمنا
بسط الكلام فيه قبل هذا قوله تعالى يسبحن بالعشي والاشراق قال فيه وهو دلالة على حدوث التسبيح
من الجبال وهو اعتزال ولا يحدث حادث الا بقدرة الله تعالى على ما تقدمت دلائله قوله تعالى وهل اتاك
نبا الخصم الاية ذكر فيه الزمخشري كلاما مما لم يثبت له اصل بل اكثره مما تذكره القصاص وقد روي عن علي
رض قال من حدثكم بحديث على ما يروي فيه القصاص جلدته مائة وستين وهو حد الفرية على الانبياء وقد
استعمل الزمخشري في هذا الموضع من سوء الادب على الانبياء والجراءة عليهم ما لا يرتضي قوله ولا سماعه ذو
تحصيل ولا توفيق وقد بينا اوجه التاويل في ذلك وان الله تعالى ساق تلك الوجه بوجه شرعي بعد ان
استشهد اوريا في عساكر المجاهدين هذا احسن ما قيل في ذلك لكن النظرة الاولى والخطرة الضرورية ليطالب
الله تعالى بها من علت منزلته فالعصمة محفوظة والعزم من قبل الله تعالى معلوم كما قدمنا بيانه لاجل ما وجب
من العصمة للنبوة والذي عليه العمدة انا انا وجب علينا ان نتاول للصحابة رضوان الله عليهم اجمعين احسن
التاويل فاحرى واولى الانبياء عليهم السلام قوله تعالى ولا تشطط قال فيه وهو مجاوزة الحد وتخطي الحق
ولا يجوز هذا التفسير ايضا ولا حمل الاية عليه في حق الانبياء عليهم السلام وانما يقال هنا ولا تشطط اي او جر
الحكم واذا صح هنا وهو ظاهر اللفظ فالعدول عنه عدول عن الحق قوله تعالى ان هذا اخي قال فيه ما
مقتضاه ان الاخوة المنع من الاعتداء والظلم وهو تعريض من الزمخشري للنبوة بالاعتداء والظلم وهي من جملة
ضلالات الزمخشري ولا يلزم من قول داود عليه السلام قال لقد ظلمك ان يكون هو في قضية ظالما بل ذكر
للمتحاكمين حكمها على تقدير وقوع ذلك منهما ثم هو في مسالته لرفعة مقامه هو ان يكون ادنى خطرة بالنسبة
اليه بعد ما هو كذلك تواضعا وان لم يكن كذلك في نفس الامر ولله تعالى ان يصف الى عباده ما يشاء ويسميه بما
يشاء لعلو مقامه عنده كما قلناه في نسيان ادم عليه السلام وغيره عليه مع ثبوت العصمة عن ارتكاب صغيرة
او كبيرة او القصد اليه على ما تقدم بيانه قوله تعالى وعزني في الخطاب عرض فيه للنبوة بمثل ما تقدم
والرد عليه بمثل ما تقدم من حسن التاويل ثم قال فان قلت ما معنى ذكر النعاج عرض فيه للنبوة بمثل ما تقدم
والرد عليه بمثل ما تقدم وليس في ذلك التحاكم توبيخ كما ذكره الزمخشري توبيخا منه وانما فيه اشارة فقط مما لله
تعالى ان يطالب به وان كان ضروريا كالخواطر الضرورية ايضا حيث طولبوا بها في صدر الاسلام حتى قالوا ربنا
ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به قوله تعالى قال لقد ظلمك عرض فيه ايضا للنبوة بمثل ما تقدم والرد عليه بحسن
التاويل مثل ما تقدم على انه ذكر عن مخاطبة الملكين له ما لم يثبت ولا يثبت والانبياء اكرم الخلق لهم الملائكة ولم يرد
في الصحيح سوى ما ذكره القران وقد اعتقد تاويله بالبرهان وهذا القائم على عصمتهم على ما تقدم بيانه
قوله تعالى وظن داود انما فتناه قال فيه ومعناه علم داود وهذا غلط فاحش لان حمل الظن على العلم
بالتاويل لا يعدل اليه الا لمعارض يوجب التاويل والضرورة هنا توجب الحمل على الظاهر وهو ما ثبت من
العصمة في الانبياء عليهم السلام وانما ظن ان اشارة التحاكم اليه وهذا من حج ابتداء البكاء الا من قبل ذلك
لكونه لم يعلم لنفسه قبل ذلك تعمد مخالفة والا لو علم ذلك ولم يا خذ في الندم كان مصرا والاصرار كبيرة وهم
معصومون منها اجماعا عرض للنبوة بما وجبت عصمتها منه وهي الفتنة بامراة ولا يقال فتنة الا في ارتكاب
محرم واما الخاطر الضروري فليس بمخالفة فليس بفتنة فان قال قصدت غير المحرم قيل له اخطارت
على الانبياء عليهم السلام بما لا تعلم صحة منه سقامه واوهم كلامه ما هم معصومون منه وهي الفتنة في الدين
فحرم هذا الاطلاق عليهم باجماع الامة قوله تعالى ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله حمل هذا على ظاهره

وتاويله واجب وهذا نهي من الله تعالى له عليه السلام ولا يلزم من النهي وقوع ما نهي عنه بل يكون لمعنى
المداومة على ما هو ضد للنهي عنه الا ترى ان قوله تعالى لنبينا عليه السلام فلا تكن من الغافلين ومن الجاهلين
لمن ليس بغافل ولا جاهل فيكون المعنى ما ذكرناه او الخطاب له والمراد غيره وهذا كثير في اللسان العرب فيعلم
الله تعالى بمخاطبته اوليائه وانبيائه كثيرا من خلقه وما ذكر من الحكاية بعد هذا عن عمر بن عبد العزيز ان
صحت تؤولت بمعنى ما ذكرناه من انه لا يلزم من النهي عن شيء وقوع المنهي عنه من المنهي بل قد يكون المراد
المداومة على التقوى كما تقدم بيانه قوله تعالى وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا قال فيه لا لغرض
صحيح وقد قدمنا بيان استحالة الاغراض على الله تعالى ثم ذكر التمكين للمكلفين وازاحة العلل وقصده بالتمكين خلق
القدر وجعلهم خالقين لافعالهم وقد بينا ان خلق الخلق يتمحض لدلائل كثيرة منها استحالة بقاء قدرتين على ما تقدم
بيانه فبطل ما قصدوه من التمكين ولم يبق سوى الكسب ثم ذكر الجزاء المعد على حسب اعمالهم ولم يذكر التفضل الرباني
خبطا وسوء اعتزال وقد بينا بالدلائل ثبوت فضل الله تعالى في كل ثواب ونعمة وعدله في كل عقاب ونقمة لا يسال عما
يفعل والخلق مسؤولون ثم ذكر بعد هذا الحكمة وقصده بها وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلنا وجوب ذلك وانما
حكمه تعالى علمه واحكامه بارادته جميع المخصصات فامتنع تاخر ما قدم وتقدم ما اخر قوله تعالى ام نجعل الذين
امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض الاية اشار فيه الى ان هذا لو كان لكان سفها وهو اعتزال مبني
على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلناه بالدلائل القطعية وعند اهل الحق السفه مخالفة الشرع ولا شرع
يحكم في الرب فلا يتحقق في افعاله سفه وفي هذه الاية ان جعل المومن التقي كالعاجز الشقي في الجزاء بعد ان حكم
تعالى بالفرق بينهما وثواب المومن وعقاب الكافر لا يكون لاستحالة تبدل حكمه وارادته وخبره لا لتحسين عقلي او
تقبيح اذ الحكم بهذين غير صحيح على ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى ولقد فتنا سليمان ذكر فيه
لفظ فتنا محرفا عن مورده الشرعي وهو ممتنع كما تقدم بيانه ومعنى ذلك عند اهل الحق الاختبار لاظهار علو
مقامهم عند خالقهم وتخصيصهم بعلو المراتب لثبوت العصمة في حقهم على ما تقدمت دلائله ولاكنهم مع ذلك
ملازمون للاستغفار لعلمهم بعجز العبودية عن القيام بحق الربوبية وقد شهد تعالى في سليمان بانه نعم العبد
وانه اواب وهذه منها مدح عقلا وشرعا تجريحها والذي نقل في هذا اللفظ الوارد شرعا انه ولد له
لسليمان عليه السلام لم يتم خلقه فالقي على كرسيه ميتا وليس في هذا كله نقص في حق سليمان عليه السلام لانها
امور ضرورية ولا في التحوط على الولد لدمن الجن ما يقدح في التوكل لان التحوط عادة والتوكل حقيقة محله
القلوب والانبياء عليهم السلام من ذلك في اعلا المراتب لانهم اهل الاختصاص بهذه حقيقة الامر ولكن لله
تعالى ان يطالب اهل المراتب العالية عنده بادنى شيء فله ان يقول لم تحوطت عليه في المعتاد ولم تقذفه في بحار
الاقدار حسا كما رميته معنا كما فعلته ام موسى بموسى عليه السلام والعصمة محفوظة من قصد المخالفة والعز
من قبل الله معلوم في المطالبة لعباده بما يشاء من قليل او كثير او خطرة او لمحة او فلتة خاطر ضروري او لقية
ناظر ضروري وذكر الزمخشري الخطاء منسوبا الى النبوة خطاء عظيم من الزمخشري كما قدمناه من انه لا يطلق
الا ما اطلقه الشرع لانه متاول فلا يعدل بشيء من الفاظ الشرع في ذلك عن مورده وما ذكره من قصة الخاتم
والسمكة ورد الملك بالخاتم ذكر ان ذلك كله من تقولات اليهود ولو ثبت ذلك لم يكن فيه نقص في دين سليمان
عليه السلام لان الامور الضرورية لا تنقص الاديان فالعصمة في الدين محفوظة والحمد لله وما ذكر من التماثيل
فيحتمل ان يكون ليست على صورة الحيوانات ثم لو كانت احتمل ان يكون ذلك مباحا في شرعه لصحة اختلاف الشرائع
في ذلك اذ ليس ذلك من اصول العقائد والامر بالسجود لصنم تجب منه العصمة اجماعا ولو وقع ذلك بغير

اذنه

اذنه ولا علمه ولا اقراره لم يتعلق به من ذلك شيء قوله تعالى وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدي انك
انت الوهاب قال فيه فان قلت اما يشبه الحسد والحرص وهذا سوال فاسد فجوابه عنه غير صحيح لان الجواب
عنه تسويغ لوروده وسوغه وارد لوجوب العصمة عن ذلك فاول ما يطلب معاينة قبل الاعراض بجواب
بانه عليه السلام طلب زيادة خارقة للعادة بالغة حد الاعجاز ليكون ذلك على نبوته قاهرا للمبعوث اليهم فذلك
معنى لا ينبغي لاحد من بعدي كانه يشير الى المعارضة وقيل خاف ان يعطى غيره مثله فلا يحافظ على حدود
الله كما قالت الملائكة اتجعل فيها قلت وقد قيل اجمع لي الدنيا حتى اختبر قلبي بعد ذلك فاذا وجدته لم
تشغله كلها عنك علمت انك اوصلتني بفضلك الى مقصودي من ذلك وهو انقطاع القلب اليك عن الاغيار
مع وجودها واما المنقطع عنها مع عدمها فلم يظهر دليله وذكر الزمخشري انه قد يكون في ذلك مصلحة وهو
اعتزال وقد ابطلنا الوجوب الذي تدعيه المعتزلة في ذلك وقيل اما اراد ان يقول ملكا عظيما فقال لا ينبغي
لاحد من بعدي فالعبارتان عن معنى واحد قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب الاية قال فيه ان قلت لم نسبه
الى الشيطان ولو قدر على ذلك لم يدع صالحا الا نكبه وعلم انه ليس له سلطان الا بالوسوسة قال قلت لما كانت
وسوسته اليه وطاعته له فيما وسوس سببا فيما مسه الله به من النصب والعذاب نسبه اليه وهذا كله اعتزال
وجهل عظيم بمقام الانبياء عليهم السلام وعصمتهم وفيه من الاعتزال ايضا منع ايلام البري وقد بينا جوازه
ووقوعه وانما الصحيح هنا ان يقال قال ذلك على جهة الادب مع الله تعالى كما قال الخليل عليه السلام واذا
مرضت فهو يشفين ويحتمل في المعقول ان يكون له ضرب من المس يخلق الله سبحانه عنده مسه ضربا من
الالام كما ورد في حديث ان الطاعون وخز الجن وجاءت هذه الاية تؤيد هذا الاحتمال فان ظاهر الكلام وخالق
ذلك كله هو الله تعالى فالتجا ايوب الى الله تعالى في ان يكشف عنه ذلك وقيل انما قال ذلك لما خاف ان يداخله
وفتنته في دينه عند ما اضناه وقيل قال ذلك عند وصول دوده الى قلبه فخاف على محل المعرفة بالله
والانس بالمعرفة هذا كله يصح وذكر الزمخشري وجها يبعد في حق الانبياء عليهم السلام وهو ان رجلا استغاثه
فلم يغثه وكل ما ذكره من مثل هذا اعتزال ولم يثبت وعصمتهم تمنع منه من مثل قول الزمخشري وداهن ملكا
كافرا لاجل مواشيه ولا يعتقد هذا في حق الانبياء دون نقل صحيح موثوق وصحة ذلك لا تمكن لوجوب عصمتهم
عن ذلك اجماعا تحقيقا كما قدمناه وكذلك قوله اعجب بماله من ذلك القبيل المطرح ولو صح شيء من ذلك
لكان على وجه النسيان لا على قصد المخالفة قوله تعالى هذا مغتسل بارد وشراب قال فيه تغتسل به وتشرب
منه فيبرا باطنك وظاهرك فقوله باطنك موهم للبراء من اتباع وسوسة الشيطان وهو اعتزال وقد
قدمنا وجوب العصمة من ذلك وقال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان فامتنع من اتباع وسوسته
وطاعته فلا بد في الكلام هنا من زيادة ترفع الوهم وهو ان يقال يبرا ظاهرك وباطنك من الالام الحسية
فاطلاق الزمخشري اللفظ في موضع التقييد فاسد وكذلك ينبغي ان يقال فذهب الداء الحسي من باطنه
وظاهره باذن الله قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث قال فيه وكان السبب في يمينه
ثم ذكر منها ان الشيطان قال لها اسجدي لي سجدة فارد عليكم مالكم واولادكم قال فهمت بذلك فادركتها
العصمة فذكرت ذلك له فحلف قال وقيل اوهمها الشيطان ان ايوب اذا شرب الخمر برا فعرضت له بذلك وهذا
كله وامثاله لا يصح منه شيء لانه لم يثبت نقله والاصل ثبوت عصمة الانبياء عليهم السلام وحفظ ازواجهم
تكرمة لهم والقول بضد ذلك يستدعي نقلا صحيحا والاصل عدمه ولقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا
وال ابراهيم وال عمران على العالمين وهذه الزوجة من ال ابراهيم لانها بنت يوسف عليه السلام على ما

نقل في التفاسير قوله تعالى انا اخلصناهم بخالصة ذكرى الدار قال فيه اخلصناهم بتوفيقهم لها او اللطف
بهم في اختيارها وهو اعتزال لانه لم يقل بخلقها في قلوبهم لما ذكرناه من دعواهم في افعالهم الخلق وقد قدمنا
ابطاله قوله تعالى هذا ذكر قال فيه اي هذا نوع من الذكر وهو القران فاشار الى الانواع والانواع تدخل
تحت الاجناس وليس ذلك الا في المخلوقات وفيه اشارة الى القول بخلق القران وقد ابطلنا على المعتزلة ··
قولهم بذلك وكذلك قوله وهو نوع من انواع التنزيل فان قال قصدت العبارات قيل له فعين بقولك ··
العبارات ليلا يوهم كلامك خلق القران الذي هو كلام الله تعالى القديم على ما تقدم بيانه وبرهانه قوله تعالى
ما كان لي من علم بالملاء الاعلى اذ يختصمون قال فيه فان قلت ما المراد بالملاء الاعلى قال قلت اصحاب القصة
الملائكة وادم وابليس قال لانهم كانوا في السماء ولم يقل في الجنة وهي في السماء لان شيعته المعتزلة ··
ينكرون ان تكون الجنة الان مخلوقة او في زمان القصة المذكورة ثم قال فان قلت انما كان التقاول بينهم
وبين الله سبحانه فقد جعلته تعالى من الملاء الاعلى ثم دس هنا نكتة اعتزالية فقال كان مقاولة الله سبحانه بواسطة
فقال التقاول في الحقيقة للملك المتوسط فصح ما تقدم وهو اشارة منه لنفي الكلام القديم وهو تاويل لغير
موجب نكاح تحي بها محرما وانما اخبر الله تعالى انه قال للملائكة وليس في الكلام ذكر واسطة واما الجواب عن ذكر
الملاء فيدخل فيهم الخلق دون الخالق تعالى ويصح في المعقول ان يكون بينهم تخاصم في شيء شاءه
الله تعالى اما لما راوا طينة ادم اختصموا في المعنى الذي له خلقت هذه الطينة كما روي ان الملائكة كانت تطوف
به وابليس معهم وكل ذلك ممكن وردت هذه الاية بالخبر عن وقوع التخاصم بينهم مجملا فوجب الايمان بذلك
على الوجه الذي ورد قوله تعالى فقعوا له ساجدين قال في السجود لغير الله لا يصح على وجه العبادة
وانما يصح على وجه التكرمة والتبجيل وغفل عن ان يزيد اذا اذن فيه الشرع ثم قال الا ان يعرف الله فيه
مفسدة فينهى عنه فقوله الا ان يعرف قد بينا انه لا يقال في حق الله تعالى يعرف ولا عارف وقوله مفسدة مبني
على التحسين العقلي والتقبيح ووجوب رعاية الاصلح وقد ابطلنا القول بذلك على المعتزلة وانما يحكم تعالى في
خلقه بما يشاء وهو الحكم والحكمة تابعة لحكمه اذ كله تعالى العزيز مطلقا والاعتراض مح في حقه مطلقا على ما تقدمت
دلائله قوله تعالى ما منعك ان تسجد بقي الكلام فيه على الاعتزال فقال مقتضاه ما منعك ان تسجد لمن
امرت اعز عبادي يعني الملائكة عليهم السلام بالسجود له لداعي حكمة دعتني لذلك وقد قدمنا دلائل
تفضيل الانبياء عليهم السلام وابطلنا الداعي في حق الله تعالى وكذلك ابطلنا القول بالمصلحة التي تدعي
المعتزلة وجوبها وتسمي ذلك حكمة ثم قال ومثاله ان يامر الملك وزيره ان يزور بعض سقاط الحشم فيمتنع
اعتبارا لسقوطه فيقول له هلا اعتبرت امري وتركت اعتبار سقوطه وهذا تمثيل اعتزالي مبني على الجهل وسوء
الادب مع الانبياء عليهم ولا يضرب للانبياء عليهم السلام بسقاط الحشم الا من خذل الله عقله وطمس على
قلبه بظلمات الضلال وقد بينا ان الفضل في الخلق انما هو بحكم الله تعالى في ان الله تعالى فضل ادم على الملائكة
باسجادهم له وكل ما ذكره مبني على الاعتزال وقد حققنا ابطال قواعده باسرها في المقدمة وانما يقال هنا ما
منعك ان تسجد ولا تقف مع وهمك الفاسد انك خير منه وفي امري لك بالسجود له وكذلك امري للملائكة
دليل تشريفي له وتفضيلي له على كل من اسجدته له فان الحكم في ذلك لي لا لذوات الاشياء وهذا ما حققنا
بيانه في المقدمة بالدلائل القطعية وعمدة ذلك امر الله تعالى وحكمه فيه وقع التفضيل وهو الذي يجب
رعايته في السجود وغيره قوله تعالى قال فبعزتك قال فيه وهي سلطانه وقهره ولم يقل هي قدرته
لان المعتزلة ينكرون قدرة الله عن قولهم وقد دللنا على ثبوتها قوله تعالى لاملان جهنم منك وممن

تبعك منهم اجمعين قال فيه وممن تبعك من جميع الناس لا تفاوت في ذلك بين ناس وناس بعد وجود الاتباع
وهو اعتزال لانه قول بتنفيذ الوعيد في العصاة من اهل القبلة وتكفير بالذنوب بقوله لا تفاوت في ذلك وقد
ابطلنا على المعتزلة ذلك كله ثم قال منهم من اولاد الانبياء وغيرهم وهذا لفظ موهم اهانة الانبياء عليهم السلام
فامتنع وقد يجوز في الاجمال ما لا يجوز في التفصيل فيقال كما قال تعالى وممن تبعك ولا يعين اولاد الانبياء ولا
اولاد الاولياء والمومنين سورة الزمر بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى الا لله الدين الخالص قال فيه اي هو الذي وجب
اختصاصه بان تخلص له الطاعة من كل شائبة كدر لاطلاعه على الغيوب وقد قدم هنا ذكر الفرع على ذكر الاصل وانما
اغفل ذكر الاصل لاجل الاعتزال والاصل هنا وجوب العبادة اولا لانه تعالى خالق المخلوقين وحده لا خالق سواه
فهو مالكهم ثم علم انه امرهم ونهاهم فوجبت طاعته ثم علم انه عالم بالغيوب فوجب الاخلاص في العبادة مبنيا على
تلك الاصول والمعتزلة تنازع في الخلق فتنازع في الربوبية وهو شرك وقد تقدم ابطال ما ادعوه ومما يبطل
على الزمخشري تقديم الفرع قبل الاصل علمنا بانه لو طلع الله مخلوقا على الغيوب كما اطلع على الانبياء عليهم السلام لم
يلزم من ذلك وجوب الاخلاص لهم بالعبادة حتى يتقدم اصل الخلق والملك والامر والنهي اذ لا يصح التكليف
بدون ذلك كله وما ذكرناه مصححات وليست بعلل اذ لا تعلل احكام الله تعالى ولا احكامه على ما تحققت دلائله
في المقدمة قوله تعالى ان الله لا يهدي من هو كاذب كفار قال فيه المراد بمنع الهداية منع الالطاف تسجيلا
عليهم بان لا لطف لهم وانهم في علم الله من الهالكين وهو اعتزال لانه لم يذكر منع الهداية بمعنى انه تعالى لم يخلقها
في محالهم ولا قدرها لهم بل قدر عليهم ضد ذلك وخلقه في محالهم لان المعتزلة تدعي الشرك في افعالها وتزعم
ان الله تعالى لم يقدر ضد الهدى ولا اراده وانما اراد منهم الهدى لانه امرهم به فتعتقد مراده وتعالى الله عن
قول الظالمين علوا كبيرا ولم يجعل المعتزلة لله تعالى من ذلك كله سوى العلم بذلك وجعلوا الخلق والتقدير في ذلك
للمخلوق ولم يستحيوا من الله ولا من الخلق ويسيتهم اثبتوا العلم على حقيقته ولكن لهم فيه ضلال اخر وقد تقدم
الابطال عليهم في ذلك كله قوله تعالى الا هو العزيز الغفار قال فيه الغالب القاهر وعند اهل الحق العزيز
من له العزة المقترنة والعزة القدرة فله تعالى القدرة خلافا للمعتزلة وقد قدمنا دلائل ثبوتها ثم قال العزيز القادر
على عقاب المصرين الغفار لذنوب التائبين ولم يذكر للمصرين رجاء مغفرة ورحمة وخص المغفرة بالتائبين وقطع
بذلك وهي على الرجاء على الاصح وكل ما ذكره اعتزال وقد قدمنا بيان حجة المغفرة للمصرين والرجاء في الغفران التائبين
اقوى والغفران لمن امن بعد كفره ومات مؤمنا على القطع قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر على نفي الرضاء
دثبوته بالمصالح وهو يعتقد وجوب ذلك وهو اعتزال وقد ابطلناه وحمل لا يرضى لعباده على العموم
في العباد والرضى عنه المعتزلة هو الارادة فلم يرضه للكافرين اي لم يرده فوقع فتعالى الله عن قول الظالمين
الضالين ولما علم انه تعالى خالق كفر الكافرين لوجوب وحدانيته تعالى علم انه مريد له لاستحالة ثبوت المشروط بدون
شرطه فوجب تاويل هذه الاية ثم اما ان يكون العباد هنا للخصوص والاضافة للتشريف فالمسئلة على ما ذكره
اهل الحق وان كان المراد بالعباد هنا العموم والملائكة فلا بد من تاويل بل لا يرضاه لهم بمعنى لا يريده متقربا به
وانه فلا تسمى ارادته لوقوعه رضى اذ لا تسمى كذلك الا اذا تعلقت بما يتقرب به وهي المرضيات لكن اراد
وقوعه كفرا يعاقب عليه واوجب هذا التاويل ما علم من استحالة ان يقع في ملكه تعالى ما لا يريده وكيف يعقل
ذلك وهو خالقه وقصد بقوله هنا تجهيل بعض الغواة اهل السنة ثم قال ليثبت لله ما نفاه عن نفسه واخطا
في هذا من وجهين الاول في ذم اهل الحق والثاني في فهم الاية على غير ما يحملها عليه ولم ينف تعالى عن نفسه

ارادة وقوع ماخلق لانه واجب وقد قال تعم يضل من يشاء ويهدي من يشاء فاثبت تعلق مشيئته بالاضلال
وهذا نص في المسئلة فعلمنا ان المقصود بالعباد اهل الكرامة او الرضي المراد به القبول لما جعله الشرع طاعة
ولا نسمي ارادته تعم رضي بالكفر الذي لابد من كونه خلقا له لما تقدمت دلائله من انفراده تعم بالخلق وقوله
الزمخشري في اخر كلامه تعم عما يقول الظالمون علوا كبيرا نحن نقول بموجبه وهو عايد عليه وعلى شيعته المعتزلة
بدلائل الكتاب والسنة واجماع الامة وبراهين العقول علي ما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى قل تمتع بكفرك
قال فيه معناه الخذلان والتخلية وقد ابطلنا عليه التخلية ببراهين توحيده تعم في خلق جميع المخلوقات وبينا
ان المعتزلة انما يذكرون الخذلان تلبيسا واستروا حالما لا حقيقة له عندهم وبطلانه ذلك بما علم ايضا من
انفراده تعم بالخلق كما تقدم بيانه وذكر المبالغة فيما حمل عليه الاية الرد عليه كما هو الرد علي الاصل فيما اعتقده
قبل المبالغة وقد ابطلنا الاصل فبطل الفرع وتحقق انه لا خالق لكفرهم وخذلانهم اي خروجهم عن طريق الهدي
الا الله سبحانه قوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون قال فيه وعن الحسن انه سئل عن
رجل يتمادي في المعاصي ويرجو فقال هذا تمني والتمني والطمع في فضل الله ورحمة مع استصحاب الخوف حميد
ونقل المعتزلة دون خصوصا عن الحسن قال علماء الاسلام وكثيرا ما كانت المعتزلة تتقول عليه قوله تعالى
مخلصا له ديني قال في اثناء الكلام عليه فان قلت ما معني التكرير في قوله تعم قل اني امرت وقوله قل الله اعبد
مخلصا ثم قال لان الاول اخبار بانه مامور من جهة الله باحداث العبادة والاخلاص والثاني بانه يختص الله
وحده دون غيره بعبادته فقوله من جهة الله كان الاحسن ان يقول من قبل الله لما في ذكر الجهة من الايهام للجسم
وقوله باحداث العبادة اعتزال وقد قدمنا بيان انه لا يحدث شيئا الا الله تعم بقدرته القديمة بدلائل ذلك
القطعية قوله تعالى فاعبدوا ما شئتم من دونه قال فيه للمبالغة في الخذلان والتخلية وقد ابطلنا التخلية وبينا
ان المعتزلة علي ذكر خذلان في قولهم للخذلان وانه لا حقيقة له عندهم قوله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه قال فيه يميزون بين الحسن والاحسن يحتمل من مذهب المعتزلة في ادعائهم ان هذا الحسن عقلي
وانما هو شرعي علي ما تقدمت دلائله من قبل وكذلك القبيح والاقبح شرعي ايضا قوله تعالى افمن شرح الله
صدره قال فيه افمن عرف الله انه من اهل اللطف فلطف به حتي شرح صدره للاسلام يعني شرح صدره لنفسه لا
ان الله شرح صدره بخلقه الهدي في قلبه وقوله عرف الله لا يجوز هذا الاطلاق كما قدمناه وقوله انه من اهل
اللطف ولم يقل علم الله تعم انه يحتمل هداه لان المعتزلة تصرف هداه لنفسه ولله اللطف فقط ولا يرجعون
الي حقيقة في اللطف فيبقي هدا الله تعم وشرحه للصدور دعوي فيقه لا معاني لها وكلاهما يؤدي الي ابطال ايات
القران فهو الباطل فماذا بعد الحق الا الضلال ثم قال بعد ذلك ونور الله هو لطفه وهو اعتزال ايضا لانه الحاد
عن التوحيد في ان الله تعم جعل نوره الذي هدي به خلقه عليهم وايمانهم الذي خلقه في قلوبهم فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله وهم الذين خلق تعم الكفر في قلوبهم وجعلهم مكتسبين لذلك علامة علي شقاوتهم وهو الواحد
في الاختراع للاعيان والذوات وايجاد الموصوفات والصفات قوله تعالى الله نزل احسن الحديث قال
فيه وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه وهو اعتزال لانه اشارة الي القول بخلق القران وقد
ابطلناه علي المعتزلة وكان يجب هنا ان يعين العبارة فهي المخلوقة ولا يحمل القول لانه ليس بموضع اجمال وقد
دللنا علي ان كلام الله تعم قديم والعبارات عنه مخلوقة وكذلك قوله تعم مثاني راجع الي العبارات فلم يبق اشكال
والحمد لله قوله تعالى ذلك هدي الله قال فيه اشارة الي الكتاب وهو هدي الله ولم يذكر سواه وترك
ذكر هدي الله الذي هو الايمان والعلوم التي يخلق تعم في قلوب المكلفين عنده وهو هدي الله تعم الخاص

والقران

والقران هو البيان والفرقان وهو الهدي العام وانما ترك ذكر الهدي الخاص لاجل اعتزاله لان المعتزلة تدعي
فيه انه يخلق العباد دون الله تعم عن قولهم وقوله تعم يهدي به من يشاء اي عنده يخلق الهدي الخاص في قلب
من يشاء من عباده او به اي بالايمان وهو الهدي الخاص وهو اقرب مذكور في الاية وهو قوله تلين جلودهم
وقلوبهم الي ذكر الله علي ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى ومن يضلل الله فما له من هاد قال فيه ومن
يخذله من الفساق فما له من هاد فقوله ومن يخذله اعتزال وانما الحقيقة ومن يخذله ومن يخلق كفره ولا يقال
في عرف الشرع مخذول الا في كافر وقوله بعد ذلك ومن يخذله من الفساق قد سمي فاسقا وهم عصاة
الامة في المخذولين وهم الكفار وهذا تكفير بالذنوب وقد ابطلناه ثم قال وذلك الكائن من الخشية والرجاء
هدي اي اثر هداه وهو لطفه ولا يذكر اصلا خلق الله تعم لايمانهم لاجل اعتقاده الفاسد الاعتزالي ولم يذكر في
هدي الله تعم سوي اللطف وقد بينا تلبيسهم بذلك ثم قال في قوله تعم من يشاء من عباده من صحب اولئك وراى
وهو اعتزالي لانه تحجير علي الله تعم في تعلق مشيئته وذلك لان الممكنات باسرها قابلة وتخصيص البعض منها
بالهدي بدلا من البعض مبهم مفتقر الي مشيئته تعم ببرهان المعقول والمنقول قوله تعالى ومن يضلل قال فيه
ومن لم تؤثر فيه الطاعة لقسوة قلبه واصراره علي فجوره فما له من هاد من مؤثر فيه بشيء وهو اعتزال وشرك
بالله تعم ولو شاء الله لهداه واثر فيه بخلق ايمانه وانما اضله تعم بخلق كفره وتقديره عليه بذلك علي ما تقدمت
دلائله قوله تعالى قرانا عربيا قال فيه حال موكدة ولا بد عند اهل الحق هنا من تفصيل برد هذه الحال
الي العبارة دون الكلام القديم وقد ابطلنا عليهم ببراهين ثبوته علي ما تحقق في المقدمة قوله تعالى او
كذب بالحق اذ جاءه ذكر فيه اهل النصفة وعني بهم المعتزلة وقد بينا ان نصفتهم يقصدون بها التعديل والتجوير
ومال ذلك الي قولهم بالشرك برب العالمين في افعاله والا لو عذبهم علي ما يخلقه هو لم تكن نصفة وعند اهل
الحق النصفة هي العدل وان عذبهم عن مالكين يتنازعان ملكا وذلك يجري بين الخلق في املاكهم المجازية
وليس يملك احد مع الخالق تعم شيئا وليست المسئلة التوحيدية المقصودة التي نكن فيها وهي التي تلحد فيها
المعتزلة وهي من اصول العقائد والاخري من الشرائع بين المخلوقين والاولي هي مقصود المعتزلة وهي التي
فيها التوحيد لاهل الحق والالحاد للمعتزلة قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به علي قراءة التخفيف قال
فيه والمعجزة تصديق من الحكيم الذي لا يفعل القبيح لمن يجري بها علي يديه وهو اعتزال لانه بناه علي التحسين والتقبيح
العقليين وقد ابطلنا القول بذلك وكذلك ابطلنا القول بوجوب رعاية المصلحة وهي المسماة عند المعتزلة حكمة
قوله تعالى ليكفر الله عنهم اسوا الذي عملوا حمله الزمخشري علي الانبياء عليهم السلام وهو اعتزال والعصمة الثابتة
تمنع من ذلك علي ما تقدم بيانه وانما يعود لاقرب مذكور وهم المومنون المصدقون بالانبياء فالذي جاء بالصدق
النبي عليه السلام وصدق به المومنون اولئك هم المتقون اي المومنون المصدقون ليكفر الله عنهم اسوا الذي
عملوا الاية علي هذا حمله النقاش والمفسرون وتبقي عصمة الانبياء عليهم السلام ثابتة علي ما قامت الدلائل كما تقدم
ولم تزل عادة المعتزلة مع الانبياء عليهم السلام كما تراه ولكن الدلائل تقضي عليهم قوله تعالى ويخوفونك
بالذين من دونه قال فيه تهكم به ولا يجوز هذا الاطلاق كما تقدم بيانه وكذلك ذكره بعد هذا في قوله تعم عليه يتوكل
المتوكلون وبطلانه معلوم فلا يطلق اصلا قوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب للناس قال فيه لاجلهم ليبشروا
وينذروا قال فتقوي دواعيهم الي اختيار الطاعة فمن اختار الهدي فقد نفع نفسه ومن اختار الضلالة
فقد ضرها وهو اعتزال لانه لم يذكر ان مرجع الامر الي هداية الله تعم من يشاء بخلق ايمانه واضلال من يشاء
بخلق كفره وانما انصرف الي البشارة والنذارة وهي الهداية العامة وتقوية الدواعي وهذا كله الحاد يعني به فاذا

تقوت الدواعي خلقوا ما اختاروا الانفسهم وليس الامر كما توهم بل الله خالق كل شيء واليه مرجع الامر كله خلقا
وايجادا وتقديرا على ما تحققت دلائله في المقدمة واضافة الهدي الي المخلوقين في قوله تعم فمن اهتدى
اي اكتسب الايمان والخالق هو الله تعم لذلك كله قوله تعالى قل لله الشفاعة جميعا قال فيه اي هو مالكها
فلا يستطيع احد شفاعة الا بشرطين ان يكون المشفوع له مرتضي وهو اعتزال ولو كان مرتضى بمعني طائع لما
احتاج الي شفاعة لا سيما عند المعتزلة لانهم يوجبون له الثواب واغفل لاجل اعتزاله تضمين الكلام ما لا بد
منه لاجل الدلائل وهو ان يقال الا لمن ارتضى ان يشفع له وهو من كان مومنا اذ لا شفاعة في كافر فبايمان
المومنين حصلوا ممن ترضى لهم الشفاعة على هذا دلت دلائل الشريعة واثبته اجماع الامة قال وان يكون
الشفيع ماذونا له وهذا الشرط الثاني لا بد منه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا قال فيه يعني بشرط
التوبة قال وقد تكرر ذكر الشرط في القران فكان ذكره له فيما لم يذكر فيه لان القران في حكم كلام واحد ولا يجوز
فيه التناقض قال وفي قراءة ابن عباس وابن مسعود يغفر الذنوب جميعا لمن يشاء من تاب قال لان مشيئة
الله تعم تابعة لحكمه وعدله لا لملكه وجبروته وهذا كله قصده به الاعتزال اما قوله ان اشتراط التوبة في
المغفرة تكرر في القران فباطل وفريه منه على القران والموضعان اللذان ذكرهما انما المذكور فيهما هذا
الاشتراط هما قوله تعم خلطوا عملا صالحا واخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم وقوله تعم واخرون مرجون
لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم وقد تقدم الكلام على ذلك وبينا ان هذه التوبة المراد بها القبول لتوبتهم
وانه على الرجاء وان الاولى نزلت في قوم باعيانهم ونحن نقول بموجب ما وردت الايتان فيه ولا يمس
لنا ذلك محل النزاع ويبقى قوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء على عمومه سالما عن المعارض ثم لو كان
في القران اشتراط التوبة في المغفرة لصح حمل ذلك على القطع بالمغفرة على ما يذهب اليه الجمهور ونقول
به المعتزلة ايضا وتبقى مسئلة عدم القطع بالمغفرة بل الظن لمن لم يتب من ذنبه وكان مومنا ولا تناقض
على هذا واما قراءة ابن عباس ومسعود فمحمولة على القطع بالمغفرة لمن تاب اتفاقا وقول الزمخشري ان مشيئة
الله تعم تابعة لحكمه يعني وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلنا ذلك وبينا ان الحكمة تابعة لحكمه فهي حكم بشيء
فهو دال على الحكمة وحكمته تعم علمه وقوله لا لملكه وجبروته كلام مستدرك لان من حكمه تعم ما اجراه على
ملكه وجبروته وهو قدره وخلقه لكفر الكافرين وابقائه لهم حتى ماتوا على ذلك فخلدوا في النار مع امكان
تعم على اماتتهم صغارا قبل البلوغ فظهر الحق وبطل الاعتزال والضلال قوله تعالى وانيبوا الي ربكم
واسلموا له من قال فيه وانما ذكر الانابة على اثر المغفرة ان لا يطمع طامع في حصولها بغير توبة قال والدلالة
على انها شرط فيها لازم لا تحصل بدونه وهو اعتزال وقد رددنا عليه ذلك وكذلك ابطلنا عليه الاشتراط
في الاية المتقدمة على هذه قوله تعالى او تقول لو ان الله هداني قال فيه لا يخلو اما ان يريد الهداية
بالالجاء او بالالطاف او بالوحي ولم يذكر هنا بخلق الله تعم الهداية بقدرته وهي الحقيقة ثم قال فالالجاء خارج
عن الحكمة قال ولم يكن من اهل الالطاف قال واما الوحي فقد كان ولكنه اعرض وذكره الالطاف معناه
ان يخلق له شيئا يقارن ايمانه الذي علم انه يخلقه العبد لنفسه واذا كان لا يلطف بذلك المقارن الا لمن علم
انه يومن بعلمه انه يومن بخلقه لنفسه ايمانه فلا فائدة في ذلك المقارن لان العبد الخلق في الايمان ولرب
العلم بذلك فقط فهذا الثالث المقارن اي فائدة له او رابطة عقلية او شرعية بل لم يرد قط ذكره لا
في كتاب ولا سنة ولا اجماع امة فلهذا نقول اللطف عندهم لا يرجعون فيه الي حقيقة وانما قصدهم به
التلبيس فقد بان الان ما قلناه والحمد لله ثم قال واما الوحي فقد كان يعني الهداية العامة ولا ذكر

له الخاصة

له الخاصة وهي خلق الله تعم للايمان كما قدمنا ذكره وانما لم يقبل ذلك من غير المهتدي يوم القيامة ان
قصد الهداية الخاصة بخلق الايمان في قلبه من الله تعم لانه يقول في حال الاضطرار وفي غير دار التكليف كان
الكلام باطلا كما ان عمه المعتزلة كما ان كلمتي الشهادة لا تقبل عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها وان
كانت الشهادة صحيحة في نفسها وقوله تعم بلى قد جاءتك اياتي يدل على ان القائل لذلك منكر للهداية العامة
وهي الدعوة فيقال له بلى قد جاءتك اياتي ويحتمل ان قصد الخاصة والعامة فيبطل قصده الخاصة بانه
وقت ضرورة فرد عليه لا لبطلان الكلام في نفسه كما بيناه ورد عليه قصد الهداية العامة بقوله تعم قد جاءتك
اياتي فكذبت بها باكتسابك وخالق القدر المخلوقة والمقدورات هو رب العالمين على ما تقدمت
دلائله قوله تعالى بلى قد جاءتك اياتي قال فيه فان قلت كيف صح ان تقع بلى جوابا لغير منفي قال قلت لو ان الله
هداني فيه معني ما هديت ثم قال كذبوا على الله ووصفوه بما لا يجوز عليه وهو متعال عنه وهو اعتزال وضلال
بل يجوز عليه ان لا يهدي احدا من العالمين وقد قال تعم يضل من يشاء ثم قال فاضافوا اليه الولد والشريك وقالوا
هولاء شفعاؤنا وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم وعده لهذا مع كلمات الكفر ضلال لا نه حق وقد جاءت به القران
قال تعم ولو شاء ربك لامن من في الارض كلهم جميعا ولو يشاء الله لهدي الناس جميعا فما شاء ذلك فشاء ضد
ذلك وانكار ذلك انهم يقولونه في وقت الضرورة وعن غير علم كما قال تعم قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ثم قال ولا
يبعد عنهم قوم يعني اهل السنة والجماعة ثم قال يسفهونه بفعل القبائح ويجوزون ان يخلق خلقا لا لغرض ويظلمونه
بتكليف ما لا يطاق قال ويجسمونه بكونه مرئيا معاينا مدركا بالحاسة ويثبتون له يدا وقدما وجنبا مستترين
بالبلكفة ويجعلون له اندادا باثباتهم قدماء هذا كله اعتزال بمجرد دعاوي باطلة فقوله يسفهونه يعني بخلقه
لمعاصي الخلق والسفه هو الخروج عن الشرع وخلقه لاعمال العباد قامت عليه البراهين العقلية والشرعية
ولم يكن ذلك سفها لانه تعم لم يخالف به امرا بل خلقها في ملكه بقدرته وارادته يجعلها علامة على ما شاء
وكان بعضهم سفها من الخلق لمخالفتهم بها امر الامر الذي وجبت طاعته له وكل ما ذكره بعد ذلك ونسبه
لهم فليس كما توهم وليس فيه تظليم ولا تجسيم مما ادعاه وافتراه بل قامت على ذلك كله براهين المعقول
والمنقول من غير نقص في حقه تعم ولا لزوم حدوث على ما تقدم بيان تلك القواعد كلها بدلائلها القطعية
في المقدمة قوله تعالى وينجي الله الذين اتقوا بمفازتهم قال فيه بفلاحهم ثم قال وسبب نجاتهم العمل الصالح
ولم يذكر فضل الله تعم وخلقه لذلك العمل لاجل اعتزاله ودعواه الكاذبة ان العباد يخلقون افعالهم وقد
تقدم ابطال ذلك قوله تعالى الله خالق كل شيء ذكر فيه استحقاق المكلفين للجزاء وقد ابطلنا القول
بذلك بالدلائل قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك قال فيه كيف ذلك مع علمه تعم ان رسله لا يشركون ولا
تحبط اعمالهم ثم قال قلت هو على سبيل الفرض يعني التقدير قال والمحالات يصح فرضها للاغراض وقد ابطلنا
الغرض في حق الله تعم ثم قال فكيف بالييس يح واجل الكلام هنا اجمال فاسد فيجب ان يقال هو يح لغيره لان
الشرع اخبر عن عصمتهم من ذلك وخبره صدق لا تبدل له لانه قديم وليس يح لعقليته ثم قال الا ترى الي
قوله ولو شاء ربك لامن من في الارض كلهم جميعا ثم قال يعني على سبيل الالجاء وان يكون ذلك لامتناع الداعي
اليه ووجود الصارف عنه فعند المعتزلة انه تعم قد شاء ايمانهم الكسبي النظري لانه امرهم به فلم يكن تعم
عن قولهم دخرف لو لا يدخل على ايمانهم الكسبي لانه قد شاءه فلم يبق الا دخولها على الايمان اخر فقدروه
تقديرا تقديرا شيطانيا على سبيل الالجاء ولا ذكر له لا في القران ولا في معقول اهل البصائر والايمان ثم قال
لامتناع الايمان الضروري والصارف عنه من الحكمة ووجوب رعاية المصلحة وقد ابطلنا هذه التقديرات

الفاسدة التي لهم عن اخرها في المقدمة بما فيه شفاء للصدور قوله تعالى قل الله فاعبد قال فيه
ان كنت عاقلا فاعبد الله فاوهم كلامه العبادة بمجرد العقل ولا بد على المحقق من اشتراط البلوغ
وبلوغ الدعوة اذ بها تبلغ الاوامر الشرعية والنواهي وانما نثبت المعتزلة الاقتصار على العقل فقط بناء على
التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلناه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه ذكر فيه حديث
النبي عليه السلام وسماه تخييلا وهو ممنوع وانما يقال هو متاول كما يقال ذلك في سائر المتشابهات ///
قوله تعالى طبتم قال فيه فما هي الا دار الطيبين وايشارة بهذا الي قطع رجاء العاصين وسد باب
شفاعة الشافعين وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته المعتزلة هذا المذهب الفاسد بالدلائل المذكورة في المقدمة
قوله تعالى وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده واورثنا الارض قال فيه تنبيها بحال الوارث فيتحرز
من اشارته بذلك للوجوب والاستحقاق وقد ابطلناه وعلم ان ذلك كله بفضل الله تعم حقيقة والعمل علامة
شرعية للوجوب الا لتمام ولا العذاب والغفران فيما دون الكفر على ما تقدم بيانه وقوله تعم اورثتموها
يعم على وجه اخر وهو انه جعلهم كالوارثين فضلا منه كما قال تعم كتب ربكم على نفسه الرحمة فالفضل حتى
حتى في الاخبار بهذه الصيغة التي تحصل للعباد الطمانينة بنحوا بهم ثم اشار الزمخشري الي ان التفاضل في
درجات الجنة بالاعمال وهو ايضا اعتزال والحق ان تلك الدرجات ايضا حقيقة بالفضل وكثرة العمل علامة
على علو الدرجات فكان كما اصل الجنة بالفضل كذلك درجاتها بالفضل وهي فرع الاصل وقد تقدمت
دلائل هذا كله قوله تعالى وقيل الحمد لله رب العالمين قال فيه على قضائه بينهم بالحق والصحيح ان الحمد
لله على ذلك وعلى كل صفة للحمد لانها ثابتة له تعم وعلى افعاله فله الحمد مطلقا سوره غافر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى انهم اصحاب النار ذكر فيه وجوب اهلاكهم بعذاب النار في الاخرة فيتحرز من ذكر الوجوب
لانه يعتقد فيه انه عقلي وعند اهل الحق انما هو شرعي على ما تقدمت دلائله قوله تعالى ويومنون
به ذكر من فوائده ان حملة العرش كما تقول المجسمة لكانوا معاينين ولم يوصفوا بالايمان قال لانه انما يوصف
بالايمان الغايب فلما وصفوا به علم ان ايمانهم وايمان من في الارض سواء في انه بطريق النظر والاستدلال
لا غير قال وانه لا طريق الي معرفته الا هذا قال وانه منزه عن صفات الاجرام وهذا كله اعتزال ودعاو خالية
عن البرهان فقوله انما يوصف بالايمان الغائب دعوي وقد يومن المومن بالشهادة اي يصدق الا ترى
انا نصدق خبر التواتر وهو يحصل علما ضروريا والخبر الصدق الملازم العلم متعلق بالمعلوم مصدق به
معا ومتعلق بنفسه تصديقا والازم ان نصدقه بخبر اخر ويلزم التسلسل فكما يتعلق العلم بنفسه
وبالمعلوم كذلك الخبر ومن يرى الله تعم يصدق انه يراه ويومن انه مرئي له وعلوم الملائكة جبلية مع ايمانهم
بما علموا اي تصديقهم كما بيناه ولمعرفة الله تعم طريق غير النظر وهو ان يرانا نا تعم وجوده وذلك جائز على
ما حققت دلائله في المقدمة قال وانه منزه عن اجرام صفات الاجرام يريد بذلك نفي رويته تعم وهي كلمة
حق اريد بها باطل وقد تقدمت صحة رؤيته تعم ووقوع ذلك في الاخرة مع انه تعم منزه عن صفات الاجرام
قوله تعالى انك انت العزيز الحكيم قال فيه اي المالك الذي لا تغلب وانت مع ملكك وعزتك لا تفعل شيئا
الا بداعي الحكمة وموجب حكمتك ان تفي بوعدك وهو اعتزال وقد بينا انه لا واجب على الله تعم ولا يفعل
بالدواعي ويترك بالصوارف ولا يجب رعاية المصلحة عليه تعم بما تقدم من الدلائل وان حكمته تعم علمه
وارادته قوله تعالى وقهم السيات قال فيه اي العقوبات ولم يقل قهم فعل السيات فيفعله فيهم

فعله ومن

عند ذلك لاجل الاعتزال من ان العبد عند المعتزلة يخلق اعماله تعالى الله عن قولهم ثم قال اي المتوب
عنها اعتزال اخر لقطع رجاء العاصي غير التائب وقد بينا جواز الغفران له ثم قال والوقاية عنها التكفير
او قبول التوبة ثم قال فان قلت ما الفائدة في استغفارهم لهم وهم تائبون فالله تعم لا يخلف الميعاد قال
هذا بمنزلة الشفاعة وفائدته زيادة الكرامة والثواب وهذا اعتزال اخر لانه انكار ان يشفع في اخراج
العصاة من النار وقد قدمنا ذكر الدلائل على ثبوت ذلك جوازا ووقوعا قوله تعالى قالوا ربنا امتنا
اثنتين الاية قال فيه واراد بالاماتتين خلقهم امواتا اولا واماتتهم عند انقضاء اجالهم وبالاحياتين ///
الاولى وحياة البعث قال ومن جعل الاماتتين التي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاثة احياءات وهو خلاف
ما في القران قال الا انه يتمحل بجعل احداهما غير معتد بها ويزعم ان يحييهم في القبور وتستمر بهم تلك الحياة
فلا يموتون بعدها ويعدهم في المستثنين الصعقة في قوله تعم الا من شاء الله وفي كلامه الاعتزال من حيث
جعل احياء القبور للسوال خلاف ما في القران لان المعتزلة ينكرون عذاب القبر وسوال الملكين بناء على
التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلناه وجواب المعتزلة هنا حتى ينتفي اعتراضهم على عذاب القبر هو ان
نقول لم يذكر الكافرون سوى ما عقلوا بعد خلق عقولهم فاماتهم تعم في الدنيا عند فراغ اجالهم واحياهم
في القبور للسوال ثم اماتهم في القبور واحياهم للنشور ووجه اخر وهو ان الاحياءات والاماتات اكثر
من ذلك جهلها الكافرون واغفلوا عن بعضها فمنها الاحياء يوم استشهدهم على انفسهم الست بربكم ثم الاماتة
بعد ذلك ثم احياء الدنيا ثم اماتة للقبور ثم احياء للسوال ثم اماتة للبرزخ ثم احياء للنشور فهذه سبع
مرات لم يذكر منها الكافرون غير اربع وغفلوا عما عدا ذلك واعفا لهم عن ذلك من الجائزات وعذاب
القبر وسوال الملكين ورد بدلائل القران والدلائل الصحاح على ما تقررت دلائله قوله تعالى لينذر
يوم التلاق اغفل في اوجه ما قيل في ذلك انه يدل على رؤية الله تعم لان المعتزلة ينكرون رؤيته تعالى
وقد دللنا على جواز ذلك ووقوعه في المعاد قوله تعالى لمن الملك اليوم اغفل فيه ايضا ذكر صحة ان يكون
المنادي بذلك الرب تعم وتقدس من غير واسطة وهو ظاهر ذلك وانما اغفله لان المعتزلة ينكرون
الكلام القديم القائم بذات الرب تعم وقد اقمنا الدلائل على ثبوته قوله تعالى اليوم تجزي كل نفس
بما كسبت اجمل فيه القول ولم يذكر انه عموم خصصته دلائل الغفران لمن شاء تعم ان يغفر له وقد بينا ذلك
من قبل جوازا ووقوعا على ما وردت به الاحاديث الصحيحة والمعتزلة تنكر الغفران لعصاة المومنين
فلهذا اغفل ذكر ذلك قوله تعالى ولا شفيع يطاع حمله على نفي الشفاعة والطاعة معا وهو اعتزال
ثم قال لان الشفعاء اولياء الله لا يشفعون الا لمن ارتضى يعني الطائعين ونقل عن الحسن والله ما يكون
لهم شفيع البتة وقد بينا دلائل الشفاعة ونصت الاحاديث الصحيحة انها للعصاة ودلت المعاني على
ذلك لان الطائع لا يحتاج الي شفيع والمعتزلة يقولون بوجوب ثوابه والنصوص كافية في ذلك على ما
تحقق بيانه في المقدمة وتصح شفاعة الاولياء والانبياء في العصاة وجواز هذا لا ينكره عاقل ونقله عن
الحسن غير معقول لان المعتزلة لم تثبت عدالتهم بل فسقهم مجمع عليه وانما الخلاف في ايمانهم وكفرهم ولو
صح عن الحسن لحمل على الكافرين لقيام دلائل الشفاعة في عصاة المومنين والحسن من اعلم الناس بذلك
ويحمل قوله تعم ولا شفيع يطاع اي في الكافرين دون المومنين وعليه يحمل ما قاله الحسن ان صح عنه
وسياق ولو كره الكافرون قبلها وبعدها والذين يدعون من دونه يشهد لذلك فبطل تلبيس
الزمخشري وشيعته المعتزلة لانها في خطاب الكافرين قوله تعالى والله يقضي بالحق قال فيه لاستغنائه

جماع

عن الظلم وهو اعتزال والرب تعالى يفعل ما هو غني عنه فعلى قولهم يصح وقوع الظلم منه وهو باطل بالدليل
المعقول على ما تقدم بيانه وانما يقال هنا لان الظلم في حقه تعالى محال اذ لا يصادف تصرفه ملكا لغيره
قط اذ لا خالق سواه فلا مالك الا اياه ثم قال في قوله تعالى والذين تدعون من دونه لا يقضون بشيء تهكم
وقد بينا ابطال هذا الاطلاق وانما يبين تعالى استحالة قضائهم لا علم عنده ولا قدرة ولا كلام قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعباد قال فيه هو ابلغ من قوله وما ربك بظلام للعبيد لان المجنى عن ارادة الظلم
كان عن الظلم ابعد وهو اعتزال اذ لا يقال في الظلم ابعد لانه ممتنع عليه تعالى فابعد يشعر بالجواز على
بعد وهو ما تقوله المعتزلة وقد بينا البطلان وانما يقال هنا بين تعالى باستحالة تعلق ارادته بالظلم استحالته
لان الارادة لا تتعلق بالمحال وقوله اول الكلام لانهم استوجبوا يعني التدمير يعني عقلا وهو اعتزال
ونحن نقول شرعا على ما تقدمت دلائله وانما بين تعالى استحالة تعلق ارادته بوقوع ظلم منه لانه تعالى لان
الكل ملكه ولا يلزم من ذلك نفي ان يريد تعالى وقوع ظلم من عباده بعضهم لبعض لان هذا ممكن وذلك
مخلوقه تعالى في محل الظالم وله نسبتان نسبة الى المكلف الذي قام بمحله كسبا ومخالفا بها امر الامر ونسبة
الى الله تعالى خلقا عن مخالف بها امر فهو ظلم بالنسبة الى المخلوق دون الخالق تعالى وكذلك سائر المخالفات
قوله تعالى كذلك يضل الله من هو مسرف مرتاب قال فيه اي مثل هذا الخذلان نخذل كل مسرف
يخرف الاضلال عن حقيقته بخلق الكفر في القلوب لاجل اعتزاله من ادعائه رعايته في الافعال الخلق
الى الخذلان وقد ابطلنا عليهم دعواهم وبينا تلبيسهم بذكر الخذلان ولا حقيقة له عندهم قوله تعالى
وكذلك زين لفرعون سوء عمله قال فيه ومثل ذلك التزيين ثم قال والله اعلم تعالى على وجه التشبيه
لانه مكن الشيطان ولم يجعل التزيين لله خلقا وهو الحق وعدل الى المجاز لاجل الاعتزال من صرف
ذلك الى المخلوق فيقرر دون الخالق تعالى الله عن الشرك ثم قال ومثل زينا لهم صرفه الى المجاز كما تقدم وقد
رددنا عليه ذلك وحققت دلائل جميع ذلك في المقدمة قوله تعالى فلا يجزى الا مثلها قال فيه
يعني ان جزاء السيئة له حساب وتقدير لئلا يزيد على الاستحقاق وهو اعتزال وانما ذلك المقدر
بالشرع والارادة وله تعالى ان يزيد ويكون عدلا لا ظلما وانما اخبر بذلك المقدار عن الفضل لا عن
العدل لان الزيادة عدل لا ظلم اذ الكل ملكه وقوله لئلا يزيد على الاستحقاق اعتزال الحزلا ينبني
على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلناه ثم قال في جزاء المصالح الزيادة على الحق في ذلك بغير حساب
فقوله على الحق اعتزال ولا استحقاق على الله تعالى بما تقدمت دلائله قوله تعالى وان المسرفين هم
اصحاب النار ذكر فيه الاستحقاق لذلك ويحترز من اعتقاد المعتزلة ان ذلك عقلا وانما هو شرعا على ما
قدمنا دلائله قوله تعالى فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال عرض فيه لانكار الشفاعة مطلقا
وليس كما توهم وانما هذه الاية وما كان بمعناها امتناعها على الكافرين فقط قوله تعالى انا
لننصر رسلنا الاية قال فيه في الدارين جميعا بالحجة والظفر على مخالفتهم وان غلبوا في الدنيا في بعض
الاحايين امتحانا من الله بالمعاقبة لهم فقوله غلبوا وبالمعاقبة كلام فاسد لانه يوهم انهم هزموا
وما هزم نبي قط ويصح قتله في المعتاد دون هزيمته لان الحق هو به مؤيد وان جمع الثقلين لا يفر بين
يدي الباطل ويعلي الله مقامهم بالشهادة وكذلك قوله بالمعاقبة لهم يوهم وقوعهم في ممنوع شرعا
والعصمة تابى ذلك وقد تقدمت دلائلها وكل كلام يوهم الباطل على فهو باطل على ما تقدم بيانه
قوله تعالى فاصبروا وعد الله حق قال فيه فاصبر على ما يجرعك قومك من الغصص واقبل على

التقوى

التقوى واستدراك الفرطات بالاستغفار وهو اعتزال ولا يلزم من الامر بالاستغفار حصول مخالفة صغيرة ولا كبيرة
لان الاستغفار فيه التواضع ويكون في حق الانبياء عليهم السلام بمعنى الترقي وبمعنى النظر الى عدم قيام العبودية بما
يجب للربوبية ففي كلام الزمخشري هنا نسبة الفرطات للنبوة والعصمة مانعة من ذلك على ما قدمنا دلائله وكذلك قوله
واقبل على التقوى كلام موهم ايضا للممتنع فوجب منعه اذ لا يقبل على كذا الا المعرض ولم يزل عليه السلام مقبلا على تقوى الله
تعالى لما وجب من عصمته المعلومة شرعا وكل كلام يوهم الباطل فهو باطل على ما قدمنا بيانه قوله تعالى ذلكم الله ربكم
قال فيه ذلكم المعلوم المتميز بالافعال الخاصة التي لا يشاركه فيها احد وهو اعتزال لانه جعل لله تعالى افعالا خاصة عندنا لان
المعتزلة افعالا اخر للخلق تعالى الله عن قولهم بل الافعال كلها لله تعالى اذ لا خالق لشيء سواه على ما حققنا دلائله في
المقدمة قوله تعالى خالق كل شيء ذكر فيه ايضا الافعال الخاصة والرد عليه كما تقدم قوله تعالى قل اني نهيت ان
اعبد الذين تدعون من دون الله قال فيه فان قلت اما نهي عليه السلام عن عبادة الاوثان بادلة حتى جاءته
البينات من ربه قال قلت بلى وهو اعتزال ثم حمل البينات على انها مقوية ثم قال وان كانت ادلة العقل وحدها
كافية وهو اعتزال ايضا وقد بينا نحن من قبل انه يصح التوصل بالادلة العقلية الى العلم بالله تعالى لا الى ايجاب ذلك
وانه لم يكن حصل العقاب وان كان حصل الثواب وهذا هو موضع الخلاف والعقول لا وصول لها الى احد
الجانبين الغائبين من الحسن والضرورة الا بالخبر والخبر موقوف على الرسالة وورود البينات من الله تعالى
الى خلقه فالثواب والعقاب على الاعمال اذ لا دلالة فيها من حيث معقوليتها على ثواب ولا عقاب ولا على مقادير ذلك
وهذا مما يعلم ضرورة والمخالف فيه تسقط مكالمته وهذه المسئلة من جملة ما غلطت فيه المعتزلة كما تراه قوله تعالى
فاذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون قال فيه فانما يكونه من غير كلفة وهو اعتزال لانه انكار لكلام الله تعالى
وهذا هو امر التكوين وقد قدمنا الدلالة على ثبوته من غير تاويل ولا تحريف قوله تعالى خالدين فيها قال فيه
مقدرين الخلود وهو لفظ موهم فوجب منعه لان مقدرين لفظ يقتضي الانقضاء بالمقدار وهو مذهب شيخه
المعلاف من المعتزلة وقد كفره بذلك اهل الحق لانه خالف لما علم من الدين ضرورة من خلود الدارين ابدا ثم
قال في قوله تعالى فلبئس مثوى المتكبرين المستحقين وقد بينا ان هذا الاستحقاق شرعي بدلائل ذلك وليس بعقلي
كما تدعيه المعتزلة قوله تعالى ولتبلغوا عليها حاجة في صدوركم قال فيه ما يوهم نسبة الاغراض الى الله
تعالى وقد ابطلنا ذلك فليحترز منه ذكر ما يوهم وقوع شيء بغير ارادة الله كقوله واضافة المنافع من المباح
الذي لا تتعلق بارادته وهو باطل بما دللنا عليه من انه تعالى خالق كل مخلوق فهو مريد لوقوعه قوله تعالى فرحوا
بما عندهم من العلم قال فيه على طريق التهكم وقد بينا بطلان هذا الاطلاق قوله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم
لما راوا باسنا قال فيه هو من كان في نحو قوله ما كان لله ان يتخذ من ولد قال والمعنى فلم يصح ولم يستقم ان ينفعهم
ايمانهم وهو اعتزال لانه ايجاب لعذابهم عقلا كما عقل استحالة نفي الولد في حق الله تعالى وهو كلام باطل بجواز
هذا واستحالة الولد على الله تعالى ومن لم يفرق بين الحكمين سقطت مكالمته ولكن الشرع حكم بنفي قبول التوبة
حال الاضطرار مع جوازها عقلا اذ لا يقبض ربه تعالى ولا ينتفع لاستحالة ذلك وقد قدمنا دلائل بطلان التحسين
العقلي والتقبيح الذي تبني عليه المعتزلة اكثر هذه المسائل الفاسدة والقبائح قوله تعالى سنة الله قال
فيه بمنزلة وعد الله وهو اعتزال لان وعد الله تعالى لابد من وقوعه ويستحيل نقيض ذلك بخلاف تعلق الوعيد
على ما قدمنا بيانه فجعله هذه السنة بالعذاب واجبة كوجوب صدق وعده تعالى اعتزال وايجاب عقلي للعذاب
وهو راجع الى ما قدمنا الرد عليه انفا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم سورة فصلت

بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى فصلت اياته قرانا

عربيا قال فيه اي قرانا عربيا كاينا لقوم عرب فهو له كاينا اشارة الي القول بخلق القران وذلك عند اهل الحق
راجع الي العبارات في المعني ويتحامون الاطلاقات الموهمة مع الله تعم قوله تعالى وقالوا قلوبنا في اكنة
قال فيه وهذه تمثيلات لنبو قلوبهم عن ان تقبل الحق وهو اعتزال بل الله تعم خلق الكفر في قلوبهم علي ما قدمنا
دلايله قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يوتون الزكوة قال فيه وما خدع المولفة قلوبهم الا بلفظة من الدنيا
وهذا الطلاق لا يجوز اضافته الي الشرع الا ما ورد منه في اطلاق الشرع خاصة ويناول هنالك قوله تعالى لهم
اجر غير ممنون قال فيه الممنون المقطوع قال وقيل لا يمن عليهم قال لانه انما يمن المتفضل قال واما الاجر فحق اداوه
وهذا القول الاخير اعتزال وضلال وباطل وقد قامت دلايل الشرع والعقل قاطعة علي ثبوت فضل الله تعم
مطلقا لانه خالق اعمال الخلق كما تقدم بيانه فثبتت المنة لله تعم علي خلقه ولا واجر والاجر من فضله ولا حق
لاحد علي الله تعم كما قال تعم ليجزي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله وهذا القول من تقولات المعتزلة
فلا يلتفت اليه نعم ان ورد عن احد من السلف فيكون متاولا بمعني الاكرام لهم في الجنة حتي لا يذكرهم ذلك قوله
وهم عالموه لانه بلا وجدا ناوضرورة وبديهة قوله تعالى ثم استوي الي السماء قال فيه اي توجه والمعني ثم
دعاه داعي الحكمة الي خلق السماء بعد خلق الارض من غير صارف وقد دللنا علي بطلان الداعي والصارف
في حقه تعم وانه لا يجب عليه رعاية المصلحة وهو المسمي عندهم حكمة قوله تعالى ايتيا طوعا او كرها قال فيه ومعنى
امر السماء والارض بالاتيان وامتثالهما انه اراد تكوينهما فلم يمتنعا عليه قال وهو من المجاز الذي يسمي التمثيل قال
ويجوز ان يكون تخييلا والغرض تصوير اثر قدرته في المقدورات قال من غير ان يتحقق شيء من الخطاب والجواب
وهذا اعتزال كله وقد قدمنا ثبوت كلامه تعم بسائر المخبرات والمامورات والمنهيات شرعا وخطاب التكليف
وخطاب التكوين ولا مانع من ذلك كله علي ما حققناه دلايله في المقدمة فما ذكره هنا من التمثيل والتخييل باطل وقد
بينا ان كل ما صح في حقه تعم من صفاته وجب اذ لا يتصف تعم بممكن ثم قال اتينا علي ما ينبغي وهو اعتزال نظرا الي
المصالح ورعاية ذلك للخلق ولا يجب ذلك بل اتيا علي ما شاءه تعم ولا تقتضي الا فعال لا نفسها وجها ووجوه
وانما المرجع في ذلك الي تخصيص المخصص تعم لا الي المخلوقات كما تدعيه المعتزلة وقد ابطلناه بالدلايل ولو
شاء تعم لكان العالم بخلاف ترتيبه الان وخلق المنافع انما هو بقدرته لا بالمخلوقات والحكمة علمه لا رعاية
المصالح علي الوجوب علي ما قدمنا بيانه وبرهانه قوله تعالى من اشد منا قوة قال فيه فان قلت القوة
والشدة والصلابة الي البنية وهو نقيض الضعف قال واما القدرة فما لاجله يصح الفعل من الفاعل لمن تميز
بذات ام بصحة بنية وهي نقيضة العجز والله سبحانه لا يوصف بالقوة الا علي معني القدرة قال فكيف يصح هو اشد
منهم ثم قال قلت القدرة في الانسان هي صحة البنية وحقيقتها زيادة القدرة وهذا تخليط واين البنية في الجسم
من القدرة في المعني ثم قال فكما صح ان يقال الله اقدر جاز ان يقال اقوي منهم قال علي معني انه يقدر
بذاته علي ما لا يقدرون عليه وهذا كله بناء علي ارا اعتزاليه وتخليط للحقايق ولا اعتبار علي التحقيق بالبنية في
القدرة بل القدرة والقوة والشده والايد والطاقة والاستطاعة بمعني واحد ولا عبرة بكبر الجسم ولا صغر
ولا اختلاف بنيته لان القدرة صفة توجب حكمها للقادر كالعلم والارادة والصفة لا تقوم بمنقسم لاستحالة
انقسام الصفات فبطلت البنية واشتراطها فخسف الله عقول المعتزلة حتي صيرهم يشترطون الجسم في الصفات
هذا اصل هذا الباب فلما نظر بعض المخلوقين الي ما امد واتيه بما يخلق عند قدرهم واكتسابهم لحركاتهم من
الاثار التي لا خالق لها سوي الله تعم اغتروا وقالوا من اشد منا قوة فاخبرهم تعم ان خالقهم وخالق قدرهم
ومقدوراتهم وما يخلق عند ذلك في المبانيء من البناء واجراء المياه وغرس البساتين هو القادر علي ما

بعلم

لا يصح تعلق قدرتكم به ونبههم علي انفسهم فقال ان الله الذي خلقهم وهم لا يستطيعون خلق انفسهم ولا زيادة
صفة فيها ولا نقص ولا شكل ولا لون ولا ذكر هنا البنية لاستحالة اشتراطها في الصفات او دخولها في الموصوفات
بالصفات وانما الموصوف تلك الجواهر دون الاجسام لما بيناه وكل ما ذكره بعد هذا تخليط وحماقة وغرية
عن اقامة دليل كقوله والصلابة في البنية وحقيقتها زيادة القدرة واين البنية وهي تركيب الجسم من الصفة
التي هي القدرة وانما ذكر ليسوغ اعتزاله من ان القوة هي البنية او تعارض اجزائها وكل ذلك هذيان من القول
وتهافت لا يرتضيه ذو بصيرة كما بيناه بالدلايل وقوله في حق الله تعم احر كلامه علي معني انه تعم يقدر
بذاته اعتزال ونفي للقدرة القديمة وقد قامت البراهين القطعية علي ابطالها وان زعمت الوف المعتزلة فلما
نفت المعتزلة القدرة القديمة والقدرة الحادثة وردوا ذلك في الحادث الي البنية وفي حق القديم تعم الي الذات
اضطربت عليهم المسايل فوقعوا من الهذيانات فيما قدمنا ذكره وانما قلنا بدن ضعيف لما يخلق من ضد القدرة
عند ضعفه وقد يطلق الضعف والهزال ويراد به قلة الاجزاء ومقابلة السمن والضخامة وهذه التسميات
شيء اخر يرجع فيه الي اللغة ولا يلزم من ذلك بطلان الحقايق المعقولة من احكام الموصوفات والصفات
علي ما قدمنا تحقيقه قوله تعالى فاستحبوا العمي علي الهدي قال فيه فاختاروا الدخول في الضلالة ثم قال فان قلت اليس معنى
فان قلت اليس معنى هدايته حصلت فيه الهدي الدليل عليه قولك هديته فاهتدي بمعني تحصيل البغية وحصولها
كما تقول ردعته فارتدع فكيف ساغ استعماله في الدلالة المجردة بمعني في الدعوة العامة ثم قال قلت الدلالة علي
انه مكنهم وازاح عللهم فكانه حصل البغية فيهم بتحصيل ما يوجبها ويقتضيها وهذا اعتزال كله والحق ان
الهدي المذكور في هذه الاية هو الدعوة فقط والبيان وهو الهدي العام لانهم اختاروا مخالفته كسبا والخلق
في ذلك لله تعم علي ما تقدمت دلايله واما الهدي الخاص بمعني خلقه تعم الايمان المومنين فهو تحصيل للايمان
في قلوبهم علي ما اقتضته ادلة العقول القطعية والمنقول ولغة العرب ولا جواب للمعتزلة عما ذكرناه من الهداية
الخاصة بما ذكره الزمخشري في الهداية العامة لان العامة تحصيل للايمان في القلوب اذ هو تعم خالق كل شيء
فتطابق المنقول لغة والمعقول والمنقول شرعا قوله تعالى فاخذتهم صاعقة العذاب الهون قال فيه مقتضاه
ان حصول العذاب والهوان مبالغة ثم باعتزاله وضلاله وفرية علي اهل السنة والجماعة قال ولو لم يكن في
القران حجة علي القدرية الذين هم مجوس هذه الامة بشهادة نبينا محمد عليه السلام الا هذه لكفي بها حجة وقد
حققنا نحن في المقدمة الدلايل علي ان القدرية هم مجوس هذه الامة هم من نفي القدر عن الله تعم واثبته
لنفسه وخالف في ذلك كتاب الله وسنة رسوله وهم المعتزلة الذين هم شيعة الزمخشري واوضحنا ذلك
بالقطعيات فانعكس هنا من مغالطاته وتلبيساته وتدليسه فجعل ان اهل السنة والجماعة هم القدرية لانهم
قالوا قدر الله تعم علي ثمود الشقاوة في الازل لقدم ارادته تعم وخلق كفرهم اذ لا خالق غيره ودعاهم الي الايمان
فهداهم الهداية العامة وما هداهم الهداية الخاصة بل اضلهم لانهم ملكه قال تعم ومن يضلل الله فما له
من هاد وفي الهداية الخاصة قال تعم يضل من يشاء ويهدي من يشاء ففيها وقع التبعيض والعامة لا تبعيض
فيها والا لاجتمع النقيضان وهو ان يكون الشيء الواحد عاما وهو خاص وقوله تعم استحبوا اي كسبا وخالق
ذلك الحب هو الله تعم فلما لم تقل المعتزلة في الهدي من الله تعم فلما لم تقل المعتزلة في الهدي من الله تعم
بسوي العام غابت عنهم الحقايق فاعتقدوا ان ثمود غالبوا الله تعم وتعالي الله عن اعتقاد الضالين علوا
كبيرا وما قدمناه من براهين انفراده تعم بالخلق هو القاضي علي اوهام المعتزلة كلها واجري الله تعم لعنة
القدرية وهم شيعته بالدلايل علي لسان نفسه وكذلك يفعل الله بكل جاحد مرتاب قوله تعالى يوم تشهد عليهم

السنتهم الاية قال فيه الله عز وجل ينطقها كما انطق الشجرة بان يخلق فيها الكلام وهذا اعتزال وقد بينا ان موسي
عليه السلام انما سمع كلام الله تعالى لا كلاما غيره وهي الشجرة وان معني من الشجرة ان موسي عليه السلام كان في
الشجرة او عندها بدلائل ذلك القطعية واما انطاق الجوارح فالقدرة صالحة لذلك على ظاهره وهي مسئلة اخرى
غير مسئلة الشجرة فلم يلزم تماثلهما بمجرد دعوي المعتزلة بغير دليل قوله تعالى وقيضنا لهم قرناء قال فيه فان
قلت كيف جاز ان تقيض لهم القرناء من الشياطين وهو ينهاهم عن اتباع خطواتهم قال قلت معناه انه خذلهم ومنعهم
التوفيق لتصميمهم على الكفر فلم يبق لهم قرناء سوي الشياطين قال والدليل عليه ومن يعش نقيض وهو اعتزال والحاد
عن التوحيد وتقييض الله تعالى للقرناء هو خلقه لهم وخلق كفر الكافرين عند تزيين القرناء لهم ما خلق فيهم وقدره
عليهم ليجعله علامة على ما شاء من تنفيذ حكمه فيهم والامر لهم بما يريد وينهي عما يريد وعما لا يريد وقد تحققت
دلائل هذا كله في المعتقد وقوله خذلهم الحاد وتدليس لا حقيقة تحته بل يرجع الي التخلية ولا تخلية اذ لا خالق سواه
تعالى وتصميم الكافرين على كفرهم ليس من ذواتهم الاكتساب لا طبعا ولا خلقا وكسبهم مقدر عليهم ومخلوق لهم له تعالى
في محالهم على ما تقدمت دلائله وله تعالى اللام البري فكيف مع كسب وعلامة قوله تعالى انهم كانوا خاسرين قال
فيه تعليل لاستحقاقهم فهم العذاب وهو اعتزال لانه تعليل لاحكام الله تعالى وقد قدمنا امتناع ذلك
وابطلنا الاستحقاق على الله تعالى ومن احسن قولا ممن دعا الي الله الاية قال فيه وما هي الا طبقة العاملين العالمين
من اهل العدل والتوحيد الدعاة الي دين الله وهولاء الذين ذكرهم هم شيعة المعتزلة وقد بينا من قبل ما
مرادهم بالعدل والتوحيد وان هذا الكلام يقولون لتدليس الدين ولنقض ما عليه اجماع المسلمين وهم الذين
قال فيهم عليه السلام مجوس هذه الامة وخصماء الله وانهم لعنوا على لسان سبعين نبيا وتبديلهم الدين وتحريفهم
والحادهم فيه كما تراه فانظروا رحمكم الله الي جرأة الزمخشري على كتاب الله سبحانه كيف يجعل شيعة المعتزلة
المخالفون للكتاب والسنة تفسيرا لاية القران وهي قوله تعالى ومن احسن قولا ممن دعا الي الله وهو في
الحقيقة دعاة الي الالحاد والشرك بالله كما تراه من اول القران الي اخره ومن اول قواعد العقائد الي اخرها
قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة قال فيه يعني ان الحسنة والسيئة متفاوتان في انفسهما وهو
اعتزال مبني على التحسين والتقبيح وان الاشياء تحسن وتقبح لاعيانها وقد دللنا على ابطال ذلك في المقدمة وبينا
ان الحسن والقبح فيها للشرع حتى لو قدر تبديل الاحكام بنسخ لصح ان يعود المحرم حلالا والحلال حراما
فلا تعال تابعة لحكمه تعالى وليس حكمه تابعا لها قوله تعالى ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم قال فيه
والغرض تخويف العصاة وقد دللنا على استحالة الاغراض على الله تعالى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد
قال فيه فيعذب غير المسيء وهو اعتزال لانه منع لا ثلامه تعالى للبري وقد حققنا الدلائل على جوازه ووقوعه
قوله تعالى شركاء الذين نعتهم قال فيه وفيه تهكم وقد بينا منع هذا الاطلاق في حق الله تعالى قوله تعالى
الا انه بكل شيء محيط قال فيه عالم بجمل الاشياء وتفاصيلها فان اراد بجملها اي باعدادها واجتماعها وهي
الاحوال التركيبية مع التفاصيل فصحيح وان اراد بجملها على وجه الجملة ومنه الاجمال في المسائل اي الغيبة عن
التعيين المطلوب فهو على الله تعالى فيقال يعلم على التفصيل ولا يقال يعلم على الجملة لان العلم على الجملة يتضمن الجهل بالتفصيل
فيمتنع على الله تعالى سورة الشوري بسم الله الرحمن الرحيم
وصلي الله عليه وسلم على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ويستغفرون لمن في الارض قال فيه
عن جنس اهل الارض واشار الي انه يجوز ان يراد كل اهل الارض او بعضهم ثم قال وقد دل الدليل على ان الملئكة
لا تستغفر الا لاولياء الله وهم المومنون فما اراد الله تعالى الا اياهم الا تري الي قوله في سورة المومن ويستغفرون

للذين امنوا قال وحكايته عنهم فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك كيف وصفوا المستغفر لهم بما يستوجب
به الاستغفار فما تركوا للذين لم يتوبوا من المصدقين طمعا في استغفارهم فكيف الكفرة وهذا كله اعتزال اما
الكفار فلا يستغفر لهم لان الله تعالى لا يغفر لهم فلا يسئل ما اخبر الله تعالى انه لا يكون والا كان سوء ادب مع الله
تعالى وسوالا في خلف خبره وهو محال وطلب المحال ان يكون وهو ممتنع واما استغفارهم للتائبين فلا يدل على منع الاستغفار
لغير التائبين من المومنين وان لمحت منه دلالة فهي دلالة مفهوم المخالفة وهو دليل الخطاب من اوجه معروفة
الخطاب والمعتزلة لا تقول به فانقطع الزمخشري باستدلاله بما لا يقول به ولا شيعته ثم قد قال تعالى ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء وقال تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم فجاز المغفرة للمذنبين فجاز الدعاء
لهم بهذا الجائز هذا هو الاصل والقول بمنع ذلك يستدعي دليلا والاصل عدمه ثم شفاعة النبي عليه السلام
في المذنبين انما هي دعاء الي الله تعالى في المغفرة لهم وفي اخراجهم من النار فكان دليلا في الجواز وهو احوج
الناس الي ذلك ودعاء الاولياء لجميع امة من غير تقييد ولا تخصيص لانه اصل الفتوة ان يدرك معروفه
من يصلح ومن لا يصلح فان المذنبين ان لم يكونوا اهلا للاعتناء فرحمة الله تعالى صالحة لان تشملهم ويخاف
مع ذلك من عقابهم على ذنوبهم ثم تعالى الزمخشري كيف تسأل الملئكة المغفرة للتائبين فتطمع قولكم ان
المغفرة واجبة لهم فكيف يصح طلب الواجب فعلي مذهبكم يلزمكم ان يكون انما ذكر في الاية التائبون للاعتناء
بهم لرفعة مقامهم عن المصرين لا المنع لاستغفار المذنبين بل شملهم استغفار الملئكة للكل وذكر الزمخشري
عن الملئكة انهم استغفروا لمن في الارض لما علموا في ذلك من المصالح وقد ابطلنا على المعتزلة القول بوجوب
ذلك وقول الزمخشري للذين لم يتوبوا من المصدقين ولم يقل من المومنين لنكتة اعتزالية وهي ان المصر
عند المعتزلة لا يسمي مومنا ولا كافرا وهم الذين احدثوا في الاسلام البدعة الشنعاء في القول بالمنزلة بين
المنزلتين وبما سموا معتزلة على ما قدمنا ذكره ثم قال الزمخشري ويحتمل العموم يعني لمن في الارض باستغفار
الملئكة وحمل ذلك على طلب التاخير لا طلب المغفرة وهذه عماية بصيرة لان من طلب التاخير فقد طلب ترك
العقوبة مدة فصح ان يريد في ذلك والملئكة اكرم من ذلك واعلم بفضل الله وسعة رحمته قوله تعالى
وكذلك اوحينا اليك قال فيه فالكتاب مفعول به لاوحينا ولم يتناول قوله مفعول به على معني العبارات
وان القران غير مخلوق ولكن لمذهبه الاعتزالي من القول بخلق القران يطلق هذه الاطلاقات كما تراه
قوله تعالى وتنذر يوم الجمع قال في اثناء عليه لجعلهم امة واحدة اي مومنين كلهم على القسر والاكراه
وعليه حمل قوله تعالى ولو شئنا لاتينا كل نفس هداها ولو شاء ربك لامن من في الارض كلهم جميعا ثم اخذ من
تهافت كلامه يستدل على ان الله هو القادر على الجاء الخلق بقوله تعالى افانت تكره الناس حتى يكونوا مومنين
ولا منازع في ذلك وانه تعالى قادر عليه فالاستدلال عليه قصور واستغناء الي ما لا يحتاج اليه اذ لا
يستدل الا على امتناع فيه ثم نقول له الالجاء خارج عندكم عن الحكمة فلا يفعله تعالى فيمتنع في حقه على زعمكم
والممتنع لا يقال فيه لو شاء كما لا يقال لو شاء لجمع بين الضدين فلم يبق لو شاء لجمعهم على الهدي الا في الايمان الكسبي
فنقول لكم انه قد شاءه من الكافرين باطل والا لما قال لو شاء ولا يضر فلو شاءه لوقع ولو شاءه لما شاء ضده
مما خلقه في محالهم من الكفر والا لزم تعلق الارادة بالضدين جمعا وهو محال كما قدمنا بيانه وقوله في اخر هذا
الكلام شاء مشيئة حكمة يعني رعاية مصلحة على الوجوب وهو باطل بما قدمنا بيانه ثم قال والظالمون ما لهم من ولي ولا نصير
بغير ولي ولا نصير وقد ابطلنا الترك والتخلية اذ لا خالق لمخلوق سواه قوله تعالى وما اختلفتم فيه
من شيء فحكمه الي الله قال في اثناء الكلام عليه وقيل ما وقع بينكم الخلاف فيه من العلوم التي لا طريق لكم

عليه فنقول الله اعلم ثم قال كمعرفة الروح ولا شك انه لا بد من قولنا الله اعلم ومع ذلك هل لنا طريق الى
العلم بالروح وهو الصحيح لان الروح مخلوق والحوادث كلها اما جوهر واما عرض على ما تحقق بيانه وبيان
مسئلة الروح في المقدمة وهذا الموضع مما يدل على ضعف طريقة الزمخشري في العلوم لان قوله تعم قل الروح
من امر ربي ليس على علمه عليه السلام بالروح لانه يصح ان يكون اجابهم على قدر عقولهم ولهذا قال وما
اوتيتم من العلم الا قليلا فقد جعل الله لنا طريقا الى العلم به تعالى فاحرى واولى بالروح وهذه المسئلة تحقق
ذكرها في المقدمة بما فيه شفاء للصدور قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر انه بكل شيء عليم قال
فيه فاذا علم ان الغنى خير للعبد اغناه والا افقره وهو اعتزال وغفل عن قوله تعم لمن يشاء وغفل ايض عن قبول
الممكنات كلها لما يخصصها به خالقها وان صلاحها وضد ذلك انما هو بتخصيص الباري تعم وقد وجد من افقر
فكان فقره هلاكا له تسخطا بقضاء الله تعم ومن افقر فكان خيرا له ومن اغني فكان هلاكا له كقارون ومن
اغني فكان خيرا له كسليمان عليه السلام وكثير من الشاكرين فلا تعليل لشيء من ذلك والا لاطردت العلة
فلا عبرة اذا بغنا ولا فقر ولكن المهتدي من هداه الله تعم في الحالتين والضال من اضله في الحالتين فلم يبق
الا ان يكون معنى الاية يبسط الرزق لمن يشاء لا لعلة ويقدر كذلك لا لعلة ثم المشيئة من شرطها العلم فنبه
المخلوقين على ان الله تعم عليم فمن هلك مع الغنى فليس الا بارادة خالقه وعن علم ومن هلك مع الفقر فبارادة
ايض وعلم فلا يتوهم متوهم ان ذلك الهلاك انما كان عن غير مقصود لفاعل ذلك ولا معلوم بل كان ذلك بقصد وعلم
كل شيء عنده بمقدار ولو كان رزقه تعم بحسب استحقاق خلقه لما رزق احد شيئا لقيام الادلة على انه لا يستحق
احد على الله شيئا قوله تعالى ولا تتفرقوا فيه قال فيه ولم يرد الشرايع التي هي مصالح يعني على الوجوب العقلي
وقد بينا بطلان ذلك وما كان من المصالح فضل من الله تعم قوله تعالى الله يجتبي اليه من يشاء قال فيه
يجتلب يعني الدعوة قال ويجري عليهم لطفه وترك ان يقول يجتبي بخلق الايمان في قلوبهم لاجل اعتزاله فرد
الاجتباء الى الدعوة العامة فيلزمه ان يكون تعم قد اجتبى الكافر من حيث دعاه ولا حقيقة للطف عند المعتزلة
فلا يغني الاحكام قوله تعالى الله الذي انزل الكتاب بالحق والميزان قال فيه بالغرض الصحيح كما اقتضته حكمته
وقد ابطلنا الغرض عليه تعم بالدلائل وبينا ان حكمته تعم علمه لا وجوب رعاية المصلحة قوله تعالى وما
يدريك لعل الساعة قريب قال فيه يوفي لمن يوفي ويلطف لمن لطف فقوله ويلطف لا يجوز اطلاقه في حق
الله تعم على ما تقدم من انه لا يطلق من هذا الا ما ورد به الشرع فقط من غير تغيير قوله تعالى الا ان
الذين يمارون في الساعة لفي ضلال بعيد قال فيه ولشهادة العقول على انه لا بد من دار جزاء وهو اعتزال
ولا شهادة في العقول على شيء من ذلك سوى الجواز فقط على ما قدمنا بيانه قوله تعالى يرزق من يشاء
قال فيه والقسمة بين العباد تتفاوت على حسب تفاوت قضايا الحكمة والحكمة عند المعتزلة رعاية المصلحة
وجوبا وان ما يعطاه كل احد فهو ما يصلح له وقد بينا ان العطاء بالمشيئة دون تعليل وبينا عكس ما قالته
المعتزلة من هلاك قوم عند السعة وهلاك قوم عند الضيق وان المصلحة لا تجب عليه تعم وان كل ممكن قابل
للسعة والضيق والصلاح عند الوجهين والهلاك عند الوجهين وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم
الخيرة قوله تعالى ان الله غفور شكور قال فيه الشكور في صفة الله تعم مجاز وهو اعتزال لانه من المعتزلة
نفي للكلام القديم وقد دللنا على ثبوته بالقواطع وانما يحتمل التاويل من جهة ان الشكر في مقابلة نعمة على
الشاكر والرب لا ينتفع ولا يتضرر فلا يبقى الذكر شكره تعم لخلقه الا محض الفضل حتى في الخبر وذلك زيادة
على فضله الشامل في الافعال كما قدمنا ذكره قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة قال فيه ان المرجوع عنه

قبيح

قبيح والاخلال بالواجب والقبح هنا شرعي وكذلك الواجب وهما عقليان عند المعتزلة وقد ابطلنا عليهم ذلك
بالدلائل قوله تعالى ويعفوا عن السيات قال فيه عن الكباير اذا تيب عنها وعن الصغاير اذا اجتنبت الكباير
فقصر العفو على ما يتيب منها اعتزال وعند اهل الحق ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء مطلقا وقد بينا ان
غفران الصغاير اذا اجتنبت الكباير على قوة الترجي وذلك في المشيئة ايض والا لو قطعنا ودي الى ان تصير
الصغاير مباحا ارتكابها متى اجتنبت الكباير وليس كذلك بالاجماع بل يبقى الخوف ويمتنع ارتكابها وقول
المعتزلي ولا يشاء تعم ان يغفر الا للتايب تحكم منه غير مقبول وناقض لقوله تعم لمن يشاء لانه تخيير كما قدمنا
بيانه وقوله جاء الغفران مقيدا بالتوبة في مواضع قلنا نقول بموجب ذلك وهو في تلك المواضع مقيد بتوبته
تعم عليهم اي غفرانهم لا بتوبتهم وان الامر لكذلك ولا يبطل علينا ما قلناه وذلك نحو قوله تعم اما
يعذبهم واما يتوب عليهم قوله تعالى ويعلم ما يفعلون قال فيه يثيب على حسناته ويعاقب على سياته
فاطلق العقاب ولم يذكر ان شاء وهي اشارة منه الى تنفيذ الوعيد وهو اعتزال وقد رددناه بتقييده
تعم بالمشيئة حيث قال لمن يشاء قوله تعالى ويزيدهم من فضله قال فيه ويزيدهم على الثواب تفضلا
والثواب من جملة فضله تعم عند اهل الحق فلا يخص الفضل بما زاد على ذلك بما دلت عليه الدلايل العقلية والشرعية
كما قدمنا بيانه قوله تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض ولكن ينزل بقدر ما يشاء قال
فيه بقدر بتقدير فصرف القدر الى التقدير وهو اعتزال لان المعتزلة ينكرون القدر الذي هو ارادة الله
تعم القديمة وقد دللنا على ثبوته وهو المتعلق بتقدير المقدرات فحمل الاية عليها هو الحقيقة المتبادرة
الى الفهم وقامت عليه براهين المعقول والمنقول والعدول عنه تحريف والحاد وقوله عن الله تعم هنا انه
يصير بعرف قد بينا ان لفظ المعرفة ممتنع اطلاقه في حق الله تعم وقوله فيقدر لهم ما هو الاصلح كما توجبه
الحكمة بناه على وجوب رعاية الاصلح وقد بينا بطلان ذلك قال ولو اغناهم جميعا لبغوا ولو افقرهم لهلكوا
هذا ايض كما تقدم ولو شاء تعم لاغناهم واصلحهم مع ذلك فحكم البعض حكم الكل في الجواز العقلي وصلاح
قدرته تعم لذلك هذا الذي تقتضيه دلائل المعقول والمنقول ولكن اخبر تعم انه حكم بانه لو بسط لهم
الرزق لخلق عند ذلك البغي في محالهم بمشيئته لا بايجاب ذواتهم لذلك فهو تعليل ارادي لا تعليل عقلي ومعناه
انه اراد تعم ان يخلق من ذلك شيئا عند شيء ولو شاء لعكس ذلك بخلاف العلل العقلية من كون من قام
به العلم عالما ومن قامت به القدرة قادرا وعلى ما ذكرناه هنا تجري مسائل هذا الباب متى وقع ذكرها
قوله تعالى وينشر رحمته رد فيه الرحمة الى الافعال ولم يذكر الحقيقة في ذلك وهي ارادة الله تعم القديمة
لان المعتزلة تنكر وجودها صفة الله تعم وترد الرحمة الى الافعال والجائز وقد ابطلنا عليهم نفيهم في ذلك
قوله تعالى وهو الولي الحميد قال فيه يحمده اهل طاعته وهو تقييد في موضع الاطلاق بل يحمده جميع
خلقه حتى الجمادات بلسان احوالها كما قال تعم وان من شيء الا يسبح بحمده وان جهل بعض الناس
وجه الحمد بالتعيين لكنه حامدا بالاجمال قال تعم ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
قوله تعالى بما كسبت ايديكم قال فيه واما الاطفال والمجانين اذا اصابهم شيء من الم او ضير فللغرض
الموفي والمصلحة وهو اعتزال اذ فيه منع ايلام البري وقد بينا جوازه ووقوعه وذكر الغرض ايض باطل
بالنسبة الى الله تعم والاشارة الى وجوب توفيته بما يعرض عن ذلك من بعد اعتزال ايض اذ لا يجب شيء
من ذلك وذكره المصلحة اعتزال اخر اذ قصده بذلك الوجوب وقد رددنا ذلك بالدلائل قوله تعالى
ومن يضلل الله قال فيه ومن يخذل الله فصرف اضلاله تعم الى الخذلان دون خلقه تعم لكفر الضالين

وهو منه اعتزال ودعوى في خلق الاعمال وقد ابطلناها من قبل بالدلائل **قوله تعالى** يهب لمن يشاء اناثا الاية قال فيه انه عليم بمصالح عباده واشارة الزمخشري هنا الى القول بوجوب ذلك وهو اعتزال وهو الذي تشير المعتزلة اليه بانه الحكمة ولذلك او جواد لذلك وقد ابطلنا عليهم ذلك بما علم من وجوب الحكمة لله تعالى ولزومها اجماعا ورعاية غير واجب ولا لازم بما علم من وقوع ضد ذلك وهو ابقاؤه تعالى الكافرين الذين علم انهم يموتون على كفرهم ويخلدون في النار مع قدرته على اماتتهم قبل بلوغهم وتكليفهم وانما خصص تعالى من خصص بذريته على انواعها او عدمها بارادته **قوله تعالى** وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الاية قال فيه ان يكلمه الله الا على ثلاثة اوجه الالهام او يسمعه كلاما الذي يخلقه في بعض الاجرام من غير ان يبصر السامع من يكلمه قال لانه في ذاته غير مرئي او من وراء حجاب اي كما يكلم الملك المحتجب بعض خواصه وهو من وراء حجاب يسمع صوته ولا يرى شخصه قال وذلك كما كلم موسى ويكلم الملائكة واما على ان يرسل اليه رسولا من الملائكة فيوحي الملك اليه كما كلم الانبياء غير موسى والاعتزال في هذا الكلام من اوجه فعده الالهام من الاوجه الثلاثة خلاف ظاهر الكلام فهو تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا محرما وعده ايضا من ذلك الاصوات المخلوقة في بعض الاجرام تحريف ايضا وليس هو ظاهر الكلام فكان ايضا الحادا في الدين ومخالفة لما عليه اعتقاد المسلمين وقوله لانه في ذاته غير مرئي كلام باطل بما قررنا دلايله في المقدمة في مسئلة الرؤية وتمثيله ايضا من وراء حجاب كما يكلم الملك المحتجب وبقوله فهو من وراء حجاب يسمع صوته ولا يرى شخصه تمثيل لمن ليس له مثل تعالى الله عن قوله وتشبيهه ولا صوت للرب تعالى ولا شخص فان قال انما شبهت الكلام قيل له واخطأت في تشبيه الكلام وكل ذلك ضلال وخبال فلم يبق بيده سوى الوجه الاخير وهو او يرسل رسولا وضاع له وجهان من القران لاجل اعتزاله وتهافت كلامه والذي عليه اهل الحق ان الله قسم تكليمه للبشر الى ثلاثة اقسام لا تبطل ولا تتداخل فمن وراء حجاب قسم هو ان يسمعه كلامه الحقيقي وهو لا يراه للمانع المخلوق في العين ويرسل رسولا بالواسطة كما كان للانبياء وهذا ايضا معلوم فقسم الوحي اذا لا يكون بواسطة ولا بحجاب والا تداخلت الاقسام وصارت قسمين ولم يكن ثلاثة كما اخبر تعالى فعلم ان الوحي هو قسم الكلام من غير حجاب فهو مع رؤية الله تعالى فتثبت رؤية الله تعالى من هذه الاية كما قدمنا ذكره وان رغمت انوف المعتزلة ثم ذكر الزمخشري حديث قول النبي عليه السلام لليهود لم ينظر موسى الى الله وليس للمعتزلة فيه دليل منها ان الحديث لا يفي بمثل هذا القول اذ لا يفي به لو ثبت الا الحايك ومنها ان هذا الحديث لم يثبت بما تثبت به مسايل التوحيد من القطع ومنها انه لو ثبت نفي رؤيته في وقت لا يقتضي نفيها في كل وقت ونفيها في حق موسى عليه السلام لا يقتضي نفيها في حق غيره ولا نفيها يقتضي استحالتها اذ تدل على نفي وقوع الجايز مع جوازه وقول عايشة رضي الله عنها وعن ابيها من زعم ان محمدا راى ربه فقد تحقق الكلام عليه في المقدمة بما فيه كفاية **قوله تعالى** انه علي حكيم قال فيه يجري على موجب الحكمة يعني وجوب رعاية المصلحة اذ هو مذهبه وقد ابطلناه **قوله تعالى** ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان قال والانبياء لا يجوز عليهم اذا عقلوا وتمكنوا من النظر ان يخطيهم الايمان وعدم هذا الجواز عند المعتزلة عقلي وعندنا شرعي على ما تقدم بيانه ثم قال ويجب ان يكونوا معصومين من ارتكاب الكباير والصغاير التي فيها تنفير قبل البعث وبعده هذا الوجوب ايضا عندهم عقلي وعندنا شرعي وقوله المنفرة مبني على التحسين العقلي والتقبيح ووجوب رعاية المصالح وقد ابطلنا عليهم هذه القواعد فبطل ما بنوا عليها وقد قدمنا ان عصمتهم من الكفر قبل النبوة شرعا لا عقلا وبعد النبوة عقلا وشرعا لاستحالة ان

يصدق

يصدق الله تعالى كاذبا لان مواطات الكاذب كذب والكذب على الله تعالى محال كما تقدم بيانه وبرهانه فمعنى الاية عند اهل الحق ما كنت تدري ما الكتاب بين ولا الايمان انه يثاب من اتى به ويعاقب تاركه لان هذا لا بد فيه من الوحي لان احد لا يدري ان كان عليه السلام التصديق بالله وبتوحيده حاصلا في قلبه بدلائل المصنوعات **قوله تعالى** نهدي به من نشاء قال فيه من لطف ومن لا لطف له فلا هداية تجري عليه وهو اعتزال وقد قدمنا ما تريد المعتزلة بهذا الكلام والهاحيدة عن ان يخلق الله تعالى هداية من شاء من عباده وابطلنا عليهم ذلك بما وجب لوحدانيته في خلق كل مخلوق حتى الايمان والكفر بالدلائل

سورة الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى حم والكتاب المبين الاية قال فيه ونظير قول ابي تمام وهذا الاطلاق غير مرضي وانما كان يقول الدليل قول الزمخشري ابي تمام حفظا للقران من ان يكون له نظير وشبيه **قوله تعالى** المبين قال فيه المبين الذي انزل عليهم لانه بلغتهم واساليبهم وهو اعتزال من وجهين الاول انه لم يبين ان ما يرجع الى اللغة هو العبارات دون القديم فترك هذا لاجل اعتزاله من انكار الكلام القديم وقد دللنا عليه والثاني قوله واساليبهم وقد اطبق علماء الاسلام ان القران معجز من اوجه ومنها انه خارج عن اساليب كلامهم في ابداع نظمهم وتنوعه مع انه احسن العبارات المعجزة وانما قال اهل الحق ذلك معلوما عند اهل العروض والنثر ولا نظم من نظومهم وخطبهم وسجعهم ورجزهم وطويلهم ومديدهم ووافرهم وكاملهم الى غير ذلك من نظومهم بل اسلوب في النظم خارق للعادات اعجز الاولين والاخرين عن قدر ثلاث كلمات منه الى يوم الدين **قوله تعالى** انا جعلناه قال فيه بمعنى صيرناه متعد الى مفعولين ثم قال او بمعنى خلقناه فتعدى الى مفعول واحد كقوله وجعل الظلمات والنور وهذا اعتزال وصريح ضلال في التصريح بخلق القران وقد حققنا في مقدمة هذا الكتاب ما فيه الرد عليه وعلى شيعته المعتزلة في ذلك **قوله تعالى** قرانا عربيا قال فيه بمعنى بحي ارادة ان تعقله العرب وهو اعتزال من حيث ان المعتزلة تعتقد وقوع تعذر ارادة الله تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فاجمل القول هنا في ارادته تعالى ان تعقله العرب ومنهم من لم يعقل معانيه وان عقل انه عربي كالذين قال تعالى فيهم ومنهم من يستمع اليك حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين اوتوا العلم ماذا قال انفا اولئك الذين طبع الله على قلوبهم فلو اراد تعالى تعقلهم لما وقع غير ذلك لانه تعالى يتعذر مراده لما قام من الدلائل على انه خالق ضد ما لم يكن فلو اراد كون ما لم يكن لادى الى تعلق الارادة باجتماع الضدين وهو محال لان ما وقع من الكفر فهو تعالى خالقه على ما تقدمت دلائله **قوله تعالى** اشهدوا خلقهم قال فيه وهذا تهكم بهم وقد بينا ابطال هذا الاطلاق **قوله تعالى** ولو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم قال فيه هما كفرتان ايضا مضمومتان الى الكفرات الثلاث وهما عبادتهم الملائكة من دون الله وزعمهم ان عبادتهم بمشيئة الله كما يقول اخوانهم من المجبرة وهذا اعتزال وضلال وتحريف لكتاب الله تعالى والحاد في الدين وجعل الكلام الصدق كفرا وبه ورد القران وهو قوله تعالى شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وانما رد على الكفار لانهم قالوه عن جهل وعدم بصيرة ولا يغني ذلك في التوحيد الا ترى الى قوله تعالى ما لهم بذلك من علم فلو قالوه عن علم لقبل منهم كما يقبل من المومنين القائلين ويعني بالمجبرة اهل السنة فجعلهم اخوانا للكافرين ومن كفر مومنا فهو كافر لقوله عليه السلام فقد باء بها احدهما يكفر بل كفر بهم الزمخشري الصحابة والتابعين وجميع الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين لانهم الكل قائلون باضافة الافعال كلها الى مشيئة الله تعالى ثم قال فان قلت ما انكرت على من يقول قالوا ذلك على وجه الاستهزاء ولو قالوه جادين لكانوا مومنين وهذا الذي ذكره الزمخشري تلبيس للدين وتدليس وحيدة عن طريق الصواب وتحريف للقران فاما لغلط فاحش او مغالطة من ملحد لانه صرف قول اهل الحق انهم قالوا ذلك عن جهل فلبس بتسمية الجهل استهزاء جادت

المسئلة بذلك وجهها وتحقيق الحق فيها وليس اذا قالوا ذلك عن جهل لزم منه ان يكونوا مستهزئين بقولهم ويدل على
ما قاله اهل الحق قوله تعالى ما لهم بذلك من علم ولم من حجة لاستهزائهم وليس للاستهزاء في الاية ذكر البتة فلما حاد هذا
الحيدة في هذه المناظرة وصرف الكلام الى غير وجهه تدليسا بنى على تدليسه كلاما كثيرا وتخليطا للحقائق فقال عن
الاستهزاء الذي لم يقله اهل الحق ولا التفتوا اليه ان عقولهم طرحها الله سبحانه من الخذلان وتعمد البهتان فقال
ورده انه لا دليل عليه واي دليل اوفى من قوله تعالى ما لهم بذلك من علم واما الاستهزاء فلم يتعرض الى ذكره احد الا
من يلبس به كالزمخشري ثم قال وادعا ما لا دليل عليه باطل ثم عد خصال الكفر على الكافرين مثل انهم جعلوا له
من عباده جزءا وانه اتخذ البنات وانهم جعلوا الملئكة اناثا وانهم عبدوهم قال وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم
ثم بنى على ما اسس من التدليس بالاستهزاء فقال فلو كانوا ناطقين بها على سبيل الهزء لكان النطق بالمحكيات مثل
هذا المحكي يعني خصال الكفر المتقدمة الذكر ثم قال ولو جدوا في النطق به مدحا يعني لو قالوا الكفر على وجه الهزء
به لمدحوا وهذه نتيجة تدليسه الاول فاذا ازلنا هاتا وردنا في موضع الهزء الجهل الذي اخبرت عنهم
ارتفع اللبس وجرى الكلام على احسن نظام فيكون الكلام قالوا ذلك عن جهل وكلمات الكفر عن جهل قدحوا
بالجهل في الكل لا بالهزء الذي دخل به التدليس ولا ذكر له في التنزيل واذا ذموا بالجهل في هذه الكلمة التي
منها الكلام لهم يلزم ذمهم به لو قالوه عن علم لانه حق في نفسه اذا قاله عالم به مود لما فرض عليهم من ذلك ثم
جعل لبعد فهمه وملازمة العادة وجعله اهل الحق من ليس به الا تعوج كتاب الله بمجرد دعواه الكاذبة وهو في
الحقيقة وشيعته المعتزلة الذين ليس بهم الا تعوج كتاب الله ومفارقة سنة رسول الله ثم قال فلو كانت هذه
كلمة حق نطقوا بها لم يكن لقوله تعالى ما لهم بذلك من علم معنى لان من قال لا اله الا الله على طريق الهزء انكر عليه هزءه
ولا يكذب لانه لا يجوز تكذيب الناطق بالحق جادا كان او هازيا ويغفل الزمخشري عن انا نقول ايضا انما انكر عليهم
جهلهم بما قالوه وعدم علمهم لانه مما تعبد الخلق فيه بالعلم فانكر عليهم عدم علمهم لا تكذيب قولهم والاية لنا في موا
بعدم العلم وليس للهزء في الاية خبر البتة ثم قال ونحوه قوله تعالى سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا اباؤنا
ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا باسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون
الا الظن وفي ذكر تمام الاية حجة اهل الحق فحذف منها الزمخشري معظمها ليدلس بترك ذكر ما فيه دليل اهل الحق
فنحن نقول ايضا في مثل تلك الاية رد عليهم قولهم لوجهين لانهم قالوه عن ظن وذلك في التوحيد كفر وقالوه وحين
ظهور العذاب وذلك حالة الاضطرار بحكم الله ان الشهادة له بالتوحيد لا تقبل عن ظن ولا عند الغرغرة وطلوع
الشمس من مغربها وظهور العذاب للمهلكين لانه كالغرغرة ومنها ايمان فرعون عند الغرق ولا يدل ذلك على
بطلان كلمة الشهادة في نفسها بل لم تقبل من قائلها لامر اخر وهو عدم العلم او الاضطرار وكذلك ما كنا بسبيله
لم يقبل من الكافرين اضافتهم الامر الى مشيئة الله تعالى حق في نفسه ورد عليهم لظنهم وجهلهم او لقصافهم
بضد من اضداد العلوم لا لانه باطل في نفسه ويشهد لذلك قوله تعالى ما لهم به من علم ثم قال تعالى ما لهم به من علم
ثم قال تعالى ام اتيناهم كتابا من قبله في تصحيح كفرهم وقبول قولهم في التوحيد بغير علم بل عن ظن او وهم وذلك
غير مقبول حتى لو قلتموه عن علم لقبل منكم كما قال تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه قوله تعالى حتى جاءهم
الحق ورسول مبين الاية قال فيه ولم يوجد ما رجاه ابراهيم عليه السلام يعني قوله لعلهم يرجعون وهو
غلط من الزمخشري بل وجد ما رجاه في النبي عليه السلام لانه من ذريته ودعوته وهو قوله واجعل لي
لسان صدق في الاخرين ولان امة النبي عليه السلام كذرية ابراهيم ولهذا قال تعالى ملة ابيكم ابراهيم هو سماكم
المسلمين من قبل فعقبه الامة باسرها الى قيام الساعة قوله تعالى وقالوا لولا نزل هذا القران على رجل من

القريتين

القريتين عظيم قال فيه ضموا الى شركهم معاندة الحق والاحتكام على حكمة الله تعالى في تخير محمد من بين اهل زمانه وقال
الى الحكمة وهي عنده المصلحة وجوبا وقد ابطلنا ذلك وقال في تخير محمد عليه السلام واشارة الى انه عليه
السلام كان اهلا لذلك لذاته وعند اهل الحق انما كان كذلك بفضل الله وقسمته له لان كل ممكن قابل لما يخصص
به مخصصه والعلم بالمعقولات الاول الثلاثة بالواجب والجائز والمحال هي مفاتيح العلوم فالقران والبرهان يدلان
على ما قلناه وهو قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وقال تعالى في هذه الاية نحن قسمنا فرد الامر اليه لا الذوات
المخلوقات وقال تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك قال فيه والتخير لمن
يصلح لها يعني النبوة وهذا راجع لما قدمناه وتكلمنا على معناه ثم قال في حق الله تعالى والمتولي لقسمة رحمة الله
التي لا يتولاها الا هو بباهر قدرته وبالغ حكمته ووجوب رعاية المصلحة وهو اعتزال كما تقدم ثم قال ما مقتضاه
ولولا قسمة الله لهم المعيشة الدنيا بهلكوا فما ظنكم بهم في تدبير امر الدين قال وهي الطريق الى حيازة حظوظ
الاخرة فاشار بعقل الحيازة حظوظ الاخرة الى ما تعتقده المعتزلة من انهم قالوها باستحقاقهم وجازوها بواجب اجرهم
وقد ابطلنا هذه المقاصد الاعتزالية كلها من قبل وبينا انه لا يستحق احد على الله شيئا قوله تعالى نحن قسمنا
بينهم معيشتهم الاية قال فيه وكلف يعني العبد ان يسلك الطريق قال فان سلكها فقد تناول من المعيشة حلالا
وسماها رزق الله وهو اعتزال وقد دللنا على ان الحرام رزق الله عقلا وشرعا واطلاقا شرعيا ايضا لئلا يقع نوع
المشركين في نسبة رزق الى غير رب العالمين كما توهموا ذلك ايضا في الخلق وقد قامت الدلائل على انفراده تعالى بالخلق
والرزق وانما ابت المعتزلة ذلك فالحق دامغ لهم على ما حققناه لا لذلك كله في المقدمة قوله تعالى نقيض له
شيطانا قال فيه نخذله ونخل بينه وبين الشيطان وهو اعتزال وانما فر من ان يجعل خلق ذلك الى الله تعالى وعليه قامت
دلائل الوحدانية وللعبد في ذلك الكسب لا غير فحرف التوحيد الى الالحاد من القول بالخذلان وهو في الحقيقة الذي
حل بالمعتزلة ولا يرجعون في الخذلان الى حقيقة والتخلية وقد ابطلناها بدلائل التوحيد قوله تعالى افانت تسمع
الصم الاية قال فيه تعجيب من ان يكونوا هو الذي يقدر على هدايتهم قال واراد به انه لا يقدر على ذلك منهم الا هو
قال على سبيل الالجاء والقسر كقوله تعالى ان الله يسمع من يشاء الاية وهو اعتزال كما وذكره هنا للالجاء تدليس للذين
ولا ذكر له في الاية وليس عام العمى الضروري وكذلك صممهم وانما ضرب المثل للكافرين فانهم صم في المعنى اي صم
القلوب عن العلم والايمان ومعناه ان القادر على رفع صممهم الكسبي الذي هم به متصفون بضده ليس الا الله
وهو ما يقول به اهل الحق فلا دخل هنا للقسر والالجاء الا بالتدليس واستروحت المعتزلة الى ذكر هذه الدلسة
لان معنى الكلام في هذه الاية بل ربك هو القادر على هداية قلوبهم الى الايمان وسماع القران قالوا فلو قلنا انه
قادر على ايمانهم الكسبي لكان خالقا لاعمالهم ولو لم يفعل ذلك لكان بخلا قالوا فليس الا انه اراده ولم يقدر عليه
لان العباد خالقون لاعمالهم فضاد متهم الاية فابطلت عليهم باثباتها انه وحده القادر على اسماع قلوبهم
فحرفوا اقتداره الى ايمان اضطراري فحرفوا كتاب الله تعالى الى قصدهم الاعتزالي ولا ذكر لما ذكروه في القران وتعالى
الله عن قولهم وقدرته تعالى شاملة لكل ممكن والا لزم تخصيصها وحدوثها وحدوث القديم محال والبخل انما هو
منع الواجب ولا واجب على الله تعالى فالمنع منه عدل والاعطاء فضل على ما تقدمت دلائله وقوله وكذلك قوله
تعالى ان الله يسمع من يشاء قلنا كذلك نقول والكلام على المعتزلة في هذه الاية كالكلام في الاية المذكورة
قوله تعالى وسوف تسألون قال فيه عنه اي عن القران وشكركم على ان رزقتموه وهو اعتزال لانه جعل القران
رزقا والرزق مخلوق فجعل القران مخلوقا وقد ابطلنا القول بذلك في فصل الكلام وقال العبارة لصح ولما
اجل اوهم باشارته خلق القران القديم اوهم بعدم ذكره وكل ذلك باطل قوله تعالى واسال من ارسلنا

قبلك قال فيه وقيل ان النبي عليه السلام جمع له الانبياء ليلة الاسراء في بيت المقدس فامهم وقيل اسلهم فلم يشك ولم يسال والاعتزال في كلامه من حيث ان المعتزلة ينكرون الاسراء به عليه السلام الى السماء وانما يثبتونه الى بيت المقدس يقظة قالوا والباقي كان مناما متمسكا منهم بحرف قالوا لانه حرف غاية ولم يعلموا انه حرف الاجتياز فلما وصل الى بيت المقدس الذي يحتج به على المشركين لانهم رواه وعنه سالوه فاجابهم وسالوه عن دقائق لا يلتفت اليها المجتاز فرفع اليهم حتى اخبرهم عن كل ما سالوه مع المشاهدة ثم بعد ذلك الى بالبراق وعقدت له رحلة اخرى اعظم من الاولى الى السموات السبع وراى العرش والجنة والنار واخبر الخلق عن عجائب المملكة العظمى الدالة على الملك العظيم الذي جميع ما راه بالنسبة الى قدرته كالجوهر الفرد والذي عليه معظم العلماء ان صلاته بالانبياء والملائكة كانت في السماء على ما ورد في القصة المشهورة قوله تعالى لعلهم يرجعون قال فيه ارادة ان يرجعوا ثم قال فان قلت لو اراد رجوعهم لكان قلت ارادته فعل غيره ليس الا بان يامره ويطلب منه ايجاده وهذا اعتزال وصريح ضلال فاول قوله فعل غيره ولا فعل في الحقيقة الا الله تعالى وهو خالق رجوعهم لو شاء وخالق ما وقع من كفرهم ثم قوله بان يامره ويطلب منه ايجاده فجعله ارادة فعل الغير هو الامر به باطل لان تعلق الارادة يصح بفعل الغير لو صح فعل للغير وليس هو عين الامر على ما حقق في المقدمة من الامر صفة والارادة صفة لصحة تعلق الامر بما لا تتعلق به الارادة وتعلق الارادة بالجمادات التي لا تعلق للامر بها ولا بها اي خطاب التكليف وقوله يطلب منه ايجاده باطل اذ لا موجد الا الله تعالى وانما يطلب تعالى من الخلق الكسب فقط وهو خالقه وكل ما ذكره باطل كما تراه ثم قال فان قال ذلك يعني المامور به على سبيل القسر اوجده الا اي وانما لم يكن قسرا ذا ربين ان يوجد وان لا يوجد يعني المامور ثم قال على حسب الاختيار للمكلف ثم قال وانما لم يكن الرجوع اي في قوله تعالى لعلهم يرجعون قال لان الارادة لم تكن قسرا ولم يختاروه فالقسر قد تكلمنا على ابطاله تعرض الاية له وقوله في المكلف يوجد باطل ببراهين المعقول والمنقول المحققة الذكر في المقدمة ثم رد الامر الى حسب اختيار المكلفين وغفل عن قوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله وعن براهين العقول الدالة على ان الله تعالى هو خالق مشيئة العبد ومراده وقوله انما لم يكن الرجوع لعدم القسر ضلال وانما لم يكن الرجوع على الحقيقة لان الله تعالى خلق ضده من الكفر في قلوبهم ولم يخلق ايمانهم الا بقدرته ووقوعه لو شاءه والتحاكم في ذلك الى البراهين القطعية المحققة الذكر في المقدمة وقوله لعلهم يرجعون متاول بمعنى يقول انبياؤنا واولياؤنا لعلهم يرجعون او هم ممن يقال فيه ذلك او يقول لهم ذلك لو كانوا يعقلون قوله تعالى فلما اسفونا قال فيه منقول من اسف اسفا اذا اشتد غضبه قال ومعناه انهم افرطوا في المعاصي فاستوجبوا ان يعجل لهم العذاب وهو اعتزال ولا بد من حمل الاية عند اهل الحق على التاويل لان اشتداد الغضب على الله تعالى محال لانه تغير والتغير من سمات الحادثات وتاويلها بمعنى اسفوا انبياءنا واولياءنا بكثرة معاصيهم انتقمنا منهم وقول الزمخشري استوجبوا يعني عقلا وعند اهل الحق شرعا على ما تقدم بيانه وبرهانه قوله تعالى فجعلناهم سلفا ذكر فيه الاستحقاق ايضا وقد بينا انه شرعي قوله تعالى وتلك الجنة التي اورثتموها بما كنتم تعملون قال وشبهت في بقائها على اهلها بالميراث والمعتزلة تعتقد وجوب هذا الميراث استحقاقا عقليا وهو باطل وانما هو فضل في الحقيقة وان سماه تعالى ميراثا او ارثها فتفضل ايضا على فضل ما تقدمت دلالته قوله تعالى ام ابرموا امرا فانا مبرمون قال فيه مبرمون كيدا وقد بينا ان هذا الاطلاق لا يجوز منه الا ما ورد في الشرع فقط ولا يغير ولا تصرف فيه اصلا فالذي قاله هنا ممنوع على التحقيق قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين قال فيه وهذا كلام ورد على سبيل الفرض والتمثيل يعني التقدير ثم قال

لغرض

لغرض وقد ابطلنا الغرض على الله تعالى ثم قال وهو المبالغة في نفي الولد ثم قال ونظيره ان يقول العدلي للمجبري ان كان الله خالقا للكفر في القلوب ومعذبا عليه عذابا سرمديا فانا اول من يقول هو شيطان وليس باله ثم قال المعنى هذا الكلام وما وضع له نفي ان يكون الله خالقا للكفر وتنزيهه عن ذلك ولكن على طريق المبالغة وهذا من الزمخشري وشيعته كفر صراح كما تراه وقد قدمنا البراهين القاهرة للمخالفين من المعتزلة الملحدين على انه لا خالق الا رب العالمين وهو القادر بالقدرة القديمة وحده فهو المخترع وحده ولم يكن للمعتزلة استطاعة على اقامة البراهين بل عند العجز تطيش عقولهم حتى ينتهوا عند العجز عن نصرة ضلالهم الى ما سمعته الان من شنيع مقالهم والعياذ بالله من سخطه والتكلان على عفوه ورحمته والانبياء عليهم وجميع الرسل والمؤمنون من اممهم قائلون ان الله تعالى هو خالق كفر الكافرين ومعذبهم على ذلك والقرآن ورد نصه بذلك فمن القائلين بذلك فهو كافر بالاجماع بل انتهى من الكفر الى حد لم ينته اليه احد من العالمين وانما يقال في الاية انها مبالغة في احالة الولد على الله تعالى قوله تعالى حتى يلاقوا يومهم قال فيه دليل على ان يقولونه من باب الجهل والخوض واللعب واعلام لنبيه عليه السلام انهم من المطبوع على قلوبهم وخذلان لهم وتخلية بقوله اعملوا ما شئتم وقد قدمنا الدلائل على ابطال التخلية وانه وان ذكر التخلية تدليس من المعتزلة فلم يبق الا الطبع هو خلق الله للكفر متواليا على قلوبهم الى مماتهم عليه وذلك كله قد تحققت دلالته القطعية في المقدمة قوله تعالى سورة الدخان بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى كل امر حكيم قال فيه اي مفعول على ما تقتضيه الحكمة والحكمة عند المعتزلة وجوب رعاية المصلحة وقد قدمنا ابطال ذلك وقوله مفعول يشير بذلك الى القول بخلق القرآن وقد قدمنا ايضا ابطال القول بذلك فلم يبق الا حمله ورد شيء من ذلك في القرآن بالتاويل للعبارات قوله تعالى امرا من عندنا قال فيه كائنا من لدنا وفيه الاشارة ايضا الى القول بخلق القرآن بقوله كائنا وقد تقدم الكلام في ذلك وكذلك قوله وكما اقتضاه علمنا وتدبيرنا لان التدبير انما يقع في المخلوقات التي لها اول واخر وكلام الله ليس له اخر فيبطل كل لفظ واطلاق يوهم ذلك ولكن يجب الرجوع بذلك كله الى العبارات ولا بد من تعيين ذكرها رفعا للايهام واقرارا للباري سبحانه بصفات الكمال ولم يذكر الارادة حيث قال علمنا وتدبيرنا لان المعتزلة اشد انكارا للارادة القديمة حتى اعتقدوها حادثة لا في محل وهو اعتزال ان يكونوا فيه مرزوا بامن الحق وقد تحقق الرد عليهم في ذلك في المقدمة قوله تعالى امرا من عندنا قال في بعض اوجهه بما يجب ان يفعل وهي اشارة منه ايضا الى القول بخلق القرآن وقد تقدم الرد عليه وكذلك قوله بعد هذا مفعولا له على معنى انزلنا القرآن وكذلك معنى قال مفعول له ثم قال لان من شاننا ارسال الرسل وفيه الاعتزال بقوله من شاننا لان ذلك اشارة الى الصفة وصفة الله تعالى واجبة فيكون ارسال الرسل واجبا وهو عند اهل الحق من الجائزات اذ لا يجب على الله تعالى شيء وانما يقال هنا لان ارادتي تعلقت بارسال الرسل وهي رحمة بهم او تعلقت رحمتي بهم ثم قال وكذلك الاوامر الصادرة من جهته تعالى قال لان الغرض في تكليف العباد تعريضهم للمنافع وقد قدمنا ابطال الاغراض في حق الله تعالى وكل هذه العبارات معترضة مثل قوله الاوامر الصادرة من جهته تعالى وتعالى الله عن صفات الحوادث وقوله ايضا ان الربوبية تقتضي الرحمة ايجاب وليس كما اشار بل يرحم تعالى من يشاء هذه الربوبية على التحقيق ثم ذكر في قراءة زيد بن علي ويعقوب اقتضائها بانه مفعول له وهو معترض ايضا ويحمل على العبارات قوله تعالى ولقد فتنا قبلهم قوم فرعون قال فيه ومعنى الفتنة انه امهلهم ووسع عليهم في الرزق فكان ذلك سببا في ارتكابهم للمعاصي قال وابتلاهم بارسال موسى ليؤمنوا فاختاروا الكفر على الايمان او سلبهم ملكهم واغرقهم وهو اعتزال من اوجه الاول هو ان الفتنة في العرف الشرعي هي الضلالة المخلوقة في القلب قال عبد الله بن الزبير على رؤوس الصحابة

رض عنهم على المنبر اللهم انك انت الهادي وانت الفاتن فجعل الفتنة ضد الهدي وهي خلق الله تعم وفرفها
الزمخشري الى الامهال لتخلص له الدعوي في حق الافعال وهيهات والبراهين قد قضت عليه وعلى شيعته بان لا
خالق الا الله واطلاقه في ارسال موسي ان ابتلاء هو به مستدرك وانما الارسال رحمة ويضل الله من يشاء ويهدي
من يشاء قال تعم انا كنا مرسلين رحمة من ربك وقال فاختاروا الكفر واغفل ذكر القدر في ذلك لانهم عنه مستبدون
لتنفيذ اختيارهم وغفل عن قوله تعم وما تشاؤن الا ان يشاء الله وكذلك تاويله الفتنة بسلب الملك كل هذا
اعتزال والحاد عن التوحيد في الافعال وقد تحقق الرد على هذا كله في المقدمة قوله تعالى ولقد اخترناهم
على علم قال فيه على علم في موضع الحال اي عالمين بمكان الخيرة وبانهم احقاء بان يختاروا فتحريفه العلم الى عالمين
نفي للصفة وهو اعتزال وصرف الى ان الله تعم يعلم بذاته وقوله احقاء قد قدمنا بيان دلائل اثبات الصفات
وانه لا يستحق احد على الله تعم شيء قوله تعالى على العالمين قال فيه على عالمي زمانهم ثم قال وقيل على الناس
جميعا لكثرة الانبياء منهم وهذا القول الاخير غير صحيح وهو تفضيل غير العرب على العرب واهل السنة على ان
العرب افضل لان الله تعم بعث فيهم ومنهم خير الخلق والفضل في الخلق راجع لحكم الله تعم وقد قال تعالى
كنتم خير امة اخرجت للناس قوله تعالى انه هو العزيز الرحيم قال فيه العزيز لا ينصر منه من عصاه الرحيم
لمن اطاعه وهو اعتزال لان فيه الاشارة الى انكار الشفاعة وقطع رجاء الراجي المغفرة من العفو الرحيم مع
الخوف عليهم من العذاب الاليم قال تعم نبئ عبادي اني انا الغفور الرحيم وان عذابي هو العذاب الاليم
قوله تعالى ان شجرة الزقوم طعام الاثيم قال فيه الفاجر الكثير الاثام فاجمل القول هنا وهو اعتزال لانه يوهم
ان العصاة وان كثرت اثامهم من دون الكفر من اهل شجرة الزقوم وليس كذلك لان هذه الاية نزلت في اهل
الكفر وقيل في ابي جهل قال النقاش في تفسيره عني به الكافر يعني الاثيم قوله تعالى ذق انك انت العزيز
الكريم قال فيه على سبيل الهزء والتهكم وقد بينا منع امثال هذه الاطلاقات الا ما ورد منها في الشرع ولو قال
على وجه الاهانة والخزي لصح لانهم كانوا يزعمون في الدنيا انهم موصوفون بالعز والكرم بغير حق فقوبلوا
بنقيض ذلك ونبهوا على بطلانه في حقهم قوله تعالى فضلا من ربك قال فيه عطاء من ربك يعني ان العطاء
شيء فضول وهو تحريف للاية فاثبت الله تعم الفضل لنفسه فناقضته المعتزلة وقد قامت دلائل الشرع
والعقل على ثبوت الفضل لله تعم على خلقه فعدل الزمخشري من لفظ الفضل الى لفظ العطاء لان العطاء يحتمل
وجهين الفضل وما تزعم المعتزلة انه واجب وهو الاجر والكل عند اهل الحق فضل على ما تحققت دلائله في
المقدمة قوله تعالى فانما يسرناه بلسانك قال فيه بلغتك ارادة ان يفهمه قومك فيتذكروا وهو
اعتزال لانه تعالى لو اراد ذلك لوقع ولم يبق منهم الا من يفهم فيؤمن لاستحالة تعذر مراده تعم على ما تقدمت
دلائله وقوله بلغتك راجع للعبارات سورة الجاثية وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى ام حسب الذين اجترحوا
السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات الاية قال فيه ما مقتضاه هولاء على الطاعة في الحياة واولئك
على المعصية وفي الممات هولاء على البشرى واولئك على الياس من رحمة الله وهو اعتزال لانه تكفير بالذنوب
ولا يلزم من الاية الياس من رحمة الله لانه لا ييأس الا القوم الكافرون وقد قدمنا دلائل بطلان التكفير
بالذنوب ويكفي في نفي الاستواء الافتراق بعلو المنزلة والرضى عن الطائعين والخوف عن العاصين.
واضله الله على علم قال فيه وتركه على الهداية واللطف وخذله على علم عالما بان ذلك لا يجري عليه وانه ممن
لا لطف له او مع علمه بوجوه الهداية واحاطته بانواع الالطاف المحصلة والمقربة وهذا كله اعتزال وتحكمات

بدعا

بدعاوى عرية عن دليل وتحريف للاضلال الحقيقي الذي هو خلق الكفر في القلوب وقد قامت الدلائل القطعية
العقلية والشرعية المحققة الذكر في المقدمة على ان كل مخلوق فلا خالق له الا الله تعم فالقلوب وما فيها خلقه تعم
فلما لم تومن المعتزلة بهذه القاعدة ضلوا اضلالا بعيدا كما تراه واخذوا في تحريف الايات وضروب من الضلالات
وقد بينا ان المعتزلة لا يرجعون في اللطف الى حقيقة بل ذكرهم لذلك محض تلبيس فكذلك تقسيمهم لها لان حكم الفرع
حكم اصله وبينا استحالة التخلية بدلائل الوحدانية ولا هداية عندهم سوى الدعوة ثم الذي يقضي عليهم في قولهم علم
ان اللطف لا يجري عليهم ويبطل عليهم العلم بالواجب والجائز والمحال كما قدمنا ذكره وبينا ان كل ممكن او حادث قابل
للصفات فان المعقولية قابل للهداية والضلالة مفتقرة الى المخصص في ذلك ولهما معقولية القبول ومنكر هذا
تسقط مكالمته لانه منكر للضروريات وعلم ايضا ان ارادة الله تعم لها وقع تخصيص كل مخصص لا بارادة ممكن لممكن ولا
لزم التسلسل في افتقار كل ممكن الى مخصص اخر ان قدر ممكنا افتقر الى آخر وتسلسل فلابد من الاقرار بواجب الوجود
تعم وبارادته الواقع بها كل مخصص وعلمه تعم شامل لذلك كله هذا اصل هذه المسئلة وعند اهل الحق العلم بها
ينكشف تلبيس المعتزلة ولا يبقى لهم متمسك الا افتضحوا فيه وسقط من ايديهم وعلم انه تلبيس وتدليس فلم يبق
بعد العلم بهذه القواعد الا القول بان قوله تعم واضله الله على علم اي خلق كفره على علم منه تعم بانه قضى عليه ذلك
وقدره بعدله وعزه وانه لا اعتراض عليه فيه لانه ملكه يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولان قدره تعم ارادته
مشروطة بعلمه ووجه اخر تحتمله الاية وهو ان يكون المعنى على علم من الكافر بصدق محمد صلى الله عليه وسلم كما
يعلمه اليهود قال تعم فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ومن كفار قريش من فعل مثل ذلك حسدا للنبي عليه السلام
قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا قال فيه سميت حجة على سبيل التهكم وقد بينا منع هذه الاطلاقات وانما يقال
هنا على سبيل التنبيه على انه لا حجة لهم كما قال القائل ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ٭ بهن فلول من قراع الكتائب
اي لا عيب فيهم سوى المدح فهو تاكيد في نفي العيب ولازم المدح ولم يعد هذا تهكما فكذلك ما كان حجتهم الا ما
ما ليس بحجة بل عي وعجز فهو تاكيد في نفي الحجة وثبوت العجز والعي من غير ان يعد تهكما فامتنع التهكم في حق
الله تعم لفظا ومعنى لانه تعم العظيم الجليل المنزه عن صفات المخلوقين قوله تعالى فاما الذين امنوا وعملوا
الصالحات فيدخلهم ربهم في رحمته قال فيه في جنته والمعتزلة ابدا يصرفون رحمته تعم الى الافعال وهو اعتزال لانه
انكار للحقيقة في ذلك وهي ارادته تعم القديمة وهم لا يقولون بها المذهب لهم فاسدة تقدم ذكرها وابطالها في
ومعنى يدخلهم في رحمته على الحقيقة يخصصهم بها بكرامته او يكون المستقبل اريد به الماضي وهو في اللسان
اي ادخلهم في رحمته اي خصصهم بها في الازل بكرامته وعلى المجاز يدخلهم في جنته والحمل على الحقيقة اولى من
المجاز ودخول الجنة من متعلقات رحمته قوله تعالى فلله الحمد قال فيه فان مثل هذه الربوبية العامة
توجب الحمد والثناء على كل مربوب وفيه نكتة اعتزالية وهو الايجاب قبل ورود الخبر الشرعي والامر والنهي
الرباني وقد قدمنا بيان الدلائل على ان التكليف من الجائزات فلابد في العلم لحصوله وترتب الثواب او العقاب
من الخبر الشرعي وهو ما يقول له اهل الحق كما بيناه سورة الاحقاف وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى ما خلقنا السموات
والارض وما بينهما الا بالحق قال فيه الا خلقا ملتبسا بالحكمة والغرض الصحيح وهو اعتزال وقد بينا استحالة
الاغراض على الله تعم والحكمة تقصد المعتزلة بذكرها وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلنا ذلك ايضا فلم يبق الا ما
قاله اهل الحق بالحق اي بقوله تعم كن وهو قول حق بكلامه القديم الذي ليس بصوت ولا حرف او بالحق اي
خلقهما وحده وبها حق رد على من يقول بقدمهما او قلنا ملتبسا اي شهادة لي بالوحدانية في الالهية وصفات

الكمال والجلال والصدق في المقال من الاخبار عن جزاء الاعمال وتحقيق ذلك بلا ريب قوله تعالى من لا
يستجيب له الى يوم القيمة قال فيه طريقة طريق التهكم لها يعني الاصنام قال ونحوه ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم
وقد بينا منع هذا الاطلاق في حق الله ورسوله وكتابه وانما يقال هنا لاقامة البرهان عليهم في عدم صفات
الربوبية واجابة الدعوة ونائلة المطلوبات ورؤية العبادات والتقربات والقدرة على المجازات هكذا المعنى
متى ورد ذكر ما ادعاه الكفار من دون الله تعالى من صنم او غير ذلك قوله تعالى ام يقولون افتراه قال فيه
وذلك ان محمدا عليه السلام كان لا يقدر عليه حتى يقوله ويفتريه على الله قال ولو قدر عليه دون امة
العرب لكانت قدرته عليه معجزة لخرقها العادة واذا كانت معجزة كانت تصديقا من الله له قال والحكيم لا يصدق
الكاذب فلا يكون مفتريا وفيه الاشارة الى الاعتزال من حيث قال والحكيم لا يصدق الكاذب والحكمة وجوب
رعاية المصلحة عندهم وقد بينا ابطال وجوب ذلك وصح وقوع صنعه فيلزم انه يصح وقوع تصديقه تعالى
للكاذب وهو مع ما قدمناه من استحالة الكذب على الله تعالى وان تصديق الكاذب كذب فيلزم العلم باستحالة
ذلك والمعتزلة تقدرها من المحكمات واغفل ايضا ان يبين ان تقدير اتيان الرسول عليه السلام به من قبل نفسه
تقدير بل ادار المسئلة الى وجه ان تصير معجزة ولم يبين ما قلناه من استحالتها وانه تقدير اذ يصح اتيان الخلق
بمثله البتة بما تحقق بيانه في المقدمة من انه خارج عن مقدورات البشر اعني العبارات المحكية عن الكلام القديم لما تضمنه
من اوجه الاعجاز قوله تعالى وبشرى قال فيه في محل النصب معطوف على لتنذر لانه مفعول له فيتحرز فان
فيه ايهام القول بخلق القران وان اعربه سوى كذلك فمقصوده العبارة ولابد من ذكر ذلك رفعا للايهام وقد
قدمنا دلائل ابطال القول بخلق القران قوله تعالى واصلح لي في ذريتي قال فيه معناه ان يجعل ذريته
موقعا للصلاح ومظنة له ولم يقل اصلح لي بخلق الصلاح فيهم بعد ربك او كلاما هذا معناه وهو معنى
واصلح لي عند اهل الحق لما قام من الدلائل على انه تعالى خالق كل مخلوق قوله تعالى وليوفيهم قال فيه وليوفيهم
اعمالهم ولا يظلمون حقوقهم فجعل للخلق حقا على الله تعالى وجعل ان لم يثبهم ظلما وهو اعتزال ولا واجب على الله تعالى لي
والثواب منه فلو لم يثبهم بل يعدمهم في الدنيا بحق ملكه عليهم فقط لصح ذلك وقد تقدمت دلائل هذا كله
قوله تعالى بل هو ما استعجلتم به قال فيه فقال لهم لا علم عندي بالوقت الذي يكون فيه تعذيبكم حكمة وهو اعتزال
ولا اتى للوقت وانما مرجع الامر الى مشيئة الله تعالى على ما تقدمت دلائله قوله تعالى تدمر كل شيء بامر ربها
اجمل فيه الكلام ولم يبين حقيقة التوحيد في ذلك وانما المعنى بخلق الله تعالى التدمير عندها بقدرته وبقوله
كن لما كان من ذلك بكلامه القديم الذي العبارة عنه كن قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قال فيه فان قلت
لم بعض قال قلت لان من الذنوب ما لا يغفر بالايمان كذنوب المظالم ونحوها ونحوه قوله تعالى ان اعبدوا الله
واتقوه واطيعون الاية فاجماله للكلام هنا غير صواب لان الامة اجمعت على ايمان الكافر يجب ما قبله من
جميع الاثام وفي توبة العاصي هل تجب ما قبلها خلاف والتحقيق انها ليست كذلك بل على الظن كما قدمناه
وتبقى مظالم العباد فاما رضي اصحابها والا العقاب فاجماله هذا خطاء وايهام لخرق الاجماع وانما يقال هنا
شرع من قبلنا لم يكن في هذه المسئلة كشرعنا فكان الاول الايمان لا يجب كل الاثام بمقتضى ظاهر هذه الاية
فلعل مظالم العباد لم تكن تغفر لمن امن منهم هكذا تفصل هذه المسئلة ويبقى الاجماع في امتنا جاريا على ما
انعقد عليه ثم قال فان قلت هل للجن ثواب كما للانس قال قلت اختلف فيه فقيل لهم لا ثواب الا النجاة
من النار لقوله ويجركم من عذاب اليم واليه كان يذهب ابو حنيفة رحمه الله ثم قال والصحيح انهم في حكم
بني ادم لانهم مكلفون مثلهم وفيه الاعتزال من حيث استدل بالتكليف على وجوب الثواب عقلا كما قاله

في بني

في بني ادم ولا يجب عند اهل الحق ذلك بل له تعبد عباده بملكه لهم فان جعل ثوابا فتفضل منه في ورد الخبر
الشرعي بثبوت ذلك من غير وجوب عقلي وانما يستدل على ثواب الجن بقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
اي بخسا للعمل بل يناله ثوابه ولا رهقا ولا عذابا بالا ان اجرم قوله تعالى اليس هذا بالحق قال فيه والمعنى
التهكم بهم وقد بينا منع هذا الاطلاق ويكون عوضه ان يقال بمعنى الاهانة والتوبيخ قوله تعالى فاصبر كما
صبر اولوا العزم من الرسل قال في اخر ذكره لمن صبر من الرسل وقال في ادم عليه السلام ولم نجد له عزما وفي
يونس ولا تكن كصاحب الحوت وهو اعتزال لان من مذهب اهل السنة اذا ذكر فضل من فضل من الرسل لم
يتعرض للغير بالتنقيص وذلك كما قال تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ولم يقل ونقصنا الاخرين
فاخراجه هذين الرسولين الكريمين عن من ذكر فضلهم وتعرضه لادم ويونس خروج عن التوفيق على ان الله تعالى
قد بين عذر نبيه ادم عليه السلام بقوله فنسي وقيل في قوله تعالى ولم نجد له عزما اي عزما على المخالفة ولله تعالى ان
يصف عبده بما يشاء ويطالبه وليس لنا نحن ذلك اذ ليس حكم الرب كحكم العبد وقد اثنى تعالى على يونس فقال فيه
انه ممن فضل على العالمين وقال فيه فاجتباه ربه فجعله من الصالحين وتشريف نبينا عليه السلام لا يلزم منه تنقيص
غيره فيلزم ان تقف في ذلك كله حيث وقفنا الشرع ونتلوه بعين ما ورد من غير تبديل ولا تغيير سورة القتال
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى كفر عنهم سيئاتهم قال فيه عنها بالتوبة فاجمل القول فيمن امن ومن تاب من ذنبه فاما من امن فكفر عنه
بذلك شرعا جميع ما قدم كما تقدم واما من تاب فعلى الظن ويجوز الغفران قبل التوبة لمن شاء الله تعالى كما اخبرت عنه
الاية واجال الزمخشري الى منع الغفران بدون التوبة لعصاة الملة لانه علق التكفير بالرجوع بالتوبة مطلقا وهو اعتزال
وقد ابطلناه قوله تعالى ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل قال فيه ذلك الامر وهو اضلال اعمال احد
الفريقين وتكفير سيئات الثاني كائن بسبب اتباع هؤلاء الباطل وهؤلاء الحق واشار فيه الى الاعتزال بانه جعل
اتباعهم من انفسهم لانه وقف في السببية على ذلك ولم ينبه على ان ذلك العقاب باكسابهم وتلك الاكساب بخلق
خالقهم لان المعتزلة لا تعتقد ذلك ولابد من الاقرار به لما قام من الدلائل عليه فقيل ضلالا لهم الذي عوقبوا عليه
وايمان الاخرين الذين كفر الله به سيئاتهم واصلح بالهم اضلال الله لها وذلك وهداه لهؤلاء وذلك هو الاصل
لما قدمناه من معرفة الممكنات قوله تعالى ولكن ليبلو بعضكم ببعض قال فيه في المؤمنين حتى يستوجبوا الثواب
وان تعاجل الكافرين ببعض ما وجب لهم من العذاب وهو الوجوب عند المعتزلة عقلي لان افعال العباد من
ذواتهم بخلقهم تعالى الله عن قولهم وعند اهل الحق شرعي لانه خالق اعمالهم على ما تقدمت دلائله قوله تعالى
زادهم هدى قال فيه بالتوفيق واتاهم تقواهم قال فيه اعانهم عليها واتاهم جزاءها وهو يحيد في هذا كله عن التوحيد
ولا يتجه المعتزلة في التوفيق الى حقيقة كما قدمناه وانما يذكرونه تلبيسا للدين بل زادهم تعالى هذا بمولات
خلق العلوم والايمان في قلوبهم وخلق التقوى فيهم ثم جازاهم على ذلك من فضله كما بيناه ودلائله
قوله تعالى فاذا انزلت محكمة قال فيه وقيل هي المحدثة وهي اشارة منه الى خلق القران وقد ابطلناه وان
نقل شيء من ذلك عن بعض السلف فمرادهم العبارة دون كلام الله تعالى القديم بخلاف ما تعتقده المعتزلة
وتشير اليه قوله تعالى اولئك الذين لعنهم الله الاية وعند اهل الحق انه تعالى اصمهم بما خلق فيهم من ضد
الايمان والانقياد الى الاسلام وقال الزمخشري منعهم ألطافه وخذلهم حتى لا يقول وخلق اعمالهم لاجل
اعتزاله وقد ابطلناه عليه قوله تعالى ام على قلوب اقفالها قال فيه بمعنى بل التسجيل عليهم بان قلوبهم
مقفلة لا يتوصل اليها ذكر وهي كذلك عند المعتزلة لذواتها ووهمها لا تصلح لغير ذلك لا بتقدير خالقها وخلقه

لما فيها وقد ابطلنا عليهم ذلك بالعلم بالممكنات وان هذا هامن الجايزات فتوقف كونها كذلك على ارادة
مخصصها بالخلق فيها من ذلك على ما تقدمت دلائله قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم قال فيه اي لا تحبطوا
الطاعات بالكبائر قال كقوله لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي الى قوله ولا تحبطوا اعمالكم والاحباط عند
اهل الحق انما هو بالكفر فقط او بنقص الثواب الكامل فقد يعبر عن ذلك بلفظ الاحباط لنقص الكمال اما ان
يبطل سيئة غير الكفر عملا او ثوابا فلم يثبت في الشريعة اصلا بل ثبت ضده على ما تحققت دلائل هذا كله في
المقدمة ما ذكره عن ابي العالية لا يلتفت فيه الى نقل المعتزلة ولو صح وجب حمله على نقص الكمال فقط لا ابطال
الاصل في ذلك العمل جمعا بين الادلة وهو واجب مهما امكن والا كنا مبطلين لدليل شرعي من غير موجب وهو
باطل بالاجماع على ما تقرر في اصول وعلى ذلك يجب حمل ما رواه عن حذيفة وابن عمر وفي اخر كلام ابن عمر
دليل لاهل السنة في قوله حتى نزلت ان الله لا يغفر ان يشرك به الاية فكففنا عن القول في ذلك يعني القول
في الاحباط قال ابن عمر فكنا نخاف على من اصاب الكبائر ولم نقل نقطع عليه وهذا هو عين قول اهل الحق وما ذكره
الزمخشري ايضا عن قتادة رحم الله عبدا لم يحبط عمله الصالح بعمله السيء وما ذكر في الحجب وانه ياكل الحسنات
كما تاكل النار الحطب ان صح النقل ايضا وهذه المسئلة من قواعد العقائد فلا يقبل فيها الا النقل القطعي المتواتر
وكذلك قولهم لا تبطلوها اي لا تبطلوها بمعصية اي لا تبطلوا كما لها على ما قدمناه جمعا بين الدلائل ان صح نقل ذلك
وعليه يحمل ما روي في ذلك ايضا عن ابن عباس بالشك والنفاق فلا يحتاج الى تاويل لان الكفر محبط للاعمال اجماعا
وهو معنى هذه الاية لان رفع الصوت على النبي عليه السلام تهاونا بحقه وهو كفر وقد قدمنا الكلام على قوله
تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى في موضعه ومن ادلة اهل الحق في هذا الباب قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره على ما تقدم ذكره

سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى وينصرك الله نصرا عزيزا قال ليجمع لك بين عز
الدارين واغراض العاجل والاجل وقد قدمنا بيان استحالة الاغراض على الله تعالى فان قال اعنيت اغراض
النبي عليه السلام قيل له فلفظك موهم للممتنع فامتنع قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما
تاخر قال فيه يريد جميع ما فرط منك قال وعن مقاتل ما تقدم في الجاهلية وما بعدها قال وقيل ما تقدم
من حديث مارية وما تاخر من امراة زيد وهذا كله لا يلتفت اليه وقد قدمنا بيان عصمته عليه السلام
اجماعا وتحقيقا وذلك مناقض لهذا كله ومبطل له ولا يصح عن مقاتل ما نقلت المعتزلة عنه لحرمته ولو
صح فلا يعول على مقاتل في قواعد العقائد على ما ذكره القاضي ره في الاية لا الهداية لانه لم يكن من اهل هذا
الشان وعصمة الانبياء عليهم السلام من قواعد العقائد ووقوعه عنه عليه السلام في الجاهلية وليس الرسول
عليه السلام ممن يعد في الجاهلية ولا يقع في هذا من لديه تحقق في العلوم واهل الجاهلية هم الكفار حتى
ان فسقا وامثاله ليسوا من الجاهلية فاحرى واولى من فضله الله على العالمين واهله لان ينال من بركاته
جميع الاولين والاخرين وقوله وما بعدها موهم لما وجبت العصمة منه فكان ممتنعا بالعصمة معنى واطلاقا
واما حديث مارية وزيد فقد تقدم الكلام على ذلك في مواضعه بما يطابق العصمة ويوافق ما عليه
محققو الامة وقد قيل في معنى هذه الاية المراد بها امته اي به يغفر ما تقدم لهم باتباعه وما تاخر
بشفاعته وبه اخراج من يدخل منهم النار وقيل ما كان عن سهو كما قدمنا ذكره في ادم وداود عليهما
السلام قوله تعالى ولله جنود السموات والارض ذكر فيه الحكمة ومراده وجوب المصلحة وذكر فيه ان
المومنين يستحقون الثواب وقصده عقلا وقد قدمنا ابطال الكلمتين عليه ومعناهما قوله تعالى

ولله ملك

ولله ملك السموات والارض قال فيه يدبره تدبير حكيم فيغفر ويعذب بمشيئته قال ومشيئته تابعة لحكمته
وحكمته المغفرة للتائبين وتعذيب المصر وفيه الاعتزال من حيث ان الحكمة عند المعتزلة وجوب رعاية المصلحة
وجعل مشيئة الله تعالى تابعة لذلك وقد ابطلنا وجوب ذلك واثبتنا الحكمة له تعالى بدون ذلك وهي علمه واحكام
ارادته على ما تقدم تقريره وقصر المغفرة على التائب فقط تكفيرا بالذنوب وتنفيذ الوعيد في غير الكافي وقد
ابطل عليهم هذه القواعد كلها قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء على ما تقدم بيانه قوله تعالى وكان
الله غفورا رحيما قال فيه رحمته سابقة لغضبه حيث يكفر السيئات باجتناب الكبائر ويغفر الكبائر بالتوبة وقد
بينا ان هذا التكفير موجبه غير مقطوع والا كانت الصغائر مباحة وليس كذلك اجماعا وبينا صحة غفران
الكبائر للمصرين فبطل اعتزاله قوله تعالى ويهديكم صراطا مستقيما هذا عند اهل الحق معناه يخلق هداياتكم
وهي الحقيقة برهانا واطلاقا وحرفه الزمخشري الى قوله فيه يزيدكم بصيرة ويقينا فجعل من فعل الله الزيادة دون
الاصل لانه عنده من خلق العباد تعالى الله عن الشرك وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته المعتزلة جميع ذلك
قوله تعالى ليدخل الله في رحمته من يشاء قال فيه اي في توفيقه لزيادة الخير والطاعة مومنيهم او ليدخل
في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم وهو اعتزال لانه جعل لله تعالى الزيادة دون اصل العمل واصل الاسلام وزال عنه
فيه وكل ذلك خلقه تعالى بما تقدمت دلائله قوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق قال فيه تعالى
الله عن الكذب هذا صحيح ثم قال وعن كل قبيح يعني عن خلق المعاصي وهو شرك بل الله خالق كل شيء وهو الواحد
القهار وقد تحققت دلائل هذا كله في المقدمة قوله تعالى بالحق قال فيه ملتبسا بالغرض الصحيح
والحكمة البالغة وقد ابطلنا الاغراض على الله تعالى وقد ابطلنا القول بوجوب رعاية المصالح للخلق وهي الحكمة
عند المعتزلة قوله تعالى فعلم ما لم تعلموا قال فيه من الحكمة والصواب في تاخير فتح مكة الى العام
القابل والحكمة عند المعتزلة رعاية المصلحة كما قدمناه والرد عليهم بوجوب ذلك وقد بينا ان حكمة
الله تعالى علمه وارادته الحكمة للمحكمات على ما اراده حتى لا يخرج شيء منها عن ذلك

سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى ان الله سميع عليم قال فيه سميع لما تقولون عليم بما تعملون وحق مثله ان يتقى ويراقب
واشارته فيه الى الاعتزال لان التقوى والمراقبة لا يجبان عقلا ولا يجبان شرعا بعد ورود الاوامر والنواهي
على ما قدمناه دلائله خلافا للمعتزلة حيث اوجبوا ذلك بالعقول قبل ورود الشرائع على ما اشار اليه الزمخشري
هنا ولو قال حق لمثله اذا امر بشيء ان يتقى ويراقب لكان حقا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم
فوق صوت النبي الاية قال فيه فيرجع المعنى الى ان الرفع والجهر كلاهما منصوص اداؤه الى حبوط العمل ومن مذهب
المعتزلة القول باحباط الاعمال وقد تحقق الرد عليهم في ذلك في المقدمة وفي الكلام على التي تقدم ذكره فيها واما
هذه الاية فانما ذكر فيها الاحباط لان رفع الصوت على النبي عليه السلام وعده كبعض الناس تهاونا به عليه
السلام وهو كفر بالاجماع والاحباط بالكفر ثابت بالاجماع فلا دليل للمعتزلة في هذه الاية على اعتزالهم في الاحباط
بغير الكفر من الاثام وقد قال الحسن في هذه الاية نزلت فيمن كان يرفع صوته من المنافقين فوق صوت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيحمله فحمله والخطاب للمومنين على ان ينتهي المومنين وليندرج المنافقون تحت
النهي ليكون الامر اغلظ عليهم واشق هذا احسن ما قيل هنا وما الحقه الزمخشري بعد ذلك من قوله اعاذنا
الله من حبط الاعمال وخيبة الامال يشير الى تصحيح اعتزاله وليس له في مجرد دعائه دليل على صحة اعتزاله
وعلى القول بان المعتزلة كفار دعاؤه هنا غير مستجاب ان كان مات على اعتزاله ثم ادعى ان هذه الاية دلت

على امرين احدهما انه فيما يرتكب من يومن من الاثام بما يحبط عمله وهذا باطل بما قدمناه من انه لا يرفع صوته
ويجهر للنبي عليه السلام بالقول كجهره لسائر الناس ان لا يتهاونوا بالنبوة كان فاين الايمان فاخطا فيما توهم قال
والثاني ان في اثامه مالا يدري انه محبط ولعله عند الله كذلك وهذا ايضا كلام غير صحيح بل قد بين الله تعم ان
من يعمل مثقال ذرة خيرا يره فلا يبطل هذا توهم اعتزالي وتقدير مخالف للشريعة شيطاني بل الوهم مطرح والدليل
الشرعي والعقلي يتبع فيبطل الاعتزال وكل ماذكره الزمخشري هنا مجرد دعاو بغير هدي قوله تعالى والله غفور
رحيم قال فيه فلن يضيق غفرانه ورحمته عن هولاء ان تابوا وعند اهل الحق لن تضيق ايضا عن من لم يتب ان شا
تعم ان يغفر لهم بنص القران على ذلك قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم نسب فيه الى بعض الصحابة
رضي الله عنهم الهنات في الايقاع ببني المصطلق وهو على وهم في ذلك والصحابة رضي عنهم عدول بشهادة
الله تعم بتعديلهم فهم عدول كلهم لاجل ذلك وكانوا مجتهدين فهم في المسئلة المذكورة قد اجتهد وا فوداهم
اجتهادهم الى ما كان منهم والمجتهد له اجر على قول واجران على القول الاخر قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم
الايمان الاية قال فيه ومعنى تحبيب الله وتكريهه اللطف والامداد بالتوفيق قال وسبيله الكناية كما سبق
قال وكل ذي لب وراجع الى بصيرة وذهن لا يخفى عليه ان الرجل لا يمدح بغير فعله قال وحمل الاية على ظاهرها
يودي الى ان يثني عليهم بفعل الله قال وقد نفى الله تعم هذا عن الذين انزل فيهم ويحبون ان يحمدوا بما لم
يفعلوا قال فان قلت ان العرب تمدح بالجمال الوجه وذلك فعل الله قال قلت الذي سوغ ذلك انهم راوا وسامة
المنظر في الغالب تسفر عن مخبر رضي ثم قال على ان محققة النقاد وعلماء المعاني من دفع صحة ذلك وخطاء
المادح به وقصر المدح على النعت بامهات الخير وهي الفصاحة والشجاعة والعدل والعفة وجعل المدح بالجمال غلطا مخالفا
للمعقول وهذا كله اعتزال وصرفه حبب اليكم الايمان عن خلقه وخلق حبه في قلوبكم صرف له عن الحقيقة الى المجاز
والكناية عن خلاف الظاهر تاويل لغير ضرورة فهو تحريف لكتاب الله تعم والحاد في الدين وقد علم ان الله
تعم هو خالق كل مخلوق بالدلائل القاطعة المحققة الذكر في المقدمة وقوله فيه مدح الانسان بما لم يفعل قلنا
فعل الاكتساب بالمكتسب فعله دون خلق وقد مدح الله تعم به فقال بما كنتم تكسبون وبما كنتم تعملون وانبت
الشرع والعقل انفراده تعم بالخلق على ما تحققت براهينه في المقدمة فصح المدح بالكسب فقط وليس احد
ممن يمدح بجمال الوجه يستشعر وجود الفعل من ذلك الشخص فكانت تلك الاشارة من الزمخشري مغالطة وقوله
انكره محققو النقاد باطل بل كل ناقد بصير يمدح بذلك حتى ما اكثر الشعراء شعرهم الا في المدح بذلك فهذه
مغالطة اخرى من الزمخشري ومعنى في المدح بالكسب مع انه خلق الله زيادة على جمال الوجه انه كسب وسمي
عملا له على ذلك الوجه ويقع به المدح لانه قصده وتعلقت به ارادته وقدرته فصح مدحه ولا يبقى للزمخشري
شيء من هذه المغالطات والتوحيد قد ظهرت اياته ونصرت والحمد لله رب اياته قوله تعالى وكره اليكم الكفر
الاية قال فيه والكفر تغطية نعم الله بالجحود والفسوق الخروج عن قصد الايمان ومحجته بركوب الكبائر والعصيان
ترك الانقياد والمضي لما امر به الشارع وفيه الاعتزال من حيث ضمن كلامه هنا التكفير بالذنوب وافسد
الحد ودل ان حد الكفر شرعا تكذيب الله تعم فمن كذب الله سبحانه فهو كافر وهو حد مطرد منعكس وعدل
عن هذا الى تغطية النعم والعاصي قد فعل ذلك بمخالفته حيث لم يشكر بالعمل الصالح قال تعم اعملوا ال داود
شكرا فكفر بالذنب وهو باطل بما تقدم بيانه ثم جعل الفسوق خروجا عن قصد الايمان اي على طريقته وهو
ايضا تكفير للفاسق وقد ابطلناه ثم اجمل في المعصية ايضا القول اشارة الى مذهبه لانه لا يجعل فيه المومن من العاصي
والكافر وبين كل ذلك خطا بين قوله تعالى فضلا من الله ونعمة عند اهل الحق ان فضلا مفعول له والفعل

والفعل

والمفعول له يشترط ان يكون فاعلهما واحدا والفضل فعل الله تعم حقيقة واجماعا وتحقيقا فالتحبيب وما بعده فعله
تعم في قلوب عباده المخلصين فهو تعم خالق اعمال العباد ويبطل الاعتزال هذا ماقام على ذلك من قواطع البرهان
معقولا ومنقولا فلما راى الزمخشري ابطال هذه الاية لمذهبه ومذهب شيعته المعتزلة اخذ في تحريفها مخالفا
في ذلك للمعقول والمنقول فقال ما مقتضاه انه لما كان قد اضاف اولا التحبيب الى الله تعم بالمجاز الذي يدلس
الدين بارتكابه وصرف الايات عن حقايقها اليه تحكما وتحريفا لكتاب الله تعم والحادا في الدين وذلك المجاز هو
التوفيق واللطف والمعتزلة لا ترجع في هذين الاسمين الى حقيقة كما قدمنا بيانه بل الى مجرد تلبيس للدين على
المسلمين فيقولون في التوفيق هو الدعوة فيلزمهم ان يكون تعم قد وفق الكافرين وهو خرق لاجماع المسلمين
ويقولون في اللطف خلق شيء يقارن خلق المومن لايمان نفسه ويلزمهم ان يكون الكفر المقارن لذلك وكذلك
جهل كل جاهل قارن ايمان ذلك المومن توفيقا له ولا يقوله عاقل فلما كان قد رد التحبيب الى هذا التلبيس
ودلس بذكر المجاز والرشد هو ذلك التحبيب وكان الرشد هو فضله تعم فالتحبيب فضله فصحت اضافة التحبيب
مع الفضل الى الله تعم وانهما من فعله يعني على وجه المجاز الذي قدم ذكره فلزمه على ذلك ان يكون الفضل مضافا
الى الله تعم على جهة المجاز دون الحقيقة ولا يقوله مسلم فبطل الاعتزال وثبت ما قاله اهل السنة والاسلام
قوله تعالى والله عليم حكيم قال فيه حكيم حين تفضل بالتوفيق على افاضلهم وهو اعتزال وضرب من الخبال
لان افاضلهم اذا كانوا عنده افاضل من ذواتهم وبفعلهم في انفسهم على ما يقتضي اعتزاله فما فائدة تفضله
عليهم وباي شيء تفضل ويودي قوله وقول شيعته المعتزلة الى بطلان تفضل الله على خلقه فلم يبق ذكرهم للفضل
الا تلبيسا قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم قال فيه فيودي ذلك وان اوجده واحد الى تكذيب الساخر فقوله
اوجده اعتزال ولا موجد الا الله تعم على ما تقدمت دلايله قوله تعالى ولا نساء من نساء ذكر فيه
ماترك ذكره مندوب اليه مرغب فيه لانه تركه هو من فقه القران حيث اجمل الله تعم النهي فيجب ستره من ستره
الله وقد لا يصح النقل في ذلك بل تنقيص الصحابة حرام واذا انزله الله تعم ولم يبينها فمن انزله يجب التادب
بادب القران وللعزيز تعم ان يطالب عباده بما يشاء ويسمهم بما يشاء وليس لنا نحن ذلك كما تقدم بيانه
قوله تعالى بيس الاسم الفسوق بعد الايمان ذكر فيه ثلاثة اوجه قال في الثالث ان يجعل من فسق غير مومن
قال كما يقول المتحول عن التجارة الى الفلاحة بيست الحرفة الفلاحة بعد التجارة وهذا الوجه الثالث اعتزال
لانه تكفير بالذنوب وقد حققنا ابطاله في المقدمة فلم يبق الا ما قيل انه استقباح الجمع بين الايمان والفسق
شرعا وفيه دليل اهل الحق في صحة الجمع وقيل نهوا ان يقول الرجل اسلم بعد اليهودية او النصرانية يا يهودي
يا نصراني قوله تعالى ان بعض الظن اثم قال فيه الاثم الذنب الذي يستحق به صاحبه العقاب وهذا الاستحقاق
عقلي عند المعتزلة وليحترز من اطلاقه لو شرعي عند اهل الحق على ما تقدم دليله ثم ذكر في اخر هذا الكلام
الاحباط وقد ابطلناه قوله لهم في ذلك قوله تعالى فكرهتموه قال فيه ولانه ما من ذنب يقترفه المقترف
الا كان معفوا عنه بالتوبة والتحقيق غير هذا القول وهو القطع في الكافر والرجاء في العاصي على ما تقدم دليله
ثم قال ان القسيم القيم يقبل الله توبتكم فقطع والتحقيق الرجاء كما تقدم ولا مفهوم لهذا الكلام لوجهين الاول
لان المعتزلة لا تقول بمفهوم المخالفة الثاني لما قام من الدليل على صحة قبول توبة العصاة من نقض توبته
مع قبول الاولى وهو مطلوب بثانيه وثالثه ومجدد التوبة احسن حالا من مداوم الاصرار لانه اخف اثما
قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل قال فيه والمعنى ان الحكمة التي من اجلها رتبكم وتقصد المعتزلة
بذكر الحكمة وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه قوله تعالى وان تطيعوا الله ورسوله قال فيه ان

فعلوا ذلك قبل الله توبتهم اجمل فيه القول وفيه تفصيل وهو قبول التوبة من الكفر والغفران فان جنى بعد ذلك جناية وتاب فقبولها على الرجاء كما تقدم بيانه قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم قال فيه لا ينقصكم ولا يظلمكم وهو اعتزال ولو لم يثبهم لما كان ظالما لان الظلم هو التصرف في ملك الغير بغير اذنه وممنوع على الله تعالى اذ لا مالك غيره قوله تعالى بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان قال فيه ان امدكم بتوفيقه ولم يقل خلق ايمانكم وهو الحق ولم يقله لاجل اعتزاله قوله تعالى ان الله يعلم غيب السموات والارض قال فيه انه تعالى يعلم كل مستتر في العالم ويبصر كل عمل بعلونه فقوله مستتر يخرج الاعراض لانه لا تستتر الا المتحيزات فكان كلامه مستدركا وانما يقال يعلم كل معلوم ثم قال وذلك انه حالة مع كل معلوم واحدة وهو اعتزال لان مذهب المعتزلة ان الله تعالى يعلم بذاته بلا علم ولذلك قالوا الصفة النفسية له تعالى ولذلك قالوا هو هنا حالة مع كل معلوم اي حالة ذاته ولم يذكر العلم وقد قدمنا ابطال هذا القول بالدلائل القاطعة في المقدمة واثبتنا الصفات والحمد لله

سورة ق بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ق والقران المجيد قال فيه المجيد ذو المجد والشرف على غيره من الكتب فاطلق الغير وكلام الله تعالى لا تغاير فيه لانه واحد وانما التغاير في العبارات فاجمال القول هنا اعتزال من القول بخلق القران ثم قال عن القران وهو بسبب من الله المجيد فجاز اتصافه بصفته وهذا كلام موهم ولا يتصف شيء بصفة الله تعالى لان كلامه صفته والصفة لا تتصف فلما اوهم كلامه هذا امتنع وانما يقال هنا فجاز ان يسمى مجيدا فان قال هو الذي عنيت قيل له فاصلح لفظك الموهم وقد اجمعت الامة على منع كل اطلاق موهم ما يمتنع على الله تعالى وعلى صفاته وذاته قوله تعالى بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم قال فيه رد انكارهم لتعجبهم بما انذرهم به الى قوله مع شهادة العقل بانه لا بد من الجزاء وهو اعتزال وليس ذلك مما يعلم بالعقل لانه من الجائزات غاب عن الحس والضرورة فلا طريق له الا الخبر من الله تعالى وهي النبوة على ما تقدم بيانه قوله تعالى قد علمنا ما تنقص الارض منهم قال فيه رد لاستبعادهم الرجع ثم قال لان من لطف علمه حتى تغلغل الى ما تنقص الارض من اجساد الموتى كان قادرا على رجعهم احياء فقوله في علم الله تغلغل اطلاق لم يرد به توقيف لكن المعتزلة تجري القياس في اسمائه تعالى واوصافه وما يطلق في جهته من صفاته وجمهور اهل الحق يوقفون ذلك على الاذن الشرعي كما تقدم بيانه ثم قوله على رجعهم احياء يوهم ان الحياة تعاد الى الموتى فقط ولا تنعدم جواهرهم وهو الذي يختاره لمذهب لهم فاسد وهو منعهم عدم بعض جواهر العالم وابقاء بعضها وقد تقدم الرد عليهم في ذلك وعند اهل الحق يجوز عدم بعضها وابقاء الله تعالى البعض بامداده بالاعراض ويجوز اعدام الكل منها على ما تقدم بيانه قوله تعالى والارض مددناها قال فيه دحوناها وافعل المستدل لا بالاية على انبساط الارض وهو مذهب المعتزلة واهل الحق ولا موجب للتاويل فتاويلها تحريف قوله تعالى فحق وعيد قال فيه فوجب وهذا الوجوب عند المعتزلة عقلي وعند اهل الحق شرعي على ما تقدمت دلائله قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد قال فيه مجاز والمراد قرب علمه منه وانه متعلق بمعلومه الى ان قال كما يقال الله في كل مكان وقد جل عن الامكنة فتسويغه ان يقال الله في كل مكان ويتاول تسويغ للباطل فكان باطلا ولا يقول الله في كل مكان الا جاهل واجمع علماء الاسلام على انه لا يجوز من هذه القبيل الا المتشابهات الواردة في الشرع فقط على ما تقدم دليله قوله تعالى اذ يتلقى المتلقيان قال فيه والمعنى انه لطيف يتوصل علمه الى خطرات الانفس وما لا شيء اخفى منه فاستعمل لفظ شيء في موضع معلوم وهو اعتزال وشيء عند اهل الحق لا يطلق الا على الموجود فقط على ما تقدم بيانه قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد قال فيه وانما ذلك لحكمة اقتضت ذلك يعني

بعث

بعث الحفظة على العباد ويعني بعث الحفظة على العباد ويعني بالحكمة وجوب المصلحة وهو اعتزال وقد ابطلنا ذلك وبينا ان حكمته تعالى احكام ارادته مع تعلق علمه قوله تعالى وجاءت سكرة الموت بالحق قال فيه وجاءت ملتبسة بالحق اي بحقيقة الامر وبالحكمة والغرض الصحيح قال كقوله خلق السموات والارض بالحق والحكمة المصلحة المعتزلة وقد ابطلنا وجوبها وابطلنا الغرض في حق الله تعالى واما قوله تعالى خلق السموات والارض فقد تقدم الكلام عليه في موضعه قوله تعالى ما يبدل القول لدي قال فيه عن الله لا تطمعوا ان ابدل قولي ووعيدي فاعفيكم عما اوعدتكم به وما انا بظلام للعبيد فاعذب من ليس بمستوجب للعذاب وهو اعتزال وحمل للاية على غير وجهها لانه تنفيذ للوعيد وقد بينا جواز المغفرة لعصاة المؤمنين بدلائل ذلك الشرعية المبنية ايضا على العلم بالجواز العقلي وصح ايضا ايلام البريء بدلائله كما تقدم بيانه وبينا ان الاستحقاق شرعي وليس بعقلي كما تقوله المعتزلة وبقي وما انا بظلام اي لو عذبتهم على اي وجه كان لم اك ظالما لهم كما قال تعالى ان اراد ان يهلك المسيح ابن مريم وامه ومن في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض فلا بد من تفسير هذه الاية بما هو الحق هو وان خبره تعالى لا تبديل له ثم وعيده تعالى اما ان تقول انه خبر فظاهره العموم قابل للتخصيص على ما هو مقرر في علم اصول الفقه فاذا عفى تعالى عن قوم ممن دخل تحت عموم الوعيد فالتخصيص المعلوم لم يكن خلفا ولا تبديلا للقول وان قلنا بالقول الاخر وهو انه تهديد على معنى ما جرى عليه كلام العرب في ذلك وان المتوعد له خيرة في تنفيذ وعيده والعفو فلا تبديل للقول ايضا على هذا الوجه وهذا فيه الجمع بين الادلة وهو واجب مهما امكن والا ابطلنا دليلا شرعيا من غير موجب وهو ممتنع باجماع الامة وقول الزمخشري اخر الكلام هنا في مبالغة لفظ بظلام لو عذبت من لا يستحق العذاب كنت ظالما مفرط الظلم فنفى ذلك قد تقدم الرد عليه وانما المعنى استحالة الظلم في حقه تعالى مطلقا وانه لو عذبهم من غير جرم لم يك ظالما مع ذلك كما قال تعالى ان اراد ان يهلك المسيح الاية كما تقدم ودليل اهل الحق عاضد لذلك قوله تعالى يوم نقول لجهنم هل امتلات صرف هذا السؤال والجواب الى باب التخييل ولا ضرورة لذلك لصحة الحمل على الظاهر والقدرة لخلق الحياة في النار صالحة لانه من الجائزات وكذلك نطقها وفهمها قوله تعالى من خشي الرحمن بالغيب قال فيه بالغيب حال من المفعول اي خشيه وهو غائب وفيه الاعتزال وسوء الادب في قوله هنا المفعول في حق الرحمن تعالى وانما يقال المنصوب على التعظيم واطلاق الغيبة على الله تعالى ممتنع اجماعا لانه موهم وانما الغيب المخلوقون وقد تقدم بيان هذا بدلائله والمعتزلة ترتكب كثيرا من هذه الاطلاقات مع منعها شرعا فيجب رد الغيبة الى الخاشي وغيبته ترجع الى انه محجوب عن رؤية الله تعالى بمانع في بصره على ما تقدمت دلائله قوله تعالى ولدينا مزيد قال فيه هو ما لم يخطر ببالهم وقيل ان السحاب تمر باهل الجنة فتمطرهم الحور فيقلن نحن المزيد ولم يذكر ما قاله اكثر المفسرين من ان المزيد رؤية الله تعالى وانما حذف هذا من تفسيره لاجل اعتزاله وانكاره وشيعته لرؤية الله تعالى وقدمت دلائل هذه المسئلة في المقدمة بما فيه شفاء الصدور والحمد لله قوله تعالى ذلك حشر علينا يسير قال فيه يعني لا يتعسر الا على القادر الذات وهو اعتزال لانه نفي للقدرة القديمة وقد دللنا على اثبات الصفات وبطل الاعتزال قوله تعالى فذكر بالقران من يخاف وعيد قال فيه كقوله تعالى انما انت منذر من يخشاها قال لانه لا ينفع الا فيه دون المصر على الكفر يعني التذكير وهو اعتزال لان المعتزلة تتوهم ان من الناس من هو لذاته وفعله في نفسه من لا ينفع فيه التذكير وقد ابطلنا ذلك عليهم بالعلم بالجائزات العقلية فان خرجوا عنها سقطت مكالمتهم وان اقروا بها دخلوا مداخل ذوي العقول لزمهم ان الممكن لا يتخصص الا بارادة المخصص القديم الذي ليس بممكن والا لزم التسلسل وهو محال فبارادته تعالى تذكر من تذكر وامن من امن وبارادته كفر من كفر فذكر تعالى في هذه الاية ان من قدر له التذكر فهو المتذكر ومن لم يقدر له ذلك ان اعرض عنك ولم يخف فاعرض عنه حتى تنزل اية السيف فلما نزلت ذكر الكل بها انهم اصدى من قدرت له الهداية واعرض من قدرت عليه

الشقاوة على ما تحققت دلائله في المقدمة وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى فالمقسمات امرا قال في

اخر الكلام عليه وقد حملت على الكواكب السبعة يعني المقسمات امرا وهو ضلال منه ولا يجوز ان يوضع هذا تفسير الكتاب
الله تعالى ولم تزل مصايب الزمخشري في الدين تترى كما تراه وفيما قاله مولانا علي كرم الله وجهه كفاية في تفسير الاية
وهو قوله الذاريات الرياح والحاملات السحاب والماء والجاريات السفن والمقسمات امرا الملائكة وذلك راجع
الى تنفيذها الاوامر الله تعالى فيما يامرها بتقسيمه وما يخلقه تعالى عندها لا بها الوجوب انفراده تعالى بالخلق والايجاد
وليس للنجوم في هذا كله مدخل لا عقلا ولا شرعا قوله تعالى يوفك عنه من افك قال فيه وقيل يصرف عنه من صرف
في علم الله تعالى ثم قال هو اي علم فيما لم يزل انه مافوك عن الحق لا يرعوي وتفسير الكلام هنا اعتزال وتحريف
له عن موضعه وهو وشيعته المعتزلة يجعلون صرف العبد من العبد وانه ليس لله تعالى في ذلك سوى العلم فقط دون
الارادة وقد خذلك الله عنهما جميعا في هذه المسألة متى كرروها ويرد عليهم في ذلك ويبين غلطهم الفاحش
ما علم ضرورة من ان الممكنات لها من معنى لبا بقا القبول ولله تعالى فيها التخصيص اذ لا يقع احد طرفي الممكن بدلا من
الاخر الا بمخصص كما تقدم بيانه قوله تعالى فورب السماء والارض انه لحق ذكر فيه حكاية الاعرابي الذي قال من
ذا الذي اغضب الجليل حتى حلف لم يصدقوه حتى الجوه الى اليمين والمعتزلة تستدرج لمثل هذه الحكاية من هذا
الاعرابي لانهم يعتقدون انهم يغضبون الله بايقاع مرادانه ويلجئون الى ان يثيبهم ويحكمون عليه بان لا يفعل
الا الاصلح الى غير ذلك وكل ما اعتقدوه من ذلك باطل بما تقدم من الدلائل ويرد عليهم ما علم من ان الله تعالى
لم يقع في ملكه شيء الا بارادته لانه خلقه كما تقدم بيانه وبرهانه ولعل الاعرابي قصد الوجه القويم كما هو معنى قوله
تعالى من غضب الله عليه اي اراد بعده وطرده على ان الاعرابي لو لم يطلق ذلك الاطلاق كان الاحسن لان المتاولات
كلها لا يطلق منها الا ما ورد به الاذن الشرعي ولا يحتج في الحقايق التوحيدية والمدارك العقلية والشرعية باعراب
وانما حسب اوليك الالفاظ فقط قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المومنين الاية قال فيه وفيه دليل على ان
الايمان والاسلام واحد وانهما صفتا مدح فقوله واحد غلط من الزمخشري واعتزال اما الغلط فلانه لا دليل
له في الاية على ما ادعاه بل بين الايمان والاسلام خصوص وعموم فالاسلام اعم والايمان اخص لانك تقول كل مومن
مسلم وليس كل مسلم مومنا اذ قد يكون مسلما غير مومن كما قال تعالى ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم
فاثبت الاسلام بدون الايمان ولا ينعكس لان كل مومن قد انقاد بايمانه فهو مسلم بذلك فكل مومن مسلم واما
الاعتزال فلان المعتزلة تريد بجعلها الايمان هو الاسلام والاسلام هي الاعمال الظاهرة فمن ترك منها شيئا وعصى
فقد فارق الايمان فقد كفر وقد بينا نحن حقيقة الايمان وانه التصديق القائم بالقلب فيصح اجتماعه مع العصيان
فلا تكفير بالذنوب لصحة اجتماع الايمان معها والخلاف فان يصح اجتماعهما وقد بينا ابطال التكفير بالذنوب
في المقدمة بما فيه كفاية قوله تعالى فنبذناهم في اليم وهو مليم اورد فيه سوالا عن الفرق بين لفظ مليم
الوارد هنا وبين الوارد في حق يونس عليه السلام في قوله تعالى فالتقمه الحوت وهو مليم ثم اجاب بان قال
موجبات اللوم تختلف يعني في الكبر والصغر ففيه نسبة الصغيرة الى يونس عليه السلام وهو مذهب المعتزلة
وقد قدمنا ان المحقق عصمة الانبياء عليهم السلام حتى عن الصغائر واوردنا من ادلة ذلك اقتداء
الصحابة رضي عنهم بجميع حركات النبي عليه السلام وسكناته ولو جوزوا الصغائر لتوقفوا في شيء من ذلك حتى
يستفسروه عليه السلام ولما لم يكن ذلك علمنا اجماعهم على عصمته مطلقا فعلى هذا المنهاج يحمل لفظ مليم في حق
يونس عليه السلام على تواضعه وما نسبه لنفسه مما راه تقصيرا من العبودية في حق الربوبية او غضبه //

الضدري

الضدري على قومه حيث لم يومنوا الى غير ذلك من الاوجه اللايقة بالعصمة كما قدمنا بيانه عن ادم وداود عليهما
السلام فالعصمة في حقه محفوظ والعرض ما قبل الله تعالى معلوم ان له المطالبة بالضروري والكسبي قوله تعالى ومن
كل شيء خلقنا زوجين قال فيه اي من كل من الحيوان خلقنا ذكرا وانثى وقد خصص الاية بغير مخصص والصحيح
ان يكون المعنى ما من شيء خلقنا الا وله مثل فالجواهر لها امثال والاعراض كذلك وفيه التنبيه على العلم بوحدانية
الله تعالى وانه لا مثل له ولذلك قال تعالى في آخر الاية ففروا الى الله اي الذي لا مثل له قوله تعالى لعلكم تذكرون
قال فيه فعلنا ذلك ارادة ان تتذكروا فتعرفوا الخالق وتعبدوه وهو اعتزال ولو اراد تعالى ذلك لما امتنع من احد
منهم غيره لانه تعالى امر الكل والامر عند المعتزلة هو الارادة فقد اراده تعالى عندهم من الكل وتعالى ذو الجلال عن
توارد احكام عزه بميزان الاعتزال وقد بينا ان كل واقع خلقه فتعين كونه مرادا له تعالى لاستحالة ثبوت المشروط
بدون شرطه قوله تعالى ففروا الى الله قال في اثناء الكلام عليه ليعلم ان الايمان لا ينفع الا مع العمل كما ان العمل
لا ينفع الا مع الايمان وهذا قول اعتزال لانه تكفير بالذنوب وقد قدمنا ابطاله وثبتت احاديث الشفاعة واجمعت
الامة عليها وهي في اخراج العصاة من النار بعد صيرورتهم حمما وقد قدمنا في ذلك ما فيه كفاية ثم قال الا ترى
الى قوله لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا ونحن نقول بموجب هذه الاية وليس للمعتزلة
فيها دليل لان الله تعالى حكم بعدم قبول الاعمال حال الضرورة قال تعالى يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها
اي كل من اجرم اذ ذاك على قسمين عاص وكافر ففصل تعالى القسمين فاخبر انه من امن اذ ذاك لا ينتفع بايمانه وكل
من تاب من ذنبه ما دون الكفر لم ينتفع بذلك يدل على ذلك انه لو ذكر حكم الكافر وحده لم يندرج تحته حكم
العاصي بما دون الكفر ولو ذكر العاصي بما دون الكفر لم يعلم حكم الكافر ولو قيل لم يقبل رجوع كل مخالف كان عموما
ولم يكن نصا القبول العمومات التخصيص فوردت الاية بالتفصيل والتنصيص على القسمين وهو غاية البيان ولم يلزم
من حكم وقت الضرورة جريان ذلك الحكم في غير وقتا الضرورة وبهذا لبس الزمخشري في هذا الموضع فاورد
الاية واجمل وقطعا الذي انزلت فيه تلبيسا للحقايق ليتفق له اعتزاله ويابا الله الا ان يتم نوره قوله تعالى فان
الذكرى تنفع المومنين قال فيه اي تؤثر في الذين عرف الله منهم انهم يدخلون في الايمان وفيه الاعتزال من وجهين
الاول قوله عرف الله ولا يجوز اطلاق المعرفة في حق علم الله تعالى والثاني قوله انهم يدخلون في الايمان فجعلهم انهم
يدخلون بانفسهم دون خلق الله تعالى لايمانهم وادخالهم في ذلك وهو الحق بما بيناه من قبل من دلائل توحيده تعالى
وانه لا خالق لشيء سواه قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون قال فيه الا لاجل العبادة ولم ارد
من جميعهم الا اياها ثم قال فان قلت لو كان مريدا للعبادة منهم لكانوا كلهم عبادا قال قلت اراد منهم ان يعبدوه
مختارين للعبادة لا مضطرين اولو اراد على القسر والالجا لوجدت من جميعهم وهذا تلبيس واعتزال وتدليس
فالسوال باق عليه لم يخرج منه بشيء لانه تعالى لو اراد ان يعبدوه مختارين لكانوا كلهم عبادا لكن ذلك لاستحالة
تخلف مراده ولانه خالق اعمالهم فهو خالق كفر من كفر منهم فلو اراد ايمانه كسبا مع ارادته كفره كسبا لانه خالق
كسبه كما تحقق بيانه في المقدمة الزم من ذلك تعلق الارادة باجتماع الضدين وهو محال وادخاله القسر والالجاء
تدليس ولا ذكر له في القران ولا في المعقول ولا المنقول وهو عندهم ليس من الحكمة فكيف يصح ان يقول لو
اراده لوجد وهو قبيح عليه تعالى ولا يقال في الحكم لو اراده فبطل الاعتزال وتبين من اهله تهافت المقال والعلم
بانه تعالى خالق لكل شيء قاطع لرقاب المعتزلة قوله تعالى ذو القوة المتين قال فيه الشديد القوة والقوة
عنده ليست هي القدرة وهو اعتزال ثم قال والمعنى في وصفه بالقوة والمتانة انه القادر البليغ الاقتدار على كل
شيء ولا يذكر القدرة وانما يجعل ذلك صفة نفسية ومذهب اهل الحق القول باثبات قدرة الله تعالى صفة قديمة

متعلقة بكل معقد و رعلي ما تقدمت دلائل ذلك معقولا و منقولا سورة والطور
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قوله تعالى افسحر هذا ام انتم لا تبصرون ذكر فيه التهكم وقد ابطلنا جواز هذا الاطلاق على الله تعالى ومعناه
قوله تعالى في جنات ونعيم قال فيه في جنات ونعيم مخصوصة بالمتقين خلقت لهم خاصة وهو اعتزال لانه يوهم ان
العصاة غير المتقين لا بد خلون جنة لا بمغفرة ولا بشفاعة وقد قدمنا ابطال هذا المذهب الاعتزالي ثم قال وقرئ
فاكهين وفكهين وفاكهون ثم قال من نصبه حالا جعل الظرف مستقرا ومن رفعه خبرا جعل الظرف لغوا وغفل الزمخشري
عن انه لا يجوز اطلاق اللغو على حرف من القرآن اجماعا من الامة وانما يقال صلة الكلام قوله تعالى كل امرئ بما كسب
رهين قال فيه وان نفس العبد رهن عند الله بالعمل الصالح الذي هو مطالبه به كما يرهن الرجل عبده بدين عليه
فان عمل صالحا فكها والا اوبقها وفيه الاشارة الي تنفيذ الوعيد وقطع الرجاء من المغفرة وهو اعتزال وقد ابطلنا
قوله تعالى واقبل بعضهم على بعض يتساءلون قال فيه يسال بعضهم بعضا عن اعماله وما استوجب به نيل ما عند الله
فقوله استوجب اشارة الي الاعتزال وقد دللنا علي انه لا يجب علي الله تعالى شيئ في الحقيقة والتوحيد اذ هو تعالى خالق
الاعمال والعمال قوله تعالى ام يقولون تقوله قال فيه وما محمد الا واحد من العرب وهذا الاطلاق ممنوع في
حق النبي عليه السلام وانما يقال لبيان الحقيقة في المسئلة علي نص ما جاء في القرآن قال تعالى قل انما انا بشر مثلكم
ثم بين الخصوصية بقوله يوحي الي قوله تعالى ام خلقوا من غير شيئ قال اهل الحق اي من غير فاعل لاثبات بداية
العقول وقال الزمخشري هنا وقيل اخلقوا من اجل لا شيئ من جزاء ولا حساب وهو اعتزال لانه يشير الي تعليل احكام
الله تعالى بالمصالح وايجاب الجزاء عقلا وقد ابطلناه من قبل قوله تعالى ام عندهم خزائن ربك قال فيه خزائن
الرزق حتي يرزقوا النبوة من شاؤوا او عندهم خزائن علمه حتي يختاروا لها من اختياره حكمة ومصلحة وفيه الاشارة
الي القول بالمصلحة والحكمة عند المعتزلة رعيها علي الواجب وقد ابطلناه قوله تعالى فانك باعيننا قال فيه مثل اي
بحيث نراك ونكلوك وهو اعتزال لانه يحيد في هذا عن اثبات صفة الله تعالى وهي رؤيته والكناية عند اهل الحق
للتعظيم للرؤية والراي والتنويه بالمرئي سورة والنجم وصلى الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى ما كذب الفؤاد ما راى قال
فيه ما كذب فؤاد محمد ما راه ببصره من صورة جبريل ولم يذكر ما روي عن ابن عباس من انه راي الله تعالى وقال به معه
جماعة من الصحابة وانه عليه السلام راي الله تعالى بعيني راسه فترك لذكر هذا اعتزال لان المعتزلة ينكرون رؤية
الله تعالى مطلقا وقد دللنا بالقطعيات علي جوازها مطلقا ووقوعها في المعاد للمؤمنين قوله تعالى ولقد راه نزلة
اخرى قال فيه ايضا اي نزل جبريل عليه نزلة اخرى في صورة نفسه فراه عليها ولم يذكر القول الاخر انه راي الله تعالى
وتكون النزلة بمعني المرة اي مرة اخرى علي هذا القول وقد تقدمت دلائل صحته قوله تعالى ان هي الا اسماء سميتموها
قال فيه ما هي الا اسماء ليس تحتها في الحقيقة مسميات ولم يذكر القول بانها اسماء اي ذوات ويكون الاسم بمعني
المسمى ويكون سميتموها اي بالتسميات وهذه الحقيقة في الكلام علي ما تقدمت دلائله وهو مذهب اهل الحق
خلافا للمعتزلة قوله تعالى الا من بعد ان ياذن الله لمن يشاء ويرضى قال فيه ويراه اهلا لان يشفع له يعني
بذلك الطائعين وهو اعتزال وعند اهل الحق ان كل مؤمن اهل لان يشفع فيه علي ما تقدمت دلائله فهم المعنيون
بهذه الاية وليس الطائع فقط لانه عند المعتزلة غني عن شفيع لوجوب ثوابه عندهم وقد ابطلنا عليهم هذا كله
من قبل قوله تعالى ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله الاية قال فيه انما يعلم الله من يجيب ممن لا يجيب وعند
المعتزلة انه تعالى انما يهدي من علم انه يجيب من ذاته وهداه له تركه واضلال الاخر تركه وشانه وقد دعا الكل

نتجهم

يتخرج من كلامهم ان الله تعالى ما هدي احدا ولا اضله وانه تعالى قد اضل المؤمنين وهدي الكافرين لانه عندهم
دعا كلا واحدا منهما وتركه وشانه وهو مخالف للاجماع وتكذيب للقرآن ومعاندة قاطع البرهان ثم ذكر في اخر
هذا الكلام الاستحقاق والغرض وقد ابطلناهما في حق الله تعالى اذ لا غرض له ولا يستحق احد عليه شيئا علي ما تقدم بيانه
وبرهانه قوله تعالى الذين يجتنبون كبائر الاثم قال فيه والكبائر الذنوب التي لا يسقط عقابها الا بالتوبة وهو
اعتزال لانه قطع رجاء من مات ولم يتب وهو في المسئلة عند اهل الحق علي ما تقدمت دلائله قوله تعالى الا اللمم
قال فيه جملة اقوال منها ان ذلك عادة النفس الحين بعد الحين وحمل هذا علي الاجمال خطأ لان الامة قد اجمعت علي تحريم
المحرمات ولو لم يلمها الا الحين بعد الحين ولو يفسد هذا القول بالمحظورات والصغائر مع اجتناب الكبائر علي الرجاء
ايضا قوله تعالى ان ربك واسع المغفرة قال فيه حيث يكفر الصغائر باجتناب الكبائر وقد تقدم القول في هذا
ثم قال والكبائر بالتوبة ولم يجعل احتمالا لمن مات ولم يتب ولا جواز مغفرة له وهو اعتزال وقد ابطلناه قوله تعالى
هو اعلم بمن اتقى قال فيه علم الزكي منكم والتقي اولا واخرا قبل ان يخرجكم من صلب ادم فليتحرز من قوله من اعتقاد
المعتزلة هنا انه تعالى علم من يصلح ممن لا يصلح لذواتهم من غير تخصيصه لهم بذلك فانه باطل بما علم من قوله
الممكنات وانما تخصص بوجه من وجوه الامكان دون وجه الا بارادته تعالى علي ما تقدم بيانه قوله تعالى
افرايت الذي تولى قال فيه ومعني تولى ترك المركز يوم احد وهذه الاضافة والعبارة خطأ وقد خطأ
الصحابة والصدر الاول معتقدها ومطلقها وقد تقدم الكلام في قصة احد في اول القرآن وبيان ما
جرى في ذلك وان الصحابة رضي الله عنهم احق الناس باحسن التاويل وكذلك كان في نفس الامر لان الله تعالى شهد
بتزكيتهم وشهادته اصدق من تخريج حثالة الخلق وهم المعتزلة قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى قال فيه
خلق قوتي الضحك والبكا وهو اعتزال لا دعاء المعتزلة تخلق الاعمال ولم يجعلوا لله تعالى سوى خلق القدرة
فقط وقد دللنا بالقطعيات علي انه تعالى خالق قدر العباد ومقدوراتهم وانه لا خالق لشيئ من المخلوقات سواه فضحكهم
وبكاؤهم وقد دللنا علي ذلك من خلقه قوله تعالى من نطفة اذا تمنى ذكر فيه ما يوهم ان القدر للمخلوق في انفسهم
ونفيه عن خالقهم تعالى وبه سموا قدرية فليتحرز من ذلك فانه اعتزال وقد تقدم ابطاله وبيان انه لا نفوذ في المخلوقات
الا بقدرته تعالى القديم قوله تعالى وان عليه النشأة الاخرى قال فيه وقال عليه لانها واجبة عليه في الحكمة ليجازي
علي الاحسان والاساءة وتعالى الله عن قوله وقول شيعته من الوجوب علي الله تعالى علوا كبيرا وقد قدمنا دلائل
ابطال قولهم بالطرق القطعية سورة القمر بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى فتول عنهم قال فيه لعلمك ان الانذار لا يغني فيهم فيتحزن
من اشارته انهم لذواتهم كانوا كذلك وهو اعتزال وقد ابطلناه قوله تعالى كذبت ثمود بالنذر الاية قال فيه
طلبوا ان يكون من جنس اعلي من جنس البشر وهم الملائكة وقد قدمنا ان مذهب المعتزلة تفضيل الملائكة علي الانبياء
علي جميعهم السلام فاشار هنا الي مذهبه وقد قدمنا ان جمهور اهل السنة علي تفضيل الانبياء عليهم السلام
وبينا الدلائل في ذلك قوله تعالى فتعاطى فعقر قال فيه فاحدث العقر بالناقة وهو اعتزال وقد بينا انه
لا يحدث شيئا من المحدثات الا الله تعالى وابطلنا علي المعتزلة قولهم ان ما كان في محل العبد من كسب
فهو فعله وما ظهر في المحل المباين لمحله عند كسبه سموه متولدا وجعلوه من فعله ايضا ورددنا عليهم
ذلك بالقواطع قوله تعالى فذوقوا عذابي ونذر قال فيه فقلت لهم ذوقوا علي السنة الملكة وفيه انكار
كلام الله تعالى وهو اعتزال ولا يشترط اهل الحق في الكلام حصول المخاطب ولا وجوده لا سيما خطاب التكوين
علي ما تقدم بيانه في قوله تعالى انما قولنا لشيئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون قوله تعالى انا كل شيئ خلقناه

بقدر قال فيه والقدر والقدر التقدير وقرئ بهما ثم قال اي خلقنا كل شيء مقدرا محكما على حسب ما
اقتضته الحكمة يعني رعاية المصلحة وقد ابطلنا وجوب ذلك ثم قال او مقدرا مكتوبا في اللوح المحفوظ معلوما
قبل كونه علمنا حاله وزمانه ولم يذكر القدر الازلي وهو ارادة الله تعالى القديمة وقد تحققت دلائله في المقدمة
وردت المعتزلة القدر الى العلم ونفوا الارادة فرد عليهم بان العلم لو اغنى عن الارادة لصح ان يغني عن القدرة وليس
كذلك برهانا واتفاقا فبطل قولهم ثم قيل لهم من علم ان العبد يقع في المعصية ثم اعانه على ذلك بالة بقاء والة وقدار
مع قدرته تعالى على قطعه عن ذلك فقد فعل ما هو قبيح عندكم في العقول وما ليس بحكمة وهو فاسد اجماعا فلا بد ان
لا يقبح هذا واذا لم يقبح صح خلقه تعالى لقدره على ذلك ومعقد وراثهم ولا يقبح اذ الباب واحد في قولكم بالتعديل
والتجوير والتحسين والتقبيح هذا الزام ببطلان مذهبهم على مذهبهم اما الاصل فلا يقبح شيء الا بالشرع ولا حكم
مع الله تعالى فلا يقبح منه فعل ويجعل من ذلك ما يشاء علامة على ما يشاء وانما تقبح الافعال بالنسبة الى الخلق لمخالفتهم
بها امر الله وموافقته وقد ابطلنا التحسين العقلي والتقبيح فبطلت قواعد الاعتزال سورة الرحمن
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى
الرحمن علم القران قال فيه فقدم تعالى من نعمة الدين ما هو في اعلا مراتبها قال وهو انعامه بالقران فتحرر من قوله
انه نعمة والنعم مخلوقة فهي اشارة منه الى القول بخلق القران وقد ابطلنا القول بذلك وبينا رد كل اطلاق يوهم ذلك
والانعام والانشاء يرجع العبارات وخلق الافهام لما فيه والعلوم وكلام الله تعالى قديم لا يوصف بشيء مما توصف
به المخلوقات على ما تقدم بيانه وبرهانه في ابتداء هذا الكتاب ثم ذكر الزمخشري ما خلق الانسان من اجله ثم قال وكان
الغرض في انشائه وقد ابطلنا نسبة الغرض الى الله تعالى اطلاقا ومعنى قوله تعالى ويبقى وجه ربك ذو الجلال
والاكرام قال فيه ومعناه الذي يجله الموحدون يعني المعتزلة تشيعه ثم قال عن التشبيه بخلقه يعني عن ان
يرى وهو تكذيب من المعتزلة للشريعة المثبتة لرؤية الله تعالى على ما تقدم بيانه وبرهانه ثم قال وعن افعالهم
يعني وعن خلقه لافعالهم وهو شرك كما قدمنا بيانه بالدلائل القطعية قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
قال فيه وعن محمد بن الحنفية هي مسجلة للبر والفاجر قال الزمخشري اي مرسلة يعني ان كل من احسن احسن
اليه وكل من اساء اسيء اليه وقد ذكر العلماء ان كثيرا ما ينقل المعتزلة على اهل البيت وعلى الحسن البصري
ولو صح ما ذكره الزمخشري عن محمد بن الحنفية لكان محمولا على التسجيل بالبشارة للطائعين والتخويف للعاصين
مع صحة الغفران لان كلامه محتمل لذلك فيجب حمله على الصواب لانه من اعلم الناس بدلائل السنة والكتاب
ويحتمل ايضا ان يريد بالفاجر الكافر وعلى هذا الوجه لا يحتاج ذكره للتسجيل الى تاويل واما كلام الزمخشري
فهو ناص على مذهبه الاعتزالي من القول بتنفيذ الوعيد وقطع الرجاء من المغفرة ويرد عليه قوله تعالى انه لا
ييأس من روح الله الا القوم الكافرون وقد تقدمت دلائل ابطال مذهب المعتزلة بما فيه كفاية والحمد لله
سورة الواقعة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى فاصحاب اليمين ما اصحاب اليمين قال فيه وقيل الناس ثلاثة فرجل
ابتكر الخير في حداثة سنه ثم داوم عليه حتى خرج من الدنيا فهذا السابق المقرب ورجل ابتكر عمره بالذنب وطول
الغفلة ثم تراجع بتوبة فهذا السابق المقرب ورجل ابتكر الشر في حداثة سنه ثم لم يزل عليه حتى خرج من الدنيا
فهذا صاحب الشمال وترك الزمخشري لتاويل هذا الكلام اعتزال ولا بد ان يلحق بالقسم الثاني وهم اصحاب
اليمين من مات ولم يتب لانه مومن واصحاب الشمال هم الكافرون فقط على ما دلت عليه دلائل الشريعة كما تقدم بيانه
في المقدمة ويجب ان يحمل قوله ابتكر الشر في حداثة سنه على الكفر وهم اصحاب الشمال لما قام ايضا من الدلائل على ذلك وبهذا التاويل

يخرج الكلام عن شباك الاعتزال قوله تعالى ثلة من الاولين وقليل من الاخرين قال فيه كلاما يوهم ان السابقين
كثير ممن قبل امتنا والقليل منهم من امتنا وهو يرده قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وانما يبطل ما قاله
الزمخشري حمل القليل والكثير على اول امتنا واخرها ولو عني الكثرة الحسية فامتنا شطر اهل الجنة فلا قلة فيهم مع
مومني غيرهم ممن سبق في الزمان قوله تعالى وظل من يحموم قال فيه وفيه تهكم باصحاب المشئمة وقد بينا
منع هذا الاطلاق في حق الله تعالى وكذلك قال في قوله تعالى هذا نزلهم يوم الدين قال لان النزل الرزق الذي يعد للنازل
تكرمة له واطلاق التهكم ممنوع ويكون ما ذكره في الايتين للتنبيه مع العذاب الحسي لما فاتهم من الخير فيه الجمع لهم
بين عذاب الحس بالفاصل وعذاب القلوب بالفايت وهو عذاب عظيم من غير تهكم لا اطلاقا ولا معنى
قوله تعالى فسبح باسم ربك قال فيه فاحدث التسبيح وهو اعتزال ولا يحدث الحادث الا الله تعالى على ما تقدمت
دلائله ويقال هنا فاكتسب التسبيح والله هو الخالق لذلك ثم قال بذكر اسم ربك ولا يريد بالاسم المسمى وانما يريد التسمية
فقط على ما هو مذهب المعتزلة وعند اهل الحق يصح بذكر اسم ربك اي بذكر ربك وهو الاسم في الحقيقة كما قال تعالى تبارك
اسم ربك ثم قال او اراد بالاسم الذكر اي بذكر ربك ولم يعرج على الحقيقة في ذلك وهو ما قلناه من ان الاسم هو المسمى
في الاصل ثم تسمى التسمية اسما لدلالتها على الاسم الحقيقي وقد قدمنا بيان هذا ثم قال والمعنى انه لما ذكر ما دل على قدرته
وانعامه قال فاحدث التسبيح وهو ان يقول سبحان الله فقوله واحدث اعتزال وقد تقدم ابطاله سورة الحديد
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى سبح لله ما في السموات والارض قال فيه واما ان يراد سبح لله احدث التسبيح لاجل الله فقوله احدث
التسبيح اعتزال وقد دللنا قطعا على انه لا يحدث شيئا الا الله تعالى فان قال اردت بقولي احدث ما تريدون انتم بقولكم
اكتسب قيل له ما يدل اللفظ المبهم بغير موهم كما يقوله اهل الحق قوله تعالى والظاهر والباطن قال فيه الظاهر
بالادلة عليه قال والباطن لكونه غير مدرك بالحواس وهو اعتزال لانه انكار لجواز رؤية الله تعالى بالابصار وعليه قامت
ادلة الجواز والوقوع في الاخرة ويقول اهل الحق لا تدركه الابصار اي في الدنيا او لا تدركه بمعنى الاحاطة لاستحالة
تحيزه ونراه بمعنى نرى وجوده تعالى قال في الواو هنا معناها الدلالة على انه الجامع بين الظهور والخفاء فقوله الخفاء لا يجوز
اطلاقه على الله تعالى وانما يقال الظاهر والباطن كما ورد في الشرع من غير قياس كما تذهب اليه المعتزلة وقد ابطلناه
ثم قال في الاول الاخر المستمر الوجود في جميع الاوقات الماضية والاتية وهو غلط من الزمخشري وتعالى الله عن التقيد
بالاوقات مطلقا لان الوقت مقارنة حادث بحادث وكان الله ولا حادث فكان ولا زمان وهو على ما عليه
كان من غير تقيد بزمان ولا مكان ثم ذكر الخفاء ايضا في حق الله تعالى وهو غير جائز كما قدمناه ثم قال وفي هذا حجة
على من جوز ادراكه في الاخرة بالحاسة وهذا ايضا اعتزال وليس له فيما ذكر دليل لان اسمه تعالى الباطن لا يدل على
انه لا يرى لانه تصح رؤيته تعالى ويكون باطنا بمعنى اخر اما بمعنى باطن عن العيان في الدنيا جمعا بين الادلة او العالم
بالخفيات او المبطن وهو الذي اخفى الخفيات عن الخلق واذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال وقد تحققت ذكر
دلائل صحة الرؤية ووقوعها في المقدمة بما فيه كفاية والحمد لله قوله تعالى وقد اخذ ميثاقكم قال فيه اخذ
ميثاقكم بالايمان حيث ركب فيكم العقول ونصب لكم الادلة الى اخر كلامه وكلامه اعتزال والادلة في العالم في الادلة يصح
التوصل بها الى العلم بالله تعالى اما الى انه ان لم يات العبد بذلك عذب وان اتى به نعم فليس للعقل اليه سبيل
لانه من الجائزات الغائبة عن الحس والضرورة فلا طريق الى العلم بها الا الخبر على ما تقرر في طرق العلوم وحصرها على
ما تحقق بيانه في المقدمة فاذا بطل الاعتزال لم يبق الا وقد اخذ ميثاقكم اما يوم الست بربكم او بالوحي الذي اوحي
الى الرسل وبين فيه التكاليف اللازمة للخلق فهو قول الذين لهم اعطوا من انفسهم الايمان كسبا واعرضوا فقد حصل

التكليف وقامت الحجة عليهم فان امنوا حصل لهم الانتفاع بذلك الميثاق والا هلكوا قوله تعالى نورهم يسعى بين
ايديهم وبايمانهم قال فيه لانهم هم الذين بحسناتهم سعدوا وبصحايفهم البيض افلحوا ولم يذكر فضل الله تعم وخلقه
لحسناتهم بذلك افلحوا في الحقيقة كما قال تعم ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا قوله تعالى
قيل ارجعوا وراءكم قال فيه طرد وتهكم والطرد لهم كاف والقول لهم فالتمسوا نورا اي ردوا الى دنياكم هل
تدمة نوراضي بالايمان تجدوا واتوا به هناك والافلا والتهكم ممنوع في حق الله تعم معنى واطلاقا كما بيناه قوله تعالى
وغركم بالله الغرور قال فيه فان الله عفو كريم لا يعذبكم يعني الا بجريمة وفيه الاشارة الى منع ايلام البري وقد
تقدم بيان صحة ذلك في حقه تعم ووقوعه قوله تعالى يضاعفه لهم قال فيه يعطي المومنين اجرهم ويضاعف
لهم بفضله فاخرج الاجر عن الفضل ولم يجعل الفضل سوى في المضعف التضعيف والفضل من الله تعم ثابت
في الكل لانه خلقه وتسميته اجرا من جملة الفضل قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا ولزوم العمل واجب مع
ذلك قوله تعالى وجنة عرضها كعرض السماء والارض قال فيه ويجوز ان يراد بالعرض البسط كقوله تعم فذو دعاء
عريض وهو اعتزال لانه تاويل بغير ضرورة فكان تحريفا قوله تعالى ذلك فضل الله قال فيه عطاؤه وهو اعتزال
لانه احال الفضل لان العطايا يسمى فواصل لغة ومنها واجب وغير واجب وهو الفضل ففرق الفضل الى //
الاجمال ليلبس على السامعين العطا بمعنى الوجوب حتى يتعطل الفضل وتلبيس ظهوره وهيهات وقد دلت
قواطع الدلائل على ثبوته بما علم من انه تعم خالق كل شيء فلا يجب عليه شيء فالكل من النعم فضله ومن ضده
ذلك عدله قوله تعالى يؤتيه من يشاء قال فيه وهم المومنون فيتحرزون من اعتقادهم ان ايمانهم من انفسهم
وحتى تنزل فضله تعم بعد ذلك وليس كذلك بل ايمانهم من فضله تعم فيؤتيه من يشاء اولا مطلقا ثم بعد //
ظهوره في الوجود انما يظهر على المومنين ومنه الايمان لا لاستحقاقهم لذلك والا تعطل الفضل وهو صح بما تقدم
بيانه قوله تعالى لكيلا تاسوا قال فيه علل ذلك بقوله لكيلا تاسوا وقد بينا نحن ان تعليل احكام الله تعم
عقلا باطل كما تشير اليه المعتزلة من وجوب رعاية المصلحة بل ان علل الشرع شيئا بشيء فذلك لان له
ان يجعل بعض الاشياء علامات على بعض اما تشريفا او اهانة او غير ذلك قوله تعالى وانزلنا الحديد
تكلم فيه الى ان قال وذلك ان اوامر الله تعم تنزل من السماء ولم يتاول ذلك لانه يقول بخلق القران فلا ساوه
شيئا من ذلك واهل الحق يقولون ان اوامر الله كلامه القديم فلا ينتقل ويحمل النزول على العبارات بمعنى
ان جبريل وعى في السماء فنزل في الارض لان المعاني لا تنتقل قديمة كانت او حادثة قوله تعالى وليعلم
الله من ينصره ورسله بالغيب قال فيه غائبا عنهم ولا يجوز اطلاق لفظ الغيبة على الله تعم وانما الغائب //
الخلق فيخلق المانع في محل ادراكه ولهذا المعنى قال ابن عباس ينصرونه يعني في الدنيا قوله تعالى وجعلنا
في قلوب الذين اتبعوه رافة قال فيه يعني وفقناهم للتراحم بينهم ولابتداع الرهبانية واستحداثها ما كتبناها
عليهم الا ليبتغوا رضوان الله ويستحقوا بها الثواب وهذا كله اعتزال فتاويله اولا قوله تعم وجعلنا وهي
هنا بمعنى خلقنا لقيام دلائل العقل والنقل على ذلك على ما تحقق بيانه في المقدمة الى قوله وفقناهم للتراحم
والتوفيق عندهم تلبيس لان العباد عندهم وفقوا انفسهم وفعلوا فيها ما شاؤوا وافق ذلك مشيئة الله
تعالى وهو كفر كما تراه ونحو تاويل لغير شيء لغير ضرورة فكان تحريفا والحادا وقوله ولابتداع الرهبانية ولم يجعلها
خلقا لله تعم ايضا بل جعل الخلق مستحدثين لها وهو كفر ايضا كما تراه لانه شرك وفي هذا الموضع اعتزال فارسي
ايضا في صدره لا يضاح فليتامل هنالك بل هو تعم خالقها وهم مكتسبون لها ويصح اجتماع الخلق من الله
والكسب من العباد لشيء واحد ولم يمانع لانهما وجهان مختلفان فلا ممانعة وقوله ويستحقوا بها الثواب

اعتزال

اعتزال وقد دللنا في المقدمة على انه لا يستحق احد على الله تعم شيئا فلما بطل تاويل المعتزلة لهذه الاية بدلائل
العقل والشرع وجب حملها على ظاهرها بالمعنى الذي ذكرناه من اثبات الخلق لله والكسب للعباد في تلك الرهبانية
وكذلك سائر المكتسبات وانما ينبغ خالقان مختبئان على ما تقدم بيانه قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها
قال فيه والرهبانية ترهبهم في الجبال الى ان قال وذلك ان الجبابرة ظهروا على المومنين بعد موت عيسى
وهنا غلط من الزمخشري لانه الحق في عيسى عليه السلام انه رفعه الله الى السماء بجسده وروحه لقوله تعم
وما قتلوه يقينا بل رفعه الله اليه وظاهر هذا الكلام رفعه بجسده ولو مات لقال بل رفع الله روحه //
والقدرة صالحة لظاهر هذا الخبر فلا ضرورة للتاويل فتاويله تحريف والتحريف محرم بالاجماع قوله تعالى
ابتدعوها قال فيه يعني واحدثوها من عند انفسهم ونذروها وهو اعتزال ولا خالق ولا محدث
الا الله بما تقدم من الدلائل على التوحيد فلم يبق الا حمل الاية على انهم ابتدعوها كسبا لا خلقا في المعنى لكسب
العباد ومعنى ابتدعوها شرعا انه لم تفرض عليهم فسميت بذلك لعدم اصل التكليف بها في الشرع ولكن
من البدع ما يكون اجتهادا فتكرروه كهولاء فلا يكون مذموما شرعا بل محمودا كالتراويح في رمضان
قال فيها عمر رضي الله عنه نعمة البدعة هذه لكن لابد من رجوعها الى امر شرعي على الجملة فبهذا كانت
نعمة ولما لم ترد تفصيلا وتعيينا سماها عمر بدعة قوله تعالى وان الفضل بيد الله اليد عند اهل
الحق القدرة وقال الزمخشري واليد مثل فليس بذلك بنفي الجارحة وهو صحيح ودس مع ذلك
نفي القدرة وهو مذهب المعتزلة قوله تعالى يؤتيه من يشاء قال فيه ولا يشاء الا ايتاءه من يستحقه
وهو اعتزال وقد دللنا على انه لا يستحق احد على الله تعم شيئا وبينا ان الممكنات كلها قابلة للفضل والعدل
وان كل ما صدر مع امكان صدور ضده فبتخصيص مخصصه تعم وتقدس

سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى ان الله سميع بصير قال فيه ومعناه يصح ان يسمع كل مسموع ويبصر كل مبصر وهو اعتزال
بل هو تعم موصوف بالسمع والبصر صفتين وجوديتين قديمتين على ما تحققت دلائله في المقدمة ثم قال
فان قلت ما معنى قد في قوله قد سمع قال قلت معناه التوقع لان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجادلة
كانا يتوقعان ان يسمع الله تعم مجادلتها وينزل في ذلك ما يفرج عنهما وهو اعتزال وخطا في الاطلاق
لان توقع ان يسمع الله يوهم تجدد سمعه تعم والقول به كفر فلو صرح بقوله ان يسمع اي ان يقبل شكواها
فان السمع يطلق بمعنى الصفة وبمعنى القبول لصح الكلام قوله تعالى وان الله لعفو غفور قال فيه
لما سلف منه اذا تاب عنه ولم يعد اليه وهو اعتزال من وجهين الاول اشتراط التوبة في المغفرة مطلقا
وقد بينا جواز الغفران للمصرين وانهم في المشيئة والثاني قوله ولم يعد اليه وعند اهل الحق يجوز الغفران
بالتوبة ثم ان نقضها بذنب اخر كان بذلك الذنب في المشيئة يجب عليه التوبة منه وهو اخف اثما من
دوام الفقد للتوبة بحكم كل ذنب مستقل وتوبته عبادة خاصة به ولها ثوابها خاصا بها وهو ثبوتها
عند القاضي ره على ما تقدم بيانه قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الاية قال فيه فان قلت ما الداعي
الى تخصيص الثلاثة والخمسة وقد ابطلنا الداعي في افعال الله تعم والصارف على المعتزلة ثم ذكر
ان المتناجين من المنافقين كانوا بذلك العدد ثم قال اخر الكلام لان من علم بعض الاشياء بغير
سبب فقد علمها كلها لان كونه عالما بغير سبب ثابت له مع كل معلوم وهو اعتزال لان قوله بغير
سبب يريد به بذاته بغير علم فنفيه نفي الصفات وقد دللنا على ثبوتها في المقدمة بما فيه كفاية فبطل

هم
الاعتزال قوله تعالى الا هو معهم اينما كانوا قال فيه ومعنى كونه انه يعلم ما يتناجون به ولا يخفى عليه ما
فيه وكانه مشاهدهم ومحاضرهم قال وقد تعالى عن المكان والمشاهدة فان عنى انه تعالى عن رويتهم
وهو ظاهر كلامه فهو مذهب الكعبي من المعتزلة ان الله تعالى لا يرى خلقه ولا يرونه وهو كفر صراح
كما تراه وان عنى انهم لا يرونه فقط فهو مذهب باقي المعتزلة وقد ابطلناه ودللنا بالقطعيات على
جواز رؤيته تعالى في الدنيا ووجوب ذلك في الاخرة بالخبر الصدق عن وقوعها قوله تعالى وليس
بضارهم شيئا الا باذن الله قال فيه اي بمشيئته وهو اعتزال لانه انكار لكلامه تعالى بقوله للمكونات كن بكلامه
القديم الذي العبارة عنه كن وقد دللنا عليه قوله تعالى وايدهم بروح منه قال فيه بلطف من عنده
حيي به قلوبهم قال ويجوز ان يكون الضمير للايمان اي بروح من الايمان على انه في نفسه روح لحياة القلوب
به فقوله بلطف من عنده اشار به الى الايمان خلق للعباد وانما الله تعالى في ذلك اللطف فقط وقد دللنا على
ان الله تعالى هو خالق اعمال العباد فهو خالق ايمانهم وهو الروح الذي ايدهم به فاوله في قوله اعتزال ولذلك
قدمه لانه مذهبه وقد بينا انهم لا يرجعون في اللطف الى حقيقة سورة الحشر
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء قال فيه فلولا ان كتب عليهم الجلاء واقتضته حكمته ودعاه الى
اختياره انه اشق عليهم من الموت لعذبهم في الدنيا بالقتل كما فعل باخوانهم بني قريظة وهو اعتزال والحكمة
عند المعتزلة وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه وبينا ان حكمته تعالى علمه وابطلنا ايضا في حق الله تعالى
قوله تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار قال فيه في النار لغو ولا يجوز في اعراب القران مثل هذا الاطلاق
اصلا فيبدل بغيره كمن يقول زائد او صلة قوله تعالى المؤمن قال فيه واهب الامن ولا يذكر المصدق
بالقول ولا المومن بالقول وهو قوله تعالى لا خوف عليكم ولا قال خالق الطمانينة في القلوب وترك لهذا كله
اعتزال لان المعتزلة تنكر كلام الله تعالى القديم والايمان عندهم ايضا من خلقهم تعالى الله عن قولهم قوله تعالى
المهيمن قال فيه الرقيب على كل شيء الحافظ له مفيعل من الامن الا ان همزته قلبت هاء فاعطى بمعنى تصغير
مؤمن ولم يذكر لفظ التصغير وقد اجمعت الامة على ان اسماء الله تعالى لا تصغر وهذه المسالة هي التي ردها
امام الحرمين في البرهان على ابن قتيبة وقال فيه ولاح هجوم على ما يحسنه وكذلك الزمخشري قوله تعالى
الخالق ولما راه هكذا مطلقا اخذه فقيده بالتقدير فقال المقدر ولم يقل بمعنى المخترع على الاطلاق المشعر
بان لا خالق غيره كما تقول العرب زيدا لعالم ولانه وصف مدح فيعم خلق كل مخلوق فلم يذكر هذا لانه
يبطل مذهب المعتزلة ثم قوله المقدر لما يوجده فيه اعتزال اخر وهو اخراجه افعال العباد عن تقديره
تعالى لانه عندهم لا يوجدها وانما يقدر ما يوجد مما ليس من افعال العباد وهذا خلاف اطلاق الاية كما قلنا
في الخالق فخالفت المعتزلة القران والبرهان على ما حققنا بيانه في المقدمة من خلقه تعالى لكل مخلوق وتقديره
لكل مقدر قوله تعالى البارئ قال فيه المميز بعضه عن بعض بالاشكال المختلفة يعني لما يوجده وعند اهل
الحق الحق خالق المبدعات لا من مادة ولم تذكر المعتزلة هذا الوجه لانهم يقولون ان الاشياء في العدم
ذوات وحقائق متميزة فاشبه قولهم قول اصحاب المادة وكل ذلك باطل بما يحقق من الدلائل في المقدمة
سورة الممتحنة
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ولا يعصينك في معروف قال فيه فيما تامرهن به من الحسنات وتنهاهن
عنه من القبيحات وهي عند المعتزلة عقليات وعند اهل الحق شرعيات على ما تحقق بيانه في المقدمة

سورة الصف
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى واذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذونني قال فيه كانوا يؤذونه
بانواع الاذى من انتقاصه الى قوله وعبادتهم البقر وطلبهم رؤية الله جهرة فعده طلبهم الرؤية من انواع
الكفر اعتزال يوصل صاحبه الى الكفر لانه تكفير الامة لانها اجمعت على طلب ذلك من الله تعالى في الاخرة وفيه
تكفير الرسل القائلين بذلك ولا قائل بهذا فكان اجماعا قوله تعالى فلما زاغوا ازاغ الله قلوبهم قال فيه فلما
زاغوا عن الحق ازاغ الله قلوبهم بان منع الطافه وهو اعتزال وعند اهل الحق لما زاغوا اكتسابا ازاغ الله قلوبهم
بعد ذلك خلقا له واكتسابا لهم ايضا وجعل الثاني عقابا للاول والكل خلقه وكسبهم كما تحققت دلائله في
المقدمة ولم تنسب المعتزلة ذلك الا للعباد فقط ولله منع الالطاف فقط ولا يخفى شركهم بل هذا اشنع من
الشرك ثم لا يرجعون في الالطاف الى حقيقة كما قدمنا بيانه قوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين
قال فيه لا يلطف بهم لانهم ليسوا من اهل اللطف وهو اعتزال وقد بينا تدليسهم بذكر اللطف وبينا ان الممكنات
قابلة لا وجه لتخصيصه تعالى بما شاء قوله تعالى فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر مبين قال في اثنائه لان
السحر كذب وتمويه وهو اعتزال وقد بينا ان منه قسم ليس بتخييل وهو الذي قال فيه تعالى ويتعلمون منهما
ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من احد الا باذن الله ومنه قسم تخييل قال تعالى يخيل اليه
من سحرهم انها تسعى وقوله بدعوة ربه على لسان اعتزال لانه لم يذكر الكلام الرباني وهو الذي دعا الله
خلقه به وما البلاغ بلسان الرسول عليه السلام قوله تعالى يريدون ليطفئوا نور الله بافواههم قال فيه
واطفاء نور الله بافواههم تهكم بهم وهذا الاطلاق قد بينا منعه قوله تعالى واخرى تحبونها قال فيه وفي
تحبونها شيء من التوبيخ على محبة العاجل وهو اعتزال وسوء ادب مع الصحابة وغلط بل هو تشريف وتكريم
وليس بتوبيخ لان محبتهم لنصرة دين الله تعالى بالفتح والفتح لاهل دينه وقرب ذلك كل ذلك قربة لاعلاء
كلمة الله واظهار دينه على الدين كله وهذا وصف مدح ولم يحبوا ذلك للدنيا لشهادة الله تعالى بتعديلهم في قوله
كنتم خير امة اخرجت للناس سورة الجمعة
بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال فيه يؤتيه
من شاء اعطاءه وتقتضيه حكمته فقوله وتقتضيه حكمته يريد رعاية المصلحة في ذلك على الوجوب وتلك المصلحة
عند المعتزلة هي انه لا يؤتيه الا من يستحقه بذاته وبفعله بنفسه وينفعه حكم الله بحسب حاله وهو اعتزال
وغلط فاحش لانه اذا هدى نفسه واستوجب ثوابه فما الفضل للمولى بعد ذلك وهل هذا الا متهافت
من القول وضلال مبين والعلم بان الله تعالى خالق كل شيء يعلم ان الكل فضله او عدله كما تحقق بيانه في المقدمة
سورة المنافقون
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ذكر في كذبهم اوجها
منها ادعاؤهم المواطاة بين ظواهرهم وبواطنهم ومنها انهم كاذبون انه شهادة قال لانه اذا خلا عن
المواطاة لم يكن شهادة او انهم لكاذبون عند انفسهم لانهم كانوا يعتقدون ان قولهم انك لرسول الله كذب
هذا محصول ما قاله وكله اعتزال لانه يتضمن انكار كلام النفس والحق في ذلك كله ما ذكره القاضي
ابو بكر بن الطيب رح في الهداية وهو ان كلامهم قسمان لفظي ونفسي والكذب هو الخبر المتعلق بالمخبر
على خلاف ما هو به فخبرهم اللفظي انه عليه السلام رسول الله مطابق وخبرهم النفسي انه عليه السلام
ليس رسول الله غير مطابق فهم فيه كاذبون وبهذا التقسيم الحاصر تكون هذه الاية من الدلائل على

اثبات كلام النفس وفي ذلك اورد القاضي رد هذه الاية فلا وجه التي ذكرها الزمخشري لا اشعار للاية
في ضرب من التاويل لغيرضرورة فكانت من قبيل التحريف لانهم لم يدعوا مواطاة لا في ظواهرهم ولا في
بواطنهم لعلمهم انهم تقبل منهم ظواهرهم فقط ولو ادعوا المواطاة لعلموا انهم لا يصدقون لانه غيب لا يعلمه
الا الله فكيف تصح دعوى ملا فائدة لمدعيه فيه في الدنيا واما قوله لكاذبون في الشهادة فباطل لانها
شهادة والشهادة على قسمين صادقة وكاذبة يدل عليه قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور ووصفنا
بانها شهادة مع النفاق ووقوعنا شهادة كما يقال خبر والخبر ايضا على قسمين صدق وكذب قوله في انهم لكاذبون
كاذبون عند انفسهم لا اشعار للاية به فهو تاويل بعيد فهو تحريف والتحريف الحاد واما كلام النفس فمعلوم
عند العرب لان الكلام يشعر به بل هو الحقيقة كما قال الشاعر • ان الكلام لفي الفواد وانما • جعل اللسان
على الفواد دليلا قوله تعالى فطبع على قلوبهم قال فيه نحتم عليها على كل عطية وهو اعتزال لان الطبع عند اهل
الحق هو تخصيص الله لقلوبهم بخلقه فيها ضد الايمان الى مماتهم على ذلك وعند المعتزلة الطبع من الله تعالى
للترك لانهم لا يصلحون الا لذلك فعلى مذهبهم الكافرون هم الذين طبعوا على قلوب انفسهم وهو خلاف //
القران فكان باطلا قوله تعالى قاتلهم الله قال فيه دعاء عليهم وطلب من ذاته تلعنهم وتخزيهم وهو
اعتزال وكلام غير معقول اذ لا يعقل ان يطلب طالب من نفسه وانما تتعلق الارادة بالمراد ولا تتعلق
بنفس المريد وان رد الطلب الى الامر فلا يقبل ايضا امر الامر نفسه على ما تقرر في علم اصول الفقه
وقد علم ايضا لا تعقل منه حقيقة الدعاء لان حقيقة الطلب من الادنى الى الاعلى والرب واحد //
فاستحال عليه ذلك بكل وجه وهذه اللفظة هنا وردت على ما هي مستعملة في لغة العرب على معنى المجازاة
بالعقوبة على معصية الله تتقدم من المدعو عليه فهم هالكون ومعنى الدعاء للتنبيه ايضا على انهم من ابتلاء
الله واوليائه او هم ممن يدعا عليهم قوله تعالى انى يوفكون قال فيه كيف يعدلون عن الحق تعجبا
من جهلهم وضلالتهم والتعجب على الله تعالى محال فتركه لبيان هذا اعتزال وقد يعتقد ان الامر الذي يصح
عنده هنا الحمل المبني على مذهبه الحق فلم يبق الا عوده الى الانبياء او الاولياء او هم ممن يتعجب منهم
قوله تعالى ولن يؤخر الله نفسا اذا جاء اجلها قال فيه نفي للتاخير على وجه التاكيد الذي معناه منافاة
المنافي للحكمة قال والمعنى انكم اذا علمتم ان تاخير الموت عن وقته مما لا سبيل اليه وانه هاجم لا محالة
وان الله عليم باعمالكم فمجازيكم عليها وفيه الاعتزال من حيث جعل انه لو مد في عمر من قصر عمره لم يصح ذلك
في الحكمة يعني في المصلحة الواجبة وهذا كله فاسد وانما يرجع ذلك الى ارادة المخصص تعالى ورعاية المصلحة
غير واجبة بما قدمناه فبطل ما بناه هنا على ذلك وقوله عليم باعمالكم يراد معه وخالق فمجازيكم على
اكتسابها فعدم تنبيهه على شئ من هذا الاعتزال لانه يدعي هو وشيعته فيها الخلق وقد ابطلنا ذلك
عليهم سورة التغابن بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قوله تعالى فمنكم كافر ومنكم مؤمن قال فيه يعني فمنكم آت بالكفر وفاعل
له ومنكم آت بالايمان وفاعل له كقوله فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون قال والله بما تعملون بصير
ثم قال والمعنى هو الذي تفضل عليكم باصل النعم الذي هو الخلق والايجاد فكان يجب ان تنظروا النظر الصحيح
وهو اعتزال كله فقوله آت بالكفر وفاعل له يعني على وجه الخلق والايجاد وقد ابطلناه على المعتزلة وقوله
بما تعملون تقصده به مثل ذلك وقوله باصل النعم وجعل الفرع للخلق وفضله تعالى شامل للخلق اصلا وفرعا
على ما تقدمت دلالته وقوله فكان يجب ان تنظروا يعني الوجوب العقلي وقد ابطلناه ثم قال لنفسه

نفسه

تسليم خلق العباد لافعالهم ويبني على هذا الاعتقاد الفاسد سؤالا فقال قد سبق في علم الحكيم انه اذا خلقهم لم يفعلوا الا
الكفر فاذا دعاه الى خلقهم ثم قال وهل خلق القبيح وخلق فاعل القبيح الا واحد وهل مثله الا مثل من وهب سيفا
لمن ينتهي بقطع السبيل وقتل النفس المحرمة اما يطبق العقلاء على ذم الواهب كالقاتل بل اللوم على الواهب اشد قال قلت
قد علمنا ان الله حكيم عالم بقبح القبيح وغناه عنه فقد علمنا ان افعاله كلها حسنة قال وخلق فاعل القبيح فعله فوجب
ان يكون حسنا وان لم وجه حسن وخفاء وجه الحسن علينا لا يقدح في حسنه كما لا يقدح في حسن اكثر مخلوقاته
جهلنا بدواعي الحكمة الى خلقها وهذا كله اعتزال وساق فيه الالزام على نفسه ولم يجب بشئ الا وهو مبطل لاصل
مذهبه لانا ايضا علمنا بالبراهين القاطعة انه تعالى كما خلق فاعل القبيح خلق فعله وللعبد فيه الكسب وافعاله تعالى كلها
حسنة واعمال العباد خلقه فوجب ان يكون خلقه لها حسنا وان يكون له وجه حسن وخفاء وجه الحسن علينا لا
يقدح في حسنه فان ادعوا المزورة في قبح خلقه تعالى للمعاصي ابطل عليهم بمخالفة جميع الموحدين لهم في ذلك والفرق
لا تختلف فيه العقلاء ثم اعمال العباد تختلف بحسب كسب العباد لها الى موافقة امر الامر فهي حسنة والا فهي القبيحة
فبطل الاعتزال وصح التوحيد ثم ذكر الدواعي وقد ابطلناها في افعال الله تعالى بالدلائل القاطعة قوله تعالى بالحق
قال فيه بالغرض الصحيح والحكمة البالغة وقد ابطلنا الغرض في افعاله تعالى وابطلنا وجوب رعاية المصلحة وهي
الحكمة عند المعتزلة قوله تعالى والله عليم بذات الصدور ذكر فيه علمه تعالى بالجزئيات والكليات مما يتعلق بالا
من ذكر السموات والارض والعلم بذات الصدور ثم قال فحقه ان يتقى ويحذر وهو اعتزال لانه نقضه ان يقول
الا امران يتقى ويحذر بل جعل هو قبل ورود الشرائع يوجب العقول التقوى والحذر وقد ابطلنا ايجاب العقل
من قبل ثم قال فما اجهل من يمزج الكفر بالخلق يعني انه يجعل الكفر خلق الله كما ان السموات والارض خلقه وهذا الى
الكفر اقرب منه الى الاعتزال الذي في كفر صاحبه قولان ثم قال والخلق اعظم نعمة والكفر اعظم كفران من العباد لربهم
وليس له في كون احد هما نعمة والاخر نقمة دليل على انهما ليسا من فاعل واحد والا فهذه هي المجوسية وهي نسبة الخير
الى النور والشر الى الظلام ولهذا قال عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة وباب الخلق والاختراع باب مبني على
المخلوقين على ما تقدم بيانه فوجب رجوعه الى الله تعالى ثم كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل ودلائل هذا كله مقررة
في المقدمة قوله تعالى فكفروا وتولوا واستغنى الله قال فيه وظهر استغناء الله حيث لم يلجئهم الى الايمان ولم
يضطرهم اليه مع قدرته على ذلك وهو اعتزال لانه اخراج للايمان الكسبي ان يكون مقدورا ومخلوقا وقد دللنا على خلقه
تعالى لوجوب انفراده بالقدرة على اختراع الخلق فاتت على ما تقدمت دلائله وبينا ان ذكرهم للايمان الاضطراري تدليس
وانه لا ذكر له في القران ولا في السنة وجوازه في العقول لا يلزم تعرض الشريعة اليه وانما تعرضت الشريعة للايمان
الكسبي والعلم الكسبي امرا ونهيا عن ضده قوله تعالى وذلك على الله يسير قال فيه اي ليس يصرفه عنه صارف
بناء منه على الدواعي والصوارف وقد ابطلنا القول بذلك قوله تعالى يوم التغابن ذكر فيه نزول
السعداء منازل الاشقياء لو كانوا سعداء وبعكس ذلك ثم قال وفيه تهكم بالاشقياء وقد قدمنا بيان منع هذا
الاطلاق قوله تعالى الا باذن الله قال فيه الا بتقديره ومشيئته ويعني بالتقدير انه تعالى علم ذلك فقط والمشيئة
عند المعتزلة ارادة حادثة يخلقها تعالى لا في محل ولا يتبقون المشيئة بمعنى القدرة السابق وقد دللنا على صحة قول
اهل الحق وبطلان الاعتزال في المقدمة ثم قال اذنه للمصيبة ان تصيبه وهو اعتزال ايضا لانه انكار لكلام
الله تعالى وهو امر التكوين وقد قدمنا الدلالة له على ثبوته قوله تعالى يهد قلبه قال فيه يلطف به ويشرحه //
للازدياد من الطاعة والخير وهو الاسترجاع عند المصيبة وهو اعتزال لان يهد قلبه عند اهل الحق على ظاهره
وهو خلق الايمان فيه بقدرته تعالى فنافى بل الاية تحريف للقران ولقيام البرهان العقلي على مقتضى ظاهرها وكذلك

ثم يشرحه صرفه ايضا لخلق الله للايمان في القلب وجعله من خلق العبد وكذلك قوله للازدياد واما الاصل عنده
فبخلق العبد وكذلك صرفه للاسترجاع وكل ذلك الحاد عن التوحيد فتامله والدلائل القطعية المحققة الذكر في
المقدمة قاضية عليه وعلى شيعته في ذلك كله قوله تعالى والله بكل شئ عليم قال فيه يعلم ما يؤثر فيه اللطف من
القلوب مما لا يؤثر فيه فيمنحه ويمنعه يعني اللطف فقط ويجعل كونه ممن يؤثر فيه او لا يؤثر من ذلك ذوات القلوب
وهو غلط كبير والحاد واثما الممكنات القبول والتخصص ثم تخصيصها بما شاء كما قدمناه وهذا بديهي وقد بينا
ايضا انه تعالى خالق ما يكون في القلوب من الايمان والتقوى او ضد ذلك وبينا تدليسهم بذكر اللطف وبينا حقيقة
اللطف ما هو من قبل ثم قال فان تولیتم فلا عليه اذا توليتم لانه لم يكتب عليه طاعتكم وانما كتب عليه ان يبلغ وبيبي
فحسب وهذا كله اعتزال ايضا وحاد عن الاقرار بان توليتم بخلقه ولو شاء الخلق ايمانهم الحادا عن التوحيد والبرا هين
قاضية عليه بذلك ثم قوله وانما كتب ان يبلغ يعني وجوب الارسال والبيان وقد بينا بطلان وجوب ذلك
وانما هو من الجايزات فارسل تعالى وبين فضلا منه من غير وجوب قوله تعالى شكور قال فيه مجاز ان يفعل بكم
ما يفعل المبالغ في الشكر من عظم الثواب قال وكذلك حليم يفعل بكم ما يفعل من يحلم عن المسئ فلا يعاجلكم بالعقاب
مع كثرة ذنوبكم وهذا كله اعتزال لانه صرف ذلك كله الى المجاز لانكاره وشيعته الصفات القديمة والشكر عند
اهل الحق يرجع الى المثني على عباده الطائعين ثناء حقيقي اعني كلام صفة له حقيقة وسماه ذلك الثناء شكرا بفضله
هذا هو المتاول في هذا الموضع فقط لانه تعالى منزه عن الانتفاع باعمالهم والحلم ارادته تعالى القديمة الحقيقية المتعلقة
بتاخير عقاب العاصين بكسبهم ودلايل هذا كله قد تحققت في المقدمه سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى قد جعل الله لكل شئ قدرا قال فيه تقديرا وتوقيتا ويعني بهذا العلم فقط ويجعل ان الاشياء لذواتها
تقتضي الطول او القصر في الاجال والكثرة او القلة في الارزاق للمصالح في ذلك بحسب ذواتها ويجعل المعتزلة لله تعالى
في ذلك ان يعلمها كذلك فيمنعها وقد بينا ان هذا الحاد وان الممكنات قابلة فقط وان ما كان من اوجه امكانها
فبتخصيص مخصصها تعالى بارادته وهي القدر السابق في الكل فيه جرت عليهم التقديرات كلها ودلايل هذا كله قد
تحققت في المقدمة على وجه القطع قوله تعالى ذلك امر الله انزله اليكم قال فيه يريد ما علم من حكم هولاء المعتدات
وهو اعتزال لانه تحريف وانكار لكلام الله تعالى وانما المعنى امره بكلامه القديم ومعنى انزله اليكم نزول الملك بالعبارة
عنه والمعنى ايضا في ذلك ما وعاه في السماء ووداه في الارض وخلقه تعالى لسمع الخلق وفهمهم لذلك قوله تعالى ومن
يتق الله يكفر عنه سياته قال فيه ومن يتق الله في العمل بما انزل الله من هذه الاحكام ثم ذكر الاسكان وترك الضرار
والنفقة على الحوامل وايتاء اجر المرضعات وغير ذلك ثم قال فقد استوجب تكفير السيات وهذا الاستيجاب
عند المعتزلة عقلي وعند اهل الحق شرعي على ما تقدمت دلائله قوله تعالى اعد الله لهم عذابا شديدا
قال فيه تكرير للوعيد ثم قال فليكن لكم يا اولى الالباب من المومنين لطفا في تقوى الله واللطف فيه عند اهل الحق
هداية الله عنده لقلوبهم وعند المعتزلة رعاية المصلحة على الوجوب وهداية قلوب العباد بايديهم وهو
اعتزال وقد ابطلناه ولا يجب على الله تعالى شئ لا لطف ولا غيره كما تقدم بيانه وبرهانه قوله تعالى ليخرج الذين
امنوا وعملوا الصالحات من الظلمات الى النور قال فيه او ليخرج الذين عرف منهم انهم يومنون وهو اعتزال
من وجهين الاول قوله عرف ولا تتعلق المعرفة في حق علم الله تعالى والثاني نسبة الايمان لهم من ذواتهم دون
خلقه تعالى وقد اقمنا الدلائل القطعية على انه تعالى خالق كل مخلوق من ايمانه او غيره سورة التحريم
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى

يا ايها النبي

يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تبتغي مرضات ازواجك والله غفور رحيم ذكر فيه قصة مارية وما روي من
انه عليه السلام خلا بها في يوم عائشة وعلمت بذلك حفصة فقال لها اكتمي علي وقد حرمت مارية على نفسي
وابشرك ان ابا بكر وعمر يملكان بعدي امر امتي فاخبرت به عايشة وكانتا متصادقتين وقيل خلا بها في يوم حفصة
فارضاها بذلك واستكتمها فلم تكتم فطلقها واعتزل نساءه ومكث تسعا وعشرين ليلة في بيت مارية وروي
ان عمر قال لها لو كان في ال الخطاب خير ما طلقك فنزل جبريل عليه السلام فقال راجعها فانها صوامة قوامة
وانها لمن نسائك في الجنة وروي انه عليه السلام شرب عسلا في بيت زينب بنت جحش فتواطات عايشة
وحفصة فقالتا له انا نشم منك ريح المغافير وكان يكره رسول الله صلى الله عليه وسلم التفل فحرم العسل قال
الزمخشري فمعناه لم تحرم ما احل الله لك من ملك اليمين او من العسل قال وتبتغي اما تفسير لتحرم او حال او
استيناف قال الزمخشري وكان هذا زلة منه لانه ليس لاحد ان يحرم ما احل الله لان الله تعالى انما احل ما احل لحكمة
ومصلحة عرفها في احلاله فاذا حرم كان ذلك قلب المصلحة مفسدة والله غفور قد غفر لك ما زللت فيه
رحيم ورحمك فلا يواخذك به وهذا الموضع من المواضع التي ادى اعتزال الزمخشري به الى الكفر والعياذ
بالله من سخطه والتحريم الذي حمل الزمخشري عليه التحريم المذكور في هذه الاية هو تحريم ما احل الله وهو قلب لحكم
الله وفرية على الله وهو اكبر الكبائر لانه كذب على الله وهو كفر ومعتقد ذلك في حق الانبياء كافر باجماع الانبياء
وليس من الصغائر التي فيها الخلاف بل مما هو محال على الانبياء عليهم السلام شرعا وهو الاجماع وعقلا لدلالة المعجزة
على ان الله صدقهم فاستحال كذبهم ولم تحمل المعتزلة هذا التحريم على ما حمله عليه اهل الحق من انه ترك للمباح وتضييق
على النفس كما يقول القائل النوم علي حرام وهو كثير في كلام اهل العرب وفي شعرهم وكما يقول القائل اللحم علي حرام
لا اقربه في هذه السنة لتشابه ما بايدي الناس وللخوف من الفتن وذلك فيما لم يتعين فيه التحريم كالمغصوب
ونحو ذلك فهذا لفظ تضييق على النفس لا لفظ قصد به تبديل الحكم الرباني بل حملته المعتزلة على تبديل حكم
الله بضده الاتي الى قول الزمخشري فاذا حرم كان ذلك قلب المصلحة مفسدة فعلى سياقة ومذهبه الكفر
لانهم لهم حتما تجويز الصغائر على الانبياء عليهم السلام اتفقوا على تحريم تسميتها زلة لان لفظ الزلة يوهم
الكبيرة لحرمة الطلاق ما يوهم الباطل بالاجماع واجمعت الامة على ان من قال زل محمد كان وسخا انه يقتل كفرا
فاحرى واولى من يقول زل ثم انزل الله تعالى على نبيه الوحي بازالة ذلك التضييق فمعناه لم تضيق على نفسك رحمة
من الله تعالى وتكريما له وقد انزل عليه التحلل من اليمين التي اكد بها ذلك التضييق فقال تعالى قد فرض الله لكم تحلة
ايمانكم واليمين تدل على ان ذلك التحريم لو كان شرعيا او على سياق الشرعي لم يحتج الى تاكيد المنع باليمين لان
الحرام ممتنع قطعا بغير يمين لان الرسول عليه السلام معصوم من ارتكاب المحرم ولا لو كده الا ما تمكن مخالفته
فلما اكد علمنا انه لم يك تحريما شرعيا بل تضييقا موكدا باليمين فرفع عنه التضييق وانزل عليه التحلل من
اليمين وقد نبهت على هذه المسئلة في قصة داود عليه السلام في سورة ص في ابيات كملت بها البلكفية التي
ذكرها السلفي رحمهم الله في صدد هذا الكتاب جوابا للزمخشري في هجائه لاهل السنة والجماعة بابياته في تفسيره
لسورة الاعراف والابيات هي قولي له بعد بيت ٭ لو صح في الاسلام عقل لم تقل ٭
بالمذهب المذموم من نفي الصفه ٭ ولما نسبت الى النبوة زلة ٭ في صاد والتحريم فاسمع مصرفه
او من علمت بان من والى فقد ٭ ترك المباح وكف عنه تصرفه ٭ لانه جعل الحلال محرما
شرعا فعصمته ابت ان يقرفه ٭ ولذا صوري الخواطر لبس فيه ٭ زلة وقضي العنين تكلفه
فجهلت هذا وانصرفت لظلمة ٭ عمت عليك من الطريق تعرفه ٭ لم تعرف الفقه الجلي فكيف با

لتوحيد في تدقيقه ان تعرفه **قوله تعالى** والله مولاكم قال فيه سيدكم ومتولي امركم وهو العليم بما يصلحكم فيشرعه لكم الحكيم فلا يامركم الا بما توجبه الحكمة وهو اعتزال لانه بناه على وجوب رعاية المصلحة وهي الحكمة عندهم وانه يشرع الاحكام معللة بذلك وقد حققنا ابطال هذا كله في المقدمة **قوله تعالى** فقد صغت قلوبكما قال فيه ميل قلوبكما عن الواجب في مخالصة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس كما قال الزمخشري بل صغت قلوبكما الى الحق وما ذكره فيحقهما في هذه القصة فمتاول الى اوجه لم يقصدا بهما ارتكاب محرم والله تعالى انه لطالب العبد بالاشارة والخطرة الضرورية وما يكون على وجه التاويل لانه العزيز وله تكليف ما لا يطاق على ما تقدمت دلالته **قوله تعالى** عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن قال فيه فان قلت لم يكن خيرا منهن قال قلت اذا طلقهن لعصيانهن له وايذائهن اياه لم يبقين على تلك الصفة وكان غيرهن من الموصوفات بهذه الاوصاف مع طاعته عليه السلام والنزول على هواه خيرا منهن وهذا الكلام فاسد لانه ادعى ان نساءه عليه السلام وقعن في عصيانه واذايته وذلك غير صحيح بل متاول ولو قال على تقدير وقوع ذلك لصح الكلام وقوله والنزول على هواه خطاء لان الهوى في العرف الشرعي هو ارادة المنهيات والعرف الشرعي مقدم على الاطلاق اللغوي على ما تقرر في اصول الفقه فلما اوهم هذا الاطلاق امرا ممتنعا في حقه عليه السلام كان ممتنعا **قوله تعالى** عليها ملائكة غلاظ شداد قال فيه اي جفا او في افعالهم جفا وخشونة ولا يجوز اطلاق ذلك في حق الملائكة عليهم السلام وقوله تعالى غلاظ شداد ابين من تفسير الزمخشري لذلك واحسن **قوله تعالى** توبة نصوحا قال فيه وذلك ان يتوبوا عن القبائح لقبحها وهو اعتزال لانه بنى الكلام على قبح المنهيات لاعيانها بناء على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلناه وقد ثبت انها انما قبحت بالنهي الشرعي فالتوبة على ذلك تكون لاجل نهي الله تعالى عنها فقط تعظيما لحقه وامره ونهيه **قوله تعالى** عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم قال فيه على عادة الجبابرة من وقوع ذلك منهم فوقع القطع وفيه سوء الادب في الاطلاق في تمثيل كلام الله تعالى بعادة الجبابرة وانما يقال هنا جاءت العبارة على ما في لسان العرب من قول الملوك عسى بمعنى القطع لان الجبابرة في العرف الشرعي كفار ومذمومون بخلاف لفظ الملوك ثم قال والذي يدل على انه بمعنى البت القطع وهو خلاف التحقيق في هذه المسألة على ما تقدم في مسألة توبة العاصي ثم قال كانه قيل توبوا يوجب تكفير سيئاتكم ويدخلكم وهذا الوجوب عند المعتزلة عقلي وقد ابطلناه وعند اهل الحق شرعي وقد بيناه **قوله تعالى** يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا معه قال فيه تعريض بمن اخزاهم الله من اهل الكفر والفسوق واستحماد الى المومنين على انه عصمهم من مثل حالهم فجعل اهل الفسق ممن اخزاهم الله تكفيرا بالذنوب وقد ابطلناه وقوله واستحماد الى المومنين فلم يعد المومنين الا من ليس بكافر ولا فاسق وفيه الاشارة ايضا الى التكفير بالذنوب ونحو له عصمهم احسن عند المحققين في الاداب الدينية ان يقال في غير الانبياء عليهم السلام حفظهم وعافاهم حتى يبقى لفظ العصمة خاصا بالانبياء كما هو معناها كذلك خاصا بهم **قوله تعالى** يقولون ربنا اتمم لنا نورنا قال فيه لان النور على قدر الاعمال فيسالون اتمامه تفضلا وهو اعتزال والتمام والمتموم كله فضل من الله تعالى على الحقيقة على ما تقدم بيانه **قوله تعالى** وضرب الله مثلا للذين امنوا قال فيه وفي طي هذين التمثيلين تعريض بامي المومنين وما فرط منهما من التظاهر على النبي عليه السلام وتحذير لهما على اغلظ وجه واشده لما في التمثيل من ذكر الكفر ثم قال والتعريض بحفصة ارجح لان امراة لوط افشت عليه كما افشت حفصة على النبي عليه السلام وهذا الكلام كله مستدرك ولا يليق بامهات المومنين ومن نزل

نحن

فنحن مع جملة اصحابه عليه السلام كنتم خير امة اخرجت للناس ولا يفقد الموفق لهن احسن تاول بل من قصد منهن المخالفة للامر وتعريضهن من غير تصريح مع اعتقاد الاباحة لشدة الغيرة عليه وبلوغ ذلك من قلوبهن ما لا صبر عليه حتى يعود ما صدر كالمضطر وربي المغلوب عليه العبد والمضطر والله تعالى انه يطالب به وينبه عليه لاسيما من رفع شانه والعذر لجهة العبد بابه مفتوح لعدم القدرة والاضطرار او لعدم القصد الى عين العصيان والعبارة السديدة هنا ان يقال وفي السورة تنبيه وتعليم حتى تبقى حرمات امهات المومنين لحرمته عليه السلام **قوله تعالى** تحت عبدين من عبادنا صالحين قال فيه لان عبدا من العباد لا يرجح عنده الا بالصلاح لا غير وهو اعتزال لان الصلاح عنده الاعمال وقد تفضل الله من شاء بحكمه من غير عمل تقدم كادم عليه السلام عند خلقه اسجد له الملائكة قال تعالى فاذا سويته الاية كما ذكره وقرره القاضي ابو بكر في الهداية والاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني في الجامع الجلي له **قوله تعالى** فخانتاهما قال فيه ولا يجوز ان يراد بالخيانة الفجور قال لانه في الطباع نقيصة عند كل احد بخلاف الكفر لان الكفار لا يستقبحونه ويسمونه حقا وهو اعتزال بناه على التحسين والتقبيح بالعقول وقد ابطلناه ولم يستقبح الفجور وصار فجورا الا بالشرع كما ان الكفر كذلك على ما تقدم بيانه ولا يعتبر استحسان الكافرين للكفر ولا تسميتهم له حقا **قوله تعالى** ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها قال فيه ومعنى احصنته منعته جبريل وهذا غلط فاحش من الزمخشري لانه يوهم ان يكون جبريل عليه السلام قصد ذلك او طلبه والملائكة عليهم السلام معصومون من الشهوات والمخالفات بالاجماع وما اوهم الباطل فهو باطل وانما احصنته منعته طول عمرها مطلقا عن التزويج والخطاب وقرب بشر **قوله تعالى** وصدقت بكلمات ربها وكتابه قال فيه قلت فما كلمات الله وكتبه قال قلت يجوز ان يراد بكلماته صحفه التي انزلها على ادريس وغيره وان يراد جميع ما كلم الله به ملائكته وغيرهم وجميع ما كتبه في اللوح المحفوظ وغيره وهذا منه اعتزال كله لانه انكار لكلام الله تعالى القديم وهو الحقيقة دون المجاز الذي ذهب اليه لاجل اعتزاله وهو واحد اجماعا وبرهانا والتعداد في كلمات الله راجع اما الى اوجه التعلق من الامر والنهي والخبر او الى كثرة المتعلقات فيكون من باب المجاز وقد تقدمت دلائل اثبات الكلام القديم

سورة الملك

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم **قوله تعالى** تبارك الذي بيده الملك قال فيه تعالى وتعاظم عن صفات المخلوقين الذي بيده الملك قال فيه وذكر اليد مجاز عن الاحاطة بالملك وفيه الاعتزال من حيث اضرابه عن ذكر قدرته تعالى وهي المعبر عنها باليد هنا فالملك من له الملك فله تعالى القدرة وله تعالى التصرف بها في جميع المملوكات ايجادا وابقاء او اعداما لما يصح بقاؤه من ذلك والمعتزلة تنكر القدرة القديمة صفة لله تعالى فلذلك لم يذكرها الزمخشري وقد قدمنا الدلائل على ثبوتها **قوله تعالى** الذي خلق الموت والحياة قال فيه والحياة ما يصح بوجوده الاحساس وقيل ما يوجب كون الشيء حيا وهو الذي يصح منه ان يعلم ويقدر قال والموت عدم ذلك قال ومعنى خلق الموت والحياة ايجاد ذلك المصحح واعدامه وهو اعتزال وقد قام البرهان القطعي على ان الموت والحياة عرضان متضادان لا ضدية النقيض فلا يعرى المحل عن واحد من النقيضين لاستحالة ارتفاعهما وكل ما دل على ثبوت الاعراض دال عليهما ولو كان الموت عدم الحياة كما تقوله المعتزلة لزم العدم وهو خلاف ما تحققت دلائله في المقدمة ولم يكن القول بذلك اولى من القول بان الموت موجود والحياة عدمه فتساقطا فلزم ثبوت الوصفين **قوله تعالى** ليبلوكم ايكم احسن عملا ذكر فيه الغرض ولو صح عن النبي عليه السلام اطلاق ذلك لوجب تاويله الى الغرض عند المعتزلة هو المعلل برعاية المصلحة لاجل الدا

الى امل على ذلك وقد ابطلنا هذه القواعد الاعتزالية كلها في المقدمة فابطلنا التعليل في افعاله تعالى والحكم
والداعي والصارف ووجوب رعاية المصالح ثم ذكر الغرض واوجب نسبته الى الله تعالى وقد ابطلناه قوله تعالى
وهو العزيز قال فيه الغالب الذي لا يعجزه من اساء العمل الغفور لمن تاب من اهل الاساءة ولم يذكر صحة
الغفران للمصرين وهو اعتزال وقد ابطلناه قوله تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت قال فيه وانه
بباهر قدرته هو الذي يخلق مثل ذلك الخلق المتناسب وانما قال ذلك وخص خلقه تعالى بذلك لان العباد
عنده يخلقون افعالهم وهو اعتزال وقد بينا بالدلائل انه تعالى خالق لكل مخلوق فلم يبق الا ان يكون معنى الاية
ما قاله اهل الحق ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت في الدلالة على قدرته تعالى والهيته قوله تعالى وجعلناها
رجوما للشياطين قال فيه ومعنى كونها مراجم للشياطين يحرف رجوما الى مراجم لبواطي الكلام الى تحريف اخر فقال
ان الشهب التي تنقض لرمي المسترقة منهم منفصلة من نار الكواكب لا انهم يرجمون بالكواكب فقوله منفصلة //
تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا محرما اجماعا وقوله عن كواكب الرجم تارة دعوى فنفس الشهب هو الكي كما في نص
القران وتذكر في الموضع الذي يرجع اليه من الملك بعد حرق الجن والقدرة صالحة لذلك فوجب الحمل على
ظاهر ذلك اذ لا معارض يحرم التاويل وصار الحادا كما بيناه قوله تعالى بلى قد جاءنا نذير فكذبنا قال فيه
اعتراف منهم بعدل الله واقرار بانه تعالى ازاح عللهم وانهم لم يؤتوا من قدره كما تزعم المجبرة وانما اتوا من
قبل انفسهم قال واختيارهم خلاف ما اختاره اليه بالامر واوعد على ضده وهذا من مواضع كفر الزمخشري لان
الامة قد اجمعت على تكفير من يقول هذا الكلام وقد اقمنا الدلائل القطعية على خلقه تعالى لجميع الخلق فانه يجب
ان تكون مراده له لاستحالة ثبوت المشروط بدون شرطه ومحل اعتراف المشركين على انفسهم باكسابهم دون
خلق وهذا هو الحق بالبرهان وقوله لم يؤتوا من قدره كذب من الزمخشري على الكافرين لانه ليس في كلامهم
ما قاله عنهم لا بالتصريح ولا بالتضمين وكذلك لو اقر احدنا الان على نفسه بكسبه لم يلزم من ذلك ان يكون نافيا
لقدر ربه فانه مطالب بكسبه لا لقدر ربه وعقاب العبد على الكسب لا على القدر فالقدر قدر الرب العزيز
والكسب كسب العبد الذليل المتعلق به التكليف قوله تعالى واسروا قولكم او اجهروا به انه عليم بذات الصدور
قال فيه من الله تعالى ثم انكر ان لا يحيط علما بالضمير والسر من خلق الاشياء وحاد عن ان يقول من خلق السر
والجهر وهو الذي يدل عليه سياق الاية معناه كيف لا يعلم ما خلق وهو مشروط بالعلم والقدرة والارادة //
نبهت الاية عن استحالة المشروط بدون شرطه ولما راى الزمخشري ان هذا الكلام يبطل الاعتزال لان السر
والجهر من الافعال كسب للعباد ولذلك يجازون عليها وقد اقام تعالى الدلالة على انه يعلمها لانه خالقها //
والكسب بابه واحد فلما اعلم تعالى انه خالق هذا الكسب دل ذلك على انه خالق لكل مكتسب لان الباب واحد
فقوله من خلق الاشياء حيدة عن وجه دلالة الاية على ما بيناه من التوحيد وعنى بالاشياء ما عدى افعال
العباد لانه مذهبه وقد ابطلناه في المقدمة ثم قال وحاله انه اللطيف اي العليم فذكر فيه الحال ولم يذكر
العلم لانه عند المعتزلة عالم بذاته لا بعلم وقد ابطلنا عليهم هذا ايضا قوله تعالى الا يعلم من خلق قال
فيه ويجوز ان من خلق منصوبا بمعنى الا يعلم مخلوقه وهذه حاله واعتزاله فيه من حيث اعتقد بقوله مخلوقه
اي الخاص به وهو عندهم ما عدى افعال العباد وقوله وهذه حاله يعني صفة نفسه وقد ابطلنا ذلك
وبينا انه تعالى عالم بعلم الى سائر الصفات المعنوية وان تكون من في موضع نصب ولا تخصيص فقد يريد بعض
المخلوقات دون بعض على ما دلت عليه البراهين العقلية والشرعية تكون الاية دالة لاهل الحق
فذكر تعالى السر والجهر وسائر المخلوقات والسر والجهر مكتسبان فخرج منه انه تعالى خالق سائر المكتسبات

اذ لا قايل

اذ لا قائل بالفرق فتبين الحق وبطل الاعتزال ثم اعترض ما قد مناه ذكره من دلالة الخلق على العلم لا بها عقلية
والامنبهة عليها فقال ابت ذلك اي تابى ذلك الحال التي هي قوله وهو اللطيف الخبير قال لانك لو قلت
الا يكون عالما من هو خالق وهو اللطيف الخبير لم يصح لانه لا يقال الا يعلم وهو عالم ولكن الا يعلم كذا وهو عالم
بكل شيء وهذا الذي ذكره اعتزال وغفلة وتحريف للكلام ولو ساق الكلام على ما هو في الاية لصح ما قاله اهل الحق
لكن حذف منه فافسد المعنى بالحذف والذي يقتضيه سياق الاية الا يعلم الخالق خلقه لان الخلق دلالة
على العلم بذلك المخلوق المعين الدال على علمه وهو اللطيف اي العالم بالخفيات وهو معنى اللطيف فاحرى
الجليات فكان بمعنى وهو العالم بكل شيء وخرج الكلام بالتحقيق الى المعنى الذي ارتضاه هو لكن لما غفل عن
تحقيق دلالة الاية وما يدل عليه اللطيف توهم ان المعنى على ما قاله اهل الحق لا يصح او علم انه يصح وقصد
التلبيس لاطفاء نور الله والله متم نوره قوله تعالى ما يمسكهن الا الرحمن قال فيه بقدرته وبما دبر لهن من
القوادم والخوافي وبقاء الاجسام على شكل وخصائص فقد تانى منها الجري في الجو وهو اعتزال لانه
يشير الى البنية واشتراطها وصنع الله تعالى لا يتوقف على بنية ولا غيرها على ما تقدم بيانه وكسب الطائر
لا بعد ومحل في حركاته وسكناته لكن من ذلك معتاد كسبينا على الارض وغير معتاد كامساكنا بقدرته تعالى
في الجو كالطائر والممسك للكل هو الله تعالى لانه خالق المسكنات في الجواهر في احيازها كما انه تعالى خالق
كل مخلوق على ما تحققت دلائله في المقدمة والمعتاد عند الطائر خارق للعادة عندنا

سورة ن

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون قال فيه والمعنى استبعاد ما كان ينسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا
وانه من انعام الله بحصافة العقل التي يقتضيها التاهيل للنبوة بمنزل وهذا الكلام ان قصد به التاهل من
جهة المخلوق فهو اعتزال وقد ابطلناه وان قصد به ان الله اهله لذلك بتخصيصه فهو الحق وليس هو
مذهب المعتزلة قوله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون قال فيه غير مقطوع قال او غير ممنون عليك
لانه ثواب تستوجبه على عملك وليس بتفضل ابتداء قال وانما تمن الفواضل لا اجور الاعمال وهذا كله
اعتزال وقد ابطلنا الوجوب على الله تعالى في المقدمة فثبت الفضل والمنة لله وحده فالاجور والزيادات
كلها فضل منه تعالى بالبراهين القطعية لان اعمال العباد خلقه تعالى قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم قال
فيه استعظم خلقه لفرط احتماله فقولنا استعظم لا يجوز في حق الله لانه لا يستعظم الا من يتعجب والتعجب زيادة
استعظام في وصف الفاعل خفي بسببها والرب سبحانه لا يخفى عليه شيء فلا يستعظم وانما يعلم تعالى عظمة
نفسه قوله تعالى سنسمه على الخرطوم قال فيه وفي لفظ الخرطوم استخفاف به واستهانة فقوله استخفاف
اطلاق تمتنع اضافته الى الله تعالى ويغني عنه استهانة قوله تعالى وغدوا على حرد قادرين قال فيه
وقادرين من عكس الكلام للتهكم وقد بينا منع هذا الاطلاق في حق الله تعالى قوله تعالى لولا تسبحون ذكر
فيه اللطف وتعتقد المعتزلة فيه الوجوب ولا يرجعون فيه مع ذلك الى حقيقة وقد ابطلنا عليهم وبينا
حقيقة اللطف ما هي قوله تعالى سبحان ربنا قال فيه سبحان الله وتنزيهه عن الظلم وعن كل قبيح وقصد
المعتزلة بهذا الكلام انه ليس من خلقه تعالى وهو باطل بما قدمناه من الدلائل على انه لا خالق لشيء
سوى الله تعالى قوله تعالى افنجعل المسلمين كالمجرمين قال فيه فقيل الحيف في الحكم فنجعل المسلمين
كالمجرمين فجعل ذلك حيفا وهو اعتزال ولم يفهم معنى الاية وانما معناها انجعل هؤلاء كهؤلاء بعد
ان حكمت بنقيض ذلك وحكمي لا يتناقض لان تناقضه قوله تعالى واملي لهم الاية قال فيه والصحة

والرزق والمد في العمر احسان من الله وافضال يوجب عليهم الشكر والطاعة وقد ابطلنا قول المعتزلة
ان شكر المنعم يجب عقلا بل شرعا وبينا ايضا ان العمل لا يجب الا بالشرع قوله تعالى لولا ان تداركه نعمة من ربه قال فيه ان
انعم عليه بالتوفيق للتوبة ولم يقل بخلق التوبة في قلبه لانه يعتقد ان التوبة بخلق العبد وقد ابطلناه بالدلائل لحاد الى
التوفيق لانهم لا يرجعون فيه الى حقيقة بل يجعلونه وتركا فيلزمهم ان يكون تعالى قد وفق الكافرين وهو باطل بالاجماع
قوله تعالى فاجتباه ربه قال فيه قربه للتوبة فادهم كلامه انه وقع في ذنب والعصمة تابي ذلك وما ورد في حقه //
متاول كما قدمناه فليس الا ما قاله تعالى في نص الاية فقط وهو قوله فاجتباه ربه اي قربه

سورة الحاقة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى الحاقة ما الحاقة قال فيه الساعة الواجبة الوقوع وهو اعتزال من حيث
ان المعتزلة يعتقدون وجوب ذلك عقلا واهل الحق يعتقدونه شرعا على ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى
فاخذهم اخذة رابية قال فيه شديدة زائدة في الشدة كما زادت قبائحهم في القبح وهذا القبح عقلي عند المعتزلة
وشرعي عند اهل الحق على ما تحققت دلائله في المقدمة قوله تعالى وحملت الارض والجبال فدكتا دكة واحدة
قال فيه اما بريح او بخلق من الملائكة او بقدرة الله تعالى من غير سبب وفيه الاعتزال من حيث لم يبين ان تلك الاسباب
لا شيء لها في الحمل وانما يخلق الله تعالى عند حملها بها قوله تعالى فاما قال فيه تفصيل للعرض وقد بينا ان
الاعراض على الله تعالى قوله تعالى فلا اقسم بما تبصرون وما لا تبصرون ذكر فيه اقوالا ثم قال والخلق والخالق واطلق
القول وهو اعتزال وقد قدمنا الدلائل الدالة على رؤية الله تعالى جوازا ووقوعا قوله تعالى لاخذنا منه باليمين
ثم لقطعنا منه الوتين فسر الزمخشري هذه الاية بالتشبيه بالمصدر للقتل وكذلك في تفسير فما منكم من احد
عنه حاجزين وهو تفسير لا يليق بالنبوة لانها مقام تكريم وتشريف عند الله تعالى بما دعوه من حسن خطابه
له وهذا التفسير يناقض ذلك فالتفسير الاحق لاخذنا منه اخذا بقوة كقوله تم اذا ما راية رفعت
لمجد تلقاها عرابة باليمين او لاسترجعنا منه النبوة بعده ثم لقطعنا عدته واعظم ما يستوجبه

سورة المعارج بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى ليس له دافع من الله قال فيه بمعنى ليس له مانع من جهته اذا جاء وقته واوجبت الحكمة وقوعه وهو
اعتزال بناه الزمخشري على الايجاب العقلي على الله تعالى وقد ابطلناه وانما تفسير اهل الحق لهذه الاية اي لا
يقدر احد على دفع عقوبة الله عنه قوله تعالى في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ذكر فيه اوجها فاما
لشدته على الكفار وهو في الحقيقة كذلك وما قدر ذلك على المومن الا كما بين الظهر والعصر ثم اعقل الزمخشري
هنا الجمع بين هذين المقدارين بوجه صحيح لان ظاهرهما جمع بين ان يكون غاية الطول بل هو غاية القصر وهو
جمع بين النقيضين وهو محال فلا بد ان يقال ان صح نقل خبر القصر ولم تتاول الاية بالشدة على الكافرين ان
انه يعمل فيه من الاعمال ما يعمل في خمسين الف سنة من الدنيا فلا بد ان يكون القصر اما لحسن حال المومن فكانه
الكثير قليل او يدخل الله تعالى المومنين الجنة بعد حسابهم قدر ما بين الظهر والعصر ويبقى الكافرون في
حساب المحشر خمسين الف سنة على حقيقة ذلك قوله تعالى تدعوا من ادبر وتولى ذكر فيه اقوالا احدها انه
مجاز بمعنى احضارهم وهو تاويل لغير ضرورة قال او كما جلقة في حلوقهم يعني اصواتا ضرورية قال وكما
خلقه في الشجرة وهو اعتزال وقد ابطلناه وتاويل ايضا لغير ضرورة وكذلك تجويزه ان يكون دعاء الزبانية
تاويل لغير ضرورة ايضا والصحيح انها تدعوا الكافرين والمنافقين بلسان فصيح قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا ذكر في اخره والمعنى انه كان امر خلق غير اختياري فيفيق له كانه اثبت انه كسبي ثم اشار الى تقوية ذلك بانه

هذا

هذا الوصف مذموم قال والله لا يذم فعله وهو اعتزال لانه يجعله من خلق العبد وقد ابطلناه بدلائل التوحيد
وعلم بها انه لا خالق لمخلوق الا الله والله تعالى لا يذم فعله صحيح بالنسبة اليه ويذم العبد وفعله بالنسبة الى كسبه
لا بالنسبة الى خلق الله تعالى له على ما تحقق بيانه في المقدمة قوله تعالى الذين هم على صلاتهم دائمون قال فيه وتخليصها
من الاحباط باقتراف الماثم وهو اعتزال وقد ابطلنا القول بالاحباط بما دون الكفر من الذنوب قوله تعالى انا
خلقناهم مما يعلمون قال في اثناء الكلام عليه ومن حكمنا ان لا يدخل احد منهم الجنة الا بالايمان والعمل الصالح
فاشترط العمل مع الايمان في دخول الجنة وهو تكفير بالذنوب وتنفيذ للوعيد وابطال لجواز المغفرة وقد بينا
جوازها للمصرين ودلت احاديث الشفاعة القطعية على ذلك وابطلنا في المقدمة جميع قواعد الاعتزال وبينا
انه من الجائز العقلي دخول الكافرين الجنة لولا ما ورد الشرع بمنع ذلك

سورة نوح بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ويؤخركم
قال فيه كيف قال ويؤخركم مع اخباره بامتناع تاخير الاجل ثم اجاب عن دفع توهم التناقض بان قال قلت //
قضى الله ان قوم نوح ان امنوا عمرهم الف سنة وان بقوا على كفرهم اهلكهم على راس تسع مائة فقيل لهم امنوا
يؤخركم اي الى الاطول وهو اعتزال لان قوله قضى الله ان كان كذا فيكون كذا وان لم يكن كذا لم يكن كذا باطل لانه
قول بان الامر انف ونفي للقدر السابق بتقدير كل المقدرات ولا يصح ما ذكره الزمخشري الا في حق من لا يعلم
وهو التجويز وهو محال في حق الله تعالى وهو تعالى قد قدر جميع الكائنات وعلم ذلك فلا تزيد ولا تنقص عما قدرها
وعلم من ذلك فلما استحال ذلك عليه تعالى لانه ضد للعلم لم يبق الا ان يكون المعنى ان الله تعالى علم ما لا يكون ان لو
كان كيف كان يكون فعلم تعالى انهم لا يطيعون ولو اطاعوا لاخروا فالطاعة علامة التاخير والمعصية علامة
الهلاك فعلم تعالى ما لا يكون من طاعتهم ان لو كان كيف كان يكون حالهم من الامهال كقوله تعالى ولو ردوا لعادوا
لما نهوا عنه ووجه اخر وهو انه يصح ان كتب في اللوح المحفوظ ان اطاعوا اخروا والا فلا وقد علم تعالى ما يكون من
الوجهين ولا تاخير فيما علم تعالى تقديمه ولا تقديم ما علم تاخيره والا انقلب العلم القديم جهلا وهو محال قوله تعالى
وقد خلقكم اطوارا قال فيه وهي حال موجبة للايمان به وهو اعتزال بناه على الايجاب العقلي والتحسين والتقبيح
وقد ابطلنا ذلك كله وبينا انه لا واجب على المكلفين الا بالشرع قوله تعالى ولا تزد الظالمين الا ضلالا قال فيه
فان قلت كيف جاز ان يريد لهم الضلال ويدعو الله بزيادته قال قلت المراد بالضلال ان يخذلوا ويمنعوا الالطاف
الالطاف لتصميمهم على الكفر ووقوع من ايمانهم وذلك حسن يجوز الدعاء به بل لا يحسن الدعاء بخلافه وهذا
كله اعتزال وجعله الاضلال هو الخذلان ومنع اللطف تلبيس من المعتزلة كما قدمناه وابطاله وجعله تصميمهم
من خلقهم بانفسهم دون تخصيص خالقهم ضلالة اخرى وقد بينا اضلالهما واستحسانه الدعاء عليهم بناء على
ذلك الباطل ضلالة اخرى فليس الا ما قاله اهل الحق من ان الذي حسن ذلك الاذن الشرعي فقط للعلم بعصمته
عن العصيان في دعائه وغير ذلك من افعاله واقواله للعلم بانه لا يحسن ويقبح الا الشرعي على ما تحققت دلائله
في المقدمة قوله تعالى مما خطيئاتهم قال فيه فان كفر قوم نوح كان واحدة من خطيئاتهم وان كانت كبراهن
ولم يفرق بينه وبينهن في استيجاب العذاب يعني بين الكفر والمعاصي ثم قال لئلا يتكل المسلم الخاطي على اسلامه
ويعلم ان صفة ما يستوجب به العذاب وان خلا من الخطيئة الكبرى وهذا كله اعتزال لانه تكفير بالذنوب
وقد ابطلناه وبينا جواز المغفرة لما دون الشرك من الذنوب قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وليس
لما استوجبوا العذاب شرعا الممنوع من الكفر والمعاصي يلزم منه الاستيجاب ومنع المغفرة بدون الكفر ولا
يسوي بين مختلفين بل متضادين الا من خذله الله عقله قوله تعالى فلم يجدوا لهم من دون الله انصارا ذكر
فيه التهكم وقد ابطلنا اضافته الى الله تعالى لفظا ومعنى قوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا قال في علمه بذلك

منهم انه علم طباعهم وهو اعتزال ولا طبع ولا طبيعة على تحقيق البرهان كما تقدم بيانه وكل الخلق يجري عليهم
الضلال والهداية لولا ارادة المخصص لكفرهم او ايمانهم وانما يقال هنا ان ذلك بالوحي قوله تعالى ولا تزد الظالمين
الا تبارا ذكر فيه ان عرف صبيانهم معهم كما يموتون باسباب الموت وانه لم يكن ذلك للاطفال على وجه العقاب قال
وكان ذلك زيادة في عذاب الاباء والامهات ففيه اولا ايلام البري ردا على المعتزلة فان قالوا ذلك بذنوب الاباء
قلنا قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى ثم لما سلموا ان الاطفال لم تجر لهم جناية قبل الهلاك سلموا الكلام البري
كما تقدم بيانه سورة الجن بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى فمن يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قال فيه فكان دالا على تحقيق ان
المومن ناج لا محالة وانه هو المختص بذلك وهو اعتزال لان فيه منع النجاة للعاصي بشفاعة او غير ذلك لان المعتزلة
لا تسمي العاصي مومنا وقد قدمنا بيان انه مومن ويسمى بذلك ويجوز المغفرة له وبينا ان المومن لم تحصل النجاة
له عقلا بل شرعا ثم ذكر فيه قوله عليه السلام المومن من امنه الناس على انفسهم واموالهم ولم يتاوله وتركه لنا وبله
اعتزال لانه تكفير بالذنوب وقد ابطلنا بالدلائل ومعنى الحديث عند اهل الحق المومن الكامل الايمان من كان
بذلك الوصف قوله تعالى فمن اسلم فاولئك تحروا رشدا واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا قال فيه وقد زعم
من لا يرى للجن ثوابا ان الله اوعد قاسطهم وما وعد مسلميهم ثم قال وكفى به وعدا ان قال فاولئك تحروا رشدا
فذكر سبب الثواب وموجبه والله اعدل من ان يعاقب القاسط ولا يثيب الراشد وهذا كله اعتزال فقوله وموجبه
يعني موجب الثواب عقلا وقد ابطلناه وقوله والله اعدل من ان يعاقب القاسط ولا يثيب الراشد كلام فاسد
لانه فاسد لانه بناه على التحسين والتقبيح العقلي ولله تعالى ان يعاقب هذا ولا يثيب ذاك اذ لا واجب عليه وله ان لا يكلف
فانه لا يثيب مع التكليف وان لا يعذب احدا وان ينعم الكل كل ذلك من الجائزات في احكامه اذ لا واجب عليه
على ما تقدمت دلائله وانما دليل ثواب مومني الجن قوله تعالى فمن يومن بربه فلا يخاف بخسا اي لا بد من ثوابه
فلا يبخس منه شيئا ولا رهقا ولا عذابا قوله تعالى قل اني لا املك لكم ضرا ولا رشدا قال فيه والمعنى لا
استطيع ان اضركم ولا انفعكم انما الضار والنافع الله او لا استطيع ان اقسركم على الغي والرشد انما القادر
على ذلك الله عز وجل وهذا الوجه الاخير اعتزال لانه ذكر في الاول المنافع الحسية ثم ذكر الموانع المعنوية
الدينية فالاية تحتمل ذلك ثم دلت الاية على ان الله تعالى هو القادر على رشدهم دونه عليه السلام فهو خالق
هداهم والباب واحد فهو خالق ضلالهم فبطل الاعتزال الذي حرف الزمخشري كلامه لاجل قصد الاعتزال فقال
ان اقسركم ليلا يثبت لله القدرة على خلق رشدهم الكسبي فيكون خالقا له وقد دلت البراهين على دفع هذا التدليس
وثبت انه تعالى خالق كل مخلوق كسبا كان او قسرا على ما تقرر في المقدمة قوله تعالى قل اني لن يجيرني من
الله احد قال فيه نفي الاستطاعة عن نفسه على معنى ان الله ان اراد به سوءا من مرض او موت او غيرهما لم يصح ان
يجيره منه احد فقوله من مرض او موت اعتزال لانه قصر ارادة الله السوء على ذلك دون ارادة الكفر والضلالة
والعصيان وهو اكد ما يذكر قبل ضر الابدان والكل خلقه فلاكد احق ان يحمل الكلام عليه فبطل الاعتزال مع ما تقدم
من ذكر الادلة القطعية على ذلك قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون قال فيه وان الله لا يخلف الميعاد فيتحرز
من الاطلاق بمعنى لقصده تنفيذ الوعيد في عصاة المومنين والاية هنا انما وردت في الكافرين ولا يلزم من تنفيذ
الوعيد فيهم ان يكون كذلك في المومنين وقد دللنا بالقطعيات على صحة الغفران له وقد قدمنا الكلام في الوعد
والوعيد في المقدمة بما فيه كفاية وقوله اخر الكلام لما راى في اخفائه من المصلحة واعتقاده فيها الوجوب وقد
ابطلناه قوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول قال فيه وفي هذا ابطال الكرامات
قال لان الذين تضاف اليهم وان كانوا اولياء مرتضين فليسوا برسل وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالاطلاع

على الغيب

على الغيب وهذا جهل عظيم من الزمخشري بالحقايق ومتى يلزم من كون الغيب متفقا عقلا على الخبر الرباني ومعنى النبوة
لا يصح للاولياء ابطال جميع انواع الكرامات التي لا يلزم منها مزاحمة النبوات ومتى يدل نفي الخاص على نفي العام
ولا نفي المقيد على نفي المطلق لولا التلاف باتباع الهوى في ظلمات الضلال ثم قال وابطال الكهانة والتنجيم
لان اصحابها ابعد شيء من الارتضاء وادخل في السخط وهو في هذا الكلام ايضا وان كان في ظاهره مستحسنا
غير ان الغلط دخل عليه من حيث يجعل ان توصل الكاهن والمنجم الى علم الغيب لولا النهي الشرعي الذي يخالفه
تنا قض الارتضاء سواء امتثل الامر او عصى وذلك يتقدر بانه لا يرد نهي عن الكهانة والنجامة وتحقق هذه
المسئلة وتقديرها قبل بعث الرسل او لم نرسل الرسل فتحقق ما قلناه وبان غلط الزمخشري في الحقائق قوله
قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم قال فيه وذكر العلم كذكره في قوله تعالى حتى نعلم المجاهدين منكم
وقد تكلمنا ايضا على ذلك هنالك بما يقتضي من مذهب اهل الحق سورة المزمل
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى يا ايها المزمل قال فيه فنبه بالتهجين الى الحالة التي كان عليها من التزمل في قطيفة واستعداده في
النوم كما يفعل من لا يهمه امر ولا يعنيه شان وهذا التفسير هو الذي يليق بعقول المعتزلة في الالهية والنبوة
ولم يعلم الزمخشري ولا شيعته المعتزلة مقام النبي عليه السلام ولم يتزمل من اثنى الله عليه وخصصه بالانال
للرسالة للثقلين الانس والجن لكسل كما اشار اليه ولا للاستثقال من النوم وقول الزمخشري بالتهجين الى الحالة
التي كان عليها سوء ادب مع النبوة وبالجملة فهذا كله كلام من خذل الله عقله وحمل اهل الحق
القصة على تثقله عليه السلام من الدثار وهذا فيها حتى تزمل في قطيفة والتزمل لشدة ما لقي من عظم
الملك له تلاثا فان الامر كان مهولا والخطب عظيما فتزمل لذلك ليستنظر ما يرد عليه من قبل ربه بالاستكانة
والخضوع ولكن المعتزلة قوم لا يعقلون قوله تعالى واهجرهم هجرا جميلا قال فيه الهجر الجميل ان يجانبهم بقلبه
وهواه وقد قدمنا ان لفظ الهوى ممنوع اطلاقه في حق النبي عليه السلام لانه في العرف الشرعي لما كان
من جنس مقصود الشيطان واعماله والعصمة الثابتة للانبياء عليهم السلام مانعة من ذلك على ما تقدم
بيانه وبرهانه فان ورد من ذلك في الشريعة شيء ذكر كما ورد وتاول بمعنى الارادة الحنية قوله تعالى علم ان
لن تحصوه فتاب عليكم قال فيه والمعنى انه رفع التبعة في تركه عنكم كما يرفع التبعة عن التائب ولم يذكر
جواز رفعه التبعة عن المعفو عنه غير التائب ومن قدر له بالغفران الجائز على ما تحققت دلائله في
المقدمة سورة المدثر بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى قم فانذر قال في معناه فافعل الانذار وهذا اللفظ تعتقد
المعتزلة وتقصد باطلاق الخلق والايجاد تعالى الله عن الشرك واهل الحق يقصدون به الكسب على ما
تقدمت دلائله قوله تعالى فقتل كيف قدر قال فيه دثناء عليه على طريق الاستهزاء وقد بينا منع هذا
الاطلاق الا ما ورد منه شرعا فيتلى كما ورد وانما يقال هنا على طريق التعجيب مع انه افصح اهل زمانه فاحرى
وادلى بحجته من دونه ثم قال فقتل كيف قدر تهكما بهم وهو اطلاق ممنوع قوله تعالى وما جعلنا عدتهم
الا فتنة للذين كفروا والاية ذكر فيها التعليل والاغراض وقد بينا استحالة تعليل افعال الله تعالى بعلل باعثة
له على ذلك والاغراض فلم يبق الا ان يكون تعالى علل بعض الاشياء ببعض وضعا واختيارا منه وارادة او
قصدا ابدا من قولنا غرض لما بينا في الاغراض من الحكم في حقه تعالى لان الغرض لجلب نفع لذي الغرض او
لدفع ضر ولما بنت المعتزلة على وجوب رعاية المصالح وسموها حكمة جعلوها موجبة بنوا على ذلك لزوم

الاغراض لتلك المصالح الداعية وعند اهل الحق لا داعي ولا وجوب ولا غرض فليس الارادة تخصيص فقط
قوله تعالى كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء قال فيه وذلك اشارة الي ما قبله يعني الي
جعل عدد الملائكة سببا في هدي المومنين وضلال الكافرين وهو اعتزال لانه يجعل هداهم وضلال
وضلال الكافرين وهو اعتزال لانه لا يجعل هداهم وضلالهم من ضل منهم بخلق الله تعم بل بخلق العباد وعند
شيء وقد بينا خلق ان الله تعم هو خالق كل شيء فيبطل الاعتزال ثم قال يضل الكافرين ويهدي المومنين
يفعل فعلا حسنا مبنيا علي الحكمة والصواب فيراه المومنون حكمة فيزيد هم ايمانا وينكره الكافرون
ويشكون فيه فيزيدهم كفرا وهذا كله اعتزال والحاد عن التوحيد وحقيقة يهدي ويضل هو يخلق
الهدي والضلال في القلوب وعليه قامت براهين المعقول والمنقول علي ما تحقق في المقدمة
فقوله يفعل فعلا حسنا وخرج عن الحقيقة والبرهان يقضي عليه علي ما تقدم بيانه قوله تعالى لمن
شاء منكم ان يتقدم او يتاخر ذكر فيه ان المكلفين ممكنون ان شاؤا تقدموا ففازوا وان تاخروا شاؤا
فهلكوا وهو اعتزال وصرف المشيئة المنفذة الي المخلوقين وقد ابطله الله تعم بقوله وما تشاؤن الا
ان يشاء الله وقد بينا بدلائل المعقول ان الله خالق لاعمال العباد فوجب ان لا يعتقد الا بمشيئته قوله تعالى
كل نفس بما كسبت رهينة قال فيه عند ربه مفكوكة الا اصحاب اليمين فانهم فكوا عنه رهانهم بما اطابوه من كسبهم وفيه
تعقيد الوعيد للعاصين وهذا اعتزال ويصح للمرتهن ان يهب ويفك الرهن بفضله خرج الكافرون من
ذلك بمنع الشرع لغفرانهم بقي المومنون بعصيان من عصي منهم في المشيئة وهو المطلوب قوله تعالى لم نك من
المصلين الاية قال فيه ابي يريدون كل واحد منهم بمجموع هذه الاربع دخل النار ام دخلها بعضهم بهذه
وبعضهم بهذه قال قلت يحتمل الامرين جميعا وهو اعتزال لانه يقصد ان يكون قالوا جميعا من كل من
في النار من كافر او مومن عاص وان كل قسم اجاب عن ذنبه الخاص به وهو ابطال الشفاعة المعلومة
قطعا لقوله تعم فما تنفعهم شفاعة الشافعين وقد تقرر في علم اصول الفقه عود الضمير المتاخر علي
الجمل المتقدمة الذكر متي لم يكن قرينة مخصصة لبعضها دون البعض وفيه مخالفة الظاهر لانه اجاب
الكل ممن في النار من غير تفصيل فالتفصيل دعوي وتاويل من غير ضرورة فكان تحريفا للقران
وفيه مخالفة الاجماع لان علماء الاسلام اجمعوا علي ان الاية نزلت في الكفار فقط ولهذا عملوها دليلا
علي خطاب الكفار بفروع الشريعة علي ما تقرر في علم اصول الفقه قوله تعالى فما تنفعهم شفاعة
الشافعين قال فيه لان الشفاعة لمن ارتضاه الله وهم مسخوط عليهم وهو اعتزال من حيث قدم لتطرق الاحتمال
لان يكون معهم عصاة المومنين فشملهم مع الكافرين في منع شفاعة الخروج من النار وهو التكفير بالذنوب
وقد ابطلناه ثم لم يجعل شفاعة الا للطائعين في زيادة الدرجات وقد قدمنا في اثبات شفاعة اخراج
العصاة من النار وانها خاصة بنبينا عليه السلام بما فيه كفاية قوله تعالى وما يذكرون الا ان يشاء
الله قال فيه يعني الا ان يقسرهم علي الذكر ويلجيهم اليه لانه مطبوع علي قلوبهم معلوم انهم لا يومنون
اختيارا وهو اعتزال لانه تعم عند المعتزلة قد امر بالذكر الكسبي فقد اراده لان الامر عندهم نفس الارادة
ولا يقال فيما قد شاء الا ان يشاء فصرفوا الا ان يشاء للقسر والالجاء تدليسا وتلبيسا لا اشعار لكتاب
الله ولا السنة رسوله بشيء من ذلك ولا بتخصيصه بمشيئته تعم بل بمشيئته مطلقا فيما امر به والقسر
لم يدخل تحت الامر فانتهى الزمخشري وشيعته المعتزلة من التدليس في الدين وتحريف كتاب الله تعم
الي ما تراه وذكره الطبع يعني به انه يا نفس الكافرين والعاصين من ذواتهم دون خالقهم تعالى الله

عن قولهم

عن قولهم وقوله معلوم انهم لا يومنون مبني علي ذلك وقد بينا انه تعم هو الخالق للخلق بما هو من الحا لات
عليهم من هدي او ضلال وغير ذلك من اوجه الامكان هذا هو اصل الامر وعلمه تعم متعلق بذلك كله
فعلم انهم لا يومنون لانه اراد ذلك لا لذواتهم والا لزم انقلاب الممكن محالا وهو محال قوله تعالى هو اهل
التقوي واهل المغفرة قال فيه وحقيق ان يتقيه عباده ويخافون عقابه فيومنوا ويطيعوا وحقيق
لان يغفر لهم اذا امنوا واطاعوا ويريد اهل الحق هنا فيومنوا ويطيعوا انه امرهم لان كلامه هنا
يوهم وجوب ذلك عقلا قبل النبوة وقد ابطلناه علي المعتزلة وقوله هنا ايضا اذا امنوا واطاعوا ولم
يجعل لمن امن وعصي ذكرا في الغفران وقد بينا صحة ذلك بدلائله سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
سورة قوله تعم ان علينا جمعه وقرانه الاية قال فيه والقران القراءة ففيه انكار القران القديم وهو كلام الله تعم
القائم بذاته وانكاره اعتزال وقول بخلق القران وقد قدمنا دلائل بطلان مذهب المعتزلة في ذلك وصحة
قول اهل الحق بما فيه كفاية قوله تعالى كلا فيه ردع للنبي عليه السلام عن عادة العجلة وانكار لها عليها
وهذه الاطلاقات لا يليق مثلها في حق النبي عليه السلام لما علم من حسن مخاطبته تعم له فينبغي ان يبدل
هنا لفظ الردع بالتبيين والتعليم منه تعم لترك العجلة فيحصل المعني مع الادب قوله تعالى بل تحبون
العاجلة قال فيه يا بني ادم لانكم خلقتم من عجل وطبعتم عليه تعجلون في كل شيء ثم تحبون العاجلة و
تذرون الاخرة فذكر الطبع ولا طبع ولا طبيعة علي التحقيق كما قدمنا دلائل ذلك ثم اجمل ذكر النبي عليه
السلام مع الكل وهو سوء ادب منه لان فيه وتذرون الاخرة والرسول عليه السلام معصوم من
ذلك ولم يبين ان اول الخطاب يكون للنبي عليه السلام ثم ينصرف الخطاب بعد ذلك الي غيره للقرائن
الدالة علي ذلك وقد دلت عصمة النبي عليه السلام علي ذلك ثم قال كيف اتصل قوله تعم لا تحرك به
لسانك الي اخره بذكر القيامة قال قلت اتصاله به من جهة هذا التخلص منه الي التوبيخ بحب العاجلة
وترك الاهتمام بالاخرة وهذا كله اعتزال وسوء ادب مع النبي عليه السلام مما ذكره معصوم بالاجماع
كما تقدم بيانه ولم يفصل قوله فاوهم كلامه جمعه عليه السلام مع غيره في ذلك وهو باطل وانما الكلام
يتوزع وينصرف بحسب القرائن والاحوال والدلائل كما قدمنا بيانه قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
الي ربها ناظرة قال فيه والوجه عبارة عن الجملة وهو تاويل لغير ضرورة فكان تحريفا للقران فكان
الحادا في الدين ثم قال تنظر الي ربها خاصة لا تنظر الي غيره وهذا من تقديم المفعول الاتي الي قوله
الي ربك يومئذ المستقر الي الله تصير الامور دل التقديم علي معني الاختصاص ثم قال ومعلوم انهم
ينظرون الي اشياء لا يحيط بها الحصر يعني فلو كان من نظر العين لما اختص به ولما اختص علي ما قدمه
من تقديم المفعول لزم ان يكون بمعني اخر فصرفه الي الانتظار والتوقع والرجاء لما يصنع من الثواب
وهذا اعتزال كله وانكار لرؤية الله تعم بالابصار وقد تحقق فيها في المقدمة ما فيه كفاية وما ذكره هنا
ليس له فيه دليل بل تحريف ومجرد دعوي والزام ما لا يلزم لانه يبني ابطاله لنظر العين علي انهم ينظرون الي
غيره باعينهم فنقول لو دل تقديم المفعول علي الاختصاص وسلم له ذلك لقلنا بموجبه فقد ذكر انهم
اذا راوا الله تعم لم ينظروا الي غيره باعينهم ولم يروا سواه تعظيما له تعم كما امرنا في الصلاة ان لا تكون
قلوبنا عامرة الا بذكره وحده دون غيره وهو الاخلاص ولو لم يكن الا الاحتمال هذا الذي ذكرناه لم يصح
استدلاله مع تطرق الاحتمال فوجب ان يكون صرفه الاية الي غير ظاهرها وهو رؤية العين لغير دليل

تحريفا والحادا كما قدمناه والنظر اذا قرن بالوجوه ولم يحرف الكلام ووصل بالي فهو لرؤية الاعين في
في اللسان لان الانتظار لا يوصل بالي عندهم وانما يفرق لون فيه نظرية وانتظارية قال نعم انظرونا نقتبس من
نوركم فان ورد في ذلك من صلة الي بالانتظار فينظر اولا في صحة ذلك النقل عنهم ثم لو صح فليس هو
ظاهر كلامهم لما قررناه فيكون في ذلك الشك منه لقرينة ا وجبت الانتظار كقول من نسب اليه
واذا نظرت اليك من ملك ✽ والبحر دونك زدتني نعما ✽ السروية عيني نو ينظر الي الله واليكم
فذلك ان صح عنهم لطلب قرينة المنفعة لا لطلب الرؤية وفي حق الله تعالى رؤيته هي اعظم النعم والمنافع
والتشريف لمن خصص بذلك فوجب ابقاؤه على ظاهره من الرؤية من غير تحريف ولا الحاد قوله تعالى
ووجوه يومئذ باسرة تظن ان يفعل بها فاقرة قال فيه فاقرة داهية تقصم فقار الظهر قال كما توقعت
الوجوه الناظرة ان يفعل بها كل خير وهو اعتزال لانه اشار الي ان النظر في الاية المتقدمة الذكر للانتظار
وقد قدمنا الرد عليه قوله تعالى ثم كان علقة فخلق فسوى قال فيه فخلق فقدر فسوى فعدل فحمل فخلق
على التقدير وحمله على الاختراع هو غالب العرف الشرعي ويكون المعنى فخلق اي فاخترع ما به صار انسانا
مما زاد على العلقة من انواع المصنوعات سورة الانسان بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى انا هديناه السبيل الاية قال فيه اي مكناه واقدرناه
في حالتيه جميعا او دعوناه الي الاسلام بادلة العقل والسمع كان معلوما منه انه يومن او يكفر الزام الحجة
وهذا كله اعتزال فقوله مكناه واقدرناه يخلق افعاله وقد ابطلناه وانما له كسب افعاله فقط على ما تحقق
بيانه في المقدمة فذلك هو التمكين فقط لاستحالة ما زاد على ذلك وقوله دعوناه بادلة العقل غير صحيح
اذ لا توجب العقول شيئا كما تقدم وانما الدعوة بالشرع فقط وقوله كان معلوما منه انه يومن او يكفر
ليس ذلك لما اشار اليه من ان ذلك من ذات العبد بغير تخصيص خالقه تعالى وقد ابطلنا قولهم في ذلك
بالعلم بامكان الممكنات وقبولها لانواع اوجه الجائزات ثم قال في قراءة حمزة اما شاكرا واما كافرا والمعنى اما شاكرا
فبتوفيقنا واما كفورا فبسوء اختياره ولم يقل بخلق الله تعالى في الوجهين وقد دللنا على ذلك وابطلنا الاعتزال
قوله تعالى انا اعتدنا للكافرين سلاسلا ذكر في صرفه وجهين الاول ان يكون النون بدلا من حرف الاطلاق
ويجري الفصل مجرى الوقف قال والثاني ان يكون صاحب القراءة ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه
على صرف غير المنصرف وهذا القول الاخير لا يجوز وذكره غلط من الزمخشري لان القراءة رواية وليس للراوي
ان يعتمد على ما ضري به لسانه مما لم يروه عن الرسول عليه السلام اما لفظا منه عليه السلام او اقرارا سواء
ضري به لسان القاري اولا ولو قلنا بما قاله لم نامن ان يكون كثير من القران قد غير بما ضريت به السنة
القراءة عما اوحي وانزل عليه عليه السلام وهذا باطل باجماع الامة قوله تعالى انا نحن نزلنا عليك القران
تنزيلا قال فيه كانه قيل ما نزل عليك القران مفرقا منجما الا انا لا غيري وقد عرفتني حكيما فاعلا
لكل ما افعله بدواعي الحكمة ولقد دعتني حكمة بالغة الي ان انزل عليك بالمصابرة وسانزل عليك الامر
بالقتال بعد حين فاصبر لحكم ربك الصادر عن الحكمة وتعليقه الامور بالمصالح وهذا كله اعتزال فقوله الا
عن القران مفرقا منجما اشارة الي القول بخلق القران وقد ابطلناه وذكره الحكمة اشارة الي وجوب
رعاية المصلحة وقد ابطلنا ذلك وان ما صدر من ذلك بفضله تعالى وقد تقدمت دلايل هذا كله
قطعية قوله تعالى فمن شاء اتخذ الي ربه سبيلا قال فيه فمن شاء ممن اختار الخير لنفسه ولم يذكر مشيئة
الله تعالى وخلقه لاختيار العبد ومختاره فتركه لذكر هذا اعتزال ولا بد من ذكره لما تحققت دلايله في المقدمة

وقد قال

وقد قال تعالى في اخر هذه السورة وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليما حكيما قوله تعالى وما
تشاؤون الا ان يشاء الله قال فيه وما تشاؤون الطاعة الا ان يشاء الله قسركم عليها وهو اعتزال لان الامر
عند المعتزلة هو نفس الارادة وقد امرهم بمشيئة الاستقامة فقد شاءها منهم فلا يصح ان تقول الا ان يشاء
فيما قد شاءه لان حرف الشرط انما للاستقبال فلهذا الوجه من الاعتزال صرف المشيئة هنا الي القسر وهو تحريف
وتدليس للدين ولا اشعار للاية بشيء منه وانما المذكور في الاية مشيئة الاستقامة كسبا وهي المطلوبة
من العباد وفيها قال تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله فاخر الكلام راجع الي ما تقدم ذكره امامه لا اشغال
للكلام به فتحريف لكتاب الله تعالى عن مواضعه وتدليس للدين ومفارقة لما عليه دين الاسلام والمسلمين
كما تراه قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته قال فيه هم المومنون والزمخشري يريد هنا ان يجعل ايمان المومنين
متبوعا ويجعل مشيئة تعالى لادخالهم في رحمته تابعة لايمانهم من ذواتهم بخلقهم لذلك وهو مذهب
المعتزلة وهو باطل وقد دلت الدلايل القطعية على انه تعالى خالق لايمانهم ومخصصهم بذلك لايمانهم وامكان
صفاتهم وقابليتهم لما يخصصهم تعالى به من الاوجه الممكنة الجائزة عليهم ومشيئة تعالى قديمة بالدلايل
القطعية المتقدمة الذكر فيدخل تعالى بها من يشاء في رحمته اي في الايمان والطاعات التي جعلها
تعالى علامة على رحمته بمن خصصه بها ومالها الي دار كرامته وهذا هو الاصل فلا ينافي ولا الموجب ولا موجب
فلا تاويل عقلا وشرعا عاضده لما قلناه ويدخل على ما قلناه مقدر بالماضي وهو من لسان العرب
اي قد ادخلهم في رحمته بقدره السابق وما كتب لهم في اللوح المحفوظ من ذلك كله سورة المرسلات
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى لا ظليل ولا يغني من اللهب قال فيه تهكم بهم وتعريض بان ظلهم غير ظل المومنين وقد بينا منع
اطلاق التهكم على الله تعالى وعلى كتابه ورسوله وانما يذكر من هذا ما ورد به الشرع فقط على ما ورد من غير تغيير
ولا تبديل قوله تعالى كلوا وتمتعوا قليلا انكم مجرمون قال فيه وعلل ذلك بكونهم مجرمين دلالة على ان كل مجرم ما
له الا الاكل والتمتع ايام قلايل ثم البقاء في الهلاك ابدا وهو اعتزال لانه شمل كل مجرم بالخلود الابدي في النار لجمع
في ذلك بين العاصي المومن والكافر وقد ابطلنا مذهبه ومذهب شيعته المعتزلة في ذلك المقدمة
وبينا دلايل خروج العصاة من النار حتى لا يبقى فيها الا الكافرون وهم الذين حبسهم القران ان الله لا يغفر
ان يشرك به سورة عم بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى الم نجعل الارض مهادا قال فيه لما انكروا البعث يعني
اول الكلام قيل لهم الم يخلق من يضاف اليه البعث هذه الخلايق العجيبة الدالة على كمال القدرة فما وجه انكار
قدرته على البعث وما هو الا اختراع كهذه الاختراعات ثم قال او قيل لهم الم يفعل هذه الافعال المتكاثرة
والحكيم لا يفعل فعلا عبثا وما تنكرونه من البعث والجزاء موالي انه عابث في كل ما فعل وهذا الوجه الاخر
اعتزال لانه مبني على وجوب رعاية المصلحة ووجوب البعث والجزاء وقد قدمنا بطلان ذلك كله وعلمنا انه
لا واجب على الله تعالى ولو تعبدهم بخلق ملكه عليهم ولم يخلق الدارين للجزاء لصح ذلك ولم يكن عبثا لان العابث
هو فاعل ما ليس له فعله ولله تعالى كل شيء اذ لا حجر عليه وان تبرعنا بذكر الفائدة بالدلالة بخلق العالم على قدرته
والهيته كاف في دفع العبث عن فعله ولا يجب عود الي الدارين لولا الخبر الشرعي من غير توصل
بالعقول الي وجوب شيء من ذلك وهو المطلوب ولهذا قال تعالى افحسبتم انما خلقناكم عبثا اي غير
دالين على الهيتي وصدق خبري ثم قال وانكم الينا ترجعون وقد علمتم صدق خبري بدلالة مصنوعاتي

على كتابي وصدق خبري قوله تعالى عطاء حسابا قال فيه قيل كافيا وقيل على حسب اعمالهم ويحسن
من اعتقاد المعتزلة فيه انه بحسب الاعمال عقلا وانما كان على ما هو عليه شرعا وفضلا من غير وجوب
الترتيب الى الابد على عمل منقطع قوله تعالى الرحمن لا يملكون منه خطابا اشار فيه الى الصنع المطلق فاوهم
نفي الشفاعة وقد دللنا على ثبوتها وانهم لا يملكون منه خطابا من ذواتهم الا باذنه في الشفاعة لمن شاء
من الشافع والمشفوع فيه وقد بينت المعتزلة شفاعة النبي عليه السلام في اخراج مذنبي المومنين من
النار بخلاف الكافرين وهذا البيان فالاحاديث الصحيحة خصصت عموم الذين لا يملكون منه خطابا الذين
هم اهل السموات والارض ولذلك اشار تعالى في اخر هذه الاية لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وقال صوابا
والصواب انه لا يشفع في كافر بل في من امن به تعالى وبرسله ولم يجعل المعتزلة لهذا الاذن تعلقا الا في زيادة
الثواب فقط ونصوص الاحاديث الصحيحة ترد عليهم ذلك ومن طالع كتب الاحاديث علم سوء حال المعتزلة
في دين الله تعالى قوله تعالى لا يتكلمون قال فيه والمعنى ان الذين هم افضل الخلائق وهم الروح والملائكة لا
يملكون التكلم بين يديه فما ظنك بمن عداهم ثم اشار الى قوله تعالى ولا يشفعون الا لمن ارتضى فتفضيل الملائكة
على الانبياء عليهم السلام وهو مذهب المعتزلة وجمهور اهل الحق على تفضيل الانبياء ثم قد بينا ان من
امن بالله وبرسوله ولم يكفر به فقد ارتضى الله الشفاعة له وبين ذلك خبر نبيه عليه السلام في الاحاديث
الصحيحة واجمعت الامة على الرغبة في نيلها على ما تقدم بيانه قوله تعالى يوم ينظر المرء ما قدمت يداه
قال فيه المرء هو الكافر قال لقوله تعالى انا انذرناكم عذابا قريبا ثم قال والكافر وضع موضع الضمير يعني الهاء
في قوله تعالى يداه لزيادة الذم وتكلف هذه الكلف البعيدة عن الحق لنكتة اعتزالية يريد ان يدسها في
العقد وهي تخليد العصاة في النار لانه كانه يقول ان جعلت المرء هنا عاما في كل من كان من جنس الانسان
دخل في ذلك كل مكلف من عاص وكافر قال الكافر يا ليتني كنت ترابا ولم يقول ذلك العاصي بمفهوم التخصيص
وما ذاك الا انه يخرج بالشفاعة ولو ايقن بالخلود لقال يا ليتني كنت ترابا فاضرب الزمخشري عن ذكر العاصي
هنا وخصص الكلام بالكافر لاجل ما قلناه او يكون ادرج العاصي مع الكافر وهو مذهب المعتزلة ويكون
قد زاد على المعتزلة بتسمية العاصي كافرا وهو مذهب الخوارج وقد ابطلنا عليهم في المقدمة هذه
القواعد كلها

سورة والنازعات

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى فالمدبرات امرا قال فيه او اقسم بالنجوم التي تنزع
من المشرق الى المغرب والتي تخرج من برج الى برج والتي تسبح في الفلك من السيارة فتسبق فتدبر امرا
من علم الحساب وهذا كلام يوهم نسبة التدبير الى النجوم وهي باطل وبدعة في التفسير ولا دليل على حياتها
فكيف على تدبيرها فان قال اردت ان العالمين بالحساب يعلمون ذلك بسيرها فبعد ذلك تعلمون
الحساب فكانها دبرته لهم اي خلقته قيل له كلامك موهم لذلك فامتنع وكذلك منع الاجماع كل لفظ موهم
للباطل قوله تعالى انما انت منذر من يخشاها قال فيه اي لم تبعث لتعلمهم بوقت الساعة الذي لا فائدة
لهم في علمه وانما بعثت لتنذر من اهوالها من يكون انذارك لطفا له في الخشية منها فقوله لطفا له يعني
به لتقع الخشية وما يتبعها من الاعمال بفعل العبد عند انذارك لان المعتزلة ينسبون الافعال الى العباد
خلقا وقد ابطلناه عليهم ويقول اهل الحق ليقع ذلك بكسب العبد وخلق الرب تعالى فاللطف سوق
الخير الى العبد من حيث لا يعلم وان علم سمي تعالى بذلك كريما فخلق خشية العبد بقدرة الله هو اللطف
به سواء خلق تعالى له ذلك عند شيء او لا عند شيء وخص تعالى الانذار بمن يخشى وهو منذر من يخشى

ومن

ومن لا يخشى لانه لما كان من يخشى ينتفع بالانذار لم يعتبر بانذار من لا يخشى وصار كانه غير منذر له لانه
لا ينتفع به ذكره ابن فورك رحمه الله في تفسيره

سورة عبس

قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى قال فيه انكاره عليه قال
وفي الاخبار عما فرط منه ثم الاقبال عليه بالخطاب دليل على زيادة الانكار وهذا كلام لا يجوز شيء منه في حق
النبي عليه السلام ولم يقصد الا اعلاء كلمة الله بتصديه الذي لا بد من الاعراض عن غيره عند ذلك
لاستحالة اجتماع النقيضين فصار ضروريا بالقصد جميل لكن العتب له المواخذة بالضروريات لا يسلم من عظم
شانه كما تقدم ذكره والعصمة ثابتة له فلا يقال انكار ولا افراط لان ذلك كله يوهم العصيان وهو اعتزال ولم
يكن شيء من ذلك كله بل يقال ورد ذلك على جهة التعليم ثم عرض بالتوبيخ في المسألة وهو باطل لما علم من حسن
خطابه له تعالى وانما هو تعليم من غير توبيخ لانه قصده عليه السلام جميل قوله تعالى او يذكر فتنفعه الذكرى
قال فيه وتكون له لطفا في بعض الطاعات يريد فيخلق العبد تلك الطاعة عند ذلك وهو باطل واللطف عند
خلق قدرة العبد على الطاعة وخلق الطاعة له بقدرة الله تعالى وهذا خفي عن كثير من الناس قوله تعالى فانت
له تصدى ذكر فيه الداعي وذكر التهالك من النبي عليه السلام على اسلامه وكل ذلك عبارات اعتزالية
فاسدة وانما دعاه الى ذلك امر الله تعالى له باعلاء كلمته كسبا وهو تعالى يعليها خلقا فبالغ عليه السلام في رد
التعليم من الحكيم العليم ثم ذكر الزمخشري الانكار عليه السلام وقد بينا انه سوء ادب معه عليه السلام
في العبارة قوله تعالى ثم السبيل يسره قال فيه والمعنى ثم سهل سبيله وهو مخرجه من بطن امه والسبيل
الذي يختار سلوكه من طريقي الخير والشر باقداره وتمكينه كقوله انا هديناه السبيل وهو اعتزال كله لانه
حاد بالكلام عن ما هو الحق وهو انه تعالى يسر للعبد التسهيل بخلق قدرته ومقدوره على الطاعة وقوله
كلا لما يقض ما امره اي كسبا وفي الكسب الجمع بين الدلائل وفي الخبر والقدر نقض الدلائل وصرف الكلام
في الاية عن هذا لانه مبطل للاعتزال وقال مخرجه من البطن ثم قال او السبيل الذي يختار سلوكه يعني بخلقه
وهو ضلال ويريد فيه التيسير التبيين فقط ويرده اهل الحق لخلق الله قدرة العبد ومقدوره وانما قيل فيه
تيسير لان للعبد فيه كسبا ولو كان خيرا لما عقل التيسير وكذلك لو كان استبدادا بخلق العبد لما عقل ايضا
التيسير فلم يصح التيسير الا على ما يقوله اهل الحق من الكسب وتيسير الله خلقه لقدرة العبد ومقدوره كما ذكرناه
وقوله وتمكينه يعني ان يخلق وهو صحيح بما تقدم من الدلائل واذا امكنه ان يكتسب وقوله تعالى انا هديناه السبيل تكلمنا
معهم عليه في موضعه قوله تعالى ثم شققنا الارض شقا قال فيه واسند الشق الى نفسه اسناد الفعل الى السبب
وهو اعتزال لانه اشار به الى اخراج ذلك الشق عن قدرة الله تعالى وخلقه لاجل قوله وشيعته المعتزلة بالتولد
فجعلوا شق الارض متولدا عن حركات يد الحادث فهي من فعله وقدرة الحادث خلق لله فبهذا الوجه فقط
اضاف تعالى الشق هنا الى نفسه وقد ابطلنا التولد وعلم ان كل حادث فهو خلقه تعالى سواء خلقه عند شيء او لا
عند شيء لاستحالة تخصيص قدرته تعالى بشيء دون شيء

سورة التكوير

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى اذا الشمس كورت قال فيه التكوير اما عبارة
عن ازالتها قال لانها ما دامت باقية كان ضياؤها منبسطا وليس الامر كما توهمه الزمخشري بل يكون في المعقول
بقاؤها وفقد الضياء الذي يخلق عندها في اجزاء الجو وبقاؤها وفقد ضيائها وتبديل اعراضها وكذلك
حكم كل جسم قوله تعالى واذا الموؤدة سئلت باي ذنب قتلت قال فيه وفيه دليل على ان اطفال المشركين لا يعذبون
وعلى ان التعذيب لا يستحق الا بالذنب قال واذا نكب الله الكافر ببراءة الموؤدة من الذنب فما اقبح به وهو الذي

لا يظلم مثقال ذرة ان يكن عليها ابعد هذا التبكيت فيفعل بها ما يسيء عبده فعل المبكت من العذاب الشديد قال وعن ابن عباس انه سيل عن ذلك فاحتج بهذه الاية وهذا كله وغيبة عن الحقايق العلمية الا ترى انه قاس حكم الرب تعم الذي لا امر فوقه يحد له الحد ودعي العبد المربوب الذي حدت له الحدود ونهي بالخروج عنها مسئول فلله تعم ايلام البريء بما تحقق بيانه في المقدمة وليس للعباد ذلك لانهم منهيون وقد تحققت مسئلة ابناء المشركين في المقدمة مبينة فتسال الموودة ليسال عن قتلها قاتلها ظلما ومخالفة للشرايع وتصرفا في ملك الله تعم بغير اذنه فكان ظلما وجورا والرب تعم متصرف في ملكه كيف يشاء فاستحال الظلم والمخالف بفعل امر امر فاستحال الجور واين تعزل المعتزلة من الام البهائم والاطفال في الدنيا وموتهم بانواع الالام والعذاب وليس ذلك الا بخلقه تعم وهو قادر على دفعه عنهم والا كانت المعتزلة مجوسا وما اقربهم الى ذلك وليس لنا نحن ان نولم لهالك الالام مع ان ذلك كله حسن من الله تعم قبيح منا فقد افترق الحكم فكذلك مطلقا حتى في الاحكام وبطلت هذيانات المعتزلة وما نقل عن ابن عباس فنقل المعتزلة عن ابن عباس وغيره لا يعول عليه قوله تعالى وما صاحبكم بمجنون اخذ بهذا الاخبار والاخبار قبله عن جبريل عليه السلام يستدل على فضل الملائكة على النبيين عليهم السلام وليس له فيه دليل لانه ليس بنص في المطلوب وقد قيل ان نبينا عليه السلام هو الرسول الكريم وهو ذو القوة عند ذي العرش والمكين وهو المطاع وهو الامين ثم قيل لقريش على طريق الالتفات اليهم وما صاحبكم بمجنون كانه تعم لما وصفه بصفاته قال لهم هذا هو صاحبكم الذي تزعمون جنونه فهذا وصفه فاين هذا من هذا وفيه التنبيه على جهل الكافرين بمنزلته ومن هذه اوصافه عند ربه ايكون كما تقولون بجهلكم انه مجنون كما تقول لمن يصف احدا بنقص كاذبا عليه من علم وفضل وسنا نكيت وكيت فاذا وصفته قلت له هذا صاحبك ايكون هذا كما تقول وعند صحة هذا القول او احتماله يسقط استدلال المعتزلة في هذه المسئلة لانه متى ثبت الاحتمال سقط الاستدلال واقوى ما استدلت به المعتزلة مع ما ورد عليهم من الاعتراض من اوضح الدلالات على تفضيل الانبياء عليهم السلام لقوله تعم ان الله اصطفى ادم ونوحا الاية واسجاد الملائكة لادم غير خفي وصلاة نبينا عليه السلام بجميع الملائكة والنبيين ليلة الاسراء غير خفي ايضا واجماع الامة على قولهم نبينا عليه السلام هو خير الخلق والخليقة والملائكة داخلون في الخلق الى غير ذلك من الادلة المحققة الذكر في المقدمة قوله تعالى ولقد راه بالافق المبين قال فيه لقد راى جبريل بمطلع الشمس الاعلى ولم يذكر ما قيل فيه ان محمدا راى ربه ومحمد عليه السلام بالافق المبين فتركه لهذا القول اعتزال لانكاره روية الله تعم وقد دل على صحة ذلك ووقوعها قوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله قال فيه وما تشاؤن الاستقامة يا من يشاؤها الا بتوفيق الله ولطفه او وما تشاؤها الا بقسر الله واجباره وهذا كله اعتزال فقوله يا من يشاؤها وما يريد بهذه الزيادة استبداده بذلك وصرف الكلام الى التوفيق واللطف عوضا من قوله تعم الا ان يشاء الله لانه عندهم قد شاء ذلك لانه امر به والامر عندهم هو الارادة ولا يقال وقد شاء الا ان يشاء فحرف الاية عن ظاهرها الذي قام عليه دليل العقل والشرع لاجل اعتزاله الى التوفيق ولا يرجع فيه الى حقيقته والى القسر والالجاء ولا اشعار للاية بذلك وقد قدمنا الدلايل القطعية على انه تعم خالق لاعمال العباد بوجوب كونه تعم مريدا لها وما لم يقع منها فاراد ضده فارادة والالزام تعلق الارادة باجتماع الضدين وهو محال فوجب ان لا تقع هنا مشيئة شيء الا ان يكون تعم شاءها لا انها فعله فيحصل وجود المشروط من الافعال بدون شرطه من العلم والقدرة والارادة فوجب حمل الاية على ظاهرها فمن شاء منا الطاعة فقد شاء الله مشيئته وكذلك من شاء المعصية اذ الكل خلقه على ما تحققت دلايله

في المقدمة

في المقدمة

سورة الانفطار

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ما غرك بربك الكريم ذكر فيه ان حق الانسان ان لا يغتر بكرم الله عليه حيث خلقه حيا قال لينفعه وهو تعليل لافعال الله تعم وهو اعتزال لتعميمه ذلك في المومن والكافر فعنده ان من لم ينتفع ويومن خالف ارادة الله تعم وهو اعتزال وضلال فالدلايل قايمة على انه تعم خلقهم احياء ليصدر فيهم مراده فيهم ومراده من خلقه ما هم عليه على ما تقدم بيانه ثم قال وتفضل عليه بذلك ولم يذكر تفضله عليه بالكل حتى بالعمل لانه خالقه وتركه كذلك ذلك اعتزال ثم قال بعد ما مكنه يعني بخلقه لقدرته وتركه يخلق ما يشاء فعصى تعم الله عن الشرك والضلال وقد ابطلنا ذلك بدلايل الوحدانية وقوله بعد ذلك وذلك خارج عن الحكمة قد بينا ان الحكمة عند المعتزلة وجوب رعاية المصلحة وابطلناه قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك قال فيه في اي صورة اقتضته مشيئته وحكمته فقوله وحكمته يشير به الى وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه وانما يقال هنا اقتضتها مشيئته وسبق بها علمه قوله تعالى وما هم عنها بغايبين قال فيه كقوله وما هم بخارجين منها وهو اعتزال لانه جعل الاية الاولى التي فيها ذكر الفجار والعصاة عنده وعند شيعته داخلون تحت هذا الاسم فتساووا بالمذكورين في قوله وما هم بخارجين منها وهم الكافرون ولا بد من الجمع بين الدلايل فاما ان يكون المراد بالفجار اهوى درجة في الفجور وهو الكفر فالخلود لازم او يكون المراد بنفي الغيبة عنها زمان عقابهم الذي قدر الله عليهم به جزاء على عصيانهم وبحق مع شرع الاعقلا كما تدعيه المعتزلة وقوله بعد ذلك ويجوز وما تغيبون عنها قبل ذلك ويمكن ان يعني في البرزخ وفي كلامه مع ذلك الاعتزال من حيث لم يذكر لفظ العموم هنا مخصص بمن لم يشاء الله تعم ان يغفر له ويجب تقدير هذا التخصيص جمعا بين الدلايل وهي هذه الاية قوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد قدمنا ان الجمع بين الدلايل بهما امكن واجب

سورة التطفيف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ويل للمطففين قال فيه التطفيف البخس في الكيل والوزن ثم قال انه عليه السلام قدم المدينة قال وكانوا من اخبث الناس كيلا فنزلت فاحسنوا الكيل واطلاق هذا في حقهم جميعهم لا ينبغي بل كما قيل كان بها رجل ومعه صاعان يكيل باحدهما ويكتال بالاخر فنزلت الاية قوله تعالى كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون قال فيه حتى يطبع على قلبه والطبع عند المعتزلة ان يترك يعمل ما يشاء وهو محال كما بيناه وعند اهل الحق ان يولي الله تعم الكفر على محل العبد الى قبضه عليه وفي العرف الشرعي لا يطلق الطبع على القلوب الا في الكافرين والمعتزلة تستعمله في العاصين لانهم يكفرونهم بالذنوب وقد ابطلنا عليهم ذلك قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون قال فيه ردع عن الكسب الراين على قلوبهم وكونهم محجوبين عنه تمثيل للاستخفاف بهم واهانتهم لانه لا يوذن على الملوك الا للوجهاء المكرمين لديهم ولا يحجب عنهم الا المهانون عندهم وهو اعتزال فقوله اولا ردع عن الكسب الراين على قلوبهم اجمل الكلام فاوهم ادخال العصاة في المحجوبين عن الله تعم وهو اعتزال وانما نزلت هذه الاية في الكفار وعليه المفسرين فقوله في الحجاب عن الروية تمثيل للاستخفاف بهم تلبيس ليصرف الكلام عن الحجاب عن الروية ليلا يلزمه بالمفهوم روية المومنين ربهم ثم لفظ الاستخفاف غير جائز اطلاقه في حق الله تعم ولا رسوله ولا كتابه ولا يطلق هذا النوع من الكلام الا ما ورد شرعا كقوله تعالى الله يستهزئ بهم ولا يحرف ويتاول بمعنى الجزاء على استهزائهم بالدين وقد تقدم في مسئلة الروية والاستدلال عليها بهذه الاية مع الايات والدلايل ما فيه كفاية قوله تعالى وما ارسلوا عليهم حافظين قال فيه وهذا تهكم بهم وقد بينا منع هذا الاطلاق في حق

الله تعم سورة الانشقاق بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى واذنت لربها وحقت قال فيه ومعناه الايذان بان القادر الذات يجب ان
يتاتى له كل شيء فقوله القادر للذات اعتزال لما فيه من نفي قدرة الله تعم وقد تحققت دلائل اثبات العلم
بقدرة الله تعم وسائر صفاته الالهية في المقدمة قوله تعالى فملاقيه قال فيه كادح الى ربك جاهد الى
لقاء ربك قال وهو الموت وما بعده من الحال الممثلة باللقاء ثم قال وقيل الضمير في ملاقيه للكدح وترك
ما قاله اهل الحق من دلالة الاية على رؤية الله تعم وهو ظاهر اللقاء فتثبت الرؤية من الاية وتستحيل المقابلة
بقوله تعم ليس كمثله شيء وببراهين العقول فصرفه الكلام عن ظاهره وتاويل اللقاء الى الموت وجعله لذلك
على جهة التمثيل اعتزال وانكار للرؤية وقد قدمنا دلائل اثباتها من قبل وبطل الاعتزال سورة البروج
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى وما نقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد قال فيه وذكر الاوصاف التي يستحق بها ان يؤمن
به وهو كونه عزيزا غالبا قادرا يخشى عقابه ولم يقل حالقا لان القدرية تدعي خلق افعالها وقد ابطلناه عليهم
ولم يذكر ثبوت الصفات القديمة لانا المعتزلة تنكرها وقد ابطلنا قولهم ايضا بذلك ثم جعله استحقاق
العبادة لاجل ما ذكره من الاعتزال ايضا لانه اثبات للاحكام والايجاب والعبادات قبل بعث الرسل وقد بينا
بطلان ذلك وانه لا عبادة ولا حكم ورود الشرائع بالاوامر والنواهي وان امكنت المعرفة له تعم بافعاله فلا يعلم
ثواب على ذلك ولا عقاب على تركه الا بخبره تعم ومن النبوة لان الثواب والعقاب على الافعال والتروك من
الجائزات العقلية الغائبة عن الحس والضرورة فوجب توقف العلم بها على الخبر الرباني قوله تعالى فعال لما
يريد قال فيه وانما قيل فعال لان ما يريد ويفعل في غاية الكثرة يعني القدرة وهذا الاطلاق لا يجوز والكثرة في
حق الله تعم مستحيلة فامتنع اطلاق ما يوهمها وعدله لاجل اعتزاله ان يجعل الاية على ما هو ظاهرها من
المبالغة وانه تعم كل ما اراده من الافعال فانه فاعله فهو تعم خالق طاعات الطائعين لانه مريد ما وقع منها
اتفاقا والباب واحد فيوجب كونه تعم فعالا لجميع اكساب العباد فوجب كونه مريدا لها ولما قام من براهين
العقول والشرع المنقول على ذلك فعدل عنه لانه مبطل لاعتزاله في قوله بتعذر نفوذ ارادة الله تعم في
كثير من المرادات تعالى الله عن قوله وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته ذلك بدلائل التوحيد
سورة والطارق بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ قال فيه وكان الله على كل شيء رقيبا ثم
قال وقيل ملك يحفظ عملها ويحصي عليها ما تكتسب من خير وشر ويصح عند اهل الحق الحمل للاية على
الوجهين جميعا وضعف هو ذكر الحفظة بقوله وقيل وجعله ملكا واحدا وهما ملكان بشواهد القران والاخبار
الصحاح حتى كان ذلك مما علم من الدين ضرورة لكن لما كان من مذهب بعض المعتزلة انكار الجن والملائكة
لمذهب لهم فاسد من القول بالاشعة قالوا فلو كانوا موجودين لرايناهم لان الموجب قائم والمانع منتف فلم
لا نراهم فليس الا لعدمهم قلنا انا لم نرهم لخلق الموانع في ابصارنا عن رؤيتهم كالموانع عن رؤيتنا الريح مع ادراكه
بعد ذلك وصحة رؤيته لانه موجود فبطل الاعتزال وصح الحق قوله تعالى خلق من ماء دافق قال فيه ولم يقل
من ماءين قال لامتزاجهما في الرحم واتحادهما فقوله واتحادهما بالحلول لان الجواهر لا تتداخل عقلا ولا تحاد
ايضا عقلا وهو ان يصير الشيئان شيئا واحدا وقد تحقق بيان هذا كله في المقدمة قوله تعالى انه على
رجعه لقادر قال فيه على اعادته خصوصا فقوله خصوصا لفظ موهم لقصر قدرته تعم عليه فقط وهو تعم قادر

على اعادته

على اعادة كل معدوم مطلقا جوهرا كان او عرضا ومنعت المعتزلة الاعادة لمن لا يبقى عندهم من الاعراض مطلقا
وقسموا ما يبقى الى ما كان مقدورا للعبد والى ما ليس كذلك فاما المقدور للعبد فلا تجوز اعادته عندهم
مطلقا لا من العبد ولا من القديم تعم وما ليس من متعلقات قدرة العبد وهو باق عندهم من الاعراض تجوز
اعادته وهذا التفصيل كله باطل والجواهر والاعراض كلها خلق الله تعم على ما تقدمت دلائله القطعية //
والاعادة كالنشاة الاولى فصحت الثانية ضرورة صحة الاولى والقادر باق وصفاته باقية والامكان لا
يتغير عن حكمه بالازمنة لا تتغير الحقائق ولا تناسب والحقائق لا تتبدل بما تقدم من تحقيق هذا كله فانه ما بعد
الاقرار بالاولى متمسك بجحد تحكم فيسقط مكالمته ولكن الزمخشري في قوله خصوصا الى مذهب شيعته
مع تهافت لم يخل عنه في اجماله في موضع التفصيل وهو خطا عند جميع المحققين في بيان الحقائق قوله تعالى
واكيد كيدا قال فيه وانا اقابلهم بكيدي وهو اطلاق ممنوع على ما خرج عن الوارد شرعا بعينه كما قدمناه وانما
الجائز ان يقول في قوله تعالى واكيد كيدا على جهة الجزاء سورة الاعلى
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
واله وصحبه وسلم قوله تعالى سبح اسم ربك قال فيه تسبيح اسمه عز وعلا ان ينزهه عما لا يصح فيه من المعاني
التي هي الحاد في اسمائه كالجبر والتشبيه ونحو ذلك ويعني بالجبر ما يقوله اهل السنة من ان الله تعم خالق
كل شيء وبالتشبيه قولهم ان الله تعم يراه عباده المومنون في الجنة على ما اثبتته الشريعة وبراهين
العقول ولم يذكر في الاسم سوى التسمية الحادثة التي هي اصوات وحروف وترك اسمه تعم بمعنى وجوده
وهو الذي يقال فيه هو هو وهو المسبح واسمائه بكلامه القديم ولا يقال فيها هي هو ولا هي غيره والقسم
الثالث هو التسميات الحادثة التي لا تعلم المعتزلة غيرها وقد تقدمت دلائل هذا كله من قبل وبطل
الاعتزال قوله تعالى الذي خلق فسوى قال فيه على احكام واتساق ودلالة على انه صادر عن عالم حكيم
فقوله حكيم يريد به المراعي للمصالح وجوبا وقد تقدم برهان بطلان ذلك وان حكمته تعم علمه ومنع //
مراداته عن ان يخرج منها شيء عن علمه قوله تعالى الذي قدر فهدى قال فيه قدر لكل حيوان ما يصلحه
فهداه الله وعرفه وجه الانتفاع به فمعنى ذكره المصلحة من اعتقاده هو وشيعته المعتزلة الوجوب
على الله تعم ونحن اذا اعتقدنا في ذلك الجواز والفضل منه تعالى وانها في العالم اكثر من ان تحصى
قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله ذكر فيه رفع التلاوة لاجل المصلحة ويحترز من القول بوجوبها
كما قدمناه قوله تعالى انه يعلم الجهر وما يخفى قال فيه يعلم ما اعلنتم من اقوالكم وافعالكم وما ظهر وما
بطن من احوالكم وما هو لكم مصلحة في دينكم ومفسدة فيه فينسي من الوحي ما يشاء ويترك وهو
اعتزال بناه على وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلناه وكذلك المفسدة ليس في افعال الله تعم //
مفسدة بالنسبة اليه ولا فاعل غيره فلا مفسدة في الافعال الحقيقة لانها بارادته وعلمه واكساب العباد
ما وافق الشرع منها فليس بمفسدة وما خالف الشرع منها فهو المفسدة وكل ما اوحى تعالى به
فليس بمفسدة وانما يدفع تعم ما يدفع بارادته وكذلك ما يبقيه من غير وجوب ولا حكم عليه تعم
في ذلك لغيره كما قال تعم يمحو الله ما يشاء ويثبت وقال هنا الا ما شاء الله ولم يقل الا ما فيه المفسدة
انا بقي او ان رفع بل ذكر المشيئة الربانية فقط سورة الغاشية وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى وجوه يومئذ خاشعة
عاملة ناصبة تصلى نارا حامية قال فيه وقدمنا الى ما عملوا الاية ثم يحسبون انهم يحسنون صنعا

اولئك الذين حبطت اعمالهم ولم يذكر ان هذه الايات انما نزلت في الكفار وتركه لذكر ذلك اعتزال لانه
تكفير للعصاة وجعلهم مع الكافرين بالذنوب وقول بالاحباط بما دون الكفر وقد ابطلنا على المعتزلة
هذه المسائل والقواعد التي بنوا عليها اعتزالهم وضلالهم وبعد هذا قال وقيل هم اصحاب الصوامع
وهذا الذي ذكره اخرا هو الحق لكن قدم عليه ما يتوهم انه عام وموافق لاعتزاله وليس كما توهم قوله تعالى
الا من تولى وكفر قال فيه الا من انقطع طمعك من ايمانه وتولى ويستحق العذاب الاكبر فقوله انقطع طمعك
عند اهل الحق لا ينقطع له الطمع ممن دعاه الى الايمان الا بالوحي بذلك وتقول المعتزلة يتولى العبد من ذلك
وانه لا يصلح الا للكفر وهو خطا لما علم من امكان ايمانه ببداية العقول وذكره الاستحقاق هو شرعي لا
عقلي كما توهمه المعتزلة وقد ابطلناه عليهم في المقدمة قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
قال فيه وان حسابهم ليس بواجب الا عليه قال ومعنى الوجوب الوجوب في الحكمة وهو اعتزال منه
فيه وليس بذلك الحكمة ومراده بذلك وجوب رعاية المصلحة وقد ابطلنا ذلك بالدلائل القطعية وبينا
وقوع ضد ذلك في العالم بعدله تعالى وهو ايضا وصف كمال كما ان فضله وصف كمال له تعالى وبينا ان حكمته
تعالى ما احكم به مراداته عن تبدل او تغير كما ارادها عليه وعلمه متعلق بذلك كله في ابقاء الكافرين من
صغرهم حتى بلغوا وكفروا وماتوا على ذلك فخلدوا في النار مع قدرته تعالى على اماتتهم في حال الصغر مما
يدل على ذلك بيان ذلك انه لا واجب على الله تعالى مطلقا والا لما وقع ما ذكرناه لاستحالة خروجه تعالى عن
الحكمة اجماعا وبرهانا فلما فعل ضده علمنا انه ليس بواجب عليه سورة والفجر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى فصب عليهم ربك سوط عذاب ان ربك لبالمرصاد قال فيه وهذا مثل لارصاده العصاة
بالعقاب ولم يذكر امكان المغفرة ولا رجاء لها وهو اعتزال لانه تنفيذ للوعيد على الوجوب وقد ابطلناه
عليهم من قبل وانحى على عمرو بن عبيد بن باب فيما ذكره عن الحسن ان عند الله اسواطا كثيرة فاخذهم بسوط
منها وهذا عمرو بن عبيد احد راسي الاعتزال والثاني واصل بن عطا الغزال وهما اول من قال بالمنزلة بين
المنزلتين لا مومن ولا كافر وهو العاصي واجمعت الامة على انه مومن بايمانه عاص بعصيانه والخلاف انما
يصح اجتماعهما بخلاف الضدين والنقيضين فقال لهما الحسن فاذا لم تومنوا لي فاعتزلوني فاعتزلاه
فسموا معتزلة من يومئذ كما تقدم ذكره وثناء معتزلي على معتزلي مثله ومن اهل مذهبه لا عبرة به
وقوله وعن بعض العرب انه قيل له اين ربك فقال بالمرصاد قيل السائل عبد الله بن عمر والمسئول راع مملوك
فلما اجابه بذلك اشتراه والغنم واعتقه ووهبه الغنم فلم يذكر ذلك ابن عبيد ولا الزمخشري لان ابن عمر
بريء من القدرية فهم اعداؤه فكيف يذكرونه ثم قال فان قلت بم اتصل قوله فاما الانسان قال قلت بقوله ان
ربك لبالمرصاد كانه قيل ان الله لا يريد من الانسان الا الطاعة قال العاقبة وهو اعتزال ولو كان لا يريد تعالى
الا الطاعة لما وقع سواها لما تقدم من استحالة تعدد مراده تعالى ولان ضد الطاعة هو خالقه فلا بد من ان اراده
لذلك فلو اراد الطاعة لاراد جمع الضدين وهو محال وقد تحقق بيان هذا في المقدمة ثم قال وهو مرصد العقوبة
للعاصي ولم يذكر رجاء مغفرة له وهو اعتزال لانه اشارة الى تنفيذ الوعيد وقد ابطلناه قوله تعالى فاما الانسان
اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه الاية قال فيه بانعامه عليه متفضلا من غير سابقة وعند اهل الحق وان سبقت
للعبد اعمال فلم ينل بفضله تعالى عليه بذلك العمل السابق وبالثواب عليه لانه خالقه فثوابه عليه محض الفضل
قوله تعالى فيقول ربي اكرمن قال فيه ولا سابقة ما لم يعتد الله الاية وهو التقوى ولم يذكر تاويل وكونه ناله

التقوى

التقوى منكم وانه بمعنى الفضل حتى في الخبر عن الفضل لان التقوى فضله والخبر عن فضله على ذلك الوجه تفضل فقوله
يقتضي ان الله يفسر بالتقوى فاوهم هذا اللفظ الاستكثار بها والانتفاع وذلك كله مع كل لفظ يحتاج صاحبه الى تاويله
فهو باطل اذ لا يتناوله الامام ورد في الشرع من المتشابهات لا غير ذلك كما تقدم بيانه ثم قال واذا لم يتفضل عليه فهو
كلام فاسد وليس من الاموات احد ولا من الاحياء الا وقد تفضل الله عليه قوله تعالى وجاء ربك قال فيه تمثيل
لظهور ايات اقتداره ثم قال مثلت حاله في ذلك بحال الملك اذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من اثار الهيبة ما لا يظهر
بحضور عساكره فقوله تمثيل ومثلت حاله اطلاق لا يجوز على الله تعالى واضرابه عائد الكلام عليه عند بعض علمائنا
من رؤية الله تعالى برفع الموانع عن ابصار من شاء تعالى ان يريد وجوده كما دل عليه ذكر اللقاء من قوله تعالى انهم
ملاقوا ربهم وما ترك ذلك الا لاعتزاله قوله تعالى يقول يا ليتني قدمت لحياتي قال فيه وهذا ابين دليل على
ان الاختيار كان في ايديهم ومعلقا بقصدهم وارادتهم وانهم لم يكونوا مجبورين عن الطاعات مجبرين عن المعاصي
كمذهب اهل الاهواء بريد اهل السنة والجماعة وافترى عليهم وليسوا بجبرية كما علم بل يقولون بكسب العبد بقدرة حادثة كما تقدم
بيانه فجعلت المعتزلة كل من يخالفهم في ان العبد يخلق افعاله كما يقوله في الحكم بانه جبري وهم في ذلك كاذبون
وعن الحق ناكبون ولطريق الباطل مرتكبون ثم نحن نقول بموجب جميع ما قدم الزمخشري ذكره ان للعباد قصدا
وارادة وانهم لم يكونوا مجبورين ولا مجبرين كما قال ولكن ذلك كله صحيح بالنظر الى كسبهم الذي يصح لا الى خلقهم
لافعالهم الذي يستحيل على ما تحققت دلائله القطعية في المقدمة ونجبرهم على الكسب ايضا لا على الخلق قوله تعالى
فيومئذ لا يعذب عذابه احد قال فيه اي لا يتولى عذاب الله احد لان الامر لله وحده في ذلك اليوم فقوله في
ذلك اليوم كلام مسدد ركيك فان الامر لله تعالى في ذلك اليوم وفي كل يوم قبل ذلك اليوم وفي كل زمن فرد اذ لا خالق
سواه لكل مخلوق فانا ورد في الشريعة شيء من تخصيص احكام بذلك اليوم وانه لا حكم الا له وكقوله تعالى لمن الملك
اليوم فيتناول بمعنى رفع الاضافات المجازية التي كانت تجري في الدنيا سورة البلد

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى لقد خلقنا الانسان في كبد اي في مرض وهو مرض القلب وفساد الباطن ثم قال يريد الذين علم الله منهم
حين خلقهم انهم لا يومنون ولا يعملون الصالحات وانهم لم يختصوا ان يجعل عطياتهم من قبل انفسهم وبذواتهم
لا بخلق ربهم وتخصيصه لهم بما هو عليه قدرا وخلقا وقد علم ببداية العقول جوازا يمانهم وان يعملوا الصالحات
وانهم لم يختصوا باحد الجائزين الا بارادة المخصص وهو القديم تعالى على ما تحقق تقريره في المقدمة والكبد الذي
خلق الانسان فيه فكابد فيه اي اعمال كبده وهو قلبه في مطالب دنياه واخراه على موافقة الشريعة في طاعة ربه
قوله تعالى وما ادراك ما العقبة قال فيه اعتراض ومعناه انك لم تدر كنه صعوبتها على النفس وكنه ثوابها
عند الله وهذه الاطلاقات لا يليق حملها على المخاطب في هذه الاية لان ظاهرها خطاب النبي عليه السلام على سياق
السورة وقد عوده تعالى حسن المخاطبة فان في جميع القران فالوجه اللائق هنا ان يقال هنا ورد الكلام لتعظيم
مثال هذه العقبة ولم يتعرض الكلام لعدم علم المخاطب ولو تعرض لوجب تاويله وحمله على ما قلناه لاجل ما ذكرناه
من احترامه عليه السلام على ما هو ظاهر هذه السورة من اولها سورة والشمس

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى والقمر اذا تلاها قال فيه تلاها طالعا عند غروبها اخذا من نورها قال وذلك في النصف الاول من
الشهر وهذا كلام باطل توهمه بعض الفلاسفة فتبعتهم المعتزلة فيه وهو ان القمر يستمد النور من الشمس
اذا لم يحل بينهما حائل وصح بالبرهان العقلي وذلك انه قد علم قطعا استحالة انتقال الاعراض ثم لو انقلبت

اعراض الشمس لتم بقاؤها وقد قامت البراهين على استحالة ذلك على ما تقرر في المقدمة فوجب لذلك
ان تختص الشمس بالشمس اعراض القمر بالقمر والحمد لله الكل بلا اعراض هو خالق الكل بقدرته ولكن تارة يخلق
شيئا عند شيء وتارة يخلق شيئا لا عند شيء كما قوله تعالى فالهمها فجورها وتقواها قال فيه ومعنى الهام الفجور
والتقوي افهامهما واعقالهما وان احدهما حسن والاخر قبيح وتمكينه من اختيار ما شاء منهما بدليل قوله قد
افلح من زكاها وقد خاب من دساها فجعله فاعل التزكية والتدسية ومتوليهما وهذا كله اعتزال فقوله
افهامهما واعقالهما يعني ورود الشرع وكذلك جعله الحسن والقبح عقليين ايضا وقد ذلك بالبراهين القاطعة
في المقدمة وانه لا حكم الا بعد ورود الشرائع وقوله وتمكينه يعني من خلق ما شاء من ذلك وقد ابطلناه ايضا
بدلائل المعقول والمنقول وعلم ان الله خالق كل مخلوق ومريد وقوعه واما احتجاجه على اعتزاله بقوله تعالى قد افلح
من زكاها الاية فقد قيل من زكاها خالقها وعلى هذا القول او احتماله يسقط استدلال المعتزلة ولئن قلنا من
زكاها اي زكا نفسه ودساها لذلك فانا نقول بكسبها لا بخلقها بل يخلق خالقها لاستحالة الخلق على قدر
المخلوقين كما تقدم بيانه والتزكية بالكسب حاصلة وكذلك التدسية فبطل الاعتزال ولم تثبت له حجة ثم قال
واما قول من زعم ان الضمير في زكى ودسى لله تعالى فمن قال تعكس القدرية الذين يوركون على الله قدرا هو بري
منه ومتعال عنه ويحيون لياليهم في محل فاحشة ينسبونها اليه وهذا كله اعتزال ايضا وضلال فقد لبسه اولا
بتسمية اهل السنة قدرية حيث اثبتوا ان الله تعالى قدر الكاينات كلها بدلايل الشرع والعقل على ما تقدم بيانه
وبينا انه وشيعته هم القدرية بانا هذا الوصف وصف ذم وهو حقيق بمن خالف القرآن انا كل شيء خلقناه بقدر
والحديث اول صحيح مسلم وتؤمن بالقدر خيره وشره وهم يخالفون هذا فلحقهم الذم وايضا فالصانع من يسوغ لا
من يصاغ له وهم يزعمون انهم يقدرون دون الله فهم القدرية ونحن نقول ان الله يقدر لنا وتاملوا فهم البدع
تسوغ عقل عاقل لصاحبه انا كل شيء خلقناه بقدر ومتى اتى قوله عليه السلام وتؤمن بالقدر باجماع الامة
وكيف يتوهم ان له بعد مخالفة هذا كله ايمان او اسلام وقد بينا ايضا ان الفعل لا يكون فاحشة من صفة نفسه
بل لمخالفة الامر به والباري تعالى لا يخالف بخلقها امرا امره فلم تكن فاحشة بالنسبة الى خلقه لها لانه تعالى المنفرد
بالخلق على ما تحققت دلائله القطعية في المقدمة ولكن كانت فاحشة بالنسبة الى كسب العبد لها مخالفا بها امر الله
تعالى وتقدس بما قدره تعالى عليه من ذلك واخترعته قدرته تعالى علا متعال ما شاء من سعادة من شاء وشقاوة
من شاء لا يسال عما يفعل وهم يسالون قوله تعالى كذبت ثمود بطغواها قال فيه فعلت التكذيب بطغيانها
وفعلت تعني به المعتزلة خلقت وقد ابطلنا بالبراهين القطعية التي في المقدمة ان يخلق مخلوق شيئا اصلا
وانما المعني اكتسب التكذيب على ما تقدم بيان الكسب ايضا

سورة والليل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى فسنيسره لليسرى قال فيه والمعني فسنلطف به ونوفقه حتى تكون الطاعة ايسر الامور عليه وهو اعتزال
حاد فيه عن الحقيقة وهي فسنخلق قدرته ومقدوره موافقة لامري وهو طريق الجنة والبشرى الى ما ليس له حقيقة
وهو تيسيرهم بذكر اللطف وهو تركه وما يصنع لنفسه دون خلق ربه وهو على ما تحققت دلائله في المقدمة
واللطف من الله تعالى هو خلق النفع للعبد من حيث لا يعلم طريقه بل قد يحسب شرا به وهو خير له والله يعلم وانتم لا
تعلمون قوله تعالى فسنيسره للعسرى قال فيه فسنخذله ونمنعه الالطاف وهو اعتزال والخذلان عند المعتزلة ايضا
تركه وما يصنع لنفسه وقد ابطلنا الترك والتخلية من الله تعالى للعباد والكلام في ابطال هذا الكلام الذي ذكره
هنا كابطال الذي قبله قوله تعالى ان علينا للهدى قال فيه ان الارشاد الى الحق واجب علينا بنصب الدلائل وبيانه

الشرايع وان لنا للاخرة والاولى اي ثواب الدارين للمهتدي وهو اعتزال من وجهين الاول انه حاد ان يجعل
الهدي هو خلق الايمان والطاعات في محال المومنين وهو الهدي الخاص وهو الثابت لله تعالى بقطعيات الدلائل
على ما تقدم بيانه الى الدعوة والبيان لان الخاص عنده خلق العبد وقد ابطلناه بما دللنا عليه وبيناه من ان لا خالق
الا الله والوجه الثاني من اعتزاله قوله واجب علينا وقد بينا انه لا واجب على الله بدلائل ذلك ايضا قوله تعالى
لا يصليها الا الاشقى قال فيه ما مقتضاه فان قلت ان كل شقي يصلاها يعني من كافر وعاص وكل تقي يجنبها وما وجه
تخصيص الصلي بالكافر والنجاة بالكامل التقوى ثم اجاب بانها في عظيم من المشركين وعظيم من المومنين يشير معنيين
وليس ما زعم هو ظاهر الاية بل ظاهرها كل عظيم من الكافرين وكل عظيم من المومنين لان الالف واللام اذا دخلت
على النكرة افادت العموم وكانت للجنس حتى يدل دليل على العهد والاصل عدمه على ما تقرر في علم اصول الفقه
فبنا على ذلك قال اهل الحق الوجهان يقال المراد بالاية الاخبار عن القطع في الجنس اي لا يصلاها على القطع من
غير استثناء الا من وصفه الكفر ولا يجنبها على القطع الا التقي الذي وصفه ما ذكر في الاية واما غيرهما فمضمون
وهم العصاة وفي خلقهم المشيئة وفي نجاتهم فان شاء عذب وان شاء عفى كما قال تعالى ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء وهو الذي عنى بعضهم بقوله لا يصلاها صليا تابيد الا الكافر ويجب ما قلناه لان فيه الجمع بين دلائل
الشريعة والجمع بينهما ما امكن واجب على ما تقرر في علم اصول الفقه ايضا وانما اضربت المعتزلة عما قلناه
وهو الصحيح لان فيه ان الكافر هو المختص بتنفيذ الوعيد وان من دخل النار من العصاة فليس على حكم التخليد
وهذا كله مناقض للاعتزال وما قلناه هو الحق بالدلائل فبطل الاعتزال

ومن سورة والضحى

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى وللاخرة خير لك من الاولى قال فيه اخبره ان حاله في الاخرة اجل وهو السبق والتقدم على جميع انبياء الله
ورسله وشهادة امته على سائر الامم ورفع درجات المومنين واعلاء مراتبهم والاعتزال في كلامه هذا من وجهين
الاول لم يذكر سبق نبينا عليه السلام وتقدمه الا على الانبياء والرسل فقط دون الملائكة وهو مذهب المعتزلة
وبعض اهل السنة وجمهور اهل السنة على ان الانبياء افضل وقد دللنا على ذلك من قبل والوجه الثاني من
اعتزاله انه لم يجعل لشفاعته عليه السلام محلا سوى اعلاء مراتب المومنين واغفل شفاعته العظمى في ان لا يبقى في
النار احد من عصاة المومنين وقد دللنا على ثبوتها وبطلان انكار المعتزلة لها قوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى قال فيه معناه ان العطاء كاين لا محالة وان تاخر لما في التاخير من المصلحة ومراد المعتزلة بذكر
المصلحة ومراد المعتزلة بذكر المصلحة وجوبها عقلا وهو المسمى عندهم حكمة وقد ابطلنا عليهم القول بذلك
قوله تعالى ووجدك ضالا فهدى لم يقل احد من المفسرين ضالا عن الايمان وكذلك قول موسى عليه السلام
فعلتها اذا وانا من الضالين فلا بد من التاويل فقيل في حق موسى من خطا القصد اي غير متعمد ولا
قاصد من قولهم هذا قتل الخطا دون العمد وفي حق نبينا عليه السلام قيل محبا كقوله تعالى انك لفي ضلالك
القديم اي محبتك وقيل ضالا اي منصرفا عن معرفة نبوتك في الازل فهداك الى العلم بذلك وقيل وجدك
غاب الناس عن علمهم بنبوتك فاظهرك لهم بالمعجزات وهداهم بك اي غائبا بغيبة علمهم لك وقيل وجدك
عاريا بتوحيد ربك غائبا عن التكاليف السمعية فهداك لها بالوحي وقيل في شعاب مكة في حال الطفولية
وهو الضلال الحسي وليس بتخصيص بخلاف الضلال المعنوي وقال الزمخشري هنا معناه الضلال عن علم
الشرائع وليس بخروج عن واجب فليس بنقص لان التكاليف عند اهل الحق لا تصح ولا تجب الا بعد بعث
الرسل وبلوغ دعوتهم وعند المعتزلة تجب ذلك بالعقول قبل بعث الرسل فعلى قولهم يكون هذا الضلال

الذي اطلقوه في حقه عليه السلام عن الشرع قبل بعثه خروجا عن واجب فلزمهم ان يكونوا بذلك الاطلاق
والاعتقاد الفاسد منقصين للنبي عليه السلام في خروجه عن واجب على وجه من الوجوه ومعاذ الله ان
يكون عليه السلام كما قالته المعتزلة فترك الزمخشري لتاويل اطلاقه مع اعتقاده الاعتزالي حظا فاحش
يجب اطراحه واعتقاد ما قاله اهل الحق في ذلك من التاويل وقد ابطلنا الايجاب العقلي في المقدمة بما
فيه كفاية ثم قال وللانبياء عليهم السلام يجب ان يكونوا معصومين قبل النبوة وبعدها من الكبائر والصغائر
الثابتة فما بال الكفر والجهل بالصانع ما كان لنا ان نشرك بالله من شيء والاعتزالي في كلامه هذا من حيث
بناه على التحسين العقلي والتقبيح ووجوب رعاية المصلحة وايجابه العصمة عقلا بناء على ذلك وقد ابطلنا
في عدم هذه كلها وعلم ان العصمة علمت شرعا لمعقلا الا عن الكذب على الله تعالى بعد ظهور المعجزة على يديه
على ما حققنا بيانه في المقدمة قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث قال فيه ما يقتضي جواز ان يحدث الانسان
باعماله الصالحة قال اذا قصد بذلك اللطف وان يقتدي به غيره وامن عليه الفتنة فقوله قصد اللطف
بناء منه على التحسين العقلي والتقبيح وعبارة اللطف في حق غير الله لا يستعمله اهل الحق وفي حق الله يصح
بمعنى خلقه تعالى المنفعة لعبد المومن من حيث لا يعلم وتقول المعتزلة يخلق شيئا يقارن ايمان المومن او
او طاعته بناء منهم على ان العبد يخلق ايمان نفسه وطاعته ولما علم بطلان ذلك وعلم ان الله تعالى هو القادر لذلك
لم يحتج الى المقارن وصار دعوى مجردة مبنية على شرك بالله وصار نفس خلق الايمان والطاعة هو الكرم وتصح
تسميته لطفا من حيث قسمها تعالى للعبد قبل ان يعلم ذلك وقوله بعد ذلك وامن على نفسه الفتنة كلام
فاسد فانه لا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون فاشترط انه يامن مكر الله وان يعلم الغيب وذلك محال الا من
اخبر عنه النبي عليه السلام بذلك فاطلق الزمخشري في موضع التفصيل فلم يصب وهذا الكلام مقدم على ما
قبله الى ثم ذكر حديثا قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر ذكر فيه عبارات لا يجوز شيء منها لما فيها من سوء الادب
مع النبي صلى الله عليه وسلم وانما يطلق من ذلك عين العبارة الواردة في القران وتاول فمن ذلك ان قال
والمعنى ان كنت يتيما وضالا وعائلا فاواك وهداك واغناك وليست هذه عبارة القران ثم قال فاقتد بالله
فتعطف على اليتيم فقد ذقت اليتم وهوانه وهذا باطل ولم يزل عليه السلام عزيزا بين قومه منذ نشئه
بو بني كوين ويسمونه الكل الامين ثم اطلق هدايته من الضلال في حقه عليه السلام من غير تاويل لما
ورد من ذكر ذلك في القران كما قدمناه بل بعبارته ولا يجوز ذلك في شيء من قبيل هذا الكلام كما قد منا
بيانه ثم ذكر حديثا عنه عليه السلام من قرا سورة والضحى جعله ممن يرضى لمحمد ان يشفع له الحديث وهذه
روايته ان صحت فنقول بموجبها ولا تقتضي ما تعتقده المعتزلة من انه عليه السلام لا يرضى الله له ان يشفع
لعاص بل وقد اثبتت الشريعة انه عليه السلام يشفع للعصاة فيخرجهم من النار وانه يشفع لمن قرا هذه السورة
وشفاعته لهذا لا تنافي شفاعته لاولئك والقول بالمفهوم في اقسامه يشترط فيه ان لا يدل دليل على
نقيضه لهذه المسئلة ادلة الشريعة قائمة على شفاعة النبي عليه السلام للعصاة من المومنين
على ما تقرر ذكره في المقدمة سورة الانشراح وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى ووضعنا عنك وزرك
الذي انقض ظهرك قال فيه لما كان يثقل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغمه من فرطاته قبل النبوة او من
جهله بالشرائع والاحكام او من تهالكه على اسلام ذوي العناد من قومه وتلهفه ووضعه عنه ان غفرله
او علمه الشرائع وهذه كلها عبارات غير جائزة لانها توهم ما لا يجوز عليه عليه السلام وتناقض العصمة لقوله

من فرطاته

من فرطاته قبل النبوة ولم يثبت من هذا الذي ذكره شيء في حقه عليه السلام لان الجهل اعتقاد المعتقد
على خلاف ما هو به ولم يكن ذلك صفة له عليه السلام قبل بعثه بل كان منتظرا لما يرد عليه من قبل ربه
فكذلك جهل الزمخشري حقيقة الجهل ولا يطلق التهالك ايضا ولا التلهف في حقه عليه السلام بل كان اوفى
الخلق واثبتهم جاشا على ما ورد في صفته في سيرته عليه السلام ومناقبه ومن تامل ذلك علم تهافت
كلام الزمخشري وشيعته المعتزلة في الاطلاقات كلها سورة والتين
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى
ثم رددناه اسفل سافلين قال فيه اسفل من سفل خلقا وتركيبا يعني اقبح من قبح صورة واشوهه خلقة قال
وهم اصحاب النار فابهم الكلام هنا ولم يفصل لانه لا يرى بتفصيل في اهل النار لانه تكفير بالذنوب وقد
ابطلناه على المعتزلة بالدلائل وهذه الاية عند اهل الحق محمولة على انها عموم اريد بها الخصوص وهم
الكافرون من جنس الانسان دون المومنين وليس من عصاة المومنين من يكون في النار في اسفل
سافلين لما علم من دلائل الشريعة منها قوله تعالى الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر وقوله تعالى
ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا اي شفيعا والاحاديث في ان العصاة
في الطبقة الاولى من النار كثيرة وهي التي تصفق ابوابها وينبت فيها الجرجير وهو نبات ينبت في
المواضع الخالية وذلك بعد خروج عصاة المومنين منها بالشفاعة المجمع في الامة على ترجيها والدعاء
في الدخول فيها على ما قدمناه ذكره سورة العلق بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى اقرا باسم ربك قال فيه محل باسم ربك النصب
على الحال اي اقرا مفتتحا باسم ربك قل بسم الله ثم اقرا ولم يذكر هنا ان الاسم يصح ان يكون هنا
المسمى وترك لذكر ذلك اعتزال لان الاسم عند المعتزلة غير المسمى وهو التسمية الحادثة فقط
فيلزم قولهم ان يقرا بغير الله تعالى وهو باطل والاسم عند اهل الحق هو المسمى في الحقيقة وذلك كقوله
تعالى تبارك اسم ربك وسبح اسم ربك اي سبح ربك وذلك مما يدل على ان الاسم هو المسمى ويكون المعنى
هنا على طريقة اهل الحق اقرا صادرة قراءتك بربك اي بقدرته تعالى اي بقدرته ويويد ما قاله اهل الحق
بعد ذلك الذي خلق او اقرا بربك فانه الخالق لك ولقراءتك قوله تعالى الذي خلق قال فيه لم يذكر
مفعولا وحمله على وجهين قال اما ان يراد الذي حصل منه الخلق قال واستاثر به لا خالق سواه وتعني المعتزلة
بالخلق هنا التقدير والمقدر عندهم راجع الى العلم لانهم لا يثبتون القدر القديم وهو الارادة القديمة
التي وجب تعليقها بتقدير كل مقدور على ما تحققت دلائله في المقدمة وقوله استاثر به كلام معترض
لانه لا يقال استاثر الا في امر ممكن يستاثر به عن غيره اما الواجب في حقه تعالى وهو محال في حق غيره فلا
يقال استاثر بل وجب له على ما تقدم التنبيه عليه من قبل والثاني قال ان لا يقدر ويراد خلق كل شيء
يتناول كل مخلوق قال لانه مطلق قال فليس بعض المخلوقات اولى بتقديره من بعض فقوله
بتقديره وهنا صرح بمراد المعتزلة بالخلق هنا وهو ما قلناه وقد قدم ان التقدير راجع عندهم
الى العلم وكل هذا الكلام تحريف وتنكب عن الذي اثبتته البراهين من انفراده تعالى بالخلق بمعنى الاختراع
لكل مخترع والقدر الازلي المتعلق بكل مقدور على ما سبقت دلائله في المقدمة سورة القدر
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر الاية قال فيه ولعل الداعي الى اخفائها ان يحيي من يريدها الليالي

الكثيرة طلبا لموافقتها فتكثر عبادته ويتضاعف ثوابه فعوله الداعي اعتزال وهو باطل في حق الله تعم عند
اهل الحق لانه مبني عند المعتزلة على وجوب رعاية الاصلح وقد ابطلنا ذلك بالدلائل القطعية ويلزم منه
ان يكون حكمه تعم محتاجا للداعي وهو مح ولانا بينا صدور نقيض ذلك من حكمه تعم في العالم فالصحيح اذا
ان يقال اراد تعم ارادة من خصصه بكرامته والمنة عليه فاخفاها ليكثر اجره من الهمة الى ابهامها في جملة
الليالي وليكن تعليل ارادي وليس بتعليل عقلي على ما تقدم بيانه من استحالة العلل في افعاله تعم واحكامه
اي علل باعثة له تعم على الافعال ثم قال في ليلة القدر ليلة القدر تقدير الامور وقضائها من قوله
تعم فيها يفرق كل امر حكيم وترك بيان هذا التقدير في هذه الليلة فاوهم تركه لذلك ما هو مذهب المعتزلة
من ان الله تعم له ارادة حادثة يخلقها لا في محل فاوهم انه التقدير الحاصل في هذه الليلة حادث على ما
اعتقدته المعتزلة وهو مح وقد ابطلنا عليهم قولهم بذلك بالدلائل في المقدمة والذي نقوله اهل الحق
ان القدر هو ارادة الله تعالى الازلية وهو القدر السابق القديم من غير اول والتقييد بالزمان على
القديم تعم وعلى صفاته مح فوجب حمل قوله تعم فيها يفرق كل امر حكيم على اعلام الملائكة بذلك اما باعلام
الله تعم لهم بكلامه وخلق سمعهم له او ينقله من اللوح المحفوظ من الارزاق والاجال وقضايا العالم ذلك العلم
الى الليلة من القابل ويدفع ذلك الى الملائكة لتمتثله وقد روي مثل هذا في ليلة النصف من شعبان
قوله تعالى وما ادريك ما ليلة القدر قال فيه يعني ولم تبلغ درايتك غاية فضلها ثم ذكر ما يوجد فيها
من المصالح واشار به بذلك للوجوب عقلا وقد ابطلناه وانما الصلاح من فضله تعم متى وقع وعبارته
في حق النبي عليه السلام بقوله عليه السلام بقوله ولم تبلغ درايتك ليس هي ما علم من جميل مخاطبة الله
تعم له عليه السلام وما كان في القران وما ادراك فقد اعلمه ذكره ابن عطية في تفسيره وما قال وما
يدريك فلم يعلمه تعم به واذا كان هنا قد اعلمه تعم فيكون معنى وما ادراك لتعظيم هذه الليلة عند
تعم بحكمه بذلك لا عقلا قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر قال فيه اي لا يقدر الله فيها الا السلامة
والخير ويجري في قوله لا يقدر فيها من اعتقاد المعتزلة بتجدد ارادة حادثة لله تعم يخلقها لا في محل
اذ قد ابطلنا عليهم ذلك بظرف الزمان هنا للمقدر المخصص لا لما يقع به التقدير والتخصيص وان رد
التقدير الى العلم فقد قدمنا الدلالة القطعية على ان القدر الارادة من غير خلاف والتقدير يتعلق الارادة
بالمقدرات وبينا ان قدرة الله تعم قديمة لاستحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه هذا اصل الامر وبينا
ان العلم شامل لذلك كله بتعلقه الكشف والاحاطة بالمعلومات التي لا نهاية لها فينبغي ان يقال هنا لا يصدر
فيها الا السلامة والخير لانه قدر ذلك في الازل بقدره القديم سورة البينة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله قال فيه معناه وما امروا بما في الكتابين الا لاجل ان يعبدوا الله
على هذه الصفة ففي كلامه هذا اشارة الى تعليل احكام الله تعم وهو اعتزال وقد تقدم ابطال تعليل افعاله تعالى
واحكامه ولان العبادة عند المعتزلة واجبة عقلا فالارسال واجب عقلا وهو قولهم لان معلول
الواجب واجب وقد تقدم ابطال التعليل في ذلك عقلا فلم يبق الا ان يكون معنى الكلام اما بمعنى
التعليل الوضعي الاختياري كما قدمنا ذكره او وما امروا الا بهذا القول ليعبدوا الله وحده لا غيره
اي امر الله سبحانه الرسل ان يبلغوهم هذا القول ولا ضرورة الى توهم التعليل سورة الزلزلة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله اذا زلزلت

قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها قال فيه زلزالها الذي تستوجبه في الحكمة يعني وجوب رعاية المصلحة وقد
ابطلنا وجوب ذلك والبناء عليه من قبل قوله تعالى بان ربك اوحى لها قال فيه هو مجاز عن احداث الله تعم
فيها من الاحوال ما يقوم مقام التحديث باللسان قال وقيل ينطقها الله بالحقيقة ويخبر بما عمل عليها من خير
وشر وعنه عليه السلام تشهد على كل احد بما عمل على ظهرها وهذا القول الاخير هو الصحيح لانه ظاهر
الكلام والقدرة صالحة له والاخرة محل خرق العوائد والقول الاول اعتزال لانه تاول بلغير ضرورة فكان
تحريفا ثم قال واوحى لها بمعنى اوحى اليها قال وهو مجاز كقوله ان نقول له كن فيكون وهو اعتزال
وقد بينا بالدلائل صحة خطاب المكون للمكونات وللارض كما في هذه الاية وما صح في حقه تعم وجب اذا
يتصف بممكن قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره قال فيه فان قلت حسنات الكافرين محبطة بالكفر
وسيات المومن معفوة باجتناب الكبائر فما معنى الجزاء بمثاقيل الذر من الخير والشر وفي هذا السوال
الاعتزال من وجهين جعله الصغائر معفوة باجتناب الكبائر على القطع وانما ذلك على تغليب الرجاء
والا كانت الصغائر مباحة وهو باطل اجماعا والثاني قوله وسيات المومن معفوة ولم يجعل المومن
سوى مجتنب الكبائر لان مرتكبها عند المعتزلة ليس بمومن وهو التكفير بالذنوب في حكم المعاد
وان لم يسموه كافرا ايضا بل وضعوا له اسما ثالثا وهو الفاسق وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين وقد
ابطلناه ثم اتوا الزمخشري هذا السوال لاعتقاده ورده وصحته ثم جمع بينه وبين ما يختاره والكل فاسد
فقال قلت المعنى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره من فريق السعداء ولم يجعل السعداء سوى الطايعين
وهو اعتزال ثم قال ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره من فريق الاشقياء لانه جاء بعد قوله يصدر الناس
اشتاتا والجواب اعتزال من سوال فيه الاعتزال واقرار الفاسد وقد جعل في هذا الجواب العصاة
من قسم الاشقياء وهو تكفير بالذنوب وقد ابطلناه بالدلائل فليحترز من دسيسة الخفية الاعتزالية ونحن نقول بموجب
قوله تعم يصدر الناس اشتاتا قسم السعداء وقسم الاشقياء الا ان الاشقياء هم الكافرون والسعداء هم المومنون
بالعرف الشرعي المقدم على الاطلاق اللغوي كما تقرر في علم اصول الفقه لان من لا خلودية ابدية عليه في النار سعيد وعصاة
المومنين منهم بما قدمناه من الدلائل القطعية واحاديث الشفاعة البالغة في الامة مبلغ التواتر المقتضية انه لا
يبقى في النار من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ولو مرة واحدة من عمره والدليل على ما قلناه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا
يره والعاصي عمل مثاقيل ذر من حسنات منها ايمانه واسلامه فاذا فلا بد من ثوابه ولا يخرج احد من الجنة
بعد دخول الجزاء فلا بد من سبق جزاء سيئاته ان عوقب وبعد ذلك يستقر في الجنة لينال ثواب حسناته فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره وقد ابطلنا القول بالاحباط بالدلائل القاطعة ايضا في المقدمة ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره
اما الكافر فعلى القطع اما العاصي فعلى الخوف مع ترجي المغفرة له كما تقدمت دلائله فالمعنى فيه شرا يره ان جازاه
بعدله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ودلائل هذا قد تقررت في المقدمة قطعية سورة العاديات

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير قال فيه ومعنى علمه بهم يوم القيامة مجازاته لهم على مقادير اعمالهم لان ذلك لازم خبرته بهم
وهو اعتزال لانه انكار لصفة الله تعم وهو علمه القديم لكن مع العلم بانه تعم خبير اي عالم بعلم قديم على ما ذكرناه
في شرحنا لاسماء الحسنى وهو الكتاب المسمى بالوسيلة الى الحسنى بشرح اسماء الله تعم الحسنى فنفع العلم بذلك يشعر
العلم بالمجازاة ثم قوله على مقادير اعمالهم اعتزال احترازا لانه اطلق القول ولم يذكر للعفو والغفران رجاء او لا احتمالا
وهو قول بتنفيذ الوعيد وقد ابطلناه وبينا صحة العفو وترجيه للعصاة بدلائل الشريعة منها ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

سورة القارعة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى فمن ثقلت موازينه قال فيه الموازين وهو العمل الذي له وزن وخطر عند الله فتاول الوزن لعلو الخطر وضد الموزون وهو اعتزال وتاويل لغير ضرورة فكان تحريفا وقد ابطلناه في المقدمة وبينا وجوب حمل الاية على ظاهرها ثم قال او جمع ميزان وثقلها ورجحانها فاحتمل ان يقصد بالرجحان الكثرة فقط دون وزنها في ميزان له كفتان ولسان على ما نبهته الاحاديث الصحيحة واشارته لذلك اعتزال ايضا ثم جعل في المسئلة قولين اعتزال ايضا ثم قدم ما يختاره المعتزلة من تاويل المعتزلة من تاويل الميزان فقدم الباطل على الحق ولا يعد الباطل والبدعة مع الحق وليس هذا العلم بعلم قولين وانما القول فيه والمصيب فيه واحد والحق فيه في طرف واحد بخلاف المجتهدات التي كلها مجتهد فيها مصيب ويصح كون الحق فيها في الطرفين على ما تقرر في علم اصول الفقه وقد اثبت الشريعة موازين لاعمال العباد حسية لكل ميزان منها كفتان ولسان ينطق على صاحبه ويوزن بها صحائف الاعمال على ما فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضه في حديث ورد عند ذكره علماؤنا رحمهم الله ولا ضرورة للتاويل الها

سورة التكاثر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى الهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر قال فيه والمعنى انكم تكاثرتم بالاحياء حتى اذا استوعبتم عددهم صرتم الى المقابر فتكاثرتم بالاموات عبر عن بلوغهم ذكر الموتى بزيارة المقابر تهكما وقد ابطلنا التهكم في حق الله تعالى اطلاقا ومعنى قوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين قال فيه اي لو تعلمون ما تستيقنونه من الامور الى التي وكلتم بها هممكم لفعلتم ما لا يوصف ولا يكتبه ولكنكم ضلال جهلة فهو له ضلال لا يجوز اطلاقه عموما في الخلق ولا ان يطلق ذلك ايضا في العصاة عند اهل الحق تمسكا منهم بالعرف الشرعي والضال في الشريعة الكافر والمخالف في قواعد العقائد كالمعتزلة والجبرية ونحوهم فلا يجوز اطلاقه في المومنين وكذلك لا يجوز تعميم الاطلاق فيهم بانهم جهلة كما اطلقه الزمخشري قوله تعالى ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ذكر فيه صفة من يستعين بنعم الله تعالى على دنياه فقطم ثم قال واما من تمتع بنعمة الله وارزاقه التي لم يخلقها الا لعباده وتقوى بها على دراسة العلم والقيام بالعمل وكان ناهضا بالشكر فهو من ذلك بمعزل فقوله التي لم يخلقها الا لعباده يحترز فيه من مذهبه ومذهب شيعته ومخالفي السنة والجماعة ان الارزاق كلها على الاباحة قبل ورود الشرائع وقد ابطلنا ذلك بالدلائل القطعية وبينا انه لا حكم الا بعد ورود الشرع

سورة العصر

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر قال فيه والمعنى ان الناس لفي خسران من تجاراتهم الا الصالحين وحدهم قال ومن عداهم تجروا خلاف تجارتهم فوقعوا في الخسارة والشقا فقوله والشقا اعتزال لان العصاة عند اهل الحق لا يطلق عليهم اشقيا وانما يطلق ذلك بالعرف الشرعي على الكافرين الاترى الى قوله لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى فلا يجده الا في كافر والغفران الناجي للعصاة فلم تحقق لهم الشقاوة ولا يسميهم اشقياء الا المعتزلة لانهم يكفرون بالذنوب وقد ابطلنا عليهم ذلك والمعتمد في ذلك العرف الشرعي

سورة الهمزة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه قوله تعالى يحسب ان ماله اخلده قال فيه يظن ان ماله ابقاه حيا قال وهو تعريض بالعمل الصالح وانه هو الذي اخلد صاحبه في النعيم وهو اعتزال لانه لم يذكر فضل الله تعالى في ذلك بخلق اعمال العباد الصالحة وتوفيقهم اليها اذ مذهب المعتزلة تعطيل فضله تعالى عن توفيقهم وتعويلهم على انفسهم في اعمالهم وقد دللنا على انها خلق الله فبطل ما بايديهم من دعواهم في ذلك وتحقق فضل الله تعالى

نار الله

قوله تعالى نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة قال فيه ويجوز ان تخص الافئدة لانها مواطن الكفر والعقائد الفاسدة والنيات الخبيثة قال ومعنى اطلاع النار عليها انها تعلوها وتشتمل عليها قال او تطالع على سبيل المجاز معادن موجبها فتوقع عليه السلام على سبيل المجاز اعتزال لانه تاويل لغير موجب فكان تحريفا ممتنعا والقدرة صالحة لجعل ذلك حقيقة بان يخلق للنار حياة وادراكا تطلع به على القلوب فتلتقط اصحاب العقائد الفاسدة وجاء في الحديث ما يقتضيه انها تنادي بهم يا كافر يا منافق والاخرة محل خرق العوائد

سورة الفيل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك باصحاب الفيل قال فيه والمعنى انك رايت اثار فعل الله تعالى بالحبشة وسمعت الاخبار به متواترة فقامت لك مقام المشاهدة واغفل ان يذكر حصول العلم للنبي عليه السلام بحداثته الله تعالى وان ذلك صنعه لا صنع غيره وما اوحى الله به من وقوع ذلك بكلامه الذي يستحيل عليه الكذب عقلا وذلك هو القائم في الحقيقة مقام العيان واما خبر التواتر فقيل العلم الحاصل عقبه نظري وقيل ضروري ففي قيامه مقام العيان الضروري خلاف وليس في وجوب صدق خبر الله تعالى خلاف فهو القائم مقام العيان الضروري لكن لما كانت المعتزلة لا تثبت الكلام القديم لفساد مذهبهم انسد عليهم هذا الباب فرجعوا الى خبر المخلوقين على وجه التواتر وقد ذكرنا ترجيح التعليل على خبر الله تعالى عليه وانكار الكلام القديم باطل وضلال وقد اقمنا دلائل ثبوته على القطع

سورة قريش

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع قال فيه لايلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا امرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم على معنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة والمعتزلة تشير وهو مذهبهم الى ان مجرد النعم موجب للعبادة وهو قولهم وجوب شكر النعم عقلا ولذلك لم يذكر الزمخشري هنا في وجوب العمل سوى النعم خاصة لما ذكرناه وليس كما توهموه بما قدمناه من الدلائل وانما العبادة تجب بايجابه تعالى وخبره عن الثواب على عمل دون عمل والعقاب ايضا كذلك لان ذلك من الجائزات الغائبة عن الحس والضرورة فوجب توقفها على الخبر وليس ذلك لصفات النفس الا فعال وانما يقال هذا موجب عليهم العمل بالشرع وجعل الشرع ذلك العمل شكرا على نعمة عليهم فهو شكر على نعمه تعالى ومن جملتها ذلك الشكر الذي هو ذلك العمل وواجب بايجاب الله لذلك بامره ونهيه وخبره ولهذا يقول اهل الحق شكر المنعم يجب بالشرع والخبر لا بالعقل وكذلك كل عمل واجب والمعتزلة تقول لمجرد النعم ولو لم يامر ولم ينه ولم يرسل الرسل وقد ابطلنا عليهم ذلك بالقطعيات في المقدمة ويصح ان يقال هنا ايضا تجب العبادة بامره ويؤكد ذلك نعمه تعالى عليهم

سورة الماعون

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين قال فيه ولا يحض ولا يبعث اهله على بذل طعام المسكين قال جعل علم التكذيب بالجزاء منع المعروف والاقدام على ايذاء الضعيف وهو اعتزال لانه تكفير بمجرد الذنوب ثم اكده الزمخشري بان قال هي انه لو امن بالجزاء وايقن بالوعيد لم يقدم على ذلك فحين اقدم عليه علم انه مكذب ثم قال فما اشده من كلام يعني التحذير من المعصية ثم قال وصل به قوله فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون وكلامه هذا كله يشير الى التكفير بالذنوب وقد ابطلناه على المعتزلة وانما يقال هنا ان من فعل ذلك

مستحلا ومتهاونا بالدين وهو المكذب بالجزاء وهو الذي له الويل والتارك للصلاة عمدا هو الذي له الويل
وعلى ذلك يحمل السهو هنا اي اسهوا في الترك لها والتهاون بها حتى صيروها سهوا عنها ولذلك قال
تعالى فيها بعد ذلك الذين هم يراءون اي ان صلوا صلوا لغير الله بل ليقال وهذا هو التهاون بحق الله تعالى
وقد جاء انه تعالى يقول في هذا انا اغنى الشركاء ويجب العمل على هذا جمعا بين الدلائل كما قدمنا من جواز المغفرة
لمن ليس بكافر بما تقدمت دلائله قوله تعالى الذين هم يراءون قال فيه والمعنى ان هؤلاء احق بان يكون
سهوهم عن الصلاة التي عماد الدين والفارق بين الكفر والايمان والرياء الذي هو شعبة من الشرك ومنع
الزكوة الذي هي شقيقة الصلاة وقنطرة الاسلام علما على انهم مكذبون بالدين وهذه الاطلاقات كلها
اعتزال لا يغني التكفير بالذنوب حيث لم يعد فيها بكلمة من اشتراط استحلال ذلك والتهاون بحق الله تعالى
والتهاون بحق الله تعالى في ذلك ولا يكون المكذب مكذبا ولا كافرا الا ان قام بقلبه تكذيب او ما علم انه
كفر بالله وهو نقيض التصديق بالله تعالى فالكفر تكذيبه فمهما لم يتصف بذلك فهو مؤمن اما طائع او عاص
والعاصي كما دللنا عليه في المشيئة الا ان يستحل او يتهاون فيكفر ويجب هذا الذي قلناه لان فيه الجمع
بين دلائل الشريعة ولو لم نقل بذلك لكنا قد عطلنا دلالة شرعية من احد الطرفين المتقابلين الموجب
لاجل صحة الجمع وهو باطل باجماع الامة ثم قال فان قلت اي فرق بين قوله عن صلاتهم وبين قوله في صلاتهم
قال قلت معنى على انهم ساهون عنها سهو ترك لها وقلة التفات اليها قال وذلك فعل المنافقين ثم قال
والفسقة الشطار من المسلمين قال ومعنى في ان السهو يعتريهم فيها بوسوسة شيطان او حديث نفس
وذلك لا يكاد يخلو منه مسلم وكل ما ذكره اطلاقات اعتزالية تقتضي تنفيذ الوعيد والتكفير بالذنوب وكل
من ليس مستحلا او متهاونا بالدين فليس بكافر ويجد المغفرة له كما قدمنا دلائله وكل من ورد فيه لفظ
التكفير او ما يشبه ذلك او يتضمنه حمل على الاستحلال او التهاون ويجب هذا الوجوب الجمع بين الدلائل كما قدمنا
بيانه هذه قاعدة هذا الباب وان طولت فيه المعتزلة اوهامهم ثم قال وعن انس الحمد لله على ان لم يقل في صلاتهم
اي بل قال عن صلاتهم واغفل الزمخشري نكتة في هذا الاثر لاهل الحق فاما العدم علمه بها او تركه ذكرها لئلا
ينبه على بطلان مذهبه ومذهب شيعة المعتزلة بذكرها وهي جواز تكليف ما لا يطاق لانه حمد الله تعالى ان لم يحكم
بذلك وهي المؤاخذة بالضروري الذي لا استطاعة على دفعه فحمد على ان لم يحكم تعالى بذلك فكان جائزا فلذلك
حمد على دفعه ودفعه تعالى بفضله ولو كان مستحيلا لما صح ذلك فيه لانه لا يقال الحمد لله الذي لم يجمع بين الضدين ولا
يقوله عاقل فكان ذلك مبطلا لمذهب المعتزلة في المسئلة ثم قال في اخر السورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قرأ سورة ارأيت غفر الله له ان كان للزكوة مؤديا مفهومه ان لم يؤدها لم يغفر له وترك لتاويل هذا الحديث //
اعتزال لانه منع لجواز المغفرة للعاصي غير المستحل ومحمله عند اهل الحق انه صح على انه لا يغفر له ان لم يؤدها //
استحلالا لتركه او اهمالا له يكون بذلك كافرا ولا يغفر لكافر وكل من ليس بمستحل فليس بكافر فتجوز المغفرة
له على ما تقدمت دلائله ووجب تاويلها لهذا الحديث لما علم من الدين من منع التكفير بالذنوب

سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالى ان شانئك هو الابتر قال فيه وقيل نزلت في العاصي بن وائل وقد
سماه الابتر قال الزمخشري والابتر الذي لا عقب له قال ومنه الحمار الابتر الذي لا ذنب له فظاهر قوله نزلت في
بن وائل وقد سماه الابتر ان مسماه سمى العاصي بن وائل رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فعلى هذا يجب
الادب لتجنب احتمال ان هذا هو وجه الكلام فلا يمثل بالحمار بل تأدب ونقول اذا كان لا بد من دليل

ومنه قول

ومنه قول العرب هذا الوصف لما كان من الحيوانات لا ذنب له فاستعير اللفظ لنفي العقب وقد قدمنا
وجوب الادب مع النبي عليه السلام بما قد دلت الشريعة من ذلك فيلزم العبد الادب عند ذكره كما يلزمه
لو كان حاضرا بين يديه صلى الله عليه وسلم

سورة الكافرين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى لا اعبد ما تعبدون قال فيه اريدت به العبادة فيما يستقبل قال لان لا لا تدخل الا على مضارع في
معنى الاستقبال كما قال ان ما لا تدخل الا على مضارع في معنى الاستقبال ثم قال الا ترى ان لن تاكيد فيما
تنفيه لا وقال الخليل في لن ان اصله لا ان قال الزمخشري من قبل نفسه والمعنى لا افعل في المستقبل فاطلق
القول باقتضائها النفي المطلق فادعى ذلك اقتضاءها عموم النفي في عموم الاستقبال حتى لو فعل ذلك لكان
كافيا وليس كما توهم الزمخشري لانه تبع فيه هواه الاعتزالي من انكار رؤية الله تعالى واقتضاء قوله
قوله تعالى لن تراني تأبيدا لنفي في الاستقبال وهو باطل بما علم بدلائل الشريعة القطعية من وجوب رؤية المؤمنين
ربهم في المعاد ولن عند اهل الحق كما قال سيبويه امام الصناعة ومتبوع الجماعة لن لنفي سيفعل
وسيفعل لا تقتضي الدوام في الفعل بل يخرج من عهدتها وموجبها فعل المرة الواحدة وصدق قوله سيفعل
فلن لنفي تلك المرة الواحدة فقط فلا نقول بان يد من ذلك الا الدليل اخر منفصل عن حرف لن وعلى مدعيه
ابداؤه ثم قال وهلا قيل ما عبدت قال قلت لانهم كانوا يعبدون الاصنام قبل البعث قال وهو كان
لم يكن يعبد الله تعالى في ذلك الوقت وهذا كلام يلزم الزمخشري فيه اكذ لين الدرك ومناقضة مذهبه
اما الدرك فاول ذلك فساد هذا الاطلاق لانه يوهم ان تركه عليه السلام لعبادة الله انه كان مشتغلا
بعبادة غيره او تاركا لمعرفته بربه وتعظيمه له وهذا كله باطل لان الانبياء عليهم السلام فطروا على العلم بالله
تعالى والتوحيد له ابتداء قال تعالى ولقد اتينا ابراهيم رشده من قبل وكنا به عالمين والاجماع على انهم ما اشركوا
بالله يوما قط لا قبل البعث ولا بعده اما كونه عليه السلام لم تكن انزلت عليه الاوامر بالاعمال التي لا تثبت
بالخبر الشرعي وكان عليه السلام منتظرا لذلك قد جعل ذلك في قلبه حتى نزلت عليه الملك بقارئين ولنه
على ذلك فمسئلة اخرى تطلق الا هكذا مفصلة غير مجملة كما اطلقه الزمخشري واما مناقضة مذهبه فلان
العبادة عند المعتزلة تجب بالعقول ولاجل النعم وان لم ترد الشرائع وقد كان عليه السلام اكمل الخلق
عقلا واعرفهم بنعم الله تعالى عليه وعلى جميع الخلق فكيف فما بالهم لم يعبده تعالى فان كان عليه السلام لم يعبد
مع حصول ما زعموا انه موجب للعبادة بطل الاعتزال وان كان عبد بطل قوله هنا لم يكن عبد الله
تعالى وقد بينا ان اطلاقه لا يجوز على كل تقدير

سورة النصر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره قال فيه عن عائشة رضي الله عنها انه كان عليه السلام يكثر قبل موته ان
يقول سبحانك اللهم وبحمدك واستغفرك واتوب اليك قال والامر بالاستغفار مع التسبيح تكميل للامر
بما هو قوام امر الدين مع الجمع بين الطاعات والاحتراس من المعصية قال وليكون امره بذلك مع عصمته
لطفا لامته فقوله لطفا لامته يعنون بذلك رعاية المصلحة على الوجوب وقد ابطلناه عليهم وعند اهل
الحق انه تعالى ان لطف فبفضله وان اهلك فبعدله والكل خلقه اذ لا خالق غيره كما دللنا عليه بالبراهين القاطعة
لا يجب عليه تعالى في الطرفين على ما حققت دلائله ايضا في المقدمة قوله تعالى انه كان توابا قال فيه اي
كان في الازمنة الماضية منذ خلق المكلفين توابا عليهم اذا استغفروا ثم قال فعلى كل مستغفر ان يتوقع

مثل ذلك فقوله اي كان في الازمنة اطلاق يوهم تقييده تعم بالزمان وهو ح وما اوهم الباطل من الاطلاقات
فهو باطل كما تقدم بيانه وقوله اذا استغفر والتقييد للمغفرة بالاستغفار وهي التوبة ففيه سد باب المغفرة
عن المصرين وقد بينا بالدلائل جواز ذلك وانهم في المشيئة ثم قوله تعم كل مستغفر ان يتوقع مثل ذلك فمعناه
ان كل من ليس بتائب لا يتوقع مغفرة وتوبة الله عليه اي عفوه عنه وقد بينا جواز ذلك ودل عليه قوله
تعم ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فعليه ايضا ان يتوقع ذلك وعلى كل عاص تائبا كان او غير تائب ولا قطع
في النوعين على ما تقدم تحقيقه وهو الذي جوزه القاضي ابو بكر ره في الهداية لم نتبين تهافت كلام
الزمخشري وشيعته كما تراه سورة ابي لهب بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قوله تعالى تبت يدا ابي لهب وتب قال فيه ومعنى وتب وحصل
فيكون الاول دعاء عليه فلما دعا عليه اخبر تعم ان ذلك حصل فلا يكون الدعاء الاول على ظاهره من
الطلب ولكن بمعنى اللعنة ثم اخبر تعم ان ذلك قد وقع واغفل الزمخشري ان يذكر نكتة في هذه الاية
دالة لاهل الحق فتركه لذكرها اما لعدم علمه بها او لئلا يظهر بذكرها ابطال مذهب شيعة المعتزلة
وهي ان هذه الاية تدل على وقوع تكليف ما لا يطاق لانه تعم اخبر عن ابي لهب انه قد حصل له التبات
واللعنة من الله تعم ولا تكون اللعنة من الله تعم لمن يكون مسلما ولا لمن يكون اخر امره من اهل الجنة وهو
عند في الظاهر قدره وعلمه من السعداء وانما تكون لعنته تعم لمن علم شقاوته الابدية ولما حصل لابي
لهب ذلك قطعا وانه لا يفارق الكفر ثم اجمعت الامة على انه كان مامورا بالايمان وهل يبقى هذا شكا
انه كلف بما لا يقدر عليه ابدا وانه لا يغنيه وهو علم الله تعم بانه لا يكون في وخبره عن ذلك ثم قال فان
قلت لم كناه والكنية تكرمة ثم ذكر في الجواب انه يجوز ان يكون مشتهرا بالكنية دون الاسم ويؤيد
ذلك قراءة ابو لهب كما قيل علي بن ابو طالب ومعاوية بن ابو سفيان لئلا يغير منه شيء فيشكل على
السامع والثاني انه كان اسمه عبد العزى فعدل عنه الى كنيته والثالث انه كان من اهل النار
ومآله الى نار ذات لهب فوافقت حاله كنيته قال ويجوز ان يذكر بذلك تهكما وقد بينا منع
هذا الاطلاق في حق الله تعم فاطلاقه اعتزال لان المعتزلة لا يبالون فيما يطلقونه في حق الله تعم
عملا بالمقاييس في اسمائه تعم وصفاته وقد ابطلنا القول به لله عليهم قوله تعالى سيصلى قال فيه
قرئ بفتح الياء وضمها مخففا ومشددا قال والسين للوعيد اي هو كائن لا محالة وان تراخى وقته
فاطلق القول في الوعيد في ابي لهب وغيره وقال هو كائن لا محالة وفيه تنفيذ الوعيد في عصاة
المومنين وهو اعتزال وقد ابطلنا ذلك بدلائل جواز الغفران لهم ولم نقل في هذه الاية المخصوصة
بابي لهب الا للدلائل القطعية القائمة على انه من اهل الابدية في النار لا لمجرد الوعيد لانه يحتمل الغفران
على ما تحقق بيانه في المقدمة سورة الاخلاص وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى قل هو الله احد قال فيه
فقوله هو الله اشارة الى من هو خالق الاشياء وفاطرها قال وفي طي ذلك وصفه بانه قادر عالم لان الخلق
يستدعي القدرة والعلم بكونه واقعا على غاية احكام وانتظام قال وفي ذلك وصفه بانه حي سميع بصير
ولم يذكر الارادة وهي ايضا مما يستدعيه الفعل وتركه لذكر ذلك تحته دخل كبير وهو نفي القدر السابق
ومنه سموا قدرية ولانهم يثبتون له تعم ارادة حادثة يخلقها لا في محل ولزمهم على ذلك اوجه كثيرة
من الخ تقدم ذكرها فتركه ذكر هذه الصفة لما لهم فيها من المذاهب الفاسدة وقد اقمنا عن الدلائل

القطعية

القطعية في المقدمة على اثباتها وقدمها بما فيه كفاية والحمد لله قوله تعالى الله الصمد قال فيه الصمد وصف
بانه ليس الا محتاجا اليه فهو غني قال وفي كونه غنيا مع كونه عالما انه عدل غني فاعل للقبائح لعلمه بقبح القبيح
وعلمه بغناه عنه وهذا كله اعتزال لانه يقصد به ان يخرج اعمال العباد عن خلقه تعم وقدرته فيخرج مذهبه
ومذهب شيعته الى الشرك بالله تعالى كما بيناه من قبل وقد اقمنا الدلائل القطعية على انه تعم خالق كل
مخلوق وبينا استحالة ان يخلق مخلوق اشياء اصلا وبينا ايضا الافعال باضافتها الى خلقه تعم لها ليست بقبيحة
لانه لا يخالف بها امر آمر وهو وجه قبحها وانها انما تكون قبيحة من جهة اكتساب العباد لها على مخالفة الآمر
الذي امرهم تعم ونهاهم فليست نسبتها الى خلق الله تعم هي نسبتها الى كسب العباد لمخالفتهم العباد لحكم
المعبود تعم وبينا ان الحسن في الافعال والقبح لا يرجع الا للشرع وهذه قاعدة هذه المسائل والعلم بها عمدة
في الرد على كثير من مذاهب المعتزلة قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد قال فيه فان قلت لم كانت هذه السورة
عدل القران كله قال قلت لاحتوائها على صفات الله وعدله وتوحيده وكفى دليلا من اعترف بفضلها
وصدق بقوله عليه السلام ان علم التوحيد من الله بمكان قال وكيف لا يكون كذلك والعلم تابع للمعلوم
يشرف بشرفه ويتضع بضعته ومعلوم هذا العلم هو الله تعم وصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز فقوله
وما يجوز عليه كلام مستدرك لان الله تعم لا يدخل تحت الجواز وانما يقال ما يجب ويستحيل عليه ويجوز من
احكامه في خلقه ثم قال فما ظنك بشرف منزلته وجلالة محله وانافته على كل علم واستيلائه على قصب السبق
دونه ومن ازدراه فلضعف علمه بمعلومه وقلة تعظيمه له وخلوه من خشيته وبعده من النظر للعاقبة
ثم ذكر عن هذه السورة انها تسمى سورة الاساس قال لاشتمالها على اصول الدين وذكر انه عليه السلام قال
اسست السموات والارضون السبع على قل هو الله احد قال يعني ما خلقت الا دلائل على توحيد الله
ومعرفة صفاته التي نطقت بها هذه السورة ثم دعا الزمخشري بعد ذكره لعلو مقام التوحيد وانه كما قال
واعظم من ذلك كله فقال في دعائه اللهم احشرنا في زمرة العالمين بك العاملين لك القائلين بعدلك
وتوحيدك الخائفين من وعيدك فيحمل من مقاصده الاعتزالية في دعائه هذا فمن ذلك قوله القائلين
بعدلك لقصد المعتزلة بالعدل خلقهم لافعالهم والا فكيف يعذبهم على خلقه فيهم وقد قدمنا انه ملكه
ويجوز ان يعذبهم ابتداء وهي مسئلة ايلام البري ودللنا على ذلك بالقطعيات فصار تعديل المعتزلة
شركا وقوله وتوحيدك بينا ان قصدهم به التكذيب للنبي عليه السلام في قوله ترون ربكم عيانا بل
بالقران في قوله تعم الى ربها ناظرة قالوا لاهل الحق انتم مشبهة لانهم قالوا برؤية الله تعم قالوا ونحن
الموحدون حيث قلنا لا يرى لئلا يشبه بالعقل بذلك وقد بينا جهلهم في هذه المسئلة وغيرها بالدلائل
القطعية وانه لا يلزم من الرؤية مقابلة ولا تشبيه للخالق تعم بالمخلوقات وابطلنا اعتزالهم بما تحقق من
الدلائل القطعية في المقدمة فصار توحيدهم تكذيبا وتعديلهم اشراكا نعوذ بالله من اتباع الاهواء
المودية الى سخطه وكذلك قوله الخائفين من وعيدك لانه يقول بتنفيذ الوعيد فيقطع رجاء الراجين
من رحمته انه لا يياس من روح الله الا القوم الكافرون وهو رد لقوله تعم ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء وللاجماع الامة على جواز المغفرة والدعاء بها لكل من قال لا اله الا الله محمد رسول الله ونحن ايضا نستعيذ
بالله من وعيده لكن مع اتباع السنة والقول بجواز الغفران وعدم التحجير والتحكم على الله تعم بانه لا يغفر
لعاص وقد بينه تعم ورسوله صحة ذلك بالقطعيات وبطل الاعتزال سورة الفلق
بسم الله الرحمن الرحيم

وصلي الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم قوله تعالي من شر حاسد اذا حسد ما خلق قال فيه
شر خلقه قال وهو ما يفعله المكلفون من الحيوان من المعاصي والماثم ومضاره بعضهم بعضا من ظلم
وبغي وقتل وضرب وشتم وغير ذلك وما يفعله غير المكلفين منه الاكل والنهش واللدغ والعض
كالسباع والحشرات قال وما وضعه الله في الموات من انواع الضرر كالاحراق في النار والقتل في السم
وهذا كله اعتزال ودسيسة الافعال الي غير فاعلها فيحترز من ذلك فانه مود الي الشرك بالله تعم فقوله
او لا من شر خلقه وخرج الي الاعتزال والتحقيق حمل الاية علي ان التعوذ فيها من شر خلقه تعم لان خلقه تعالي
عام وهو جميع المخلوقات فجميع المخلوقات خلقه ومنها خير وشر واضافة الشر الي المخلوقات اضافة
نوع الي جنس لا اضافة فعل الي فاعل وانما قلنا ذلك لاجل البراهين القطعية الدالة علي ان المخلوق لا يخلق
وليس له نفع ولا ضر ولا خير ولا شر واضافة المعتزلة الي المخلوقات اضافة فعل لفاعل نعم الله من قولهم
فنتعوذ بالله من الشر الذي هو المخلوق لانه هو القادر علي دفعه لانه خلقه وملكه لا خالق غيره ويكون التعوذ
محققا من قادر علي ان يعيذ منه واما ان يتعوذ به مما ليس بمقدور له ولا واقع بخلقه بل تبعد فيه ارادة
غيره دون ارادته كما تقول المعتزلة في القتل العدوان فانه عندهم لا بخلقه ولا بارادته بل اراده ضده
لانه نهي عنه وامر بضده ففيه الشرك بالله وبطلان التعوذ به منه اذ لا قدرة له عندهم علي دفعه والا لو قدر
لفعل لان عدم القتل مصلحة والقتل مفسدة والحكيم عندهم لا يقدر علي المصلحة فيتركها لان ترك المصلحة
مفسدة فلو قدر عندهم علي دفع القتل لفعل ذلك والا كان مفسدة وهذا كما تراه شرك وضلال بعيد
وتهافت في القول فيتعوذون من شر لا يقدر علي دفعه عندهم ثم يتعوذون به منه وهذا الاعمي الشنا فمن
لو كانوا يعقلون وكذلك كل ما ذكر التعوذ منه ليس منه شي الا وهم قد اشركوا فيه بالله فجعلوه اما خلقا
للعباد او متولدا عن صادر بقدرة الله في الحقيقة وقد قامت الدلائل القطعية المحققة الذكر في المقدمة
علي توحيد الله تعم في ذاته وصفاته وافعاله وانه لا شريك له في شي من من ذلك فكل ما صدر فبخلقه
لكن تارة عند شي كالقتل واللدغ والالم عند الضرب والاحراق عند النار الي غير ذلك من المصنوعات
عند شي والي ما يخلقه تعم لا عند شي كالموت بغير ضرب ولا لدغ ولا قتل والامراض المخلوقة لا عند
شي وكذلك الصحة قد يخلقها تعم عند شي كالادوية المعتاد عند ها ذلك وقد يخلقها لا عند شي
علي ما قمنا براهينه في المقدمة من وجوب اتقان الفعل الي الفاعل ثم علم انه لا فاعل خلقا وايجادا
الا الله فهو تعم خالق جميع الكاينات بتلك البراهين من خير وشر او نفع او ضر وعلي قول المعتزلة يبطل
التعوذ والتعوذ به تعم صحيح اجماعا وبرهانا من كل شر فبطل الاعتزال من كل وجه وما ذكره في النار
والسم فهو خلق الله تعم ايضا عند تلك الاشياء لا انه وصفه فيها فقط كما ذهب اليه الزمخشري ولانه ليس
ذلك الاحراق ولا الالم في النار ولا في السم لان الالم مشروط بالحياة فلا توجد الا في محل حي وهو محل
شرطه يخلق خالقه لما علم وتقدمت دلايلهم من بطلان التولد واستحالة انتقال الاعراض واستحالة خلق
المخلوقات لشي اصلا ولا سيما الجمادات لانها لا تتصف بشروط الفاعلين من العلم والقدرة والارادة
والحياة فتحقق الحق وبطل الاعتزال قوله تعالي ومن شر النفاثات في العقد قال فيه النفاثات النساء
او النفوس او الجماعات السواحر اللواتي يعقدون عقدا في خيوط وينفثن عليها ويرقين والنفث النفخ مع
ريق قال ولا تاثير لذلك اللهم اذا كان ثم اطعام شي ضار او سقيه او اشمامه او مباشرة المسحور به
علي بعض الوجوه وهذا اعتزال من وجهين الاول انه استثني من نفي التاثير للسحر اطعام شي او سقيه

او اشمامه او مباشرة المسحور به فجعل لهذا النوع من السحر تاثيرا باستثنائه من النفي واجل الكلام فاقتضي
ظاهره تاثير هذه الامور مع قول المعتزلة بالتولد فخرج من كلامه القول بتاثير غير قدرة الله تعم وقد ابطلنا ذلك
بالدلائل وعلم ان القول بذلك يلزم منه تخصيص قدرة الله تعم ببعض المصنوعات دون بعض وذلك يودي الي
حدوث القديم سبحانه وتعم وذلك محال فوجب ان يبطل كل مخلوق عن الخلق ووجب ان ينفرد بذلك الحق
جل وعلا علي ما تقررت دلائله مستوفاه في المقدمة والوجه الثاني من اعتزاله انكاره من نوعي السحر ما
هو منه ليس بتخييل ولا مباشر للمسحور وهو الذي اخبر به سبحانه وتعم بقوله فيتعلمون منهما ما يفرقون به
بين المرء وزوجه وذلك ان يكتب الساحر شيئا او شبه ذلك فيفارق المسحور زوجه لبغض يخلق في قلبه لزوجه
عند ذلك السحر لشقاوة وانما قدرت علي ذلك الساحر بسبب اكتسابه لها في محله مما يخلق عنده من ذلك
الامر عادة وقد تقدم ما ذكره قبل وبينا ان المعتزلة ينكرون هذا القسم ولا يقرون الا بقسم التخييل خاصة كسحرة
فرعون وليس انكارهم له بصحيح لما تقرر في الشريعة من الاخبار عن ذلك وقد قال صلي الله عليه وسلم السحر حق
وجري في الاعصار من ذلك ما لا ينكر وقوعه واختلفوا في حكم الساحر فقيل كافر مطلقا وقيل ان كان مستحلا
والا كان مرتكبا كبيرة وجعله اناعة علية القتل ولا يستتاب كالزنديق اذا لا يتوصل الي توبته لانه كان يبطن خلاف
ما يظهر ومن كفره مطلقا نظر الي انه لا يتوصل غالبا الي سحره الا بعبادة الجن واعتقاد التاثير لغير الله سبحانه
وعلي تقدير حصول صحة هذا لا يكون في تكفيره خلاف وقد بينا ان الخالق لما يظهر في المسحور هو الباري جل
وعلا بدلائل التوحيد وصلي الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

سورة الناس

بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالي قل اعوذ برب الناس ملك الناس اله
الناس قال فيه فان قلت ملك الناس اله الناس ما هما من رب الناس قال قلت هما عطف بيان كقوله
سيرة ابي حفص عمر الفاروق بين بملك الناس ثم زيد بيانا باله الناس ثم قال لانه قد يقال لغيره تعم رب الناس
كقوله تعم اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال وقد يقال ملك الناس واما اله الناس لا
فخاص لا شركة فيه فجعل غاية البيان وفي هذا الكلام الدرك من وجهين الاول قد يقال لغيره رب الناس ليس
كذلك ولم يطلق هذا الاطلاق في غير الله تعم لا في الامم السابقة ولا في الجاهلية ولا في الاسلام وانما اطلق عند
العرب في غير مقيد كقولهم رب الدار ورب الدابة لا رب الناس وقوله تعم اتخذوا احبارهم اربابا اي اربابا
لهم في خصوصيتهم يأتمرون لامرهم فكانهم يعبدونهم من دون الله تعم لا انهم اعتقدوا فيهم او اطلقوا انهم ارباب
الناس اجمعين ولو كان ذلك كذلك لما عبد واعيسي عليه السلام قال تعم والمسيح بن مريم فلا بد من تاويل قوله
تعم اربابا علي ما ذكرناه من طاعتهم في خصوصيتهم لهم وانهم انما اعتقدوا ربوبية الناس اجمعين في اللاهوت
الذي ادعوا وافتروا انه حل في ناسوت المسيح عليه السلام ونعم ربنا وتقدس واغفل الزمخشري هذا واطلق
القول بغير تثبت والاجماع منعقد علي منع الاطلاق مثل ذلك في امتنا في حق غير الله الوجه الثاني قوله ايضا
وقد يقال ملك الناس فاورد علي الاطلاق ايضا والعموم في جميع الناس وليس بصحيح ايضا كما تقدم في منع رب
الناس وانما الذي جري في المخلوقين من ذلك الاطلاق ملك اي ملك بعض الناس او اكثر الناس واما كل الناس
فباطل الا تري الي ان من سبق من الناس زمان ذلك الملك من ملوك الدنيا وكان قبل خلقه وولادته لم
يكن ملكا له ضرورة وكذلك من يوجد من الناس بعد موته الي قيام القيامة ليس بملك له علي الضرورة فاين
العموم في جميع الناس الا به جل وعلا الذي عمت ربوبيته وملكه والاهيته جميع جنس الناس وساير الاجناس
وانما ينبغي ان يقال هنا انه لما كان لفظ الرب يطلق في لسان العرب بمعني المالك ومن ملك الاشياء فهو قادر علي

ان يعيذ منها لانها ملكه وقلنا الاشياء على العموم لدلائل الوحدانية لله جل وعلا في الملك وانما خص الناس بالذكر بما لهم قال نعم ولقد كرمنا بني ادم والملك من له الملك وكل من ملك مالك وليس كل مالك ملكا فاتى في هذه السورة بذكر الاخص بعد ذكر الاعم ليدل على ذلك على الزيادة التي انفرد بها الاخص وهي الملك ولو عكس لكان تكرارا غير مفيد ثم كذلك ليس كل ملك الها لان الاله سبحانه ملك وزيادة لان الالهية تزيد على معقولية الملك بوجوب الوجود والقيومية والاقتدار على اختراع الاعيان والذوات من العدم الى الوجود ووجوب الوحدانية في الالهية فذكر ايضا الاخص بعد ذكر الاعم ليدل على زيادة المعاني التي تضمنتها الالهية وتدله عليها فتأكد الاعلام بصحة الاستعاذة بمن هذه صفاته من كل ما يستعاذ منه ولما كانت الشرور المعنوية هي السابقة للمهالك الباقية بخلاف المهالك الحسيات الفانيات التي اندرجت الاستعاذة منها في عموم ما استعيذ منه في سورة الفلق وكان اصل الشرور المعنوية وهي المخالفات ومقادها الشيطان ومن كان بصفته تضمنت هذه السورة العظيمة الاستعاذة باعظم من يستعاذ به بل هو وحده المستعاذ به من اعظم من يستعاذ منه تضمنت الاستعاذة من اعظم الشرور المهلكات سوى جميع النعم والخيرات الباقيات لان المحل لا يغري والفاني عند اهل السبق لا عبرة به ومع هذه المعاني يصح ان نسمي الفاظها عطف بيان لبيان ما ينفرد به الاخص عن الاعم ولما لم يكن بعد هذا البيان بيان كان حقيقا بان يختم به القران الكريم فافتتح ربنا جل وعلا كتابه العزيز باضافة كل الحمد له ورحمته لخلقه وان التعويل في ذلك ليس الا عليه وذكر المرجع والمعاد اليه وهو عمدة الامر كله وختمه بالتعوذ من كل شر به فلا فاتحة اعظم من هذه الفاتحة ولا خاتمة اعظم من هذه الخاتمة ربنا انك تعلم ما نخفي وما نعلن وما نخفي وما نعلن وما يخفى على الله من شيء اللهم اجعلنا من اهل المعرفة بك المقربين بوحدانيتك المخلصين في العمل لك اللهم لا تجعل رجاءنا الا فيك ولا خوفنا الا منك ولا توكلنا الا عليك ولا تفويضنا الا اليك ولا تحجبنا عنك بمن سواك واقطع عنا كل قاطع يقطعنا عنك واسبغ علينا في الدارين نعماك واجعل منقلبنا اليك على الايمان والاسلام والحقنا في المعاد بزمرة محمد صلى الله عليه وسلم واجعلنا من اهل رؤيتك في دارك دار السلام واحفظ بهذا الكتاب عقائد المسلمين ∴ وانفعنا واياهم به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ∴ وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ∴ وامام المرسلين واله الطاهرين ∴ وصحابته الاكرمين ∴ والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين ∴

تم كتاب التمييز لما اودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب
العزيز والحمد لله كثيرا كما هو اهله ذلك
في العشر الاول لشهر ربيع
الاخر المبارك عام
خمسة عشر وسبعمائة
انتهى كلام
المؤلف رحمة
الله تعالى عليه
بحرفه

اللهم اغفر وارحم لكاتبه ولمن كتب له ولمن طالع ولمن قرأ ولمن كان سببا والعرفان

اللهم بالمغفرة والرضوان والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات انك مجيب الدعوات والائمة محمد اجمعين يا رب العالمين آمين

وقد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة المباركة يوم الجمعة سادس من شهر شعبان المعظم عام اثني وخمسين بعد الالف بالعز والشرف في مكة المعظمة على يد الضعيف النحيف الراجي رحمة الله الغني سيد زين العابدين بن سيد عبد الوهاب الحسيني البيهازي
غفر الله لهما ولوالديهما
امين

حسبي الله وحده